

﴿ الجزء الرابع ﴾

من حواشي العلامتين الفهامين والامامين
القدوتين العلامة العارف بالله الشيخ عبد الجيد الشرواني تزيل مكة
المكرمة والامام الحق والعلامة المدقق الشيخ أجدين
قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف
الامام العالم العلامة الاوحد الفهامة خاتمة
المحققين شهاب الدين أجدين حجر
الهيتمي الشافعي تزيل مكة
المشرقة نعمد الله الجميع
برحمته واسكنهم
فسيح جنته
أمين

﴿ وهمامه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾

قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني في أول كل
صفحة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل صفحة
مفصولا بينهما جدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب الحج)

(قوله لغة القصد) عبارة المعنى لغة القصد كما قاله الجوهري وقال الخليل كثرة القصد إلى من يعظم اه
وعبارته شخنا قوله لغة القصد أي سواه كان البيت الحرام فالتسك أو الغيرة كالغيط والاكل والشرب فالعنى
القوى أهم من الشرى كله والغالب وظاهره أنه لغة مطلق القصد وقيل القصد لعظم اه (قوله وعليه
بشكل الحج) وجه الاشكال ان قصد الكعبة شيء واحد لا يتجزى سنة كرى قال سم أقول لا اشكال
لان الحكم بانها أركان باعتبار معنى آخر للحج فتأمل اه عبارة النهاية ويجب بان هذا أركان المقصود
للقصد الذي هو الحج فتسميتها أركان الحج على سبيل التجوز اه (قوله الآن يؤول) أي والتقدير
واجبات أعمال الحج تحذف المضاف وإرادة مطلق الواجب من الركن قال الشارح في حاشية الايضاح بان
يقال للام فيه معنى مع كرى عبارة شخنا قوله شرعا قصد الكعبة لئلا أي قصد البيت الحرام المعظم لاجل
الائتيا بالنسبة لشمس الايتان به بالفعل فلا يقال ان التعريف يشمل قصد البيت الحرام فالتسك ولو كان حاله
في بيته وفى الحقيقة الحج شرعاهو التسك الذي هو النية والطواف والسعى والوقوف يعرفون ترتيب المعظم فهو
نفس هذه الاعمال كما ان الصلاة نفس الاعمال المعروفة فلا تغلب هذا التعريف من مسامحتان كان هو
الموافق للقاعدة من أن المعنى الشرعى يكون أنخص من المعنى القومى لكنها قاعدة أقلية اه (قوله ان
المعنى الشرعى يجب استعماله الحج) دعوى هذا الوجوب ممنوعة بل الواجب في كل مقول شرعيا أو غيرا المناسبة

(كتاب الحج)

(قوله وعليه بشكل الحج) أقول لا اشكال لان الحكم بانها أركان باعتبار معنى آخر للحج فتأمل اه (قوله ان
المعنى الشرعى يجب استعماله على المعنى القومى بزيادة) دعوى هذا الوجوب ممنوعة بل الواجب في كل مقول
شرعيا أو غيرا المناسبة بين المعنيين للمتقول عنه والمنقول اليه كقوله وأئمة الميزان وهى حاشية فان تأت
الافعال متعلق القصد وشاؤه بامثلة فعله فانه في الاعتبار يصدر عن الفاعل وعند النسخة اللغة المفصوص

(كتاب الحج)

هو بفتح وكسر لغة القصد
أو كثرته إلى من يعظم
وشرعا قصد الكعبة فالتسك
الآتى على ما فى المجموع
وعليه بشكل قوله أركان
الحج سنة لأن يؤول أو هو
نفس الافعال الآتية وهو
الظاهر ببادئ الرأى لكن
يعكس عليه أن المعنى الشرعى
يجب استعماله على المعنى
القوى بزيادة وذلك غير
موجود هنا

بين المعنيين المنقول عن المنقول اليه بكثره **أعظم** ابراهيم وهي حاصلها هنا سم ولا يخفى أن ما ذكره مآل
الجواب الثاني الاتي في الشرح **(قوله)** الآن يقال الخ) لاجل هذا التصديق ان الواصل على غير أساس
كلا يخفى على من له قواعد العلوم مساس على أن ذلك الاشتغال بمحقق هنا فان الحج لغة القصد وشرا عاقد
وهو التنبؤ بزيادة الافعال كالصلاة دعاء وزاد الافعال سم ولا يخفى أن ما ذكره الماشرح من الاغلبية
نص عليه النهاية وعش وشحنوا وغيره وأنه غير مناف لما تقر في علم الميزان وان قول المشي على أن ذلك
الخ هو مآل قول الماشرح أو أن منها التنازع **(قوله)** وهي من جزيئات المعنى القفري الخ) يعني فيكون اطلاق
الحج على الافعال مجازاً من باب تسمية الكل باسم جزئه عش أقول وقد يمنع هذا الجواب قوله سم في المعنى
القفري الى من يعظم قدس **(قوله)** والاصل فيه) الى قوله وحصل في الله عليه وسلم في النهاية والمعنى **(قوله)** الا (حج)
عبارة المعنى الا وقد جازيت ويجعل آل العهد الحضور أي الذي بناه ابراهيم بنسبته في المنفعة بين قول ابن
اسحق وقول غيره **(قوله)** انه ما من نبي الخ) أي ولم يقبل من بعد ابراهيم **سم** **(قوله)** ما من نبي) شئ عيسى صلى
الله على نبينا وعليه وسلم وبه صرح السيوطي في رسالته المسماة بالاعلام بحكم عيسى عليه السلام فقال عيسى
مع بقائه نبوة معدود في أمته التي ودخل في زمرة الصابغاته اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو حرمونه
ومصدقاً وكان اجتماعه مرات في غير ليلة الا ابراهيم جلتها بكثره وفي ابن عدي في الكامل عن أنس قال
بيننا نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم آخر ابراهيم الذي قد قلنا يارسول الله ما هذا البر الذي غير ابراهيم الذي قال
قدرا يتوه قلنا نعم قال ذلك عيسى بن مريم سلم على وأخرج ابن عساكر من طريق آخر عن أنس قال كتب
أطرفه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة اذ رأيت مصافحاً شلوأه فقلنا يارسول الله رأيتك
صافحاً شلوأه قال ذلك أحمى عيسى بن مريم انظره حق قضى طوافه فسلط عليه انتهى بحرفه اه
عش **(قوله)** قيل الخ) ولا ينافي ما تقدم أنه من الشرائع القديمة بل هو أن يكون عنده القاتل مندوباً
عش **(قوله)** واستغرب) أي قال جمع انه غريب بل وجب على غيرنا الضمانه قال عش وشحنوا له مرد بل
وجب على غيرنا معناه **(قوله)** وهو افضل العبادات الخ) وتقدم أن الرجاء أن الصلاة افضل من غيرها
قال عش قال الزايدى والحج بكفر الكافر والصغار حتى التبعات على المعبدان مات في حبه أو بعده وقبل
تمكن من أدائها عبادة وشحنوا الصلاة افضل من شغلها القاضي حسين وان كان بكفر الكافر والصغار
حتى التبعات وهي حقوق الا تكمين ان مات في حبه أو بعده وقبل تمكّن من أدائها مع من عليه وكذلك
الفرق في الصراذ كان في الجهاد فانه بكفر الكافر والصغار حتى التبعات اه **(قوله)** لا شئ له على المال الخ)
وهو ما يجب أو يندب من التماسه الثانية عش والاوى وهو الاستطاعة **(قوله)** قيل الهجرة الخ) بيان الخلاف
والاقوال **(قوله)** والاصح أنه في السادسة) كذا في النهاية والمعنى قال عش بشكل عليه أن مكة لا تخاف
في السنة الثامنة وقبل الغفر لم يكن المسلمون متمكنين من الحج لأن بحاب بان الغرض قد تفرق ويتأخر
الاصحاب اه **(قوله)** وتسميته هذه حجاجاً ما هو باعتبار الصورة الخ) أقول قضية صنعتان يحصل ان الله عليه
وسلم بعد النبوة قبل الهجرة لم يكن حجاجاً وما هو مشكل سم على وقد يقال لا اشكال فيه انه فعله صلى
الله عليه وسلم بعد النبوة قبل فرضه لم يكن شرعاً بهذا الوجه الذي استقر عليه الامر ففعل قول حجاج لم يكن
على قوانين الشرع الخ على انه لم يكن على قوانين الشرع هذه الكيفية وأما فعله قبل المبعث فلا اشكال فيه
لانه لم يكن بحج بل بالهلم من الله تعالى فلم يكن شرعاً بهذا المعنى لعدم وجود شرع اذ ذاك ولكنه كان مصوناً

وليس مشأه الى المعنى القفري اذ ليس داخله كلاً يخفى **(قوله)** الآن يقال الخ) لاجل هذا التصديق ان
الواصل على غير أساس كلاً يخفى على من له قواعد العلوم مساس على أن ذلك الاشتغال بمحقق هنا فان
الحج لغة القصد وشرا عاقد وهو التنبؤ بزيادة الافعال كالصلاة دعاء وزاد الافعال **سم** **(قوله)** انه ما من نبي الخ)
أي ولم يقبل من بعد ابراهيم **سم** **(قوله)** وحصل في الله عليه وسلم قبل النبوة وبعد ما وقبل الهجرة حجاجاً
لا يدرى عددها وتسميته هذه حجاجاً ما هو باعتبار الصورة الخ) أقول قضية صنعتان يحصل ان الله عليه وسلم

الآن يقال ان ذلك أعظم
أو ان منها النسبة وهي من
جزيئات المعنى القفري وتظهره
الصلاة التبرع لا شئ لها
صلى السماء والاصل فيه
الكتاب والسنة والاجماع
وهو من الشرائع القديمة
زوى ان آدم صلى الله على
نبينا وعليه وسلم حج أربعين
سنة من الهند ماشوا وان
جبر بل قاله ان الملائكة
كانوا يطوفون قبله بهذا
البيت سبعة آلاف سنة
وقال ابن اسحق لم يعش الله
نبياً بعد ابراهيم الا والذي
صرح به غيره انه ما من نبي
الا حشلاقا ان اسثنى هوذا
وصالحا صلى الله عليهم وسلم
وفي وجوبه على من قلنا
وجهان فقبل الصبح انه لم
يجب الاعلى واستغرب قال
القاضي وهو افضل
العبادات لا شئ له على المال
والبدن وفي وقت وجوبه
خلافه قبل الهجرة أول
سنتها ثانياً وهو كذا في
العاشره والاصح انه في
السادس عشر صلى الله عليه
وسلم قبل النبوة وبعدها
وقبل الهجرة فجعل لا يدرى
عددها وتسميته هذه حجاجاً
ما هو باعتبار الصورة اذ
لم تكن على قوانين الحج
الشرعى

كسائر أفعاله عن أفعال الجاهلة الباطلة عرش **(قوله)** باعتبار ما كانوا الخ أي الناس يشعرون من النسيء أي تأخير حرمة الشهر إلى آخره كانوا إذ ضاع شهر حرام وهم يحارون فيه أحواله وحرم مكانه شهر آخر حتى رفضوا خصوص الشهر واعتبروا بغير العدد كرى **(قوله)** باعتبار ما كانوا يفعلونه الخ ولا دليل على ما كانوا الخ **(قوله)** بل قيل في حجة أبي بكر الخ قال في الخادم يجيء بكري في الساعة كان في ذي القعدة لاجل النسيء وكان يتقرر من الشرع ثم نسخ بحجة الوداع وقوله صلى الله عليه وسلم إن الزمان قد استدار خ峙 ماني الخادم ونقله الأفاضل غير مؤلف وهو واضح لا غبار عليه ولا دخل في الشرح لأنه صلى الله عليه وسلم لا يأمر فتأمله بصري **(قوله)** لكن الوجه خلافه الخ قد يقال إن صرح أن الحج وجب مع بيان العترة في غير مكانا وشرط غيرهما قبل الثامنة فالقول المذكور ساقط بالكيفية لا بكون الوجه خلافه فحل تأمل إذا لم يحذور في موافقتنا لمؤمر باختلافه ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم كان واقفهم في أصل الفعل وتوابعه قبل أن يؤمر فينبشئ بصري **(قوله)** بعدها الخ عطف على قوله وقبل الهجرة قول المتن (هو فرض) **(قاعدة)** السلك لما قرض عين وهو على من لم يحج والشرط الأول تبوأ ما فرض كفاية وهو إحياء الكعبة كل سنة بالحج والعمر وما يتعلق ولا يتصور إلا في الأرقام والصيدان فرض الكفاية بتأويله لكن لو قطع عنهم من فصله الكفاية سقط الفرض عن الضاميتين به كالجحيم بعض المتأخرين في ما سأل الجهاد وسلاة الجنادة معنى وكذا في النهاية الآية مال إلى اعتبار التكليف وعدم السقوط بفعل غير المكلف وتقدم في الجامعة وسأتي في الجهاد ترجع الشارح السقوط بذلك قال عرش قوله مر في الأرقام والصيدان أي والجهان على ما يأتي وقوله مر اعتبار التكليف بمقتضى اه **(قوله)** معلوم الخ إلى المتن في النهاية والمغني **(قوله)** إن أمكن شقها وعليه أي بان كثر في عهد الإسلام وأنشأ بادية بعيدة عن العلماء مشقتا **(قوله)** ما يروى عن عاصم الخ وسببت غير ذلك تفعل في العمر كمنه بآية ومغني **(قوله)** ومع من عاينته الخ قد يقال لا يلزم من حديث شاة المذكور كون العمر مقرض عين الذي هو المطلوب بصري **(قوله)** ومع الخ قوله ومع آخر في النهاية والمغني ألا قوله قصدي فلا يشك في قوله بقرينة أو بكونهما **(قوله)** وغير الترمذي الخ عبارة لاسي والمغني وأما خبر الترمذي عن جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم عن العمر وأبو جعفر قال لا وإن تعذر شقها فضعف قال في المجموع اتفق الحفاظ على ضعفه ولا يغتفر قول الترمذي في محسن صحيح وقال ابن خزيمة باطل قال أحمد بن حنبل ولو صح لم يلزم منه عدم وجوبها مطلقا لاحتمال أن المراد ليست واجبة على السائل لعدم استطاعته قال وقوله وإن تعذر بضع الهمة اه **(قوله)** ألا ترى أن لها ما أقيمت الخ قد يقال إن نظر إلى الحقيقة قطع الظاهر عن العوارض فكل معتبر في العمر معتبر في الحج وإن نظر إلى العوارض الخارجية كما أقيمت فالوضوء والغسل مختلفان عنها ألا ترى أن لكل موجبات فخصه فلتأمل بصري **(قوله)** لأن كل ما قصد الخ عبارة النهائية لأن أصل أخوه الأصل في حق الحديث وإنما لم يمتنع في الأعضاء الأربعة فخصها فغنى عن بدله اه **(قوله)** ولا يجيبان بأصل الشرع الخ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحج بعد فرض الحج إلا مرة واحدة وهي حجة الوداع وغير مسلم أحتجنا هذا العلمنا أم لا بد قال بل لا ينبغي زاد أنها يتوهم عن سرقاقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم تهاذه لعنا هذا أم لا بد يقال لا بداه **(قوله)** وهو ما على التراخي الخ أي عندنا أو ما عند الإمام أو الإمام أحد فعلى الفور وليس لأبي خنيفة في المسئلة وقد اختلف أصحابه فقال محمد بن علي التراخي وقال أبو يوسف على

باعتبار ما كانوا يفعلونه من النسيء وشعره بل قيل في حجة أبي بكر في التاسعة ذلك لكن الوجه خلافه لأنه صلى الله عليه وسلم لا يأمر بالجمع شرعي وكذا يقال في الثامنة التي أمر فيها عتاب بن أسد أمير مكة وبغدها حجة الوداع لا غير (هو فرض) معلوم من الدين بالضرورة فكيف منكره إلا أن أمكن شقها عليه وكذا العموم وهي بضم فسكون أو ضمن وبضع فسكون لفظة زيارتها عامر وشرعا قصد الكعبة للسلك الآتي أو نفس الأفعال الآتية في (الظاهر) الشبر الصبيح جمن أين واعتبر ومع من عاينته رضي الله عنهما هل على النساء جهاد قال جهاد لا قتال فيه الحج والعمر وتوهم الترمذي بعدم وجوبها وحسنه اتفق الحفاظ على ضعفه ولا ينبغي عنها الحج لأن كلا أصل قدس من مالم يقصد من الاستحالة ترى أن لها ما أقيمت غيرهم أفت الحج وزمنا غير زمن الحج وقد تذا فلا يشك بإحراز الغسل عن الوضوء لأن كل ما قصد به الوضوء موجود في الغسل ولا يجيبان بأصل الشرع في العمر الأمرة وهما على التراخي

الغرور شيئا **قوله** بشرط العزم الخ لعل المراد أنه يجب عليه العزم بعد دخول وقت الحج في أول سني البصار
 عش **قوله** على الفعل بعد أي في المستقبل نها يتوهم في **قوله** أو خوف عيب أي يقول طبيب عدل أو
 معرفة تفسه منسك الوثاق وقوله يقول طبيب عدل قال الشيخ مجده صالح الرئيس الذي والبحري ولا بد من
 التبيين اه **قوله** إلا أن غلب على الظن الخ أي يوجب خوف العيب وتلف المال لا يغلب على الظن يمكنه
 كرهدي **قوله** من آخره الأماكن الخ ويقعنا ابتداء وقت الفسق أول الزمن الذي يمكن فيه السير الذي
 يدرك به الحج على العادة ثم رأيت في حاشية الأيضاح للشارح ما قصده الذي يتقدم أن يقال تبين فسخه من
 وقت خروج قافلة بلده لتبين أن هذا هو الذي كان يلزمه ما مضى معهم فمات انتهى اه سمعوه أنه إذا ذكر وقت
 الوجوب وانما يحصل الائتم بالأنشراح عنه لأنه بالظاهر ما في الوثاق مما تفسه أي من وقت لو ذهب فيه للعج لم
 يدركه اه **قوله** فبر ما شهد به الخ بل جمع ما تفسه فيه العادة كاعتقاد النكاح قول المتن **قوله** وشرط صحته
 الخ وله من آيات خمس معطوفة وصحها بشرط وقوع النذر ووقوع عجة الاسلام ووجوبهما
 واكمل مرتبة شرط فشرط مع الوقت الاسلام وحده للصحة ومع التبرع المباشر وقوع التكليف للنذر ومع
 الحره لوقوعه عن عجة الاسلام وغير نعم الاستعانة للوجوب بها يتوشحنا **قوله** الماطقة الخ في قوله
 وبهذا في النهاية والغنى **قوله** الماطقة أي غير المقدمة بالمباشرة ولا غير هاشتنا **قوله** ما ذكر من الحج
 والعمره يجوز أن يكون مرجع الضمير للحج فقط وتعرف العمره بالمقاييس تواعل الضمير قد يفرد على
 المعنى كما قال ابن هشام في قول الألفه في باب المعرفة والتكرار وغير معرفتها وأورد الضمير على المعنى كما
 تفرد الإشارة إذا قلت وغير ذلك اه فلا إشكال في أفراد المصنف الضمير هنا على تقدير رجوعه لهما سم
قوله فلا يصح الخ وفيه كلام جمع عجة جسم بالجمع وان اعتقد الكفر وهو ظاهر إذا اعتقده منه
 لغوتم أن اعتقد مع احرام لم يعتد لا غنا بشأه كنية الإبطال وهي هنا توفى الأبداء دون الدوام نهاية
 قال عش قوله ثم إن اعتقد مع احرامه الخ يخرى صا لاعتقد مع احرامه وانه فلا أثر وقوله وهي هنا توفى
 الخ ومثل ذلك الصوم والأضحية فلا ينقطع واحد منهما بشأه الإبطال اه عش ومثل ذلك أيضا
 الوضوء بخلاف الصلاة والتيمم فقط لهما ماطقة فمسك الوثاق **قوله** في فاسده الأولى في باطله أو فسه
قوله لا بد تعير الجزآن الخ أي مع ظهور فساد حصر الخبر في البتة أفتعير العكس سم **قوله**
 احياء الكعبة بخلاف الصبيان والارقاء وما يخلفا غير لبعه وفي شرح العباد في صلاة الجماعة وسد في سقوط
 فرض الحج والعمره عنهم أي بالصبيان وبخلاف الارقاء كلام لا يبعد حيث هنا اه **قوله** وسى آخره تدين
 فسخه بوجه من آخره الأماكن الخ ليس في ذلك افصاح عن تعيين ابتداء وقت الفسق ولا بيان المراد
 بالآخره الأماكن ويقعنا ابتداء وقت الفسق أول الزمن الذي يمكن فيه السير الذي يدرك به الحج على
 العادة ثم رأيت في حاشية الأيضاح للشارح ما قصده الذي يتقدم أن يقال تبين فسخه من وقت خروج قافلة بلده لتبين أن هذا
 الوقت هو الذي كان يلزمه ما مضى معهم فمات انتهى اه **قوله** هنا وفيما بعده أي ما ذكر من الحج والعمره يجوز أن
 يكون مرجع الضمير للحج فقط وتعرف العمره بالمقاييس تواعل الضمير قد يفرد على المعنى كما قال ابن هشام
 في قول الألفه في باب المعرفة والتكرار وغير معرفتها وأورد الضمير على المعنى كما تفرد الإشارة إذا قلت
 وغير ذلك ومثله تعالى وإن ألهم ما في الأرض جميعا وله مفعلا قدواه أي بذلك اه فلا إشكال في أفراد
 المصنف الضمير هنا على تقدير رجوعه لهما **قوله** وأيسر في محله لأن تعير الجزآن يفسد الحصر أي مع
 ظهور فساد حصر الخبر في البتة هنا أفتعير العكس **قوله** وهذا الجزآن بما يصح أن أثبت أن مثل ذلك
 تعير فهدن الجزآن يفرد حصر الأولى في الثاني ولا فقد يكون الامر بالعكس فلا يقدو فسخ قول السعد
 واللفظ مختصر والحاصل أن المعرفة بالام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور وعلى الخبر سواء كان خبر معرفة
 أو توكيد وإن جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ اه أن الامر هنا بالعكس أي أن الثاني مختص في الأول وهو

بشرط العزم على الفعل
 بعد وان لا يتحققا بتدراؤ
 خوف عيب أو تلف مال
 بقرينة ولو شغفه كما يفهمه
 قوله لا يجوز لتبين الموسع
 إلا أن غلب على الظن يمكنه
 منه أو بكونهما قضاء عما
 أقصده وسى آخره تدين
 فسخه بوجه من آخره
 الأماكن الخ المسوق ففرد
 ما شهد به ينقض ما حكم به
 وسد في أنه يستقر عليه
 بوجوبه ما لم يعلم موسع
 ذلك لا تحكم بفسخ لعزله
 وشرط صحته الماطقة أي
 ما ذكر من الحج والعمره
 الا سلام فقط فلا يصح
 من كافر أصلي أو مريد
 لو اردنا أنه يطل ويجب
 مضى في فاسده وبهذا فارق
 باطله فاسده بجمع كياتي
 ولا تحيط الودعة المتصلة
 بالموت فمضى أي ذاته حتى
 لا يجب قضاء قبل قوله كما نص
 عليه قبل عبارته لا تفي
 بقول أسله لا بشرط لصحته
 إلا الاسلام اه وليس في
 محله لأن تعير الجزآن
 يفرد الحصر على أنه اعتراض
 بأنه يشترط أيضا الوقت
 والنسبة والعلم لا يكفي حتى
 لوجوب أفعال النسك
 منها اتفاقا بعد ما

لكن رد ذكر النية (الخ) وعلى التسليم في المذكورات أو بعضها لا يضر ذلك في الحصر الذي أقاده عبارة
 المصنف كاصلة لا يمكن جعله اضافيا بالاضافة الى ما يشترط في المراتب الالائية (قوله بانه معلوم الخ) فيه
 نامل (قوله بل يكفي لاعتقاده الخ) أي فهذا أيضا شرط كالسلام فلم يقدح هذا الدنيا سيو بصري قول المتن
 (فلاولي الخ) أي يصح زه ذلك بل هو مندوب لان ذمعه على حصول الثواب للصبي وما كان كذلك فهو
 مندوب ومعلوم أن احرامه انما يكون بعد تخرجه من الشباب ع (قوله على المال) أي قوله وبظهر في
 النهاية والغنى والقوله وفارق الى قوله أو عمله به وليس (قوله ولو وصا الخ) يعني أن الولي المال من أب بخد
 فوصي من تخرجه منه فما حكمه أو فجمعه ولو عاذه وان لم يؤد الولي نسكه أو كان محرما الاحرام يجمع أو غيره
 أو يجمع من صغير مسلم ولو تعاون في تركه على باطل (قوله عن نفسه) ليس يقيد (قوله وان غاب
 المولى) لكنه يكره الاحرام عنهما أي الصبي والمجنون في غيرهما لاعتقاده أن تركه اشياء من محظورات
 الاحرام لعدم علمها وعن المولى من منعها سم في شرح الفقيه ويجوز للولي ما ذكر وان بعدت المسافة
 ثم بعد ذلك على احتضاره لعمال الحج فان لم يحضره قريب ليس ما يترتب على من فاته الحج أو منع من الوصول
 البيولي كان نحو الوصي متعدد فان كان كل منهما مستقلا مع احرام المولى منه - حال ترتب وان لم يكن
 مستقلا يصح احرام أحدهما الا بان كان صاحب بكون مباشر عن نفسه أو كلا عن الآخر (قوله وفارق الاجير الخ) أي حيث
 يشترط فيه أن يكون حلالا من نفسه أو في أي اجير العين أو ما اجير للخدمة فلا يشترط فيه ما ذكر (قوله
 فاشترط وقوعها) أي سبقه على حذف المضاف (قوله منه) أي من الاجير سم (قوله والولي ليس كذلك)
 أي لا يباشر العبادة عن الغير (قوله ومن ثم) أي لاجل الفرق المذكور (قوله لا يرى) أي الولي (عنه)
 أي الصبي (بشرطه) أي اذا عجز عن الرعي (قوله أي بنوي الخ) أي بنوي الولي بقلبه جعل مولى به محرما
 أو يقول أي بقلبه احرمت عنه ولا يصير الولي بذلك محرما ويجوز للولي الاحرام من الميراث أيضا وأنهم كلامه
 عدم صحاح احرام غير الولي كالجد وعم وجو الادب الذي لم يقرب به مانع وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله بالرحمة)
 بغفر الزا والمهمل والداسم وادمشو وعلى نحو أو بعين ملامن المديته (قوله من محققها) بكسر الميم وفتح
 الحاء من كسر مراكب النسخه مصباح اه بجري (قوله وهو ظاهر) أي الاخذ بعرضه والخراج من
 المحقة (قوله في صغر الخ) أي في أنه لا يميز له نهاية ومعنى (قوله لذلك) الإشارة ترجع لقوله قبل في
 الصبي اذ هو العنسن سم (قوله وأجاب الخ) كان الاولى بتقديم قوله ويكتسب الخ (قوله باحتمال أنها
 وصية) أي فتكون وليا سم (قوله أو أن وليه أذن لها الخ) قد يقال الواقعة فيها قول فتم فيشكل
 الحال سم (قوله وحيت الخ) عبارة النهاية ثم اذا جعل غير المكافح محرما باحرام الولي أو ما ذنبه أو باحرامه
 وهو غير باذن وليه فعلى الولي منع من محظورات الاحرام وعليه احتضاره للموافق كما هو باق في الواجبة
 وشافى المندوب وعليه وجوب ما أوردنا بكذا كسر أمره بغير علمه من أفعال النسك كقتل وتجرع
 سمحط وليس ازاد وردا وغيرها وانما عنه فيما عجز عنه اه (قوله صار المولى) أي الصبي والمجنون معنى وسم
 عكس المطالب (قوله لكن رد ذكر النية الخ) وعلى التسليم في المذكورات أو بعضها لا يضر ذلك في الحصر
 الذي أقاده عبارة المصنف كاصلة لا يمكن جعله اضافيا بالاضافة الى ما يشترط في المراتب الالائية (قوله بانه
 لوصول بعد الاحرام الخ) قد يسيق الى الفهم أن هذا الاجري في الصلاة (قوله بل يكفي لاعتقاده تصويره) أي
 فهذا أيضا شرط كالسلام فلم يقدح هذا الدنيا سيو بصري قول المتن (قوله أي بنوي
 جعله محرما أو الاحرام عنه) أي ولا يصير الولي بذلك محرما (قوله الشامل للمعصية تنقل ذلك) الإشارة ترجع
 لقوله قبل في الصبي اذ هو العنسن (قوله باحتمال انها وصية) أي فتكون وليا سم (قوله أو أن وليه أذن لها الخ)
 تحرر عنه قد يقال الواقعة فيها قول فتم فيشكل الحال (قوله وحيت صار المولى) شامل للمعصية (قوله

(قوله أن يفعل به) أي بنفسه أو مأذونه ونائب (قوله والطواف والسبي به الخ) أي وإذا تفرغ على الطواف والسبي علم ذلك والأخاف وسعي ولو أركبها بشرط أن يكون سائقاً وقائداً كان الركب غير ميمراً وإنما يفعلهما أي السبي والطواف بعد فعلهما من نفسه ميمراً قال عرش قوله بعد فعلهما من نفسه فثبت اشتراط ذلك وإن كان الصبي مباشر الأفعال اهـ ولعله في غير المصير عبارة ألواناً فيطوف نحو الولي أو نائبه بعد طوافه من نفسه بتغير المصير بشرط سترهما وطهارتهما من الخبث والحدث أي أن قال والمصير يطوف ويصل ويصلي ويسعى ويحضر الواقف يرى الاحتجاب بنفسه اهـ **(قوله يظهر الخ)** عبارة النهاية وفي المعنى نحوها فيناوله هو أو نائبه الخ ليرى به أن قدر والآخرى عنه بعد ميمراً من نفسه والأوقع لمرى أو نائبه الصبي وفي المجموع عن الاحتجاب بسن وضع الحصة التي فيه ثم لا يخفى وهو يرى بها أو لا فيأخذها من يده ثم يرى بها ولو رماها عنها ابتداءً بلز اهـ قال عرش قضية كلامه هو أن المناولة لا يشترط للاعتداد به كونه المناول يرى عن نفسه ويحتج أنه لا بد أن يكون يرى عن نفسه لأن المناولة لا يجزئ مقدمان الذي تحتل حكمه موقوفه هو وإن نوى به السبي فثبت أنه لا يقبل الصرف إلا في بقع من الرأى لصر فبايه بقصد الذي عن الصبي اهـ أقول وقضية أيضاً أنه لا يشترط المناولة ثم الأخذ مطلقاً **(قوله لا تهتدي به الخ)** ظاهره أنه لا بد من المناولة ويجزئ أخذ هذه الأجزاء من الأرض حلياً واعتمده الحنفى يصحرى أقول يصح اختلاف ذلك قول المعنى مائمه فإن قدر من ذكر على الرأى يوجب ما فإن عجز عن تناول الأجزاء ناوله اهـ ولما كان عجز عن الرأى استحب الولي أن يضع الحجر في يده ثم يوجه به بعد ميمراً من نفسه اهـ ومرجع النهاية ما وافقه **(قوله ويشترط)** إلى قوله وتخرج في النهاية والمغنى **(قوله ويصل عتال)** أي عن غير المصير استعجاباً بنهاية **(قوله ويشترط في الطواف به الخ)** هل يشترط فيه أنه الولي لأنه غير محرم حتى يقال إنه ليس كذلك الطواف فلا حاجة لئنه أو لأن أسلمه عنه شغل ما يفعله به نفسه نظر والثاني غير بعيد الظاهر أن المميز لو أحرم عنه لا يحتاج في طوافه إلى نقل من دخوله في التسكولو بأحرام الولي عنه يشمل أعماله كالطواف سم **(قوله طهر الولي الخ)** وستر عورته نهاية ومعنى أي أو نائبه ونائب **(قوله وكذا الصبي الخ)** أي وإن لم يكن غيراً كما عتده الوالد والرحمة الله تعالى ومثل الصبي المجنون نابه **(قوله فوضه الولي الخ)** ينبغي وبفسله أن كل جنباً إذا وضاء الولي والحالة ما ذكر ثم بلغ على خلاف العادة وهو بطهاره الولي أو كمن يجتو نفاقاً ولم يحصل منهما ناقض الوضوء هل يجوز أنه لا يصلح بها لأنها طهارة معتد بها أولاً يصح أن يصلح جهاراً فذهب سم ثم قال والثاني غير بعيد اهـ أقول الأقرب الأول لأن الشارع نزل فعل وليه منزلة فاعتد به وصار كونه فعله بنفسه فتصعصع سلاته عرش **(قوله لكن المصحح الخ)** وفاة النهاية والنفى **(قوله فان شاة أحرم عنه الخ)** أي فان أحرم بفكره لم يصح نمابه ومعنى وبأن في الشرح مثله **(قوله فاعتزنا به الخ)** أي الاعتراض على المصنف بأن قوله القبي لا يخرس على ما ينبغي كرى **(قوله قولى)** ليس بقيد بصري **(قوله لإفادة القيد الخ)** متعلق بنفى الور ودفعه له والردا بقيد قول المصنف الذى لا يغير قال المعنى ومع هذا لو عي بقوله ولم يغير أو ميمراً كان أولى اهـ **(قوله وخرج)** إلى قوله ويتردف

في فعله ما يمكن ففعله كاختاره عرفة وسائر المواقف ومنها ككلوا ظاهر الرأى فيسألونه احتضاراً يابه حالاً وميمراً عن لم يتصور منه لأن الواجب شيان الحضور والرأى فلا يسقط أحدهما يسقط الآخر والطواف والسبي به وإن لم يفعل عنه مالا يمكن كالأرى بعد ميمراً من نفسه لم يقولوا جعل الحصة يده يقولوا جعل الحصة يده أن يرى بها ونظره رضى جعلها لله لا يستدبه منه إلا أن يرى عن نفسه لانه مقدمه للرأى فيعطي حكمه

ويؤيده أن نوسع الحصة يسد غير الولي وما ذويه لا يستدبه وكذا الوأخضه غيرهما فيجعلهما كلامهم ويصل عنهما الطواف والأحرام ويشترط في الطواف به طهر الولي وكذا الصبي على الأوجه فيوضه الولي وينوي عنه مخرج بالذي لا يغير المميز فلا يجوز له الأحرام عنه على ما نقله

الآخرى عن النص والجمهور واعتمده لكن المصحف في أسل الروضة الجواز فإن شاه أحرم عنه أو أذن أن يحرم عن نفسه فاعتزاه غشله عن أن القهوم إذا كان في نفسه خلاف قوى أو تفصيل لا يرد لإفادة القيد حيثئذ خرج بالصبي والمجنون الغمى عليه

فلما يحرم أحدعنه اذلولي
له الاعلى ما يأتي اول الجبر
وللسيد أن يحرم عنه
الصغير البالغ على المتعمد
فهما ويرد النظر في
المعص الصغير فيحصل
انه يظهر ما يأتي في النكاح
وحيث قد يحرم عنه وليه
وسد مع لا أحد هما وان
كانت مهابة اذ لا تدخل لها
الاقبال كسب وما يتبعها
كزكاة الفطر لا تطعن في
نكحها النفقة ويحتمل صحة
احرام أحد هما عنه والسيد
اذا كان المحرم الولي تطليه
والاول أقصر بخلاف قلت
ينافي ذلك قول جمع وحكي
عن الاصحاب من بعضه هو
له حكم الفتن في تحليل السيد
له الا في المهابة ان أحرم
نوبته ووسعت نسكه فله
حيث يحكم المرقلة لا ينافي
لان التحليل يتعلق بالكسب
أضافا فن فيه المهابة
بغلاف الاحرام لانه صفة
لا تتعلق لها بالكسب وانما
تصح مباشرة) أي ما ذكر
من الحج والعمرة (من
المسلم المميز) ولو قلنا كسب
عبادة بدنية ثم توقف
صحة احرامه على اذلوليه
مرأوسه لا احتياجه للمال
أي شأنه ذلك وهو محرم
عليه فهو يلزم الولي كل دم

النهاية والمغنى الا قوله الاول والسيد (قوله فلا يحرم أحدعنه الخ) ينبغي تخصيصه بما اذا حُرِّزَ والله عن قرب
والاحرام له عنه المحرمون على ما يشهد التحليل بأنه ليس لاحد التصرف في ماله فان محله حث وحى ز والله
عن قرب أي الى ثلاثة أيام عرش (قوله عن فقه الصغير) وولي الصبي بأذن لقته أو يحرم عنه حيث جاز
الاحتياط فيها أي بان لم يفت مصطحة على الصبي والازم عليه غرم زيادة على نفقة الحضر عرش (قوله
لا البالغ) أي العاقل فما أتى فليس له أن يحرم عنه وان أذن له الرقيق فحرم بنفسه ولو بلاذن سيده وان
كان له محله وراثي وسيم (قوله في المبعوض) ينبغي في المشترك الصغير سيم (قوله وان كانت مهابة) يؤخذ
من ذلك أنه لا بد من اذن السيد وولي المبعوض الحر المميز ولو في فتنها حرمها مر اه سيم (قوله والاول
أقرب) قد يستشكل الاول بان كلامهما لا يتأني احرامه عنه لانه لا جاز أن وادبه جعل جلتهم حرمها لا ليس له
ذلك اذ لو لم يتصل بعض الجله لاهل كاهلوا لاجل بعضه يحرم ما اذا حرم بعض الشخص دون بعض غير متصور
فينبغي أن يتعين اذن أحدهما الا تحرف الاحرام عنه لكون احرامه عن جلتهم ولا ينمو ولا به موكله
سم على حج قول أو يتفق على أن يتقارن في الصغرة بان يوقعا معا عرش زاد الوالي نافي واذناته ان كان ميمرا
أو وكلا أحبها اه (قوله ينافي ذلك) أي ما ذكر من عدم الفرق بين الماهية ما يوقعا معا كرسى (قوله قلت
لا ينافي الخ) يتأمل سيم عبارة الصري عدم المناقاة على ما لم فان قولهم ان أحرم في نوبته وسعت نسكه
صريح في الاستقلال بالاحرام حيث قد ينبغي أن يستقل به أيضا في الصغير والحاصل أن الذي يقه أنه لا بد
منه عند عدم المهابة ومن صاحب النوبة او وليه ما تم وان وسعت فلا تحليل ولا آخر والا فله التحليل اه
(قوله لانه صفة لا تتعلق لها الخ) محل ما لم فان وجهه يتعلق التحليل بالكسب أنه سبب لحل بعض أنواع
الانكسار كالاصل اذا فكنا يقال في الاحرام انه سبب حرمة بعض أنواعه بصري قول المن (من المسلم) أي
ولو بتبعية الساني أو بالارثم لو اعتقد الكفر مع احرامه لم يتعد لمقارنته لثاني لثمة بخلاف ما لو اعتقده مع
احرامه ليعنه مر اه سم (قوله ولو قلنا) الى المتن في النهاية والمغنى الا قوله كسب الرق يلزم (قوله ولو قلنا) أي
صغيرا نهائية ومعنى (قوله كسب) أي في قوله فان شاء أحرم عن الخ (قوله أو سيده) أي ان كان هو غير بالغ
والا فللمميز هنا شامل البالغ والعبد البالغ لا يتوقف صحته احرامه على اذلوليه سم (قوله أي شأنه ذلك) إشارة
الى أنه مقتضى ان اذن وليه وان فرض عدم احتياجه للمال أو ساو هو مقتضى كلامهم خلافا لمن أخذ من ظاهر
التعليل عدم التوقف اذا فرض عدم الاحتياج مر اه سم (قوله ويلزم الولي الخ) عبارة النهاية واذ
صار غير المكفهر ما غرم وليس مدونه زيادة نفقة محتاج الهابيب النسك في السفر وغيره على نفقة
الحضر اذ هو الموقر في ذلك كما يغرم ما يجب بسببه كدم قران أو تخم أو قوت أو كفسديه سيم من محفلو رانه
كفدية جماعه وحاجه وقلمو ليسو تعطيسوا أو أقبله بنفسه أم فعله به وليسو لم حاجة البهي وما تقرر من
أنظر بحتمل الاول ويحتمل الثاني والثاني غير بعيد (قوله ويرد النظر في المبعوض الصغير) ينبغي في
الصغير المشترك (قوله وان كانت مهابة) يؤخذ من ذلك أنه لا بد من اذن السيد وولي المبعوض الحر المميز ولو
في نوبته أحدهما مر (قوله والاول أقرب) قد يستشكل الاول بان كلامهما لا يتأني احرامه عنه لانه لا جاز
ان وادبه جعل جلتهم حرمها لا ليس له ذلك اذ لو لم يتصل بعض الجله لاهل كاهلوا لاجل بعضه يحرم ما اذا حرم
بعض الشخص دون بعض غير متصور فينبغي ان يتعين اذن أحدهما الا تحرف الاحرام عنه لكون احرامه
عن جلتهم ولا ينمو ولا به موكله (قوله قلت لا ينافي الخ) يتأمل (قوله في المتن) وانما تصح مباشرة من (من المسلم)
أي ولو بتبعية الساني أو بالارثم لو اعتقد الكفر مع احرامه لم يتعد لمقارنته لثاني لثمة بخلاف ما لو اعتقده مع
احرامه ليعنه لان المباشر لثمة الوالي فلا تنويه عنه بذلك الاعتقاد مر (قوله أو سيده) أي ان كان
هو غير بالغ والا فللمميز هنا شامل البالغ والعبد البالغ لا يتوقف صحته احرامه على اذلوليه سم (قوله أي شأنه
ذلك) إشارة الى أنه مقتضى ان اذن وليه وان فرض عدم احتياجه للمال أو ساو هو مقتضى كلامهم خلافا لمن
أخذ من ظاهر التعليل عدم التوقف اذا فرض عدم الاحتياج مر (قوله ويلزم الولي كل دم

لزم جسم ذلك الولي إذا كان غير أهو المعتقد كغيره من اختلاف باقي الأعداد تبعاً للاسنوي ولا
ينافي ما ذكرناه قولهم بعض الصي المبرر الصديق لان عمله في غير محرم بأن ألتفت في الحرم من غير تقصير من
الولي والحاصل أنه متى فعل محظوراً وهو غير من فلا ذنبه على أحد أو عجز بأن تطيب أو ليس تأسيك كذلك
ومثله الجاهل المصدور ولا يخفى وإن تعدد أوقاف أو قتل صيداً ولو سهواً فالذنبه في مال الولي ولو فعل
به أجنبي ولو لحاجة أي كثر آه أو دنا بالناس لم ينه القديس كالولي اه عبارة المغني ويصحب الولي منعه من
مخطلو رات الاحرام فان ارتكب منها شيئاً وهو غير واجب وتعمد القديس في مال الولي في الاظهر لما في المبرر فلا ذنبه
في ارتكابه محظور راحي أحد اه (قوله لزم الولي) شامل للعمير الذي أحرم باذنه وليه ووافقه التعليل
بقوله لانه الذي ورطه الخ لا ذلوا لانه ما صح احرامه سم (قوله لزم الولي) لانه من غير فساد الكاتب والاصل
لو وجد عياراً في النهاية ويصدق بالصي بجماعه الذي يقسده به الكبير اه وعبارة المغني وإذا جامع الصي
في حجة سد وقضى ولو في الصبا كالصالح المتطوع بجماعه صحت احرام كل منهما فيعتبر فيه لتسادهما بجماعه في
البالغ من كونه عامداً علماً بالغير مختاراً بجماعه قبل التعليل اه (قوله واه) أي بقوله من غير حاجة
ولا ضرورة (فارق) أي الوجوب هنا (وجوب آخر تعامه) أي بالنسب والحبس بالنهاية ومعنى (قوله
ومؤن الخ) عطف على آخر تعامه (قوله في مال الخ) متعلق بوجوب الخ (قوله من تزوجه) أي امرأة
قبل الولي نكاحها المميز في ذمهاية (قوله تفرغوا الخ) أي وانسلت يمكن لتخيره الى البلوغ نهاية
ومعنى (قوله عن نفسه الخ) متعلق بالبلوغ (قوله فادفع قول الاسنوي الخ) مسلم لكنه استدرك بصرى
أي يفي عن قول المصنف إذا باشر الخ (قوله أنه) أي قول المصنف بالباشرة (تقيد بضر) أي فإنه يشترط في
وقوع الخ من غير فرض الاسلام أن يكون الذي باشره مكلفاً أو سواه كان الخ لما شأركم كان نائباً عن غيره
معنى (قوله في الجلة) قد يقال له معنى مع تفسير المكلف بالبالغ العاقل فتأمل اه سم (قوله لا بالخ)
أي وليس المراد المكلف بالخ (قوله ولو بالتبني الخ) أي بعد تمام الفعل وإن (قوله وان كان حال الفعل
قنا الخ) ومثله ما لو كان صباطاً طاهر أو تبس بوضوح عيش وروائي (قوله في جزئ الخ) أي
وكل عاجز اجتماعه في الحرية والتكليف نهاية ومعنى (قوله أو فضله) أي أفسده ولو تكلف الغير الخ
وأفسده ثم قضاه كقضاء من حجة الاسلام ولو تكلفه وأحرم بفعل وقع عن فرضه أو اضافاً لفسده ثم قضاه كان
الحكم كذلك نهاية ومعنى قال عيش قوه حر ولو تكلف وأحرم بنقل انظر ما صوره ويمكن تصور
بأن يقصد بهما غير القضاء فيكون نفعاً من حيث الابتداع وإيجاباً من حيث حصول اجماع الكعبة فيلغو ذلك
القصود وقع عن القضاء قوله حر كان الحكم كذلك أي وقع عن فرضه اه عيش عبارة الوفاة ومن لم
يأت بالنسك الاسلام وان لم يصح عليه لا يصح منغيره وهذا القضاء والنذور هي مرتبة على هذا الترتيب فلا
اجتماع على شخص حجة الاسلام ونذر وقضاء بان أفسد نسكه ناقصاً وكل قبل القضاء ونذر ثم ج أو اعتبر وقع
ما أت به أو لا عن فرض الاسلام وان نوى غيره لصالته ثم أت به بعد ذلك يقع عن القضاء وان نوى غيره
لوجوبه باصل الشرع ولا يجوز من النذور انه نذر كل ما أفسد ثم أت به يقع نذر الوفاء ثم لا يفسد
في حال كونه وقت الطهارة واحدة عن فرضه وقضاء ثم كذا عن نذره ان عن سنة ووجوبها اه (قوله وغني
خطر الطريق) أي وجهها ومعنى قول المتن (دون الصي والعبد) أي إذا تكلفها ذمهاية ومعنى (قوله
فلا يقع) أي نواه ويؤخذ في النهاية والمعنى (قوله لا يخاف) أي لا يخاف ما يصح من نذر فطيلة حجة أخرى
وإما بعد ج ثم عتق فطيلة حجة أخرى واه البهي باسناد صحيح نهاية ومعنى (قوله هذا) أي عدم وقوع

لزم المولى) شامل للعمير الذي أحرم باذنه وليه ووافقه التعليل بقوله لانه الذي ورطه الخ لا ذلوا لانه ما صح احرامه
(قوله في الجلة) قد يقال له معنى مع تفسير المكلف بالبالغ العاقل فتأمل اه (قوله في جزئ الخ) أي في جزئ
لا يقال كيف يجوز مع انه غير مخاطب به لا تأقوله هو بمنزلة مخاطب به لان فصلا حجة الخطابية والخطابة
منعبر عن الخطاب والاحرام يمكن فيه كونه مخاطباً بالكلية جود تلك الصلاحية فيه فتأمل (قوله ولا بان بلغ أو

تسكهم عن تسليط السلام (قوله) والوقوف (أي للعمرة) (قوله) أو بعد الوقوف (الخ) يخرج بعد الطواف في العمرة والوقوف لا يحرم أي خلافاً للنهاية والغنى عبارة عما ولو كل من ذكر في أثناء الطواف فهو كما لو كل تسليطه بكل المجموع أي وبعد ما مضى قبل كماله ولو كل بعده ثم أعاده كفي فبما يظهر كالأعاد الوقوف بعد الكمال كالمؤخذ من قول كمال وضو الطواف في العمرة كالوقوف في الحج اه قال الرشدي قوله من فور كماله أي فحينئذ من فور من عمره لا يسقط عليه الإعادة اه عبارة عن قوله فهو كماله كل الخ أي فكذا ولا يحتاج إلى إعادة ولا ينافسه قوله من بعد أي وبعد ما مضى قبل كماله فإنه لا يصلح أن يكون شرعاً كلام المجموع ومن ثم قال يعني شرح الإرشاد أن التمسك لا يفتاه بما ذكره ولا يحتاج إلى إعادة فعل ما ذكره من قوله أي وبعد ما مضى من الطواف في المجموع عن ظاهره وإن اختلف عند من أن ما فعله قبل البلوغ لا يعتد به حيث لم بعده بعد البلوغ اه وما ذكره من شرح الإرشاد هو ظاهر من منع النسخة أو لا يقياس ما ذكره بعد من الاستوى وأقر ما فعله النهاية والغنى وسه من وجوب إعادة ما فعله قبل البلوغ (قوله) وإذا (الخ) عبارة قال وضو ولو بلغ بعد الوقوف وقبل خروج وقته ولم يعد إلى الموقف لم يجز من حجة الإسلام على الصحيح اه فلنظروا هل ترك العود في هذه الحالة جائز وإن لم تنقض بقوت حجة الإسلام مع القدرة على الاتيان بها ولو جاز لم يرد مع ذلك بكونه شرعاً قبل التكليف بحجة الإسلام أو يحرم ترك العود يجب العود في نظر ولا يبعد الأول أن لم يوجد نقل بخلافه سم أقول وظاهر النهاية والغنى اعتماد الأول (قوله) وعادوا فترك (الخ) أي وعاد ما مضى من الطواف في صورة الإعادة كالمظهر سم وتقدم عن النهاية والغنى مثله وعن شرح الإرشاد خلافه (قوله) ويبحث الاستوى (الخ) اعتماداً للنهاية والغنى أيضاً (قوله) بعد الطواف (الخ) أي طواف الإفاضة عن (قوله) لزماً ما عدا ما (الخ) أي فلو لم يعد واستقرت حجة الإسلام في شئ من وقته لم ينعكس إمكان الفعل على ما استقر به على مع ع (قوله) كالسبي (الخ) أي بعد الإقدام وبخلاف الاستواء فإنه مستدام بعد الكمال ولاد عليه بآتيانه بالأحرار في حال النقص وإن لم يعد إلى المكان كماله لا ينعكس أي يعاقب وسعه ولا استغنى فبحث آخر ما أتى به عن فرض الإسلام وتم أحرامه أولاً لا يطوع أو انقلب عتب الكمال فرضاً على الأصح في المجموع معنى وإذا انتهت بالاسنى وفيمن الناري لو فات الصالح فإن قيل القواف فعل بحجة واحدة تجزئ عن حجة الإسلام والقضاء أو بعده لزمه بحثان حجة القواف وأخرى الإسلام ويبدأ بحجة الإسلام ولو أفسد الحار البالغ فبطل الوقوف حقه ثم فاته آخره واحدة عن حجة الإسلام والقواف وعليه قدرة للإفساد وأخرى القواف اه (قوله) وشملها الخلق (الخ) عبارة للنهاية والغنى ويؤخذ من ذلك سزاو أي الحج عن فرضه أيضاً إذا تقدم الطواف أو أخلقه وأعاده بعد إعادة الوقوف اه قال عن قوله من إذا تقدم الطواف أو أخلقه مفهومه أن ما لو تقدم أو أعاده بما بعد البلوغ لا يجزئ عن حجة الإسلام ولو جابهه وقع بعد التقل الأول فكان حقه ثم فاته ثم نقصه لكن في جماعتهم يؤخذ من ذلك الخ وهو صريح في أنه وإن جمع من الخلق والطواف تجزئ أعادته ما بعده من حجة الإسلام اه عبارة الرشدي قوله من إذا تقدم الطواف أو أخلقه

أو عتق فبطل الوقوف أو الطواف أو في اثنينهما أو بعد الوقوف وعادوا فتركه قبل غير النحر آخرهما عن حجة الإسلام ومجرته لوقوع المقصود الاضطرار في حال الكمال ويبحث الاستوى أنه إذا كان عوده للوقوف بعد الطواف لزمه إعادة كالتسبي بعده لبقا في حال الكمال وشملها الخلق كالمظهر ويؤخذ من ذلك أنه يجزئ عوده

عق قبل الوقوف (الخ) قال في شرح العباد ثم ما تقرره من التفصيل المذكور في الحج والعمرة فلا يشكل جمل من أنه لو بلغ أثناء الصلاة أو بعدها آخره مطلقاً لانتهاه التكرار بما سجد فيها ولا انتهاه الخ تراجمه (قوله) أو بعد الوقوف (الخ) يخرج بعد الطواف في العمرة والوقوف لا يحرم أي خلافاً للنهاية والغنى عبارة عما ولو كل من ذكر في أثناء الطواف فهو كما لو كل تسليطه بكل المجموع أي وبعد ما مضى قبل كماله ولو كل بعده ثم أعاده كفي فبما يظهر كالأعاد الوقوف بعد الكمال كالمؤخذ من قول كمال وضو الطواف في العمرة كالوقوف في الحج اه قال الرشدي قوله من فور كماله أي فحينئذ من فور من عمره لا يسقط عليه الإعادة اه عبارة عن قوله فهو كماله كل الخ أي فكذا ولا يحتاج إلى إعادة ولا ينافسه قوله من بعد أي وبعد ما مضى قبل كماله فإنه لا يصلح أن يكون شرعاً كلام المجموع ومن ثم قال يعني شرح الإرشاد أن التمسك لا يفتاه بما ذكره ولا يحتاج إلى إعادة فعل ما ذكره من قوله أي وبعد ما مضى من الطواف في المجموع عن ظاهره وإن اختلف عند من أن ما فعله قبل البلوغ لا يعتد به حيث لم بعده بعد البلوغ اه وما ذكره من شرح الإرشاد هو ظاهر من منع النسخة أو لا يقياس ما ذكره بعد من الاستوى وأقر ما فعله النهاية والغنى وسه من وجوب إعادة ما فعله قبل البلوغ (قوله) وإذا (الخ) عبارة قال وضو ولو بلغ بعد الوقوف وقبل خروج وقته ولم يعد إلى الموقف لم يجز من حجة الإسلام على الصحيح الخ اه فلنظروا هل ترك العود في هذه الحالة جائز وإن لم تنقض بقوت حجة الإسلام مع القدرة على الاتيان بها ولو جاز لم يرد مع ذلك بكونه شرعاً قبل التكليف بحجة الإسلام وهل تستقر حجة الإسلام إذا لم يعد لكونه يمكن فيها بالعود للوقوف أو يحرم ترك العود يجب العود في نظر ولا يبعد الأول أن لم يوجد نقل بخلافه (قوله) وعادوا فترك (الخ) أي وعاد ما مضى من الطواف في صورة الإعادة كالمظهر سم وتقدم عن النهاية والغنى أيضاً (قوله) بعد الطواف (الخ) أي طواف الإفاضة عن (قوله) لزماً ما عدا ما (الخ) أي فلو لم يعد واستقرت حجة الإسلام في شئ من وقته لم ينعكس إمكان الفعل على ما استقر به على مع ع (قوله) كالسبي (الخ) أي بعد الإقدام وبخلاف الاستواء فإنه مستدام بعد الكمال ولاد عليه بآتيانه بالأحرار في حال النقص وإن لم يعد إلى المكان كماله لا ينعكس أي يعاقب وسعه ولا استغنى فبحث آخر ما أتى به عن فرض الإسلام وتم أحرامه أولاً لا يطوع أو انقلب عتب الكمال فرضاً على الأصح في المجموع معنى وإذا انتهت بالاسنى وفيمن الناري لو فات الصالح فإن قيل القواف فعل بحجة واحدة تجزئ عن حجة الإسلام والقضاء أو بعده لزمه بحثان حجة القواف وأخرى الإسلام ويبدأ بحجة الإسلام ولو أفسد الحار البالغ فبطل الوقوف حقه ثم فاته آخره واحدة عن حجة الإسلام والقواف وعليه قدرة للإفساد وأخرى القواف اه (قوله) وشملها الخلق (الخ) عبارة للنهاية والغنى ويؤخذ من ذلك سزاو أي الحج عن فرضه أيضاً إذا تقدم الطواف أو أخلقه وأعاده بعد إعادة الوقوف اه قال عن قوله من إذا تقدم الطواف أو أخلقه مفهومه أن ما لو تقدم أو أعاده بما بعد البلوغ لا يجزئ عن حجة الإسلام ولو جابهه وقع بعد التقل الأول فكان حقه ثم فاته ثم نقصه لكن في جماعتهم يؤخذ من ذلك الخ وهو صريح في أنه وإن جمع من الخلق والطواف تجزئ أعادته ما بعده من حجة الإسلام اه عبارة الرشدي قوله من إذا تقدم الطواف أو أخلقه

ولو بعد التحليل وان بايع

بعدهما وهو محتمل في حد

ما فعله بعد وقوعه ليقع في

حال الكمال وعليه يظهر انه

لا بعد احرامه لان هذا من

قواعد الاحرام الاول ويترك

في هذا وتفصليهم في حدود

السهو بين ان يسلم وسوا

فبعد او بعد افلا بان يحصل

الحج الكامل مع فسوخ

فيما استنوا له ولو بعد

الخروج منه التحليل من عالم

يساعدهم وقوعه في الكفاية

ان افاقة المحنن حكمها

ما ذكر وحزمه الانسوي

وان التقب واعنده

الزركشي والحلالي الباقي

وغيرهم وتبعهم شيخنا وهو

قياس ما ذكر وفي الصبي

غير المميز لكن الذي جرى

عليه الشرح انه يشترط

افاقة في الاركان كلها حتى

عند الاحرام ونقله في المجموع

عن الاصحاب وقال معناه انه

يشترط ذلك في وقوعه عن

حجة الاسلام ونقل الزركشي

ذلك عن الاصحاب ايضا

وبكلام المجموع عند دفع

ناو بل شطنا لكلاهما

بان افاقة عند الاحرام انما

هي شرط لسقوط زيادة

النقطة عن الولي على ان

صنع الرزمة وهذا

التاويل ايضا فان قلت

ما الفرق بين الصبي غير المميز

والمجنون قلت فيسرق بان

في احرام الولي بين المجنون

خلافا ولا كذلك الصبي

فلقوة احرامه عنه وقع عن

أي على الكمال وكذا لو تقدم ما كان في النسخة اه (قوله ولو بعد التحليل) قد يقال قياس ذلك انه يقع ثم
العمر اذا عاد طوافه الذي يبلغ بعده سم وتقدم عن النهاية والمغني ما وافقه (قوله وان بايع بعدهما
الح) ولو جهان وقوم مع اعتقاد التحليل بغير حرم العمدية سم (قوله وهو محتمل) لكنه بعد
نظر وجهه في الحج بصرى أي عن أركته (قوله وعليه يظهر الخ) قال الفاضل المحشي في نامل اه وقال
الفاضل بسد الزوفي كونه لا يعود احرامه اذا اوداة هذه الوقوف نظر ظاهر اذ يلزم عليه وقوعه بغير احرام
وكونه من آثار الاحرام السابق لا يصح لانه لم يصرح أحد بجواز الوقوف بغير احرام حقيق فالوجه انه يعود
بالمسححة التي ذكره او اذا عاد عادت احكامه من الحرمان وغيره اها هذا ما يفهم والله أعلم وبه يتحقق الاشكال
بصرى (قوله احرامه) بالرفع فاعل لا يعود (قوله بين هذا) أي جواز العرد هنا بعد التحليل (قوله) ووقع في
الكفاية الخ اعتمد فيها هو اه سم (قوله ان افاقة المجنون الخ) مشي عليه صاحب النهاية انضوا واول
كلام الشيخين بما نقله الشارح عن شيخ الاسلام بصرى (قوله ما ذكر) راجع الى قوله والابان بلغ اعترض
الخ كرهى (قوله واعنده الزركشي الخ) وكذا اعنده النهاية للمغني (قوله لكن الذي جرى الخ) عبارة للمغني
وان كان في عبارة الرضا ما فهم اشترط الافاقة عند الاحرام اه (قوله وبكلام المجموع) هو قوله معناه
انه الخ (وقوله الفرق بين الصبي وغير المميز والمجنون) أي أن الصبي الغير المميز اذا بلغ قبل الوقوف وقع
احرامه من حجة الاسلام بخلاف المجنون كرهى (قوله بين الصبي وغير المميز الخ) لا يخفى أن الكلام ليس في غير
المميز بل في الصبي مطلقا بل تعقل ما ذكر في غير المميز في الخ لا يتخلو عن خفاء فان كونا الحاج في اول جحش
ميز وفي آخره بان غاصم بعد وفرض تحفته فهو في غاية الندور ومن المحال ان يخلف في احرام الولي عن
الصبي المميز أقوى من الخلف في المجنون فان الخلاف في الاول منقول عن النص والجهو وكما تقدم في كلام
الشارح بخلاف الخلف في المجنون فانه ضعيف جدا عبارة الرضا في المجنون ما نصه وفيه وجهه في باب
ضعيف انه لا يجوز الاحرام عند انبث اه بصرى (قوله فاقوة احرامه عنه وقع عن حجة الاسلام الخ) هذا
تصريح بان الاحرام عن الصبي الغير المميز قد يقع عن حجة الاسلام وقد يستشكل بان عدم التميز الذي يسميه
المهر يشتمل بين البلوغ سنون فلا يتصور مع وقوع الاحرام منه ضعف عدم تميزه ان يبلغ عند الوقوف أو
بعده في عامه حتى يتصور الوقوع عن حجة الاسلام الا ان يتصور بما اذا استمر عدم التميز على خلاف الغالب

(قوله ولو بعد التحليل) قد يقال قياس ذلك انه يجوز ثم العمد اذا عاد طوافه الذي يبلغ بعليه (قوله وهو
محتمل) ولو جهان وقوم مع اعتقاد التحليل اه يجوز جميع العمدية (قوله فظهر انه لا بعد احرامه) فيه
تأمل (فرع) في الرفض فرغ ولو جامع الصبي ناسيا أو عامدا وقتنا عدم منطوق في فساد جمع قولان كالبالغ
ناسيا أو عامدا فظهر ههنا لا يشك وان قلنا عدمه عند فساد جمعوا اذا فسد فهل عليه القضاء قولان أظهر هما ان
لانه احرام صحيح فوجب باسقاطه القضاء كسج التعلوغ فعلى هذا هل يجوز ثم القضاء قولان أظهر هما ان
أظهرهما مع اعتبار الابداء الى ان قالوا لا يجوز ان القضاء في حال الصبا فسرغ فيم بلغ قبل الوقوف انصرف
الى حجة الاسلام وعليه القضاء اه وفي الرفض وشرحه واذا لم يبلغ الصبي في جمعه فسد وقضى ولو في الصبا
فان بلغ في القضاء قبل فوات الوقوف أو فوات القضاء أو بعد احرامه انصرف القضاء اليها انضوا وبق
القضاء في هذه وقوله أو بعده انصرف القضاء اليها قد يستشكل بما تقدم من الرفض انه لو بلغ بعد الوقوف ولم
يعلم بجزئته عن حجة الاسلام الا ان يفرق بانه وقد خالفه بخلافه فيما تقدم (قوله ووقع في الكفاية الخ)
اعتمد فيها هو (قوله فاقوة احرامه عنه وقع عن حجة الاسلام الخ) هذا تصريح بان الاحرام عن الصبي الغير
المميز قد يقع عن حجة الاسلام وقد يستشكل بان عدم التميز الذي يسميه الصغر يشتمل بين البلوغ سنون فلا
يتصور مع وقوع الاحرام عنه عند عدم تميزه ان يبلغ عند الوقوف أو بعده في عامه حتى يتصور الوقوع عن
حجة الاسلام فاما ان يتصور بما اذا استمر عدم التميز على خلاف الغالب الى قرب البلوغ أو بما اذا زال عنه

حجة الاسلام بخلاف المجنون وذكر في شرح العباد خروا آخرهم الانتصار

المستعمل وان اولئك اغفلا عما كان ظاهر النص ويذهبهم ثم اشترط الافاق عند الخلق هو ما عساه ينبغي ان يكون وان في خبره ما يوجبهم انما استكرهوا عنه لانه لا يشترط فيه فعل قال حتى لو وقع وهو نائم كفي فيما يظهر له ورد بان جعل كونه لا يشترط فيه فعل اذا كان متأهلا لمطلقا كلوه واضع فاجتمع ما عساه او اذا اشترط وقوعه ان يكون في لا يشترط فيه فعل ولا يؤثر فيه صراف عن حقا الاسلام افاقته عند الخلق كذلك (وشرط وجوبه) ان يعاد كرم الحنج (١٤) والعمر (الاسلام) فلا يجب على كافر أصلي الا لعقاب عليه تغليظ ما مرق في الصلاة وغيره او لا أثر لاستطاعته في كثره أما

المسند فيخاطبه به في دونه حتى لو استطاع ثم أسلم منه الحنج وان انقصر فان اتوا حتى مانع عن تركه (والتكليف والحسرة والاستطاعة) الاجماع فلا يجب على اشداد هؤلاء لنفسهم وعلم من كلامهم ما مرق فيه ان المراتب خمس بحيث تستلزم بعضها مباشرة فوسع عن بند فوسع عن فرض الاسلام فوجب وان الاستطاعة الواحدة كافة للنج والعمر وكذا أطلقوه وحله كلوه واضع في استطاعته الخ الاستطاعة العمر في غير وقت الحنج فلا يذهب الاكتفاء بها للنج (وهي نوعان) أحدهما استطاعته مباشرة وله أثر وط ظاهر بل مرق به كسائر كلامهم انه لا عبرة بقوله على الوصول الى مكة وعرة في سلطة كرمه وانما العبرة بالامر الظاهر العادي فلا يحتاج بذلك الى الوجوب الا ان قدر الكاظم ثم رأيت ما يصرح بذلك وهو ما سأذكره أو آخره ان انه لا بد في قبض من الامكان العادي نص عليه قال القاضي

المقرب بالبلوغ سم وكردى (قوله للمنفرد) أي في الجموع عن الاجاب كردى (قوله وان ع نفسه) أي فيما عدا (قوله انما استكرهوا عنه) أي عن اشترط الافاق عند الخلق (قوله وداخل) فضيق هذا الرأى لو زال شعر غير المتأهل بغير فعل لم يكف فليراجع سم (قوله عن حقا الاسلام) متعلق بالواقع (قوله أي عاذ كرم) الى قوله وان الاستطاعة في النهاية والغنى (قوله) بالمدخل عبارة ضخمة البكري فان أسلم معسر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر له الا في المردانته اه سم (قوله حتى لو استطاع) أي في دونه نهاية يقول المتن (والحرية) أي كذا فلا يجب على البعض وان كان ينمو بين سديمه ما يتوقف على البعض فيها تسع الحنج عرش ونحن (قوله مع مرقه) أي شرح عن حقا الاسلام من ياد شرط الوقوع عن الشتر (قوله وان الاستطاعة) الخ الظاهر انه معطوف على جهة ان المراتب لا يتبعها فليأصل وجهه على هذا كرم صرى (قوله واضع في استطاعته الخ) أي بان يقرن ولا فلا يرضع فيها أيضا كما شار اليه اه سم (قوله في غير وقت الحنج) الخ قال العلامة ابن الجال في شرح الانصاع وكذا استطاعة العمر وحدها في وقت الحنج بالنسبة للمك اذ يمكن ان يجتمع احتياج اليه الا تيان من آمن أدنى الحل دون ما يحتاج اليه الوصول مرقه قوله وقرن بل وغيره أيضا خلافا لما يرويه من صنع العفة وشمس المختصر انتهى اه محمد صالح الرئيس قول المتن (استطاعة مباشرة) أي الخ وأمره بنفسه (وله أثر وط) أي بغيره والها هو ثمن المتر ولكن المصنف حدها ربعة مغنى ونهاية (قوله انه لا عبرة بقوله الخ) هذا هو الاقرب وان اختار الشيخ الطبراني الوجوب عليه عرش وناق (قوله وهذا) أي النص المذكور (قوله من تزوج بمصر الخ) فيه إيجاز وأصل التعبير وله امر ان يتركه من تزوج بمصر قوله الخ (قوله وتغيب الخ) الغيب يرجع الى القاضي وانما قال بكلام الخ اشارة الى انه لا اعتبار به لان التكبير لا يغيب كردى (قوله حله) أي كالمؤمن بالرفقة (قوله لا يوجب) أي فيستطاعه نسب الاسلام قول المتن (وجوده الخ) أي الذي يكفي لمؤمن أهل الحرم نهاية (قوله حتى السفر) الخ قوله ويزحف في النهاية والغنى الاقوله وحكمة الى المتن وقوله وصبر الى المتن (قوله حتى السفر) هي طعام يقضه المسافر واكثر ما يحصل في جلد مستد ونقل اسم الطعام الى الجلود سم به والعلل المذكور معالي في تنضم وتفرج فلا تفرج سميت سفره لانها اذا حلت معاليها انفرجت فاسفر عن عما فيها كردى

قرب البلوغ طومر عن حقه فليأصل (قوله وداخل) فضيق هذا الرأى لو زال الشعر غير المتأهل بغير فعل لم يكف فليراجع سم (قوله ولا أثر لاستطاعته في كثره) الخ أن قولنا أن بذني الاثر بالنسبة للعقاب يعني انه يعاقب وان لم يستطع فهو مشكل متخى لانه لا وجه لعقابه بما لو وجد سبب الوجوب وان بذني الاثر بالنسبة للاستقرار بعد الاسلام يعني انه لو استطاع في حال كثره ثم أسلم لم يستقر واعتبر استطاعته بعد الاسلام فتد بالاساطعة لهذا النبي لا أثر لان الاسلام يقتضى السقوط فغيبا فليأصل (قوله اما المداخل) عبارة ضخمة البكري في كثره فان أسلم معسر بعد استطاعته في الكفر فلا أثر له الا في المرد اه (قوله في المتن والاستطاعة وهي نوعان) أحدهما استطاعته مباشرة او استطاعته مباشرة احد التكسير دون الآخر بحث لو أي بعد ما عدا من مباشرة الآخر بحث لا يمكن الا تيان به الا بان يتأهل بغيره فعل يغيب في مباشرة بينهما وأوجب مباشرة الخ الذي يظهر الثاني لان الحنج أفضل وأعظم وأعم اجسامها لا يحصل بالعمر الاحياء الواجب ولاه متفق على وجوبه بخلاف العمر (قوله وحله كلوه واضع في استطاعته الخ) انظروا وجهه ون

أول العطب وهذا يدل على انه لا يجب كما يمكن من كرامات الاوليه وهذا المطلق من تزوج بمصر امرأة بمقتضى قولنا سبقة أشهر من العقد وتغيبه الى كثره بكلامه لان الرفعة أول ما يجاهله حله على ان الولي اذا فصل الشيء كرامة ترتب على حكمه كلوه جهنا انه يكلف فعل بقوله كرامة فلا يلزمهم كمال الاتفاق على انه ينبغي له التزم من قصد الكرم ان يوظفها ما يمكنه (أحدها وجوده لا يؤثر) معنى السفره أي مثلا (ومؤنة) نفسه

وغيرها، ما يحتاج إليه (ذهابه وإبابه) أي أقل مدة يمكن فيها ذلك بالسير المعتاد الا خمس (١٣) بل مدة الاقامة المعتادة كمنعوزها

علم بعدنا وصحة كثر

الخاص وروده في الخبر

الذي صحه جمع وضعفه

آخره انه صلى الله عليه

وسلم سئل عن السيل في

الاية فقال الزاد والراحلة

(وقيل ان لم يكن له يبلده

اهل) هم ممن يجب نفقتهم

(وعشرة) هي بمعنى اولان

وجود احدهما كافيه

الجزء باسرها ذلك وهم

أكثر بمطلقا (لم يشترط في

حقه) (نقطة) عزم ابعده

تعبيره بؤنة لبين ان المراد

منها واحد هو مفهوم المؤنة

الاعم فادفع اعتراضه بان

التعبير بالنقطة قاصر

(الايان) أي قدره على مؤنة

من الزاد والراحلة لاسواء

كل البلاد اليه فيؤنونه

بما في السفر بقن الوجنة

ومستقر القربان المألوفه

الطبع ويؤنن ذلك

ان الكلام فيمن له وطن

وفى الرجوع اليه أو لم ينو

شبا وظهر منطه بمصر

في الجمعة فن لا وطن له

بالجزا ما يقته لا تفرق

حق مؤنة الاياب قطعاً

لاسواء سائر البلاد اليه

وكذا سنوى الاستيطان

بمكة أو غيرها (ولو لم يجد

ما ذكر لكن) (كان يكسب)

في السفر (ما ينق زاده)

وغیره من المؤن (وسفره

طويل) أي مرحلتان أو

أكثر (لم يكفنا الحج) وان

على ما انفصل (قوله وغيره الحج) أي غير الزاد والاعوة والمؤنة أو غير نفسه وهو الاقرب (قوله وما يحتاج
السماح) بيان المؤنة (قوله في ذهه الحج) متعلق بوجوده في الحج (قوله من بلده) أي الى بلده معنى
والمراد ببلده محله كعصره بالنهاية (قوله مع مدة الاقامة الحج) كقوله من بلده متعلق بقول المتن ذهابه
الحج (قوله وهذا الحج) أي قول المتن ومؤنة ذهابه الحج اسم أي خان المؤنة تشمل الزاد وأعيته نهاية بقول المتن
(وقيل الحج) محل الخلاف عند عدم مسكن له ببلده ووجد في الجاز حرفة تقوم بمؤنته والاعترا طرته ومؤنة الاياب
جزائها به ومعنى قول المتن (ان لم يكن له ببلده أهل وعشرة) أي ان لم يكن له واحد منهما ولم يتعمروا
للمعارف والاصدقاء لتسرا استدلالهم قاله الرافعي نهاية ومعنى (قوله هم ممن يجب نفقتهم) أي كزوجته
وغيره بنهاية ومعنى (قوله هي بمعنى اولان) قد يقال الواو تصدق بافاد ذلك لان النفي النازل على متعدد
صادق بنفي كل فلا حاجة لجعلها بمعنى أو فتأمل اسم عبارة البصري كونه بمعنى أو في سائر الالفاظ واضع وهو
الذي يلائم تعليقه وأما جواب النفي كعبارة المصنف فان جعلته بمعنى أو صار المعنى وقيل ان النفي أحداهما
بشروط الحج وان قضاء أحدهما صادق بتحقيق الآخر بل انه لا ينطبق عليه التعليل اه وقد يجب بان الواو
لمطلق الجمع الصادق للجميع ولجميع نفيها واو او في سياق النفي للعموم (قوله مطلقاً) أي لو لم
جهت الاما بها ومعنى (قوله وهو مفهوم المؤنة الحج) قد يقال هذا المفهوم بخصوصه لا يفهم من التعبير
الذي كور بل قد يسبق أن المراد مفهوم النفقة الاخص لان كون الاطلاق تفسير السابق اقرب من الكسب
وهذا قصور قطعاً لم يتدفع فتأمل اسم (قوله وردوه) أي ذلك القول (قوله ويؤنن ذلك) أي
الرد (قوله ان الكلام الحج) أي الخلاف وقد تقدم عن النهاية والمعنى ما يحتاجه (قوله مضبوطه) أي الوطن
(قوله له بالجزا ما يقته) أي خلافاً من ليس له ما يقته أي يوفيه بغير ما يقته ولا فهو كالاول كجواهر ما
بصري وقد يفرق بسهولة العشر وزاد في النص في غير الجزا بالنسبة اليه (قوله ما يقته) شامل للسر
المعتادوناني (قوله وكذا سنوى الحج) أي كمن لا وطن له من له وطن وفوى الاستيطان بمكة أو كمن له شيء يقطن
ليس له شيء يقته ولكن فوى الاستيطان بمكة كمن يحتمل بصري وقد يقال له واجب لكل منهما (قوله لم يجد
ما ذكر) الى قوله وكان وجه الحج في النهاية الاقوة ووقع الى المتن وقوله وان نازع فيه الا نزعى والمال وكذا في
المعنى اللفظية اول وقوله ان النسبة الى الاسرى (قوله لان في الحج الحج) ولانه قد ينقطع عن الكسب
لعارض فهو مرض بنهاية ومعنى (قوله بان كان دون مرحلتين الحج) أي أو كان بمكة نهاية ومعنى قول المتن
(وهو كسب الحج) أي كسب الاثنية لان في تعاطيه غير الاثني به عار ولا شديداً أخذاً ما قاله في النفقات
من أنه لو كان يكسب بغير لائق به كان زوجته الفسخ بذلك عزم (قوله يوم أولسن أيام سفره) هو
المعتد عزم ورواى (قوله اول) الاصل تقديره بين في يوم دخوله (قوله كلف السفر الجميع مع الكسب)

الذهاب وأيام الحج الوقت والنشر والعود عقب السفر فقط بحيث لو اشتغل بالعمرة عقب السفر عزم عن العود
أو قدمه على الحج لم يذكره أو عزم عن العود فهل يجب العمرة في هذا المحل أم الحج فان وجبت معه فيشكل
لعدم استطاعته لهما وان لم يجب فلم يكف استطاعته الحج لهما (قوله وهذا عام بعين خاص) الاشارة الى قول
المتن ومؤنة ذهابه وإبابه (قوله في التفرق ان لم يكن له ببلده الحج) محل الخلاف عند عدم مسكن له ببلده
ووجد في الجاز حرفة تقوم بمؤنته والاعترا طرته ومؤنة الاياب جزائها به ومعنى قول المتن وعشرة) عزم
المعارف والاصدقاء (قوله هي بمعنى اولان) وجود احدهما كاف قد يقال الواو تصدق بافاد ذلك لان النفي
النازل على متعدد صادق بنفي كل فلا حاجة لجعلها بمعنى أو فتأمل (قوله وهو مفهوم المؤنة الحج) قد يقال هذا
المفهوم بخصوصه لا يفهم من التعبير الذي كور بل قد يسبق أن المراد مفهوم النفقة الاخص لان كون
الاطلاق تفسير السابق اقرب من الكسب وهذا قصور قطعاً لم يتدفع فتأمل (قوله كلف السفر الجميع مع
الكسب) لا يقال الواجب السفر الى الكسب لانه لو حصل المؤنة بخلافه حصل المقصود فلا يتناول ليس

كان يكسب في كل يوم كفاية أيام لان في اجتماع تعب السفر والكسب شقة شديدة قطعاً (وان قصر) سفره بان كان دون مرحلتين من مكة
(وهو يكسب في يوم) أولسن أيام سفره ووقع في منخفي كل يوم وهي وهم) كفاية أيام كلف السفر الجميع مع الكسب فيه

وان نازع فيه الاذرى
 واطال لاتتفاه المشقة حيث
 فعد مستعاضا ويحسان
 النقيب ان اثار اديام اقل
 الجمع وهو ثلاثون لاسنوى
 اخذنا من كلامهم وصرح
 به في الفئران المراد ايام
 الحج وقد رها بما قرب رها
 قدرها في في المجموع من
 انما ما بين زوال السابيع
 الحجة وزوال الثالث عشر
 أى فسق من في سفر الفجر
 الاول وكان وجه اعتبار
 زوال السابيع وما بعده أى
 ان اراد الافضل انه يأخذ
 حيث في اسابيع خطبة
 الامم وأسباب توجههم
 الغد والى والى الثالث عشر
 أنه قد ريد الافضل وهو
 اقلته على واضح أنه
 لا يدمع ذلك من قدرته على
 مؤنة ايام سفر الى مكة ذهابا
 ورجوعا وخرج بقولنا اول
 قدرته على ان يكتب
 بعده اوفى الحضر ما في في
 السكا فلا يلزم قصر السفر
 زوال خلا لاسنوى
 لان تفصيل سبب الوجوب
 لا يصح ومن ثم نقل الجوزي
 الاجماع على ان اكتساب
 الزاد الى الصلة لا يجب فان
 قلت لم يضع الفرق بين
 الزامه اكتساب في اول
 السفر لافي الحضر بل قد
 يتخيل ان الزامه اكتساب
 في الحضر أولى لانه لا يجمع
 عليه به مشقة السفر
 واكتساب بخلاف ذلك
 قلت بل الفرق ظاهر لانه اذا
 قدر على اكتساب اول سفره

لا يقال الواجب السفر لا اكتسابه لو حصل المؤنة فلو اقتراض حصل المقصود لانا ولوليس المراد
 بوجوب السفر واكتساب وجوب فعل ذلك في الحال لان الحج على التراخي بل المراد بذلك الاستقرار ولما اعتبرنا
 اكتساب أيضا لم يأت الاستقرار اذ هو حيث غرضه مستطوع فلما تأمل سم (قوله لا يتفاه المشقة) أى
 بخلاف ما اذا كان يكسب في كل يوم ما يكفي به فقط فلا يكاد له قدره قطع عن كسبه في ايام الحج غنى ونهاية
 (قوله ولا اسنوى الحج) عبارة النهاية واما الحج ستة ايام في نزل والسابع الحجاز والى الثالث عشر وقول
 المجموع انهم اسبوعين تحديده ذلك فيه اعتبار الطرفين واستنبط لاسنوى من التعلل بافتتاحه من اكتساب
 ايام الحج انهم من خروج الناس غالب او هو من اول الثامن الى ثلث عشر وما دعه في الاسعادم كون
 تقديرها بثلاثة ايام كقوله ابن النقيب اقرب فيه فطر والاقرى ما قاله الاسنوى اه (قوله ما قدرها في
 المجموع) أى اعتمدته الغنى أيضا (قوله من ايام ما بين الحج) بيان ما قدرها في المجموع (قوله أى فى حق
 من لم ينقر الثمرا الاول) كذا في النهاية للفتى أى أو ما فى حق من نفر الغر الاول نهى ما بين زوال سابع ذى
 الحجة وزوال ثمانى عشره شتوا ورواى (قوله وواضح أنه لا يدمع ذلك الحج) قد فهم من قوة هذا السياق أن المراد
 أنه لا يدمع القدره على كسب المؤنة كذا كورضع مؤنة ايام الحج في يوم وفى العباد ووجد كفايته من عونه
 ذهابا ورجوعا وقد وان يكسب في كل يوم كفاية ايام الحج وفى شرحه يؤخذ من قول المجموع كفايته وكفاية
 عليه ان قول المتن ووجد كفايته من عونه الحج المتضمن أنه لا يدمع وجود تلك الكفاية من غير اكتساب غير
 مراد ما علمت من عبارة المجموع أنه لو أمكن تفصيله من كسبه لزمه أيضا وهو ظاهر انتهى اه سم (قوله
 من قدرته على مؤنة ايام سفره الى مكة) أى وجودها بالفعل أو إمكان كسبه فى أول يوم من ايام سفره
 كسبه من سم (قوله الى مكة) أى من مكة (قوله بقولنا اول) أى عقب قول المصنف في يوم (قوله وخرج
 الى قوله فان قلت فى الفتى والى قوله فاقض فى النهاية (قوله بعينه) أى بعد اول يوم من سفره (قوله خلا
 لاسنوى) أى حيث قال انه لو كان يقدر على الحضر على ان يكسب في يوم ما يكفي له ذلك اليوم والحج زمنا
 قصر السفر لانهم اذا أزموا به فى السفر فى الحضر اول وكذا ان طال الانتفاخ لحدوثها ونهاية يومه (قوله
 ومن ثم) أى من اجل ان تحصيل الحج (قوله نقل الجوزي) عبارة النهاية بولم يفتى نقل الخوارزمى اه (قوله
 الاجماع على ان اكتساب الزاد الحج) أى يظهر أنه لا فرق في ذلك بين الحضر والسفر وأنه لا فرق بين السفر
 بين الطول والقصر معنى زاد النهاية وهو كذلك اذ اقبل اذا قصر السفر وكان يكسب في يوم كفاية ايام كسبه
 اه (قوله قلت بل الفرق ظاهر الحج) لا يخفى ما فيه للعارف المتأمل المنصف قاله سم ثم قال فان قلت لا يخفى ما
 فى هذا الفرق وان عده مستطوعا فى الاول وعدم عده كذلك فى الثانى مجرد دعوى لا دليل لها بل تحكم نلت
 كان وجه الفرق وعده مستطوعا فى الاول دون الثانى امكان شر وعده ما فى السفر فى الاول دون الثانى لتوقف
 الشر وعده على الاكتساب وتفصيل المؤنة قبله نعم قد يقال هذا التوقف لا يمنع الاستطاعة فكلمه بمعناه توقف
 المراد بوجوب السفر واكتساب وجوب فعل ذلك في الحال لان الحج على التراخي بل المراد بذلك الاستقرار ولو
 اعتبرنا اكتساب أيضا لم يأت الاستقرار اذ هو حيث غرضه مستطوع فلما تأمل (قوله واضح أنه لا يدمع ذلك
 من قدرته على مؤنة ايام سفره الى مكة ذهابا واياما) قد فهم من قوة هذا السياق ان المراد أنه لا يدمع القدرة
 على كسب المؤنة كذا كورضع مؤنة ايام الحج في يوم وفى العباد ووجد كفايته من عونه ذهابا ورجوعا وقد وان
 يكسب في كل يوم كفاية ايام الحج وفى شرحه يؤخذ من قول المجموع كفايته وكفاية عليه ان قول المتن
 ووجد كفايته من عونه الحج المتضمن أنه لا يدمع وجود تلك الكفاية من غير اكتساب غير مراد ما علمت من
 عبارة المجموع أنه لو أمكن تفصيله من كسبه لزمه أيضا وهو ظاهر اه (قوله قلت بل الفرق ظاهر الحج)
 لا يخفى ما فيه للعارف المتأمل المنصف فان قلت لا يخفى ما فى هذا الفرق وان عده مستطوعا فى الاول وعدم عده
 كذلك فى الثانى مجرد دعوى لا دليل عليها بل تحكم وفى شرحه لا يظهر ان كان السفر قصر الزمان لانهم اذا أزموا به
 في يوم ما يكفي له والحج فهل يلزمه اذ اكتساب قال الاسنوى تفقها ان كان السفر قصر الزمان لانهم اذا أزموا به

شروع ذي المال على شراء المؤن في أيام الحج اه (قوله عدم استطاعه) أي للسفر قبل الشروع وقبوله
 قبل تحصيل الكسب منه (قوله بل بمصالح) أي بمقدور على تحصيل سبب الاستطاعة اعتباراً بالنهاية
 لا بعدم استطاعته الأولية حصول الكسب لان الغرض أنه لا يقدر على الكسب في السفر فلا يجب تحصيله لما
 مر اه (قوله وغلط الخ) عطف على الفرق (قوله ويعتبر) الخ قوله فلو قدر في النهاية الآخرة نظائرها
 الى أو وقف وقوله مدة يمكن فيها الحج وقوله لامن ماله الى المثل وقوله وان لم يلق الخ واعتبروا (قوله نحو
 نصف يوم) عبارة بالنهاية نحو ثلثي يوم اه قول المتن (وجود الزاحلة) أي السالطة لثلاثة أيام ومقتضى
 أي بان كانت تليق به عيش قال الكردي على ما فضل وعليه جرى الشارح في الاعاب وفتح الجراد واعتده
 سم وعبدالرفيع وابن الجلال وغيرهم ونال في التحفظ فقال وان لم يلق به ركوبه اه (قوله يشراء
 الخ) الأولى ليشمل ما في ملكه بالفعل أن يقال ولو بشر الخ (قوله وان قل) أي اذا تذهبنا (قوله
 بخلاف التيسيم) أي بخلاف الماه في التيمم فانه يداووه التراب سم وبصري (قوله يعارض الخ) قد
 نتمم العارضة بذلك لان التراضي وصف الاداء بعد تحقق الوجوب أي الزوم والكلام بعد فيما يحصل
 الوجوب فتأمل فانه دقيق سم وقد بدع المتن بالجمع الذي ذكره شارح بقوله فكأنه غير مضطر الخ
 (قوله ان الحج على التراضي) أي اصاله فلا يتغير الحكم ولو تضيّق فيما يظهر اعاب اه شورى (قوله أو
 وقف) عطف على شراء سم وعش عبارة بالنهاية أو ركوبه موقوف عليه ان قبله أو لم يقبله وصحناه اه
 أي على المرجوح قال عش قوله مر أو قبله وهل يجب القبول فيما يتركه أو لا في قبول الوقف من المنة
 وكذا يقال فيما لو أدى به بحال ومات الموصي هل يجب قبول الوصية أو لا ما تقدم فيه نظر ولا بعد فيما عدم
 الوجوب بل ذكره اه وفي الكردي على ما فضل عن حاشية الايضاح للشارح ما وافقه (أو اصاله) أي أو ليهذه
 الجهة ونائب (قوله أو على هذه الجهة) عطف على عليم ومرجع الاشارة مكتوب شديد (قوله أو اعطاه الامام
 الخ) أي حيث جاز ذلك حاشية الايضاح ونائب أي بان يكون له فيما بقي بذلك سبب عايش على الوفاء
 بعبارة بالنهاية وشرح ما فضل والراجعه للوجوب على من جله الامام من بيت المال كأهل وغنائم الركب
 من القضاء وغيرهم اه قال عش قوله مر على من جله الامام الخ وينبغي وجوب السؤال اذا ظن الاجابة اه
 (قوله لامن ماله) أي لا من زكاة ونائب عبارة الكردي على ما فضل قال الشارح في حاشية الايضاح ويردد
 النفل فيما لو أعطى من نحو زكاة والنقاس أنه لا يلزمه القبول أيضاً أي كالوصية لانه لا يتخلص من ماله اه أي
 واذا قبل (زكاة) النسك للملك ذلك بالقبول اه (قوله وذلك) راجع لمعنى (الخبر السابق) أي قبيل قول المصنف

في السفر وفي الحضرة أو كان طو بلا فذلك لان انتهاء المذمور اه والمتجمل خلاف الطويل لانه اذا لم
 يجب الاكتساب لا يفاسق الا تدمي فلا يجب حق الله تعالى بل لا يفاته أولى والواجب في القصر انما هو الحج
 لا الاكتساب ولو قبل ان الماردي الطويل ذلك فالتجمل عدم الوجوب وانما وجب في القصر لقلة المسئلة نالسا
 اه ولا ريد في ذلك الاجماع المذمور كونه على غير ذلك قلت كان وجه الفرق وعدم استطاعة في الأول دون
 الثاني إمكان شروعهما في السفر في الأول دون الثاني لتوقف الشروع على الاكتساب وتحصل المنة تقبله ثم
 قد يقال هذا التوقف لا يتم الاستطاعة على منعهما أو وقف شروعه ذي المال على شراء المؤن في أيام الحج وكون
 الحج لا يدل على خلاف التيمم أي بخلاف الماه في التيمم فانه يداووه التراب (قوله يعارض الخ) قد دغغ المعارضه
 بذلك لان التراضي وصف الاداء بعد تحقق الوجوب أي الزوم والكلام بعد فيما يحصل الوجوب فتأمل فانه
 دقيق ولنا أيضاً أن نقول بتناعه على ان التراضي وصف الوجوب أنه تابع للوجوب في الثبوت فهو متأخر عنه في
 الثبوت لان ثبوت الوصف متأخر عن ثبوت الموصوف فكيف يلاحظ في أصل الوجوب وأعلمه فليتأمل فانه
 أضاف دقيق ثم لو سلمنا قلنا ان ثبوت الوجوب بالتراضي أولى من اثبات عدمه به لان المانع من الوجوب انما هو
 الزيادة وقوم تراخيه لا يتحقق اذ قد يؤخر الى أن يسقط بنحو شخص العرض فان قلت يؤيد ماله ما يأتي عنهم
 في الذين أرجل قلنا هو مشكل كما نعلمه فيما يأتي (قوله أو وقف) عطف على شراء (قوله أو على هذه)

عدم استطاعته ولا كذلك
 قدرته في الحضرة لانه لا بعد
 بهما مستطاعاً للسفر بل
 بمصالح سبب الاستطاعة
 بالسفر وقد تقرر ان تحصيل
 سبب الوجوب لا يجب فاضع
 الفرق والاجماع المذمور
 وغلط من أخذ من هذا
 الاجماع انه لا يجب اكتساب
 نحو الزاد سفر والحضرة
 ويعتبر في العمرة القدرة
 على مؤن لباسها بالباو هو
 فتعريف يوم من مؤن سفره
 (الثاني وجود الزاد - اه)
 بشراء أو استعجار بعوض
 المثل لا يلزم منه وان قل
 نظائرها في التيمم وصرح
 به هذا ابن الزفة كالروائي
 وكون الحج لا يدل على خلاف
 التيمم يعارضه ان الحج على
 التراضي فكأنه غير مضطر
 لبذل الزادة ثم لبديلة
 فكذلك للتراضي أو وقف
 عليه أو اصاله بفتحها
 مدة يمكن فيها الحج أو على
 هذا جهة أو اعطاه الامام
 اياهه من بيت المال لامن
 ماله يكو وهما لغسيرة
 العنق وذلك للخبر السابق
 (لم يبينه وبين مملكة
 مرسلتان)

وان أطاق المشي بلا سعة ثلثها من (١٦) شاه حيد ثم نزع هو الأفضل خروجاً من أوجبة والوجهان المراد أن لا يغطي عليها فتنة

منه موجه كالرجل في نديه
وهي الناقة التي تصلح لأن
تروح وأدوابها كل ما يصلح
للكوكب على ما بالنسبة
لطره الذي يسلكه ولو
تحويل وجار وان لم يلق
به ركوبه وبقرب بناء على
ما صرحوا به من حل كوكبه
ومعنى كونها متعلق له كقوله
انظر أنه ليس المقصود من
سناهاها واعتبر المسافة
من مكة هنا وفي حاضري
الحرم منه دفعا للشفقة
فيها ولو قد وقع على استئجار
ولعله إلى دون مرحلتين
وعلى معنى الباقي فظاهر
كلامهم أنه لا يلزم وهو
الأوجه خلافاً لركشي
لأن تحصيل سبب الوجوب
لا يجب (فان غطه) أي
الذكر (بالأحقة متشقة
شديدة) وهي في هذا الباب
ما يبيع التيمم أو يحصل به
ضرر لا يحصل عادة فيما
يظهر (اشترط بسوء مجمل)
بفرضه ما لا بد وكسر الثانية
وقيل عكسه دفعا للضرر
فان غطته بالعمل اشترط
تحو كتيبة وهي المساحة
الآن بالحرارة فان غطتها
فمحصلة فان لحقتها فسر
بمحله رجال على الأزجه
فيهما ولا تفتقر إلى ما دونتهما
لأن الفرض أنها فاضلة عما
يأتي أما المرأة والنخسي
فيشترط في حقهما القدرة
على الحمل وان اعتادا غيره
كسما على الاعراب على الأوجه

وقيل الخ (قوله وان أطاق) أي قوله فلو قدر في المعنى أي قوله وان لم يلق الواعتر (قوله) ثم نزع هو الأفضل
(الخ) عبارة للمعنى وانما يتوهم نزع أفضل لكن يستحب للقادر على المشي الخرج وامن خلاف من أوجبه
وضمة كلام الرافعي أنه لا فرق في تحصيل المشي بين الرجل والآن في الموصفات وهو كذلك وهو ما عتد
ولولاهما معها كفاية في الأمر بركوبه ولو جازوا لاحتج قبل الاحكام بعده أفضل لا يتابع والأفضل أيضاً
أن يفرق أن يركب على القتب والرجل فعل ذلك اهـ وعبارة التواتر والكردي على بافضل وأما القادر عليه في
سفر القصر فنفسه ذلك ولو امر أنه يحس عليها فتنة من المشي يوجبان كانت في الغرض ما لم يعزل على
السؤال والوالا كرهه وأعصم المرأه ككلاهما والحاكم به نعمان حج شطوع لمجرد ديمته وفرض أن قوت اهـ
(قوله هو الأفضل الخ) أي المشي أن كان لو وجد الزاد أو أمكنه تحصيله بالبحار بنفسه الطريق أو كان يكسب
كل يوم أو في بعض الأيام كفايته شخبنا (قوله وهي) أي الراحة (قوله) وان لم يلق به الخ) كذا في الزايد أي قول
وقد يتوقف في الآن يقال الخ لا بد له بخلاف ما جمعوه يفرض بين ذلك وبين المعادل إلا في حيث اشترط فيه
اللباقة أنه يترتب عليه الضرر بخلافه بخلاف المداية عش وتقدم بين النهاية والمغنى والأعاب وغيرهم
اشترط الباقية هنا أيضاً خلافاً للفتنة (قوله) ومعنى كونها أي القربة (قوله) الله الخ) أي الركوب (قوله
واعتبر والخ) أي انما اعتبر والمسافة القصر هناك من أسفار المكالات إلى الحرم عكس ما اعتبر وفي حاضري
الحجود الحرم في المتعرجة لعدم الشقة فيهما ثباته (قوله) منه أي الحرم (قوله) لأن تحصيل
سبب الوجوب قد يشق مراد الزايد وكشي أن من ذكر مخاطب بالوجوب بقدره على ما ذكرناه لا يجب عليه
الوصول إلى ذلك التحصيل ثم حينئذ يطالب بوجوب التسليح حتى يكون من تحصيل سبب الوجوب فليست أملاً بهذا
ويظهر أنه يلحق بما ذكره الزايد عكسه لكن يكون بينه وبين حمل دابته فوسيلة إلى المكتوت ومرحلتين
فليست أملاً ثم أيت الحمى قال قد يمنع أن هذا من تحصيل سبب الوجوب بل هو على هذا الوجه بعدم استلزامه
ولعمرك أنه ان هذا في غاياتنا لنظروا لعماسنا انتهى اهـ بصري (قوله) وهي أي القول المنزمن بيننا نحن في
النهاية الأقربة أو يحصل إلى المنزلة ولا مشهور في اليوم ثم (قوله) ما يبيع التيمم) أقصر عليه النهاية
وشرح بافضل والأشاد للشرح (قوله) أو يحصل به الخ) جرى عليه الشرح أيضاً في طائفة الأيضاح
والأعاب والجلال الرمي وان إعلان في شرح الأيضاح اهـ كرودي على بافضل (قوله) ويجعل به الخ) لعل أو
يجزى بل والأفضل أن يغني عنه اهـ كان الأولى أو ما يحصل الخ قول المتن (وجود مجمل) أي يسبح أو أجازة بغرض
مثلها ومعنى (قوله) بفرضه أي قوله ولا ينافي في المغنى الأقربة فان لحقتها لم يأت المرأه (قوله) بفرضه
الأولى وكسر الثانية) أي يخط المصنف وهو خشب ونحوه يجعل في جانب البعير للركوب فيه نهاية ومعنى
وشرح بافضل قال كرودي عليه أي بلا شيء يستر الرأية فيه ولكن يستحي الحمل الآن عليه أعودا عليها
ما ينزل من الشمس اهـ (قوله) نحو كتيبة) أي كالشدة في رأت (قوله) بالمجادة) وهي المعروفة الآن بالشفقة
عش عبارة للفتنة وهي أعودا من تضعف جوانب الحمل يكون عليها استدراج للحر والبرد اهـ (قوله
فمحصلة الخ) بالكر وهي المعروفة الآن بالفتنة واستشكل السيد عمر البصري تصورها والمضروب إذ
وصول الشخص إلى الشقة بحيث يبق عليه مشقة شديدة أن يجعل على محفة أو سر على الاعناق في غاية
الندور انتهى وأقره ابن الجال في شرح الأيضاح اهـ كرودي على بافضل (قوله) فيها) أي في المحفة أو السر
(قوله) وان اعتاد الخ) أي وان لم يضر وانما يتوهم نزع بافضل (قوله) كنساء الاسراب) أي ولا كراذ
والتركل فان الوحدة منهن تركب لتجلب في السفر الطويل بلا مشقة معنى (قوله) للواجب) لعل

عطف على عليه (قوله) والوجهان المراد الخ) جرى عليه مر (قوله) وهي الناقة) أي الراحة (قوله) وان لم
يلق به ركوبه) منوع مر (قوله) وان لم يلق به ركوبه) قد يشق ما يأتى في الشراء (قوله) لأن تحصيل
سبب الوجوب لا يجب) قد يمنع أن هذا من قيل تحصيل سبب الوجوب بل هو على هذا الوجه لعدم استطاعا

(واشترط شرط ينجلي في الشق الآخر) أي وجوده بشرط أن تليق به بحالته بان لا يكون خاسقاً ولا مشهوراً بنحو محزون أو ضالعة ولا شديد العدواة فيما يظهر أخذاً بما يأتي في الوصية بل الأولى لأن الماشقة عنها أعظم بطول مصابعتين ممن اشترط فيما يظهر أيضاً أن لا يكون به نحو برص وأن يوافق على الركوب بين المحملين إذا تفرق لضعاف مجتوبين على بطنه وقوة بذلك (١٧) وقضيتان وغيره تعين الشرط بأن

قدر على الحمل بشاغلان
بذلك لا بد من خسران لا مقابل
له لكن الأوجه أنه متى
سهل معادته لم يحتاج
لاستعباده أو يرفع معه
تعبت هي أو الشرط
(ومن ينو فيها) أي مكة
(دون مرحطين) وإن كان
ينو بين عرفة مرحطان
كما اقتضاء كلامهم ومقتضاه
أي لا يفرق بين عرفة
وبعد من مكتم يعتبر (وهو
قوي على المشي يلزم الحج)
له عدم المشقة غالباً (فإن
ضعف عن المشي بحيث
يلحق به المشقة السابقة
فكالبعد) فيما مر وخرج
بالمشي نحو الجبل فلا يجب
مطلقاً العظم مشقة (ويشترط
كون الزاد والراحلة)
السابقين ومنه ما بينهما
وأخوة خفارة ونحوه يصرح
أمرأة وقائد أعرج وعمل
اشترط وغير ذلك من كل ما
يلزمه من مؤن السفر
(فاضلين عن دينه) ولو
مؤجلاً وإن رضى صاحبه
أو كلفته تعالى كذا لأن
النية قد تخترق بتقبي النية
مرغبتة بغير حياء قد
لا يجد جهد صرف مأموره
لحج ما يسد به ونظيره
كلامهم أنه لا يفرق بين
تضييق الحج وعدمه لكن

الاسباب لا يجب بصرى قول المتن (واشترط الحج) أي في حق ركاب الحمل ونحوه أضافهاية (قوله بشرط
أن تليق الحج) أي وقد روى مؤنته وأرجح أن كل ما يخرج الإجماعاً (قوله بشرط أن تليق به بحالته
الحج) عبارة في الإيعاب أن يكون عدلاً مرموَةً تليق به بحالته إذا كان الآخر كذلك أهـ ولم أر إذا كان
الآخر كذلك في غير الإيعاب أهـ كبري على بافضل (قوله بنحو محزون) وهو عدم الجاهل من فعل ونائ (قوله
نحو برص) أي كالجدام نهائية (قوله وقضيتان وغيره تعين الشرط) أي عند المعنى (قوله لكن الأوجه
الحج) عبارة النهائية والأقرب أنه إن سهل المعادة به عن مكتم ميلاد أو أي من يحمله لواله عند قوله
لنحو قضاء حجة كسفي أو الألفاق ينعين الشرط أهـ (قوله متى سهلت معادته الحج) قال الشيخ عبد
الرفوف وقيل الشرط بل اللقاة أهـ أي في الامتعة وفي سائمة الانصاح للشارح ومن يلق به الركوب بنحو
هو دج بقدر صريح بوضع بين الجال والقي لا يحتاج لشرط أهـ ونحوه في عبد الرؤف أهـ كبري على بافضل
وفي الوفاء ما وافقه (قوله لم يعتبر) أهـ هذا أقرب بصيرة الوفاء ونائاً ونائاً وجود من ينسبه وبين مكتم حلتان
ولو فرغ من عرفه راحلة الحج أهـ قول المتن (يلزم الحج) أي وإن لم يبق به كالمظهر إطلافة وينفي خلافه
عش قول المتن (وهو قوي الحج) أي بأن لم تحصل له مشقة تبع التهم ونائاً ولكن قضية قول الشارح الآتي
المشقة السابقة أن المراد بالقوى ههنا لم يحصل له بالمشي مشقة لا تحتمل عادة وإن لم تبع التهم (قوله لعدم
المشقة) أي فلا يعتبر في حقه الراحلة وما يتعلق بالآثار أو نائاً (قوله فكالبعد فيما مر) أي في شترط في
حقيقه وجود الراحلة وما يتعلق بمغنى ونهاية (قوله نحو الجبل) أي كالخف نهائية (قوله فلا يجب مطلقاً)
أي وإن أطاقه نهائية يقتضي (قوله ومنه ما بينهما) قد يستغنى عن ذلك بأن المراد بكونهما فاضلين فضل
عنهما إن وجد عند اعتداده ونهائاً لم يوجد عند اعتداده سم (قوله وأخوة خفارة) هي يضم الخاء وكسر الحاء الحراسة
يختار به صريح (قوله ونحو جرم الحج وقوله وقائد الحج) بالخاء عطف على خفارة (قوله وعمل الحج) كقوله
وأخوة ونحوه وغير ذلك بالرفع عطف على غنمه أقول المتن (فاضلين الحج) أي عند خروج القافة ونائاً (قوله
ولو مؤجلاً) أي قوله لأن النية في النهاية والغنى (قوله وبغرض حاله الحج) يؤخذ منه أنه لو كان له جهة ترجو
الوفاء منها فلا بد له وجب عليه الحج وهو ظاهر عرش وفتح ظهوره وقول الشارح الآتي أن المصدر على
الاحتيال السابق (قوله وظاهر كلامهم أنه لا فرق الحج) ثم قوله عنهم (والحج على التراضي) قد يشكك بأن
انصافه بالتضييق أو التراضي فرع الوجوب والكلام بعد في شرط الوجوب فتأمل فانه دقيق سم (قوله
بين تضييق الحج) أي كإتلاف العصب والموت (قوله على الاحتيال السابق) أي بقوله لأن النية قد تخترق مما لا
(قوله مع ذلك) أي تعطيلهم بأن الدين نأز الحج (قوله ودينه) أي التي في النهاية وكذا في الغنى الأقوله وآلة
واعتبر أن هذا في غاية الظهور وللمتأمل (قوله لكن الأوجه أنه متى سهلت معادته الحج) في شرح مر
والأقرب بانه أن سهل المعادة به بحيث لم يخش ميلاد أو أي من يحمله لواله عند قوله لنحو قضاء حجة
أكتفي بها أو الأقارب تعين الشرط أهـ (قوله ومنه ما بينهما) قد يستغنى عن ذلك بأن المراد بكونهما
فاضلين فضل عنهما إن وجد عند اعتداده ونهائاً لم يوجد عند اعتداده (قوله في المتن فاضلين عن دينه) ظاهر كلامهم
هنا اعتبار الفضل عن الدين وإن لم تعتبر الفضل عنه بالنسبة لغيره لأنهم أطلقوا الاعتبار الفضل هنا ولم يحكموا
فيمنع فاعلم كنههم الخلاف هناك والفرق يمكن بختار الفطرة غالباً بالنسبة للدين فسرع وجوب جميع
الدين على أحد الرأين بخلافه مؤن الحج فليتأمل (قوله وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين تضييق الحج وعدمه)
ثم قوله عنهم والحج على التراضي قد يشكك بأن انصافه بالتضييق أو التراضي فرع الوجوب والكلام بهدفي

(٣ - شر وافي وابن قاسم - رابع) قضية تعطلهم بأن الدين تأخر والحج على التراضي خلافه وهو محتمل كاجتماع
الدين والركن أو الحج في الركعة الأخرى وقوله وهو محتمل فيه نظر لأن المدار على التعطل السابق ولأنهم مع ذلك صرحوا بأن الدين المؤجل
كالحال دخل على أن يجازي الدين غير شرط فكذلك تأخر الحج ودينه كالحال على ما

المحترف **(قوله مقربه أوبه بيته)** ينبغي وثم ما كملخص الحق بلا أخذ شيء وأحوال إلى مشقة فلا تحتل عادة **(قوله)** أو يعلم القاضى أى وثم قاض يرى القضاء بعلمه فيما يظهر بصري **(قوله ما يسهل عليه الظفر به)** أى بيان تنقذ المشقة التي لا تحتل وتوقع الضرر بخلاف ما لا يسهل بان يحتاج فيه إلى المشقة أو يتوقع حصول الضرر ولعل هذا التفصيل أولى من إطلاق الوجوب فليتأمل سم **(قوله نحو الفقيه)** أى كالمسدس والقوى

(قوله بتصفه الخ) عبارة بالثاني وعن كتب الفقه إلا أن يكون من تصفيف واحد ونختار فيسمع أحدهما فالأول كان أحدهما أصح والأخرى أحسن أو مسوقة للأخرى وبخيرة تركه إلا أصح وبالمسوقة أن لم يكن ملوما والآخر له بالسوقة والوجبة اه وقال الشرافي يبي المدس من كل كلب يستعان إذا تخلصت من غلب البصير غلظ فيتناجى لثانية للمراجعة اه **(قوله وخيل الجندی)** أى وسلاحه سواء كان متعلقا أو مرفقا كروى **(قوله وأه المحترف)** أى وجهه زراع ويحود ذلك شيخنا قال عش يمكن الفرق بين آله المحترف وبين ما يأتي في مال التجارة بان المحترف يحتاج إلى الآلة ولا يتخلف مال التجارة فإنه ليس يحتاج إلى في الحال اه وفيما لا يخفى **(قوله وعن المحتاج الخ)** مبتدأ **(قوله كهر)** خبره قول المتن ومؤنة من علم الخ اعلى الوجه الثاني به وجهها به وشرح بافضل **(قوله وأقامته)** أى العادة عكته وغيرها اه كروى على بافضل **(قوله غمار)** أى في شرح ذهبه وإياه **(قوله وعدل)** إلى المتن في الغنى والنهية بالأنونة وان كان إلى ليشمل **(قوله لأنهم الخ)** متعلق بقول نفقتهم قاله سم أقول بل بقوله مع أن المراد الخ عبارة ما غنى كان الأولى أن قلن على ممتوئتهم لانه قد يقدر على النفقة فلا يتحدد المؤنة فكتب اه **(قوله ليشمل الخ)** علة لقوله قبل وعدل سم **(قوله والخدمة)** أى أن احتج البهانية **(قوله وأصاف الأب)** أى يتزوج به أو ترس به كروى على بافضل **(قوله وعن دوايرة طوب)** أى حاجته قربه أو ملوكة البهامة والحاجة غيرها إذا تعين الصرفه إليه شرح بافضل وروى قال الكردى على الأول قوله وحاجة غيرها أى غير الملوك والقربى المراد غير من تلزمه نفقة أو لو أجانب أو أهل ذمة أو أماني في السير من المتاح من فروض الكفاية يدفع من والمسكين ككسوة عار والطعام ما إنزال في دفعه زكاة وبيت المال في النفقة فوضر أهل الغنى والأولان ويطبق بالطعام والكسوة ما في معناها كحاجة طبيب وعن أدوية عالم لكن لا يلزم ذلك الأعلى من وجده باذلة كفاية منته واملونه على الرضا اه وفي أعشن على الثاني عن الفتح ما وافق جميع ذلك **(قوله حتى تركه تلك المؤنة الخ)** أى كهاهواذة بخلاف ما ذكره من في الجاهل من أن النفقة أنه إذا تركه لهم نفقة يوم الخروج يارسفره اه وفي كلام الزبائدي أن عدم الجواز فيما بينه وبين الله تعالى

شر وطال وجوب فتأمل اه فانه دقيق **(قوله نعم ما يسهل عليه الظفر به)** أى بان تنقذ المشقة التي لا تحتل وتوقع الضرر بخلاف ما لا يسهل بان يحتاج فيه إلى مشقة فلا تحتل أو يتوقع حصول ضرر ولعل هذا التفصيل أولى من إطلاق عدم الوجوب فليتأمل **(قوله وأه المحترف)** قد يشكل اعتبار الفضل عنها فثم مع لزوم صرف مال التجارة وعن المستغلات وان لم يكن له كسب كما يأتي فتأمل **(قوله وعن المحتاج البهامة كروى فغيره كهر)** لا يتحقق أصل هذا الصنيع أنه يعتبر في الوجوب الفضل عن هذا المذكور وان كانت عنده وعن غيرها ان لم تكن عنده وضمت عدم استقرار الحج في الحالين لعدم الوجوب مع الاحتياج إليها وإلى غيرها وهذا بخلاف الاحتياج إلى التكاح فاهم لم يجعلوها ما تعين الوجوب كما أتى وأهل الفرق ما أشار إلى ما يتعلل عدم كونها ما تعين الوجوب بانها من الملاذ لكن بحث مر الحاق من المذكور وان المحتاج إليها بالاحتياج إلى صرف ما لمعطف التكاح فلا يمنع استقرار وجوب الحج بخلاف الاحتياج إليها بالثوب أو غنائه من روى فجمع الوجوب إلى الاحتياج إلى المذكور وان كانا عنده فيمنع الوجوب أيضا وقرئ به ما إذا كانت عنده وما إذا كان ثمنها به إذا صرف فيها فكتبها بشرى باختياره فتصريح ما يمكن الحج به فليتأمل فانه بخلاف ظاهر ضيقهم **(قوله لا يتم قد يقدر ون الخ)** هذا لا يظهر في الزوجة إذ يلزم نفقتها وان قدرت عليها **(قوله لأنهم الخ)** متعلق بقول نفقتهم **(قوله لتشكل الكسوة الخ)** علة لقوله قبيل وعدل

مقربه أوبه بيته أو يعلمه القاضى كلفه يسده والا فكل لعدم نعم ما يسهل عليه الظفر به بشرطه كالحاصل أيضا **(د)** وعن دست ثوب يلقى به نظما ما يأتي في الفلن وعن كتب نحو الفقيه بتصفه الآتي في قسم المسدسات وخيل الجندی الآتي ثم وآلة المحترف وعن المحتاج إليه مما ذكر وغيره كهر وعن مؤنة من عليه نفقتهم مدة ذهبه وإياه وأقامته كعلم غمار لثا يضيعوا وعدل عن قول أسئلة نفقتان كان قد أرادها براد بالأنونة ومن ثم قال نفقتهم مع ان المراهمة تنهم لأنهم قد يسقرون على النفقة فلا يلزم المنقذ إلا المؤنة فالأداة لتشكل الكسوة والتجدية والسكنى وأصاف الأب وعن دوله وأه طوب ونحوها ولا يجوز له الخروج حتى يترك تلك المؤنة

أقول كل من يصرف من مال
حاضر أو يطلق الزوجة أو
يسع التسن (والاصح
اشتراط كونه) أي المذكور
الفاضل عمن (فاضلا)
أيضا (عن مسكنه وعبد
يحتاج إليه لخدمته) لزمانة
أو منصب أو عن غيرها الذي
يحصل له كإتيان في
الكفاية وهذا ان استقرت
لجته الفار وكانت مسكن
مثله ولا فيه العبد والأمان
أمسكن بيع بعضها أو
الاستبدال عنها أو عن العبد
بلائق وكفي التفاوت مؤن
الحج تعين وإن ألغى ما قطعها
هنا في الكفاية لأن لها بدلا
أي جزئا فلا يعترض بأن
كل من خصها أصل برأسه
في الجملة فلا يتنقص بالمرتبة
الآخرية منها وأمة الخدمة
كالعبد فيما ذكره بخلاف
المرية فإن احتاج لها لنحو
خوف عنت لم يكف بيعها
وان تضييق عليه الحج فيها
يظهر لكن يستقر الحج في
ذمتها أخذها مما قاله فحين
ليس معها إلا يصرفه للرجل
أو النكاح واحتاج إليه أنه
يقسمه ويستقر الحج في
ذمتها فان قلت كيف يوم
بما يكون سيلا فسقطت
عقب سنة التمكن قلت
يؤمر بما هو سبب ذلك إذ
سببه مطلق تراخي

أما في ظاهر الشرع فلا يكف بدفعها إلا بتأجيل أو مابوم أو فضلا بفصل وعليها ما يجوز على عدم الجواز
بالطوائف السبعة من البقعي يجوز على الجواز ظاهره عرش أقول كلام الشارح في التفات صريح في عدم
الجواز ظاهرا أيضا (قوله أو يترك الحج) أي أو يستحب من عليه مؤثته بصري (قوله من بالماض)
أي أو في مسكنه ما يكون ديننا على مباحدي الشرط المتقدم فيما يظهر بصري (قوله أو يطلق
الزوجة) أي ما لا تاذن له وهي كلمة وثاني عبارة الكردي على ما فضل هذا عند الثاني وعندهما الجلال الرمي
عليه ذلك فيما بين يمين الله تعالى الدنيا فلا خلاف في جبره الحام اه (قوله أو يسع القن) أو قال أو يترك
ملكه عنه لكن أعم وأصل الأقرب بالاعتداد بآذنه في أن يسافر ويتركه بغير اتفاق أو نحوها كان
رشيدا وكان جهة يتفق منها كان يكون كسويا كسبا حلالا لا تقاصري (قوله أي المذكور) أي قوله
بخلاف السرية في أنها يقول المعنى قول المتن (عن مسكنه) أي اللائق به المستغرق لحاجته (وعبد) أي
يلقب به غايته ومعنى يأتي في الشرع مثله (قوله لزمانة) يعني لجزئية ومعنى (قوله أو منصب) ما شاطبه
قد يقال ضابطا يصدره فإن صاحبها يلق به خدمة نفسه بصري (قوله أو عن غيرها) فلو كان معه
تقدير من يصرفها لهما يمكن منه معنى قال البصري بعد ذكر مثله عن ابن شهاب ما صومع مقتضى قوله ويرد
الحج اعتبارا لارادة صاحبها مع الاحتياج إليها ولا يكتفي بجبره للاحتياج فليست أم اه وبأن في الشرع
فحين يعتاد السكن بالجزء ما يرد (قوله هذا) أي محل الخلاف غايته ومعنى (قوله أو كانت مسكن مثله
ولا فيه العبد الحج) ومثلها التوب بالنفس غايته يتوابع (قوله فان أمكن بيع بعضها) أي الفار
ولو غير رئيسه معنى (قوله تعين ذلك) أي ما ذكر من البيع والاستبدال (قوله أي جزئا) أي أن المراد
بالبدل الخلفو (قوله في الجملة) متعلق ببدا سم (قوله فلا يتنقص الحج) وجها لا يتنقص لأن المرتبة
الآخرية منها لا بد لها لو أتت في الجملة أي في بعض الأفراد دفع الانتقاض كردي (قوله بخلاف السرية)
خالفة لأنها لو تعلق فتلا أن الأمانة كالعبد ولو لا استتباع كماله ابن العماد فلا يحتمل الأسرى اه (قوله
لم يكف بيعها) الظاهر أنه لا يكف بخلاف العترة وحتوان تسرع بعوض في مؤنة الحج وان كان كرها لها وهو
ظاهر مر اه سم (قوله بيعها) الظاهر ولا استبدالها سم (قوله أنه يقدم الحج) أي والحاجة إلى
النكاح لا تمنع الوجوب ولا الاستقرار وان تأني العتلة النكاح من الملاذوم ذلك إذا مان ولم يحج بقضى
من تركه لانه تأخير مشروط بسلامة العاقبة غايته وهل يشين عصائه من آخرى لا إمكان أولا فنه نظر
والأقرب الأول ثم رأيت سم على صرح بما قلناه نقلا عن مر لكن في حواشي شرح الرضا لشهاب
الرمي لمصلحة أنه إذا مان في هذه الحالة لا يأثم كقوله أو عدا الزكشي لانه فعل ما ذوقنا من قبل الشارع عرش
وفي البصري عن الحلبي ولا إثم عليه بخلاف الحج اه (قوله بما يكون سببا الحج) وهو تقدير النكاح على النسك
لأجل خوف الوقوع في الزنا غايته (قوله عقب سنة الحج) الأولى بعد سنة الحج الآن يتعلق بقصة لا بجمات (قوله
(قوله أي جزئا) عبارة شرح العبدان ثم فزع عن كل خصله من خصله المستقلة بنفسها وليست بدلا عن
غيرها ورد بمنع ذلك وتسليم ظاهره بالبدل لبيان لها خلفا فلا يضييق فيها بخلافه لا خلفه ومن ثم كانت
القطرة كالحج إذ لا خلف لها أيضا ومثلها التوب بالنفس اه وفي شرح الرضا في الفطر فلو كانت بنفسين يمكن
إدالهما بالترتيب ويخرج التناوب من ذلك كاله الرافي في الحج قال لكن في لزوم بيعها إذا كانا مؤن
وجها في الكفاية فغير بيان هنا ووفق في الشرح الصغير والروضة بأن الكفاية بدلا أي في الجملة الحج اه
فليست قوله ومثله التوب بالنفس (قوله أي جزئا) أي أن المراد بالبدل الخلفو (قوله في الجملة) متعلق ببدا
(قوله لم يكف بيعها) الظاهر أنه لا يكف بخلاف العترة وحتوان تسرع بعوض في مؤنة الحج وان كان كرها لها
وهو ظاهر مر وان أوجبنا التزول عن وطئته في تسرع التزول لغيرها بما في مؤنة الحج على قياس آفته شخشا
الشهاب الرمي بوجوب التزول عنها لوفاء الدين وذلك لظاهر الفرق بين التزول والخالفه مر (قوله فان قلت
كيف يوم بما يكون سيلا فسقطت الحج) يؤخذ منه أنه لو قدم النكاح وما في عقب سنة التمكن عصى ونسك لان

وحن مستغلته التي يحصل منها كفايته (البها) أي الزاد والراحلة مع ما ذكر منهما كما (٢١) يلزمه صرفه في دفعه فارق السكن والخلاد

بأنه يحتاج البها حاله وهو
يقصد ذخيرة المستقبل
والحج لا ينظر فيه المستقبل
وهو رد على من نظر له لافعال
لا يلزمه صرفه لهم إذا لم يكن
له كسب حاله لا كسب حاله
على الترتيب (الثالث) أمن
الطريق (الرابع) ولو غلبت الأمن
الأدق بالسفر دون الحضر
على نفسه ولا يحتاج إلى استعماله
لأنه لا يلزمه من مال تجارته
ولا على مال غيره إلا إذا زعم
حفظه والسفر به فيما ظهر
وذلك لأن خوفه عن استقامة
السييل ويستترط أيضا
وجود نفسه يخرج معهم
وقت العاديات خاف وحده
ولا أثر لخوفه هنالكة لا بد
له وبه فارق الموضوع ولو انحصر
الخوف به لم يستقر في ذمته
فيثبت الحاشية (فإن كان
على نفسه) أو وضعه (أو
ماله) وإن غلب (سواء أو
عدوا) مسلما أو كافرا (أو
وصديقا) وهو من رصده
الناس أي وقهم في
الطريق أو القرى لا أخذ
نفسهم ظلما (ولا طريق)
له (سواء لم يجب الحج)
لحصول الضرر ولم يسن
الخروج ومقال الكافر إن
أمكن ولم يجب هواناؤه
المسلمون على الضعف لأن
الغالب في الحاج عديم
اجتماع ظلمهم وضعف بانهم
فلو ظفروا لوقف لهم كافرا

نحو ظاهر الوقوف والا فلا وجوب مرد وفي فتاوى الجلال السيوطي رجل لأماله وله وظائف فهل يلزمه النزول
عنها إلى البيع الجواب لا يلزم ذلك وليس هو مثل بيع الضعفة المأخوذة لأن ذلك معارضة البها لغيره
إن صحته مثل التبرع سم على ج والأقرب ما قاله مرد ومثل الوظائف الجواب لمثل ذلك معارضة البها لغيره
انحصر الوقف فلو كان له ولا إلا بخلافه فكيف يجازى مدة حتى يجوز الحج حيث لم يكن في شرط الواقف ما يمنع
من صحة الجواز وظاهره في النزول عن الوظائف ولو تعطلت الشعائر بنزوله عنها وهو ظاهر لأنه لا يلزمه
تصحيح عبادته اهـ (قوله) ونحن مستغلته (الح) أي ونحن ضيعته التي يستغلها وإن بطلت تجارته ومستغلته
نهيائية (قوله) ونحن مستغلته إلى قوله ولا على مال الحج في النهاية وكذا في لغته الآية ونحوه (الح) (قوله)
(وهو) أي مال التجارة (يقصد ذخيرة الحج) أقول ودعي هذا الفرق فيلجس الجسد والاعتناء به ثم إن زراع
فأنها كالمستغللات ذخيرة المستعمل مع أنه لا يلزم صرفها للحج (قوله) نظرها أي المستغللات (قوله)
صرفه) أي مال التجارة (البها) أي الزاد والراحلة (قوله) ويستترط أيضا (الح) قد يقال لأجله لقولهم ويستترط
الحج بعدما قرر من أن المأد على الأمن ولومع الوحدة نصري (قوله) وجود رخصة الحج وبسن أن يكون نزل به
السلطان في موافق وإسفي الخبير كرهه لشران نسي ذكره وإن ذكر أعلاه ويفصل كل منهما ما صاحبه
و يرى عليه فضلا وحرمة وإن أورد فيقال ما دنا كذا ذلك هو الفضل العظيم وروى ابن عبد البر أن
الفرق قبل الطريق فإن عرض لنا أمر نصرك وإن احببت اليوم ذلك معنى (قوله) لأنه لا بد من الحج
أن الحج على الترتيب يظهر ما تقدم في بدلي زيادة القليلة فرأى حب مصرى (قوله) ولو انحصر الخوف به لم
يستقر (الح) كذا هو اهـ سم عبارة النهاية والمراد بالخوف العلم وكذا الخاص في الأرجح فلو انحصر
الخوف بالحد لم يقض من تركه مثلا فالتسليمه بالحق عن النص وخبره في الكفاية اهـ أي والغنى
عبارة والمراد بالأمن الأمن العام حتى لو كان الخوف في حدوده قضى من تركه كإتقاه بالحق عن النص
الحج قول المتن (فإن كان) أي في طريق (على نفسه) أي أو عضوه أو نفس محترمه أو عضو هام في نهائية
(قوله) أو وضعه عبارة نهائية أو وضعه عبارة نهائية على نفس وضعه ولغيره اهـ قول المتن (أولاه)
خبر به الاختصاص فلا يستترط الأمن عليه كرهى على الفضل (قوله) وإن قل القول المتروك والأظهر في
النهاية لغته الآية نعم الأول بطل قوله وكذا إلى أمال كل قول المتن (أو وصديقا) بفتح الصاد المهملة
وسكونها نيافة ومعنى ومثل الرصدى بل أولى كقول ظاهر أمير البلاد إذ منع من سفر الحج إلا بال ولو باسم
تذكره بالطريق قول المتن (لم يجب الحج) أي ولا العربة نهائية (قوله) ولم يجبها (الح) هذا الخبر بعبارة
والأقرب مما قلناه مطلقا كسأله في محله وشدي (قوله) وضعف جانبهم كذا في أكثر النسخ بنون فباء
وفي بعض النسخ جأهم بالتشديد ولا يظهر من نسخة مخطوطة هو اضطراب القلب هنا فله بحرف عن جانبهم بالناء
لأنه هو الحرف فتعبر عنه الحاشية المذكورة بفتح الكاف الفارسية قوله وضعف جانبهم أي شراكتهم
وعلى هذه النسخة كان المناسب للوافق القاموس أي اجتماعهم (قوله) بطل ماله (أي الكافر مطلقا
(قوله) أي المسلم (قوله) كرهه أيضا (الح) بل حرم فينا يظهر نصري (قوله) وكذا أجني (الح) عبارة الكردى

السلامة في الوقف الذي لا عين فيه (قوله) ونحن مستغلته (الح) * تنبيهه فباس ما أقبح به شغف الشهاب
الرملي من أنه يجب على المدين النزول عن وظائفه مبعض إذا أمكنه ذلك لغيره وفاء الدين وجوب الحج على
من يبدو وظائف أمكنه التزول عنها بما يكفه للحج وإن لم يكن له إلا هو ولو أمكنه الحج بموقوفه لم يجب وجوب
والظاهر أن محله حين لم يلحقه منه مستحق قصصه من نحو ناظر الوقف والا فلا وجوب مرد وفي فتاوى
الجلال السيوطي رجل لأماله وله وظائف فهل يلزمه التزول منها إلى البيع الجواب لا يلزم ذلك وليس
هو مثل بيع الضعفة المأخوذة لأن ذلك معارضة البها لغيره وظائف إن صحته مثل التبرع اهـ
(قوله) ولو انحصر الخوف به لم يستقر في ذمته كذا مرد (قوله) ويكره بطل ماله (أي مطلقا) (قوله) في

طعمه لهم ذلك بعد وجوبه ويكره بطل ماله لأنه ذل خلافه لمسل بعد الإجماع لأنه أخف من قتله ثم إن حكم الله به بتقوى على التعرض
لنفس كرهه أيضا كقول ظاهر ولو بطل أمام الرصدى وجب الحج وكذا أجني

على بافضل وكذا الاجنبى كفى العبايب وشرحه لكن في شرح الارشاد والمخرج عدم الوجوب للمنة ونظر فيه
في الاسنى والحاصل ان الاعتماد الوجوب كفى فيه ان يزاد ونقصه عن كثير من المتأخرين وان المنع انما
هو اذا دفع عن واحد خصوصه اه وصلاوة البصرى قوله وكذا اجنبى الخ وقال العلامة ابن زباد هو الاعتماد
وقوله عن كثير من المتأخرين اه **(قوله على الاربعة)** خلافا للنسابة والمغنى فقالا بخلاف الاجنبى للمنة كما
يحه الاسنى اه قال ع ش قوله كما يحه الاسنى هو الاعتماد اه ومما فيه **(قوله وكذا المرأة)** كذا في
المغنى وزاد النهاية والبيان اه **(قوله ان وجدت محل الخ)** حرم به الوأنى وقال البصرى قد يقال انما يظهر
ذلك اذا أدى عدم انزال الهال محذور من نحو خلو حجرة أو خوف قتلها لافاشراط ذلك مطلقا محصل نظر
فلتأمل اه ويؤيد الاول اشتراط الحمل له مطلقا **(قوله وتعين الخ)** يتأمل عطفه على وجدت الخ التمسيد
لاختصاص شرط تعيين الطريق بالمرأة وليس كذلك وتكلف الكرى المحض فقال هو عطف على وجدت
عطف عام على خاص لان هذا اعم الرجل والمرأة ذلك خاص بالمرأة وكذا الحكم في قوله وغلبت السلامة
اه وفيما لا يخفى **(قوله لا يحرم الرجوع)** أى كتحريم الرجوع له - ودأ ولعله ما يصرف في موته ع ش **(قوله)**
بخلاف الخ) الخ قوله وظاهر الخ في النهاية والمغنى **(قوله بخلاف ما اذا غلب الهلاك الخ)** فاذا لم يجد ميتة
فان كان ما بين يديه أكثر مما قطع مفهله الرجوع الى وطنه أو ما بين يديه أقل أو تساوى فإلزام الرجوع له بل
يلزمه التمسيد لقربه من مقصده في الاول واستواء الجهتين في حتمه في الثاني وهذا بخلاف جواز تحمل الحرم
اذا أساط به العدو لان المحصر محبوس وعليه في مصاراة الاحرام مستقيمة بخلاف ما كاك البعز ان كان محصرا
كان المحصر فان قيل كيف يصح القول بوجوب الذهاب ومنه بمنع من الانصراف مع الخ على التراضي
أجيب بان صورة المسئلة فيمن خشي العضا أو أحم بالحج وضاق وقته أو نذر أن يجم تلك السنة وأن المراد
بذلك استقرار الوجوب وهذا ان وجد بعد الخ طريقا آخر الى البر أو الاذلة الرجوع للتأجيل زيادة الخطر
بركوب البحر في رجوعه فقال الاذرى وما ذكره من السكينة والساوى المتبادر منه النظر الى المسافة وهو
جميع عند الاستواء في الخوف في جميع المسافة أو ما لو اختلف فينبغي أن ينظر الى الموضع الخوف وغيره حتى لو
كان ما أمامه أقل مسافة لكنه أخوف أو هو الخوف لا يلزمه التمسيد وان كان أطول مسافة ولكنه ساهم
وخلف الخوف وراعى من ذلك اه وهو بحث حسن معنى شرح الروض وكذا في النهاية الاقول له انما ان
كان محصرا كان المحصر فقال به ولو حرم ما فلا يكون المحصر خلافا لبعض المتأخرين اه وافتق سم فقال
وقول شرح الروض من الخ اعتمد خلافه فليس له الرجوع ولا التحلل اذا كان محصرا اه الا أنه قيد أصل المسئلة
بما اذا لم تندر النجاسة ثم قال نعم لو نذر السلامة فلا وجوب الرجوع في حاله جواز أن يفترها اه **(قوله)**
لجميع وغيره) أى الآن يكون المفروض على أحد وجهين بشرط عدم عظم الخطر فيمحيث تسدور النجاسة والاحرام
المتن والظاهر وجوب ركوب البحر ان غلبت السلامة قال في الروض فان ركب وما بين يديه أكثر فله
الرجوع أو أقل أو تساوى فلا اه. وهنا أمور منها قوله وما بين يديه أكثر فله الرجوع شاملا لما لو كان
محصرا ولا مانع من ذلك فله الرجوع وسلك طريق آخر ان أمكن ولا الاعتلال بشرطه ومنها قال في شرحه
في قوله أو أقل أو تساوى فلا مانع وهذا بخلاف جواز تحمل الحرم فيما اذا أساط به العدو ولا ان المحصر
محبوس وعليه في مصاراة الاحرام مستقيمة بخلاف ما كاك البعز ان كان محصرا كان المحصر وانما
منع من الرجوع مع أن الحج على التراضي لان صورة المسئلة فيمن خشي العضا أو أحم بالحج وضاق
وقته أو نذر أن يجم تلك السنة أو أن مرادهم بذلك استقرار الوجوب اه وقوله نعم الخ اعتمد خلافه
فليس له الرجوع ولا التحلل اذا كان محصرا وقوله اذا أحم بالحج وضاق الوقت مفروض كما ترى صورة
الافتقار للمساواة وهل يجرى في صورة الأكثر فيكون محل تجوز الرجوع اه اذا لم يكن محصرا بالحج مع ضيق
الوقت في نظر ومنها ان الاذرى بحث أن يحمل النظر الى الأكثر وغيره اذا استوى جميع المسافة في الخوف
أو عدمه والنظر الى الخوف وغيره حتى لو كان ما أمامه أقل لكنه أخوف فله الرجوع وان كان أطول لكنه

على الاول حيث لا يتصور
لحوق منة لاحد منهم في ذلك
وجهه أمالو كان له طريق
آخر سواء فوجب ساوكه وان
كان أطول لان وجدته
ساوكه والظاهر وجوب
ركوب البحر على الرجل
وكذا المرأة (ان) وجدت
لها محلا تنزل فيه عن
الرجال كما هو ظاهر وتعين
طريقا ولو نحو جذب البر
وعطشه كاهو ظاهر خلافا
لقول الجوزى يتنزل زوال
عارض البر (وغلبت
السلامة) وقت السفر فيه
لانه حينئذ كالبر الا من
يختلف ما اذا غلب الهلاك
أو استوى بالحركة وكوبه
حينئذ للرجوع وغيره من ظاهر
تعبيرهم بغلبة السلامة
لواعتيق ذلك الزمن لا لى
يسافر فيه انه يفرق فيه
تسعة ويسلم عشر تزم
وكوبه

ويؤيد ما لحاقهم الاستواء بقلبة الهلاك ولا يتخلون بعد فلول المعتر العرف فلا يكتفي بتفولوا الواحد نحو لم يعدو يؤيد ما يأتي في العراق
عن الصف وعلية فالمراد بالآراء العرفي أيضا الحق في وجوبه الانهار العظيمة فيكون ذلك (٢٣) فيجب كرواها قطعاً لأن المقام فيها

لا يطول وانحرف ولا يعظم
وقول لا ذرى يحلها اذا كان
يقطعها عرضاً والافعى
في كثير من الاوقات كالبحر
وأشطر مردود بان البرقي ما
قريب أي غالباً فيسهل
انحروا إلى (و) الاظهر
(انه تلزمه أخوة البذرة)
بالمهلة والمجمعة يعزى
انحزاقاً أو جدوا من
بحرهم بحيث يأمنون
معهم فلما انهم استجارهم
باحوة المثل لا يزدوان قل
لأنهم أهمل السركاوة
دليل لا يعرف الطريق الا
به (و يشترط) لوجوب
أيضاً وجوب الماء والزاد
المواضع المعتاد حمله منها
بين المثل وهو القدر اللاتى
به في ذلك الزمان والمكان
فلتحصل بعض المنازل أو
بحال الماء المعتاد عن ذلك
فلا وجوب بلانه ان لم يحصل
ذلك معه فالحق على نفسه
وان حمله عظمت المؤنة
وصكذا لو لم يحصل أو
أحدهما الا كثر من ثمن
المثل وان قلت اذ اذ قال
الأذرى وغيره يمكن هذا
كتمثل الزاقي جعل الزاد
من الكوفة في مكتوبه
الماء مرحلتين أو ثلاثاً
باعتبار عادة طريق العراق
وأما طريق مصر والشام
فاعتادوا حل الزاد الى مكة
والياء المراحل الأربع

حتى للغز ونهاية (قوله وخرج به الخ) أي بالعرى الخ اذ هو المراد عند الإطلاق نهاية (قوله وعلية) أي
على ما استقر به الشارح بقوله فلول الخ (قوله فيصير كروها) أي مطلقاً ولو عرضاً ما لم يلبس على
ظنه الهلاك لغوشة مطروح عاصفون الخ (قوله مردود الخ) ثم يظهر الحاقها بالعرى فمن
زادها وشدة هيئتها وغلبة الهلاك فهاذا كرها طرأ على كل كلام الأذرى عليه نهاية عبارة المعنى
وهو كمال الأذرى خصوصاً ما مر من زيادة النسل وقال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج اه (قوله
بالمهلة) الى قوله انتهى في النهاية والخ (قوله بالمهلة الخ) أي بوحدة مفتوحة وذلك ما كنتمهملة
وبجملة محمية معر بنهية ومعنى (قوله وان قل) معر عش قولنا المثل (وهو القدر اللاتى به الخ) أي
وان غلبت الاسعار انها يؤتمنى ولا نظر للمعنى من السنين ثم لا تعتبر حال الاضطرار التي يقصد فيها التوث
لسد الرق كدري على أفضل أي فيستدلوا بوجوب بلان الشربة قد تباع بدينار ولا نظر لكون ذلك لا تقابها
حينئذ ماسة الايضاح (قوله فلو خلا بعض المنازل الخ) أي فان لم يوجد أو أحدهما كان ثمنه كان جديب وخلا
بعض المنازل من أهلها أو انقطع الماء أو وجدا كثر من ثمنه معنى ونهاية (قوله وأحال الماء الخ) أي
ولو مرهله شرح بأفضل (قوله من ذلك) أي عما ذكر من الماء والزاد أو أحدهما (قوله وان قلت اذ اذ)
ثم تقتصر الزيادة اليسيرة ولا يجزى فيه كقوله المسمى بالخلاف في شراء ماء الطهارة لأن لهابداً بخلاف الخ
شرح مر أي والغنى اه سم واليه البصري فقال وأقول هو قيس قطعهم يبيع المأثور من عبد
ودار وفرقهم بينهم بين الكفاية لهابداً بل قد يقال هذا أولى لسهولة بذل الزيادة اليسيرة بالنسبة لفارقة
المأثور اه قال عش قوله مر ثم تقتصر الزيادة الخ ولعل ضابطها بعد عدم بذله في فصل مثل هذا
الفرص بالنسبة لضعفه وكونه غافراً الزيادة اليسيرة هنا يشكل عاصفون في الرحلة وأجره اذا زاد على ثمن
المثل وأجره المثل وان قلت الزيادة لأن يقال ان الماء الزاد لكونه مما لا يقوم البنية بدينار لا يستغنى عنها
سفره ولا حصره لتعد الزيادة اليسيرة حصره بخلاف الرحلة اه (قوله كات هذا) أي قولنا المثل ويشترط
وجود الماء والزاد الخ (قوله باعتبار عادة الخ) خبر بمركان هذا الخ وقد عني دعوى اختصاصه في المسن بعدة
طريق العراق فانه يصدق على كل من عادة طريق العراق وطريق مصر والشام وغيرهما على حد سواء
(قوله وانما نهي) أي ما له الأذرى وغيره (قوله وكثير من أهل مصر الخ) قد يقال لقياس أن العرف اذا
اختلف نظر الغالب ولا نظر لغيره وان كان أهل كثير من فلسطين بصرى (قوله لا يحسمون ذلك أصلاً الخ)
لهل به باعتبار زمنه صارت النهاية والمعنى والضابط في مثل ذلك العرف فيختلف باختلاف النواحي فيما يظهر
والأجرت عادة كثير من أهل مصر على حمله الى العبقة اه قولنا المثل (وعلى الغلبة) بفتح الهمزة نهاية

سليم وخاف الخوف واهلها المتأدى ومنها قال الشارح في شرح العباب ثم تفهم جواز العود وانواته
أخرى دليل ظاهر في انهم انما أرادوا التفرغ مع من حيث النظر الى الحج وأمان حيث النظر الى الحج ورجوع
عن المعصية تافرض ذلك كنفى حال غلبة الهلاك أو التساوى فالقياس وجوب العود اذا كان ما أمامه أكثر
وجوبه اذا كان ما أمامه أقل وتغييره اذا استويا اه وقد يقال قصد النسل عاروض من جهة المعصية فلا نظر
اليها فليتأمل مر وقضية قول الرضا فان ركبنا المتنازع الخلل اذا كان محرم ما هو كذلك بخلاف ما في
شرحه اذ ليس ممنوعاً وقد يقول فيه الرجوع عاصفون وجوبه لا يقال الحج ورجوع من المعصية واجب لا يتناول
عارضة ما هو أعينهم وهو قصد النسل مع قضيتهم كيات على التامع ولول المعصية اذ هي في ابتداء الركوب فقط
نبدل قولهم في الاول له الرجوع شرح مر (قوله ويؤيد ما لحاقهم الخ) يتأمل (قوله وان قلت اذ اذ)
ثم تقتصر الزيادة اليسيرة ولا يجزى فيه كقوله المسمى بالخلاف في شراء ماء الطهارة لأن لهابداً بخلاف الخ

والجس فينبغي اعتبار العرف المختلف باختلاف النواحي اه وانما يجمع ما فيها ان طر د عرف كل ناحية بذلك وكثير من أهل مصر والشام
لا يحسمون ذلك أصلاً كما لا على وجوده في مواضع معر وفق طريقهم (و) وجود (على الغلبة في كل مرحلة)

لأن المونة تعظم في ذلك لكثرة كذا أعلاه عن جمع وأقرأه لكن بحسب المجموع عارضه غيره من اعتبار العادة فيه أيضاً والعهد الأذري وغيره قالوا والأبناؤا قاطبة الحج أصلاً (و) بشرط (في) الوجه على (المرأة) الأولى لأنها أوسع طاعة لم تحسب من يأتي لم يقض من تركها على العمد (أن يخرج سبعا جزاء) (٢٤) ولو فاسقاً لأنه مع سفيحة يغار عليها من مواقع الرعب يورثه يعلم أن من علم منه أنه لا غيره يكلو شأن

بعض من اخلاقهم
لا يكتفي به (أو يحرم) نسب
أورضاع أو صاهر نولو
فاستقاً أيضاً بالتصنيف
الذكور فالزوج فيما
يظهر فهما وكفى هل
يؤخره مراعى راعى لهما
خلق مع البنو شرط
البلوغ السوفى على أى
احياء ولاهن مطوع
فهن وكوفه فأنهن اولم
يكن معهن السن شرط
قرب بحيث تنزع الرية
بوجوده والحق مجامع
صبداً هل أى إذا كانت
هى ثقة أيضاً والجنى
المسوح أن كانتين
أيضاً لظنهما كياتى (أر
فسوء) بضم أو وكسر
ثلاث فأكبر (ثقات) أى
بالغات مصفات بالعدة
ولوا لم يقض الاكتفاء
بأمر اهتت بقية السابق
وبمجرد من فنه بغير
وأنزاداة ونحو ذلك لحرة
سفرها وحدها وإن قصر
وكانت فى حالة عظمه كما
مرحبه بالاحداث الصحة
لغير فاصمتهما زاد بها
وهو متفق بمصاحبهم
ذكر حتى النسوة لاهن
إذا سكرون وكن ثقات
انقطاع الطمع عنهن

ومعنى (قوله لان المنة) الى التمتع بالنهاية والمعنى (قوله واعلمه الاذرى الخ) فان عدم شيئا مذكرا في اشارة
الطريق جازة الرجوع ولو جهل مائع الجو بمن تحو وجوده وادوا وعلمه اذ لم يزل من وجوده وعدم
استصحابه على به والاوجب الخ واذ لا اصل عدم المائع وحين وجوبه بالخروج بشين عدم المائع فلو ظنه
فقلنا الخ ومن أجله ثبت بان عدم مائة السلك النهائية ومعنى (أى استقر فخته عش (قوله الخ الوجوب)
أى قوله وفى الامر فى النهاية الاقوله وبه يعلم الى التمتع وقوله بالتفصيل الخ ويكفى وقوله واشترط الى كونه
وقوله ويجب الى اتمام الجواز وقوله حتى يحرم الخ كذا فى المعنى الاقوله والمعنى (قوله على المرأة) أى ولو
عجزوا لمكية لاشتريه وفى شرحه بافضل (قوله لا فى الاداء) عطف على الى الوجوب سم قول المتن (أن
يخرج معها زوج أو حرم) أى بان تكون محبوسا تحت طردح معهما من ذكر وشبهى (قوله أن من علم
منها الخ) وقوله لا قبل التفصيل الخ أقتره الكردى على بافضل وخبر به الوفاق قول المتن (أو يحرم) هل يشمل
الآتى ويؤيد بما يأتى فى الختلى سم أقول فخص بقوله الشارح الآتى بغير يعلم الخ عدم التمثل (قوله فيها)
أى فى قوله ولو فاقوا قوله بالتفصيل الخ (قوله وأبى) خلافا للمعنى عبارة وشرط العداوى فى الحرم أن
يكون بصيرا ويقاس بغيره اهـ وقال النهاية واشترط العداوى البصر فيه محمول على من لا يظن بتمتعه والا
فكثير من العيسان أعرف بالامور وأدفع لهنم والى اليسن كثير من البصر اهـ (قوله على ما يأتى) فيه أن
الآتى يكلفنا سم أقول بل الاقصد مقبولة ويقع الاكتفاء الخ (قوله وكونه الخ) عطف على قوله
مراهق ومجمع الضمير بمن يخرج مع المراهق وزجها وأحرمها (قوله وألحق بها مجامع الخ) حرمه
النهاية والمعنى (قوله اذا كانت هي تقاطع) والمرامس كونها مائتين العدا لا العفتن الزنا فقط كردى
على بافضل (قوله والاجنبى الممسوح) أى الذى لم يبرق فيه شهوة للنساء نائى (قوله كيانى) أى فى باب
الزناح (قوله شبيه السابق) وهو الخلف الذى يمنع الرية (قوله ولو اياه) وسواء العاثر وغيره من نهاية
(قوله وبما حرم فسخه الخ) فلا غلب على الفلح لمن لهامل ما هن عليه اعتبره فهن الثقة بأصنافها (قوله
وذلك الخ) أى اشتراط ما ذكر فى الوجوب سم (قوله وان قصر) أى وكانت شوها زمانى (قوله كما مرحت
به الاحاديث الضعيفة) هى محاولة على غير فرض الحج ومثله العمر قبل أساقى من قوله ولما أنصت قصره
له وحده الخ سم (قوله ومن ثقات) أى وأجمار فسخه بغير تحوز أو تأكيد (قوله وقالى شفى الاكتفاء
بثبته) اعلمه النهاية والمعنى وحاشية الانصاف ويختصر الانصاف وشرح التمسج (قوله على أنه قد يعرض الخ)
قد يقال انه لو نظر نحو ذلك لاشتراط التعدد نحو الحرم بصرى عبولة سم قد يعرض التبرن زل عداها

شرح مر (قوله لكن بحث في المجموع الخ) اعتمد مر (قوله لا في الاداء) عطف على في الوجوب (قوله) آخرهم هل يشمل الاثرو يؤيد ما يأتي في الخلفي اه (قوله ويكفي على الارجح) كذا مر (قوله على ما يأتي) فيه ان لا تأتي كلنا (قوله ويجهل كسفا الخ) كذا مر (قوله وذلك) أي اشترط ما ذكر في الوجوب لم يشر فها وجد ما فيه بحث لانه ان اراد مضمرا فها وجد ما في الجملة أي في غير سقراط الخ ونحوه من الواجبات فهذا لا ينشأ الا بشرط المذكور وان اراد مضمرا بذلك في الخ فهو نوع لجواز غيرها وحدها مع الامن الحجج كما سيأتي فلنأمل (قوله) كما صرح به الاحاديث الصحيحة هي محمولة على غير فرض الخ ومثله العمر ثمانية من قوله ولها بيان ان يخرجها وحدها الخ وهل يقبلها لمطلو الواجبة كسفر الحج والعمرة (قوله) وقالوا ينبغي ان كسفا بشتين) اعتمد مر (قوله على انه قد يعرض لاحدا من حاجته تبرز الخ) قد يعرض التبرز لغيره اذ انظر لذلك قد يقتضي عدم اعتبار كون الشلائ غيرها واعد عدم الاكتفاء من

لكن نازع جمع في اشتراط ثلاث الصريحه كلامهما وقالوا ينبغي الاكفاء فثبت ويحجب بان خطر السرقة اقضى
 الاحتياط وذلك على انه قد يعرض لاحد من ساحة تمرز ويغزو فيه بذهبتين وبق نشان ولا اكفى فثبت في الذهب واحدة ووجهها فثبت
 عليها واعتبر ان ائبا هو الجواب اما بالجزء فلهذا ان يخرج

قالنظر

لاداء فرض الاسلام مع
امر ثقة بكل موضع من
المجموع فهم مستلطان كما
يصرح به كلامه في شرح
مسلم خلافاً لمن فهم تناقض
كلامه ولها أيضاً أن تخرج
له وحدها إذا ثبتت الأمن
على نفسها هذا كله في
الفرض ولو نذر أو قضاه
على الأوجه أمّا قل فليس
لها الخروج مع نسوة
وان كثرن حتى يحرم على
المسكن المتعلق بالمرثمة
التنصيع مع النساء خلافاً
نارح فيه ثم لو مات نحو الحرم
وهي في تقوع فلها انعامه
ويشترط في الخلق المشكل
بحرم رجل أو امرأة أو يكتفي
ببناءه على الأصح من
حل خلوة رجل بأمره أو
وفي الأمر أي الحسن أخذاً
مما يأتي من نفاذه أن يخرج
معه سيد أو محرم بأمره
على نفسه على الأوجه
والأصح أنه لا يشترط وجود
محرم أو نحو زوج
(لاحدان) لما تقر من
انقطاع الطماع عنهن عند
اجتماعهن (و) الأصح أنه
تزوجها (زوج) مثل (الحرم)
أو الزوج أو النسوة (اذالم
يخرج) من ذكر (الاجبا)
كأجرة البذرة بل أولى لأن
هذه لغت فيها فاشتبهت مؤنة
الحمل وقاد وجوبها
تجسس دفعها في الحياة ان
تضيق بنذراً وخوف عصب
أو الاستقرار ان

فالمقرر ذلك قد يقضى عدم اعتبار كون الثلاث غيرها وعدم الاكتفاء بهن اهـ (قوله لاداء فرض الاسلام)
أي من الحج والعمرته نهاية قالوا انكر على دى في باضل انما قيد بفرض الاسلام لأن الكلام فيموال انكسر سفر
واجب مثله اعتباراً لولائي ويكتفي في الجواز ففرضها ولو نذر أو قضاه وان كانت مسيطرة كما قاله ابن
علان وكذا كل عبادة مفروضة كالهجرة أمر أو واحد وكذا وحدها إذا ثبتت الأمن بنفسها وبضعا
ونحوهما اهـ (قوله فهما مستلطان) أي أحدهما شرط وجوبهما لاسلام الثانية شرط جواز
الخروج لادائها وقد اشتهر على كثير من حتى فهموا الاختلاف كلام المصنف في ذلك معني (قوله به) أي
بكونهما مستلطين (قوله إذا ثبتت الأمن الخ) وعليه جعل ما دلل من الأخبار على جواز سفرها وحدها ثم ما
ومعني (قوله على نفسها) أي من أخذ يعفو الاستمالة إلى الفواحش أي عاباً أي وأما الأمن على المال والنفس
فقد تقدم معني (قوله في الفرض) هل المراد به فرض علمه بالفعل أو ما يقع فرضا ولو لم يفرض عليه لعدم
اجتماع شرط الاستطاعة فحصل ناسل ولعل الثاني أقرب به يرى وتقدم آفان لولائي الجرم بذلك
(قوله أما لقل الخ) أي وان كان يفرض كفايه بأعشن عبارة النهاية أما سفرها وان قصر لغير فرض
لحرامهم النسوة مطلقاً اهـ قال غش قوله وروان قصر الخ ونمخرجون بارة القبور حيث كان خارج
السور ولو باذن الزوج اهـ (قوله حتى يحرم على المسكن المتعلق بالعمره الخ) والحيلة ان تنذر المتعلق
وناق لكن ينبغي أن تصدق ذلك النذر وحده تعالى لا التوصل لغيره أو والسفر له بأعشن (قوله ثم
لومات الخ) قال الأذري وفي معني موته انقطاعه بأسر أو غيره أما موته قبل إحرامها فيظهر أنه يلزمها رعاية
ما هو أبعد من النعمة فلو كان مخالفاً أهـ وأما ما أقل أو أحفظ لزم ساو كه ولو نه أرض الأقل مسافة والأعظم
في الأمن وجبت رعاية الثاني كغير ظاهر ويؤيد ما ذكرته فيما يأتي في الهجرة من دار الحرس بانتهى
شرح العباب اهـ سم وفي لولائي عن شرح الإيضاح لمرئيه وعبارة النهاية بتولو طعوت جميع ومعه المحرم
فمن فلها انعامه كما قاله الرواني أي أن امتنع على نفسها في المضي وحرم عليها التحلل حيث لا يجوز لها التحلل
وتظاهر تعبيره بالانعام زوم الرجوع لهما لومات قبل إحرامها وهو محتمل بشرط أن تأمن على نفسها في
الرجوع ويحتمل أن لها الإحرام مطلقاً اهـ (قوله لومات الخ) أي أو مرض أو أسروائي (قوله وهي في
تلقط الخ) فلو كانت في فرض كان أولى بجواز الانعام بل يجب سم (قوله ويكتفي نساه) أي اجنبت
نهاية قال البصري قوله نساه يقضى اعتبار ثلاث تغليظاً مام اهـ أقول قول الشارح من حل خلوة رجل
بأمر اثنين قد يقضى الاكتفاء بهن اثنتين (قوله وفي الأمر الخ) قال في المتن ان خاف على نفسه اهـ وقال في
شرح الإيضاح بفساده لا يكتفي بثلاثة وان تعدد حكمة تظكر كل الاستحوا والحوافيه وبه فارق النسوة السابقة
انتهى اهـ ونافى (قوله على الأوجه) وقال المعني (قوله أو يحرم الخ) ينفى أو نسوة كذلك بصري (قوله أو
نحو زوج) إلى قوله كسرى الثالث في النهاية لا توله ومرس بطهارة قوله ونال في المتن وقوله وكذا مال
نفسه إلى المتن وقوله وان اعتد كتحمله كلامهم وكذا في المعنى الأقوله لان هذا عاجز إلى وسادس (قوله أو نحو
زوج) أدخل بالنحو عبداً الثقة (قوله أو زوج أو أنسوة) قد يقال والأجنبي المسموح بنهائمه على أسلفه
فلا تغفل بصري (قوله كأجرة البذرة فالح) أي وجدها فأنه عامس كآجرة البذرة قبل أولى بالزوم
نهاية (قوله وفائد وجوبها) أي وجوب الإجماع كون التسليم على التراخي ما يتعمق معني (قوله تجسس
دفعها في الحياة الخ) أي وجوب تجسس اللغو والحج في الحيلة (قوله والاستقرار) الأولى الراود (قوله ان

(قوله ثم لو مات نحو الحرم وهي في التقوع فلها انعامه) كذا في العباب قال في شرحه بكاذره الرواني
لا يضطر أروا إلى الانعام مع أنه يتعذر في الدوام لا يتعذر في الابتداء قال الأذري وفي معني موته انقطاعه بأسر
أو غيره أما موته قبل إحرامها فظهر أنه يلزمها رعاية ما هو أبعد من النعمة فلو كان مخالفاً أهـ وأما ما أقل
أو أحفظ لزم مساو كولو تعارض الأقل مسافة والأعظم في الأمن وجبت رعاية الثاني كغير ظاهر ويؤيد
ما ذكرته فيما يأتي في الهجرة من دار الحرب اهـ شرح العباب وقوله وهي في تقوع الخ فلو كانت في

قلوت عليها حتى يخرج منها
من تركته أو ليس لها الجوار
يجزئها إلا أن كان قهولا ولا
زوجها إلا أن أفسددها
ولزمه احتجاجها فيزيم ذلك
بأوجه (الرابع أن يثبت
على الزاحلة) أو نحو الحمل
(بلا مشقة شديدة) فإن لم
يثبت أصلا أو ثبت مشقة
شديدة من مضابطها انتفت
استعاضة الباشرة (وعلى
الاعشى (الحج) والعمره) أن
يوجد مع مامر (قائدا)
يقوده حاجته من عهده
عند ركو به زوجه
لا استطاعه حينئذ يظهر
أنه يشترط فيه ما يقتضي في
الشريك (وهو - أي
القائد في نفسه) كالمرمى
حق المرأة) فيأتي في مامر
ثم ويشترط في مقطوع نحو
أو يمسو وجوده معيه
(والججو رعليه بسفه
كغيره) في وجوب بالحلج لانه
مكلف (لكن لا يدفع
المال) الذي هو من مال
السفيه (اليه) لانه ينافه
وكذا مال نفسه ان علمه
يصرف في معصيته واضرأه
لورفع المال نفسه وملكه
له زيمه وتضمنان قدر عليه
(بل يخرج معه الولي) ان
شاه لحفظمو بنفق عليه
ما يلحق به (أو ينصب شخصا
له) فيثبت بوجوب الولي ولو
باحتمشله من مال الولي
كقائد الاعشى ان لم يثبتقة
متبرعا وانما اجازته في الحضر
ان يدفعه نفقة أسبوع

قدرت عليها) يعني عنه قوله كاجر البذرق قال (قوله وليس لها الحج) وليس للمراة الحج إلا بآذن الزوج فرضا
كلنا أو غيره نهاية بمعنى (قوله إلا أن كان الحج) أي محرمتها يتز (قوله إلا أن أفسددها) لزمه احتجاجها
(الحج) وفي سم بعد ذكر مثله عن العلب ما تنصو قد يستشكل ذلك بان أن كرهها لم يفسد نسكها أو طأضته
فهى المقصرة اه (قوله ولا زيمها احتجاجا) وهو الرابع عش (قوله أو نحو الحمل) عبارة الكردى على بافضل
مرادها ما يمتثل للحمل فالكيفية مخالفة قالسرى الذي يصحله الرجال كعسلهم مما تقدم اه (قوله ومسر
ضابطها) أى فى شرح فان لحقه بالزاحلة مشقة الحج عبارة بآنى ثبوت على مركوب بلا ضرر رشديلا بظان
الصبر عليه عادة وان لم يبع التهم كدو وان برأس اه وبافسقه قول المغنى ولا تضمر مشقة حتى فى العادة اه
قول المتن (ان وجد قائدا) ظاهره أنه لا يكتفى بحسنه المشى بالعصا وان قلنا بما يغنى عن الجعوى بوجه بعيد
المسافة هنا والاحتياج الى الاعمال الكثيرة المشقة والمختلفة لا ما كن من عبادة الهيا يتوالى جهاشا شراط
ذلك وان كان مكسورا أحسن المشى بالعصا ولا يأتى فيه ما صرف الجعوى عن القاضى حسن بعد المسافة عن مكان
الجمعة غالبا اه وقوله غالب الحمل تامل (قوله ولا يظهر) أنه بشرط فيما الحج قد يقال بنسبام ذكر يقال بمشله
فحين يصعب المرأة أو السفيه أو الامرء أو الخنثى يصري ذلك منعه بظهور الفرق بمشارة القائل بعدمعة
الاعشى دون من يصعب من ذكر (قوله ما تقدمه فى الشريك) أى شرى لنا للحمل كردى أى من اشترط نحو
عدم نحو النسق وشدة العداوة (قوله مامر) أى من اشترط القدوة على أحرته ان طأضه سم (قوله فى مقطوع
أر بعه) أى فى مقطوع الاطراف لو أمكن ثبوته على الزاحلة نهاية وفى قول المتن (والججو رعليه بسفه)
مفهومه أن الججو رعليه بفسل ليس كذلك فيمنع منه تعلق حق الغرام باموله وظاهره ولو كان الحج قويا
بان أفسد الحج قبل الحرج عليه بالفسل فله راجع عش (قوله فى وجوب بالحج الحج) عبارة انها فى وجوب
النسك عليه ولو بنحو تزلزل اخر وان أحم به بعده أو نقل شرع به قبل الحرج اه زاد الوائى اما فى التطوع
الذى أحم به بعد الحرج فيمنعها لونه وجوب باو كذا فى تدر بعد حرج ان زادت نفقة سفره على نفقتا الحضر ولا
كسبه بغير ما قبل بالوصوم يأمره الولي بذلك وليس له تجلده اه أى لا يلزمه انما لم يسجبه فقط محمد
صالح قول المتن (لكن لا يدفع المال اليه الحج) أى وان قصرت مدة السفر غنى ما يقوم معنى (قوله الذى هو من مال
السفيه) أى فان تبرع الولي بالاتفاق أو أعطاه السفيه من غير تملك فلا يمنع منه ما ينفقه فى (قوله وكذا مال
نفسه) أى الولي اذا أعطاه السفيه من غير تملك (قوله من مال المولى الحج) عبارة انها يتوالى فى الاوجه ان
أجره كاجر من يخرج مع المرأة اه قال عش قوله مر والاوجه ان أجرة أى أجرة كل من الولي أو
منصوبه اه (قوله لانه واقبه الحج) قضيت أن الولي اذا خرج معيه لآن يسلم نفقة أسبوع فأسبوع ولا ينفى
ذلك قوله بخلافه فى السفر الحج لان هذا اذا خرج معيه لآن لكن قضية قوله لتعسر المراقبة فى خلافه سم
ويمكن دفع هذه القضية بحمل التعسر على التخذ عبارة انها يتوالى فى الحضر راقبه فان أتلفها
أنفق عليه بخلاف السفر فرعا أتلفها ولا يجبر على دفعه فضيع اه وهى كالصريح فيما قلت (قوله
فرض كان أولى بجواز الاتمام بل يجب وقوله امامه وقوله قبل احوالها الحج) ينسب أن أى جري ذلك حين أراد
الفرض أيضا بل هذا الكلام شامل اه (قوله ولا زيمها إلا أن أفسددها) لزمه احتجاجها فيلزم ذلك بلا
أجرة عبارة العائى بحرمات الاحرام وعلى زوجها المسددة سفرها لقضاء والآذن فيه اه وقد
يستشكل ذلك بان أن كرهها لم يفسد نسكها أو طأضته فهى المقصرة (قوله فى المتن ان وجد قائدا)
ظاهره أنه لا يكتفى بحسنه المشى بالعصا وان قلنا بما يغنى عن الجعوى بوجه بعيد المسافة هنا والاحتياج الى
الاعمال الكثيرة المشقة والمختلفة لا ما كن (قوله فى مامر) أى من اشترط القدوة على أحرته ان طأضها
(قوله لانه واقبه الحج) قضيت أن الولي اذا خرج معيه لآن يسلم نفقة أسبوع فأسبوع ولا ينفى ذلك قوله
بخلافه السفر الحج لان هذا اذا خرج معيه لآن لكن قضية قوله لتعسر المراقبة فى خلافه (قوله بخلافه
فى السفر) ظاهره وان خرج معيه لآن وقوله لتعسر المراقبة فيه نظران أراد لو خرج مع لآن

لنفسه المراقبة فيه) فيه فطران اراد ولوم خروج الولي معسلان ملازمة للولي في السفر أقرب وأقوى منها
 في الحضر سم (قوله) يجب الحج الخ أي أن تعذر الجهر ونافي قال باعثن قوله أن تعذر الجهر فهو أنه إذا لم
 يتعذر كونه بان وجد شرط الاداء فطاعة قديمه دون البر وجب كونه وهو كذلك على أن اجتماع شرط طهاني
 سفر البر قليل لأن بعض مخوف بكلي سفر أهل البر وبعض يسير ومن فيهم يسيرا مشقالاتهم يفتلون في مراحل
 كثيرة في اليوم أو ليلة ما يزيد على المرحلة بكثير كفي سفر أهل مصر والشام إلى الحج ولكن الجهر يوجد
 فيه شرط طهاني أو أي لم يوجب جدي كونه به أو آخر وجبته بنحو جدي أخذنا ظلما كما هو أي اتخذ موجود
 في زمننا (قوله) وإنما وجبت الحج) عبارة للنهاية وهذا بان الصلاح إلى أنه شرط لاستقرار في ذمتنا لوجوبه
 بل متى وجدت استطاعته وهو من أهل وجوبه لزمني الحال كالصلاة يجب بأول الوقت قبل مضي زمن سعيها
 وتستغرق اللفة بمضي زمن يمكن فعلها فيها أولها لا يمكن تيممها بعد خلاف الحج له (قوله) لا يمكن
 تيممها بعد أي بعد أول الوقت فإنه يمكن التحلل من المنع قد رما سعيها بخلاف ما هنا فأنقطع بوجوب طهاني
 وإنما علم ثم رأيت الفضل المحض سم قال وفي الكثر لشبهة الكبرى ولا يخالف ذلك أن الصلاة يجب بتكثير
 لأن الشرط ثم امتداد السلام مع ذلك ونحو ذلك هنا في الحج لا يتأخر فتأمل انتهى اه بصري (قوله)
 في الإيجاب) متعلق بالمعبر (قوله في الوقت) متعلق بأن يوجد (قوله) ان هو معتبر في حقه أي بان
 نوى الرجوع أو طأق فأول وقت الاداء طاعة خروج فالتفت في وقت العادق أو خروا الرجوع إلى وطنه ان اعتبر
 في حقه أو المولود بعد الحج فأول معتبر في حقه كن نوى الإقامة بكنة ومعهما يكفيه الإقامة كسنة أو ما ين بعد حجهم
 فهو مستطاع ومن ثم عصى وحاصل مسائل العسان وعدمه فمن آخر الحج بعد الاستطاعة مائة أو عشرين
 سنته أن الشخص ان استطاع وقت خروجه فالتفت بدهمات أو عشرين فأن مات أو عشرين قبل حج الناس تلف
 ماله قبل احديهما أو بعده وقبل حجهم أو بعد حجهم وقبل رجوعهم أو بعد رجوعهم أو لم يلف لم يعص
 في العشر الصور وان مات أو عشرين بعد حجهم وقبل رجوعهم فان تلف ماله قبل حجهم أو بعد رجوعهم
 أو عشرين لم يعص في الأربع الصور وان تلف ماله بعمومه أو عشرين بعد رجوعهم أو لم يلف لم يعص
 لم يعص في الصور والعشرين الثلاث يعصى في الصور والثلاث والثلاث وان مات أو عشرين بعد رجوعهم فان تلف
 ماله قبل حجهم أو بعده وقبل رجوعهم لم يعص أو بعد رجوعهم وقبل موته أو عشرين أو لم يلف لم يعص
 فهذه ثلاث صور يعصى في تسع صور منها ولا يقال في العمر فإن (قوله) ان هو معتبر في حقه الخ مع
 قوله إلا في أمواله يمكن الحج فيه تدافع بالنسبة لصورة تلفه قبل الإياب فان مقتضى ما هنا عدم الوجوب وما
 هنا الوجوب وعدم التمكن فليتأمل وقد يدفع بأن الوجوب المنقضي هنا الوجوب في نفس الأمر والمثبت
 فيما ساقى الوجوب بحسب الظاهر بصري (قوله) خروج رفقته مع الحج) عبارة للنهاية والغنى والبدن
 وجود رفقته يخرج مع ذلك الوقت المعتاد فان تقدموا مع من زادت أيام السفر أو تأخر وأباحت احتياجا ان
 يقطع معهم في يوم أو أكثر من مرحلة فلا رجوع بل بما لا يؤنة في الأول وتضر رفقته الثاني وحل اعتبار اللفة
 عند خروفي الطريق فان كانت آمنه بحيث لا يخاف فم الواحد لزمه وان استوحش وفارق التيمم وغيره
 بأنه لا يدل ما هنا بخلافه ثم اه وعبارة بصري قوله خروج رفقته تقدم أنه لا حاجة به عند التحقيق اه
 (قوله) انهم أي الثالث (لاولهما) أي لشرائط خروج رفقته (قوله) لزمه الكسب الصحيح والمشى
 وان قصدوا الحج كان وجوبه اذا اتفق نحو العيب والافالح على التراخي وقد يستطيع أيضا المستقبل
 الآن يجعل الافتقار بعد الاستطاعة كالعيب بعد الوجوب والتمكن إلا في سم (قوله) على ما في الاداء

بغسله في السفر لعمس
 الرافعة في وقت شرط خاص
 وهو ان يبقى بعد وجود
 الاستطاعة ما يمكن السير فيه
 لاداءه للناس على العادة
 بحيث لا يحتاج لقطع أكثر
 من مرحلة سريعة ولو في يوم
 واحد أو ليلة واحدة وان
 اعتذر كانه لم كلامهم فان
 انتفى ذلك لم يجب الحج أصلا
 فضاء عن قضائه خلافاً لان
 الصلاح ان هذا عاجز
 فكيف يكون مستطاعاً
 وانما وجبت الصلاة بأول
 الوقت قبل مضي زمن سعيها
 لا يمكن تيممها بعده ولا
 كذلك هنا وتظهر فائدة
 هذا النزاع في وصفه بالإيجاب
 فهو وصفه عند ان الصلاح
 ويحوز الاستطاعة بعد
 موته فطاعة بخلافه على مقابله
 فانه لا يوصف به وفي جوار
 الاستطاعة بخلاف وان
 كان الاصح من الجواز أيضا
 وسادس وهو أن يوجد
 المعتبر في الإيجاب في الوقت
 فلا يستطيع في رمضان مثلاً
 ثم انقضى في شوال وبعد حجهم
 وقبل الرجوع على هو معتبر
 في حقه فلا وجوب وبإدعاء
 وثامن وهما خروج رفقته
 مع وقت العادة كما مر في
 الثالث انهم لزموا
 * (تنبيه) * استطاع ثم
 افتقر لزمه الكسب الصحيح
 والمشى ان قدر عليه ولو فوق
 مرحلتين وكذا السؤال على
 ما في الإحصاء

واستبعدوا بدائنه انه لا يجب (٢٨) السؤال فاعين آدمي عصى به كايقتضيه كلامهم في باب التغليس فالج اولي ويرقى بنموين
 الكسبان اكثر النوس
 تسبح ولا يجاهد الضرورة
 بخلاف السؤال مطلقا
 (النوع الثاني استطاعة
 تحصله بغيره في مات وفي
 فتمت) واجبان تمكن
 من الاداء بعد الجواب او
 في راجحة كذلك (وجب)
 على الوصي فان لم يكن
 فالوارث الكامل فان لم يكن
 فالج ان لم ير فعل ذلك
 بنفسه (الاجح) او
 الاعتقاد (عنه من تركه)
 فورا لخبر البخاري ان ابي
 نزلت ان تصح فانه قبل
 ان تصح افاق عنها قال يحيى
 عنها ارايت لو كان على
 امل من ان كنت فاضله
 قالت نعم قال اقضوا التقاتنه
 احق بالوصاية الج بالدين
 وامر بقتضائه فدل على
 وجوبه وخرج بتركه ما
 اذا خلف تركه فلا يلزم
 احدا الحج ولا الاجح عنه
 لكنه بسن للوارث والاجح
 وان لم ياذن له الوارث
 ويرقى بينه وبين توقف
 الصوم عنه على ان الت قريب
 بان هذا أشبه بالدين
 فاعلى حكمه من خلاف
 الصوم ولكل الحج والاجح
 عن لم يستطع في حياته على
 الاعتماد نظر الى وقوعه
 الاسلام عنه وان لم يكن
 مخاطبا بها في حياته ولا
 بنفسه المتن لا قوله وفي
 ذمته قبل الجواب وليس
 كلامنا فيه وقوله في ذمته
 انقل فلا يجوز ويحتمل ان اوصى به امل لم يتمكن بعد الجواب بان اوصى

أقروا المعنى كالم (قوله واستبعد الخ) وافقه لنهاية عبارته فالوافق لكلامهم في الدين عدم وجوب
 سؤال الصدقة ونحوها وعدم وجوب الكسب عليه لانه ما لم ينضيق اه أي بان خافا العتبات
 الموت عن قول المتن (تخصيله) أي الحج (وقوله في مات) أي غير مردود (قوله وفي ذمته حج واجب)
 أي ولو كان قضاء وانذا اوستحوا عليه في ذمته حتى ونها توفي سم عن الكثرة (قوله واجب) أي قول
 المصنف والمعصوب في النهاية ما يعني الا قوله ان لم ير بالي المتن (قوله واجب بان تمكن الخ) عبارة المعنى والنهاية
 واجب مستقر بان تمكن بعد استطاعته من فعله بنفسه أو غيره وذلك بعد تصافي اليه الغير وضي إمكان
 الرى والطواف والسي ان دخل الحاج بعد الوقوف ثم مات ثم ولوشا باوان لم ترجع القافلة اه (قوله بان
 تمكن من الاداء الخ) قضته ان ذلك الممكن خارج عن شروط الوجوب فيمقتطع بقوله هو من شروط
 الوجوب سم وقد يجب أخذ الأمر آ نفاعن النهاية ما يعني بان المراد بالوجوب هنا الاستطاعة فقط قول
 المتن (وجبا للاجح عن الخ) هل هو مقتضى وجود من يحج عنه بارة المشل لا يار يظهر ما يأتي في المعصوب
 ثم ايت في فغ الصدر للكردى ما يفيد التقيد بالذ كر وعبارته وحمل كذا أي وجوب الاستئابة على من
 ذكر ان خلف تركه فاقطلة عما يتعلق به بالتركه وعن مؤن الظهر ما معنى به الاجبر من اجرة المشل فاقط
 والام يجعل أحدا الحج عنه اه (قوله ان لم ير الخ) أي من ذكر من الثلاثة وقوله اخذوا في ان نحو الوصي
 اقامة نفسه فيما وصى به اليه كما في به ابرز اذ باعشن قول المتن (الاجح عن الخ) أي وان لم يوص به نهاية
 وزا ولا يشترط فحين يحج عن غيره مساواته للصوم حج عنه في الذ كر وقالوا في ذمته في حج المرأع
 الرجل ككسبه أخذ من احد بن الا في عش وبأ في الشرع والنهاية ما يعني ما يفيد (قوله فلا يلزم احدا
 الحج الخ) لاصل الوارث ولا في بيت المال معنى (قوله لكسبه الخ) أي كل من الحج والاجح عن مات وفي
 ذمته حج كركدى (قوله بسن للوارث الخ) أي بنفسه وانما هو يرأه الميت نهاية (قوله أشبه بالدين) لما
 فيه من شائبة المالية باعتبار احتياجه غالبها الى المال بصرى (قوله عن الخ) أي عن الميت الذي لم يستطع
 سم (قوله وبقره في ذمته الخ) عطفت على قوله بتركه سم (قوله فلا يجوز حج الخ) قال في شرح
 العباب ولا تصح النيابة في التطوع الا عن ميت أو ممي به وعن معصوب أو ممي من يحج عنه سم فاقرا كرا نهى
 باختصار ففصل جواز انابة المعصوب في الفرض والنفل بل يجب في الفرض وجواز الحج عن الميت
 في الفرض مطلقا في النفل ان اوصى به وختن انابة القادر مطلقا سم (قوله الان اوصى به) وقيل يصح من
 الوارث وان لم يوص به باعشن وقوله من الوارث هل المراد بنفسه أو انابه هو هل المراد بالوارث مطلق القريب
 أخذ ما صرح في الصوم فلا يرجع (قوله امل لم يتمكن بعد الجواب الخ) قد يقال الوجوب لا يتحقق بدون
 جعل الاعتقاد بعد الاستطاعة كالغضب بعد الوجوب والتمكن الا في (قوله في المتن في مات وفي ذمته حج)
 أو لو قضاها وانذا أو كان استوحى عليه ما ذمته كتر (قوله ما تمكن من الاداء الخ) قضته ان ذلك الممكن
 خارج عن شروط الوجوب وفيه فمقتطع بقوله هو من شروط الوجوب (قوله ان لم يستطع في حياته) أي
 عن الميت الذي لم يستطع الحج (قوله وبقره في ذمته) عطفت على قوله بتركه سم (قوله الان اوصى به) قال في
 التبيين ولا يجوز النيابة في التطوع في أحد القولين ويجوز في الآخر اه والثاني هو الاصح وقوله ولا
 يجوز النيابة في التطوع قال ابن النقيب أي حيث تجوز في حج الفرض اه وأشار بذلك الى امتناع انابة
 القادر في النفل كالفرض ثم قال والقولان يحج بان في حجة الوصية يحج التطوع وفي حج الوارث والا لخصي
 عن مات ولم يجب عليه اه وفي العباب ولا تصح النيابة أيضا عن مرجو البرهان الفصل به أي غير نحو البره
 الدامن منه أي من البره والموث ثم قال فهو في شرحه ولا تصح النيابة أيضا في التطوع عن حي غيره معصوب
 ولا عن ميت بل يوص به الا عن ميت أو ممي به والا عن معصوب أو ممي من يحج عنه سم فاقرا كرا نهى
 ففصل جواز انابة المعصوب في الفرض مطلقا في النفل ان اوصى به وختن انابة القادر مطلقا (قوله امل لم
 يتمكن بعد الجواب الخ) قد يقال الوجوب لا يتحقق بدون هذا الممكن نتأمله

هذا التمكن فتأمله سم وبصري وتقدم الجواب بان المراد بالوجوب هنا مجرد الاستطاعة (قوله) مالم
 يمكنهم تقديمه (أي على نصف الليل وما مفعول ليسم ونحو ذلك السبي اذا دخل الحاج قبل الوقوف لامكانه
 بعد طواف القدوم سم (قوله) من الاركان دخل فيها الحلق وفي شرح الرض أي والمغني قال الاسوي ولا بد
 من زمن يسع الحلق أو التقصير بناء على أنه ركن ويعتبر الامن في السير الى مكة للطواف لئلا انتهى وتوزع
 في اعتبار زمن الحلق بعدم الحاحه الى اعتباره لامكان فعله في حال السير مر اه سم عبارة انها يتوهم أي
 ما قاله الاسوي مردودا على الحلق أو التقصير لا يتوقف على زمن يخصه لان تقصير ثلاث شعرات أو حلقها أو
 تنقها كاف وبمكن فعله وهو سائر الى مكة فيندرج منه في زمن السير اليها اه زاد الوافي وكذا لا يعتبر ابيت
 من ذلك زمن لحصوله بالرور فيها بعد النصف ولا السبي ان دخل أهل بلد مكة قبل الوقوف لامكان تقديمه
 عليه أو الاعتبار اه (قوله) لانه بان زال الملك ما (خرج) لو تمكن شخص من التسلسل ولم يفعله حتى
 مات أو عصب عصى من آخره الى الامكان فيسبب بعلوه أو عصبه فسحق الاحية بل وفيما بعد هاهنا
 المعصوب أن يأتي بفعله فليحكم به هاهنا بعد ذلك وينقض ما شهد به في الاخير قبل وفيما بعد هاهنا
 المعصوب ان يذكر كافي بنقض الحكم بشهود بان فسقههم وعلى كل من الوراثة والمعصوب بالاستئناف ورا
 للتقصير نعم لو لم ينعضوا بالزوال تأخير الاستنابة كفي في روضتها يتوهم وافي وكذا في المغني الاقوله وعلى كل
 الحج (قوله) بالمجعة الى قوله بخلاف مالم يحضر الحج في النهاية والمغني الاقوله أو شرب الماء في قوله ولا دام الى
 المتن وقوله مطلقا وقوله فان غجز الدوشني (قوله) وهو التعلق أي كنهه قطع عن كل الحركة كنهية بقوله المتن
 (المعراج) أي اذا لما لانها يتوهم في قال عرش هل يكن في الحجز علم من نفسه بذلك أو يتوقف ذلك
 على اعتبار طبيب عدل فيه نظر وقياس نظر من التيم ونحوه الثالث في الباب أنه لا بد من اخبار
 طبيين صديقين اه عبارة الوافي وهو الماوس من قدرته على التسلك بنفسه يقول عدل طب أو بعقرته
 وهو عارف بالطبيب بخلاف غير العارف ووقع في نفسه حصول العصب فانه لا يكتفي اه (قوله) أو غيره (الحج)
 في عطفه على مفاصل التشرع على قوله فسرنا الحجة لا ينفي (قوله) عنه أي عن المعصوب (قوله) والاول
 أي عن الاعرابين (أول) أي لو انما قصر عليها انها يتوهم في (قوله) لغزو زمانه (الحج) المراد بالزمان هنا العادة
 التي تمنع من ركوب نحو الحقة لا شقة شديدة وبغرضها الضعف من كبار السن بحيث لا يستطيع التبرؤ على
 الركوب ولو على سرير يحملهم رجال الامشقة شديدة لا تحتمل عادة كرهى على افضل (قوله) ولو ماشيا
 أي مالم يكن أصلا أو فرعا كما نؤخذ مما يأتي في المطاع انها يقوم معنى قول المتن (يا حوا مثل) أي فادونها
 ثم اية ومعنى (قوله) لا باز ديوان قل (الحج) معتمد عرش (قوله) نظائر ما مر (الحج) أي في الرحلة ونحوها (قوله)
 فورا ان عضبا (الحج) بهذا التفسير في الفور يقع الحلقها في قوله لا تحو يجب الاذن هنا وفيما يأتي
 فورا الحج نهمل الفرق بين مسئلة الاستنجار والابتا في الفور وية وانما يجب مطلقا في الابتا في الاستنجار
 (قوله) مالم يمكنهم تقديمه اه على نصف الليل وما مفعول ليسم ونحو ذلك السبي فيما اذا دخل الحاج قبل
 الوقوف لامكانه بعد طواف القدوم (قوله) من الاركان دخل فيها الحلق وفي شرح الرض قال الاسوي
 ولا بد من زمن يسع الحلق أو التقصير بناء على أنه ركن ويعتبر الامن في السير الى مكة للطواف لئلا
 في اعتبار زمن الحلق بعدم الحاحه الى اعتباره لامكان فعله في حال السير مر اه (قوله) أو عصب قبل اياهم (الحج)
 انظر مع قوله لا في ان عضب قبل الوجوب (الحج) فان الاول يدل على ان العضب قبل التمكن منع الزوم والثاني
 يدل على ان العضب أو التمكن لا يمنع الزوم ويجب ان هذا مفروض فيما اذا مات قبل أن يتمكن بنفسه أو
 بغيره فيما بعد عام العضب بخلاف الآلة فانه مفروض فيما اذا عاش بعد ذلك أو تمكنه الاستنابة بلا استطاعته
 بغير محتمل بخلاف ذلك الشاونة من غير استطاعة مطلقا فاما بعد عام العضب وكذا فيما بان نفسه فلهضم قبل
 الارب المعترف في الوجوب وأما بغيره فلا بد ليس من أهل الآلة لتأخره عن بعض وقت الحج فليأتمل (قوله) فورا
 ان عضب الحج بهذا التفسير في الفور وية مع الحلقها في قوله لا تحو يجب الاذن هنا وفيما يأتي فورا (الحج)

فان أوجن قبل تمام حج
 الناس أي قبل مضي زمن
 بعد نصف ليلة الفجر يسع
 بالنسبة لعامة حج بلده فيما
 يظهر مالم يمكنهم تقديمه
 الاركان وروى جرحا للعبة
 أو تلف ماله أو عصب قبل
 اياهم لم يقض من تركته
 ولو لم يسع الحج فارتومات
 مردا لم يقض من تركته
 على أنه لا أثر كنهه لانه
 بان زوال ملكه بالردة
 (والمعصوب) بالمعصين
 العصب وهو القطع
 وبالماله كانه قطع عصبه
 ومن ثم فسره بقوله (العاجز)
 فهو صفة كاشفة والخبر ان
 الحج أو خبره نظر التقيد
 الحجز بكونه عن الحج والاول
 اولي (عن الحج بنفسه) لنحو
 زمانه ومرض لا يرجى برؤه
 (ان وجسد أو قس من يحج
 عنه) ولو ماشيا (يا حوا مثل)
 لا باز ديوان قل نظائرها
 آتيا ولا مالم يحج ضعيف
 في الزيادة على مهر مثل
 الحرجة قرب الزكوى بحجته
 هنا سمح وضوح الفرق بان
 هناك التخصيص من وروية
 رف الولد هنا حتى في مقابله
 زادة بسير متخلفه هنا
 (لزمه) الاجاج عن نفسه
 فورا ان عضب

بعد الوجوب والتمكّن وعلى التراخي (٣٠) ان غضب قبل الوجوب أو معه أو بعده ولم يكن له الادعاء ذلك لأنه مستطيع اذا استطاعه بالمال

صكهى بالفلس ونظر
العصحين ان فرضاة على
عباده في الحج أذركت أئى
شعبا كبيرا لايتبع على
ذلك إلا أوجهه قال نعم
ولذلك في حجة الوداع هذا ان
يكون بينه وبين مكة مسافة
التمر والام تغره الاتابة
معلقة بل يكفه بنفسه فان
عجز عنه بعلموه من
تركه هذا ما اقتضاه
الاطلاق له وجهه نظر
الان عجز القريب بكل
وجه نادو جافا يعرفون
اعضره جمع متأخرون
فغزوا والة الأتابة أخذوا
من التعليل بحجة الشقة
وتوعبتهم في شرح الارشاد
ووفى بهذا الحج عنان
فساد الاجار ووقع قلنا ثاب
وارزم العضوب بالحج بنفسه
بغضلاف الموحصر عنهم
فان الحج وان وقع الاجبار
لكنه يستحق الاجرة هلان
التصميم من العضوب مع
صحتا الاجار ههنا وبشرط
كونها أي الاجرة فاضلة
هي الخبايا المسد كورة
يمنع حج بنفسه لكن
بشرط ههنا نفقة العمال
الذين تزمومتهم ههنا
ايابا لانه مقم عندهم
يحصل موتهم ولو باقراض
وتقرض اصدق قاذف
اولا المسبكي في الزام من
كسبه وبصر كالعلى
لس اذ اخر جماني مذ

[illegible]

بعد على انه لا نظر هنا للمستقبلات كما هو ولو بذل (أى أعطى) (ولاه) أى فرعون سفل ذكرنا أن أوتى أو العوان علا
كذلك (أبا يحيى مالا) (الاجرة) لمن يحج عنه (م)

وان أوهما المحموج وقد ينحتمل (٢٢) قوله والرجوع جازمه لانه لم يحز بان نذر اطاعته من اعتداله بل بزمه القور ويحمل الابطح

بالاطاعه نظرا لاصل وجوب ذكره فان هذا عدم وجوب المبصرة على المستطيع قور الالنه وازعاجه على الفعل وهو وجوبه عليه ولو كان له مال أو طبع لم يعلمه استقر في ذمته والعلم وعدمه ما يؤثران في الالنه وعدمه (وكذا الاجني) وهو الالنه والاب اذا بذل الطاعة بحسب قوله (في الاصح) ولو لم ياشأ المأمر انه لا يستكمل بالاطاعة بدن الغير ولا ينشئ هذين لاشق عليه مطلقا وشرط التبادل الذي يجب بقوله أن يكون حراما كقوله أو أنه آذى ففرض نفسه وإن لا يكون معضوبا (فرع) * ما أن أجبر العين قبل الاحرام لم يستحق شيئا أو بعد استحقاقه لانه انما يبيح المستأجر عليه وإن لم يحزم من المستأجر له بالقسط بان توزع أجرة المثل على السير والاعمال ويعلم ما يخص عمله قال بعضهم من المسمى وقال بعضهم من آخر المثل والذي يتبعه الاول أنهما ما ياتي قبيل ما يحرم من التكليف ثم ايت شيئا حرم به وسأيت في الاجازات انما تصح على زيادته صلى الله عليه وسلم سواء أربى بالوقوف عند التقير المكرم أو الدعا لم لعدم انضباطه وقتئذ انه لو انضبط كان كسبه بوردته وهو نعم ما أبلغه فلا تصح على الاول لانه لا يقبل النيابة بل على الثاني وعليه ما استعمل من جماعته على التسليم مع فاذا عاكس كل منهم استحق جعل الجميع

قال اللهم اغفر لكل منهم **(قوله تعدد الجاهل عليه)** المراد به ما يشل الضمى كرى **(قوله وبذلك)** أى استحقاقه لـ الجميع **(قوله استغفره)** أى الدينار **(قوله وجبته)** أى لذى النوبة **(قوله عليها)** أى لذى النوبة على الأصابة **(قوله لأن لفظ القرآن الخ)** على أنى المنافاة **(قوله بخلاف لفظ الدعاء)** هذا يدل على جواز اتحاد الدعاء أى كالأهم فاعل كذا بغلان وفلان مثلا **(قوله فليكن التداخل الخ)** * **(خاتمة)** *

يجوز أن يجمع بين غير بالنقطة وهى قدر الكفاية كيجوز بالاجزاء والجملة وان استأجر بهم يصح لجهالة العوض ولو قال العضو بجمع حتى فائه مدة ثم من جمعه أو من آخره عنه أى يوقع فى قلبه صدقا مستحقها فان أحرم عنه اثنتان مرتبا استحقها الأول وان أحرم ما عدا أو جهل السابق منهما مع جهل سبقه أو بدونه أى بان علم السبق ولم يعلم من السابق وقع بهما عنهما ولا شئ لهما على العاقل اذ ليس أحدهما باولى من الآخر ولو علم سبق أحدهما أى بهينه ثم نسي قفاس فظا ترو جمع الوقف أى فى العوض ولو كان العوض بجحولا كان فالمن جمعى فله فوبق الحى عنه ما جرحه لثا ثم الاستئجار فيما ذكر من ربان استئجار عين واستئجار ذمة فالأول كاستأجر تلة لتج عني أو من مبقى هذه السفن عني غير السنة الأولى لم يصح العقد وان أطلق صغ وحل على السنة الحاضرة فان كان لا يصل الى مكانة الاستئجار فأكفره فالأول من سنى إمكان الوصول بشرط اصة العقد قدرة الاجير على الشروع فى العمل واتساع المدة والمكرو وعوه أى كحل العين يستأجر فى أشهر الحج والضرب بالثانى كقوله أرتب ختمك تحصيل حجة ويجوز الاستئجار فى هذا الضرب على المستقبل فان أطلق حمل على الحاضرة فبطل ان ضاق الوقت ولا يشترط قدرته على السفر لا مكان الاستئجار فى اجارة الله ولو قال أرتب ذلك فخرج عني بنفسك صحوة كون اجارة عين ويشترط معرفا العاقدن أعمال الحج أى من أو كان واجبات وسن ولا يجب ذكر المقاتل ويحل عند الإطلاق على المقاتل الشرعى ولو اتأخر لقران فالدم على المستأجر ان شرطه على الاجير بطلت الاجارة ولو كان المستأجر لقران معسرا فاقصده هو بدل الدم على الاجير لان بعضه هو الايام الثلاثة على الحج والذي على الحج منهما هو الاجير وجازع الاجير مقصد الحج وتنفسه به اجارة العين لا اجارة التمتع لان التخص زمان وينقل فهما الحج للاجير كطبيع العضوب اذا جامع فسد حبه وان قلبه وعلمه أن بعضه فاسد والكفارة وعلمه فى اجارة المؤمنان يأتى بعد القضاء عن نفسه بجم آخر للمستأجر فى الترخى لتأخر المقصود بسقط فرض من حج أو اعتبر بحال غيره والمستأجر فبها الحجاز فى الفسخ على الترخى لتأخر المقصود بسقط فرض من حج أو اعتبر بحال صم وتكون اجارة عين بما صم على مافى الرضة فنهان عن البغوى وقال الامام بطلان او تبعين الر وضفى باب الاجارة توصاحب الانوار وهو المعتقد اه وفى الوفاى بعد ذكره عن الشارح فى الحاشية والابوابه لمامر عن المفسر من أن اجارة عين بمحضها صم ويصح كون من لم يجمع أجيرة فمخرج عن نفسه عن المستأجر فى سنة أخرى لا أجير عن لانهما تامين للسنة الأولى اه عبارة نفع القدير ولا يشترط فى الاجارة انية أن يباشر الاجير على التسليم الذى استوجره بنفسه ولا قدرته على الشروع فى العمل ولأن يكون ذرة من نفسه ولا يتعد فى ذلك خوف الاجير مربة أو مرضه فله الانابة فيها ولو بلا عذر ولو بشئ قليل دون الاستوجر به ويجوز له عندئذ كل الزائد من لم أن لا يستأجر لاعدلا اه

(باب الموافقت) *

(قوله فاطلاقه) أى المقاتل **(عليه)** أى المكان **(حقيق)** أى اصطلاحا **(فرع)** * **(قوله باعمال الحج)** كذا فى حاشية الايضاح لشارح **(قوله بخلاف لفظ الدعاء)** هذا يدل على جواز اتحاد الدعاء أى كالأهم فاعل كذا بغلان وفلان مثلا

(باب الموافقت) *

(قوله فاطلاقه) أى المقاتل **(عليه)** أى المكان **(حقيق)** أى اصطلاحا **(فرع)** * **(قوله باعمال الحج وقواعده)** ثم شك

لتعدد الجاهل عليه وان اتحاد السراية كالأهم فاعل على رد آبقن اللذ من موضع واحد وبشهادتك نص الشافى رضى الله عنه على ان من مرتبة فـ لـ ين فقال لذى النوبة ان أصبت بهذا السهم فك دينار فاصاب استحقه وحسب له الاصابة وما كان له عليها مع اتحاد عمله ولا ينافيه ما لو كان ممتان بقدر فاستجعل على ان يقرأ على كل ختمت زمة مقصودا فاشترط تعدده وجب بخلاف لفظ الدعاء وتفاوت نواب القسرة ونشعها للميت وتفاوت الخشوع والتسديد فلم يكن التداخل فيها قاطنة

(باب الموافقت) *

جمع ميثاق وهو لفظ المحدث وشرا هنا زمن العبادة ومكانها فاطلاقه مطلق

دوابعه ثم شلق في أصل نبتهم هل كان أي بها أولا فالقياس عدم احرازه وهو نظير الصلاة وغيرها واما ما نقل عن بعض الناس من الاجزاء فارقا بين صوبي الصلاة بان قضاءه يشق فالظاهر أنه غير صحيح سم و (قوله اصطلاحا) أي ولو غفروا فارقا بين صوبي الصلاة بان قضاءه يشق فالظاهر أنه غير صحيح سم و (قوله) رأيت عنده عيش والوفاي كما يأتي (قوله) لا اعتمد من يخص الحج عبارة شيخنا وبعضهم خصه بالزمان نظرنا لاحذ من الوقت والاشهر أنه شامل للزمان والمكان اه (قوله) بالحد الباء داخلية على المقصور عليه و (قوله) الوقت متعلق بالحد (قوله) فتوسع يعني فيستعمل عند في المكان محزا كروى أي بعلقة

التقييد ثم هذا بالظن لاصل اللغز ولا يقدم اربابا من حقيقة فتعسر في كل الزمان والمكان حتى قول المتن (وقت اسراء الحج الخ) أي لم يرد وغيره (قوله) وذو القعدة سمي بذلك لقعودهم عن القتال فيحرم (قوله) وعشرين ليل أي بالايام بينها وهي تسعون (قوله) من ذي الحجة سمي بذلك لوقوع الحج فيه نهاية ومعنى (قوله) أي ما بين إلى قوله كذا فسر به ذكره عن الشارح وأقره (قوله) فيصع اسراهم في الحج عبارة الوفاي فلا حرم في بلده بعد ثبوت شوال عنده أو تبين ثبوته بعد ثم سافر إلى بلد وبهائم يضرون واقع أهلها في الصوم أم لا حرم بعد الانتقال إليهم لا يعقد حجا اه (قوله) وهو جدم أي أهل البلد الأخرى (قوله) على الأوجه اعتمدنا (قوله) لا يقتضي بطلان حجة الحج يبين أن ريد بطلان خصوص الحج أما أصل النسك فلا يتوهم بطلانه مع ما تقر بأن الاحرام بالحج في غير وقته يعقد مرة سم (قوله) وإن لم يزمه الاسك الخ الأولى وإن لم يزمه الصوم بأن وصلها قبل أن يعقد فإن زوم الكفارة ما يأتونهم حيث يذروا ما ورد الاسك فحسب فبما إذا وصلها بعد أن يعقد فلا كفارة قطعاً ثم رأيت عبارة أنها عدم صحتها أن الكلام غير وض في مسئلة الصوم لأن مسئلة الاسك بصرى وقد يجب عفاي سم من نصو بالمسئلة بما إذا انتقل في الليلة التي روى فيها اه لال شوال في البلد الأول إلى البلد الثاني فوجدتهم بوا الهلال وقد بدتوا النسبة فينبههم فلو جامع في البلد الثاني فلا يعقد وجوب الكفارة لاحتمال كون هذا اليوم يوم عدى في حق المنتقل إليهم أيضا ولا ينافي ذلك التصو برؤيه وإن لم يزمه الاسك لأن المراد أنه إذا جامع في هذا اليوم لم يزمه الاسك ولا كفارة اه (قوله) قال أي الزكوى في الخادم (قوله) وقباسه أي عدم زوم الكفارة فيمأ ذكر (قوله) من زيمته) التمسبه تازمه بصرى أي من شأنه أن تازمه فطرته (قوله) بغير رب شمسه أي البلد

في أصل نبتهم هل كان أي بها أولا فالقياس عدم احرازه وهو نظير الصلاة وغيرها واما ما نقل عن بعض الناس من الاجزاء فارقا بين صوبي الصلاة بان قضاءه يشق فالظاهر أنه غير صحيح سم و (قوله) رأيت عنده عيش والوفاي كما يأتي (قوله) لا اعتمد من يخص الحج عبارة شيخنا وبعضهم خصه بالزمان نظرنا لاحذ من الوقت والاشهر أنه شامل للزمان والمكان اه (قوله) بالحد الباء داخلية على المقصور عليه و (قوله) الوقت متعلق بالحد (قوله) فتوسع يعني فيستعمل عند في المكان محزا كروى أي بعلقة التقييد ثم هذا بالظن لاصل اللغز ولا يقدم اربابا من حقيقة فتعسر في كل الزمان والمكان حتى قول المتن (وقت اسراء الحج الخ) أي لم يرد وغيره (قوله) وذو القعدة سمي بذلك لقعودهم عن القتال فيحرم (قوله) وعشرين ليل أي بالايام بينها وهي تسعون (قوله) من ذي الحجة سمي بذلك لوقوع الحج فيه نهاية ومعنى (قوله) أي ما بين إلى قوله كذا فسر به ذكره عن الشارح وأقره (قوله) فيصع اسراهم في الحج عبارة الوفاي فلا حرم في بلده بعد ثبوت شوال عنده أو تبين ثبوته بعد ثم سافر إلى بلد وبهائم يضرون واقع أهلها في الصوم أم لا حرم بعد الانتقال إليهم لا يعقد حجا اه (قوله) وهو جدم أي أهل البلد الأخرى (قوله) على الأوجه اعتمدنا (قوله) لا يقتضي بطلان حجة الحج يبين أن ريد بطلان خصوص الحج أما أصل النسك فلا يتوهم بطلانه مع ما تقر بأن الاحرام بالحج في غير وقته يعقد مرة سم (قوله) وإن لم يزمه الاسك الخ الأولى وإن لم يزمه الصوم بأن وصلها قبل أن يعقد فإن زوم الكفارة ما يأتونهم حيث يذروا ما ورد الاسك فحسب فبما إذا وصلها بعد أن يعقد فلا كفارة قطعاً ثم رأيت عبارة أنها عدم صحتها أن الكلام غير وض في مسئلة الصوم لأن مسئلة الاسك بصرى وقد يجب عفاي سم من نصو بالمسئلة بما إذا انتقل في الليلة التي روى فيها اه لال شوال في البلد الأول إلى البلد الثاني فوجدتهم بوا الهلال وقد بدتوا النسبة فينبههم فلو جامع في البلد الثاني فلا يعقد وجوب الكفارة لاحتمال كون هذا اليوم يوم عدى في حق المنتقل إليهم أيضا ولا ينافي ذلك التصو برؤيه وإن لم يزمه الاسك لأن المراد أنه إذا جامع في هذا اليوم لم يزمه الاسك ولا كفارة اه (قوله) قال أي الزكوى في الخادم (قوله) وقباسه أي عدم زوم الكفارة فيمأ ذكر (قوله) من زيمته) التمسبه تازمه بصرى أي من شأنه أن تازمه فطرته (قوله) بغير رب شمسه أي البلد

الاعدام من يخص التوقيت بالحد بالوقت فتوسع (وقت) احرام (الحج) شوال وذو القعدة بفتح الشاف أصح من كسرهما (وعشر) الين ذي الحجة بكمرة الحاء أفصح من فقهائى ما بين منتهى غروب آخر رمضان بالنسبة للبلد الذي هو فيه فيصع اسراهم به واه وانا انتقل بعده إلى بلد آخر يخالف ما علم ثالث ووجدتهم صلبا على الأدب لان وجوب موافقة لهم في الصوم لا يقتضي بطلان حجة الذي انعقد لشدة تثبت الحج وزومه بل قال في الخادم ثلاثة غيره لا تلزمه الكفارة ولو جامع في الثانية وان لم يزمه الاسك قال وقد باه انه لا يجب فطرته من زيمته فطرته بغير رب شمسه

وعلی هذا یصح الاحرام فيه
اعطاه له حکم سؤال اه
وراد ذكره في الكفارة
قربى لانما سقط بالشبهة
وفي القطر بتعين فرضه
فيما احدث المؤدى عنه
في البلد الاول قبل غروب
الشمس الثاني والا فلو جسه
لزم وهالان العبرة بما فعل
المؤدى عنه واما الاحرام في
الناس فغالبى بغيره عدم صحته
لانه بعد ان انتقل اليها صار
مطهر في الصوم فكذلك الحج
لانه لا فرق بينهما ولا ترد
الكفارة لما عرفت وبفسر
النصر كذا فسر به جمع من
العامة رضي الله عنهم قوله
تعالى فحج أشهر معلولين
أي وقت ذلك وقول جمع
بجهنم يجوز الاحرام بالحج
في جميع لسنة ولكن لا ياتي
بشيء من أعماله قبل أشهره
رده أصحابنا بانهم وافقوا
على وقت الطواف والوقوف
فأي فارق بينهما لو بين
الاحرام فان قلت اذا كان
غير الاحرام بما ذكرتم مثله
في التوقيت بذلك النسبة
لمنع تقديمه فلم يقتصر عليه
قلت لانه المختلف فيه كما
علت بخلاف غيره ولانه
يفهم من منع تقدم الاحرام
منع تقدم غيره بالاول لانه
تبع له وهذا يظهر اندفاع
الاعتراض عليه بان الاقتصار
على الاحرام هو همهم (وفي
لبه النص) وهي لبه تاسر
الحجة (وجهه) انه لا يصح
الاحرام فيها بالحج لان اللباني

المتقبل اليه (قوله وعلى هذا يصح الاحرام) أي بنقد الاحرام بالحج كما سمى (قوله فيه) أي في البلد
الثاني (قوله بالشبهة) لعل المراد بها ان عدم كونه من رمضان في حقه ما يصلح بل تعالىهم ويحمل أنه ما
عن سم آغا (قوله فيما احدث المؤدى عنه) أي كولد أو رقيق حدث في البلد الاول في اليوم الثاني
والحاصل انه ان أدرك المؤدى عنه وقت وجوب باعتبار البلدان وجبت القطر أو باعتبار البلد الثاني
فقط بان حدث بعد غروب رمضان البلد الاول فيمضى لوجه عدم الوجوب سم (قوله ولا) أي بان حدث
في البلد الثاني قبل غروب اليوم الثاني (قوله لان العبرة بالحج) واجمع لما قبله والأيضا (قوله فكذا
الحج) أي فلا ينقد الاحرام فيه بالحج كما (فرع) من نوى ليلة الثلاثاءين من رمضان الحج ان كانت
من شوال والاعمره فبان من شوال الفسخ والاعمره من أحرمتهم معتقدا تقدمه على الوقت فبان فيه
أجزؤه ولو أخطأ الوقت كل الحج فهل يغتفر تخطأ الوقوف أو بنقد عمره وجهان الاول في الثاني كذا في
العاب أي والنهاية ولا يخفى أن إطلاق الأولى يخالف نظيره فاقبلوا نوى ليلة الثلاثاءين من شعبان صوم غدا
من رمضان ان كان منه فبان من حيث لا يقع عنه الا بشرط السابق في فعله والفرق شدة تعلق الحج سم
وعش (قوله لما علمت) أي من انها تسقط بالشبهة (قوله وبغير النص) عطف على منتهى في قوله أي
ما بين منتهى وغروب الحج سم (قوله كذا فسر به) أي بما في المتن من شوال وذو القعدة وعشر ليلته من
ذو الحجة منتهى ومعنى وقال الكندي وخبر به يرجع الى قوله أي ما بين الحج اه (قوله أي وقته ذلك)
أي وقت الاحرام به أشهر معلولين اذ فعله لا يحتاج لأشهر وأطلقه على شهرين وبعض شهر تليسا أو اطلاقا
الجمع على ما فوق الواحد منها يتوهم (قوله يجوز الاحرام بالحج) أي أو بنقد حج (قوله فلم يقتصر عليه)
أي المصنف على الاحرام (قوله في هذا) أي بالتعليق الثاني (قوله وعلى الأصح يصح الاحرام فيه بالحج)

مع احتمال كون هذا اليوم يوم عدى حق المتقبل اليهم ومع عدمه اوافقنا ذكره لان المراد به اذا جازع
في هذا اليوم يكره الاسئلة ولا كفارة (قوله وعلى هذا يصح الاحرام) أي بنقد الاحرام فيه بالحج كما (قوله
وفي القطر بتعين فرضه فاما اذا كان الحج) قد يشكل فرضه فيما ذكرنا أيضا لان ظاهر عبارة ان كلامه في
الوجوب بغروب شمس هذا اليوم لا في لزوم الأخر في البلد الثاني وحديثنا فوجه الوجوب وان كان المؤدى
عنه في البلد الاول غايه الامر أنه يلزم الأخر في الثاني فان قلت لا يصح الجدل على ظاهر عبارة لا قطع
بصحة الوجوب لان السبب فيما مقرر به هذا اليوم أو الذي قبله وقد وجد اجتماعا فلا يصح في الوجوب قلت
يصور ذلك بما اذا لم يدرك من لم يمتعه فطرته أو لم يدرك غروب شمس رمضان باعتبار بلده
قد نفي الجدل على الظاهر المذكور فوجه من لم يمتعه فطرته لان ظاهره تحقيق الزوم عنده وان كلامه ليس الا في
وجوب الأخر في الان يؤد على الزوم باعتبار ما من شأنه نعم فديجاب عن الاشكال بالترامان المعنى في كل
من أصل الوجوب ومن الأخر في بلد آخر من غير فطرته اذ لم يدرك غروب شمس رمضان باعتبار بلده
وان كان ادركها باعتبار غيره وان كان المؤدى عنه بذلك الغير والحاصل انه ان أدرك وقت الوجوب
باعتبار البلد وجبت الفطر ولا كلام أو باعتبار البلد الثاني فقط بان حدث بعد غروب رمضان البلد الاول
فالموجه عدم الوجوب (قوله فكذا الحج) أي فلا ينقد الاحرام فيه بالحج كما (فرع) من نوى ليلة الثلاثاءين
من رمضان الحج ان كانت من شوال والاعمره فبان من شوال الفسخ والاعمره من أحرمتهم معتقدا تقدمه
على الوقت فبان فيه أجزؤه ولو أخطأ الوقت كل الحج فهل يغتفر تخطأ الوقوف أو بنقد عمره وجهان
الاول في الثاني كذا في العباب ولا يخفى ان إطلاق الأولى يخالف نظيره فاقبلوا نوى ليلة الثلاثاءين من شعبان
صوم غدا من رمضان ان كان منه فبان من حيث لا يقع عنه الا بشرط السابق في فعله والفرق شدة تعلق الحج
(قوله وبغير النص) عطف على منتهى في قوله قبل أي ما بين منتهى وغروب آخر رمضان (قوله قلت لانه
اختلف فيه الحج) أقول يكفي في صحة الاقتصار وانجهاه صحة الاحرام في جميع هذه المدة بخلاف بقية الاعمال
اه (قوله وعلى الأصح يصح الاحرام فيه بالحج) صرح به الروايات ومراهم ان هذا وقت مع إمكانه في بقية

تبع للإيام وبموجب الحج لا يصح الاحرام فيه فكذلك التمتع به ورد الخبر الصحيح المحبر بخلافه وعلى الأصح يصح الاحرام فيه

وقال للمعنى وشكلا فلما انتهى عن العبارة الأولى وظهر كلامه أنه يصح إجماعه بالحج إذا شئت من الوقوف عن
أخره وهو به صرح الروابي اه واد الثاني ومرادهم أن هذا وقت مع مكانه في بقية الوقت حتى لو أحر من
مصر يوم عرفتم بنقدا الحج بلا شك قاله في الخادم اه قال عرش قوله مر ومرادهم أن هذا الخ قد توقف في
أن هذا مرادهم بعد فرض الكلام فمن أحرم في ليلة النحر ولم يبق من الوقت ما يمكن معه الوقوف فليست
اه وقال الرشدي قوله مر ومرادهم أن هذا الحج أنظر ما مر السارح مر بسياق هذا عقب كلام
الروابي هل مرادته تعقبه أو مجرد إثبات المناقاة بينهما والأشارة إلى أنه لم يتعارف وحديثنا فوجه المناقاة
فلجور وسبائي في الباب الآخر لا تتبادل على اختياره لكلام الروابي اه وكذا عقب سم كلام النهاية
عناصير قول الرض وشرحه في باب الإحصار ولهذا لو أحر بالحج يوم عرفه بالشام لم يجزه الفصل أي في
الحال بسبب القوات اه قضيته أنفة داخلية وعدم انعقاد عمره اه (قوله وان علم الحج) * (تنبيه) * لو
أحر قبل شهر الحج ثم شك هل أحر يحج أو مرة فهو مرة أو أحر يحج ثم شك هل كان إجماعه في أشهره
قبلها قال العمري كان حاله أنه لا يتعدى على إجماعه لأن وشك في تقدمه في المجموع معنى ونهاية وقال سم
بعد ذكر مثله عن شرح الرض وقوله لو أحر قبل أشهر الحج المخرج به لو كان في أشهره فانظر أنه
حيث شك كل يوم ما أحره فينبوي القرآن أو الحج بكسائي في باب الإحرام اه قول المتي (فلا أحره به
الحج) أي الحج أو أحره مطلقا نهاية ومعنى وبقي في الشرح مثله (قوله حلال) إلى قوله لا يمتنع الحج في
النهاية الاقوله ونظر إلى وعلم وقوله وصروا ولا تعتقدوا كذا في المعنى الاقوله وهي أفضل الحج (قوله
سلا) خرج به ما لو كان حرم بعمرة ثم أحر يحج في غير أشهره فان إجماعه لم ينقد بحال كونه في غير أشهره
ولم يرد لأن العمر لا تدخل على العمرة كذا ذكر القاضي أبو الطيب معنى ونهاية (قوله لا يحرم عليه) أي
العالم بالحال شوي (قوله لأنه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة) قد يقال لعدم قصد عبادة لا تحصل لا يتقنه الا
أن يكون متمتعاً لأنه إن لم يكن تلبساً بالعبادة كان شبيهاً سم وقد يجب لو أن الأمر هنا عدم سلطانها من كل
وجه وإذا بطل انحازها فقدما الحج دون مطلق الإحرام (قوله علمت الحج) أي سم قوله ونظر أنه لا يحرم عليه
ذلك لأنه ليس الحج (قوله أن الثاني هو الرابع) وفي الوفاي ويحرم أبداً لفظ العمرة بالحج سواء قصد العمرة
أول بقصد شياً كإعلم من الحاشية اه (قوله لأنه لو أحره بمطلقاً) كذا في نسخة المصنف والصاب ترك به
بصري أقول يمكن تخصيصه بإجماع الضمير للسل (قوله لا يمتنع الحج) الذي ذكره غير السارح رجع الله
تعالى أنه على الله عليه وسلم أكثر ثلاث مرات في ذي القعدة في ثلاث سنين ومرة في رجب ومرة في رمضان
ومرة في شوال إذا علمت ذلك فتأمل قوله حصت عنه وعن غيره الحج ثم تفصيل بقوله ثلاث مرات الحج فظهر لك
ما قسم من الإجماع بصري (قوله ومرة في رجب الحج) أي فذلك السبق على عدم التناقض بها ومعنى (قوله
وكالحج بمنزلة الحج) أي أما إجماعهم بعد نشره فصحيح وإن كان وقت الرى بعد النشر الأول بأقله بالنشر خرج
من الحج وصار كل معنى وقت الرى معنى ونهاية زاد الوفاي ومن عليه معنى التشرى كذا وبعضه وقد خرج
وقد حصل إجماعهم كالحج وغيرهما ولا يتوقف على بدل الرى لأنه غير محرم ولا يبق عليه أرواحهم بخلاف من
يق عليه من يوم النحر ولو حصاة لأنه ما دام لم يغسل التخليلين هو باق على إجماعهم وأخرت أيام التشرى
الوقت حتى لو أحر من مصر يوم عرفتم بنقدا الحج بلا شك قاله في الخادم قال وفي انعقاد عمره تردد والراجح
نم شرح مر (قوله وان علم الحج) في الرض وشرحه في باب الإحصار فصل وإن وجد المصطرط في استطاع
سألوكم لم يسألوكم وإن طالع حتى يصل البيت وان علم القوات لأن سبب التخليل هو المصطرط لا خوف القوات
ولهذا لو أحر بالحج يوم عرفه بالشام لم يجزه التخليل أي في الحال بسبب القوات اه وقضية قوله ولهذا الحج
انعقاد الحج وعدم انعقاد عمره (قوله لأنه ليس فيه تلبس بعبادة فاسدة) قد يقال لعدم قصد عبادة فاسدة فلا
تحصل لا يتقنه الا أن يكون متمتعاً لأنه إن لم يكن تلبساً بالعبادة كان شبيهاً اه (قوله وقد غلبت أن الثاني هو
الرابع) من أين علم ذلك

وان علم أنه لا يدرك عرفه
قبل النحر فاذا غلبت تخليل
بما يأتي فلا أحر من حلال
(به في شرحه) المذكور
(انعقاد عمره) مجردة من
عمره الاسلام (على الصحيح)
علم أو جهل لأن الإحرام
شديد التعلق فانصرفا
يقبله ونظر أنه لا يحرم
عليه ذلك لأنه ليس فيه تلبس
بعبادة فاسدة فوجه غير آيات
في المسئلة قول ابن الحرمة
والكرهية وقد علمت أن
الثاني هو الرابع وعلم من
كلامه بالأثر أنه لو أحر به
مطلقاً في غير أشهره انعقد
عمره أيضاً (وجميع السنة
وقد لازم العمر) وغيره
بما يتعارف بها لأنها صحت
عنه صلى الله عليه وسلم وعن
غيره في أوقات مختلفة ثلاث
مرات متفرقات في ثلاث
سنين في القعدة ومرة في شوال
ومرة في رمضان على ما رواه
البهيقي ومرة في رجب وإن
أنكرتها عائشة رضي الله
تعالى عنها وأعنتم ثبامه
من التيمم وأربع عشر ردى
الحج موضع عمره في رمضان
تعدّل حتى وقد منع
الإحرام بها لعرض كبحر
بها وكما لم ينفسر من معنى
نفسراً صحيحاً أن لم يكن بها

لأنه لا يشاء أن يحرّم نفسه من هذه
نفس الاحرام ومن هذا
علم بالاولى امتناع جتنب
في عام واحد ونقل فيه
الاجماع وصور تعدد بصور
رددها في حاشية الايضاح
ولا تتعد كالحج من احرم
وبس الاكثر منها لاسيما
في رمضان للحدث المذكور
وهي افضل من العواف
على المعتد اذا استوفى
الزمن المصروف اليها
لانها لا تقسم من المكاف
الحرام الا فرضا وهو افضل
من التطوع (والمباقي
المكاف للصوم) ولو في حق
القارن تغليب الصوم (في
حق من مكة) ولو اقاما
(نفس مكة) لا تلحقها
ولو بمخاذاها على المعتد
لغيره الا في حق أهل مكة
من مكة (وقيل كل الحرم)
لاستوائه معهما في الحرمة
ورده غيرهما عليه باحكام
أخر ولا حجة في خبرنا هنا
من الابطح لاحتمال أن
العمارة كانت تنتمي اليه
اذ كان بل هو الظاهر كما قيل
له خبر زوره به على ان العمارة
الآن متصلة بأوله فلو أحرم
خارج بينهما أي في محل
يجوز قصر الصلاة فيمن
سافر منها ولم يعد اليها قبل
الوقوف أساء ولم يعدم على
الازل بخلاف ما اذا عاد
لكن قبل وصوله لاسيما
القصر

وبلوى يوم النحر يتوقف عليه التحلل ولو صوما فلا يصح منه قبله احرام ولا نكاح ولا وطء ولا متعلقاته
اه وقوله بخلافه في علي بن موسى يوم النحر الخ في سم ما وافقه (قوله لان يشاء أن يحرّم نفسه من هذه
علم الفرق بين من وجب عليه الحج والبيت ومن سقط عنه أي ولم ينقضه كثير من أئمتنا باعتبار الأصل
والغالب نهاية وفي الوالي ما وافقه (قوله ومن هذا الخ) أي من قوله وكما لم ينقض من غير الخ (قوله
وصور تعدد الخ) عبارة النهاية وتصور الزكر كشي وقوعهما في عام واحد مردوداه قال ع من قوله وتصور
الزكر كشي الخ أي بان يأتى بمكة نصف الليل ويطوف ويسعى بعد الوقوف ثم يرجع إلى البيت لحصول التحلل بما
فعله ووجوده بقائه أو الاحرام المانع من مجيء الخ لثابتين المبيت في ذرى أيام التشرى اه (قوله ومن
الاكثر منها الخ) أي ولو في العام الواحد فلا تكره في وقت ولا تكره تكرارها فقد أعزى الله عليه وسلم
عاش في عام مرتين واعتز في عامين بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وفي رواية ثلاث عمر قال في الكفاية
وفعلها في يوم عرفه وقوم النحر ليس بفاضل كفضله في غيرها لان الفضل فعل الحج فيما عني عبارة النهاية
ولا يكره تكررها بل يسن الاكثر منها لأنه صلى الله عليه وسلم اعتز في عام مرتين وكذلك عاشتوا في عرو
ويتأكد رمضان وفي أشهر الحج وهي في يوم عرفه الخ اه (قوله وهي افضل الخ) أي ولو كانت من غير مكاف
هو سم (قوله فرضا) أي لان التحلل من بابي الشرع فيه واجب كدوى قول المتن (لحج) أي في حق من
يجرم عن نفسه ما في (قوله ولو بمخاذاها على المعتد) بخلاف النهاية والاسنى قال الكركي على باطل وانطيط
فقالوا لو أحرم من مخاذاها فلا ساء ولا دم كولو أحرم من مخاذاها سائر المواقيت اه (قوله النحر الاق) أي في
شرح فبقائه مسكنه (قوله حتى أهل مكة الخ) يدل من الخبر الاق (قوله احتمال أن العمارة الخ) فديقال
ما لا حاصل على ارتكاب هذه التمسك لانه من أهل مكة الذي قصدوا الاقامته في قضاء الحائضات فهو موضع
اهلها لم ومن كان خارج مكة الأثرى أن أهلها في إذا أرادوا الاحرام بالحج يهلون من محلهم فكذا هو لاه
فاشتمل بصري أو لهما ذكره أو لاهه ما يأتي في التنبيه من قول الشارح أو دون مرحلتين الخ لأن يفرض
ذلك فيما أخرج إلى غير جهة عني والدليل له وأما قوله الأثرى أن أهل من الخ فظاهر سقوط لان
الكلام فين مكة (قوله بل هو الظاهر الخ) وباضافة تقدم تردد في اعتبار مجاوزة مطرح الزماد لمع
الصبيان ونحو ذلك في ترخص المسافر من قر به لاسرولها فان قلنا باعتبار ذلك أمكن الجواب باحتمال أو
ظهور أن الابطح أو بعضه مما يلي مكة كان محسلا ماذ كرم مطرح الزماد لمع الصبيان ونحو ذلك سم
(قوله على أن العمارة الخ) هذا صريح في أن العمارة من مكة فلا يصح إقامة حجة قوم باسم سعة المسجد
الحرام للصوم (قوله متصلة بأوله) والعمارة في منتهى مجاوزة عن المحصب (قوله فلو أحرم) أي قوله كذا
قوله في النهاية والاسنى (قوله على الاول) أي الاصح من أنه نفس مكة (قوله بخلاف ما اذا عاد الخ) أي فانه

(قوله لان يشاء أن يحرّم نفسه من هذه الاحرام كبقائه نفس الاحرام) يؤخذ منه انه لو لم يحصل لى جرة العقبة يوم النحر
وفاتت أيام التشرى امتنع الاحرام بالعمره قبل الاتيان ببله بناء على ما يأتي من توقف التحلل الثاني على
الاتيان ولو صوما ذلك نفس الاحرام حيث سد (قوله وهي افضل الخ) أي ولو كانت من غير مكاف حر (قوله
لاحتمال ان العمارة كانت تنتمي اليه اذ كان بل هو الظاهر الخ) وأيضا فقد تقدم تردد في اعتبار مجاوزة
مطرح الزماد لمع الصبيان ونحو ذلك في ترخص المسافر من قر به لاسرولها فان قلنا باعتبار ذلك أمكن
الجواب باحتمال أو ظهور أن الابطح أو بعضه مما يلي مكة كان محسلا ماذ كرم مطرح الزماد لمع الصبيان
ونحو ذلك (قوله أساءه ولم يعدم) قال في شرح الزماني أن أحرم من مخاذاها الظاهر أنه لاساءة ولادم كولو
أحرم من مخاذاها سائر المواقيت غير أيت الحب الطبري به عليه ميتا اه واقتل أن يقول قياس الاكتفاء
بمخاذاها كسائر المواقيت في عدم الاساقف عدم العلم لاكتفائه بمخاذاها باعتبار حاله وان بلغ مسافة القصر
في بعده حاله وجودا لمخاذاها الكافية في سائر المواقيت مع ذلك والاحرام تلحقها من جهة طريق المدينة قبل
الوصول إليها أو لمخاذاها لانه مع ذلك غير بها أو بمخاذاها ذلك كاف في سائر المواقيت وكل ذلك مخالف لقول

يسقط الهم نهاية أي إذا كان العود قبل التليس تسلسلنا في (قوله والوا) أي بان وصل إلى مسافة القصر
 (قوله تعين الوصول إلخ) أي في السقوط بمعنى أنه لا يسقط الهم إلا إذا وصل لمقات الأفاق وفي عدم الاساعة
 كفي شرح الروض عن البقني ولعل يحمل عدم الاساعة وصول مقاتان قصد ابتداء الوصول إليه والعود
 إليها لإحرام منها أو جرحا بخلاف ما إذا انفارقتها بقصد الإحرام خارجا من غير قصد الوصول لمقات ولا قصد
 العود إليها فيبقى جرح عموما وصل بعد ذلك لمقات أو عدا إليها بقوله بل يفتي عدم الجرح عند الاطلاق
 سم وناقى (قوله المقات الأفاق) شامل لسائر الجهات وأعلم أن المجتهدين اتفقوا على أن قولهم تعين الوصول إلى مقات
 الأفاق لم يرد فيه اعتبار الوصول لعين المقات بل يكفي الوصول لمخاضه عينا أو شمالاتان بعده كما يصرح
 بذلك قول الشارح الأفاق فيتعين الوصول للمقات أو مخاضاته سم (قوله إن محله) أي عدم كفاية مسافة
 القصر (قوله المقات إلخ) أي أو مثل مسافة بصرى بأعش (قوله أو مخاضاته) بالجر عطف على المقات
 ويجوز رفعه عطف على الوصول إلخ (فيكني الوصول) أي قبل التليس تسلسلنا في (قوله وإن لم يصل لعين
 المقات) أي في الأولى سم (قوله مطلقا) أي سواء كان في جهته أو جرحا أو جرحا من مساحتين أو لأجزاء
 الزاوية فلا كل هذا الخارج من مكة آفاقه تعالى وصل لمحتلين من مكة فإن كان في جهته لمقات قدم التمتع دون
 أي عدم التمتع وعدم ترك المقات وهو مكة والأى إن لم يكن مقيما فإن كان في جهته لمقات قدم التمتع دون
 المقات له (قوله لأن هذا إلخ) أي الخروج من مكة لإحرام (قوله أو مخاضه) أي أو مثل مسافته بصرى
 وباعش (قوله من ميقاته) أي ميقاته جهته وجه أي أو مخاضه أو مثل مسافته إن كان في جهته لمقات والأقن
 مسافة القصر كما تقدم غير أن قال سم قوله من ميقاته يفتي أن الرمي بمقات جهته أو مخاضه أنه أي أو مثل
 مسافته (قوله على ما تقرر) كأنه أشار إلى قوله والاعتين الوصول إلخ سم وكردى (قوله أو دون من محتلين)
 عطف على قوله مرحلتان (قوله أو الوصول إلخ) عطف على قوله دخولها (قوله إلى المقات إلخ) أي أو مخاضه
 (قوله فخرجوا جها) لعل محله هذا إذا كان ينسب إليها دون مرحلتين فلو كان ينسب إليها مرحلتان لم
 يثبت التأخير الذي ذكر في قوله ما لم يملكه أو لم يقات إلخ بل تعين الإحرام من ميقاته كما ذكره بقوله لزمه

الشارح كشرح الروض وغيره ولم يعدد إليها إلخ الشامل لخارج في سائر الجهات لكن ما تقدم من شرح
 الروض بين أنه إذا غير المخاضة (قوله والاعتين إلخ) أي في السقوط بمعنى أنه لا يسقط الهم إلا إذا وصل لمقات
 الأفاق وفي عدم الاساعة كما قال في شرح الروض قال البقني وحمل الاساعة فيما ذكر أي من مفارقة بنيانها
 بغیر إحرام إذا لم يصل إلى مقات أو أفضلا منه سم به القاضي أو الطيب كل في شرح المهذب إلخ ما في شرح
 الروض ولعل يحمل عدم الاساعة وصول مقاتان قصد ابتداء الوصول إليه أو العود إليها لإحرام منها أو جرحا
 بخلاف ما إذا انفارقتها بقصد الإحرام بل جها من غير قصد الوصول لمقات ولا قصد العود إليها فيبقى جرح عموما
 وصل بعد ذلك لمقات أو عدا إليها فلتأمل وقد يقال يفتي عدم الجرح عند الاطلاق لا لاعتصامه بالجزء أو لأعلم
 أن المجتهدين اتفقوا على تعين الوصول إلى مقات الأفاق لم يرد فيه اعتبار الوصول لعين المقات بل يكفي الوصول
 لمخاضه عينا أو شمالاتان بعده كما يصرح بذلك قول الشارح الأفاق فيتعين الوصول للمقات أو مخاضاته
 وحديثه فلا حاجة لقوله بخلاف في قوله فيكي الوصول إليها إلخ اخذه الكفاية لا لخص بها إذا كان مسقات
 خروجه على مرحلتين الآن وقد كفاية ما ذكر وإن لم يخاض المقات ومع ذلك فبسته نظر أيضا لتأمل (قوله إلى
 مقات الأفاق) شامل لسائر الجهات (قوله وإن لم يصل لعين المقات) أي في الأولى (قوله تسبعا على ما تقرر
 إلخ) مما ذكرنا (قوله لزم الإحرام بالحج من ميقاته) يفتي أن الرمي بمقات جهته أو مخاضه (قوله على ما تقرر)
 كأنه أشار إلى قوله والاعتين الوصول إلخ (قوله على ما تقرر) كأنه أشار إلى أنه لو لم يكن في جهته جهته وجه
 مقات كفاه الإحرام على مرحلتين وهذا وقد يقال قضيه قوله وانما سقط قدم التمتع بالمرحلتين مطلقا لعدم
 وجوب الإحرام بالحج من ميقاته بل يكفي الإحرام به ما ذكره إذا كان من مرحلتين إلا أنه قد يقال لا يلزم من سقوط
 الدم بالمرحلتين جواز الإحرام منه فاقية نظر فلتأمل (قوله فخرجوا جها) لعل محله هذا إذا كان ينسب إليها

والاعتين الوصول إلى مقات
 الأفاق كذا قالوه وهو
 صريح في أنه لا يكفي مسافة
 القصر وظاهر أن محله ما إذا
 كان مسقات الجبهة التي خرج
 إليها بعد من مرحلتين
 فتعين هذا الوصول للمقات
 أو مخاضاته بخلاف ما إذا كان
 مقات جهته خروجه على
 مرحلتين أو لم يكن لها
 ميقته فيكني الوصول إليها
 وإن لم يصل لعين المقات
 وانما سقط قدم التمتع
 بالمرحلتين مطلقا لأن هذا
 فيما ساقه بطل الإحرام من
 مكة فيشده عليه أكثر ولأنه
 يعدد عنها مرحلتين
 انقطعت نسبتها إليها فصار
 كالأفاق فيتعين مقات
 جهته أو مخاضه (تنبيه)
 علم مما تقرر أن الأفاق
 المتمتع لو دخل مكة وفرغ
 من أعمال عمره ثم خرج إلى
 محل ينسب إليها مرحلتان
 لزمه الإحرام بالحج من ميقاته
 على ما تقرر أو دون مرحلتين
 ثم أراد الإحرام بالحج جزؤه
 تأخيره إلى أن يدخلها ولو
 أحرم من محله لزمه دخوله
 قبل الوقوف أو الوصول إلى
 للمقات أو مثل وفي الروضة
 إذا كان مقات المتمتع
 الأفاق مكنها من خارجها
 لزمه الإحرام أيضا لم يعد
 لمكة أو لمقات أو مثل
 مسافته

وهو صريح فيما ذكره
نعم قوله الميثاق يجعل على
ما جعل عليه قوله ميثاق
الآفاق (وأما غيره فيقات
التوجس من الدين فهو
الخليفة) نصير الخليفة
بفتح آؤه واحدا الخلفاء
نبت معروف وهو المسمى
الآن بامير على كرم الله
وجهه زعم العلامة قائل
الجن فيها على نحو ثلاثة
أصناف من المدينة (ومن
الشام) اذا لم يسلكوا
طريق تبوك (ومصر
والغرب الخفجة) وهي
بع دواجن شرق المتوجه
الى مكة نحو خمس مراحل
من مكوا الاحرام من ذابغ
الذي اعتد ليس مفضولا
لكونه قبل الميثاق لانه
لضرورة انهم الخفجة على
أكثر الحاجج ولعدم ماثها
فان قلت كيف جعلت
مقاما مع نقل حي المدينة
انها أوائل الهجرة لكونها
مسكن اليهود بدنا على
الله عليه وسلم حتى لو مر بها
طافحهم قلته اعلم من
قواعد الشرع انه صلى الله
عليه وسلم لا يامر بغيره
ضرر يوجب حل ذلك على
انهم انتقلت اليه مقام
اليهود بها ثم التبر والهيم
من الجواز وقبله حين
التوقيت بها (ومن تهامة
البن بطون ومن تجدد اليمن
وتجدد الجواز قرن)

الاحرام بالحج من ميثاقه على ما تقرر فليست اهل سم (قوله وهو صريح فيما ذكرته) دعوى الصراحة فيها
ذكره عجيب مع قول الروضة فاحرم الحج فغيرها مساو له للعبارة السابقة مصرى ولم يظهر له وجه التخصيص
ما ذكره الشارح عن الروضة عين قول الشارح بل لو أحرم من محله الخ ما لا (قوله يجعل على ما جعلت الخ)
قد يقال الحل السابق مستغنى عنه في هذا الحل اذ الكلام مقرر وض فيما اذا كان احراما من دون مرحلتين
ولا اشكال فيه مصرى (قوله على ما جعلت الخ) وهو قوله وظهر ان محله الخ كروى قول المتن (وأما غيره
الخ) وهو من لم يكن عندك ادواته الخ جعلت فيها على قول المتن (فواخليفة) أى ان سلك طر يقها والابان سلك
طريق الجمعية فهي ميثاقان من بعين الجمعية نائى (قوله بفتح أوليه الخ) قال في المختار كقصو طر فقول
الا صهي حافقة بكسر اللام انتهى اه ع (قوله زعم العلامة الخ) أى ولا أصل له كروى على بافضل بل
تنسب اليه لكونه مقرر ها بعين (قوله على نحو ثلاثة أصناف الخ) وتصح المجموع وغيره منها على ستة
أصناف له باعتبار أقصى عمران المدينة وحدانتهما من جهة تبوك أو خبر والرأى انهما على ميل له باعتبار
عمرانها الذي كان من جهة الخليفة وهي أبعد المواقيت من مكنتها بعبارة المعنى قال الشافعي وهو
على نحو عشر مراحل من مكنتها أبعد المواقيت من مكة اه قول المتن (ومن الشام) بالهمز
والنصر ويجوز ترك الهمز والمدغم فخرج السنين ضعيف وأوله نابلس وآخوه العريش قل ان جنان
وقال غير مخرجه طولان العريش الى القنات وعرضان جبل طى من نحو القبلة الى بحر الروم وما ملئت
ذلك من البلاد وهو مذكر على المشهور ثم يقع معنى (قوله اذ لم يسلكوا طريق تبوك) سكنت عن ميثاقهم
اذا لم يسلكوا قضية قول الاعراب الى البحار للعجم كان كالبلا طر يقان مختلفا الميثاق كالحفجة وذى الخليفة
لاهل الشام فانهم نازع يرون هذا وتارة يرون بهذا فالراجح لا يشترط بيان الميثاق يحصل على ميثاق المجموع
عنه في العادة الغالبة اه أنه ذى الخليفة (قوله ومصر) وهي المدينة المعروفة قد كروى نحو وحدها طولان
ورقة نائى في جنوب البحر الروم الى يالة ومسانة ذلك قريب من أربعين يوما وعن من مدنية سامان
وماسانها من الصعيد الاصل الى الرشد وماذا هاهنا مساقط النيل في بحر الروم ومسانة ذلك قريب من
ثلاثين يوما سبب باسم من سكنها ولا ولا مصر ابن بصير نوح ثانيا يوفى النفس وحاشية تفتيح على الفري
مثله الا أنهم سار اذا ابن سام قبل ابن نوح قول المتن (الحفجة) بضم الحميم وسكون الحاء الهمله وهي قرية
كبيرة من مكنتها المدينة على حسين فرحنا كما قاله الراغبى وهي أوسع المواقيت سميت بذلك لان السيل يخفها
أى أزالها فهي الآن خراب ولذا لم يدرها الآن برابع خضائنها يوم غنى (قوله وهي بعد دواجن الخ)
تصغير بعد الاحرام من ذابغ احرام قبل الميثاق وبينهم قري من نصف يوم كروى على بافضل (قوله
والاحرام الى قوله فان قلت في النهاية (قوله لكونه الخ) متعلق بفضول (قوله لانه الخ) متعلق بليس الخ
(قوله لانه لضرورة انهم الخ) قال الشيخ أبو الحسن البكري فلو عرف واحد صحتها شيئا كان توجهه الى
الاحرام منها أفضل انتهى وبما ذكرنا من الطريق بنى علمان في زماننا عن طريق واحد ولا يخرج من
سارها كروى على بافضل (قوله بعد ما الخ) متعلق بقوله نقل الخ (قوله ثم الت) ينبغي الاتصاف على هذا
وحذف قوله نزولهم الى لانه لا يدغم الاشكال بمصرى (قوله أو قبله) أى تملز والهيم الخ (قوله حين التوقيت
الخ) وقد آتت النى صلى الله عليه وسلم المواقيت عام حجة ياتى بمعنى قول المتن (ومن تهامة اليمن) أى من
الارض المنخفضة من ارض اليمن فان تهامة مسم للارض المنخفضة ويقال لها تجد فان معناه الارض المرتفعة
والبن الذى هو اقليم معروف مشتهى على نصدو تهامة وفي الجواز مثلهم وهما اراد ان عند الاطلاق شيئا
ونما به ونحوه الا ان الاخرين قالوا ان خلق فجدد فالمراد تجد الجواز اه قول المتن (قرن) جبل عند الطائف
على مرحلتين من مكنتها والحرم لأن مسل معروف بخاذل بعض الجبال ثم لكن لا يعرف من جهة مكة اه
وعلمه يتبعين الاحتياط كذا في النسخ ونائى قول المتن (يلم) بالفتح القنوت حتى قال المزمع جيل من
دون مرحلتين اذ لو كان يمتد بينهما مرحلتان لم يأت التنخير الذى ذكره في قوله ما لم يعكسك أوله ميثاق الخ

جبال نهمه حتى في مكة مشهور وفي زماننا بالسعودية بنمو بين مكة مكر حلتان كركدي (قوله باسكان الزام) أي
وقول الصحاح في فتحها وأن أوسا القرني نهمس دودوا نهمس بنسب لبقيلة من مراد كانت في فمسلم قال
لناردي من نهمس كجبل أمليس كلمة مشتقة من دود ومعل على عرفة كركدي على بافضل وكذا في النهاية والمغني
قوله قال المناوي الخ (قوله وغيره) أي تكسر اسكان ونافي قول المتن (ذات عرق) هي جبل قبيل السبل للزعمان
جهتها المشرق بعد وادي العقيق على مرحلتين تسمى ياناف (قوله وكل من الثلاثة الخ) كذا في النهاية والمغني
وقال الوافي يلزم جبل من نهمس على مرحلتين ونصف اهـ (قوله الاجتهاد وافي النص) مراده به الجمع بين
ما وقع للاجتهاد من الخلاف في أن ذلك بالنص أو بالجماع دعوى الله تعالى عنه كحكمه الأخرى فكانه يقول
لاخلاف بين الاجتهاد في المعنى يزدي (قوله هن لهن الخ) بدل من النخب (قوله أي لاهلها) والنخب يشمل
ذلك صرحا سم (قوله ويستثنى) أي قوله فان أحرم في النهاية والمغني (قوله الاجير) أي والمتبرع ونافي
(قوله من مثل مسافة ميقان من أحرم عنه) عبارة فانها يترافخ من ميقان المنوب عنه فان من يبرف بذلك
الميقان أحرم من موضع يرا ما إذا كان أبعد من ذلك الميقان من مكته كما في الكفاية عن الغوري وأقره
اه قال عرش قوله مر من ميقان المنوب عنه أي أوما يقبله من أبعد كيعلم من كتاب الوصية انتهى
شرح التبع أقول فان جازوه بغير لحوام فالأقرب أنه ان أحرم من مثله فلامد عليه والأقرب مدق في جماعه وافقه
أولوعين له مكان ليس ميقانا لاحد كان قاله أحرم من مصر فويل لزمه بجوارزه أم لا فيه نظر والظاهر
عدم الزوم لكن يحيط قسطا من المسعى باعتبار أحرفا مثل فان كان أحرم قبل المدة بنها من مصر مثلا
عشر فممن الموضع الذي أحرم منه تسع مئة من المسعى عشرة اهـ عبارة الوافي و يلزم الاجير ليج أو
عرة أن يحرم بمسعين في العقدان كان أبعد من مئة فان المحجور عنه فان كان مثله لم ينعن فله الاحرام من
الميقان وأبعد منه فان أحرم من دون ميقان مستأخروا ولمن يبقا آخر أساء ولمنه العود إلى ميقان المستأخروا
فان لم يبداله ولولعز فعله الدم ويحيط من الاحرام يقابل المسافة المتروكة باعتبار السير والاعمال فان شرط
عليه ان يحرم بعد ما كانت فسد العقدان فعل وقع المستأخروا بارة المثل للاذن والدم على المعصوب أو لولي
المستأخروا الملبت انهم مقرر بنه في ذلك وكذا التبرع فلو استؤجركم أو تبرع عن ميثاق أو بيع أو عرة
حرم عليه ان يحرم من مكة وفيه ما ذكر أي الخط والدم اهـ قال باعشن قوله ولو من ميقان آخر الخ أي
الاعلى ما عليه الجبال الطبرى وتبعه في مواضع من الاعراب والحاشية في كفي ولادم والاحط وقوله فعله الدم الخ
أي على ما عتقد خلافا لجمال الطبرى وقوله حرم عليه ما ان يحرم من مكة الخ هذا على ما عتقد من غير الجبال
الطبرى أن العبرة بميقان الاجير قال في المنع ومشى عليه جمع مقتدون اهـ باعشن عبارة الرئيس وقوله وفيه
ما ذكر أي خلافا لجمال الطبرى وجماعت تحت قالوا ميقان ميقان الاجير والمتبرع اهـ (قوله وأنه عليه بان
الخ) أي وتقبل أن أنص عليه الخ (قوله مفهوم قول الوافي الخ) مبتدأ خبره قوله أنه إذا كان الخ كركدي
(قوله عليه شيء) خبره الخ (قوله هو به الخ) بهذا المفهوم (قوله يترجع الوجه الاول) هذا اعتدله الشارح في
معظم كتب وشيخ الاسلام والخطيب والجالى لزمى وغيرهم واعتد الشارح في مواضع من حاشية الانصاح
والاعراب لاكتفاء بميقان أفاقى عر عليه الاجيروا كان أقرب من ميقان المحجور عنه واعتد به سم في شرح
أبي شعاع كركدي على بافضل وأقول انما يظهر الترجيح بذلك فيما كان التمسك لفظيا بان يصينا في العقد
ميقان المحجور عنه بخلاف ما إذا كان شرعا بان لم يتعرضوا لميقان فانه لا عدول حيث جاز ميقان الاجير
بل تعين الاحرام من ميقانه كذا كره قوله لزم الاحرام بالحج من ميقانه على ما تقرر فليست (قوله ليوافق
انجب) فيه أنه لا يشمل التوجيه (قوله اهلها) والنخب يشمل ذلك صرحا (قوله دور وجه الأخرى) عبارة ناشئة
الانصاح قال الأخرى والظاهر انه المذهب ثم استشكله بان مقتضى اعتبار بلد المحجور عنه مانه لا يجوز
العدول الى أقرب منه وأنه لو كان ميقانه أقرب من ميقان طر فمقتضى جوارزه بلا احرام الى حد ما بميقان
بلد المحجور عنه ثم قالوا لا أرأهم يسعون بذلك وأجيب عن الاول بأنه انما يحى هذا المولى طر بقى بلد

باسكان الزام (ومن المشرق)
العراق وغيره (ذات عرق)
ويسن لهم الاحرام من
العقيق قبله انفسه
ضعيف وكل من التزمه على
مرحلتين من مكة وذلك
لنص الصحيح في الكل حتى
ذات عرق وتوقيت عرض
الله عنها اجتهاد وافي
النص وتفسير بالتوجه
ليوافق الخبر من لهن أي
لاهلها ولن أتى علم من
شبه اهلها من أراد الحج
والعمرة ويستثنى مما ذكر
الاجير فانه يحرم من مثل
مسافة ميقان من أحرم عنه
ان كان أبعد من ميقانه فان
أحرم من ميقان أقرب
فوجهان أحدهما عليه دم
الاسعة والخط ووجه
البغوى وأخرون والثاني
لا شيء عليه الاكثرون
ونقل عن النص وانه لله
بان الشرع سوى بين
الواقف دور وجه الأخرى
لكن مفهوم قول الرضا
وأصلها إذا عدل أجبر عن
مقتضى تعين لفظا أو شرعا
الى آخر مسأله أو أبعد
لا شيء عليه أنه إذا كان أقرب
عليه شيء يوجب رجوع الوجه
الاول قال الاستوى وفرغ
الحج الطبرى

على ذلك فربما هو يلاقي
مكة استخرج من آفاق الحج
أو مرة فاحرم من مكوت ترك
مقات المستأجر عنه فعلى
الوجه الأول يلزمه ما
بالأولى على مقابلة
وجهين أحدهما لا ي
عابه لأن مكة بمقات شرى
وأصحهما ما عدم الاسعة
والخط وان عينها الأولى
الاجارة ولو شرط عليه مقات
أبعد لزم منه اتفاقا
(والأفضل أن يحرم) من
هو فوق المقات أو يسهه
المسكن ما يأتي فيه (من
أول القبان) لقطع قامة
محرمات وأستثنى السبكي ذا
الحليفة فلا حرام من عند
مسجدنا أفضل للاتباع
قال الأذري وهو حق أن
علم أن ذلك المسجد هو
المسجد الموجود ناره
اليوم والظاهر أنه هو
(ويجوز) الاحرام (من
آخوه) لصدق الاسم عليه
والعبرة بالبقعة لا بمباني ولو
قرب بامنها (ومن سلك
طريقا) فربما أو يجرى
الى مقات فهو مقاته
وان حاذى غيره أولا
لا يتهيأ المقات فان
سلكها بالجمعة (مقاتا)
أي سامته بان كان على عينه
أو سارده ولا عبرة بامامه
أو خلفه (أحرم من محاذاته)
فان اشبه عليه وضع
المحاذات أجدد ويسن أن
يستقهر

مقات شرى أيضا (قوله على ذلك) أي الخلاف المذكور (قوله في مكة) أي في مكة
من مكة) أي أومن نحو التعمير (قوله فعل الوجه الأول) أي الذي جزمه البغوي (قوله ما مر) أي من الدم
والخط (قوله بالأولى) أي لأن مكة ليست بمقات للغير من فيها (قوله وعلى مقابلة) أي الذي جزمه الأذري
(قوله أحدهما لا ي) عبارة بأعين وقضية ما قرر من جواز العدول للأقرب بأن المسكون أو سبكي جزمه
عن آفاق سائر الاحرام من مكوت لا يسهه ولا يسهه الجلال الطبري لكن اعتماد الحب الطبري لزم من الخروج إلى
المقات ولو أقرب من مقات المنوب عنه على ما تقدم من جواز العدول فاننا لنسلمه العلم والخط اه ولا يسهه
لاهل مكة لا لتقليدها اعتماد الجلال الطبري والا فماتون عند عدم الخروج إلى المقات بترك الدم وترك الخط
(قوله وان عينها الأولى الخ) بل هو مفيد العقد كما مر عن اليوناني (قوله ولو شرط عليه مقات الخ) والحاصل
أن العبرة بالأبعد من مقات الاجير ومقات المناب عنه وبشرطه فيجب الابعدين هذه الثلاث وأنه يتغير في
حالة الأمر أو أن العدة ولا عاوجين مقات شرى أو تفرق أو شرطى إلى مثله في المسافة فيصير منه ولم
يكن مقيما بأعين (قوله ما يأتي الخ) أي في أوائل فصل المحرم (قوله وفيه) محل نامل قول المتن (من أول
المقات) وهو الطرف الابعدين مكة نهاية ومعنى (قوله ليقطع) إلى قول المتن وان لم يحاذى في المعنى الا قوله
فان لم يظهر إلى المتن وإلى قول المتن ومن مسكنه الخ في النهاية الا قوله وهو على مرحلتين إلى المتن (قوله من
عند مسجدنا الخ) وقيل من البيداء وإلى أي الذي تقدم ذكره الحليفة بأعين (قوله والظاهر أنه هو) قال
الشارح في حاشيته: يصاح ويطلق به بناء على ما تقدم من مسجدين في مكة على المرجوح أنه ليس الاحرام
عقبر كعب وهو جالس امامي الصبح وهو يديه اذا وجهه فالأولى ان يصلي ركعتيه بالمسجد من اقرب طرف
المقات الابعدين مكة توجهه إلى الصبح من بعد بحيث يطول الفصل بين الاحرام وركعتيه حتى يتسببا
بالمعروف وجهه إلى مادونه وأحرم انتهى بما سمع (قوله ما يأتي الخ) أي ولو ينقضه وان سمي باسمه أو إلى
ونهاية (قوله إلى مقات) أي عنه عبارة والنائب وجب الاحرام من البقعة أو من محاذاته أو بسره لكن
ان حاذى أحدهما أو مريع الا تحرفا لغيره بالنائب اذا لم يرد بالعين أقوى من المحاذاة كما اذا حاذى ذا الحليفة
ومر بين الحففة اه قول المتن (فان حاذى مقات الخ) أي بغيره ومعنى (قوله ولا عبرة بامامه أو خلفه) أي
لأن الأول امامه والثاني ورائه ونهاية (قوله وضع المحاذاة) أي أو المقات ونهاية (قوله أجدد) أي أن لم يجد
من يخبره عن علم ولا يقادش غيره في الخبر الا ان يخبر عنه كالأعي نهاية عبارة اليوناني ويعمل بقول المتخيرين
المجموع عنه والا فلا ناذ كرو الشافعي وعن اشافي بانهم لم يسموا بذلك لاجل مرورهم على مقات شرى
لانظر الجانب المجموع عنه اه وقضية جلوباب عن الثاني التزام انهم لا يسمعون بمحاذ كرو على هذا
فيصنعون أن يؤخذ منه أنه لو استأجر مصري بمصر من مكة مكة أو عصبه وهو مقيم بمكة لم يبعد امتنع عليه
بجوار وقاية لغيره الاحرام من مكة التي هي مقات المجموع عنه لأن ذلك نظير ما لو استأجر جندي عن مصري حيث
يجمع عليه بمجاء وذي الحليفة فلا حرام من الجمعة كما انضاه هذا الجواب ويحتمل أن يفرق بان المجموع
عنه مصر وتساوي يمكن يلزمه قطع المسافة التي قبل مقاته فلم يلزم تأسيه ذلك فلم يلزمه الاحرام قبل مقات
المجموع عنه على أنه كان يكتفى بالجواب عن الثاني التزام انهم يسمعون بمحاذ كرو على كل قضية عبارة ثم لا
أن لو جد نقل عنهم بخلاف ذلك (وتيسر) وقال في المجموع لا يشترط أي في صحة الاستئجار وذكر المقات
ويحتمل على مقات تلك البلد في العادة الغالب اه قال الشارح في شرح العباب ولكنه قد قدم ذاود طريقه
ضعفه كما هو بدوي ان كان البلد مرقان مختلفا للمقات وطريق يقضي المقاتين كالعقود وذات
عرق لاهل العراق وكالحففة وذي الحليفة لاهل الشام فانهم نارة غير ونهذ نارة وتغير ونهذ نارة
والأفلا اه والراجح لا يشترط ويعمل على مقات بلد المجموع عنه في العادة الغالب اه ويبقى الكلام في حال
الاستأجر ويحتمل أنه يتغير وأن يعتبر ماسلكه بالفعل ومن هنا يلزم حكم أجيرا أهل الروم الذين نارة غير ون
على مصر ونارة على الشام (قوله واستثنى السبكي الخ) قال الشارح في الحاشية وكانه أي السبكي اعتماد في

ليتمن المحاذاة فان لم يظهر له شيء من الاحتياط (أو حاذى) معقبات) بان كان اذا مر على كل تكون المسافة منه الى واحد (فلا يصح انه يحرم من محاذاة بعدهما) من مكثون (٤٢) حاذى الاقرب اليها أولا وليس له انتظار الوصول الى محاذاة الاقرب اليها كالمس للمار على

ذى الحليفة ان يؤخر احواله الى الخفية فان استوت مسافتها في القرب الى طريقه والى مكانهما حرم من محاذتهما بل محاذ أحدهما قبل الآخر والا فانه اذا لم تستو مسافتها اليه بان كان بين طريقه وأحد هما اذا مر عليه ميلان والا فخر اذا مر عليه يسيل فهذا هو معقابه وان كان اقرب الى مكة (وان لم يحاذ) شيئا من المواقف (أحرم على من لمس من مكة) لانه لا مسافة دونها وبه يندفع ما قبل قياس ما يأتي فسامر الحرم ان المسافة من مكة أن يكون هنا كذلك وجه اندفاعه ان الاحرام من المرحلتين هنالك من اقرب بقيت الى مكة ان قرب مقيات اليها على مرحلتين من الامن الحرم فاعتبرت للمسافعين مكة لذلك لا يقال المواقف مستغرقة ليقال مكة تكفي في تصور عدم محاذاته لبقية فنبهني ان المراد عدم المحاذاة في نفسه دون نفس الامر لا نقول يصور بالجلي من سواكن الى جده من شبران بحر رابع ولا يباين لانهما جسد واحد فنبهني جدة قبل محاذتهما وهي على مرحلتين من مكة فتكون هي مقياته (ومن سكنه بين مكة والبقات

في مقامه مسكنه) لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث المواقف ومن كان دون ذلك في حيث أنشأ حتى أهل مكث من مكة فلو بارز مسكنه الى جهة مكة بان أحرم من محل تقصير فيما الصلاة أسهل ولزمه

علم غير متبدان علم أدلة المحاذاة والا فلا يجتهدا اه (قوله) ليقين المحاذاة) أي أنه فوق المقيات نهاية (قوله) فان لم يظهر له شيء (الخ) أي وان تخير في اجتهاده من الاستظهار ان خلف قوت الحج أو كان قد تضيق عليه نهاية ونائي عبارة الكردي على بافضل وكون ما ذكره حرم عليه شيخ الاسلام في شرح البيهقي والخطيب في شرح المنهاج والتبصير والجمال الرمي في شرح الزبدية والهيكل زاد الشارح في سفر كتيب وجوب الاحتياط علمه اذا تخير في اجتهاده وكان قد تضيق عليه الحج أو خلف قوته وأقر الأذري على ذلك في الاسنى والجمال الرمي في شرحه وحمل على المنهاج والا فصار والد الجورة أمت في شعبة الاضاح للشارح وفي شرحه لابن علان في تضيق عليه وكان الاستظهار يؤدي الى تفويته فالتظاهر أن ذلك يكون صدقاً لعدم وجوب الاستظهار حيث اذا أصل برامة القمة من اللحم وعدم العصبان لعدم تحقق الجوارز وهذا هو السبب في اطلاق قسم استعجاب الاستظهار وحيث فانا اوجوبه عمله كالمظهر اذا لم يخش فوته فقتل وأمن على محرم وقد عارفا بقلده انتهى اه (قوله) بان كان (الخ) كنه تفسير مرادوا للاخذ في المقياتين أهم من ذلك سم أي كالمظهر في أربعة النهاية والمعنى (قوله) اذا مر أي من طريقه (قوله) منه) يعني من طريقه (قوله) وان حاذى الاقرب اليها أولا) أي كأن كان لا بعد مخرقا أو عرأ فلا يلزمهما مراد التسليم بل يعرف موضع المحاذاة وتوجع الى الابد أو شمل مسفته سقط الدم أو الى الآخر أي الذي هو الاقرب لم يسقط نهايته بمعنى (قوله) وليس له (الخ) أي اذا حاذى الابد أولا سم (قوله) على ذي الحليفة) أي عنه (قوله) لم يحاذ أحدهما قبل الآخر) وبتصور محاذاة أحدهما قبل الآخر مخرج كون الفرض الآء وألذ كور وبصرفا طريقا أحدهما الى مكة سم وكردى (قوله) اما اذا لم تستو مسافتها (الخ) يختر زقوله بان كان اذا مر (الخ) (قوله) واحد هما (الخ) بالجر عطف على طريقه (قوله) والا (الخ) بالجر عطف على أحدهما (الخ) (قوله) فانه (الخ) والحاصل ان العبرة أولا بالقراب اليه ثم بالعدم مكة ثم بالمحاذاة أولا فان اتفقت جميع ذلك في محاذاتهما كركدى على بافضل قول المتن (من مكة) أي وتحصل معرفته بان كان عنده من يعرف تلك المسافة أو بان يتبدد فيها عش (قوله) وبه (الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله) قياس ما يأتي أي في فصل الاركان كركدى (قوله) ان المسافة (الخ) بيان الموصول (قوله) ان يكون (الخ) يفسر قوله قياس (الخ) (قوله) فينبغي (الخ) جرى عليه المعنى (قوله) يتصور أي عدم المحاذاة نفس الامر (قوله) في فصل جدة قبل محاذتهما (الخ) قال سم في شرح أبي حنيفة لا بد من محاذاة الحافة عند وصول جدة أو بعد مجاوزتها فاعتبرت المحاذاة ولو بعد مجاوزة

احرامه من أي المسجد المذكور رواية ابن عباس الآتية في آداب الاحرام وسأى عنه نفسه ان الاحاديث الكثيرة الشهيرة تدل على انه اغنا أحرم عند انبعاث واسطة أي ومنها حديث أنس في الخوازي ثم كتب صلى الله عليه وسلم حتى استوت راحلته على البداة ثم جلدته عز وجل وسم ثم أهل بالحج والعمرة على أن رواه ابن عباس ضعيفة كباية وحديث في استثناء ذي الحليفة نظري في هذا النظر نظرا لان الحديث الضعيف يعمل به في الفضائل الآن يقال ما يرضه جميع كنهنا فاعلم هل المعروض لازم ولا لاحتساب اتصال الياء بالسجد بل الاقرب بعدم الاستثناء من ينفي استثناءه من وجه آخر وهو ان الاحرام من البداة أفضل من بقية وان فرض انه ليس الا بعد من مكة ابتاعه صلى الله عليه وسلم ثم قال ويطبق به بتناهي استثناءه كل مسجد بمقتضى خبره من على الروح انه يسكن الاحرام بقصر كعبته وهو جالس أمامي العيص وهو بنو به اذا توجهنا لا ولا أن يصلي وكعبته بالسجد ثم أن قرب طرف المقيات الا بعد من مكة توجه اليه وأحرم منه وان بعد بحث لعل الفصل بين الاحرام وكعبته حتى لم ينسب له مخرقا توجه الى مادونه وأحرم اه (قوله) بان كان اذا مر (الخ) كنه تفسير مرادوا للاخذ في المقياتين أهم من ذلك (قوله) وليس له انتظار الوصول الى محاذاة الاقرب أي اذا حاذى الابد أولا (قوله) لم يحاذ أحدهما قبل الآخر أي ويتصور محاذاة أحدهما قبل

في مقامه مسكنه) لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث المواقف ومن كان دون ذلك في حيث أنشأ حتى أهل مكث من مكة فلو بارز مسكنه الى جهة مكة بان أحرم من محل تقصير فيما الصلاة أسهل ولزمه

حجة الخ كردى على ما قبل (قوله فغير ما مر) أى فى شرح وقد كل الحرم كردى قول المتن (فحقا مسكنه)
 أى قر به كانت أو لهما بقرادافى أو متزلا سقرا اه (قوله كاهل بدر والصفراء) أى فافهم بعدى
 الحليفة وقول الحليفة ونائى (قوله ان مسقاتهم الحقة) وقا قالها بتوخلا قالها فى الحاشية والمختصر ونائى (قوله)
 ما قبل بدر بمقات لاهلها) أى فسكون مسقاتنا فى ما قبلها كاهل مصر فكيف أعراخ (قوله أى يجوز مسكنه)
 =عاطف على مقدره والمقدر ومن بلغ بمقاتنا لوزة أو جوارخ كردى ونفى عن التقدير ادعاء أن الشارح
 جعل بلغ على معنى جواز كخاص به النهاية ونائى عبارة جملون بلغ يعنى جواز مسقاتنا من المواقف المنصوص
 عليها أو موضع جعلنا مسقاتنا وان لم يكن مقيانا أصليا اه (قوله مسكنه) ضمير من المقتدر بالعطف قول المتن
 (في مقامه موضعه) أى موضع الإرادة ويسمى المقاتل العنوى أو الارادى وهو مثل المقاتل الشرعى فى الحكم
 كالمقاتل الشرطى وهو ما عين للاجبر والنذرى وهو ما عين فى نذرهم هذا ان كان كل فوفى الشرع فان كان
 دونه لفا الشرط وفسد الاجازة ولم ينفذ النذر وتعين المقاتل الشرعى ونائى (قوله فى الخبر السابق) أى
 فى شرح ذات شرع كردى (قوله من أراد الخ) بدل من قوله صلى الله عليه وسلم كان دون ذلك فتتم
 كاسما تغافل حيث أنشأ حتى أهل مسكنه مكة (قوله وما علم الخ) تخصص لعدم المتبنا بآتى فى العمرة
 (قوله لزمه الخ) أى لوجوب الجميع ببناء الحبل والحرم ونائى (قوله مطلقا) أى من أى جهة كان
 (قوله وان لم يخطأ الخ) أى قصد العمرة قول المتن (وان بلغه) أى وصل إلى النهاية ومعنى (قوله لنسلك)
 الى قول المتن بغير احرام فى النهاية للمعنى الاقوية ولو فى العلم الى المتن (قوله لنسلك) أى الحج والعمرة شرح
 بأفضل أى وبالاطلاق (قوله ولو فى العلم القابل) خلافا للنهاية والمعنى وأشيخ الاسلام فى شرح التلخيص
 والروض كما يأتى عبارة الوائى ومن يافهم مریدا لنسلكا مطلقا كما قاله حجر وقال هو أى شيخ الاسلام
 والخطيب مریدا للصحيح فى عامه أو العمرة مطلقا اه قال باعشن واعتد مدعا انه مر الزيادة والحق
 وظاهر كلام السيد محمد بن عيسى هو ما استظهره ابن الجبال فى شرح نظم العلماء اه (قوله وان أراد إقامة)
 طولى الخ) لعل محله فيمن أنشأ السفر بقصد مكة والحرم والافهم مشكل لاقتضاها وجوب
 الاحرام على من مر بى الحليفة مریدا لنسلكا مطلقا انشاء السفر الى غير جهة الحرم بكذا وقال الطائفة هو
 بعيد جدوا وحج نأيا ومحاسن الشرع غير أنى فى فتاوى الشهاب الرملى ما فصل الشهاب الرملى عن
 قصد النسلك فى العلم القابل ودخل مكة بهذا القصد قول بحبلين يحرم بنسلك الدخول أو لا يثبت بان
 الدخول الى مكة بالقصد المذكور يستحب ان يحرم بنسلك على الأصح ويجب على مقابله انتهى
 هكذا رأته أى فى النسلك المقصود فى القابل ولم يقيده بالجمع فليتأمل بصرى عبارة الكردى على ما قبل
 وفى فتاوى الشهاب الرملى ما فصل عن خروج من بلاد مریدا لنسلكا مطلقا لا إقامة ينذر بدفعها
 أو نحوه للبيع والشراء فهل يتباح بمجاوزة المقاتل من غير احرام لاعتقالية الأقامة بعد أم لا يتباح بمجاوزة
 فاجاب من بلغ بمقاتل من بلاد مسكنه تجزئه بمجاوزة بغير احرام وان قصد الإقامة ينذر بعد المقاتل شهرا مثلا
 للبيع ونحوه الآن قصد الإقامة بالنذر المذكور قبل الاحرام اه قال ابن الجبال فى شرح الايضاح وينفى
 ان يقيد بما ذكر من النذر فى جهة الحرم والافهم مشكل لاقتضاها أن من مر بى الحليفة فأقصد الاحرام
 بالجمع نأيا بالإقامة ينذر الصغرى اه ويرأى أنه لا تأثير الى ذلك وليس كذلك انتهت قال باعشن عن السيد
 أحمد جلال فى جواب سؤال فى ذلك ثم ريق الكلام فى محل انشاء الاحرام بعد ذلك فعلى ما ذهب إليه الجمهور
 يجب كونه من المقاتل أو من مثل مسافته وعلى ما ذهب إليه الشهاب الرملى يجوز انشاء من ذلك الموضع الذى
 أقام به شهرا أو نحوه اه ولا يخفى أن ما مر من ابن الجبال الموافق لما قاله الشارح فى وجوبه بدلا من ما فى
 اذا نوى الإقامة فى نحو الصغرى انتهى (قوله الى جهة الحرم غير نأيا الخ) سيد كرميتر زحما (قوله وقضية)
 الاخر مع كون الفرض الاستواء المذكور بنحو انحراف طريق أحدهما الى مكة (قوله فى المتن لم يميز
 بمجاوزة بغير احرام) عبارة الايضاح فان جاوز غير محرم حتى وزنه ان يعود اليه قال السيد فى حاشيته

نذير ما مر وان كان على دون
 مرحلتين من مكة أو الحرم
 لان هذا ادم اساءه فلا يسقط
 عن حاضر ولا يجره بخلاف
 دم التمتع والقران وفيمن
 مسكنه بين مقاتلين كاهل
 بدر والصفراء كلام مهم
 ذكرته فى الحاشية ولحل
 العتد منه أن مقاتلهم
 الحليفة به يدفع ما قبل بدر
 مقاتل لاهلها فكيف أعرا
 المصر لوزة اخرهم عنه
 (ومن بلغ بمقاتل) منصوبا
 أو محاذية أو جوارحه الذى
 هو ميقانه (غير مر يدسكا
 ثم أراد فى مقامه موضعه)
 ولا يكفى العود الى المقاتل
 افهم قوله صلى الله عليه
 وسلم فى الخبر السابق من
 أراد الحج والعمرة مع قوله
 ومن كان دون ذلك وهلم
 بما يأتى فى العمرة ان من
 أرادها وهو بالحرم زمه
 ان يروح الى أدنى الحبل
 مطلقا وان لم يخطئه الا
 حشد (وان بلغه مریدا)
 لنسلك ولو فى العلم القابل
 مثلا وان أراد إقامة طولى
 بلد قبل مكة (لم تجز
 بمجاوزة) الى جهة الحرم
 غير نأيا والعود اليه أو زمه
 (بغير احرام) أى بالنسلك
 الذى أراد على أحد وجهين
 فى المجموع فيمن أحرم
 بعصرة من المقاتل ثم بعد
 بمجاوزة أدخل عليها
 وقضية

تعليله لكل منهما تفصيل في ذلك جرى عليه السبيل والاخرى حاصله انتهى فكان قاصدا الاحرام بالحج عند المجاوزة فاحرم بالعمرة ثم أدخله عليها بعد لزومه اليه وان لم يطأ له قصد الا بعد مجاوزته فلا يقاس بذلك ما لو قصد الاحرام بالعمرة وحده عند المجاوزة فاحرم بالحج وحده وعكسه هذا كله ان أمكن ما قصد والا كان نوى الحج في العام القابل تبعث العمرة وفي الاول أصح المريد ثم المداخل اشكالاً أجبت على الحاشية خاصله انتهى آخر ماؤه عند المجاوزة له عدم مكانة كنية القرآن قبل أشهر الحج في صورتنا فلا مدخل يختلف ما هنا فان تخيره مع نيته وامكانه قصير أي قصير فلم يكن يصلح الاضطرار لرفع ذلك التعبير السابق اذا ما جاوزه مريد العود اليه أو المثل مساقته قبل التلبس بنسأل في تلك السنة فانه لا يأتى بالمجاوزة وان عاقلان حكم الاساعة ارفع بعده وفوته بخلاف ما اذا لم يعد وهذا جاع الاخرى بين قول جمع لا تعمر المجاوزة بنية العود واطلاق الاصحاب حرمها

٣ (قول المحقق زوال الحج لعله على نسي مسقط من العبارة

تعليله) مبتدأ والف بر جع الى المجموع (قوله تفصيل الحج) خبر كرى (قوله تفصيل في ذلك) الاولى ان في ذلك تفصيلاً (قوله جرى عليه الحج) أي التفصيل وكذا خبره فاصله (قوله نه متى كان قاصدا الحج) عبارة الواقى وتوحيدها الحق والتقاء أي أن من مر بالمقات فاحرم بالعمرة ثم بمجاوزته أحرم بالحج فان كان مريدا له ما على وجه المقاتر ابتداء وكل ذلك في أشهر الحج وجب الدم للاساعة فيجب عليه العود فور السقوط طمها لاسقوط دم المقاتر فان لم يعد لا بد دخوله مكة وقيل التمسك بقطان لم يعد حتى تلبس بنسك فغيره فمسقط دم المقاتر فقط ولو جاوز المقاتر مريدا حج السنة الثانية أو قام بمكة وأحرم منها فاحرم بالعمرة بخلاف الوأحرم في الاولى بحج في وقته أو بعمره في مقامه بعده لمكة ولو أدا الحج في الاولى فحج الثاني فقدم ولو أراد حج الاولى ومر بالمقاتر في أشهر فاحرم بعمره وجب الدم ان لم يعد في احرام الحج بالمقاتر أو أدا العمرة فاحرم بحج وجب الحج احرام العمرة بعد ذلك الحج المقاتر فان احرم بها من ادنى الحبل لزومه اليه اه قال باعشن قوله وجب الدم للاساعة مرض النسيان أنه لادم لان الحذور ومجاوزة المقاتر غير محرم وهذا يحرم وقوله ولو أراد حج الاولى ومر بالمقاتر في أشهر فاحرم بعمره وجب الدم أي لانه لم يحرم بما أداه على الوجه الذي أراداه وقدمه في التقدير لوقوف النسيان في هذا ما أتى بعده اه (قوله للاحرام بالحج) يعني مع العمرة به يتدفع قول سم قوله وعكسه يتأمل اه الا ان يريد به انه معلوم من التقيس عليه الاولى (قوله عند المجاوزة) أي في أشهر الحج (قوله لزومه اليه) أي عدم الاساعة بالمجاوزة بلانية للحج (قوله بذلك) أي بالاول (قوله فاحرم بالحج) أي وحده (قوله وعكسه) وهو ما لو قصد عند المجاوزة لا احرام بالحج وحده فاحرم بالعمرة أي بالعمرة (قوله هذا كله) أي من التقيس بصورته والتقيس عليه ومعلوم ان الصورة الثانية يمكن انما (قوله في العام القابل) أي وفي غير أشهر الحج ونائ (قوله ما على المريد ثم المداخل) أي بلا قيد مكان ما لو اده حين المجاوزة (قوله لعدم الحج) متعلق بقوله آخر (قوله في صورتنا) أي في المريد ثم المداخل بدون قيد الامكان و (قوله بخلاف ما هنا) أي المريد ثم المداخل مع الامكان (قوله تفصيل الحج) مر من باعشن عن النسيان خلافه واقعه اطلاق المتن وسكون النهاية والغنى عن قوله الشارح أي بالنسبة الذي اراده (قوله وذلك) راجع لقول المتن لم تجز مجاوزته الحج (قوله التعبير السابق) أي في شرح ذات عرف واستدل النهاية والغنى بالاجماع (قوله مريدا العود اليه) أي محرم ما لم يعمر منه سم (قوله قبل التلبس الحج) ظرف للعود (قوله في تلك السنة) أي التي اداها التلبس فيها والمجاوزة متعلق بالعود وبالالتبس (قوله ان عاد) وفي النهاية والغنى نحو وفي شرح الايضاح للجمال الزملي وابن علان انه اذا نوى العود عند المجاوزة فلا ثم مطلقا ثم ان عاد فلا دم ايضا ولا لزومه اليه واذا عصى وذهب اليه فانما يقطع دوام الاثم لا أصله فلا بد فيمن التوبة فانتهى اه كرى على بافضل (قوله وها جاع الاخرى بين قول جمع لا تعمر الحج الذي يقصده القول على اطلاقه هذا احرم ولم يعد من غير عذر بأنهم جئنا وقولهم الا في حجج الاحرام من كنا نخرج يؤيده فليست بل بصرى وتقدم عن شرح الايضاح للزملي وابن مقضاه العاصم وان عاد قبل التلبس بنسك وفي شرح المذهب جهور والاصحاب م زال الاساعة بالعود وقال صاحب البيان وهل يكون مسياً بالمجاوزة اذا عاد الى المقات حيث سقط الدم في وجهه ان حكاهما في التروع قالوا الظاهر انه لا يكون مسياً لانه حصل فيه عمر ما الى ان قال السيد عن السبكي وينبغي ان يكون الاصم كونه مسياً خلافا لما قال صاحب التروع له الظاهر ويمكن ان يتأول القول بأنه لا يكون مسياً على انه لم ادا حج الاساعة فارتفع بر جوعه وفوته وجئنا ليقى خلافه الى ان قال السيد قلت ينبغي اعتبار بنية العود على القول بعدم الاساعة وهو جئنا بغير الاقووم قول بما اشار اليه السبكي الى ان قال وقد استدل به الاسوي بما تضمنه من ان المكى يجوز له الاحرام بالعمرة من الحرم ثم يخرج الى الحبل ينال على سقوط الدم ولا يقال ان المكى لم يجاوز المقاتر بخلاف هذا لان القول قد انتبهت المكى حرمه المقاتر بعدم الحرج الى الحل عند الاحرام كما تنهت ذلك بالمجاوزة وانما تغرق ذلك فاستوى ياقانه مخرج في اثم المكى اذا أحرم بالعمرة في الحرم بلانية بالحرج لادنى الحبل بعد ذلك وان خرج اليه فقامه (قوله مريدا العود اليه) أي محرم ما لم يعمر

وتعليقه بما ذكر فيه نظر لانه بنيت العود اليه بان ان لاساءة اَصْلُوه لعله مبنى على ان العود فيما (٤٥) يأتي يرفع الاثم من أصله والذي يحق

خلافه أخذنا مما مران
دق البصاق في المسجد
المجسول كقاروه بالنص
لا يرفع اثم من أصله بل
يقطع واصله واستمراره
ومما يؤيد التقييد قولهم
يجوز الاحرام باله حرمة من
مكناذا أراد أن يخرج إلى
أذى الحبل فان قلت بانى
ما تقرر ان ينشئ العود
لا يتقيد برفع الاثم الا ان عاد
قولهم ولذهب عن الصف
بنسبة التعريف أو التحسين
جاز ولا يلزم تحقيق تصده
بالعود قلت يعرف باله ثم
بنسبة ذلك زال المعنى المحرم
للا تصرف من كسر فليب
أهل الصف أو أخذلان
المسلمين وأما هنا فعسى
المحرم للمجاوز وهو تأذى
النسب باحرام ناصب موجود
وان نوى العود فاشترط
تحقيقه لانه بالعود حديث
لا صدور ولا فلاح بان عليه
وخرج يقولنا الى جهة الحرم
ما يجوز منة أو بسرة فله
أن يؤخر احرامه لكن بشرط
أن يحرم من محل مسافته
الى مكة مثل مسافة ذلك
المكان كما قاله الماوردي
وخبره غيره وبه يعلم ان
الحائى من اليمن في البحر له
أن يؤخر احرامه من محاذة
يلزم اليه لان مسافته الى
مكة كمسافة يلزم كاصرها
ببخلاف الحائى فيه
من مصر ليس له أن يؤخر

علانو يأتي عن سم والوائى ما وافقه **(قوله وعليه)** أى تعليل قوله فانه لا يأتي الخ **(قوله بما ذكر)**
أى قوله لان حكم الاساءة الخ كرمى **(قوله فله)** فله نظر لانه بنيت العود الخ هذا يدل على أن التغلظ في كلام
الاذرى من حيث انه دل على تحقق الاساءة ثم ارتفاع حكمها وان هذا المذموم بل بان عدم تحققها وحيد
فلتأمل وجه البناء في قوله وعليه مبنى الخ فان كان وجهه أن رفع العود فيما يأتي تضمن تحقق الاساءة
لكن يرفع اثمها ودفعه أن الرفع يتضمن ذلك سواء أورد الرفع من الأصل أو رفع الاستمرار **(قوله)**
(وله) أى ذلك التعليل كرمى **(قوله فيما يأتي)** أى فى المثل **(قوله ومما يؤيد التقييد)** الخ حاصل قوله أما
اذا جاز زه الى ههنا تقييد المبنى بقوله غير ما والعود الخ صحيح لانما راعى يمكن تعليل مفهوم التقييد بما ذكر
فيه فساد لان مفهوم التقييد أنه بالعود بعد تقييد لاساءة أصلا والتعليل يدل على أن الاساءة ثبتت ثم ارتفع
حكمها بالعود ودينمو بينهما فرق ولو لم يكن على ما يأتي وأرى يمتنع رفع الاثم من أصله كان له وبخه لكن الوجه
فيما يأتي عدم رفع الاثم فأتضح أن التعليل فاسد ومفهوم التقييد صحيح وبهذا المفهوم جمع الاذرى بين قول
الجميع واطلاق الاصحاب كرمى **(قوله أن نية العود الخ)** بيان لما تقرر **(قوله فان قلت بانى ما تقرر الخ)**
كلام مصرح به بعدم العود فيما ذكر باسمه بالمجاوز وتلايد أن يمنع ذلك ويجعل الاثم بعدم العود أى
بلا عذر سم وفي الوائى ما وافقه **(قوله زال المعنى المحرم الخ)** وال ذلك غير لازم لنية سم **(قوله وأخذلان)**
الخ أولئك الخ **(قوله وهو تأذى النسب الخ)** قد يقال هذا موجب لعدم فسادون الاثم وانما وجه التجاوز
بلانية العود ولنا باسمه ولو لم يحرم أصلا **(قوله وخرج)** أى قوله وبه يعلم في النها بتو المعنى **(قوله مثل مسافة)**
ذلك الخ أى أو بعد منتهى ما يؤمنسى **(قوله وبه يعلم أن الحائى من اليمن في البحر له أن يؤخر الخ)** ومن قال
بالمجاوز للنسب لم يفتى بكونه الفقه أحد بل جاز وابن زبادى وغيرهم ومن قال بعدم الجواز عبد الله بن عمر
بأخذه محمد بن أبي بكر الاخر وتلايد الشارح عبد الله قال لان حدة أقل مسافة نحو البحر كقولهم شاهد
وقال بن علان في شرح الاضاح وليس هذا مما يرجع لنظر في المدار لحتى يعمل فيه التراجع بل هو أمر
محسوس يمكن التوصل اعرافه بنوع عمل طولى الخ له كرمى على بافضل عبارة الوائى فله أن يؤخر احرامه
من محاذة يلزم الى رأس العلم المعروف قبل مرمى حتى هو رسال فوجه المسافة الى جهة الحرم وليس له أن
يؤخره الى حدة لانما أقرب من يلزم نحو البحر وقولهم ان جددو يلزم مرحلتان مرادهم أن لا يأنقص
عن مرحلتين وان تفاوتت المسافتان كلتاهما من سلك الطريقين وهم عدد كذا وان يتوارفانى الخفة
من جواز التأخير الى حدة فهو لعدم معرفته المسافة فلا يفتى به كجانبه عليه تليد عبد الله بن عمر في الزمى
وقال محمد بن الحسن ولو أخسر الشيخ رحلته تعالى بحقيقة الامر ما أفتى به وقال الشيخ على بن الجلال وملاى
الخفة مبنى على اتحاد المسافة الظاهر من كلامهم فاذا تحقق التفاوت فهو قائل بعدم الجواز قطعاً بدليل صدر
كلامه النص في ذلك انتهى وأيضاً كل محل من البحر بعد رأس العلم أقرب الى مكنته يلزم وقد فذلك
في الخفة نوص عبارة بخلاف الحائى فيه من مصر ليس له أن يؤخر احرامه من محاذة الخفة لان كل محل من
البحر بعد الخفة أقرب الى مكنتها اه وبعبارة باعثن ولا وجه لما في الخفة الا ان قبل ان مبنى الواقعتى على
التقرير هو الذى كان يلزم به الشيخ محمد صالح تبعاً لشيخنا ديس الصعدي جواز تأخير الاحرام الى

الحرم من محاذة الخفة لان كل محل من البحر بعد الخفة أقرب الى مكنتها فتنسب له ذلك فانه مهم وبه يعلم أيضاً ان مثل مسافة الخفة لا يجزى
العود اليها وان لم تكن مبقانا

بمثل، ساقط من سيقا آخر
وأخذ بمقتضاه خبر واحد
والذي يقفه هو الأول بدليل
تعبير بعض الأصحاب بقوله
من يحمل آخر ولم يعبر
بالقياس وفي الخادم فمن
مقتاه على مرحلتين من
مكة فذلك طر يقال سقات
لهو بارز مسبقا وقد على
العود إلى سقات فهل يجوز
العود إلى سقات من أرفه نصا
والوجه الاستيفاء بأحدهما
أه وما ذكره من أن ما
على عنه غير مقصود منه
بمختلف ما لو عدل من
سقات منصوص فانه كان
القياس لا يجوز أن ما
يكن للعين معنى فاذ
خولف هذا لأربعة العين
قد تفسر فلا قل من رعاية
مثل ذلك العين ولا يحصل
ذلك لا يحصل مسافته من
سقات آخر هذا غاية ما
وجب به كلامه هو لا ومع
ذلك لا وجه مدر كالأثر
مثل المسافة فطلقا ولا سلم
ان التعيين لأجل تعيينه
وأنما هو لتعين مثل مسافته
لا عبرة فتأمله (فان فعل)
بان جاز من يد بالأحرام
ولو أنسابا أو جهلا (لزمه
العود) ولو جرمنا عليه علم
من كلامه أو (لجزم منه)
تدار كالأثر أو تقتصره ولا
يتعين العود إلى العين بل
يجوز في مثل مسافته
لو أنسأه عما أراد به
بهذا المقام أجزاء العود

جدوه بقي به أو يكون جبل يلزم عتداء بعد السعد بتعصب يكون بين آخره وبين مكة مرحلتان وقد سمعت
من بعض الثقات أن الشيخ محمد صالح المذكور كان يقول بذلك وقد علمت أن الجبل مجاز للسعد ويقسمت
أن بجده السعدية جبلين أحدهما بين طر فما الذي يجهتها مرحلتان فاقول فان تحقق أنه الآخر فلا شك في جواز الأحرام
مكتوبين بين مكة باعتبار طر فما الذي يجهتها مرحلتان فاقول فان تحقق أنه الآخر فلا شك في جواز الأحرام
من جده طر رجل يلزم أن يتحقق وتصحفت المناقاة تالتي يقولونها فلا وجه لما قاله في التحفة بل شعر بذلك
قول التحفة لأن مسافته أي جده كسافة يلزم إلى مكة أه فاذ تحقق التفاوت بطل المساواة بطل ما بين عليهما
من جواز التأخير إلى جده وهو واضح الآن ثبت واحد من الأمرين للذين سقناهما أه أقول الأمر الأول
وهو أن مبنى المواقف على الترتيب كلام التحفة والنهاية والمعنى وغيرهم صريح في خلافه والأمر الثاني
وهو كون جبل يلزم عتداء بعد السعدية الخ مبنى على كونه الآخر من الجبلين الذين بجده السعدية الذي
بين طرفه وبين مكة مرحلتان فاقول وقد نص التحفة والنهاية والمعنى وغيرهم على أنه لا سقات أقل من
مرحلتين فثبت أنه ليس جبل يلزم وأما هو الأول من الجبلين المذكورين الذي بين طرفه وبين مكة أكثر
من مرحلتين (قوله) عبر جمع منقذون الخ وتبعهم الغنى وشرح المنهج (قوله) والذي يقفه الخ اعتمد
النهاية ينشأ بافضل والكردى عليه ولو أناف (قوله) باحد هما أي العود إلى سقات أو إلى مرحلتين (قوله)
لأن ما عدل منه أهله أراد به ابتداء مرحلتين في طر يقال سقات سلكها (قوله) أنه لا يجوز (أي العود إلى مثل
مسافته (قوله) كلامه هو لا الخ أي الجمع المتقدمين أولا (قوله) لم يحصل المسافة الخ اعتمده النهاية عر
والوفاق والكردى كسرا نقا (قوله) مطلقا أي من سقات آخر أو لوقول المتن (فان فصل) أي فأن خالف
وفعل ما منع من شأنه ومعنى (قوله) بان جاز (أي قول المتن فان لم يعد في النهاية والمعنى الآخر) حتى لو آخر
الحواسوى وقوله وفيه نظر إلى المتن وقوله والاصح إلى أن كان به وقوله أوصاف إلى لوقول (قوله) بان جاز
أي إلى جهة الحرم (تنبيه) هم من مكثوا بمرور رسول الله صلى الله عليه وسلم فزارهم وصل إلى الحظيفة
فان كان عند المقام قاصدا نسككالا أو مستقبلا لزمه الأحرام من الثقات بذلك النسك أي أن أمكن أو
بظنهم أي أن لم يكن والأثر لزمه الفهم بشرطه أي أن لم يعد قبل التلبس بالنسك وان كان عند المقام قاصدا وطنه
أو غيره ولم يتخطه قصد مكة للنسك لم يلزمه الأحرام من الثقات بشي وان كان يعلم أنه إذا جاز الحظير وهو بكمجة
أو أنه لم يحاطرته العمرة وهو بكمجة فعله لأنه يستدليس قاصدا الحرم بما قصد منه النسك وانما
هو قاصد معنى آخر أه ان جوف الفناوى الكبرى نافي (قوله) ولو أنسابا الخ) بقى ما جاز ومعنى عليه
وبعبه أنه لادم عليه من وجب بالأغنام عن أهله العبادة فسقط أثر الإرادة السابقة رأسا سم وهذا هو
الظاهر وأن قال الوفاق البصري ومثل السهل التام وغير الأهل لعبادة صك المعنى عليه أه (قوله) أو
جاهلا ولا يتصور الإكراه هنا فحصل النية القلب بأن كره حتى فعل المحرمات أحب بالأحرام حيث
أمن غائلا ولا لا والهم في المحرمات على المكروه بفتح الراء ويرجع به على المكروه كسر الهاء علم أحرامه
ونافي قول المتن (لزم العود) أي قصد تدارك الواجب عزى نافي أن لا متزها وأطلق وهذا شرط لإفغ الأثر
دون الله ما عس (قوله) تدارك كالأثر أي فيما إذا كان مكثفا عامدا على الحكم ومنه كالأثر إذا سلم بعد
المجازة ولو لم يحسب ولم يتوقف جوارحه على التذخير كالقن وان وجب في النقل أو تقتصره على في
الناسي والمجاهل المذكور ونافي (قوله) ولا يتعين العود إلى عينه الخ يقول المصنف من شأنه (قوله) أو
التمثل مسافته أي مطلقا قالها يقول المعنى وشرح المنهج من سقات آخر أه (قوله) بما أراد
فيه) أي عن الوضع الذي أراد الأحرام فيه يعني عن المقام العنوي وتقدم استنباط أن أراد العمرة وهو
بالحرم فليز من غير وجب إلى أدنى الحل مطلقا (قوله) بعد المقام) حال عن قوله ما أراد الخ ويحتمل أنه متعلق
بأراد (قوله) نصوبه) أي خصوص العود بالمقابلة فيقفه من كلام المصنف كردى (قوله) وهو) أي
ز وال ذلك غير لازم للنية (قوله) ولو أنسابا أو جاهلا) بقى ما جاز ومعنى عليه أنه لم يلزم عليه من وجب

التدارك إليه أو إلى مثل مسافته كالأثر كلامه هم لأنه مقارن لغير نصيبه لأن المقصود من العود تدارك ما فات به

حاصل ذلك وسأوى الجاهل والناسي غيرهما في ذلك لان المأزوم به يستوى في وجوب شراكه (٤٧) المأزوم وغيره امتشاكل ماذا قيل

في الناسي لأحرامه بأنه يشتر

أن يكون حينئذ مريدا

للتكليف وأوجب بأن يستمر

قصده إلى حين المجاوزة

فبهو حينئذ وفيه نظر لأن

العبرة في لزوم العلم وعدمه

بما عدا ذلك - هذا يخرج من

المقتات وحده فلهذا السهو

ما أعند ذلك الجزء فلاح

أو بعده فالسليم (إذا كان

له عذر كان ضايف الوقت)

عن العود بأن خشي فوت

الحج لوعاء أو كان الطريق

مخوفا أو خاف انقطاعا عن

الرفق فقال أصح أن يحذر

الوحشة هنا لا اعتبارا بكون

به مرض يشق معه العود

مئة لا تضمن عادة أو خاف

على محترم بتركه فلا يلزمه

في كل ذلك لا ضرر بل يحرم

عليه في الأولى وكذا الأخيرة

أن أدى إلى تفويت محترم

كعصو ولو قدره على العود

ماشيا بلا مشقة أو ما أكلها

تحتل عادة لزومه ولو فوق

مرحلة على الإجماع وفائق

ما يرتفع به هنا فإن لم يعد

لزومه) أن اعتمر مطلقا

أو في تلك السنة أو في

القبالة في الصورة السابقة

لأنها التي تأذن بأحرام

ناقص بخلاف ما إذا لم يحرم

أسلا أو أحرم بجمع بعد تلك

السنة لأن العلم لنقص

التكليف لا بد له عنه وفارقت

العبرة بالحج بان حرامه في

سنة لا يصلح لغيرها تعلقها

فان وقت أحرامها لا يتأفت

التعارف (حاصل ذلك) أي بالعود إلى مثل مسافة المقتات (قوله في ذلك) أي لزوم العود (قوله في الناسي) (الخ)
أي بالعود في نحو التام (قوله لأحرام) متعلق بالناسي (قوله وأوجب) (الخ) آخر. النهاية يقول المغني (قوله عند
آخر من الخ) نحن تأمل والذي يظهر من تنبيه كلامهم في هذا المقام أنه متى تحققّت الإرادة في زمن المقتات
وجب الأحرام وهذا لان في السهو جزء آخر ضروري ووثاق وقضيه هذا أن نحو الناسي في جميع أجزاء
المقتات يلزمه عودا لزم باتفاق قول المتن (أو كان الطريق مخوفا) أي بان خاف على نفسه أو ماله ودخل
في المال أو كان القدر الذي يخاف على وجهه بقدر قيمته الذي يلزمه محيئ لم يعد أو دون ما قد يس مافي
التيهم من أنه لو خاف على ماله سوى عن زيادة الطهارة لا يعتبر أنه هنا كذلك فيجب العود وان خاف وقد يفرق
بأن ما هنا استقام إلى تركه وبأن التيم طريق الطهارة التي هي شرط لصحة الصلاة وهي أشق بمكانها فلا
يجب العود ولا يلزمه بعده عرش (قوله والأصح) (الخ) اعتمد المؤلف (قوله أو كان به مرض) (الخ) أي وكان
سأيا من لزوم العود وأجابه به وثاق (قوله بتركه) بناء على روي نسخة البصري من الشرح بتركه بالياء
عبارته قوله على محترم بتركه أي أو يستحب فذكر هذا التقيد لأغلب أه وعادة المؤلف ويحل وجوب
العود إذا لم يتح على محترم بتركه أو يستحب أو يضر أو ماله أو على نفسه وإن لم يكن محترما كزنا يحسن الخ
اه (قوله في الأولى) يعني مسألة خشية الغوات بصري أي ولو طنا وافي (قوله ولو قدر) (الخ) أي إنك
المقتات ولو ناسيا أو جاهلا وافي وهذا التعميم قد ينافي ما يأتي عن النهاية والمغني أن نقول الشارح الآتي
بتعدي هذا (قوله ولو فوق مرحلة) (الخ) قاله ابن العماد وهذا ظاهر إن كان قد تعدى ويجوز في المقتات نهاية
ومغني وفيه قول الشارح وقفا (الخ) (قوله ما مر) أي في الجمع ما شأ من التقيد بكون مسافة العود قصر قول
المتن (فإن لم يعد) أي لعذر أو غيره (لزمه) أي بتركه كما لأحرام من المقتات نهاية ومغني زاد المؤلف ولو
تكررت المجاوزة المحرمة لم يحرم إلا من آخرها بل يلزمه الإدم واحد وان أتى في كل مرة اه (قوله إن اعتمر)
في قوله ومجاوزة إلى في النهاية والمغني الأقواله أي القابلة في اختلاف الخ (قوله مطلقا) أي لو كان في غير
سنته عرش (قوله في تلك السنة) أي سنة المجاوزة (قوله أو في القبالة) (الخ) خلافا للنهاية والمغني وشرى
المنهج والروض عبارة بأعش من قوله أو في القبالة خالفه الشهابان الرمي وابن قاسم وقال الإدم في الجوز
المقتات مريد للجمع في العلم القابل وأحرم فيه من غير عود اه (قوله في الصورة السابقة) إشارة لقوله ولو في
العام القابل وكان المراد أنه في القابل من غير المقتات ككة والأفلام فراجع سم (قوله لا الخ) أي
اللائمة من العمر مطلقا والحج في تلك السنة وفي السنة القابلة كركدي (قوله بعد تلك السنة) أي في غير
الصورة السابقة كركدي أقول ويمكن أوجاع اسم الإشارة هنا في كل من الصورتين الأخيرتين (قوله لم يعدم
الخ) قد رد عليه أن الإسلام يعدم ما قبله (قوله أو في الخ) عبارة النهاية والمغني يستثنى من كلامه ما لو مر
صلى أو بعد بالعبارة غير محرم مريد للتكليف لم يبلغ أو عتق قبل الوقوف فلا دم اه وفي سم بعد كلام ذكره عن
حاشية الأيضاح السيد السهمودي والشارح ما نصه وهذا الكلام كالصريح في تصو وعدم وجوب بالدم فيما
إذا ما وصى مريد للتكليف أحرم وان بلغ قبل الوقوف أو العبد كذلك وان عتق قبل الوقوف بما إذا لم يذبح
الولي أو السيد ونقص هذه التعمير وجوب الدم إذا أذن السيد والولي يقول شرح الروض وكما كافر فما
ذكر الصبي والعبد كقول عن النص اه لعله فما إذا أذن الولي أو السيد اه وقضية ما في أوائل الباب أنه

بإلغائه عن أهلية العبادة فسقط أثر الزادة السابقة (قوله في المتن) (الخ) أي لعذر أو غيره (قوله
في الصورة السابقة) كونه إشارة لقوله السابق ولو في العام القابل الخ وكان المراد أنه في القابل من غير
المقتات ككة والأفلام فراجع (قوله أو في الخ) أي بغير إذن سيد أو الصبي بالدم وهل التفصيل يجري في
الصبي قبله بل من أذنه إلى غيره وعلى هذا التفصيل يحمل الكلام المختلف في المسألة (قوله
أو في

يلزم الولي كل دم لم المولى أن الله هنا على ولي الصبي (قوله كذلك) أي مراد النسك (قوله لادم عليه) قال
السيد المصنف هو دى في شأته الأضاح وقبسه أن تكون الزوجة كذلك فلو ما وزنت المقات مرادة للنسك
بغير إذن الزوج فلا دم وانطلقت قبل الوقوف بنه على أنه لا يجوز لها أن تحرم بغير إذن الزوج
انتهى اهـ سر وفي الوافي ما وافقه الآفة قيد النسك بالنقل (قوله ويجوز أن الولي يولى الصالح) عبارة
الوافي ولو يولى نحو الولي أن يحرم من مولى الصبي والمجنون والعبد الصغير فاو ز به المقات ثم أحرم
عنه بعده أو أن لم ين فاحرم وجب الله في مال الولي أن لم يعد به إلى المقات ولو بوكره بمعه أموالا وعن
له بعد الحمار وقاحرم عنه أو أن فلاش وارادة المولى للأحرام من المقات لأغية فان كل بعد الحمار وقبائه
حينئذ له ولو يعرفه وكيل الولي أن قصر بعد الأذن في الأحرام له من المقات فالدم عليه وإن أذن له الولي
في الجواز وتولوا جوعه على الولي وولي الكافر مع مولى صبي كفو في إرادته لنفسه لقدوته على الإسلام لنبعه
فحرم عنه اهـ (قوله بالتفصيل الخ) أي إذا أحرم عنه بعد الجواز في سنتها لم يعد به إلى المقات قبل التلبس
نسك تقول المتن (وان أحرم الخ) أي من جاز والمقات غير أحرام (قوله فلا يصح أنه أن عاد الخ) أي سواء
أمكن دخيل مكافأ لمعنى ونهاية قول المتن (قبل تلبسه نسك) قال ابن الجال في شرح الأضاح ركنا كان
كالوقوف وطواف العمرة أو سونا على صورة الزكركن كطواف قدوم بخلاف مسنون على صورة الواجب
كيتبعني ليله التاسع كثر جملة العلامة عبد الرزق وأعلى صورة تسمى كالطاعة بترقيم التاسع انتهى اهـ
كردى على بافضل وقوله بخلاف مسنون على صورة الواجب الخ يأتي عن الوافي خلافاً لقول المتن (سقط الملم)
وحيث سقط الملم بالعدول لم تكن الجواز حراماً كما خرم به المحاملى والر واني لم يكن بشرط أن تكون الجواز
بنسبة العود كما قاله المحاملى معنى ونهاية (قوله أنه موقوف الخ) صرح في حاشيته بالأضاح بترجيح الوقف بصري
(قوله والماد ودى أنه لا يجب أصلاً) أي لأن وجوه تعلق بغوان العود لم يفت هذا هو الله بمعدى ونهاية
أقول فضية هذا التعليق أنه لا فرق بين ما صححه الشيخ أبو علي والبندنجي وما صححه الماد ودى لأن حدوث
العود بغيره معلوم عند الجواز (قوله فيملاودفع الملم للفقير بشرط الرجوع الخ) أي وعلى الوجه الأول
كذا في الخ (الخ) لم يرد في شرح الروض بعد ذكر الروض مسألة الكافر المذكور وعلى قوله هو ما أنه
وكالكافر فيما ذكر الصبي والعبد كالتقيل عن النص اهـ وخرم به في العباد وفي حاشيته الأضاح للسيد
السهمودى في قول الأضاح فان جاز بغيره يحرم على ما نصه الثاني أي من الأمور أشعر قوله صلى أن
ذلك في البالغ أمال الصبي إذا مر بالمقات مرية النسك فاو ز ثم أحرم لم يكن له هذا الحكم حتى لو بلغ قبل
الوقوف فلا دم عليه على الصحيح وينبغي اشتراط كونه غير معتقر في أحرامه إلى إذن غيره وإن كان مكفلاً عنهم
سواء بين العبد والصبي فيما سبق حتى لو عتق العبد قبل الوقوف فلا دم عليه على الصحيح قلت وقبسه أن
تكون الزوجة كذلك فلو زنت المقات مرية للنسك بغير إذن الزوج فلا دم وانطلقت قبل الوقوف
بنه على أنه لا يجوز لها أن تحرم بغير إذن الزوج ولو يولى الولي أن يعدل أحرام الصبي فجاز والمقات يولى بعده
له ثم عقده في الملم وسهات أجدهما يلزمه ويكون في مال الولي والثاني لا يجب على واحد منهما اهـ وذكر
الشارح في شأته نحوه ورجع الأول من هذين الوجهين وهذا الكلام كالصريح في تصريحه بعدم وجوب
الملم فيما ذكر والصبي مرية للنسك ثم أحرم وان بلغ قبل الوقوف أو العبد كذلك وإن عتق قبل الوقوف
بما إذا لم يأت الولي أو السيد فضية هذا التصريح بوجوب الملم إذا أذن السيد فان قول السيد حتى لو بلغ
يقتضى محلاً لم قبل البلوغ مع أن أحرام الصبي بغير إذن وليه لا يصح قات يصح جهه على ما إذا أذن الولي
في أحرامه بعد الجواز بغير إذنه أو بان أحرامه عن بلوغه فليست بل بعد ذلك ما تقدم من شرح الروض ولعله
فيما إذا أذن الولي أو السيد هذا الوجه تصريحه مسألة الصبي بما إذا أذن الولي أما إذا جاز مرية للنسك بغير
إذن الولي فلا اعتبار به إذا لصح أحرامه بغير إذن الولي فإن أذن ذلك قبل الله لغو ثم أيتقن شرح العباد قال
بعد كلامه روى به يعلم أن العبد أنما هي بإرادة الولي الخ اهـ (قوله فيملاودفع الملم للفقير بشرط الرجوع
أن لا يجب عليه) لو سئل لم يجب بعوده لم تكن الجواز حراماً كما خرم به المحاملى والر واني نعم بشرط أن

كذلك ثم عتق وأحرم لادم
عليه لأنه عند الجواز تغير
أهل اللارادته بمجرور
عليه خلق يرمو بجواز
الولي بولي صبي مرية للنسك به
فيها الدم على الأوجه
بالتفصيل للذكور (وان)
أحرم ثم عاد فلا يصح أنه أن
عاد قبل تلبسه بنسك سقط
عنه (الملم) لقطع المسافة
من المقات تحرم فضية
أن الملم وجب ثم سقط بالعود
وهو وجه والذي صححه
الشيخ أبو علي والبندنجي
أنه موقوف فان عاد بان أنه
لم يجب عليه إلا بالارائه
بب عليه والماد ودى أنه
لا يجب أصلاً وتظهر فائدة
التخلاف فيما لو دفع الملم
للفقير بشرط الرجوع أن
لم يجب عليه

(والا) بعد قبل ذلك بان عابدش وعنى طواف القدوم أى بعد مجاوزته الحجر فلا عبرة بتقديم عليها أو بعد الوقوف (فلا) يسبق العمل عنه
لأنه أدى بسببه بأول ما أتى من (والأفضل) ابن فوق المقات وليس بمحاض ولا نفسه (أن يحرم من دورته أهله) لأنه أكثر علا وقد فعله جماعة
من العبادة والنايين (وقول من) المقات قلت المقات أظهر وهو الموافق للاحاديد الصحيحة والله أعلم) فإنه صلى الله عليه وسلم أخرجه
من المدينة إلى الحليفة اجاعا في حجة الوداع وكذا في عمر الخديرة واه البخاري ولائه أقل (٤٩) تقرر بان العبادة لما في المحافل على

واجبات الاحرام من المشقة
وقد يقبل المقات كأن
نذر من دورته أهله كما
يجب المشى بالنذور وان كان
مفضلا وكما مر في أجبر
مقات المحجوج عنه أو بعد
من مقامه وقد يسكن كل
خشيت طر وقض أو
نقاس عند الله فان وكل

لا يرجع وعلى ما صححه الشيخ أبو علي والبنديجي والموردى برسم (قوله والابعد) الى قوله كما يجب المشى
في النهاية والغنى الاول أى بعد مجاوزة المقات (قوله عابدش وعنى طواف القدوم) أى الأولاد السنون
عند الخروج لغيره أو طواف العمرة وانما يقدمه من ابن الجاهل (قوله عما تقدم الخ) أى من التيقبل
فخذا لما أخرجه عن عبادته واستلامه وتقبله والسجود عليه (قوله أو بعد الوقوف) أى أو المبيت بنى ليلة التاسع
ونافق وتقدم عن عبد الله وقتب وابن الجاهل خلافه (قوله وليس بمحاض الخ) أى ولا يجب عرش قول المتن (قلت
والمقات) أى القول بان الاحرام منه أفضل سمونها وتومنى (قوله فإنه صلى الله عليه وسلم أخر الخ) أى
والخير كله في اتباعه صلى الله عليه وسلم كمدى على أفضل (قوله ولأنه أقل تقرر الخ) وانما يجوز قبل المقات
المكان دون الزمان لان تعاقب العبادة بالوقت أشد من المكان لان المكان يختلف باختلاف البلاد يختلف
الزمان في نهاية ومعنى (قوله) كأن نذر من دورته أهله الخ ولا يقال ان هذا مفضل بالنسبة للمقات فكيف
انعتقنا لانقول المانع من الاعتقاد المحذور لا ما كان غيره أفضل منه عرش (قوله وكما مر الخ) أى في شرح ذات
عرف (قوله أى) بالنتون (قوله وقد يسكن الخ) عبارة الغنى ويسكن من محل الخلاف صور منها
الخاض والنفساء فالأفضل لهما المات كما مر ومنها ما لو شك في المقات خراب مكانه فلا حياطه ان يستظهر
ند أو قبل وجوبها ومنها مسألة البئر المتقدمة اه (قوله في الخبر السابق) أى في شرح ذات عرق (قوله من
أراد الحج والعمرة) بمقول القول (قوله مكافؤا لغيره الخ) كذا في النهاية والغنى قول المتن (يلزمه الخروج الخ)
أى المصم فهاين الخ والحرم نهاية ومعنى (قوله بان يعتد الخ) أى ان يعتد بخبره عن علمه والزمه باتباعه
والظاهر أخذنا بما ذكره في الاحتياط في القلة لأنه حيث قدر على الاحتياط لم يجز له التقيد بالازمونه
لو اختلف عليه اثنتان في ما مررهما في الاضاح (قوله بالنسبة الى الخ) أى لجهة (قوله وكذا الخ) أى يجب
العمل بما على طئه بالاحتياط (قوله الى أبعده الخ) لعله على حذف مضاف أى الى محاذى أبعده من
حدود الحرم قول المتن (ولو بخطوة) أى يقتل نهاية بعبارة الغنى أو أقل اه وهي موافق لما بان من
الاعتراض والاول موافق لردع الا (قوله من أى جهة) الى المتن في النهاية والغنى الاول قبله ولو أراد
(قوله ذلك) أى الخروج (قوله لضيق الوقت) أى وسيل الجاهل نهاية (قوله قبل الخ) واقفه الغنى (قوله
ولا أقل من ذلك) وردع ما لو كانت القدمان ابتدأ موضوعين بحيث خرجت رؤوس أصابعهما فقط فرغ
ما عدا رؤوسهما واعتد علمان غير زيادة فانه يكفي ذلك لانه حيث تنسجج ولا يمكن القول بعد ذلك خطوة
كلا بخفى ويمكن أن يجاب عن المصنف بان تلك الخطوة كناية عن مطلق القلة سم بجذف (قوله كما مر الخ) أى في

قصد من المسجد الأقصى
الخبر الضعيف من أهل
بجدة أو عرس من المسجد
الأقصى الى المسجد الحرام
غفر الله له ماتقدم ذنبه
وما تأخره ووجبه الحجة
شك الراوى (ومقات
العمرة ان هو خارج الحرم
مقات الحج) لقوله صلى
الله عليه وسلم في الخبر
السابق ممن أراد الحج
والعمرة (ومن الحرم)
كأأوغبره بكه وأغيرها
(يلزمه الخروج الى أذى
الحل) يقينا وظنابان
يعتدو بعمل ما غلب على
ظنه بالنسبة الى تعرضه
لتحديد الحرم فهو كذا في
سائر الاحكام كما يفتنى
الحاشية فان لم يظهره شئ
أول يعتد علامته لاجتهاد
تعين عليه الاحتياط بان

(٧ -) (شرافى وابن قاسم) - (رابع) يصل الى أبعده عن عتبه أو يساره (ولو بخطوة) من أى جهة شاءه الى ما لله
عليه وسلم أرسل عاشم عن أصحابه عبد الرحمن بن رضى الله عنهما فاعتمرت من التعميم ولولم يجب ذلك أو أسهلها الضيق الوقت قبل قوله ولو بخطوة
بوجه أنه لا يكفي أقل من خطوة وليس كذلك اه ورد بان الخطوة تصدق بمقدار نقل القدم من محله الى ملامته ولا أقل من ذلك لصح ما ذكره
وأوضح من نظاره ذلك أنه اذا خرج جلا فقط الى الحل اشترط اعتداده عليه لو حدها ولو أراد من بكه لقران لم يلزمه ذلك تقليلا للرجح كما مر
قوله موافق كذا بخط الشيخ رحمه الله تعالى الاولى الثانية اه من هاشم

(فان لم يخرج وأنى فاضل العمره) (٥٠) أتم انصافا كاعلم بامامه (أخرأته) عن عمره بالإسلام وغيرها (في الامهر) لالتقاء احرامه انصافا

ومن حكى فيمن افاض فخره
عليه كقولهم بالخير من غير
مقانه (وعليه دم) لتركه
الاحرام من المقات (فسلو
خرج الى الحل بعد احرامه)
وقبل الشروع في طوافها
(سقط الميم) أي لم يجب
(على المذهب) نظير ما مر
فمن جاوز المقات وعاد اليه
(وأفضل جاع الحل) لم يرد
الاعتسار (الجسرانة)
بأسكان العين وتخفيف
الراء على الألفص لانه صلى
الله عليه وسلم اعتصر منها
ليلا ثم أصعب كما نشر جوعه
من حينين ثم غان فضع مكة
متفق عليه وحكى الأخرى
عن الجندى في فضائل
مكة أنه اعتصر منها ثلثمائة
نبي وبينها وبين مكة ثمان
عشر ميلا وقيل ثمانية عشر
وحزمه جمع وهو مردود
بنه على الأصح أن المبل
ما مر في صلاة المسافر (ثم
التنعيم) لانه صلى الله عليه
وسلم أمر عائشة بالاعتسار
منه كحرم وهو المسمى الآن
بمسجد عائشة يتنسوه بين
مكة ثلاثه أميال والاعتسار
حدهما الأرض لا ما بالي
الجبل (ثم الحديثه)
تخفيف الباء أضعف من
تشديد هاء ثمر بمسحة
بالمهمله بينها وبين مكة
ما مر في الجعر انه لانه صلى
الله عليه وسلم صلى بها وأراد
النحول لعمرته منها ومن
قالهم بالاعتسار منها نقد

ذکر
وهم لانه انما أحرم من ذي الحليفة كحرم (باب الاحرام) * يطلق على نية النحول
(قوله يطلق) النقول المتن أو كنهها في النهاية والفتى القول وهذا الذي هو وقوله وانما لم تنعقد أو
بعض جهة (قوله يطلق على نية النحول الخ) أي يطلق شرعا على الفعل المصدرى فيه راديه نية النحول في
النكاح اضعف من أحرم فهو النحول في ذلك ويطبق على الإحرام بالحاصل بالمصدر راديه نفس النحول في
لانه صلى الله عليه وسلم صلى بها وأراد النحول لعمرته منها أي فصلته بها وأرادته النحول منها لا على شرف
لها ومن يتعل بقية شق الحل محال بدله الدليل على من يتعل بهما أفضل الاحرام منها على الاحرام من غيرهما
(قوله يطلق على نية النحول (باب الاحرام) * (قوله يطلق على نية النحول

النسك أى الحالة الحاصلة المترتبة على النية وثائق (قوله فى النسك) ما هو النسك الذى دخول فيه بالنسك
وقد يقال المراد به هنا حرفة حرم عليه ما كان حلالا (قوله وهذا الاعتبار) أى المعنى (قوله فيه) عبارة النهاية
والخفى فى جأزعة أو فهم أو فيما يصلح لهما ولا حدهما هو المطلق اهـ (قوله وهذا هو الذى يفسده
الاجماع) قد يشكك الحصر بالردة لأن يكون بالنظر للمجموع على أنه قد يتوقف فى عدم فساد النية بالجماع
فلما ثبت فقد بطلت فسدته ما وجب المعنى فى فاسده سم وقد يقال كإفراوين الباطل والفاسد فى
أصل النسك ما المانع أن يفروا بينهما كذلك بالنسبة فوجب المعنى مع فساد هادون بطلانها بصري (قوله
لاقتضاء الخ) أى سبى بذلك لاقتضاء الخ نهاية ومعنى (قوله وتحرىم الأنواع) عطف على دخول
سم ولعل الواو بمعنى أو كما عبره بالنهاية والخفى (قوله وهو المراد الخ) أى المعنى الثانى خبايته ومعنى
(قوله أو جئين) هل محله إذا جمعهما كاهو ظاهر هذه العبارة كنبوت حتميز وأرثو عطف أحدهما
على الآخرى كنبوت حجة أخرى فيعتقد قوله وحجة أخرى عنه فصار قلنا أمل فان لا انعقاد عن مسبقه
ثم رأيت قول الشارح وإغمالا تعتقد الثانية انه هو يدل على عدم الاعتقاد سم يحذف (قوله لتعذرها
الخ) على الاعتقاد المنفى سم وكردى (قوله كموالح) أى كعذر الخلع و (قوله لأنه الخ) على لئلا الاعتقاد
كردى (قوله ليقوله) أى غير أشهر الخلع (هـ) أى لاسل الاحرام (قوله فوقع لغوا الخ) ينبئ أن يتأمل
بصري عبارة سم انظر هذا الآن بريدقة مثله المماناة فى إطلاق كونه نسكا وحديثه قد يمنع مع الاعتقاد
اهـ أى ولو قال لا قد يمنع تصحيح الاحرام ثم لا ضرر ورهنا لم التقریب (قوله أو بعض حجة) أى أو
نصف حجة أو غيره من الكسور واستظهر بعضهم أن من البعض قول بعض العلماء فوبت الاحرام بالجبيل
اذهوا حرام بمحل ذكر النوف فيسلم الاثبات أعمال الخلع وكذا الوأحرم بالكشف والقطعة أو بالشيئة أو
بكرة أو بالطواف أو بالنسي أو بالحق أو بالكعبة أو بالصفاء أو بالمروءة ولكن بتعقد مطلقا ولو حرم سمج
ونصفه أو بالعكس أو بنصفهما تعتقد ناعفا فيكونان قرأنا وثائق (قوله وكذا العمرة) أى ولو أزم
بعمرة ثم أو أكلوا بعض عمرة أو نصف عمرة أو غيره من الكسور واعتقدت واحد وثائق (قوله بالاجماع)
ظاهره وان قد أدم الخلع وأنه ليس من افعال للعمرة على الخلع وقد يتوقف فيه سم عبارة الشيخ محمد صالح
قوله أو كما بيان بخصرهما فى ذهنه مال الاحرام وهل يقول فوبت الخلع والعمرة أو حرمت مع الله تعالى أو
يقول فوبت العمرة والخلع أو حرمت بهما لله تعالى فيمنع خلاف المذهب والاحتياط أن يقول فوبت الخلع
والعمرة ثم جازم خلاف المذكور اهـ وقوله أن يقول فوبت الخلع والعمرة لعل صوابه فوبت العمرة
والخلع قول المتن (ومطلة الخ) ولو قيد الاحرام برين كروم أو أكثر اعتقد مطلقا أى غير مقيد بالزمن الملهـ
ولو أحم مطلقا ثم أقسده قبل التمين فاجمع أنه كان مفسدا لها بها يقوم معنى قول المتن (بان لا يزيد الخ) أى
بان نبوى الدخول فى النسك الصالح للأزواج الثلاثة أو يقتصر على قوله أحرمت بها يقوم معنى زاد الوثائق

فى النسك) ما هو النسك الذى الدخول فيه بالنسك (قوله وتحرىم) عطف على دخول (قوله وهذا
هو الذى يفسده بالجماع وتبطل الردة) قد يشكك الحصر بالردة لأن يكون بالنظر للمجموع على أنه
قد يتوقف فى عدم فساد النية بالجماع فلما ثبت فقد بطلت فسدته ما وجب المعنى فى فاسده سم (قوله أو جئين)
هل محله إذا جمعهما كاهو ظاهر هذه العبارة كنبوت حتميز وأرثو عطف أحدهما على الآخرى كنبوت
حجة أخرى فيعتقد قوله وحجة أخرى عنه فصار قلنا أمل فان لا انعقاد عن مسبقه
كلامهم لأن قوله وحجة أخرى كقوله والعمرة من حيث أنه يمنع من اعتقاده جماعا وهو تقديم نية الخلع فهو
كنية الخلع فى غير وقت فيه نظر فلما أمل فان الاعتقاد عن مسبقه ثم رأيت قول الشارح وإغمالا تعتقد الثانية
الخ وهو يدل على عدم الاعتقاد (قوله لتعذرهما ج) على الاعتقاد (قوله فوقع لغوا الخ) انظر هذا التفرع مع ألا
أن بريدقة فى مطلق كونه نسكا وحديثه قد يمنع من الاعتقاد فعمل الأولى التمسك بما ذكره وفى منع افعال
العمرة على الخلع والمقارنة كذلك وقد يشكك ذلك مع قوله أى فى المتن بعد ذلك أو كما هما (قوله بالاجماع)

فى النسك وهذا الاعتبار
يعبر كأعلى نفس الدخول
فيه بالنسك لاقتضاءه دخول
الحرم كما يحد أى يدخل تحدا
وتحرىم الأنواع الاثنية
وهذا هو الذى يفسده
الجماع وتبطله الردة وهو
المراد هنا (بمنع مقدمنا
بان نبوى جماعا أو عمرة) أو
جثنين كما ذكرنا وإغمالا تعتقد
الثانية عمرة لتعذرهما
كهو فى غير أشهر دلالة
لا يبطل ثم لاصل الاحرام
لقوله وهذا الاعتقاد الخ
بمنع اعتقاد مثله معه فوقع
لغوا من أصله فلم يكن صرفه
لعمرة أو بعض حجة فتعقد
كلمة وكذا العمرة أو
كلهما بالاجماع (ومطلة
بأن لا يزيد على نفس
الاحرام) لفظة الخسيرة
(والتمين أفضل) لعرف
ما يدخل عليه (وفى قول
الاطلاق) لأنه وجماعه
له عذر كرض فيمكن من
صرفه لا يخاف فونه

وسئل أحرم أحوالهما ثم
انتظر الوحي فبينما أحد
الوجوه الثلاثة الالوتية
مردودة بانها مخالفة للروايات
الصحيحة أنه أحرم معينا
وعمن روى ذلك عائشة
فقولها خرج ليسيح بها
ولا عبرة بمحلى ما قبل
أحواله ادعى أنه لم يسهما
في تلبسته أي في دوام إزاره
(فإن أحرم مطلقا) بكسر
اللام وقعه حال أو مصدر
(في أشهر الحج صرفه بالنية)
لا بمصدر اللفظ إلى ما يشاء
من التمكن) وإن ضاق
وقت الحج أوفت على الأوجه
التي اقتضاها الخلاف
خلاف الجمع ووجهه
بالصرف يبين أنه كان
كالمصرع أمره فليس إذا
صرفه فليس فصل ما يتعهده
من فاته الحج بما يأتي ويس
له صرفه للعمرة عز وجل
الخلاف (أو ألها ما اشتغل
بالإعمال) ولا يجوز ثلث العمل
قبل الصرف بالتبعية إن
طاف ثم صرفه للحج وقع
عن طواف القدوم ولا
يجزئ له السعي بعده قبل
الصرف على الأرجح لانه
يحتاج للركن ملا يحتاج
للسنة (وإن أطلق في غير
أشهره فلا يصح اعتقاده
عمدة) لأن الوقت لا يقبل
غيرها فلا يصرف إلى الحج
في أشهره (وله) أي مراد
النسك (أن يحرم كاحول
زيد) لأن أبا موسى أحرم

في حديثه أنه لا يشترط له التعيين ولا قصد الفعل ولا نية القرصة بخلاف الصلاة ثم يجب التعيين قبل أو حرم
مطلقا في أشهر الحج ولذا قال ج في حاشيته القبح الواجب عند نية الحج تصور كيفية وجوهه وكذا عند الشرع
في كل من أركله انتهى ولو وقت الأحوال ومن كاحولت بصره هذا الشهر أو يومين لا تعقد غير مقيد بالزمان
المعين فلا تقتضي من غير محلى في حرمها ساحتها بطلان كافي المختصر خلافا للفقهاء حيث قال لا ينعقد اه وناق
وقدم من النهاية والغنى ما وافق ما في المختصر (قوله دورا ويتأخر) أقر النهاية بهذا والرواية يعقبه عن
بانه سابق في أن كان الحج من المصروع أن الصواب أنه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة
وخص بجوازها في تلك السنة لما جاء في (قوله ويعمن وى ذلك) أي أنه أحرم معينا (قوله فقولها)
أي عاشترى الله تعالى عنها (قوله حال أو مصدر) نشر على ترتيب اللفظ (قوله لا بمجرد اللفظ) أي قوله
أوفت على النهاية والغنى (قوله لا بمجرد اللفظ) وبسن التلطف بالنقون (قوله وإن ضاق الوقت) أي
بأن كان أو لا يصح لعمدة قبل طلوع فجر يوم النحر فيكون عند صرفه إلى الحج كن أحرم بالحج
في تلك الحالة نها يتوقف أي وهو ينعقد بوقته بطالع النحر فيفضل بعمل عرتو يقضيه من قابل عن
(قوله أوفت الحج) خلافا لنها يتوقف أي وهو ينعقد بوقته بطالع النحر فيفضل بعمل عرتو يقضيه من قابل عن
أي بالنية للعمرة كاملة الروايات (قوله خلافا لجمع) منهم الروايات فانه قال في صورة القوات صرفه إلى
العمرة أي فلا يصرف إليها من غير صرفه ثم تقدم تغاض النهاية والغنى اعتقاده (قوله ولا يجوز ثلث)
أي قوله وليس منتهى النهاية والغنى الإقوله قبل الصرف (قوله ولا يجوز ثلث العمل) شامل للوقوف سم (قوله
وقع من طواف القدوم) أي وإن كان من سن الحج نها يتوقف (قوله ولا يجوز ثلث السعي) أي خلافا
لشرح العباب والظاهر أنه ليس له أعاده ليس بعد سقوط طلبه بغيره الأول فبين تأخير السعي وناق
(قوله قبل الصرف) قال سم في شرح أبي شعاع فتبين أنه لو سعى بعد الصرف اعتدبه وتردد في شيخ الإسلام
انتهى وقال الغنى والنهاية لا وجه لغيره أي فلا يجوز سعي أو عليه سعى الشارح ج في سائر كتبه كرى على
بافضل قول ظاهر صانع الشارح هنا أن قوله قبل الصرف متعلق بالسعي فيقصد الإجزاء وإلما سجد حاله
أنه يروى في مافي الغنى والنهاية خلافا للظاهر (قوله على الأوجه) أي من احتمالين الأول أن سعى
(قوله لانه يحتاج للركن الحج) أي فلا يستبد به إلا إذا وقع بعد طواف علم أي حين الشرع أنه من أعمال الحج
فرضا أو سنة عن (قوله لأن الوقت لا يقبل الحج) فان صرفه إلى الحج قبل أشهره كان كاحولها فما ينعقد
بصرفه للصحة نها يتوقف قول المتن (وله أن يحرم كاحولم) أي الحج قال في الروض وأن أحرم كاحولم زيد
وجرح وصار مثلهم إن اعتقاد الأصار قال في شرحه من كان أحرمها فاسد اعتقاد أحرمها مطلقا كعلم
محاسن وأحوال أحدها فقط فالقياس أن أحرمها ينعقد بمحسني الصبح ومطلقا في القاسد انتهى ووثق
من قوله ومطلقا في القاسد أنه صرفه إلى ما شاء من صرفه فلا حد للتسكين وكان أحرمها إلا آخر الصبح بالآخر
صار قال زائد ذلك أن يكون أحرمها إلا آخر الصبح يحج فيصرف هذا المطلق للعمرة سم بحذف وما ذكره من
الروض وشرحه في النهاية والغنى مثله قول المتن (كاحولم زيد) أي كان يقول أحرمها بآخر يومه

كاحولم النبي صلى الله عليه وسلم فلما أخبره قال قد أحسب أنك قد فعلت على رضى الله فصاروا واحدا الشيخان (فإن يكن زيد يحرمها) زيد

[illegible]

زيد وكلمة بمعنى ونهاية **(قوله أو كان محرماً)** أي أو كان كافراً إيان أي بصورة الاحرام معنى عبارة النهاية
أشأت أي بصورة واحرام فاسد لكفره أو جماعه اه قول المثلث (مطلقاً) أي ولو لم لا إضافة قال زيد فيها يتوقف
(قوله فإذا عقلت بقاء أصل في الاحرام) أي كالأحرام من نفسه ومستأجدها أي فانه يقع من نفسه لا
امتنع الجميع بينهما من ماهو الأصل في الاحرام وهو كونه عن نفسه عن **(قوله كالأحرام)** أي إذا أومئ
الحج قد يقال صرحوا بان التعليق لا يكون الا على مستقبل حتى أولوا كل تعليق لا يكون مستقبلاً بحسب
الظاهر في ذلك قول الولي العراقي في فتاوه قد يعقل الانشاء على الماضي فيقول ان كنت اراهم أتيت فانت طالق
فلم يقل يعقل هذا لعل مستقبل وهو تيقن اراهم فانه شك صدر منها اراهم مستقبلاً فقال ان كنت اراهم أتيت أي
ان تيقن في نظره انك اراهم أتيت والتبني والظهور وحادث لم يوجد الابداع التعليق انتهى وبه يعلم ان التعليق
بمستقبل حتى في قوله ان كان محرماً أي ان تيقن انك تباين الحج فليست على صري وقد يجادل بان معناه تيقن من مذهب ابن
مالك من أن اذا شرط لا تغلق كانه كان في المستقبل خلاصه هو ثم أريت في الوان في ماضيه وقولهم ان
ن تغلقه أي الفعل لا مستقبل لعله اذا لم تكن مع كاه **(قوله لم يكن محرماً)** أي وأما اذا كان يدحرماً
فيه بعد احرامه نها يتوقف **(قوله لم يكن محرماً)** ظاهره وان جهل علم احرامه **(قوله لا اعتدوا بوجوه)**
هذا فقد يظهر عند العلم باحرامه لا عند الجهل به **(قوله فانه لا يعتد)** ظاهره وان جهل سم **(قوله وان كان
محرماً)** أي كذا جاء من الشرح بانماحرم نها يتوقف **(قوله يحاضر)** بمعنى منعه ارجع لفتعلق
(قوله وليس منه) أي من التعليق بمسقبل **(قوله لانه لا يتعلق)** فيما لم سم وقد يجادل بان في عن
البصري من أن معناه انما قبل لا يتعلق **(قوله وفاروان أحرم)** الانساب اذا أحرم وقد يقال في صحة الفرقان
اذا أحرم بانماحرم تعليق وعكسه تأقنب لا يتعلق في معتد بصري **(قوله اذا أحرم)** ينبغي أن كان الحج كأي
عليه التنظير المذكور سم **(قوله وتظهير ما يات في الحج)** فيما لا ينبغي على التامل سم **(قوله انما هو الحج)** أي
الوارد **(قوله في غيره)** أي كان كان يدحرماً بانماحرم **(قوله والوجه ذكر الاحرام)** أي في ان اذا
أومئ كان محرماً فانماحرم وأفتد أحرمت سم قول المثلث (وان كان يدحرماً) أي احراماً صحاصها سم ونهاية
ومعنى **(قوله من حج)** أي قوله هذا كله في النفس وكذا في النهاية بالقوله ونهى الحج وقوله كجول شأت الى المثلث
(قوله لو في هذه) أي في صورة الاطلاق سم **(قوله الا اذا ارادوا الحج)** عبارة ملغنى والنهاية يتوقف على الطاق
كأي غير زيد يلزم مصره في ما مصره في يدلو عينه بدقيل احرام عمر وحجاً اعتد احرام عمر ومطلقاً وكذا
لأحرار يدعمر ثم ادخل عليها الحج فيعتد بعمر لاقراناً ولا بزمانه ادخال الحج على العمرة الان يقصده
التشبه في الخلق في الصورتين فيكون في الأولى سلافي الثانية قلوا وانماحرم فسل مصره في الأولى
وقبل ادخال الحج في الثانية وقصدا التشبيه في حال تلبسه بأحرامه لحاضر والآتي في الرضعة البغوى
ما يقتضى انه يصح وهو العتد قال الاذرى وفيه نظر لانه في معنى التعليق بمسقبل الان يقال انه يلزم في الحال
عنه أو عتد وان مصره لا حدهما كان احرام الا **(قوله الصبح)** بالاختصاص قلنا ومن ذلك ان يكون
احرام الا **(قوله الصبح)** جميع فصرف هذا المطلق لعمره ولا يقال لمسلم ادخال العمر على الحج كما هو به بعض
الطليلان الصر في ليس ابتداء احرام فان الاحرام معتد من أول الامر والصرف بعد بوله وحمل بجزءه
العمل قبل الصر فظهر الاحرام الا **(قوله حين)** فيه نظر والوجه عدم الاجزاء لانه احرام واحد ولم يتعين
تساعه **(قوله ولم يكن محرماً)** ظاهره وان جهل عدم احرامه **(قوله لا اعتدوا بوجوه)** هذا قد يظهر عند العلم
باحرامه لا عند الجهل به **(قوله فانه لا يعتد)** ظاهره وان جهل لانه لا يتعلق فيه بتأني الحرم الحج فتأمل **(قوله)
أناحرم اذا أحرم** اذا اعتد هذا اعتداً بانماحرم ان كان محرماً بالاول فتأمل **(قوله اذا أحرم)** ينبغي أن كان
يدل على التنظير المذكور **(قوله وتظهير ما يات في الحج)** فيما لا ينبغي على التامل **(قوله والوجه ذكر
الاحرام)** أي في ان اذا أومئ كان محرماً فانماحرم وأفتد أحرمت **(قوله في المثلث وان كان يدحرماً)** أي
احراماً صحاصها **(قوله لو في هذا)** أي الاطلاق **(قوله الا اذا ارادوا الحج)** فليقتضئ منه ذلك من قوله

أو يغتفر ذلك في الكيفية دون الأصل اه قال سم بعدد كرمثل قوله ولو أحرم كل حرام قبل صرفه في الأولى
الحسن الأسنى وموافقه لا يعاب عنه وقد تدل هذه العبارة على أنه إذا صرف زيدان صرف لهذان غير
حاجب إلى الصرف اه قال عش قوله مرفى في الرضعتين البغوى ما يقتضى أنه يصح الحاي ويضمن ما يبيع
زيدا فيما يفعله بعد اه أى من غير حاجب إلى الصرف (قوله لم صرف) الأولى بصرف بالمضارع (قوله
وليس الح) أى المستثنى المذكور (قوله ثم عس) أى جاعلا (قوله ناو المتع) أى بان قصدان يأتى بالتحج
به سد الفراغ من أعمالها عش (قوله في الأولى) أى في صورة الأطلاق ثم التسكين (قوله في الثانية) أى
بصورتها (قوله ويحسبان بعمل ما خبر به زيد الخ) أى وان ظن خلافها يتوهمنى (قوله ولو فاسقا الخ)
فان أخبر بعمره فبان عمر ما يحج كان أحرمه هذا يحج تبعاله وعند فوات الحج يحلل للفوات ويرق دما ولا
يرجع به على زيد وان غره لان الحج له ولو أخبر به ينسب ثم ذكر خلافه فان تعدل بعمل يتبره الثاني لعدم
الثقة بقوله أى مع سبق ما يناقضه والاقبح عمل به قاله ابن العماد وغيره نهاية وكذا في الوائى إذا نه قال بدل قوله
فان تعدل على بالثاني لاحتمال أنه أخبر بالاول ناسيا اه وما لهما واحد قال عش قوله مرفى فان تعدل
أى بان دلستقر ينقض تعدله اه قول المتن (فان تعذر الح) أى تعسر بدليل التمثيل بالنسبة الطويلة
فانها لا تقتضى التعذر م اه سم وفي النهاية ما وافقه قول المتن (معرفا حرامه) أى سواء أحرم أم
جهل حاله معنى (قوله أو حنونه) أى أو غير ذلك كقيمة بعهدة ونسب الحرام ما أحرم به نفسى ونهاية
(قوله به) أى بالوت (قوله كولو شالح) (فرع) * شك بجمع أفعال الحج هل كان نوى أو لا
فالتعاضد عدم محتمه كإي الفسادة وفرف بعض الناس بان قضاء الحج يشق لأثره بل هو وهم سم على ع
أقول وقد يقال الأقرب عدم القضاء قساعاتى ولو شك في الثانية بعد فراغ الصوم ويرق بينه وبين الصلاة
باتهم وسعوا في نية الحج ما لم يتوسعوا في نية الصلاة عش يحذف واؤه والوائى ثم قال وأقضى بالهبة ابن زياد
وفيه اه (قوله في أحرام نفسها الخ) ينبى أو شك في أن أحرامه يحج أو عره سم وتقدم عن النهاية
والمتنى ما وافقه (قوله والقرآن أولى) أى لتفضل البراءة من العمرة أيضا وعلى وجه أسنى ومعنى (قوله
بذلك) أى بعمل أعمال النكسكين (قوله يبين) أى لأنه لا محرم بالحج أو مدخل على العمرة نهاية
ومبنى (قوله ان نوى قبل أن يعمل شيئا) كأنه احتراز على نوى بعد أن عمل شيئا منها فلا يجوز عن شئ
لاحتمال أنه محرم بعمره والحج لا يدخل عليها بعد الشرع وعلى العمل سم (قوله ويحتمل الخ) جملة حالية
(قوله لان الأصل براءة فتمسكه) عبارة النهائية والمغنى إذا حصل له الحج فقط واحتمال حصول العمرة في
صود القرآن لا وجبه اذا لا وجوب بالشك اه (قوله فهم يسمن) أى لعدم لاحتمال كونه أحرم بعمره

وليس في معنى التعليق
بمسقبل لانه هنا لم يجر
أو يغتفر ذلك في الكيفية
دون الأصل ولو أحرم زيد
مطلقا ثم عس أو بعمره فبان
المتع أو ثم أدخل عليها الحج
ثم أحرم هذا كحرامه ما انعقد
له في الأولى مطلقا وفي الثانية
بعمره اعتبارا بأصل الأحرام
مالم ينو التسببه لا ويجب
ان يعمل بها أخبر به زيد
ولو فاسقا لأنه لا يعرف الا
منه فان تعدل معرفا حرامه
بحونه أو حنونه انما يتصل به
مثلا لم يتغير اذا جاز
للحجها فديمه ونوى الحج أو
(جعل نفسه قارنا) بان
ينوى القران ككل شئ في
أحرام نفسه هل هو بقران
أو بأحد السكبن والقران
أولى (وعلى أعمال السكبن)
أى الحج لا عمة القارن
مغمورة في جملة ما يخرج
بذلك عن العهدة يبين
ويجزئه عن الحج ولو جحمة
الاسلام ان نوى قبل أن
يعمل شيئا من الأعمال
لا العمرة لان الأصح أنه
لا يجوز ادخالها عليه ويحتمل
أنه كان أحرم بالحج ولا يزنه
دم للقران لان الأصل براءة
فتمسكهم اسمان لا يقرن
ولا فخر قبل اقتصر على
أعمال الحج من غير نية

فصله الخلل لالبراءة

من شيء منهما وان تدبر انه
أني بأحداه الانه منهم أو
على عمل العمرة لم يحصل
الخلل أيضا وان افعالها احتمال
انه أحرم بحج ولم يتم أعماله
مع بقائه وقتها كذا كان
عروض ذلك قبل شيء من
الاعمال والأفان كان بعد
الوقوف وقبل الطواف فان

يقرب وقت الوقوف فترن أو نوى
الحج ووقف ثانياً وبقيته
أعمال الحج حصل له الحج فقط
ولاد لم يبرأ من فان الوقوف
أو تركه أو فعله ولم يقرب ولا
أفرد لم يحصل له شيء الاحتمال
أحرامه بها أو بعد الطواف
وقبل الوقوف أو بعده ففيه
تقصير ليس هذا محل بسطه
وخرج بقول المتصل به ما
أفان وأخير بخلاف ما فعله
فان المدار على ما أخبر به كما
هو واضح

﴿فصل﴾ الحرم أي مراد
الاحرام (ينوي) بقلبه
وجوبه فالحرام الأعمال
النيات ولسانه ندب الاتباع
(و) يحتمل (يلو) ندب
فيقول نوي بالحج وأحرمت
به لله تعالى ليسك اللهم الحج
والأضحية فريضة حرياً
لانه نوى الفدية. ووقع من
الفرض ولا يجب على الفقه
بخلاف ما في قلبه وبين
الاستقبال عند البنية (فان
لي بلا تيمم بقدر أحرامه)
كل فصل أعضاء من غير
فسد (وان نوى ولم يلب
انعتد على الصبح) كان

فيكون فان ذكر المتولي نهاية (قوله) فصله الخلل) فضته أن المراد بأعمال الحج ما يشمل الرمي
(قوله) وان تدبر الحج) أي والحال الخ عرش (قوله) مع بقائه وقت) فلو كان فينبغي أن يخل بعمل عمرة ولا
يرأى من شيء منهما سم (قوله) ان كان عرض ذلك) أي ما ذكر من التعذر كالشك في إحرام نفسه سم
(قوله) وقبل الطواف) أي طواف الأضحية (قوله) فترن) أي نوى القران (قوله) لاسم) أي من قوله لا
الاصح من قوله لان الأصل الحج (قوله) لم يحصل شيء) أي الحج لاحتمال الخ ولا العمرة لاسمها فقامت
احتمال أنه أحرم بحج (قوله) أو بعد الطواف الحج) عطف على قوله بعد الوقوف والمراد بالطواف هنا ما يشمل
طواف القدوم وطواف الأضحية بدليل ما بعده (قوله) ما لو أفان وأخير بخلاف ما فعله) أي فان المدار
على ما أخبر به فالأخير بانه كان أحرم بالعمرة ووقع هذا الاخبار بعد رجوع الأعمال فينبغي أن يرأى من
العمرة أيضاً سم

﴿فصل الحرم﴾ (قوله) أي مراد الاحرام) أي قول المتن فان لي في النهاية والغنى الاقوله للاتباع (قوله)
ينوي بقلبه الحج) أي دخوله في حج أو عمر أو كليهما أو باطل لهما أو لأحدهما وهو الاحرام المطلق نهاية
وغنى (قوله) ولسانه) يظهر أنه يبرأ منها أيضاً بما في في التلبية التي يسمى فيها بالحج بصرى (قوله)
للاتباع) ان أراد بالاتباع تسمية نويه في تلبيته فمفهومه لكن لا يستلزم المدعي لان التلبات من مراده
التلفظ بخونيت الحج وأحرمت وان أراد الاتباع في هذا أيضاً فليست تأمل فقد ذكر المحقق ابن المهمام في
شرحه على الهداية أنه لم يعلم أن أحداً من الرواة لنسكه على الله عليه وسلم وروى أنه سمع على الله عليه وسلم
يقول نويت العمرة ولا الحج انتهى وفي شرح مختصر خليل لبرام ومما يسحب عند الاحرام ترك التلفظ بما
يحرم به وروى عن مالك كراهة التلفظ بذلك واليه أشار بقوله يعني المختصر وترك التلفظ انتهت اه
بصرى (قوله) وعقبها الحج) عبارة النهائية والغنى ويلي معنى الاحرام به التلفظ بها فنوى بقلبه يقول
لسانه نويت الحج مثلاً وأحرمت به لله تعالى ليسك اللهم ليك الحج ولا يسند ذكر ما أحرم به في غير التلبية لا في
اه (قوله) فيقول نويت الحج الحج) ويقول من يحرم عن غيره نوى الحج عن فلان أو عن أسوة حرمته
وأحرمته عنه تعالى الحج ويسم نفسه بالتلبية لا في ولا يسند ذكر من أحرم عنه ما أحرم به من حج أو عمره
في غيره هاوناني قال باعثن قوة أو عن من أسوة حرم الحج أي كالمري في حج الأجره بكني أدنى تغيير لم يحج
عنه ولو اخرج فلان عن وأحرمته فاقى الشيخ محمد صالح أن يظهر الانضاح أنه يضروا أن كثر المتأخرين
على أنه لا يضرون كل عازماً عند قوله نويت الحج على أن يقول عن فلان والأوقع العلاج نفسه (قوله) ويسم
نفسه الحج) أي فقط اه وفي هامش الوافي المنسوب إلى صاحبها ما حسده أنه لو أخر اسم المستحب عن قوله
وأحرمته وكان عند قوله نويت الحج نواياً بقلبه عن فلان مثلاً في لان النية بالقلب ولو قال نويت الحج عن
أسوة حرمته وعقد بقلبه ذلك مع عرف اسم الله لا اه (قوله) ولا يجب نية الفريضة الحج) كذا لا تندب كجابه
عليه تلبية في شرح المختصر بصرى (قوله) لانه لو نوى الخلل الحج) أي من حيث لا بداه بان سبق منه فرض
الاسلام أما بدفعه فلا يكون الا فرضاً وان تكرره فان النسك من البالغ الحرة لا يكون الا فرضاً ولا يقع تقاعداً
من الصبي والرقى والمجنون اذا أحرم عن نفسه عرش أي وأحرم بأذنه وليه (قوله) ويسم الاستقبال عند البنية
أي وإن يقول اللهم أحرمك اللهم أشعري وبشري ولحي ودينها ونمغني (قوله) كذا غسل الحج) عبارة النهاية

بعمرة والحج لا يخلل عليها بعد الشرع في العمل (قوله) فصله الخلل) فضته أن المراد بأعمال الحج
ما يشمل الرمي (قوله) مع بقائه وقت) فلو كان فينبغي أن يخل بعمل عمرة ولا يرأى من شيء منهما (قوله) ان كان
عرض ذلك) أي ما ذكر من التعذر كالشك في إحرام نفسه (قوله) لاحتمال إحرامها) أي العمرة يتأمل
هذا التعليل (قوله) ما لو أفان وأخير بخلاف ما فعله) فان المدار على ما أخبر به فالأخير بانه كان أحرم بالعمرة
ووقع هذا الاخبار بعد رجوع الأعمال فينبغي أن يرأى من العمرة أيضاً

﴿فصل الحرم ينوي ويلي﴾ (فرع) ﴿شك بعد جميع أعمال الحج هل كان نوى أو لا القياس عدم حتمته

نحو الصلوات والمصوم لا يشترط فيه لفظ مع النية وجوب التكبير مع النية فليقتصر على إيجابهما (وسن الغسل لأحرام) لكل أحد على كل حال ولو نحو وضوء وان أرادته قبل المباشرة على الأوجه للاتباع حسنة الترمذي وغيره تركه وأوامر الجنب وغيره المميز نفسه وليؤخره عنه وتؤخر الحائض والنفساء هنا وفي سائر الأعمال الغسل المسنون كثير هو ما يكفي تقدم عليه إن سببه عرف فيها يظهر ويسن له أن يتغلف بعمام في الجنب قبل الغسل وقول شارحين كالتقدم هذه الأمور في غسل الميت مرادهم بجلبها لا تفصلها كما هو معلوم نكرهم لم يدان في إزالة شيء من نحو ظفره أو شعره في عشر الحقة كجلبها وكذا الجنب كما مر وأن يلبس الرجل بعده شعره بضم مع مناله عن التعلل والذمت (فان عز) حسا لفق الماء أو شعرا ناشئة مبع تيميم بجم (تيميم) لأن الغسل وارد للقرينة والنظافة فاذا تمتر أحدهما بقي الآخر ولانه ينبوع من الواجب فالندوب أولى وياقته ساق جميع الاعمال المسنون وتولي وجد من الماء بعض ما يناسبه فالذي يمتنه ان كان بدينه تفسير إزالة به والا فان كفي الوضوء فوضوءه والغسل به

نحو الصلوات والمصوم لا يشترط فيه لفظ مع النية وجوب التكبير مع النية فليقتصر على إيجابهما (وسن الغسل لأحرام) لكل أحد على كل حال ولو نحو وضوء وان أرادته قبل المباشرة على الأوجه للاتباع حسنة الترمذي وغيره تركه وأوامر الجنب وغيره المميز نفسه وليؤخره عنه وتؤخر الحائض والنفساء هنا وفي سائر الأعمال الغسل المسنون كثير هو ما يكفي تقدم عليه إن سببه عرف فيها يظهر ويسن له أن يتغلف بعمام في الجنب قبل الغسل وقول شارحين كالتقدم هذه الأمور في غسل الميت مرادهم بجلبها لا تفصلها كما هو معلوم نكرهم لم يدان في إزالة شيء من نحو ظفره أو شعره في عشر الحقة كجلبها وكذا الجنب كما مر وأن يلبس الرجل بعده شعره بضم مع مناله عن التعلل والذمت (فان عز) حسا لفق الماء أو شعرا ناشئة مبع تيميم بجم (تيميم) لأن الغسل وارد للقرينة والنظافة فاذا تمتر أحدهما بقي الآخر ولانه ينبوع من الواجب فالندوب أولى وياقته ساق جميع الاعمال المسنون وتولي وجد من الماء بعض ما يناسبه فالذي يمتنه ان كان بدينه تفسير إزالة به والا فان كفي الوضوء فوضوءه والغسل به

كفي الصلوة فترك بعض الناس بان فضله الحج يشق لأوله بل هو وهم اه (قوله في المتن) ويسن الغسل لأحرام الحج قال في العباب في باب الجعة يتخص أي الغسل بين محضره ولو أمره أن قال الشارح في شرحه تخصيصه بما ذكره يقتضي فواته بفعله أو فعزض أو هو ظاهر ثم أتى بالسبكي أفتى بان لا غسل المسنون لا تقتضي مطلقا لان كانت الوقت ففقدت أو السبب فقذر الويسيتي منه نحو دخول مكة والمدينة أو لم يتم دخوله وقد يفهمه كلاما ملان السبكي إلى الآن لم يزل إذا زول إلا الاستعراق بعد تمام النحول اه (قوله وأوامر الجنب) عبارة شرح العباب ويكره على الجواهر وغيرها أحرام مجنبنا اه (قوله بعمام في الجمعة) أي من نحو أخذ الظفر وشعر الأبط والعانة وإزالة البرج ولو نحو (قوله لا تفصلها) أي لأن المذهب كراهة نحو أخذ ظفر الميت وشعره أو بطلوعه (قوله وكذا الجنب كبر) عبارة شرح العباب ويسن للجنب تأخير الأحرام من الجنب يظهر وقد يناقش النص في الحائض على أنها تأخذها إلا أن يفرق بان تظهرها غير مرتب ومن ثم توحيته وأمكن الصبر إلى من لها التأخير نظير ما يأتي اه (قوله تيميم عن باقيه غير تيميم

اكتفاء بما قبله ومنه يؤخذ انه لو لم (٥٨) يقتل لو قوف من دلفته بس لزمها وهو محذور ولا ينس لطفها بانواعه ولا لخلق لاتساع وقتها

ولا كتمان في طواف القدم
بفسل دخول مكة ثم يؤخذ منه
كقوله لم اسبق اكتفاء
بما قبله انه لو ترك غسل عرفة
وخول الحرم من دخول
من دافعة او غسل وقوفها
والعبد سن لرى جرة العقبة
او غسل دخول مكة او طواف
الفصل يتنوع بين طواف
القديم منه (وان طبخ)
الذكر وغيره غير الصائم
فيما يظهر اخذنا مما مر
الجمعة (بده للاحرام) لا يتابع
مغنى عليه وانما لم ينس غير
الرجل المذهب لتوا الجمعة
لغنى وقتها ومجملها فلا يكتفى
تغيب الويل لم لا يجوز وحدة
ولا ينس ابثوة والافضل
المستلزم لجله على الورد
للأهبة حرمه (وكذا قوله)
أي لا زور دواؤه ينس
يطبخه ايضا (في الاصح)
كالبدين لكن العبد ماني
المجموع انه لا يندب تطعيه
جزءا للشافع القوي في
حرمه يؤخذ انه مكروه
كقوله قياس كلامهم في
مسائل مرص حوا فيها
بالكره لاجل الخلاف في
الحرمه ثم رأيت القاضى أبا
الطيب وشيخه مرص حوا
بالكره (ولا بأس) أي
لاحوم (باستدامته) في
قوباً ودين (بعد الاحرام)
نعم بسلم عن عائشة رضي
الله عنها كافي أنظر الى
ويص السائل أي يصدق
مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم وخرج باستدامته مما لو أخذ من دية أو ثوبه ثم رد اليه فبما قبله ما لفتية كما
يعلم عما قبله (ولا يطبخ له حرم) سواء قبل الاحرام

ويظهر أنها أولى (قوله) اكتفاء بما قبله (المراية بالنسبة) دلفة أخذ ما يأتي غسل عرفة وغسل دخول
الحرم بصرى (قوله) ومنه يؤخذ الخ) كذا في نسخة المصنف والاولى حذفا لغنا عما سبق منه بصرى (قوله)
اكتفاء بما قبله) ظاهره وان حصل تغير لكن المقصود مجتذان حصل ازدحام ثم قد يشكك في الاكتفاء
بما قبل دخول من دلفة وهو غسل الوقوف بعده عنه لاسبابا ذاتية عقب الغفر سم (قوله) لاتساع
وقتها) أي قتل الزحمة قال في شرح العباب وقتية العلة تدبه عند ازدحام الناس فيها كيام الحج وبصرى
صاحب المارشدا وسخسه ان الرخصة استدله الأذرى بقول الرضة بسن الفسل لشكل اجتماع انتهى اه سم
زاد الكردي على ما فضل قال الشارح في الایعاب ولو حصل له تغير نحو عرق سن لاحتفاء اه وفي ما شئت اناضاح
الشارح وتر وجه لجمال الرمل وابتى الجال وعلان أن قولهم لا يقتل الطواف أي من حيث كونه طوافا أما
من حيث انما اجتماعا فافسن انتهى اه قول المتن (وان طبخ الخ) أي بعد الفسل نهاية وشرح ما فضل وزاد
(قوله) الذكر (الزحمة) الخلاف في النهاية الا قوله غير الصائم الى المتن وقوله ولا ينس لم يتوكلنا في المتن الا
قوله والافضل الى المتن (قوله) وغيره) أي من خشي أو أمر أو تشابه أو عجز أو اضيق وجنتها به وغنى (قوله)
غير الصائم الخ) قال في المغنى في تقيده أي استثناء الصائم والابتور تقيدها شرف اليه فحين عليه واغنى توقف
انما على الجلب ينس لى أي الحزم مطاوعا لا لا بد من الناس الا أهم بالراية من غيره اه وهو قد
غير الحمد كقوله ظاهر اه كرى على ما فضل قول المتن (للأحرام) أي لا رادته بحسب الأذرى نذب الجاعان
اكتفاء قبل احرامه لان الطيبين دواعيهم به وكردى على ما فضل عبارة الوفاؤه بسن الجمع قبل الاحرام
وبنا كلين ينس عليه تركه اه (قوله) لفن وقتها ومجملها فلا يكتفى) الاولى تكبير الضمائر الثلاثة بصرى
(قوله) لم يورثه) كذا ضبط في نسخ وعليه ظاهره مائة الان مع ما يعني ايان وفي نسخ ميتو تبصرى (قوله)
بما لو رد أي نحوه كدهن الغال يتوأنى في دهن البين بمحض صالح (قوله) أي لا زور دواؤه) أي غيرهما
ونائى (قوله) ومنه يؤخذ انه مكروه (والخ) وصح في الرضة كسلها للاحقة وهو العبد نهاية وغنى ونائى
قول المتن (ولا بأس باستدامته الخ) وينس كمال الأذرى ان يستثنى من جواز الاستدامته اذا نزلها
الاحداد بعد الاحرام قلنهما الزمغنى ونهاية (قوله) غير مسلم الخ) دليل على جواز الاستدامته بصرى
(قوله) (الابو بصير الخ) باليهما الوحيدة بعد الواو (قوله) في مفرق الخ) بغض الراء وكسر هاء واسم الراس
(قوله) وخرج) الى قوله وتعمير وجنتى النهاية والمغنى الا قوله سواء على أن كان وقوله نم الى واما المسددة
وقوله كأي الى وان شئ (قوله) ما لو اخذه الخ) ولومسه بيده ٤٠ الزمة العديتو يكون مستعملا

الحضور الى محل الجمعة قبل الزوال ولا يطلب الى عمل الرية قبله (قوله) اكتفاء بما قبله) زاد في شرح الروض
ولاتساع وقت الاول يعني رى جرة العقبة وعدم الاجتياح في الثاني يعني المبيت بجز دلفة اه (قوله) اكتفاء
بما قبله) ظاهره وان حصل تغير لكن المقصود مجتذان حصل ازدحام ثم قد يشكك في الاكتفاء بما قبل
دخول من دلفته وغسل الوقوف بعده عنه لاسبابا ذاتية عقب الغفر (قوله) اكتفاء بما قبله) عبارة وشرح
التمسج في الثاني اكتفاء بطهر العبد اه ويجوز ان يقال اكتفاء بطهر الوقوف بركة لغتغدة الضر وفي
شرح العبد وقتية العلة الاولى الى الاكتفاء بما قبله أنه لو لم يقتل لما قبل يوم الحرس الفسل له وهو محذور
ثم رأيت ان ذكر شئ صرح بأنه اذا لم يقتل لعرفة ولا زدتغولا العبد سن لى الفسل لرى أنشأ سن العلة
السابق وهو مرجع فيما ذكرته اه اه ولا يعذر ان يقر بترك الفسل لما قبل ما قوضه بغيره أخذ من
قوله السابق أقاد ويضمان هذا التفصيل الخ فليتامل (قوله) ولا ينس لطفها بانواعه) قال في التبيين ثم
يغنى أي من يوم الحرس الى مكوت يقتل ويلوطف طواف الزارة قال ابن النقيب وقول الشيخ و يقتل
قال الفخر الى ان هذا الفسل اسبقه في القديم دون الجديد اه (قوله) لاتساع وقتها) أي قتل الزمة قال
في شرح العباب وقتية العلة تدبه عند ازدحام الناس فيها كيام الحج وبصرى مرص صاحب المارشدا وسخسه

الطيب

وإن بعدد كالحناء لهذا

الحديث (لكن لو ترعوبه

المطيب) وإن لم يكن لطيبه

ريح لكان كان بحيث لو

رعى بهاء فلهو ريح (ثم

ليسأزنته الغدبة في الأصح)

يكون ابتداء لبس مطيب

(و) بسن (أن تغضب) المرأة

غير المحدة (للأحرام بها) أي

كل يدها إلى كونهما بالحناء

تعمما وكذلك لوجهها ولو

خلصة فتباعد لأنها تحتاج

لكتفها وذلك يستلزمها

وبكره لها به بعد الأحرام لأنه

زينة ولا فدية قبله ليس

بطلب نعم إن تركته قبله عدا

أو نسأما احتمل أن تغضبه

بعد خشية الغضب لا لأنه

وأما المحدة فصرح بها وكذا

الرجل الأنثى ورة كائن

علمة الشافعي والأصحاب وبه

ردت في مؤلف مبسوط على

جمع معين أو ما لا اعتراض

على المصنف والاستدلال للحل

في مؤلفات حتى ادعى بعضهم

فيه الاستحسان ولذا سميت من

الغارة على من أظهر معرفة

تقصيره في الحناء وعوارده

واختفى كالرجل وسن الغبر

الحرمة أيضا أن كانت حطية

والأكو ولا بسن لها نقش

وتسويدها نظير وفيه تمييز

وجنبه بل يحرم واحد من هذه

على خلطه من بل إذا نالها

حماها (ويجوز) بالرفع كما

في خطه فقط في الوجوب

وعليه كثيرون تبعوا المصنوع

كالعز وروايتهم فيكون

مندوب وعليها خرون

للطبيب ابتداء حزمه في الجموع ولا عبرة بانتقال لطيب بإسالة العرق ولو تعطره من يده لم يضر حزمها
نهاية ومعنى واستوى وقوله ولو مسه يدم الخ أي أو لتصق بهامنه شيء وثاني عش (قوله وما بعده) أي
واستدامته بعد الأحرام (قوله غير المحدة) يعني واللبنة تفتل على قياس ما تقدم فصرح على الأولى ولا يسمن
لثانية مصرى وبها حسن (قوله إلى كونهما) أي فقط نهاية ومعنى (قوله وذلك يستلزمها) الفرض
حصول الاستدراك في الجملة والافتقار هاهنا ذلك حرام كونهما لأن يكون هناك حرم سائر فلا حمة كجواهر
ظاهر أيضا سم (قوله ويكره) أي أن تغضب (قوله به) أي بالحناء وهو متعلق بالصبر المرفوع
يكرهه فيه ما فيه سم (قوله واحتمل الخ) أي بأكراهة (قوله وكذا الرجل الخ) في فتاوى السيوطي
في باب اللباس خضاب الشعر من الرأس والحبة بالحناء ما أثره جل بل سنة صرح به النووي في شرح
المهذب بقلان اتفاق أصحابنا وأما خضاب البدن والرجلين بالحناء فمستحب للمراة والمراة وجوز حرام على
الرجال انتهى وقضية التقيد بالبدن والرجلين عدم حمة خضاب غيرهما لكن ينبغي استثناء ما في معنى
البدن والرجلين كالعتق والوجه فليراجع سم (قوله الأنثى ورة) أي لغيرها في داود وفي شتمن على
خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان حديثا شك في رسول الله صلى الله عليه وسلم وجافي أو سأل قال
احتجهم ولا وجافي بربلي الأقال خضبها اه زائد البخاري في تاريخه بالحناء فغ الوارد (قوله وبه الخ)
أي بذلك النص (قوله على المصنف) أي في غير المنهاج (قوله من الغارة) أي تغرقها (على من أظهر
معرفة قوله) أي على من علم أن قوله الباطل في الحناء (قوله وعوارده) عطف على ما ذكره أي وأظهر
حجب قوله كردى عبارة الأقالوس يقال من الماعلى الشرب إذا فرقه ويقال من الغارة تعلمهم إذا ضاهمهم
كروجه اه (قوله ويسن لغير الحرمة الخ) أي لكنه المصرفة أكدها يتوهم (قوله ولا) أي بأن
كانت خلعين زوج أو سيد نهاية ومعنى (قوله ولا يسمن لها نقش الخ) عبارة الكردى على ما يفضل ولما
النقش والتسو يد خضاب أطراف الأصابع فكر ومحيث كان لها حلل وأذن لها في الأحرام حيث لم تعلم
رضاه ويجوز ذلك في التمييز على الاستسنى وكلام الشارح في أن لا يجره في كراهته مستطاع ويجوز
التفصيل المذكور في وشرا الأسنان أي تعديدها في الوصل اه (قوله وتطريه) قال ابن الرفعة والمراد
بالطريق المحرم تطريه الأصابع بالحناء مع السواد أما بالحناء وحده فلا شك في جواز شرح الباب وكذا
ينبغي أن يقال في النقش سم (قوله ومن لم يأن الخ) أي ولا علمه رضاه وناقى بصري وكردى على ما يفضل
(قوله حلها) أي من زوج أو سيد (قوله بالرفع) أي قوله وبالتصنيف في النهاية والمعنى (قوله في مقتضى
الوجوب) أي لأن مطلقا العلم ضرورية (قوله وعليه كثير ون الخ) وهو المعتمد نهايتوهم في زاد
النواي وكذا يجب على الولي تجر يدهم لئلا يكره إذا أراد أن يصبر محرما اه (قوله وبالتصنيف) الواو بمعنى

ابن الرفعة واستدل به الأخرى بقول الروضة يسمن الغسل لكل اجتماع اه (قوله لكن لو ترعوبه بالمطيب
الخ) قال في شرح الروض ولو مسه يدم بعد اغتسله لغيره يتوهم يستعمله لطيب ابتداء حزمه في الجموع
اه (قوله وذلك يستلزمها) الفرض حصول الاستدراك في الجملة والافتقار هاهنا ذلك حرام كجواهر ظاهر لأن
يكون هناك حرم سائر فلا حمة كجواهر ظاهر أيضا فليراجع سم (قوله ويكره) أي أن تغضب (قوله به) أي
بالحناء وهو متعلق بالصبر المرفوع يكرهه فيه ما فيه سم (قوله فغيره عليها وكذا الرجل الأنثى ورة الخ) في
فتاوى السيوطي في باب اللباس خضاب الشعر من الرأس والحبة بالحناء ما أثره جل بل سنة صرح به
النووي في شرح المهذب بقلان اتفاق أصحابنا قال السيوطي وأما خضاب البدن والرجلين بالحناء
فمستحب للمراة والمراة وجوز حرام على الرجال اه وقضية التقيد بالبدن والرجلين عدم حمة خضاب
غيرهما لكن ينبغي استثناء ما في معنى البدن والرجلين كالعتق والوجه فليراجع سم (قوله وتطريه) قال ابن
الرفعة والمراد بالطريق المحرم تطريه الأصابع بالحناء مع السواد أما بالحناء وحده فلا شك في جواز

تبعاً للمناسك وهو مقتضى الرخصة: (٦٠) والشرع الصغير وأطال كل في الاستدلال ما قاله بما يستلزمه من الحاشية مع بيان الحق متوهجاً

المقتضى من حيث الفتوى
الاول ومن حيث المسئلة
الثاني (الرجل) ولو مجنونا
وميلانه نطاقاً أيضاً على ما
يقابل المرأة ليجنوا الاحرام
من تحصيل الثيب ذكر
التيب مثال وكذا ان
كل من الجمعة والمراد ان يجب
أو يندب له التحريم على كل
ما فيه حاطة قبل أن يعضو
منه بما يحرم على الحرم نفس
وسرموزة (وليس أزالوا
ورداً) ليعتد ذلك عند صلي
التي عليه وسلم فعلاً أو ما
ويستكون الأزار والرداء
(أيضاً) لما في الكفن
وسجدتين فليستين ولا
فليستين ويكره المتعبد
الحلف والمصوغ كاه أو
بعضه ولو قبل النسخ على
الأوجه ثم يفتقده تعبد
البعض بما إذا كان له وقع
ومر اختلاف في حرمه
الزعر والمصغر فليستين
اجتماعاً (والله اعلم) والاول
كأنهما سجدتين كذلك
والمراد بالنعل ما لا يعرف
الاحرام من نحوه السداس
للمعرف اليوم والتاسعة
(و يصلي ركعتين) بنوي
بهما سنة الاحرام فلا تبايع
متعلقاً به يقرأ أسراً اليا
ونهاراً خلافاً لزمه المهر
فهيما لبلا كسنة الطواف
في الاولى بعد الفاتحة
الكارفون وفي الثانية
الاخلاص ويغني عنهما

أو (قوله تبعاً للمناسك) أي المصنف (قوله وهو أن المعتد بالخ) اعتد به أيضاً من أي والغنى
قول المتن (الرجل) أي بخلاف ادني والختن اذ لا نزع علمه على غير الوجه وكفى (قوله من خط)
بضع اليه وانما الجمعة والمراد ما هو أصغر من كل خط بضع اليه والخالع اللمعة ولوليداً ونسباً جاتها بمعنى
(قوله) لو كذا خط (الخ) أي كذا كرمثال سم وكردى (قوله) أنه يجب أي على المعتد (أو يندب) أي على
مقابلة (قوله) الخ (الخ) ويسن أن يكون بعد التطيب نهياً بقوله الخ قبل التطيب اه (قوله) وسرموزة
أي لا يكعبوناً قول المتن (وليس أزالوا الخ) أي يسن أن يلبس الرجل قبل إحرامه أزالوا الخ نهياً
ومغزى (قوله) ليعتد ذلك الدقوله والمراد في النهاية الاقوله ويكره المتعبد الحلف وقوله نعم إلى المسن وكذا
في النفسى الاقوله ولو قبل النسخ الخ قول المتن (أيضاً) قال في الاعباب بسن للمرأة البيضاء والجديداً أيضاً
بما في العمود ويكره له المصوغ انتهى اه كردى (قوله) لما (الخ) أي غير البسوا من ثيابكم البيضاء
نهياً ومعنى (قوله) والجديداً (الخ) قال الاذرى والاحوط أن يغسل الجديداً المتصور ونشر القصار منه على
الأرض وقصة تعمله أن غير المتصور وكذلك أي اذا توجهت نحو مسلة مطلقاً لا بدعة كذا المجموع غمها
ومغزى عبارة قال تعالى وسن غسل جديدهم فحاشاهم مرقب لب لا مطلقاً لا بدعة قاله سج اه قال محمد
صالح قوله ما مرقب أي غير سنة قوية اه (قوله) والمصوغ (الخ) وانما كرهوا هذا المصوغ بغير هما أي
الزعران والعصر خلاف ما قالوه ثم أي في باب لباس لان الحرم اشعث اغبر فلا يناسبه المصوغ غمها
أسن ونهياً والمعتد في غير الاحرام عدم كراهة المصوغ غمها لتمامها المصغر والمصغر سم عبارة بأعشن
قوله والمصوغ الخ أي ابن وجديده ولولا امرأة اه (قوله) ولو قبل النسخ كذا في النهاية مع أنتمشي
في ما في مجت' لباس على عدم الكراهة مطلقاً ما قبل النسخ أو بعده ونقل في الاسنى التقيد
عن الماوردي والزياتي وأقره بل أي بقوله ووافق ما في الجسمة انتهى وتبعه صاحب المغنى
بصرى وتقدم سم والنهاية الفرق بين ما هنا وبين ما في باب لباس (قوله) على (الخ) هذا أن وجد
البياض والافقوا ولى من المصوغ بعد مرقب (قوله) نير يصلح (الخ) خالفه النهاية بتقل وان قل فيما يظهر اه
وماله اليه الوفاي (قوله) ومرا (الخ) أي ترجع أنهم ما يجرمان للرجل اذا كان أكثر الثوب مصوغاً
بهم ما جرى الجال الذي على حرمه المصغر وكراهة المصغر على الرجل واختلاف في الورس والراجح العمل
ويجوز مع الكراهة على البدن بالزعران اه كردى على بافضل قول المتن (و يصلي ركعتين) أي وسن أن
يصلي ركعتين عند اداء الاحرام فلا أحرم قبل الصلاة فتسليماً انما كان يجب فلا تفتي ونأي (قوله) بنوي إلى
قوله ومن لا مسكن في النهاية الاقوله سرا إلى الاولى وقوله في تفصيلهما السابق وقوله أي توجهت إلى المتن
وقوله به مع إلى الأفضل وكذلك في المتن الاقوله وبمع ما مر الخ (قوله) بنوي به ما مر الخ والأفضل أن يصلحهما
في مسجد المشقات كان ثم مسجد ولا فرق في صلحهما بين الذكر وغيره بمعنى ونهياً (قوله) الاولى
منها في يقرأ سم (قوله) غيرهما أي في رتبة أو ناهية نهياً (قوله) تفصيلهما السابق أي من أنه ان
نواهما مع الغيراً تفصيلهما أيضاً لا اسقطا للطلب بنوي يثبته عند النهاية أي والغنى وان لم ينوها معه محمد
صالح الرئيس (قوله) ويجزى (الخ) الاولى الثانية (قوله) وقت الكراهة الخ أي ما وقت الكراهة في الحرم فلا
اه هكذا في شرح العباب وكذا ينبغي ان يقال في النقش (قوله) وهو ان المعتد بالخ) اعتد به أيضاً (قوله)
وكذا (خط) أي كذا كرمثال (قوله) والمصوغ (الخ) قال في شرح الرارض وانما كرهوا هذا المصوغ
بغير هما أي الزعران والعصر خلاف ما قالوه ثم أي في باب لباس لان الحرم اشعث اغبر فلا يناسبه
المصوغ مطلقاً مرقب لكن قبله الماوردي والزياتي بما صنف بعد النسخ ووافق ما في الجسمة اه
والعتد في غير الاحرام عدم كراهة المصوغ مطلقاً ما بعد الزعر والمصغر على ما فيه مرقب (قوله) في المتن
و يصلي ركعتين) لو أحرم بلا مسلة هل يطلب تاركها بعد الاحرام فيه منظر (قوله) في الاولى متعلق به يقرأ

غيرهما كسنة تعمله المحقق تفصيلهما السابق لان القصود في الاحرام اتمها كما أقاده نص البولي على أي بحيث يجزى من
لا يطول الزمان بينهما فالظاهر ما في نحو سنا وضوء يجزى من وقت الكراهة

في غير الحرم (ثم) بعدهما (الافضل أن يحرم) لاعتقائهم (إذا لم يعتن به رحلته) أي توجهه (١١) دأبتهم الإبل وأوسعها إلى جهة

من صدرها أو إلى الجحر دونها
(أو توجهه لمن يشاء)
لأنه باعترافهم في قوله
ما ورد من أن الفضل في حق
المكبر أن يصلي ركعتي
الاحرام ولو لم يجد الحرام ثم
يأتى إلى أن ينحله الساكن
به إن كان له مسكن فيحرم
منه عندئذ أسعده ثم يأتي
المسجد لطلب إف الوادع
المستوفى من لا مسكن له
ينبغي أن الفضل أن يحرم
من المسجد فإن قلنا يندب
لحرامه عندئذ أسعده لمصلحة
مقصده بنافه إذا كان
مقصده لغير القبلة كمر رفا
مراحمه بسن الاستسقاء
عند النية قبل لا ينفذ فيسب
له عند ابتداءه في السير لمصلحة
عرفته أن يكون ملتفتا إلى
القبلة (وفي قول يحرم عقب
الصلوة) فلو لم يجد في وقت
الاول لأنه أسعده وأمرهم
السنة للإمام على ما قاله
الموردى لكن نور عنه
أن يخطب التروية بحرمه
أن يسهل في اليوم الذي يليه
(ويستحب كثرة التلبية)
للاقتناع (ورفع صوته بها)
ولو لم يجد يستحب لا يجهد
نفسه ولا ينقطع صوته (في)
متعلق بالركوع (ورفع دوام)
لحرامه أي جميع حالاته
لغير الصبح أي جبريل
فأمره أن أمر أصحابه
أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية
واحتز بدوام أحرامه عن

يحرم فيه لكن هل يستحب حينئذ ولأن النافلة المطلقة في وقت الكراهية في الحرم خلاف الأولى فيه
نظر لكونه يقتضيه الاستحباب لأن هذه ذات سبب وإن كان متأخرا فلها فيه على النافلة المطلقة وعبارته في شرح
العباب كلصحة ذلك سم (قوله في غير الحرم) وقع السؤال عن نذر ركعتين في وقت الكراهية في الحرم
هل ينقطع نذره ولأن النافلة أي المطلقة في ذلك خلاف الأولى وأقرب بعضهم بالاعتقاد أن النافلة تربة في
نفسها أو كونها خلاف الأولى أمر عارض فلا يمنع الاعتقاد فليست سم على حج أقول الأقرب عدم الاعتقاد لأن
شرط صحة النذر كون النذر وقتا يتأخر عن وقت الكراهية وهو كذا هو كذا وكذا وغايته أن الكراهية
في حقيقة عرش قول المتن (ثم الفضل) (الح) لا فرق في ذلك بين من يحرم من مكة أو غيرهما فيقوم غنى
(قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح)
ما ذكر لا يحرم (الح) (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح)
والفضل أن يحرم من أول البقعة لكن لا يظهر وجهه على ما ذكر (قوله وإذا كان
(الح) ظرفه) (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح)
الصلوة أي بالسنة فيقوم غنى (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح)
فيقدمه إلى تركه (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح)
السابع اه قال البصري قوله لا يندب في قوله لا يندب في قوله لا يندب في قوله لا يندب في قوله لا يندب
يوم الذي يستوفى يوم الاثنين يوم التروية مع أن الخطبة في الأول اه وقد يجب أن لا يتم التعليل أي لبيان
التروية وما يناسبها قول المتن (ويستحب كثرة التلبية) لا فرق في ذلك بين ظاهر ومضمر وجنبه معنى
وإنما (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح)
الخشوع من أصله كرفاهة إذا تشوش حرم وثائق في سم عن الاعيان ما وافقه إذا ذكر ذي على أفضل
قال ابن الجليل يكتفي قولنا لا يندب لأنه لا يندب لانه اه (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح)
والاحرام عرش (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح)
بدوام أحرامه أي التبادر في مقابلة أدائه الاحرام به يندفع قول البصري تأمل في هذا الاحتراز مع تفسير
ودوام أحرامه جميع حالاته اه (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح)
الصلوة اه قال عرش بان كانت بحضرة أو كانت بحضرة فحرم أو لا يتقلا كراهه اه وفي الاعيان
ما وافقه (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح) (قوله لا يحرم) (الح)

(قوله في غير الحرم) أي ما وقت الكراهية في الحرم فلا يحرم فيه لكن هل يستحب حينئذ ولأن
النافلة المطلقة في وقت الكراهية في الحرم خلاف الأولى فيمنع نظر لكن يقتضيه الاستحباب لأن هذه ذات سبب
وإن كان متأخرا فلها فيه على النافلة المطلقة وعبارته في شرح العباب كلصحة ذلك فانه لما قال في العباب
يسن أن يصلي ركعتين الاحرام بمسجد الميقات إن كان لا حيث تكراه النافلة اه شرح قوله لا حيث الخ
بقوله لا حيث أي لا في مكان أو زمان تذكره النافلة تتزجها في الأولى ويحرم عا في الثاني بخلافها في حرم مكة
بصلها فيه أي وقت أراد اه وقد وقع السؤال عن نذر ركعتين في وقت الكراهية في الحرم هل ينقطع نذره
ولأن النافلة في ذلك خلاف الأولى وأقرب بعضهم بالاعتقاد أن النافلة تربة في نفسها أو كونها خلاف الأولى
أمر عارض فلا يمنع الاعتقاد فليست سم على حج أقول الأقرب عدم الاعتقاد لأن
ويستحب كثرة التلبية ورفع صوته بها في دوام أحرامه اه قال في العباب وقتا كذلك لغير الاحرام كسعد
وهبوط إلى أن قالوا بكل مسجد حتى الحرام ثم قالوا أن رفع الله كرمونه قال السليخ في شرحه ولو في المساجد
ما لم يشوش على مصل أو إذا كروا ثم والركعة كلها اه ثم إن قصد التشوش حرم (قوله فيسن لهما السماع
أنفسهما فقط) قال في شرح العباب إذا كان في راحة الصلاة ومنه يؤخذ أنهم ما يحرم أن يحضره فالحرام في الخلاء

التلبية المقتضية ابتداءه فيسن الأسرار به لانه سن فهذا كروما أحرامه بطلبه من الأسرار لانه أوفق بالاختصاص وقوله صوته من المرأة إذا خفي
فيسن لهما السماع أنفسهما فقط ويكره لهما إذا فعل ذلك بخلاف الأولين لما سبقه

وبسن الملبى جعل أصعبه في أذنيه (٦٢) على ما ذكره ابن حبان أحد من شيوخه في دلالة عليه تقرر والله اعلم بحفظه عن مصلى الله عليه وسلم

ولأن أحد من أصحابه (خاصة) بمعنى خصوصاً (عند تغاير الاحوال كركوب رز وول وسعود وهبوط) بضم أولهما أو بالفتح فهما اسمان كانا (واختلاط رفته) بضم أوله وكسره وإقبال الليل أو نهار ووقت السحر و فراغ صلاة فقدمها على الأذكار بعدها كالقضاء كالامهم وتكرر في نحو خلاه ويحل نفس كسائر الأذكار (ولا تنسحب طواف القدم) والسعي بعده لا لكل منهما إذ كل واحد خصوصه فيه كطواف الأفاضل والوداع (وفي القديم) تنسحب به (بهر) لا طلاق الأذلة وأنخلق به السعي بعده لا في آخره (جزءاً) (ولفظها) التي صرح عنه صلى الله عليه وسلم (البك) مصدر من قصد به الكثير من لب أقام أو أصاب أي أقام على طاعتك بعد إقامة واجبة لأمر لنا بالجمع على لسان شريك أوهاج لما يأتي أول باب دخول مكحولين محمد صلى الله عليه وسلم بعداجابة ولاختصاص الحج بمخاداة أوهاجهم التي استبطلت كل من تلبس بها طهار اجابة ذلك (اللهم ليك ليلا لا شريك ليك ليلا) الأولى كسرها ونقل اختيار الفتح عن الشافعي مردود لأن الاستئناف لا يوجب ما ووجه

مشتغل بتلبسه نفسه من تلبسه به (قوله على ما ذكره الخ) اعتمدته النهاية وما عني فقال إذا كان حبان في صيغة اه وزم الوافي بعدم سنة (قوله بمعنى خصوصاً) عبارة الفخى والنهاية فهو اسم فاعل مخنوم بالهاء بمعنى المصدر وهو خصوصاً أي بشأ كد اه (قوله بضم أولهما) أي يتخلط صدور ويجوز فقه اسم المكان بضم رفته ويهبط معنى زاد النهاية وكل منهما صحيح هذا كرمي المجموع اه قرل الملتز (واختلاط رفته) وغيرهم أي اجتماع وانفراق وعند قوم بقطعة وهو بوزن جوز والشمس وبتأ كد استجابها في المساجد كالسجد الحرام ومسجد الخيف ومسجد أوهاج صلى الله عليه وسلم اقتداء بالسلف النهائية ومعنى (قوله بضم أوله الخ) عبارة المعنى بتلث الزم كسرى في التيمم لجمعة تروق بعضهم بعض اه (قوله ونهار) الواو بمعنى أو كجاء به غيره (قوله وقت السحر الخ) وصندساع وعدة قاتلوا قاعدا ومضطجعاً ومستقبلاً كجاءوا شامعاً (قوله وفراغ صلاة) أي ونفلاً يجزى ويكرى (قوله فيقدمها على الأذكار الخ) اعتمدته الوافي ونظر حصول أصل السنة بالاتباع بما قال الكردى على بافضل بعداذ كل الصلاة فوراه وقال عس و يبنى تقديم الأذكار على التلبس لتساع وقت التلبس وعدم وانهما تقديم اجابته المذون وما يقال عقب الاذان علم اه لكن في الصبري عن الحنفى وطلحات على ما في الشارح من تقديم التلبس على الأذكار (قوله على الأذكار بعدها) أي ولو كانت مقدمة بعدم الكلام لأن الكلام الذي يتقدم بعدمه ما يبطل الصلاة وهذا لتبطلها بمجرد صالغ الرئيس (قوله وعلى نفس) أي اه ذلك و يبنى أن راديه الناسة الخففة عس عبارة ناسن وقد أطلقوا منها كثيراً من الأذكار في محل الخاصة والأطلاق يشل القليل كغيره فقدم وهو هاو فيه موقفة فلا يجوز غالب الطرق ولو في الخلاص ذلك و يلزم على ما تعطل الذي كرفي كثيراً أو أكثر الاما كن ولو قيل في كل محل ينسحب على التعظيم لكانه وجوبه اه (قوله كسائر الأذكار) مثلها قراءة القرآن كجاءوا طاهر ان لم تشهدنا اسم وفي الكردى على بافضل عن الاعيان المراد أن التلبس في ذلك أشد كراهة والافعال الأذكار تكرر في محل الخاصة اه (قوله والسعي بعده) أي في الطواف المطوع به بمعنى ونهاية (قوله فسه) للاجابه الب (قوله) وأخبر به السعي بعده) أي والطواف المطوع به في أثناء الاحرام بها بتومعنى (قوله مصدر من الخ) معمول لفعل محذوف والتقدير ألي لبنك فحذف الفعل وهو ألي وجو با وأقيم المصدر مقامه ثم حذف النون للاضافة واللام للتحذف فصار ليك ليلا (قوله واجابته الخ) الانسب سابقه أو بدل الواو قول المتن (اللهم) أصله بالله محذوف النداء ووض منه اليه أي بتومعنى وشذ الجع بينهما شجنا (قوله ليلا الخ) تأ كد لا ول شجنا قول المتن (لا شريك لك) أراد ينيك الشريك في الفقل كسرك فأنهم كانوا يقولون لا شريك لك الا شريكاً هو لك فلو حكموا ملكاً بها يوفعنى (قوله ونقل اختيار الفتح الخ) عبارة الكردى على بافضل وقول الاسنوي ان التختشري تقل عن الثاني اختيار الفتح هذه الأذرى بان اختيار ان الشافعي لا يؤمن من التختشري أي لان أصحابه أدرى باختيار امن غيرهم وفيه بلوا ذلك عنه اه (قوله لان الخ) على دلالية الكسر عبارة الكردى على بافضل لان من كسر قال الحمد والنعمة على كل حال ومن فتحها كله يقول ليك لاجل أن الحمدك ولا يندح أن الكسر قد يدل على التعليل لانه خلاف التبادر منها لان التعليل فيها معنى من حيث ان الجملة استئنافية قد تفيد معنى اه وعبارة شجنا والكسر أجود عند الجمهور ولان الكسر يفيد أن الاجابة ليست مختصة بهذا السبيل لانه لا ينفك عن السبيل بحسب ظاهر اللفظ وكان كالتعليل في المعنى والفتح يفيدان الاجابة مختصة بهذا السبيل لان معنى ليك لهذا السبيل بخصوصه اه (قوله بالنسب) الى قوله واستخفى النهاية والمعنى (قوله ويجوز الرفع) أي على الاستبداء والخبر لا تغرب أن محذوف أو بالعكس سم ومعنى

اه وفي شرح مر فان جهرت أي المرأة كرم حيث يكره جهرها في الصلاة اه (قوله كسائر الأذكار)

مثلها قراءة القرآن كجاءوا طاهر ان لم تشهدنا (قوله لان الاستئناف لا يوجب ما ووجهه التعليل من التقسيد) قد ربه لاجل التعليل لازم للكسر لان المكسور كثيراً ما يكون للتعليل فالعالم لا يحتمل فهو مهم فالتعدي موهوم الان يقال لاجلهم لازم الفتح لازم التعليل (قوله ويجوز الرفع) أي على الاستبداء والخبر لا تغرب

باب دخوله أي الحرم * ونحو لان الكلام فستولا فكتبر من السنن لا يمتنع عليه الحلال ايضا ومن حذف الضمير في نسخ
(مكة) قيل الانسب ثوب التثنية (٦٤) ينابضه الحالج لانه ذكر فيه كثيرا مما يتعلق به دخولها لابل الحرج فقولنا لتعلق لها بها وريبان
دخولها يستدعي كل ذلك

باب دخوله مكة *

(قوله ونحو) أي الحرم (قوله والا فكتبر الخ) بل انما يحتاج اليه بالنسبة لقوله قبل الوقوف فقط (قوله
ومن حذف الضمير الخ) ويمكن ان يوافق الحذف بان يجعل مرجع الضمير الداخل المفهوم من
دخول ولا ينافيه قوله قبل الوقوف حيث لا يناسب الا الحرم لان المعنى ان كل محرم اسم (قوله ثوب
التثنية) أي لا يوافق الشرازي (قوله لها بها) يعني الوقوف فبدخول مكة (قوله ورد الخ) هذا
لا رد دعوى المفترض الانسية وانما يكون رداله لو ادعى عدم الصحة فتأمل اسم (قوله يستدعي كل ذلك)
فيه تأمل اسم (قوله البلد) ولها نحو ثلاثين اسما لهذا قال المصنف لانه لم يلد اكثرا سماها مكة والمدنية
لكونها افضل الارض وكثرة الاسماء تدل على شرف المعنى نهاية زاد الفخر ولهذا كثرت اسماء الله
تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم قبل ان الله تعالى انفسهم صلى الله عليه وسلم كذلك اهـ (قوله
وهي) أي القوفة وليست شعر في النهاية الاقوله وما عارضه في الاثر به وقوله والتغضيل الى وثن وكذا في المعنى
الاخره حتى من العرش (قوله عند الخ) أي خلافا لما في تفضيل المدينة معنى (قوله منه) أي من الموضوع
او ما عارضها (قوله الاثر الخ) استثناء من قوله افضل الارض الخ (قوله كالحصيف الخ) ما المانع من أن
المعنى في كون الحصيف افضل من غيره من بقية الكتب الالهية أن الثواب للتر تبسلي تلاوهه مثلاً أكثر من
الثواب المترتب عليها بصري (قوله الا ان لم يشق الخ) عبارة عن النهاية والمعنى الا ان يغلب على ظن وقوعه محذور
منها اهـ (قوله الا ان لم يشق من نفسه بالقيام بتعظيمها وحرمها واجتنابها ينبغي الخ) ظاهره وان غالب على
ظنه أنه ان فارقها وقع منه المحذور في غيرها أيضا بل وظاهره وان كان المحذور في غيرها أكثر منها وظاهر
ان قيل بشأه في سبقتها وهو مرجوح لكننا وان نقل بالاضافة فغفر تقاضيه صور لها من انتهاكها
بالمعاصي مع شرفها عن (قوله وان كان الام مقولاً بالتشكيك) يعني أن الام يوجد في جميع انواع العذاب
وأقراده لكن حصوله هناك في بعضها أشد منه في بعض الامم على قدر المصيبة شدة وضعفها والكفر أشد
للمعاصي و (قوله على مجرد الخ) متعلق بترتب كرده (قوله الخالفه في قواعد) أي لان قواعد الشرع
تدل على أن ارادة المصيبة ليست بعصية الا ان صميم علمها كرده عبارة البصري لعل وجه الخالفه أن الصغيرة
لا تقابل بهذا الوجه الشديد أو لعل وجه ترتيبها ليجعل على الارادة نوعي وجامع لظن من غير عز
وتعظيمهم أن القدر انه لا يعاقب على أهم بالمصيبة الا لا يصحهم على خلاف في التصحيح أيضا اهـ (قوله قد دره)
أي قوله تعالى المذكور أو قول السارخ فربما الخ و (قوله ان هذا) أي قوله تعالى ومن ورد الخ و (قوله
مرتب الخ) بصيغة تاسم الفاعل على الجواز في الاستدحاف المفعول (قوله أخذوا منه الخ) أي من قوله
تعال ومن ورد الخ (قوله أي تعظم فيها الخ) هذا التفسير خلاف الظاهر المتبادر ولا ضرر واداء من المعلم

باب دخوله مكة *

(قوله ومن حذف الضمير) يمكن تحله على ما وافق الحذف بان يجعل مرجعه الناشئ أي داخل المفهوم من
دخوله ولا ينافيه قوله قبل الوقوف حيث لا يناسب الا الحرم لان المعنى ان كل محرم او كل ينافيه بطل فائدة
قوله ومن الخ فتأمل (قوله ورد الخ) هذا لا رد دعوى المفترض الانسية فليس رد الاعتراض وانما يكون
رداله لو ادعى عدم الصحة فتأمل (قوله يستدعي كل ذلك) قد يقال بعدم ذلك الا ان كل ذلك لا يستدعي
السخول فهو اعم والمطالبة بالوجه الاعم لا وجهه من توافيق السخول فدعوى الاولى في جعلها وما ذكر
في رده لا يصلح فلنأمل (قوله اسلافنا في الآية الخ) أتولوا يوم النفاة ممنوعه من مظاهر الان غاية ما في
الآية والاخايد ثم وم والحصول لا ينافيه بل يقدم عليه كما تقرر في الاصول (قوله والا حاديت المصرفة

فاكتفى به عن وهو بالمع
والله البلد وقيل بالمع الحرم
وبالبناء للمعقول بالمع
البلد وبالله البيت أو
والطائف وهي قبعة الحرم
أفضل الارض عندنا وعند
بجمهور العلماء للاخبار
الصحيحة المصرفة ذلك وما
عارضها ببعض ضعيف وبعضه
موضوع كائين في الحاشية
ومنه نحوها أي المدينة
أحب البلاد الى الله تعالى
فهو موضوع اتفاقا وانما
صح ذلك من غير تراخي
في مكة الاثر بتأني صحت
أعضاده الكرم على الله
عليه وسلم فهو أفضل اجزاء
حتى من العرش والتغضيل
قد يقع بين الفوات وان لم
بالحفظ ارتباط عمل بها
كالهيف أفضل من غيره
فان دفع بالعضم هنا ليس
المأذون بها الا ان لم يشق من
نفسه بالقيام بتعظيمها
وسميتها واجتناب ما ينافي
احتشائه وليست شر اقيم
بها قوله تعالى ومن ردفه
بالحاد أي بل يظلم بندقه
من عذابهم فربما مذاقة
العذاب الموصوف بالالم
المرتب مثله على الكفر
في آيات وان كان الام مقولاً
بالتشكيك على مجرد ارادة
المصيبة به ولو صغيرة ولا

نظر خلفه ذلك لقوله اصله من خصوصان الحرم على ما اقتضاه ظاهر الآية فدر مع قول بعض السلف ان هذا
بعمومه مرتب على مجرد الارادة بغية الحرم وان لم يشأه أي بوجه متعلق بالحاد وكان أن عباس وغيره أخذوا منه قولهم ان السيات تضاف
بها كما تضاف الحسنات أي تعظم فيها أكثر من غيرها لانها تعدل لاي نافي الآية والا حاديت المصرفة

بعدم التعدد في السيئة وآية ومن رواية عن غير ذلك العظم كقولهم قد صرح على تراعى فيه من حرم بمائة ألف حسنة وتدل
 الأخبار على كونه في الحاشية على أن الصلاة بالمسجد الحرام على الأصح وقبل بكل الحرم امتازت على الشكل بمضاعفة كل صلاة فرض أو نفقلى إلى
 مائة ألف ألف صلاة ثلاثاً كميروهم هذا كذا في قوله ودخل من زعمنا أفضل السكتى (١٥) بالدينان ما ورد من فضله لا يوازي

هذا وأفضل موضع منها
 بعد المسجد بيت خديجة
 الشورى وإن ترقا الخبر
 المستفيض بين أهل مكة
 خلفا عن سلف أن ذلك الخبر
 البارز فيه هو المراد بقوله
 صلى الله عليه وسلم إنى
 لأعرف حجر كان يسلم على
 بمكة (الأفضل) الحرم صح أو
 قرآن (دخولها قبل الوقوف)
 إن لم يحضر فسنوه لا يتابع
 واغتنام العظم قرب العبادات
 في عشرين الحجة الذى مع
 في شهر ما من أيام العمل
 فيها أحب إليه تعالى من
 العمل في عشرين الحجة
 (وأن يقتل داخلها أى
 مراد دخولها ولو حلالا
 والأفضل أن يكون غسل
 الحائض (من طريق المدينة)
 وهي طريق التنعيم إلى
 يدخل منها أهل مصر والشام
 ويخوضهما (بذى طوى)
 ثلاثين آوله والفتح أضع
 أى بماء البراءة فيمعهدها
 بعد الميت وصلاته الصبح
 لا يتابع مع عقبه وهو
 يحصل بين الحائضين المسكين
 لأن باجزيه بقرطوبه
 أى مبنية باجبار قسب
 الوادى البهاوى البخارى
 رواية تقتضى أن سمى
 طوى وروى أن المعروف
 له ذوطوى لا طوى و

أن تحديد الثواب والعقاب بما لا يحال إلى أى فيه من المانع من اطلاع القائلين بذلك على أمر لم يبلغ عليه
 غيرهم أول ما ثبت عند محدثيها أنهم المتأخرين تأمل اختلاف من التخصيص الأثرى أن الآيات صريحة
 بتضعيف الحسنة بعشر أمثالها لم يقصر عليها في الحرم ما ثبت فيها بخصوصها ثم لا الحاشية قال قوله
 للمصلحة بعدم التعدد أقول من الواضح أنهم لم يصرح بعدم التعدد في السيئة بالنسبة لكل فرد إذا تعبد
 فيها بصيغة العموم كن حافى الآية وصيغة العموم ليست تصافى كل فرد بل بالنسبة للعملة وهذا لا ينافى
 خروج بعض الأفراد لا ترى أنهم صرحوا بأنه لا منافاة بين العام والخاص وأن المقدم هو الخاص فدعوى
 المنافاة على ذلك التقدير ممنوعة فعلا لاختلافه نعم لهم أن يحسبوا من عباس رضى الله عنه من جامع الآية
 والحاديات والتخصيص يحتاج للبدل فليست انتهى وقوله ثم الخ يؤخذ دفعه مما أسلفنا من أن الظاهر أن
 ذلك لا يحال إلى أى فيه حكم المرفوع وعصرى وقوله يؤخذ دفعه ما لم يمنع هذا الاختلاف الشارح وكان ابن
 عباس وغيره الخ (قوله امتازت) أى الصلاة (عن كل) أى عن سائر الحسنة والعبادات (قوله أى بالمسجد
 الحرام الخ) المراد به الكعبة وما اتصل بها من المسجد الأقصى وغيره وجعل ابن حزم التفضيل الثابت بمكة
 ثابتا لجميع الحرم ولما عرفنا (قوله أى المائة ألف الصلاة الخ) أى فيما سوى مسجد المدينة والأقصى
 كفى بالاعتساف (قوله ومهم هذا) أى قوله وقد صرح الخ (كذا في قوله) أى قوله وإنما صرح الخ الخ (قوله
 بعد المسجد الخ) عبارة النهاية بتأويل أفضل بقاها الكعبة ما تشرقه بيت خديجة بعد المسجد الحرام اه (قوله
 برفاق الخبر) أى بمعنى (في وقوله المستفيض الخ) نعت لرفاق الخبر (قوله لم يحرم) أى قوله وفى البخارى فى
 النهاية والمغنى الآخرة أى به إلى وهو قولنا (وأن يقتل داخلها الخ) الملاحظة بقتل الرجل وغيره من أمة
 ونفسى (قوله ونحوهما) أى كالتعريض بمكة (قوله ثلاثين آوله) أى وبالقرص ويجوز فيها الصرف
 وعدمه على إرادته المكان أو البقعة ما يغتمنى (قوله عندها) أى يقتل غسل البقرة كرى (قوله وهو
 يحصل بين الحائضين الخ) وأقرب إلى الآية السفل معنى ونائى (قوله من له الغسل الخ) عبارة ما تشرقه والنهاية
 وأما الحائض من غير طريق المدينة كالبقيع فتقتل من نحو تلك المسافة كفى بالجمع وغيره وقال الحب
 الطبرى أنه لو قيل باستحبابه لكل حاج ومعتزم لم بعد انتهى والمعتد الأول اه وفيما قاله الشارح جمع
 بين القولين (قوله غربا) فى عمومته (قوله وإلا الخ) أى وإن لم يرد الدخول منها قبل الملتزم ويدخلها
 الخ) ويسن كفى بالجمع إذا دخل الحرم أن يستحضر في قلبه ما أمكنه الخشوع بظلاله وهو باطنه
 ويتصدق بحسنة الحرم ومنه على غيره وأن يقول اللهم هذا حرمك وأمنك فمضى على التلاوة وأمنى
 من عذابك يوم تبع عبادك واجعلنى من أولئك أهل طاعتك يقول عند وصوله مكة اللهم بالمسجد
 والبيت بيتك حبث طابرح حسنتك وأقم طاعتك بعبادتك واضيقك مسلكك لا مركأ ما لك مسلة
 الشطر المشفق من عذابك أن تستقبلني بعفوك وإن تقادرونى برحمتك وإن تدخلني جنتك فعنى
 ورواى (قوله كل أحد) إلى قوله وهو المشهور فى النهاية ما تشرقه الآخرة وعدمه الحيوان لم تكن وقوله

بعدم التعدد في السيئة بالنسبة لكل فرد إذا تعبد فيها بصيغة العموم كن حافى الآية وصيغة العموم
 ليست تصافى كل فرد بل بالنسبة للعملة وهذا لا ينافى خروج بعض الأفراد لا ترى أنهم صرحوا بأنه لا منافاة
 بين العام والخاص وأن المقدم هو الخاص فدعوى المنافاة على ذلك التقدير ممنوعة فعلا لاختلافه نعم لهم
 أن يحسبوا من عباس رضى الله عنه من جامع الآية والحاديات والتخصيص يحتاج للبدل فليست انتهى وقوله
 فى المتن دخولها أى مراد دخولها اه (قوله والتون وعدمه) عبارة ما تشرقه ويجوز قصرها وعدمه اه

(٩ - شروانى وابن قاسم) - راجع
 تلك الطريق فان أراد الدخول من التمام العا كقولهم الأفضل من الغسل من ذى طوى أيضا لأنه جرح بالاولا اغتسل من مثل مسافة (و) أن
 يدخلها كل أحد ولو حلالا (من ثنية كداه) بفتح الكاف للدلتون وعدمه

وتسمى على نزاع في الحزب الثاني المتصرف على المقرة العلم اتيب العلان لم تكن بطر يقسه ونخرج وان لم تكن على طر يقه ولواى عرف على
ما في من ثنية كدى بالضم والقمر (٦٦) والنونين وعدم وهو المشهور لان باب الشك لا لا يتابع فيها وزعم دخوله من العليا

اتفاقا لانها بطر يقسه ترده
المشاهدة القاضية بانه ترك
طر يقه والواصل الى الشك
وعرج عنها الى تلك اى
ليست بطر يقه فصدام
صعوبتها وسهولة تلك ولا
بنافى طلب التخرج اليها
السابق ان لم يحفظ عنصلي
انه عليه وسلم عند مجيئه من
الجعرانة محمدا بالعمرة ولا
من من عند زفر لانه لا يلزم
من عدم النقل عدم الوقوع
فهو مشكوك فيه فهو تخرج
الهافد اول ما لم يقدم
وكذا يقال في الخرج من
السفلى انه معلوم والى حرفة
اؤفريها الله مشكوك فيه
فقد علم ما يقسه
وحكمته الاشعار بما لو قدر
ما يدسه له على غيره وفي
اخر وج بالعكس اؤفريها
عن ابن عباس رضى الله
عنه محال ان ابراهيم صلى
الله عليه وسلم
لما امره الله تعالى بعد
بنائه الكعبة ان يؤتى
في الناس بالحج كان دعاؤه
على التثنية العلفا ورت
بالنحول منها ذلك كما اؤفرو
لفظ لبك قصد الاجابة بذكر
النداء كالم ولا ينافى ذلك

رواياته نادى على مقامه
أجابه الناس ان الله كتب
عليك الحج الى بيته فاجابوا
فاجابته الغطف في الاصلا
بليسك لاحتمال انه اذن

وان لم تكن الى من فتعوقه وعدمه (قوله وتسمى الحج) عبارة النهاية والمغنى وهى التثنية العليا وهى موضع
بالى مكة اه (قوله والنونين وعدمه) عبارة حاشيته ويجوز زعمه فاعدمه سم (قوله ولواى عرفه) حزم
في المختصر والحاشية واعمد العلامة عبد الرؤف اسما شاعرا لم يرجع فأتوا به اسم وقال النونين
التميم انه غريب بعيدونافى (قوله بالضم الحج) وهى التثنية السفلى والثنية الطر يق الذى بين الجبلين نهاية
ومغنى (قوله ولا ينافى طلب التخرج الحج) اما افا قدم من عدم المناقاة فى الجعران فافاض وقوعها خفة
واما بالنسبة الى دخوله من العليا فيخرج من السفلى في الذهاب الى عرفه فبعد عادة كل
الجدون فوعدم اطلاع عليوان امكن اعتلاهما رافيا لحشى سم قال قوله ولا يلزم من عدم النقل عدم
الوقوع لا ينفى ان وقع ذلك من ابعد البعد وانه لو وقع لنقل لانه يحتاج الى دوران كثير فهو محاسن
وتقضى العادة بنقله وقوله تقدم المعلوم الخ قد يقال انما يتضح المدلول من الموضع بلوع اول يظهر الفرق مع
انه لا يعم والفرق قرب بعد فان دخوله اول ما لم يتضح فيه التخرج كبير وخروج من السفلى اسفله كذلك
تختلف دخوله اليها من من وخر وجهه لفرقة فانه يحتاج لدوران كثير كالم معلوم ان عرف ما هناك
انتهى اه بصري (قوله السابق) اى فى قوله كالم الا فضل وقوله وان لم تكن بطر يقه (قوله فهو الحج) اى
مجيئه من الجعرانة بمعنى (قوله وما يقسه به) لعل الانساب ساقط لفظا (قوله وحكمة متالح) اى النحول من
ثنية كداء بالمعبارة النهائية والغنى فسه اى الخرج وفى النحول مائة التهاب من طر يق والياب من
اخرى كالم البعد غير وصفت العليا بالنحول لعدم النازل موضع على المقدار والخارج كالم سولان العليا
محل دعاء ابراهيم عليه الصلاة والسلام بقوله اجعل اقد من الناس تهوى اليهم كل روى عن ابن عباس فكان
النحول منها باغ في تحقيق استجابة دعا ابراهيم ولان الداخل منها يكون مواجعا لباب الكعبة وجهه
اذ نزل الجهات اه وكذا فى الغنى الاقوله والمعنى ان وصفت وقوله ولان الداخل الخ (قوله ولا ينافى ذلك
رواياته نادى الحج) ان كان النداء على العليا اى الناس الخ كان متناظرا بحسب الظاهر واحتاج الى الجمع
باحتمال التكرار وان كان بقوله تعالى فاحصل اقد من الناس تهوى اليهم الاية كبر واه السهل عن ابن
عباس ونقله في شرح الروض اى والنهاية والمغنى واؤفرو فلا منافاة مسللا كالم واضح بصري (قوله مذ
التخرج الحج) اى قوله ومنذ عا في النهاية للغنى (قوله لان حكمته الدخول) اى السابق انما (قوله يتصلا
الفصل) اى فان حكمته النظافة وهى حاصله فى كل موضع نهاية (قوله ويسن ان يدخل الحج) اى وان يخرج
دخوله عن الابداء بدائه اؤفريها ويطالع من تراجم محمد عذره وان يستحضر عند وصوله الحرم ومكة
وعند رتبة البيت ما امكنه من الخشوع والخشوع بقلبه وجواو حط هذه الاكسنة داعيا متضرعا
وبند كثر فها على غيره هادى (قوله نهما الحج) ظاهرا لاطلاهم انه لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة أو بينى
كما قال الاذرى ان يكون دخوله المرأة في نحو هودج ليل افضل مغنى قال السيد البصري ولم يذكر احصائه انه
يسن الخرج ومنها البلاء او نهما امكن اخرج سعيد بن منصور عن ابراهيم الخنفي كانوا يستحبون دخولا
نهما او الخرج منها البلاء حاشية الاضاح وقد يقال اطلاق قولهم يندب ان يكون السفر فى اول النهار
صادق بمكة بصري اؤفرو حديث صحيح البخارى وسن ابي داود كالم مخرج اى انه صلى الله عليه وسلم خرج في حجة

(قوله ولا ينافى طلب التخرج الحج) يدل على طلب الدخول من كداء لعمى من من روى ولو السفر والخرج
من كدى الخارج الى عرفه (قوله لانه لا يلزم من عدم النقل عدم الوقوع) لا ينفى ان وقع ذلك من ابعد
الجدون انه لو وقع لنقل لانه يحتاج لدوران كبير فهو محاسن وتقضى العادة بنقله (قوله تقدم المعلوم
وما يقسه به) قد يقال انما يتضح المدلول من الموضع بلوع اول يظهر الفرق مع انه لا يعم والفرق
قرب جدا فان دخوله اول ما لم يتضح فيه التخرج كبير وخروج من السفلى اسفله كذلك يختلف دخوله

على كل محاولة مع هو حطه لقله من الجنة كما رافى وعلم مما تفر وندب التخرج على طر يقه الدخول
لا لفصل لان حكمته النحول لا تنافى لابلوا كما يتخلف الفصل ويسن ان يدخل ولواى العمر نهما

وبعد الصبح والذكر ما سواهما فإن لم يحض نجاسة أو شقة (و) أن يقول) رافعاً يديه ولو حالاً فليأمر بظهره (إذا أبصر البيت) بالفعل أو وصل نحو الأعي إلى المحل أو سئل أو كان بصيراً ومنازعة لا فرغى في نحو الأعي مبرودة (اللهم زهدنا في الدنيا) تشريراً وتعظيماً وتكرهاً ومهابةً (و) يصلي من رجل ضيق ومرفوع فيهمتهم بالوضع وبرأى زائراً فادفؤ زائراً وهو أعرض (٦٧) عنه لا يحجب كله لظهور أرواحه (و) وزد

من شرفه وعظمه بمن حجه أو اعتصره (تشريراً) هو الترفيع والإعلاء (وتكرهاً) أي تقضيلاً (وتعظيماً) (و) رواه الشافعي عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل الإله قالوا كرمه بدل عظمه وكان حكمته تقدم العظم على التكرم في البيت وتكسفي فاضده ان المقصود بالثاني في البيت اظهار عظمته في القوم حتى تخضع لشرفه وتقوم بحقوقه ثم كرامته باكرام زائره باعطائهم ما يطلبونه وانحازهم ما أمروا وفي زائره وجود كرامته عند الله تعالى باسباغ رضاه عليه وعفوه عما جناه واقره فم عظمته بين أئمة جنه بظهوره وتقواه وهدايته وهدايت هذا ختم دعا البيت بالمهابة الناشئة عن تلك العظمة اذ هي التوقير والاحلال ودعاء التكرم اذ هو الاتساع في الاحسان فتأمل (اللهم أنت السلام) أي السالم من كل مالا يليق بحلال الربوبية وكل الالهية أو المسلم بعينين من الآفات (ومنك) لان عيبك (السلام) أي السلامة من كل بكرة

الوداع من مكتوف أو شوال (وقوله وبعد الصبح) أي أول النهار بعد صلاة الصبح من يتومض (وقوله والذكر كماله) والفضل للمرء ومثلها الخشي خوفاً هو دجاو ونحوه منها يتزاد الوالي نحو كذا الامرد الجليل اه (وقوله ما شأنا) أي أن لم يشق عليه ذلك معنى زاد الوالي ما في بعضه من الخوف اه قال النهاية وفارق الشئ هنا الشئ في قبضة الطير بقى بانه هنا شأنا متواضع والادب وليس فمقوماتهم لان الراكب في الفحول يتعرض للاباء بعبته في الزجة اه (وقوله وحافاً) الخ وان لم يلق به وفي الحاشية بس من الخمان أول الحرم ونائى (وقوله رافعاً يديه) أي واقفاً في محل لا يؤذي ولا ينادى فيه مستحضر لما يمكن من الخضوع والثلة والمهابة والاحلال ونائى ونماية (وقوله ولو حالاً) هل التسمية كذلك حتى يستغفله ذلك القول كلما أبسر البيت لا بعد أنه كذلك مر اه وقرأه الشيخ الرئيس قول المتن (إذا أبصر البيت الخ) والبيت كان للناخل من الثنية العليا وله من رأس الردم أي المسمى الآن بالمدى والآن لا يرى الامن باب المسجد ولستة الوقوف فيه في رأس الردم لذلك بل يكونهم وقف الانذار بما به وطشياً لاضاح قال الرشيدى قوله مر لا فرأس الردم لذلك الخ أي لا الوقوف في رأس الردم فلا يسر لاجل الدعاء الا فلا تنقاصه من روقه بالبيت بل انما يسر لكونهم وقف الانذار لما حصل ان من الوقوف به لامن من الدعاء عند روقه البيت وكونه وقف الانذار بحيث زال الا بوق الثاني فيسب الوقوف اه عبارة الوالي ويسر ان يقف بالمثل المسمى الآن بالمدى ويدعو بما زاد من خبر الدين والفتنا اه (وقوله أو وصل نحو الأعي الخ) أي أو وصل محل رؤيته لم يره ليعبى أو ظلمة أو نحو ذلك أسنى ومعنى قول المتن (تشريراً) أي ترفعاً علواً (وتعظيماً) أي تبجيلاً (وتكرهاً) أي تفضيلاً (ومهابةً) أي توقيراً واحلالاً بما به ومعنى (وقوله عنه) أي من ذلك الخبر وما به قول المتن (و) رواه هو الاتساع في الاحسان والزاد فيه ثمانية ومعنى (وقوله ثم كرامته) بالرفع تعظيماً على الظهور (وقوله باكرام زائره الخ) فضيعة ان التكرم ليس للبيت با حقيقة بخلاف العظم وبه ينضج تقديم التعظيم سم (وقوله وفي زائره) عطف على في البيت كرمى (وقوله وجود كرامته الخ) فذيقال كل من التكرم والتعظيم لزائره بالحقيقة لان التكرم دون التعظيم فبدأ به ترفياً سم (وقوله ثم عظمته) بالجر عطف على الكرامة والرفع عطف على الوجود (وقوله في الاحسان) أي في فعل الحسن ع ش (وقوله أي السالم الخ) الاولى بقاء المصدر على ظاهره فصد المانع فصرى (وقوله أي السلام الخ) ومن كرمته السلام فقد سلم ثمانية ومعنى (خيار بنا بالسلام) أي سلباً بختك من جميع الآفات ودعوى بعد ذلك بما احب من المهاد وأهملها المغفرة ثمانية ومعنى آله ولا متونائى (وقوله فوراً) الخ قوله ومعنى في النهاية الا قوله وهو وان لم يكن (وقوله ولو حالاً الخ) ونقل سم مر وان كان مقبلاً يمكنه ان يقول المتن (من باب بنى شية) أحد أبواب المسجد وشية اسم رجل مفتاح الكعبة واه وهو بن عثمان بن طلحة طاب له منى (وقوله باب السلام) قال القياوى في ثلاث طائف في قبالة حجر الاسود باب الكعبة الخ في تاريخ تجميعه عن بحر العميق فيه ثلاث مسائل الخ كرمى على افضل (وقوله وان لم يكن على طريقته) وقال المغنى وشرى

الهام من وخروجه لرفع ففاه بفتح الجور ان وقع به كبير كما هو معلوم لن عرف ما هناك (وقوله ولو حالاً) هل التسمية كذلك حتى يستغفله ذلك القول كلما أبصر البيت لا بعد انه كذلك مر (وقوله ثم كرامته باكرام زائره الخ) فضيعة ان التكرم ليس للبيت با حقيقة بخلاف العظم وبه ينضج تقديم التعظيم (وقوله وفي زائره وجود كرامته الخ) فذيقال كل من التكرم والتعظيم لزائره بالحقيقة لان التكرم دون

ونقص (خيار بنا بالسلام) أي الان من لم يجدنا العفو عما اقرقنا واه البعق من عمر بن الخطاب بن مسعود بن النضر (وقوله فوراً) (المسجد) ولو حالاً فليأمر بظهره (إذا أبصر البيت) تشريراً وتعظيماً وتكرهاً ومهابةً (و) يصلي من رجل ضيق ومرفوع فيهمتهم بالوضع وبرأى زائراً فادفؤ زائراً وهو أعرض (٦٧) عنه لا يحجب كله لظهور أرواحه (و) وزد

واعترض بانه صرح بالدخول من الثنية العليا فيزوم له على طريقته وورد ما كان الجع بان التعرّج انما كان في حجة الوداع

التهجد والروض **(قوله)** فلا ينافي ما في عمره القضاء قد يقال مقتضاه حينئذ أن يكون دخوله صلى الله عليه وسلم من الثنية السلي على طريقه الرافعي وقد يجاب عنه ما كان الغلب من أحواله صلى الله عليه وسلم دخوله من العليا كاصح في حجة الدواع وعام الفتح فليكن دخوله في عمر القضاة لبيان الجواز وأيضا عمره القضاء سنة: مة: إلى الفتح وحجة الدواع بصرى **(قوله)** ولان الدوران الخ عطف على قوله لما صرح الخ **(قوله)** لا ينافي الخ عبارة الغنى قال الرافعي استحباب الفتح لمن لم يسلك قادم سواء كان في طريقه أو لا بخلاف الفتح من الشئنا العليات فيه اختلاف المذا والفرق أن الدوران حول المسجد لا يشق بخلاف دخول البلد اه **(قوله)** جهة باب الكعبة أي والجر الاسود أسنى ومعنى وكان ينبغي أن يزيد الشارع في ظهور قوله إلا في وضع الجراح **(قوله)** أو من باب الاستعارة الخ يتأمل وجه كونه استعارة تشبيهة بصرى فقد يقال وجه ما أقامه قوله أن من قصد الخ وإن كان فيها بشاعة **(قوله)** أو من إلى قوله كجروته في الادي والنفى الأثم. حاققتصر في انخروج إلى بلده صلى باب العمره عيار الوافي ويخرج أي للاعتبار وغيره من باب العمره كعليه مر وقال ج في الفتح ويخرج من باب العمره أو الخ ورويه أفضل وقيد في الامدقار بطريق إلى بلده فاعل أخضية باب العمره عندنا انخروج للاعتبار وأفضلية باب الخ ورويه كقسورة عندنا طريق إلى بلده أي قول المتن (ويبدأ) أي ندبا أول دخوله المسجد معني ونهاية عبارة الوافي عند دخول مكة اه **(قوله)** لا تخوكر اعيث الخ أي كسيت دوابه وحط رحله إذا أمن على امتعت معني **(قوله)** وتغير الخ بالجر عطف على الكراه **(قوله)** لم يثن في طهرها أي لم يكن من لوج كره به بتأذيه فيها ظاهر بصرى قول المتن (بطواف القدوم) أي لا يتخير المسجد إذ تحصل ركعتيه ولو لم يسجد قبلها أو لم يصلها أو أخرهما أو أخر الطواف حتى طال الفصل وإن لم يجلس فانتحى المسجد لأنها تقرب طول الفصل ولومع القيام غير أنه اغتفر اشتغاله بها بالطواف فإذا أحرز الاشتغال به حتى طال الفصل فانتحى كذا تقول تحية المسجد فلا يثاب عليها إذا مفر ركعتي الطواف عنها بان فوي يجازي ركعتي الطواف دون ثواب التحية بخلاف ما إذا فواهما أيضا أو أطلق نظرها طالقتهم هنا حصول ثواب التحية ركعتي الطواف إذا طاق وان قلنا بخلاف ذلك إذا أطلق فصل فخر أو نغلا آخر مر اه سم باختصار وعبار الوافي حيث قدم الطواف الذي هو تحية البيت النبوي تحية بقية المسجد وركعتيه أي سقط طلبها أو أي بان فواهما معا وعبار الذكر دعي إلى بافضل ووقع الجمال الذي في شرح السبعة عنه وانقصة الشارح في سقوط الطلب فقط حيث لم ينو اه **(قوله)** لا يتابع إلى المتن في ما في الاقوله أي لم يلزمه إلى تحية الخ وقوله مكتوب بعلامه يرها كذا في النهاية الاقوله ولومعنا الخ **(قوله)** فانه قرض) أي ولو بالنذر ونافي **(قوله)** ولم تكثر الخ محل تأمل فالوجها اقتضاه

التعظيم فبدأ به تريبا **(قوله)** ويبدأ بطواف القدوم قال في العباب ولا يبدأ تحية المسجد إذ تحصل ركعتيه قال في شرحه غالب قال وتوضيته ان من لم يصل ركعتي الطواف لا تحصل التحية وهو كذا في النسبة لتحية المسجد اما تحية البيت فهي الطواف ثم قال في عبارة عن بعضهم وتقوم ركعتي الطواف مقامها أي التحية صرح به القاضي أو الطبري وابن الرفعة قال في المهمات ومقتضاه أنه لو أخرهما فقد فوت هذه التحية ولو أشغل قبل الطواف بصلاة نحو خوف فوت لم يضابط بقية المسجد إلى أن راحها فبها انتهت اه **(قوله)** ولا تحية البيت) عبارة قال ومنه طواف القدوم يسمى التحية لأنه تحية البقعة قال في شرح العباب أي كالمسجد المسجد كقبي المهمات الخ اه قال في العباب ويحصل أي طواف القدوم بطواف تنزه ولا يثوب بالجلوس في المسجد وتسمى بذلك تحية المسجد بالنسبة لبعض صوره وشارح مر ولجلوس أي عدا بعد الطواف ثم صلى ركعتيه فانتحى تحية المسجد لأنها تقرب طول الفصل وإن لم يجلس فانتحى كذا تقول تحية المسجد فلا يثاب عليها إذا مفر ركعتي الطواف عنها بان فوي يجازي ركعتي الطواف دون ثواب التحية بخلاف

فلا ينافي ما في عمره القضاء ولان الدوران إلى البيت ومن ثم لم يجز هنا خلافا خلافا نظيره في التبرج للثنية العليا ولانه جهة باب الكعبة والبيتون توفى من أولهما ومن ثم كانت جهة باب الكعبة أشرف جهاتها الأربع وضع الجراح الاسود في الله في الأرض أي عنه وركته أو من باب الاستعارة التثنية تأمن قصدا كما أم بابه وقبل عينه ليعمه عرفه ويزول وجهه ونحوه وإن انخر وجع السعي من بيب في مخروم ويسى الان بباب المساو إلى بلد مسلمان بباب الخز فأن لم يتيسر قبل الصلوة كجروته في الحاشية (ويبدأ) بعد تغريب نفسه من أعذارها الانحسار كراهية بيت متيسر بعد وتغير ثياب لم يثن في ظهورها (بطواف القدوم) لا يتابع متفق عليه ولانه تحية البيت لا لاعارض كان كان تحية فانه قرض أي لم يلزمه الفور في قضائه ولا وجب تقديمه ولم تكثر بحيث يفوت بها فورية الطواف حقا

اطلاعتهم لافهم من راءة القصة من الواجب بصرى (قوله والاقدم الطواف) لا يقال لظاهره وان وجب
قضاؤه وانما نحن ان ظاهره ذلك فتأمله سم (قوله أو مكتوبة) ينبى أن يحمله ما لم يعلم أو يظن فوت
المكتوبة لو بداهه والأوجب تقديمها سم (قوله أو جماعة) أى ولو في نافله سم عبارة والى قولهم
الجماعة المشر وعونى نقل ولم تقرب أقامتها بحيث لا يفرغ قبلها وحسبنا يصلى تحية المجدان كان يفرغ
منها قبل الاقلا ولا تنتظرها قاطنا اه وعبارة الصكر دى على بفضل والمراد بالجماعة ما لم يبان يصلى
مؤذنا خاف مؤذنه أو مقصبة خاف مقصبة شملوا نقله ابن الجردى عن اليعلى وفى اليعلى أضاف أن
تتم حصول جماعة أخرى مساوية لذلك فى سائر وقت الكمال انجبه أن البدلة بالطواف حسبنا أولى
لما فهم من حصول فضائين تحية البيت والجماعة اه (قوله فان أقيمت فيه) أى فى أثناء الطواف
(قوله جماعة) قال فى شرح العباب لوعلى جنازة وقاله كذلك لوعرض ذلك فى أثناءه لكان أهم اذ قد كرر
الغائتة وضيق وقت المؤداة اذا عرض له فى أثناءه يقطعه اه وفى سائته لا يصح أى والغنى أن
الطواف المندوب يقطع للعرض كصلاة الجنازة اه قال الروض وشرحه أى البدء بطواف القدم
ان لم يتم جماعة الغرضه ولم يبق وقت سنة مؤكدة أو راتبة أو فرضاة كان شئ من ذلك قد مضى
الطواف ولو كان فى أثناءه اه فالخاصل أنه يقدم عليه ابتداء أو لما اجابته الغرضه بضماد وقتها ذكر
لما لم يبق وقتها وانظر حكم هذا التقديم بالنسبة لطواف العرض سم وقوله فالخاصل الخ فى النهاية والى
ما وافقه وقوله وانظر الخ عبارة فى تانى ويكره تقرير الطواف كالمسعى لادخله والا فلا كرهتلا خلاف
الأولى والعز كقوله جماعة مكتوب يغفوا وان لم يتش فوت الجماعة وترضى ما لا يمنعه كشرى من ذهب
خشوعه بطلت وسجود تلاوة لا جنازة لم تمنع عليه راتبة اه (قوله وتؤخر) أى بداء (جمله) أى من
النساء والحنافى وتانى (قوله وغير روزه) أى دالى لا تبرأ للرجال وجوزى المنع واليعلى وشرا لا يصح العمل
الربلى وابن صلان على أنه لا فرق بين ذات الهيئة والبرزة فيندب التأخير مطلقا لكنه يتأكد ذلك للجدلية
والشرعية أكثر من غيرهما اه كردى على بفضل (قوله ولو منع الخ) أى لو منع من الطواف الناس
لما نال المرد للطواف لتعوز رجة كعباءة وتانى قول للز (طواف القدم) ويسمى أيضا طواف القدام
وطواف الورد وطواف الورد وطواف القبة منها بقومنى (قوله بحلال) أى قوله ومن ثم فى النهاية والغنى
(قوله بحلال الخ) متعلق بخصصه وبالساعة لعله على المعصوم وعلمه هو جائز وان كان لغالب دخولها على
المقصود ونحوه فحمل بالله بالعبادة شيئا (مطلقا) لظاهره ولو نحوصى غير غيره دخل به ولى (قوله أى محرم
الخ) و يتردد النظر فى الصغير اذا دخل به ولى وهل بشرعه طواف القدم أولا والذى يظهر أنه ان كان
محروما شرعه مطلقا مبرا أو غير غيرهما الأولى واضح وأما الثانى فلكونه من قوايع النسك وان كان حلالا فان

ما ذاقواهما أيضا وأطلق فظاهر الحلاقهم هنا حصول ثواب القصة تركه فى الطواف اذا طاق وان قلنا
بخطاف ذلك اذا طاق فعلى فرضا ونفلا آخرى غير ذلك مر (قوله والاقدم الطواف) لا يقال لظاهره
وان وجب قضاؤه وانما نحن ان ظاهره ذلك فتأمله (قوله أو مكتوبة) ينبى أن يحمله ما لم يعلم أو يظن فوت
المكتوبة لو بداهه والأوجب تقديمها سم (قوله أو جماعة) أى ولو في نافله سم عبارة والى قولهم
الجماعة المشر وعونى نقل ولم تقرب أقامتها بحيث لا يفرغ قبلها وحسبنا يصلى تحية المجدان كان يفرغ
منها قبل الاقلا ولا تنتظرها قاطنا اه وعبارة الصكر دى على بفضل والمراد بالجماعة ما لم يبان يصلى
مؤذنا خاف مؤذنه أو مقصبة خاف مقصبة شملوا نقله ابن الجردى عن اليعلى وفى اليعلى أضاف أن
تتم حصول جماعة أخرى مساوية لذلك فى سائر وقت الكمال انجبه أن البدلة بالطواف حسبنا أولى
لما فهم من حصول فضائين تحية البيت والجماعة اه (قوله فان أقيمت فيه) أى فى أثناء الطواف
(قوله جماعة) قال فى شرح العباب لوعلى جنازة وقاله كذلك لوعرض ذلك فى أثناءه لكان أهم اذ قد كرر
الغائتة وضيق وقت المؤداة اذا عرض له فى أثناءه يقطعه اه وفى سائته لا يصح أى والغنى أن
الطواف المندوب يقطع للعرض كصلاة الجنازة اه قال الروض وشرحه أى البدء بطواف القدم
ان لم يتم جماعة الغرضه ولم يبق وقت سنة مؤكدة أو راتبة أو فرضاة كان شئ من ذلك قد مضى
الطواف ولو كان فى أثناءه اه فالخاصل أنه يقدم عليه ابتداء أو لما اجابته الغرضه بضماد وقتها ذكر
لما لم يبق وقتها وانظر حكم هذا التقديم بالنسبة لطواف العرض سم وقوله فالخاصل الخ فى النهاية والى
ما وافقه وقوله وانظر الخ عبارة فى تانى ويكره تقرير الطواف كالمسعى لادخله والا فلا كرهتلا خلاف
الأولى والعز كقوله جماعة مكتوب يغفوا وان لم يتش فوت الجماعة وترضى ما لا يمنعه كشرى من ذهب
خشوعه بطلت وسجود تلاوة لا جنازة لم تمنع عليه راتبة اه (قوله وتؤخر) أى بداء (جمله) أى من
النساء والحنافى وتانى (قوله وغير روزه) أى دالى لا تبرأ للرجال وجوزى المنع واليعلى وشرا لا يصح العمل
الربلى وابن صلان على أنه لا فرق بين ذات الهيئة والبرزة فيندب التأخير مطلقا لكنه يتأكد ذلك للجدلية
والشرعية أكثر من غيرهما اه كردى على بفضل (قوله ولو منع الخ) أى لو منع من الطواف الناس
لما نال المرد للطواف لتعوز رجة كعباءة وتانى قول للز (طواف القدم) ويسمى أيضا طواف القدام
وطواف الورد وطواف الورد وطواف القبة منها بقومنى (قوله بحلال) أى قوله ومن ثم فى النهاية والغنى
(قوله بحلال الخ) متعلق بخصصه وبالساعة لعله على المعصوم وعلمه هو جائز وان كان لغالب دخولها على
المقصود ونحوه فحمل بالله بالعبادة شيئا (مطلقا) لظاهره ولو نحوصى غير غيره دخل به ولى (قوله أى محرم
الخ) و يتردد النظر فى الصغير اذا دخل به ولى وهل بشرعه طواف القدم أولا والذى يظهر أنه ان كان
محروما شرعه مطلقا مبرا أو غير غيرهما الأولى واضح وأما الثانى فلكونه من قوايع النسك وان كان حلالا فان

والاقدم الطواف فيها يظهر
ونكسبة فوت راتبة أو سنة
مؤكدة أو مكتوبة أو جماعة
تسب له معهم فان أقيمت
فيه جماعة مكتوب يتلافىها
قطعه وصلى وتؤخر جملة
وغير روزه الطواف الى
الليل ما لم تنقش طرقة من
يطول ولو منع الناس صلى
الغلبة يكلو دخل ولم يرد
(وخص طواف القدم)
وهو سنة وقيل واجب
ثم كره تركه بحلال مطلقا
(بحاج) أى محرم
معه مرة أم لا (دخلكم)
قبل الوقوف

كان غير شريكه وان كان غير غير فلا يصري وفيه توقف بظهور وجهه ما يأتي عن عمن عن قرب (قوله فلم يصح تطوعهما الخ) فلو قصد طواف القدم فقط وقع عن الغرض ولا ينصرف ونائب (قوله كاصل الحج) أي والعمره خاتمة ومعنى (قوله من له طواف القدم الخ) فلو شرع في أثناءه دخل نصف الليل فلا بد أن يكمله هل ينصرف ما أتى به الغرض الاقرب أم تم كمال النفل بعد ذلك أم لا إن كان به الغرض للمذكور بقطاع المالا فان الجمال اه ونائب (قوله ان قصد) ظاهره وان لم يقصد طواف الغرض لشئ ونية النسائه ولا بضر الاقتصار على قصد طواف القدم في حصول طواف الغرض مما أتى به شرح العباب قال ما صله أنه اذا تولى طواف العمره طواف القدم وقع عن نية كماله حتى ثبت عليه ما وقع عن الغرض أيضا فهو على التفصيل السابق في نية المسجد من ان معنى حصوله بغيرها ثم ان نية مع حصول قوامه او الا سقط عليها انتهى وهذا كله يدل على أن العمره طواف قدمه لأنه مندرج في طوافها سم (قوله كذا المسجد) قياس التشبيه بنية المسجد أنه تابع له وان لم يقصد عندهم يقول بذلك نية المسجد اذا صلى فرضا كما هو ظاهر النجعة سم وقوله عندهم يقول الحج أي كل رمي ولخطيب (قوله وهو كذلك) وقال النجاة والمغني (قوله) انما هو لهذا الخ وعليه يأتي من ذكر وان أتى به قبل الوقوف أيضا كما هو ظاهر بصري (قوله) تدخل على المقصور عليه أي وان كان الاقصى خلا فمناهية ومعنى (قوله فلا اعتراض) عبارة المغني قال الولي العراق اعترض على تغيير المصنف بأنه مقابله وموابه ويختص ما ج دخل مكث قبل الوقوف بطواف القدم فان الباء تدخل على المقصور انتهى لكن هذا أكثرى لا يكتفى بالتعبير بالصواب خطأ اه قال السيد البصري ويمكن أن يجاز عن ايراد الحلال على المصنف رحمه الله تعالى بأن المقصر اضاف لاخراج المصنف والحاج بعد الوقوف بقرينة أن الكلام في المتلبس بنسائه قول المتن (ومن قصد ما أو الحرم) أو وليكأ أو عبدا

وقته مما ذكر لانه لا يصدق وقته وانظر حكم هذا التقديم بالنسبة لطواف الغرض (قوله لانه بعد الوقوف) واعتبر دخل وقت طوافه ما الخ) قال في الر وض ولا طواف للقدم بعد الوقوف قال في شرحه ما على المعتز لان الطواف المقرر عليها قد دخل وقتها وهو قبل أداء ما أتى به يتطوعا بطواف قياسا على أصل الحج والعمره وما ذاقا من ماتن في الصلاة حيث أمر بالنية قبل الغرض فطواف القدم مختص بحلال دخل مكث يحتاج دخله قبل الوقوف الى ان قال قول الاصل ويجزى طواف العمره عن طواف القدم أي بنية البيت والأفليس على المعتز طواف قدمه كالخاج الذي دخل بعد الوقوف برفة اه وقوله فليس على المعتز أي لا يتعلق به ولا يشرع لان الذي الزوم والا فالزوم من عن الخاج الذي دخل قبل الوقوف أيضا فاستأمل وهذا الكلام قد ربحا في المقام من شرح العباب (قوله ان قصد) ظاهره وان لم يقصد طواف الغرض فإنه لا يشرط قصد لشئ ونية النسائه ولا بضر الاقتصار على قصد طواف القدم في حصول طواف الغرض بل قالوا كان عليه طواف افاضته مثلا فصره لغرض لم ينصرف ويقع عن الاضافة لان ما كان فيه يرد بحصوله قصد أيضا لانه مطلوب في ضمن ذلك الغرض فليأمل ثم أتى به شرح العباب أطال هنا بحاشيته وهو يؤيد قول القموني اذا تولى طواف العمره طواف القدم وقع عن النية أي بنية المسجد حتى ثبت عليه ما وقع على التفصيل السابق في نية المسجد من ان معنى حصوله بغيرها ثم ان نية مع حصول قوامه او الا سقط عليها فلا بد ان يترجم من كلام القموني خلا فان ظن ان الطواف انصرف بهذه النية عن طواف العمره لان هذا معلوم مما يأتي عن طواف الغرض لا ينصرف بطواف غيره وحسنه دفعي كلامه وقع عن الضميمة ونوع من الغرض أيضا وعبارته ظاهرة في ذلك وهي الى آخر ما بسطه فليأمل وهذا كله يدل على ان العمره طواف قدمه لان ما مندرج في طوافها (قوله كذا المسجد) قياس التشبيه بنية المسجد أنه تابع عليها وان لم يقصد عندهم يقول بذلك نية المسجد اذا صلى فرضا او فلا يكله ظاهر النجاة (قوله لا يدخله الذي قبل الوقوف) كان عمن أن يكون ذلك المشلول لا يكون قضاء بناء على أنه لا ينفذ بغير الوقوف بل مع دخول وقت طواف الغرض فليأمل (قوله في المتن ومن قصد ما) أي أو الحرم ولو مكأ أو عبدا وأنتي

لانه بعد الوقوف والمعتز
دخول وقت طوافهما
المقرر فلم يصح تطوعهما
وهو عليهما كمال الحج
ومن ثم لو دخل بعد الوقوف
وقبل نصف الليل سلمه
طواف القدم كما يأتي لانه
لم يدخل وقت طوافه
وطواف الغرض ثابت
عليه ان قصد كذا المسجد
وقد يؤخذ من المتن هنا ومن
قوله الا أتى بحال لا يقتل
بينهما الوقوف برفة أن
من دخلها قبل الوقوف
لا ينفذ طواف القدم
في حقه الا بالوقوف وهو
كذلك والوجه أنه لا ينفذ
قضاء ونبيه ان وقف ودخل
قبل نصف الليل انما هو
لهذا المشلول لا لغيره
الذي قبل الوقوف وسيأتي
أن الباء تدخل على المقصور
عليه كالمقصود فلا اعتراض
(ومن قصد ما)

أو الحرم (لأنه لا ينسب)

له ولو نحو حطاب (أن يحرم
بجمع) يذكره في أشهر (أو
عمر) فيلحق على القيمة ولا
يجب إحصاءه في خبر المواثيق
منه ولو لم يصرح به من
أراد الحج والصوم فقلوا
عقله بالأرادة (وقول
بجمع) وجهه جماعة طلاق
الناس عليه ومن ثم كره
تركه (الآن) يكون فيه
رداً أو غير مكلف أو (يشكر
دخوله حطاب وصداق
المسقة عندئذ لا يدخل
من الحرم أو ليقال به باح أو
خافوا من ظلمه والآن يجب
جزأ

*(فصل) في واجبات

الطواف وكثير من سنه

(الطواف بأواضعه) وهي

طواف قدوم وركن أو

تحلل أو وداع وتزول وتعلق

(واجبات) أو كركن وشروط

(وسنن) وما يختلف في

وجوبه منها كركن من

غيره (أما الواجب) الحطوف

بأواضعه الشامل للركن

والشروط (فإنه يشترط في كل من

تلك الأنواع (سرا العورة)

فإن قلت ستر العورة وهو

الواجب لا يشترط قلت

أردنا ما هو واجبنا حطاب

الوضع الذي هو ورود

الحطاب النفسي يكون الشيء

شرطاً أو كالأوصاف زماناً

فإنه على أن الوضع أن

يقال أراد الواجب ما ضمنه

في شرط الحج

أو أني لم يأذن له ما سدد أو زوج دخوله ما الحرم إذا الحرم من جهة تنافي التذمين جهة أخرى شرح
مر اه سم قال عمن قوله مر ولو مكافأ أي وتكرر دخوله كالحطاب والصداد أخذ من قوله الآتي
وفي قول يجب الآن الحج اه وقال السدعي يتردد الفطر فحين يدخل مكة من أثناء الحرم هل يسن له الإحرام
إذا دخلها غير مريد التسلو يجب عليه إذا دخلها صريحاً أو لا يجب تأمل اه أقول إن قول المؤلف ومن أن
يحرم من قصد مكة والحرم من مكان خارج عنه لا لاجل تسلي الخ قد يفهم عدم سن الإحرام في الأولى ولكن
مقتضى إطلاقهما هو تنبيههم فيما يأتي بقوله من الحرم السن فهل وإن كان معهم في المواقف صريحاً في وجوبه
في الثانية (قوله وألحرم) إلى الفصل في المغني وكذا في النهاية تأمله ولا يجب إلى الآن قول المؤلف (أن يحرم
بجمع) هل يستحب للولي أن يحرم عن الصبي الذي دخل به سم وتقدم عن عمن في أول كتاب الحج عند
قول المصنف فالولي أن يحرم عن الصبي الخ فإنه أي يجوز له ذلك بل هو مندوب لأن في معونة على حصول
التواب الصبي وما كان كذلك فهو مندوب اه قول المؤلف (استحب الحج) وسنن بتركه دم وفي الفقه والمراد
بكون هذا الطواف غير الصبي والفقن لما سدد أو لا للبيان بدأوا من كل ما وقع وقم فرض كتابه آمن تأبى
بفرض كفاية يقع فضله فرضاً أو سابقاً غيره الباع لم يكن معاداً لكن صلى على جنازة ثم أعادها عليها بعينها
انتهى اه ونافي (قوله يرد كفي أشهر) أي أن كان في أشهر الحج وبمكنه إذا ركه نهاية ومضى قول المؤلف
(أو جرة) أي وإن لم يكن في أشهر الحج نهاية (قوله لأطابق الناس عليه) أي وإتقان الناس على فعل شيء قال
على وجوبه هل نسند أو نقفاهم على السنن نهاية (قوله وألحرم) وفي هذا العطف حرازة لأن يجعل خبر
يكون في غير وقت أو ما يستتر سم (قوله من ظالم) أي أو غير سم وهو معسر لا يمكنه الظهور لأداء النسك نهاية
ومضى (قوله والوا) راجع إلى الاستثناء الأول وفي الثاني إثبات أي وإن كل واحد من هذه المستثنيات لم
يجب الحج ولو حذف أو أبا بدل الواو الباء لكان أنصر وأوضح

*(فصل في واجبات الطواف وسننه) (قوله في واجبات الطواف) إلى قوله منها في النهاية يتراعى الأقواله

وما يختلف إلى الملتزم (قوله في واجبات الطواف الحج) أي وما يتبع ذلك كقوع الطواف للصوم عمن

(قوله وركن) في ج. أو ر. أوهما (قوله لخل) الأولى الواو قبله النهاية يتراعى القولين وما يفتلح به في القول اه

(قوله وداع) أي واجب أو سنن (قوله أو كركن وشروط) يعني أن المراد بالواجبات ما لا يمتنع فيشمل

الشروط قال ابن الجليل لو قيل إن الطهارة عن الحدث والنفس والستر وجعل البيت عن اليسار وكونه في

المعبد وكونه نحو جاعل البيت بجميعه شرط وإن لم يمتنع ثبتت بعدم الصارف وكونه سباعاً كركن لم

يكن بعيداً انتهى اه كركن على أفضل (قوله الشامل) نعم الواجب قوله منها أنه الحج هذا التقدير يزيد

الاشكال فلا صواب أن التقدير يقال في بانه يشترط الحج ولا عيار على هذا سم (قوله قلت أراد الحج) فيه بحث

أما ولا حطاب الوضع ليس هو ورود الحطاب بذلك الكون بل هو الحطاب الواو بذلك الكون وأما تأنيدها فكل

من ورد الحطاب والحطاب الواو ليس هو الاشتراط كما لا يخفى وأما تأنيدها فلا حطاب لهذا التكليف لو تم لجواز

أن يكون الخ أي ما يمتنع فيلحق به بشرط الخ واشتراط السترة الواجب الذي هو الستر فأنه نعم

يتوقف قولنا ليس الحطاب هو الاشتراط سم قول المؤلف (ستر العورة) أي ستر عورة الصلاة مع القدرة

لم يأذن له ما سدد أو زوج دخوله ما الحرم إذا الحرم من جهة تنافي التذمين جهة أخرى شرح مر

وهل بشكل ما ذكره في البذل على ما تقدم في الكلام على بحث الجواز من مجازة العبد الذي لم يأذن

ب. يد المقتضى لأحكام لا توجد ما أو يفرد (قوله في المتن أن يحرم بجمع) هل يستحب للولي أن يحرم عن

الصبي الذي دخل به (قوله وألحرم) في هذا العطف حرازة لأن يجعل خبر يكون في غير وقت أو ما يستتر

*(فصل في واجبات الطواف وكثير من سننه) (قوله منها أنه يشترط الحج) هذا التقدير يزيد الاشكال

فأما بان التقدير يقال في بانه يشترط الحج ولا عيار على هذا (قوله قلت أو ادبالوجوب) هنا حطاب

الوضع الحج فيه بحث أما ولا حطاب الوضع ليس هو ورود الحطاب بذلك الكون بل هو الحطاب الواو بذلك

وهي ما بين ستر وكعبة غير الحرة يقبضوا جميع بدن الحرة ولو شكا كلفني أو شعر الألو وجهه والكفين ونائي
 * (مسئلة) قال الشيخ منصور الطيلاوي مثل شخصنا سم عن امرأه شافعية المذهب طافت للأفاضة بغير
 ستر فمعتريها له بذلك أناسه ثم توجهت إلى بلاد اليمن فتكثرت شخصاً ثم تبين لها فاضطوا فيها فأرادت
 ان تقلداً أبا حنيفة في محنته لتبصر به حلالاً وتبين صحة النكاح وجبت فدخل وصح ذلك وتتضمن صحة التقليد
 بعد العمل فاقى الصحة وأنه لا يحذور في ذلك وأقبح بعض الأفاضل أيضاً تعالاه وهي مسئلة مهمة كثيرة
 الوقوع عش (قوله لا كبر) الخ قوله فبأن في النهاية الأولى تنبيه إلى ولو عجز وقوله فبأن في يجوز
 (قوله نعم يعني أيام الموسم وغيرهما) ما شق الاحتراز عنه في الطاف الخ ظاهره العفو في الطاف بالشرط
 المذكور وإن أمكنه الطواف بقية المسجد الحرام عن النجاسة سم (قوله ان لم يتعد المشي الخ) ظاهره
 أنه ان تعمد ضر وإن لم يكن له منها ندو حقه هذا ظاهر النهاية وشرى الاضاح لصاحبها وابن علقان
 أيضاً وصرح به الشارح في شرعي الارشاد سوى في المنع والابعاد مختصر الاضاح على أنه اذا لم يكن عنه
 مندوحة بان لم يعمد لاداء الضر وفاقه عبد الرؤف في شرح المختصر اه كرى على بافضل وكذا واقفه
 الوثاق في الخاف كباقي (قوله ولم تكن بطو بتالم) كذلك فتح الجواد والابعاد وشرح بافضل والجمال
 الرمي في شرعي المنهاج والايضاح وعبد الرؤف في شرح مختصر الاضاح وقال في الامداد قضية تشبيه المجموع
 ذلك بدم نحو القمل وطين الشارح اتفق نجاسته أنه لا فرق بين الطين وغيرها اه وحى عليه مختصر
 الاضاح ايضاً اه كرى على بافضل وحى الوثاق في الاول فقال كان يعتمدون له فني عن وطئه أبطل
 طوافهم قل وجبوا الاقلال لكن الرب يضرمط لفتح مع التنبهات وعدم المندوحة قال الشمس الرمي وما
 شاهدته مما يجب انكاره ما يفعله القراشون بالطواف من تطهير ذوق الطير بمحيطه فقبلة بل بصير غير
 معفون قال ان علقان قد ذكر ذلك مراراً القراشون ولسخ الحرم وما حصل منهم اعتناء فبني عنه لفظة
 الجهل وعود البلى انتهى اه (قوله من البدع) قد ينزل على اطلاقاً للبدعة كون الطاف من اجزاء
 المسجد الذي حب الشارح على تنظيفه وكسبه الفسلة طريق الميوان لم يثبت خصوصه في لفظه اللهم الا
 أن يقال المراد ان تنظيفه في الغسل لم يكن في الصدر الاول فلا ينافي ما مقرر به صراحة سم والمخبر
 أنه لا بدعة في تسلمه من المعفو عنه بل ان ذلك مستحب هر اه أي كياشع بذلك تغييره بالعفو (قوله لا
 أصابه) أي الطاف (قوله لا عنى عنه مطلقاً الخ) أي من ذوق الطير وغيره في أيام الموسم أو غيرها (قوله
 ولو عجز) الخ قوله أو عن الطلوع في المقتضى (قوله أو عن الطلوع الخ) عبارة النهاية وصحت الاستسوى أن
 القياس منع التيمم والمختص العاقر من المامع طواف الركن وقطع في طواف النفل والوداع بان له فعلهما
 مع ذلك وحاصل ما في الحتام أن الأوجه الذي يصرح به كلام الامام وغيره أنه فعل طواف الركن بالتيمم لفقد
 ماء أو لوجع عليه جيرة في أعضاء التيمم وتعود ذلك بمقتضى جملة الاعادة حيث لم يوجع الماء ولم يقبل تمكنه
 من فعله على وجه عجز عن الاعادة لشدة المشقة في مقام عجزه عن عود إلى وطنه وتوجب اعادته اذا تمكن بان
 السكن وأما: افك من دور ودان الخطاب أو ان الخطاب الوارد ليس هو الاشتراط كلفني وأما لا فلا حاجة لهذا
 التكلف ولو لم يجز أن يكون المعنى اما بيان الواجب فيقال في يشترط الخ واشترط الستر بيان الواجب
 الذي هو الستر فثاناً لم يمتد وقت قولنا ليس الخطاب الوارد هو الاشتراط (قوله نعم يعني ما يشق
 الاحتراز عنى الطاف) ظاهره العفو في الطاف بالشرط وطال كورة وان أمكنه الطواف في بقية المسجد
 الخالية عن النجاسة وقد يقال مع هذا الامكان لا يشق الاحتراز فيغف شرط العفو فليراجع وقد يقال سألني
 انه ينبغي كراهة طواف من خارج الماطف لان بعض الأئمة قصر صحة الطواف عليه فبني العفو وان أمكنه في
 بقية المسجد احتراز من الكراهة فمرعاة هذا الخلاف (قوله ومن ثم عدا بن عبد السلام غسل الطاف من
 البدع) قد تدل العبارة ان المراد غسله حتى من النجس المعفو عنه والمختصة أنه لا بدعة في غسله من المعفو عنه بل
 ان ذلك مستحب هر (قوله أو عن الطلوع الخ) ويصح الاستسوى ان القياس منع التيمم والمختص العاقر

(وطهارة الحدث) الاكبر
 والاسغر (والنجس) في
 التوب والبدن والمكن
 بتفصلها السابق في الصلاة
 لان الطواف صلاة كما صح به
 الخبر وصح أيضاً لا يطوف
 بالبيت عريان ثم يعني أيام
 الموسم وغيرهما ما شق
 الاحتراز عنى الطاف من
 نجاسة الطيور وغيرها ان
 لم يتعد المشي عليه ولم تكن
 طوب ببقية الأرض مما يجبها
 كما مر قبيل صفات الصلاة
 ومن ثم عدا بن عبد السلام
 غسل الطاف من البدع
 * (تنبيه) لا ينافي ما ذكر
 من التسوية بين ذوق
 الطيور وغيرها قول جمع
 متأثرين الفرض غلبة
 النجاسة في ذوق الطيور ومطلقاً
 وبغيره في أيام الموسم اه
 لان هذا الفرض مجرد
 نص ولا غير وانما المدار
 على النظر لما عليه فان
 غلبه في عنه مطلقاً ولا فلا
 مطلقاً ولو عجز عن الستر طاف
 عارياً ولو لم يكن الا إعادة
 عليه أو عن الطلوع فمسألو
 شرعاً فبما اضطر إلى حركته
 في الخاشية وحاصل المعتمد
 منه

عاد إلى مكنته والضرورة لانه وان كان حلالا بالنسبة لا باحة المحظورات له قبل العود للضرورة لانه
 محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته ويؤخذ من ذلك انه بعد بدعة كنه الطواف فقط من غير احرام وما قاله
 أي الاستوى في طواف النفل صحيح اما طواف الوداع فلا قرب فيه سجوازه أي بالتيمة ايضا ثم يتبعان أي
 النفل والوداع في فاقدا الطهورين كطواف الركن كما تقي به الواجرح الله تعالى ويسقط عنه طواف الوداع
 بذلك وبالحاجة التي لا يقدر على طهرها ولا دم عليه كالحائض اهـ بحذف قال عرش قوله حر بالتيمة فضينه
 أنه لا يفعله بالحاجة إذ يجزى من أزالها وعليه فيحتمل أنه كالحائض فيخرج مع فضته إلى حيث يتعذر عليه
 العود فيقتل كالحائض فإذا عاد إلى مكة أحرم وطاف اهـ وقال الرشدي قوله حر بذلك أي بفقد الطهورين
 وقوله وبالحاجة ما لا يخفى وإن كان له فعلها معها كالحائض (قوله أنه يجوز أن عزم على الرجل الخ) يشهد أن
 الكلام في الأفاق فيستغاد منه أن المكمل ليس له فعل ذلك بالتيمة وهو مفهوم غير هذا الكتاب ونظر في بعد
 الرؤف عشرة مصارح الاحرام وان كان مكيا قال ابن الجلال وهو ظاهر اهـ ويمكن الاجم بان المكمل إذا جاز
 حصول البراءة أو المانع من قرب لا تعظم فمستقيمة مصارح الاحرام لا يجوز له التحلل والأجل وهو ظاهر ثم
 رأيت الكبرى في شرح مختصر الانصاف لا يرى صرح بذلك اهـ كروى على أفضل وكذا في النافي الا قوله
 ويمكن الجمع الخ (قوله بالتيمة) سكت عن الخاصة والوجه امتناع الطواف مطلقا ولو طواف الركن على من
 به نجس لا يعني عنه سم عبارة النافي فان كان به نجاسة نجسة لا يقدر على طهرها كذلك أي مثل فاقدا
 الطهورين عند حر وقال في النقص وحدث أي بالنجاسة أو متنجس أي محدث عدم الماء طواف الوداع بالتيمة
 وكذا النفل للعهد لا المتنجس فيما يظهر ولهما أي إلى الله حدث المتنجس والمحدث الغير المتنجس على
 الأوجه طواف الركن بالتيمة لعقدية أو نحو جرح وان لم يكلاهما إلا إعادة حدث لم يرج البراءة أو المانع قبل
 رجوعه لشدة الشقة في بقاءه محروما وتجب إعادة ما إذا عاد إلى مكنته بقاءه في ذمته وانما أجمع له نحو الوطء للضرورة
 انتهى اهـ (قوله واداءه مكنا الخ) فهم أنه لا يلزمه العود لذلك وهو مفاد غير هذا الكتاب أيضا ونقل سم عن
 الجلال الرمي أنه لا يجب المصى وهو را ونحوه في الحائضه وقال ابن الجلال وعبد الرؤف ولعل محله ما لم نجف
 فموجب والوجه في رواه أن خوفات فينبغي صلاته من آخرى الأماكن ونافى وكروى على أفضل (قوله
 لزمه اعادته) والوجه أنه لا يجوز له الاحرام بغير ذلك النسك كما يمنع على العاكف يعني الاحرام بغير ذلك
 من الماء من طواف الركن لوجوب الاعادة فلا تفتي فعله ولا وقت ليس بمحذوف كالصلاة أي فلذا
 جازت طرمة الوقت وأما الطواف فلا آخر لوقته لكن هذا الفرق مسلم في صورة المتنجس وقطع في طواف
 النفل والوداع بان له فعلهما مع ذلك وحاصله أن الأوجه الذي يصرح به كلام الامام وغيره ان له فعل
 طواف الركن بالتيمة لفقد أو جرح عليه جبرية في أعضاء التيم ونحو ذلك مما يجب مع الاعادة حيث
 لم يرج البراءة أو المانع قبل تمكنه من فعله على وجه جزئي من الاعادة لشدة المشقة في بقائه محروما
 عوده إلى وطنه وتجب اعادته اذا تمكن بان عاد إلى مكنته والضرورة وتحسن دلالة وان كان حلالا
 بالنسبة لا باحة المحظورات له قبل العود للضرورة لانه محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته ويؤخذ
 من ذلك انه بعد بدعة كنه الطواف فقط من غير احرام ولم أر نصرا بما بذلك وما قاله في الطواف النفل صحيح
 أما طواف الوداع فلا قرب فيه جواز به ايضا ثم يتبعان أي بالتيمة ايضا ثم يتبعان أي
 طواف الوداع بذلك وبالحاجة التي لا يقدر على طهرها ولا دم عليه كالحائض اهـ وقضية كلام الاستوى
 المقديم جواز النفل والوداع مع نجس لا يعني عنه وفيه من ذلك محتمل في طواف الركن للضرورة
 الاحتياج إلى التحلل لكن الوجه امتناع الطواف مطلقا ولو طواف الركن على من به نجس لا يعني عند قلنا
 (قوله المشتقة مصارح الاحرام بالتيمة) سكت عن الخاصة (قوله واداءه مكنته ما عادته) والوجه أنه لا
 يجوز له اذا عاد الاحرام بغير ذلك النسك كما يمنع على العاكف يعني الاحرام بغير ذلك النسك بل أولى لبقاء
 بعض الركن هنا وبقائه محرم بالنسبة لغير محل المحظورات حر (قوله لزمه اعادته) والوجه أنه لا يجوز

أنه يجوز أن عزم على
 الرسل أن يطوف ولو
 لركن وان أسع وقته
 لمشتقة مصارح الاحرام بالتيمة
 ويحل له واداءه مكنته
 اعادته

النسك بل أولى سم (قوله ولا يلزمه الخ) أي قبيح بعد تمكنه الطواف فقط من غير إحرام وإن لم أر من صرح به نهاية (قوله ولا يلزمه عند فصله) أي إذا يجر (قوله ولا غيره) شامل للإحرام فلا يلزمه وبقي عدم حرمة الممرات سم عبارة الوائى قوله ولا غيره شلية وهو الأول وجه من احتسابه لأن فاسم وقوله عن الجبال لم يلزمه لأنه محرم بالنسبة للطواف أفاده ابن الجلال اه (قوله فأن مات وجب الإحجاج عنه) أي لاشتغال البناء بالحج مع انتفاء الاهلية بخلاف من عصب عليه الطواف فيجوز له الاستئابة فيه لعدم مع بقائه أهليته هذا حصل ما أتى به شحنة الشهاب الزلى سم اه زاد الوائى ولوسى الركن بهذا الطواف المقبول بالتميم ثم رجع إلى مكوثه عاده بهذا الطواف لأنه انما صاع للضرورة تبعاً لصفة الطواف للضرورة اه

(قوله بشرطه) وهو أن يتمكن من العود ولم يعدوان وجدنى تركه ما يفي بأجره من حج عنه عس وقضيته عدم وجوب الإحجاج عنه إذا لم يتمكن من العود وإن كان في تركه ما يفي بالأجر وقوفه وقفة ثم رأيت قال الشيخ محمد صالح ما مضى قوله بشرطه أي أن خلف تركه أو هو ظاهر (قوله ولا يجوز طواف الركن ولا غيره الخ) قال باعثن في حاشية منسك الوائى حاصل ما مر ويأتى أن فاقداً للسرقة الطواف بأفواعه ولا عادة كالصلاة ولا تيمم عزم الموقوفين تيمم إلا إذا دفعه كأن كان في محل لا يغلب وجود الماء لم يكن به نجاسة ولا جيرة بعضوهم فإن فقد شرط منها أو قد عزم من الماء قوله الطواف بأفواعه حتى طواف الركن لكن عند رجلي الأفاقي لأفعله ويلمع قضاء طواف الركن متى عاد لكما لم يتخلف عضاً أو نحوه والأوجب هو راولاً يلزم لفعله إحرام ولا ينافى لكن لا يصح منه إحرام بنفسه لا آخر حتى يفعله لبقاء علة الإحرام الأول وإن الحاضر وفقد الطهور بن طواف لهما لكن لو خرج لجل شعر الرجوع منه فلهما التحلل ويخرج من النسك كالخصر عند سم ولا يخرج من منه بل يبقى عليهم الطواف فقط متى عاد عند مر ووجع كلهم الذي عليه إعادة: ولا إحرام عند استدراخه فله في فاقداً الطهور بن عندهما وكذا في الحائض عند حج وذبح وس لا يفي عنه كفاقد الطهور بن عند مر ومثل شتمه عليه إعادة عند حج لكن في الفسخ أهلاً طواف لفعله اه (قوله ولم يكنها الخ) هل يأتى بغير ذلك في فاقداً الطهور بن والمتنص لا يبعد إلا أن وقوله كالخصر فضة التشبيه أنها بالتحلل تخرج من النسك يبقى بتمه في ذمها لكن قوله ويبقى الطواف الخ مصرح بخلافه وانما الباقي في ذمها بمجرد الاستئابة فيكون التشبيه بالنسك مجرد ما يتخلل به لكن الأوجه هو الأول وأنه لا بد من الإحرام والابتداء بتمام النسك لأن التحلل يقطع النسك ويخرج منه سم وسأفنى عن الكردي على بأفضل اعتاده (قوله كالخصر) أي بأن تدب وتخلق أو تقتصر بشية التحلل عس (قوله فأن مات مقرر) كأنه أشار إلى قوله وأذبله مكافئ سم عبارة الوائى وقال النهاية والاقرب أي أي العود على التراخي أو أنها محتاج عند فعله إلى إحرام نحر وجهه من نسكها بالتحلل بخلاف من طاف بشتمه فبجبهه إعادة لعدم تحله حقيقة اه وقال أيضاً التماس من محل الذي أحرم منه أولاً لا تعيد غيره اه قال عس قوله مر إلى إحرام أي للابتداء

له الإحرام بغير ذلك النسك (قوله لم ما عاده) يحتمل وجوب الشبهة لأنه خرج من الإحرام السابق بالطواف السابق فلم تكن ينال النسك بعد النحر وجب من استأنوه له وجب من استأنوه له وجب من استأنوه له باني في الإحرام بالنسبة للطواف فقط (قوله ولا يلزمه عند فعله) أي إذا يجر (قوله ولا غيره) شامل للإحرام فلا يلزمه (قوله ولا غيره) في عدم حرمة الممرات (قوله فأن مات وجب الإحجاج عنه) أي لاشتغال البناء بالحج مع انتفاء الاهلية بخلاف من عصب عليه الطواف له الاستئابة فيه لعدم مع بقائه أهليته حاصل ما أتى به شحنة الشهاب الزلى رجس الله (قوله ولم يكنها الخ) هل يأتى بغير ذلك في فاقداً الطهور بن والمتنص لا يبعد إلا أن (قوله كالخصر) فضة التشبيه أنها بالتحلل تخرج من النسك ويبقى بتمه في ذمها لكن قوله ويبقى الطواف الخ مصرح بخلافه وانما الباقي في ذمها بمجرد الاستئابة فيكون التشبيه بالنسك مجرد ما يتخلل به لكن الأوجه هو الأول وأنه لا بد من الإحرام والابتداء بتمام النسك لأن التحلل يقطع النسك ويخرج منه (قوله ما مقرر) كأنه أشار إلى قوله وأذبله مكافئ

ولا يلزمه عند فعله مجرد ولا غيره فأن مات وجب الإحجاج عنه بشرطه ولا يجوز طواف الركن ولا غيره لفاقداً للطهور بن بل الأوجه أنه يسقط عنه طواف الوداع ولو طرأ جرحه قبل طواف الركن ولم يتمكن من التحلل لغيره فقد نفقة أو خوف على نفسه راحات شاة ثم إذا وصلت محل شعر الرجوع منها لم يكن عليها الرجوع معناه لم يكن تحلل كالخصر ويبقى الطواف في ذمها فبأن في مقرر ما مقرر في هذه المسئلة من يد بسط بيته في الحاشية وإن الأوطى لها

بالطواف فقط دون ماعناه كالوقوف اه أي فخرهم بالطواف فقط وتكشف وجهها فلا يحرم بما أحرم
به أولا قاسا على ما مر في فائدة الطهورين وقال سم والوجه أنه لا بد من الاحرام أي بما حرمته أولا والاثبات
بتمام النسك اه أي فخرهم بقرضها ويكون ما في ختمها أيضا فلا يحتاج لطوافه وبعبارة القار وبي واذ أعادت
الاحرام فوات الاحرام بالنسك أو الاحرام بالطواف فقط على الخلاف بين سم وعش وقال يحتاج إلى إنشاء
احرام اه انتهت عبارة الناظر وقال الكردى على ما فضل وبينت في القوائد للجنة أن التحقيق في مسئلة
الحائض ومثلها مسئلة فائدة الطهورين أنهما اذا تخلفت للحصر فخر من النسك أن ساجد عليها نسك
جديد باحرام جديد وحقق ذلك بالنقل الصريح اه وأقره الشيخ محمد صالح (قوله أن تقلد من يرى
الحج) قال النهاية والمغنى تقلدوا بحسبته واجد على إحدى الروايتين عنده في أنهم اتهمهم بتطوف وتزنيها
بدنهم وأنهم يسخرونها للمعبد ونافي قول المتن (ولو أحدث الحج) يتأمل وفي نسخ فلو بالغاه بصري (قوله
حدثنا) إلى قوله وبحيث في النهاية الاقوله والمراد إلى عدم وجوبه أو قوله أو وداعا إلى ما فيه وقوله وأما إلى
ويجب قوله كحرمته في الحاشية فكذا في المغنى إلى قوله منكروا (قوله وأدركت الحج) عبارة النهاية
والمغنى ولو تجسس ثوبه أو بدنه أو طافه بما لا يعنى عنه أو انكشف شيء من عورته كان بدائش من شعر
رأس الحرة أو ظفر من رجلها لم يصح الفعل بصدقنا قال المتن بنى على ماضى ما حدث وان طال الفصل اه
(قوله أو انكشف عورته) أي لم يسترها مع القدور ونافي عبارة سم ولو انكشف عورته بخروج
فسترها في الحال لكنه قطع جزم أن الطواف حال انكشفها نهل بحسبه لأن ذلك منقتر بدليل الله لا يميل
الصلاة في نظر ويضه أنه كذلك اه قول المتن (وبنى) أي بخلاف الأئمة والجنون فيسألتهم وجميع
أهلنا في العبادة حدى عبارة عش قال الأثرى الخارج بالأئمة نص الشافعي على أنه يستأنف الوضوء
والطواف فيما كان أو بعدا للوقوف والركعة بخلاف ما حدث سم على المنهج ويؤخذ من ذلك أن
مثل الأئمة الجنون بالوحي ومثله أيضا السكران سواء تدرى جهما أولا وبقي الوالد نهل ينقطع طوافه أم لا
فيه نظر قضيه كلامه مردع مطلقا بمعنى لأن الولاء فيه ليس بشرط وهو باق على تكليفه فإذا سلم بنى
على ما قبله قبل الردة فينبى جديدة لبطان النية الأولى لكن سابق في شرح وكذا يقصد الحج قبل التحلل الخ أن
الحج يطل بالردة كغيره من العبادات ويرق يمتنوبين ما لو ارتد في أثناء وضوئه ثم أسلم بإمكان توزيع النية
على أعضائه فلم يلزم من بطلان بعضها بطلان كلها بخلافها في الحج فإنه لا يمكن توزيعها على أجزائها
ومقتضاها أن الطواف يطل بالردة لشرك قوله كغيره من العبادات له ولا ينبت لا يمكن توزيعها على أجزائها
لأن الأسبوع كالركعة فإرجاع اه (قوله وطال الفصل) أي لو سجد عش (قوله وسكت الحج) عبارة النهاية
والمغنى وسامعها في الطواف أن لم يشبهه نسك كسائر العبادات وطواف الوداع لا يلقه من نية كقوله ابن الرفعة
ولانه ليس من المناكح عند الشافعي كسابقه بخلاف ما شبهه نسكه وهو طواف الركن والقدم ولا يحتاج إلى
نية لشرك نية أسأله اه (قوله عن النية) أي لاصل الطواف والظاهر أن البناء حيث انقطع كاصل
الطواف فلا يشترط له نية بشرط لاصله (قوله ومجمله) أي عدم وجوبها سم (قوله فلا بد منه فيه)
أي لا بد من النية وتقدم تفسيرها بقصد الفعل عن الطواف وقصد ذلك أنه لا يجزى يادة على ذلك كالنذر أو
الفرضية في النذر وككونه وداعا في الوداع سم (قوله ويجب أيضا عدم صرته) قال في شرح الباب ومنه

مكنا الخ (قوله أو انكشف عورته) لو انكشف عورته بخروج فسترها في الحال لكنه قطع جزم أن الطواف حال
انكشفه أقول بحسبه لأن ذلك منقتر بدليل الله لا يميل الصلوة يندفلا بنافي هذا الحاشية فيه نظر
ويجمله كذلك (قوله وسكت عن النية) أي لاصل الطواف والظاهر أن البناء حيث انقطع كاصل الطواف
فلا يشترط له نية بشرط لاصله (قوله ومجمله) أي عدم وجوبها (قوله فلا بد منه فيه) أي لا بد من
النية وتقدم تفسيرها بقصد الفعل عن الطواف وقصد ذلك أنه لا يجزى يادة على ذلك كالنذر أو
النذر وككونه وداعا في الوداع وعلى هذا يفرق بين الطواف ونظائره كاعتكاف بان الطواف أوسع بدليل

أن تقلد من يرى وادة
فحتها بطوافها قبل
رجعها (ولو أحدث فيه)
حدثنا أصغر أو أكرأو
انكشف عورته (وضا)
أو انفصل أو استر (وبنى)
وان تعمده وطال الفصل
لعدم اشتراط الولاء فيه
كل وضوء بهما أن كلا
عبادة يجوز أن يخطأها
ما ليس منها (وفي قول
يستأنف) كالصلوة وفرض
الأول ما به يحمل بيده من
نحو السكلام والفعل مالا
يحتمل فيها وبمع ذلك
الاستئناف أفضل خروجا
من الخلاف وسكت عن
النية والمراد بها هنا قصد
الفعل عنه لعدم وجوبها
ومجمله في طواف النسك
ولو قدوما أو وداعا بناء على
أنه من المناكح أما غيره
كندز وتطوع فلا بد منها
فيما هو مطلق قصد أصل
الفعل فلا بد منه حتى في
طواف النسك ويجب أيضا
عدم صرته لفرض آخر

انقطع نم لا يضر النوم
 التمكن في أنشائه (وأن
 يجعل البيت عن يساره)
 ويمر ناحية الحجر بالكسر
 للاتباع ومع وجودهذين
 لا تركا حربه في الحاشية
 لكونه منكوسا أو مستاقيا
 على قناه أو وجهه أو جانب
 أو زاحوا ولو بلا عذر بخلاف
 ما لو اختل جعل البيت عن
 يساره أو المشى تألقه الحجر
 وإن كان البيت عن يساره
 كان جعله عن يمينه ومشى
 نحو الركن البنياني أو نحو
 الباب أو عن يساره ومشى
 القهقري لما نبذته فيها
 الشرع في أصل الوراء
 وكيفيته وما في تلك الوراء
 ونظاها في مختل سوى
 الكيفية وقد صرحوا بعدم
 ضرر الزحف والخروج مع
 قدرة المشى فليحق بهما
 غيرهما مما ذكر ويحت
 أن المريض لو لم يتأن جهه
 أو وجهه أو ظهره لبيت
 صح طوافه للضرورة ويؤخذ
 منه أن من لم يتمكن الالتفات
 على جنبه يجوز طوافه
 كذلك سواء كان رأسه
 لبيت أم جلا للضرورة
 هنا أيضا ويحله أن لم يجد
 من يجعله ويجعل يساره
 البيت والازنه ولو باحو
 مثل فاضله عام في نحو
 فائد الاعى ككلو ظاهر
 (مبتدئا بالجر الاسود)
 أي سكنه وإن قلعه منه
 وحول منه

كلو ظاهر وإن غفل عنه كثر الناس أن يسرع خطاه ليلق غير محق وكلهم مثلا يصري عبارة الوثافي
 السابع عدم صرفه لغرض كطلب غريم فقط فلو شرب لم يضر كذا الصلاة فان صرفه انقطع فله اعادته والبناء
 ولو زاحما رآه فاسرع في المشى أو عدل إلى جانبه أو خرجت من تناقض طوره لم يضر انزاله صاحبها قصد
 الطواف ولو قصد الطواف فدفعه آخر فخطى خطوات بلا قصد اعتد بها لأن قصد لم يتغير قاله سي وقولنا غيره
 يخرج ما اذا صرفه إلى طواف آخر فلا يضر في مقصده بنفسه أو غيره قال في الامداد أي والنهاية ومن
 عليه طواف فاضلة أو نذر ولم يتعين زمن ودخل وقت ما لم يقض في غيره أو عن نفسه تطوعا أو قدوما
 أو وداعا وقع في طواف الفاضلة أو النذر انتهى اه (قوله كطلب غريم) أي أي أو هر بمنسه أو طلب جعل
 يسجد فيه أو تلاوة أو الشكر ولو أسرع في مشيه لم يضر الأرض المطاف أو دفعه آخر إلى جهتها أخر وقد جعل
 البيت عن يساره بعد النية فشى خطوات بلا قصد لئلا يصرف اعتد بها وإن (قوله ولا يضر النوم الخ) أي ويعد
 في العدد على يقينه إذا استيقظ قبل تكميل طوافه أو أخرجه جمع متواتر كغيره في الصلاة في الصلاة ثم قال
 ع ش قوله مر جمع متواتر أي لو لم يكثر وصيانا وقتقه اه قول المتن (وأن يجعل البيت عن يساره) أي
 وإن كان صيدا أو نحو ذلك وإن وقع ع (قوله بخلافه لو جعل لبيت الخ) فليجوز الطواف المستقبل لبيت الخ ودعاء
 (قوله منكوسا) خلافا للمعنى (قوله بخلافه لو جعل لبيت الخ) فليجوز الطواف المستقبل لبيت الخ ودعاء
 كزحمت أن عمره أن أدى من قبل عوده إلى جعل البيت عن يساره ونأى ونهاية يشرح بأفضل (قوله كان
 جعله الخ) أي أو استقبله أو استند به وطاف بمفرضها يتومنى (قوله أو نحو الباب) أي كان مشى القهقري
 وفي تناو السوطى مسئلة الطواف عن أي يسار الجواب يسرى إلى ذهن كثير من الناس من اشتراط جعل
 البيت عن يسار الطائف أن الطواف يسار وليس كذلك بل هو يسار وبين ذلك من وجهين أحدهما أن
 الطائف عن عين البيت لأن كل من كان عن يسار شئ فذلك الشئ عن يمينه الثاني أن من استقبل شيئا ثم أراد
 المشى عن جهة عنه فإنه يجعل ذلك الشئ عن يساره قطعاً وقد ثبت في حديث مسلم عن جابر أنه صلى الله عليه
 وسلم أتى البيت فاستقبل الحجر ثم مشى عن يمينه انتهى اه مم (قوله في أصل الوراء) وهو جعل البيت عن
 اليسار أو اتلفه وجهه إلى جهة الباب (قوله ويحت) إلى المتن اعتد به من إعلان وقال ع ش نقله عن الشارح
 وبأنه في في الطفل المحمول اه (قوله ويؤخذ من الخ) أي من ذلك البحث (قوله ويحله) أي ذلك المأخوذ
 (قوله أي ركنه) أي قوله بمخاذا جز في النيا يتوالى في الأقوال واستبعدا إلى المتن (قوله بمخاذاه) أول بعضه) ولابد
 أيضا من مخاذاه شيئا من الحجر بعد الطوفة السابعة مما ساءه أو لأنها يتومنى جابر الوثافي الثالث يحاذى
 في أول الطواف وأخوه كل حجر أو بعضه بالى شقه لا يسر المحاذى لصدره وهو المنكب فيجب في الابتداء أن
 لا يتقدم حزمه على حزم من الحجر وفي الالتفات أن يكون الجزء الذي ساءه من الحجر آخره الذي ساءه أو لا أو
 مقدما إلى جهة الباب لجعل استدباب البيت بالطواف أو زاحما فذلك لا يضر ما جابط وهذه دقيقة يغفل عنها
 أكثر الطائفتين فلينبه على ما سمعنا في نوى أسوأنا امتصلا بالاول فإنه لا يعتد به إلا بعد فراغ الأسبوع
 الاول وبغرضه يكون قد مر بالجر في بعض الصور وأما إذا استدباب آخره فله ما لا يتيم طوافه الاول لا
 بمخاذا ذلك الجزء كاتفر وقع النيق في الأسبوع الثاني متأنه نفسه إلى جهة الباب وحسن ذلك فلا يعتد بها ولا
 بطوافه بعدها كذا في شرح العباب اه قال باعش قوله فتقع النيق في الأسبوع الثاني الخ أي لأن المخاذا التي
 وقعت في السابعة هي تيمم لأسبوعه الاول لا ابتداء لأسبوعه الثاني فلا يصح اه (قوله وإن قلعه منه) أي من

أنه قد ينوي غير ما عليه يقع عما عليه ويحتمل خذلا فليراجع (قوله أو نحو الباب) أي كان مشى
 القهقري في تناو السوطى مسئلة الطواف عن أي يسار الجواب يسرى إلى ذهن كثير من الناس من
 اشتراط جعل البيت عن يسار الطائف أن الطواف يسار وليس كذلك بل هو يسار وبين ذلك من وجهين
 أحدهما أن الطائف عن عين البيت لأن كل من كان عن يسار شئ فذلك الشئ عن يمينه الثاني أن من استقبل
 شيئا ثم أراد المشى عن جهة عنه فإنه يجعل ذلك الشئ عن يساره قطعاً وقد ثبت في حديث مسلم عن جابر أنه صلى

ركن الحجر الاسود (قوله لغريمه) أي لغريم ركن الحجر من البيت (قوله واستبعد تصور) أي الحاذة لبعض
 الحجر بجميع البدن (قوله بان يجعله الخ) أي بان لا يتقدم ضمنه على ضمن الحجر أو يحلها بمقتضى
 (قوله) حيث وجبت أي بان يكن الطواف في ضمن نسك كطواف النذر أو التلوع (قوله أو أفاضلها)
 أي بان كان في ضمن نسك كطواف ركن وقدوم وكذا الوداع ناعلي أنه من المناسك (قوله والأفضل الخ) قال
 في المجموع وصفها لما إذا كان يستقبل البيت ويقف بجانب الحجر الذي إلى جهة الركن الباقى بحيث يصير
 جميع الحجرين يمنة ومنكبها لا يمنة عند طرفه ثم ينوي الطواف ثم يمضي مستقبلاً الحجر ما إلى جهة يمنة حتى
 يجاوزها فإذا جازها انقلب إلى وجهه يساراً إلى البيت ولو فصل هذا من الأول وترك استقبال الحجر جازاً لكن
 فاته الفضيلة قال في مناسكهم وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت إلا ما ذكرناه من مرور في
 ابتداء الطواف صلى الحجر الاسود وذلك مستحب في الطوفة الأولى لا غير ولم يذكره جماعة من أصحابنا
 وهو غير الاستقبال المستحب عند لقاء الحجر قبل أن يبدأ بالطواف فان ذلك مستحب لأخلاف في موضة
 مسئلة كذا في الاسنى ونحوه في المفسر والنهاية زاد فيه وما اقتضاه كلام المجموع من إجازة الافتتال
 بعد مقارعة جميع الحجر هو المعتدل الموافق لكلام آبي الطيب والروايات وغيره هل هو ان يصح الزكوى
 وابن الرضا خلافه وأنه لا بد من قبل مقارعة جميع الحجر من توسعوا في ابتداء الطواف ما لم يتوسعوا في
 دوامه انتهى وكذلك الفاضل الحشى بالغ في اعتبار ما اقتضته عبارة المجموع ورد مخالفة الحقيقة لظاهرها
 بتأويلها بالغ رد فإيراجع بصري عبارة الوائى ومن قبل البدء بالطواف عند دخول الطواف استقبال الحجر
 ثم يتأخر جهة يساره بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ثم ينوي بدو وقيل وجوباً كالنية قبل تكبيرة
 الأعرام ثم يمضي مستقبلاً الحجر جهة يمنة إلى أن يجاوز منكبها الأسرى طرف الحجر الذي جهة الباب فيخفف
 على يساره فيصير جميع يساره طرفاً للحجر ثم ينوي وجوباً أو بدو بان يغسل عن النية الأولى لأن أول
 الطواف الواجب هو هذا الأعراف وما قبله مقدمته لأنه فلو فعل هذا الأعراف من الأول وترك استقباله
 بان حاذى الطرف عما إلى الباب منكبها الأسرى ابتداء فاته الفضيلة وقبل استقباله بالوجه عند ابتداء
 الطواف وانها مواجبات الاحتياط التام فعل ذلك بعد استقباله عند لقائه قبل إتمام الطواف هذا ما اتفق
 من الفقهاء الغنى وشرح العباد وذكر في النهاية أن الأعراف يكون بعد مقارعة جميع الحجر وقال ابن
 الجلال الراي من حيث النقل ما قاله الرملى ومن حيث المردك ما قاله جوعلى كل حال فهو أي ما قاله ج أحوط
 لعدم الخلاف حديثي في حقه (قوله بشقة الأسرى) الأولى تدعى على جعلها الخ لم تركه بالكنة (قوله)
 وإن أوهم قول المصنف أي في المجموع (إذا جاز ما الخ) أقول هذا الكلام لا ينبغي فان قول المصنف

أنه عليه وسلم أن البيت فاستقبل الحجر ثم مشى عن يمنة (قوله فينقل جاعلاً الخ) ذكر في شرح العباد ان
 حقيقة الطواف إنما هو قطع هذا الافتتال عند محاذ طرف الحجر وهو حيث شد قطعاً يساراً ثم قال في
 قولهم لا يجوز شيء من الطواف مع استقبال البيت الا هذا أو بما قدمتم ان الطواف حقيقة إنما هو من
 حين الافتتال يعلم ان هذا المتنصوري اه ولا يخفى أنه تكلف ما لا بد له من الطواف حقيقة إنما هو من
 أسرنا له فيما يأتي فاحذر (قوله) وإن أوهم قول المصنف اذا جاز ما الخ أقول هذا الكلام لا ينبغي فان
 قول المصنف المذكور محال يخفى مرجع في خلاف ذلك وهو موافق في ذلك لغريمه كالغنائى آبي الطيب
 والبندنجي وابن الصلاح كما بسطه ذلك ابن التقي في مختصر الكفاية ثم نظر فيه بما صرح بصريحه لقول
 المصنف المذكور فيما ذكره قولهم في ذكر ابتداء حيث قال وفيه نظر لأنه في حال استقباله يقطع جازاً من
 البيت وهو عن يساره ثم ان كان الشرط أن يكون البيت من يساره بعد مجاوزة الحجر لا عند محاذاته فلا
 اشكال وكلام آبي الطيب والبندنجي السابق مرجع في مولا جله قال النووي ويجوز استقبال البيت في
 شيء من هذه الأحوال اه فتأمل قوله وكلام آبي الطيب والبندنجي مرجع فيه مولا جله قال النووي الخ
 تعلم بأنه مصرح بأن كلام النووي وكلامهما مصرح بجواز قطع جميع الحجر مع الاستقبال وأنه لا يجب

لغيره من (محاذياً) بالمعجمة (ه)
 أو لغيره واستبعد تصور
 انما يتأني على ان المراد
 بالبدن عرض مقدمه
 لا على انه الشق الأسرى (في
 مروره) عليه ما ابتداء
 (بجميع بدنه) أي شقة
 الأسرى بأن يجعله الموقد
 في من الحجر وأصله ما سارته
 ويمشي امام وجهه ويجب
 مقارعة النية حيث وجبت
 أو أراد فضلها ما يجب
 محاذاته منه والأفضل أن
 يقف بجانبه من جهة الباقى
 بحيث يصير منكبها اليمن
 عند طرفه ثم يمر من وجهه
 حتى يجاوزه فينقل جاعلاً
 يساره محاذياً جازاً من الحجر
 بشقة الأسرى وإن أوهم
 قول المصنف اذا جاز ما
 انتقل خلاف ذلك كجبهه
 عليه الزكوى وغيره
 وسقط الكلام لطيف
 شرح العباد

المذكور ولا يخفى صريح في خلاف ذلك وهو موافق في ذلك لغيره كالفاضل أبي الطيب والبندنجي وابن الصلاح وبالله فلا يخفى على منصف متأمل أن عبارة المجموع ظاهر جدا أن لم تكن صريحة في أن الانتقال بعد الجوار وأن عبارة المناسك صريحة في أن ما قبل الانتقال محسوب من الطواف على وفق ما فهم ابن الرضا عنه سمح (قوله ولا يجوز زني الخ) هذا صريح في الاعتداد بما قبل الاعتراف فينا في ما ذكره في شرح الباب وهو بمن أن أول الطواف انما هو الاعتراف دون ما قبله وأجاب عنه في شرح العباب بقوله وبما فهمته أن الطواف حقيقة انما هو من حين الانتقال يعلم أن هذا الاستدلال وهو قوله الا هذا صوري قال تلبذه العلامة بن قاسم ولا يخفى أنه تكلف منابذ لعبارة المجموع والمناسك ونأى (قوله في الأول) أي في أول الطواف وبغني ما قبله عنه (قوله فلا يخفى عنه الخ) هذا واضح لكن يتفرع على ذلك أيضاً أنه لو حاذى بالأعلى وكان الأسفل إلى جهة الباب أجزأه ذلك وهو بعد جدا بصري (قوله وأفهم المتن الخ) قال النهاية ولو حاذى بعض بدنه وبعضه تجاوز إلى جانب الباب لم يعتد بطوقه ولو حاذى بجميع البدن بعض الخ جردون بعض أجزأه كما في قال وضيقه معان العراقة من في المجموع على الثانية أن أمكن ذلك وظاهر كما تقدم الشرح أن المراد اعتداداً بالخبر في المستلزم استقباله وأن عدم الضيق في الأول لعدم المروء بجميع البدن على الخبر فلا بد في استقباله المعتد به مما تقدم وهو أن لا يقدم جزءاً من بدنه على جزء من الخبر المذکور أنه ولا يخفى أن هذا يخالف ما في المنع مما تقدمه من تسليم ما لم يصفه من بعض بدنه ونصفه الآخر إلى جهة المنيان أو الباب مع لانه اذا انقلبت قبل مجاوزة الخبر إلى الباب فقد حاذى كل الخبر في الأول وبعض في الثانية بجميع شبه الأسيراه ولعل منشأ

ولا يجوز زني من الطواف مع استقبال البيت الا هذا في الأول لا غير وينبغي أن لا يفعله إلا مع انكسار أو لا يضرب غيره (تنبيه) يظهر أن المراد بالشق الأسيراه أعلامه الحاذي له وهو المنكب فلو اعترف عنه بهذا أو حاذاه ما احتسب من الشق الأسيراه فكيف فهم الثانية لو استقبل الخبر ابتداء ببعض شبه الأسيراه وبعضه تجاوز لجانب الباب لم يصح قبل عدوله عما بأصله العالية

مخاداة حتى منه يساراه بل يكفي أن يحاذي به أول ما يليب فكيف سمع ذلك يسوغ التعبير بالجهنم والجزم بخلافه فالصواب اعتبار ما دللت عليه عبارة النووي كقولنا لا يتم بقية التوقيف قال في شرح الروض قال في المجموع وصفنا هذا إذا أن يستقبل البيت ويقف بجانب الخبر الذي إلى جهة المنيان كن المنيان بحيث يصير جميع الخبر من يمينه ومنكبه الأيمن عند طرفه ثم يتولى الطواف ثم يمشي مستقبل الخبر ماراً إلى جهة يمينه حتى يجاوزه فإذا جاوزه انقلبت وجعل يساراً إلى البيت ولو فعل هذا من الأول وترك استقبل الخبر جاز لكن فانتها الفضيلة قال في مناسكه وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت إلا إذا كرناه من مروء في ابتداء الطواف على الخبر الأسيراه فقله فإذا جاوزه انقلبت إلى أن الانتقال بعد الجوار ووفاه لا يجب عند الانتقال أن يحاذي يساره جزءاً من الخبر بل يكفي مخاداة حذو لا وما يجاوز الخبر من جهة الباب وور فهم ابن الرضا أن هذا مراده حيث نظره في أن في مختلف جعل البيت عن يساره في بعض الطواف اه وهذا قوله في مناسكه وليس شيء من الطواف إلى آخره ما تقدم في عبارة شرح الروض وأما جوابه في شرح العباب عن نظر ابن الرضا في حقيقة الطواف انما هو عند الاعتراف عند مخاداة طرف الخبر وهو جئت قد ساداه يساراه قال فاذن ما قاله من التخلف اه فهو لا موافق ما ذكره من المناسك المصريح بما يخفى بأن ما قبل الاعتراف محسوب من الطواف وبالله الظاهر جداً في أن الانتقال بعد مجاوزة الخبر نعم قد يرد بما تقدم من قول المجموع ولو فعل هذا من الأول الخ اذ لو كان المراد أن الانتقال بعد الجوار وتحت لا يصير السار مخاداة لشق من الخبر لم يصح هذا الا لا يصح ابتداءه ولا يجعل الجوار ولا يصح فقط عن يساره إلا أن بجانب بان المراد قوله ولو فعل هذا الخ لوجه البيت عن يساره أي شق طوره والحاصل أن مرادهم من ذلك أنه لو ترك الاستقبال وانصهر على جعل البيت عن يساره بشرطه فليست الاشارة إلى جميع ما في قوله فان جاوزه وانقلبت الخ ونما يصح بأن مرادهم ذلك تعبيران عن التقيص منه في ختمه الكفاية بقوله ولو جعله على يساره وألا وترك الاستقبال لجاراه وبالله فلا يخفى على منصف متأمل أن عبارة المجموع ظاهر جداً أن لم تكن صريحة في أن الانتقال بعد الجوار وأن عبارة المناسك صريحة في أن ما قبل الاعتراف محسوب من الطواف على وفق ما فهم ابن الرضا عنه وان قول المجموع ولو فعل هذا الخ لا يدل دلالة معتد بها على ما يعلو ذلك لاحتاله وقرب حله على ما ذكرناه فليست أم لا يخفى على من خالفه ما في هذا الشرح لما تقرر عن شرح عب من أن اول

لهم انهم السابشر طين وانهم اقدان في اشتراط جعل البيت من السابشر فلا يجب في غير الابتداه اه وانما توهم ذلك ان جعل حلا من فاعل
يخجل وليس كذلك بل هو حال من فاعل ستروا بعد الدين فيه بقوله ولو احدث الى آخره (٧٩) انشرط في جميعه مرنى بمع الحنف

ان مثل هذا الحلال كونها

من فعل المأمور بقصد

الشريطة (فلو بدأ بغير

الجزر) كالباب (لم يحسب)

ما فعله لانه لا بالترتيب

حتى ينتهي للصحر (فاذا

انتهى اليه) وهو مستحضر

للتفتيش ويوجب (ابتداء

منه) وحسبه من حيث

كل ما قدم متوض غير الوجه

عليه حسب ما تأخر عنه

دون ما قدم عليه ولو مشى

على الشاذرون) وهو بعض

جدار البيت نقصا من الزير

رضي الله عنهما من عرض

الاساس لما وصل أرض

المطاف لمصلحة البناء سم

بالرخام لان أكثر العامة

كان يولف عليه ومن ثم

صنف الصا الطبري في

وجوب ذلك التسمية صونا

لطواف العامة وهو من

الجهة الغربية بقوا المباشرة

وكذا من جهة الباب كما حرمه

في الحاشية فقي موازاته

التي تبيين الواقع واستثنائه

ما عند الركن الباني منه

لانه على القواعد وزيان

كونه كذلك لا يمنع النص

من عرضه عند ارتفاع البناء

وهذا هو الراديا الشاذرون

في الجميع فهو عام في كلها

حتى عند الجزر الاسود وعند

البياني (أو مس الجدار

الموصوف بكونه (في

الخلاف ان ما قبل الافتتاح محسو ومن الطواف عند النهاية دون الشارح (قوله وهم انهم الخ) أقول هذا
الاهام مدفوع بقوله فلو بدأ الخ اذ هو صريح بالاحتج في شرط ما قبله بالخر وفر يتعلل شرطية المماثلة
سم ودرجته نظير ما أورد على التحقيق في قوله الآية نسبة من أن التوجيه بما ذكر لا يدفع الاهام بصري
(قوله ان جعل) أي قوله مبتدأ بالخر الاسود عند الخ (قوله بل هو حال الخ) أقول الاهام المذكور راجعنا
أيضا بالنسبة لاستطر فلا يجب في غير الابتداه الآن قال ارادة شرطية ظاهرة الحدوث في جمعه دليل فلو احدث
الخر في يتعلل أن ما قبله وما بعده كذلك ودرجته أن هذا لا يدفع اهام انهم السابشر طين بل قيدان
لاشترط الستروا الطهارة في جمعه فتأمل ويبقى الكلام في هذه الحالة اسم هذا الفصل الكبير سم (قوله
الدين فيه) أي في ما بعد الستروا ويحتمل أن الضمير راجع للمتن (قوله انه الخ) أي ما بعد الستروا (قوله لم يحسب
ما فعله) أي ولو سبوا نهاية وشرح بفضل (قوله وهو مستحضر الخ) أي الذي في المتن (قوله وهو مستحضر للنية)
يعلم منه أنه لو لم يكن مستحضرا لهاوجب بتجديدها ان وجبنا هاهنا كان في تنزوا أو طوعا أو كرها نفا كروى
(قوله لما تاجر الخ) أي مالم الوجه صبارا فالتقي فانه يجعل الوجه أول وضوئه اه (قوله وهو الخ) عبارة: الخ
والنهاية وهو يقع الذا المجمع للخارج عن عرض جدار البيت من تقاعن وجهه الأرض قدر ثلثي ذراع
تركه يمشى لضيق النفقة وهو كالنمساك وغيره من الأصحاب يظهر في جوانب البيت لكن لا يظهر
عند الجزر الاسود كما تم تركوا رضعه لم تنو الاستسلام وقد حدث في هذا الزمان عنده شاذرون اه قال
عش قوله مر في جوانب البيت معند طاهره أنه في جميع جوانب البيت وذلك صرح ان جرح قوله مر
لكن لا يظهر الخ أي والاهو فيه لكنه غير ظاهر وقوله مر عنده أي الخ اه (قوله ثم سم الخ) أي اسمه
الاهام الطبري وكان فيه مثل الله محمد صالح (قوله وكذا من جهة الباب) قال النهاية ولو لمس الجدار الذي في
جهة الباب لم يضر لانه لا يوزن به شاذرون كماله الشيخ ويلحق بذلك كل جدار لا شاذرون به اه قال عش
قوله ولحق بذلك الخ يتأمل هذا مع قوله فيما هو مر ظاهر في جوانب البيت عبارة ابن قاسم الهادي في
شرح أبي شعيبان وقول جمع منهم شيخ الاسلام ولو لمس الجدار الذي في جهة الباب لم يضر لانه لا يوزن به
شاذرون ممنوع عنهم اه عبارة الاسد كذا في شتنداره وهم بل الصواب أنه عام في الجهات الثلاث كما
أوضحته في الحاشية اه (قوله وهذا الخ) أي النقص المذكور (قوله وكذا ملبووسا الخ) خلافا للشهاب
الزملي والنهاية والمفتي عبارة الوائلي وكذا في المحترق بحكمه كالحق شرح الارشاد وخصه بالاضاح وشرحه
وحرم النهاية أي والمفتي بعدم الضرر ولا يضر دخول عود يسده ودايتو حمله اه أي اذا كان الرابك
والمحمول لغير ما يصيب البدن وكذا يثبت عند جرح (قوله ثم رأيت بعضهم الخ) وهو الشهاب الزملي وبعده
ولمده الخطيب وغيرهما يمشون وبصري قول المتن (أو دخل الخ) أي أو خلف من غير قدر القدي من البيت وهو
سنة أورد عن واقف الجدار وتخرج من الجانب الآخر في نهاية (قوله جدار قصير) أي يزيد على القائمة

الطواف وانما هو الآخر احدثون ما قبله فان قوله هاتوا ليجوزي من الطواف الخ مرنى في الاعتداد بمقابل
الاختلاف أيضا (قوله وهم انهم السابشر طين الخ) أقول هذا الاهام مدفوع بقوله فلو بدأ الخ اذ هو صريح
بلاحتج في شرطية المماثلة بالخر وفر يتعلل شرطية المماثلة فانه في غاية الظهور (قوله بل هو حال
الخ) أقول الاهام المذكور راجعنا أيضا بالنسبة لاستطر فلا يجب في غير الابتداه الآن يقال ارادة شرطية
طهارة الحدوث في جمعه دليل فلو احدث الخ في يتعلل أن ما قبله وما بعده كذلك ودرجته أن هذا لا يدفع
اهام انهم السابشر طين بل قيدان لاشرط الستروا الطهارة في جمعه فتأمل ويبقى الكلام في هذه الحالة
مع هذا الفصل الكبير (قوله وكذا من جهة الباب الخ) ولو لمس الجدار الذي في جهة الباب لم يضر لانه لا يوزن به

موازاته) أي الشاذرون وان أي مسامحته أو دخل شيء من يده وكذا ملبووسا على أحد احتمالاته في قوله هو اه الشاذرون وان وان لمس الجدار ثم
رأيت بعضهم حرمه لانه لا يضر دخول ملبووسا هو اه وفيه نظر وقياس الحاقهم الطواف بالاضاح أكثر أحكامها ومنها ان اللبوس كالبدن
وبذلك الجزم (أو دخل من احدى فتحتي الخ) وهو بكسر أوله ما بين الركنين الشاميين عليه جدار قصير يبنون بين كل من الركنين فتحة

كان زور يلقبهم اسمعيل صلى الله عليه (٨٠) وسلم وروى انه دفن في موسى حبل الكن الاشهر ان الخطيب راين الجرار اسود مقام

عش ولعله اراد بالقامة البدن المتوسط الى الكفين فقط ولو قال دون القامة لاستغنى عن التكاف (قوله)
كان زور بينا (الخ) استشكل المشى سم كونه زور يتعق كون بعض من البيت واسباب باحتمال جواز ذلك
في شرع اسمعيل عليه الصلاة والسلام وان اواء الروابي في بعض موكات ان تقول انما يحتاج الى ذلك ان
ثبت كونه زور يتعق بناء البيت ولا فلا اشكال بصري وفيه نظر اذ اصل بناء البيت مقدم على بناء ابراهيم
صلوات الله على نبينا وعليه (قوله) وروى انه دفن (الخ) (قائدة) قال ان اسباطين الركن والمقام وزعم
قبور تسع وتسعين مساوات قبر هو دوصالح وشعب واسمعيل في تلك البقعة (قوله) وهو (الخ) أي ما بين
الجر الاسود والمقام (قوله) وضع اخنوخ (الخ) عبارة لوائي فلوا دخل نحو به في هو امجد الجرار اوعى اعلى
جدوا وافي هو امجد الشاذر وان لم يمس الجدار لم يصح من حيث لا ماضي فليرجع لذلك الموضع فيطوف
خلو باطن البيت وتحبس طوفته حيث لا (قوله) القصير قد يقال ما فائدة التقدير وقد يقال هو صفة
للطرف لا للجدوا ويكون المراد به الزفر لا القل لكن بعده الجرم هنا والتدريج باق في لسان بل صري
(قوله) والاشخول أي اول المشى والوضع (قوله) المذكور (الخ) أي باليت (قوله) الاستسنة اذ (الخ)
الصحيح ان الذي فسم من البيت قد رسته اذ رعت بالبيت وقيل ستة اوسبع منها يتومغنى (قوله) وجعل
(الخ) محل تأمل بصري لعل وجه التأمل منع الاستزلام المذكور بل الذي يستزلمه لجعل المذكور ان سجدوا
تحته شاذر وان لا يضر اذ لم يكن حين المس مساواة بل لجدوا لاشاذر وان تحسمو بمشعل ان وجه
التأمل ما بين من سم انما (قوله) بناء على انه أي الشاذر وان يعني هذا الاستزلام مبني على ان يكون
لشاذر وان مفهوم مخالف وهو غير الشاذر وان وهو مبني على ان لا يكون الشاذر وان في جهة الباب لاعلى
ماسبق من الشرح فقوله المبني بجر ودعى انه صفة لقوله انه مفهوم ما وقوله ان منه الخ مفعول يستزلم
وضمير اليه يرجع الى جدار الشاذر وان كرى وقوله أي الشاذر وان الاول في أي في موازاة وقوله الى جدار
الشاذر وان أي جدار تحته شاذر وان (قوله) اذا كان مسامتا لجدار (الخ) قد يقال ينبغي ان يقول ان كان
المسام مسامتا أي بمحاذا الشاذر وان لان الهاء في وزانه الشاذر وان فليتام فاذا احسنت التأمل علمت
ان ما ورد على هذا الشرح وارد على ما قدره هو اضافتاه تعرفه سم أقول لم يظن في وجهه الور ودعى
ما قدره الشرح فلير (قوله) ونبني الى قوله وكذا الخ الى الغنى الا قوله بناء الى الغنى (قوله) اقبل الجرار (الخ) أي
ومستله (قوله) ان يقر قدمه أي في محلهم من الطواف (قوله) حتى يعتدل (الخ) أي يخرج رجا ومخونه
من هو امجد الشاذر وان في (قوله) بناء على الاصح (الخ) أقول بل وبناء على مقابله ايضا لان الجرار حصل فيما انما
بحيث تدخل في الجدار كما لم على ذلك المشاهدة سم (قوله) قبل اعتدله أي وقبل جعل البيت من يساره
باعش (قوله) ان قد قطع الخ قد يقال اللازم ممنوعا قد تصور وتقديم التقديم مع مقارفة ما في هو امجد
البيت لعله كاشه به المشاهدة بصري أقول بل الذي تشهد به المشاهدة حصول القطع المذكور بالاعتدال
بعد التقديم بخطوة عادته الذي هو مراد الشرح لاما يشعل التقديم بنحو اسبوعين (قوله) وهو في هو امجد أي
جزمته كراة مسبوحة في هو امجد الشاذر وان (قوله) فلا يحسبه أي فلا يبين من عود ذلك الموضع ولا رادته
نفي تجهل العلامة في تعريفهم لان الاعتقاد انما هو في المنى عنه اما الواجب من كراة وشروط فلا يغفر لاحد
باعش (قوله) الذي عنده الخ بيان الواقع لا مفهومه كسر (تنبيه) الى قوله وقد أطلق نقابة الجبال عنه ولم
شاذر وان كما قاله الشيخو يلحق به كل جدوا لاشاذر وان به كذا في شرح هو (قوله) كان زور يلقبهم اسمعيل (ل)
قد يشكل على ان بعضهم البيت لان البيت مسجد وجميع اواء الروابي اليه المستزلم لتخصيصه الا ان يقال
لعل هذا الحكم فيه ثابت في شرع اسمعيل عليه الصلاة والسلام ولعل الاواء كان في بعضه (قوله) اذا كان
مسامتا لجدار تحته شاذر وان قد يقال ينبغي ان يقول ان كان المسام مسامتا أي بمحاذا الشاذر وان لان الهاء
في موازاة الشاذر وان فليتام فاذا احسنت التأمل علمت ان ما ورد على هذا الشرح وارد على ما قدره هو
ايضا فتامه تعرفه (قوله) بناء على الاصح أقول بل وبناء على مقابله ايضا لان الجرار حصل فيما انما
بحيث

ابراهيم وهو كما يأتي في القام
أفضل يحمل بالسعد بعد
الكعبة وحجرها بكسرها
(وتخرج من لآخر) أو
وضع أمانته على طرف جدار
الجر القصير كما يفعله كثير
من العامة (تضع طوفته)
أي بعضها الذي قارنه ذلك
المس أو الاشخول لانه حيث
طاف في البيت لانه المذكور
في الآية امانتي الاولى فلا
هو امجد الشاذر وان من البيت
كلهم من تعريف واما في
الجر فهو وان لم يكن فيه
من البيت الاستسنة اذ (الخ) أو
سبعة لكن الغالب على الخ
التجسد وهو صلى الله عليه
وسلم والظاهر ان اشود
ومن بعدهم لم يطوفوا الا
سار جمعوها جبا تابعهم
فينبغي جعل في موازاة حلا
من فاعل من الذي سلكه
شارح يستزلم بناء على ان
له مفهوم المبني على انه ليس
في جهة الباب ان مسجدوا
لاشاذر وان تحته يضر اذا
كان مسامتا لجدار تحته
شاذر وان ولو قبل الوصول
اليه وليس كذلك كما هو
ظاهر وينبغي قبل الشاذر
ان يقر قدمه حتى يعتدل
فانما له حال التقسيل في
هو امجد البيت بناء على الاصح
ان ثم شاذر وان فافس في ذلك
قدمه عن محله اذ لم يعتدله
كان قد قطع جزء من البيت
وهو في هو امجد فلا يحسبه
وكذا يقال في مسنم الباني

وبعد بان المداور على الاتباع
 كآخرة (تنبه) الفاعل
 في وضع الحجر الموجد لأن
 أنه على الوضع القديم فجب
 مراعاته ولا تفر لاحتفال
 زبادة أو نقص فيه في كل
 من قصته بقوة نحو ثلاثة
 أذرع بالحديد بشار جفعن
 مشرك البيت بشاذر وأنه
 ودخل في بيت ما طاط الحجر
 فهل قلب الأولى فيجوز
 الطواف فيها أو الثانية فلا
 كل يحتمل والاحتياط
 الثاني ويتدبر المغسرة
 الزفر الذي يحاط الحجر
 هل هو منه ولا غير أيتان
 جماعة حرر عرض جدار
 الحجر بما يطابق الخارج
 الآن لا ينحصر ذلك
 الزفر فلا يصح طواف
 من جعل أصبعه عليه ولا
 من مس جدار الحجر الذي
 تحت ذلك الزفر وقصد
 أطلق في المجموع وغيره
 وجوب الخرج عن
 جدار الحجر وهو يؤيد ذلك
 ورأيت مخالفان جماعة
 والإزقي وغيرهما في أمور
 أخرى تتعاقب بالحجر لاحتلة
 بنالان إلى حجر بهالائه
 لا ارتباط لها بصحة الطواف
 بعد تعيد وجوب الخرج
 من كل الحجر وماطه (وأن
 يطوف سبعا) لا يتبع فلو
 شك في العدد أخذ بالأقل
 كالصلاة نعم بسن هنا
 الاحتياط لو أخبر

بتعبه مواني (قوله ورد الخ) فيه ان الاستدلال بالاتباع انما سبق منه في مسألة الدخول لا في مسألة التمس
 (قوله خوة) أي فرجة (قوله هل قلب الأولى) وهي خارجة (قوله أو الثانية) وهي داخلية كرى (قوله)
 في الزفر الخ) وهو ثلاثة أصابع في بناء الحجر من اعلا محلهما الخ الرئيس (قوله ولا من مس الخ) أي لان
 الجزء المماس حيث تنفذ في الهواء الجدار لا خارجه مس ولا يخفى أن قول الشارح من مس جدار الحجر شامل لمس
 أسفله المتصل بالمطاف بطرف الرجل قول المتن (وان يطوف سبعا) أي يقبضه وان كان سبعا لم يغرب عن فلو ترك
 منها شيئا وان قل لم يجز نعم أي ونافق (قوله لا يتبع) أي في قوله في النهاية الاقوله ولا يلزمه إلا وانما امتنع (قوله)
 فلو شك الخ) أي قبل الفراغ عبارة العباب وشرحه ولو شك في العدد قبل تمامه أخذ بالأقل إجماعا وان ظن
 خلافه أو شك في ذلك بعد فراغ العمل يؤثر انتهى اه سم (قوله نعم بسن الخ) يمكن ان يجعل شامل لما بعد الفراغ
 كأن اعتقده طاف سبعا فخير بانهاست ولما قبله كان اعتقده طاف سبعا فخير بانهاست (قوله نعم بسن الخ) يمكن ان يجعل شامل لما بعد الفراغ
 يحصله شك (قوله ولا يلزمه الخ) ينبغي تصويرهما قبل الفراغ لقوله لان أو رتخ لانه بعد الفراغ
 لا يؤثر التردد فلا يلزمه ان يأخذ بالجميع المذكور وان أورد ذلك فليتمل سم عبارة النهاية المعنى فلو اعتقد
 انه طاف سبعا فخير عدل بانه يستعمله العمل بقوله كلفى الاثنا عشر حزمه السبكر ويغرف عدد ركعات
 الصلاة بان زيادة الركعات بمطلة بخلاف أطواف اه وعبارة الثاني ولو أخبر بالنقص سبب الاخذ بقول
 الضعفاء لم يتردد من الخبر والوجوب وبالنسبة لم يجز الرجوع الى الان باخ الضعفاء عدلوا ولو يؤثر ان
 بعد الفراغ فلو شك عدل في شئ من الشروط لم يؤثر وان كان قبل التمام كلفى الحاشية فمضى شرح الارشاد
 للمرلى اه (قوله لا يخبر الخ) عبارة العباب وشرحه ولو أخبر عدل ان بالغام وعنده انه لم يتم لم يجز ان يلتفت
 دخل في الجدار كما يدل على ذلك المشاهدة (قوله ولا من مس جدار الحجر الخ) أي لان الجزء المماس حيث تنفذ في
 هواه الخ خارجه (قوله في المتن وان يطوف سبعا) لو طاف سبعا في اعتقاده ثم نوى وطاف سبعا في اعتقاده
 وهكذا ثبت نعم انه لم يطاف في كل مرة الاستفهام هو كقول سلم من الصلاة وأحرم بغيرها قبل تمامه وهو ما قد ذكر
 وقد قالوا في ذلك ان قصر الفصل بين السلام والتذكير بنى على الاول والا بطلت وهو الا بطلان بالسلام مع
 طول الفصل فيقال ههنا ان قصر الفصل بين الخبر ورجوع من المرة الاولى والتين بنى والا فلا بد يفرق بين الطواف
 والصلاة بان الطواف أوسع ولهذا لو كان عليه طواف ونوى غيره وقع عنه وعلى هذا فهل تكمل المرة الاولى
 بشروط من الثانية ويلغو بانهم لو وقع بلا تمام في الثانية فارتب أول الشوط الاول وتكمل به المرة الاولى وما
 بعده لم يفتقر به نية فلا يحسب تكمل الثانية بشروط من الثالثة ويلغو بانهم لو ذكر وهكذا ولا نية نظر
 والتكميل غير بعيد فليتمل فان الاوجه الفرق بين الخرج وارجاء التفرقة بخلاف الصلاة اه (قوله فلو شك) أي
 قبل الفراغ في العدد أخذ بالأقل عبارة عب وشرحه ولو شك في العدد قبل تمامه أخذ بالأقل إجماعا وان
 ظن خلافه أو شك في ذلك بعد اه أي بعد فراغ نوى فغيره ما في قول المتن في بعض الفقهاء من انه ان كان قبل
 تمامها أو رآه بعد وقبل الركوع لم يؤثر اه وقوله نعم بسن الخ عبارة العباب وشرحه ولو أخبر عدل ان
 بالغام وعنده انه لم يتم لم يجز ان يلتفت الى اخبارهما بل ولا الى اخبار ما زاد ادلهما وان كثر وانما ماص
 في الصلاة أو أخبره أو عدل واحد كليهما ظاهر أو يثبت في المجموع عجزه وتبعه بالنقص عن السبع وعنده
 انه انما يندب في المجموع عن الشاق والاصحاح بنو لهما بخلاف في الصلاة فانه لا يجوز الرجوع اليهما لان
 الزيادة تاتى بطله فلا يجوز في الاخذ بهما لمطابقا بخلاف في الصلاة اه ومنه يظهر تصوير المسئلة
 بالاخبار بعد الفراغ فان كان قبله وحصل به شك دخل في قوله السابق فلو شك الخ لكن هذا لا يناسب قول
 الشرح الان أو رتخ لان الشك بعد الفراغ لا يؤثر فليتمل (قوله نعم بسن الخ) يمكن ان يجعل شامل لما
 بعد الفراغ كأن اعتقده طاف سبعا فخير بانهاست ولما قبله كان اعتقده طاف سبعا فخير بانهاست
 خمس أو لم يحصل له شك وقوله ولا يلزمه الخ ينبغي تصويرهما قبل الفراغ لقوله لان أو رتخ لانه
 بعد الفراغ لا يؤثر التردد فلا يلزمه ان يأخذ بالجميع المذكور وان أورد ذلك فليتمل (قوله لا يخبر

الى اختيارهما بل ولا اختياراً لآدعاهما وان كثر وانظر ما صرف في الصلاة وانما هو واحد ككله وظاهر
 ثم رأيت في المجموع جزمه وتبعوه بالنقص عن السبع وعندنا انه انما يكتفى بالمجموع عن الشافعي
 والاجاب بقوله مطلقاً في الصلاة فانه لا يجوز الرجوع اليه لان اذ اذناه غير مبطلة لا يفتقد وفي الاخذ
 بقوله مطلقاً في الصلاة انتهى ومنه يظهر تصوير المسئلة باختيار الواقع به الفراغ فان كان قبله
 وحصل به مثل فخل في قوله السابق فلو ان الخ لكان هذا لا يناسب قول الشارح الا ان روى الخ لان الشك
 بعد الفراغ لا يؤثر في تأمل سم فقل قوله وانما المتع الخ متعلق بقوله يسن الخ فقط لا بقوله ولا يلزمه الخ
 ايضا وان كان الظاهر تعلقه بما و بالثاني فقط بصري (قوله خلاف ما في ظنه) فضيلة لاكتفاء بظنه مع
 ان الشك ولو مع رجحان وجوب البناء على اليقين الا ان راد بالظن الاعتقاد ثم رايته الروض عبر بقوله ويعمل
 باعتقاده لا بغيره ولا احتياط ولي اه ووافق قوله هنا في اعتقاده سم اقول وكذا عبر النهاية
 والمغني بالاعتقاد كغيره لكن فسر ع ش بقلبة الخ (قوله وانما المتع نظيره الخ) لا يقال هذا مشكل
 فان المصلي اذا روى ما خبر تردداً صار شاكاً في البناء على اليقين لا ان يقول المراد تغير المبدأ
 المذكور في خلافه فانه يجوز ان يلزم سم وبصري (قوله ولو على سطحه الخ) أي اوفى
 سرابوناً (قوله وان كان الخ) أي سطح المسجد (قوله لا يقتضيهما نفس بنائهما) أي فاذا علم بان
 طائفة (قوله وفي الصلاة ما يشي هو اهما) أي فاذا علم ان كل مستقبلة نهاية (قوله وانما الخ) صاف
 على قوله ولو على سطحه (قوله هنا) أي مع الحائل (قوله بل خارج المظان) أي ولو بلا حائل بان يزال نحو
 السورى (قوله حصته) أي الطواف (عليه) أي المظان (قوله فلا يصح خارجه) أي المسجد سم (قوله
 الا وجه خلافه) أي فلو وسع المسجد حتى انتهى الى الحل وطاف في الحاشية التي من الحل لم يصح معنى ورواى
 زادا النهاية ووسع المسجد الذي صلى الله عليه وسلم واتخذ جداراً ثم رضى الله تعالى عنه بدور
 اشترأه واداه فبما اتخذ جداراً دون القامة ثم وسعه عثمان رضى الله تعالى عنه واتخذ الار وقم
 وسعه عبد الله بن الزبير رضى الله تعالى عنهم ثم الوليد بن عبد الملك ثم المنصور ثم المهدي وعليه ما سطر بناؤنا
 وقتنا كذا في الروض وغيرها واعترض أي على الروض وغيرها بان عبد الملك وسعه قبل ولده بان للمؤمن
 زاد فيه بعد المهدي وما تقرر أولاً يعلم ان الذي كلام المصنف لا عهد الذي أي الموجود لا ان اوصال
 الطواف لما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم قال لا بد من كونه عذراً كرض واحتياج الى ظهوره ليستفيق فلا بأس به لماني
 (قوله القادر الذي لا يحتاج الخ) نعم ان كان به عذر كرض واحتياج الى ظهوره ليستفيق فلا بأس به لماني
 المصنف أنه صلى الله عليه وسلم قال لا بد من كونه عذراً كرض واحتياج الى ظهوره ليستفيق فلا بأس به لماني
 وسلم طافوا كافي بحجة الوداع لظهور فاستفتي ثم حمل جواز ادخال البيت المسجد عند أمن تلوينها والا
 كان حراماً على المنشد ولا يقاس ذلك على ادخال الصليان المحرمين المسجد لان ذلك ضروري وأيضاً يمكن
 الاحتراز عنه عند الخوف بالتحفظ ونحوه ولا كذلك البهيمية وبغنى (قوله وحافيا) أي ما لم يناد
 بالحافيا به أي وبغنى انتقاض ظهوره بلبس النساء ع ش (قوله لا زاحف الخ) أي ما شابه على الاست
 (ولا حافيا) أي ما شابه على البطن كردى (قوله ولا حافيا) كان ينبغي ولا متعل بصري قال الرنا في شغل
 لشدة الجرا والبرد في الفتح وحرم أي الحفان اشتد الاذى لنحو حفره ككله ظاهره لا لالبعض الجهال

مختلف ما في ظنه ولا يلزمه
 أن يأخذ بغيره نادى ص عافى
 اعتقاده الا ان روى ما ظن
 تردداً وانما المتع نظيره ثم
 لبطلتها بتقدروا زيادة
 مطلقاً لا يكره في الوقت
 المنهي عن الصلاة فيه الخبر
 السابق ثم المصريح بجوازه
 فيه (داخل المسجد) ولو
 على سطحه وان كان أعلى
 من الكعبة على المنه لانه
 يصدر عنه طائفة هذا
 لهو انما حكمه اقول لجمع
 القصد هنا نفس بنائها وفي
 الصلاة ما يشي هو اهما
 ضعف والفرق فيه فهم
 وانما بين الطائفتين
 سائل لاسقايها السورى
 ثم ياتي الكراهة في
 خروج المظان لان بعض
 الآية قصر حصته عليه فلا
 يصح خارجه اجماعاً وعند
 ما تداه وان بلغ الحل على
 تردده لا وجهه من خلافه
 لان الأصل فيما وقع مستمرا
 بالحرم دون غيره انحصاره
 به اذا غالب على ما يتعلق
 بالمناسك وقوابها العبد
 (واما الشئ فان بطوف)
 القادر الذي لا يحتاج الى ركوب
 حتى يظهر فاستفتي أو
 يقتدى به قائماً و (ماشا)
 ولو لم يأتوا قبل ان يحضوا
 ولا حاسبا ولا ركبا لبيتها أو
 أدى لئلا فاته الحضور
 والادب

خلاف ما في ظنه) فضيلة لاكتفاء بظنه مع ان الشك ولو مع رجحان وجوب البناء على اليقين الا ان راد بالظن
 الاعتقاد الجازم ثم رأيت بالروض عبر بقوله ويعمل باعتقاده لا بغيره ولا احتياط أرى اه ووافق قوله
 هنا في اعتقاده وعلى هذا فهل يكتفى بالاعتقاد في الصلاة ايضا ويرقى فيه نظير (قوله وانما المتع نظيره ثم
 لبطلتها الخ) لا يقال هذا مشكل فان المصلي اذا روى ما خبر تردداً صار شاكاً في البناء على اليقين لا ان
 يقول المراد تغير المبدأ المذكور في خلافه فانه يجوز ان يلزم سم وبصري (قوله فلا يصح خارجه) أي المسجد

فان تركب بلا عذر لم يكره كما
تفلاذه عن الاصحاب وان اطل
جمع في فوده والنصر على
الكره في قوله على اصطلاح
المتقدمين انهم يعبرون بها
عما يشيئ خلاف الاولى
وفارق هذا مرام ادخال دين
بغير المعبد اذ لم يؤمن توليته
وكره انهم ان آمن بالحاجة
الى إقامة النسك في الجلالة
كادخل غير المعبد الطواف
به كذا قبل وفيه نظر بل لا فارق
بينه ما لان غرض النسك
كما اقتضت عبارات أو
الطواف كما اقتضت أخرى
يجوز للحصول كل وان لم
يؤمن توليته وشيئ وغير ذلك
النصر يجوز ان آمن فاقضى
يقع ان يقال فارق غرض
النسك أو الطواف غيره بأنه
ورديه دخول الدابة وغير
المعبد من غير تفصيل فأخذنا
بأطلاقه وأخرجناه عن نفاذه
بغلاف غيره لم ورد فيه ذلك
فأحرى بنا فيه ذلك التفصيل
ونفاذه ان المراد بان
الاولى بغيره الظن باعتبار
العادة انه لا يخرج منه شخص
يصل للمعبد منه شيء بخلاف
ما لو أحكم شد ما صلي فربحه
بجبت آمن توليته خارج
للمعبد فان قلت مرحوا
بجزمة اخرج نحو البول
بالمعبد وأن الزاوية
فصل لم ينظر هنا الى آمن
الخروج وعدمه قلت يحاط
لاخراج التيقن بالاحتياط
المطلوب وان زحف أوجبا
بلا عذر كره وان بقصر خطاه
تكثير الاحر (و يستعمل
الجرى الاسود وأخذوا نقله بعد أن يستقبله (أول طوافه) بيده

الذين برز ذلك فربما هذه الحالة (قوله فان تركب الخ) أى ولو على اكتاف الرجال مر اه سم
(قوله لم يكره الخ) أى بل هو خلاف الاولى نهاية ومعنى (قوله يقول الخ) الاوجه على الكراهية من أمن
الاولى على الاذلال فمما يدون الحاجة وعدمها على الحاجة لمطواف المعبد ويجوز اول منه واكبا
صيانة للمعبد والى وكوب الابل ايسر حال من كواب البغال والجرى هنا يقضى (قوله بالحاجة)
متعلق بفارق كرهى (قوله كذا قبل) ارجع الى قوله وفارق الخ (قوله بينهما) أى البهيمة والصحى الصغير
المعبد (قوله أو الطواف) أى وان لم يكن في نفسك سم (قوله يجوز لتناول الخ) تقدم عن النهاية والغنى
خلاله بالنسبة الى الدابة (قوله وان لم يؤمن الخ) صادق مع ظن التاويل وفيه نظر لا سيما في صورة الدابة سم
(قوله أو الطواف) هل ولو لغبر نفسك (تنبيه) لا فرق بين البهيمة وغير المعبد في أن كلان آمن توليته
المعبد حاز دخوله مع الكراهة ان لم تكن خارجة يدونها ان كانت وان لم يؤمن توليته مرم ادخاله وهذا
شامل لادخال غير المعبد المرم لغرض الطواف مر اه سم (قوله وهذا شامل الخ) وجهه لكن تقدم عن
النهاية بالغنى ما يخالفه وأقره الوفاى عبارة وذكر في النهاية حرمة ادخال بهيئة لا يؤمن توليته المعبد
بخلاف عزم غير المعبد لغيره وان لم يؤمن توليته للغرض مر اه (قوله بخلاف غيره) أى غير غرض النسك
والطواف (قوله ذلك التفصيل) أى الجواز عند من التاويل وعدم الجواز عند عدمه كرهى (قوله
فلم ينظر هنا الى آمن الخ) قد يقال هو مرادهم سم (قوله بحث الخ) أى أمن استند الى
الشيد المذكور لالى العادة بان لا يكون له عادة تغلب شيئا على الظن أو له عادة تغلب على الظن عدم الامن
بصرى (قوله وان زحف) الى المتن في النهاية (قوله وأن بقصر الخ) عطف على قول المتن ان بطوف ماشيا
عبارة الوفاى وسن ان بقصر مشيئة بغير تغلب عند عدم التجميع ممكنة لا بشره ومثل لغير خطاه
فيكثر الاجر وأما المختار فكره ويل حرام ان قصده الحط لا لاسن ذلك في الزمان اذى أو نادى أو قول
المتن (و يستعمل الخ) أى يسلمه بيده من عبادة الوفاى أى ياتمس الخ الاسود به الحائل بينه وبينها
الاعذر كشد حاروة أو تحاسن به أو قال ابن قاسم لو نقل الجرى الى الركن المسمى مثلاً لظاهر أنه لا يثبت له
حكمه حتى لا يسن تقبيله ولا استلامه من حيث انه الجرى لان فضيلة مشروطة ببقائه مجله فليارجع اه
(قوله وأجمعه الخ) وقول القاضى أبى الطيب يجمع بينهما فى الاستلام والتقبيل رده المصنف بان ظاهر كلام
الاصحاب أنه يقتصر على الجرى حيث لم ينقل عن مجله نهاية (قوله وأجمعه الخ) الى قوله ويقهر في النهاية والغنى الا
(قوله فان تركب) أى ولو على اكتاف الرجال مر (قوله لم يكره) كقتلاده عن الاصحاب الخ ثم يحصل جواز
ادخال البهيمة المحمد عند آمن توليته أو لا كان حراما على الله صدوق الامام وفى القلب من ادخال البهيمة
التاويل يؤمن توليته المعبد حتى فان أمكن الاستباق فذلك أى خلاف الاولى والاقتضاء لما ذكره ويجوز على
كرهية التحريم لما ياتي في الشهادة ان ادخال الهائم التاويل يؤمن توليته المعبد حرام وفارق به من ان
ادخال البهيمة تأخروا لحاجة إقامة السنة كتحمله على الله عليه وسلم اطلاقه مجموع لان ذلك اذ لم يخف توليته ولا
يقاس ادخال الصبيان المرم من المعبد من آمن على الهائم مع ذلك لا مكان الفرق بان ذلك من ودى وأيضاً
فلا احتراز فيهم بالتحفظ ونحوه أكثر ولا كذلك البهيمة هذا والوجه على الكراهية مع آمن التساويل على
الادخال فيما بغير سلامة وعدمها على الحاجة البشروح مر (قوله أو الطواف) أى وان لم يكن في نفسك
(قوله يجوز لتناول الخ) كل وان لم يؤمن توليته (تنبيه) صادق مع ظن التاويل وفيه نظر لا سيما في صورة الدابة (قوله
أو الطواف) هل ولو لغبر نفسك (تنبيه) لا فرق بين البهيمة وغير المعبد في أن كلان آمن توليته المعبد حاز
دخوله مع الكراهة ان لم تكن خارجة يدونها ان كانت وان لم يؤمن توليته مرم ادخاله وهذا شامل لادخال
غير المعبد المرم لغرض الطواف مر (قوله فلم ينظر هنا الى آمن الخ) قد يقال هو مرادهم قد يقال هو مرادهم
(قوله في المتر) ويستعمل الجرى أول طوافه لو نقل الجرى الى الركن المسمى مثلاً لظاهر أنه لا يثبت له حكمه حتى
لا يسن تقبيله ولا استلامه من حيث انه الجرى لان فضيلة مشروطة ببقائه مجله فليارجع (قائلة) جاءه عن

تتلست الاسلام وقوله والا فضل الى ولا ينس (قوله واليمين اولى) فلو قطعت استلم باليسار سم (قوله ولا يقبلها
 الخ) كذا شرح مدر آي والطبيب اه سم عبارة الكردى وأفهم كلامه أى شرع بافضل أنه عند قدرته على
 اسلام الجهر وتقبله والسجود عليه لا يقبل يديه بعد الاسلام وصرح باعتياده في حاشية الاضاح لكنه تردد في
 ذلك في بقية كتبه وكذلك شيخ الاسلام والطبيب والجبال الرمل وقد ذكرت عبارة انهم في الاصل ثم قلت وما
 قرره ثم تعلم ان العبد نفع لا عدم نديب تقبل اليه مع تقبل الجهر وان المختار من حيث الدليل انه يذهب ثم الاسلام
 عبارة من صحيح الجهر بكيفية يضع يده عليه ثم يضعها على فيه اه (قوله كما أفهمه كلامهما الخ) معبد عرش
 (قوله أنه يقبلها مطلقاً) أى يقبل يديه بعد اسلام الجهر به وان قبل الجهر به أى (قوله فنجو حشبة)
 أى كراس كه نوافى (قوله فان شق) أى الاسلام بالكردى (قوله نظير ما بانى) أى فى اسلام البمانى قول
 المتن (وتقبله) أى دون تركه ما دام الجهر موجوداً فيه قال الزركشى ولا ينس تقبل الجهر الا فى طوافه ورضه
 بان ابن عمر كان لا يفرج من المسجد حتى يقبله ويحاج بان فعل ابن عمر شجرة كذا فى الحاشية والامداد وشرح
 العباب وأقرهم اه وثانى (قوله ويكره الخ) عبارة النهاية والغنى ويسن تخفيف القبلة بحيث لا يظهر لها
 صوت اه قال عرش قوله مدر ويسن تخفيف القبلة الخ أى المحجور وينبى أن عمله فى ذلك كل ما طلب
 تقبله من يدعالم وولى والدواضحة اه قول المتن (و يفتح الخ) عبارة الوفاى ثم يضع وجهه عليه ان لم تكن
 زحوت يسن تخفيف فممن روج كرهه ويحاج ان غلب على ظنه اياً ما عجزه ويجوز الحرمان من تقبله ومسه حيث
 كان معطياً فان كان حقا تظن ان يؤذ أو يئاذ اه قول المتن (ويضع وجهه عليه) وينبى ان يكتفى بوضع
 الجبهة ولو بمحائل لكن الاكمل الوضع بلا محائل (فرع) اه لو تعارض التقبيل ووضع الجبهة بان أمكن
 أحدهما دون الجمع بينهما كأن نشف هلا كالجاءع بينهما دون أحدهما فهل يؤثر التقبيل أسبقه أو وضع
 الجبهة فلاه أبلغ فى الخضوع فيه نظر (تنبيه) اه قد تقرر أنه يسن تقبيل يد الصالح بل وجهه فلو عجز عن
 ذلك فهل يأتى به مما يمكن من نظيره ما هنا حتى يستلم اليد أو الرجل عند العجز عن تقبيلها ثم يقبل ما سلم به وحتى
 يستمر الهامد العجز عن استلامها أيضاً ثم يقبل ما أشار به فيه نظر سم على حج قول الاقرب بعدم من ذلك
 والفرق أن أعمال الحج يغلب عليها الاتباع فيلزم دفعه عن الشارع وان كان مخالفاً لغيره من العبادات فلا
 كذلك يد الصالح فان تقبيلها شرع تعطيله وتركه ما أفلا يتعدا الى غيره وقوله قبل التنبيه فهل يؤثر التقبيل
 الظاهر ثم ليشوبه فى رواية الشافعى وهو مقدم على ر و يترفع وضع الجبهة عرش (قوله من الثلاثة) عبارة النهاية
 والغنى من التقبيل والخجود اه (قوله ولا يسن شئ من ذلك لأمراء الخ) قد يقال لم لا يسن لهما فعل
 ما ذكرهم الحائل السالم من الروية وقد نقل فى الحاشية عن بعضهم وأقره أن فعل ما ذكر بمحائل خلاف
 الافضل ان كان بلا عذر ولا شك أن وجود الرجل عذر بالنسبة لفتح المرأة وبالجاء فاصل النسبة يصل مع
 الحائل هذا وقد يدعى أن كلامهم شامل لما ذكر لان المرأة لو عجزت عن تقبيل يديه لم يتعذر أو تراحم يؤدى
 ابن عمر رضى الله تعالى عنهم ما عمن التابعين انهم كانوا لا يخرجون من المسجد حتى يستلموا الركن أى
 الجرف طواف أو غيره لكن ظاهر كلام أصحابنا انه لا شرع استلامه الا فى ضمن طواف اه من شرح
 العباب (قوله واليمين اولى) فلو قطعت استلم باليسار ولا يشك بان له لو قطعت لم يشر فى الشهادة بسرى
 لان اليسار هناك هيئة تقوى بالاشارة بها وان الصلاة تمتين على ترك الحركة لا ما ورد (قوله ولا يقبلها الخ)
 كذا شرح مدر (قوله كما أفهمه كلامهما كلاهما) قال فى شرح الرضا ونقله فى المجموع عن أصحاب
 اه (قوله فى المتن ويضع وجهه عليه) أى بلا محائل يكتفى بمعدود الصلاة كالجهر ناهى الركن الاكمل ذلك (فرع)
 لو تعارض التقبيل ووضع الجبهة بان أمكن أحدهما دون الجمع بينهما كأن نشف هلا كالجاءع بينهما دون
 أحدهما فهل يؤثر التقبيل أسبقه أو وضع الجبهة فلاه أبلغ فى الخضوع فيه نظر وينبى أن يكتفى بوضع الجبهة
 ولو بمحائل لكر: الاكمل الوضع بلا محائل (تنبيه) اه قد تقرر أنه يسن تقبيل يد الصالح بل وجهه فلو عجز عن
 ذلك فهل يأتى به مما يمكن من نظيره ما هنا حتى يستلم اليد أو الرجل عند العجز عن تقبيلها ثم يقبل ما سلم به وحتى

واليمين اولى ولا يقبلها مع
 القدرة على تقبيل الجهر كما
 أفهمه كلامهما كلاهما
 لكن الذى نص عليه
 وصرح به ابن الصلاح
 وتبعه جمع لأنه الذى دلّت
 عليه الاخبار انه يقبلها
 مطلقاً فان شق فنجو حشبة
 أى فى البيت ثم اليسرى نظير
 ما بانى (ويقبله) فلا يتابع
 فيه ما متفق عليه ويكره
 اظهار صوت لبقته (وضع
 وجهه عليه) فلا يتابع راء
 الحاكم وصحبه ويسن
 تكرير كل من الثلاثة ثلاثاً
 والافضل أن يسلم ثلاثاً
 متوالية ثم يقبل كذلك ثم
 يعبد كذلك ولا يسن شئ
 من ذلك لأمراء أو خنثى
 الا عند خلو المرافق من
 الرجال والغنائى ولو ساروا
 و يظهر انه يكتفى بخلوهم
 جهة الجهر فقط بان تامين
 بجى

ونقل رجل غير محرم عنه فعلها ذلك (فان عجز) عن التقبيل والسجود أو عن السجود فقط لنحو رجوتو يظهر ضبط العجز هنا بما يحل بالخشوع من أسأله أو لغيره وان ذلك هو ما ردهم بقوله لم لا يسن استلام ولا ما بعده من مرتين مرات (٨٥) الطواف ان كان بحيث يؤدى أو بتأدى

(استلم) أى اقتصر على الاستلام فى الأولى وأعله وعلى التقبيل فى الثانية ثم قبل ما استلم به من يده أو غيره إلا بتابعه واستلم وروى الشافعى وأحمد رضى الله عنهما عن عمر رضى الله عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال له يا عمر انك رجل قوى لا تزاحم على العجز فتؤذى الضعيف ان وجدت خافوا ولا تهمل وكبروا وخشعنا الله بنبيب ان لم يتيسر له الاستسلام خصوص التهليل والتكبير وهو واضح وان لم يصروا به بل هذا أولى من كثير من أذ كل اقتبوا همام علم وروى عنه صلى الله عليه وسلم أصلاً (فان عجز) عن استلامه يده وبغيرها (أشار) اليه (يده) اليه) فالى يرسى فى الثانية فالى اليسرى للتابع وواه البخارى قبل ما أشار به وخرج يده ففكره الإشارة به التقبيل لقصه ويظهر فى الإشارة بالأس أن انه خلاف الأولى ما لم يعجز عن الإشارة يديه وما فيها من يسن ثم بالطرف كالأعانة فى الصلاة وينبغى كراهتها بالرجل لمرس الزركشى بحركة مدار رجل المصنف فقد يقال ان التكبير مشه

الى نحو ذلك بصري (قوله ونظر رجل الخ) الاستسما لتقديم ترك رجل فالمراد رجل ولو احتمل لا بصري عبارة الوائى بان يأمن أى غير الله كراى عجزه بغيره اه (قوله) وعن السجود فقط قد يقال وعن التقبيل فقط ولا وجه لذلك هذا القبح وحكمه ظاهر بصري وقد يقال وجهه من رتبة والأشارة الى أشار التقبيل عند العجز عن الجهم بينهما لأن أحدهما (قوله لنحو رجوة) وفى المنع ان زحاز والرجوع من قرب عرفاً فالأولى ان يتنظر زوال ذلك السلام يؤذى نفسه أو يتأذى اه كرى على ما فضل قول المتن (استلم) أى يده فان عجز عن الاستلام يده فبغير العضاء ما يتوهمه وشرح ما فضل (قوله فى الأولى) أى صورة العجز عن التقبيل والسجود (قوله فى الثانية) أى فى صورة العجز عن السجود فقط (قوله ثم قبل ما استلم به) أى حتى فى الثانية بناء على ما تقدم من النص وان الصلاح كغيره ظاهر سم أى والا فالظاهر أنه لا يقبله لئلا يعلم على ما مر عن مقتضى كلام الشافعى كالأصحاب بصري (قوله ثم قبل) أى قوله وروى الشافعى فى النهاية ما يأتى قوله ويؤخذ فى المتن (قوله وروى الشافعى الخ) وقال أبو بكر بن لوكلان الزلم كثير ما مضى وكبروا يستلم قال فى المجموع كذا وأما قوله قال البندنجي قال الشافعى فى الامم الأولى أول الطواف أو آخره فاحتمل الاستسلام ولو بالزلم وهذا مع توفى التأذى والابتداء كما أقمته كلام السنوى وهو ظاهر معنى (قوله وهو واضح الخ) وعليه فظاهر أن هذا مما يأتى أنه يسند فيه التثنية ويظهر أنه يكون مقارناً للأشارة لا التثنية بصري (قوله) عن استلامه الى قوله وخبر فى النهاية ما يأتى (قوله فى الثانية) الخ) وقد يقال بالأشارة بما فى اليد تستببع الإشارة باليد فلا حاجة الى اعتبار الإشارة بما فيها وقد يصح الانفكاك بينهما جلاو كان باليد أفتتبع رفعها نحو العجز ولا تتبع غير ما فيها وقد مضى العجز سم أقول قد يصح برد التصو والمذكور استلامهم هنا بخبر البخارى أنه صلى الله عليه وسلم جلف على بغير كفاى الركن أشار الى بنى عند كبر قول المتن (و رأى ذلك فى كل طوفة) ليس فى ذلك انصاف بان راعى فى آخر الطوفة لا الأخيرة فليراجع ثم ما يأتى فى أول الفصل من قوله لكن يكبر عليه ما مضى على أنه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه قبل العجز ووضع يده عليه ومس بها وجهه وهو قد يدل على أنه يطالب فى آخر الأخيرة بالتقبيل ونحوه مما يأتى سم (قوله كاه) أى كل من الاستسلام والتقبيل ووضع الجهم على الإشارة بما تقدم كرى على ما فضل (قوله لم تكرر) قد يشمل الإشارة سم عبارة الوائى والكردى على ما فضل ويسن تثليث كل من الاستلام والتقبيل ووضع الجبهة والإشارة باليد وغيره كالحاشية اه (قوله ما مضى) الى قوله ويحدث فى النهاية ما يأتى (قوله وهو فى الأوتار كذا الخ) أى لحدث ان الله عز وجل عز وجل لا يصير مستمناً فى افتتاحه واختتامه معنى (قوله) وكدها الأولى والأخيرة) وظاهر كلامهم تساوى الأولى والأخيرة وقد يؤخذ مما يأتى فى شرحه ان يقول أول طوافه يشير اليه عند العجز عن استلامها أيضاً ثم يقبل ما أشار به فيه فنظر (قوله ثم قبل ما استلم به) أى حتى فى الثانية بناء على ما تقدم من النص وان الصلاح كغيره ظاهر (قوله فى المتن والشارح أشار الى يده اليمنى) قال فى المنهج فبما فيها قال ثم قبل ما أشار به اه وقد يقال الإشارة بما فى اليد تستببع الإشارة باليد فلا حاجة الى اعتبار الإشارة بما فيها وقد يصح الانفكاك بينهما جلاو كان باليد أفتتبع رفعها نحو العجز ولا تتبع غير ما فيها وقد مضى العجز (قوله) وخرج يده ففكره الإشارة به التقبيل لقصه) هل ينهى عن الإشارة بالجبهة للسجود على العجز عند العجز كنهى عن الإشارة بالغيم التقبيل أو يفرق بضع تلك دون هذه فيه نظر (قوله فى المتن و رأى ذلك فى كل طوفة) ليس فى ذلك انصاف بان راعى فى آخر طوفة فليراجع ثم ما يأتى فى أول الفصل من قوله صح أنه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه قبل العجز ووضع يده عليه ومن بها وجهه (قوله لم تكرر) قد يشمل الإشارة

لكن الفرق أو وجه (و رأى ذلك) المذكور كضعف تكرره لانا وكذا ما يأتى فى الجاهل وكذا الدعاء (فى) فى كل طوفة) لما مضى على أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يدع أن يستلم الركن اليمنى والجارى الأسود فى كل طوفة وهو فى الأوتار كذا وكدها الأولى والأخيرة وبحث بعضهم ان طواف سبعة أسابيع يتقبل العجز واستلام اليمنى أفضل من عشرتين ليعتن ذلك

واستدل بعد بث فيه أنه من طاف أسبوعاً حاسراً بعرض طرفه يقارب خطه ولا يلتفت ويسلم الركن في كل شوط من غير أن يؤذي أحداً
كسبه وذكر من الثواب ما لا يقدر (٨٦) قدوم العهدة فيعتاب لانه عبر روى ولين من روى وأعلى أن قوله حاسراً الاوافق قضيه من هذا

الحج أن الأول كدور وجهه غير هاتسرف السابعة بصرى (قوله فيه) أى في ذلك الحديث (قوله حاسراً) وهو
من لاجئته كردى عبارة أوقناوس يقال رجل حاسر أى مغفل ولا دى أو لاجئته اه والانسب هنا المعنى
الأول (قوله وذكر فيه) أى ذكر ذلك البعض في ذلك الحديث (قوله غيب) أى إذا تعرض فيه وجهه الداء
الآن يكون ذكر خصوص السبعة والعشرة للتمثيل ومع ذلك فغيبناه سم (قوله أنه يكره) أى الطواف
مكشوف الرأس قول المتن (الركنين الشاميين) وهما اللذان عندهما الحجر بكسر الهمزة هما في معنى (قوله
لا يتابع) إلى قوله وقد وثق في النهاية والمعنى الاقوله أى باعتبار إلى وأما الشاميان وقوله نعم إلى المتن وقوله أى
من كل إلى المتن وما أتبعه عليه (قوله فاليسرى غفاني البني الحج) فالاستلام باليسرى يقدم على الاستلام بغفاني
البني وتقديم في الحجر الاسود ما يدل على أن الاشارة غفاني إلى المعنى مقدم على الاشارة باليسرى والفرق ظاهر
سم (قوله ثم قبل الحج) أى كفى القبح وكذا في النهاية والمعنى به إلقاء الشهاب الرمي بخرم في مختصر الايضاح
وتختصر بفضل بأنه لا يقبل ما أشار به واستقر به في الحاشية والاعباب الامد وناثي زاد الكردى على بفضل
والاول هو الاعتماد (قوله على الارجح) به أفتى شخناً الشهاب الرمي واعلم أن الشارح لم يتعرض لانه يكرر
استلام البغاني أو الاشارة لموت قبيل ما استل به أو أشار به أو لا وقد يدل على التكرير قوله السابق أن تغلغ
تكرره ثلاثاً وكذا ما يأتي في البغاني سم أقول وفي شرح بفضل والوفاى التمرير حسن تكرر بوجع ما ذكر
كفى الحجر الاسود (قوله ليس على القواعد) وكان المراد ان ليس على آخر القواعد ولا فهو على القواعد فليتل
سم (قوله أى باعتبار أسه) ساقه يشعر باختصاص ذلك بالبغاني مع أن ركن الحجر كذلك كما يعلم مقامه في
الكلام على الشاذ وان سم (قوله ومن ثم قال الحج) عبارة النهاية والمعنى والمراد به قد قبل الأركان الثلاثة
انما هو في كونه سنة قبلها أو غير هاتسرف البيت لم يكن مكر وهو لا خلاف الاولى بل يكون حسناً كما نص عليه
الشافعى في الله تعالى عنه بقوله وأى البشائر اه (قوله ان مراده بالحسن هنا الحج) أى فلا ينافيه قوله غير
أننا نؤمن بالاتباع نهاية (قوله لرس الحج) أى عالم يحس الغلط عند الاسرار عرض (قوله لانه أجمع للخصوع)
وفي القبح ويكرهها أذى به غيره وكثير من البهامة والعلية الرايين يؤذون الطائفين بحجرهم هم ماى
الذكر والقرعة ولو دعا واحد أو من جماعة فحسن ونافى عبارة الكردى على بفضل بعد كرمه على ان الايضاح
قال عبد الله وفي يلزم من ذلك الجهر بالدعاء ولا يضر لانه احصاها لكل اه (قوله حيث لا تاذى به أحد)
عبارة في شرح بفضل والعبابو يسن الاسرار بها بل قد يحرم الجهر بأن تاذى به غيره أذى لا يستعمل عادة
اه (قوله وفي كل طوفة) أى في أوله قول المتن (ورواه) أى ما مانها يتومعنى (قوله الذى الزمان الحج) عبارة
النهاية والمعنى وهو الميثاق الذى أخذته الله تعالى علينا بما اتل أمره واجتناب نهيه وأما بعض العلماء أن الله

(قوله وبطرس وورده فاستدل به لما ذكر غيب) أى إذا تعرض فيه وجهه الداء الآن يكون
ذكر خصوص السبعة والعشرة للتمثيل ومع ذلك فغيبناه سم (قوله فاليسرى غفاني البني الحج) فالاستلام
باليسرى يقدم على الاستلام بغفاني البني وتقديم في الحجر الاسود ما يدل على أن الاشارة غفاني إلى المعنى مقدم على الاشارة
بالبغاني والبغاني يقدم على الاشارة باليسرى والفرق ظاهر (قوله ثم قبل ما أشار به) هو شامل للدوامها
(قوله على الارجح) به أفتى شخناً الشهاب الرمي واعلم أن الشارح لم يتعرض لانه يكرر الاستلام بالبغاني أو
الاشارة لموت قبيل ما استل به أو أشار به أو لا وقد يدل على التكرير قوله السابق أن تغلغ
ما يأتي في البغاني (قوله أى باعتبار أسه الحج) ساقه يشعر باختصاص ذلك بالبغاني مع أن ركن الحجر
كذلك كما يعلم مما ذكره في الكلام على الشاذ وان (قوله ليس على القواعد) وكان المراد ان ليس على آخر
القواعد ولا فهو على القواعد فليتل بعد (قوله أول طوفة وفي كل طوفة) سكتت آخر الاخرية

الاولى (بسم الله) أى
أطوف (والله أكبر) أى من كل من هو بصور متعبد ومن حجر أو غير من ثم ناسب ما بعده وهو (اللهم اعنا بابل) أى
أومن أو أطوف فهو مغفول مطابق أولاجله (وتصديقاً بكامله ووفاء بعهدك) أى الذى الزمانه ينينا صلي الله عليه وسلم

من امثال الامور واجتناب النواهي وقيل امره تعالى بكتب ما وقع يوم السبت بكروا ذرا حفا في الحز وقد روي في المصحف انه يشهد بان استماعه يعني أي اسلام (وابتداء السنة) أي طريقه (ينزل بمحمد صلى الله عليه وسلم) روي ذلك حديثا ورواه لا يعرف لكن حاشي ختمه تعلم بارسول الله كيف تقول اذا سلمنا قال قولوا باسم الله الله اكبر انا الله وتوحيده اعلمه بجملة محمد صلى الله عليه وسلم ولما رواه الشافعي رضي الله عنه في الام قال هكذا أحب أن يقول الرجل عند ابتداء الطواف في الروق يسن رفع يديه حذو (أص) متكبية في الابتداء كمالا وهو ضعيف وان وانفسه بحث الحب

الطبري انه يحب افتتاح الطواف بالتكبير كمالا لانه ضعيف أيضا بل شاذ وان تبعه بعضهم (وليقول قتادة الباب) أي جهة تكبيره شاذ وهو واضح فان الظاهر انه يقوله كالأدنى قبله وهو ما شاذ الغالب أن الوصف في الحائط مضروبه فلا يضر كونهما يستغرقان أكثر من قبلتي الحز والباب لان المرادهما وما يارأهما كذا في كل ما يأتي (اللهم البيت بيتك) أي الكامل الواصل لغاية الكمال الاثنى به من بين البيوت هو بيتك هذا الأخير وكذا ما بعده (والحرم حرمك والامن أمنك وهذا) أي مقام ارفعهم كإفاله الجويني وقول ابن الصلاح انه غلط فأحسن بل يعني نفسه ليس في محله لان الاول أنسب وأولى إذن اقتصر ان التحليل استعاض من النار أي بنحو ولا تغز في يوم يعنون أو حبه ذلك من الحلو والخشوع والاضرع ملاوحيه الثاني بعض معشار على انه لم يرد أول

تعالى لما خلق آدم استقر من صلبه ذر يسوقه قال السبت بكروا إلى فأمر أن يكتب بذلك عهد ويدرج في الجبر الاموراه (قوله) امره بكتباي أي بما تضمنه ذلك الكتاب الأمور به من الميثاق (قوله روي الخ) عبارة النهاية والمغني اتباعا للسلف والخلف اه (قوله) بأنه لا يعرف أي أنه حديث كروي (قوله) هكذا أي ما به في هذا الخبر (قوله) وفي الروق يسن الخ) أقره النباهة والمغني (قوله) وهو ضعيف الخ) قال في حاشية الايضاح بل بدعته في عبارة سم وإذا قلنا بضعه وشذوه فهل يسن فيه قطر وظاهر كلامهم أنه لا يسن أيضا ويزيد عدمه ورويه بخلاف الصلاوة القياس به فدلنا على اه قولنا المثنى (وليقول) أي نذبا قبله الباب) بضم القاف أي في الجملة التي قبله اللهم البيت الخ وعندنا الانتهاء إلى الركن العرفي أي تقر بيما اللهم أي أعوذ بك من الشك والسر والشك والفتن والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر في الأهل والمال والولد وعندنا انتهاء تحت الميزاب أي تقر بي اللهم أي أظني في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني بكاس محمد صلى الله عليه وسلم شرابها لا أظلم بعده أبدا إذا بالجلال والاكرام ومن الركن الشامي واليهاني اللهم اجعلهم محاسن وروادهم مغفورا وسعة ممشكورا وتجارة لن تبور باعز زبائنهم وأرى واحدا مني دنيا مغفورا ووقسه الباقي والمناسب لا غير أن يقول عمر بن زهرة ويحتمل استحباب التعبير بالجسم مراعاة الخبر ويقصد المغني الأقوى وهو القصد به علمه الأسنوي في الدعاء الثاني في الركن ويحل الدعاء بهذا إذا كان في ضمن سجدة أو عدة ولا يقدو على أحبنا به وقفتي (قوله وهو ما شاذ) أي بقوله حالة المشي وضمر كونهما يرجع إلى الدعاء من وضمرهما يرجع إلى القبلتين كروي (قوله) أي مقام ارفعهم فيشير به القلب ع ش ونا في (قوله) كافه الجويني وهذا هو المعنى كما جزمه في الأناور وشخصاني شرح الروضتين ونهاية (قوله) انه غلط أي كون المشار إليه مقام ارفعهم (قوله) الخ) محل تأمل بصري (قوله) أروا ولا تخبرا) الا تقول الثاني والخبر قول الضعيف كروي والاولى تفسير الاول بقول الضعيف الثاني والثاني يقول النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) فيما قال قول الخ) قيل في الرواية هي المرآت الصالحة في العلم وقيل غير ذلك وقيل في الثاني انتهى الجنة وقيل العفو وقيل غير ذلك ونهاية ومعنى (قوله) وهو كالتعظيم) مسلم ان لم يكن مستندا إلى دليل وهو بعد سما والمثقل عنهم ذلك منهم محبة ومنهم يابسون أجلاء والحاصل ان الشخص ليس من مقتضى الغفلة فان كان لا يسل ولا يتحكم أولغيره فهو مستحيل من ذكر بصري ولك أن تقول الشق الثاني وتو بدليل ما ليس له نوع قوة كالأشار السماء الشارح بقوله كالتعظيم بالكاف (قوله كل خير الخ) قديم الموضوع النكوة الفرد المنشور ولا يرد منها العموم إلا في مواطن ليس هذا منها بصري وقد يجب بان العموم مستفاد من المقام كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت وتو لهم غير تخسبر من جرادة (قوله) دنوي الخ) عبارة قولنا في خير ديني أو ما يحمله اه (قوله) والروح) لعل الواو يعني أو (قوله) مسند صحيح) قال الشافعي رضي الله تعالى عنه وهذا أحب ما يقال في الطواف إلى أو أحب أن يقال في كله أي الطواف منها ومعنى (قوله) بلغفار بنا) أي بدل اللهم ع ش (قوله) ان زعم الخ) وهو المحلى ع ش (قوله) كعبارة الشافعي (أي اللهم بنا) (قوله) لم يرد) خبر ولفظ اللهم قول للمثنى فليراجع ثم رأيت معاني في أول الفصل الثاني من قوله لكن يعكر عليه الخ وهو قد قيل على أنه يعاكب في آخر الأخيرة التقبيل ونحوه مما يأتي (قوله) لانه ضعيف أي تقابل شاذ وإذا قلنا بضعه وشذوه فهل يسن فيه

ليكن ذكره في هذا المحل فخصه به رابع الحكمه (مقامه) ان ذلك من النار) قيل لا يعرف هذا أروا ولا تخبرا (وبين اليمين اللهم آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة) فهذه أقوال كل من اعين أهم أنواع الحسنة عنده وهو كالتعظيم كالأوجه ان مراده بالاولى كل خير دنوي يخرج آخر دنوي والثانية كل مستلذ آخر دنوي يعاكب بالبدن والروح (وقتا عذاب النار) مسنده صحيح لكن بلفظ بناو به عبري المجموع عرق رواءه الهمير بناو هي أفضل ومن ثم عجم الشافعي رضي الله عنه قيل ولفظ اللهم وحده كقوله في المثنى أي والروح وسنة تحلا فلن زعمنا بتأخيرها كعبارة الشافعي لم ترد

(وليدع) نذنا (عاشاه) من كل دعاء ثابته وغيره والافضل الاقتصار على ما يتعلق بالاشوة (وماؤ والنساء) الشامل الذي ذكر لان كذا قد يطلق ورايه مايرد الاخر في الطواف باؤه السابعة وهو ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم اوعى أحد من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين روى من غير ما ذكر أشاعده كرت أكثر هاعم بيان سنده في الحاشية والحاصل انه لم يصح منها عن النبي صلى الله عليه وسلم الا روى أنما الى آخره واللهم فتعني بغير تقييد يارله في دعائه على كل غائبة منك تغفر فان قلت روى ابن ماجه خبره فانه فضل عليه من طواف أسبوعا ولم يتكلم فيه الا بسبغ الله والحمد لله ولا اله الا انتوايته أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فلم يتعرض للاصحاب لنسب هذه الكلمات في الطواف قلت قد صدر جوابه في قولهم وماؤ (٨٨) الدعاء أفضل وأشاروا اليه ايضا بد كرحيشه في هذا الجبث فان قلت يلزم عليه انه لا يأتي بشئ من

(وليدع عاشاه) أي في جميع طوافه فهو سنة مأثورا كان أو غيره وان كان أفضل يكافل (وماؤ والدعاء) بالثلثة أي المنقول من الدعاء في الطواف نها يتومعني (قوله من كل دعاء بما روالخ) مقتضى كلامه ههنا أن الدعاء بدنيوي مندوب وان الافضل الاقتصار على الاخرى وفي الحاشية أن الدنيوي بماؤ لا مندوب فاحصر بصرى (قوله الخ) متعلق بليدع (قوله لان كلا) أي من لفظي الدعاء والذي ذكر (قوله في الطواف) متعلق بماؤ (قوله وهو ماؤ روالخ) أي ولو ضعيفا وان (قوله روي منه) أي من المأثور (قوله واللهم فتعني الخ) يقوله بين البيانين أي ناسر بافضل وروائي (قوله واخلف على كل غائبة الخ) أي كن خلفا على كل نفس غائبة لم يلزمه بأسبق أو اجعل خلفا على كل غائبة خير أو تشديدا على تصعيقه وروائي عبارة الكردى على بافضل المشهور وتشديد اليه من على لكن قال للملا على القاروى الخفي في شرح الحاصلين الحصين واخلف بجزء وصل وضم لامه أي كن خلفا على كل غائبة أي نفس غائبة لم يلزمه بأسبق أو اجعل خلفا على كل غائبة لي خير قاله تعدية وأما ما لهجه بعض العامة من قوله على تشديدا ليعرفه وتصعيف المبني وتعرف بالغي كذا يخفى افرأجهما (قوله يلزم عليه) أي على العمل بذلك الخبر (قوله شرط فيه) أي في الخبر المذكور (قوله وانما الذي يلزمه أنه الخ) محال نامل (قوله انه مع فضله الخ) أي أن الطائفة مع اتساق تلك الكلمات الخ واقتصاره في الطواف عليها وأن الطواف مع اشتماله تلك الكلمات واقصاره عليها (قوله مضول بالنسبة للاثان الخ) يعني أن كلام من المذكور من أفضل من غيره وان كان معناه الله الخ والاقتصار عليه مضول بالنسبة للاثان الاذ كل الماراة في عملها (قوله وأفضل الخ) عطف على مضول (قوله بانها) أي القراءة (قوله فيه) أي الطواف (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الطواف ليس محل القراءة بطريق الاصالة (قوله لانها) الى قوله لا يتنافى فيها بقول المغني (قوله لانها أفضل الخ) يعني أن الموضوع ذكر والقرآن أفضل الذي ذكرها يتوحي (قوله الذي ذكر الخ) أي الماشي ولو صيما معني ونهاية (قوله لا يتنافى الخ) نامل بصرى عبارة لانها يتوكره تسمية الطواف شواطا كقول عن الشافعي والاصحاب وهو الواجبه وان اختار في المجموع وغيره عددها اه وعبارة الوافي وكده أدب تسمية الطواف شوطا وروا أي ينبغي التزعم من التلطف حاله لا شعراهما بما لا ينبغي لان الشوط هو لال والور كانه من دائرة السوء اه وقال المغني والختار كلتي المجموع أنه لا يكره تسمية الطواف شوطا اه (قوله فليست الخ) أي الكراهة فيها (قوله وحديث) أي حين اذ كانت الكراهة أدبية لا اجتاحت (أي في دفع المناقاة (قوله على أنه) أي كلام المجموع (قوله يده) أي كون الكراهة شرعية (قوله بان ذلك الخ) أو بان ذلك ورد فيه من غير الشارح صلى الله عليه وسلم بخلاف هذا بصرى (قوله بان لا يكون) الى قول المتن وفي قول في النهاية والمغني وظاهر كلامهم أنه لاسن أيضا وروى به عدم وروى فيه خلاف الصلاة والقياس بعد فليست (قوله وأفضل من القراءة) هل فيه مخالفة لقول المتن وماؤ والدعاء الخ (قوله لا تنافيه كراهة الشافعي والاصحاب الخ)

الاذ كان له شرط فيه أن لا يتكلم في طوافه بغير تلك الكلمات وهذا مناف لما تقدم جميع ما روى في محله قلت يلزم عليه ذلك وانما الذي يلزم عليه أنه مع تحصيله تلك الكلمات التي لم ران فيه بغيرها مضول بالنسبة للاثان بالاذكار في محالها وأفضل من القراءة ولا يحذور في ذلك (أفضل من القراءة) أي الاشتغال به أفضل من الاشتغال به ولو لم يبق قوله اه أحد على ما اقتضاه الخلافهم خلافا لمن فصل ووجه بانهم تحفظ عنه صلى الله عليه وسلم فيه وحفظ عن غيره فاذا على انه ليس في محالها بطريق الاصالة بل منعافه بعضهم فمن اكتفى في تفضيل الاشتغال بغيره هاهنا بالنسبة لهذا المحل خصوصه باذني من عزوز رده عن صحابي ولو من طريق ضعيف صلى ما اقتضاه طائفة من وهي أفضل من غيره ماؤ (قوله لا تفضل الذكر وبه)

يستحسن من تغلذ ذكرى عن مسئلة أعطيه أفضل ما أعطى السائلين وفضل كلام الله تعالى على سائر الكلام كفضل الله تعالى على سائر خلقه (وان روى) الذي ذكره الحق (في) جميع الاشواط لاثنا فيه كراهة الشافعي والاصحاب نتيجة لمرشوط لانها كراهة أدبية اذا الشوط الهلاك كما كره تسمية ما يذبح من المولود حقيقة لا شعرا بها بالعرف فليست شرعية لهجة ذكر الحقيقة في الاحاديث والشروط في كلام ابن عباس وغيره وحديث لا يحتاج الى اختيار المجموع عدم الكراهة على انه لوهم ان الكراهة المذهب ولكنها خلاف المختار وليس كذلك ما علمت لانها كراهة أدبية لا غير فان قلت يؤيده كراهة تسمية النساء عمة شرعاً قلت فرق بان ذلك فيه تغيير اللفظ الشارع بخلاف هذا (اللاثان الاول بان يسر عمنه مقار بخطاه بان لا يكون في مؤيد ولا عود

مع هر كتفيه (وعشى على هتفتى الباقي) وهو الاشواط الاربعه لا تباع فيها سوار واسلم (٨٩) - وينزل للمشركين ما دخل على الله

عليه وسلم باصله معتبرا
تستبعض قبل فسخ مكنة نسنة
وهتسم حتى يربأ أى فلم
يق لهم طاعة يقتلنا
فاخرجهم الى الله عليه وسلم
له يري للمشركين بقاء قوتهم
وطولهم وشرع مع زوال
سبب قتلهم فذكر ما كان
المتلون فيمن القضاة
بمكة ثم نعمة طهون والاسلام
واعزيز وقطعه يمكن
المشركين على امر الاعول
السنيرو ومسل الحامل
بجموله وبمرك الزاك
دائنه وبكسر ترك ذلك
وقضاء الرمل في الاربع
الاخيرة لان فيه تعزيت
سنتلمن الهينة (ويختص
الرمل بطواف يعقبسى)
مطلوب اراد كطواف معتز
ولو مكأ أحرم من الحرم
وساج أو قوت قسم قبل
الوقوف أو بعده فبعد قبل
الليل لله الفخر (وفي قول)
يختص (بطواف القدوم)
وان لم يرد النبي عقبه لانه
الذي رمل صلى الله عليه
وسلم وكان ظاري آخرا منه
وأجاب الاول بانه سى بعده
فليس الرمل فيه مخصوص
القدوم وان لم يسع لان
الواقع خلافة في تركه
أراد السى عقبه فلو أراد
السى عقب بطواف القدوم

الاقوله مع هر كتفيه (قوله مع هر كتفيه) متعلق بصرى (قوله وسيل الخ) عبادة لها يتوالمخى
والحكمة في اعتقاد الرمل مع وال المعنى الذي شرع لاجله وهو الله صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة هو
وأصحابه وقد وهنتهم حتى يرب فقال للمشركون انه يقدم على كعدائهم وقد هنتهم حتى فلقوا منها سادة
فلسوا بما يلى الحجر بكسر الخاء فاطلم الله نبيه على ما قاله فاصهرهم أن رسوا ثلاثة اشواط وان عثم أربعا
بين الركنين ليرى المشركون طردهم فقال المشركون هؤلاء الذين نزعتم أن الحى قد وهنتهم هؤلاء أجلمن
كذا وكذا ان فاعله يستغفر به سبب ذلك وهو ظهور أمرهم فتذكر نعمته الله تعالى على اعزاز الاسلام
وأهله اه وقوله ما أربعا الاول المواقف لما يلى عن الكردى نغاسقاطه (قوله معتبر الخ) أى عمرة
القضاء وخذ بها ما روى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن رسوا ثلاثة اشواط وخمسا ما بين الركنين وحري
عندنا قول ضعيف أشد من الحد بل مذكور أنه لا رمل بين الممانين لكن الواجب قوله صلى الله عليه
وسلم في عملة داغم الرمل في جميع الطوافات الثلاث الاول لانه ما سمح لموقع في غيره والقضاء وانما ذكره
القضاء لانه حد ينفذ كرسب مشروعية الرمل اه كردى على افضل (قوله رمل الحامل الخ)
وأفهم كلامه أى اصفه لانه تركه في بعض الثلاثة الاول لانه في باقها بنية (قوله وبمرك الزاك الخ)
ينفي مع هر كتفيه لانه يخرج بكها انما يقوم مقام الاسراع في المشى وكذا يقال في المحمول بصرى وفيه وقفة
فلا يرجم (قوله بركه ترك ذلك أى ترك الرمل بلا حذر بنية زاد المعنى والمبالغة في الارباع اه قول
المتن (ويختص الرمل الخ) أى يسيح فيها بنية وقوفى قول المتن (يعقبسى) عبادة للمهيج وشرح افضل بعده
سعى لطوب اه زاد الوافى أراد وان طال الزمن بينهما وان طراه تاحسب السى اه (قوله مطلوب)
أى بان يكون بعد طواف قدوم أو ركن فاول في طواف القدوم وسى بعده ليرمل في طواف الركن لان
السى بعده حيث تغير مطلوب الرمل في طواف الدواعى لذلك نهاية بمعنى (قوله اراد الخ) أى شرطه ثلاثة
أن يكون بعده سى وان يكون السى مطلوب بان يكون مريدا به بالتبعية للقدوم قبل الوقوف بعرفة كردى
على افضل قال سم خرج بقوله اراد المالم برده وهو شامل لما لو أراد تركه ولما لم يرد شيئا فلا يرجم اه
(قوله و بعد نصف ليله الفجر) أى بخلاف ما اذا كان القدوم بعد الوقوف قبل نصفه لوطاف تلك القدوم
كاهو سنة فلا يجزئ السى بعد ذلك الطواف كلياً (قوله ولو أراد) الى المتن فى المعنى (قوله لم يقضه في طواف
الافاضة) أى لان السى بعده حيث تغير مطلوب نهاية بمعنى (قوله أى في الحال التى الخ) من رجم كلام التنبه
أن دعاء الرمل المذكور مع التكبير أوله يختص بمخاضا الفجر وأما فيما بعده فليس هو مما أخصب وأمره المصنف
عليه في التصحيح واعتد الاسنوى لكن اعترض عليه بان ظاهر كلام الشيخين وأد أن ذلك لا يختص به لان
لمخاضا الفجر ذكر اختصاصه على كل طواف عليه مفعولة في الاماكن التى ليس لها ذكر مخصوص انتهى من
حاشية الشارح على الايضاح وخرج شيخ الاسلام في الاسنى بكلام التنبه من غير عهده ولا تعقبه بما تنافه
وأما صاحب المعنى والنهاية فليس يترجم اختصاصه للحبل بل قاله أى فى الرمل لا غير بصرى أقول بل ظاهر
المعنى والنهاية أن الدعاء المذكور فى المتن يندب في جميع الرمل وأن الدعاء الا فى الشرح يندب في جميع
الاربعه الاخيرة لأن قال اهتماما كذا عن مثل قول الشارح هنا فى الحال الخ وفيما يلى أى فى تلك الحال
اعتبادا على علم من قول المصنف السابق وان يقول اول طواف الخ قول المتن (اللهم لبعج الخ) عبارة الغياب
وهو الاوجه وان اختار في المجموع وغيره صدمه شارج مر (قوله فى المتن ويختص الرمل بطواف
يعقبسى) عبارة العبادى في طواف الحج والعمرة ان يعقبسى اه وعبارة المهيج بعده سى مطلوب اه
(قوله اراده) خرج مالم يرد وهو شامل لما لو أراد تركه كموالوم ووشى فلا يرجم (قوله فى المتن اللهم اجعله
الخ) عبارة العبادى بان يقول رمله بعد تكبيره بمخاضا الفجر الاسود اللهم الخ قال في شرحه عقب قوله
مخاضا الفجر الخ انها ص كماله الاسنوى وغيره لكن ظاهر كلام الشيخين والمجموع أنه يندب في جميع رمله

(١٢) - (شروانى وابن قاسم) - رابع) فى القدوم (وليل فية) أى الرمل أى فى الحال التى لم يرد لها ذكر مخصوص
على كلام فية فى الحاشية (اللهم اجعله) أى ما لم تناس به من العمل

المعصوب بالذنب والتمسيع غالباً بال (٩٠) دائماً الذنب معقول بالتشكيك على غير الكمال كالغفرة (بحامبر ورا) أي سليمان مصاحبة
 وأن يقول في رمله بعد تكبيره بحمداً للبحر الأسود اللهم الخ قال في شرحه عقب قوله بحمداً للبحر الخ حمده
 بكافه الأسنوي وغيره ولكن ظاهر كلام الشنقي والمجموع أنه ينبغي في جميع رمله وعبارة به يستحب أن
 يدعى رمله بما أحسن أمر الله من الدنيا والآخرة كده اللهم اجعله بحامبر ورا الخ نص عليه وانفقوا
 علم انتهت وما ذكر من النص ظاهر فمقالة انتهى اه سم (قوله المعصوب بالذنب الخ) انظر التقيد
 بالمعصوب معاذ كرم قوله الآتي أي سليمان فإنه مع فرض مصاحبة لملاذ كرا يمكن سلاته من ذلك
 فكيف يتأتى سؤاله السلامة الآن وإذا المعصوب ما من شأن نوعه أن يكون معصوباً بذلك فليتأمل سم أقول
 يدفعه الإشكال من أنه عليه قول الشارح إذا الذنب معقول الخ إذا الذنب بمعنى عدم الكمال لا ينافي السلامة عن
 الآثم كظاهر (قوله كالغفرة) أي فانه معقوله بالتشكيك على الكمال فلا تنافي العمق عن الآثم (قوله
 وبأي هذا الخ) أي لفظ بحامبر ورا وقال النهاية والمغني والناسك للمعتمر أن يقول عمره وبره ويحمل
 استعجاب التعبير بالحج مرة الغفرة ويقصد المعنى الغفوى وهو التقصد اه (قوله لا تسمى الخ) قد
 يقال يلزم معاذ كرا أن يطلق عليها الحج المطلق بصري وقد يجب بان اطلاق المطلق على التقيد شائع قول
 المتن (ويعلمشكورا) أي واجعل صهي بحامشكورا أي علامة تقبل لشرح العباب اه سم (قوله في
 تلك الصلاة الخ) عبارة قال في فأن فرغ من دعاء جعل قبل أن يصل إلى آخره قال في غير الزملا كالأدعية
 ربنا غفر وارحم الخ وقال في الزملا أي الثلاثة ولا الهام اجعله بحامبر ورا المشكورا اه وتقدم ان
 ظاهر النهاية وتولفتي والجموع أن هذا ينبغي في جميع الزملا وظاهر الأول أن الأول ينبغي في جميع
 الأدعية لا سيما (قوله الذكر) أي قوله لأن الامام الخ في النهاية لا قوله ويكرهه إلى المتن وقوله هذا ان
 كان إلى المتن وقوله ولما أطلق عدسها وكذا في المغني الاقوله ان قصدنا إلى المتن وقوله واجعله الخ قول المتن (وكذا
 في السلي الخ) أي سواها ضطبع في الطواف قبله أم لا تسمى بتوفيق (قوله قياسا على الطواف) أي يجمع قطع
 مسافقها وشكر ربها تسمى ويغني قال الزركشي ظفر فيه بعد تصحيح وهو أنه صلى الله عليه وسلم
 طاف بين السفوف المروءة طارفاً دائماً انتهى وليست دلالة على خصوص الضطباع واضحة يعاب اه
 كرى على بافضل (قوله ويكرهه في الصلاة) أي فيه عند اودادها وبعده عند اذاعة السلي نهاية
 ومغني (قوله اعتبارا من الضم) وهو مصدر ضمير يذوق الهمة والثناء فصار ضمير اذمن فوعدهم أنه إذا
 كان فاعداً فاعمل صانداً أو شاداً أو طاه أو طاه قلت ناؤه طاه كرى على بافضل (قوله مكشوفاً) أي أن أمكن ونافى
 أي بأن لم يعتد ببره وحضره محمد صالح (قوله هذا الخ) أي قوله ويدع منكبه الخ (قوله إذا الظاهر فعله
 الخ) أي فعل الضطباع لا ليس الضبط لكن من غير كشف كرى عبارة الكردي على بافضل وسم فعله
 ولومن فوق المحيط اه (قوله ولو بغير عذر) هذا ما استظهره في الحاشية قطع نقله عن بحث الزركشي أنه
 لا يسع مطلقاً عن بحث غيره أنه يسن أن كان عذراً ولا فلا انتهى اه بصري عبارة الطائي قوله بغير عذر
 وقامه بالأولى أن الحرم لو كان له ودان فاضطبع بالعلماء واستر منكبه بإساقها حاصل السنة أي أصلها
 بل كالمحسب كمن لم يذكر ورد اه (قوله وإن خلا الماطف) أي ولو لا تسمية (قوله بل بحرام الخ)
 قال في المغني وكونه دأب أهل الشطارة يقتضي تحرر بحامبر ورا الأسنوي لأن ذلك يؤدي إلى التشبه بالرجال بل
 بأهل الشطارة منهم والتشبه بهم حرام انتهى وقال في النهاية يقتضي تحرر الحرم لكن ظاهر كلامهما في
 بقاء تشبهه بأي ذلك فلا وجه عدم تحرر عند انشاء قصد التشبه انتهى ويمكن أن يقال أن سلم أنه من
 وعبارة به يقتضي دعوى رمله بما أحسن أمر الله من الدنيا والآخرة كده اللهم اجعله بحامبر ورا
 الخ نص عليه وانفقوا علم انتهت وما ذكر من النص ظاهر فمقالة اه (قوله كالغفرة) أي فانه معقوله
 كذلك (قوله في المتن الشارح وذنباً أي واجعل ذنباً مغفراً) قال في شرح العباب قال العلماء تقدروا
 اجعل ذنباً ذنباً مغفراً وأسمي بحامشكورا أي علامة تقبل وكول صاحب ومساعي الرجل أعماله واحداً
 مسعدة اه (قوله بل بحرام

الآثم من المرم وهو الاحسان
 أو الطاعة وتأتي بهذا ولو
 في العبرة لانه تسمى بها
 أسفر كقول في شعر (وذنباً
 أي واجعل ذنباً
 مغفراً أو سمياً مشكوراً)
 لا يتابع على ما ذكره الرافعي
 ويقول في الأدب على الأخيرة
 أي في تلك الحال لا يغير
 وارحم ورجاءاً فاعلم انك
 أنت الاعز الأكرم اللهم
 وبناتنا الدنيا حسنة
 إلى آخره (وان يضطبع)
 الذكر الحق ولو ضيا فليس
 الولي فعله (في جميع كل
 طواف وبسبب ذنبه) أي
 بشرع في الزملا وان لم يزل
 لا يتابع بسبب جميع ويكره
 تركه ولو تركه في بعضه
 أنه في بابيه (وكذا يسن
 الاضطباع في) جميع
 (السلي على الجميع) قياساً
 على الطواف ويكرهه فعله في
 الصلاة كسنة الطواف
 (وهو) لفظة افتعال من
 الضم بإسكان الباء وهو
 الضم وشرعاً (جعل ذنباً)
 ضم النسيب في الأصح
 (ودائم مقتضيكنا لا عن
 وطرفه على) منكبه
 (الأيدي) ودمع منكبه
 (الأيدي) مكشوفاً كذا أهل
 الشطارة المكشوف على
 هذا إذا كان مقصراً إذا
 الظاهر فعله لا ليس ولو
 بغير عذر (ولا تزل المرأة)
 وشاة النجس (ولا تضطبع)
 وإن خلا الماطف لانه
 لا يلبقان بهما فيكرهان له ما لبس بحرام

ان قصد التشبه بالرجال على الاوجه خلافان اطلق الحرمون على اطلاق عدمها (وان يقرب) الذي كرم مطلقا حيث لا اذ له ولا يتلذذ بنحو زوجة (من البيت) تبركته لشر قبوله انيس لحو الاستلام لكن قال الزعفراني الافضل ان يبعد (٩١) منه ثلاث خطوات لان الطواف على

الشاذ وان ولعله باعتبار
زمنه ما كان الشاذ وان
مسطحا بطواف عليه العوام
وكان عرضة دون ذراع اياها
الا ان غلابة ذلك لان الامام
الحب الطبري حواه الآية
خيرا اجتهد في تشبيهه
وتعميمه واوجب الى الآن
علا يقول الا في موضع
في ذلك حرا حسنا ربنا
بخطه وفي آخره استفتح
من حبره ما شئتوا لوقوت
حديثه عهد بكفر لهدمت
البيت الحسد بيانه يجوز
التعمير في المسطحة ضرورية
او صليحة او مستحقة فتوقد
أفتى في ذلك كلاما غامضا
حيثه المناهل الغد في
اصلاح ما وهي من الكعبة
دعا البيضاوي جمع حبه
لما وردت الراسم بصار
سقطها سنة تسع وخمسين
لما أتاهم مدنتها من خرابه
(فأوقات الرمل بالقرن
لجنة) أو خشي عدمه
فأرمل) حيث لم يرج
فرجته قرب برع فادرك
أو يتأخر بوقوفه (مع بعد)
لا يخرج به عن حاشية
الطواف للخلاف في حصة
طوافه حيث (أولى) لان
ما تعلق بذات العبادة أفضل
مما تعلق بملكها كالجماعة
بغير المصدح احرام أولى
من الانفرد به (الآن)

الذي المختص بالرجال فثبت في الحر من مطلقا غير تفصيل كقوله قياس قطار والاذني في عدم التعمير مطلقا
اذلا معنى القصد حيث يصرى (قوله ان قصد التشبه بالرجال) وانما لم يصر ما وان لم يقصد التشبه لانه ليس من الزى
المختص بالرجال سم وفيه نظر (قوله انه كرم مطلقا) أي ما لا رأتوا في حشيت فيكونان في ساحة الطواف فان طافا
خالين في كمال رجل في استحباب القرب بمعنى ونهاية اذ لو ان قال عبد الزى وصف الحشيت يتوسط بين الرجال
والنساء اه (قوله حيث لا اذاه الخ) حاصل نص الام انه يتوفى في التاذي والاذاء بالرجال مطلقا يتوفى
الرجال الخالي منهما الا في الابتداء والآخر بصري وجرى على ذلك الحاصل النهائي يتوسر بافضل (قوله نحو
زوجة) أي كتبت محل القرب يتوفى (قوله ولعله الخ) اذ كرم في النهاية يتصور ذلك عبارته ولكن ذلك عندهم
ظهور والشاذ وان اما عند ظهوره فلا احتياط كقوله ظاهر انتهى وقال في المغني والاولى كقوله بعضهم ان
يجعل ينمو بين البيت ثلاث خطوات لان من مرور بعض جسده على الشاذ وان انتهى أقول يقال لانه
أجعلان التسميم لا يمنع دخول حشيت كيد في هواه الشاذ وان فلا احتياط في البعد وما ذكره الزعفراني
مما يحصل به الامن مما ذكره رأيت تليدا للشرح نقل كلامه في شرحه على مختصر الايضاح ثم عقبه بقوله
وفيها نظر بل البعد قليلا أولى انتهى اه بصري عبارة قالوا في الاحتياط ابعادا عن البيت بذراع اه
وفي الكردى على بافضل من مختصر الايضاح للشرح وعن البكري وابن علقان بنحو ذراع اه (قوله
وصنف) أي الحب الطبري في ذلك أي في وجوب التسميم من الطواف العامة ش (قوله استفتح) لعله
بناء على أقول (قوله وقد أفتت الخ) من كلام الشرح نفسه (قوله في ذلك) أي في جواز التغيير في البيت
لما ذكر (قوله دعا اليه) أي التأني (قوله جم) أي كثير (به) أي في جواز التغيير (قوله لما وردت
الخ) بكسر الهمزة (قوله لما أتاهم) بفتحه والضمير يرجع الى السقف (مدنتها) خدامها كوردى
والاولى والاصواب عكس ما ذكره في الامرين وان التغيير يرجع لما الموصولة (قوله يستفتح وخمسين)
أي وتسعمائة قول المتن (لجنة) أي ونحوها يتوفى (قوله حيث لم يرج) القوله ودليل عدم الخ
في النهاية وانما لا اذاه عليه (قوله حيث لم يرج فرج الخ) أي فان رجلا وقف ليرسل فيها نهاية
ومعنى (قوله لا يخرج به عن حاشية الطواف) كذلك في الاسي والنهاية تبع الصلح لاسنوي ذلك وظاف
الشارح في شرح العباد فشي على ما يقتضي اطلاقهم ان الرمل مع البعد وفي وان خرج عما ذكر بصري
عبارة الوفا في فلا يبعد حيث يكون طوافه على جلعن الطواف المعهود على القصر والحفة ونقله سم عن الرمي
واستوحى في شرح العباد حاة ضاه اطلاقهم قال الشلي في شرح المختصر وقول بعض الائمة بعدم حصة
الطواف وراه زمزم وانما ان قال بالاطلاق مع العزأ ضافوه بعدد في الجموع أجمع المسلمون على انه
يجوز التباعد مادام في المجد وعلى انه لا يجوز خلافه اه وظاهره أو مرعاه انه لا يستبعد بذلك الخلاف
في حيث يبعد وان خرج عن الطواف لا لان الرمل كالتفضاء اطلاقهم انتهى اه وعبارة الصكرى على
بافضل اذ لم يبعد حيث يكون طوافهم وراه زمزم وانما والاف القرب مع ترك الرمل حيث أولى لكرامة
الطواف وانما ذكر في المغني خلافا لا يعيب في أخذه اطلاقهم اه (قوله كالحصاة الخ) عبارة تافتي
الآخرى ان السلسلة بالجماعة في البيت أولى من الانفرد في المجد غير المساجد الثلاث اه وكذا في النهاية
الاقوله غير المساجد الخ والظاهر انه انما سكت عن الاستثناء هنا كتفاه بما قدم في باب الجماعة (قوله من
الانفرد به) أي المسجد احرام خلافا للنهاية والمغني وشرح المنهج قول المتن (الآن يخاف عدم النساء) أي
بان كن في حاشية الطواف نهاية ومعنى (قوله وخرج من خلافه) أي كالحصاة وتخلص عما ذكرته

ان قصد التشبه لانه ليس من الذي يختص بالرجال

يخاف عدم النساء) اذا بعد القرب بالرمل أولى (من البعد عن الرمل لم يحافظ على الطهارة من ثم لو خاف عدم القرب أيضا لم يترك
الرمل أولى هنا أيضا وبسن لانه كالعبد ولا في السعي ان يتحرك في مشي برهانه لو أمكنه ان كثر من ذلك لفعل (وان نوال) عرفة الذكر
وغيره (طوافه) اتباعا وخرج من خلافه وجوب دليل عدم وجوبه القياس على الوجه مما عاين لان منهم عبادا يجوز وان يتخللهم ليس

شبهوا يعلم مما أتى أول الفصل نديب الموالاة بين الطواف والركعتين بينهما وبين الاستسلام يدعو من السجدة (و) ان (يصل بعد ركعتين) والافضل لا يتابع زهاء الشيطان فلهما (٩٢) (خلف المقام) الذي أوّل من الجنة يقوم عليه ابراهيم صلى الله عليه وسلم عند بناء الكعبة قبل أمر به وأرى

محلهما بمصاحبة على قدرها
فكسكان بقصر به الى أن
يتناول الا لهما من جعل
صلى الله عليه وسلم لم يطول
الى ان يضعهما مع بقى طول
الركعتين وكثرة الأعداد يجب
باب الكعبة حتى وضعه على
القبض عليه لم يجعله الله على
الاصح من الخطر ابقى ذلك
ولما صلى خلفه ركعتي
الطواف قرأ واقتدوا من
بقام ابراهيم صلى كثيراً
ما يتعلق بالصفا والمشر
انحراف عند وصوله اليهما
اعلام الامامة بشرها واجاء
لذكر ابراهيم كالحاج
بكاملت على ابراهيم
كل صلاة الا ان الابرار
الداعي بهتة نسا على الله
عليه وسلم في هذه الامنة
لهم اذ هم وتكليفهم
والمراد بطله كل ما يصدق
عليه ذلك عرفوا حدث الا ان
في السقف خلفه مزية
عظيمة بذهب وغيره فينبغي
صدا صلاة تحتها يلمني
الفضل داخل الكعبة ففتحت
المزابل فبقية الحجر فالحطيم
فوجه الكعبة في البانين
بقية الجسد فدار خديجة
وعلى الله صفا فكيف الحرم
بجانبته في الحاشية وغيرها
وقوف الناس في داخل
الكعبة ردو بان قطعها
تلف المقام هو الثالث منه
سلى الله عليه وسلم وبانه
لا خلاف بين الامم في افضلية

في الاصل ان الراجح ان من فرق كثير انديبه الاستئناف لمقام ان كان لعذر فلا كراهة بل في الاعاب ولا
خلاف الاول اضاو ان كان لغرض من الإصدار التي ذكر وهافهموكر وموقد في الامداد الكراهة
بطواف الغرض وقال في الاعاب قطع طواف النفل وتقر به لا يكره مطلقا قال في حاشية الايضاح ولا يتخلو
عن نظار لمنظرا كراهة التفرق في الوقوع في الخلاف وهو جار في الغرض والنفل واستوجه في المنع انه
لا يصح تغل الخبايا أو جنون أثناء الطواف وان النص بخلافه فيمنع على اشتراط الموالاة قال في الجمل الى
شرح الايضاح تبعا لحاشية الشارح وحيث أراد القطع فلا يرى أن يقطع عن وترؤا يكون من عند الحجر
الاسود وحيث قطع لعذر أو تنب على ماضى والاستسلام لا يبعد فيه حجة ص خلاف حجة الثلاثة اه
كردى على بافضل وقوله نديب الاستئناف مسطرا يا نبي في شرح وفي قول تعجب الموالاة الخ ما يخالف دعوى
الاطلاق وبقي النديب بعدم العذر وقوله واستوجه في المنع ان يعتمد بعاشن عبارة بعد كلام طويل
والا وجه مندى ان المعنى عليه والمجنون البناء بعد الافاق تواتر النص المتقدم مبني على القول باشتراط
الموالاة اه وتقدم عن عرش ترجع خلافه (قوله نديب الموالاة بين الطواف والركعتين) ويسر له اذا
أنحرهما ارتقم اه كدم التمتع ويصلهما الاجبر عن المستأجر ولو مضى بالوالى عن غير الممن نهاية ومعنى
وقوله ما اذا أنحرهما الخ ولو لم يزل الاقرب بضبط التأخير بنظر ما مر في كعتي الوضو بصري وقوله هما
ويصلهما الاجبر عن المستأجر الخ فلو تركهما والولى والاجبر فينبغي أن يسد وهو سقط من آخر الاجبر
ما يقابل الركعتين عرش قول المتن وان يضل بعد ركعتين ويجزى عنهما غيرهما بتفصيله السابق في
ركعتي الاحرام نهاية ومعنى قول المتن (خلف المقام) افضلية بالنسبة لسنة الطواف خاصة اه كرى على
بافضل (قوله بمجمله الا ان) لو شغل عن مجله الا ان فالوجه اعتبار مجله الا ان فصل خلفه لا خلف المجل المنقول اليه
سم (قوله فكان) أى المقام (يقصره) أى باب ابراهيم يعنى بقصر لوجه ليسهل عليه تناول الا لهما من الحجر
وتحرم بطول ليسهل له وضيق الا لهما في الموضع المرتفع كرى (قوله بشرها) أى المقام والصفا والمشر
الحرام (قوله كل ما يصدق عليه ذلك الخ) أى خلف المقام قال الشيخ اولا حسن البكرى والقري بعبارة بقدر
سنة الملى وان زاد يجب بعد تطفه حصل أصل السنو واضع أنه لو زاد على ثلثا تفرع عنه بين المقام
تحصل تلك السنة اذا بعد تطفه فاولم ارم من هوذا انتهى اه كرى على بافضل عبارة نشر حسانك
الشيخ الرئيس وضبطه بعض المتأخرين بثلثا تفرع اخذ من مقام المأمور مع الامام اه (قوله وحد
الا ان في السقف الخ) هذا باعتبار ومنزجه الله ثم اضمحلت في هذه الامنة فقه الجدل (قوله ويلي الى قوله
ويستفي النهاية وكذا في الغنى الا قوله فدار خديجة (قوله داخل الكعبة) يقدم منه صلا على الله عليه
وسلم فاقتر بسمنا من الجمال بصورة مختصر الايضاح مع شرحه الا فضل ان يقصد صلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيجعل ظهره الباب ويستقبل الجدار المقابل له ويجعل يمينه ثلاثة أفرع غيبلى اه (قوله بقية
الحجر) وفي الاعاب الخ بقية السنة الاذرع وفي حاشية الايضاح الشارح وشرحه لم يجعل الرمي ثم ما قريب من الحجر
الى البيت و (قوله فدار خديجة) وفي الاعاب ثم بقية الاماكن المأثورة فمكة وحرما اه كرى على بافضل
(قوله فارحم) أى محبت شاعن الامنة فيما شاعن الامنة ولا تقوتان الامنة نهاية ومعنى ويتصور
هذا من لم يصل بعد الكعبة وفيه صرف صلاته عنهما كرى (قوله داخل الكعبة) أى في تأخيرها عن
خلف المقام عبارة النفسى ومالى الاسنوى الى أن فعلها في الكعبة وفى منختلف المقام والافضل ما في المتن لان
الباب باب اتباع الى آخر ما في الشرع (قوله فى افضلية ذلك) أى خلف المقام وهو اجماع ما تواتر لا يشك
(قوله بمجمله الا ان) لو شغل عن مجله الا ان فالوجه اعتبار مجله الا ان فصل خلفه لا خلف المجل المنقول اليه لان
فعله عليه الصلاة والسلام بان تطف مجله الا ان هو الرامن الاية وأنه المشرع وان وجود الحجر في ذلك

ذلك قال النووي لا يجوز فعلهما الا خلفه الا ان آداهما مختص به وردا بضابطه يحكم بان النافذة في البيت أفضل منه
بينها الكعبة لا يتابع (يشرأ) نديب (في الاولى) بعدا لفاضة (قوله يا أيها الكافر ونفى الثانية) بعدها ايضا (الاخلاص) لا يتابع واه مسلم

(ويجهر) ولو حضرة الناس (يلال) وبعد الغيم إلى طلوع الشمس ولا عار وضلّا فإن ظننوا أنهم ليس التوسط في نافذة الليل بن الجهر والأسرار لأن شدة في النافذة المظلمة ولو أهاجم من الأسرار فيه كراثة العشاء احتمل نذب الجهر مراعاة التمييز بها الخلاف الشبه في وجوده هو الأسرار مراعاة التبع لها أفضل منها كصرحها وهذا أقرب ثم رأيت بعضهم يحثونه بتوسطه في الأسرار (٩٣) والجهر مراعاة للصلا في وقته نظر

لأن التوسيع يستلزم زيادة في
تصويره وإساعته بينهما
ليس فيه ما عاينوا أحسده
منها على أنهم لم يقولوا به
الأن النافذة المطاعة كما تقرر
(وفي قول تب الموالدة) بن
شوامه وبعضها (والصلاة)
عقب الطواف القرض
وكذا النقل عند جمع لأنه
صلى الله عليه وسلم أتى بها
وقال خذوا عني مناسككم
وجوابه أن ذلك لا يفتي في
الوجوب الأول جب جميع
السبل لا بد من عدمه
على الذب وقد دل عليه في
الأول الأمر وفي الصلاة غير
المشهور هل على غير هاتل
الأن نفاذ وجوب الخلاف
في تعريق كثير بأن يغلب
على الظن أنه أن ضرب من
الطواف بالأخذ ومنه إقامة
جاءه مكتوبة وفيه ثوابية
لا فصل جنارة ومكتوبة
أوسع وقيل هو فرض
فكره قطعه على الأول
تسقط غيرها أي أن
نوت أثب عليها لا سقط
الطلب فقط نظير ما روي
خصبة المصود وغيرها
واستشكل هذا بزعمهم
لا سقط عليها ما دام حيا
وأجاب بأن جملة إذا نفاها
تدخل على غيرها وأنهم

في معنى (قوله) بعد العبر) إلى قوله ولو زواجاً في النهاية والمعنى وهذا أقرب إلى أي تغلبت الأفضل وإن (قوله) بحث أنه يسقط (الخ) أي فيه الشبهة إلى حلها به مصرى (قوله) وأنه واسطة بينهما) يتأمل (قوله) كما تقرر) أي أن ظاهر قولين (اشواط) إلى قوله وعلى الأول أنها يتوالت في الإقوة وكذا إلى (قوله) وفوت رتبة قوله) ويكتو به التاسع وقتها (قوله) وبعضها) الاستسواء بعضها بمصرى (قوله) وكذا النقل (الخ) خلافاً للنهاية التي تمنع من اعتبارها والقولان في وجوبه كفى الطواف إذا كان فرضاً كان نغلا فلا يستقطع على الواجب يصح الطواف بدونهما لا تتفاوت كتبهما وشروطهما اهـ (قوله) وقد قيل عليه) أي على النسب (قوله) (مما) أي في القياس على الوضوء (قوله) أنه أضر من الطواف) أي وأنه أضع منه نهاية ومعنى (قوله) بلا عن) أي فإن فرق بينا أو كثيراً بعد علم بضر جزء كالوضوء معنى ونهاية (قوله) ومنه ما قامه جاعلاً (الخ) أي وهو وضاحجة لا بد منها من بفضله أي كسر بين ذهب خشوعه ببعضه سوانى (قوله) وفوت رتبة) خلافاً لمصرى الأعياب وظاهر أنها يتوالت في (قوله) لا فعل جزاء) فيها في الأعياب وإن الجمال بالأذم تعين عليه ويندب قطع الفعل اهـ (قوله) أن كردي على بفضله كذا أقيد به بذلك المعنى والوفاء وقال ع ش وان تعين ويندب في التأخير إلى الفرغ فان خيف تعبير الميت فبقي وجوب قطعه اهـ (قوله) وعلى الأول) أي القائل بكون هذه الصلاة مستمرة (قوله) بغيرها) أي أسوأه كان الفبر فرضاً ونقلاً اهـ كردي على بفضله (قوله) ولا يسقط (الطلب) وقال مر أي وأحجب يحصل الثواب وإن لم تنو وإن (قوله) واستشكل هذا) أي سقوط صلاة الطواف بغيرها (قوله) بأن شكك إذا انفصل) أي أوله يصل بعد الطواف أصلاً ع ش و (قوله) بأنهم مروحوا (الخ) عطف على عبارة قوله أنى أن يحصل قوله قسم أي لا يسقط الخ إلى أنه لا يسقط من كل وجه لأنه وإن سقط طلبها انظر إلى قوله بعد ما كان يكتم بسقط بالنسبة لقواعد مذهب من أوجبها فيسقط فعلها بعد فعل الفريضة احتياطاً فنظر ذلك تركه من خلاف اهـ ويجعل كلام الشارح على هذا مندفع استشكل السد البصري ويستغنى عما كتبه في الجواب عنه عبارة قوله وبأنهم مروحوا الخ الجمل تامل فقد يقال أنه معقول لا إشكال لأن الطالب إذا سقط فاني تنعقد الصلاة بذلك النية فضلاً عن أن تكون الاحتياط وقد يجب على بعد بيان قوله وبأنهم الخ منطوق على قوله بقولهم الخ وكنت عن جوابه لعلم من الجواب المذكور اهـ (قوله) وبأنهم مروحوا بان الاحتياط (الخ) قد يجب بان محله ما ذكره ضايع من النفي وإن الساقط بغيرها أصل الطالب كماله سم وهذا مني على ما تقدم من البصري من العطف على بقوله الخ وتقدم أنهما يفتي عنه (قوله) والأفضل) إلى قوله وعلى الثاني في المعنى والنهاية (قوله) ولمعالموا (الخ) أي لا كراهتها يتوعد معنى (قوله) ولمعالموا اقتصر (الخ) أي لا كراهة فهو خلاف الأفضل وإن (قوله) لمعالموا اقتصر على تركه (الخ) يظهر أن يقال أنه لا يحتاج إلى قصد كونه من الجنس بالنسبة لتسقوط الطلب وأما بالنسبة لحصول الثواب فعمل الأقرب لمشرطه بمصرى (قوله) (لكل) أي للمعصية (قوله) وعلى الثاني) أي القائل بوجوب صلاة الطواف (قوله) والقائم فيها) بخلافه قول الوفاي ويظهر فصلهما معاً لعدم دوران قبل بالوجوب فله في المجمع اهـ (قوله) السكت (الخ) ومنها إضائته بأن كان طواف نسك أخذ أحاسره فلا يكن عليه غواف أفاضاً ونحوه لم يتعين منوعه دخل وقت ما علمه فمضى غيره المحل أي محله الآن ليس الأعلامه على محل الصلاة قائل بالكل بعد فعل نظر (قوله) وبأنهم مروحوا بان الاحتياط أن يصلحها بعد فعل الفريضة قد يجب بان محله ما ذكره أضوا بان الساقط بغيرها أصل الطلب

مرحوبان الاحتياط أن يصلها بعد فعل الغري يضيقوا الفضل من طاف أسابيع فعلها عقب كل وليمة ما ألحقها
وكنتم وبلغوا أقصر على ركعتين لكل وعلى الثاني يجب تعدد ما بعدد الأسابيع والقيام فيها بترقية الفعل
وبصم السجدة قبلها نقاه (فرع) من من الطواف السكوني أو طواف

عن غيره أو عن نفسه تطوعاً أو فريضة أو وقع عن طواف الأفاضة أو النذر كلتيه واجبت الحج والعمره
فتقولهم إن الطواف بقيل الصر أي إذا صر فغير طواف آخر كطاف غريم كل من لا شأن له ذلك ثم انه
ومعنى قوله وعدم الكلام الاتي خبر الحج قال ابن الجليل على الإيضاح ويستحب أن لا يتكلم به بغير الله ذكر
الكلام ما هو محبوب كأمير معروف وأميندوب أو نهي عن منكر مكر وهه وأفاده علم لا يطول
الكلام فيه وهذا التقيد مخصوص بغير الأمر بالمر وفوائده عن المنكر الواجبين لا يجب فعل ذلك
وإزالة هذا ما قد علموا من طالع زماننا انتهى اه وناقى قوله تكليم جاهل الحج أي وجوب استغفر ويكره
البصق في الصلاة وجعل يديه خلف ظهره مستكفراً وضع يديه على الأذنين مثاويه فيستحب وتشتيت
أصابه أو تفرقه أو كونه عاقباً أو طائفاً أو محضرة طعام تتوق نفسه وكون المرأة متقبلة وليست بحرة
ويظهر جله على تنقيب بلا حاجة بخلافها كوجود من يحرم نظره إليها أو أكل والشرب فيه وكراهة
الشرب أن يحض منها يترك في المغنى الأقوله وليست في قوله والا قال قال عرش قوله هو ويكره البصق فيه أي
في الطواف وأفاده فليكن ينظر فيه أما العتوق في أرض الطاف حرام كغيره معلوم وقوله هو وجعل يديه
الحج نزل بكرة ذلك في غيره أم لا فينظر والأقرب الأول لأن فيه منافاة لما كان عليه مثلاً في قوله
والا كل والشرب أي ألم تدع إليه ضرورة اه قوله لا الشكر الحج أقراه ابن الجليل وألوانه والكردي على
بأفضل وقال البصري قد يتوقف فيما ذكره وما يدفع عنه لأنه من الصلاة الحج قولهم بسن تعليم الجاهل مع أن
التعليم في الصلاة حرام فليتل أم اه قوله لانه أي الطواف قوله وهى أي سجدة الشكر قوله في
انتهال اسم كتاب كرى اه قوله ومنه أي سن رفع اليدين في الدعاء في الطواف والجار متعاق بقوله الاتي
يؤخذ الحج قوله الظاهر الحج أي التشبه كرى اه قوله كلما يتصور الحج أو يبنى أن يكون في طوافنا شاعرا
خاصة حاضر القلب ملازم الألباب بظاهره وباطنه مستحضراً في قلبه عظمة من هو طواف يستعمله ان
يصون نظره على الأهل نظره إليه وقلبه عن احتفال من رافهم الضعفاء والمرضى غنى قوله من سن الصلاة
ومن سن الطواف كقوله الطبري أن يسلم على أخيه يسأله عن حاله وأهله إذا علم بطلان منة كقاعدة العمل بل
أولى ويبحث ابن جماعة فيسده أيضاً في المشتغل بالذكر والام يسلم عليه كاللبي بل أولى وانما أتى الأولى به
أن كان مستغفر فانه أخذ بما ذكره وفي جواب السال على القارى بسن الطائف ومن قبله أن لا يرفع
صوته بقراءة أو ذكر ثلاثين أو غير ذلك شوش عليه ولو بأخبار السامع له بذلك فيما يظهر إلا يعلم إلا
من جهته كرهه على ما يصرح به كلام المجموع وغيره ولا تبعه ولا حرمة أن يتحقق تأذبه بذلك ولا يبعد أيضاً
كرهه لاختلافه لانه خلاف الأدب فهو أولى من كراهته جعل يديه وراء ظهره مكتسفاً حاشية الإيضاح
لشراح قوله ومكر وهاتها أي كوضع اليد على الخاصرة فوالشى رجل والنظر إلى السماء وناقى قوله
وأقضى بعضهم الحج سئل الشهاب الرملى هل الأفضل بالصلى الصحيح بمكة أم لا ذكر حتى يصل ركعتين أم
الطواف فأجاب بأن الأفضل الطواف انتهى ويشهد له ما نقله القارى العجب الطبري عن أنس بن مالك وسعيد
ابن مالك رضى الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طوافان لا يوافقهما عبد مسلم إلا خرج من
ذوقه كبروم ولده أنه يفقره ذوقه كلها بالغمضا فبغت طواف بعد صلاة الفجر فرائع طوع الشمس
وطواف بعد صلاة الصبر فرائع مع غروب الشمس أو وجه الأرقى وأوسعيد المفضل بن محمد الجندى
انتهى ثم لا يشغط بعض أهل العلم أنه نقل إقناعه بعض المشايخ بما أفتى به الشهاب الرملى واستدل به
بالحدى المذكور ثم أبدي في المراد بالعدي في الحدى لاحتما أن أحدهما مطلق البعدى فيشتمل من أتى
بأسبوع قبيل الطلوع أو الغروب فإنهما استعمل الزمن ثم قال قوله لا يظهر والأقرب قبل الطلوع وقبل
الغروب انتهى اه بصرى قوله والأشغال بالعمرة الحج وهى الأفضل المتطوع على السجدة الحرام
بالطواف أو الصلاة قال الماوردى الطواف أفضل وظاهر قول غيره أن الصلاة أفضل وهو المعتمد وقال ابن

وعدم الكلام الاتي خبر
كعلم جاهل برفق ان نقل
ومعنى التلاوة لا الشكر
على الأوجه لانه صلاته
تحرر فيها ولا تطالب فيها
يشبهها ورفع اليدين في
السجدة كإتيان الخصال ومنع
تشبيههم الطواف بالصلاة
في كثير من وجباته وسنه
الظاهر في أنه سن ويكره
فيه كل ما يتصور ومن سن
الصلاة ومكر وهاتها يؤخذ
أن السنة في يدي الطائف
أن دعا رقعها أو ألقاها
تحت سدره بيمينه تمام
وأقضى بعضهم أن الطواف
بعد الصبح أفضل من
الجلوس ذكر إلى طلوع
الشمس وصلاة ركعتين
وفيما نظر بظاهر بل الصواب
أن هذا الثاني أفضل لانه
صح في الأخبار أن الغاهلة
قوابل بمسجورة ما ينبغي
ورد في الطواف في الإبادات
أخصصة ما يشرب ذلك
ولأن بعض الأئمة كره
الطواف بعد الصبح ولم يكره
أخذ تلك الجلسة بل أجوا
على شتمها وضام ففضلها
والاشتغال بالعمرة أفضل
منه بالطواف على العتد إذا
استوى زمانها كل

والوقوف أفضل منه على

الأوجح بطريق الحج عرفته أي
معظمه كقولهم وتوقف
صحة الحج عليه ولأنه ينفذ فيه
من حقائق القرب وعموم
المغتر بوسعة إحسان مالم
رد في الطواف واغترار
الصواف فيه مما يدل على
أفضليته لانه لعظم العناية
بعصوه رفقا بالناس لصعوبة
قضاء الحج لكونه قرية
غير مستقلة بل عدم استقلاله
بما يدل لذلك أيضا لانه
لعمري لا يوجد الامتياز
للحج الذي هو من أفضل
العبادات بل هو أفضلها
عند جماعة فان دفع اعاء
أفضلية الطوافه مطلقا أو
من حيث وقوفه على شرط
الصلاة فشرع التعلق به
فتمامه (ولو جعل الحلال)
واحدا كان أو أكثر ولو
محددا (محرم) لم يطف من
نفسه ولو صغيرا أو كبيرا لكن
ان كان ساهدا للولي أو ما فيه
المتطهر أيضا لتوقف صحة
طوافه على مباشره للولي أو
ما فيه واحد أو أكثر
(وطافيه جيبه للصوم)
ان دخل وقت طوافه
ويوجد الشر وطالبه
فيكونه الحلال أو أطلق
ولم يصرفه للصوم عن نفسه
لانه حينئذ كرا كبه بجمعة
بغلافه اذا قد شرط من
ذلك يكون له نفسه وأولهما
فلا يقع وقد يقع الحاصل
ان وجد بشرطه (وكذا
لو حله) أي المحرم الواحد

عباس الصلاة لاهل مكة والطواف للغير باعفي وكذا في النهاية الا قوله وقال الخ (قوله والوقوف أفضل الخ)
قال ابن عبد السلام والمراد أفضل من الصفا والطواف أفضل الاركان حتى الوقوف قال الزركشي وفيه نظر
بل أفضلها الوقوف والوجه ما قاله ابن عبد السلام أسنى ونحوه في المعنى والنهاية واذ به لو قد يقال
الطواف أفضل من حيث ذاته والوقوف أفضل من حيث كونه ركنا للصحة لقواته به وتوقف صحته عليه ويجعل
كلام ابن عبد السلام على الاول وكلام الزركشي على الثاني بصري (قوله وتوقف صحته على طوافه) أي
بحيث لا يجزئ بشي باتفاق بخلاف الطواف وبه يندفع قول سم وقد يقال بقسبة الاركان كذلك اه
(قوله واغتفارا الخ) رد لدليل الخالف (قوله لعظم الخ) خبران (قوله رفقا) عليه (قوله لصعوبة الخ)
على العمل (قوله لكونه الخ) عطف على لعظم الخ (قوله لذلك) أي لأفضلية الوقوف (قوله أو من حيث
توقفه الخ) أي من حيث مشابهته للصلاة في المشروط ومشر وعينا لظهوره قول المتن (ولو جعل الحلال
الخ) أي لرض أو صغر أو لانهاية ومعنى (قوله لم يطف) أي قوله لكن بحيث في النهاية الا قوله حتى قال في
والموقوف في المعنى الاما لا ينفذ به (قوله لم يطف عن نفسه) أي فان كان قد طاف عن نفسه لزمه فكما
لو جعل حلالا ولا ساقى ثم ما يقوم معنى أي في شرح الا لا يصح الخ (قوله أيضا) أي كالحرم المحمول (قوله
لانه صحته طوافه) أي غير المميز (قوله واحدا الخ) أي الحرم المحمول (قوله ووجد الشر وطالبه سابقه)
أي الطواف (فيه) أي المحمول (قوله وزواله الحامل له) أي للمحمول (قوله وأطلق) يظهر المراد
بالاطلاق عدم النية وكذا في الصور فلا يستغنى عن المراد بنية النفس فقط فيهما مطلق النية لا قصد هذا النفس
فان قصده فهو محض تأكيد ثم رأيت ما بين شهية نقل هتائن الكفاية ما فيه ومحل ما ذكره اذا لم ينو الحامل شيئا
أزواه للمحمول الخ فبغير من صور الاطلاق بقوله لم ينو الحامل شيئا وهو عين ما استظهرناه بصري (قوله
ولم يصرفه المحمول عن نفسه) تتبع الشرح في ذلك ان شهية لا حاجته لا غناؤه ووجد الشر وط
الخ عنه اخبر به ما سبق فقد الصواف بصري (قوله يكونه) أي الحامل سم (قوله لا يقع به الخ) عبارة
النهاية والمعنى وقع له أي الحاصل على نية في صحة اه (قوله وقد يقع الحاصل ان وجد في الخ) يفهم أنه
فلا يقع له مع توفر الشر وطه ويجعل تامل فان أراد الاحتراز عما لو صرف مع توفره فاعرفه بخلاف الغرض
كاجعل ما هو والقي بفصل في مسئلة الحامل ان يقال ان قصد نفسه فقط اومع محموله وقعه مطلقا وان
قصد المحمول فقط وقع للمحمول مطلقا وان أطلق فان كان حلالا او محرما طاف عن نفسه أو لم يدخل وقت
طوافه وقع للمحمول والا بان كان محرما لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه وقع له بصري عبارة الوثنائي ولو
جعل طائف أو أكثر جامع لشر وط الطواف حلال او محرما طاف عن نفسه أو لم يدخل وقت طوافه أو دخل
ولم يطف سواه القديم والأفان وطواف العمر وتغير به محرما لم يطف عن نفسه ودخل وقت طوافه وقع
للمحمول ان أراد الحامل أو أطلق الا ان أطلق وكان الحامل للمحمول لظلاله كقولهم قصد الحامل نفسه فقط
أو كليهما كقوله والنهاية والخفة فهذه ستة عشر موضعا للمحمول وتسعة للحامل ولا عبرة بقصد المحمول
نفسه ولو نوى أحد حليلين نفسا أو لاخر للمحمول لم يقع للمحمول ولا للحامل الا خبر بل الحامل النابى
نفسه ولا أثر لنية حامل محدث أو نحوه وشرط جعل غير الولي لغيره ان كان الولي كقوله الغنى فلا يصح الطواف
لتغيره بمحمول أو أوجب على دابة ونحوه فسينتفع بالان كان الحامل أو السابق أو القائد أو الجاني للولي أو
ما فيه من رجل الولي أو ما يؤذنه بالتيه جيبه ما من من الاقسام اه وفي هامشه ما فيه وحاصل ما يقال في
هذه المسئلة أن الحامل له اربعة أحوال اما الحلال او محرما طاف عن نفسه أو لم يطف عن نفسه ولم يدخل وقت
(قوله وتوقف الخ) قد يقال بشفة الاركان كذلك فالحاصل (قوله للمتن ولو جعل الحلال محرما الخ) وقضية
كلام السكا في أنه لا فرق في أحكام المحمول بين الطواف والسعي وهو كذلك وان نظرت في الزركشي اذا وجه
التمسك مع كونه بشرط عدم الصارف كالطواف وان جه في الوقوف أجروا فيها معنى مطلقا شرع محر
(قوله يكونه) أي الحامل

أو المتعدد (محرم) كذلك (قد خلف) (٩٦) عن نفسه ما تضمنه أحرام من طواف قدوم أو ركن أو لم يدخل وقت طوافه لأنه حينئذ كالحلال

فإن قيل فيه جميع ما عرفت
الحلال (والا) يكن الحرم
الحامل قد طاف عن نفسه
وقد دخل وقت طوافه
(فلا يصح أنه) أي الشك
أو الحامل (أن قصد
الحصول) أي الحصول
يكون الطواف خالصا
محرم لم يصرف عن نفسه
ويكون الحامل كلاما
لأن شرط الطواف أن لا
يصرف لغيره أي آخر (وان
قصد) جمعه (لنفسه
أولهما) أو أطلق أو قصد
كل لنفسه أو تعدد الحامل
وقصد أحدهما نفسه
والآخر الحصول على الأوجه
(فالحامل) يكون (فقط)
لأنه لم يصرف عن نفسه
وطوافه لا يحتاج لنسبة
وتأخر الأسنوي في قولهما
أولهما بما لا يخفى إلا في قول
قوله في معنى قاله مع
كونه ثقة كثير الزعم في
النقل والفتح وان الحامل
له على نحو ذلك التراجع
التساهل حسب التخليط مع
والأسنوي أجل من أن
يطابق فيه بذلك لكن الجزاء
من جنس العمل كما دلت
ثلاثون يأتي ذلك التخصيص
في السعي بناء على اعتقاده
بشرط فيه فقد صاف
كالطواف ونحوه يحصل
ما لو جذب ما هو عليه كشبه
أو سفينة فإنه لا يتعلق لكل
بطواف إلا التحرك بحيث
حريان تلك الأحكامها

أيضاؤه وجهه من أن قصد الجلب المشي لأجل الجلب بطل طوافه

لانه صرفه وحامل محدث أو غيره كالأصناف فلا أثر لثبته * (فصل) في واجبات السعي وكثير من سننه (سنة) له بعد ركعتي الطواف (ان) يأتي زمزم فيشرب منها ما يشاء ويصلي وأسهل اتباع كاحوته في الحاشية ثم (مستلم) ندب القادر الذكر وغيره بشرطه (الجزء) بعد الطواف وصلاته (وذهابه) لزمزم ويقبله ويضع جنبه عليه على الكيفية السابقة لتعود عليه مرة استلامه في بقية (٩٧) تسكعاً فان غفل فليامس وأفهم كلامه

له لا يأتي الملتزم ولا يلزم قبل صلاة الركعتين ولا بعدهما وهو كذلك مباشرة السعي وعدم وروده وتحالفه الماوردي وغيره في ذلك شاذة كما في المجموع قال لخالفته لأحاديث العيصية ثم صوب ما هو المذهب انه لا يستقل عقب الركعتين إلا بالاستلام ثم انخرج إلى الصفا لكن يعكر عليه ما صح انه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من طوافه قبل الحجر وضع يده عليه وممسح بها وجهه وأنه لما فرغ من صلاته عاد إلى الحجر ثم ذهب إلى زمزم فشرب منها وصب منها على رأسه ثم رجع فاستلم الركن ثم رجع إلى الصفا فقال يا أيها عبد الله قال الزكشي فبقي فعل ذلك كله وفي حديث ضعيف ما يدل على ندب إتيان الملتزم وهو يعمل به في الفضائل خلافاً لزمزمه ما ضعف وعله فبقي حله على ما إذا لم يكن هناك سعي لكن ينبغي أن يكون بعد الركعتين لتسريحهم بات الا كل فيما أن يكون أتعقب الطواف (ثم يخرج من باب الصفا للسعي) لا اتباعاً واهم مسلم وهو أغنى السعي ركن كما سمي به لقبه بالحسن

وقد تقدم أنه يقبل الصرف حيث قصد به غير الطواف ومن ثم قال فيهم إن قصد الجانب الخ عش (قوله صرفه) أي عن نفسه (قوله وحامل محدث الخ) بقي ما لو صرفه لمحمول عن نفسه إلى الحامل وصرفه لمحمول عن نفسه إلى المحمول ويحتمل أن يقع العمل أخذ الماسح في جواب الاشكال أما إذا صرفه إلى طواف آخر فلا ينصرف الخ فوجب الأخذ بالماصرف للمحمول عن نفسه إلى الحامل يترده من صرفه لطواف غير المحمول ومن علمه طواف وصرفه الطواف لطواف آخر لم ينصرف فلتأمل سم ولا يخفى ما في هذا الوجه * (فصل في واجبات السعي) وكثير من سننه عبارة النهاية والخش فيما يتخذه الطواف وبيان كيفية السعي اه (قوله ندباً) إلى المتن في النهاية والخش (قوله وغيره) أي غير الذكر وهو الاثنين والخش بشرطه وهو نوا المطاف عش (قوله وأفهم كلامه الخ) وإقتضاه على الاستلام يقتضي عدم سعيه تقبيل الحجر والصعود عليه والظاهر أكاداه الشيخ من ذلك قال الزكشي وصورة الشافعي تشير إلى النهاية رسم عبارة المنسوبة وصرح أبو الطيب صاحب الشنار بأنه يقبله أي ويصعد عليه قال الأذري والظاهر أنه متفق عليه وإنما اقتصر على ذكر الاستلام كغناء ما يدور في أول الطواف انتهى وهذا هو الظاهر اه (قوله لا يأتي) أي قوله قال في المتن (قوله قال) أي المجموع (قوله لكن يعكره) أي على ما صوبه المجموع من الإصرار على الاستلام (قوله أبدأ الخ) بصفة التكمال وحده (قوله قال الزكشي الخ) عبارة الوثائق وإذا فرغ من ركعتي الطواف والدعاء بعدهما استلم ندباً هنا وفيما يأتي فور الحجر الأسومع التقبيل والمجود يكمل قاله ج ولا يأتي الملتزم ولا يزال إلا بعد الركعتين ولا قبلهما إذا كان سعي فيخرج له عقب ذلك من باب الصفا ندباً والآن أن يأتي الملتزم بعد الركعتين يكفي الصفوة قال في الامد وقبلهما قال في الفتح فليصلي صدره وجهه به ويسط يديه عليه اليمنى إلى الباب واليسرى إلى الركن ثم يدعو بما أحب انتهى اه (قوله وهو) أي الحديث الضعيف (قوله اه) أي ذلك الحديث (قوله عليه) أي على العمل بذلك الحديث قول المتن (ثم يخرج) أي يداو (قوله السعي) أي بين الصفا والمزنية ومعنى (قوله لا اتباع) إلى المتن في النهاية (قوله وشروطه) أي شرطه منها يومئذ (قوله وهو أفضل الخ) خلافاً لما يتوالت في المتن (قوله وشروطه) أي الصفا (قوله ويبدأ) إلى المتن في النهاية يقول في المتن والآتي فلترك (قوله فلترك خلسة الخ) أثول صور ذلك أن يذهب بعد الركن الثاني انتهوا بما مضى من غير المسعى إلى المروة ثم يعود من المروة في المسعى إلى الصفا ثم يعود من الصفا في المسعى إلى المروة فتترك الخامة سفلته بعد الرابعة ثم يذهب في المسعى إلى المروة ثم يذهب في غيرها فلا يحسب ذلك خامسة يلزم من عدم حسبه خامسة الغلة السادسة التي هي عوده بعد هذا الزمان من وإلى الصفا لتمامه مشروطاً بتقدم الخامة عليها ولم يوجد ما لا يساويها التي هي ذهابه بعد هذه السادسة من الصفا إلى المروة وفتحة رابعة خامسة فتحتاج بعدها إلى سادسة مائة سم وقوله في غيرها أحدهما فقط لأن قطع السافحتين لا ينسب لأحدهما دون الآخر وكذا يقال لو ركبا يدان وسيرهما أحدهما

* (فصل في واجبات السعي وكثير من سننه) (قوله وأفهم كلامه الخ) أفهم أيضاً أنه لا سنن حيث أدى بعد الطواف وصلاته تقبيل الحجر ولا الصعود عليه قال في شرح الروض والظاهر من ذلك قال الزكشي وصورة الشافعي تشير إلى المهور وأما الحاشية في محض فعله صلى الله عليه وسلم ومرح به القاضى في أو الطب في التقبيل اه (قوله وهو أفضل من المروة) كجنته في الحاشية قال في شرح الروض قال ابن عبد السلام والمروة أفضل من الصفا لتمامه وهو أربع مرات والصفا مشروطة ثلاثاً والبداءة بالصفا وسيلة إلى استيعابها قال مير

(١٣) - (شرواني وابن قاسم) - (رابع) ما أمه الناس اسموا الله سبحانه كتب عليه السعي (وشروطه) ليقع عن الركن (أن يبدأ) في الأولى وما بعدهما من الأوتار (بالصفا) وهو المقصود طرف جبل أبي قديس وشهرته تنبئ عن تحديده وهو أفضل من البركة كما يشتهر في الحاشية ويبدأ في الثانية وما بعدهما من الأشغال بالمروة قالوا لا تعلمها فتدوس على ما مضى أولها

الاولى الثابت ٩ (قوله وقال بدأ بمجد الله به) رواه النسائي بإسناد على شرط مسلم وهو في مسلم بائنا أبدأ على الخلل بالأمور ووالا أربعة لفظاً تبدأ بالنون معني قول المتن (وان يسمى سبعاً الخ) أي ولو لم تكن سوا أو كان شئ الفقير في فيما يظهر ثم يقول المتن (الى المرو) بفتح الميم وأصلها حجر الرخو وهي في طرف جبل قعقعة عات (قوله مرة) بالرفع خبر ذهابه معني (قوله أو يجب) ال قول منه ثم في النهاية ما معني الاول كقول الأثرى الى لا بعد طواف الخ (قوله) ويجب استيعاب السادة الخ أي التي بين الصفا والمرو وقول التوري في سعيه عن محل السعي يسير إلى بصر كائن عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه أنها وقوله ولو التوري الخ أن كان مع الخروج عن عرض المسعى فغريب بل كلامهم مخرج بخلافه والاول وجه للتقيد باليسير وبالجملة فهذا النص يحتاج الى التأويل والمرجع في تاريخ القطب الحنفى المذكور نقل عن تاريخ الفقه كفى أن عرض المسعى خمسة وثلاثون ذراعاً انتهى ثم رأيت المحشى سم قال قال في العباب ويحب أن يسقى في بطن الوادي ولو التوري فيه يسيراً بل بضر قال شارحه بخلافه كثير بحيث يخرج عن سمت العقد المشرف على المرو واذ هو مقارب لعرض المسعى بمابين المئين الذي ذكر القاسمي أنه عرضه ثم أذكره هو في المجموع عجب قال قال الشافعي والأصح لا يجوز السعي في غيره وضع السعي فلم يروى روى عنه في زقاق العباد من أو غيره لم يصح سعيه لأن النبي يخص به فلا يجوز زفله في غيره كالطواف إلى أن قال ولما قال الفاري أن التوري في موضع سعيه يسيراً ما رواه عن دخل المسجد وأزقاق العطار من فلا انتهى به يعلم أن قول العباب ولو التوري به يسيراً المراد باليسير فيما لا يخرج عنه فتأمل انتهى كلام المحشى هذا ولك أن تقول الظاهر أن التقدير لعرضه خمسة وثلاثين أو نحو هاتى التقريب لاختلاف فيه يحفظ عن السنة فلا يضر إلا التواتر ليسير ذلك بخلاف الكثير فإنه يخرج عن تقدير العرض ولو على التقريب ليشتمل بصرى وما ذكر عن شرح العباب اعتمده الوثائق فقال لكن لو التوري في سعيه عن محل السعي يسيراً بحيث يخرج عن سمت العقد المشرف على المرو ولم يضر وذكر الفارسي أن عرض المسعى مابين المئين فإن دخل المسجد وأمر عند العطار من فلا يصح اهـ (قوله) أو عقب الخ) أي كل من ركب أدمياً سم (قوله) أو عقب أو حافر مركوبه) ثم قال أو جل أو حافر مركوبه بالخ نظر هل يكفي ذلك في ركب الحفوة ينبغي أن يكفي لأن كلام الباب بين الحاملتين الحفوة مركوبه سم ويلزم عليه أن يخلف مسافئاً مسياً بالنسبة لما شى والراكب بصرى (قوله) أو رأس أصبع رجليه هذا اعتمده شيخ الخ) أي ولا يكفي رأس النعل الذي تنقص عنه الأصابع ونافى (قوله) كذا قاله المصنف وغيره) هذا اعتمده شيخ الاسلام وأقره المفتي وحوى عليه الرملى في النهاية وشرح السلفية وخالف في شرح الأيضاح وكذلك ابن علان فبرى على أن الدرج المشاهد اليوم ليس شئ منه يحدث وأن سى الراكب صحيح إذا الصق حافر دابته بالدرجة السفلى بل الوصول للساحة من آخر الدرج المدفونة كافى وإن بعد عن آخر الدرج الموجود لأن يذرع قال في هذا نسخة كبيرة ذكر العوام فأنهم يصلون لآخر الدرج بل يكتفون بالقرب منه هذا كما في درج الصفا أم المرو فقد اتفقوا فيها على أن العقد الكبير المشرف الذي بوجهها هو هذا لكن الأفضل

والطواف أفضل أو كل الخ الخ (قوله) فالتورك خمسة الخ) أقول صورة ذلك أن يذهب بعد الزاوية إلى انتهاء الصلوة بالصفا غير السعى إلى المرو ثم يعود من المرو وقا السعى إلى الصفا ثم يعود من الصفا إلى السعى إلى المرو وقد ترك الخامة لأنه بعد الزاوية لم يذهب إلى السعى إلى المرو قبل ذهب في غير هذا فلا يحسب ذلك خمسة ويلزم من عدم حسابه خمسة إلغاء السادة السالى هو بعد هذا التها من المرو إلى الصفا لأنها مشروطة بتقديم الخامة عليها ولم يوجد أو ما السابعة التي هي ذهابه بعد هذه السادة من الصفا إلى المرو فقد وقعت خمسة إذ لم يتقدمها بما يتبعه الأربيع لأن الخامة مستمرة وكذا السادة لغز كاتفر وفصارت السابعة خمسة واحتاج بعدها إلى سادسة وسابعة (قوله) أو عقب الخ) أي كل من ركب أدمياً (قوله) أو عقب أو حافر مركوبه) ثم قال أو رجل أو حافر مركوبه انظر هل يكفي ذلك في ركب الحفوة ينبغي أن يكفي لأن

فلو ترك خمسة متشابه لعل السابعة متماثلة في سادسة وسابعة وذلك لما صح أنه صلى الله عليه وسلم بدأ به أي ونسبته بالمروه كما ينبغي قال بدأ بما بدأ الله به (وان يسمى سبعاً) يقيناً فان شئت فكما في الطواف (ذهابه من الصفا إلى المرو مرة وعوده منها إليه) مرة (أخرى) لأنه صلى الله عليه وسلم بدأ بالصفا ونسبته بالمرو رواه مسلم فأن دفع قول جمع أنها مرة إذ يلزمهم الختم بالصفا ومن ثم لم يسرع رعايته خلافهم لشدوه ويجب استيعاب المسافق كل بان يصلح عقبه أو عقب أو حافر مركوبه يصلح ما يذهب منه أو رأس أصبع رجليه أو رجل أو حافر مركوبه بما يذهب اليسير بعض درج الصفا يحدث فليست فيه بالرقى حتى يتبين وصوله للدرج القديم كما قاله المصنف وغيره

٩ (قوله الثابت) كذا في أصل الشيخ رحمه الله تعالى يخطئه وهو سبق قل من الذي كبير اه من هاشم

ويجعل على ان هذا باعتبار زمنهم وأما الآن فليس في شيء يحدث لعل الأرض حتى غفلت خولت (٩٩) كثيرة وإن يسى بعد طواف ركعتين

أو قدوم لانه الوارد عنه

صلى الله عليه وسلم بل يحكم

فيه الاجماع فلا يجوز بعد

طواف نفل كان أحرم من

بكتة حتى من نفل بطواف

وأراد السى بعده بكل

الجموع وقول جميع يجوز

حيث ضعف

الأذرى في توسعة الذى

تنبى بعد التفتيت ان الراج

مذهباً بعد كل طواف

صحح باى وصف كان لا بعد

طواف وداع لا يمتنع

فلا ودوعه بعد لانه لا يسى

طواف وداع إلا ان كان بعد

الإتيان بجميع المناسك

ومن لم يوفى عليه شئ منها

جازه اخر وج من مكته

وداع لعدم تقوى حقه

حيث وتصوره فبين آخر

يجب من مكته ثم أراد اخر

قبيل الوقوف لانه يسى

طواف وداع انظر إليه

لان كلاهما مكانه الأذرى

في طواف وداع الشروع

بعد فرغ المناسك لا فى كل

وداع وقول جمع في هذه

الصورة انه السى بعده

اذا ضعف بكل الجموع

واذا أراد السى بعد طواف

القدم كله الافضل لانه

الذى مع من صلى الله عليه

وسلم لم تزل الموالاتينها

بله تأخير وان طال لكن

(يعنى لا يفضل بينهما) أى

السى وطواف القدم

(الوقوف بعرفة) لانه يقطع

تبعين القدم قبله فيزومه

الحظ الى ما بعد طواف الأضحية

أن يحتمل جرد على البناء الارتفاع بعده اه كرى على بافضل (قوله يحمل الخ) عبارة شرح العباب

وانما ذكر وهما باعتبار ما كان وأما الآن أصلها خرج مسدون فكيف الصاق العقب والأصابع يا تح

درجهما وأما ردهم مستقون على أن من دخل تحت العتد المشرف ثم يكون قد وصله وقد بينت ذلك كله

بإدلتى فى الحاشية انتهت اه سم (قوله ان هذا باعتبار زمنهم وأما الآن الخ) أقوه الرشد عوقد ان تمت

تلك الدرج بل وبعض الدرج الأصلية اه (قوله غفلت) أى سرت كرى (قوله كل الجموع) وهو

للعند نهاية (قوله وقول جمع الخ) نص البوطى والخفاف والاسنوى والعمرانى والبندنجى وابن

الرفعة أن السى يجزئ بعد طواف وداع والنفل الصبح بخد صالح عبوة انها يتوصو بها الاسنوى وقوعه بعد

طواف نفل بان يحرم المك بالحق ثم ينفل بطواف ثم يسى بعده وقد جزم بالجزء فى هذه الحب العبرى

ووافق قول ابن الرفعة اتفاقاً على أن شرط أن يقع بعد طواف ولو نفلاً لا طواف وداع وروى ما من عن

الجموع اه (قوله لا بعد طواف الخ) الظاهر ولا بعد الخ لا يقال هو سدى مما قبله فيكون من تنمة

كلام الأذرى لانه خلاف الواقع فكلام الأذرى على العموم وانما استثناء طواف وداع فقط فى كلام

ابن الرفعة هذا ومن تأمل السباق والسياف لم يشك فيما ذكرته ثم رأيت نسخاً لمصحف وقد ضرب على الواو

فيها فله من تصرف بعض القاصرين صرى (قوله لانه لا يسى الخ) عبارة تلقى لانه اذا بقى السى لم يكن

الناظر به طواف وداع اه (قوله وتصوره) أى التضييق للمتن وكذا فى النهاية لا قوله كله الوافضل (قوله

ثم أراد اخر وج الخ) أى ولوا لى يوم الثامن للعبية هالية التاسع ثم الغلب الوقوف وظاهر أنه لا تفرق

فى الخروج لغير من بين الخروج لساقا القصر وما دونها فلراجع سم أقول صرح بعدم الفرق النهائية

والمتن وشيخ الاسلام ونسبه الوائى عن الامداد الفتح (قوله وقول جمع الخ) منهم الاسنوى والبندنجى

والعمرانى وفى نص البوطى وكلام الخفاف ما وافق مجموع ذلك فالعند نهاية فى الجموع من ان ظاهره

كلام الاصحاب اختصاصها بما بعد القدم والاستفاضة نهاية (قوله اذا عاد) كان التضييق بالعود لان السى

قبيل خروجه وجوب المك بعد الطواف فيخرج من كونه وداعاً فلتأمل سم (قوله كله الافضل) ونافا

للمتن وخلافاً لنها يتعارف والافضل تأخير عن طواف الأضحية كما أتى به الواو جزمه تعالى قالان

لنا وجهاً باسقباب عاده بعده اه وعبارة سم قوله كله الافضل كلام الايضاح صريح فى ذلك ثم كونه

الافضل شامل لوقوعه عقب طواف القدم ولتاخير جمعه اه (قوله بله تأخير الخ) ولو طاف بالقدم فهل

له أن يسى بعده بعض السى ويكمله بعد الوقوف وطواف الركعتين فيمنظر والاقترب لسلامه المتع نهاية

كلام ابن النجاشي المحقق مكره (قوله ويجعل على ان هذا باعتبار زمنهم وأما الآن الخ) عبارة

شرح العباب وانما ذكر وهما باعتبار ما كان وأما الآن فن أصلها خرج مسدون فكيف الصاق

العقب والأصابع يا تحدرجهما وأما ردهم مستقون على أن من دخل تحت العتد المشرف ثم يكون قد

وصلها وقد بينت ذلك كله بإدلتى فى الحاشية اه (قوله ثم أراد اخر وجاقبل الوقوف) أى ولوا لى يوم الثامن

للعبية هالية التاسع ثم الغلب الوقوف وظاهر أنه لا تفرق فى الخروج لغير من بين الخروج لساقا القصر

وما دونها فراجع (قوله اذا عاد) كان التضييق بالعود لان السى قبيل خروجه وجوب المك بعد الطواف

ولتاخير جمعه (قوله فى المتن بحيث لا يتخلل بينهما الوقوف بعرفة) عبارة فى شرح المبهتمكن

يشترط أن لا يتخلل بينهما ركعتين أو طواف أو حلق وهو يدل على أنه لو حلق بعد انتصاف ليلة الفجر قبل

الوقوف لم يمنع السى وقد يشكلى على هذا بعد تسليمه أن الحلق لا يدخل وقت قبل الوقوف ولهذا قال فى العلب

كشرح الرض وأول وقت غيره أى غير النحر من الحلق وغيره من وقف انتصاف ليلة الفجر اه فدل

قوله لم وقف على وقف دخول وقت الحلق على الوقوف فان قلت لكن سمع عدم دخول وقت يجزئ قلت

ممنوع لا ينقل حتى اذا حلق قبل الوقوف ثم وقف وطولب الحلق ان أمكن بان يثبت الشعر أو كان قد قصر فقط

(قوله فيلزمه تأخيرها الى ما بعد طواف الأضحية) قال فى شرح الايضاح ومضى عن الأذرى أنه يسى لمن دفع من

تبعين القدم قبله فيزومه الحظ الى ما بعد طواف الأضحية

وفي الوثائق عن الامداد مثله (قوله تنبيه أحرم بالجم الخ) الذي شرح العبايق قد يدخل في قولهم أو قدوم
 مالو أحرم المكسب لا بالجم من مكة ثم خرج لحاجة ثم عاد قبل الوقوف فانه لا ينسب له طواف القدوم فينبغي
 أجزاء السبي بعده كجمله كلامهم انتهى فخرم بسن طواف القدوم واقتصر على أنه ينبغي أجزاء السبي بعده
 سم (قوله) بنان بنو العود الخ) أي فلا ينسب (قوله) أولا أي ليس (قوله) يؤيد الاول) عبارة ولو لم يكن
 وإذا أحرم مكي بالجم من مكة ثم خرج منها ولو لم يغير مقر قصر وعاز ما على العود ثم عاد اليها من طواف القدوم
 كجمله كان حلالا يجزئ السبي بعده كجمله الحقيقة ولو دخل حلالا مكة فطاف القدوم ثم أحرم بالجم لم يجز
 السبي بعده كذا في الامداد والنهاية اهـ (قوله) ويرى بينه) أي من طواف القدوم الخارج المذكور (قوله)
 وعليه) أي على الاول (قوله) ويرى بينه) أي العائد المذكور وحدث بسن له الطواف ويجزئ السبي بعده
 (قوله) ولا يجزئ السبي الخ) فخرم هذا تلمذه عبد الرؤف مخالفنا لما في الحاشية فوافقنا عبارة سم قال في حاشية
 الايضاح ومصر عن الاذري أنه بسن لمن دفع من عرفة الى مكة قبل نصف الليل طواف القدوم فعليه فخرم زله
 السبي بعده وقد يفهم قولهم أو وقيل يجزئ السبي الا بعد طواف الافاضة لتسبيل وقت وهو فرض فلم يجز
 بعد نفل مع امكانه بعد فرض انتهى فأفهم التعليل بدخول وقتها جواز قوله وهو خلاف كلامهم اهـ
 واعتمد عرض ما هنا عبارة وقضية أي التعليل عدم امتناع السبي قبل انصاف ليلة النحر وليس مراد كما
 صرح به حيث قال في أثناء كلامه ويرى بينه وبين من عاد كجمله الخ (قوله) بل يكره) هذا ما خبر به
 في الارض وأقر عليه شيخ الاسلام ومشي عليه صاحب النهاية وقال في المتن هي خلاف الاولى وقيل
 مكره اهـ وتبع في ذلك الشافعية وهذا لو قيل يجر منها بناء على عدم سنه لم يعد ما فيه من التلبس
 بعبادة فاسدة بصري وقد يقال وقيل بسحب الاعادة كجمله المتن والنهاية وصاحب القول الرابع لا يعلم
 نظره من القول الرابع بالكلية (قوله) لم ينسب للقران الخ) جرى عليه الجلال الرمي في شرح البيهقي
 وجرى في شرح الايضاح والخطيب في المتن على سبب معينه وليس بصري سم والشهاب الرمي وابن علان
 وغيرهم قالوا على مقتضى كلامهم امتناع مولانا الطوافين والسعين فيطوف ويسعى ثم يطوف ويسعى
 انتهى اهـ كردى على بافضل عبرتنا في ويسن للقران طوافان وسعدان خروجا من خلاف من
 أو جهما على سن السلف والخلف قاله الاذري بحثا وهو حسن اهـ وقال باعشن على الوثائق المعتمد
 ما قاله من عدم السنية اهـ (قوله) رعاية خلاف موجه) وهو أوجه فانه لا شرط لنسب الخروج
 من الخلاف أن لا يعاد أرض حنيفة وقد صرح من جاوره أن الله تعالى عنه أنه لم يطفأ النبي صلى الله
 عليه وسلم وأصحابه بين الصفا والمروة الاطوافا وحدا كردى (قوله) ومن) الى المتن في النهاية والى قوله
 والا فضل في المتن الاقوة اللهم الى المتن وقوله وصافى الى مطلعها (قوله) ومن وجوب الخ) المراد بوجوبها

* (تنبيه) * أحرم بالجم
 من مكة ثم خرج ثم عاد لها
 قبل الوقوف فهل ينسب له
 طواف القدوم فقلنا
 لنسب له أولا نظر لعدم انقطاع
 نسبه عنها أو يفرق بين أن
 ينوي العود اليها قبل
 الوقوف أولا كل محل ولو
 قبل بالتألم بعد الاثان
 اخلاصهم ندبه للصلال
 الشامل لما اذا فارق عازما
 على العود ثم عاد يؤيد الاول
 ثم راي في كلام المص
 العلي يرى ما يصح بالاول
 ويرى بينه وبين عدم
 وجوب طواف الوداع على
 انخارج المسد كوربان
 طواف الوداع انما يكون
 بعد فراغ المناسك كلها ولا
 كذلك طواف القدوم وعليه
 فيجزئ السبي بعده ويرى
 بينه وبين من عاد كجمله بعد
 الوقوف وقبل نصف الليل
 فانه ينسب له القدوم ولا
 يجزئ السبي حيث بدأ
 السبي من آخر من الوقوف
 وجبه وقوله بعد طواف
 الافاضة (ومن سعى بعد)
 طواف (قدوم) بعده) أي
 لم يندب له اعادته بعد طواف
 الافاضة بل يكره فانه صلى الله
 عليه وسلم وأصحابه لم يسعوا
 الا بعد طواف القدوم وراه
 مسلم ومن ثم لم ينسب للقران
 رعاية خلاف موجه ما ومن
 وجوبها

على من كل قبل فوات الوتوف (و يستحب) لذلك (أن يرقى على الصغار والمرو وقد رُفِعَ) (١٠١) لا يتابع فمه أو زواجره مسلم والرقى الآن

بالمرو ومنعزل كن سحرها
دكة فتشقى وقبها على الوارد
ما أمكن أما المرأة والخنثى
فلا يسمن لهمارق ولوفى
خسوة على الأوجه الذى
اقتضاه الحلقهم خلافا
للأسوى ومن تبعها لهم إذا
كانا يقعان فى شئ لولا الرقى
فيسن لهما حتى تدعى الأوجه
احتياطاً (فأذرق) بكسر
القاف الذكر وغيره واشترط
الرقى ليس قدينا نذب بعابده
لنبيه لغير الرقى أيضاً بل فى
حيزه الأفضل لا غير استقبال
شم (قال الله أكرم الله أكرم
الله أكرم الله أكرم الله أكرم
على ما عهدنا وأول الله على
ما ولا لاله إلا الله وحده
لا شريك له الملائكة الجند
بجوتهم بيدى أى
قدرته وقوته (البحر وهو
على كل شئ تدبر) لا يتابع
رواه مسلم الأبيحي وبيت
فالناسى بسند صحيح واللا
بيده الحرف ذكره الشافعى
قبيل ولم يرد روافقه بعد
قد يولاه الله وحده أكرم
وعده ونصر عبده وهزم
الاحزاب وحده ثم يدعو بما
شاهد ينالوننا قلوبهم بعد
الذكر والدعاء ثانياً وثالثاً
والله أعلم) لمساقى خبر مسلم
بعد ما ذكر ثم دعابن ذلك
قال هذا ثلاث مرات ويحتمل
الافرى ان الدعاء بامر
الدين سبحانه فقط كفى الصلاة
(وان) يكون ما شاورنا

كرونا شمر طاق الاحزان من نسلنا الاسلام لانه مخاطبه على سبيل الوجوب بحيث يأثم من كرها اللهم الآن
تتوفر فيه شروط الاستعاظرة بخشى عرض عوصب فلا يعد القول بوجوبها عليه بالمعنى الثانى فيها
يظهر في جميع ما ذكرتم يحمل ما ذكره في سبيل الوقوف أمام بعد التلبس به طلاقاً لوجوبها واضح على
ما صرح به كلاً من أنه بعد الوقوف وتلبسه به ينصرف نفسه لفرصة الاسلام ثم أثبت المحقق سم
قال قوله وجوبها على أى إذا أعاد الوقوف انتهى اه بصري (قوله على من كل الخ) أى بلا عرق أو متقى سم
قول المتن (أن يرقى على الصغار والمرو وقد رُفِعَ) أى لا تسامح معتدل وأن شاهد البيت قبل أن الكلمة كانت
تريخاً لا يثبتهما وبين المرو واليوم لا ترى الكلمة الأعلى الصقمان باب الصقمان (قوله لذكر)
التقييد بالذكر ثم به شيع الألام فى الغرور وكذا فى الأسنى الآية وأدغم كما به تحت الأسنى وقال شيخ
مشايخنا الشمس الخطيب الطاهر أنه لا يطلب الرقى من المرأة والخنثى مطلقاً اه وقال فى النهاية لا يسن لهما
الآن خلافاً للجل عن غير المحرم فيها يظهر كالتعليق على الأسنى وتبعه تليذه أبو زرع وغيره انتهى اه بصري
ومال إليه أيضاً سم والونانى (قوله دكة) أى مسطبة بمعنى (قوله أما المرأة الخ) قال ابن شهاب نقلاً عن الأفرى
ان فضيلة طلاق الجهور وعدم الفرق أيضاً تختص بالرقى كالمجل للفر وج من الخلاف في وجوبه انتهى أقول
ان ثبت خلاف يعتد به فى وجوب مسطبة فى الجوز بندين بالرقى المر أو الخنثى بصري (قوله فلا يسن
لهمارق ولوفى خسوة الخ) قال عبد الله وهو مسطبة قال ابن الجلال وهو أوجه مما فى المسطبة من المختصر
واعترضه سم أى تباعها بدين الرقى مطلوب لكل أحد غير أنه يقطع عن الأنثى والخنثى طلباً للسرقة فذا وجد
ذلك مع الرقى صار مطلوباً للحكم بدور مع علته موجوداً وعدما اه كرى على بافضل (قوله واشترط الرقى الخ)
أى المأمور من قوله فأذرق كرى (قوله بل فى حيزه الأفضل) أى بالنسبة لذلك الحق قول المتن (الله
أكبر) أى من كل شئ (قوله والله الجند) أى على كل حال لا غيره كما يشعر به تقديم الخبر و (قوله على
ما عهدنا) أى دلنا على طاعته بالاسلام وغيره و (قوله على ما أولانا) أى من نعمه التى لا تحصى و (قوله
الملائكة) أى ملائكة السموات والأرض لا غيره نهاية يؤمنى (قوله وهزم الاحزاب وحده) أى بعدة الأسنى وانفى
لاله الله تخلصه من الدين ولو كره الكافرون اه قول المتن (ثم يدعو بما عهدنا الخ) وسم أن يقول اللهم انك
قلت ادعوني أستجب لكم وانك لا تظلم المبعادون أسألك كما عهدتني للاسلام أن لا تنزع منى حتى توفاني
وانا أسلمت بما يؤمنى زاد الأسنى اللهم اعصمنا يا ربنا وطوعنا واعتزلنا وطوعنا واعتزلنا
حدودك اللهم اجعلنا متقين ونجسنا لشكرك وأمينه لك ورسالتك ونجسنا لك الصالحين اللهم بسرنا إلى سرى
وجننا العسرى وانظر لنافى الآخرة والاولى واجعلنا من أمة المؤمنين اه (قوله بين ذلك) أى بين ما ذكره
من التوحيد ع (قوله تحمى خالوا لاسى) قال الشيخ أبو الحسن البكرى لعل المراد بالخالوا ما يتسمر معه
السبى بلا مشقة له واقع ويختلف حاله به بالنسبة لراكب القوى وغيرهما وليس المراد بالخالوا ما يتسمر معه
بالكلية انتهى اه كرى على بافضل (قوله ولا يكره) أى قوله ومرضى النهاية تركذا فى الغنى الاما أنه عليه
(قوله ولا يكره الركوب) أى الاعتدال لرجل ما يكن من يستقى ولا فى الامام بلغ الأذنه وان (قوله اتفاقاً)
منه لكونه مختلفاً الاول ما تقدم من سن المشي فيه ع (قوله على ما فى المجموع الخ) عبارة المتن فانزك
الرمى وتقدم خلافاً (قوله على من كل الخ) أى بلا عرق أو متقى (قوله قبل فوات الوتوف) أى إذا أعاد الوقوف
(قوله خلافاً للأسوى) فى شرح مر وما عترض به على الأسنى أن المطلوب من المراد أو شملها الخنثى اختاره
شخصاً ما أمكن وان كانت خسوة لا ترى أنه لا يسن لها الخسوة فى الصلاة ولوفى خسوة ودان الرقى مطلوب
لكل أحد غير أنه يقطع عن الأنثى والخنثى طلباً للسرقة فذا وجد ذلك مع الرقى صار مطلوباً إذا لحكم بدور مع
العلة وجوداً وعدماً بان قياس ذلك على الخسوة ممنوعة لأنها مشبهة للشهوة وتحرمة لغنى عنها كذلك الرقى
فلا يصل اليه ويؤدى إلى الأسنى ما فى جهر الصلاة والقول بان اختاره الشخص محتاطاً فوق الصوت مردود
ان أمن تقصير رجليه وسهل عليه ومتطهر أو مستور أو الأفضل تحمى خالوا لاسى أى الان فانت المولاة ينمو بين العواطف كما هو ظاهر الخلاف
فى وجوبها فساد به تحمى خالوا لطاف محبب ثم بمر بالبدنه ولا يكره الركوب اتفاقاً على ما فى المجموع

قال الماوردي رحمه الله ما استغربه في المجموع ومع ذلك قال انه لا يحمل أي ومن ثم كان (١٠٣) العمل عليه فيفتحها المحرم بالتلبية

وغيره بالتكبير وبحث

الحب الطاهر أي ان من

توجهوا العرفة قبل دخول

مكة ليس لهم ذلك غير يب

(في سابع ذي الحجة) ويسمى

يوم التوبة لانهم كانوا

قريبين فيه هو اذ جعلهم

(بعد صلاة الظهر) أو الجمعة

ويظهر تقييدها بما داء

فضل الظهر فتكون بفوات

أدائها لان الدار في العبادات

على الاتباع ما تكن وهو

صلى الله عليه وسلم لم يفعلها

الابعد اذ الظهر فلا تفعل

فيما بعد ذلك فخطب في ربه يام

يها التائبين والمكسين

بطواف الوداع بعد احوالهم

وقبل خروجهم لانه مندوب

لهم لتوجههم لا ابتداء

النسك دون المفردين

والقارنين لتوجههم لا تمامه

جميع الحاجج (بالغدو) أي

السير بعد صبح الثامن

ويسمى يوم التوبة لانهم

كانوا يرون الماء فيه فقلته

اذ ذلك تلك الاماكن (الي

من) بحيث يكونون بها اول

الزوال وما وقع لهم من

موضع آخر ان السير بعد

الزوال والضعيف وعلى الاول

يستثنى من تلزم للجمعة كحاج

انقطع سفره اذ كان الثامن

الجمعة فلا يجوز له الخروج

بعد الظهر الا ان عذرا

اقبب صحيحه يعني (تسبه)

مروجون بصوم الاستسقاء

يامس الامام او منصوبه

وقاسوجو بما ياربها

عندها أفضل. وطلاقا عليه ما يكون بياضها حيث لا ينبر عندها أفضل بصري اقول الاظهر أن أوجرد
الاضراب والترقي وحيث الخ متعلقة بالكون الاول لفظا ومعنا معني في هذا الكلام حيث لا يفتقر الى
بلا تكلف (قوله قال الماوردي) في قوله وما وقع في النهاية الا قوله غير يب وقوله يظهر الى المتأخر وقوله
لتوجههم لا ابتداء لتسليق كذا في المتن الا قوله وبحث الحب الى المتن (قوله قال الماوردي الخ) حربه النهاية
عبارة و ليس أن يكون محرم ا هـ (قوله انه محتمل) بكسر الميم بشر ينابيعه (قوله وفتحها المحرم الخ)
لم يبين مقدارا ما يفتح من تلبية أو تكبير سم عبارة والناي و يفتحها بالتبعية كان محرم وهو أفضل
والا فبالتكبير وبجملته و يثنى عليه ثم يقول ما بعد فاك حتم من آفاق حتى وفود الله تعالى الحق على
انه ان يكرم وفده في كل عامه يطلب ما عند الله فان طالب الله لا يحجب قصد قواكم بفعل فان ملك القول
الله عمل والنية في الغلو بالله في أيام هذه فانها أيام تغفر فيها الذنوب حتم من آفاق حتى في غير تجارة
ولا طلب الولاد ينابر جونه ما ياتي أي ان كان محرم ما يعلم فيها الناس الخ ا هـ (قوله وفتحها المحرم الخ)
الخ) آخر النهاية عبارة ولو توجهوا للموقف قبل دخول مكة مستحب لا مأمور أن يفعل كما يفعل امام مكة قاله
الحب الطبري قال الاخرى ولم اقله ا هـ قال عرش قوله مر أن يفعل كما يفعل الخ أي بان يتخطى سابع
ذي الحجة الى آخر ما ياتي ا هـ (قوله والجمعة) أي ان كان يومها نهاية (قوله) يظهر تقييدها الخ عبارة
الواني وان لم يصلوها كحتم في الحاشية وقال في الخفة و يظهر الخ ا هـ قال باعثن قوله كحتم الخ اعتمد
عبد الله و ابن الجلال ا هـ (قوله فلا يفعل الخ) اقرب فيما يظهر تدبير فعلها وقيل الشرع في السير لحصول
المقصود من اخبارهم بما مأمورهم من الناسك ثم اكل فعلها بما ذكر بصري وسم (قوله فيما بعد ذلك)
أي بعد فوات اداء الظهر لوقت المتن (خطبة فرد) ولا تنكبي عنها خطبة الجمعة لان السنة فيها التأخير عن الصلاة
كما تقرر ولان القصص التعليم لا الوفا والتعريف فلم تشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف نهاية
ومعنى (قوله لا الخ) أي هذا الطواف عرش (قوله لتوجههم لا ابتداء النسك) محل تامل ثم رأيت المصنف قال
بأنه معنى ذلك بصري وقد يجب ان المراد بالنسك هنا اعداد الاحرام ولو مندوب و ما علم ان الاول لم يسبق
على توجههم شيء غير الاحرام والاخرين سبق على توجههم ايضا السفر الى مكة وتطواف القدوم (قوله دون
المفردين والقارنين) أي الا قافين سم قال السيد عمر الظاهر ان مثلهم من احرم بالحج من مكروه لم يندبوا
بعد اوزة المقات ا هـ وفيه نظر (قوله لتوجههم لا تمامه) عبارة الاسنى والنهاية والفتي بخلاف المفرد
والقارنين الا قافين لا يؤمران بطواف الوداع لانهم لم يتحللوا من نسكهم و ليس مكنت حل اقمتهما ا هـ
(قوله وجميع الحاجج) عطفي على المتعين (قوله اذ ذلك الخ) أي واما اليوم فاما كثر فيها بجري قول المتن
(الي مني) بكسر الميم بالعرف وعدمه وذكر وهو الاغلب وقد توثقت ففتوا في أشهر من تشيدها
سبب ذلك كقوله ما ياتي أي ان فها من البقاء منها يتوخى (قوله وعلى الاول) أي المتعبد (قوله اذ ان
عذر) لم يظهر وجهاستثناء العذر بعد فرض الكلام فمن تلزم للجمعة بصري (قوله وأقرب صحيحه
معني) أي بان احدثهم بقره أو سوطها أو يعون كملون نها يتومئسن (قوله وقيام وجوبها ياربها
أحدهما الخ) محتمل أن مرادهم بالامر في هذا المقام الاخبار بانهم مأمورون بذلك من جهة الشرع فان
(قوله وفتحها المحرم بالتلبية الخ) لم يبين مقدارا ما يفتح من تلبية أو تكبير (قوله فلا تفعل فيما بعد
ذلك) لولا ان تفعل فيما بعد ذلك كان متجها لحصول المقصود (قوله دون المفردين) أي الا قافين (قوله
لتوجههم لا ابتداء النسك) قد يقال هذا موزود في القارن اذ المفرد والقارن متحدان في العمل (قوله
والقارنين) أي الا قافيتين (قوله لتوجههم لا تمامه) يتأمل معنى ذلك وتخصيص القارن به مع استواء
المفرد والقارن في العمل وعبارة تشرح الروض وبذلك علم ان المفرد والقارن الا قافين لا يؤمران
بطواف الوداع لانهم لم يتحللوا من نسكهما و ليس مكنت حل اقمتهما ا هـ (قوله وقاسه وجوب
ما يؤمر به أحدهما الخ) محتمل أن مرادهم بالامر في هذا المقام الاخبار بانهم مأمورون بذلك من جهة
أحدهما هنا بجمله أنه مستنون أمره فيهما وقد يفرق بان في الصوم ثم عود مصلحة عامة على المسلمين لانه قد يكون السبب في الغيب بخلافه

منه بانهم حرّم ما لم يسم منه
 أنما فيه مصلحة عامة يصير
 باهر وأوجبا ما هنا أيضا
 بخلاف ما ليس فيه تلك
 المصلحة لا يجب لأطهارها فقط
 فكذا يقال هنا لا يجب إلا
 لما هو أمرهم أيضا ما يعلم منه
 أن ولاية القضاء تشمل ذلك
 وجبته فقول الخطيب الذي
 ولا دام الخطابة لا غير
 كذلك أو يرفق بان من شأن
 القضاء النظر في مصالح
 العامة بخلاف الخطابة
 (ويعلم) في هذه الخطبة
 (فأما هم من المناسك)
 كلها كما فاده كلامه بغيره
 ومن عليه في الأملاء وهو
 الأكمل لترسخ في أذهانهم
 ما عادت في الخطبة الثانية
 ولأن كثير منهم لم يلاحظ
 فيها بعدلها كثرة أشغالهم
 أو في الخطبة الأخرى كما
 صرح به الرازي وغيره قبل
 وهذا هو الأكمل لأن السائل
 العلة كلها فلتستفظ
 وشملت ويرتفع البهق
 يستجد كان على الله عليه
 وسلم إذا كان قبل يوم التروية
 يوم خطب الناس وأخبرهم
 بما أسكنهم فالجمل المضاف
 فيه دليل لما قلناه وأفهم قوله
 ما أما هم ألا يعرفوا
 قبل الخطبة التي هو فيها ولو
 قبل بقي التعرض له أيضا
 ليعرفوا وتدكر من أجل
 به لم يعد (و) أن يخرج
 (م) في خبر يوم الجمعة
 انهم تلوهم والافتيل الغير
 ما لم تعطّل الجمعة بمكة

فرض أنه أمر فيجب أنه ان كان لمصلحة عامة وجب الامتنال بكل الاستسقاء والاقتلا تأمل سم (قوله
 أو يرفق الخ) اعتمد الواقف (قوله) ويعلم في هذه الخطبة الخ) فان كان فقها قال هل من سائل وشطب
 الحج أو بع هذه وصلة يوم عرفتهوم الغير ويوم الغير الأول وكلها فردى وبعد صلاة الظهر الا يوم عرفه
 فثبتان وقبل صلاة الظهر وكل ذلك معلوم من كلامه هو وفيما يأتي من يتوهم في باقي في الشرح مثله (قوله
 كما فاده كلامه) بصلة الغنى والنهاية وقضية كلام المصنف أنه يخبرهم في كل خطبة بما بين أيديهم من
 المناسك ومقتضى كلام أصل الروضة أنه يخبرهم في كل خطبة بما بين أيديهم من المناسك إلى الخطبة الأخرى
 ولا سيما إذا كان الاطلاق ينافي لكل والتقيد ينافي لكل (قوله) باعادت في الخطبة الثانية) نظاره أنه
 يعيد في كل منها جميع المناسك المخصوصة التي تترتب على كلام غيره كقوله لا تخوأ ففهم الخ أنه يعيد الثانية
 فقطما (قوله) وأولى الخطبة الخ) يختلف على كلها كردى (قوله) كان النبي صلى الله عليه وسلم الخ) قد يقال ان
 كان تدلى على التكرار لوع أنه عليه الصلاة والسلام يجمع بعد النبوة بالناس غير جعلا وداع ويحب بانها إنما
 تقيد التكرار لوع المضارع وما هنا ليس كذلك سم (قوله) ولو قيل ينبغي الخ) يعلم مما سبقه عن الاسي في خطبة
 الغير ما يؤيد ما يظهر أنه ما تده بصري (قوله) لم يعد) يؤيد ما حديث المذكور وبصري وفيه تأمل (قوله
 في غير يوم الجمعة) الأولى ان يؤخر عن قول المصنف من غد (قوله) ويسمى من تلوهم الخ) عبارة
 النبا يقولان فان كان يوم الجمعة أن يخرجهم قبل الغيرة ان السفر ومنها بلا عذر كقوله من رفته
 بعد الغير وقبل فعله إلى حيث لا يصلح الجمعة حرام فجعله فمن تلوهم لم يجعله في حرمه وان حرم البناء في
 أحسن ثم قرية واستوطنها أو يكون كما لو سافر وجهه بعد الغير لم يزل معهم وان حرم البناء ثم اه زاد
 الواقف بان ترتب عليه فوائد الجمعة على أهل بلده بأن كانوا من الأربعة وقولهم يحرم تعطيل بلدهم عنهما يحمل
 على تعطيل غير مباحة بكل القضاء اه قال عس قوله و ان حرم البناء الخ يؤخر من هذا وجهه صلا الجمعة في
 السبانية الكائنة ببلدان وان كانت في حرم الغير لأنه لا تلازم بين الحرم ومصلحة الجمعة وهو ظاهر اه
 (قوله) ما لم تعطّل الجمعة) قال سم بعد ذكر كلام الشارح في باب الجمعة فالحاصل جواز كل من التعطيل والسفر
 لما جاز إذا أمكنه في محل آخر أو قصر ويقتضيه عن الزمة فانه يوافق من بعد الغير وقاس ذلك جواز
 التعطيل فاعتنق فمما أمكنهم في معنى مثلا وان خرجوا بعد الغير لأنه نوع وجب لاحد بل قد يصح هناك وهنا
 جواز السفر وجب قبل الغير وان لم تعطّل وعدم ادراكها في محل له دم التكليف حينئذ قلنا لم يتخلّفه
 بعد الغير فمن لم يمتنع من وجه التعطيل امتنع وان أدركها في محل آخر ومن لا فان امتنع أيضا الا ان أدركها
 بأخر اه وقوله امتنع في موضعين مقيد بأخذ من أول كلامه وموعا من عن النباهة والمغنى آتيا بعد عدم العذر

الشرع فان فرض أنه أمر فيجب أنه ان كان لمصلحة عامة وجب الامتنال بكل الاستسقاء والاقتلا تأمل
 (قوله) كان صلى الله عليه وسلم إذا كان قبل يوم التروية) اه الخ) قد يقال كان تدلى على التكرار مع أنه داه
 الصلاة والسلام يجمع بعد النبوة بالناس غير جعلا وداع ويحب بانها إنما تقيد التكرار لوع المضارع
 وما هنا ليس كذلك سم (قوله) ما لم تعطّل الجمعة) عبارة تشرح العباب عقب قوله فان كان الثامن يجمع
 من تلوهم قبل الغير وان خرجوا بعد الغير وأمكن فعلها في جاز وظاهره أنه لا فرق بين أن يقتل بمكة
 من يقيم الجمعة وان لا وليس مراد بل الظاهر كما لا لاخرى والزم ركشي في الحالة الثانية المنع لانهم مسيئون
 بتعطيل الجمعة بمكة اه ولا يخفى أن المتبادر منه تعلّق بحث الأخرى والزم ركشي الا في قول الايضاح
 قاله الشافعي فاذا بقي بها أي بقية واستوطنها أو يكون من أهل الكلال أهله والجمعهم والناس معهم
 اه ولم يتعرض في قوله الايضاح قبل ما ذكرنا من شأنه فان كان اليوم الثامن يوم الجمعة جواز قبل طلوع
 الغير اه (قوله) ما لم تعطّل الجمعة بمكة) فيه أمران الأول أن التعطيل إنما يكون بذهب من تعقله
 بخلاف ذهاب من تلوهم ولا تعقله كالتعمير غير التلوين بقوله ما لم تعطّل بمكة أي بان كان المستوطن غمام
 من تعقله أو جميع من تعقله الثاني أنه قدم في باب الجمعة قوله بل يحرم عليهم أي أهل القرية تعطيل

(من بعد صلاة صبح غد) والأفضل غنى الاتباع (الى العسنى و) يستحب الصبح كاهم أن (يبتوا) وأن يصلواهم العصر من العشاء من
والصبح لا يتباع واما بعد الاول صلواتها بمسجد الحنفى والنزول بمنزلة صلى الله عليه وسلم أو قرب بمنعوه بين منعه وقتها بمسجد الحنفى وهو
البا أقرب (فأما لمات الشمس) أى أشرفت على نيل وهو المائل على مسجد الحنفى والمشرق والمغرب وان اعترضه الجبل الطيرى يقال بل
هو مقابلة الذى على يسارنا انما يعرفه وجمع بأن كذا معنى بذلك ومع تسليمه الى الاول (١٥٥) أيضا (قصدوا عرفات) من طريق ضب

وكانت الذى يعطف حسن
البن قرب المشعر الحرام
مكثرون لليلة والذكر وما
حدث اذا تمنى ميت أكثر
الناس هذه الليلة يعرفه
قبضة القهم الأمن بخاف
زحمة أو على يحرم ولوان
يبنى أو وقع شك فى الهلال
يقضى قوت الحج بغير
الميت فلا بد من حقه ومن
أطلق نيب الميت بما عند
اشك فقد سهل اذ كف
ترك السنة ويحرم
يقتد بالقط اجاعا فوجه
التقيد بما ذكره (قلت)
واذا أو را من معنى بعد الصبح
الى عرفة فالسنة لهم انهم
لا يدنسوا بها بل يقبضون
بغيره) وهى بغيره كسر
ويغفر أو كسر فسكون محل
معروف (بقر عرفات
حتى نزول الشمس والله أعلم)

(قوله بعد صلاة) الى قوله والنزول فى النهاية والغنى (قوله الصبح كاهم) أى حتى من كان متبائيا ومن لم
يكن بمكة سم (قوله وان يبتوا) أى يناما ليس بركن ولا واجب باجماع قال الزعفرانى بسن المشى من مكة
الى المناسك كالماء الى انقضاء الحج ان قد روي ان قصد مسجد الحنفى فليس بركن ولا واجب (قوله الاول صلواتها
وبعد هاتين) ومعنى قال عس قوله من ان قد روي أنه لا تأذبا ولا نجاسة (قوله الاول صلواتها
بمسجد الحنفى) أى عند الاحتفال امام منارة التى توسط الامم (قوله وهو المائل الخ) عبارة النهاية والغنى
والوانى وهو بغير انما تجمل كبير بمنزلة فعلت بين الناهيين منى الى عرفات اقول المتن (قصدوا عرفات)
وبسبب السائر اليها أن يقول اللهم اليك توجهت وبهذه الكربة أردت فاجعل ذنبى مغفورا وارجى مرورى
وارجى ولا تخيبنى انما على كل شى قد نيهى ومعنى (قوله من طريق ضب) وهو الجبل المائل على منى أى
الذى مسجد الحنفى فى أصله وهو من دلفة ويعود على طريق المأثر وهو بين الجبلين الكائنين بين
عرفات ومن دلفه وسبب السائر الى عرفات أن يعرف طريق غير ما ذهب فيه ولو كان ذهابه واباه فى واحدة
منها بان يغير مشه كالمعدونانى ومنه ومعنى (قوله بغير المبيت) أى يبنى (قوله فلا بد من حقه) ومنه
دخوله قبل الزوال اذا كان الزمان بخاف فسماد كراين علان (قوله ومن أطلق الخ) أى سواء كان السلك
يقضى قوت الحج ولا يقتضيه كرى (قوله ا) أى عرفات (قوله وجهه بمنى الخ) عبارة الوانوى وقوف
اليوم العاشر بشرط بمنى اجماعا قاله (قوله يقتد بالقط) كنه يرد القط بالوقوف فى العاشر لم يقلوا
على خلاف العادة سم (قوله بما ذكره) أى يكون السلك يقضى فوان الحج بغير المبيت بمنى كرى
قوله المتن (قلت) أى كمال الراعى فى الشرح نهاى ومعنى (قوله واذا ساروا) الى قوله وهم الآن فى العسنى الا
قوله وينتالين وكذا فى الهاتين الا قوله وزعم أنه منسوب الخ) حرمه بان مشه
بصرى (قوله وصدروه) وهو محل الخطبة والصلاة (قوله خروا الخ) وعين بينهما صغرت كبار فرشت هناك
نهاى ومعنى (قوله وبينما الخ) أى المسجد (قوله ويخطب الامام) أى أو منصوبه على منبر أو منى تقع نيهى قوله
المتن (خطبتين) أى خطبتين وتكون الثانية ختم الاولى بها ومعنى (قوله باقى فى عرفة) أى من
الذكر والتلبيه نيهى ومعنى (قوله لان القصبة بمجر الدعاء) أى وان التعليم انما هو فى الاولى نيهى (قوله)

محلهم من اقامتها والذهب الباقى بلدا آخر ثم قوله وقوله أى جواز سفر من زمنا ماذا أمكنته فى طريقه أو
مقصده صاحب النجى بحثا بما اذا لم يطل جعة بلده بان كان تمام الاربعين وكانه أخذته بمصر أو نغان
حومة تعطل بلدهم فيها لكن الفرق واضرفان هولا معطلون لغير حاجة بخلاف المسافر فان فرض أن
سفره لغير حاجته انما قاله وان عكس منها فى طريقه اه وقصده فقامهم لوجه طاولوا للحاجة جاز وحشد
فالحاصل جواز كل من التعطيل والسفر لحاجة اذا أمكنته فى محل آخر أى أو قصر بقطعة من الرقعة فيها
يقه وان خرج بعد الغبر وقياس ذلك جواز التعطيل فيها نحن فى ماذا أمكنته فى منى مثلا وان خرجوا بعد
الغبر لآخر وج لحاجة بل قد تقدم هناك وهاجوا الى اخر وج قبل الغبر وان لم يلزم التعطيل وصدروا كما
فى محل لعدم التكليف بمسجد فقلت انما يتجلف بعد الغبر فى زمين خروجه التعطيل امتنع وان أخر كما يعمل
آخر من لافان زمنا امتنع أيضا الا ان أدركها بائنا (قوله يستحب الصبح كاهم) أى حتى من كان
مقبيا بمنى ومن لم يكن بمكة (قوله وجهه بمنى يقتد بالقط اجاعا) كنه يرد القط بالوقوف فى العاشر لم

(١٤) - (شروانى وابن قاسم) - (واسع)
ذراع (ويخطب الامام بعد الزوال) الثامن (خطبتين) قبل الصلاة يعلمهم فى اولها هاتين الامامهم كله الى الخطبة الاخرى نظيره امر ويحرمهم
على انكار ما يأتى فى عرفة ثم يجلس بقدر سورة الاخلاص فاذا قام الخطبة الثانية أخذ المذنب فى الاذان لا الاقامة على المعتد ويخففه بحيث
يفرغها من فراغ الاذان ولم ينظر ان بعد مساعها الان القصبة بمجر الدعاء ولله الحمد والبر الى اتساع وقت الوقوف (ثم يقيم) (بصل بالناس)

الذين يجوز لهم القصر وهم الآن قليلون (١٠٦) جدا إذا كثرا لم يجز بدخول مكة قبل الوقوف بدون أو بغير أيام كوامل بنية إقامة فوق

الذين يجوز لهم القصر وفي المجموع عن الشافعي والأصحاب أن الحجاج إذا دخلوا مكة ونو أن يتقربوا إليها
أر بعلمهم الاتمام فذاخر جوارهم اثر و يتلى حتى ونوا الذهاب إلى وطنهم عند فراغ نسكهم كان لهم
القصر من حين خروجهم من مكة وإنشأوا سفرا تقصر فيه الصلاة انتهى اه معني زادنا ما يظهر أن محل ذلك
فيما كان معهودا في الزمان القديم من سفرهم بعد نفرهم من منى يوم ونحوه وما الآن فاطردت عادة أكثرهم
بإقامة أميرهم بعد النفرة فوق أربعة أيام كوامل فلا يجوز لأحد من عزم على السفر معهم قصر ولا جمع لأنهم
لم ينشؤوا احتسنا تقصيرا تقصر فيه الصلاة اه (قوله بعده) أي بعد الوقوف والنفر ونأى (قوله هل يقطع
الحج) تقدم أن الأقرب أنه لا يقطع وحديث في تعليل ما مر به من أنهم الآن قليلون جدا بقوله إذا كثرا لم يجز
الحج المأبىحي اذ كيف يحزم بالقلة التي لا تنبئ إلا على الانقطاع ثم بعلمهم ما عني فمما سبق عدم
الانقطاع فتأمل سم عبارة البصري والذبي استوجبه في باب صلاة المسافر أن سفرهم لا يقطع إلا بالعود
إلى مكة وحديث فلا يقل قوله وهم الآن الحخرأيت المصنفين بعد ما اه عبارة الوفاي ثم بقصر الصلاة ثم يجمع
العصر من تقدموا يقصرهما بالمسافرين الذين لهم العمران كلن مسافرا وهو الذي لم يوافقه أر بعنة
أيام كوامل وهو ما كثر خلاف ما لدخول الحجاج مكة قبل الوقوف ونوا إقامة ما ذكر بعد فتنوا كذا في
الخاتمة والفتح خلافا للتحقق والناهي في باب صلاة المسافر في الوفاي الحجاج الذين بدخلون مكة قبل الوقوف
بعض يوم إن يقربوا بعد النفر أربعة أيام كوامل فالأقرب أنه لا يقطع سفرهم بوصولهم لمكة تناو من ما ذكر
فان كلن الامام مقبلا أو تاب مسافرا يأمر بالاتمام وعدم الجمع غيره اه (قوله فصرأ) إلى قوله قبل في النهاية
والمعنى الاقوله وبسر بالمرافعة للمتن (جما) أي تقدمنا عليها ومعني (قوله وبسر بالمرافعة) أي فهما
خلافًا لابي حنيفة غيره (قوله وهذا الجمع) أي والقصر نهاية ومعني (قوله على الأصح) أي خلافا لما جرى
عليه المصنفين من مساكنة الكهري من أن ذلك للنسك اه معني وحله فيجمع المكرأضوائا (قوله نالته
بني) أي يوم السفر الأول نالته ومعني (قوله الثاني بمره) أي فاتها اثنتان وقيل صلاة الظهر سم (قوله وإذا
فرغوا من الصلاة) أي من العصر من ثم الراتبون في قول المتن (ويعقروا) أي الامام أو منضوبه والناس
إلى الغروب) والافضل ان بقرا بعد النفر وبحتى نزول المسفرة فليلان قبل قول المصنف يعقروا
منضوب عطفًا على خطب فيقضي استحباب الوقوف مع انه واجب أعجب بأنه قدس الوقوف بالاستمرار إلى
الغروب وهو مستحب على الصحيح معني ونهايه (قوله قبل في تركه) نظر الح) هذا الاعتراض يجري أيضا
في قوله السابق ويبتوا إقامة أمه سم (قوله ويخرج بهم) في كون الخروج معهم خصا به تأمل لا يقال
الخروج بهم الخاص به أخض من مطلق الخروج الشامل لهم لا نقول يمكن اعتبار نحو ذلك في الميت
وعقوبه لوجه التخصيص والحق أن عبارة المصنف قدس سره لا تخلو عن شيء لما فهم من نشئت الضمائر
وان كلن المراد منه أو منضوبه الأول به ليس في محله بصري (قوله وهو غيره) الضمير ان الامام (قوله
وذلك التقدير) إشارة إلى قوله اذ تقدره الح) (قوله ما تقر) قوله بأنه يخص الامام الح) كدري (قوله
وذلك التقدير بدفعه الح) كيف يدفعه القطع بان العطف على خطب وهو مقيد بالامام أو منضوبه سم
قول المتن (وذكر الله وبعده) أي أيا كثار نهاية ومعني (قوله والوارد من ذلك الح) ومن أدعته
المتأثر بنا أن تنافي النسك بحسنه لا ية اللهم اني نالمت نفسي ظلما كثيرا ولا بغفر الذنوب إلا أنت
فاغفر لي مغفر من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم اللهم نقلي من ذل المعصية إلى عز الطاعة وكفني

سألا على خلاف العادة (قوله هل يقطع) تقدم أن الأقرب أنه لا يقطع وحديث في تعليل ما مر به من أنهم
الآن قليلون جدا بقوله إذا كثرا لم يجز الح) ملاخفي اذ كيف يحزم بالقلة التي لا تنبئ إلا على الانقطاع ثم
بعلمهم ما عني فمما سبق عدم الانقطاع فتأمل (قوله الثاني بمره) أي فاتها اثنتان وقيل صلاة
الظهر (قوله قبل في تركه) نظر اذ تقدره الح) هذا الاعتراض يجري أيضا في قوله السابق ويبتوا
فإنه (قوله ذلك التقدير بدفعه) كيف يدفعه القطع بان العطف على خطب وهو مقيد بالامام أو منضوبه

أو بغير أيام بها بعده وقدر
في باب صلاة المسافرين بيان
أن سفرهم هل يقطع بذلك
أولا (الظهر والعصر) قصر
(وجما) لا التبايع واسم
ويسر بالمرافعة وهذا الجمع
بسبب المسافر لا النسك على
الأصح فلا يجوز أن لا يجوز
له القصر ويسن للامام
اعلامهم بقوله بعد صلته
أنه لا يجوز ما فاقوم
سفره وينس خطبته
مشروعتان أحدهما يوم
السفر والاخرى نالته معني
والأربعة فرادى وبعد صلاة
الظهر إلى آخره
فرغوا من الصلاة من لهم
أن يبادروا إلى معرفة (أن
يقعروا) أي (ال) تكامل
(الغروب) لا التبايع وخروجا
من خلاف من أوجب الجمع
بين الليل والنهار وسأفان
أصل الوقوف ترك قبل
تركه نظر اذ تقدره
يستحب للامام أو منضوبه
أن يبقوا فلو أفرده فقال
ويقف وكذا ما بعده لكان
أولى اه ورد ما يخص
الامام أو نائبه بما يختص به
بني ويخطب ويخرج ٢٢
وعه وغيره بما لا يختص به
بني ويبتوا قصدوا ذلك
التقدير بدفعه ما علموا
من منتهى الاعتراض اه
(وذكر الله تعالى وبعده)
وتذكروا التهليل) والوارد
من ذلك أول ومن ثم اختص
الاكتفاء بالتهليل لخبر

الترمذي بحسنه أفضل البتة دعاء يوم عرفة.

بجلائك عن حرامك وأغنى بفضالك عن سواك ونور قلبى وقرى وأعزى من الشر كله واجمع لى الخير كله اللهم
 أنى سألك الهدى والحق والعفاف والغنى وكذا فى الأسنى الا قوله اللهم أنى الى اللهم انقلنى **(قوله لاله الا**
الله الخ) أى متبأ أو لغاؤنا **(قوله وهو على كل شى قدير)** وزاد البقنى اللهم اجعل لى قلبى نوراً وادنى سمى
 نوراً وادنى بصرى نوراً اللهم اشرح لى صدرى ويسر لى أمرى معنى زاد الأسنى والهايتا اللهم لك الحمد كلذى
 تقول وخبر عما تقول اللهم لك الصلات وسكر وحباى وعما قال لما يحيى بك ترى اللهم أنى أعوذ بك من
 عذاب القبر وسوسة الشياطين وشنات الأشرار اللهم أنى أعوذ بك من شر ما يحيى به الرجى ويكون لك دعاء ثلاثاً
 ويفتحها التمجيد والتعبد والتسبيح والصلوات والسلام على النبى صلى الله عليه وسلم ويختتمه بمثل ذلك مع
 التأمين اه **(قوله وروى المستغفر الخ)** وفى العمود للشعر أنى روى البقنى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لما
 من مسلم وقف صفة عرفه بالموقف فاستقبل القبلة ونهض ثم يقول لاله الا لا وحده لى قد زمت عمرة ثم يقرأ
 قل هو الله أحد ما تمرة أه ثم يقول اللهم صل على محمد وآل محمد كطيلبت على ابراهيم وآل ابراهيم الخ الحمد
 علينا معهم ما تمرة الا قال الله تعالى املأ كنى ما جزاه عبي هذا سبحى وهلى وكفى منى وعظمى وعرفى
 وأمنى على النبى شهدوا باملائكى أنى قد غفرته وشغفته فى نفسه ولو سألنى عبي هذا شغفتى فى
 أهل الموقف انتهى اه محمد صالح الرئيس **(قوله وقرأ سورة الحشر)** عبارة النهاية ويسحب ان يكثر من
 قراءة سورة الحشر ويجوز فى ذلك اليوم والذي بعده على الحلال الصرف ان ييسر والا فاقبلت شئته فان
 المتكفل باستجابته الدعاء هو مخلص النية وحل المظلم والمشروع من بدلت الحشوة والالتكسار ويجوز الواقف
 من المخاصمة والمشاغرة الكلام بالمباح ما يمكنه وانتهى بالسائل واستقرار أحد اه زاد الفرائى وسن ان يتلف
 بمخاطبة حتى فى فيه معنى منكرو ان يستكثر من أعمال الخير وأهمها العتق والصدقة فنهاى وعشر ذى الحجة
 وهى الأيام المملوءة وأيام التشريق هى الهدوءات اه **(قوله وان استغفر له الحاج)** زاد الفرائى بقية ذى الحجة
 والمحرم وسفر وعشر من ربيع الاول اه **(قوله وتقرىغ الباطن الخ)** أى من جميع الصلوات اللبونية
 التى تشغله عما هو بصدده ونافى **(قوله العبرات)** أى الدعاء عى **(قوله العبرات)** أى ما ارتكبه الشخص
 من الخالفات كرى على بافضل **(قوله ياء الصدرة الخ)** و يسرف عليه ولا يجوز بهما أو سواهما لافراط
 فى الجهر بالدعاء مكره وهوان به وللشس الاعتراف كنقص دعاء واجتهاد فى الاذكار ما يتوأسى عبارة الفرائى
 ونخفض الصوت بالدعاء والذكر مطلوب الا ان اراد تعلم أو طلبه ممن لا يحسن الدعاء لم يؤمن بعده فسن
 الجهر وسن ان لا يشكف الصحب فى الدعاء والا فلا بأس به وان يكثر فحسن التصريح والخشوع واظهار النذل
 والافتقار وان لم يلج لا يستبطى الاجابة بل يعقوى رجاها عنها وبعبارة النفسى ولا تشكف الصحب فى الدعاء ولا
 بأس بالصبح اذا كان مخفوطاً وقوله من تبرقده اه **(قوله ويسن للذكر الخ)** أى أماً الا نبى فتدب لها
 الجالوس فى شامة الموقف ومثله الخبثى اسنى زاد الفرائى لا أن يكون لها هودج والاولى الركوب فيها نظره اه
(قوله كرامة فى هودج) أى كائس للمرأة ان تقف فى الهودج **(قوله وسطرها)** أى من الحدثن وانثبث كما
 هو ظاهر واستحباب الطهر وما به شامل لكل واقف خلافا لما به من صعبه بصرى **(قوله ومستقبل**
القبلة) أى مستور العورة ومغطى النوقف نهام معنى ونهاية **(قوله ووقوف رسول الله صلى الله عليه وسلم)**
 عبارة النهاية وقوله لاذكر ولوصيلو مقصلى الله عليه وسلم وهو عند الصخرات الكبار المقترضة تحت
 جبل الرحمة الذى يوسط طرقات فان قيل الوصول لهذا الموقف قريب منه بحسب الامكان اه زاد الفرائى
 ويقف الامراء الحسن خلف الرجال ويجعل الراكب يطن مراكبه للصخرات والراجل يقف عليها فان لم
 يتيسر ذلك فبقرى بمنهم من غير ضرر ويكون غير من أنى رختى بحاشية الموقف على بحش ضرر اعدا أو
 جهودهم فى الماخ وأحسن من حر الموقف الشريف البدون جماعة وجمع فيه بين الرابطة وثقله عنه
 ولله العز وشبهه وأقر ودوقال انه الصخرة المستقلة بين الجبل المسمى بجبل الرحمة والبناء المربع عن يساره
 أى وهو المسمى بيت آدم ووراءها صخرات متصلة بحسن الجبل ونهى الى الجبل اقرب بقيل بحيث يكون

وشبهه ما قلت يا وانيون
 من قبلى لاله الله وحده
 لا شريك له لاله الله الحمد
 وهو على كل شى قدير
 وروى المستغفرى خبر من
 قرأ قل هو الله أحد ألف مرة
 يوم عرفة أعطى ما سأل
 ويقرأ سورة الحشر
 ويستغفر للمؤمنين
 والؤمنات لما صعب اللهم اغفر
 للحاج وان استغفر له الحاج
 ويستغفر وجهه فيما عكته
 من ذلك ومن الخشوع والذلة
 وتقرىغ الباطن والظاهر
 من كل مذموم فانه فى موقف
 تسكب فيه العبرات وتقال
 فيه العبرات وروى البقنى
 عن ابن عباس رأيت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يدعو
 بعرفة ينادى الى صدوه
 كاستطعم المسكين كيف
 وهو اعظم مجامع الدنيا وقية
 من الاولياء والخواص ملا
 يحصى وضع ان الله يباهى
 بالواقفين للملائكة ويوسن
 لاذكر كرامته فى هودج
 ان يقفوا كبا ومطهرها
 ومستقبل القبلة ووقوف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم

أَوْ قَرِيبٍ مِنْهُ وَهُوَ مَعَهُ فَوَفَّيْنَاكَ بِكَثْرِ الصَّدَقَاتِ وَأَنْضَلْنَا الْعُقُوتَ وَأَنْ يُحْسِنَ ظَنَّهُ رَبُّهُ تَعَالَى وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَأْمُرِ الْغَضِيلَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِكُلِّ النَّاسِ بِعَرَفٍ ضَرِبَ لَهُمْ مِثْلًا لِيُرِيدَهُمْ ذَلِكَ (١٠٨) بَانَهُمْ كَرْتَهُمْ لَوْ ذَهَبَ الرَّجُلُ فَنَاسُوا وَدَانَا مَا حَبِصَهُمْ فَكَيْفَ مَا كَرَّمَ السُّكْرَاءُ وَالْمَغْفِرَةَ عِنْدَهُ

دون دائق عندنا وصم خبر

الصلوات

لذلك أول الجمع بين الصلاتين فيها أول اجتماع آدم وحواء صلى الله عليهما وسلم بها (جمعاً) أي جمع ناخبة لا تباع وراه
الشيطان وسين بعد صلاة المغرب أمانة كل جله ثم يعقله ثم يصابون العشاء ثم يحلون لا تباع

ثم يصلون الرواتب والوتر
هذا انزلنا وصلوا قبل
مضى وقت اختيار العشاء
والاصلاهما على الطريق
(و واجب الوقوف حضوره)
أي الحرم (يجز من أرض
عرفات) وهي مع وقتون
كثر اختلافه سم بعض
حدودها للحرم وقت
هنا لوعرفة كلها موقف
ولا يشترط فيه سك ولا
قد ربل لوقد غيره لم يؤثر
ومن ثم أجزا (وان) لم يعلم
أن اليوم لوم عرفه لأن
المكان مكانها ولو (كان
ما رأى طلبه أتق وقصوه)
وفارقها في الطواف بأنه
قرب بمسقطه أشبهت
الصلاة بخلاف الوقوف
والحق السبي والري
بالطواف لأنه عهد التطوع
بنظرهما ولا كذلك الوقوف
(تنبيه) ولشأن الحمل
الذي وقفه هل هو من
عرفه فقبض ما رمى في المكان
أنه الاجتهاد والعمل بما
ينبغي على نفسه ويجعل الله
لأذن من يقين بسهولة
الاطلاع عليه من الشهرة
عرفه فعمل أكثر الناس بها
يختلفه ثم وإنه يجز ذلك
الحضور (بشرط كونه محرما
أهلا للعبادة

٣ (قوله بنى) هذه الشقطة
ليست في نسخ الشرح التي
بأيدنا هـ من هاشم

الصلتين كماهت قبل باب الجمعة ولا يتقبل فلا مطلقا اه أي لا يطلب عند ذلك عرش وهذه كالصريح في
أن الأضحية قبل الصلاتين جميعا يمكن بعد حل كلام الشارح على ما إذا صلا المغرب في عرفة كما في الروايات
عبارة ولا يفضل أن يتأخر وأبعد بعد العشر وبأن أن تزول الصغرة قليلا ثم ندعو إلى المنزلة بعد صلاة
المغرب فإذا دخل وقت العشاء ندب أن ينزع كل به ثم يعطه ثم يصلون العشاء ثم يحطون وراجلهم ثم يصلون
الرواتب والوتر ثم المسافر المغرب يبدأ إلى وقت العشاء ليعجم فيها تأخير اه (قوله ثم يصلون الرواتب)
عبارة العباد وشرحه من يصلوا الرواتب بعد الجمع عرفه فمؤثر على الكيفية السابقة في باب الجمع لا
النقل المطلق بين الصلاتين ولا بعدهما الثلاثا يتعلو عن المناسك اه زاد في سابقه لا يضاح بل قال جمع انه
لأحسن الرواتب ولا غيرها انتهى اه سم (قوله هذا) إلى المنزلة في النهاية والمعنى (قوله وقت اختيار
العشاء) وهو ثلث الليل على الزاوية وكردى على بافضل (قوله والاصلاهما الخ) أي جماعته ونافى قول
المتن (حضوره الخ) أي أدنى لحظة بعد زوال يوم عرفة نهاه وبني قول المتن (يجز من أرض عرفات)
(فرع) شجرة أصلها يعرف فخرجت أغصانها فسر هاهل يصع الوقوف على الاعتصام كما يصع الاعتصاف
على أغصان شجرة تخرج من المسجد الذي أصلها فيه فنه نظر ويصع عدم العصة فلا تامل ولوانعكس الحال
فكان أصل الشجرة قمارا جوعا غصانها داخله فنه نظر أيضا ويصع العصة فليست اه سم على جري ينفى أن مثله
في عدم العصة فالطريق هو عرفه فترأيت سم على ينقل مثله عن مهر وعليه في فرق بين من طارفي
الهوماء لم يصع وقوفه وبين من وقف على الأغصان الداخلة في الحرم فيصع بانه مستقر في نفسه على حرم
في هو عرفه فاشبهه الواقفي أرضه هذا الكن تقل عن شجيرة العلامة الشورى في سوائى الحرم بالتسوية
بينهما أي الفصن والطيران في عدم العصة قول ولوقد بل بالصفحة الصورتين تنزل لهما ثمرة أرضه لم يعد
عش وهو وجيز يؤيد ما سم عن الحاشئين صحة الطيران في السبي (قوله وهي معروفة) وليس منها
تمرقولا عرفة ودليل وجوب الوقوف الخ عرفه من جاه له جمع قبل طالع الضرع فقد أدرك الحرج واه أبو داود
نهاية زاد المعنى وحده عرفه أحاد عرفة إلى الجبال القابلة لتمام السبى باتين بان عمار اه (قوله لخبر مسلم) إلى قوله
وان أطال في المعنى الأقواله وفارق إلى وانما يجزى وكذلك في النهاية لأنه خالف المعنى عليه كما يأتي قول المتن
(وعنه) أي كغيره وادعاء مشاركة نهاية (قوله وألقى السبي والري الخ) قد بدل اقتصر عليه ما على أن الحلق
كالوقوف فليراجع سم (قوله لأنه عهد التطوع الخ) فيه تأمل فان نظير الوقوف موجود في الجهاد مثلها
(قوله ويحتمل الخ) يحتمل أن يجزى هنا ما قبل في الاجتهاد في القبلة إذا قدر على سؤال المخبر عن علم سم عبارة
البرى وقد يؤيد الاحتمال الثاني بان هذا لو كن ويحتمل له بالاحتياط الواجب اه (قوله بشرط كونه)
أي الحرم (أهلا للعبادة) أي إذا أحرم بنفسه نهاية زاد المعنى آمنا من أحرم به ولم يشترط فيه ما ذكر

مع الامام والاخرى وحدهما معا ولا أوصل يعرفه والطريق فاته التفضيلة اه (قوله ثم يصلون الرواتب
والوتر بنى) عبارة العباد وشرحه من يصلوا الرواتب بعد الجمع عرفه فمؤثر على الكيفية السابقة
في باب الجمع لا النقل المطلق بين الصلاتين ولا بعدهما الثلاثا يتعلو عن المناسك اه زاد في سابقه لا يضاح
بل قال جمع انه لأحسن الرواتب ولا غيرها اه (قوله ولا يشترط في سك ولا قصد الخ) هل يشترط حصوله
بارضاء أو مجاهو بارضاء أو شجرة تخرجت أغصانها فسر هاهل يصع الوقوف على الاعتصام كما يصع الاعتصاف
فكيف إذا ذكره *(فرع)* شجرة أصلها يعرف فخرجت أغصانها فسر هاهل يصع الوقوف على الاعتصام كما يصع الاعتصاف
على أغصان شجرة تخرج من المسجد الذي أصلها فيه فنه نظر ويصع عدم العصة فلا تامل ولوانعكس الحال
فكان أصل الشجرة قمارا جوعا غصانها داخله فنه نظر أيضا ويصع العصة فليست اه سم على جري ينفى أن مثله
في عدم العصة فالطريق هو عرفه فترأيت سم على ينقل مثله عن مهر وعليه في فرق بين من طارفي
الهوماء لم يصع وقوفه وبين من وقف على الأغصان الداخلة في الحرم فيصع بانه مستقر في نفسه على حرم
في هو عرفه فاشبهه الواقفي أرضه هذا الكن تقل عن شجيرة العلامة الشورى في سوائى الحرم بالتسوية
بينهما أي الفصن والطيران في عدم العصة قول ولوقد بل بالصفحة الصورتين تنزل لهما ثمرة أرضه لم يعد
عش وهو وجيز يؤيد ما سم عن الحاشئين صحة الطيران في السبي (قوله وهي معروفة) وليس منها
تمرقولا عرفة ودليل وجوب الوقوف الخ عرفه من جاه له جمع قبل طالع الضرع فقد أدرك الحرج واه أبو داود
نهاية زاد المعنى وحده عرفه أحاد عرفة إلى الجبال القابلة لتمام السبى باتين بان عمار اه (قوله لخبر مسلم) إلى قوله
وان أطال في المعنى الأقواله وفارق إلى وانما يجزى وكذلك في النهاية لأنه خالف المعنى عليه كما يأتي قول المتن
(وعنه) أي كغيره وادعاء مشاركة نهاية (قوله وألقى السبي والري الخ) قد بدل اقتصر عليه ما على أن الحلق
كالوقوف فليراجع سم (قوله لأنه عهد التطوع الخ) فيه تأمل فان نظير الوقوف موجود في الجهاد مثلها
(قوله ويحتمل الخ) يحتمل أن يجزى هنا ما قبل في الاجتهاد في القبلة إذا قدر على سؤال المخبر عن علم سم عبارة
البرى وقد يؤيد الاحتمال الثاني بان هذا لو كن ويحتمل له بالاحتياط الواجب اه (قوله بشرط كونه)
أي الحرم (أهلا للعبادة) أي إذا أحرم بنفسه نهاية زاد المعنى آمنا من أحرم به ولم يشترط فيه ما ذكر

لامعنى عليه) فلا يجوز اذلا اهل بيته في العبادة ومثله بالساواة سكران تعدى اولاد الاول بمنون كذلك ثم يقع لهم بغلا كما قالوا من اطل جمع في اعتراضه ووافقه قولهم شرط الصحة (١١٠) المعلقة بالاسلام في عبرتها ما لم يخرج اذناه عن فرضه اشترط حسبه ان الغرض كونه اهل لعند

الاحرام والوقوف ولطواف
والسعي والحق قبل ظاهر
المن أن لا يقع المعنى
على مطلقا بخلاف المجنون
والفرق ان المعنى عليه
لاولى اه ويطل فرقه
ما يأتي اوائل الخبر انه بولي
عليه ما اذا أبى من افاقته
فالقول انه حينئذ والمجنون
سواء كان قتر (ولأول
بالنوم) المستغرق كقوله
الصوم (و وقت الوقوف
من الزوال) أى عقبه (يوم
عرفة) لا يتابع المنذوق به
مع قوله صلى الله عليه وسلم
تذوقوا مناسككم قول
أحمد بدخوله قبله وفي وجه
انه يشترط معنى قدر صلاة
الظاهر وبه نقل جمع
كأن المنذر وابن عبد البر
الاجماع على دخوله بالزوال
وبه يندفع أيضا قول شارح
ينبغي اعتبار معنى قدس
الظاهر والعصر والمخبطين
للا تباع وكأقوالهم في
دخول وقت الاخصه وقد
بسطت رده مع الفرق في
شرح الارشاد وفي بعضهم
بما لا ينظر ظاهر المتأمل
وان قال انه فرق دقيق
واستدل بقاعدة أصولية
هي لا تشبهه بل عليه
وأحسن من فرقه أن
الترتيب لم يؤخذ الا من
تضمن الله عليه وسلم على

وذكر الحرم لا يكتفى بوقوفه اه (قوله لا معنى له) أى في جميع وقت الوقوف فان أفاق لحظة كفى كفى
الصوم معنى ذمها (قوله كذلك) أى تعدى أولا (قوله فلا يجوز) أى لا فرق ضا ولا تغلا ومثله سكران لم
يزل عقله تعدى سكران بخلاف المجنون سكران زال عقله مطلقا فوقع له تغلا والفرق بين المعنى
عليه والمجنون انه ليس له ولي يحرم عنه بخلاف المجنون شرح مره سم قال عرش قوله مره والفرق
الخ يؤخذ منه انه لو طرأ الاغماء عليه بعد الاحرام وقع حجه صحبا وان أعفى عليه جميع مدة الوقوف
اه (قوله ووافقنا) أى ما قاله (قوله فن عارنا) أى فى المعنى عليه معنى (قوله عند الاحرام) ناسل
بصرى وجواب بان الكلام كان تقدم عن النهاية والمعنى فيه أحرم بنفسه (قوله انه لا يقع الخ) تقدم عن النهاية
اعتقاده (قوله مطلقا) أى لا فرق ضا ولا تغلا (قوله بخلاف المجنون) أى يقع له تغلا بصرى (قوله والفرق
الخ) اعتمد هذا الفرق مره سم عبارة البصرى الفرق المذكور نقله ابن شهاب ثم نظره في الفرق
الشارح اليه في غاية الحق والوضوح فن رام الاطلاع على كنهه فعليه بالوقوف عليه في الشرح المشار اليه
اه (قوله ويطل فرقه الخ) قد عتق أن ذلك محال لانه ليس الكلام في هذه الصور والخاصة التي بولي عليه
فيها سم عبارة الكردى على أفضل وكلام الحقيقة يهجم أن المعنى عليه لا يكون للمجنون الاعتدال بالأس
من افاقته فلا يقع حجه فلا احسن الا لأن يكون مراده أنه حديث وجد للمعنى عليه على بولي عليه لا يحسنه
المجنون مطلقا في وقوع حجه تغلا وأن مراده يكون حينئذ للمجنون في كون وليه يني على احرامه بقية
أعمال النسك بخلاف ما إذا لم عليه مفيق على احرامه الى افاقته فيعمل الاعمال بنفسه كأيدي على ذلك
عبارة في شروحه على الارشاد والعباب اه (قوله فالحق انه حينئذ الخ) أى حين اذيس من افاقته سم
(قوله هو والمجنون سواء) وفاقا لالاسى والمعنى وسلا في الجبال الربى وشرى الهبة لشيخ الاسلام اه
كردى على أفضل (قوله المستغرق) أى جميع الوقت معنى قول المن (ومعرفة) وهو ناسخ الحق بمهابة
(قوله المندفع الخ) مع فلا يتابع (قوله قول أحد الخ) فاعله (قوله على دخوله بالزوال) أى عدم تخافه
عن الزوال فلا يفي في اعتقاده الاجماع على ذلك قول الامام أحمد بدخوله بالخبر بصرى (قوله وبه الخ) أى
بالاجماع (قوله قول شارح) هو العلامة ابن الملقن بصرى (قوله لا يتابع) متعلق بشرط كرى أقول
ضريح عبارة ذلك الشارح وسرده السيد البصرى مره في أنه متعلق بنبس الخ (قوله وكأقوال الخ)
متعلق على لا يتابع (قوله انه) وهو اعتبار معنى قدر الزكمتين والمخبطين (قوله مره) أى قول ذلك الشارح
(قوله وقرى بعضهم الخ) نقل هذا الفرق بتقصيه ابن شهاب عن الاذرى ثم نظره والفرق الذى أشار الحقيقة
الى رده هو هذا الفرق ويطرأ على مره أولى بالرد فر اجتمع فتأمل ان كنت من أهله بصرى عبارة النهاية
ولعل الفرق التسهيل على الحاج لكثرة أعجم له فوسع له الوقت ولم يضيق عليه ما بشرط توقفه على شيء آخر
بعد الزوال بخلاف المعنى اه (قوله أن الترتيب) أى اعتبار معنى قدر الزكمتين (قوله فاعله) أى عدم تخافه
أى تعدى صلى الله عليه وسلم الصلاة على الوقوف (قوله عارنا) علة للعمل (قوله على خبرنا) متعلق
بالتقدم (قوله انه الخ) متعلق بمحمدا (قوله لحارة فضله الخ) أى لثلاثين شغل عنها بالوقوف بصرى
ومعنى (قوله لاصلا) أى صلا الصبح (قوله وقضى نفسه) والتغ ما يقع له الحرم عند تحله من ازاله شعث

علم (قوله فلا يجوز) أى لا فرق ضا ولا تغلا ومثله سكران لم يزل عقله تعدى سكرانه ولا بخلاف المجنون
سكران زال عقله مطلقا فوقع له تغلا والفرق بين المعنى عليه والمجنون انه ليس له ولي يحرم عنه بخلاف
المجنون شرح مره (قوله والفرق ان المعنى عليه الخ) اعتمد هذا الفرق مره (قوله ويطل فرقه الخ) قد
عتق أن ذلك محال لانه ليس الكلام في هذه الصور والخاصة التي بولي عليه فيها اه (قوله فالحق انه حينئذ)

أن من ذبح قبل ذلك ثم تصح أخصه ولا كذلك هنا فغسلنا معه علام ذلك الاجماع المتقدم على خبره وذوات مناسككم على أنه لحارزة ووسع
فضيلة أكل الوقت لا كونه شرطا في دخول وقت الوقوف (والصحيح) فإذ لا يخرج يوم النحر) لما صعد صلى الله عليه وسلم قال حين خرج للصلاة
يوم النحر بمنزلة من أدرك معناه فإذ لا يخرج من قبل ذلك بل لا يؤمن ان اقتدبتم جموعه وقضى نفسه وأنه قال من جاءه ليلة جمع قبل صلاة الصبح

ووسع وحلق شعره وقلم رأسه ومعنى (قوله وفديه) أى فى الحديث الأخير والجوار متعلق بقوله لا تى
 رد الخ (قوله لانه الخ) علة متوسطة بين خراى المدي (قوله رد قبل الخ) أى لانه صلى الله عليه وسلم انما
 سماها له جمع لانه تعرفه كمدى على الصرى قوله رد الخ فيه نظر اذا لازم من ذلك اطلاق له جمع
 ان ذلك نظر الحقيقة وهو لا ينبت اطلاق لسله عرفته عليها نظر الان لها حكم وهو لها حاصل أن قائل ذلك ان كان
 مستنده النقل فلا يصح دعواه لورده حديث المذكور أو الاستنباط عما ذكره وغير لازم كما أشار اليه الشارح
 اه قول ان (نهارا) أى بعد الزوال نهاية ومعنى (قوله دم الترتيب الخ) الانتساب للتسكين فى التعريف
 من ايام الحصر بصرى (قوله ترك نسيكا) وهو الجمع بين الليل والنهار والاصل فى ترك التسكين وجوب الدم
 المتأخر بدليل نهاى بمعنى (قوله لذلك) أى لانه بين الليل والنهار عرش قول المتن (ولو دفعوا الخ) ومن
 رأى الهلال وحده أو مع غيره وروى فيه فرددت شهادته نصف قلبهم لا معهم اذا عبرت فى دخول وقت عرفة
 ونحوه به باعتقاده كمن شهد رؤى الهلال رمضان فرددت شهادته معنى زوال النهاية وقياسه وجوب الوقوف
 على من أحبه بذلك وقوف قلبه صدقه اه عبارة المؤلفين من رأى الهلال ورد وقوف وجوب باقيلهم لا معهم
 وكذا من اعتقد صدقه كمال النهاية ونسبته فى الحاشية وشرح العباب اه قال الرشيدى قوله مر وشبهه
 فرددت شهادته ليس بقيد فالمدعى أنه رآه أو قوله مر قباهم لا معهم ظاهر وان لم يمكنه الوقوف لا معهم
 وقوله مر وقباهم الخ وانظر هل يجزئ هذا فى الصوم والعمل بالحساب اه (قوله الحادى عشر)
 الى الفصل فى النهاية الاولاه أى غلطه وقوله ودخول المتن وقوله كليته الى المتن وكذا فى المتن الاولاه
 اولاه الحادى عشر وقوله اذا دفعوا الى المتن (قوله لم يجز الخ) عبارة النهاية والغنى ولو غلطوا بيومين فكثر
 أو فى المكان لم يصح خزانة ذلك اه (قوله مطلقا) أى بعد أو غلطوا لولا أكثر أو (قوله اولاه الخ) الحادى
 عشر) خلافا لشرح المنهج والغنى ووافقا لنهاى بتجارته مقتضى كلام المصنف أنهم لو وقفوا ليلة الحادى
 عشر لم يجزى وهو ما صححه القاضى حسين لكن بحسن السبكي الاجزاء كانه شر لانه مقتضى
 كلام الحادى الصغير وفرعه واقفاه الى اليوم الاقرب اه قال عرش قوله مر لكن بحث السبكي
 الاجزاء هو العبد اه عبارة سم وفى سائلا لا يتضح بعد كلام مره فقول القاضى حسين لا يصح الوقوف
 ليلة الحادى عشر منه فى انتهى مر اه عبارة الكردي على افضل والمعتد أن ليلة الحادى عشر
 كالعشر خلافا لاسنى والغنى اه (قوله بان غم الخ) (تنبه) المتع فيه لولو وقع الغلط وبيان الخلل
 قبل الاحرام حرامهم وتوقعهم بعد ذلك لو جود المعنى وهو مشقة القضاء (تنبه آخر) لا فرق
 اجزاء الوقوف غلطاً فى العاشر بين وقوفهم معاً ومترتين ولحد واحد امثلا كظهر ظاهر وان توهم
 بعض الطالبين خلافة (فرع) الوجه أنه اذا حصل الغلط صار العاشر هو يوم عرفة والحادى عشر هو
 السبدر عاى حتى كل من كان محرم بالبح أو غيره به فى ذلك اليوم فلا يجزى تخصيصه فى اليوم التاسع
 لانه العاشر وقضية ذلك مقتضى ما العاشر سم وقوله فى اليوم التاسع لانه العاشر صوابه فى اليوم العاشر
 أى حين انشأ من فاقته (قوله فى الماز ولو وقفوا اليوم العاشر غلطاً آخر اه) قال فى شرح العباب ومفهوم
 كلام الحادى الصغير وفرعه وان اقتصر معظم الاصحاب على العاشر فقط قال الاثرى ولا يجزى وقوفهم قبل
 الزوال تنزى ليله التاسع اه وفى سائلا لا يتضح بعد كلام مره فقول القاضى حسين لا يصح
 الوقوف ليلة الحادى عشر منه فى اه مر (قوله اولاه الحادى عشر) كذا مر (قوله بان غم هلال
 الجبة) وقول الشارح بان غم هلال ذى القعدة أى الهلال الفاصل بين ذى القعدة وذى الحجة شرح مر (تنبه)
 المتع فيه لولو وقع الغلط وبيان الخلل قبل الاحرام حرامهم وتوقعهم بعد ذلك لو جود المعنى وهو مشقة
 القضاء (تنبه آخر) لا فرق فى اجزاء الوقوف غلطاً فى العاشر بين وقوفهم معاً ومترتين ولحد واحد امثلا
 كظهر ظاهر وان توهم بعض الطالبين خلافة (فرع) الوجه أنه اذا حصل الغلط صار العاشر هو يوم عرفة

فقد أدرك جمعوه لانه انما
 سماها له جمع لانه تعرفه كمدى على الصرى قوله رد الخ فيه نظر اذا لازم من ذلك اطلاق له جمع
 انما تسمى ليلة تعرفوا ان
 هذا مستثنى من كون الليل
 يسبق النهار وكان قائله
 توهم من اعلمها حكم
 يوم عرفى ادراك الوقوف
 وهو فاسد كظهر ظاهر
 فلو وقف نهارا ثم غاب عرفة
 قبل الغروب ولو لم يعد اليها
 قبل فجر النحر أو لا فقط
 (أراق دم) وهو دم الترتيب
 والتقدير (استحبنا) نحب
 قد تمت جعله وجوب الدم
 لقصحه واحتاج العبد
 (وفى قول يجب) لانه ترك
 نسكا وان عافى كان بها
 عند الغروب فلا دم لانه
 جمع بين الليل والنهار
 (وكذا ان عادى فى الإصح)
 لذلك (ولو وقفوا اليوم)
 الحادى عشر لم يجز مطلقا
 أو (العاشر) اولاه الحادى
 عشر (غلطا) أى غلطين أو
 لاجل الغلط سواء بان غم
 الوقوف أم فى أثناءه. فله
 بان غم هلال الحجة كما لو
 التقعدة ثلاثين ثم ثبت
 رؤيته ليلة الثلاثين وهم
 بمكة ليلة العاشر ولم يتكروا
 من الضى لعرفة قبل الفجر

ودخول هذا في تقدير
 العاطلين باعتبار وقوع
 الغلط الماضي منهم مجاز
 شائع بل قال جع أبو ليون
 ان ذلك حقيقة فزعم تعين
 المفعول لاجله ممنوع
 (أجراً هم) اجاعا لشقة
 القضاء عليهم مع كثرتهم
 مشقة عظيمة ولا لهم لا يأمنون
 وقوع عتق في القضاء وخرج
 بالغلط بالغنى المذكور مالم
 وقسم ذلك بسبب الحساب
 فلا يجزئهم لتصيرهم وإذا
 وقعوا في ذلك كان أدله
 قضاء فغصب أيام التشرى
 لهم على حساب وقوعهم
 كليتة في الحاشية فخرج
 غريسة لا يستغنى عن
 مراتبها (الآن ان يسألوا
 على خلاف العادة في الجميع
 فيقتضون محوم هذا في
 الاصح) لعدم المشقة العامة
 (وان دفعوا) بالسوم
 (الثمان غلطاً) بأن شهد
 اثنتان روية الهلال ليلة
 ثلاث النعدة ثم بانا فاسقين
 (وعلاوا) بذلك قبل فوت
 الوقت وجب الوصف في
 الوقت) فذكر كاله (وان
 علوا بعده وجب القضاء)
 لهذا الحق في عام آخر (في
 الاصح) وان كثروا فارق
 ما من بان تأخير العبادة عن
 وقتها أقرب الى الاحتساب
 من تقديمها عليه وبان الغلط
 بالتقديم انما نشأ عن غلط
 حساب أو غلط شهود هو
 يمكن الاجتزاع عنه

(قوله ودخول هذا) أي قوله أم قبله بأن غم الخ كرى (قوله فزعم تعين الخ) ومن زعم انه نهاية والغنى قال
 سم أقول بل زعم نفس صفات المفعول لاجله ممنوع فقلان تعين ذلك لاشتراط اتحاد زمان العامل والمفعول
 لاجله كاتفر في محله ثم في الرضى في بيان الرادبالا اتحاد باسهل الامر والوجع متفرج للمفعول على مذهب
 سيبويه والاقدمين من عدم اشتراط هذا الشرط كقوله أوجباته (قوله ممنوع) قد يقال يكفي في تعينه
 أن المعنى مجازي هنا غير مفهوم من القفلا انتفاء القر ينتعلما لجل عليه على مالا يفهم من الغطاء وهو
 لا يجوز بغير ضرورة سم قول المتن (أجراً هم) أي وتوفهم وإذا اتفقوا العاشر غلطاً لم يصح وقوعهم فمقبل
 الزوال كجعله لا تدري بل بعده يصحري يوم نحره لا بعد نصف الليل وتقدم الوقوف ولا ذبح لا بعد طلوع
 شمس الحادى عشر ومعنى قدر كعتين وخطبتين خفة فقلت أيام التشرى يتقدم على حساب وقوعهم كما أتى
 بذلك الولد رحمه الله تعالى بما يتعارف سم عن شرح الباب وهو مفهوم كلام الحادى الصغير وفر وعنه أن
 وقت الوقوف للغاطين من زوال العاشر الى فرا الحادى عشر وهو ظاهر ومن ثم اعتمد السبك وغيره اه
 (قوله لتصيرهم) أي يعلم نحر والحساب عن (قوله فغصب أيام التشرى الخ) خلافاً لاسى والغنى
 (قوله على حساب وقوعهم) أي فالحادى عشر هو العبد والاثلة بعده هي التشرى كما أتى بذلك شيخنا
 الشهاب الرملى وهل ثبت كون الحادى عشر هو العبد والاثلة بعده هي التشرى في حق غير الجميع أيضاً
 بالنسبة لصلاة العبد وذبح الاضحية ونحو ذلك فيه منظر والذي يظهر في غيرهم أن من سلم من الغلط وثبت
 الرؤية في حقه كان الرأى أولاً لم يثبت له ذلك في حقه بل مقتضى ذلك أن يكون ما يعين ذلك بعض الجميع
 لو انفرد بالرؤية فزعم العمل بالرؤية ولم يجز له موافقة الغاطين وان كثروا وإذا كان هذا في بعض الجميع
 غيرهم أولى ومن سلم من الغلط بان لم يرهه ولا من يلزمه العمل برؤية فحصل ثبوت ما ذكر في حقه تبعاً
 للبرهان ويحصل خلافه لان هذا من خصائص الجميع التزم أم لم يتركوا الحجة ووقعوا في هذا الغلط لم يثبت
 في حقهم هذا الحكم كقولنا ظاهر بل العبرة في حقهم بما يتبين وهذا كله بالنسبة لاهل مكنتهم وانهم في الظلم
 أمامنا خالفهم في ذلك فوقف في عدم ثبوت ما ذكر في حقهم مطلقاً كقولنا ظاهر فالتأمل سم والاحتمال الثاني
 هو الظاهر (قوله فاسقين) أي أو كافر من نهاية ومعنى (قوله وهو يمكن الخ) أي كل من غلط الحساب وخلل
 الشهود يمكن الاجتزاع عنه والغلط بالتأخير قد يكون بالغنى المانع من الرؤية ومثل ذلك لا يمكن الاجتزاع عنه
 معنى ونهاية

شرعوا الحادى عشر هو العيد شرعاً في حق كل من كان محرم بالجميع أو أحرم به في ذلك اليوم فلا يجزئ تصحيته
 في اليوم التاسع والعاشر وقضيت ذلك مخصصاً بالعاشر (قوله فزعم تعين المفعول لاجله ممنوع) أقول بل
 زعم نفس صفات المفعول لاجله ممنوع فقلان تعين ذلك لاشتراط اتحاد زمان العامل والمفعول لاجله كما
 تقرر في محله ثم في الرضى في بيان الرادبالا اتحاد باسهل الامر والوجع متفرج للمفعول على مذهب سيبويه
 والاقدمين من عدم اشتراط هذا الشرط كقوله أوجباته في الغنى في بحث اذ في قوله تعالى لا تنصروا
 نصر الله الآية ما نصه الا ترى في طرف نصر والتاخذ من هذا قوله في بحث اذ في قوله تعالى لا تنصروا
 وفيها ما في بابل الثانية منظر لان الزمن الثاني والثالث غير الاول فكيف يسد لان منه ثم قال وقد يجب بان
 تقارب الأزمنة ينزلهما منزلة المتحدة أشار الى ذلك أو الفتح اه وتوحد من ذلك جواب آخر لتقارب زمن
 الوقوف وزمن الغلط (قوله فزعم تعين المفعول لاجله ممنوع) قد يقال يكفي في تعينه ان المجازي هنا غير
 مفهوم من القفلا انتفاء القر ينتعلما لجل عليه على مالا يفهم من الغطاء وهو لا يجوز بغير ضرورة وقاله
 (قوله فغصب أيام التشرى لهم) أي كما أتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله على حساب وقوعهم) أي
 فالحادى عشر هو العبد والاثلة بعده هي التشرى وهل ثبت كون الحادى عشر هو العبد والاثلة بعده
 هي التشرى في حق غير الجميع أيضاً بالنسبة لصلاة العبد وذبح الاضحية ونحو ذلك فيه منظر والذي يظهر
 في غيرهم أن من سلم من الغلط وثبت الرؤية في حقه كان الرأى أولاً لم يثبت له ذلك في حقه بل مقتضى ذلك أن يكون ما يعين ذلك بعض الجميع

﴿فصل في الميت بمن دلفغ وتوابعه﴾ (قوله بمن دلفغ) بكسر الهمزة وطولها سبعة آلاف ذراع مجرى صالح في الكردى على بافضل عن فض الاخر من كتاب الحنفية طول من دلفغ سبعة آلاف ذراع ومائة ذراعاً واربعة أسياع ذراع (قوله وتوابعه) أي كلامهم منها وطلب الدم على ترك الميت وسن أخذ الحصى منها والوقوف بالشرع الحرام وورى جرة العقب ثم الذبح ثم الحلق أو التقصير ثم دخول مكة لطواف الأضائة (قوله على ما قبلها الخ) يعني على الاعمال المذكورة في الفصل السابق (قوله عطفتها الخ) أي وجهه قوله فصل أي هذا فصل اعتراضية يجوز الفصل بهذا كما مر جوابه ويجوز أن يكون المعطوف عليه مقدر أي فصل يفعلون ماذا كروبيون وأن تكون الواو استئنافية سم قول المان (وبيتون الخ) هل بشرط أن لا يكون مخجواً ولا يغمى عليه وعلى يبق جميع النصف مخجواً وأغمى عليه يسقط الدم لأن كلام الجنون والأغماء عذر والميت يسقط بالعذر بخلافه ووقوفه عزراً لا يجعل عذراً لعدم تمكنه من أن كان له ولي أحرم عنه وجب عليه احضار والافضل إلى الله سم على = (قوله أحرم عنه الخ) يخرج مالوا حرم نفسه ثم طرأ عليه الجنون أو الأغماء وقضيته أنه لا دم على الولي إذا لم يحضره فغيره أحرم عرش عبارة الوفاة فيكي في المرد ولو ظنها غير من دلفغ أو ينفرد بم أو كان ناعماً ومخجواً وأغمى عليه أو سكران وهذا أي الإجماع من نحو المخنون هو ما جرى عليه عند الرافضين وقال الشافعي المولى يشترط فيه أن يكون أهلاً للعبادة وجع ابن الجليل بينهما بأن يجعل الأول على غير المتهدي والثاني على المتهدي اه (قوله وجوباً) أي قوله كما صرح به في المقتى الأوله وعليه كثير من وكذا في النهاية الأوله واختاره السبكي (قوله يحصل الحنفية الخ) أي كقولهم يعرف قنصاية ومعنى وفي سم بعد ذكره من الحاشية بما خصه وقضيته أنه لا ينصرف بالصرف وأنه يجوز أن قصدنا بقاؤه بعلم أنهم من دلفغ وينبغي أن يجوز ذلك في نفس الفصل الميت بم أو ان لم يعلم أمضى وقصد غير الواجب مر اه عبارة النهاية وبأنه أي ميت من دلفغ ما صرح في عرفته بالملك وحصوله في طلبه أبق وهو فيها يظهر اه (قوله وعليه يحصل الخ) أي على ما صرح به بالجمع (قوله ثم استشكله) أي الرافضي اشتراط معظم المليل و (قوله وعلى الأول) أي من عدم اشتراط المتمد (قوله لم يدخل الخ) أي لفظ الميت (قوله

مقتضى تلك المروية وما يعين ذلك أن بعض الحنفية لو أنكر دياراً ويتزعم العمل بالرؤية ولم يجز له موافقة الغالطين وإن كثر وأواذ كان هذا في بعض الحجج في غيرهم أولى وبعبارة العياض من رأي الهلال وحده أو مع جود الشهادتين وقف في السماع عند موافقة الناس بعده اه ومن لم يسلم من الغلط بأن لم يرو ولا من يلزمه العمل برؤية فيحصل ثبوت ما ذكر في حقه تعال للجمع ويحصل خلافه لأن هذا من خصائص الحجج الأخرى ان لم يتركوا الحجج وتوافقوا في هذا الغلط لم يثبت في حقهم هذا الحكم كقولهم ظاهر بل العبرة في حقهم بما تبين وهذا كله بالنسبة لاهل مكتومين وافقهم في المطلق امانهم خالفهم فيه فلا توقف في عدم ثبوت ما ذكر في حقهم مطلقاً كقولهم ظاهر فليتلأمل

﴿فصل في الميت بمن دلفغ وتوابعه﴾ (قوله عطفتها عليه) فان قلت فلنزم فصل هذا المعطوف بجملة وهي قوله فصل أي هذا فصل قلت الفصل جائز بما لم يخص أجيبه من جهة الاعتراض كما مر جوابه وهذه الحنفية اعتراضية فليتلأمل ويجوز أن يكون المعطوف عليه مقدر أو بعد الفصل أي فصل يفعلون ماذا كروبيون وان تكون الواو استئنافية (قوله في المانروبيون) هل بشرط أن لا يكون مغمى عليه كإلى ووقوفه عرفه وعليه فلا يبق مغمى عليه جميع النصف الثاني هل يسقط الدم لأن الأغماء عذر والميت يسقط بالعذر بخلافه ووقوفه بعرفه هل بشرط أن لا يكون مخجواً ولا يغمى عليه يبق جميع النصف الثاني فهل يسقط الدم ويجعل الجنون عذراً أو الميت يسقط بالعذر ولا يعد أن يجعل عذراً لعدم تمكنه من أن كان له ولي أحرم عنه وجب عليه احضار والافضل إلى الله سم على = (قوله أحرم عنه الخ) يخرج مالوا حرم نفسه ثم طرأ عليه الجنون أو الأغماء وقضيته أنه لا ينصرف بالصرف وأنه يجوز أن قصدنا بقاؤه بعلم أنهم من دلفغ وينبغي أن يجوز ذلك في نفس الفصل الميت بم أو ان لم يعلم أمضى وقصد غير الواجب مر اه عبارة النهاية وبأنه أي ميت من دلفغ ما صرح في عرفته بالملك وحصوله في طلبه أبق وهو فيها يظهر اه (قوله وعليه يحصل الخ) أي على ما صرح به بالجمع (قوله ثم استشكله) أي الرافضي اشتراط معظم المليل و (قوله وعلى الأول) أي من عدم اشتراط المتمد (قوله لم يدخل الخ) أي لفظ الميت (قوله

﴿فصل في الميت بمن دلفغ وتوابعه﴾ (قوله بمن دلفغ) بكسر الهمزة وطولها سبعة آلاف ذراع مجرى صالح في الكردى على بافضل عن فض الاخر من كتاب الحنفية طول من دلفغ سبعة آلاف ذراع ومائة ذراعاً واربعة أسياع ذراع (قوله وتوابعه) أي كلامهم منها وطلب الدم على ترك الميت وسن أخذ الحصى منها والوقوف بالشرع الحرام وورى جرة العقب ثم الذبح ثم الحلق أو التقصير ثم دخول مكة لطواف الأضائة (قوله على ما قبلها الخ) يعني على الاعمال المذكورة في الفصل السابق (قوله عطفتها الخ) أي وجهه قوله فصل أي هذا فصل اعتراضية يجوز الفصل بهذا كما مر جوابه ويجوز أن يكون المعطوف عليه مقدر أي فصل يفعلون ماذا كروبيون وأن تكون الواو استئنافية سم قول المان (وبيتون الخ) هل بشرط أن لا يكون مخجواً ولا يغمى عليه وعلى يبق جميع النصف مخجواً وأغمى عليه يسقط الدم لأن كلام الجنون والأغماء عذر والميت يسقط بالعذر بخلافه ووقوفه عزراً لا يجعل عذراً لعدم تمكنه من أن كان له ولي أحرم عنه وجب عليه احضار والافضل إلى الله سم على = (قوله أحرم عنه الخ) يخرج مالوا حرم نفسه ثم طرأ عليه الجنون أو الأغماء وقضيته أنه لا دم على الولي إذا لم يحضره فغيره أحرم عرش عبارة الوفاة فيكي في المرد ولو ظنها غير من دلفغ أو ينفرد بم أو كان ناعماً ومخجواً وأغمى عليه أو سكران وهذا أي الإجماع من نحو المخنون هو ما جرى عليه عند الرافضين وقال الشافعي المولى يشترط فيه أن يكون أهلاً للعبادة وجع ابن الجليل بينهما بأن يجعل الأول على غير المتهدي والثاني على المتهدي اه (قوله وجوباً) أي قوله كما صرح به في المقتى الأوله وعليه كثير من وكذا في النهاية الأوله واختاره السبكي (قوله يحصل الحنفية الخ) أي كقولهم يعرف قنصاية ومعنى وفي سم بعد ذكره من الحاشية بما خصه وقضيته أنه لا ينصرف بالصرف وأنه يجوز أن قصدنا بقاؤه بعلم أنهم من دلفغ وينبغي أن يجوز ذلك في نفس الفصل الميت بم أو ان لم يعلم أمضى وقصد غير الواجب مر اه عبارة النهاية وبأنه أي ميت من دلفغ ما صرح في عرفته بالملك وحصوله في طلبه أبق وهو فيها يظهر اه (قوله وعليه يحصل الخ) أي على ما صرح به بالجمع (قوله ثم استشكله) أي الرافضي اشتراط معظم المليل و (قوله وعلى الأول) أي من عدم اشتراط المتمد (قوله لم يدخل الخ) أي لفظ الميت (قوله

مقتضى تلك المروية وما يعين ذلك أن بعض الحنفية لو أنكر دياراً ويتزعم العمل بالرؤية ولم يجز له موافقة الغالطين وإن كثر وأواذ كان هذا في بعض الحجج في غيرهم أولى وبعبارة العياض من رأي الهلال وحده أو مع جود الشهادتين وقف في السماع عند موافقة الناس بعده اه ومن لم يسلم من الغلط بأن لم يرو ولا من يلزمه العمل برؤية فيحصل ثبوت ما ذكر في حقه تعال للجمع ويحصل خلافه لأن هذا من خصائص الحجج الأخرى ان لم يتركوا الحجج وتوافقوا في هذا الغلط لم يثبت في حقهم هذا الحكم كقولهم ظاهر بل العبرة في حقهم بما تبين وهذا كله بالنسبة لاهل مكتومين وافقهم في المطلق امانهم خالفهم فيه فلا توقف في عدم ثبوت ما ذكر في حقهم مطلقاً كقولهم ظاهر فليتلأمل

ولان على الحاج الخ) لا يخفى ما في هذا الطبع بصرى عبارة سم هذا تعليل لكون الانبياء بالذكر والدعاء
دون غيرهما بما يعيب كالعبادة اهـ (قوله فاروج ليل الخ) واقتصر على الله عليه وسلم في المردف على صلاة
لغيره والعشاء قصر او قد بقيتا لليل مع كونه عليه الصلاة والسلام كان يقوم الليل حتى تورمت قدماه
ولكنه اراح نفسه الشريفة لما تقدم في عرفته لهما هو بمسده يوم التمرين من كونه يصوم ليلة البكرة ثلاثا
وستين بدنهذه الى مكة لطواف الاضواء ورجع الى النبي صلى الله عليه وسلم قيام الليل تلك الليلة
وام حتى أصبح انتهى من الواجب الدينية اهـ بصرى. (قوله لم يسنه التثنية الخ) وقاله لاسي وخلافا
للمعنى والنهاية بصرى عبارة ما يسن الاكثر في هذا الاثر من الثلاث وتواذكر والصلاة قال المحدثي
قوله مر والصلاة المراد بالصلاة هنا المعنى القوي المرافق للدعاء المرافق لكلامه مر ويدل على هذا انه لم
يذكر الصلاة كذا ذكره فيما مر او مراده بالصلاة الواجب غير النقل المطلق حتى لا ينافي ما مره وهذا
أول من حمل الشيخ عهده على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لاستغناءها بالذكر اهـ (قوله التثنية الخ)
الطابق الخ) عبارة شرح العباد واطلاقاً أي المجموع الصلاة مستثنى فعلها المطلق لا يتابع ما صنع أنه صلى
الله عليه وسلم اضطلع بعد رتبة العشاء الى طلوع الفجر فكان احياؤه بالذكر والفكر أفضل اهـ وهل
المراد رتبة العشاء ما يشمل الى ترتلا يلزم قوله سم قول المان (بأن نصف الليل) أي ولم يبعثه الله ومغنى
(قوله بعذر) الى قوله وأخفى ما في قوله والشره في النهاية قول المان (وعاد الخ) راجع لقوله أوقفه
فقط شرح مر اهـ سم قول المان (ومن لم يكن مما في النصف الثاني) أي في جميعه بان لم يكن مما في لحظة
منه فالطرف الثاني متعلق بالنفي لا بالنفي ويحتمل أنه متعلق بالنفي والمراد بالنصف الثاني بغيره (قوله
لكن الاصح الخ) عبارة المعنى والنهاية وقضية هذا البناء عدم وجوب العلم فيكون مستحباً كما ترك البيت
بني له معرفة لكن في المصنف في عايد التناهي من كتمان وجوب وقال السبكي انه المنصوص في الاوصاف
من جهة المذهب أي لا يلزم من البناء الاتحاد في الرجوع اهـ (قوله حيث لا عذر الخ) أي ما المأذون وبما
سابق في حيث حتى فلام عليه من معنى. (قوله ما في في حيث حتى) وفيه تسمية الايضاح للشارح وشرحه
لعمال الرمي الاوجه حتى هذا كرسن الاذكار في الجملة والجامعة كثر في قرب وتجوهر في الامتداد
له وان لم يشر في فعل الموت الخ وفي الاصل يلحق به كل ذي سبعة لها وقع انتهى اهـ كرسى على بافضل (قوله
وأخذ منه البقي الخ) نقله عن في النهاية وأقره اهـ بصرى (قوله أن من شرط مبيت الخ) نظير ذلك
ما في شرح الروض في الجملة مما تضمنه ما نقلوه في وفيه ذكره على عهده ما يشرى ما في الشرح بالدين
الفرزاي باسحقاق العلوم قال الزركشي والظاهر خلافه لا جملة وهو لم يشر انتهى فاقناه التناهي وافق
لما قاله البقعي وبحت الزركشي وافق (والشارح سم (قوله بحدرة) أي عذرا (قوله علوف على محترم)

ولان على الحاج في صحتها
أعماله استقراره ليسلا
ليستعين عليها ومن علم
يسن له التثنية المطلق فيها
(ومن دفع منها بعد نصف
الليل أوقفه) بعذر أو غيره
(وعاد قبل الفجر فلا شيء
عليه) بصلوه به في جزء
من النصف الثاني (ومن لم
يكن بهما في النصف الثاني
أوقفه) وفي وجوبه
القولان السابقان فبين
فاروق عرفة قبل الغروب
ولم يعد لكن الاصح هنا
الوجوب حيث لا عذر مما
بأن في مبيت معنى وأخذ منه
الباقين أن من شرط مبيت
عذر سئلوا ما خارجها خلوف
على محترم لم ينقص من
ما يكتبه شيء كلامه هنا
على المأذون والشره
لوضوح الفرق باختلاف
ملحق الباقين لان ذلك
كالجملة فلا يستحق الان
أثما بالعمل المشروط على
أم لا وهذا تنوع في حيث
عذر فلا تنوع في حيث
أخر الجملة

وينبغي أن يجري ذلك في من يفصل المبيت ما و ان لم يعلم أيها من وقد غير الواجب مر (قوله ثم استسكه
الخ) كان كمن يدفع الاشكال فيخصص جواز الدفيع عقب النصف من وصلها عند الغروب لكن بخلاف
ما دلل عليه السنة كقولنا ظاهر (قوله ولان على الحاج الخ) تعليل لكون الاحياء بالذكر والدعاء دون
غيرهما بما يعيب كالصلاة (قوله من علم يسنه التثنية الخ) عبارة شرح العباد واصلاحاً في
المجموع الصلاة مستثنى فعلها المطلق لا يتابع ما صنع أنه صلى الله عليه وسلم اضطلع بعد رتبة العشاء الى
طلوع الفجر ولكن احياؤه بالذكر والفكر أفضل اهـ وهل المراد رتبة العشاء ما يشمل الى ترتلا يلزم
قواته (قوله في المان وعاد) راجع لقوله أوقفه فقط شرح مر (قوله وأخذ منه البقي الخ) أن من شرط
مبيت عذر سئلوا ما خارجها خلوف الخ) نظير ذلك ما في شرح الروض في الجملة مما تضمنه ما نقلوه في وفيه ذكره
وأقره على عهده ما يشرى ما في الشرح بالدين الفرزاي باسحقاق العلوم قال الزركشي والظاهر خلافه
لانها جملة وهو لم يشر اهـ فاقناه التناهي وافق لما قاله البقعي وبحت الزركشي موافق (والشارح ثم

ما يعلم منه إلا حتى قال يومين العذرة اشتغاله بالوقوف أو بطواف الأضحية بان وقف ثم ذهب إلى قبل النصف أو بعده ولم يخرج من مكة وان لم يظفر له يوجب بان قصد قصر الركن ينفي تقصير نفقار ما بقي بعد المأموم ترك الجلوس (١١٥) مع الإمام للتشهد الأول ثم ينفي أنه

أي من نفس أو زوجة أو مال أو نحوها ثم أية (قوله ما يعلم منه الركن) لم يرد في آخر الجملة على نقله كلام التاج القزاري المذكور فيما مر من شرح الركن وتعبه بقوله واعتراض الزركشي الخ يجب عنه الخ سم (قوله ومن العذر) إلى قول المتن وصحى الركن في النهاية والقوله ووجهه إلى أنهم ووجهه أي أن أرادوا إلى المتن وقوله قيل وكذا في المتن الأقوله بان وقف إلى أنهم (قوله ومن العذر) الخ ومنه ما خلافت المارة طر والخص وألفاس فبدلت إلى مكة فطواف سفي وثابه وأقول هو واضح لكن لا لجملة له بعد قصر بهم أن الاشتغال بطواف الركن عذر وإن لم يظفر إليه بل بما هو خلاف ما مر وبه يصري إذا عس وقد يقال أشار بذكره إلى أنه لا يخفى فيه تغير الإلام إلى أي أم (قوله ما يشتغله بالوقوف) وقوله الزركشي بما إذا لم يمكنه الوقوف في مكة فلهذا لا يفي بلا شك فتأمل لا وجه فيه الجوابين وهو ظاهر ثم أية ومعنى (قوله) أو بطواف الأضحية الخ ينظر فيما إلام به غيره مضر إلى اختلاف الوقوف كذا في النهاية فتبين أنه المشار إليه قوله بالشرع وإن لم يظفر الخ يصري (قوله) أو بعده ولم يخرج الخ ظاهر بطوع المكان المرورو منها سم بطواف بصري فدي يقال إن كان عدم مروروهم لم يعمد فلهذا لم ينعف فهو العذر أو مع التمكن فهو محل تأمل لأن إيجاب المروروهم ما جئنا إلى من إيجاب المروروهم التمكن منه وقد يجب إيجابه في غير الأول وفرض أن الخوف من البعد أو زرق أو انما الليل فلي تأمل اه (قوله) وإن لم يظفر الخ معتمد عن (قوله) أي الطواف وناق (قوله) ثم ينفي أنه لو فرغ من الخ) ينفي من الوقوف أو الطواف حتى يشمل المستثنين سم وناقى وقد قدم عن النهاية قوله (و ليس تقديم التسامع الخ) أي إن لم تكن فتنة بان فهمهم يحرم أو نحوه وناقى (قوله) أي أن أرادوا تعميل الركن الخ أي إوان المراد قبل رجوعه إلى بيته من مزدلفة إلى منى أو أن المراد أنهم إذا فعلوا ذلك كانوا ممن كمن من الركن عند طواف الشمس قبل مجيء غيرهم وأمرهم مع عس قول المتن (ثم يدعون) بفتح أو بفتح المصنف (أي) وشهدا هم مع من تقدم من النساء والضعفاء ليسوا بالكبير تأسيسا به صلى الله عليه وسلم وأه الشفاعة معنى ونهاية (قوله) جريان قول الخ عبارة المعنى فجدد بان من فرض على الرجال أن يسهل لإمام الذي يشهد الخ جردة فدل على أن لم يفعل ذلك فالجاء اه (قوله) والآن لا الخ عطف على الخ (قوله) ورد) أي قوله لانه معلوف الخ (قوله) بأنه يلزم عليه الخ قد عطف الزم فأنه فان نبينا أخذ لهما ليلا لعدم تقاضيه له سم أي التماس (قوله) أي أنه إذا لم يظفر الخ (قوله) فأنه لو أيا الخ لم يظفر بل الصواب عطفه على يدعون ليناسب إياق والسباق وأما حكم الضميمة فتعلم من المسوولان بصري (قوله) عطفه الخ أي واستأنفه سم (قوله) عطفه على بيتون (ج) حى علمه النهاية والمعنى وقال الرشدي يلزم علمهم أه وأحب كالمعروف عنه اه (قوله) يوم النحر) أي قوله واستشكل في النهاية والمعنى (قوله) مثل حصى الخبث باعظام الخ والقال الساكنة عس (قوله) ورد) أي على السبع (قوله) التماس (قوله) عبارة النهاية والمعنى فرما يستطاع اه (قوله) واستشكل) أي قولنا نصف من مزدلفة (قوله) الأولى الخ عبارة النهاية والمعنى فربما وسكت الجمهور عن موضع أخذ حصى الجبال أيام التشريق إذا قلنا بالصحة أنهم لا يؤخذون من مزدلفة إلا بان رأيت قول الشارح وصدي أن أحاط لعله ما يعلم منه الركن الخ لم يرد في آخر الجملة على نقله كلام التاج القزاري المذكور فيما مر من شرح الركن وتعبه بقوله واعتراض الزركشي إلى آخر ما حكاه واعتراضه قال يجب عنه الخ (قوله) ولم يخرج من مكة بطوع المكان المروروهمنا (قوله) ثم ينفي (قوله) هذا يدل عليه قول شارح البصير قوله يمكنه العودة إلى مكة فلهذا لا يكاد يجب له العقاب وغيره اه (قوله) أنه لو فرغ من الخ) ينفي من الوقوف أو الطواف حتى يشمل المستثنين (قوله) ورد بأنه يلزم عليه الخ قد عطف الزم فأنه فان نبينا أخذ لهما ليلا لعدم تقاضيه له سم أي التماس (قوله) عطفه على بيتون) أي واستأنفه (قوله) حصى الخبث باعظام الخ

له حصىات مثل حصى الخبث وورد في ذلك التماس عطفه منى واستشكل بغيره صلى الله عليه وسلم لما وصل حصره قال عليكم بحصى الخبث التي تربي بها الحجر ويجب بحصى على غير حصى ربي يوم النحر الأول وأخذها

منه أو من منى ناسه المرى وما احتل اختلاطه أو على أنه ذكرهم بذلك لئلا يدركهم من يخذلهم من ذلك لفظة الظاهر أنه يعلم بأخذ من الأ
القيرون منه فان قلبه ناس كراهة (١١٦) التيمم برب الأرض التي وقع من عذاب كراهة المرى بأخبار محسوسة على وقوع العذاب به

[illegible]

يكون الوقوف عليه حسنة لا بدى ولا ذاء الزجعة ثم والافتحة (ودتوا) ونسبوا أو اعتقوا (الى الاسفار) لا اتباعا واهمسلم افضم
ويحصل أصل السنة الوقوف بغير عمر من قبله وبالمرور (ثم) عقب الاسفار لسكونها لتأخير العلو (ع يسيرون) الى الصبي يسكنون وقار

فأكثر من ملين ومن وجد
منهم فرجة أسرع فإذا
بلغوا بلن بحسر وهو أعنى
بحسر ما بين من دلفته ومن
بطء مسيل فيه أسرع
الشيء جهده وحركه
الراكب دابته كذلك حيث
لاضر رحن يقطع عرض
ذلك المسيل وهو قدر ومية
خبر لا يتابع وحكمته ان
أصحاب القيل أهل كواثم
على قول الأصح خلافه
وانهم لم يخلوا الحرم وانما
أهلكوا قرب أركه أو ان
رجلا اصطادهم فترلت نار
أسوقه ومن ثم سمى أهل
مكتواذى النار فهو تركونه
محل تولد عذاب كبدار ثمود
التي صرح امره الله عليه
وسلم العلو من به أن يسرعوا
لثلاث صيهم ما أصاب أهلها
ومن ثم ينسب الاسراع فيه
لضرب الحاج أيضا وان
النصارى كانت تفتقن
فأمرنا بالبالغة في مخالفتهم
فصلون من بعد طواع
الشمس) وارتفاعها كرم
(فيري كل شخص) منهم
(حسنة) أي حين انفصالها
واكبوا واشيا من غير تعرج
على غير الزاى لانه تحسنى
وهذا أعنى كونه عقب
ارتفاعها كرم أفضل
وأقول الرى لا يتابع فن
وصل قبله هل يلقب كونه
تحقيقه رى أو راي الوقت
الفاضل فيؤثر اليه كل
محتمل وقضى شامري
الضعة الثاني (سبع
الجبل خلفها وكثير من العامة

أفضم من عرفات إلى قوله واستغفر الله ان الله غفور رحيم بها يتومغنى (قوله بلن بحسر) يضم الميم ونفخ
الحاء الملهة وكسر السين الملهة المشددة وراعتنى (قوله وهو أعنى بحسر الخ) وفي عايشة السيد وقد قدم
المصنف أن رادى بحسر ليس من مئى ثم ذكر السيد أن لفظ رواية مسلم تدل على أنهم منى وسافها ثم قال
ولهذا قال الحب الطبرى ان فى حديث الفضل بن عباس ما يدل على أن رادى بحسر من منى ونقل صاحب
المطالع ما يدل على أن بعض منى وبعض من مزدلفة وصوب بذلك انتهى اه سم (قوله ما بين مزدلفة
ومنى) قال الأزر (قوله رادى بحسر) تحسنا تخرىج وخسة وأو بعوت فذراع مئى (قوله أسرع المائى الخ) أى
وان لم يجد فرجة وهذا الاسراع لذكر وثائق (قوله وانهم الخ) عطف على خلافه (وله على قول) أقروا مئى
وحرى عابه المصنف فى شرح مسلم (قوله قرب أوله) أى أول الحرم (قوله) وأن رجلا الخ) عطف على أن
أضرب الخ (قوله لغير الحاج) بل والعلاج فى حال الذهاب وهو مخيم حيث اعنى ان صر تولد النار به على
الصائد ثم قد يعده أنهم رجعوا على الله عليه وسلم الاسراع فى حال الذهاب اللهم الا أن يقال تركه بيانا للعبور
بصرى قول المتن (فيسألون منى الخ) ويحسن كقول ابن الملقن اذا وصل منى أن يقول لماروى عن بعض
الساق اللهم هذه منى قد انتهى رادى عليك وابن عبدك أسألك أن تمن على علمائنا به على أولئك اللهم ان
أعوزك من الحرم والمصيبة فى ديني بأروحم الراحمين قال ورى أن بن مسعود وابن رضى الله تعالى
عنهما أنهم لما ماروا جرة العقبة قالوا اللهم اجعلها حمارا وادونها فقروا به فنى ونما يقول المتن (بعد
طواع الشمس) أى وارتفاعها فقدر منى يتومغنى (قوله را كبا) إلى قوله وهذا فى أنها يتواغنى (قوله من
غير شرج) أى من غير ميل كردى (قوله لا تحسنى) أى فلا يتدأ فيها بغيره بها يتومغنى زادوا نائى الا
لعز كز جنوخوف على نحو محرم وانتظار وقت فضيلة اه (قوله وقضى شامري الخ) هو قوله فالسنة لهم
تأخير الخ كردى قول المتن (الى جرة العقبة) وتسمى الجرة الكبرى أيضا وليس من منى بل هى حدى من
من الجانب الغربى جهته تحسنى ونهاية وقال فى المئى فى محلى آخر وليس من منى بل منى تنبئى لها
بصرى (قوله ويجبر ميهان بطن الوادى) أى أن يقع ميهان بطن الوادى وان كان الرامى فى غيره يكلو
ظاهر سمى ربه هذا التأويل ووافق كلامه غير ماله سمى ربه جرة العقبة من بطن الوادى وقد بانى عن
هذا التأويل قوله الاتى وكثير من العامة لما لفتنى أن مراد الشارح خلفه بطن الوادى وانما اسماء شاف
الجرة أى شامرها نظرا لوقت الرامى (قوله ولا يجوز من أعلى الجبل) اقتصر عليه الشارح فى شرح بافضل
وقال المكردى فى حاشيته قوله من أعلاها إلى خلفها أما اذوى من أعلاها إلى المرمى فانه يكفى خلافا
فهم من هذا العبارة ونحوها عدم الاجزاء فذكر صرح بالاجزاء فى الايجاب وقال القسطلانى فى شرح البخارى
اتفقوا على أنهم من حيث مرادهم سواء استقبلها أو جعلها عن يمنة أو يساره او من فوقها أو من أسفلها
أو وسطها والاختلاف فى الأفضل انتهى بحر وهو نقل النووى فى شرح مسلم الاجماع على الجواز وصرح
بالحكم الذى ذكره ابن الاثير فى شرح مسنده الشافعى والزر كنى فى الخادم وغيره ما قال بنى التوفيق به
وقد أشبعت الكلام على ذلك فى بعض الفتاوى اه وتقدم عن سم آتيا ما لفته (قوله وكثير من العامة
به بغلبة خلاف المتن من الثاني) كمن ما تقدم من شرح العباب صرح فى استوائهما فى عدم زوال
الكرهة الغسل ورافقه قول السيد فى حاشية الايضاح ومقتضى اطلاق المصنف كغيره بقاء الكراهة فى
المتن ومن الواضحات النصية وان شمله لازدراء بالعدم تحت أخمن مكان مستقدر كايكره الاكل فى اناه
البول بعد غسله قاله فى الخادم الى آخر ما طال به عنه مما حله ووال كراهة الغسل فى التنصيص الغير
المتن ومنه واضح الجاسات (قوله وهو أعنى بحسر ما بين مزدلفة ومنى) فى حاشية السيد وقد قدم المصنف
أن رادى بحسر ليس من منى ثم ذكر السيد ان لفظ رواية مسلم تدل على أنه من منى وسافها ثم قال له هذا قال
الحب الطبرى ان فى حديث الفضل بن عباس ما يدل على أن رادى بحسر من منى ونقل صاحب المطالع ما يدل
على أن بعضه من منى وبعضه من مزدلفة وصوب ذلك اه (قوله ويجبر ميهان بطن الوادى) أى ان
حاصلنا الى جرة العقبة) لا يتابع وادى مسيل ويجبر ميهان بطن الوادى ولا يجوز من اعلى

يفعلونه فيرجعون بلاري م ينادوا (١١٨) القائل به ومن أن يجعل مكعب من سار موسى عن عينه ويستقبلها له الرى الاتباع

و يخلص هذا يوم التمر
لأنه يهاتفه بخلاف بقية أيام
التشريق فان السنة تستقبله
القبلة في رى الشكل (تنبيه)
هذا الجرح تليست من مئيل
ولا عبقها كما قاله الشافعي
والاصحاب خلافه فجمع كما
يسته في الحاشية (ويقطع
التلبية عند ابتداء الرى)
فلا يعود اليها الاتباع ولا ينام
شمار الاحرام والرى أخذ
في التمسك ومن ثم لوثه
الاضل بان قدم العواف
أو الخ قطع التلبية بعده
وقطعها بالجر عند ابتداء
طوافه ويكره مع كل حصاة
لا تباع وراهسمل وقضية
الاحاديث وكلامهم أنه
يقصر على تكبير واحدة
قاله المصنف وأدبه نقل
الماوردي عن الشافعي
تكرره ثنتين أو ثلاثا مع
قوالى ثلثات بينها (ثم يذبح
من معهدى نذر أو تطوع
هديه ومن معه ذلك ومن
لا هدى معه أفضعت ثم
يحلق أو يقصر لثبوت
هذا الترتيب في مسلم
(والخلق) ذلك كالأوضاع
(أفضل) غالبا (من
التقصير) اتباعا واجماعا
ولأنه صلى الله عليه وسلم دعا
للمحلقين بالرجعة ثلاثا ثم
للمقصرين من مرفوهه الشيطان
وبسن الابتداء بقية الأعم
واستيعابه ثمانية البقية
حتى يبلغ ظمى الصديقين
وأن يستقبل المحلق ويكره معوهه اقتداء بالسلف وأن استغر به في الجموع عودين شعره وما يصلح للوصل آكد وأن
لا يشترط الحلاق كذا أطلقه مويث في جملة على أن يراهم أنه يعطيه ابتداء ما طيبه نفسه

يعاونه) لعله في زمنه أو قاله جود في منازي بعض العامة من أعلى الجبل إلى بطن الوادى وتقدم أنه
جاء وخلاف السنة (قوله ما يلقوا القائل به) فضية أن بعض الأئمة يجوز الرى من أعلى الجبل إلى خلف
الشخص فليجمع (قوله ويسن) الخ قوله وقضيت الخ إلى أنها تنافى أدلوه ولا عبقها إلى المتن (قوله
قطع التلبية عند) أى مسند لا عنها بالتكبير مع الحلق وألا ذلك الحاشية الطواف ونائى (قوله وقطعها
الخ) عطف على قول المتن ويقطع الخ (قوله لا تباع الخ) ويسن أن يرى بسده البنى وأفعاله حتى يرى
بعض أبه المألى أو مطلعها الخنى فلا توقع ولا يشف الرى للدعاء عند هذه الجرح وساقى شرط الرى
ومستحبته في الكلام على رى أيام التشريق نهاية ومعنى (قوله نقل المذردى الخ) اعتمده الاسنى
والنخى والنهاية وشرح بأفضل والأعب والامداد الخ عبارة لها بقوله الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله والله
أكبر الله أكبر وثقنا لجذر الداغنى والاسنى كمنطق الشافعي عن الله تعالى عنه اه (قوله تكرر به)
أى تكرر التاكبير لكل حصاة (قوله مع قوالى كلمات) متعلق بالتكرير (قوله بينها) يحتمل أنه لفرف
للتوالى وأظهر للتكبيرات ويحتمل أنه بصيغة المفعول وهو الاستمرار لمرادى والبرزلة كلمات قول المتن
(هذى) باسكان الدال وكسر هاء مع تخفيف اليا فى الأولى وتشديد هاء فى الثانية لفشان فصحتا وهو كما قال
الروافى اسم لما يهدى لك وسواء تقرب بالى الله تعالى من ثم وغيره لمن الاموال ننرا كان أو تطوعا لكنه
عند الاطلاق اسم للابل والبقر وانتم هنا بمعنى (قوله هدى) مفعول يذبح (قوله ومن معه ذلك الخ)
عطف على من معه هدى والاشارة إلى الهدى (قوله أصح) مفعول ليدبح المقدر بالعطف وكان الاخصر
الأوضح أن يقول تقبيل المتن وأوجه يستندوا أو تطوعا ذلك عبارة الوائى ثم يذبح هديه أو دم الجيرانان
والمنطوق أن واضعها كان اه قول المتن (ثم يحلق الخ) أى التكرير بمعنى (قوله اتباعا) إلى
قوله الماوردى فى المعنى الأقوله معدونه كذا أطلقوه إلى وأن يخذل كذا فى النهاية ما يأتى فى مسئلة
تقديم الحج على العمرة (قوله ويسن الابتداء الخ) وغيره من مثله فيلزم كغير التاكبير نهاية ومعنى
وأسى (قوله وأن يستقبل الخ) وطهر من الحدين والنجس وكون الخالق لساوا طاهر بما ذكر
وعدلنا نائى (قوله ويكره الخ) قال الميمرى فى منبر الغرام الساكن عن بعض الأئمة قال أخطأت
فى حلق رأسى فى خمسة أحكام علمتها بحكم عني فقلت بكم تحلق رأسى فقال لى فى أى فقلت نعم قال النسك
لا يشترط عليه قال غلبت مخرفا عن القبلة فقال لى حول وجهك إلى القبلة فقلت وأرى ثمان يحلق من
الجانب الايسر فقال لى أدر اليمين فادونه فحلق يحلق وأنا ساكت فقال كبير فكبرت فلما فرغت قلت لاذهب
فقال صل ركعتين ثم امض فقلت له من أن لهما أمرتنى به فقاير أيت صطاعه من ذباغ يفعل شرح الروض اه
عش (قوله وإن استغر به الخ) أى سن التاكبير عقب فراغ الحلق (قوله ويدفن شعره) أى فى محل
غير مطر وفى وان يقول بعد حلق النسك اللهم آتى بكل شعره تحسنه فواجع عني ما يستوفى روى فى جهاد حجة
واغترى وللمعتقين ولا تقصرين ولجميع المسلمين اسنى ونما يؤمونه زادا الوائى ومن فى التقصير التيام
والاستقبال قوله سائر والطيب واللبس اه (قوله آكد) أى لا تؤخذ الا للوصل نيا يؤمونه (قوله
على أن يراهم أنه يعطيه الخ) نقله من لم يوطن نفسه على تطيب نفس الحلاق بما يرضيه والاتواضع
يقومها فى بطن الوادى وان كان الرى فى غيره كاهو ظاهر (قوله لى فى أى فقلت نعم) قال فى الروض
عطفا على ما يستحب والتقصير قدر آتية من جميع الرأس قال فى شعره جرحه تقصير ما زاد عليها حكم الحلق اه
وعبارة العيان وروى الاخيه كالحلق قال الشارح فى شرحه تبع فغيره وقضية أن مثله للرجل فى حصول
الانضغاط ولهم أو الحلق فى كراهته تأدوه حوته أخرى ولا أول غير مراد كاهو ظاهر والثانى هو المراد
لكن بشرط أن يحصل له شين كشين الحلق وأنه لو نذر الرجل لم ينقض نذره منه اه على عدم انعقاد نذر التقصير
لأنه مقصود ونذر المقصود من خصال الوجع الغير فى غير منعت قد ظهر أنه لا يكون من نذر الرجل الحلق

أنه أكل بصري أى كاشع بذلك التعديل لى الالى (قوله من نحو شاربه الخ) أى كعقمتهم وعانتهم
 يؤمر بأكله لظفره وذلك (قوله وحقه) أى يحل كون ذلك أكل (قوله وان كان بسود خلق فيما) ينازع
 فيه المطلق شرح منسب استنباط الحق في الحج والتقصير في العمرة ليقع الحق في أكل العبادتين شرح
 أقول النزاع ممنوع لوجود الحق على تقدير المذكور سم (قوله لانه من القصر المذكور) ويؤخذ من
 ذلك أنه لو خلق الرأس لم يكره خلق أحد هاتين العمرتين أو لا يخلق في الحج لأنه لا تنافي بينه وبين
 زادوا في هذا أن كانوا أصليين لانه يكتفى بأداء من أحد هاتين العمرتين زيادة أحدهما إلى يكفى لأخذ من
 اشتبه وجب لأخذ من كل منهما كما قاله عى اه وقال البصري بعد ذكره عن شرح الروض مثل ما مر عن
 المثنى والنهاية ما نصه وهو ظاهر وانما يرد النظر في أنه هل الأفضل في هذا التقصير الاثنى عشر جماعى
 التسلي الاول ثم حلقه جماعى الثاني على ما لم ولعل الثاني أقرب اه (قوله ولو صغيرة) أى لم تتد إلى زمن
 يترك فيه شعرها ثم ومضى (قوله غلطه فيما لا يرى) لانه يفتن نصف في أن هذا التخلط تساهل فيجب إذ
 ليس في كلامه التخصيص بما قاله الاسنوى ويغايروا هذا خلاف لا ينافى التقيد بالشاهد المعنى سم (قوله
 اذا بشرع له الحق الخ) أى بالنص والاجماع يؤخذ من ذلك أن المرأة الكافرة ان أسلت لا تحلق رأسها
 وأما قوله صلى الله عليه وسلم ألق شعركم الكفر ثم اغسل بحول على الذكركم مضى ونهاية (قوله واستغفاه
 من فاسق الخ) أى ولهذا يباح له البس الرجال في هذا الحالة ثم يتوهم معنى (قوله ويكره الخ) عبارة أنها يكره
 الخلق ونحوه من احراق أو أزاله بنوره أو تنف لغير ذكر من أنى وختى لانه لو ما مثله ومن ثم نوته أحدهما
 لم ينعقد بخلاف التقصير ولو من السدا لاعتن الخ حرم وكذلك لم ينع ولم يذنب بحرم على الحرمة الزوجة
 ان منعها الزوج وكل من فيه أو استمتع فيها فظهر وبحت أنه يمنع من الواجب لها وفيه وقف بل لا وجه لخلقه
 الا ان يقتضى فيه مصطنعها وبني الحرمة أيضا إذ لم يمنع الزوج وكان فيه فوات استمتاع هر اه سم عبارة
 عى قوله انه منعها الزوج الخ قياس ما ذكره في الامه أن مثل المنع ما يذنب ولم ينه عن المنع لا يتوقف على
 فليشمل (قوله فان رضى والازادة) فقد يقال هذا ممكن بعد الفراغ فلا حاجة إلى تحميل الاعطاء الا أن يقال
 الانبساط بالاعطاء أقرب إلى الرضا وترك المنع من ماله أو اعتاد فانه في الانبساط يحصر على
 الموافقة وفامن اعراض الموقوف عنه فليشمل (قوله وان كان بسود خلق فيما) أى والطلاق شرح مسلم
 استنباط الحق في الحج والتقصير في العمرة ليقع الحق في أكل العبادتين بحول على ما قاله بسود رأسه قبل
 الحج والخلق في العمرة أيضا أخذ من التخصير الذى قبله وأخذ الزكوى من النص أن مثله باق فيما لو قدم
 الحج على العمرة وكلام شرح مسلم المذكور ينافى فيه شرح هر أقول ممنوع لوجود الحق في الحج على
 التقدير المذكور (قوله ولم يحلق بعض الرأس الواحد الخ) أفهم أن من له رأسان يحلق واحدا في أحدهما
 والاخرى الاخرى (قوله ولو صغيرة) هو الاوفى لكلامهم وان بحث الاسنوى واعتد به غير ما استشهاده الصغيرة
 التى تنتهى إلى زمن يترك فيه شعرها شرح هر (قوله واستثناء الاسنوى لها غلطه فيما لا يرى الخ)
 لانه يفتن نصف في أن هذا الغلط تساهل فيجب اذ ليس في كلامه التخصيص بمنع ما قاله الاسنوى وغاية ما يوجد
 إطلاق لا ينافى في التقيد بالشاهد المعنى (قوله اذا بشرع الخ) لانه يفتن مطلقا لا ينافى في الاجماع
 في شرحه وكذا الحق ونحوه من احراق أو أزاله بنوره أو تنف لغير ذكر من أنى وختى لانه لو ما مثله ومن ثم نوته
 نذره أحدهما لم ينعقد بخلاف التقصير ومراده بالزادة الا انى فبذل الصغيرة انتهت وقال أيضا لو منع السيد
 الاممته أى من الخلق حرم وكذلك لم ينع ولم يذنب كبحه أو أساقبل وهو متجه ان لم ينع فوات أو نقص فية
 والا فلا يذنب لها في السدا ان فى فعل ما يتوقف عليه التعلل وان كان مفضولا ودين الاذن المطلق ينزل على
 حالة في النهى والخلق في حقهما منى عنه ويحرم على الحرمة الزوجة ان منعها الزوج وكان فيه فوات
 استمتاع أيضا فيما يظهر وبني الحرمة أيضا إذ لم يمنع وكان فيه فوات استمتاع هر وبحت أيضا أنه منع
 بمنع الواجب له وفيه وقف بل لا وجه لخلافه الا أن يقتضى فيه مصطنعها (قوله واستغفاه من فاسق هر يد سواها)

فان رضى والازادة لانه
 يسكت إلى فراغه لان ذلك
 ربما تولى منه نزاع اذا لم
 رضى الخلق عما عليه
 وان يأخذ شيئا من نحو شاربه
 ونفقه عند فراغه وان
 يتطلب ويلبس وخرج
 بغالب المفتح فيسكن له أن
 يقتصر في العمرة ويحلق في
 الحج لانه لا يملك ويحلق كفى
 الاملاء ان لم يسود رأسه
 فالخلق وكذلك لو قدم الحج
 وأخر العمرة فان كان
 لا يسود رأسه عند ناقص
 في الحج يحصل له ثواب التقصير
 فيه والخلق فيها ولو عكس
 فانه الركن فيها من أصله
 وان كان بسود خلق فيما
 ولم يحلق بعض الرأس الواحد
 في أحدهما وباقي الاخر
 لانه من القصر المذكور
 (وقصر المرأة) ولو صغيرة
 واستثناء الاسنوى لها غلطه
 فيه الاخرى اذا بشرع
 الخلق لانه مطلقا لا ينافى
 سابع ولادتها لتصدق
 بوزنه والانداد واستغفاه
 من فاسق هر يد سواها
 الخ حتى ويكره لهما الخلق

(امرارالموسى عليه) اجامعاشهبالخالقين وبحملالاذرى احتصاصذلك بالذكر لانالحلق ليس مشروعا لغيره والاسنوى انه لو كان بهض
راسعشر من امرارالموسى على الباقي (١٢٢) أى سواء اخلق ذلكا بعض أم قصر على الواحدة لثبالبذل كورأى اذهوا يكون فى السك

يكون فى البعض وليس فيه
جمع بين أصل و بدل خلافا
لمن زعمه لاختلاف بينهما
على أن هذا الامر ليس بدلا
والاول جفى البعض حدث
لاشعر بالكفا ولا يلزمه
خلافا لمن زعمه أيضا انه لو
اقتصر على التخصيص أن عمر
الموسى على يقتصر اسم (قوله)
خلق أو قصر دخل مكة
أو ذلك مسمى (وطاف
طواف الزكن) ويسى أيضا
طواف الأفاضة وطواف
الزبار وقد يسمى طواف
الصدر بضع المال ويسن
عقبه أن يشرى من سقاية
العباس من زعمه لا يتابع
(و ح) بعد الطوف فليجوب
الترتيب بينهما كما بينا فورا
نبا (ان كان سى) بعد
طواف القدم كما هو الأفضل
(ثم يعود الى متى) بحيث
يترك أول وقتها يظهر حتى
حتى يصلها بما لا يتابع
روا الشيخان ففى بها
أفضل منها بالمسجد الحرام
وان فاتته مصادفة على
الاصح لان فضاة الاتباع
ما يروى فى الضائفة ورواها
مسلم أنه صلى الله عليه وسلم
صلى الظهر بمكة بمجوعة على
ماتى المجموع وقبه اشكال
بينه فى الحاشية على أنه
صلاههما أول وقتها بما نأيا
بني امالاصح به كجلى بهم
في بان نخل مرتب و ابى داود والترمذى انه أخر طواف يوم النحر الى الليل مجوعة على أنه أخر طواف نسائه وذهب معهن (وهذا بعرفة
الرى والذبح والحق والطواف يسن ترتيبها كذا كثرنا) فى الوقت الذى ذكرنا لا يتابع فان خالف صح لانه صلى الله عليه وسلم فى ذلك واه
الشيخان (و يدخل وقتها) أى الاعمال المذكورة والاتبع لن وقت

وهل يدخل فى نحو النوم الاكره أم لا وعلى الاول فهل يفرق بين حلق نفسه وحلق غيره ما كراه من غير المحرم
ولعل الاقرب فى الاول الاول وفى الثاني الثانى فليجزم قول المتن (امرارالموسى الخ) وينبغى استحباب امرار
آلة القص فحين يستحبى حقه التخصيص تشبهها بالمقص من سم وعش قوله تشبهها الخ قال السنوى طوطى فى
الاشياء والنظار وتقليده امرارها على ذكر من ولا تختار ما ذكرناه حتى اه بصري (قوله تشبهها بالخالقين)
ويسن أن يأخذ من شارب أو شعر حلقه مثله أن يكون قد وضع من شعره شاة الله تعالى للموسى بالحق فى آخره
وتذكر وتوثق له من الحلق بمعنى عبادة النهاية قال الشافعى رضى الله تعالى عنه ولو أخذ من حلقه أو شارب
شاة أكل أحب الى للالتصاوع أخذ الشعر فى المجموع عن النوى أن سائر ما زال القطرة كذلك بل الوجه
كما تأده الشيخ رحمه الله تعالى عدم التقيدهما زال فهاو صرح القاضى بأنه يتبدل بالمقصر أى ما إذا كره
الشافعى قال ان المنزى وصم أنه صلى الله عليه وسلم لا يحلق رأسه قطارة أى فسن الحلق أى أيضا اه قال
عش قوله من القطرة أى الخلقه والرد ما زال التخصيص الهى تقوله من فسن الحلق أى مطلقا قصر ما أو
غيره اه وقال الزيدى قوله وصرح القاضى بأنه يتبدل الخ هذا ليس فى خصوص ما نحن فيه من كونه لا شعر
رأسه بل هو وما به محكم عام اه (قوله بحث الاذرى الخ) اعتمدته النهاية بتوالمعنى (قوله ولا يلزمه) عطف
على وليس فبسه الخ أى ولا يلزم من كلام الاسنوى أنه لو اقتصر من يحسب رأسه شعر على التخصيص أن يشر
الموسى على الباقي كرى (قوله على التخصيص) أى البعض رأسه (قوله أن عمرالموسى الخ) أى من غير الخ
(قوله ويسى) أى قوله وهذا هو المسمى فى المتن والنهاية بالقوله كما هو الأفضل وقوله وسماه كمال بينه
فى الحاشية وقوله أن انحر الى المتن وقوله ثم الى وما أتى (قوله ويسى الخ) قال الشيخان يرى بعد ارتفاع
الشمس قد روع ثم يخرج ثم يحلق ثم يطوف منجوعة نهاية ومعنى (قوله وطواف الزبارة) أى وطواف الفرض
معنى وعش (قوله وطواف الصدر الخ) والاشهر أن طواف الصدر طواف الواو عا لغيره ليعتدوا لافاضة
لا يتابع به عقب الأفاضة من متى والى بار لا نهم بأن من متى آثار من البيت ويعودون فى الحاشية (قوله كما
هو الأفضل) فافا للمعنى وخلافا لنهاية (قوله لا يتابع) هذا لا ينفذ الخ الى أن سى أى عن المجموع (قوله
مجموعة على ما فى المجموع) أقره النهاية بتوالمعنى (قوله على أنه صلاها بما الخ) هذا الجمل ينافي ما تقدم من طلب
ادراك أول وقت الظهر حتى لا يتابع يمكن أن يكون هذا والمراد بالاشكال الذى بينه فى الحاشية أو من
جلته وذلك لانه اذا صلاها بمكة أول وقتها لا يمكن مع ذلك ادراك أول وقتها حتى لا يبينها غير سخايل قبل أكثر
وقد دل قوله لا يتابع على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أدرك أول وقتها حتى وأيضاعلى هذا لا يثبت قوله ففى بها
أفضل منها بالمسجد الحرام الخ سم (قوله الاذرى) أى ذبح الهوى المسوق تقربا الى الله تعالى فبدخل وقتها
بدخل وقتها انصبة كسأى نهاية ومعنى وقد يقال لما وقع لهذا الاستثناء فى حل كلام الحر (قوله لن وقف

امرارالموسى عليه) قال فى الرض وان من حلقه وشارب قال فى شرحه والواو فى وشارب به بمعنى أو ولو جى بها
كامله كان أولى اه عم قال فى المجموع قال ابن المنذر ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يحلق رأسه قطرة
أطفاوه وكان يشرى بأخذ من حلقه وشارب وأطفاوه اذارى الجرأه وينبغى استحباب امرار آلة القص فحين
يستحبى حقه التخصيص تشبهها بالمقص من (قوله لا يتابع) هذا باقى من الجمل الا أن (قوله بمجموعة على ما فى
المجموع الخ) هذا الجمل ينافي ما تقدم من طلب ادراك أول وقتها يظهر حتى لا يتابع يمكن أن يكون هذا والمراد
المراد بالاشكال الذى بينه فى الحاشية أو من جلته وذلك لانه اذا كان صلاها بمكة أول وقتها لا يمكن مع ذلك
ادراك أول وقتها حتى لا يبينها غير سخايل قبل أكثر وقد دل قوله لا يتابع على أنه عليه الصلاة والسلام أدرك
أول وقتها حتى وأيضاعلى هذا لا يثبت قوله ففى بها أفضل منها بالمسجد الحرام الخ (قوله لن وقف

بل الأفضل تأخيره عن وقت الجوع بالإنابة بالخلق في غير وقت الكراهة وهو الموهو نظير مسئلتنا (وإذا قلنا الخلق نسل) وهو المشهور (فعلنا) نؤمن بالرى (١٢٤) فجاء العقبة (والخلق) أو التخصير (والطواف) المتبوع بالسعي إن لم يكن سعي (حاصل الفعل الإبر) من تعالى الحج فان لم يكن

رأسه شعر حصل واحد من الباقي (وكل به البس) ونحوه (والخلق والقسم) والتبيل بل بسن التطيب واللبس الاتباع كالمسح وكذا الصيد وعقد النكاح) والتبج بحدوث الفرج ولو يشهوه (في الطاهر) كالخلق يجامع عدم انفساد كل الحج (قلت) لا طاهر لاجل عقد النكاح) ولا التمسح كالظرب شهوة (واقه) العلى الصبح اذا وميت الجرة فقد حصل لكم كل شيء الا النساء (وإذا فصل الثالث) الباقي من أسباب الفعل (حاصل الفعل الثاني) وحصل باقى المهرمان) اجاءوا وان بقى عليه الميت وبقيته الى ولوفاته الرى وقف الفعل على الاتيان ببدله ولو صوما كافاه وان أطال جمعي اعتراضه تزيلا للبدل منزلة البدل وانما يتوقف تخطي المهر عليه لانه واحد ففسق بقاؤه محرم من سائر الوجوه ولا كذلك هنا أما العمرة فليس لها البدل واحد لان الحج بطول زمنه وتكثر أعماله فأبيع بعض محرماته في وقت وبعضها في وقت آخر تخفيفا للمسقة بخلافها ونظير ذلك الحضي بدل المال

زمنه محجل لا تقام محظوره وانما محجل انقطاع الدم والغسل بخلاف الجنابة وزاد البقي في تحللنا وهو حاق شرعية من البدن ليله بخلق الركن أو سقوط طوعا لغتغيره فقال لا يحل الا بشغل اثنين من ثلاثة كغيره

ولو لغیر الحاج نهم غن بعد الغروب (١٢٦) النفر لری لانه لا یكون له اختلاف نحو احتیاطه ویلزم (ب) بمکسر الراء واما العود لری فی

الاحتیاط والاقتدر بقاء وقت الجواز الی آخر أيام التشریق ویعذر فی ترك المیت وعدم لزوم الدم أيضا
خائف علی نفس أو مال أو فوات معطوب كما یقوض بیع مريض بترك تعهده أو موت تخوف یرفع غیبه فیما
یظهر لانه قد عذر فاقبضه الراء وأهل السقایة وله أن یفر بعد الغروب اه وكذا فی المغنی الاقوله أو موت
اللی لانه (قوله ولو لغیر الحاج) أی ولولم یصادق الری قبل أو كانوا أو متعین ان تعسر علیهم الاتیان
بالجواب الی منی مشاوشة ولین تركه لم یبقوا ضایعا یفوتهم بأخو عالاقتصر علی عاده وانی (قوله
النفر) أی الخروج من منی (قوله لانه لا یكون له اختلاف السقایة) أی من شأن كل من هذا ذلك فلا
فرض الاحتیاط ایسلا الی الری دونها العکس الحكم کل واحد من كلامه فی حاشیه مثلا یضاح وقد یصور
للاحتیاط الی الخروج لیل بعد الری بصری (قوله ویر) أی فی أو فی فصل فی المیت (قوله وانی) أی عن
قرب (قوله فلهم) أی لراعاه (قوله قبل غروب) أی آخر أيام التشریق (قوله فهو) أی
الری (قوله الجواز) أی جواز تأخیر الری (قوله قبل دابته) أی الی تركها ولو بالاحرام مثلا (قوله لو عاد
لری الخ) یعنی لو عاد قبل خروج أيام التشریق (قوله عدم الاثم) أی فی ترك الری (قوله من التناقض الخ)
خبره قد تم لقوله (قوله یجوز لری الا عذر تأخیر یوم) أی فی زودته فی الثاني قبل ومه وقبل الزوال
ونانی وبصری (قوله بان الخ) متعلق بحجاب البعض (قوله هذا) أی تصحیحهما أن لغیرهم الخ و (قوله
وذلك) أی قوله ما یجوز الخ بصری (قوله فیرد الخ) جواب أما فی رد ذلك الجواب بان الخ کردی (قوله
بان ما تركه لرد الخ) أی ترك ذی العذر لایستلزم وبصری (قوله فلم یناسب) أی تارك المیت
العذر (قوله بان الخ) أی عدم جواز التأخیر بیومین (قوله من غیر معنی الخ) متعلق بخصافه (قوله) أی
المصافقة (قوله من أن یجوز) أی لفظ یجوز فی قوله ما یجوز تأخیر یوم (قوله ولا یجوز) أی لفظ لا یجوز
فی قوله لا یجوز تأخیر یومین بصری وکریدی (قوله بمعانی الخ) فی ذلك قد قال فیما نظر عدم الفرق
مع قیام العذر بین التأخیر بیوم والتأخیر بیومین وان العذر كما یسقط الاثم كذلك یسقط الكراهة وتخالفة
الاولی حمرا فی التی النهاية ما نصوب بحث ان الاعذار هنا تفصل لولها لحضور کلمة فی صلاتها لجانته والذی مران
المذهب بعدم الحصول والمختار الحصول اه قال عرش قوله مر والمختار الحصول أی هناك فیکون
ما هنا مثله اه (قوله ومنه) أی قوله وسعفی المغنی والتهامة الاقوله ولو لغیر الخ وعرش قوله وبغیر ذلك الی
ومنه (قوله ومنه) أی من العذر المسقط لوجوب المیت ولزوم الدم نهاية ومعنی (قوله خوف علی عترم)
أی نفس أو مال نهاية ومعنی أی وان قل ونافی عرش (قوله وغیر فی منقطع) أی لا یستعده أو استغفل
منه یفوت فحصل الاذنه أو يستأنس به لخصوصا ذی الموت وان تعهده فشره فیهما وانی (قوله
نحو طواف الركن) أی کالسی (قوله بقده) أی وهو عدم امکان العود للمیت بعد فعله والاخص جماعین
الواجبین لولم یعمل بتخصیل مادون العظم یعنی فهل یلزم لان المیت ولا یسقط بالمسور والأولانه لا یحصل به
واجب المیت لم أره شيئا ولعل الاول أقرب بصری (قوله وغیر ذلك) أی یخوف من غیره مع خوفه وجوب ولا یبینه
لإی حنی لعذر كراعاه فان قوها قبل الغروب وكأهل سقایة العباس وكذا غیره اهل الصلوات تأخیر الی الغر
ویوم فاکثر من التشریق ویستدركه کسائی اه وساقی معنی ذلك فی ریا کذا ونص الراء ترك مینت
مزدلفة ما ساقها قبل الغروب وفارقوها كذلك (قوله وأما جواب بعضهم الخ) ذکر فی شرح البهجة هذا
الجواب (قوله ولو لم یجوز لری الا عذر تأخیر یوم) أی لری یوم لا یومین مع تصحیحهما الخ قال فی شرح الزیوض
واعلم أن المنع من تأخیر الری یومین متوالین هو بالنسبة لوقت الاختیار والاقتدر مران وقت الجواز عند الی
آخر أيام التشریق فقول المصنف ع قال الزیوی وغیره لاریخص الراء فی ترك الری یوم الراء فی تأخیر الی
یحول علی أنه لاریخص له فی الخروج عن وقت الاختیار اه (قوله بان هذا) أی أن لغیرهم تأخیر الخ وقوله
وذلك أی قوله ما یجوز الخ (قوله للعذر یترده الماتیة) أی وترك ذی العذر المیت للعذر (قوله

وقت ومران وقت أدامری
النور من نصف لاله القمر
الآخر أيام التشریق
و بانی انی كل یوم من أيام
التشریق یدخل بزواله
ویستری الی آخرها فلهم
کثیرهم ترك الی النور وما
بعده الی آخرها لم یبر السکل
قبیل غروب شمس وهذا
یسلم ان معنی كون الی
عسرا فی العید عدم
الكراهة فی تأخیر لاله
والافهم مساو لافهم
الجواز فان فرض خونه علی
دایم لو عاد لری الی الی یترك
به كان معنی كون الی
هذا لانه لم الاثم كقول
ظاهر وأما جواب بعضهم
من قول الاستوی من
التناقض المذهب قولهما
یحوز لری الا عذر تأخیر
ری یوم لا یومین مع تصحیحهما
ان لغیرهم تأخیر الی یومین
فاکثر من غیره لأن أيام
منی کل وقت الواحد بان هذا
فین بان لاله منی وذلك فی
ذی صذر لم یثبتها فاستناع
التأخیر علی لاله شعاع
المیت والری فیرد بان ما ترك
العذر یترده الماتیة فی عدم
الاثم قبل یناسب التشریق
بذلك مع العذر علی ان هذا
الجمع مخالف لالاختلاف
فی الوضوین من غیر معنی
یشهد فلا یثبت الی
وانما الوجه لانه من
ان یجوز عندهم من غیر

کراهة ولا یجوز عندهم فی الخل المستوی الطرفین فانه لایقر بربما یبدو ومنه یضاح فی محرم ولو لغیره فیهما يظهر
أستخداما لمراسم التیم ومرض شق مع الی قیامه فی غیر ذلك ما یحیة فی الحاشیة فیهما معارفی من دفعین

الاشتغال بغير طواف الركن بقصد وسعيهما فإن العذر في الميت يسقط عنه ما عدا ما في الرمي بسقط الله له (تسعة) وقوم غيره سنة ثمان وخمسين يحيى يوم القيامة قطبة بن أسرار الحارث وأمر بكثرة تزيينها واشتد الخوف (١٢٧) حتى رحل أكثر الحجاج والمكسكين ليلة

الفر وصيحه وقع الثوب القطيع ولم ينزل وف يستند في نفر من يجمع الأصمعي الحجاج قبل ذوال يوم النفر الأول وأراد بعض أكاره الحجاج أن يعوذني قبل قوات وقت الرمي مع جنود من صاحب مكة فعذر عليه ذلك لفراد الأعراب وانتشارهم كالجراد حينئذ اختلف الغنسون في زوم الدم وظاهر كلامهم لزومه كإيتنا مع الميل إلى عدمه وبينت سند في إفتاء مبسوط مسطر في الفتاوى ومن ذلك المسند أن ما ذكره من الأعداء بعضه لا ينع فله بالنفس وبعضه لا ينع الاستئابة فليزم الدم لا مكان الفعل وأما هذا العذر فإن قيل بالنفس والناس لان كل واحد حتى الفقر المقترد من صرخا فعلى نفسه فلم يكن فيه قصير البتة وإن كلام شارب في ذلك وإن ما ذكره وفي الأحبار لا ينافي ذلك لأن الميت يجب فيه دم العذر كإيتنا فإني أدق قبل ونظر فليز ذلك وإن علماء عصر ومكة اختلقوا في الدم فأنتي بعلمه المنصور كشيخنا ومعاصره ووجوبه المكسبون (فأدري اليوم

له تسعة بدعته أوله وتم قاض لا يسهلها إلا بعلمه كالحفي وعقوبة برحو غنيته العفو عن وقتها بل من لا تقى غيرهما زعموا وسفر وقتها في قولهم (قوله) في عالم الخ قال في الجموع وترك الميت ناسيا كما تركه عادنا صرح به الهارثي وغيره معني وأقره الوائلي (قوله) في يومس منعتنا وخمسين) أي ونسعمائة كلف الفتاوى اه مختصا (قوله) أمر الحجاج كذا في النسخ بالدولة بحرف ن. أسرار الحارث كلص به الشارح في بعض كتبها كالتك النص (قوله) وأمير مكة) وهو الشريف محمد أبو بني بن الشريف بكران (قوله) من الحجج) حال من في (قوله) من صاحب مكة) أي من أسيرها (قوله) القتيون) كذا في النسخ بالباء الأولى حذفها (قوله) ذلك) أي العودني (قوله) وظاهر كلامهم الخ) أي ما تقر من أن العذر في الرمي يسقط عنه لادامه سم (قوله) وبين مستند) أي عدم القرم (قوله) وإن كلام الخ) عطف على قوله أن ما ذكره من الأعداء المت (وأدري اليوم الثاني الخ) أي الأولى من أيام الترسق في ثيابه وصف (قوله) في مثل من اختفى شغل الارتحال الخ) وقاله المعنى وخلافا لآسي والنهاية قبله الأولى ولو غربت وهو في شغل الارتحال فله النفران في تسكفه حل الرجل والمتاع مع قطع عليه كالأوتار وتغيرت الشمس قبل انقضاء من منى فإن له النفر وهذا المزمع به ابن القري في به الأصل الروية وهو المعتبر خلافا لما في مناسك المنفذين أنه يمتنع عليه النفر وإن قال الأذوي أن ما في أصل الروية غلط اه وعجابه لا يعبر به وهو كمال الأذوي وغيره غلط سيقوط شئ من نسخ الفر زوا المعصم في صوفي الشرح الصغير ومناسك المناسك متناع النفر عليه خلافا لما في شغل وتغيرت الشمس قبل انقضاء من منى كان لها النفر اه (قوله) لا يلزمه الخ) من الإلزام (قوله) ما قرنته) فذلك ما وجدنا من الزمن كلام المنصف يصرى قال الكرد على بأفضل ما أخذه اشتراط نية النفران حقيقة فالتقصيد الشئ مقترنا به اه (قوله) والأدري الخ) عبارة الوائلي ومن وصل إلى جرة العفة يوم النفر الأول بأوبا النفر وزنه فوهو منه دوسه البشاريح معنى لعين عليه الرجوع إلى حده في يكون نفرة بعد استكمال الزوا قاله ابن الجبال وهو قضية كلام الحقيقة في النفر ثم ينقل عن منى لكن قضية كلام ابن قاسم أنه له النفر الآن بعدد من غير وجوع وتكفيه فالنفر من حيث دلالة ربه الأولى ووصوله إلى جرة العفة لا يسمى نفرا وإن لؤا لانه قبل استكمال الرمي ولو عاد إلى الرمي ثم فلم يوثق فويخلو معنى قضية كلام سم أنه تكفيه البتة النفر ولقبيل وصوله لمكة يسير وكلام الحقيقة يقتضي أن تكون فالنفر موجود قبل انقضاء من منى ولو يخرجه سيره في ذلك فن لم يواصل لم يسقط عنه شئ إذا قال ابن الجبال وجدنا نذر فخرج منه ان ما عليه حل الناس اليوم من سيرهم من منى وأفاضتهم عقبرى جرة العفة سم النساء ولم يحصل الرجوع به الذي يخرجه صريح كاشتبه عبا رانهم سماعا رة القصة هذا ما ظهر أن ظهر نقل بخلاف ما عول عليه انتهى انتهت في الكرد على على بأفضل ما منه وذكر ابن الجبال في شرح قول الأيضاح إذا نفر من منى في اليوم الثاني والثالث انصرف من جرة العفة كما هو ما لا يعكر على ذلك ما قد مناهم انه إذا نفر في اليوم الثاني يجب في حقه بعد روى جرة العفة أن يعوذ إلى حده شئ ثم ينفر ليسع نفرا لا مكان حل كلامه على ذلك بالنسبة إلى اليوم الثالث ولا ينافيه قوله كما هو في كماله راكب قتاله اه وينت في الأصل ما يؤيده اه أقول وهذا الخ لم يرد جدا برده قول الما في والنهاية وبأن في الشرح ما لو انفقوا سن أن يري راجلا لا راجلا في يوم النفر فالتسعة أن يري رأ كالبغير عقبه اه وقول الشارح في حاشيته في الأيضاح قوله وفي اليوم الثالث كلاله ينفر في الثالث عقب ربه فيسقط ركه هو المعتمد كذا في قال ونفرا صلها ونس عليه في الاملا مع يقتضي فعل المنصف الذي

وظاهر كلامهم) أي ما تقر من أن العذر في الرمي يسقط عنه لادامه (قوله) وإن اعترضه كبرون) قال في شرح الر وضو وهو كمال الأذوي وغيره غلط سيقوط شئ من بعض نسخ الفر زوا المعصم في صوفي الشرح الصغير

الثاني فأراد النفر) أي النفر كالأدري الحقيقة النفر لا فرج في مثل من اختفى شغل الارتحال ووافق الأدمع في أصل الروية شارح وجمها وهو في شغل الارتحال لا يلزمه الميت وإن اعترضه كثير وب) (قل غر وب الشمس) يؤخذ من قوله أرأذانه لا من نية فرم مقارنة واللا يعد بخر وجه

ذكره في الروضة أيضا نذب الركوب عند النفر الأول أيضا وهو ظاهر لأن يوم النفر لا رجوع فيها وأيضاً لو كان
 العود المذكور واجباً لقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والسلف فانه أمر غير بيّن عليه بعض
 الخلفاء لعموم البلوى بقره في الأزمنة لا يمتنعوا بضاقول اليوناني وهو قضية كلام الحقّة كقول ابن الجبال سيما
 عبارة الحقّة ظاهر المتعبد بقضية قول الحقّة لا يمتنع نية النفر مقارنة مع قوله السابق فيحمل من أخذ في
 شغل الزوال حال أن مقولته نية لشغل الزوال كالتي توافر فيها بعد تمامه وقبل وصوله إلى الجرح فلا ينافيه
 قوله هذه الجرح ليست من ماله ولا عقيبته لأن المتعبد في العبادة إنما هو مقارنة النية لأجل الاستمرارها
 إلى آخرها (قوله في لزومه العود) لقائل أن يقول محل لزوم العود حال نية النفر خارجها قبل الغروب سم (قوله
 ثم رأيت الزركشي الخ) فعلم أن نية النفر قال بها الزركشي والمقارنة للنقل قال بها الخفصوني بتعرض النهاية أي
 والمغنى وشيخ الاسلام للنية وهذا لا يقتضي مخالفتهم ونافي ذلك أن تقول إنما استكنوا عن النية لعدم الحاجة إلى
 ذكرها لعدم انفكاك الزوال احتمال الاختيار عن نية النفر وإن لم يتحصّر المرحّل وجودها في قلبه إذا شغل
 العقل المختار بالشديدون تصور المشهود اليه وتوجهه إلى ما رقبه بدون ملاحظة فصول مكتمل
 عادة (قوله كان) إلى قوله نعم في النهاية والمغنى قول المتن (وروي يوها) ويركح حصي اليوم الثالث أو
 يدفعه إلى يوم ولا ينصرف يوماً لما به عليه الناس من دفعها فلا أصل له نهاية ومعنى قال غرض قوله هو ولا ينصرف
 بها أي لا يذيقه ذلك اهـ (قوله أما إذا لم يتمها الخ) صادق بما إذا بان أحداهما فقط وهو ظاهر ثم رأيت
 السيد صرح به سم (قوله أو نقر قبل الزوال) أي مطلقاً (قوله فلا يجوز الخ) ويحجب ترك الميت لئلا يمتنع
 دم تركه الميت الواجب كيجب ترك الميت من دفعه في ترك الميت إليه الواحد ومدوا اللين مدان من
 طوله وفي ترك الثلاث سم ليله من دفعه ثمان معنى ونهاية (قوله نعم ينفعني غير الأولى العود قبل الغروب)
 مفهومه أنه لا ينفع العود بعد الغروب وبعبارة صرح في شرح الروض سم عبارة اليوناني وفي سم عن المجموع
 ما وافقها وهو نقر النفر الأول بعد الزوال ولم يتم إلى كان بقية صراحة من النفر ولا يسقط عنه ميتة الثالثة
 ولأوى يوها فيجب العود إلى قبل الغروب فإن غرت الشمس قبل عودها فميت الميت وإلى فيلزمه قد يتمها
 وإن بان نوري بعد فيلزم عدم نوري الثاني والثالث لشمه من ميتة الثالث تحقيقاً لا عدواً لأن عاد قبل غروب
 الشمس روي قبله والنفر حينئذ قبل الغروب فإن غرت الشمس بعد عوده وقبل الزوال ما في روي في الغرضه
 وعن أمسه ونقر قبل الزوال سواء نقر في يوم النفر الأول أو في قبله فإن عادوا زالت الشمس يوم النفر الأول
 وهو بمنى لم يؤخر وجهه أو عاد بعد الغروب فميت الميت وإلى فيلزمه قد يتمها كما مر ولا يلزم عوداً بين الزوال
 والنفر وبروي وإجراه وله النفر قبل الغروب فإن غرت الشمس قبل الغروب (قوله طر مدنا ذكر)

ومناسك النوروى أنه يمتنع عليه النفر بخلاف ما لو رجع قبل انقضاءه من ماله فإن له النفر اهـ
 (قوله في لزومه العود) لقائل أن يقول محل لزوم العود حال نية النفر خارجها قبل الغروب (قوله أما إذا
 لم يتمها) صادق بما إذا بان أحداهما فقط وهو ظاهر ثم رأيت السيد صرح به فقال عقب عبارة صاحبها عن
 المصنف قلت وهو مقتضى لامتثال التجمل فمن لا عنده إذا ترك ميتة اللين أو أحداهما لانه حينئذ لم يمت
 المظلم وهو لا إيمان اهـ (قوله نعم ينفعني غير الأولى العود قبل الغروب) مفهومه أنه لا ينفع العود بعد
 الغروب وبه صرح في شرح حال وض حيث قال بعد قول الروض وأن نقر في الثاني قبل الغروب بسقط عنه
 الميت نوري الثالث وشمل كلامه أي الروض كالمضيق والنفر قبل رميه فيسقط عنه ما ذكره به صرح الإمام
 مع تقييده النفر بما عدل والزوال بقوله عن المصنف والمجموع وأحسنه فتأمل ما لم يله أنه لو نقر النفر الأول كان
 بعد الزوال ولم يرقان غرت الشمس فانه إلى ولا استدلالاً لزومه الدم ولا حكم لميتلو عاد بعد غروبها وبات
 حتى لو روي في النفر الثاني لم يمتد مدته بقره أعرض عن مني والمناسك وإن لم تغرب فاقوال أحداهما أن
 الرمي انقطع ولا ينفع العود لأنها بتعين عليه العود نوري على ما تقرّب الشمس فإن غرت بعد الغروب ثالثها
 ينفع بين الآخرين وإن نقر قبل الزوال وعادوا لشهوه نفي فالوجه القطع بأن حوجه لا يورث أو بعد

فيلزمه العود لأن الأصل
 وجوبه بسبب تحرر الشكل
 ماله يتجمل عنه ولا يسمى
 متجسداً لأن أريد ذلك ثم
 وأنت الزركشي قال لا يمتنع
 نية النفر اهـ ووجهها
 ذكره (يها) أن كان بان
 اللين قبله أو تركهما
 للعذر وسقط ميتة الميت
 الثالث نوري يوها) ولا دم
 عليه لقوله تعالى فمن تجمل
 في يومين فلا تم عليه الأصل
 فيملا أم فيه عدم الدم
 لكن التأخير أفضل لاسما
 لإلزام الأصل بتركوف أو
 غلبه وذلك لا يتابع إلى في
 المجموع عن المارودي
 ما يقتضي حرمة عمله أما إذا
 لم يتمها ولا عنده أو نقر
 قبل الزوال أو بعده وقبل
 الرمي فلا يجوز له النفر ولا
 يسقط عنه ميتة الثالثة
 ولأوى يوها على المعتبرين
 ينفع في غير الأولى العود
 قبل الغروب وغيره وينقر
 حينئذ

ارادته قوله ينفعنا له الكردي والصواب قوله فلا يصح زلة النفر الخ (قوله ويبحث الاسنوي الخ) عبارة
السيد في ما شئت من بحثي أنه اذا أراد النفر في اليوم الثاني ولم يكن يرى فيما قبله فان تدارك فيمري ما قبله
أيضاً لا نفع ولا افلا سم (قوله في الاولى من الري) الجار الاول متعلق بذكره والثاني متعلق بغيره (قوله في
الري) أي في اليومين الاولين (قوله امتنع عليه النفر) أي وان كان وقت أداء الري باقفاً فكم في اليومين
موجب لبيان الآية الثالث توريدها وما تمنع من النفر الاول هذا ظاهر هذه العبارة ثم رأيت شعبنا الشهاب
البرسي كتب لمشي شرح المنهج ما نصه قال الاسنوي ويقع أيضاً أن يكون ترك الري في الماضي كترك
المبيت اه أقول ذلك أن تمنع الحاق ترك الري بترك المبيت من حيث أن المبيت واجب وقت الري فيما مضى
استنداري فتي تدارك ذلك في اليوم الثاني قبل الغروب وما غلبه النفر بخلاف ترك المبيت في الماضي لا سبيل الى
تداركه اه ولا يخفى ان هذا ذكر من منع الحاق الآن وبدلاً من امتناع النفر عند عدم التدارك لا مع
التدارك أيضاً فليأمل ثم رأيت كلام السيد فيما مره دال على أنه ان تدارك جاز النفر سم (قوله أولعذر
يكن مع الخ) كلامه عليه يمكن مع الري تدارك العذر سم ولم يظهر لي وجه عدوله عن الظاهر من إيجاب العذر
الاول للعذر والثاني للري (قوله تدارك) أي في اليوم الثاني الذي يرد النفر فيه (قوله فكذلك ألا يمكن
جاز) ظاهر عدم الجواز مع امكان التدارك وهو محل نظر بناء على المعتمد أن الأيام كيوم واحد من حيث
التدارك لا غير والله الام أن يرد بإمكان التدارك في طرف الاثني امكانه ولو في بقية الأيام وحيث قد فلا
يحدود بصري وقوله في بقية الأيام يعني في اليوم الثاني كما مر سم والوفائي (قوله بضم فائه وكسرها) كذا
في المغني والنهاية قال عرش ما نصه صبروا واختاروا فترت الدابة تنفر بالكسر فتأولت تنفر بالضم فتأولت تنفر
الحاج من منى من باب ضرب ياتى وبه تعلم ما في كلام الشارح من كسح الآن يقال كراه طرية تخرى
فايراجع اه (قوله ولو نفر) الى قوله ووقع في النهاية والمغني الا قوله وليس في عزمه العود للمبيت (قوله
النفر وبقدرة انقضت العلائق أو بينهما فظاهر المذهب أنه يرى لكن تقيد التنازع كماله والشرح من النفر
يبعد الري بقضيه أنه شرط في سقوط المبيت والري به مخرج الصمغاني عن الشريف الغفاني قال لان
هذا النفر غير جائز قال المذهب الطبري وهو صحيح مقصده قال الزكشي وهو ظاهر فالشرط أن ينفر بعد الزوال
والري اه (قوله ويبحث الاسنوي طرماً ذكر في الاولى في الري) عبارة السيد في ما شئت من ما نصه قال
الاسنوي ويقع طرماً ذلك في الري أيضاً فلو اذا فرغ من الري حتى أن أيام مني كاليوم الواحد في تدارك
الري أداء فهو ممكن من الري قبل أن ينفر النفر الاول فيمتنع عليه النفر قبله كما تمتنع عليه النفر بعد الزوال
وقبل ري يومه اه وهو صريح في أنه اذا أراد النفر في اليوم الثاني ولم يكن يرى فيما قبله فان تدارك فيمري
ما قبله أيضاً جاز نفعه ولا افلا سم (قوله في الري) أي في اليومين الاولين وقوله امتنع عليه النفر أي وان كان وقت
أداء الري باقفاً فكم في اليومين موجب لبيان الآية الثالثة التوريدها وما تمنع من النفر الاول هذا ظاهر
هذه العبارة ثم رأيت شعبنا الشهاب البرسي كتب ما مشي شرح المنهج ما نصه قال الاسنوي ويقع أيضاً أن
يكون ترك الري في الماضي كترك المبيت ثم قال نعم اذا كان التعدي بترك أحدهما قبل يجب عليه المبيت
الثالث توريدها ما يجب نظراً ما تعدي به فقط أم فصل فيقال ان كان الاختلال بترك المبيت ثم يلزمه الري
لان المبيت انما واجب لاجل الري فيكون تابعاً والتابع لا يوجب للتعدي وعوان حصل الاختلال بترك الري
وجب المبيت في ذلك نظر اه أقول ذلك أن تمنع أو الحاق ترك الري بترك المبيت من حيث أن المبيت
واجب وقت الري فيما مضى استنداري فتي تدارك ذلك في اليوم الثاني قبل الغروب وما غلبه النفر بخلاف
ترك المبيت في الماضي لا سبيل الى تداركه اه ولا يخفى ان هذا ذكر من منع الحاق الآن وبدلاً من امتناع
النفر عند عدم التدارك لا مع التدارك أيضاً فليأمل ثم رأيت كلام السيد فيما مره دال على أنه ان تدارك
جاز النفر (قوله أولعذر يكن معه تداركه) كلامه عليه يمكن مع الري تدارك العذر اه (قوله ألا يمكن جاز)

ويبحث الاسنوي طرماً
ما ذكر في الاولى في الري من
تركه لا لعذر امتنع عليه
النفر أولعذر يمكن معه
تداركه ولو بالنائب فكذلك
أولا يمكن جاز (فان لم ينفر)
بضم فائه وكسرها (حتى
غربت الشمس) وجب
مبيتها وري القدر كالمص
من ابن عمر رضي الله عنهما
ولو نفع لعذر أو غيره به
الري قبل الغروب وليس
في عزمه العود للمبيت ثم
عاده لقبله أو بعده لم يلزمه
المبيت ولا الري ان يأتى ووقع
في كلام الغفاني هذا لا
يصح فاحذروه أما اذا كان في
عزم ذلك

فإنه العود ولم تنفعه النور لأنه مع عزمه العود لا سمي قرا (ويدخل رى) كل يوم من أيام (التشريق) وهي ثلاثة يفسد يوم التشريق
 بذلك لا سرق نهارها نور الشمس وللهاب نور القمر وحكمة التسبب لا يلزم اطرافها ولا يلزم بشرقون العلم بها أي بقدره وهي العود لأن
 في الآية لقائها بالمعالم عشر ذى الحجة (والشمس) من ذلك اليوم لا يتابع ويستحب قطعه عقبه وقبل صلاة الظهر ما لم يبق الوقت ولم يرد
 جمع التأخير (ويخرج) وقت اختياره (بغير وجه) من كل يوم كقولهم المتأخر من العبارة لعدم ورود دليل وقيل يبق وقت الجواز وحسب ذلك
 ففي حل المتن على وقت الاختيار (١٣٠) الذي اعتمدنا في الرفع وغيره نظرا لأن الوجه السابق لا يكون مقابله حيث لا يكون على وجهه على وقت
 الجواز ويكون جري على

واليس في عزمه العود لا يجب شامل لمعزمه العود دون قصد البيت أي التسليم (قوله فيلزمه العود) ينبغي
 ما لم يقصد قبل الغروب الا عراض عن البيت وعدم العود سم (قوله كل يوم) أي قوله لا يجوز التبادر في المعنى الا
 قوله وحكمته على ولا يلزم وكذا في النهاية لا قوله سميت إلى وهي العود لأن (قوله وحكمته التسبب) جواب
 عما قبل لما كانت الحكمة في تسمية ذلك لزم أن تسمى كل هذه الأيام أيام التشريق كرى أي أن تسمى هذه
 الأيام الثلاثة في جميع شهور السنة أيام التشريق وليس كذلك (قوله ولا يلزم بشرقون الخ) عبدوا للمعنى وقيل
 لا يلزم الخ (قوله في الآية) أي التي في البرق (قوله والمعالم) أي في سور الحج نهاية ومعنى (قوله ولم يرد
 الخ) جملة ما يتعبد لتعين الوقت لا معطوف على لم يبق بصرى (قوله في حسم المتن) أي قوله ويخرج
 بغير وجه (قوله الذي اعتمدنا) بنال رفعت الخ واقفهم النهاية والمعنى (قوله لأن الوجه الثاني) أي قول المتن وقيل
 ينبغي الخ (قوله مع جريانه على الاصح) وهو أنه يتقدم وقت الجواز إلى آخر أيام التشريق كرى (قوله واغنى)
 أي المعنى المراد بقوله ويخرج الخ (قوله وقيل يبق) وتجاوز إلى غير الليلة التي في الخ شامل لا آخر يوم
 وينافى بقوله لا يتوهمه الخ سم ولقد دفع المناقاة بما جاء قوله لا في هذا الاحتمال أيضا كقولهم
 الظاهر والمعنى ويجعل الاختلاف الذي في المتن بكل من احتماله في غير نال الخ فثالث هامس في علمهما
 (قوله كوقوف عرفه) إلى قوله ومن ثم في النهاية والمعنى الا قوله هذا إلى يعلمهم فيها الرى (قوله كجاء) أي
 في فصل الوقوف بفترة (قوله يعلمهم فيها الرى) أي الطواف والتحرر (قوله والبيت) أي من يعترف فيه
 لبا أو اجام بقوله منها على وجهه يتدركو كما أنما كانوا منها مما عطفوا كذا في الاسنى وقوله ويتدركو الخ
 يؤخذ منها ما يحتمل الشارح في خطبة السابغ مع أنه يتعرض لمسايق الخطبة ولعله ما خذ بصرى (قوله بها)
 أي يبنى (قوله في غيره) عبارة أنها يتوالمعنى وما بعد من طواف الوداع وغـ رها (قوله وودعهم) ويحتمل
 على الطائفة ملازمة التقوى والوابة النصرة والبيان عليها وختم بهم الاستقامة استطاعوا وان يكونوا
 بعد الحج غير منهم قبله فان ذلك من علامة الحج المرور ولا يسوا ما عاهدوا الله عليه من خير ومن لكل ما ج
 حضو وهاتين الخطبتين والافتسالة والتطهية ان تغفل ان تغفلنا الا فقد تركن أزمنة طويلة ونأى
 (قوله رى يوم النحر) إلى قوله وفسره في المعنى الا قوله عدا أو غيره وقوله وفير وزوج وكذا في النهاية الا قوله
 وانما إلى أمر تبتين (قوله أو اتحدت الحصة الخ) وعلى هذا اتنادى الزمان كلها بحصة واحدة نها يتلكن
 مع الكراهة ونافذ (قوله به) ردها أي بعد دضر بانا لحد (قوله أو تبتين الخ) عطف على دفعه واحدة
 (قوله فوقعتا الخ) أي أو وقت الثانية قبل الأولى نها يفهم معنى (قوله فيما بعده) عطف على قوله في رى
 يوم النحر قول المتن (وترب الجران) أي في المكان وكذا في الزمان والابدان كان يكمل الثلاث عن أمه
 أو نفسه من يومه أو غيره فيقصده بالرى الأول كونه من الميرك الاول والثاني عن الثاني فانكثف وقع
 ظاهره وان أمكن التساير في يوم النحر قبله ولم يتداول وفيه نظر فلا يرجع (قوله فيلزمه العود) ينبغي ما لم
 يقصد قبل الغروب الا عراض عن البيت وعدم العود (قوله وقيل يبق) وقت الجواز إلى غير الليلة التي تلى كل

الضعيف الذي تناقض فيه
 كلامه في غير هذا الكتاب
 ولك أن تجعل الغروب على
 غروبها أو أيام التشريق
 ليكون الضعيف مقابله
 مع جريانه على الاصح والمراد
 حينئذ لم يخرج والمعنى
 ويبنى أي وقت الجواز إلى
 غروبها أو أيام التشريق
 وقيل يبنى وقت الجواز إلى
 غير الليلة التي تلى كل يوم
 لا غير (إلى الغير) كوقوف
 عرفه ويصح في غير نالها
 فخرج وقت الجواز وغيره
 بغير وجهه قطعا
 (فرع) بس كجاءت على
 أمر الخ خطبة بعد صلاة
 ظهر يوم النحر يعني وهذا
 مشكل لأن الأحاديث
 العديدة مصرحة بأنه صلى
 الله عليه وسلم إنما فعلها في
 يوم النحر وأجبت عنه في
 غيره والكتاب بما فيه نظر
 وتكلف يعلم فيها الرى
 والبيت وخطبة بها أيضا
 بعد صلاة ظهر يوم النحر
 الأول يعلم فيها جواز النحر
 فيوم غيره وودعهم وتركها

من أزمه تعدي يوم من ثم لا ينبغي فعلها الآن إلا بالامام أو نائبه لما يخشى من الفتنة (ويشترط) في رى يوم النحر
 وما بعده (رى السبع) واحدة واحدة يعني مرتين مرة واحدة واشتملت كل مرة على سبع أو ثمانية أو تسعة الحصة في المرات السبع أو وقعت
 المرات أو المرات معالي الرى وذلك لا يتابع وأمسلم فلورى ثنتين أو أكثر دفعة واحدة ولو واحدة بينهما وأخرى يساوي حسب تسمية واحدة
 وان وجد الترتيب في الوقوع وانما حسب في الحد الضرر بالواحدة بعكس كمال علمائة بعدداته مبني على العرو لو جرد أصل الأيام المقصود
 فيه والغالب هنا تعدد أو مرتين فوقعتا فاشتملتا (و) في ما بعده (ترتيب الجران) بان يبدأ بالأولى من جهة عرفه ثم بالوسطى ثم بجمرة
 العقبة لا يتابع وراه البخاري

فأوعكس حسب الأول فاعلم

فأولئك كلورى عن غيره قبل ريمعن نفسونائى (قوله فأوعكس) أى بان بدأ بحجرة العقبة ثم الوسطى

ثم التالى إلى المسجد فعنى (قوله أولئك) حصة الخ (قوله أولئك) حصة الخ (قوله أولئك) حصة الخ (قوله أولئك) حصة الخ

من يوم النحر وواحد من نال فهو يوم النفر الأول من أى حجرة كانت أخذ بالأسو أمغنى زوالها بتوصل

زى يوم النحر وواحد أيام التشريق أه قال عس قوله مر واحدا يوم التشريق أى يبقى عليه رى يوم

فان تذكره قبل غروب شمس الثالث من أيام التشريق سقط عنه اللهم والالم يسقط أه وأقول قوله هان

أى حجرة كانت إلى الجبل نال إذا لاسو أهل الشائمين أولى نال ثم وكذا ما زادها النهاية بمحل نال إذا لم يحصل

أه هو رى يوم النحر وبعض يوم من أيام التشريق وهو سومان من أولى أولها فىبقى عليه رى يومين

الاهذه الستة والله أعلم (قوله وأغيره) ان أراد به السهو فقط فالعبر به واضح أو ما يشمل الجهل أضافه

أن الجبل لا يغير المذهب بل يجمعو جميع السهو فيشدد فالأولى التعبير أن أراد التعيم بقوله عمدا أو أساسا

جاهلا أو علميا فيكون كل من الأخير من صاذا فكل من الأولين ففصل أو يسع صو وبصرى قول المتن (وكون

المرى حرا) أى ولو مقصودا بأن صار إلى النهاية فالظاهر أنه لو غصبه أو سرقه رى به كفى ثم أيت القاضى

ابن كج حرمه قال كالصلاة فى المقصوب أه (قوله وقسره) أى بالبور (قوله فرماه) أى نحو الخاتم (بها)

أى متلبس بها هذا الجواهر وكلان الأولى أن يقول فرماها أى الجرة به أى نحو الخاتم (قوله وكذا) هو حجر

رشو ونائى (قوله والمرى منه) يقتضى أنه لو شغل كل هومن المصنوع أو لا أخر أى الرى به وفيه نظر وان لم يكن

نوعه بهما غير المصنوع هو الغالب فالأقر بأنه لا بد أن يغلب على ثلثه من غير المصنوع يؤيد ما ذكره

ماسا فى سنن شريط يقرن ما قبل الرى بصرى (قوله بخلافه ليس من طبقات الخ) محل نامل وقرن غيره

بان ما تقدم يسمى حجر دون ما بانى (قوله كما فى الخ) أى تيم وزرنيغ وسدر وجس وآسر ونخس وطمع

نهاية ونائى (قوله ومنطبع نحو نقد الخ) عبارة النهاية بنحو جواهر منطبع من ذهب ونفض ونحاس

ورصاص وحديد فلا يجوز أى يجوز حجر فوره لم يطبع بخلاف ما لم ينه أه (قوله لاهنا) أى لا يكتفى

بمنطبع بالقوة هنا فى عدم الأجزاء والمراد بالمنطبع بالقوة أجزا الذى يستخرج منه ما ذكره بالعلاج وان

أثرت بالمطر قتاله لا يضره من كونه حجرا كما يشهد قوله السابق ولو حجر حديد الخ سم (تياه وواضع)

الى قوله وقائه بعضهم فى النهاية (قوله ان نقص الخ) أى ثبت على الرى به إضافة مال ككسره

ونائى ونهاية (قوله لم يضره ما فى الخ) علاج هنا لان الغرض سم وقد يقال ان ما ذكره كرم يسرقه

الحصاة لا يضره ما فى العرف (قوله من القسم الاول) أى يجوز الرى به (قوله ويقال انه) أى للمرجان

(قوله فهو صفار اللون) أى وتقدم انه من القسم الثانى (قوله وان يكون) الى قوله أى مع القدرة فى

يوم شامل لا آخر يوم وينافى قوله الآخر (قوله الخ) أى لا يكتفى بالمنطبع بالقوة هنا فى عدم

الأجزاء وهذا الكلام مرجع إلى أن ضابط الاجزاء عدمه فى نحو النقد ما قبل الانطباع والفعل وما بعده وفيه

نظر وقد نقل السبكي فى شرحه أن الرافعى على الأجزاء أى بحجر الحديد بقوله لانه حجر فى الحال الآن فىمعددا

كامنا يستخرج منه بالعلاج أه وهو يفيد أنه ليس المراد بحجر الذهب والفضة والحديد ونحوها قطع الذهب

والفضة والحديد الخا صليل حجر حقيقة يستخرج منه المذكوران فليأمل وحديثان أراد بالمنطبع

بالقوة هنا فقد خالفه قالوه أى لا يجوز أى أيضا وأما حجر يستخرج منه النقد فالوجه أنه يكتفى وان أثرت

فيه المطر قتال ذلك لا يضره من كونه حجرا فاشمل (قوله وفوره طخت) أى بخلاف ما لم يطبع ومثل

المطبوخة سدو وآسر شرح مر (قوله وواضع حرمه) أى بغير حرمه كالقوتان نقص به قيته الخ قال الأثرى

يظهر تحريم الرى باليوت ونحوه اذا كان الرى بكسر هاء يذهب بعض ما فيها ولا سيما النقيش منها لما فيه

من إضافة المال والسرف والظاهر أنه لو غصبه أو سرقه رى به كفى ثم أيت القاضى ابن كج حرمه قال

كالصلاة فى المقصوب شرح مر (قوله لم يضره ما فى الخ) علاج هنا لان الغرض (قوله وان يكون

لغة فهو صفار اللون) أى

القلموس وغيره وان يسمي ريميا وان يكون

فأولئك كلورى عن غيره قبل ريمعن نفسونائى (قوله فأوعكس) أى بان بدأ بحجرة العقبة ثم الوسطى

ثم التالى إلى المسجد فعنى (قوله أولئك) حصة الخ (قوله أولئك) حصة الخ (قوله أولئك) حصة الخ (قوله أولئك) حصة الخ

بالبدان فذلله الوارد فلا يكتفى الوضع (١٣٢) في المرى لانه خلاف الوارد يعرف بدنو بين اجزاء موضع البدل على الرأس مع انه لا ينبغي

مصححان المقصود موصول
البلل وهو حاصل بذلك وهما
مجاورة السلطان بالاشارة
الي بالرى الذي يحاصبه
العدو كما يدل عليه قوله
مبلى الله عليه وسلم كما
آخر جبهه من منصور
لرسل عن الجمار القدر بكم
تكونون وله ابيكم ابراهيم
تتبعون ووجه السلطان
تروم ولا رمية بنحو رجه
او قوسه أى مع القدرة
باليد به يحكم بين قول
المستخرج عن الأصحاب
لا يجوز القوس وقول
آخر بن جيزى وكذا الرجل
بن قال جيزى أرواد اذا جيز
باليد وجعل الحصانين
أضراسه وجلبه وروى بها
ومن قال لا يجوز أرواد اذا
قد ر السد أودرجها
رجه الى المرى على عرض
الد وقول على الرى بنوس
فهل هو مخرج من تعيين
الأول كغير ظاهر أو قد ر
على الأخير بن فقط فهل
يقتصر أو يتعين الفم لانه
أقرب الى السد والتعظيم
للهادة أو الرجل لان الرى
مما معدود فى آخر ديوان
فيما راد بتقدير السلطان
المقصود من الرى تحضره
كل شخص وأصل الثالث
أقرب من قول على القوس
بالفم والرجل فهو كغيره
فيما ذكر وظاهر أنه لم
يقدر بالبدل بنوس فيها

النهاية والمضى الاقوله ان قدر وقوله يعرف الى ولا رمية (قوله ان قدر) أى على الرى بالبدل والاقدم
القوس ثم الرجل ثم القدم وناى (قوله ولا رمية) * (فرع) * هل يجوز الرى بالبدل الزائدة فيه نظر
على ج والآخر عدم الإحاطة بحد قدرته على البدل لا بعدل الى غيرها ع (قوله بنوس ووجهه) (الح)
أى كلفه عن نهاية ومعنى (قوله أودرجها) عطف على قد ر السد (قوله تعين الأول) أى ما يمكن
له الزائدة فان كانت لم يكتفى بالقوس لتشبهها بالأصلية ع (قوله أودرج على الأخير بن) (الح) وقد يقال
فى الرى بالرجل أو الفم جث على أنه لا يسمى رمية لأنه لا يجوز أن يخرج عن الرى بالسد لا يتواءم معنى الرى
فانه يستدعى حشد رماة لا يجوز أن يخرج عن الاستقامة نعم (قوله فهل يقتصر) (الح) علىه الاقرب لحصول
المقصود بكم مع تعارض المعاني الا تنه عن أن يتناول الى التفسير فى شرح العاصم بنصرى (قوله وأصل الثالث)
أى تعين الرجل (قوله) هو كغيره فى ذكر أى من الاحتمالات الثلاثة وتأخر يستعين الرى بالقوس
بالرجل (قوله وظاهر) (الح) كذا فى أصله فظهر جهته تعالى وهو مستدرك بقى عنه سابق من قوله ولو عجز
عن السد وقوله على الرى بنوس (الح) بنصرى (قوله وصرح) الى قوله خلاف (الح) الى النهاية وإلى المنفى (الح)
(قوله بهذا) أى بالشرط أن يسمى رمية (قوله وان قصد) (الح) قال فى شرح العاصم بنشرط أن يضع
الصرف وان قصد المرى لانه قد يقصد ليعتبر جود رمية ما بشرط قصد المرى لا يفتى عن هذا خلافاً لمن
قوله انتهى اه سم صاوة النهاية والمغنى فلا يرى الى غيره كذا ترى الى الهواء فرغ فى المرى لم يكفى بنصرف
الرى بالسد بل يجرى الى مخصص أو دابة فى الجرة كغيره من الطواف بها الى غيره فيصرف الى غيره
وان بحث فى المهمات لحاق الرى بالوقوف لانه مما يترقبه وحده كرى العدو فاشبه الطواف بخلاف
الوقوف وأما السبق فالظاهر كاتاهما الشيخ أخذ من ذلك أنه كالوقوف اه قال ع من قوله أنه كالوقوف
أى فلا قبل الصرف وما ذكره من مخالفة لما تقدمه من السكاك عند قول المصنفون قصد نفسه وأولهما
الحق فاقصد مع المعتبر اه أى فاقصد لا تقتصر على (قوله وان يقين وقصد) * * * * *
الأصل عدم الوقوع فهو يقصد الرى عليه ما به ومعنى وقوله فاقصد لا يقتصر على قصد كفاية غلبة الظن كما
يستطاع ع قد ر الله البصرى لكن صرح لوائى بعدم كفاية الظن (قوله وهو) أى المرى عبارة بالنهاية
والمغنى قال الطبري ولم يذكر واقى المرى حذامه لانه من كل جهة عليها ففى أن وجهه على الأرض
ولا يقدح بما عداها وقد ر المشافعي ومنى الله تعالى فمما لا يجتمع الحصى لاما سالن الحصى فن اصاب
جميعه اه رة ومن اصيب سائله لم يجره وان حذبه بعض المتأخر من ان وضع الرى ثلاثة أفرع من سائر
الجوانب الا فى جرة العقبه فليس لها الا وجه واحد وى كثير من من اغلاها باطل قريب مما تقدم اه
وقوله لمن اغلاها أى الى خلفها كغير (قوله فليس لها الا وجه واحد) (الح) هذا من جملة ان الغوتين
الصغرتين اللتين فى سائى شخص جرة العقبه ليست من المرى فلا يكتفى الرى اليهما وبعض العلامة يفعل

بالبدان قدر (بغير العنايه) ان يكون بالبدل بالرجل قال فى شرحه ما أى بالرجل الى المرى
أو وضعه بين أصابعه وروى به على الأوجه التى اقتضاها طراوتهم لكن بحث الأخرى وتبعه الزكشى الاجزاء
فى الثانية ورجحاً ما بينى ومما يظهر ان يحمل هذا حديث قد ر على الرى بأحدى يديه والأول وجه اه رة
بالرجل بان يضع بين أصابعه وروى به وكلا الرجل الفم كما ظهر ثم رأت بعضهم عرجه بأنه لا يجوز الرى به
وخرى عليه الأخرى فقال الأجوط للنج وهو يؤيد ما تقدمه تعالى الرجل اه وقد يقال فى الرجل أو الفم
جث على أنه لا يسمى رمية لأنه لا يجوز أن يخرج عن الرى بالبدل لا يتواءم معنى الرى وأنه يستدعى حشد رماة
لا يجوز أن يخرج عن الاستقامة (فرع) * هل يجوز الرى بالبدل الزائدة فيه نظر (قوله وان قصد المرى) (الح)
قال فى شرح العاصم بنشرط أن يضع عدم الصلوف وان قصد المرى لانه قد يقصد ليعتبر جود رمية ما بشرط
قصد المرى لا يفتى عن هذا خلافاً لمن قوله كغيره فى قطع هنا كذا كغيره بخلافه فى

وبالرجل تعين الأول وصرح بما ذكره فى السبع ثلاث وهم أن ذاك لبيان التعدد لا كقصد المرى
وأنه لم يلو السبل وان يقين وقصد مع غيره ثلاثة أفرع من سائر الجوانب الا جرة العقبه فليس لها الا وجه واحد بن يعن الوادى كغيره

وأما يكون الوقت نفسه
لا يفعل غيره فلو وقع الخبر
على ما لا تأثير وقوعه في
المري ولو احتملا كان وقع
على محمل لا نحو أرض ثم
تدحرج المري لتغايرها
مالو ودعا إلى البسطة
الاحترار عنها (والسنة أن
يرى بقدر حتى الخلف)
بجسمين غير مسلم عليهما
بقدر حتى الخلف وحاصله
دون الأغلبة طولاً وعرضاً
قدوحة بالاقبال المتعددة
وقبل كقدو النول وتكرره
بأكبر وأصغر من يوم سنة
الخلف انتهى الصبح عنها
الشمل للصبح وغيره كما بينته
مع رد ما اعتراه من الإسنوي
في الحاشية مع بيان أنه يجرى
بجبر قدوس والكف كما
صرحوا به بل وبما كمنه
حيث هي حصة وأجبراً
يرى به في العادة صحيح الزايف
تجمل وانما وضع الجرج على
بطن الأقدام ودمه بالسبابة
وأن يرى بيده اليمنى وأن
يرفع الذكريد حتى يرى
ما تحتها بطول وان يستقبل
القبلة في الكل أيام التشريق
وأن يرى الجرجين الأولتين
من علو ويقف عندهما فشد
سورة البقرة أضعافاً كرا
أن تفرق خشوعه والأفاد
وتوف كملوا طاهر لا عند
جزة العتبة تقاؤلاً بالقبول
وأن يكونوا جازلاً في أمين
الأولين وركباً الأسير
ويفرق عجبهم من نزل الحبس
ويصلح به المصريون
وصلاهم ما به غيره أفضل منهن في العبادات من يرفع يده

في جميع الأري فليست به (قوله وان يكون الوقت الخ) الظاهر أنه معطوف على وقوعه ليكون التيقن
منه سبحانه على ما يؤيد قوله ولو لا أن في نعم تغفر الرج على ما أشار إليه رحمه الله تعالى بمصرى قول بل
الظاهر أنه معطوف على ما في المتن ويقتضي عن الاحتساب المذكور وقوله ولو لا أن (قوله ولو وقع الخبر
الخ) عبارة التأييد والمقتضى ولو رى بحجر فاصباً شياً كلواض ويحمل فائدة إلى المري لا بحجر كما تأصاه أجزاء
الحصول في المري بقوله بلا معلون متخالف مالوا ربحه كما تأصاه له وفي سم بصد كرمشله عن شرح
الروض ما منه فعل الفرق بين مالوا وقع على نحو يحمل وعق بعير ثم تدحرج من غلا يجرى وي مالوا تأصاه ثم أورد
إلى المري فإن كان أورداد بحجر كما تأصاه به ليجز والأجزاء (قوله بخلاف مالوا رد الخ) عبارة المعنى وشرح
الروض ولو دون الرج الحصة إلى المري أودس حيا للمعن الأرض لم يضر لأن تدحرجت من ظهر بعير
ونحوه كعتقه ويحمل فلا يكتفي به وقال الوائلي لو كان الذي من غلا يصل بنفسه ولو صلته الرج لا يكتفي به
فينبغي حل كازم الشارح والمعنى وشرح الروض على ما ذل لم يكن ضعيفاً يصل بنفسه قول المتن (والسنة
الخ) أي في يوم الصبح وزيه نهاية ومعنى (قوله بجسمين) أي مع سكون الثانية (قوله وحاصله) أي قوله
النهى في المعنى الآتية وقبل كقدو النول كذا في النهاية الآتية وبهية الخلف (قوله في الحاشية) متعلق
بقوله بيته (قوله وصح الرافعي بدها) أي نيب هشة الخلف والأصم كل في الروضة والمواعاة ومبته على غير
هشة الخلف معنى (قوله وانما الخ) معناه صحح الرافعي انما الخ يعني قال في تفسيره انها موضع الخرج الخ كروي
(قوله السبابة) أي رأسها نهاية ونائ (قوله وان روى) أي قوله ثم تنزل في المعنى الآتية أن توفر إلى وأن
يكون (قوله وأن رفع الذكريد الخ) أي متخالف الرأؤ الحاشي معنى (قوله حتى يرى ما تحتها) أي باض
أعطوا كان مكشوطاً على السطح ونائ (قوله وان يستقبل القبلة الخ) وأن يكون من الجسر في روى أيام
التشريق بحيث لا يلبس حتى الرام من نهاية ومعنى (قوله ويقف الخ) ويسن أن يكثر من الصلاة وحضور
الجماعة بمحضر الخلف وان يصرى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أمام المنارة التي يوسطه متصلة بالقبلة
وهي منهية لأن قبلي في الممرابوا من القبلة بمحضر المسجد بخلاف غيره قدوس مع مران ونائ قال باعثن
قال العلامة تان الجال ويحضر هذه القبلة على الجراج التي كانت أمام المنارة ويقف بها قدامه عليه الصلاة
والسلام كما شرحه أبو سعد في شرف النبوة (قوله لا عند جزة العتبة) أي لاسن الوقوف عندها
لأنه عتب المري له دور والاتباع فيلأنه لا يدع عندها من غير وقوف أو مع وقوف في غير وقت المري
فلا ينافي ما نقل عن الحسن البصري أن الدعاء يستجاب عند هذا أيضاً ثم رأيت في تاريخ مكة للقطب الحنفى
المكرد في شرح البكري على مختصر الأضياع ما هو عين ما ذكرناه في الحصن الحسيني الجيزي من تأصاه ثم يرى
الجزة ذات العتبة من بطن الوادى ولا يقف عندها حتى ويستعلن الوادى حتى إذا فرغ قال اللهم اجعله
تعامروا وذئبا غفورا ومبصر ويحضر عند الحرات كلها ولا وقت شياً مبصر انتهى (قوله بصري
قوله تعالى الخ) أي ولا اتباع معنى (قوله وان يكون راجع الخ) عبارة التأييد والمقتضى ويسن أن يرى
راجعاً لا راجعاً كالقاف يوم النفر السنة أن يرى أركباً يفرقه عنه وعبارة الوائلي وأن يرى وبخلاف أيام
التشريق الأوم تفرودا كافيته كركب في يوم النفر اه وكل منهما شامل للنفرين بخلاف تفسير الشارح
فانه مختص بالثاني (قوله بالنصب) هو عجمي من مومته ملحوصا بهما من مشقحين ثم هو حلقاسم لمكان
متسمين مكشوفين وهو الذي أمر يوحى بقوله لا يطلع والطعام مخيف يكتفى بهما مع ما بين الجبلين إلى
المتبرأة أي وقوله وهو الذي ألقى الخ صوابه الحكمة الخ لرجل عازم مكشوف من منامته به يوم تجاوره عن مسجد الذي
الطواف والوقوف بان الذي صاده مستقلة فاقررت لثمة كسائر العبادات بخلافهما الأشكال الخ علمنا اه
كلام شرح العبادات أن قوله بخلافه في الطواف مع ما تقدم فيه من التفصيل وأنه ينصرف بخصو صفر
ثم رأيت ما تقدم في شرح قول المصنف في الوقوف ولومار في طلب أبوقه وما كتبه على ما فرجه (قوله
لأنه أرض) في فالروض وشرح وان يرى الجرج فاصباً شياً كلواض ويحمل فائدة إلى المري لا بحجر كما
وصلاهم ما به غيره أفضل منهن في العبادات من يرفع يده

بنى في معبره صلى الله عليه وسلم هناك (قوله الى طواف الوداع) أى ان كان من بدا السفر حلالا (قوله فلا يضرب)
 الى قوله ويصل الى النهاية والمانى (قوله لذلك) أى حصول اسم الرى (قوله أن الجرة تسمى المعرى الخ) قال فى
 حاشية الايضاح قوله الجرة مجتمع الحصى حده الجبال الطمرى بأنه ما كان بينهما من أصل الجرة ثلاثة أذرع
 فقط وهذا التقدير من تفقهه وكله قريبه مجتمع الحصى غير السائل والمشاهدة تؤيد أنه مجتمع غالباً
 لا ينقص عن ذلك اهـ * (تنبيه) * لو فرض في جميع الرى اجزاء ثابتت كفى الرى عليها كالمظهر لان
 الرى وان كان هو الأرض إلا أن الاجزاء المثبتة قد صارت تعد من بعد الرى عليها ما على تلك الأرض وقاس
 ذلك أنه لو بنى على جميع الرى ذكراً من تعقب الرى عليها لانه بعد ما بعد لها فلو لم يستغرق المثبت أرض الجرة
 فهل يجزئ الرى فوقها أو لا لا يمكن الرى على الخالى عنه فنفظر ويقسم الاجزاء لولو على أرض الرى أجزاء
 كبولستره بلا أن يات فكل يجزئ الرى عليها لا بعد الاجزاء لولو بنى على جميع موضع الرى منارة عالية عليها سطح
 فهل يجزئ الرى فوقها أو لا لا بعد ما على الأرض فيه فنظر سم وحزم السبل وابن الجبال بالارض في جميع
 ما ذكره فلا يظهر أنه لو هبط الرى الى تخوم الأرض أو على السبل السورى فيه ما جزأه انظر الطواف الوادع
 بنى عليه ذكراً ومنارة عالية أو سطح أو فرش فيه أو بعضه وأجزاء ثبتت أو القيت على أرضه وسرته بلا اثبات
 كفى الرى عليها اهـ (قوله ومن ثم لو قل لم يجز الرى الى السبل) أقول الجزم فيه ذامع أنه غير منقول لا يبنى
 بل الوجه هو جملته لا قطع بحدوث الشخص وأنه لم يكن في زمنه عليه الصلاة والسلام ومن المعلوم أن
 الظاهر ظهوراً لما أنه على الصلاة والسلام والناس في زمنه لم يكونوا يرون حوالى محله وبتركون محله ولو وقع
 ذلك نقل فانه غير بيضا شاملاً سم أقول جزم بذلك أيضاً السبل السورى على حاشية الايضاح والاستاذ
 البكرى في شرح مختصره للايضاح ونقله ابن علان في شرح الايضاح عن الرى ومالك الايضاح أنه لا ينعقد
 العلامة الرى في شرح مختصر الايضاح والوثائق في منسكه وظاهر أن ليس اتفاق هؤلاء على ذلك
 ما أصابه أجزاً لحصوله في الرى بغيره بلامه أو ينقض خلافه لولو تبصر كتما أصابه بان حوله الحمل صاحب
 فنفقه أو يتحرك البعير فنفقه فوقع في الرى الى أن قال لان حدوث من ظهر بعير ونحوه كنقطة ومجمل فلا
 يكتفى لامكان لا لا احتمال تأخره اهـ فعمل الفرق بين مالو وقع على نحو مجمل وعق بعير ثم خرج منسكلاً
 يجزئ والى أصابه ثم اراد الى الرى فان كان اراد ما تبصر كتما أصابه لم يجز والأجز (قوله اسم المعرى) قال فى
 حاشية الايضاح قوله الجرة مجتمع الحصى حده الجبال الطمرى بأنه ما كان بينهما من أصل الجرة ثلاثة أذرع
 فقط وهذا التقدير من تفقهه وكله قريبه مجتمع الحصى غير السائل والمشاهدة تؤيد أنه مجتمع غالباً
 لا ينقص عن ذلك ثم قال قوله والمراد مجتمع الحصى الخ يدل على أن مجتمع الحصى المعهود إلا أن يسأروا جواب
 الجزئين الأولين ويثبت شخص جرة العقبة الذى كان في عهد صلى الله عليه وسلم وليس ببيضا الخ اهـ
 * (تنبيه) * لو فرض في جميع الرى اجزاء ثابتت كفى الرى عليها كالمظهر لان الرى وان كان هو
 الأرض إلا أن الاجزاء المثبتة قد صارت تعد من بعد الرى عليها ما على تلك الأرض وقاس ذلك أنه لو بنى
 على جميع الرى ذكراً من تعقب الرى عليها لانه بعد ما بعد لها فلو لم يستغرق المثبت أرض الجرة فهل يجزئ
 الرى عليه أو لا لا يمكن الرى على الخالى عنه فنفظر ويقسم الاجزاء لولو على أرض الرى أجزاء كبار
 ستره بلا اثبات فهل يجزئ الرى عليها لا بعد الاجزاء لولو بنى على جميع موضع الرى منارة عالية عليها سطح
 فهل يجزئ الرى فوقها أو لا لا بعد ما على الأرض فيه فنظر وقضية قول السدى شائسته وبؤخذ من قول
 المصباح الطمرى في مسلة أصابه العالم المنسوب لانه قد ورد غير الرى أنه لو كان لعلم الشخص سطح أو كان
 فيه طاق فاستقرت لحاشية فيه لم يجز اهـ عدم الاجزاء وان كان أخذ المذكور ونحوه عام وجداً آخر يجوز أن
 يكون من منع الحب الطمرى لان ذلك لا بعد ما على الجرة لان الشخص لا بعد منها وان كان محله منها كالمظهر
 على ظهر دابة فيها بخلاف ذلك تعد منها ومن قايها وفيه نظر فاستمال (قوله ومن ثم لو قل لم يجز الرى الى
 محله) أقول الجزم فيه ذامع أنه غير منقول مما لا ينبغي بل الوجه هو جملته لا قطع بحدوث الشخص وأنه لم

ثم يذهب الى طواف الوداع
 لا يتابع (ولا يشترط بقاءه
 الجمر في الرى) فلا يضرب
 نذرجه بعد وقوعه فيه
 لحصول اسم الرى (ولا
 يكون الرى خارجاً عن
 الجرة) فيصحب روى الواقف
 فيها الى بعضها لذلك وعلم
 من عبارته ان الجمر واسم
 المعرى حول الشخص
 ون ثم لو قل لم يجز الرى الى
 محله

الاستدقوى وقد قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ان البحر يجتمع الحصى وقال النوري في الانصاح
 والرد مجتمع الحصى في موضعه المعروف وهو الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وقال الشارح في سائنه هذا
 يدل على ان مجتمع الحصى المعهود الاكن سائر جوانب البحر تين وتحت شلخ جرة العقبة وهو الذي كان في
 عهد صلى الله عليه وسلم اذا اصل بقاعا كان على ما كان حتى يعرف خلافه اهـ وقال الشلي والزنجري يكتفي
 توطأ ولم الغير على في هذا المثل آخذين له عن مثلهم ومثلهم عن مثلهم وهكذا الى السلف الا آخذين له
 عنه صلى الله عليه وسلم ولم ينقل طعن عن أحد في ذلك اهـ وعلى ذلك ان ما حرم به الشارح هنا هو المذهب
 المنقول ولا يستلحق الفقه الا ينقل صريح وان ما قاله العلامة المحشى مجرد بحث على أن قوله القطع بحديث
 الشاخص الخ لا ينتج ، عام لاحتمال أنه كان في موضع الشاخص في عهد صلى الله عليه وسلم بحجرام موضوعة
 بأمره الشريف ثم أزيل بعد موته الشاخص في موضعه او بعد كل البعد أنه عليه الصلاة والسلام بين
 حدود الحرمين الشريفين ونصب الاعلام عليها كقصر وفي محله وترك بيان محل الرى وتخصده (قوله ولو
 قصد) أى الشاخص (لا يجوز الخ) اعتمد الشارح في كتابه ما أقره عبد الرؤف وقال الخطيب في شرح المنهاج
 والتسمية الاقرب الى كلامهم واعتد الجلال الرمى في كتابه الاخره قال لان العامة لا يقصدون بذلك الفعل
 الواجب والرى الى الرى وقد حصل فيه فعل الرى اهـ وهذا هو الذى يسع عامة الحجج اليوم اهـ كرى
 على بافضل (قوله ولو جماع الطبرى الخ) وهو الاقرب الى كلامهم معنى (قوله وخالفهم الزركشى) اعتمد
 الخالفة حر اهـ سم عبارة القنهاية وقضية كلامهم أنه لورى الى العلم المنصوب في الجرة أو اطاحت التي بحمر
 العقبة كما يفعله كثير من الناس فأصابه ثم وقع في الرى لا يجوز في قال الحب الطبرى وهو الاظهر عندى ويجعل
 أنه يجوز بل انه حصل فيه فعله مع قصد الرى الواجب عليه والثاني من احتماله أى الاخره اقرب بكافه
 الزركشى وهو المعتمد اهـ (قوله ثم لورى الخ) يؤخذ منه أن الصارف الرى قصد وقوع الرى به في غير
 الرى لا مطلق قصد وقوعه فالورى بمحصاة وحل وقصد وقوعها في الرى وقعت فيه آخره اذا لارق بينه وبين
 الشاخص وكلامهم في بحث طواف المحمول يؤيد ذلك فان الضار هناك قصد الغير فقط بصري ولا يخفى أن
 كلاما لا يخلو مما يؤيد بيان قوله اذا لارق الخ ظاهر النعم كيف وقد قبل يجوز قصد الشاخص واتفقوا
 على عدم جواز قصد جعل ملائق بأنى أفعاه عبد الرؤف أن التشرىك بضر هنا (قوله اتبعوا الاخره) قال فليد
 عبد الرؤف في شرح المختصر والوجه أنه لا يكتفي بكون قصد العلم حيث ذكره صارف فمع لانه تشرىك بين
 ما يجوز وما لا يجوز أصلا الخ اهـ وفي الاصلان لم يوسل بغير ذلك في عالى عذر وجهه جله الرى لم يعد
 فيما سأل ما مر في الكلام على انه لا انتهى اهـ كرى على بافضل قول المتن (ومن عزم الخ) انظر اعذار الجمعة
 والجمعة سم أقول قياس ما تقدم عن حاشية الانصاح للشارح وشرحه الرمى من محبتها بحيث ترد لغتها
 هنا أيضا (قوله ولو أجبر عين) الى الفرع في القنهاية والغنى الاقوله ويغنى عن أوجون وقوله خلاف فاذر
 الى وجوب وقوله وقت الرى لاقوله (قوله ولو أجبر عين الخ) ظاهره صحة عقد الاقوله مع الجزع عنده فلما جاع
 (قوله) ويقتضيه الخ قال سم شلخ من مريض يمكنه كويادة الى الرى والرى عليها أو ان يجعله أحد
 ويرى بنفسه أو يستنبد الذى يظهر أن عليه الرى بنفسه وتتم عليه الاستنابة ان لم تطفه ذلك مشقلا
 تتحمل عاقبة وقوله جل الاذى بحيث لا يحل بمشتمه بظاهر كلامهم أنه لا يلزم حضور الاستنابة للرى مطلقا
 انتهى اهـ كرى على بافضل (قوله بان آيس) متعلق بقول المصنف عزم الخ (قوله بان آيس من القدره الخ)
 أى بقول طبيب أو غيره فتعنه كذا الحاشية فوائد عبارة الكرى على بافضل مجرد فتعنه أو ما جاع عدل
 واية بالطب امتدادا لما منع الى آخر أيام التشرىق اهـ (قوله وقته) وهو أيام التشرىق وتالى عبارة القنهاية

ولو قصد لم يجزى كما اقتضاه
 كلامهم وجماع الطبرى
 وغيره وخالفهم الزركشى
 كذا ترى ثم لورى الية
 بقصد الوقوع في الرى
 وقد علمه وقوع نفسه اتفه
 الاخره لان قصد غير
 صارف حيث ذكر رأيت
 الحب الطبرى صرح هذا
 بل قال لا يصعد الجرم به
 (ومن عزم) ولو أجبر عين
 على الوجة (عن الرى)
 نحو مرض ونحو منسطة
 هنا عا مرى اسقاطه اقيام
 في الفرض أوجون أو
 اغية بان آيس من القدره
 عليه وقته ولو قلنا

يذكر في زمنه عليه الصلاة والسلام ومن المعلوم أن الظاهر ظهورا ما أنه عليه الصلاة والسلام والناس في زمنه
 لم يكونوا يرمون حوائج محله ويتركون محله ولو وقع ذلك نقل فانه غير غلبتأمل (قوله وخالفهم الزركشى)
 اعتمد الخالفة حر (قوله في المتن ومن عزم الخ) انظر اعذار الجمعة (قوله ولو أجبر عين على الوجة)

كلهم بهم فهم أنه لو ظن القدر في اليوم الثالث وقبلنا بالاصح أن أيام الرى كيوم واحد أنه لا يجوز الاستنباط
 له **(قوله)** ولا ينزل النائب بطر وأعماله المنب أي كالأينزل عن موضع الحج عونه وفارقوا سائر الوى كلات
 بوجوب الأذن هنا أما انشاء النائب فظاهر كلامهم أنه ينزله وهو القياس أسمى ومعنى وهاية **(قوله)** فإذا
 أتى عليه **(الح)** قال في شرح العبد فعمل أنه لو أتى عليه ولم يأت في غيره في الرى عنه أو أذن وليس بعجز آيس
 لم يعجز الرى عنه اتفاقا لكن يسئل من معه أن رى عنه كالح عليه وليس ذلك لأنه يجوز قبل الفرج من
 خلاف من أوجب ذلك على من معومين ثم يلزمه العلم إذا أقان لأنه لم يأت بالرى هو ولا تأنيبوه بهذا يندفع ما في
 الخادم قائله انتهى فلتأمل سم عبارة الوفاي ولا رى عن معفى عليهم يأتى قبل انشاء حال عجزه
 من الرى بمرض مثلكلكن يسئل من معه الرى عنه ولا يسقط عنه بيله وهو العلم ثم الصوم ومنه في ذلك المهنون
 واللبت نعم الولى الرى عن المهنون اه **(قوله)** ولا تأنيب اهلا صرح رى الاستحلال لانها ما ذون بالعموم
 وان فسد الخصوص سم وقد يجب بان شرط الأذن أن يكون في حال العجز وما هنا في حال القدرة **(قوله)**
 وليس) عطف على قوله لغرض مرض **(قوله)** ولو بحق أي لا فرق بين أن يحبس بحق أو بغير حق بشرط ابن
 الرقة أن يحبس بحق وسكن عن النص وغيره وسما في القيصر أنه إذا حبس بحق لا يباح التحلل قال شيخنا
 الشهاب الرى لا يخالفه إذا كلام المجموع على حق عاجز عن أدائه ومفهوم النص وغيره في حق قادر على ذلك
 شرح مر مخلصاه سم **(قوله)** بان يحبس **(الح)** منه عجزهم حصري في هذه الضر وقوله نظر بصري عبارة
 المقن والنهاية قال الاسنوى وصورة المحبوس أن يجب عليه قودا الصغرى فانه يحبس حتى يبلغ وما أشبه هذه
 الصورة **(الح)** اه قال عرش أي كان حبس الحامل لغرضه تنفس اه قول المن (استنباط) أي مكافاة
 ولو مضى لا يبرأ إلا بان الولي ونافى بظاهر وعدم وقوع عجز غير الممنوع من مستنبطه الأذن وله وبه وفتوى
 قبل أن الأذن انما هو شرط اباحة الأمانة فقط دون الوقوع عن المنب بيه فدل على **(قوله)** وأما الرى **(الح)**
 ولو استنباط قبل الوقت فيبقى الجواز ما لم يقبضه بالرى قبل الوقت كفى فظاهر كالأذن قبل الوقت في طلب الماء
 وأذن الحرم في تزويجه سم **(قوله)** لا قبله أي فلا يستنبط رى التشرىق إلا بعدزول يوم فوم إلى آخر
 الأيام ونافى **(قوله)** ولو حرم **(الح)** وإذا استنباطه من رى أو حلا لاس أن يناوله الحصى ويكبر كذلك ان
 أسكنه والاتوا لها النائب وكبر بنفسه نهاية ومعنى **(قوله)** لكن ان رى عن نفسه **(الح)** فظاهر حتى الحاضر
 وان استنبط في الماضي كان استنبط في اليوم الثاني في رى الأول وعليه في الثاني فلا يصح الرى عن المستنبط
 حتى رى اليوم الحاضر عن نفسه وهو متجه لمراجع سم **(قوله)** لكن ان **(الح)** أي فيقع رى النائب عن
 أفتى به شيخنا الشهاب الرى ورجع إليه مر به وان كان سابقه **(قوله)** ولا ينزل النائب بطر وأعماله المنب
(الح) قال في شرح العباد أما انشاء النائب فنزله على الأوجه اه **(قوله)** بخلاف قادر عاده **(الح)** في شرح
 العبد فعمل أنه لو أتى عليه ولم يأت في غيره في الرى عنه أو أذن وليس بعجز آيس لم يعجز الرى عنه اتفاقا لكن
 يسئل من معه أن رى عنه كالح عليه وليس ذلك لأنه يجوز قبل الفرج من معومين ثم يلزمه العلم إذا أقان لأنه لم يأت بالرى هو ولا تأنيبوه بهذا يندفع ما في
 الخادم قائله انتهى فلتأمل سم عبارة الوفاي ولا رى عن معفى عليهم يأتى قبل انشاء حال عجزه
 من الرى بمرض مثلكلكن يسئل من معه الرى عنه ولا يسقط عنه بيله وهو العلم ثم الصوم ومنه في ذلك المهنون
 واللبت نعم الولى الرى عن المهنون اه **(قوله)** ولا تأنيب اهلا صرح رى الاستحلال لانها ما ذون بالعموم وان فسد الخصوص
(قوله) وليس) عطف على قوله لغرض مرض وقوله ولو بحق أي لا فرق بين أن يحبس بحق أو بغير حق بشرط ابن
 الرقة أن يحبس بحق وسكن عن النص وغيره وسما في القيصر أنه إذا حبس بحق لا يباح التحلل قال شيخنا
 الشهاب الرى لا يخالفه إذا كلام المجموع على حق عاجز عن أدائه ومفهوم النص وغيره في حق قادر على ذلك
 على ذلك شرح مر مخلصاه سم **(قوله)** في المن استنباط) ولو استنباط قبل الوقت فيبقى الجواز ما لم يقبضه بالرى قبل الوقت كفى فظاهر كالأذن قبل الوقت في طلب الماء
 وأذن الحرم في تزويجه سم **(قوله)** لا قبله أي فلا يستنبط رى التشرىق إلا بعدزول يوم فوم إلى آخر
 الأيام ونافى **(قوله)** ولو حرم **(الح)** وإذا استنباطه من رى أو حلا لاس أن يناوله الحصى ويكبر كذلك ان
 أسكنه والاتوا لها النائب وكبر بنفسه نهاية ومعنى **(قوله)** لكن ان رى عن نفسه **(الح)** فظاهر حتى الحاضر
 وان استنبط في الماضي كان استنبط في اليوم الثاني في رى الأول وعليه في الثاني فلا يصح الرى عن المستنبط
 حتى رى اليوم الحاضر عن نفسه وهو متجه لمراجع سم **(قوله)** لكن ان **(الح)** أي فيقع رى النائب عن

ولا ينزل النائب بطر و
 أعماله المنب أو جنونه بعد
 اذنه ان رى عنه وهو عاجز
 آيس بخلاف قادر عاده
 الانشاء قال لا تحردا أتى
 على فارم على فانه لا يصح
 فإذا أتى عليه يلزمه العلم لانه
 لم يأت بالرى هو ولا تأنيب
 أي مع قصيره بترك الرى
 بنفسه إذا كانت عاده نطر
 الانشاء أنه لا وقت الرى
 بخلاف اعتداده طر وه أول
 وقت وقوله إلى آخره فانه
 يستدل بقوله به من التناذر
 لا عكسه بنفسه ولا تأنيب
 فلو رى العلم مشكل الآن
 يجب بان هذا نادى في هذا
 الجنس فالحقوه بالقبال
 وليس ولو بحق اتفاقا كما
 في المجموع بان يحبس في
 قودا صغرى حتى يبلغ بخلاف
 محبوس بدين يسد على
 وقائه لعدم عجزه عن الرى
 حيث (استنباط) وقت الرى
 لا قبله وجوبه ولو عاجز
 وجدها فاضله عما يستبرى
 الفطره فيما يظهر ولو حرم
 لكن ان رى عن نفسه

الجزرات الثلاث والواحدة وان نوى مستنية وانغيب الفلاري الاولى مثلاً أربع عشرة قيعا عنه (١٢٧) ثم سبغ عن موكب ذلك كلاً سنة
 مستنية لكن الحضارة المصرية هذا السبغ الحصة الاية بل لوقوع عرى النابتين المنيب كالمصر به
 السابق اه (قوله الجزرات الثلاث) هو أحد احتجائين المهمات وانهما أنه لا يتوقف على روى الجميع
 بل ان ترى الجسة الاولى مع ان روى عقبه عن المستنب قبل ان روى الجزتين الباقيتين عن نفسه وفي
 عبارتهما اشارة الى ترجيح هذا الثاني وفي الخادم أنه الظاهر كذا في مسند السيد السهمودي وبسط كلام
 المهمات والخادم والكلام عليهما سم (قوله والاول) أي وان كان النابت لم يرم عن نفسه ولو بعض
 الجزرات فمى وقع عن نفسه دون المستنب نهاية (قوله وقوله) أي فيما اذا اقتصر على روى كل من الثلاث
 على سبع من المرات (قوله اولها) الاول الواو (قوله وان نوى مستنية) وقع السؤال عما لورى نانا لورى
 به نفسه بظن أن الاول وقع عن المستنب فهل يقع هذا الثاني عن المستنب أولاً نعم بفضل بين أن يكون
 أجبراً فمى لان الاتيان به واجب عليه ولا يضر الصرف فانه ليس صرفاً عن الحقيقة الشريعة أو متبرعاً فلا يقع
 محل تأمل بصري والاقرب الثاني كانه يفيد قول عس قوله مدر وقع عن نفسه أي فمى عن المستنب
 بعد اه (قوله قبل خروج وقتها) أي قبل مضي أيام التشريق ونافى كدى على بافضل (قوله ولا يضر
 زوال الجزرات) أي ولا يلزمه الاعادة لكنها تسن نهاية ومعنى (قوله عقبى النابت) أي فان بقي شيء ماله
 بنفسه نأى (قوله الاول اقرب) فيه نظر وواضح والفرق واضح سم (قوله صيره كانه ملزم) منع
 هذا وما روى عليه سم (قوله لا يجوز أن روى الخ) تقدم عن سم عن السيد السهمودي أن هذا
 أحد احتجائين المهمات وانهما الجواز واستظهر في الخادم وفي عبارة الشيخين اشارة الى ترجيح ماله
 عدم لزوم الترتيب هنا بالادى (قوله المصالح) عبارة انتهية مع المتن وإذا لرى يوم أو يومين من أيام
 التشريق بعد أو هو أو جملته لا تتركه في باقي الأيام منها في الاظهر اه زاد المعنى وكذا يتسار كرى يوم
 الفرى في باقي الأيام اذا تركه اليوم الاول منها في الثاني أو الثالث والثاني أو الاولين في الثالث اه (قوله
 ويكون) ان قوله وخبر الزاقي في النهاية والمعنى (قوله المراء) أي وأهل السقاية نهاية ومعنى (قوله كوقوف
 عرفة) أي كوقوفه عرفة (قوله وافهم كلامه) أي حيث عبر بالايام والايام حقيقة لا يتناول الليالي معنى
 فابرجح (قوله الجزرات الثلاث) هو أحد احتجائين المهمات وانهما أنه لا يتوقف على روى الجميع بل ان
 روى الجزرة الاولى مع ان روى عقبه عن المستنب قبل ان روى الجزتين الباقيتين عن نفسه وفي عبارتهما
 اشارة الى ترجيح هذا الثاني وفي الخادم أنه الظاهر كذا في مسند السيد السهمودي وبسط كلام المهمات
 والخادم والكلام عليهما سم (قوله وان نوى مستنية) أي كالمجى لكن يخالفه ما روى الطواف عن الفيزا كان
 محرماناً يقع عن الغير لعل المراد المحمول اذا قوله ويفرق بين الطواف ما كان من الصلاة أو من فية نسبة
 الصرف الى غير مختلف الى روى فانه ليس شيئاً بالصلاة وليس السبي أن يكون كالرى شرح مدر (قوله
 وان نوى مستنية) في شرح الجوزى أنه يشترط في الاستئابة أن تقع في الوقت واعلم ان عليه طواف
 دخل وقته اذا طاف نوايا طوافاً آخرين نفسه أو عن غير وقع عن نفسه لان يطوف طوافاً يثوبه عن
 ذلك المحمول فيقع ذلك المحمول أو نوايا غير الطواف كالموقوف ثم انصرف عن الطواف والحاصل انه اذا
 صرف الطواف الى طواف آخره أو لغيره لم ينصرف الا في مسألة المحمول فيصرف له أو الى غير طواف
 انصرف والرى كالطواف في هذا التفصيل فان صرفه الى روى آخر لم ينصرف كان قصده مستنية والى غير
 الرى كان قصده صابة دافى المرى انصرف ولا يظهر في الرى نظير المحمول في الطواف لبتأى استثناءه من
 الشق الاول فليتأمل أي صاحبنا لما مر عن مدر من الاشكال والفرق (قوله قبل خروج وقت الرى)
 وكلامهم يفهم أنه لو طعن الشدة في اليوم الثالث وقتنا بالاصح لن أيام التشريق كالريوم الواحد أنه لا يجوز
 الاستئابة شرع مدر (قوله ولا يضر زوال الجزرات عقبى النابت) أي فلا يلزمه اعادته لكن تسن ويغادر نظيره
 في الحج بان الرى تابع ويجبر به سم (قوله الاول اقرب) فيه نظر وواضح والفرق واضح (قوله صيره كانه ملزم
 وأفهم كلامه) انه لا تتركه قبل الزوال لا لايلا

والعقود من اضطرار في ذلك (١٣٨) جواز فيها اختلاف تقديم روى يوم على زواله فانه مجتمع كصحة به المصنف ونحو الرافعي يجوز قبل

(قوله والمعتد الخ) اعتمد هذا المعتقد هو اه سم (قوله كصحة به المصنف) قد يفيد هذا التعبير انه لا يجوز
المسجل بمقتضى الال في قوله ليس بجواز بل يشرع بمقتضى فانه يقتضي أنه نوع قوة مفهوم من قبل مقابل الاصح
لا الصبح (قوله عليه) أي الضعيف من جواز روى أيام التشرى قبل الزوال (قوله في جواز الخ) ولا
يحتج أنه لا يلزم من جواز الروى قبل الزوال وعلى الضعيف جواز التفرقة عليه لاحتمال أن الاول للحكمة
لا توجد في الثاني كسبر التفرقة والقبل من جواز التفرقة في سبرهم ولا يسم لاثبات الناقص نحو التفرقة على
نحو الروى (قوله في غشه) أي الروى (قوله وما تقرر) أي قوله لفقد الصارفي النهاية والمغنى الاقوله وكذا
الولوى وقوله كذا في والقياس (قوله ويجب الترتيب) أي حيث آخر الترتيب لما بعد الزوال والسم ونهاية
(قوله وله الزوال روى عنه قبل التدارك انصرف الخ) أي ان قد رد خلافا وقتنا باشراف فقط الصارفي باشراف
الترتيب خلافاً لطلال منع ذلك لانه لم يصر في الروى الى غيره بل الى مجامعة فله يوترق ظاهر ما مر فن عليه
طواف الركن فنيوه طواف الوداع من وقوعه لركن سم (قوله وبذلك) أي التعليل المذكور (قوله
فارقاً) أي التارك والناصب (قوله مع الترتيب) كذا في أمه رحمه الله تعالى عبارة من شعبة وكثير من الشراح
مع التدارك وهي واختلفوا هل من اذ الشارح رحمه الله تعالى مع الترتيب بين الروى المتر و روى يوم التدارك
فخرج على المعاذ كره ولكن تغييرهم اوضع مع التساوي بحسب المال فيدبره لا يقال اشار بذلك إلى أن
الدم على المقابل دم ترتيب فقد زلنا نقول لا معنى حيث نال قصار على الترتيب بمرى (قوله وان قلنا قضاء
الخ) عبارة للنهاية والمغنى مع التدارك سواء أجلناه اداءه قضاء لحصول الانجبار بالمائة اه قول المتن
(فعلهم) أي في روى يوم او يومين او ثلاثة يوم الترميم أيام التشرى في نهاية ومعنى في الشرح مثله
(قوله لتركة) أي قوله فان عجز في النهاية والمغنى (قوله في الحصة الخ) ولوا خرج ثلث الدم في الحصة او ثلثيه
في الحصان احرأ وقال في الفقه وظاهر كلامهم وجوب الدم في الحصة أي والذلة وان قدر على اشارة انتهت
اه وافي (قوله لمن باثا لثالثة) أي أولئك مبيها العذرون في (قوله وحاصله أنه يجب الخ) وضع ذلك ما قاله
في الحاشية ان القياس تنزل المدونة ما تاب عنه وهو ثلث الدم في كونه من بتافلي نحو والفقر على اشرافه
العدول لثلث الصوم بخلاف العاصم فيصوم أربعة أيام لثالث العشرة التي هي بدل الدم اصابه مع جبر
المنكسر لكن تلك العشرة منها ثلاثة في الحج وسبعة اذا رجع قصوم ثلاثة أعشار الاربع في الحج أي قبل
رجوعه لانهم انما وجب بعد انقضاء سبعة أعشارها اذا رجع فالمجمل يوم وعشرون يوم والمؤخر يومان
وثمانية أعشار يوم فيحصل يومين ويوتر ثلاثة الخ وقوله لانها ثلث العشر فرع جبر المنكسر يتأمل لموجب
جبر المنكسر قبل القسمة على ما يكون في الحج وما يكون اذا رجع وهما قسم قبل الجبر ثم جبر ما يقع من
المنكسر في كل من القسمين ليكون الواجب في كل من القسمين بعد الجبر ما ذكره فليصر برهان ما ذكره
المستلزم لصحة ولا نأثنا سم عبارة وافي فاذا عجز عن المسم لثالث العشر وهو أربعة أيام بتكميل
المنكسر وانما جبرها قبل القسمة أعشار الان الصوم بعد ايجاب بعضه فثلاثة أعشارها يومان بتكميل
المنكسر فبأيام التشرى ان تعدى الترتيب وسبعة أعشارها ثلاثة في يومها وما يرد بوطون هذا ما جرى عليه

والعقود من اضطرار في ذلك (١٣٨) جواز فيها اختلاف تقديم روى يوم على زواله فانه مجتمع كصحة به المصنف ونحو الرافعي يجوز قبل
الزوال كلامه من ضعيفان
اعتمد الاستوى وزعم انه
المعروف بهذا الوجه في
جواز من الضعيف نظير ما مر
في غشه وما تقرر علم ان
أيام من كلها كالتواتر الواحد
بالنسبة الى التأخير دون
التقديم ويجب الترتيب بين
الرى الترتيب وبين يوم
التدارك حتى يجرى في
يوم من يوم وله الزوال روى
عنه قبل التدارك انصرف
للمتزول لا ليوحه لانه لم
يتصدروا السد وكذا ما مر
في التاثير بذلك فارق ما لى
قصد الروى لشخص في الحجة
فانه يفلو لانه لم يقصد نسكا
أصلاً ولورى لكل حجة
أربع عشر فصاة من يومه
واسم له أفضاله لا يرضه
عن واحد منهما كذا قاله
بشارح والقياس حسب ما
منه فمقتضى كل حجة من
أسمه لفقد العرف والتعيين
ليس شرطاً وانما يقع متى
من يومه لفقد الترتيب ولا
مع الترتيب وان قلنا
قضاء الجبر بالابتين به (ولا
بتداركه) فعليه (لتركة
نسكا وقد قال ابن عباس من
ترك نسكا فعليه (والذهب
تكميل الدم في ثلاث
خصيات) فاكتر حتى لو تركه
الرى من أصله كقدم
واحد لا تحاد الجنس كل
الراى كله مع اتحاد الزمان
والمكان فلا ينافى ذلك ان

روى كل يوم عبادة برأسها في الحصان من جرة العقيقة من آخر أيام ربه أو ليلة مد في الحصان من ذلك أو ليلتين من بات
الثلاثين فان عجز فليس بيط طول بين التاثير بين يتنوع ما فيه موع بيان المعتقد في الحاشية فراجع

حج وقيل يصوم ثلث العشرة وهو ثلاثة وثلاثين تسبعا وثلاثا في يوم في الحج وثلاثة اذ اوجع في ذلك
 الحبر بعد القسم وروى في الامداد على الاول فيجب في المدين الواجب ثلث العشرة وهو سبعة ايام
 بالتكميل فثلاثة اعشارها ثلث تعقب ايام التشريق وسبعة اعشارها خمسة وثلثه ايام يدونه
 افاذ في الحقيقة وذكر الشمس الرمي في قتال به مانعه سئل رضى الله تعالى عنه في ما حج ترك حصة او حصتين
 وقلم يلزمه في الحصة فدا عسر فاذا يلزمه فاجاب يصوم عن كل مدبر اياه انتهت **(قوله كذلك)** أي عقب
 ايام التشريق ان تعسدي بالترك **(قوله امارك حصة)** الى المتن في المعنى قول المتن (واذا اراد) أي بعد قضاء
 مناسكه الخروج من مكة للسفر ولو لم يكن طوبى او قصر في كل المجموع طواف الوداع طوافا كاملا فلا وداع على
 مر بد الاقامة وان اراد السفر بعده ولا على مر بد السفر قبل فراغ الاعمال ولا المقيم بمكة لخارج للتعميم ونحوه
 وهذا في من خرج لمجاورة يعود وما من المجموع فحين اراد دون مسافة القصر في من خرج الى مكة لا يحل يقيم
 فيه كما يقتضيه كلام العجاني وغيره فلا تنافي بينهما معني زاد النهاية فقل انه لو اراد الرجوع الى بلده من منى
 لزمه طواف الوداع وان كان قد قضا قبل عود من مكى حتى يكمل من منى في المجموع اه **(قوله الحاج)**
 الى قوله على ان من قال في النهاية الا قوله كايتهى الى المتن وما انبه عليه وكذا في المعنى الا قوله اومنى الى قوله
 الى مسافة قصر **(قوله وغيره)** وهو الحلال وكان الاولى ابدال الواو باو **(قوله السك الخ)** أي كل من ذكر
 وكان الاولى هنا ابدال الواو باو ايضا **(قوله منها)** أي من منى **(قوله لا يستحب)** أي بالطواف المذكور
 و**(قوله ولا يسمى الحج)** من عطف العلة والضمير فيمطلق الطواف **(قوله ولا يسمى طواف الوداع)** عبارة
 شرح الروض ولا وداع على مر بد السفر قبل فراغ الاعمال اه **(قوله لا بعد فراغ جميع النسك)** يؤخذ منها
 لا وداع على اهل منى اذا خرجوا من مكة يوم النحر بعد الطواف والسعي الى منى لانهم وان قصدوا وطئهم
 لكنهم قصدوه قبل فراغ اعمالهم واذا صاروا فاستقروا فلا مغارة فليكنه في ذلك قصدوا الخروج
 من مكة الى منى لبا أو باعمالهم يسرون منها مسافة القصر فهل عليهم وداع فيه نظر ولا يبعد عدم الوجوب
 لانهم ما فرغوا من الاعمال الا وهم في وطنهم ومغارة قاتلون بعد مكة لا فوجب وداعا ولو استمروا بمكة يوم النحر
 وحاصله انه يجب في الواحدة فومان الحج وضع ذلك في قوله في الحاشية بعد ما هذه اذ قلت ذلك فالتقياس تنزيل
 المدة الى ما تاب عنه وهو ثلث الدم في كونه من بدافيجوز للقادر على اخراجه العدل لثالث الصوم بخلاف
 العارض فيصوم اربعة ايام لثالث العشرة التي هي بدل الدم المتعجب من المنكر لكن ثلث العشرة منها
 ثلاث في الحج وسبعة اذ ارجع فيصوم ثلاثة اعشار العشرة في الحج أي قبل رجوعه لانهم لم يوجب بعد
 انقضاء مجموع سبعة اعشاره اذ ارجع فالحل يوم وعشر ايام والآخر يومان ونحوه ايام فيحل يومين
 ويؤخر ثلاثة اخذا مما في الرضا في آخر ما عليه وقوله لثالث العشرة مع جبر المنكر يتامل لموجب
 جبر المنكر قبل القسم فيكون في الحج وما يكون اذ ارجع وهذا قسم قبل الجبر ثم جبر ما يتبع من الكسر
 في كل من القسمين بعد الجبر دون مائة كره فله ر وهاهنا ذكر ما لم يلزم العبر ولا وانا **(قوله اومنى)** عقب
 نقر منها) وعبارة العرب بعد افعالها ومفهومه انه لا وداع على من نقر قبل افعالها به مصرح في شرح
 الروض فقال ولا أي لا وداع على مر بد السفر قبل فراغ الاعمال اه **(قوله لا بعد فراغ جميع النسك الخ)**
 يؤخذ منه انه لا وداع على اهل منى اذا خرجوا من مكة يوم النحر بعد الطواف والسعي الى منى لانهم وان
 قصدوا وطئهم لكنهم قصدوه قبل فراغ اعمالهم واذا صاروا فاستقروا فلا مغارة فليكنه في ذلك قصدوا الخروج
 قصدوا والنحر وج من مكة الى منى لبا أو باعمالهم يسرون منها مسافة القصر فهل عليهم وداع فيه نظر ولا
 يبعد عدم الوجوب لانهم ما فرغوا من الاعمال الا وهم في وطنهم ومغارة قاتلون بعد مكة لا فوجب وداعا ولو
 استمروا بمكة يوم النحر واما التشريق ثم خرجوا الى منى فيجب الوداع فيه نظر والوجوب يحتمل فليراجع
 جميع ذلك **(قوله لا بعد فراغ جميع النسك)** هل مثل الفراغ فتوينا لم يست والرمي مع مكته بمكة اومنى
 حتى مضت ايام التشريق ولا يبعد ان الامر كذلك **(قوله لا بعد فراغ جميع المناسك)** ان لو فرغ جميع النسك

وحاصله انه يجب في الواحدة
 يومان ويجب كونهما
 عقب ايام التشريق ان
 تعسدي بالترك وثلاثة اذا
 رجع وفي الثلثين ثلاثين
 رجوعه كذلك وخسة بعده
 امارك لخصته من غير ما ذكر
 ولم يبق عنه تناول من يوم
 بعده سواء في ذلك يوم النحر
 وغيره في لزمه به دم لا لغاه
 ما بعده لما من وجوب
 الترتيب (واذا اراد) الحاج
 او العتمر وغيره والسعي وغيره
 (الخروج من مكة) اومنى
 عقب نفسه منها وان كان
 طواف الوداع عقب طواف
 الاقامة عند عود البهاكا
 صحه في المجموع ونقله عن
 مقتضى كلام الاصحاب ومن
 أفتى بخلافه فقد وهم اذ لا
 يقتضيه ولا يسمى طواف
 وداع الا بعد فراغ جميع
 النسك

وابام التشرىق ثم خرجوا الى الخي فهل يجب الوداع فيه نظر والوجوب يستعمل فليراجع جميع ذلك (فرع)
هل مثل الفراغ فهو يتألف من الميراث الى مع مكته بمكة او حتى مضت ايام التشرىق ولا يعد ان الامر كذلك
ولو لم يزم الصوم يدل الى فصام ثلاثة ايام عقب ايام التشرىق واراد السفر الى بلده وان يصوم السبعة فيها
فثبت ان يلزمه طواف الوداع ولا يضر بقا السبعة لان محله بلده فاذا اراد السفر قبل صومه للثلاثون
يصومها ببلده او في سفره فهل يلزمه طواف الوداع اولاده ونظر والاول غير بعيد فليراجع ثم قوله هل
مثل الفراغ الى آخره الوائى (قوله الى مسافة الخ) متعلق بالخروج كرى (قوله وليست طونه) عبارة النهاية
والغنى او حمل بقية فيه اه وعبرة الوائى او برى ما قلته بتقطع السفر اه (قوله ثم) أى فى الحاشية كرى
(قوله فى النسخين) أى المسافر الى مسافة القصر والمسافر الى ما دونها وهو وطنه الخ قول المتن (طاف الخ) فلا
وداع على مري بالاقامة وان اراد السفر بعده كاقامه الامام ولا على مزيد السفر قبل فراغ الاعمال ولا على التقيم
بمكة لخارج التقيم ونحوه لحاجة ثم بعد نهاية ومعنى (قوله وجوب الخ) بتردد النظر فى الصغير هل يلزمه
ان يطوف به الى الوداع والا والذي يظهر انه ان قلنا انه من المناسك او ليس منها لو كنتم خرج به اثر نسلك وجب
امامى الاول فواضح واما فى الثاني فلما اشار الى الشارع رحمة الله تعالى هناك وان لم يكن منها فهو من توابعها
ويستعمل فى الثانية ان لا يجب نظرا لكونه ليس منها وان لم يخرج به اثر نسلك فلا وجوب فذا ما طهر الا ان ولم
اوفى ذلك نصا ثم ايت الغاضل الجشسى سم ذكر فى شرحه على الغاية ما قلناه من جملة العز من جملة تفرقه بقلنا
وعندى انه يجب ان قلنا طواف الوداع من جملة المناسك والافلا انتهى اه بصري (قوله ومن ثم) أى
من اجل انه من توابع المناسك (قوله ازم الاسرار) بخلاف الظاهر النهاية والغنى (قوله فعله) أى يحيط عنه
تركه من الاحكام بما يقابله فتح الجواد (قوله واتجه الى الخ) سبق له فى بحثه نيتا لطواف من هذا الشرح
ما يقتضى اشتراط النية لاقترافه اوتسلك بنا على انه ليس من المناسك فراجعوا مستوحى فى الحاشية فاشترطوا
وان قلنا ان من المناسك لو طوف به بعد التصل للنام فصر من ذلك انه رجعة الله تعالى فى المسئلة ثلاثة ايام بصري
(قوله اترسك الخ) ظاهر ما نه اذا وقع بعد تسلك الاحتياج ليقول طال الفصل جدا بصري (قوله لم يجب له نية)
قال فى الرض من زيارته ونحوه لنتفى النقل كطواف الوداع سم وكذا جرى النهاية والغنى على اشتراط النية
فى طواف الوداع موافق اوتسلك ولا ونقل الوائى عن المختصر مثله واعتد (قوله وانهم المتنا) يتأمل
سم ويجب ان يراى ان ذلك اخرج افعهم المتن مع قده المهر وفالذى ذكره الشارع بقوله الى مسافة قصر مطلقا
الخ (قوله من عز انك الخ) أى اومن عمران من وقت التفرغ ثم غير هذا التفرغ كذا فى بعض الهوامش وهو
ظاهر (قوله لم يلزمه الخ) جزم به تليد فى شرح المختصر بصري وحزم به ايضا الوائى (قوله وهو محتمل)
لعله اخذ من التعليل بغير الميم أى فى قول المتن (ولا يكتفى به الخ) لو طاف عقب مكته الى ما يجوز فيه
القصر وعاد ونحوه فواضح واثم خرج فهل يحتاج هذا الخروج لوداع لا نه خروج جديدا او لبطان الوداع
السايق يعود الى مكته ويفصل بين ان يكون عودا لما يتبع بالسفر كخروج الى السفر فلا يحتاج لاعادته
لانه فى معنى المساكن لحاجة السفر او لغيره فاحتاج لاعادته فيه فظهر فليراجع وأطلق مر فى تفرقه
لكن فانه الى وزمه الصوم به فصام ثلاثة ايام عقب ايام التشرىق واراد السفر الى بلده وان يصوم
السبعة فيها فثبت ان يلزمه طواف الوداع ولا يضر بقا السبعة التى هى من جملة البذل عليه لان محله بلده
ولو تفرغ من الوداع عليها ثم طوفه صوموه بعد فراغ السفر قبل صومه الثلاثون يصومها ايضا
بلده اوفى سفره فقبل يصح طواف الوداع ويلزمه لا يضر بقا الصوم لانه ليس من اعمال الحج وان
كان بلا ضا او لاداه ونظر والاول غير بعيد فليراجع (قوله اوداه من توابعها) قد قال قضية كونه من
توابعها انه لا استقلال عنها وذلك لانها شرعية وعبية لنفس الحاج والمعتمر ويجب بالمتن قد يكون الشئ تابعا
لشئ ومستقلا ايضا كالسواك كما اشار اليه الشارع (قوله لم يجب له نية) قال فى الرض من زيارته ونحوه
أى النية فى النقل كطواف الوداع اه (قوله وانهم المتن الخ) يتأمل (قوله فى المتن ولا يكتفى به الخ)

الى مسافة قصر مطلقا او
درتها وهو وطنه او
ليتونه والا فلا ذم عليه كما
بينته ثم لا فرق فى التعمين
بكونه نوى العود وغيره
نحو انما هو هه بعض
العبارة طاف وجوبها كما
باق للوداع طوافا كاملا
لثبوته متصل بالتعمين وسلم
قولنا فعلا ولكن آخره
يبين بوجه كانه اول مقصود
له عند قدمه عليه عما
تقرر من عمومته الى السك
وغیره علم انه ليس من
المناسك وهو ما صح وان
أما لجمع فبره على ان
من قال انها كفى المصوم
فى موضع اراد من توابعها
كالسبعة الثانية من توابع
الصلاة وليست منها ومن ثم
لزم الاجرة فعليه واتجه انه
حيث وقع اترسك لم يجب
له نية نظرا لانتفاء ولا
وجبت انتفاءها ولا يلزم من
طلبه فى السك عدم طلبه فى
غيره الا ترى ان السواك
فى نحو الوضوء وهو سنة
مطلقا وانهم المتن انه لو
خرج من عمران مكة لحاجة
فطره السفر لم يلزمه
دخولها لاجل طواف
الوداع لانه لم يطلب به حال
خروجه وهو محتمل (ولا
يكتفى به)

عقبها ثم عند المزمع وان
أطال فبغير الوارد
واتيان فزمن ليس بدين
ماثما فان مكث ذلك وحده
أوسع فعمل جماعة أتمت
عقبه وفعل شيء يتعاقب بالشر
كشرك اعداء وسد حرج وان
طال لم يلزمه اعادته والا
كعبادة وان قلت وقضاء
دين وصلاة حجاز تحلى
ماقتضاه مطالعهم لكن الاجرة
بل المنصوص اغتفر ما
بقدر صلاة الحجازة أى أقل
يمكن منها فبما انظر من
سائر الاغراض اذا لم يرجع
لهما زمتولى ناسيا أو جاهلا
تخلف من مكث بالاكراه
أو نحو انما حصل على الوجوه
(وهو واجب) على كل من
ذكرنا بالامر (بعبارة) (بم)
أترك خطوة منس (بم)
كسائر الواجبات فيها هو
تابع للسنة ولشبهها
مؤدية في غيره فاندفع ما قبل
يلزم من سكوته من غير
المناسك ان لا دم فسمعى
مقارن مكث في غير التسنن
ثم التحيرة لا دم عليها التسنن
في وجوبه عليها ما احتمال
كل زمن يمر عليها البعض
(وفي قول سنة لا شجر) أى
لا يجب غيرها كطواف
القدم وفرق الأوليان
هذا تحية غير مقصود
نفسه ومن ثم دخل تحت
غيره بخلاف ذلك اذ لو أخر
طواف الافاضة ففعله عند
خروجه لم يجزه عنه فان
أوجبه فخرج بلا وداع
عبد أو غيره (وعاد قبل) يلزم
نحو وطئه أو (مسايفة العبر)

جواب سائل وجوب الاعادة سم والقلب الى التفصيل أميل (قوله كعبته) الى قوله يتخلف الخ في
النهاية وكذا في المعنى الا قوله وصلا متميزة الى زمت (قوله كعبته الخ) أى وبعد كعبته الخ منه - فى نهاية
(قوله فان مكث ذلك) أى لم كعبى الطواف وما ذكر معهما وكذا خبر قوله نفسه (قوله كسائر اعداء) أى
واوحيته نهاية ومعنى (قوله والام) أى وان مكث لغير حاجة أو لاجل يتعلل بالسفر كعبادة الخ نهاية
ومعنى (قوله لكن الاوجع الخ) عبارة النهاية قال في المهمات وتقدم في الاعتكاف أن عبادة الرضى
اذ لم يرجع لها لا تقطع الولايم بقدر صرف قدرها في سائر الاغراض وكذا صلاة الحجازة في غير ذلك هنا
بالاولى وقد نص عليها الشافعي في الاملاء اه قال عرش قوله من ان عبادته الرضى ظاهره وان تعدد
وتقدم مثله في تعدد صلاة الحجازة في الاعتكاف اه (قوله لزمته) أى الاعادة سم (قوله ولو ناسيا أو جاهلا) أى
بان المكث بغير زمانى (قوله بخلاف من مكث الخ) عبارة النهاية ولو مكث مكرها بان ضبط أو هدما
يكون اكراهه افعال الحكم كالمكث بخلافه في طواف الوداع أو تقول لا اكراه يسقط أثر هذا البتة فاذا أطلق
وانصرف في الجلال يلزم ولا يلزمه الاعتكاف من طوافه ولو اتى عليه طواف الوداع أو جاز لا يبعثه المأثوم به والوجه
لزم الاعادة في جميع ذلك ان يمكن منها الا فلا اه وأقره سم وقال عرش قوله من في جميع ذلك اسم
الاشارة لاجتماع لقوله من ولو مكث مكرها الخ اه (قوله لزم) أى من قوله لزمه من طواف الخ (قوله كسائر
الواجبات الخ) أى قياما على سائر الواجبات في طواف الوداع أو تركه ولشبهها صور في غيره وه - ذاعلى
معنى الشئ السابق ولا يخفى ضعف التعليق الثاني اذ لم يلزم المكي ترك التسنن ولو قال ولتبعه أى
بالواقع أو تركه لكان أسبق الجملة فتأمل بصرى (قوله لزم) الى قوله وبه فارتقت النهاية والمعنى
الاقوله نحو وطئه وقوله أى بان الى عود (قوله لزم التحيرة الخ) مقتضى تصريحه ههنا بان الدم وعدم تعرضه
لنفي الوجوب وقول نفع الجواد أى والنهاية وان خبره فله أنه لا يجب عليها فعل الطواف وهو حاصل نامل اذ
عموم قولهم هى كطواف العبادات وشبهه وعدم لزوم الاعادة قسم من الاموال والاصل واقعة فلا يلزم
مع التسنن شرأ به قال في الحاشية تقول الروايات في طواف طاهره أو وجوبه أو قلنا وجوب الدم اه بعد ماله
وههنا ذى في العبادات كطواف ولا ينافيه سقوط الدم على القول به لانه معنى آخر لا يقال يتنعم عليها المكث
فكذلك مؤخره لا نأقول استثنى الغرض وهذا من بصرى أقول صرح الوناني بعدم وجوبه على التحيرة
وقول الشارح للسنن الخ كالمصرح في عدمه أو الجواب أيضا (قوله لزمه) أى الان وقع الترك في حرمها
المحكوم به طهر كذا في فخر الجواد ووجه ظاهر بصرى وفي الوناني مثله الا قوله كذا الخ (قوله أى يجب
بها) أى لا خلاف في الجبر كفى الشرح والارضاة والخلاف في كونه واجبا أو مندوبا والاصح أنه
مندوب خلافا لاهمهم عبارة المصنف معنى ونهاية قول الملتن (تخرج) أى من مكة أو منى نهاية ومعنى (قوله
أو غيره) أى وناسيا أو جاهلا بوجوبه نهاية ومعنى قول الملتن (وعاد الخ) أى وطاف للوداع كالمصرح به في
الحرم وأما اذا عاد لطواف قبل ان يطوف لم يسقط الدم فلا وجه لاسقاط ما ذكره المحرر وانتهى
معنى ونحو في النهاية وكلام الشارح في مختصر الايضاح يقتضى أيضا أنه لا بد من سقوط طمن العود الطواف
وهل هو على طاهره أو بعيدا اذ لم يكن العود بقصد الاعراض عن السفر لئلا أن سفره لم يكن موجبا
بحسب نفس الامر كل يحمل بصرى أقول طاهر كلام النهاية والمعنى أنه على الملاحقة كلام الوناني كالمصرح

لوقوعه بمكة الى مايجوز فذا لم يقصر وعاد وطلها فورا ثم خرج فهل يحتاج هذا الخروج للوداع لانه خرج
جديدا أو لبطان الوداع السابق يعود الى مكة أو يقتضى بين أن يكون عودا ما يتعاقب بالسفر كالحاجة
للسفر فلا يحتاج لاعادة لانه في معنى المكث لحاجة السفر أو غيره فيحتاج لاعادته فيه منظر فلا يرجع وأطلق
من في قوله في جواب سائل وجوب الاعادة (قوله لزمته) أى الاعادة (قوله على الوجوه) والوجه لزم
الاعادة ان يمكن والا فلا شرج من (قوله بعد أو غيره) أى أو جهلا في شرح العبادات يظهر فمن خرج
نار كاه عايدا لما قد زمت أنه ان كان عازما على العودة قبل مرحطين أى وقبل وصوله لم يلزمه ان يأتى وان

فيه عبارة وفي قوله كاه أو بعضه ولو خطوة بعداً أو سهواً لم لازم كدم التمتع بالماء بعد إلى مكة قبل مسافة
 القصير منها أو وصوله إلى مكة أصلاً أو عزماً أو نيّة يعلق أي المالم يوجد العود والطواف ما ولا الاصلاح من
 وجد ما عاين وجد العود فقط فالمع وجب العود على من لم يصلها وان كان ناسياً أو جاهلاً بوجوبه اه
 (قوله من مكة) أي اوصى بنهاية ومعنى (قوله نظير ما يأتي) أي في تقسيمها من المسجد الحرام (قوله أي بان
 أنه لم يجب الخ) وفي شرح العبد يظهر فيه خروج ناسي أو جاهل أو قائل أنه ان كان غافاً على العود
 له قبل مرحلتين أي قبل وصوله وطنه يومه والأثم وإن عاذه العود مسقطاً للدم لا الأثم انتهى اه سم عبارة
 الكردى على الأفضل وترك طواف الوداع بلا عذر ينقسم على ثلاثة أقسام أحدها لادم ولا ثم وذلك في ترك
 المسنون من مؤمنين بقي عليه شيء من أركان النسك وفيمن خرج من غير أن مسكته لحاجته طرأه المسافر
 ناسياً على الأثم وادم وذلك فيما إذا تركه عمداً على ما قد ذكرناه، وبغير عزم على العود ثم عاد قبل وصوله لما
 يستقر به الدم فالعود مسقطاً للدم لا الأثم ثالثه على الأثم والدم وذلك في غير ما ذكر من الأمور اه (قوله
 وعوده ههنا) أي فيما إذا لم يصل مسافة القصر (دون ما يأتي) أي دون ما إذا وصلها (واجب) أي وان خرج
 ناسياً أو جاهلاً لطواف الوداع بنهاية ومعنى (قوله وقد بلغ مسافة القصر) هلالاً أو وطنه أخذ ما تقدم
 ثم رأيت في شرح العباب قال والذي يظهر أن محل الاطمة في حق من سفره دون مرحلتين بناء على ما مر عن
 المجموع كالمرحلتين فيما يقرر فيجب العود قبل وصوله ونسقط به الدم لان عاد بعد وصوله سواء أيس
 أم لا خلافاً للشيخنا انتهى اه سم عبارة البصري قوله مسافة القصر أو نحو وطنه ولم يظهر وجه اسقاطه
 هنا اه وقد يقال تركه اكتفاء بذكره في مقابله (قوله وان فعله) أي الطواف وكان الأولى تركه بعد
 قوله فلا يسقط الدم أو قبل قوله وقد بلغ الخ مع حذف ان (قوله بذكر) أي يبلغ مسافة القصر أو نحو
 وطنه (قوله ومثلها مسافة) تعرفت في نوبة حبسها أي بخلافه في نوبة طهرها قال في شرح العباب وفي
 الجواهر وغيرها كالجموع ونص عليه في الام حرجي عليه الأتم إذا نزلت المسحاة من كان يوم حبسها
 فلا طواف عليها أو طهرها لم يهاول أو أت امرأته ما صرفت بلاداع حرجي أو خمسة عشر نظراً إلى مردها
 السابق في الحيض فإن بان أنها تركتها طهرها فالدم أو في حبسها فسلام انتهى اه سم عبارة الوفاي
 وأما المسحاة فكانت سافرت في نوبة حبسها كذلك والأوجب أن أمست السوايت اه (قوله ودو حرج
 الخ) أي ومن به سلس ولو نحو ولا يكاف المسحاة والعصبون (قوله أو بعد ذلك الخ) أي ولو في الحرم
 بنهاية ومعنى (قوله لم يسألها الخ) ولو رجعت لحاجة بعد ما طهرت اجتنب وجوب الطواف بنهاية ووفاء
 (قوله لا لأن الخ) ومن حاض قبل طواف الافاضة تبقى على إحرامها وان مضى عليها أو لم تعمدت إلى
 بلدها أي عرفت في العود فيه وهي محرمة لعدم التمتع ولم يكن الوصول للبيت الحرام كان حكمها كالقصر
 فتعلق بجمع شاة وتقدير وتنوي التحلل كقوله بعض المتأخرين وأيد بكلام في المجموع بحث بعضهم
 أنهم ان كانت شاة تعبدت قتلاً لا أماماً بالحقيقة وأجعل على إحدى الروايتين عند في أنها تهجم وتطوف
 بالبيت ويسألونها بعد تنوأتهم يدخلوها المسجد حائضاً أو يجزئها هذا الطواف عن الفرض لما في بقائه على
 الإحرام من المشقة بنهاية ومعنى قال ع ش قوله فتعلق بجمع شاة الخ أي يبق الطواف في ذمها إن كان تعود
 قصره وتأتبه فان ما تولى لم تعد حبسها كاتقدم (مسئله) قال الشيخ منصور والبيلاوي نسل شيخنا سم
 عاداً فالعود مسقطاً للدم لا الأثم اه (قوله وقد بلغ مسافة القصر) هلالاً أو وطنه أخذ ما تقدم ثم رأيت
 في شرح العباب قال والذي يظهر أن محل الاطمة في حق من سفره دون مرحلتين بناء على ما مر عن المجموع
 كالمرحلتين فيما يقرر فيجب العود قبل وصوله سواء أيس أم لا خلافاً للشيخنا اه (قوله ومثلها مسافة
 تعرفت في نوبة حبسها) بخلافه في نوبة طهرها قال في شرح العباب وفي الجواهر وغيرها كالجموع ونص
 عليه في الام حرجي عليه الأتم إذا نزلت المسحاة من كان يوم حبسها فلا طواف عليها أو طهرها لم يهاول
 رأت امرأته ما صرفت بلاداع حرجي أو خمسة عشر نظراً إلى مردها السابق في الحيض فإن بان أنها تركتها

من مكة لأن الوداع للبيت
 فناسب اعتباراً لمكة لأنها
 أقرب نسبة إلى الحرم
 وقبل من الحرم نظير ما يأتي
 ورويه ما تقرر من الفرق
 سقط الدم) أي بان أنه لم
 يجب لانه لم يعد من مكة
 بعداً يقطع نسبتها
 وعوده هنا دون ما يأتي
 واجب ان أمكنه (أو) عاد
 وقد بلغ مسافة القصر سواء
 أغادها أو (بعدها) وان
 فعله (فلا) يسقط الدم
 (على الصحيح) لاستقراره
 بما ذكر (والصانع)
 والنساع ومثلها مسافة
 تعرفت في نوبة حبسها ودو
 حرج نضاح يحس منه
 تأويل المسجد (النز) بلا
 طواف (وداع) تخففاً
 عنها كقوله المحصرين ثم ان
 ظهرت أو انقطع ما يخرج
 من الحرم قبل مفارقتها
 ما لا يجوز القصر فيه بحسب
 لزومها العود لظروف أو بعد
 ذلك لم يلزمها إلا لأن لها في
 الانصراف

من امراته شافعة المذهب طافت للأفاضل تغيير ستر معتبر فياهله بذلك أو ناسيته ثم توجهت إلى بلاد اليمن فتكلمت في شخصاتهم تبين لها فساد طوائفها فارتدت ان تقلد بأخيه في جهة لتبصير به حلالا وتبين صحة النكاح وحديثه فعمل يصح ذلك ويتبين بحسن التقليد بعد العمل فأتى بالصعوبة لا يجوز في ذلك ولا سمعت عنه ذلك اجتماعه فأتى كنت أحفظ عنيت خلافي الغمام الذي قبله فقال هذا هو الذي اعتقده وأتقى به بعض الأفاضل أيضا تبعله وهي مسألة مهمة كثيرة التورع وإنشاهها ومراده بأشباها كلما كان مخالفا للمذهب الشافعي مثلا وهو صحيح على بعض المذاهب المعتمدة فإذا فعله على وجه فاسد عند الشافعي وصحح عند غيره عمل على الحال حلاله ان يقلد القائل بجمعة في ماضي وفيه ما يفترب عليه أحكامه فتنبه فانه مهم جدا ويتبين أن أتم الأقدام بأن حيث فعله علما غش (قوله هو الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله هو الخ) أي الحب الطبري الخ) والظاهر الخلف وان نظره في الأذرى وبحسب لزوم الفدية شرح مر اه سم وبصري عبارة التي تأتي ولا يسقط أي طواف الوداع والجله والنسيان بخلاف الأكره والخوف من ظلم على نفس أو مال أو عضو أو بضع أو أهل أو دود وان عترته له أولفيرة أو اختصه أو شرب ذلك من كل محترم والخوف من شرب وهو معسر اه (قوله بحث وجوب الهم) قال الشارح في الحاشية وهو ظاهر ولا يلزم من جواز التفرز كعدم بصري (قوله بان منعها) أي من المسجد سم قول المتن (وسين الخ) قال القاضي أبو الطيب قال الشافعي رحمه الله تعالى بسن ان فرغ من طواف الوداع ان يأتي المأتم فيلحق بطنه ومصدره يحاط البيت ويسط بدبه على المدار فيعمل البني مما يلي الباب والبصري مما يلي الحجر الأسود ويصوم أحبا بالماثور وبغيره لكن المأثور أفضل ومنه اللهم البيت يذللوا العبد عبدك وإن أمك حلتني على ما صيرت لمن شاكحت حتى صيرتني في بلدك وبلغتني بعملي حتى أعنتني على قضاء مناسكك فان كنت صيرت عني فارد عني وضوا لا في الآخرة قبل ان تنأى من بيتك داري ويعد عنه مراري وهذا وإن انصرافني أذنتي غير مستبدل بالثواب لا يذللوا راعب عنك ولا عن بيتك اللهم فاصحني العافية في ديني والعصمة في ديني وأحسن منقاي وارزقني العمل بطاعتك ما يقبطني وما زاد حسن وقدز بدقي وما أجمع لي خيرى الدنيا والآخرة الماقدور على ذلك ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ولو كانت حائضا أو نفسا أو شعثا لمعها الاتان بجميع ذلك باب المسجد ثم يمشي ويسن أن يزور الأماكن المشهورة بالفضل بحكة وهي ثمانية عشر موضعا وإن كثرت النظر إلى البيت أعماقا وأحسنا بالماء وإياه البيهقي في شعب الإيمان انه في كل يوم وليلة عشر من ومائة مرة تنزل على هذا البيت ستون للطائفتين وأربعون للمصلين وعشرون للنظرين وحكمة ذلك كما إذا هاهنا السراج البلقيني ظاهرة إذا لم يأتوا بجوعا بسن ثلاث طواف وصلاة ونظر فصار لهم بذلك ستون والمصلون فانهم الطواف فصار لهم أربعون والنظر ونفاهم الطواف والصلاة فصار لهم عشرون ويستحب أن يكثروا من الصدقة وأنواع البر والقر بأن فان الحسنة هنالك عائة ألف حسنة وتقول عن الحسن البصري رضى الله تعالى عنه أنه يستحب الدعاء في خمسة عشر موضعا على الطواف والمأتم تحت الميزاب وفي البيت وعبد مزم وعلى الصفا والمروة وفي السبي وخلف المقام وفي عرفات ومزدلفة وموتى وعند الجرات الثلاث وتظهره لا ترقى في ذلك بين أن يكون المأتم في نسك أو لانهية وكذا في المأتم في الأقوال مر وحكمة ذلك إلى ويستحب قوله مر وتظهره الخ قال اللغوي ولفظ فن لأن يجوز فيه ضم الهم وتشد البدون وهو الأجود وكسر الهم وتخفيف النون مع فتحها وكسر هاءه في المجموع ثم قال المأتم أي الثمانية عشر بيت المولد بيت خديجة ومحمد دار الأرقم والغار الذي في ثور والذي في حراء وقد أوضعا المصنف مناسكه اه (قوله أو بمعنى) أي كالتذويب تأتي (قوله وإن يقصده نيل مطلوباته الخ) فقد شره جماعة من العلماء فأنوا معطو بهم وبسن التحول إلى البستر والنظر فيها وان يزغ منها باللو الذي

وبه فارتد ما مر فيمن خرج
بلاذع وألحق بها الحب
العابري من خاف نحو ظالم
أو غيرهم وهو معسر وفوت
رفق وتوقل في الأذرى ثم
بحث جواب الهم وفرق
بان منعها في عدة بخلاف
هؤلاء (وسين) لكل أحد
شربها مزمم لما في خبر
مسلم أنهم ساءلوه وأنهم أطعم
طعم أي فيها قوة الاغتذاء
الايام الكثيرة لكن مع
الصدق كل وقع لا يذرى
انفعته بل غالجوه زاد سمه
زاد أبو داود والطيب السبي
وشغفهم أي حتى أو
معنوى ومن ثم سن لكل
أحد شره وأن يقصده نيل
مطلوباته الدينية والأخوية
لغيره مزمم لما شر به
سند حسن بل صحيح كما
أنقوه ودعوى من طعن
فيه بما يتعدى

في طهرها فأنام أو في حضنها فادام اه (قوله وألحق بها الحب الطبري الخ) والظاهر الخلف وان نظره في الأذرى وبحسب لزوم الفدية شرح مر (قوله بان منعها) أي من المسجد

ويسن عند اذقشر به الاستقبال والجلوس وقيل صلى الله عليه وسلم لم يلبس الجواز ثم اللهم انه بلغني ان رسولك محمد صلى الله عليه وسلم قال له
وزمزم لما شربه اللهم افي أشربه لكذا (١٤٤) اللهم فاعمل لي ذلك بفضلك ثم يستوي الله تعالى وشربه ويشتش ثلاثا وان يتخلع منه أي

يخلع ويكره نفسه عليه
تخبر ابن ماجه آية ما بيننا
و بين المنافقين انهم لا
يتسارعون من ماء زمزم
وأن يتقله الى وطنه استشفاه
وتبركاه ولغيره ويسن
تصوي دخول الكعبة
والاكثر منعان لم يتيسر
غاشي الجسر منها وان يكثر
الدعاء والصلوة وجوانها
مع غايه من الخضوع
والخشوع وفض البصر
وأن يكثر من الطواف
والصلوة هي أفضل منه
ولو افتر به كجهره وان ختم
القرآن بمكة لان به منزل
أكثره ومن الاعتبار وهو
أفضل من الطواف كجهره
(د) يسن قبله قبل
وانتصره والمنازع في طلبها
من المصل (زاره قبر رسول
الله صلى الله عليه وسلم) لكل
أحد كما بينت ذلك في أسرارها
وأدائها جميع ما يتعلق
بها في كتابها من أسبق
الحمد له سبحانه الجوهري المنظم
قوله يار القبر المكرم وقد
صح خبر من زلوني وجنته
منافعي ثم اختلف العلماء
أما الأولى في حق مراد
الشيخ فقد دعا على الحج أو
عكسه والذي يصفى ذلك
ان الأولى من بالمدينة
للمشرفين ومن وصل مكة
والوقت مشرع والاسباب

جلها وشرب وان ينضح من على رأسه وجهه وصلوه قاله المادوري نهاية ومعنى (قوله ويسن) الى
المتن في الغنى الاقوله وقيل ما لي ثم اللهم وكذا في النهاية الاقوله لخبر ابن ماجه الى وان ينقله (قوله لبس
الجواز) أي الألباس وخم وناقي والمانا في شرح الشعائل وابتلال المكان مع احتمال النسخ فقدر و
عن جابر الى المسمع رواه من روى أنه شرب قائما قال قد رواه منعه ذلك ثم سمعته بعد ذلك بنسبه عنه وحيث
علت أن فعله لبس الجواز عرفه فحقوق قول البعض انه يسن الشرب من زمزم قائما ابتاعه وزعم أن النهي
مطلق وشربه من زمزم مقيد فلم يورد على محل واحد وبأنه ليس النهي مطلقا بل عام فالشرب من زمزم
قائما من أفراد دخل تحت النهي فوجب جله على أنه لبس الجواز اه (قوله ثم اللهم انه الحج) أي ثم أن
يقول اللهم الحج وكلنا بن عباس اذا شربه يقول اللهم افي أشرك علما فاعز زقا واسعا وشقاع من كل داء منية
والداعني وقال الحاكم صحيح الاسناد اه (قوله ماء زمزم لما شربه) هل هو شامل لما شربه به غير جله ع
أي كجهره ظاهر المطلقا لحدوث (قوله اللهم افي أشربه لكذا الحج) يزيد كراما يريد دينام نايه ومعني قال
عش ظاهره أن ذلك الخاص بالشارب بنفسه فلا يتعداه الى غيره ويحتمل تعدى ذلك الى الغير فاذا شربه انسان
بقصد ولده أو غيره حصل له ذلك المطلوب لا مانع من هذا شربه به قصد اقتراب من شيخنا العلامة
الشوري صاحب الفاعدا ذكرناه فراجع اه (قوله ويشربه) أي مصافاة العيون وجمع الكبد وناقي
(قوله ويشتش ثلاثا) أي ويحمد بعد كل نفس كما يسمى أول كل شرب وقال السيد النيلي والاولى شربه به لشفا
تلبس الاخلاق الذميمة وتلقبته بالاخلاق الطيبة اه ثم يعود الى آخر فيستعمله قبله ثلاثا بهجده
كذلك ثم ينصرف كالخمرن تلقا وجهه مستدرا اليه ولا يمشي الفقري ولا متفرقا ولا ملتصقا وناقي وعبرة
النهاية ويسن أن ينصرف تلقاه وجهه مستدرا اليه كما يحبه المصنف في مجموعه ويكثر الالتفات الى أن
يفيضه كالخمرن المتأسف على فراغهم يقول عندئذ وجه من مكة الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله وحده لا شريك
له الا الله والحدود على كل شيء قد رايبون عابدون ساجدون لربنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده
وهزم الأعداء وحده اه وكذا في الغنى الا أنه ضعف عن الالتفات فقال وقيل يخرج وهو ينظر الى ما في أن
يفيض عنه ما يغني تقطعه وحوى على ذلك صاحب التبيين وقيل يلتفت اليه فوجهها أمكنه كالخمرن على
فراق حوى على ذلك ابن المقرئ اه (قوله وان يتخلع الحج) معطوف على شربه من زمزم (قوله ويسن الحج)
أي لكل أحد حتى التساعا تقا ولو لغير حاج ومهتر وناقي (قوله ويسن تحري دخول الكعبة) أي عالم يزد
أو يتأذ زحام أو غيرهما وأن يكون حافيا وأن لا يرفع بصره الى سقوف ولا ينظر الى أرضه تعظيم الله تعالى وجها
منه وأن يصلي فيعز وكثيرين والافضل أن يقصد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بان عشي بعد دخوله
الباب حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قبر يمان ثلاثة أذرع غايه ومعني (قوله وان يكثر الحج)
أي في داخل الكعبة (قوله وفض البصر) أي من النظر الى سقفه أو أرضه (قوله والمنازع الحج) وهو ان ينية
ومن تعين الفقرة لفضالة المشهورة في منابها ولها ستخدم لله تعالى (قوله وما أروهم) الى الفصل في
النهاية والغنى الاقوله وان كان في سنده مقال (قوله انها العجيج كد) ويحكم العنبر للحاج في تأكدها
وتسن يارونيت المقدس وزيارته لخليل صلى الله عليه وسلم ويسن أن قصد المدينة لزيارة القبر صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم أن يكثر في طريقهم الصلوات والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وزيارته اذا أبصر أعجازها مثلا
وسأل الله تعالى أن ينعمهم هذه الزارة بتقبلها منهم وأن يقبل قبل دخوله كجهره ليس أنظف ثيابه فاذا
دخل المسجد قصد الرضوة وهي باب القبر والمنبر صلى تحة المسجد جنب المنبر وشكر الله تعالى بعد فراغها
على هذه النعمة ثم ياتي القبر الشريف فيستقبل رأسه يستدبر القبلة ويعبد عنقها وبعد أن ذرع ويقف
ناظر الى أسفل ما يستقبله في مقام الهيبة والاحلال طارغ القلب من علاقي الدنيا وسلم عليه صلى الله عليه

وسلم متوفرة فقد هما فان اتفق شرط من ذلك سن كونهما بعد فراغ الحج وما أروهمت عياله من قصر نديان يارده وهي وما قبلها وسلم
على الحاج غيظه من ادواتها المادانية الصبيح كدلال تركهم لها وقد أولم أن أقبله بيسد توقير لوامن المدينة فيج جدا كجله خبر من ج

ولم يفر من أحد مسلم على الأرفاقه على روى حتى أورد عليه السلام وأقل السلام عليه السلام عليه
 يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يرفع صوته ناديا معصلي الله عليه وسلم كما كان في حياته ثم يتأخر إلى صوب
 يمنة فيدفع ذراع فيسلم على أبي بكر رضي الله تعالى عنه فان رأسه منه تكبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم
 يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضي الله تعالى عنه كذا وأما البيهقي عن ابن عمر أنه كان إذا قدم من سفره
 دخل المسجد ثم أتى القبر الشريف فقال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا أبا
 ثم يرجع إلى الموقلة الأولى قبله وجهه صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه وليس تشفع به إليه ثم
 يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ولبن شاعن المسلمين وأن يأتي سائر المشاهد بالاد يستوي نحو ثلاثين موضعا
 يعرفها أهل المدينة يسكن ذياره بالقيس ويقبوا يأتي برأى يس في شرب منها أو يتوضأ وكذلك بقية الأبار
 السبعة وقد نظمها بعضهم فقال

أورس وخرس وروى وقضاعة * كذا يصقل برصاص المعين

و ينبغي المحافظة على الصلاة في مسجده الذي كان في زمنه فالصلوة بالصلوة ولعز من الطواف بقبره
 عليه الصلاة والسلام ومن الصلاة داخل الحجرة بقصد تعظيمه بكرة الصالح الظاهر والباطن بجدار القبر كراهة
 شديدة ومعها باليد وتقبيله بل الأدب أن يبعد عنه كذا كان يحضر فعلى الله عليه وسلم في حياته وبس أن
 يصوم بالدينما أمكنه وأن يصدق على جيران رسول الله صلى الله عليه وسلم المقيمين والقربا عا ما أمكنه وإذا
 أراد السفر استحب أن يدعو المسجد بركعتين أو يأت القبر الشريف ويصلي بعد السلام الأول ويقول اللهم لا تجعله
 آخر العهد من حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسر له العود إلى الحرم من ميلا سهلا وارزقني العفو والعافية
 في الدنيا والآخرة وروى نافي أهلنا سالمين غفرهم ينصرف تلقاهم وجهه ولا عشي القهقري ولا يجوز لأحد
 استحباب شيء من الأكرام المأمورة من تراب الحرمين ولا من الأباريق والكبريات المأمورة من ذلك ومن البدع
 تعقيب العوام بأكل التمر المصفاة في الروضات أو وضعها في عرش قوله هو الأرفاقه على روى أن نطق
 فلا ورد أن الأسياء أحياء في قبورهم وقوله هو وتقبيله ظاهره أن قصد به التعظيم لكن صرف الجنازة بعد
 نقل كراهة تقبيل التابوئ مناهضة من أن قصد بتقبيل أمر محرم التبرك لم يكره كما في به أو للرحمة تعالى
 فيجتملى محي هذا هنا يحتل الفرق بأنهم حافظوا على التباعدين التسمية بالنصوى هنا حسب الغواي تعظيم
 حبيب حتى ادعوا فبما ادعوا ومن ثم حذروا كل التحذير من الصلاة داخل الحجرة بقصد التعظيم اه

﴿فصل في أن أركان التكبير وبيان وجوه أدانها﴾ وما يتعلق به ﴿قوله في أن أركان التكبير﴾ إلى قوله
 وبأى في الهمة التي يتوالم في الأقوال المصم كأيضا لا عتقونه واليه عيلى إلى المتن ﴿قوله وبيان وجوه الخ﴾
 الأنسب تقدم لفظا للميان على قوله أركان الخ ﴿قوله﴾ أي بما ذكر من الأركان والوجوه قول المتن (الأحرام)
 (فرع) هل يأتي فحين لم يغير الفروض من السنن ما تقر في الصلاة حتى لو اعتقد بغيره من تغلام يصح أو
 يفرق بان النسك شديد التعلق ولهذا الوى النقل وقع عن نسك الإسلام قد يشبه الفرق فيصع مطلقا وان
 لم يغير واعتقد بغيره من تغلا فلتامل سم على حج أقول الأقرب عدم الفرق يؤيد قول حج بدقول
 المصنف وشرا محض الإسلام الخ ولو حصل أى العلم بالكيفية بعد الأحرام وقبل تعاطي الأفعال كفى فليس
 شرطا اعتقاد الأحرام التي الكلام فيقبل يكفي لاتعاده تصور وجه انتهى وجهه التابيدان قوله لو حصل
 بعد الأحرام وقبل تعاطي الأفعال كفى مرص في أنه إن لم يحصل له العلم بالكيفية قبل الأحرام ولا بد لم يكن
 وعليه فيكون المعبر فيه من ما يعتبر في الصلاة بغيره غاية أنه يعتبر في الصلاة بالنيقوى الحج لا يعتبر ذلك
 عرش وما إلى الوافى في ما عر من سم فقال بعد كلام ما صعوبة قال حج في سائبة اللغ الواجب عتدية
 الحج تصور كفيته بوجهه وكذا عند الشروع في كمن أركله اه وفي النسخة يكفي لاتعاده تصور وجهه
 اه ولو نوى بالفرض الطلوع لم يضر لأن النسك شديد التعلق ولذا استقر سم انه يصح عن لم يغير الفروض

﴿فصل في أن أركان التكبير وبيان وجوه أدانها وما يتعلق به﴾ ﴿فرع﴾ هل يأتي فحين لم يغير الفروض من

ولم يزر في فقد جفاني وان

كان في سنده مقال

﴿فصل﴾ في أن كان

التسكين وبيان وجوه

أدائهما وما يتعلق به

﴿أركان الحج خمسة الأحرام﴾

أي في النحول فيه أو مطلقاً (١٤٦) صرفه البتة (والوقوف والطواف) اجتماعاً في الثلاثة (والسعي) لغير التصحيح كما بيناه في التماسعوا فان

الله سبحانه وتعالى
(والحلق) أو التقصير (إذا جعلناه نسكاً) كلهم المشهور
كلهم لتوقف النحل عليه
مع أنه لا بد له من ركن
سادس هو الترتيب في معظم
ذلك أوجب تأخير النحل
عن الاحرام وماعد الوقوف
عنه والسعي عن طواف
الافاضة أن لم يكن سعي بعد
القدم ويرى في المجموع
على أنه شرط له عيل
كلامه هنا ويرى في ترتيب
نحو الوضوء والصلاة ما يزيد
الاول (ولا تعبر) الاركان ولا
بعضها بدم ولا غيره لا تعام
الاهية بانعدام بعضها وما
هذا فان جبريد كاري
شيء بعضاً والآخر شيئاً
(ومسوى الوقوف) اركان
في العمرة (أي) ذلك لكن
الترتيب هنا في كل ما يأتي
في الهبة الكلام على أيضاً
بما ينبغي مراجعته (ويؤدى
النسكان على أوجه) ثلاثة
تأتي بالنسك من حيث هو
بالحج وحده وبالعمرة
وحده أو بهما معترز
بالتثنية (أحداهما) الأفراد
يجمع (من المقاتل أو دونه) ثم
يجمع بالجمع (ولون
أدى الحلق) كاحرام النسك
وكذا لو أحرم من الحرم لان
الاحرام لا يخلل لهما في
التسمية كلهم وأضعف
قيدون في الافاضة
التي (وأي بعلمها) وقد
يطاق على الاتيان بالحج
وحدوه على ما ذكرنا من غير
الحج ثم يفسر في ما يأتي المتن باعتبار الاحرام

أو الأصل وواقع ان تسمية الأول افراد المراد به مجرد التسمية الجارية لا شئ اخر الا دخله (١٤٧) في الافضلية وأما الثاني فتسميته افراداً

حقيقة مشروعة فهو من صور
الافراد الافضل قال جمع
متقدمون بلا خلاف
وأقرهم محققو المتأخرين
ولا ينافيه تعقيب المصموم
وغیره أفضليته بأن يجمع
ثم يعتبر لان ذلك انما هو
لبان انه الافضل على
الاطلاق خلافاً لمن زعم
ان الاول هو الافضل على
الاطلاق ولا ينافي ذلك أيضاً
بما يأتي أن الشرط الآتية
انما هي شروط لوجوب
العمل للتسمية متعمداً ومن ثم
أطلق غير واحد كالشيخين
على ذلك انه يمتنع لان المراد
انه يسمى متعمداً أو
شرعاً لكن بجواز الاحتمال
للاستحالة اجتماع الافراد
الحقيقي والتمتع الحقيقي
على شئ واحد فتأمل (الثاني)
الفرق بان يجرى معهما
(من الميقان) أو دونه
لكن يدم (و يعمل عمل
الحج) فيه اشارة الى اتحاد
مقامهما في المكور ان الغالب
حكم الحج فخصه بالاعلام
بهما من مكة لا بالعمرة فلا
يلزمه ان يجرى ولا يفي الحل
(فصلان) انشأنا الاضطر
في الاكراه للغير الصريح من
أحرم بالحج والعمرة أجزأه
طوائف واحد وسعى عنها
بشئ يحمل منهما ما جاز في
الصحيحين نحوه وهذه
أصل صور القرآن لمخصر
فمن ذلك أيضاً (ولو أحرم

قوله وواضع في النهاية والمغني (قوله ان تسمية الاول) أي الاتيان بالحج وحده سم (قوله المراد به الحج)
جملته خبران (قوله اذا دخله) أي الاول (قوله وأما الثانية) أي ان يعتبر قبل أشهر الحج ثم يجمع سم
(قوله قال جمع الحج) منهم القاضي حسين والامام مغني (قوله ولا ينافيه) أي كون الثاني من صور
الافراد الافضل (قوله لان ذلك) أي التمسيد (قوله انه الحج) أي التمسيد (قوله الاول) يعني أن يعتبر
قبل أشهر الحج ثم يجمع وانما سماه هنا بالاول على خلاف سابق كلامه نظر الى تقصده في ذكره هنا على
التمسيد الذي ذكره بعد من المجموع وغيره وقول الكندي قوله ان الاول أي الثاني الغير المتعبد اه فيه
ملا يخفى (قوله على ذلك) أي ان يعتبر قبل أشهر الحج ثم يجمع (قوله ان المراد بالحج) متعلق بقوله ولا ينافي
ذلك الحج (قوله الاستحالة اجتماع الحج) محل تامل والاستحالة ممنوعة عما ذل من ذلك لان مقتضى معنى أحدهما
بيان الافراد والاخر يجمعه في صورة ولا يحذر فيه كقولنا والتمسيد وحده رجحه الله تعالى على ان ذلك يؤدي
الى تفصيل الشئ على نفسه وما اوضح انه ليس يلزم ذكر فتاوى بصري وكتب سم انضمام حاصله
ان الاستحالة متوقفة على أن النسبة بينهما التبان الكلي ولا دليل عليه لجواز أن بينهما عام وخصوصاً من
وجهه فيستأذنان في بعض الافراد والتقسيم لا ينافي ذلك لجواز أن يكون اعتباراً بأو أيضاً فيجوز أن من أطلق
عليه انه يمتنع لا يرى انه من الافراد في يلزم قولنا على شئ واحد اه عبارة النهاية في شرحه وأفضلها الافراد
نصهاوشمل كلامه قالوا يعتبر قبل أشهر الحج ثم يجمع علمه فيسمى افراداً أيضاً وهو ما صرح به ابن الرفعة
والسيوطي وكان مرادهما أنه يسمى بذلك من حيث انه أفضل من التمتع الموجب للدم والاطلاق التمتع يشمل
ذلك كما صرح به كلام الشيخين بل صرح الزاقي بان ذلك يسمى تمعاً اه (قوله أو دونه الحج) عبارة النهاية
والمغني وهو الاكل وغيره الاكل أن يجرى مع من دون الميقان وان لم يجرى مع الميقان لكونه أكل
لا لكون الثاني لا يسمى قرناً اه (قوله فيه اشارة الحج) أي في اطلاق الميقان الشامل ليقين الحكم (قوله
في المسمى) أي ولو سكب (قوله لا العمرة الحج) أي لأحكام العمرة (قوله انشأنا) أي قولنا المن الثاني في النهاية
والمغني الاقوله في الثانية وقوله ونقل الى وقد شمل (قوله وهذه) أي الصور وتلاذكور في المتن (قوله
ذلك) أي كونهم بالاصل كروي قول المتن (ولو أحرم الحج) وكان الاسلان يذكر الشارح فوجه هذه أصل
صور القرآن الحج بن الواو ومدنونه ثم يقدرونه فيقول (قوله أو قبلها) عبارة المغني تسمية فضيلة كلامه
انه لو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أدخل عليها الحج في أشهره انه لا يصح ولا يكون قرناً وليس مراداً
فان الاصح في رد آثاره وضعف في المجموع انه يصح أي ويكون قرناً فكان ينبغي تأخير التمسيد فيقول ولو أحرم
بعمرة ثم يجمع قبل الطواف في أشهر الحج كان قرناً اه وفي النهاية ما وافقه (قوله في الثانية) هي المواقف
بالعمرة قبل أشهر الحج فالمراد الاشعار بانه لو أحرم بالحج قبل أشهره لم يلزم أن يكون قرناً وانما يقول كما هنا
باعتبار هذا التمسيد فكذلك الاول يخرج مما لو استمر على احرامه بالعمرة حتى خرج أشهر الحج فان احرامه
حيث تنبه لاغ كالمظهر ثم لا يمتشى سم قال قوله في الثانية خلافاً لهما بصري (قوله ولو بخطوة) أي

أي الافراد الافضل أن يعتبر قبل وقتا الحج ثم يجمع اه (قوله ان تسمية الاول) أي الاتيان بالحج وحده وقوله
وأما الثاني أي أن يعتبر قبل أشهر الحج ثم يجمع (قوله الاستحالة اجتماع الافراد الحج) قد يقال الاستحالة
توقف على أن النسبة بينهما التبان الكلي ولا دليل عليه وعبارة في شرح العبايان تقسيمهم الانواع الى
ثلاثة صريح في استحالة قرارها بين متشاعلي شئ واحد انتهى وفي دعوى الاستحالة نظر لجواز أن بينهما عام و
خصوصاً فيستأذنان في بعض الافراد والتقسيم لا ينافي ذلك لجواز أن يكون اعتباراً بأو أيضاً فيجوز أن من
أطلق عليه انه يمتنع لا يرى انه من الافراد في يلزم قولنا على شئ واحد (قوله في المتن الثاني) أي: أكل وغيره
الاكل أن يجرى مع من دون الميقان وان لم يجرى مع الميقان لكونه أكل لا لكون الثاني لا يسمى

بعمرة في أشهر الحج) أو قبلها (ثم يجمع) في أشهره في الثانية (قبل) الشرع في (الطواف كان قرناً) اجتماعاً بخلاف ماذا ينبغي في الطواف
ولا يخطو وقانه لا يصح ادخاله حيث لا دخل فيه أسباب الفعل ولا يؤثر

كان افضل بعد الاستلام ونافى (قوله نحو استلامه الجحر) اى كتبيله سم (قوله ولو افسد العمره الخ) ونقل
 الماوردى عن الاصحاب انه لو نكح هل احرم بالحج قبل الشر وعقبه اى فى الطواف أو بعده صح احرامه لان
 الاصل جواز ادخال الحج على العمره حتى يتعين المنع فصار كمن احرم وتزوج ولم يدخل هل كان احرما قبل تزوجه
 أو بعده فانه يصح تزوجه بانه ونافى قال عث قوله صح احرامه اى بالحج وربما بذلك من الحج والعمره
 اه (قوله) اذا استغديه الخ اى بخلاف ادخال الحج عليها يستغديه الخ والوقوف والى ما لم يستغنى عنها بانه
 (قوله باعتبار ما لم ير الخ) اى من انما الاصل والافتنافس منمن الاعتراف قبل اشهر الحج ثم الحج وان كانت
 تسبته بالتمتع بجازه قوله المن بان يحرم بالعمره اى فى اشهر الحج (من ميقات بلده) اى أو غيره و (قوله)
 من مكة اى أو من الميقات الذى احرم بالعمره منه أو من مثل مسافته أو ميقات أقرب منه وعلم بما تقر وأن
 قوله بلده من مكه مثال لا يقدم بانه ومغنى وسم (قوله يعنى طريقه) لا يخفى ما فى هذا التفسير من البعد ولعل
 الاقرب تفسيرها بلحى الذى انشأ من سفر الحج بصري عبارة سم قوله يعنى طريقه اى المراد بميقات بلده
 ميقات الطريق الذى ملكه كسواء كان ميقات بلده أو غيره اه قوله المن (فى نيتي بحال الخ) اى وان كان
 أجبر ايهما الشخصين شرح بافضل ونافى (قوله فى اشهر الحج) اى حاجتى هذا القديم ان الاحرام بالحج فى
 غير اشهره ينقدح فلا يكون مما نحن فىمن الاتيان بالنسكين اللهم الا ان يكون هذا القيد بالنظر لقوله
 بان يحرم بالعمره من ميقات بلده فيكون واجعا للمجموع عاقبه احتراز اعمال الاحرام بالعمره قبل اشهر الحج ثم
 بالحج فى اشهره فانه افراد عنده كما تقدم فلتأمل سم اى فكأنه صفة ان يقدم على قولنا مصنف من ميقات
 الحج كما فعله النهاية والمغنى (قوله ضعيف) الاول بان يؤلفه بانه محمول على ما ذكرنا من الاستيطان بذلك المحل ثم
 احرم بالعمره كما اشار الى ذلك شيخ الاسلام وغيره بصري عبارة ونافى وقوله لروضة كالمها من جازا بميقات
 من بلاد النسك احرم بعمره فلا يلزمه دم التمتع محمول على من استوطن قبل احرامه بالعمره ولو بعد المحاورة
 اه قال محمد صالح الرئيس قوله استوطن قبل احرامه الخ اى يعمل بينه وبين الحرم دون مرحلتين لانه من
 حاضري المسعى احرام اه (قوله كجده) يتأمل ما المراد به سم اقول اراد به قوله فى اشهره اى فلامد فيها
 اذا اعتبر قبل اشهر الحج ثم حتى اشهره (قوله شرط للدم) اى اقدم اذا عاين لثقت بلده كبابى سم عبارة
 البصري قوله شرط للدم وان تقول ان كان المراد بان مطلق التمتع فلا وجه لقوله وجهاته تعالى من مكة
 أو لوجه بلده فهو من بعض منعه برده على أن لا تقتضى استيعاء الشر وط و يجب باختيار الاول
 وقوله من مكته يخرج الخ الفاسد لا مفهومه اه (قوله بل النسبة) اى بزيادة صفة رضى الاقارب و رضى
 القران وعلى هذا فالمراد بالاقارب هنا الاقرب اذا افضل الذى اقتصر عليه المثلن قول المن (الاقارب) اى ان اعتبر
 عامه فان احرما ههنا كان الاقارب مكره وهذا تخيير هاهنا مكره والمراد بالعام ما يقرب من ذى الحجة الذى هو شهر
 قراننا شرح مر (قوله فى الثانى) هلا قال فيها (قوله نحو استلامه الجحر) اى كتبيله (قوله فى المن بان
 يحرم بالعمره) اى فى اشهر الحج اثنان من قوله اى الشارح فى الجرح السابق وعلى ما ذكرنا من قبل اشهر الحج
 ثم قوله فهو من صور الاقارب الاقل من قوله الا اى فى شرط قدم التمتع ومراعى له من هذا لانى كونه
 من صور الاقارب اذا افضل (قوله فى المن من ميقات بلده) اى أو غيره شرح مر (قوله يعنى طريقه) اى
 المراد بميقات بلده ميقات الطريق الذى ملكه كسواء كان ميقات بلده أو غيره (قوله فى المن ثم نيتي بحال
 مكة) اى أو من الميقات الذى احرم بالعمره منه أو من مثل مسافته أو من ميقات أقرب منه وعلم بما تقر وأن
 قوله اى المان بلده ومن مكه مثال لا يقدم بانه ومن مكه مثال لا يقدم بانه (قوله فى اشهر الحج) اى حاجتى هذا القديم أن
 الاحرام بالحج فى غير اشهره ينقدح فلا يكون مما نحن فىمن الاتيان بالنسكين اللهم الا ان يكون هذا
 القيد بالنظر لقوله بان يحرم بالعمره من ميقات بلده فيكون واجعا للمجموع عاقبه احتراز اعمال الاحرام بالعمره
 قبل اشهر الحج ثم بالحج فى اشهره فانه افراد عنده كما تقدم فلتأمل (قوله لانه من النسكين) هذا موجود فى
 العكس أو لولا يضر لان وجه المسعى لا يجب اطرا ده (قوله كجده) يتأمل ما المراد به (قوله شرط للدم) اى

نحو استلامه الجحر بنية
 الطواف لانه مقدمه وليس
 منه ذكره فى المجموع ونقل
 شارح عنه خلافا فهو
 وقد يشمل المن ما لو افسد
 العمره ثم ادخل عليها الحج
 فنقدح احرامه فاما
 ويلزمه المغنى وقضاء
 النسكين (ولا يجوز عكسه)
 وهو ادخال العمره على
 الحج (فى الحديث) اذا
 يستغديه شيئا آخر الثالث
 التمتع بان حصر باعتبار
 ما مر ايضا يحرم بالعمره
 من ميقات بلده يعنى طريقه
 (و يفرغ عنها ثم نيتي بحال
 من مكة) فى اشهر الحج سم
 بذلك التمتع بسقوط
 حسوده للاحرام بالحج من
 ميقات طريقه وقبل التمتع
 بين النسكين بما كان محظورا
 عليه وقوله من ميقات بلده
 غير شرط بل لو احرم بدونه
 كان متمتعاً ويلزمه سم دم
 الجوزة ان اسماها دم التمتع
 وان كان بمن يصل احرامه
 ومكة دون مرحلتين ومافى
 الروضة مما عايننا ذلك
 ضعيف وقوله من مكته هو
 بعده شرط للدم لانه
 متمتعاً (وأفضلها) اى
 الثلاثة قبل الخمسة (الاقارب)

لان رواه أكثر ولا يثبت روايان يكن رواه اليه جعل التمتع على معناه القوي وهو الانتفاع (١٤٩) والقران على انه باعتبار الاصول

صلى الله عليه وسلم اختار
الأفراد أو أولاته أدخل عليه
العمر خصوصية للبيعة
التي بين جوارها في هذا
الجمع العظيم وإن سبق
بها من قبل متعذرا وانما
أمر من لا هدى معه من
أصحابه وقد أحرموا بالجمع ثم
خروا على أحرارهم مع
علم الهدى بخصته في
العمر خصوصية لهم
ليكون المفضل وهو عدم
الهدى المفضل وهو
العمر لان الهدى يمنع
الاعتبار أو عكسه بخلاف
الاجماع ولا جاعهم على
عدم كراهته واختلافهم
في كراهته لا من ولعدم
دم فيه خلافا والجم
دلسل النقص ولو اظنية
الخطا فالراشد بن عليه بعده
صلى الله عليه وسلم كراهه
البارقني أي الاعلى كرم
الله وجهه فانه لم يخرج من
نحلا فلا شغلته بقتال
الجار حين عليه وانما كان
يتب من حاس رضي الله
عنهم ثم شرط أفضلته أن
يعتمر من سنته بان لا يخرجها
عن ذي الحجة والا كان كل
منها أفضل منه كراهه
تأخيرها عن سنته وان
أطال السبكي في خلافه
ويحب الاسنوي أفضلته
قران أو وقع اتبعه بعمره
اشتبه على المقصود مع
زيادته أو يروى تبعه
عليه جمع وقد وردت في

جمعها وكذا في المنفى الا انه ابدل مكر وهما فصولا نظم ما يأتي في الشرح (لان رواه) الى قوله ولو اظنية
النهاية والمخفي الا قوله وان سبق الى ولا جاعهم (قوله لان رواه الخ) عبارة النهاية والمخفي ومنشأ الخلاف
اختلاف الرواة في احرامه صلى الله عليه وسلم لانه صرح جابر وعائشة وابن عباس رضي الله تعالى عنهم انه صلى
الله عليه وسلم افراد الجمع وعن انس انه قرن وعن ابن عمر انه تمتع ورجع الاول بان رواه أكثر وبان سائرهم
أقدم بحجة واشد عنانه بضبط المسائل وافعاله صلى الله عليه وسلم من تمتع ورجع من المدينة الى ان غل اه
(قوله ولا يثبت روايان الخ) عبارة النهاية والمخفي قال في المجموع الصواب الذي نعتقد انه صلى الله عليه وسلم
أحرم بالجمع ثم أدخل عليه العمر فخصص بجواز في تلك المحاجات وهذا سهل الجمع بين روايات فعمله ورواة
الأفراد وهم الأكثر اول الاحكام ورواة القران آخر ومن روى التمتع اذ اد التمتع القوي وهو الانتفاع وقد
انتفع بالاكتماء فعل واحد ويؤيد ذلك انه صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في تلك السنة ثم روى في تلك السنة ثم روى في تلك السنة
بخصته مفردة كان غير معتمر في تلك السنة ولم يقل أحدان الجمع وحده أفضل من القران فان تغلبت الروايات
في بختة نفسه وأما الصحابي من رضي الله تعالى عنهم فكافوا ثلاثة اقسام قسم أحرموا بالجمع وعمره أو بالجمع ومعهم
هدى وقسم بعمره وفروا عن انما أحرموا بالجمع وقسم بجمع من غير هدى معهم وأمرهم صلى الله عليه وسلم أن
يقبلوه عمره فهو معنى فسخ الحج الى العمرة وهو خاص بالعمرة أمرهم به صلى الله عليه وسلم لم يكن بخلافه
ما كانت عليه المجاهدة من تعمر في العمر في أشهر الحج واعتقادهم أن باقها فهاهم أن أخر البعور فكانه صلى
الله عليه وسلم أدخل العمر على الحج لذلك ودليل الخصوص خبر أبي داود عن الحارث بن بلال عن أبيه قلت
يا رسول الله أريت فسخ الحج الى العمرة فلتناحس أم لتناحس عامة فقال بل لكم خاصة فان تغلبت الروايات
في احرامهم أيضا في روى أنهم كانوا قرنين أو متعينين أو مفردين أو أراد بعضهم وهم الذين علم منهم ذلك ولن
أن البقية شغلهم اه (قوله اليان جوارها) أي جواز العمرة في أشهر الحج و (قوله في هذا الجمع) متعلق
بالبيان (قوله بيان) الاولى التذكير (قوله بضم الخ) متعلق بأمر (قوله خصوصية الخ) حال من الفسخ
و (قوله ليكون الخ) متعلق بأمر الخ (قوله ليكون المفضل الخ) هلا كان المفضل قبل فعل والعكس
ليحصل التعادل سم أقول وقد يقال بما قاله لا تعادل فعل الذي فيه تفضيل المفضل وتفضيل المفضل ولو
سلم فهو كاستدلال على الشارع فينبغي التصديق بمثله (قوله أو عكسه) يعني أو عدم الهدى يمنع الحج
بصري (قوله ولا جاعهم) عطف على قوله لان رواه أكثر وكذا قوله به بدو لعدم دم جوار ولو اظنية لخلافه
الخ سم وكردى (قوله أي الاعلى الخ) الظاهر انه استدلال بمنع البارقني ولذا أن تقول لاحاقه به
لان مقصود البارقني أن كلامه سم رضي الله تعالى عنهم حيث أتى بالنسك بعده صلى الله عليه وسلم أفرد
سواه أو كان اتباهه في زمن خلافتها وقبله بصري (قوله نعم) الى قوله وان أطال في النهاية والمخفي (قوله
عن ذي الحجة) أي الذي هو شهر محرمية (قوله كراهه تأخيرها الخ) هل هو على الإطلاق فمكره له كل من
يج أن لا يعتمر في بقية سنته وهو محمول على من رخصه الاسلام على تأمل ولعل الثاني أقر بصري ويظهر
أن الاقر به هو الأول وانما الكراهه وهو التأخير لان المؤخر كتاب خير طوائف الأفاضل من يوم النحر (قوله
وقدر دته الخ) عبارة النهاية ورد بان لا يلقى ما عن فيه اذ الكلام في المغاضاة بين كيفية التمكن
المسقط لطلبه ما لا ين ادعاء السكن نقط واداءهم جميعا بادية لم يتطوع به ورد أيضا بالناسك
كلامهم فيما نحن فيقول الأفراد أفضل حتى من القران مع العمرة المذكورة لان في فضيلة الاتباع
ما يوطئ بادية في العمل كلما غنى من فروغ ذكره وهو ما تقر به علم أن من استناب واحد الجمع وأخر
للعمر لا تحصل له كيفية الاقراد الفاضل لان كيفية الاقراد لم تحصل له اه واقصر المخفي على الاول

فلا دم اذا دعا دعاءات ببلد كبابي (قوله ليكون المفضل الخ) هلا كان المفضل للفاضل والعكس ليحصل
التعادل (قوله ولا جاعهم) عام على قوله لان رواه أكثر وكذا قوله بدو لعدم دم الخ ولو اظنية لخلافه
الخ (قوله وقد وردت في الخ) وانق على رده مر

الحاشية ثم أبحث ما رده لكن بما فيه نظر ظاهر وياتي أن من أتى بعمره أو أحرامها فقط قبل أشهر الحج متنع

أي بالحق السابق أقواله لكن لادم عليه (١٥٠) ومع ذلك لا ينبغي لمن يملكه من الأفراد الأفضل ترك الاعتبار في رمضان مثلاً لا يشونه لان

الفصل الحاضر لا يشترط
لترقبه ونظيره ما يأتي أنه
ليس مرادهم من يدب تحري
مكان أو زمان فاضل لصدقة
تأخيرها بالسنة لا بدوي
أيدركه أولاً - بل لا أكثر
منها إذا ذكره (وبعد
التمتع) لان التمتع يأتي
بعملي كلين وانما يرج
أحد المقتاتين فقط بخلاف
القارن فإنه يأتي بعمل واحد
من ميقان واحد وفي نسخ
ثم القارن ولا اشكال فيها
لان عدم مرتبتين آخرين
كل منهما من بعض تلك
الأوجه (وفي قول)
أفضلها (التمتع) وهو
مذهب الحنابلة وأما في
التنصير وفي قول القارن
أفضل وهو مذهب الحنفية
ولنشارة جوع من أكثر
الاصحاب (وعلى التمتع عدم)
اجتماع أربعة المقتاتين
أحرم بالحج وأول من يقاتل
بلده لا يحتاج بعده إلى أن
يحرم بالعسرة من أدنى
الحل وبالتمتع لا يفتن من
مكة بل يحرم بالحج منها
وهذا يعلم ان الله سبحانه
كرر العسرة في أشهر الحج
انه لا يشكر وعليه وان
أخرج الدم قبل التكرار
لان وجه المقتات بالمعنى
الذي تقرر لم يتكرر
والدم هنا وحدث أطلق
شاة أو سبع بدنة أو بقرة
مما يجوز في النجاسة (بشرط
أن لا يكون من حاضري

قال عرش قوله مردلان كيقيننا لا قد ادخل هذا الظاهر ان وقاعما أو تقدمت العمر على الحج أأما ما نأخرت
العمر عن الحج ففي عدم حصول الأفراد الفاضل في نظره (قوله أي بالحق السابق أئنا) أي أنه تمتع لغوى
سم وكردى (قوله ومع ذلك) اشارة إلى تمتع كردى (قوله ومع ذلك لا ينبغي الحج) في هذه المعنى التعليل
الآن بعد ما تقدم من الأفراد الأفضل الاعتبار قبل أشهر الحج ثم الحج في أشهره متى لا ينبغي على التماثل إلا
أن يدب قوله مردلان الأفضل الأفراد الأفضل على الإطلاق فتأمل سم وحرم هذه الإرادة الكردى
(قوله ترك الحج) فاعل لا ينبغي (قوله لا ينبغي) متعلق لا ينبغي (قوله تأخيرها الحج) خبر ليس على حذف
مضاف أي طلب تأخيرها (قوله بل لا أكثر الحج) أي بل مرادهم بذلك لا أكثر الحج (قوله لان التمتع) إلى قوله
وفي نسخ في النهاية والمغنى (قوله لان بعد الحج) لا ينبغي ما في هذا التوجيه لعدم الاشكال لان الكلام في أوجه
النسكين والمزيتان الانبياء فان لو شئت عن أوجه هاتين لنقو جميع عدم الاشكال بأنه لا بدع فوهم أن
القران في مرتبة التمتع فتأمل سم (قوله من يبتين) أي الحج فقط والعمر فقط والاولى أفضل من الثانية
كردى (قوله من بعض تلك الأوجه) أي الثلاثة تلاه والنسكين ولا يظهر له زيادة لفظ من فائدة قوله
واختاره جمع الحج) وقال الله السيد غير وثيقه ابن الجلال اه تخمد الحج (قوله لم يحج) أي قوله وقبل في النهاية
وكذا في باقي الآخرة وهذا إلى عالم (قوله أنه لا يشكر الحج) هو المأخذ عرش (قوله وحج) أطلق الحج
أي الأجزاء الصديكة ما يتيسر طائفة نهاية ومعنى أي فان الواجب فيعمل ما يقابل من الصدق ودم الجماع
المستدفاة بدنة عرش قول المتن (بشرط أن لا يكون الحج) أي فاضله ولا دم عليهم والمعنى في ذلك أنهم لم
يرجوا مقابلاً أي عماله له ولن مره فلا يشك من يبتين بين مكة والحرم دون مسافة القصر اذا ضمن
له النسك ثم فانه وان يرجع مقابلاً بتمتع لم يكن ليس عماله له وان يرجع ولغيره يبستون في الحرم أو فيما
يبستون بغير دون مسافة القصر حرك البلد الذي هو فيه ويزم الحج أفا تمتع ناول الاستيطان بمكة تولى وبعد
العمر لان الاستيطان لا يحصل بمجرد التنية نهاية ومعنى (قوله استوطنوا) أي قوله ولو تمتع في النهاية والمغنى

(قوله أي بالحق السابق أئنا) أي أنه تمتع لغوى (قوله ومع ذلك لا ينبغي الحج) في هذه العينة المتعليل
الآن بعد ما تقدم من الأفراد الأفضل الاعتبار قبل أشهر الحج ثم الحج في أشهره متى لا ينبغي على التماثل
الآن لا يدب قوله مردلان الأفضل الأفراد الأفضل على الإطلاق فتأمل (قوله ومع ذلك الحج) قد
يقال انما يقتضيه هذا الكلام في كون الاعتبار في رمضان ثم الحج في أشهره منع كونه افراداً فاضلاً سم أنه
ليس كذلك فيقدمه الآن يجاب بأنه منع الأفراد على الإطلاق وفيه نظر اه (قوله ولا اشكال فيها لان
بعده الحج) لا ينبغي ما في هذا التوجيه لعدم الاشكال لان الكلام في أوجه النسكين والمزيتان الانبياء فان
لو شئت عن أوجه هاتين لنقو جميع عدم الاشكال بأنه لا بدع فوهم أن القران في مرتبة التمتع فتأمل
(قوله لان بعد مرتبتين) أي الحج فقط والعمر فقط (قوله اذ لم يحج) أي قوله هل بين هذا
وقوله السابق لنتمعه بسقوط عوده للأحرام بالحج الخ منافية (قوله في المتن بشرط أن لا يكون من حاضري
المسجد الحرام) أي فاضله ولا دم عليهم قال في شرح الروض والمعنى في ذلك أنهم لم يرجعوا مقابلاً أي عماله
لا له ومن مره فلا يشك من يبتين بين مكة والحرم دون مسافة القصر اذا ضمن له النسك ثم فانه وان يرجع
مقابلاً بتمتع لم يكن ليس ميقاناً عاماً اه (وأقول) هذا يقتضي ان المقتات المبرور هو المصل الذي أحرم
منه بالعمر مطلقاً كان الراديه جعل الأحرام بالحج الذي هو مكة كالموت المتبادر من قول الشارح كغيره السابق
والتمتع لا يفتن من مكة بل لا يحرم بالحج منهم يصح الفرق بين هذا الحاضر وغيره لان جعل أحرام كل منهما
بالحج هو مكة وليس مقابلاً عاماً لكن ما معنى رج المقتات الذي أحرم منه بالعمر الآن يقال معناه انه
استفاد للعمر مقابلاً أغناه عن الحرم ومن مكة للأحرام إلا - فظهر اجماع واعلم أن قوله فلا يشك الحج ان
كان ينبغي إلى أن يبتين بين مكة والحرم دون مسافة القصر اذا ضمن له النسك ثم لا يزمه الدم فالاختياج إلى

المسجد الحرام لقوله تعالى ذلك أي ما ذكر من الهدى والصوم عند تقدمه إلى أي على من لم يكن أهله أي وطنه حاضري المسجد
الحرام وقبل الاشارة إلى الاعتبار في أشهر الحج فيمتنع على حاضريه في أشهر وهو بعيد من سابق الآية كجواهر ظاهر (وحاضريه

الاقوله من اضطرار الى محلا **(قوله استوطنوا الخ)** المتبادر أن المراد بالاستيطان المعنى المين في باب الجمعة
و **(قوله الاحرام)** معمول لاستوطنوا وكذا قوله بعد محلا سم صبارة الكردى على بافضل ظلى لا يعاب
والامداد مرضا بطله أى الاستيطان في الجمعة اه والذى ذكره وفي الجمعة أن المتوطن هو الذى لا يظن
شتمه ولا يصفا الحاجة فحق خدمته أنه لا يمن الاقامة بمكة أو قريه بحيث يحصى عليه شتمه وصيف ولم يخرج
فيهما الا الحاجة مع عدم قصد الخروج محاذ كغير حاجته فبقاى من عجز لانهم صرحوا أن مجرد النية
لا يحصل بها الاستيطان بل لا بد من وجوده بالفعل وقيل مضى تلك المدة فليس متوطننا بالفعل بل بالنية
وهى لا تكفى وكذا لو نوى الخروج اغبر حاجته ولو بعد سنين متطاولة فانه لا يكون متوطنه اذا ما ظهر
من كلامهم انتهت وبارة الشيخ محمد صالح الرئيس قوله استوطنوا بالفعل الخ أى بان يحصى طبع بعد النية
صيف وشتمه اه **(قوله الاحرام)** أى بالعمرة **(قوله غير مراد به حقيقة الخ)** أى بل الحرم عند قريه
ومكة عند آخر نية نهاية ومعنى **(قوله أفل تجوز)** قد يقال القلة والكثرة لا تعقل الامع التعدد ولا تعددها بل
التجوز على كل تقدير واحد هو التعبير باسم الجزء عن السكل فلو غير نحو الاقرب لكانا عذب بصرى ولك
ان تقول المراد بالقلة الخفة والتجوز للمعنى القوي وهو ارتكاب خلاف الظاهر فلا إشكال قولنا المن قلت
الاصح الخ قال بل الجالان اهل السلامة من حاضري المسجد الحرام قطعاه كرى على بافضل قولنا المن
(من الحرم) هذا لا يشمل لفظا من الحرم سم أى ويفهم منه بالاولى **(قوله لان الاغلب الخ)** عبارة النهائية
والمعنى اذ كل موضع ذكر الله تعالى فيه المسجد الحرام فهو الحرم الا قوله تعالى فول وجهك شطر المسجد
الحرام فهو نفس الكعبة فلحق هذا بالاعم الاغلب أى اه **(قوله ومن له مسكان قريه من الحرم)** وبعد
من الخ حصل ما ذكره صور الاول وتحتها اثنان ان الاعتبار بكثرة الاقامة تحسمه بتعدد موضع بمصر سواء
كان له بكل اهل وماله الا الثانية وتحتها اثنان ايضا هو اذا استوطن قاضيه بما كسبه من سفر العزرة بماله
اهله وماله دائما حيث كان اهله فقط فى الآخر فحرف بل لازم موده اذ لا اكثر كسبه وخسرة الثالثة وتحتها
اثنان ايضا هو اذا استوطن قاضيه بما يمكن باحدهما اهله وبالاخرى فالاختبار بماله اهله دائما أو
أكثر الا يستوطنه اثنان وهو اذا استوطن قاضيه بكل اهل وماله لكن ماله الاكثر باحدهما دائما أو
أكثر الخ استوى ما اذا استوطن قاضيه واهله وماله فادرم على الرجوع السادسة وهى ما اذا استوى جميع
ما ذكر وهو الاقامة والاهل والمال والعزم على الرجوع فالاختبار بما خرج منه السابعة وهى ما اذا استوطن
الاقامة والاهل والمال والعزم على الرجوع والخروج بان خرج من كل منهما افعاء الحرم به منه ما ذكر هنا
وزاد فى الايعاب وعن القوراني ينظر الى أهم ما ينسب للناس فهو بمنزلة وجه ظاهره والجميع عن النص
ويسن أن يرق دما بكل حال والظاهر أنه قد تمتع بؤن حرم ذلك أن كل ما قبل بوجبه بسن الخراج دمي
تركه ويكون كدم التمتع محمد صالح الرئيس **(قوله اعتبر بمقامه أكثر)** أى فان كان مقامه بالقرب
أكثر فلا ديم أى وان حرم من البعيد بالاولى لا ديم اذا كان له مسكن واحد قريه وأحرم من مكان بعيد
ذهب الى الحاجة وعلى هذا التمسك اذا ذهب الى المدينة الحاجة ثم أحرم بالعمرة من ذى الحليفة لا يلزم ديم
التمتع فسقط اليمين الحاضرة كفى فيما سبقه مكانا حاضرا ولا يقدر فيخرج وجهه الحضور والاحرام
من مكان بعيد فالتأمل اه سم وكردى على بافضل **(قوله اعتبر بمقامه أكثر)** أى حيث لأهل ولا مال
أوله ذلك بكل مسكن و **(قوله ثم ماله أهله كذلك)** أى دائما ثم أكثر حيث كان ماله فى الآخر **(قوله ثم ما خرج منه)** أى حيث نوى الرجوع اليهما ولم ينو أصلا **(قوله ثم أحرم منه)** أى حيث استوطنوا
ما خرج منه

نقى الاشكال واضح لكن الظاهر أن عدم الزوم ضعفه فلا هذا الكلام فى الآخر **(قوله من استوطنوا الخ)**
المتبادر أن المراد بالاستيطان المعنى المين فى باب الجمعة وقوله الاحرام معمول لاستوطنوا وكذا قوله
بعد محلا **(قوله فى المن من الحرم)** هذا لا يشمل لفظا من الحرم **(قوله ومن له مسكان قريه من الحرم)** اعتبر بمقامه
به أكثر أى فان كان مقامه بالقرب أى وان أكثر فلا ديم عليه أى وان حرم من البعيد لم يخرج هذا الكلام

من استوطنوا بالفعل
لا بالنسبة الاحرام لا بعده
سواء كان الاحرام قرب
مكة أم لا جاوز المسكن مراد
لأنه لم لا على المعتمد من
اضطرار بطريق فى ذلك
يتفق بالحاشية وغيرها
محلا (دون محاشين)
يختلف من محلاتين أو
أكثر لان من على دون
مسافة القصر من موضع
الحاضر فيه بل يسمى
حاضرا قال تعالى واسألهم
عن القرية التى سكنت
حاضرة العر أى آله وهى
ليست فى العر بل قريه
منه وتعتبر المسافة (من مكة)
لان المسجد الحرام فى الآيه
غير مراد به حقيقة اتفاقا
وجله على مكة أقل تجوزا
من حمله على جميع الحرم
قلت الاصح اعتبارها
(من الحرم والله أعلم) لان
الغالب فى القرآن استعمال
المسجد الحرام فى الحرم
ومن له مسكان قريه من
الحرم وبعد منه اعتبر
مقامه أكثر ثم ماله أهله
وما دائما ثم أكثر ثم ماله
أهله كذلك ثم ماله
كذلك ثم ما قصد الرجوع
اليه ثم ما خرج منه ثم أحرم
منه وأهله حليفه

وخصه به دون نحو آب وأخ ولو تنوع (١٥٢) ثم قرن من عامه لم يحدان على المنقول اعتمد خلافا لجمع لاختلف مو جى الدين فلم يكن

التدليل وعلى التبعيد
الذى انصهره كثير من
وأطلقوا فيه تقلا بمعنى ان
الحاضر من الحرم أو قرب
خلة الاحرام بالعمره أو
بهما فلا يلزمه لادم لان حال
القران ملحق بالحاضر من
(وان تقع عمره) أى نية
الاحرام بما بعدهما من
الاعمال (في أشهر الحج) لان
الجملة كانوا يعدونها
فهيان. آخر التبعيد قرخص
الشارع وقوله فإذا
للمسقة عن نحو قرب
قدم قبل مرة فترى طول
بعدم استدانه الحرم بل
يخصه ليعمل عسرع
المسرون ثم لوى الاحرام
بالمسرم ثم آخر زمن
ومضى وأتى بأعمالها كلها
في سؤال لم يلزمه دمع انه
متنع كن أحبا كلها قبل
أشهر الحج على المشهور كما
قاله الرازي ومرباه. لم منه
ان هذا لا ينافي كونه من
صور الأفراد الأفضل وأن
يكون وقوله في أشهر الحج
(من سنته) أى الحج فلا يخرج
في سنو حج في أى وقت فلام
كلبه عن العبارة ترضى الله
عنهم يستحسن (وان
لا يعود لاحرام الحج الى
المقات الذى أحرم منه
بالعمره احراما جازا كان
يخطره لا قبيل دخول
الحرم كما عمله كلامهم
والحان بعضهم به آفاقا

وغيره ومن لو طنه طر يقان أحد هما على دون مرحلتين فهو حاضر وفى وقوله ومن لو طنه طر يقان الخ أى
كامل العاطف (قوله وحجابه) أطلق المحاجير هنا بعبارة الخاصة أى والنهاية والغنى والاولاد والمحاجير وهى
أحسن فتأمل بصرى (قوله ودون نحو آب الخ) أى والاولاد لادراكه على ما أفهمه تعبيره بمحاجيره عن (قوله
ولو تنوع ثم قرن الخ) عبارة شرح الرض لو أحرم آفاق بالعمره في وقت الحج وأنها قرن. من عامه الخ سم
(قوله على المنقول الخ) أى من اعتدوا الاستيطان (قوله خلافا لجمع) أى فالتين بعدم التعدد مع القول
بالعقد من اعتبار الاستيطان معالين عدم التعدد لا تدخل لتجانب وهو ما أشار الشارح رحمه الله تعالى الى
ردد جمع التجانب بصرى (قوله وعلى الضعيف) وهو الذى لا يعتبر الاستيطان بل يعتبر القرب حالة الاحرام
كردى (قوله ان الحاضر الخ) يدل من الضعيف (قوله حالة الاحرام بالعمره) أى فى التبعيد (قوله أو بهما)
أى فى القران بصرى (قوله فلا يلزمه لادم) أى التمتع (قوله لانه حال القران الخ) أى فلا يلزمه عدم القران
سم (قوله ملحق بالحاضر من) بل حاضر فلا تعبيره كان أولى بصرى (قوله أى نية الاحرام) الى قوله أو
مرحلتين فى النهاية والغنى الآتية ومرا الى وان يكون وقوله احراما جازا الى أو مثل مساقته (قوله عن نحو
غريب) أى كتحريك الخ والنية ملحة (قوله بعدم استدانه) متعلق بدفعه سم (قوله بل يخل الخ)
أى يجوز العمره فهايدم ان حج عامها (قوله ومن ثم الخ) قرص على ما تقرر من أن الراد بالعمره جسع
أعماله بصرى (قوله لا يلزمه الخ) أى لانه لم يجمع بينهما فى وقت الحج فاشبهه بقربهما ومعنى (قوله مع
أنه متنع الخ) أى بجواز الاحقة على ما قدمه (قوله على المشهور) أى من أنه متنع بصرى (قوله ومرا الخ) أى
فى شرحه بآتى بعمله وقول الكردى أى قبل قول المستنوب بعده التمتع خلاف الواقع (قوله وأن يكون
الخ) عطف على قول المصنف ان لا يكون الخ (قوله كلبه عن العبارة الخ) أى ملوى البهق بإسناد حسن عن
سعيد بن المسيب قال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتبرون فى أشهر الحج فإذا لم يجمعوا من عامهم
ذلك لم يحدوا معنى (قوله احراما جازا الخ) ولو أحرم بالعمره بعد تجاوزة المقات مريدا للتسامح عادل احرام الحج
الى نفس المقات فينبى سقوط دم التمتع سم وقوله الى نفس المقات أى والى مثل مساقته ولو غير مقات فيما
يظهر من كلامهم (قوله لا قبيل دخول الحرم) شامل لادنى الحل ولا اشكال لانه فى هذه الحالة ميات
لا فاقى بخلاف صور والالحاق الآية فهو ليس فيها ميقا لا فاقى فتأمل سم (قوله قبل دخول الحرم)
أخرج به ما بعد دخوله لمرأى من أن راد العمره هو الحرم لزمه الخروج الى أدنى الحل مطلقا وان لم يخطره
الاحتشاد (قوله أى الحرم عن المقات المعنوى) (قوله ليس الخ) خبر والحق الخ (قوله ميات الآفاق)
أراد به فيما ينظره المواقيت ليعتد بغيره الموضع الذى عرض له فيه الاحرام وممكن من مسكنه
بين مسكنه والى بصرى يه هذا وأولى من قول الكردى قوله وما الخ به هو ما رضى قوله كان لم يخطره الخ اه
ومعلوم بما قدمته أن ما الخ بالمقات مقيد بكونه من الحل (قوله أو مثل مسافة أى مسافة ميات عمره
وافق مر على ان جميع ما ذكرته قضى بجهانهم فانه أحر اعتبارا ونية الانواع من هذه الرتبة وما بعدها كما
صرح به العبارة والاولى لادم اذا كان له مسكن واحد قرىد أو حرم من مكان بعد ذهب اليه ملحة
وعلى هذا المالك اذا ذهب الى المدينة ملحة ثم أحرم بالعمره من ذى الحليفة فلا يلزمه عدم التمتع فسقوط الدم
عن الحاضر يكفي فيه تسلطه مكانا حاضرا ولا يقدح فيه نحو وجهه الحضور والاحرام من مكان بعد
فتأمل (قوله ولو تنوع ثم قرن من عامه الخ) عبارة شرح الرض لو أحرم آفاق بالعمره فى وقت الحج وأنها قرن
قرن من عامه الخ (قوله فلا يلزمه لادم) أى التمتع (قوله لانه حال القران ملحق بالحاضر من) أى فلا يلزمه عدم
القران (قوله بعد استدانه) متعلق بدفعه (قوله قبل دخول الحرم) شامل لادنى الحل ولا اشكال لانه فى
هذه الحالة ميات لا فاقى بخلاف صور والالحاق الآية فهو ليس فيها ميقا لا فاقى فتأمل (قوله

بكتحريك من لادنى الحل وأحرم بالعمره ثم فرغ منها وأحرم بالحج من مكانه لادنى الحل فلام عليه ليس فى فعله
لان الراد بالمقات ميات الآفاق وما الخ به لا يكتفى بغيره وبآتى فى شرح العليل أو مثل مساقته

نهاية ومعنى (قوله) أو ميقلت آخر الخ أي ولو أقرب إلى مكة من ميقلت عمرته نهاية ومعنى أي كان كل ميقاته
 المحقة تعاد إلى ذات عرف سم (قوله) أو مرحلتين كذا في العباب (قوله) من مكة زاد في شرحه وليس في
 الروض ولا في شرحه حتى من ذلك سم عبارة الوفاي وأمن مرحلتين من مكة على الخفة أو من الحرم على
 الحاشية في بسط اللسان العود في ذلك في موضع قرن على الفتح اه وفي بعض الهوامش العشرة أن
 الشارح حتى في غير هذا الكتاب على أن المرحلتين معتبرتين من الحرم والأوجه ما هنا اه (قوله) أقرب أي من
 ميقلت عمرته (قوله) على مرجه أي المصنف كرهى (قوله) أن المسافة الخ يدل من مرجه (قوله) تغير مراد
 فيها يظهر الظاهر أن المراد أن المقضى المذكور غير مراد فهو راجع لقوله المقضى الخ لا لقوله وأما ما في
 الروض الخ سم (قوله) لأن هذا التعليل الخ أي قوله لأنه أحرم الخ (قوله) على طر يقتل الرافعي أي من أن
 المسافة في الحاضر من مكة (قوله) من ميقته أي التعليل (قوله) ويفرق بين اعتبارهما أي المرحلتين
 و (قوله) هنا أي في العود (قوله) أي في الحاضر (قوله) ولو بعد دخول مكة ما هو مع هذا الغاية مع
 أن العود المسقط لعدم التمتع مشروط بكونه بعد فراغ العمرة (قوله) قبل الوقوف يقضى نفع العود قبله
 ولو بعد طواف القدوم فيها أو طواف آخر مكة ثم دخلها أو طواف الدواع عند التعليل لا يترقق وقد
 جزم في فتح الجواب أن الـ وحديث لا ينفع ولا القارن وهو مقتضى ما في شرح الروض وخص في
 الحاشية تعميم التسليم الذي يقع التلبس به نفع العود بالمتنوع وأما القارن فيجزم أنه العود قبل الوقوف وإن سبقه
 نحو طواف قدوم وفريق بينهما لا يتخلو من تكلف وهو مقتضى من الروض وأما مسجداً المني وإنهاية قلم
 يتعارض هذا القيد في المتن وقد في القارن بالوقوف تبع الظاهر من الروض صريحه وقوله وخص في
 الحاشية جري على ما لو تاقى (قوله) لأقرب أي ميقلت أقرب من ميقته الوفاي (قوله) ثم أحرم بالحج الخ
 ظاهر لم يصرح في أن أحرامه بالحج بعد عود إلى الميقات وحديثه في لزوم دم القرآن واضح وأن العود لم
 يقدّر إلا إسقاط دم التمتع لأن وجود العود قبل التلبس بالقرآن ينافي فيسقط إسقاط دم ما هو مفروض أنه أحرم
 بالحج من مكة ثم عاد إلى الميقات فمقتضى تصويره هنا سقوط ما هو الظاهر ولك أن تقول في الصور ثلاثاً
 ينبغي أن لا يجب دم القرآن لأن الحظ في جميع الميقات فلم يرجع ما تقدمه المسافة من ميقتين ثم رأيت في
 الحاشية ما نصه قوله بعد دخول مكة فمهم أنه لو عاد قبل دخوله لم يسقط التمس وهو كذلك على الوجهين وجوب
 قطع كل المسافة بين مكة والميقات لكل من التمس وأنه لو أحرم بالعمرة من الميقات ولو دخل مكة ثم رجع إليه
 قبل الطواف فأحرم بالحج لم يلزم منه دم وإن كان قارناً هو ظاهر واقتضاء كلام الدارمي وأقره السيوطي انتهى
 فقوله وأنه الحرم وعن مائتة فقه الحد ثم رأيت تلخذه في شرح المختصر قال ما نصه لو أحرم بالعمرة من الميقات
 ولم يدخل مكة عا كاله وأحرم منه بالحج لادم القرآن لأنه قطعها بكل منهما خلافاً لشرح المنهاج بصري عبارة
 الوفاي لو عاد قبل أعمال العمرة ثم أحرم بالحج ففي الخفة قطعه دم القرآن لا التمتع وفي الحاشية عدم لزوم دم
 القرآن وهو ما حرمه بشار المختصر وأول بعض المشايخ كلام الحق تعال قوله عليه السلام القرآن أي الساقط
 بعد الدال الميقات ويلعبه قوله لا التمتع انتهى وهو ظاهر فإنه ذكر موقوف دم التمتع بعد عود بعد الفراغ

أو ميقات آخر الخ عبارة الروض وكذا إلى ميقات دونها قال في شرحه أي دون مسافة ميقاته كان كان
 ميقاته المحقة تعاد إلى ذات عرف (قوله) أو مرحلتين كذا في العباب وتوله من مكة زاد في شرحه وليس في
 الروض ولا في شرحه حتى من ذلك سم عبارة الوفاي وأمن مرحلتين من مكة على الخفة أو من الحرم على
 مراد فهو راجع لقوله المقضى المذكور غير مراد فهو راجع لقوله المقضى الخ لا لقوله وأما ما في
 ميقات عمرته أو مثل مسافة أو إلى ميقات على قولها كن ميقاته المحقة تعاد إلى ذات عرف أو إلى مرحلتين قال في
 مرجه من مكة وتزعم أن هذا لا ينافي على الضيف السابق في حاضري المسجد الحرام ليس في محله لأن الحظ
 هنا غير وهو غير دم ميقات ومن عادل مثل مسافة أدنى الواقي ثم يرجع ما تقدم الخ اه (قوله) ويفرق بين
 اعتبارهما أي المرحلتين هنا من مكة ومن الحرم الخ أو طواف آخر مكة ثم دخلها أو طواف الدواع عند التعليل لا يترقق وقد

أو ميقات آخر غيره أو
 مرحلتين من مكة وأما ما في
 الروضه في الوفاي على ذلك
 أقرب بنفعه العود لأنه أحرم
 من موضع ليس ساكنه
 من حاضري الحرم المقضى
 أنه لا يجوز العود لثبات عرف
 أو قرباً أو يلزم على مرجه
 أن المسافة في الحاضر من
 الحرم في غير مراد فيها يظهر
 لأن هذا التعليل جرى على
 طر يقتل الرافعي ولا يلزم من
 منه ضعف المصل فأنه
 ويفرق بين اعتبارهما هنا
 من مكة ثم من الحرم بعبارة
 الخفة في بعضها المناسب
 لكون التمتع ما ذكرناه فإن
 عاد ولو بعد دخول مكة
 واحد من ذلك محرماً بالحج
 قبل الوقوف أو أحرم منه به
 فلا دم للتمتع لأن ما وجب به
 الميقات ولا يرجع حديثه وإنما
 لم يكف المسمى به بالموازة
 العود لا قرب تغليظ عليه
 لتعديده ونخرج بقول التمتع
 ما لو عاد قبل أعمال العمرة
 ثم أحرم بالحج فإن الذي عليه
 حديثه هو دم القرآن
 لا التمتع

* (تبيين) * أخذهما

كانت هذه الشروط للدم
فغير في وجهه لتسميته معتبعا
فان فاق شرط كل افراد
والاصح انها لا تعتبر لتسمية
ومن ثم قال اعني ان يصح
التمتع والقران من المكى
خلافا لا حنفية ورضي الله
عنه فانها لما لم يحل للدم
سحقه وما ذكر في الشرط
الثاني او ما لم يخرج بقصة
الشروط فهو كالسكنى منه
(وقد وجوب بالدم على
التمتع (الوصف بالدم) لانه
انما يصير معتبعا للدم
الحج حيث وجب ذلك يجوز
تقديم غير الصوم عليه لكن
بعد فراغ العمرة لاقوله
(والاقل ذبح يوم النحر)
لانه الاتباع ومن ثم اخذتموه
الاغمة الثلاثة لامتناع ذبحه
قوله (فان غرضني موضعه)
وهو الحرم وطهران
وجده باكثر من غن مثله
ولو بما يتغابن به ظهر ما
في التيمم او هو محتاج الى
تخصيص يظهر ان باقي هذا
ما ذكره في الكفارة من
ضابط الحاجة ومن اعتبر
سنة أو العمر الغالب
واعتبار وقت الاداء لا
الوجوب بقياس ما يقرر
ان من على دون مرتبتين
من يحمل معنى حاضر اذ هما
ياحق في البائت ان يجب ثقلها
من دون مسافة القصران
يلحق عوضه هنا كل
ما كان على دون مرتبتين
منه ولم أر من تعرض له ولو

الى المكان للحرام بالحج منه ثم قال يخرج بقوله لا تمتع ما لو ادخل اه وهذا موافق لما عر من المصرى من
عدم لزوم دم أصلا وقال الكردي على ما فصل ما مضى من المقاتر دخل مكة ثم رجع قبل
شرعه في الطواف اليه فلم بالحج (زمه) لمتنع لا لقران على المعتمد كايته في الأصل خلافا لما في الحنفية
من أن علمه من القران لا تمتع اه وفيه قطع النظر عن مخالفة الحنفية والحاشية وروح المختصر والصبرى
والنابى وفيه ظاهرة لان التصريح بالذكو لا يصدق علمه من أصله وانما هو من أفراد القران
فلا يرجع ما ينفى الأصل (قوله أحدهما كما تمتع بالحج) وأفهم كلام المصنف أنه لا يشترط لوجوب بالدم نسبة
التمتع ولا وقوع التسكين من شخص واحد ولا بما مضى وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله والاصح الخ) هذا
مرجع في ثبوت التسمية حقيقة اذا فاق شرط الوقوع في أشهر الحج وهذا الاوافق ما قدمه في شرح أحدهما
الافراد من أنه يسمى تمتعا لقولنا أو شرعا بجواز الاحتقة فذنا له سم (قوله ومن ثم قال اعني ان يصح التمتع
الخ) أى سم أن من الشروط أن لا يكون من حاضري الحرم والمكى منهم سم (قوله كالسكنى منه) أى
من الشروط الثاني وانما قال كالسكنى لانه ليس بمسكن حقيقة لانه هو الخارج من مكة ردلا واحدا آخرها
كردي (قوله على التمتع) الى قوله ويظهر في النهاية والغنى الاقوله ولو بما يتغابن الى وهو قول المتن (اخرجه
بالحج) أى لا يستقر ذبه فلو لم يزل قبل الاحرام بالحج فلا دم عليه عرش (قوله ومع ذلك الخ) عبارة الغنى وقد
يفهم أنه لا يجوز تقديمه وليس مراد بل الاصح جواز ذبحه اذ فرغ من العمر وتقبل يجوز اذا أحرم بها
اه (قوله يجوز الخ) لانه - قال تعالى تعالى سيدى فارتفع به على أحدهما كان كعبه (قوله لاقوله) أى فى
الاصح محلى (قوله غير الصوم) وهو ذبح النحر (قوله لانه الاتباع) لعل المراد اتباع من كان معه صلى الله عليه
وسلم من المتعمين ولا قد مر أنه صلى الله عليه وسلم كان قارنا آخر (قوله ومن ثم الخ) عبارة الغنى والنهاية
وتخرج من خلاف الاتباع لا لاعتدالهم قالوا لا يصح زنى غيره ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد
من كان معه أنه ذبح قبله اه (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل أنه التمتع قول المتن (فلان غرضني موضعه
الخ) أى سوا عقد عليه ببلده أم بغيره أم لا بخلاف كفارة البين لان الهدى يختص ذبحه بالحرم دون
الكفارة ونهى (قوله ولو بما يتغابن به الخ) وقالا صريح الى ادى ويظهر ان نهاية والغنى (قوله أو
وهو محتاج الى غن) أى الى نفسه أو غلب عنه أنه أو نحو ذلك ثم انه ومعنى (قوله أو العمر الغالب واعتبار
وقت الاداء الخ) وهو الذى اعتد به هناك (قوله واعتبار وقت الاداء الخ) فلو وجد الهدى بين الاحرام بالحج
والصوم لزم له بعد الشرع في الصوم بل يستحب واذا مات المتمتع قبل فراغ الحج والواجب هدى لم يسقط
بل يخرج من تركه أو صوم سقط ان لم يتمكن والا فذكر مضان فيصام عنه ويعلم رضى أى ومعنى اه سم
زاد الواقع ويخرج وقت الاداء بطول غير يوم معرفة اه (قوله وقباس الخ) مبتدأ خبره قوله ان يلحق الخ
كردي (قوله ان من على الخ) بيان لما تقرر و (قوله لا يجب الخ) بيان لما بان فى الخ (قوله ان يلحق موضعه
هنا كل ما كان الخ) عبارة الواقع فان غرض من الم كان لم يكن عنده عكبت زاد على ما يكفه بقصة العمر الغالب
عاد لاحرام الحج الى نفس المقتل فينبى سقوط دم التمتع (قوله والاصح انهما: تعتبر التسمية) صريح في
ثبوت التسمية بمقتضى اذا فاق شرط الوقوع في أشهر الحج وهذا الاوافق قوله السابق في شرح قوله أحدهما
الافراد على ما اذا اتم قبل أشهر الحج ثم حج الى ان قال وما لانه الثاني فتحت ما فرادا - حقيقة شرعية الى ان قال لان
المراد أنه يسمى تمتعا لقولنا أو شرعا لكن بجواز الاحتقة اه قائله (قوله ومن ثم قال اعني ان يصح التمتع
والقران من المكى) أى سم أن من الشروط أن لا يكون من حاضري الحرم والمكى منهم (قوله وهو الحرم)
أى سوا عقد عليه ببلده أم بغيره ثم لا بخلاف كفارة البين لان الهدى يختص ذبحه بالحرم دون الكفارة
شرح مر (قوله أو وهو محتاج الى غن) أو غلب عنه أنه أو نحو ذلك شرح مر (فرع) لو وجد الهدى بين
الاحرام أى بالحج والصوم لزم له بعد الشرع في الصوم بل يستحب واذا مات المتمتع قبل فراغ الحج والواجب
هدى لم يسقط أى بل يخرج من تركه أو صوم سقط ان لم يتمكن والا فذكر مضان فيصام عنه ويعلم رضى

أمكنه الاقتراض قبل حضوره الغالب

تأتي هنا ما في قسم الصدقات فبما يظهر (صام) ان قد روان علم انه يقدر على الهدى قبل (100) فراغ الصوم فان عجز بهم تأتي فسامر

في رمضان كما لو مات هنا

وعليه هذا الصوم ولا يصوم

عنه وليأمر بطم (عشرة

أيام ثلاثة) منها في نحو

الفتح والقرآن وترك المقات

في الحج بخلاف نحو الرى

بما يجب بعد الحج فيصوم

الثلاثة عقب أيام التشرى

اماتركه في العمرة فوقت

أداء الصوم فيه قبل فراغها

أو عقبه لان وجوبه جئئذ

لا يتوقف على الحج فلم ينظر

اليه فيه (في الحج) قبل يوم

الحج ولو سافر الا به أى

ان الحرم به زمن يسعها قبل

يوم الحرفان يسع الابعضا

وجب ولا يلزم تقديم

الاجرام حتى يلزم صومها

على القول الذي اعتمد

لان تحصيل سبب الوجوب

لا يجب فن جعل هذا من

باب ما لا يشي الواجب الابه

فهو واجب فقد وهم وانما

لم يحزم صومها قبل الاجرام

لانه عبادة دينتوهى لا

يجوز تقديمها على وقتها

وبه فارق ما مر في السلم الملو

آخرها عن يوم التشرى بان

أحرم قبله زمن يسعها ثم

أجر الضل عن أيام التشرى

ثم صامها فانه ما لم تكون

قضاه وان صدق انه صامها

في الحج لذاته فلا راسخ

الابه ويلزم في هذه

القضاء فوراً كما هو قياس

نظيره لتعديه بالتأخير

(تسبب) تلك الثلاثة أى

صومها (قبل يوم عرفة)

من مال حلال أو كسب لائق لوله مال دون مسافة القصر وكان في احضار مشقة لا تحتل عادة كفى شرح
العباب وقد في النخبة مسافة القصر أو وجد الم بال أكثر من ثمن المثل ولو بما يقان به أو بين المثل واحتاج اليه
لمؤن غيره بالجزأ أهله من ولومو جلا ولو أمكنه الاقتراض قبل حضوره الغائب أمم بمجد الهدى جلا لغو
عيب فيه وان علم انه يجد عجز تا قبل فراغ صوم مسلم عشرة أيام الحج اه (قوله تأتي هنا ما في الحج) يقتضى
وجوب الاقتراض لكن في فتح الجواهر وان وجد من يقصر فيها يظهر كالتيه ويظهر ان هذا أوجه ما في النخبة
ويؤيده تصريحه هنا بأنه يقدم الدين ولو جلا على البصرى ويؤيد من الوفاق انما وافقه (قوله وان
علم انه الحج) عبارة الخفي والنهاية قد ورد على المستحق عدم الهدى في الحال لو علم انه يجد قبل فراغ الصوم
فانه الصوم على الاظهر مع انه ما عجز عن دفعه ولو جلا وجوده لماله الصوم وفي استصحاب انتظار ما تقدم
في التيمم اه وقوله مسلم انه ما عجز عن دفعه وضع قال سم أقول قد عجز عن دفعه في الحال اه وقوله لما
ما تقدم في التيمم قال عمن أى فان يتبين وجوده فانتظروا أفضل والا فالحج أفضل اه (قوله ما مر في
رمضان) أى من وجوب بعد من كل يوم كالحج في الواجب في ختمه فاذا قدر على أى واحد فعله والاولى تعين
الصوم كان ينوي صوم التمتع ان فتح والقرآن قرن وتكفيه نية الواجب بلا تعيين ونافى (قوله في نحو
التمتع الحج) الاول ومثل التمتع وذلك القران الحج (قوله في نحو التمتع الحج) أى كالغزو والمشي والركوب
المندوبين (قوله بخلاف نحو الحج الحج) أى كبيت ليله من ليلة ليلتى والوداع ونافى والمضى والتعقيب
المندوبين بمجد صالح (قوله عقب أيام التشرى) محله كما هو ختم الحاشية غير طواف الوداع ما هو فصرم
في عدم استقرار الم بال الوصول المسافة القصر مطلقاً والى دونها وهو وطنه وألستوطنه كله - بقصرى
ونافى (قوله قبل فراغها أو عقبه) هلا تعين قبل فراغها كالج سم عبارة الوفاق انما يتعلق بالعمرة
فصوم الثلاثة من جلا به فقام أو نال المشى أو ألى كركب المندوبين فيما قبل التحلل منها أو عقبه لان كان بينه
وبين مكة ثلاثة أيام فليس له تأخير حال ما بعده هاتان آخرها كانت قضاء والتفرق بينه وبين السبعة بيوم
خاضر الحرم وبتفسير لا تأتي اه (قوله ولو سافر) الى قوله ولا وطنه في النهاية وانفى الاقوله فان لم
يسع الى ولا يلزم وقوله ويلزمه الى التين (قوله ولو سافر) أى وليس السفر فخر أى تأخير صومها لان صومها
متعين ايضاً على الحج بالنص بخلاف رمضان نهاية ومعنى (قوله لا به) أى لقوله تعالى فلم يجد الهدى
فصيام ثلاثة أيام في الحج أى بعد الاجرام به نهاية ومعنى (قوله ولا يلزم الحج) ويس للموسر الاجرام بالحج
يوم التروية وهو ثامن الحجة لا تتبع نهاية ومعنى (قوله فلا راد من الابه) قد يقال المحذور قصر الم راد على الفرد
النادور وأما كونه من جلا فلا محذور فيه والحاصل ان الملاقاة به صادق بالصورة المذكورة فان كان ثم
تيسر من الخروج فهو العدة في الجوارى ما أقادوا الا لشكك بان على حاله - مصرى وقد يجب بان قوله
المحذور قصر الم اذ لا تخذرك وفي العام وأما المطلق كنهنا فكن في تقديمه نحو السندرة وفاقوا المطلق
ينصرف الى المكمل (قوله ولا يلزم الحج) عبارة النهاية والمعنى وانما فان تصوم الثلاثة في الحج لم يفتأ هو والدم
عليه اه قال عمن هو زمن قضاء أى ولو سافر اه (قوله في هذه) أى فيما اذا أحرم قبل
الحج زمن يسع الثلاثة ولو لم يصمها فيه بقول المتن (تسبب قبل يوم عرفة) أى فعصر قبل سادس المحرم يصومه
والتسبب فيه ومعنى قال الوفاق لا ينبغي أن يحرم ليلة الخامس اليه ومعنى التسبب يكون يوم الثامن مغطر لانه
يوم سفر وكذا التاسع اه عبارة البصرى قول المتن قبل يوم عرفة قبل وقبل الثامن لا شذذه فبمجر كذا السفر
(قوله وان علم انه يقدر على الهدى) مع انه لم يعجز عنه في موضع كذا قبل هو أقول قد عجز عن دفعه في موضع
في الحال (قوله قبل فراغ الصوم) ولو جلا الصوم وفي استصحاب انتظار ما مر في التيمم شرح هو
(قوله فوقت أداء الصوم في قبل فراغها أو عقبه) هلا تعين قبل فراغها كالج (قوله ولو سافر) أى ليس
السفر عن أى تأخير الثلاثة تشرى هو (قوله في المتن وسبعة اذا رجع) ظاهره وان أسرع الوصول الى أهله
على خلاف العادة (قوله في المتن وسبعة اذا رجع الى أهله) قال في العباب متى شاء قد توفت قال في شرحه

لان فطره للعلاج سنو حرم وصومها يوم النحر وأيام التشرى

كذا أفاده تليد الشارح في شرح المختصر اه قول المتن (وسبعة الخ) الوجه كما هو ظاهر أنه يكفي تفريق واحد لهما متعددة كقولهم مدم تمتع ودم اساعة فقام ستة متوالي في الحج وأربع عشرة متوالي في الحج والوجه كما هو ظاهر أنه يكفي تفريق أهل فيجوز ثلثون يوم بضم شاي حتى يرجع متلاقض ستة متوالي ثم بعد مضي أربعة أيام وقد رمدت السير صام أربع عشرة يوماً أيضاً مدم اه سم قول المتن (إذا رجع الخ) ظاهره وإن أسرع الوصول إلى أهله في خلاف العادة قال في العبايق شاع فلا توفت قال في شرحه قول الماوردي ينبغي أن يفعلوا عقب دخوله فإن أخرجوا أساءوا آخره ينبغي جعل اساءة تفعل الكراهة وينبغي على التنبه اه وفي سائفة الايضاح اما السبعة فوفتها موسم إلى آخر العمر فلا تصير بالتأخير قضاءه ولا ياتم تأخيرها خلافاً لما وردى انتهت اه سم قول المتن (إلى أهله) أي وإن بعد وطنه كالغلبه فلا عيش (قوله أي وطنه) الظاهر أنه يصح صومها بوصوله وطنه وإن أعرض عن استيطانه قبل صومها أو إذا استيطان محل آخر وترك الاستيطان مطلقاً ولو أراد استيطان محل آخر فهل يصح صومها بمجرد صومه أي المحل الآخر وإن أعرض عن استيطانه قبل صومها فيه نظر ولا يجزأ الصفة سم (قوله أو يمار يدوطنه الخ) قضيه أنه لا يكفي الاقامة في شرح العبايق فلو لم يتوطن محل لا يلزمه جعل أيام قديمة كما تقتضيه العقول وظاهر كلامهم أنه لا يجوز له أيضاً فيصير إلى أن يتوطن محلًا فإن ما قبل ذلك فاقرب بالاحتمال أن يعلم أو يصلم عنه لأنه كان متمكناً من الوطن والصوم ولكن قضيه شرح الروض حيث فسّر قول الروض يتوطن بأقام الاكتفاء بالأقامة وليس يعلم سم (قوله الضم الخ) أي لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله نهاية ومعنى (قوله المراد بالرجوع الخ) أي فكأنه بالفرار يرجع عما كان مقيلاً عليه من تأخير ومعنى (قوله فعل الأول) أي الأظهر (قوله ولا يوطنه الخ) كان الأحسن أن يفيد الرجوع في كلام المصنف بكونه بعد الفراغ ليسن تقرير ما ذكر على ما سبق بصرى (قوله جاز له الخ) جزم به تليد بصرى وكذا جزم بذلك الوافي قول المتن (وينبى تتابع الثلاثة) أي أنه كانت أو قضاه معني وتأخير (قوله إذا أهرم) أي قوله فيهما في النهاية والغنى الآية أو وقول الماوردي ينبغي أن يفعلوا عقب دخوله فإن أخره أساءه وأجزاءه ينبغي جعل اساءة على الكراهة وينبغي على التنبه اه وفي سائفة الايضاح اما السبعة فوفتها موسم إلى آخر العمر فلا تصير بالتأخير قضاءه ولا ياتم تأخيرها خلافاً لما وردى اه (قوله في المتن وسبعة إذا رجع) الوجه كما هو ظاهر أنه يكفي تفريق الدماء متعددة كقولهم مدم تمتع ودم اساعة فقام ستة متوالي في الحج وأربع عشرة متوالي في الحج والوجه كما هو ظاهر أنه يكفي تفريق أهل فيجوز ثلثون يوم بضم شاي حتى يرجع متلاقض ستة متوالي ثم بعد مضي أربعة أيام وقد رمدت السير صام أربع عشرة يوماً أيضاً مدم اه (قوله في المتن إلى أهله) أي وطنه الظاهر أنه يصح صومها بوصوله وطنه وإن أعرض عن استيطانه قبل صومها أو إذا استيطان محل آخر وترك الاستيطان مطلقاً ولو أراد استيطان محل آخر فهل يصح صومها بمجرد صومه وإن أعرض عن استيطانه قبل صومها فيه نظر ولا يبعد الصفة (قوله أو يمار يدوطنه الخ) مكنائهم قضيه أنه لا يكفي الاقامة وفي شرح العبايق فلو لم يتوطن محل لا يلزمه جعل أيام قديمة كما تقتضيه العقول وظاهر كلامهم أنه لا يجوز له أيضاً فيصير إلى أن يتوطن محلًا فإن ما قبل ذلك فاقرب بالاحتمال أن يعلم أو يصلم عنه لأنه كان متمكناً من الوطن والصوم واستحل أن لا يلزم ذلك وإن خلف تركه لم يلزمه أن يكون حقيقاً لمصلحة الأول أقرب بوجه الوجه اه لكن قضيه شرح الروض الاكتفاء بالأقامة خلافاً لما قال الروض فإن وطنه بكنهه صام قال في قوله لوطن أي أقام اه وليس بمسلم (قوله في المتن ويتبع الثلاثة والسبعة) عبارة قال وضو يستحب التتابع إذا وقضاه اه وشرحه شاورحه هكذا ويستحب التتابع في كل من الثلاث والسبعة فقام وقضاه وقد يستشكل بأنه يقتضي أن السبعة قد تكون قضاء مع أنها لا تكون إلا أداء ويمكن أن يجاب بأن قوله وقضاه راجع لجموع الامرين أو يقال لقوله أداء وقضاه راجع لجموع الامرين وبأنه يفتقر كون السبعة قضاء فيما إذا لم قبل فعله أو فعلها أو أن فعله لم يجرئ فيجوز أن فعله لا يرد وتساوى مدحه فليتم

(وسبعة إذا رجع) (إلى أهله) أي وطنه أو ما ريد وطنه ولو مكنه أن لم يكن له وطن أو أعرض عن وطنه (في الظهر) البصير المتفق عليه بذلك وقال الأئمة الثلاثة كالقائل المراد بالرجوع الفرار من الحج فعلى الأول لا يصح صومها قبل وطنه أو يمار يدوطنه ولا وطنه وعليه طواف افاضة أو سعي أو حلق لأنه إلى الآن لم يفرغ من الحج نعم لو رسل وطنه قبل الحلق لم يحلق فيجازه كما هو ظاهر صومها عقب الحلق ولم يمتنع استئناف مدة الرجوع (و يندب تتابع الثلاثة) إذا أهرم قبل يوم النحر بمن يسع أو تفرق منها والأوجب تتابعها كما علم مما مر من حصة تأخيرها عنه (د) تتابع (السبعة) مبادرة لبراءة التمتع من رجوع من خلاف من أوجب التتابع (ولو فاته الثلاثة في الحج) أو عقب أيام الشريق بعذر أو غيره

عقبه أيام التشريق وقوله في الأولى قول المتن (فالأظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها الخ) قال في الحاشية أي
 فهو أن تأت بغير عذر ولا فلا يجزئ الزكشي وكلامهم في باب الصيام مصرح به وظاهر أن السفر عذري
 تأخير القضاء وإن وجب عليه الفور كرمضان بل أولى انتهى اهـ سم قول المتن (أن يفرق في قضائها بينها الخ)
 أي فإصام عشرة ولا يحصل الثلاثة ولا يعتد بالبقية لعدم التفرق بنهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله من
 الر وض ماصه فلوطن مكثوصام العشرة ولا يفتيق في نحو التمتع أن يحصل الثلاثة ولو تأخر أربعة بعدها
 لأنها أقدم مدة التفرق اللازمة وحسبه الثلاثة الباقية من العشرة من السبعة ولو عجزا بعد التفرق
 فيكمل عليها سبعة وفي ترك الرأى أن يحصل الثلاثة بانقضاء يوم لانه الواجب في التفرق هنا وحسبه الستة
 الباقية فتبقى عليه يوم فإتأمل اهـ وقال الوائلي ولو قسم السبعة على الثلاثة تقع ثلاثين مائة من الثلاثة
 وهو متلاعبان لعدم الأوتقت فلا اهـ وفيه موقفة نظير أجمع فانه خلاف ما مر من نفعين النهاية والمغنى
 وسم (قوله وهو أربعة أيام الخ) أي فلو استوطن مكة ولم يصم الثلاثة قبل يوم التفرق فبين الثلاثة
 والسبعة بأربعة أيام ع ش زاد الوائلي ولا يجب تعاطي المصطر أيام التفرق بل أنه إن يصوم عن ثقل مثلاً
 له (قوله في الأولى) وهي فوات الثلاثة في الحج سم (قوله ومدته) الخ كذا أطلقوه وقد يقال لا يستثنى
 منها ثلاثة أيام لانه لا يتعين عليه فعل الثلاثة عقب أيام التشريق بمكة قبل سفره بل أن يفعلها في أول سفره
 كغير ظاهر والقضاء لا يزدي الأداء فليصر بصري وأقر سم إطلاقهم عبارة قوله ومدته سيره الخ
 ظاهراً اعتبار جسم مدة السير في المسئلة الثانية أيضاً وان كان يصوم الصوم الثلاثة عقب أيام التشريق وأنه
 لو كان صامها عقب أيام التشريق في سيره إلى أهلها بان شرع في السير عقب أيام التشريق مع الشرع وفي
 الصوم يكف التفرق عما يقرب من مدة السير بل لا بد من الصبر على الوصول ثلاثة أيام أيضاً اهـ وحزم الوائلي
 بالاطلاق في المسئلة الأولى عبارة أما إذا صام أي نحو المتعم والقارن الثلاثة بمكة كان مكث بعد الصوم أربعة
 أيام ثم سافر فلو صوم السبعة عقب وصوله والأصابع عقبه حتى أو أربعة أيام من وصوله فان صام الثلاثة في
 الطريق صر أربعة أيام بعد وصوله وقد مر ماصه من أيام الطريق فلو صامها آخر عمره بحيث وافق آخرها
 آخر يوم من سفره فربما يعتاها يومه السير اهـ (قوله ومدته) الخ ظاهر كلامهم أنه لا يعتد بما اعتد من
 الإقامة الطريق بل بمكة عقب أيام التشريق وهو واضح لانه لا ضرورة السبب اختلاف مدة السير بصري وفي
 ع ش خلافه عبارة قوله مدة أماكن السير إلى أهلها على العادة أقول ومن ذلك أقامت الحاج بمكة بعد أعمال
 الحج لقضاء حاجتهم فإذا أقام بمكة فربما يقدر ذلك ويقدر السير للعتاد إلى أهلها لانه لا يمكنه التوجه إليهم
 بدون خروج الحاج فهو ضرورة بالنسبة كالأقمة التي تفعل في الطريق ومن ذلك عشرة أيام العودة
 (قوله في المتن) فالأظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها بينها بين السبعة) قال في الر وض فلو صام عشرة ولاء
 حصلت الثلاثة أي ولا يعتد بالبقية لعدم التفرق اهـ فلو طوطن مكثوصام العشرة ولا يفتيق في
 نحو التمتع أن يحصل الثلاثة ولو تأخر أربعة بعدها لأنها أقدم مدة التفرق اللازمة وحسبه الستة
 الباقية من العشرة من السبعة ولو عجزا بعد التفرق فيكمل عليها سبعة وفي ترك الرأى أن يحصل
 الثلاثة ولو تأخر يوم لانه الواجب في التفرق هنا وحسبه الستة الباقية فتبقى عليه يوم فإتأمل (قوله في المتن
 فالأظهر أنه يلزمه أن يفرق في قضائها) قال في حاشية الأضاح أي فوات الثلاثة بغير عذر ولا فلا يجزئ
 الزكشي وكلامهم في باب الصيام مصرح به وظاهر أن السفر عذري وتأخير القضاء وإن وجب عليه الفور
 كرمضان بل أولى وبدل عليه قول الشافعي بحسب صوم الثلاثة في الحج وإن كان مسافراً على من أحرم أي مع
 بقائه من سبعمائة من إقامته في الحج بالنص وإن كان مسافراً فلا يكون السفر عذراً في مختلف رمضان اهـ
 فافهم أن سبب كون السفر ليس عذراً هنا تعين إقامته في الحج بالنص وذلك مستثنى من القضاء فكان السفر
 عذراً فيه اهـ وقد تقرر في باب صوم التطوع لخلاف ترجيح في القضاء والقو وحل بحسب السفر أولاً
 فراجع من محله (قوله ومدته)

(فالأظهر أنه يلزمه أن يفرق
 في قضائها بينها وبين السبعة)
 بقدر ما كان يفرقه في
 الأداة وهو أربعة أيام العبد
 والتشريق في الأولى ومدته
 سيره

للمعرفة ففرق جميع ذلك فيما يظهر اه وفي الكردى على بافضل ما نصه قوله ومدة مكان السير الخ قال
ابن علان قال سم هوسر في عدم اعتبار مدة الإقامة انتهى وقال القليوبي قوله على العادة الغالبة يستند
اعتبار اقامته كقولنا انما الطريق لم يجره العادة انتهى وما قاله سم اقرب الى المنقول اه أى القوى مدركا
ما قاله القليوبي وعش (قوله على العادة الغالبة الخ) يقتضى أنه لا عبرة بتسيرة بالفعل اذا خالف العادة أو
الغالب حتى لو وصل وفى فى خطه من مكة الى مصر فلا بد له من التفريق بعد السير المعتاد وهو يحمل نامل اذلو
فرض ذلك بعد اداء الثلاثة كقوله فوضع ان فعل السبعة عقب وصوله فلي تأمل بصري عبارة الكردى على
بافضل قال ابن علان قوله على العادة الغالبة يفهم أنهم لو خولفت ما يعتبر ما وقع بل العادة الغالبة اه وبينت
في الاصل أنه اقرب الى المنقول وان القوى مدر كل خلافه اه (قوله أوما الحق به فهما) أى الاول وهى فوات
الثلاثة الى الحج والثانية وهى فوات اعقب التشرىق سم (قوله ولم يغتوا) يتأمل سم أى فانه جاقداً فاما ايضا
(قوله يلزم فى الاول) أى ومنازلة الاحرام من الميقات سم (قوله حكاهما) أى الحج والرجوع يعنى أيام
لعمدة التشرىق الا ربعة فى الاول ومدة السير الى نحو وطنه فهما معا (قوله بخمسة أيام) كذا فى أصله رحمه
الله تعالى وهو يحمل نامل والموجود فى سائر كتبه باربعة أيام وهو واضح غير آيات الحشى قال قوله بخمسة
الظاهر باربعة بصري عبارة الكردى على بافضل ووقع فى الحقيقة أنه قال بخمسة أيام والظاهر أنه سبق فلم
اذلقى أطبة واعلمنى الشارح اربعاً أيام اه (قوله واضح) الى الباب فى النهاية وانفسى (قوله واضح) واضح
الخ) أى ولو جوبه على المتبع بالضرر وفعل المتبع أكثر من فعل القارن فاذن لم يلزم فالقارن أولى نهاية
وعنى (قوله جميع ما رقبه) أى بسد اوسناو بدلا من العجز نهاية يعنى (قوله قبل الوقوف) أى ولو
بعد طوافه أى القدوم كما قال بعض شراح الارشاد انه الظاهر وفرق بين من يتبع فى ذلك لكن رده الشارح
فى شرح الباب سم (قوله ومازاده) عطف على أن لا يعود الخ (قوله ايضا) الاولى تقدمه على بقوله عبارة
النهاية وذكر هذه الشرط ايضاح والاقتضية بعدم المتبع يعنى منه اه زاد المعنى وان ذكر ذلك كان ينبغي
أن يتم قدره اه أى قوله ان لا يعود لما قبل الوقوف قول المتن (من حاضري المسجد الخ) ومريدين
حاضريه ولو استأجروا ثلث آخر أحدهما الحج والاخر لعمرة قطعتهما أو اخرجهما عن نفسه ثم جعن
المستأجرفان كان قد تمت الاذن من المستأجرين أو أحدهما فى الاول ومن استأجر فى الثانية فعلى كل من
الاذنين أولاً كان والأجير نصف الدم ان يسرا وان أعصر أو أحدهما فهما يظهر الصوم على الاجبراء
تجمع بلا اذن من ذكركم زعمان دم المتبع ودم لاجل الاسعة بمجوزة الميقات ولو وجد المتبع العاقل الهدى
الهدى بين الاحرام بالحج والصوم لم يهدى لان وجده بعد سره وعفى الصوم فلا يلزم وانما يستحب
خروجهم من خلاف نهاية زاد المعنى واذا مات المتبع او القارن الواجب له هدى لا ينقطع عنه بل يخرج
من تركه أو صوم لكونه معصرا بذلك فكر مضان يسقط عنه ان لم يتن من فعله ويصام أو يطعم
تتمتع من كل كل يوم مديان تمكن اه وفى عن الروض وشرحه (قوله فهما) أى فى الشرطين
على العادة الغالبة (الظاهر اعتبار جميع مدة السير فى المسئلة الثلاثة أيضاً وان كان يصح صوم الثلاثة عقب
أيام التشرىق وانما لو كان صام عقب أيام التشرىق فى سيره الى أهله بان شرع فى السير عقب أيام التشرىق
فى الشرع وفى الصوم يكف التشرىق بما بقى من مدة السير بل لا بد من الصبر بعد الوصول ثلاثة أيام ايضا
(قوله وما الحق به فهما) أى الاولى وهى فوات الثلاثة الى الحج والثانية وهى فوات اعقب التشرىق (قوله
لم يغتوا) يتأمل (قوله ومن وطن مكة الخ) لو قصد وطن مكة وصام بعض السبعة فهما ثم أعرض عن وطنها
وسافر قبل فراغها الى وطنه فعلى بعد جاصله لم يكمل عليه فى السفر ولو فى السفر أو لا يعتد به ويلزم صوم
السبعة اذا وصل وطنه فينظر (قوله يلزم فى الاول) أى ومنازلة الاحرام من الميقات (قوله قبل الوقوف)
أى ولو بعد طوافه أى القدوم كما قال بعض شراح الارشاد انه الظاهر وفرق بين من يتبع فى ذلك لكن رده
الشارح فى شرح الباب

على العادة الغالبة الى وطنه
وما الحق به فهما وذلك
لان الاصل فى القضاء انه
يجزى الاداء وانما يلزمه
التفرىق فى قضاء الصلوات
لان تفريقها غير الوقت
وقد كان هذا متعلق بفعل
هو الحج والرجوع ولم يغتوا
فوجب كما يتم فى الفناء
ومن وطن مكة يلزمه
الاولى التفرىق بخمسة أيام
وفى الثانية يوم (وعلى
القارن دم) واضح انه صلى
الله عليه وسلم جعن نسائه
البر يوم النحر قالت عائشة
رضى الله عنها وكن قارنات
وهو (كدم التمتع) فى
جميع ما رقبه ومنه ان
لا يعود لما قبل الوقوف
ومازاده بقوله ايضا (قلت
بشرط أن لا يكون من
حاضري المسجد الحرام
وايه أعلم) لان دم القارن
مقبس على دم التمتع
فاعطى حكمه فهما

*** (باب محرمات الاحرام) *** وهو هنا نسبة الفحول في النسك أو نقض الفحول فيه بالنسبة (159) كما أي ما حرم بسببه ولو مطلقا قبل لم ينف

بمجاناة عليه عبثه من استدعاب جميعها لحذفه عقد النكاح ومقدسات الوطه والاستثناء له وبجواب بان الاصل معلوم من كلامه السابق انه لا يحل الا التعلق الثاني ومن كلامه في ولاية النكاح والثاني من كلامه في الحيض والصوم المال على انه يلزم من حرمه الجاه حرمه مقدماته والثالث ملحق بالثاني في ذلك وحكمة تحرير ذلك ان فيها رفها وهو اشعث أغبر وكفى الحديث في تناسبه لترفهه وأيضا فالصعد ذكره ذله في الموقف مقدر ما منشأه ليقبل على الله بكنهه ولا يشغل بغيره والحاصل ان قصد من الحج تفرغ الظاهر ليتوصل به لتفرغ الباطن ومن الصور العكس كلعو واضع قنامله (أحدها سر) ومنه استقامة السائر وفارق استقامة الطيب بندية استاءه هذا قبل الاحرام بخلاف ذلك ومن ثم كان التلبس بما حرم كالطيب في حل استدامته

لانه مندوب مثله (بعض رأس الرجل) وان قل فنه الباض المحاذي لعلالي الاذن كحمر (ما بعد هذا) (ما تراه) عرقا وان سحر البشرة كثوب رفيع لانه يفسد سائر اهلها بخلاف الصلوات وغيرها تنصبا عريضة وطبوا

الذكور من *** (باب محرمات الاحرام) ***

(قوله وهو هنا الخ) (قائدة) يحصل ما في حاشية الايضاح للشرح ان كلامه ان اتلاف الحيوان المحترم والجباة في الحج كبير ذوات بقية العمر من صغيرة رسم على جوفه والجباة ظاهره ولو بين العالين ولعله غـ ير مراد قوله في السج قد خرج العمر ولعله غير مراد أيضا عـش (قوله كحمر) أي في باب الاحرام من اطلاقه على هذين المعنيين أي الاول سبب بعد والثاني قريب (قوله أي ما حرم الخ) نفسه محرمات الاحرام في المتن (قوله ولو مطلقا) أي لو كان الاحرام مطلقا بصرى (قوله قبل الخ) قال في الرثق والياب ان مجموع الحرمات عشرين شيئا وحرم في ذلك البقيتين في التدر يسوق الى الكفاية ثم اعشـر أي بالبقية متداخلة قال الاذخرى واعلم ان المصنف بالغ في اختصار احكام الحج لاسباب هذا الباب واقفه بصفة قبل على حصر الحرمات فيخذه كروا الحجر رسالهم ذلك فانه قال بحرم في الاحرام أمور منها كذا وكذا اهـ والمصنف عددها سبعة معني زمانية (قوله ويجيب الخ) فيه بحث لان كلامه السابق علم منه أيضا حرمه اللبس والخلق والقلم والصيد والحاصل ان الترجمة ان كان مقتضاها ذكر المترجم عليهم وان فهم من محل آخر ورد عليهم ما ورد المعتض وان كان مقتضاها ذكر ذلك لم يفهم من محل آخر فكان ينبغي ترك ما ذكر من اللبس وما بعده لعلم حرمها مما تقدم وما اقتضاها ذكر البعض دون البعض فهو تحكيم لأوجهه الان منع التحكيم بان بعضها أهم من بعض فاكفي بالعلم بغير الاحرام من محل آخر فليتأمل اهـ (قوله بان الاول الخ) بالتأمل فيه يعلم خلوه من مقصود الجواب وكذا الثاني والثالث مع انها من غير يدالكفا والنصف بصرى (قوله أنه لا يحل) أي عقد النكاح (قوله المال على أنه يلزم الخ) فيه بحث ومما رد لانه على الزوم المذكور ان حرمه الجباة في الحصى لم تستلزم حرمه ان لم تكن بالعلم في الرادها الشامل لآفة والتقبل من كل استباحة فوق السرة سم (قوله وبسبب تعذر ذلك) أي احرم ولذا ذكر اسم الاشياء والتأني في فهمها نظر المعنى ما بصرى (قوله وأيضا الخ) عبارة الغنى والنهاية قال بعض العلماء والحكمة في غير ليس الخيط وغيره مما منع الحرم منه ان يخرج الانسان عن عادته فيكون ذلك لمذكره ما هو فيه من عبادته به فيستقل ما اهـ (قوله الى الموقف) أي المحشر (قوله والحاصل الخ) يتأمل ما بالباحثه ومما له فان كان الغرض غير والحكمة فهمه فالاولى ان يقال القصد منها كغيره من العبادات الجارية على الجوارح الظاهر أو الباطنة تكميل الباطن أي الحقيقة الانسانية وتمييزها بالتوجه لحرفة الاحدية بصرى (قوله بتدبيرة هذا) وقد يقال بل المقصود بالابتداء اللوام قول المتن (ستر بعض رأس الرجل) أي فيجب كشف جميعه من كـفـ فـخـر مما يحاذيه من الجوانب اذ لا يتم الواجب الا به فهو واجب وليس لأذن من الرأس خـلا لا لمن وهم فيمنهاية (قوله وان قل) الى قوله لان سائر في النهاية الاقوية ويظهر ضبطهما الى كـر وقوله والمرن أو المنصور وقوله ولا يطعم الى وليس الخاتمة وكذا في الغنى الاقوية وان قل وقوله ورواية مسلم الى ما لا يعد وقوله ويظهر في سمر الى المتن (قوله ومنه) أي من الرأس (قوله كـر وقوله الخ) أي وزاج نهية (قوله

(باب محرمات الاحرام)

(قائدة) يحصل ما في حاشية الايضاح للشرح ان كلامه ان اتلاف الحيوان المحترم ومن الجباة في الحج كبير ذوات بقية العمر من صغيرة رسم على جوفه والجباة ظاهره ولو بين العالين ولعله غـ ير مراد قوله في السج قد خرج العمر ولعله غير مراد أيضا عـش (قوله كحمر) أي في باب الاحرام من اطلاقه على هذين المعنيين أي الاول سبب بعد والثاني قريب (قوله أي ما حرم الخ) نفسه محرمات الاحرام في المتن (قوله ولو مطلقا) أي لو كان الاحرام مطلقا بصرى (قوله قبل الخ) قال في الرثق والياب ان مجموع الحرمات عشرين شيئا وحرم في ذلك البقيتين في التدر يسوق الى الكفاية ثم اعشـر أي بالبقية متداخلة قال الاذخرى واعلم ان المصنف بالغ في اختصار احكام الحج لاسباب هذا الباب واقفه بصفة قبل على حصر الحرمات فيخذه كروا الحجر رسالهم ذلك فانه قال بحرم في الاحرام أمور منها كذا وكذا اهـ والمصنف عددها سبعة معني زمانية (قوله ويجيب الخ) فيه بحث لان كلامه السابق علم منه أيضا حرمه اللبس والخلق والقلم والصيد والحاصل ان الترجمة ان كان مقتضاها ذكر المترجم عليهم وان فهم من محل آخر ورد عليهم ما ورد المعتض وان كان مقتضاها ذكر ذلك لم يفهم من محل آخر فكان ينبغي ترك ما ذكر من اللبس وما بعده لعلم حرمها مما تقدم وما اقتضاها ذكر البعض دون البعض فهو تحكيم لأوجهه الان منع التحكيم بان بعضها أهم من بعض فاكفي بالعلم بغير الاحرام من محل آخر فليتأمل اهـ (قوله بان الاول الخ) بالتأمل فيه يعلم خلوه من مقصود الجواب وكذا الثاني والثالث مع انها من غير يدالكفا والنصف بصرى (قوله أنه لا يحل) أي عقد النكاح (قوله المال على أنه يلزم الخ) فيه بحث ومما رد لانه على الزوم المذكور ان حرمه الجباة في الحصى لم تستلزم حرمه ان لم تكن بالعلم في الرادها الشامل لآفة والتقبل من كل استباحة فوق السرة سم (قوله وبسبب تعذر ذلك) أي احرم ولذا ذكر اسم الاشياء والتأني في فهمها نظر المعنى ما بصرى (قوله وأيضا الخ) عبارة الغنى والنهاية قال بعض العلماء والحكمة في غير ليس الخيط وغيره مما منع الحرم منه ان يخرج الانسان عن عادته فيكون ذلك لمذكره ما هو فيه من عبادته به فيستقل ما اهـ (قوله الى الموقف) أي المحشر (قوله والحاصل الخ) يتأمل ما بالباحثه ومما له فان كان الغرض غير والحكمة فهمه فالاولى ان يقال القصد منها كغيره من العبادات الجارية على الجوارح الظاهر أو الباطنة تكميل الباطن أي الحقيقة الانسانية وتمييزها بالتوجه لحرفة الاحدية بصرى (قوله بتدبيرة هذا) وقد يقال بل المقصود بالابتداء اللوام قول المتن (ستر بعض رأس الرجل) أي فيجب كشف جميعه من كـفـ فـخـر مما يحاذيه من الجوانب اذ لا يتم الواجب الا به فهو واجب وليس لأذن من الرأس خـلا لا لمن وهم فيمنهاية (قوله وان قل) الى قوله لان سائر في النهاية الاقوية ويظهر ضبطهما الى كـر وقوله والمرن أو المنصور وقوله ولا يطعم الى وليس الخاتمة وكذا في الغنى الاقوية وان قل وقوله ورواية مسلم الى ما لا يعد وقوله ويظهر في سمر الى المتن (قوله ومنه) أي من الرأس (قوله كـر وقوله الخ) أي وزاج نهية (قوله

جناختين اليسى العصب عن تقطيع رأس الحرم المشهور واية مسلم الناهية عن ستر وجهه أيضا قال البيهقي وهم من بعض الروايات غير انها مجولة على ما لا بد من كشف عن الوجه -

ليحقق كشف جميع الرأس قال في شرح الروض أو النفسى لكن لابد أن يبقى أى من غير الرأس شأ
 ليستوعب الرأس بالكشف كما صرح به الداروى اهـ اهـ سم (قوله) لتحطرقين) أى لم يكن بصره نهاية (قوله)
 أما ما لا يعد سائر الأضراس (قوله) وتوسد نحو مما عالج) عبارة النهاية
 وتوسد وسادة أو عمامة وسرته لا يلاقيه كأن وضعه نحو عديده أو بغيره وان قصد السرته فما يظهر ولو
 شد خوقة على جرح أو سملته القدية بخلافه في البدن لأن الرأس لا فرق فيه من الحط وغيره بخلاف البدن
 اهـ (قوله) ووضع بالخالج عبارة في شرح بافضل ووضع كفوفه غيره اهـ قال الكردى على قوله ووضع كف
 الخ كذلك الانضاح وهو ظاهر الملاقح شرح البهجة الصغير للشيخ الاسلام ويختصر الانضاح بالكرى ومال اليه
 في المنع آخر وان قصد حسنة استمره وكذلك شيخ الاسلام في القرو والجلال الملى في شرح الانضاح والبهجة
 واستوجهه عبد الرزق ولا فرق عندهم بين يدى بغيره يدعى السارح في الاعياب وفتح الجواد على الضرر
 بذلك عند قصد السر وعبارة التحفة ووضع يده بقصد السر بخلاف الخ اهـ وعبارة الوفاق وتوسد نحو
 عمامة ويدان قصد السر كفى النهاية والخاصة والنفى التحفة اهـ (قوله) وانفصام بماله الخ) أى
 وبين وعسل رقيق نهاية (قوله) وحل نحو زنبيل) أى كعدل نهاية ومعنى أى وخرم شيش ونال (قوله) لم
 يقصده ذلك أيضا) أى والارزمنة القدية كما حرمه جمع ومقتضاها الحرم معلوم أن نحو القفلوا ستر حتى على
 رأسه بحيث صار كالقفوس ولم يكن فيمنى يجعل يحرم وتجب القدية وان لم يقصد ستره شرح حر اهـ سم
 قال عرش قوله حر والارزمنة القدية أى بان قصد السر وحده أو مع الحل اهـ قول المتن (الالحاجة)
 ويجوز ستر رأسه وليس يشق فيه قبيل طرزة العذرا اذا غلب على ظنه طرزة دون ذلك ويجب النزوع فور اذا
 زال العذر والرافعة القدية سم وزانى وبصرى (قوله) أنه لا شئ يستمر) أى فلا يحرم ستره حر اهـ سم عبارة
 البصرى أى لا على وجهه لا طرزة الا فهو ككيس العبة اهـ (قوله) وبظهر ضبطه على هذا الباب الخ) أقره
 عرش (قوله) كراخ الخ) وبعض الهوامش المصنعة سم مانصا لك بعض شيوخ الحجاز عن الحرم اذا لبس
 عمامة العذر فهل يجوز له ارجل مسح كل الرأس وهل يكره ذلك لسنن وهل تازمه القدية للزوع والتركوا
 اولتر عفا فاجاب بأنه يجوز له تركه لثبوت التكرار وتازمه لانه دية القزع ولا تازمه التكرار وفى الوجود
 الواحد انتهى وجهاته تعالى وهو قرب عرش عبارة الوفاق ولو ستر رأسه لضرر وزواجنا لكشفه كما عن
 غلبه من الجناية أو بعضه للوضوء فان لم يمكنه ذلك بعد له للمسح فلا تعددو يكمل فى الوجود على العمامة
 فيقتصر على قدر الواجب كفى الخاصة وشرح الانضاح وقال سم وشرع عمامة لمسح رأسه مكره والتشريع
 والاعادة للتثبت قدية واحدة انتهى اهـ أى لاتحاد الزمان والمكان (قوله) ورد) أى وما دواءه كأن خرج
 رأسه فسد فله تركه نهاية ومعنى (قوله) وذكروا (أى الاستثناء (قوله) كالقبض) أى وخفف وقفل وقناه
 وان لم يخرج يده من مكانه بعلت لحجاب لحسنه وسراو بل وتبان نهاية ومعنى قال عرش والنتان بالضم
 والتشديد سر والاصغر مقدار شر يستل العورة المغلفة وقد يكون للامرين مختار اهـ (قوله) كازرد) أى
 كدر عن زرد وهو كالدس أو كالمصا بمجل ككيس العبة أولا كأن ستر ببعضه بعض البدن على وجهه
 بالعين المراد هنا الشامل لنحو القبض من كل استمنع فوق الصرة (قوله) ليحقق كشف جميع الرأس)
 قال في شرح الروض لكن لابد أن يبقى أى من غير الرأس شأنه يستوعب الرأس بالكشف كما صرح به
 الداروى اهـ (قوله) لم يقصده ذلك أيضا) والارزمنة القدية كما حرمه جمع ومقتضاها الحرم معلوم أن
 نحو القفلوا ستر حتى على رأسه بحيث صار كالقفوس ولم يكن فيه شئ يجعل يحرم وتجب القدية فيه وان لم
 يقصد ستره شرح حر (قوله) بل وان قصد الخ) كذا شرح حر (قوله) وبظهر الخ) كذا حر (قوله) أنه
 لا شئ يستمر) أى فلا يحرم ستره حر (قوله) للامتنع الخ) اهـ هل يجوز ستر رأسه وليس بقية منه قبيل
 وجود الضرر اذا نحن وجوده وان لم يستراو وليس أوجبا وذلك لاجد وجود الضرر (سئل) السيوطى عن
 ذلك فتعلموا أجب كذلك ومن لفظ السؤال ما قولكم في حرم يلى (٢)

ليحقق كشف جميع الرأس
 اما ما لا يعد سائر الأضراس
 تكيف وريق وتوسد نحو
 علمت ووضع يده بقصد
 السر بخلاف ما اذا قصد
 على نزاع فيه وانفصام
 بماله كذا وحل نحو
 زنبيل لم يقصده ذلك أيضا
 أو استغلال لمجمل وان
 مس رأسه بل وان قصد
 السر يظهر في شعر خرج
 عن جسد الرأس أنه لا شئ
 يستمر كالأجزاء المحصى
 الوضوء عمامة ان التشرى
 كفى القفوسه بالحكم
 وانما لم يقصده لانه منوط
 بالشعر لا البشرة فلم يشبه
 ما نحن فيه (الالحاجة)
 وبظهر ضبطه على هذا الباب
 بما يطاق الصبر على عادة
 وان لم يمع التجرع أو ورد
 فيجوز مع القدية قياسا
 على وجوبه على الخلق مع
 العذر بالنسبة ذكره هنا
 فى الرأس ثلثته فعدوا لافوه
 لا يقصده بل ياتى بنحو
 ستر البدن وغيره كالطلب
 (وليس) الغدا بالمهمة نحو
 (الغدا) كالقبض (أو)
 (التسويج) كالزرد

ما قولكم في الخ كذا بالاصول
 بدون خبر

وبعضه الآخر بعضه على وجه متبوع كالأزرقه نصفين وألف على ساق نصفه بعدد أو خط وان لم يلف النصف الآخر على الساق الآخر فبما يظهر نهاية قول المتن (أو المعقود) أي كنية لبدن السواء كان في ذلك اتخاذ من قطن وكان وغيرهما نهاية (قوله أو الملق) قال في الأعيان ظاهره أن الملق مغاير للمعقود وهو ما يدل عليه كلام الشيخين وأوهم كلام بعضهم أنه نوع من نوعين يمثله الملق كالأشوي بقوله كبد أن من مثله به للمعقود فتجوز أن لا يثبت أن البدن نوعا. نوع معقود نوع سائر انتهى اه كرى على ما يفضل وفي الكرى يقع الكاف الفارسي قوله أو الملق أي الملقص بعضه بعض والظاهر أن البدن نوعين نوع معقود ونوع علقز (والمضفور) المعقول أو الملتصق بعضه على بعض (والمرس) فأنسوة طوييلة اه (قوله أو الظاهر الخ) أي من تعبيرات الفقهاء وتبلاطهم هنا والأما يعرف أن البدن الملق وليس له نوع آخر (قوله فصل الارتداء الخ) أي بلانديه نهاية (قوله بان يضع أسفله الخ) فثبت أنه لو جعل غشاه على عاتقه بطائفة إلى الخارج كان سائر أفتقبيه فيه الغدي وهو قريب ع (قوله أو يلحفه الخ) عبارة النهاية أو يلقي قباء أو فرج حبله وهو مضطرب وكان بحيث لو لم أو تعد لم يستمسك عليه الأبر يداه اه (قوله أو الأزار بالسراويل) أي وانما الخرج في ساق الخف ويلحق به ليس السراويل في إحدى رجله شرح مر اه سم عبارة ثانوية أنه لا يدخل في كم قص من فصل عنه واحد سر رجله في سراويل كلف النهاية خلافا لشرح السراويل الأشارد ورجل في ساق الخف وكذا قرأه من كتبه أبو سالفه اه (قوله وعقد الأزار) عطف على الارتداء وكذا قوله بعد وليس الخاتم سم (قوله وأن يجعله الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى ولوقاله أو منتهى عليه أن يكون له من باب الحذف والاتصال وإن كان فيه ضعف في السبعة بصرى (قوله وأن يجعله مثل الخنزير الخ) لكنه بكرة كقوله المتولى نهاية (قوله أو يدخل فيها التكتة الخ) والخاص أنه عقد نفس الأزار بأن يربط كل من طرفيه بالأخر أو أن يربط عليه خطاوان بعدد أو أن يجعل للأزار مثل الخنزير أو يدخل فيها التكتة وبعدها وله أن يلف على أزار متعصمات أو يكن لا يعقدها اه كرى على ما يفضل وروايت (قوله وشد أزاره الخ) وله أن يشد أزاره في طرف ودائره وضراد مر في شرحه من غير عقد لكنه بكرة انتهى اه سم (قوله ولا يتبدل الرداء بذلك) في هذه العبارة تثنى والمراد أن ذلك متبوع فيه مطلقا وان تباعدت سم عبارة النهاية وفارق الأزار الرداء فيما ذكر بان الأزار والارتداء تشبه العقد وهو بمتبوع لعدم احتياج إليه غالبا بخلاف الأزار اه فقول الشارح وتبديل الرداء على

فعله ليس قبيل العقد * بغالب الظن بدون الوزر
أم بعد أن يحصل عنده ظاهر * يجوز ليس وغطا سائر
ولو طرأ ضرر أو عنه * هل يجب الخزع بغيره منه
ومحرم قبل طرأ العند * أحزه ليس بغير وزر
بغالب الظن ولا توقف * على حصوله فهذا الأراف
تظهر من ظن من غسل بما * حصوله مستم وجوز والتبعا
ومن قبل أعضائه فليقطع * مبادر أو ليس ان لم ينزع

ومن لفظ الجواب

(قوله في المتن أو المعقود) كالبدن (قوله وتعتبر العادة الغالبة) فلا يرى بالقميص أو القباء أو الخف سم ما أثاره بالسراويل فلا فدية كالأزار بازاء نصف من رفاع أو أدخل رجله في ساق الخف ويلحق به ليس السراويل في إحدى رجله شرح مر (قوله وعقد الأزار) عطف على الارتداء وكذا قوله بعد وليس الخاتم (قوله وشد أزاره في الخ) وله أن يشد أزاره في طرف ودائره وضراد مر في شرحه من غير عقد لكنه بكرة (قوله وشد أزاره في الخ) قال في شرح العباب في الأملاطو ورازه وشوكه أو خطاطم يجوز وزنه الغدي وهو على الأصحاب كقوله التمولي اه وقد يحتاج للفرق بين زوره بشوكه وتزوره بأمر المتابعة وقد يفرق بان المزور بالشوكه في معنى الخط (قوله ولا يتبدل الرداء بذلك) في هذه العبارة تثنى

(أو المعقود) أو الملق أو المضفور للشيء الصحيح عن ليس المحرم للقميص وأنهما مائة والسراويل والخف وتعتبر العادة الغالبة في الملبوس أهو الذي يحصل به الترفه في فعل الارتداء والانحطاف بالقميص والقباء بان يضع أسفله على عاتقه لأنه إذا أقام لا يستمسك فلا بعد لابساه أو يلحفه كاللحفة والأزار بالسراويل كالارتداء وداعملق من رفاع طاقين أو أكثر بخلاف ما لو وضع طرف القباء أو الفرجية على وقتها فانه وإن لم يدخل يديه في كفيه يستمسك إذا قام فيه فلا بأس له وعقد الأزار وشدها على لينت وان يجعله مثل الخنزير أو يدخل فيها التكتة أحكاما وشد أزاره في عرا ان تباعدت ولا يتبدل الرداء بذلك لان العقد فيه متبوع بخلاف الأزار وغرور طرف الرداء فيه

لا اعتد الرءاء ولا لآخر طرفه
 بخلاف ولا بطولهما أو شدتهما
 ولو برز في عروة وليس الخاتم
 وتقلد المصنف وشهد الهيمان
 والمطلة في وسطه ثم تحرر
 ما ذكر من المحيط بالحاء
 المهمة لا يختص بحزم من
 بدن المحرم بل يجري (في سائر
 بدنه) أي كل جزء منه
 ككبس اللحية أو الأصبع
 بخلاف نظية الوجع
 سائر لا يحيط به من ثلوه
 أحاط به بأن جعل له كبس
 على قدره أن تصور رحم كما
 هو ظاهر (تتبعه) سائر
 أمامن السور أو البنية
 فتكون بمعنى باقي من سور
 البلد أي المحيط بما تكون
 بمعنى جميع خلافاً لما أنكر
 بهذا وإن تتبعه شارح
 فاعترض المان بأن لم يقدم
 حكم شيء من البدن حتى
 يكون هذا حكم ما فيه فإن
 الرأس هنا قسم له لا بعضه
 (الأذا لم يجد غيره) أي المحيط
 حساباً لم ملكه ولا قدر على
 تحصيله ولو بنحو استدارة
 بخلاف الهبة لعظم المنه
 أو سرعاً كان وجهه أكثر
 من غير أو آخر منه وإن قل
 فله حيث ستر العروة المحيط
 بالقدية وليس في بقيته
 لما جئوا حراراً ودينية
 فعلم أنه ليس السراويل
 لغعد الأزار وفيه خبر صحيح
 ومحمداً أن لم يأت الأزار
 به على هيئته وأقصه بقده

حذف صفات أي منع الزوال الرءاء (قوله لا اعتد الرءاء) أي عقد طرفه بخط أو دونه نهاية عبارة سم
 قال في حاشية الأيضاح وأفهم اطلاق حرمته لأن لاقرب بين أن يعقد في طرفه لا آخر أو في طرف أزاره وقضية
 ما مر من المتولى أي من قوله يكره عقده أي الأزار وشد طرفه بطرف الرءاء انتهى جواز الثاني لأن الرءاء
 لاقرب فيه بين الشد والعقد وقد جرد شد طرف الأزار فقياسه جواز عقده انتهى ما في الحاشية وقد يفرق
 بين الشد والعقد وكان المراد بشد طرف أحداهما بطرف الآخر جمع الطرفين ووطولهما بخو خط
 وحزم الاستاذ في كثره جواز عقد طرف رءائه بطرف أزاره انتهى (قوله ولا بطولهما) أي ربط طرفي الرءاء
 بأعضهما بدون توسط شيء آخر (قوله أو شدتهما) أي بخو خط (قوله ولا بطولهما) أي ربط طرفي الرءاء
 بهدف كم في من مفصل عنون يلف بوسطه عمل متولا يعقد هلم في زاد النهاية وظاهر كلامهم جواز
 الاحتياجه بجعده أو غيرها اه قال ع ش قوله هو جواز الاحتياجه مع عقد اه (قوله وتقلد المصنف)
 أي أو السيف نهاية ونفى (قوله وشهد الهيمان) اسم لكبس البراهم ع ش (قوله كبس اللحية) أي
 بلا حظم ذلك ما مر من جواز اختلاو جليص في ساق الخف وليس السراويل في إحدى جلسيه فيكون
 مستثنى مما اقتضاه هذا سم (قوله والمطلة) بكسر الميم ما يشده الوسط وبسمة الناس الحياصة والمواد
 بشدها ما يشمل العقد وغيره اه كرى على باضل وروائي (قوله خلافاً لما أنكر هذا) الظاهر أن أنكر
 ذلك لأن تعليله إنما يلائم أنكار الأول ويجب أن مراده أنكر وجود المعنى الثاني لغسوقه حيث حسن
 قهر ريع اعتراض الشيء التابع له لأنه بناء على أنه لا معنى للسائر لا الباقي بصرى (قوله فإن الرأس هنا قسم
 له الخ) قد عني هذا فإن المراد بالبدن جميع الإنسان والرأس هنا قسم ما عند من بقية البدن لا قسم جميع
 البدن فقد تقدم حكم شيء من البدن وهو الرأس وكان هذا حكم ما فيه فطامناً له في غاية الأوضح سم (قوله
 ولو بنحو استدارة) أي كالأداة (قوله بخلاف الهبة) أي بولون أصل أو فرغ نهاية (قوله فعلم الخ) عبارة
 النهاية والمغنى مع المن الأذا كان بأه حاجة كحر وورديو زرع لقدية أو لم يجد غيره أي المحيط ونحوه
 فيجوز له من غير قدية ليس السراويل التي لا يأتى الأزار بها عند فقد الأزار وليس خف قطع أسفل
 كعبه أو مكعبه أي مداس وهو المسمى بالسرموزة أو زبول لاستر الكعبين وإن ستر ظهر القدمين فهما
 يباقيهما عند فقد الثعلب والمواد بالتعلل التماسه ومثلها فقلب بسرعه جميع الأصابع أما المداس
 المعروف الآن فيجوز لبسه لأنه غير محيط بالقدم وبحث بعضهم عدم جواز قطع الخفاف إذا وجد المكعب
 لأنه إذا اعتدل وهو متجه وظاهر كلامهم أنه يجوز له لبس الخفاف قطعاً وإن لم يمتص إليه وهو بعيد بل
 الإجماع عليه إلا الحاجة كحشية تعبس وجهه أو نحو ردأ حراً وكون الخفاف غير لائق به اه بخلاف
 وقوله ما وإن ستر ظهر القدمين قال الرشدي أي بولوم الأصابع اه وقال ع ش ظاهره وإن ستر العقب
 اه (قوله أو نقص بقده) كذا في أسفله رحمه الله تعالى وهو مقتضى أن كلامه من قبله وما بعده كاف
 في العدول إلى لبسها على هيئتها وليس كذلك بل لا بد من تحقيق الأول مع أحد الأخيرين لينتد كان تعبيرة
 والمراد أن ذلك ختم فيه مطلقاً وإن تباعدت اه (قوله لا اعتد الرءاء) قال في حاشية الأيضاح وأفهم اطلاق
 حرمته أنه لا فرق بين أن يعقد في طرفه لا آخر أو في طرف أزاره وقضية ما مر من المتولى أي من قوله يكره
 عقده أي الأزار وشد طرفه بطرف الرءاء اه جواز الثاني حزم الاستاذ في كثره جواز عقد طرف رءائه بطرف أزاره
 لاقرب فيه بين الشد والعقد وقد جرد شد طرف الأزار فقياسه جواز عقده انتهى ما في الحاشية وقد يفرق
 بين الشد والعقد وكان المراد بشد طرف أحداهما بطرف الآخر جمع الطرفين ووطولهما بخو خط وحزم
 الاستاذ في كثره جواز عقد طرف رءائه بطرف أزاره انتهى (قوله كبس اللحية) أي بلا حظم ذلك ما مر من جواز اختلاو جليص في ساق الخف وليس السراويل في إحدى جلسيه فيكون
 مستثنى مما اقتضاه هذا (قوله) خلافاً لما أنكر هذا (قوله) خلافاً لما أنكر هذا (قوله) خلافاً لما أنكر هذا
 فان الرأس هنا قسم له لا بعضه قد عني هذا فإن المراد بالبدن جميع الإنسان والرأس هنا قسم ما عند من بقية البدن لا قسم جميع
 البدن فقد تقدم حكم شيء من البدن وهو الرأس وكان هذا حكم ما فيه فطامناً له في غاية الأوضح سم (قوله
 ولو بنحو استدارة) أي كالأداة (قوله بخلاف الهبة) أي بولون أصل أو فرغ نهاية (قوله فعلم الخ) عبارة
 النهاية والمغنى مع المن الأذا كان بأه حاجة كحر وورديو زرع لقدية أو لم يجد غيره أي المحيط ونحوه
 فيجوز له من غير قدية ليس السراويل التي لا يأتى الأزار بها عند فقد الأزار وليس خف قطع أسفل
 كعبه أو مكعبه أي مداس وهو المسمى بالسرموزة أو زبول لاستر الكعبين وإن ستر ظهر القدمين فهما
 يباقيهما عند فقد الثعلب والمواد بالتعلل التماسه ومثلها فقلب بسرعه جميع الأصابع أما المداس
 المعروف الآن فيجوز لبسه لأنه غير محيط بالقدم وبحث بعضهم عدم جواز قطع الخفاف إذا وجد المكعب
 لأنه إذا اعتدل وهو متجه وظاهر كلامهم أنه يجوز له لبس الخفاف قطعاً وإن لم يمتص إليه وهو بعيد بل
 الإجماع عليه إلا الحاجة كحشية تعبس وجهه أو نحو ردأ حراً وكون الخفاف غير لائق به اه بخلاف
 وقوله ما وإن ستر ظهر القدمين قال الرشدي أي بولوم الأصابع اه وقال ع ش ظاهره وإن ستر العقب
 اه (قوله أو نقص بقده) كذا في أسفله رحمه الله تعالى وهو مقتضى أن كلامه من قبله وما بعده كاف
 في العدول إلى لبسها على هيئتها وليس كذلك بل لا بد من تحقيق الأول مع أحد الأخيرين لينتد كان تعبيرة
 والمراد أن ذلك ختم فيه مطلقاً وإن تباعدت اه (قوله لا اعتد الرءاء) قال في حاشية الأيضاح وأفهم اطلاق
 حرمته أنه لا فرق بين أن يعقد في طرفه لا آخر أو في طرف أزاره وقضية ما مر من المتولى أي من قوله يكره
 عقده أي الأزار وشد طرفه بطرف الرءاء اه جواز الثاني حزم الاستاذ في كثره جواز عقد طرف رءائه بطرف أزاره
 لاقرب فيه بين الشد والعقد وقد جرد شد طرف الأزار فقياسه جواز عقده انتهى ما في الحاشية وقد يفرق
 بين الشد والعقد وكان المراد بشد طرف أحداهما بطرف الآخر جمع الطرفين ووطولهما بخو خط وحزم
 الاستاذ في كثره جواز عقد طرف رءائه بطرف أزاره انتهى (قوله كبس اللحية) أي بلا حظم ذلك ما مر من جواز اختلاو جليص في ساق الخف وليس السراويل في إحدى جلسيه فيكون
 مستثنى مما اقتضاه هذا (قوله) خلافاً لما أنكر هذا (قوله) خلافاً لما أنكر هذا (قوله) خلافاً لما أنكر هذا

أول بعد سائر العورته مدة
 قته في يظهر أخذاً عما ياتي
 والازمة الأثر به على هيئة
 أو قته بشرطه ولو قدر على
 يعوضه أثاراً فإن كان مع
 ذلك تبدو عورته أي بحضرة
 من يحرم عليه نظرها كما هو
 ظاهر لم يجب والأوجب ان
 له ليس الخف لتفقد النعل
 لكن بشرط قطعه أسفل
 من الكعبين وان قصته به
 قيمته للأمر بقطعه كذلك في
 حديث الشنئين وبه فارق
 عدم وجوب قطع ما زاد من
 السراويل على العوردة قالوا
 لما قدم من اضاعة المال وكان
 وحديث فهاهه نقص الخف
 غالباً بخلاف خبره والمراد
 بالنعل هنا ما يجوز لبسه
 للمحصر من غير المحبط
 كالسراويل المعروف اليوم
 والتاسو متوالف القبايل بشرط
 ان لا يسترأ جميع أصابع
 الرجل والأحرام ما يعلم بالوحي
 مما أمر من نحرهم كيس
 الأصبع بخلاف المحصر
 السرموزة فأنهم أصبحت
 بالرجل جميعها والزر بول
 المصري وان يكن له كعب
 والسماني لأحاطتهما
 بالأصابع فانتعج لبسهما مع
 وجود ما لا حائز فيه ومن ثم
 قال شارح وحسب المداس
 وهو السرموزة نعم الخف
 المقطوع ولا يجوز لبسهما
 مع وجود النعلين على الأصعب
 المنصوص اه وظاهر
 المداخن الاكتفاء بقطعه
 الخف أسفل من الكعبين

بالوحي أنقص أولى ولعلها بعينها بصري (قوله أول بعد سائر العورته) ظاهره وان كان سائر العورته
 ما ياتي في المخوضه سم (قوله عما ياتي) أي أن ياتيه فان كان مع ذلك تبدو عورته الخ (قوله والأثر
 أي بان تأتي الأثر بالسراويل على هيئة أول ينقص ببقته مع وجود سائر العورته في صدق التقى (قوله
 بشرطه) وهو عدم النقص بالتق مع وجود سائر العورته في صدق التقى (قوله وبشرطه) أي ببقته نهاية
 وبغنى (قوله وان له ليس الخ) عطف على قوله انه ليس السراويل الخ (قوله لكن بشرط قطعه الخ)
 ولو أمكن ان يثني حتى يصير أسفل من الكعبين من غير قطع في جواز القطع نظره عدم الاحتياج اليه
 مع أن فيه اضاعة مال فلتأمل وقول شرح الرض نهر بقعه عدم جواز قطع الخف اذا وجد الكعب اه يؤيد
 المنع فلتأمل سم (قوله وبه الخ) أي بقوله للأمر الخ (قوله فارق عدم وجوب الخ) الاقتصا على نفي الوجوب
 يفهم الجواز لكن قضية التعليل عدم الجواز سم (قوله وكان وجوب ذلك) أي حكمه وجوب قطع الخف دون
 السراويل (قوله كالمداس المعروف الخ) وهو ما يكون استسما كسبيور على الأصابع عرش عبادة الوثائق
 نحو التاسو متوالف المداس المعروف من كل ما يظهر منه رؤس الأصابع والعقب كالقباب اه قال محمد صالح
 الرئيس قوله رؤس الأصابع أي ولو بعض أصبع وقوله والعقب أي ولو بعض اه (قوله بشرط أن لا يسترأ
 جميع أصابع الرجل) يفيد الخ إذا ستر بعض الأصابع فقط وقد يشكل تحريم كبس الأصبع وقد يفرق
 بان كبس الأصبع يختص بخلاف ما هاته فانه يحيط لجميعه فلا يعد تراها السراويل المنع من الأثر ستر جميعها
 والظاهر ان المراد ستر جميعها أن لا يرد شي من الأصابع على سائر القبايل أو التاسو فلا يضر إمكان رؤية
 رؤس الأصابع من قدام فلتأمل سم وقوله أمكان رؤية رؤس الأصابع الخ أي ولو بعض رؤس أصبع كما
 مر من الرئيس نفا (قوله بخلاف نحو السرموزة) عبارة فقيره السرموزة بالسراويل الممهلة وفي الكردى
 على بافضل وفي حواشي التنوير من كتاب الحنفية الشيخ أبي الطيب السندى السرموزة هي المعروف
 بالباوج اه لكن قضية منع الشارع أن السرموزة كعب يصير بذلك قول الوثائق فان فقد النعل
 حسباً أشرع واحتجاً لوقاية الرجل كان كان الخفا غير لائق به فليس ماستر الأصابع أو العقب بخف قطع
 أسفل كعبية حتى ظهر العقب كالكعب وهو السرموزة والزر بول التي لا يستر الكعبين وان ستر ظهر
 القدمين الباقي في الثلاثة على الخفضة ملق في النهاية قطع الخف أسفل من الكعبين قال ابن قاسم فيحصل
 حيث قل عن الكعبين وان ستر العقب والأصابع وظهر القدم انتهى اه وقوله وان ستر العقب سبق عن عرش
 مثله وقوله والأصابع الخ سبق عن الرشيد مثله (قوله والزر بول) أي الباج (قوله وظاهر إطلاق الخ)
 هذا ما اقتضاء كلام الشنئين في الرضا وأما ما فهمه من المداس وهو المعروف الآن بالكوش وبين
 الخف المقطوع أسفل من الكعبين ولا شبهة أن الكوش سائر العقب ورؤس الأصابع واقتضاء الحديث
 أيضاً من مقتضاه أن ما قطع أسفل من الكعبين حصل مطلقاً فقد انقلب وان ستر العقب خيراً أي نفي
 فتوى العلامة نيزاد ما ذكره فراجعها ثم رأيت المحشى سم قال قوله فالخصل الخ هو جماعه وظاهر
 كلامهم وانما الخصل حيث نزل عن الكعبين وان ستر العقبين والأصابع وظهر القدم وهل يحمل حيث نزل
 خبر طاعة الهمة نظر ويحتمل الخصل لأنه حينئذ بمنزلة النعل شرعاً انتهى اه بصري عبارة الكردى على
 بافضل وأما الرجل المذكور فاعتمد الشارح في الخفضة ولا يعاب أن ما ظهر منه العقب ورؤس الأصابع يحمل
 مطلقاً وما سائر أحدهما فقط لا يحمل إلا مع فقد النعلين وكلامه في خبرهما ككلامه في خبره بقية اه عند فقد
 غاية الموضوع (قوله أول بعد سائر العورته) ظاهره وان كان سائر العورته بما ياتي في المخوضه سم (قوله لكن
 بشرط قطعه أسفل من الكعبين) لو أمكن ان يثني حتى يصير أسفل من الكعبين من غير قطع في جواز القطع
 نظره عدم الاحتياج للمع أن فيه اضاعة مال فلتأمل وقول شرح الرض نهر بقعه عدم جواز قطع الخف اذا
 وجد الكعب اه يؤيد المنع فلتأمل سم (قوله فارق عدم وجوب الخ) الاقتصا على نفي الوجوب يفهم
 الجواز لكن قضية التعليل عدم الجواز (قوله بشرط أن لا يسترأ جميع أصابع الرجل) يفيد الخ إذا ستر

انه لا يحرم وان بقي منسحقا بحيث لا يعقب الاصابه وظهر القدمين وعليه قلا ينافي عنهم السرور فلا مع وجود غيره ما مع ذلك لوقيل انه لا بد من قطع ما يحيط بالعقبين والاصابع ولا يضر استئثار ظهر القدمين لان الاستسقاء يتوقف على الإبطه ذلك دون الآخر من لكان متخفيا ثم وأثبت الحنفى كالتحجب صرحوا به انه لا يلزم قطع شيء مما يستظهر القدمين وظهوره بالخاصة الاستسقاء فهو كاستئثاره بشره النعل وابن العباد قال لا يجوز لبس الزرور المرقور (١٦٤) الذي لا يحيط بعقب الرجل الا عند نقلا النعال لانه سائر انظار القدم ومحيط بهامان الجواب

بخلاف التقاب لان سريره كسائر النعل اه وصريحه وجوب قطع ما يستر العينين بالاولى وبقر بين ما يستر ظهر القدمين وما يستر العقب يتوقف الاستسقاء في الخفاف غالب على الاول دون الثاني كحكم مجلس وما تقرر بعلم ما في قول الزكسي كان العماد المراد بقطعه أسفل من الكعب ان يصير كالنعالين لا لتقريب بان يصير كالزور وليس الاجام بل والخالفه صريح قول الر وضو غيره هالو وجد لابس الخلف المقطوع تعلين لزمه فزعوه فورا والا لزمه البهم اذ لو كان المقطوع كالتعليل لم يصح هذا الزوم بخلاف النعل كان يستر عقبه أو أصابعه فان في سترها أكثر مما في النعالين فوجب أن يكون مما في النعالين فوجب فزعها عند وجودهما فالجواب لربما ظهر منه العقب ورؤس الاصابع يحل مطلقا لانه كالنعالين سواء وما يستر الاصابع فقط أو العقب فقط لا يحل الا مع قصد الاستسقاء واذا لابس ثوبا لمعالجة ثم وجب استئثاره فزعوه فورا والا لزمه وفدى والصبي كالنعال في

النعالين انما يشترط ظهور الكعبين فما فوقهما دون ما تحتهما وان استتر رؤس الاصابع والعقب ثم الذين جاوزوا والبس عند فقد النعالين ظاهر كلامهم انه يجوز وان لم يتجنى اليوسى عليه ما من زباد البني قال لان اللبس في الخلف حاجتنا لا في الامداد وانهاية هو بعد بل لا وجهه مالا الحاجة كشكة تنفس وجهه أو نحو رد أو حر أو كون الخفاف غير لائق به انتهى اه وتقدم عن المغني والوفاي مثل ما في الامداد وانهاية (قوله انه لا يحرم) أي لابس الخلف المقطوع أو أسفل من الكعبين (قوله مع وجود غيره اه) أي مما يظهر منه بعض الاصابع والعقب كالقريب (قوله ومع ذلك) أي مع كون ظاهر الاطلاق مذكرا (قوله وابن العباد الخ) عطف على المنصنف (قوله وصريحه وجوب الخ) الصراحتان المذكورتان بمنوعة كالا يخفى على المتأمل سم بل وليس ظاهره في وجوبه القطع بصري (قوله انما يظهر منه العقب) أي ولو بعضه (قوله ورؤس الاصابع) أي ولو بعض اصبع محمد صالح الرئيس (قوله وما استر الاصابع فقط والعقب الخ) تقدم ما فيه عن سم والبصري (قوله مع فقد الاولين) وهما الخلف المقطوع الذي يظهر منه العقب ورؤس الاصابع والنعالين (قوله واذا لابس) أي قوله نعم في النهاية والمغني (قوله لكن الاثم على الولي) أي اذا اقر الصبي على ذلك نهاية ومعنى (قوله في جميع ما ذكر الخ) ولا فرق في ذلك بين طول زمن اللبس وقصره ومعنى ونهاية (قوله والغدي في ماله الخ) محله في الميزان ما غيره فلا شيء فغده كسقي بصري (قوله ولما) كذا في النهاية والمغني (قوله فيما مر الخ) أي في حرمة الاستر لوجهها أو بعضها لا الحاجة فحصر مع الغدي نهاية ومعنى (قوله انما استر غالبا) أي وليس يعود في الصلوة في يندفع قوله سم حتى تستر الرأس أيضا غالبا أو دائما اه (قوله تغلب ما مر الخ) أي في اول الباب (قوله لها الخ) خبر مقدم وقوله ان تستر منه أي من الوجه كزدي (قوله على ما بحث) اعتمد المغني ونهاية عبارة عما وعلى الخرفة ان تستر منه ما يتأخر جبرع أو أسهل الابه احتياطا لئلا إذا لم يكن استعاب ستره لا يسترقد يسر بما يليه من الوجه والمخافة فتعطل ستره بكاه لكونه عور أو أولى من المحافظة على كشف ذلك القدم من الوجه يؤخذ من التعليل ان الامتلاء ستر ذلك لأن رأسه ليس بعورة وهو ظاهر ولا يتنافى ذلك قول المجموع عما ذكر في احرام المرأة وليسها لم يفرقوا فيه بين الخرفة والامتلاء وهو المذهب لانه في مقابلة قوله وشذا القاضى ابو الطيب فخر وجهان الامة كالأرجل ووجهين في المعصية هل هي كلاما أو كالحرفة انتهى انتهى قال البصري به سدرها وما ذكره اوضح اه (قوله لكن الذي في المجموع انه لا فرق)

بعض الاصابع فقط وتؤيد شكل بهريم كسب الاصابع وتؤيد فرق بان كسب الاصابع يختص به بخلاف ما هانا فانه يحيط بالجميع فلا يبعد سائرها الاستر المتع انما ستر وجهها والظاهر ان المراد ستر وجهها ان لا يزيد شيء من الاصابع على ستر القريب أو التماسه مقل باضرا مكانه أو رؤس الاصابع من قدام فتأمل قال مدر في شرحه وظاهر كلامهم انه يجوز لابس الخلف المقطوع وان لم يتجنى المعوه بعد بل لا وجهه مالا الحاجة كشكة تنفس وجهه أو نحو رد أو حر أو كون الخفاف غير لائق به اه (قوله وصريحه وجوب الخ) الصراحتان المذكورتان بمنوعة كالا يخفى على المتأمل (قوله فالحاصل انما يظهر منه العقب الخ) الوجه ما هو ظاهر كلامهم واخبر الحل حيث تزلعن الكعبين وان ستر العينين والاصابع وظهور القدم وهل على تحجته من غير حاجته اليه فظهر ويحتل الحل لانه حيثئذ غيرة النعل شرا (قوله وحكمه ذلك انما استر غالبا) أي تستر الرأس أيضا غالبا أو دائما (قوله على ما بحث) اعتمد مدر (قوله لكن الذي في المجموع انه لا فرق) فيمبصحا لانه لم يصح

جميع ما ذكر وبأنه لكن الاثم على الولي والغدي به ماله لانه المورطه ثم ان فعل به ذلك أحسن كان طيبة الغدي على فيه الاثني فقط (وجه المرأة) ولو أمزكر (أه) أي الرجل فحاصره منها ما من الانتقار واذا الخاوى وحكمه ذلك انما استر غالبا فمبصحا بكشفه نقضا لقاعدة لتذكر قطع ما مر في غير الرجل ثم لم يلبس عليها كان كستره على ما بحث لان رؤس غير هاليس يعود ولكن الذي في المجموع انه لا فرق في وجهه بان اعتنا به ستر الرأس ولو من الامة أكثر ليقول جمع انه هو وتؤيد بطل احسان وجهها عورة

فسمعت لانه لم يصرح بعدم الفرق في هذا القدر بل يجوز أن يكون قوله لم يعرفوا فيها لمجرد دني مانت له عقبه بقوله وشذ القاضى أبو الطيب الخ في مقابلته فمأمله سم وتقدم عن النهاية والمغنى ما وافقه **قوله** أن تستمرته أى ولوى في الخلوص **قوله** ولها إلى قوله وبس في النهاية والمغنى **قوله** ولها أن تستدل بال **قوله** عليها فيما يظهر حيث تعين طريقه فالدفع نظر محرم بصري عبارة النهاية ولا يعد جواز الاستمرار القديس حيث تعين طريقه فالدفع نظر محرم له قال ع ش بل يفتنى وجوبه ولا ينافيه التعبير بالجواز لانه جواز بعد منع فصدق بالواجب اه **أقول** ويكر على دعوى الوجوب نهى المراءى عن الانتقاص ظهور أن تركه لا يتخلص النظر المحرم ثم لو خص الوجوب بحالة خوف نظر محرم مؤدى إلى تعاقب وهو من بعض الغسقة لم رد الاشكال **قوله** والافان تعمدته الخ انظر مع أن المقسم بلا اختيارها سم أى في التعبير بان تعمدته الخ البناء **قوله** أو أدامته أى مع القدرة على الرق **قوله** وفدت أى وجبت القديس وتعدد بتعدد ذلك ع ش قول المتن **قوله** ولها لبس اغنيا أى ومنه الخ قسم ونهاية معنى قول المتن **قوله** لا الفقل الخ عبارة النهاية والمغنى ولها لبس الخط وغيره في الرأس وغيره الا الفقل اه **قوله** في الدين الخ إلى قوله بل لو قلنا في النهاية والمغنى الاتوه لكن أعل إلى والقفل **قوله** ليسهما أى القفلين **قوله** أو لبس أى القفلين ويحتمل أن الضمير الاول لكفين والثاني لكف عبارة النهاية والمغنى فليس لهما ضمير الكفين ولا أحدهما اه وهى أحسن قول المتن **قوله** في الاظهر والثاني يجوز لهما لبسهما لانه الشافعي في الامع من سعد بن أبي وقاص أنه كان يامر بناته بلبسهما في الاحرام معنى **قوله** عنهما أى عن لبس القفلين نهاية ومعنى فكلما الشرح على حذف المضاعف **قوله** بانه أى انتهى عن لبس القفلين **قوله** وتزامهما أى الرجل والمرأة **قوله** ولها الفخر **قوله** الخ أى ستر يدها غير القفلين كمن وثوق قلعتها عليها بشد أو غيره نهاية **قوله** بل لو قلنا الخ عبارة النهاية والرجل مثلهما في جرد ذلك انخرقة اه قال ع ش أى في لفها مع الشد اه **قوله** أو غيره بشل القدمين **قوله** أو بشدها قال في الحاشية لا يضاع بعد كلام وقد يؤخذ من أن الرجل مثلهما في لفها انخرقة إلى أن قال ثم أى استأقمت من المجموع في الشجوة صريح في جواز الشدة اه أيضا قال الفرق بزيق باب البس في حقه دون اغتفاله من هذا انتهى لكن مثل صاحب البهجة لما يحرم على الرجل بقوله ككيس حيث يتولى فيه أو ساقه بغير وعقده اه وهو موافق لما في الشرح هنا والفرق المذكور وهو لشيخ الاسلام في شرحها مع وقوه وهو موافق لما في ان تمنع بان اقتصار صاحب

بعدم الفرق في هذا القدر بل يجوز أن يكون قوله لم يعرفوا فيها لمجرد دني مانت له عقبه بقوله وشذ القاضى أبو الطيب الخ في مقابلته فمأمله **قوله** ان تستمرته ملائمتى ستر أسها الآية قد يتوهم أن يحمل هذا في خبر الخلوص أما فيها فيجب كشف جميع الوجه وليس كذلك بل ستر القدر الذي لا ينافى ستر جميع الرأس الآية جاز بل مندوب في الخلوص ستر العورة الصغرى مطالب حتى في الخلوص وان لم يكن على وجه الوجوب بخلاف الكبرى فان سترها واجب في الخلوص أيضا لا حاجة كما تقرر في محله مر **قوله** والافان تعمدته انظر مع أن المقسم بلا اختيارها **قوله** المتروكها لبس الغنط أى ومنه الخ **قوله** في الدين الخ أخرج الرجلين وانظر أصابع أو أصابع الدين **قوله** أو غيره يشمل العقد **قوله** إلا أن يعقدها الخ لما تروى الايضاح حكم المراءى مسئلة انخرقة المذكورة قال الشارح في حاشيته وما ذكره المتقدم بناء على أن تحريم القفلين عليها كونه ملبوس عضوليس بعورة فاشتمل على الرجل وهو الأصح قال من البناء أى وقد يؤخذ من البناء المذكور أن الرجل مثله في لفها انخرقة يؤيد بما مر من أنه لو شق أو لو لف على كل ساق نصفه لم يحرم إلا أن يعقده الخ قال ثم أى استأقمت من المجموع في الشجوة وهو صريح في جواز الشدة اه أيضا قال الفرق بزيق باب البس في حقه دون اغتفاله من هذا اه ما في الحاشية لكن مثل صاحب البهجة لما يحرم على الرجل بقوله ككيس حيث يتولى فيه أو ساقه بغير وعقده اه وهو موافق لما في الشرح هنا والفرق المذكور وهو لشيخ الاسلام في شرحها

أن تستمرته ملائمتى ستر
واسها الآية ولا يلزمها أن
تكشف منه ملائمتى
كشفا لوجه الآية لأن
الستر أحوط لها ولها أن
تستدل على وجهها شيئا
مقايضا عنه بخلافه ادولى
لفرض طلبة فلو سقطت
الثوب لوجهها لاختبارها
فان رفعت غورا فلا تى ولا
فان تعمدته أو أدامته
أتمت وفدت وبس لها
كشف كتمها **قوله** لبس
الغنط اجزاء **قوله** الا القفلين
في الدين أو أحدهما في حرم
عليها كل جمل لبسها أو
لبسوا تزامهما القديس في
الاظهر انتهى عنهما في
الحديث الصحيح لكن
أصل بانه من قول الراوى
ومن ثم اتصرا للمقابل بان
عليما كثر أهل العلم والقفل
شئ يعمل للبدن حتى يشغل
وزر بازرا على الساعد
ليقبل البرد والراحتها
المشهور والزور وغيرهما
ولها الفخر بشد أو غيره
على يدها ولها فلو غلبت اذ
لا يشبه القفل بل ولها
الرجل على نحو يد أو
رجله لما في الآن يعقدها
أو يشدها أو يحيطها

ليس الخنثى ستر وجهه
بجسده ولا بغيره مع رأسه في
أجزاء واحد لتقريب
الضرب والقبة بحيث لا
فلا يكمن مع فروج أخرى
في الحاشية بؤن خلعن التعاليل
بالثمن المذكور وأنه لو ستر
وجهه وليس الخنثى في أحرار
واحد لزمته القدية لتحقق
موجبها أيضا ولو ستر
رأسه ثم اتضع بالأكوة أو
وجهه ثم اتضع بالأكوة ففعل
تأزمه القدية عملا عاف نفس
الأمر أولا لأن شرط الحرمة
والقدية العلم بغير عماله
حاله تعالى ولم يجد كل محتجل
والاقرب الثاني ويقر بيبته
وبين تحرق صلاة كرجل
ثم بان رجلا أنه يلزمه القضاء
على ما في الوضوء بأنه شال
النية في حصول الستر
الواجب فأثر والشك هنا
لا يؤثر (الثاني) من المهرات
(استعمال الطيب) لرجل
وبشر (قوله) كان يشد
نحوه مسك وعبر بطفه أو
يجهل في جميعه أو ليس حليا
محسوبا لم يصبه وكثيره
سأولوه معنى أسفل نعله
أن عاقبه شيء من عين الطيب
لأنه الصبي عمن ليس
مأبوس ومن أوزن فسران
وهما طيب فهو ما ظهر فيه
فرض التطيب وقصد منه
غالبًا يسكن وكافو رحي أو
ميت كآله كلامهم وعبر
وعودود وديانين وليفور
وترجس وريحان فارسي
وفير وآس وبنفسج

الهيئة على العقد فيهم جواز الشدة وفاق ما مر عن المجموع (قوله وليس الخ) عبارة عن النهاية والغنى ويحرم
على الخنثى المشكل ستر وجهه مع رأسه وتأزمه القدية وليس له ستر وجهه مع كسفه أو ستره فالتعني كلام
إن المترى في روضه ولا فدية عليه إلا قوسها بالشلعة أو أحرع بغيره الضرة الأجانب في كسفه أو ستره
يكن يحرم ما قال في المجموع وسن إن لا ستره بالخنثى لجواز كونه رجلا ويكمن ستره بغيره هكذا ذكر جمهور
الأصحاب وفي أحكام الخنثى لأن المسلم ما حمله أنه يجب عليه أن يستتر أو ستره بستر وجهه وان يستتر به
الباخنثى فانه يحرم عليه ما حمله طاقا لا الأخرى كالأسنوي وما قاله حسن انتهى ولكنه يخالف لما مر عن المجموع
اه قال ع ش قوله ولكنه يخالف لما مر عن المجموع أي والاعتقاد في المجموع اه (قوله مع رأسه) عبارة
شرح المنهج وليس الخنثى ستر الوجه مع الرأس أو بذونه ولا كشفهما فلو سترهما لزمته القدية لستره ما ليس له
ستره لأن ستر الوجه أي للشلعة والقدية لأجنب الشك أو كشفهما وان أم فكيفما انتهى وحاصله معاملة معاملة
الأنثى في وجوب ستر رأسه وكشف وجهه مؤيد في أن الأتم كشفهما من حيث العود حتى لو خلعن الأجانب
فلا ثم سم وقوله وبني الخ تقدم عن النهاية والغنى ما وافقه (قوله في أحرار واحد) كذا في شرح الارشاد
والحاشية في ألف في شرح العباد فقال في أحرار واحد أو لا ولا وظاهر النهاية والغنى ما اقتضت أن يطلقوا
يبتدأ واحدة الأحرار ونائي (قوله وبؤن خلعن التعاليل الخ) آخره ع ش ورحم بذلك الوافي (قوله والاقرب
الثاني) أي عدم ردم القدية (قوله بان رجلا) أي وبالأولى إذا بان أنثى (قوله بأنه شال حال النية) قضيته أنه
لو استتر كل أمثال النية ثم كرجل فيما بعد النية لم يجب القضاء والظاهر خلافه لأن الشك يؤثر في النية
جميع الصلاة سم قول المتن استعمال الطيب الخ أي بان كل لا يدركه الطرف إذا ظهر له رجم نهاية وغنى
(قوله لرجل) الخ قوله لأن التنفر في النهاية والغنى لا قوله لم يصح وقوله إلى أي وعبر وقوله وليتوفر وقوله
لأن النسبة إلى وإن يحوى (قوله نحو مسك) أي كورس وهو أشهر طيب بلاد ابن وزفران وإن كان يطلب
لصبيغ والتداوى مغنى ونمايه (قوله فهو الخ) أي الطيب (قوله وقصد منه تعاليل) أي ولوع بغيره نهاية
وغنى عبارة الوافي أي يحرم عليه التطيب بما تقتضيه أجماعه ذلك أن بني طعمه أو ربحه أو يحمله بالقوة كان
تظهر مرض الملعط دون لونه والمراد بما تقتضيه أجماعه أن يكون معظم المقصود منه ذلك وإن لم يسم طيبا أو
يظهر فيه هذا الغرض اه (قوله يسكن الخ) أي وبالعبران والبان والسوسن والمنثور نه أي واللبان
الحاوي أي البخور الحاوي كآله ابن الجالين الأكرن ونائي (قوله وليتوفر) كذا في أصله رحمه الله تعالى
بتقديم اللام والغنى في الحاشية تنويف بنون فتحتو يسمى ينويف بنونين بينهما تحشة انتهى وهذا هو
الموافق لذكر الألبه له في حرف النون بصرى (قوله وريحان) أطلقه النهاية وقصد منه الخنثى بغير الروض
بالتفاسير وقال الأسنوي وخرج بالتفاسير العربي (قوله وآس وبنفسج الخ) وشرطه الراعي كونهم لو ستر في
المجموع عن النص أن السكاذي ولو بأسا طيب ولعله الخواص يكون ذلك من نوع أعادش عليه ما ظهر ربحه

(قوله وليس الخنثى ستر وجهه) بجسده ولا بغيره الخ) عبارة عن ستر الوجه وليس الخنثى ستر الوجه مع
الرأس أو بذونه ولا كشفهما فلو سترهما لزمته القدية لستره ما ليس له ستره لأن ستر الوجه أي
للشلعة والقدية لأجنب الشك أو كشفهما وان أم فكيفما انتهى وحاصله معاملة معاملة الأنثى في وجوب ستر
رأسه وكشف وجهه في شرح الروض قال في المجموع ويصحب أن لا يستتر بالخنثى لجواز كونه رجلا
ويكمن ستره بغيره هكذا ذكر جمهور الأصحاب إلى آخره أطالبه شرح الروض وبني أن الأتم كشفهما
من حيث العود حتى لو خلعن الأجانب فلا ثم سم (قوله) وقع على بدنه طيب أو لا أهذهت ما ليس به
ينفي جواز إيقاعه مع القدية لا يقال وينفي وجوب إزالة كلبه رسالة الصبي المألول لأن الصبي يزول
ملكه عنه بخلاف الطيب مر (قوله بأنه شال حال النية) قضيته أنه لو استتر كاسر أو قال
النسبة كرجل بعد النية لم يجب القضاء والظاهر خلافه لأن الشك يؤثر في النية جميع الصلاة (قوله
ورجحان فارسي) أطلقه الرمي ولم يقيد بالفارسي وفي شرح الروض وخرج بالتفاسير الغربي اه (قوله)

نهاییه (قوله ودهن نحو ارج) ضم الهمز والراء وتشديد الجيم أقصع وأشهر من ترنج و يقال له اترنج آسنی
ومعنی (قوله نحو شج الخ) أى مما یثبت نفسه كالاذخر والحزای معنی وآسنی (قوله اترنج الخ) أى مشتقات
ونور نحو التفاح والارنج والنار ترنج والکشمیری نهاییه (قوله وعصفر وحناه) أى وان کل لهما رائحة عطرية
لانه انما یقصد من ملونه آسنی (قوله وقرنفل الخ) أى قرنفا ودارصینی نهاییه (قوله واصلاح الالطمة) کذا
فی أصله رجحانه تعالی بالواو ولعل الانساب أو لان تحقق کل من المذكورین فی کل واحد مما مر محل
تأمل بصری (قوله کالزوب) أى قیاسا علی الثوب نهاییه ومعنی (قوله وسواء الانخمش الخ) راجع
إلى المعطوفین معا (قوله وظاهر البدن) عطف علی الانخمش (فرع) و تعلیق بدنه طبعا أو لاله
ذهب حالته بنفی جواز ابقاء ثمنه القدیه هر اه سم وقد یترک فی بعضه لظهور الطاهر الا لاله
بصری اقول ووافق مانق له سم عن مر قول الوانی مانق سم ان لم یخص به أى التطبیر وکان فی غسله
فورا ذهب أو نقص ما لبه بالترائی فلا ترائی غشوا الترائی قاله فی الحاشیه اه وظاهر عدم لزوم
القذیه بالترائی أيضا (قوله و باطنه) وهو داخل الجوف عرش (قوله کان أكل الخ) أى أو أدخل فی
الاحلیل نهاییه (قوله أدری) أى ولو خفا یاظهر برش الماء علی معنی (قوله هو ان یلصقه بدنه
الخ) ولا یضر وضعه بین یديه به هشتا اه تلافی وجملا لا شم ما لوالی وذاذا التطبیر به وان کان فی نحو مومس
انما یكون صلیه علی بدنه أو هو به لاجل العود أو کل نهاییه (قوله أو نحو نه الخ) والماء المخضران عقیقه به
العین حرم شر به والافلا وانی و نهاییه (قوله نحو الاحتقان) أى کلاضالی الاحل واکل ما طهره طعم
الطاب المختلط به (وان یحرق علی حجر الخ) ونج القذیه أيضا بسبب قوم أو جالس أو وقوف بفراش
أو مکان مطب بغير الراحن وقد عبق بدنه أو ملو به بعض عن الطیب والابان کلن شحال عین وان یوق
فلا ذی لکنه بکبره و تعقب أيضا سبب توفان من فطر فی ذم ما لقی علمین الطیب بریح أو غیره أو یطیب
غیره به بغير اذنه وقدرته علی الدفوع ولا کر اه قی از الته منفسه وان لزمته الماسوطا لونهائیا أو مکنه الا لاله
من غیر محاسنه کلی الحاشیه لان قصده الا لاله من غیر حله ترع الثوب من رأسه ولم یزعمه مقصدا ما ذالم یحکن
من الدفوع کزمن لم یجسدن مرضی با حرمه مثل أو مرضی یحاول تقضل عما یعترض فی الفطر فلا ذی یقول وقت اولاته
علی الماء ولم یجد الماء یکنه لظهور فان کان مستعمله بکفیه لاز التقدیم الطهر ثم یجمع ماعو یفسل به
الطیب وان لم یکن قد تمسوا هاء عصبی بالتطبیر لا ویتیم وانی فی النهاییه ما وافقه (قوله لا تره) أى
کالا نحو عباره مشرع الارشاد الصغیر فقی الخ و جمده لا یضر بالاولی الا ان کلن من حجره فقی عقیقه به
الریح ان وصل خداه أو بخاره ضرر سواء أجهلها عقیقه أم یضر به وان لم یبق به عین لم یضر وان كانت فحیه کما
دل علیه کلام الغزالی والماء المخضران عقیقه به العین یخوم والافلا انتهت اه سم و فی النهاییه والمغنی ما وافقها
(قوله لاجل) الخ الملتصق فی النهاییه الا قوله و یفرق فی الوی و یثبت وقوله لان نحو الحلق الخو یلزم کذا فی المغنی
الا قوله والاولی الخ و لو جعل (قوله کلمه) أى فی باب الطهارة (قوله لاجل نحو مومس) عطف علی قوله ان
یلصقه أى استعماله المؤثر لما قد بدنه الخ لاجل مثل مسک الخ کر دی عبارة الوانی ولا فسیه بسبب
حل الطیب کسک بخیر قصب کسکس أو غیره شد عطفه به و یقار و زمصمه الرأس ولا یسبب محلل
المسک فی غارقه شق عینه والوالی و دفی نحو متبدل وان شرم الخ یفرق السکل وقصد التطبیر علی الاوجه الا ان
وقتنا لخرقه ولا یضر أيضا شرم نحو مومس من غیر شرم ولا مسه الا ان لرق به شرم من عینه أو حله بنحو ید
لم یقصده بحرقه النقل کذا فی الفتح وقال فی الحاشیه وشرع العباب والنهاییه وقصر الزمن بحسب لا یعد فی
العرف تطبیات نهاییه ولا یکره للصمیم تلك طیب ونحوه کلبوس ودهن اه (قوله اذفر ورا الخ) أى غسل

ونعم ودهن نحو اترنج بان
أقلی فیه وان کلن اترنج
غیر طیب الا تلزم بینهما
تخلای ما لبس کذا کل نحو
شیع وقصوم و اترنج و قشاح
وعصفر وحناه وقرنفل
وعنبیل ومصلکی خلا فان
وهم فی سائر الابرار
الطیبة الرائحة لان القصد
منها البقاء واصلاح الالطمة
غالباً (أو بدنه) کالزوبیل
أولی وسواء الانخمش وغیره
لحصول ترفعه بشم غیره
لرسم الطیب وظاهر البدن
وباطنه کان أكل ما طهره
طعم الطیب المختلط به أو یضع
لالوه أو احتقن أو استعط به
ثم استعماله المؤثر ههنا وان
یلصقه بدنه أو نحو نه علی
الوجه المعتاد فیه لا بالنسبة
له فلا یرد نحو الاحتقان به
خلافاً لنار عصبه وان
یحتمل علی حجره أو یقرب
منها وعلی بدنه أو به عین
الخصور لا تره لان التضرر
الصان بعین الطیب اختفاره
وذخائه عن حرأته وانحالم
یؤثر فی الماء کما لانه لا یعد
ثم عنامیغیه وانما الحاصل
منه ترشح بعض لاجل نحو
مسک فی نحو خرقه شددوده
تخلاف حل نحو قارة مسک
منقوشة الرأس أو قارة
منقوشة الرأس

وظاهر البدن الخ عطف علی الانخمش شرح مر (قوله وعلی بدنه أو هو به عن الخور لا تره) أى کالرائحة
وعبار مشرع الارشاد الصغیر فقی الخ و جمده لا یضر بالاولی الا ان کلن من حجره فقی عقیقه به عین الخیر بان
وصل الیه خداه أو بخاره ضرر سواء أجهلها عقیقه أم یضر به وان لم یبق به عین لم یضر کذا شرح مر وان

و يعرف بان التدسارف
عن قصد التطيب به والنفع
مع الخلية بغيره بمنزلة المصق
بيده ولا أثر ليقرب من
غيره من وفارق ما في الكل
ما ظهر ويحفظ بان ذلك
فيه استعمال عين الطبيب ولو
خفيت راحته كالكاذي
والغاية وهي غير الحناء
فان كان يصقلها لاصابه الماء
فاحتحم ولا تقلد شرط
ان كرم في الراحيين ان
ياخذها يدوم شيها و
يصم آفة عليها الشم وشرط
الآفة في الحرمان كله العقل
الاسكران المتعدى بسكره
وعلم الاحرام والغريم و
التقصير في التحمل والتعمد
والاختيار وكذا في الغدية
الاضواء الحلقى أو الصديكا
ياقن لانهما اطلاق بعض
مختلف غيرهما ويزن
ناسا يد كرم وجاهلا علم
ومكرها زال اكرهه ازالته
فورا واولا زنته الغدية والاولى
أمر غيره والحلال ما ان
لعبت الفورية ووجه
كون الموسوس طبيا وعل
وظنه باسبالا يعلق فعلق فلا
غدية فالشرط هنا ياد على
ما به العلم بان الموسوس
طبيب يعلق (و يجرم على
الرجل وغيره) ايضا (دهن)
بغير اوله (شعر الرأس أو
الحية) من ينسولوا صوره
ادخلوها كغيره باي دهن
كان كثر يتور بد ولو غير
مطيع

قار ورتد نحو مسلم (قوله) و يعرف بان التدسارف (الح) قد يورثه من الحرمت لو كانت الحرة المشدودة بما
يقصد التطيب بما فيها رتد نحو مسلم (قوله) و يعرف بان التدسارف (الح) قد يورثه من الحرمت لو كانت الحرة المشدودة بما
عن الزنا في الجزم بذلك (قوله) و يعرف بان التدسارف (الح) قد يورثه من الحرمت لو كانت الحرة المشدودة بما
نهاية (قوله) كالكاذي عبارة الوثاني وبشم الراحيين الرطب ان انصه بانفسه والا فلا يضرك الراحيين
الباسطة لهم الكاذبي المحمقون باسبابه لكن التي يمتد طيب في باسطة البنون رش عليه ماء كافي الفخ
اه (قوله) و شرط ابن كرم (الح) عبارة الفخ والتطيب بالورد ان يشتمع اقصاه بانفسه كاصرح به ان كرم
والتطيب بما ان عسه كالعادة بان يصنع على يده أو لم يورثه فلا يكتفى به اه (قوله) والتطير (الح) أي وان
جهل وجوب الغدية في كل أنواعه أو جهل الحرمة في بعضها بخلاف الجاهل بالجهل أو بكونه طبيا فلا حرة
ولا قد ينشأ به (قوله) أو التعمير (الح) قال القاضى أو الطبيب ولو ادعى زماننا الجهل بتطير الطبيب واليس أي
والدهن في قوته وجهان انتهى والأوجه عدمه ان كان خالطا للجلل بحيث لا يخفى عما ذلك عاده والاقبل
ولو لم يصفه بطيبا فغدية على الملتصق أي وكذا عليه ان ثوب في ازلته وجب بنقل طبيب أحرم بعدد مع
بقا عصبه لان انتقال بواسطة غيره أو كرمها بقار والى ثوب وجب أيضا بسبب ليس ثابثا لثوب طبيب
لا حرام وبق الطبيب بان نزع ثوبه اه قال عرش قوله هو ولو لم يصفه (الح) أي بغير اختياره ولو لم يصفه مطالبة
لطبيب بالغدية اه (قوله) والتعمير (الح) أي فلاحه على الطبيب الناس لا حرام ولا المكره ولا الجاهل
بالطبيب أو بكونه الموسوس طبيا أو طبيا لغيره بخلاف الجاهل بوجوب الغدية دون التطير فعليه الغدية
لانه اذا علم التطير كانه من حق الامتناع معفى (قوله) لا تخو الحلق (الح) قضيت وجوب فدي شتمع الا كراه
وسايت مثلا فموسوس فيهما أيضا انه لا قدية على مجنون ولا معنى على ولا تام ولا غير غير سم أقول والى دفع
نحو تلك القضية أشار الشارح بقوله كياي (قوله) ناسا يد كرم (الح) أي وتوحيث مجنون في التطير صونه (قوله)
ومكرها (الح) ومنه ما أتى عليه الطبيب ولو بصور سم (قوله) والاولى أمر غيره (الح) أي في الجواهر أنه لا كراه
للمحرم شراء الطبيب وخطا وأما انتهى وبما أطلق في لامة آقي البارزى أن قال الجراحى بكرهه شراؤها
وظاهر عدم الفرق بين من يخدمه والتسرى ووجه بانها لا تقصد تاهل للفراش نهاية قال عرش قوله
مر لكن قال الجراحى (الح) هو المعتمد اه قول المتن (قوله) ودهن شعر الرأس أو اللحية) أمانخصهما بجهن
ورق ونحوه فيجوز بلا فدي ينشأ به يومغنى (قوله) ويحرم (الح) الى قوله الاشعر الخلقى النهاية بقاى قوله فليتنه
في الفخى (قوله) بغير اوله) أي لانه مصدر بمعنى التدهين معنى ونهاية بقول المتن (أو اللحية) أي ولومن امرأة
وتعدي به أو يفيد التصص على تطير كل واحد على انفراد معنى ونهاية عبارة سم قول المتن (أو اللحية)
يشمل سائر أكلاتها وان كانت مثله في حقها الا أنها تزين بيدها مر اه (قوله) لمن نفسه) ياتى تعدي
سم (قوله) ولو اوصاه) أي ولو خرج عن حد الرأس والوجه وناقى (قوله) باي دهن (الح) أي بخلاف اللبن

كانت تحت لكل عليه كلام القرأى والماء الجفر ان عصبته العين حرم والا فلا اه (قوله) و يعرف بان التد
صارف عن قصد التطيب به) قد يورثه من الحرمت لو كانت الحرة المشدودة بما يقصد التطيب بما فيها رتد نحو مسلم
يحت لا تمنع ظهور الرأس رتد نحو مسلم (قوله) و يعرف بان التدسارف (الح) قد يورثه من الحرمت لو كانت الحرة المشدودة بما
لنه لا قدية على مجنون ولا معنى على ولا تام ولا غير غير سم (قوله) لا تخو الحلق (الح) قضيت وجوب فدي شتمع الا كراه
الكراموسايت خلافة (قوله) ومكرها زال اكرهه (الح) ومنه ما أتى عليه الطبيب ولو بصور سم (قوله) والاولى أمر غيره (الح) أي في الجواهر أنه لا كراه
وأنما جاز دفع ما أتى عليه بنفسه وان استلزم الماسطرط الزمنه ان قصد الازالة والناجيز تزع الثوب ولم
يلزم مشقة وان تعدى بلبسه كاقضاء اطلاقهم وظاهر قولهم ولم يلزمه الجواز وان نقص ووجهه بالمبادرة
لغير وجع من المصغية شرح مر (قوله) في المتن (أو اللحية) يشمل لحيته وان كان لها وان كانت مثله في حقها
الانها تزين بيدها مر (قوله) باي دهن (كان) بخلاف اللبن وان كان يصفه من منه العين شرح مر

وان كان يستخرج منه السمن شرح مر اه سم (قوله فادر ارجح) اي الدهن (في قسمه) اي قسم الطيب ولم يجعله في قسمه مستقلا سم عبارة قاله في تنبيه المجسم ارجح هذا في قسم الطيب فانه لا فرق فيه بين المطبوخ وغيره كما هو وقد جعله في الروضة وأصلها في مائة قتال لكن الحر رأدته في نوع الطيب لتقاربهما في المعنى لانهما متوفيان ليس فيهما الزالة عين اه (قوله لان في المخرج) خبر فادر ارجح (قوله بخلاف رأس افرح) وهو من لبنت برأس شعر من آفة (وأصلع) وهو من لبنت برأس شعر خلقة وأرض اعش (قوله ودقن أمرد) اي دون قارب الانبات قاله الوفاي وهو ظاهر اطلاق الشارح كالتباينة والمعنى وقال سم ينبغي الاق وان نباتها لانها حينئذ كراس الحلق اه وفيما لا يخفى (قوله فلا يحرم دهنها المخرج) ولو كان بعض الرأس أصلا جاز دهنه فقط دون الباقي نهاية وناق (قوله الاشعر الخلد المخرج) وفا قاله المعنى وخلافا لانه والاسنى عبارة للمعنى والحق الحب الطري شعر الحب شعر الوجه كالجرب وشارب وعقده موقال في المهمات انه القياس وقال الوفاي العرقا في التريخ يظهر فيها اتصال بالحب كشارب والعقده والعدار وأما الحجاب والوه - حب وما على الجبهة أي عيون الخد في عينه اذ انتهى وهذا هو الظاهر لان ذلك لا يترتب به اه وعبارة النهاية بعد ذلك كرام الحب والمهمات تصها واه واه جع متاخر ون وهو ظاهر بخلاف القول بان التقيل لا يطق بها الحجاب والهدب وما يلي الوجه انتهى قبل وما قاله في الأخير ظاهر ومثله شعر الخلد اذ لا يقصد تقيتها مع اتصال انتهت قال عرش قوله وهو ظاهر معناه وقال الرشدي قوله مر ومثله شعر الخلد من غم القيل والقائل هو الشهاب في قوله ما لم ينفصل عنه كثيرا وهو تلويح الشارب والعقده بالدهن عند اكل اللحم فانه مع العلم والتمتع حرام فيه الغلبة كما علم مما تقرّر فليحذر عن ذلك ما أمكن وظاهر قوله شعر انه لابد من ثلاثين بقية الاكتفاء بدونها ان كان مما يقصده التزين لان هذا هو مناط التحريم كما يعلم مما تقرّر ويحرم عليه بل وعلى الخلد دهن نحو رأس الحرم خلقة فلا رد على المتن (ولا يكره) للحرم (غسل رأسه وبدنه بقطي) ونحو سدر لانه لا زالة للوش بخلاف الدهن فانه للتبينة الشاحبة الطيب كالحرم الاولى قوله ذلك حتى ملبوسه أي مال بغش وبخه كلفه وظهر وتفرق عند غسل رأسه ولثاينته من شعره ويكره الاكتحال بنحو لا يطيب فيه بغير عطر لان فيه بغير عطر وتوبا

وان كان يستخرج منه السمن شرح مر اه سم (قوله فادر ارجح) اي الدهن (في قسمه) اي قسم الطيب ولم يجعله في قسمه مستقلا سم عبارة قاله في تنبيه المجسم ارجح هذا في قسم الطيب فانه لا فرق فيه بين المطبوخ وغيره كما هو وقد جعله في الروضة وأصلها في مائة قتال لكن الحر رأدته في نوع الطيب لتقاربهما في المعنى لانهما متوفيان ليس فيهما الزالة عين اه (قوله لان في المخرج) خبر فادر ارجح (قوله بخلاف رأس افرح) وهو من لبنت برأس شعر من آفة (وأصلع) وهو من لبنت برأس شعر خلقة وأرض اعش (قوله ودقن أمرد) اي دون قارب الانبات قاله الوفاي وهو ظاهر اطلاق الشارح كالتباينة والمعنى وقال سم ينبغي الاق وان نباتها لانها حينئذ كراس الحلق اه وفيما لا يخفى (قوله فلا يحرم دهنها المخرج) ولو كان بعض الرأس أصلا جاز دهنه فقط دون الباقي نهاية وناق (قوله الاشعر الخلد المخرج) وفا قاله المعنى وخلافا لانه والاسنى عبارة للمعنى والحق الحب الطري شعر الحب شعر الوجه كالجرب وشارب وعقده موقال في المهمات انه القياس وقال الوفاي العرقا في التريخ يظهر فيها اتصال بالحب كشارب والعقده والعدار وأما الحجاب والوه - حب وما على الجبهة أي عيون الخد في عينه اذ انتهى وهذا هو الظاهر لان ذلك لا يترتب به اه وعبارة النهاية بعد ذلك كرام الحب والمهمات تصها واه واه جع متاخر ون وهو ظاهر بخلاف القول بان التقيل لا يطق بها الحجاب والهدب وما يلي الوجه انتهى قبل وما قاله في الأخير ظاهر ومثله شعر الخلد اذ لا يقصد تقيتها مع اتصال انتهت قال عرش قوله وهو ظاهر معناه وقال الرشدي قوله مر ومثله شعر الخلد من غم القيل والقائل هو الشهاب في قوله ما لم ينفصل عنه كثيرا وهو تلويح الشارب والعقده بالدهن عند اكل اللحم فانه مع العلم والتمتع حرام فيه الغلبة كما علم مما تقرّر فليحذر عن ذلك ما أمكن وظاهر قوله شعر انه لابد من ثلاثين بقية الاكتفاء بدونها ان كان مما يقصده التزين لان هذا هو مناط التحريم كما يعلم مما تقرّر ويحرم عليه بل وعلى الخلد دهن نحو رأس الحرم خلقة فلا رد على المتن (ولا يكره) للحرم (غسل رأسه وبدنه بقطي) ونحو سدر لانه لا زالة للوش بخلاف الدهن فانه للتبينة الشاحبة الطيب كالحرم الاولى قوله ذلك حتى

(قوله فادر ارجح) أي الدهن في قسمه أي قسم الطيب لم يجعله في قسمه مستقلا اه (قوله ودقن أمرد) ينبغي الاق وان نباتها لانها حينئذ كراس الحلق (قوله الاشعر الخلد) لا وجه ترك الاستثناء مر (قوله وفي الحاشية) لاكتفاء المخرج) اعتمد شيخنا الشهاب الوفاي لانه اسم جسم وأقوله ثلاث شعر انتم اياه (قوله) لا يتعدا الاكتفاء المخرج) اعتمد شيخنا الشهاب الوفاي لانه ما وافقه في قوله لا فرق بين كثير الشعر وقليله سم ونهاية قال الرشدي ومراده بالقليل ما يشمل الشعر وقبضه وذلك لان لفظ السؤال الذي أجاب عنه عاذا كره ليشترط في دهن الشعر أن يكون ثلاث شعرات أو يحصل بالواحدة أو بعضها كلفه وقبضه كالمهم انتهى (قوله بدونها) أي ولو واحدة فني قال الوفاي ومثله الشعرة بعضها ونقل الامام عبد الله العنابي عن بعض مشايخه أن الخطيب كان في درس الشمس الرمي فقر راته يجبي في دهن الشعرة الواحدة أو بعضها دم كمل فقال الخطيب سم قال ذلك فقال أنا فاه فقال الخطيب حرم درسك يا محمد منذ جاعت الانانية وقام انتي لكن هذا القيام ليس لفظا في الحكم بل يقصد تحفي علينا والافتقار الى المعنى ودهن رأس وشعر منه وهو الظاهر من كلامهم انتهى اه ويحتمل أن من أسباب القيام حرم الشمس الرمي بقوله أو بعضها (قوله فلا رد المخرج) أي لان الكلام فيما يختص بالحرم (قوله ونحو سدر) أي كساون لا طيبه (قوله كلس) أي نفا (قوله ولو تفرق المخرج) ظاهره وجوبه (قوله) ويكره الاكتحال المخرج) والكره في المرأة اقتداء بالحرمة والاحتجام والقصد ما يقطع ما شعره انشاد الشعر المباح والمطر في المرأة كالحلال فمما ولادم عليه ان شغل تنفعا لمتشاسين شعره حال التبرجح وان تنف بنفسه لان الاصل براعة الممتنع بكم من شعره لاجد به باخفاؤه لانا ماله وقصر به

(قوله فادر ارجح) أي الدهن في قسمه أي قسم الطيب لم يجعله في قسمه مستقلا اه (قوله ودقن أمرد) ينبغي الاق وان نباتها لانها حينئذ كراس الحلق (قوله الاشعر الخلد) لا وجه ترك الاستثناء مر (قوله وفي الحاشية) لاكتفاء المخرج) اعتمد شيخنا الشهاب الوفاي لانه ما وافقه في قوله لا فرق بين كثير الشعر وقليله سم ونهاية قال الرشدي ومراده بالقليل ما يشمل الشعر وقبضه وذلك لان لفظ السؤال الذي أجاب عنه عاذا كره ليشترط في دهن الشعر أن يكون ثلاث شعرات أو يحصل بالواحدة أو بعضها كلفه وقبضه كالمهم انتهى (قوله بدونها) أي ولو واحدة فني قال الوفاي ومثله الشعرة بعضها ونقل الامام عبد الله العنابي عن بعض مشايخه أن الخطيب كان في درس الشمس الرمي فقر راته يجبي في دهن الشعرة الواحدة أو بعضها دم كمل فقال الخطيب سم قال ذلك فقال أنا فاه فقال الخطيب حرم درسك يا محمد منذ جاعت الانانية وقام انتي لكن هذا القيام ليس لفظا في الحكم بل يقصد تحفي علينا والافتقار الى المعنى ودهن رأس وشعر منه وهو الظاهر من كلامهم انتهى اه ويحتمل أن من أسباب القيام حرم الشمس الرمي بقوله أو بعضها (قوله فلا رد المخرج) أي لان الكلام فيما يختص بالحرم (قوله ونحو سدر) أي كساون لا طيبه (قوله كلس) أي نفا (قوله ولو تفرق المخرج) ظاهره وجوبه (قوله) ويكره الاكتحال المخرج) والكره في المرأة اقتداء بالحرمة والاحتجام والقصد ما يقطع ما شعره انشاد الشعر المباح والمطر في المرأة كالحلال فمما ولادم عليه ان شغل تنفعا لمتشاسين شعره حال التبرجح وان تنف بنفسه لان الاصل براعة الممتنع بكم من شعره لاجد به باخفاؤه لانا ماله وقصر به

(٢٢ - (شرواني وابن قاسم) - رابع)

(الثالث) من المحرمات على الذكور (١٧٠) وغيره (إزالة الشعر) ولومن غير رأسه (أو الفخفر) أى شيء من أحدهما من نفسه وإن قبل بنف

وتفلسفه معنی و نهایی (قوله من الحرمان) الى قوله ومنه يؤخذ في الدماية والتأني الا قوله من نفسه وقوله حتى نحو شرب الخ الى ذلك وقوله ولؤدني الى رضاء الخ وقوله كذلك قول المن (أو الظفر) أي من يده أو جسده أو من يحرم آخر قلأ أو غيره نهاية زاد لؤدني لؤمن أصبح زائدة اه (قوله وغيرهما) أي خلق أو فوض أو نوره نهاية (قوله حتى نحو شرب دواء الخ) أي كل من جعل الزاكب نحو سرج وناث (قوله مع العلم الخ) أي بكونه مريلاً فيناظره قاله البصري والوافد أي بالأحوال والقرى والمكون مريلاً (قوله وذلك) أي حرمته المأذ ذكر (قوله نية قلع الخ) أي بلا فدية نهاية ومعنى (قوله عنبه) الأولى الأفراد كقولي لؤدني (قوله وما أنكر من ظفراء الخ) أي أنه أو أنتم لو لم قال بال الجبال ولو نطق قطع أو قلع الشعر أو التفرع المتأذي به على قطع شئ من غيره فالظاهر عدم الأخو لاقر بوجوب الفدية ثم رأيت في الغم البه وبغارة النهاية تفهمه أيضاً انتهى اه وناث (قوله كذلك) أي ولؤدني تأذيها يظهر (قوله ولا فدية) راجع لكل من القاع والقطع (قوله كلوا قطع أصبع الخ) يتم نسي الفدية نهاية (قوله أو نطق جادتره) الخ أو فيص ماذ كرم عدم الخلل به فليراجع عرش (قوله أو من الخ) أي من التعليل (قوله فإن كان - لا) إلى قوله وهل الأمر الخ في التأني الا قوله لكن ان الى نحو والاولى التبيين في النهاية الا لا ذكر وقوله وهل الأمر الخ دلو عذر (قوله فإن كان حلالاً لا نثي) وكذا ان كان محرماً داخل وقت تحله محمد صالح (قوله بغير إذنه الخ) ينبغي أن يكون علمه رضاء كاذبه بالنسبة لعدم الائتم مطلقاً ولعدم التعذر بران صادقاً عليه لا نقول لقوله بغيره فيما يظهر في جميع ذلك بصري (قوله لم يدخل وقت تحله) أي فإن دخل وقت تحله فهو كالحلال قياساً سبق فيما يظهر ثم رأيت مصرحاً به فالجدة على ذلك بصري وقوله فاسبق يشمل الائتم والتعذر فليراجع (قوله والفدية على المحلوق) وليس الخالق طريفاً في الضمان وان لم ياذن في الخلق ان أمكنه منعاً لتفريطه فيها عليه محققه واستشكل بمسئله الغصب إلا تمتة أنفاقان الغصاب فيطابق وقد يجعل بان ذلك محض حق آدمي فقط فبها أكثر مما هنا شرح العباب اه سم عبارة عرش قوله هو لأنه المستتر في الخ ظاهر ان الخالق لا يطالب بشئ فلس طر يقافي الضمان اه (قوله حيث بعد النعال الخ) هذا فارق ذو حوجه شرع مع تمكنه من دفعه حيث لا يسقط الضمان عن المحلوق لأنه ليس شئ منفعه تعود على المحلوق وإنما لحقه به الضرر عرش (قوله لم يضمنه المأمور) أي ضماناً مستقراً والافهوطر بيق في شرح مر اه سم قال عرش قوله والافهوطر يقا في جعل عدم القرار على الغصاب حيث جهل الغصب والافا الضمان عليه اه (قوله بل لو سكت مع قدرته الخ) ولو طارت نار الى شعره فاحرقته والمافا الدفع لزمته الفدية والإفلا نهاية ومعنى (قوله فالحكم كذلك) أي بالفدية عليه (قوله دفع بعضها) أي التلغاث (قوله بخلاف مالهو كان تأني الخ) عبارة شرح العباب والامكنه منه أي يمكن المحلوق منع الخالق لا كراهة أو قوم أو جنون أو انعام وقد خلق بلاذنه قبل دخول تحله فهي ولو صوما على الخالق ولو حلالاً الى ان قال وانهم كلامه كاشحين وغيرهما أن المحلوق ليس طر يقافي الضمان سواء أعسر الخالق أو غاب أم لا وهو الأصح باتفاقهم كافي المجموع

الانحطب شرعه بنحو الحناء اه وقوله شرعه قال في شرحه أي الحرمان الذكر والأناثي (قوله من قسمه) يأتي مجتمزه (قوله والفدية على المحلوق الخ) عبارة شرح العباب والفدية فيما لا وقع الحق قبل وقت التحلل على المحلوق وان لم ياذن فيه أي الخلق ان أمكنه منعاً لتفريطه فيها عليه مستظه الى أن قال وانهم كلامان الخالق هائلي طر يقافي الضمان وهو كذلك لكن استشكل بمسئله الغصب المذكورة بمعنى مسئلة غصب الشاة لا يتفقانه بمعنى الغصب فيطابق بيق وقد يجب بان ذلك محض حق آدمي فقط فبها أكثر مما هنا الخ اه (قوله لم يضمنه المأمور) أي ضماناً مستقراً والافهوطر بيق في شرح مر (قوله بخلاف مالهو كان تأني الخ) أو مكر الخ (قوله عبارة شرح العباب) والامكنه منه أي يمكن المحلوق منع الخالق لا كراهة أو قوم أو جنون أو انعام وقد خلق بلاذنه قبل دخول تحله فهي ولو صوما على الخالق ولو حلالاً الى أن قال وانهم كلامه كاشحين وغيرهما ان المحلوق ليس طر يقافي الضمان سواء أعسر الخالق أو غاب أم لا وهو الأصح باتفاقهم

دفع متلفاته حتى أطلق دفع بعضها فقصرت ضمنه بخلاف ما لو كان نائماً أو مكرهاً

لانه معذور ولا تقصير من جهته بخلاف نحو الناسي انتهت اه سم (قوله أو غير مكلف) أي يجوز أن أو يغيب عليه أو يصيبه غير معصية وإنما به (قوله ولو أمر غير بالخ) عبارة بالنهاية واستثنى من إطلاق وجوب الفدية على الخالق ما لو أمر بحلال لا يحل بحكم نائم أو نحو فالفدية على الأمر أن جهل الخالق أو أكره أو كان أعجمياً يعتقد وجوب طاعة أمره والأقل الخالق ومثله ما لو أمر بحرم محرماً أو حلال محرماً أو عكسه كآبسة عليه الأذرى وصرح بما تقرر وأنه لو كان له معذور بن فالفدية على الخالق وقياساً من جعلوا كأنه غير معذور بن أن تكون على الخالق أيضاً وهو ظاهر اه (قوله بحق رأس محرم) أطلق المحرم والموجود في كلام غيره تنقيده بنحو النائم فإنه لو تمكن من الدفع فهي عليه دون ما حواه كاله استغنى عنه ما سبق بصري (قوله إن عذر المأمور) أي بأن جهل الأحكام أو أكره أو كان أعجمياً يعتقد وجوب طاعة أمره كذا في الأسنى بصري وفي سم بعد ذكر مثله بن زيادة مناصه فالخالف أنه لو أمر بحلال أو محرماً حلالاً أو محرماً فان عذراً أحدهما فقط فالفدية على الآخر أو عذراً أولم يعذر فعلي المأمور اه (قوله في الأول) أي فيما لو عذر المأمور فقط (قوله أو الأقرب) لا قد يشمل المأمور في الأول أيضاً لكن التعليل بظاهر في التخصيص بالأمر هنا لكن قياس ما مر من شرح العباب فيما لو حلق رأس المحرم بغير إذنه وأمكنه منع من الخالق ليس طريقاً كان المأمور في الأول كذلك إلا أن يفرق فليراجع سم (قوله لمن لا يعتقد وجوب الطاعة) يخرج أعجمياً يعتقد وجوب الطاعة سم (قوله

كل الجموع لانه معذور ولا تقصير من جهته بخلاف نحو الناسي اه (قوله فالفدية على الأمر الخ) استشكله الأذرى والركشي بأن قياس الضمان الوجوب على المأمور ومطلقاً كقول أمره بالتلاف نفس الغير أو ماله وقرر في شرح عباب الخالق هنا عذره فجعله أو نحو كراهه لا تقصير منه بالتلف يناسب الزامه بالفدية التي هي حق الله تعالى المبني على المسامحة بخلاف تلف نفس الغير أو ماله فإنه يقصر وإن جهل حرمته ذلك لأن التأخر في أحد فأن فرض خفاؤه عليه فهو نادر لا يقول لعلنا أن قال قال في الكفاية ان قول أو أمر محرم شخصاً يقتل مبيداً لضمانه على المحرم في الفرق بينه وبين ما هن وجوبه إلا في أغنيانطق على ما لو كان الأمر هو الخالق قبل أن يضر في يده ودية بتلاف الصيد من ثم لو كان يسده عنه اه ولا يخفى أنه قد يتبادر من الفرق الذي ذكر في جواب أشكال الأذرى والركشي أن المأمور في الأول ليس طريقاً في الضمان فكان قوله هنا على ظاهر وأما قوله كلاماً وفي الأول أيضاً لأن ما وجبه به الأقرب الذي ذكره لا يشبه فلنأمل وأيضاً في جملة عذر المأمور والأكره وسأقي أنه لا يمنع كون المأمور طريقاً ضمان الصيد فيصاح للفرق بينهما وفي الروض فرع وان اضطر وأكل الصيد من وكذا لو أكره أي المحرم على قتله ويرجع على المكروه اه (قوله إن عذر المأمور الخ) أي بأن جهل الأحكام أو أكره كافي بالجموع قال في شرح العباب أو كان أعجمياً يعتقد وجوب طاعة أمره كآبسة الأذرى وغيره أخذ من كلامهم في الجناب اه (قوله إن عذر المأمور) يشمل المأمور المحرم إذا عذر فقتله من الفدية على الأمر ولو ائتمه ما في شرح الروض فانه إذا قال الروض فان أمر حلال لا يحل بحق رأس محرم نائم أي أو نحو فالفدية على الأمر إن جهل الخالق أي أو أكره أو كان أعجمياً يعتقد وجوب طاعة أمره كآبسة كآبسة عليه الأذرى اه كآبسة لو أمر محرم محرماً أو حلال محرماً أو عكسه منتلف الحكم وليس كذلك كآبسة عليه الأذرى اه فالخالف مع ما مر أنه لو أمر بحلال أو محرماً حلالاً أو محرماً فان عذراً أحدهما فقط فالفدية على الأمر أو عذراً أولم يعذر أهوى على المأمور (قوله وهل الأمر طريق هنا الخ) انظر لم تردده بنحو فيما لو حلق بغير إذنه المحرم مع تمكنه من منعه بعدم كون الخالق طريقاً كما مر من شرح العباب مع أن الخالق هنا مباشر والأمر هنا لم يباشر (قوله أو الأقرب) لا قد يشمل المأمور في الأول أيضاً لكن التعليل بظاهر في التخصيص بالأمر هنا لكن قياس ما مر من شرح العباب فيما لو حلق رأس المحرم بغير إذنه وأمكنه منع من الخالق ليس طريقاً كان المأمور في الأول كذلك إلا أن يفرق فليراجع (قوله لمن لا يعتقد وجوب الطاعة) يخرج

أو غير مكلف فعلي الخالق
والعاصي مطالبته بالواجب
لأن نسكه يتم بأدائها له
أخرجها عن الخالق لكن
بأنه كالكافرة ولو أمر
غيره بحلق رأس محرم
فالفدية على الأمر الحلال
أو المحرم إن عذر المأمور
الحلال أو المحرم والأهوى
على المأمور وهل الأمر
طريق هنا كما هو في
الأول محل نظر والأقرب
لأن مجرد الأمر بأن لا يعتقد
وجوب الطاعة لا يقتضي
سوى الأمر

ولو عذرنا فهي على الخالق فيما يظهر لانه البشر * (تنبيه) * قد يشكل تعليلهم وجوب القدي في الخلق بالترقي بائهم جعلهم انواع العزير وجعلنا في الزمان الغير (١٧٢) بغير فقه العزير وذلك مستلزم لكونه مريضا ومناف لكونه ترقيا اذهوا للامم للعزير ويزم

ولو عذرنا فهي على الخالق الخ) وقباصا من حاله كانه غير معذور بان تكون على الخالق ايضا وهو ظاهر شرح مر ايه اسم اى لانه المباشر عرش (قوله بالترقي) متعلق بالتعالين (قوله بائهم الخ) متعلق بيشكل (قوله بجعلنا) اى الخلق (قوله في ازلته) اى الشعر (قوله اذهوا) اى المترقي بصري (قوله كونه ترقيا) الانسب كونه مريضا (قوله وتهدم) عطف بنفسه على الشعر (قوله لكونه) اى الخلق (قوله وجنابه) عطف على ترقيه (قوله بقائه) اى الشعر (قوله وقائه جمالا) الاول معطوف على اسم السكون والثاني على خبر فهو من المعطوف على معمول عامل واحد في الاول المعطوف على الضمير المحرور وبلاعادة الجار وقباصا بصري (قوله لم يجعل ذك الخ) اى الخلق مع ان مقامه من الترقى اذ الجنابه ينافي كونه عبادا وركا قاسل نسيب: الخلق عنه (قوله الاول) الاولى تركه (قوله المعلى بمصولة) الضمير عائد الى السلام مع ملاحظة الاستخدام فالاول لفظي والثاني معنوي بصري (قوله من الاوقات) متعلق بضمير حصوله (قوله للمصلى) متعلق بمصولة (قوله وامامنا تعاطى ضدها) هذا انظر الظاهر والافتقار من الخلق عن الصوم يحصل بدخول وقت الاطفار وهو غير وبالشمس تعاطى المضطرب لا (قوله اودخول وقت) اى المضطرب سم قول المتن (ق) ثلاث شعرات) بعضها بين جمع شعرة يسكونها ثمانية ومعنى (قوله او بعض) الى المتن في المعنى وانتهى الاقوله وكان الى اما هذا (قوله او بعض من كل منها) اى من الثلاث شعرات والاثلاثة اظفار فصوره المسئلة انه ازال من كل شعرة من الثلاث بعضها او من كل ظفر من الثلاثة بعضها او ازال شعرة واحدة في ثلاث شعرات فان اختلاف الزمان والمكان وجب ثلاثة امداد وان اختلفا من مر ولو ازال ظفر في ثلاث مرات قالوا لسبب ثلاثة امداد ان اختلاف الزمان والمكان والافضل الواجب مد واحد كفى الشعرة اودم فيه نظير ويؤيد الاول اطلاق قوله الاتي والحق في الظفر سم اقول بل كلام الشارح الاتي في قبيل قول المصنف الاظفار الخ مر في الاول (قوله يصل الازالة) اى ليجل الشعر المزال فانه لا يشترط ان يكون من الرأس وحده مشابها لو ازال شعرة من الرأس وشعر من الابطا وشعر من القدية في ازالة جميع الشعور ومع جميع الاظفار وليس مراد انصر بهم بان الخلق والقرنوع متقاربان وبأن القدية متعددة تعددهما وحسن جعل قوله فلا تعدد القدية على انه بالنسبة الى كل من القسمين على انفرادهم وهذا واضح لا يخبر علموا بانها تعاطى لثا ينقل عن توصيل عار نه على ما يبيناد منها بصري اى ولو قالوا اظفار البدين الجواب بدل الاول الاتضع المراد (قوله) وان كان المزال الخ) لا يتفق على هذه الغاية صلاية النهاية والمعنى وحكم ما فوق اثلاث حكمها كما فهم بالاولى حتى لو حلق شعر رأسه وشعر بنيه ولاء ازال اظفار يديه ورجليه كذلك لم يفتديه واحدة اه وهى اوضح وأسلم (قوله فلا تعدد القدية) اى بل يجب فدية واحدة للشعر واولا اظفار سم (قوله ومن ثم) اى من اجل انه لا فرق بينا بين المعذور وغيره (قوله لم تهننا الخ) اى بخلاف الناس والجاهل في التمتع بالبسر والطيب

من ملائمة لها عدم ازلته لها وقد يجعل ينع الخلق كونه ترقيا بل فيه ترقين حيث انه يترقى كفاة الشعر وتهدم وجنابه من حيث ان الشعر جمال يترقى على خبر فهو من المعطوف على معمول عامل واحد في الاول المعطوف على الضمير المحرور وبلاعادة الجار وقباصا بصري (قوله لم يجعل ذك الخ) اى الخلق مع ان مقامه من الترقى اذ الجنابه ينافي كونه عبادا وركا قاسل نسيب: الخلق عنه (قوله الاول) الاولى تركه (قوله المعلى بمصولة) الضمير عائد الى السلام مع ملاحظة الاستخدام فالاول لفظي والثاني معنوي بصري (قوله من الاوقات) متعلق بضمير حصوله (قوله للمصلى) متعلق بمصولة (قوله وامامنا تعاطى ضدها) هذا انظر الظاهر والافتقار من الخلق عن الصوم يحصل بدخول وقت الاطفار وهو غير وبالشمس تعاطى المضطرب لا (قوله اودخول وقت) اى المضطرب سم قول المتن (ق) ثلاث شعرات) بعضها بين جمع شعرة يسكونها ثمانية ومعنى (قوله او بعض) الى المتن في المعنى وانتهى الاقوله وكان الى اما هذا (قوله او بعض من كل منها) اى من الثلاث شعرات والاثلاثة اظفار فصوره المسئلة انه ازال من كل شعرة من الثلاث بعضها او من كل ظفر من الثلاثة بعضها او ازال شعرة واحدة في ثلاث شعرات فان اختلاف الزمان والمكان وجب ثلاثة امداد وان اختلفا من مر ولو ازال ظفر في ثلاث مرات قالوا لسبب ثلاثة امداد ان اختلاف الزمان والمكان والافضل الواجب مد واحد كفى الشعرة اودم فيه نظير ويؤيد الاول اطلاق قوله الاتي والحق في الظفر سم اقول بل كلام الشارح الاتي في قبيل قول المصنف الاظفار الخ مر في الاول (قوله يصل الازالة) اى ليجل الشعر المزال فانه لا يشترط ان يكون من الرأس وحده مشابها لو ازال شعرة من الرأس وشعر من الابطا وشعر من القدية في ازالة جميع الشعور ومع جميع الاظفار وليس مراد انصر بهم بان الخلق والقرنوع متقاربان وبأن القدية متعددة تعددهما وحسن جعل قوله فلا تعدد القدية على انه بالنسبة الى كل من القسمين على انفرادهم وهذا واضح لا يخبر علموا بانها تعاطى لثا ينقل عن توصيل عار نه على ما يبيناد منها بصري اى ولو قالوا اظفار البدين الجواب بدل الاول الاتضع المراد (قوله) وان كان المزال الخ) لا يتفق على هذه الغاية صلاية النهاية والمعنى وحكم ما فوق اثلاث حكمها كما فهم بالاولى حتى لو حلق شعر رأسه وشعر بنيه ولاء ازال اظفار يديه ورجليه كذلك لم يفتديه واحدة اه وهى اوضح وأسلم (قوله فلا تعدد القدية) اى بل يجب فدية واحدة للشعر واولا اظفار سم (قوله ومن ثم) اى من اجل انه لا فرق بينا بين المعذور وغيره (قوله لم تهننا الخ) اى بخلاف الناس والجاهل في التمتع بالبسر والطيب

وذلك لقوله تعالى فدية أى خلق شعره فدية وثالث الشعر ثلاث والاصابع غير معتبر بها اذ اجاعا واذا وجبت مع العذر واللهن فمع غيره أولى ومن ثم لم تهننا كالمعد

نحو ناس وجاهل وولى صي غير مختلف نحو مجنون ومعنى عليه وغير غير كفى الجموع لان هؤلاء لا ينسبون لتقصير في جمع مختلف اولئك
وكان قضية كون هذا كالتصديق باب الاتلافات انه لا فرق لكن لما كان في محققته ان لا يسمع فيجب ان لا يتصور وتقصير وهذا يندفع
استشكال الاذرى وجواب الفريضة عنه بما لا يتصور على انه يوهن المميز كغير المميز (١٧٣) وليس كذلك فيحقر راما اذا اختلف محل

الزلة أو زمنها غير فافحص في
كل شجرة أو بعضها أو ظفر
كذلك في كل شيء أو الظاهر
ان في الشجرة أو الظاهر أو
بعض كل (مد طعام وفي
الشعيرتين أو الظفرين أو
بعضهما (مدن) لغير
تبعيض الدم والشرع قد
عدل الحيوان بالطعام في
جزءه الصد وغيره والشجرة
أو بعضها النهاية في القلة
والمد أقل ما وجب
الكفارات فقسو بلبه
والحق في الظفر لما مر هذا
ان انتشار الدم فان انتشر
الصوم في فروم في الشجرة أو
الظفر أو بعض أحدهما
ومران في اثنين وهكذا أو
الأطعمه في واحد أو الواحد
وصاعان في اثنين وهكذا
كذلك في جمع وقال الاستوى
انه متعين لا يبعد عن قوله
آخر ومنهم الباقي وبان
العنداء فاعتمدوا ما أطلقه
الشيطان لا احتساب من انه
لا يجوز غير المثل في الأولى
والمدن في الثانية وما أزم
به الاقوال من التغير بين
أشياء وهو الصاع وبعضه
وهو المد مردود بان تفاوت
كالسافر يتغير بين القصر
والاعمال (والعذور) بان
آداء الشعر اذا لم يحتمل
عاد لنحو قبله أو مرض

والدهن والجامع مقتضاه اعتبار العلم والقصد وهو مستفهمان به ومعنى (قوله نحو ناس الخ) أي ان
سكت عن الرفع مع القدر (قوله وجاهل) أي بالحر متباهية (قوله بخلاف نحو مجنون الخ) أي كأننا متباهية
ومعنى واسي (قوله كفى الجموع) عبارة بالحاشية الأصغر في الجموع ان المعنى عليه والصي والمجنون اذا لم
يكن لهما فاعى تغير لادوية عليهم ولا على ولهم انتهت اسم (قوله بخلاف اولئك) عبارة بالنهاية والمعنى
بمختلف الجاهل والناس فانهم ما يعلقان فعلهما لنفسه الى تقصير اه (قوله انه لا فرق) أي بين نحو الناس
ونحو المجنون فوجب الغلبة عليهم أيضا به ومعنى (قوله اما اذا اختلف محل الزلة) أي بحسب ما يسمع آخر
أذنه من سماع أو به محصل قول المتن (والاظهر أن في الشعر الخ) ولو أنصف قوة الشعر بان شقها نصفين
فلا شيء وان حرم دنان (قوله والظفر) الخ قوله هذا في المعنى الى قول المتن والمعذور في النهاية (قوله
وغيره) أي كشجر الحرم (قوله هذا الخ) أي يوجب بعد أو مدس فيما ذكر عبارة المعنى وحصل الخلاف
الذكر اذا اختلف العلم الخ (قوله ان اختار العلم الخ) وقا قال لا في المتن وخلافا لنهاية عبارة ولا فرق في
ذلك بين ان يختار دماء ولا يفتقر به الوالرحالة تعالى خلافا للمعاني فذهبوا في الكلام على رد التقيد
الذكر وجمع من المتأخرين كالباقيين وبان العمد وعسكو باطل في الشئين اه قال الرشدي قوله حر
خلافا للمعاني أي في تقيد بذلك بما اذا اختلف العلم فان اختار العلم فان اختار الصوم الخ
بعض الاثنين من الشعر أو الظفر (قوله قاله) أي قوله هذا ان اختار العلم فان اختار الصوم الخ
(قوله ما أطلقه الشيطان كالاخصاب) أتى شقنا الشهاب الولى بان العنداء ما أطلقه الشيطان كالاخصاب سم
(قوله من انه لا يجوز غير المداخ) في هذا الحصر موعوبه بالنظر للصاع والصاعين فتأمل سم وقد يجب بان
المراد لا يجزى به المداخ (قوله وما المداخ) إشارة الى اعتراض الآخرين على الاولين بأنه يلزم من قولكم
التغير بين الشئ وبعضه وهو يمنع فوجه بأنه ما زال واقع لانه نسيما كرى على قوله المعنى قال بعضهم وكلام
المعاني ان ظهر على قولنا الواجب ان شئنا ما هو مرجح لا يظهر على قولنا الواجب مداد يرجع لحاصله
الى أنه يتغير بين المداخ والشخص لا يتغير بين الشئ وبعضه وجوابه المنع فان السافر يتغير بين القصر
والاعمال وهو يتغير بين الشئ وبعضه اه (قوله بان آذنه) الى قوله وقبل في النهاية الاقوله ان شاء لا يحتمل
عاد قوله ولا ينافي الى المتن وقوله وكذلك الى المتن وقوله وكل محذور بالاحرام الى المتن وقوله وهما واضعان
والى قوله ورد في المعنى اما ذكر وقوله قبل (قوله ان شاء لا يحتمل عادة) أقره عس (قوله أو مرض الخ)
أو حاشية متباهية ومعنى (قوله ولا ينافي هذا) أي التقيد بقوله ان شاء الخ (ما مر الخ) أي من التعصم بقوله ولو
أدنى تاذ (قوله من شأنه) أي نحو المنكسر الخ (قوله و) (قوله هناك) أي في نحو المنكسر الخ (قوله
أو زيل الخ) الأولى ابدال أو بابى المقصرة (قوله وكذلك ظم ظم الخ) كالصريح في وجوب الغلبة حيث
وتقدم قوله وما المنكسر الخ انصرح فيه بعدم الغلبة فهم مستثنان فلا يتبهم تغيير أحداهما عن الأخرى
مختلف نحو مجنون ومعنى عليه وغير غير كفى الجموع) ومثلهم في ذلك التام شرح روض وصبار والحاشية
الأصغر في الجموع ان المعنى عليه والصي والمجنون اذا لم يكن لهما فاعى تغير لادوية عليهم ولا على ولهم (قوله
ما أطلقه الشيطان كالاخصاب) أتى شقنا الامام الشهاب الولى بان العنداء ما أطلقه الشيطان كالاخصاب (قوله
من انه لا يجوز غير المداخ) في هذا الحصر موعوبه بالنظر للصاع والصاعين فتأمل سم (قوله وكذلك ظم ظم
احتجاج اليه) كالصريح في وجوب الغلبة حيث تقدم قوله وما المنكسر من نظره وتأدى به الخ انصرح فيه
بعدم الغلبة فهم مستثنان فلا يتبهم تغيير أحداهما عن الأخرى فكان ما هنا اذا لم يتأذى به لكن توقفت مداواة

أوراء وسن و لا ينافي هذا ما مر في نحو المنكسر وشعر العين لان من شأنه ان لا يصير له فكتفي فيمادى تأخذ بخلاف هذا ومن ثم تجب
هناك فدية (أن يتحقق) أو يزىل ما يحتاج للاثمن رأسه وغيره وكذلك ظم ظم احتاج اليه (و يعذى) لقوله تعالى كن منكم من ينض
الاية فزلت فحين آذاهم وأمسأهم صلى الله عليه وسلم بالحق في الغلبة الآية

فكان ما هذا الم يتأخذه لكن توقفت مدوا انما يتحتم على ازا التمثلا سم **(قوله كاتنظر)** أى فى شرح الثالث
ازالة الشعر والنظر **(قوله احتباطا لستر العور وقوفه بالرجل الخ)** أى لانهم ملأوه ربهما فحفظ فيهما
نهاية ومعنى **(قوله الاعتدال النكاح)** أى والامال نظر بشهوة أو قبل بحائل كذلك والاعتدال قتل الصيد
بدلالة أو غارة أنه شرع بفضل وبأى فى الشرع مثله زيادة الاستئناء بنحو يده وتقدم عن الوفاى استئناء
أضعاف قوة الشعر بتبقيها نصين **(قوله على الذكرو غيره)** أى أحوم احراما طافا أو يجمع أو بعمره أو
بهما نية **(قوله ولو فى دبري بمحاط)** أى بذكر متصل أو يقطع ولوين مهمة أو بقدر الحشفة من فاقدها
نمهاية ووفى قال الرشدى قوله مر أو يقطع أى بالنسبة للمرأة أى بان استدخلت ذكره امقطوعا فحرم
عليها ويقتضيهما وان كانت لا تجب عليه القربة كإفائى اه **(قوله ولو بحائل)** أى كشف ونافى **(قوله وعلى
الزوج الحلال الخ)** الاحصر الاعم حذف الزوج كإفائى النهاية والافى **(قوله كقبلة الخ)** أى وعائقة بشهوة
نهاية ووفى **(قوله ونظر)** هل توقف الحرمة على تذكره والوجه أن يجزى فيه معنى الصوم سم عبارة
الوفاء وحريان سم على أن المرأة تحرم وهو قياس الصوم بخلاف ظاهر المختصر اه أى بخلاف اطلاق
التفتة والنهاية **(قوله شهوة)** أى ما حيلت ل الشهوة أى فى جميع ما تقدم فلا حرم ولا فدية اتفاقا بينه عبارة
الوفاء يخرج بالباشرة النظر والقبلة بحائل وإن أنزل فلا دم فيها ثم ان كانا بغير شهوة فلا دم أو بها فلا دم
وان لم ينزل وقال فى الفقه ما حيلت ل الشهوة أى فى المقدمات فلا دم ولا فدية انتهى وبشهوة المباشرة بغيرها
كن قبيل زوجه وداع فاضدا الاكرام أولا اه **(قوله شهوة)** أى فى الثلاث تفتى القبلة قال فى النهاية وفى
الانوار تحجب تقبيل لسلام شهوة كونه أخذ من تصوير المصنف فحين قبل زوجه وداع أنه ان قصد
الاكرام أو أطلق فلا فدية أو الشهوة ثم وفدى بصرى وقوله فى تقبيل الغلام الخ أى ولو بغير حسن
ونافى **(قوله لكن لادم مع انتفاء المباشرة)** أى كالنظر والقبلة بحائل مر اه سم **(قوله ويجب بها وان لم
ينزل)** يقدم ما يغفل عنه من وجوب الدم بغير دلل شهوة فلينبهه وبعبارة العباب وأما المقدمات بشهوة
من النظر فحرم ولو بين التحليل ولا تقصد أى المقدمات التسلوان أنزل ويجب تبعده الدم أى وان لم
ينزل وكذا بالاستئناء أى اذا أنزل بالانظر شهوة والقبلة بحائل وان أنزل وفى شرح حصانه وفيه أى
فى المجموع أن الاصح القطع بالوجوب فى مباشرة الغلام بشهوة كالأمر ولو ركعوا القبلة فافى نظهر
أنه ان قصد المكان والزمان لم يجب الامرة والا تعددت ثم رأيت المجموع مرص بذلك انتهى اه سم **(قوله
بها)** أى بالمباشرة فمبادون الفرج كالتفاحضة والمعاقبة بصرى **(قوله ان جاء مع بعدها)** مفهومه ان
المباشرة بعد الجماع لا يندرج دمها فى بدنا الجماع والظاهر أنه غير مراد وقتل بالبرص من سم على الغاية
التصريح به عش عبارة الوفاى ويندرج دم المقدمات فى جماع وقع بعدها وان طال الفصل أو بين التحليلين
قال فى الحاشية ومحمداه لم يسبق تكفير عنها أو فلا تدرج اه وكذا أى ينسحب دم المقدمات فى
جماع وقع قبلها وان طال الفصل كإفائى شرح العباب وقال فى مختصر الايضاح وشرحه ويندرج هذا
ما تحتم على ازا التمسلا ونظر هل توقف الحرمة على تذكره والوجه ان يجزى فيه معنى الصوم **(قوله لكن لادم
مع انتفاء المباشرة)** أى كالنظر والقبلة بحائل مر **(قوله ويجب بها وان لم ينزل)** وفى الانوار انما يجب فى
تقبيل الغلام بشهوة وكذا أخذ من تصوير المصنف فحين قبل زوجه وداع أنه ان قصد الاكرام أو أطلق فلا
قربة أو الشهوة ثم وفدى مر **(قوله ويجب بها وان لم ينزل)** يقدم ما يغفل عنه من وجوب الدم بغير دلل
بشهوة فلينبهه وبعبارة العباب وأما المقدمات بشهوة فتفتى النظر فحرم ولو بين التحليلين ولا تقصد أى
المقدمات التسلوان أنزل ويجب تبعدها الدم أى وان لم ينزل وكذا بالاستئناء أى اذا أنزل بالنظر بشهوة
والقبلة بحائل وان أنزل اه وفى شرحه ما نصوفه أى وفى المجموع ان الاصح القطع بالوجوب فى مباشرة
الغلام بشهوة كالأمر فدية موضع الحسن فتقول المأوردى وذهب لافدية فى تقبيله ولا مباشرة بشهوة
وان أنزل بغير فدية فأنزل بغيره أو لا يعمل على غير الحسن بناء على أنه فدية ونظر وان تقيد به نحو منظره كا

*** (تنبيه)** كل محظور أربع
للمحظوفه الغديه الازالة
نحو شعر العين كاتنظر
والانحوسل السراويل
والخف المقتطوع غير
احتباطا لستر العور وقوفه
الرجل من نحو الخفاسة وكل
محظور بالاكرام فدية الغديه
الاخذ النكاح (الزابع)
من المهرات على الذكر
وغيره (الجماع) ولو فى دبر
بهمسة ولو بحائل اجناحا
ويحرم على الحليلة الحلال
تمكينه لان فيه اعانة على
معصية وعلى الزوج الحلال
مباشرة محرمة تمنع عليه
تحليلها وتحرم أيضا مقدمته
كقبلة ونظر ولس شهوة
ولو دم عدم أنزل أو بحائل
لكن لا دم مع انتفاء المباشرة
وان أنزل او يجب بها وان
لم ينزل ثم ان جاء مع بعدها

وإن طال الفصل فذات
قصدتها في وجوب الجماع
وإما المفسدون وغيره ولا يستلزم
بغيره لكن اختار فيه
الفتنة إن أنزل وبسائر
تصريح ذلك كله إلى القتل
الإناني (وتفسده) أي
الجماع من عائد عالم مختار
وبها واختان (العمر)
المفسر دما في شيء منها ولو
عمر من الثلاث التي يغفل
بها منها (وكذا) يفسده
الحج إذا وقع فيه قبل
القتل الأول) أجماعا قبل
وقوف وإكمال أحاسه
إدام لم يخل القتل الأول
فلا فسادا لاختلاف ما يأتي به
عن بعض رواي أنه عنهما
يعرفه بخلافه وان كان
قوله لم يأت بشيء من أعمال
دمرة لأنها تقسم بعبادة
في قتل قبل والنزاهة
ذيان العمر إذا أطلقت
تصرف إلا المستحقة
من التامة المتفرقة
ببرها وهي غير الفزون
بمعنى أي الجماع المفسد
فوزنا وأجب ككل
فعله بغيره (بدنه)
أما جمع من العبادة
إله منهم ولا يعرف
بمخالفة وهي بغير
وأقيد بغير في الأضحية
تعلق على البرقة قال
منفرد الله تعالى عن
هوى وعلى الشاة
فإن عرفة
فمنه

الواجب في بدنة الجماع أو شراؤه ان تظل بينه وبين المقدس من طويل كالنذر في الحدث الاصر في الاكبر
سواء تقدم موجب على الجماع أو تأخر أو انتهى انتهت (قوله اول طالع الفصل) كذا في النهاية أيضا صرح به
أن الحكم كذلك وان غش كاهن ملاح وهو قياس قولهم كاندراج الاصر في الاكبر ونقل عن بعض المتأخرين
أن محل اعتبار الطول حدث نسيال معرفة وهو تقييد حسن انتهى السيد عمر البصري لكن المذهب الاول
كردى على بافضل (قوله والاستسماخ) = معني على القدمات قول المتن (وقسده الخ) يفهم أنه لا يعتقد
احرام جماعة وهو كذلك ولو أحرم حال تزوجه انعقد به جماعى أو جملدا لاجل ان التزعم ليس بجماع نهاية
ومعنى أى حدث قصد بالزعم التزعم لا بالتدليس على ما سأل في الصوم عش وسم (قوله أى الجماع الخ)
ولو انعقد نسك فساد بان أحرم بالجماع بعد فساد العمر بالجماع ثم جماع فهل يحكم بفساد آخر بالجماع حتى يجب
البدنة أو لا لأنه لا معنى للحكم بفساد النسك فسادا كقول جامع بعد فساد الصبح بالجماع فيه نظر ولا يبعد
الثاني سم (قوله وهما واختان) أى إما الحنفى فان زمة الفصل فسد نسكه أو الاثواني (قوله وكذا بقصد
به الجماع اذا وقع في الجماع) أى سواء كان قبل الوقوف وهو اجماع أو بعده خلافا لى حنفية وسواء كان الجماع
أم لا كفى الامر لو كان بالجماع في التسليم وقتا أو سبعا من الزمان أو بعد الصبي عند الرقيق مكلف وسواء كان
النسك طوعا له أم مفرقا من نذر أو غيره كالأحرار أو النسي والمجنون والمغني علمه والنائم والمكره والمجاهل
لقرب عهد الاسلام أو نشئه يباديه بعيدة عن العلماء فلا يفسد بجماعهم نهاية (قوله من علم الخ) أى يميز
أما غير المميز من صبي أو مجنون فلا يفسد ذلك بجماعه وكذا النسي والمجاهل والمكره معنى (قوله وان كان
قار بالجماع) غاية لما أفاده قوله بخلاف ما اذا خال أو أى لا يفسد الجماع اذا وقع بعد جماعه الاول وان كان الخ
(قوله ولم يلم بشئ الخ) أى تصور فان الفصل لا يخلو عن الطواف والخلق وكل منهما من أعمالها وقد يقال
بضرورة ذلك من دخول وقت التخلل وليس برأسه شعر لما تقدم أن ذكر الحلق يسقط عنه فحصل التخلل بالرى
وبعد بصري سم عبارة الأثواني وعمر القارون تسع حجه محتوان لم يأت بشئ كقارون وقف ثم تخلل ولم يكن
برأسه شعر بل بالرى فقط ثم جامع من بني من أعمالها الطواف والسبي وفساد أو أن ياعمالها كلها كقارون
خاف القسود ثم شمس ثم حلق تعديا أو لأمر ضرورة فقبل الوقوف أو بعده ثم جامع قبل الفصل الاول ولو بعد
الوقوف وكذا اتبع الجماع فواتا بغوان الوقوف وإن لم تتأق وأمكنه أن يأتى بأعمالها بعد فليزعم مقدم لقار
وعدم لقار وعدم في القضاء وان أفرد قاله في الفتح اهـ (قوله وريان العمر الخ) هذا بعد تسليما لا عن
التوهم فأى رديه سم (قوله أى الجماع) الى قوله ومحل في الملقى الاقوة والقور والتمن وقوله بسعي بمكافاة
فان عزز وقوله لانه تمتع الى ولم يبين (قوله المتعاضد جمع) الى قوله ومحل في النهاية الاقوة وعلى التساوق اض
وقوله وأوجب منه حال فان عزز وقوله لانه تمتع الى ولم يبين (وهى عبر الخ) أى والبدن نسجت أطلقت في كتب

أوليت أو النفع المراد بالبعد ذكره كان أو أتى نهاية ومعنى (قوله قطعاً مجزئاً) ويتصور فيه
مساكين الحرم وأقل مجزئان يدفع الواجب إلى ثلاثة أثمان قدر نهاية عبارة الوائى ولا يكتفى بالتصدق بالقيمة
فان قدر على بضعة أخرجه صوماً عابوا وقد عدل على بعض النعم كان قدر على شاة ثلث من السبع أخرجه وقوم
سنة أسباع البدن فخرج بقسمه طعاماً ما كان بدله من الانساد صرف أسباعاً من الحرم وأوقراه
الموجودين حال الاطعمة ثلاثاً ثمان قدر عليهم والاكتفى اثنتان أو واحد متساوياً أو متفاوتاً والافضل ان
يخرج على مدين ولا ينقص عن مدين دفع لثنتين مع قدرته على الثالث ضمن له أقل ما صدق عليه الاسم ولو
غيره بما لو المترن أولى عالم يكن الغرب يب أوج ويجوز الدفع لصغير ويجوز توسيعه وقبضه وأبواهم لهم
اه (قوله فى غالب الاول والى) اختاره النهاية وقال ع وش هو اه اه (قوله ومنه نأخذ أن الارجح
الح) ولا نأخذ من الحقاق باليس حتى أخذ من ذلك اه بشرط في التكرار هنا بشرط في التكرار في اليس
من عدم اتحاد الزمان والمكان وعدم التكرير بينهما فلهذا لم يسم عبارة الوائى وتكرار الغدبة بتكرار
الجماع وان اتحد المكان والزمان أو لم يكرر على الثاني بالانقضاء في مختلف سائر التمتع فبشرط فيها
اتحاد المكان والزمان وعدم تخطي التكرير اه (قوله تكرر اه) أى التأتى (قوله تكرر أجد هذين) أى
الجماع بين التحليل والجماع الثانى سم (قوله وهو الرجل خاصة الح) قال فى النهاية والواجب فى الجمع على
الرجل دونها وان قصد نسكها بان كانت محرمة بمنزلة غير مختارة عادة عامة بالتحريم كفى كفارة الصوم فهى عنه فقط
سواء كان الواطى أو ساءاً وطائفة من جهة أمر أو ما زاد كره فى الجموع من حكاية الاتفاق على لزوم
البدنة لها طر بقدره وجوب العمل على معارفته وفى الغنى ما وافقه اه بصري عبارة شرح الروض
والكفارة على معنى عز زوجها الحرم الجماع دونها على الصوم اه وعبارة التكرير على أفضل والذى
ينص على اعتمده الشارح فى كتبه أن الجماع فى الاحرام ينقسم على ستة أقسام أحدها بالزمن به شى لا على
الواطى ولا على الموطوعة ولا على غيرهما وذلك اذا كانا جاعلين معذورين بجهلها أو سكرهين أو ناسيين
للاحرام أو غيرهم بمنزلة نائماتها متعبدية البدنة على الرجل الواطى فقط وذلك فى هذا الاستعجم الشرطين
كونه عاقلاً بالغاً عالماً متعمداً مختاراً وكان الموطوعة قبل التحليل الاول والموطوعة قبله سواء كانت محرمة
مستحقة للشروط أو لا نالها ما تحببه البدنة على المرأة فقط وذلك فيما اذا كانت هى المحرمة فقط وكانت
مستحقة للشروط السابقة أو كن الزوج غير مستقيم للشروط وان كان محرماً ما رابها تعجب البدنة
على غير الواطى والموطوعة وذلك فى العصى المميز اذا كان مستحقاً للشروط فالبدنة على ولها ما سها
ما تحببه البدنة على كل من الواطى والموطوعة وذلك اذا نزل فى الحرم بمحرمة أو وطئها بشيخ استعجمها
شروط الكفارة السابقة سادسها ما تحببه فذهب بمنزلة نيشة أو أطعم ثلاثة أصعب ليستفسا كن أو
صوم ثلاثة أيام وذلك فيما اذا لم يصح مستقيم للشروط الكفارة السابقة بعد الجماع التفسد أو جامع بين
التحليل هذا المصالحى عليه الشارح تبع الشارح الاسلام كرا واعتمد الشمس الرمل والخطيب
الشرى تبع الشارح المشايخ الرمل أنه لا بد من على الرأى مطلقاً اه (قوله وحله كإسئلته الح) قال شيخنا
الشيخ الرمل ان المتعبد له لاشى على المرأة مطلقاً وان كل الواطى غير مجزئاً وحله وأجانباً كالصوم هو
اه سم قول المتن (فاسده) أى الذى كور من حج أو عرة بخلاف سائر العبادات لا يلزمه المص فى فاسدها
الغير وجوبها بالانقضاء لا حرمه لها بعد نكاحها مسألاً بقية النهار فى صوم رمضان لحرمه زمانه كغير
مغنى ونهاية (قوله لافته) الى قوله قبل فى النهاية والمغنى الى قوله تناعى لاولى (قوله لا تناعى الح) الح

فقلعهم بجري نبطه بقية
 البنية سحر مكثف غالب
 الأحوال على ماقله ابن
 الرقة عن النص وغيره أو
 حين الوجوب على ماقله
 جسر متأرون وأوحه
 منهما اعتباره في الإدخال
 يأتي في الكفر أن خان عجز
 صام عن كراهة يوماء يكمل
 للتكسر وخرج بالفسد
 الجماع بين الخليل والجمع
 الثاني بعد الجماع الفسد
 قبيح بكل منهما - حاشا لآله
 تنزع غير مفسد فكان
 كاللبس ومنه يؤخذ أن
 الأوجه تكررها في تكرر
 أسد هذين كالتكرار
 بتكرار اللبس وتكسروا
 يبين من قوله الفدية وهو
 الرجل حاسن الوجه كما
 بسطه في الحاشية إن كان
 راجحاً مكشواً في الفعلية
 حيث لم يكرها بكثرة
 أو مكنت غيره كاهل والحق
 في الفاسد) إقناعه جمع من
 الصباة رضى الله عنهم ولا
 يعرف لهم مخالف فأتى
 بما كان بآتيه بقتل الجماع
 ويجتنبها كان يحتمل فيه
 فلو قيل في محذور الزمة
 فونه

(والقضاء) لذلك فان أنفسه لم يقضه بل الأول إذا لم يقض واحد وصرف ذلك بالقضاء مع ان النسك لا آخر لوفته لتسديق وقته بالأحرام بناء على نظيره في الصلاة لكنه وضعه كما يحرم فالأولى الجواب بان المراهبة القضاء الأغوى (وان كان نسكه تقويعا) ككونه من صبي غير وقت لانه يلزم بالشرع في يومين عبرانه بصير الشرع فيه فرضا مراهبة أنه يتعين أنعمه كالقصر ويتأدى بالقضاء كما ينبتأى بالأداء لولا الفساد من فرض أو غيره يلزمه أن يحرم فيه مما أحرم منه بالأداء من ميثاق أو قبلة وكذا من ميثاق بلوره ولو غير مريد لنفسك والمراد مثل مسافة ذلك ولا يلزمه رعاية زمن الاداء قبل وكان الفرق بينه وبين قول القاضي يلزم الاجبر رعاية زمن الاداء ان هذا حق أدى ورد بان هذان على وقوع القضاء لعبت والمفهوم انه لا اجبر لانتفاء العينة بالفساد وبقاء النية في السنواتا كان القضاء عن نفسه لم يلزمه رعاية زمن الاداء كما في الرخصة فلا جلع لكن في المجموع ما وافقهم (والاصح أنه)

أى ولا خلاف قوله تعالى وأتموا الحج والعمره فإنه لم يفصل بين الصحيح والفساد أماما فسد بالردة فيجب انعمه وان اسلم فوالا ثم أحبطه بالكثرة لذلك لم يجب فيها كفارة نهاية ومعنى (قوله لذلك) أى لتقوى العصابة بذلك من غير مخالفة نهاية (قوله فان أنفسه الحج) الأولى بادل الغاء الواو (قوله اذا التقى واحد) أى فلو أحرم بالقضاء عشر مرات أنفسه الجسم لزيم قضاء واحد من الاول وبدنه لكل واحد من العشرة نهاية ومعنى (قوله لتضييق وقت الحج) أى استبداد وقتها فانه ينتهى وقت الغزاة فكان فعله في السنة الثانية خارج وقته وعصر وصفه بالقضاء نهاية ومعنى (قوله لكنه) أى نظيره في الصلاة (قوله ضعيف) أى اذا اعتد من أنفسه الصلاة ثم أعادها في الوقت كانت أداء القضاء لوقوعها في وقتها الأصلية بخلاف القاضي معنى (قوله لكونه من صبي بمنزلة) قال ابن الصلاح واجبه عليه أى القضاء عليه أى الصبي ليس يجب تكليف بل معناه تركه في ذمته كفرا متعمدا تلفع شرح مر اه سم (قوله ويتأدى بالقضاء الحج) هذا في غير الاجبر ما هو في قلبه وبه وكفر وبقي عن نفسه وتفسخ اجارة العين لا للنية وبغير الاستأوفان أجاز فحسم ثلاثه بعد قضاء أو يستأجر من يحج فيلوا في شرع الرفض عبارة فحسم القدر وكردى ولا تفسخ الأولاته لانه فساد الاجبر بالنسك ولا يتخلل بالاحصار ولا بفوات الحج ولا بئذ الاجبر بالنسك قبل الوقوف أو الطواف في العمرة لكن حينئذ من ذلك تأخير النسك بتغير المستأجر من التفسخ وعدمه يكون بخلافه على التراخي ويستقل به من غير رفع لقاض وان استأجر ولى ميت عال الميت سمح أو ترك بالصله فان كانت في الفسخ ولم يفعله حين لتقصيره وحدث لم يحصل التأخير امتنع الاقالة لان العقد لم ينع لم ينع فلو علم أحد بطلان الاثان كان في الاقالة مصلحة كان بحر الاجبر أو شيف حسبه أو فلسه أو لة دابته اه (قوله من فرض أو غيره) أى فان كان الفساد في شرائع القضاء فرضا أو تطوعا فتطوعا فلو أنفسه المانع ثم نذر حجا أو قضا فحصل المذنب بحسب القضاء لم يحصل ذلك أسنى (قوله ولا يلزمه أن يحرم مما أحرم الحج) علم من ذلك انه لو اقر بالحج ثم أحرم بالعرش من ادنى الحل ثم أنفسه فانه أن يحرم في قضائهما من أدنى الحل شرح مر أى والتطهير ونسح ذلك (قوله أو قبله) أى من دون اه اه أو غيرهما نهاية ومعنى (قوله والمراد مثل مسافة ذلك) علم من ذلك انه لا يلزمه رعاية مساطق طريق الاداء لكن بشرط أن يحرم من قدر مسافته أسنى ونهاية ومعنى (قوله ولا يلزمه رعاية زمن الاداء) أى بل في التأخير عن وقت التقديم عليه في الوقت الذي يجوز الاحكامه وفارق المكان فانه ينسبط بخلاف الزمن نهاية ومعنى (قوله يلزم الاجبر) أى في قضاء ما أنفسه سم (قوله ورد) أى القيل المذكور (بان هذا) أى قول القاضي المذكور قول المتن (والاصح انه على القول ولو خرجت لمبرأ القضاء نسكها أى الذي افسده الزوج بوطئه لم الزوج زيادة فبقضاء السفر من زاد واحله نكاحا أو ابائا ساغرة تتعلق بالجماع فزمنه كالكفارة ولو عشتاى أو ماتت لمزمنة الابنة تهل من ماله وموتها قالو طوعا أو شهوة علم أو أمانتها لحضر فلا تلزم الزوج الاثان يكون معها بين افتراق قبل من حين الاحكام الى أن يفرغ التحللان واقعة افتراقهما في كان الجماع أى أنفسه للحج الأول كد الخلف في وجوبه ولو أنفسه مفر دسكه فتمتع في القضاء أو قرن بجزر وكذا عكسه ولو أنفسه القارن نسكه لم يذموا واحدة لا تغفار العشرة في الحج ولم يذم القارن الذى أنفسه لانه لم بالشرع فلا يسقط بالافساد ولم يذم آخر القارن الذى التزمه بالافساد في القضاء ولو أفرده لانه متبرع بالفرادى لو فأت ان العبد انه لا شيء على الراس والقانون كان الواطع غير حرز وحا وأجنبيا كالصوم مر (قوله اذا التقى واحد) حتى لو أحرم بالقضاء عشر مرات أنفسه الجسم لم يقضه واحد من الاول وكفارة لكل واحد من العشرة مر (قوله ككونه من صبي بمنزلة) قال ابن الصلاح واجبه عليه ليس يجب تكليف بل معناه تركه في ذمته كفرا متعمدا تلفع شرح مر (قوله ولا يلزمه أن يحرم مما أحرم منه بالأداء) أى لو علم من ذلك انه لو أقر بالحج ثم أحرم بالعمرة من أدنى الحل ثم أنفسه فانه أن يحرم في قضائهما من أدنى الحل شرح مر ونسح الروض (قوله يلزم الاجبر) أى في قضاء ما أنفسه مر (فرع) وقال في الروض في أوائل الباب فرغ جوع الاجبر

لتعديده بسببه وهو في العمرة ظاهر وفي الحج يتصور في سنة الفساد بأن يصير قبل الجلاء أو بعده وينتقل المضي فيقول ثم يزول الوقت ما كان يمكن في سنة الفساد تعيين التي تليها وهكذا ولو جامع غير أو في آخره القضاء في الصلوات (الحاس) من المهرات على الذكر وغيره (اصطلاح) حيوان (ما كولي بري) متوحش جنسه وإن أمه أنس هو كدجاج الحسة كما استند ذلك من ذكر الاصطلاح المصدق على كل متوحش طيه لا يمكن أن يذبحه ليطبخه طيرا كان أو دابة لمجان أو زملو كماله في الزرع حكم صيد البر ما ختم حرما أي التعرض له ولجميع أجزائه كيتوريشه ويضغ فيه المذلول وأحضانه إلى الجاهة ما لم يخرج الفرس منه فيجتمع بطيرانه أو سمه من بعد فعله الأبيض النعا ولو الذر فيه من أن من فرسه أنه لا أن التلاف لا داخل فيه وجه من وجوه التلاف أو الأذاف ولا عانة ولا لالة لحلال كالتبر الأضرورة كجواهر كان كل ما كل طعمه أو يقص متاعه ما ينقص قيمته ولم يفره لأن هذا من الصيد بالوقت صرحوا بجواز قتله لصلابه عليه إذا لم يذوق الأبه ولا يقتضيه بشرط الأثم العلم بالبعد والاختيار كالمخرج بالما كوله في

القران الحج لقوان الوقوف فانت العمرة تبعه ولز: بمدام دم للغرات ودم لأجل القران وفي القضاء دم ثالث نهامة ومعنى شرح الرض قال عرش قوله لا نهامة المخرج من هذا جواب ما توقف به سم مما حاصله أن ما كانت حجارة فهي مقصرة فلا شيء على المزج وان كانت مكرهة لم يفسد بها وحاصل الجواب أن يقتل الأول ويقول لهذه القران قبل أن تأس من الجلاء الذي هو فعله لزمته وهذا قرين من زوم الجرماء غسله من الجنابة بحيث حلت بجماعه اه (قوله أي القضاء) أي قضاء الفاسدة معني (قوله لتعدي الحج) أي لقول جمع من الصحابة الذين غيرت أفعالهم (قوله أي وهو في العمرة) أي إلى المن في الغنى والنهاية (قوله ظاهر) أي في أفعال العمرة عقبه القتل وتوابعه نهامة (قوله أي بان يصير الحج) أي وبان يرتد بعده ثم يسلم أو يقتل كذلك مرض شرط القتل به ثم ينسقي الوقت باقي في الجميع بحيث يمكنه الأجرام بالحج وأدراك الوقوف فيقتل بالقضاء نهامة ومعنى ودان (قوله ثم يزول) أي الحصر سم (قوله أجزأ القضاء الحج) ولا يلزم السيد لأن في الإلام أن في القضاء نهامة (قوله وإن استأنس الحج) أو استثنى في شرح العباب التمس فاعلم كانت حجارة استند على عهدنا على الصلاة والسلام ولا يجب الجزاء بقتله اعتبارا بالحال ونان (قوله كما يستفيد ذلك) أي متوحش جنسه سم (قوله طير) أي إلى المن في النهاية الأقره بما ينقص قيمته وقوله بل يجب أن يوحصر وقوله نعم إلى البري وقوله أو نحو يضيئه إلى زال (قوله طير الحج) راجع للمتن (قوله طير أكل أو دابة) أي كيتوريش وحش وحاد وكذا أو قال الماء وذي وبالط الذي لا يطعم من الأوز لأجزاءه لأنه ليس بصيد نهامة قال عرش قوله وكذا أو نحو معتد وظاهره أنه لا فرق بين البنا وغيره اه عذرنا قالوا في كالأوز ولم يطر فمثل البط كالحق القبح اه (قوله صيد الحج) أي أخذ معني (قوله أي التعرض الحج) تفسير الاصطلاح في المن (قوله ولجميع أجزائه) الأولى ولشئ من أجزائه (قوله كلبه الحج) أي يوضن بالقيمة نهامة وشرح الأفضل (قوله وروشه) أي المتصل كالجوز من المنقش للشيء بصري عبارة لوان لا يختص الحرم والجاءة بدين الصديل يحرم التعرض لغيره ليموت بضو كذا يض الصديل غير لما كوله لا يحل أكله كذا في شرح الإيضاح وحاشيتون غيرهما من سائر أجزائه كشعره وروشه المتصل فعرض للعرض المتصل وينبغي حرمان ذلك في المسئلة فانه يفصل فيه من المتصل والمتصل اه يحذف (قوله من) متعلق بمتنع و (قوله لوجه) متعلق بالتعرض شارح اه سم (قوله لحلال) ليس بقذا الكلام في الحرمه في الضمان (قوله أو يخص متاعه بما ينقص) لا لا بعد أن يكتفي بان يسبق عليه تحبسه لغير مشقة تطهره وإن لم تنقص قيمته كذا أقاده الحشى سم هنا وأداف في ما شيه شرح التهج ما ضه قوله لو صال صال حلق يطق بذلك ما لو عشن طائر يمكنه بمكنة تاذي بذرقه على فرسه ونهامة فله دفعه وتنشيره دفعا لصاله وهل يطق بذلك ما لو استوطن المسجد الحرام ومصار يلوته فيجوز تنشيره عن المسجد صولاه عن روثه وإن عفي عنه بشرطه ولا فيه نظر انتهى اه بصري عبارة عرش به مدد كرتول سم على شرح التهج وهل يطق بذلك الحج تسهما أقول الأقر بأنه كذلك ولو مع العقولانه فلا توجد شرطه وتقدر بالمعتمد من صال عليه فتمت منه اه وظاهره أي القتل الثاني وجوبه بالمعنى على من يقتدر عليه ولو وجد شرط الغبول ولو قبل تطهارته كالحطاط (قوله بما ينقص قيمته) يفهم أنه لو لم تنقص قيمته لم يجز تنشيره وأطلاق الشارح مر بخالفه عرش (قوله بشرط الأثم العلم الحج) ولا تشترط هذه في الضمان لأنه من باب خطاب الوضع بل الشرط فيه كونه غير الفحجر مجنون ومعنى عليه ونام وطفل لا يميز ومن انقلب على فرخ مفسد للحج وتنفسه من ألبرة العين لا ألبرة اللمة لكن ينقلب الحج فيها لا جبر طليع المعسوب وكذا اقتضوا أي الحج الذي أفسده يلزمه يقع الحج قال في شرحه وعمله في ألبرة اللمة أن يأتي بعد القضاء من نفسه بجم آخر لم يستأخر في عام الحج (قوله ثم يزول) أي الحصر (قوله في المنز ما كوله) قال في الرض وإن شئت أي في أنها ما كوله ولا وأن أحد أصله وحشى ما كوله أو لا يختصب أي الجزاء (قوله كما يستفيد ذلك) أي متوحش جنسه شرح مر (قوله من) متعلق بمتنع وقوله بوجه متعلق بالتعرض شرح (قوله بما ينقص

وضعه الصدق على فراشه يلاجه فالتفونان في رايه ومعنى (قوله اذمنه) أى من غير المأكول (قوله كتم الخ) أى والاسد والمذب واللب والعقب والبرغوث والبق والذئب ونحوها (قوله نعم بكرة) التعرض لقمل شعر الصدق والحي (الخ) ولا بكرة تحته بل عن بدن عزم او ثبله وهذا مخرج في جواز رمسه حاله بكن في مسجده والقمل الصديق وهو بضمه نهاية قال عرش قوله ولا بكرة تحته قل عن بدن عزم الخ ظاهر ولو يجعل كثر شعره كالعانة والصدور والاعناق وقياس الكراهة في شعر الرأس والصفة الكراهة هنا الا ان يفرق بين هذا وبين اختلافه بنقل ذلك وقوله مخرج في جواز رمسه حاله أى وهو كذلك على ما اعتده الشارح مخرج في مخرج في الصلاة اهـ (قوله ويسن ذراه الواحد الخ) أى في قتل شعر الجنب والرأس (قوله كالخطاف) أى المحبى بصغور الجنة عرش (قوله وكالفواشق الخ) أى الغراب الذى لا يؤكل واحد أو العقب وبالفارة والكباب العقور نهاية (قوله بل يجب الخ) وفي شرح الروض وغيره التصريح بسننه سم على جوعه وحل كلامه على حاله الصلابة وافق ما أتق به مراه عرش (قوله فلا يندب قتل الخ) أى يكون مباهما عرش (قوله كسر طلع الخ) أى وخنافس وجعلان نهاية (قوله كذلك) أى لا يظهر نفسه ونفع ولا ضرر (قوله تناقض) والمخرج استمرامه ونحو عبارة عرش والمعتد عند الشارح من حرمه قتله وعبارة في باب التمسح وخرج بالمحرم الحر في المرتبة الزانية المحصنة وتارك الصلاة والكباب العقور وأما غير العقور فمعتد بل يجوز قتله ومن غير العقور الهرة فيحرم قتلها انتهت اهـ (قوله الا في البحر) وكالحجر الغدير والبر والعين اذا راد به الماء نهاية ونوائى (قوله بخلاف ما يعش الخ) بقيد أن ما يعش فيه ما قد يكون ما كولا والا فلا يحرم التعرض له وتديشك ذلك على قوله في الامامة ولا يعش في برود بحر كضفدع وجيتوس طر حرام ثم رأى السيد السجودى في حاشيته الا باضاح جزم بالأشكال بسطه ولو يجب عن تبعه الشارح في حاشيته كنه حاله القتل مع التزام كونه ذريما كولا بما هو في غاية التعسف سم (قوله وبالتوحش الخ) والمشكل في آكله أو أكل أو نوحش احد اصوله لا يحرم التعرض لشي منه لكن بسن فذاؤ نهاية ونوحش بافضل (قوله وان نوحش) أى كبحر ندى نوى (قوله واذا أحرمت الخ) عبارة النهائية والمعنى فان كان الصيد على كثر سمع الضمان لحق الله تعالى الضمان لا لا دوى وان أخذ منه مراءه كغاريه لكن للمغرم لحق الله تعالى ما يأتى من المثل ثم القية والمغرم وحل على الآدمية مطلقا وتخرج بمجرى الصيد المألول في الحرم بان صادفه داخل فلكه ثم دخل به الحرم فلا يحرم على حاله التعرض له يسع أو شره أو شره همامن كل أو ذبح بخلاف الحرم لا حرمه وزول ملك الحرم عن صيد أحرم وهو ملكه بما حرمه في زمه ماله وان تحلل حتى لو قتله بعد التحلل ضمنه

قبحه لا يبعد ان يكنى في مجاشق عليه بضمه بضمه لخصومة تعظهره وان لم تنقص قيمته (قوله نعم بكرة) التعرض لقمل شعر الجنب والرأس) قال في شرح الروض اما قبل بدنه وثيابه فلا بكرة تحته ولا شيء في قتله ذكره الاصل ويذوق صن قتله كالبرغوث وخرقة تشبهه المص الحرام بالحلال وقوله لا بكرة تحته يقتضى جواز رمسه حاله ونظر الجرمه الا حرام في الجمله وكالقمل الصديق وهو بضمه نفعه في الروض عن الشافعي لكن قد ينسأ أقل لانه أصغر من القمل اهـ وهل يحال الشعر من البدن كالاعانة والعانة كالصفة والرأس فيكره التعرض لقمله فيمنظر (قوله ويسن ذراه الواحد الخ) قد يقال فهذه كفارة مندوبة فتدعى قولهم في باب الكفارة انهم لا تكون الواجبة (قوله بل يجب الخ) على المعتد قتل العقور في شرح الروض وغيره التصريح بسنة قتل العقور (قوله بخلاف ما يعش فيهما تغلبا للصوم) يندبان ما يعش فيهما ينقسم الى ما كولا وغيره (قوله بخلاف ما يعش فيهما) ينبغي أن المراد ما يعش فيهما بماله ما كولا أو في أصله ما كولا وذلك لانه اذا لم ينقص عن البرى المحض الذى لا يعش الا في محض الرأى زاد عليه سم أن شرط حرمه التعرض له أن يكون ما كولا أو في أصله ما كولا فعلم أن ما يعش فيه ما قد يكون ما كولا وقد لا وهل يوصف أيضا بالتوحش وغيره فيحتاج لتقيده بالتوحش ولا يكون الا وحشا فلا يلحقه بالتقسيد في نظر (تنبيه) قوله بخلاف ما يعش فيهما يندبان ما يعش فيهما قد يكون ما كولا والا فلا يحرم التعرض له وتديشك ذلك

انضمه مؤذنب قتله كثر

ونسر والقمل نعم بكرة

التعرض لقمل شعر الصفة

والرأس خوف الانتناف

وبسن فده الواحد ولو

بالقمة والكابل الصغير

بخلاف الكبير والنحل

حرمه قتلها كالخطاف

والهدود والصدور كالنواشق

التمسح بل يجب على المعتد

قتل العقور ككثير بعدو

ويجوز ذلك في حجة تعدو

أيضا ويحرم اقتناصه منها

لانها ضارة بظهوره ومنه

ما ينفع وضرا وكفر وصغر

وهو فلا يندب قتله لنفعه

ولا بكرة لضره ومنه مالا

يظهر فيه نفس ولا ضرر

كسرطان ورجحة فيكره

قتله نعم صرى كالب كذلك

تناقض والسرى العرى

وهو مالا يعش الا في

البحر وان كان البحر في

الحرم لانه لا عن في صدقه قال

تعالى ليسا كين بمالوفى

البحر بخلاف ما يعش فيهما

تغلبا للصوم وبالتوحش

الانسان وان توحش واذا

أحرم وملكه صيد أى أو

نحو بيضه فيما يظهر اعطاء

التابع حكم المتبوع

و اصبر مباحا فلا غرم له اذا قتل أو أرسل ومن أخذ مملوكا قبل إرساله وليس محرما أي ولا في الحرم مملوك ولو مات
في يده ضمنه وان لم يتمكن من إرساله اذا كان يمكنه إرساله قبل الاحرام ولو أحرم أحد مالكيه تعذر إرساله فيلزمه
رفع يده عنه قال الامام ولم يوجبوا عليه السبي في ذلك نصيب شي يكمل لطلقه أي كله لكن ترددوا في أنه لو تلف
هل ضمن نصيبه اه قال الزركشي ولو كان في ذلك الصبي مذهب لم يلزم الولى إرساله وبغرم قيمته كما يغرم قيمته
النقطة الزائدة بالسفر فيه احتمال اه والاوجه أنه يلزم إرساله وبغرم قيمته لانه المرط في ذلك ومن مات عن
صبي له قريب يحرم ورثته كما يحكمه بالرد بالعيب ولا يلزم له ملكه عنه الا بإرساله كجلى المجموع على نحوه
في ملكه فقهر او يجب إرساله ولو باعه صمغ ضمن الجزاء اعلم برسل حتى لو مات في يد المشتري ازم البائع الجزاء
وكا ينع الاحرام دوام الملك انغ ابتداء اختيار اكثره وهب وقبول وصفت جثثه فيه بقض نحو سرام أو
عارة في أو ديرة لا نحو هبة ثم ان أرسله ضمن قيمته للمالك وسقط الجزاء لانه في الهبة ضمان لان العقد
الفاصل كالصحيح في الضمان والهبة غير مضمونة وان رد مال المالكه سقطت القيمة وضمنه بالجزاء حتى يرسله
فيسقط ضمان الجزاء اه قال ع ش قوله م د هل يضمن نصيبه المظاهر عدم الضمان لعدم استيلائه
على حصته شي يكمل لكن قال سم على ج مالصه قال الشارح في شرح العباب والذي يقبحه ترجيح أخذ ما
قرره ان تغاؤه بضمن نصيبه لانه كان عتقه اذ ملكه من نصيبه قبل الاحرام وتعبير الامام بلزم الرفع
يقضي ذلك الخ انتهى اه (قوله لم يتعلق به حق لازم) أي كرهن أو ايجابا يعاب اه كرهى على باضل
(قوله أي ما يحرم) الى قوله و حار في النهاية والغنى (قوله جميعها) يعني شي منها (قوله فليزله) أي
أي في شرح اصطيد كل ما كرهى (قوله مال كونه ذا مال) اشاره الى أن في الحرم حاله من ذلك كرهى
عبارة الغنى (تنبيه) قول المصنف في الحرم حاله من ذلك اشاره الى الاصطاد وهو متعلق بالصادق
والصيد صادق بما اذا كان في الحرم أو أحدهما فيسقط الاخر في الحل اه (قوله أو الصيد الخ) يخرج ما اذا

على قوله في الاطعمت وما يعش في م ويحرم كضد وجهه وسرطان وام الا أن يجعل مثله المذكور والنقطة
بملاو كل مثله في البرى يلزم حل ما يؤكل مثله في الرمايش فيهما وفيه نظر وبخالفه لكانهم شرأيت
السيد السهمودى في شاشته الايضاح حرم بالاشكال وسقط ولم يجبه عنه وتبعه الشارح في شاشته لكنه
حاول التخلص مع التزام كونه غير ما كرهى بما هو في غاية التبعض (قوله لزال ملكه عنه) (فرع) وعلمه
بالارث والرد بالعيب ويجب إرساله ولو باعه صمغ ضمن الجزاء اعلم برسل كذا في الرض وقوله وعلمه
بالارث الخ قال في شرحه ولا يلزم له ملكه عنه الا بإرساله كما صرح بتخصيصه في المجموع على نحوه في ملكه فقهر
اه فعمل الفرق بين ما دخل في ملكه فقهر اسال الاحرام وغيره كالمالك قبل الاحرام ولو فقهر (قوله ولزمه ارساله)
قال في العباب وضمنه وان مات بعده لا قبل امكان ارساله بخلاف الرضة أي وأصلها الاذ يجب أي ارسال
قبل الاحرام قطعا اه وتبع في مخالفة الرضة وأصلها الاسنوى ورد الشارح في شرحه بأنه لا يلزم من
عدم وجوب ارساله قبل الاحرام عدم التقصير مع التمكن من ارساله قبل الاحرام وأيضاً بان من جن
مثلا بعد ان مضى من وقت الصلاة ما سهاه دون الوضوء يلزمه قضاء ما بعد الاقامة وعلمه بان تقديم الوضوء
على أول الوقت وان لم يكن واجبا لكنه لما كان يمكن تقديمه كان تركه تقصيرا في كذاه او فرق بينه وبين
ما تباعد الاسنوى وهو عدم ضمان معية منزلة النضحية وما مات يوم التعرقل الامكان بعدم امكان تقديم
النضحية على الوقت اطلق في ذلك (قوله اذا لا يعود بها الملك) قال في شرح الرض ولو أحرم أحد مالكيه تعذر
ارساله فيلزم رفع يده عنه ذكره في المجموع اه قال في العباب فان تلف قبله أي قبل رفع يده عنه في ضمان
نصيبه تردد اه قال الشارح في شرحه والذي يقبحه ترجيح عدم أخذ ما قرره ان تغاؤه بضمن نصيبه لانه
كان يمكنه ازاله ملكه عن نصيبه قبل الاحرام وتعبير الامام بلزم الرفع يقضي ذلك اذا لاصل في مباشرة
ملا يجوز الغفدية ولا نظر لما ذكر من عدم تأني طلاق حصته على ما سبق لانه كان عتقه اذ ملكه عن نصيبه
قبل الاحرام ولو بغرم وقفه فلا يقال قد لا يجمل من جهة أو برضى بشر أمثله اه ثم قال في شرح الرض

لم يتعلق به حق لازم زال
ملكه عنه ولزمه ارساله
ولو بعد الضال اذا لا يعود به
الملك (فليس كذلك) يحرم
(الموت لمعنه) أي ما يحرم
اصطاده (ومن غيره) أي
بما يحل اصطاده (ولته)
أعلم بان يكون أحد أصله
وان عاير باوجبا ما كولا
والاخر ليس فيه هذه الثلاثة
جميعها أو مجموعها فلا بد
من وجود الثلاثة جميعها في
واحد من الاصول كضد
مع ضد أو شاة أو حار أو
ذئب تغلبا لآخر ثم يخالف
ذئب مع شاة وحار اهل مع
زرافة يتبعه على مافى المجموع
أنها غير ما كوله وقرس مع
بقرة لان تلك الثلاثة لم توجد
في طرف واحد من هذه المثل
(ويحرم ذلك) أي اصطاد
كل ما كرهى أو
مافى أحد أصوله ذلك أي
التعرض لوجهه فليزله
حال كون ذلك الاصطاد
الصادق يكون الصادق وحده
أو الصيد وحده

اعتد على ما بالحل فقط قسم **(قوله) أو أكلة** كالشبكة وحدها أي بأن تكون في طرف الحرم فتدخل الصدر أسه فقط فتعقل ما دونها **(قوله) أي ما اعتد الخ** تفسير لقوله الصائد وحده أو الصيد وحده **(قوله) القائم** صفة الصائد أو الصيد **(قوله) من الرجلين الخ** بيان لما اعتد الخ **(قوله) في الحل** متعلق بقوله وإن اعتد الخ **(قوله) أو مستقر الخ** عطف على قوله ما اعتد الخ كرى **(قوله) تغلب الخ** قد صدق تغلب الخ بوضع إحدى قوائم الصدا لا يصح في الحرم والثلاثة الباقية في الحل مع الاعتد على الجيع وكون المصاب في الحل سم **(قوله) أو مستقر الخ** عبارة للنهاية والأسنى ولا تؤكلون غير قوائمه في الحرم كراسه أي الذي يعتد به لموجوده أن أصاب في الحل والأمنه كذا كره الأذرى والزركشي هذا في القائم فغيره العبرة بمسقطه ولو كان نصف في الحل ونصف في الحرم حرم حرم به بعضهم تغلبا المحرمه اهـ **(قوله) ما عدا** أي ما عدا ما اعتد عليه الصيد القائم الخ أو مستقر غير القائم **(قوله) لكن الذي اعتد به الخ** اعتد به الأسنى والنهاية يقال الوائى والنجدة اهـ **(قوله) مطلقا** أي سواء كان مستقر في الحرم أم لا كرى الأولى أخذ من سم عن الأسنى سواء كان ما اعتد عليه من القوائم والمستقر في الحرم أم لا **(قوله) المستقر** أراد به هنا ما يشمل القوائم قول المتن **(في الحرم)** متعلق من حيث المزج بقول الشارح كون ذلك الاصطيد **(قوله) ولو على الحلال** لا يثبت ما في هذه النجاسة بل لا يظهر له معنى الأولى جعل على معنى من وضع لغز **(قوله) ولو على الحلال** أي ولو كان غير ملتزما بالحد حكم أسنى ومعنى ونهاية **(قوله) اجزاء** إلى قوله ولو سقى في المنفى وإلى قوله وفيه نظير النهاية **(قوله) فغيره الخ** أي نحو الأسنك والجرح نهاية **(قوله) فعل الخ** لعمل من قوله الصادق بكون الصائد الخ وفيه تأمل **(قوله) أنه لو روى من في الحل الخ** عبارة للعرض وكذا أي يفتن لو كان في الحل ومر السهم لا الكبش في الحرم إن لم يتعين طر يتأول ودخل الصدا الحرم فقتله أسنك فبه ضمنه لا الكبش إلا إن عدم الصيغ غير غير الحرم انتهت اهـ سم **(قوله) خلاف نحو الكبش الخ** عبارة للنهاية ويضن حلال أيضا لرواه وهما في الحل أيضا كالمعلمتين في الحرم عند الإرسال لطريقه وإن لم تكن هي الطريق الأولى فإنه إلى النحول بخلاف ما ذل من نعين لأن له اختيارا وكذا السهم ودخل صيدى إليه أو

قال الزركشي ولو كان في مكان الصبي صيدها يلزم الولى إرساله ويقوم قيمته كما يفرم قيمة الفيلة أو البعير فيه احتمال اهـ قال في شرح صيب والذي يجهل أنه يلزم ذلك لأنه الذي وطئ به اهـ **(قوله) أو أكلة** كالشبكة وحدها) انظر مع كون الذي في الحرم الشبكة وحدها أي دون الصائد والمصيد كيف تصور تغلب الصيد أو تغلبها **(قوله) أو الصيد** يخرج ما إذا اعتد على ما بالحل فقط **(قوله) تغلب الخ** قد صدق تغلب الخ بوضع إحدى قوائم الصدا لا يصح في الحرم والثلاثة الباقية في الحل مع الاعتد على الجيع وكون المصاب في الحل اهـ **(قوله) أو مستقر غير القائم الخ** عبارة شرح العرض وعلى محقق أنه لا عبرة بكون غير قوائم الصيد في الحرم كراسه ولم يعتد على قائم التي في الحرم فتداس نظاره أنه لا ضمان قال الأسنوى وإذا كرم من اعتبار القوائم هو في القائم أم لا التام العبرة بمسقطه قاله في الاستقصاء اهـ فلو لم يضمنه في الحرم حرم كراسه به بعضهم تغلبا المحرمه وعلى عدم اعتبار الرأس ونحوه شرطان يصيب الرأي الجزء الذي من الصيد في الحل فلو أصاب رأسه في الحرم ضمنه وإن كانت قوائمه كلها في الحل وهذا متعين في كره الأذرى وقال كلام القاضي يقتضيه وتبعه ما ذكره كرى اهـ **(قوله) في المتن والشرح** ولو على الحلال قال في العرض وشرح فصل والحلال ولو كافر ملتزم الأحكام حكم المسلم الحرم في صيد الحرم من تحرير تعرض لزوم مزاجه اهـ **(فرع)** قتل أي سلال في الحل حاتم ولها في الحرم فرخ أي فلك ضمنه أو عكسه أي بان تلتها في الحرم ولها في الحل فرخ ففلك ضمنها ولو تفرع حرم صيدا أو تفرع حلال في الحرم ففلك بسميه ضمنه لأن ألقم حلال الخ قال في شرحه فلا ضمان على المنقر بل على التلف بتقديم المباشرة اهـ وظاهره أن المنقر ليس طر يتأول وهو خلاف ما هو مراده في شرح العرض فيقال أسكتهم فقتله محرم آخر من ضمن المسلم طر يتأول أن يفرق بين التنقيز والأسنك فليراجع **(قوله) فعل الخ** عبارة للعرض

أو أكلة كالشبكة وحدها
أي ما اعتد عليه الصائد أو
الصيد القائم من الرجلين أو
أحدهما وإن اعتد على
الأخرى أيضا في الحل تغلبا
التصريح أو مستقر غير القائم
وإن كان ما عدا اهـ في هو
الحل كما اقتضاه كلام
الأسنوى وغيره لكن الذي
اعتد الأذرى والزركشي
ضمنه أن أصبح ما بالحرم
مطلقا ويشكل عليه ما يأتى
في الشجران العبرة بالذئب
دون الأغصان التي في الحرم
الآن يفرق بان التبعة
العنيت أقوى منها للمستقر
في الحرم المذكور (على
الحلال) إجماعا وللهي
عن تنقيح فغيره أولى فعمل
أنه لو روى من في الحل صيدا
بالحل فر السهم بالحرم حرم
بخلاف نحو الكبش وإن
قتله في الحرم إلا أن تعين
الحرم

من الحرم إلى الحل فقتله لم
يضمنه خلافه لو روى من
الحرم والفرق ان ابتداء
الاصطياد من حين الرمي
والإسقاط التسمية عنده
لأن حين العدو في الأولى
ولو أخرج يده من الحرم
ونصب شبكة بالحل فتعقل
بها صيد لم يضمنه على ما في
المجموع من البغوى
والكفاية عن القاضي وأخذ
منه ومن الفرق السابق أنه
لو أخرج من الحرم يده إلى
الحل ثم رمى صيده لم يضمنه
وهو منظر ظاهر أصلاً وفرعاً
لقول البغوى نفسه لو نصبها
بمجرم ما حل ضمن وبغرض
امكان الفرق بين هذين
التي يدل عليه كلام البغوى
فالفرق بين نصب الشبكة
والرمي يمكن فإن النصب
لم يصل به أثره بخلاف الرمي
وإذا أوجد بعض المعتد
عليه في الحرم فأول في
صورته أن كله العتد
عليه فيه فإن قلت لعسل
البغوى لا يرى هذا الاعتد
بل الآية التي هي السدان
فكني خروجهم من الحرم
قلت لعل ذلك لكنه مخالف
لما قررته في الاعتد ولو
كان محرماً أو بالحرم عند
ابتداء الرمي دون الإصابة أو
عكسه ضمن تطبيقاً للقرآن
تفريقاً ما هو ومثله ما لو نصب
شبكة بمجرماً لا على يد بائعها
تعلق وقوع الصيد في التعدية
بخلاف عكسه ولو أدخل

الغير وهو في الحل الحرم فقتله السهم فيه ضمنه وكذا لو أصاب دابة كان موجوداً قبل رميه إلى صيد
في الحل ولا ضمن مرسل الكبش بذلك إلا أن عدم الصيد لم يجز اعتبار الحرم عنده به ونقل الأذري أنه لو أرسل
كلباً أو سهماً من الحل إلى صيد فوصل اليه في الحل وتعلق الصيد بنفسه أو بقتل الكلب في الحرم فإن
ذبح لم يضمنه بل على كماله ما حصل فقتله في الحرم اهـ (قوله طريقاً) أي الكلب (قوله أو مقرراً) أي
قصيد نهاية (قوله ولو سعى) أي الحلال والصيد (قوله فقتله) أي الصيد في الحل عبارة النهاية وأما لم
يضمن من سعى من الحرم إلى الحل أو من الحل إلى الحل لكن سالت في أثناء سعيه الحرم فقتل الصيد من الحل
لأن ابتداء الصيد اهـ وعبارة تلغى ولو سعى الصيد من الحرم إلى الحل فقتله الحلال أو سعى من الحل إلى
الحل ولكن سالت في أثناء سعيه الحرم فإنه لا ضمان قطعاً في المجموع اهـ (قوله في الأولى) أي في مسألة
السعي (قوله ولو أخرج) أي إلى الحل (قوله وأخذ منه الخ) الأخذ شيخ الإسلام سم عبارة الأولى فقيد ذكر
المستثنى الأصل ثم الفرع من غير تعرض للاختصاص كقوله الامداد والنهاية وشرح العبادي ذكر في الفتحة
أن في المسألة الثانية نظر ظاهر القول لم ينصب بمجرم ما حل ضمن انتهى اهـ (قوله من الحرم) أي الحلال
(قوله أصلاً) أي وهو مسألة المجموع والكفاية (وفرعاً) وهو المأخوذ سم (قوله لو نصبها) أي الشبكة
بالحل (قوله) وبغرض إمكان الفرق بين هذين للاختلاف في إمكان الفرق ثم الإشارة ترجع لقول الشارح ولو
أخرج يده من الحرم إلى الحل فقتله أو نصبها في الحرم ما حل ضمن اهـ سم وقوله للاختلاف أي أنه يتفرق
الحلال لا يتفرق في الحرم (قوله وإذا أوجد بعض المعتد الخ) أي كما تقرر قولنا السابق أي ما اعتد
عليه الخ (قوله في الحرم) منتهى وجود (قوله في صورته) أي المأخوذ ثم ذكر سم (قوله فيه)
شربان والصغير لغير (قوله هي المكان الخ) الأولى الموافقة لسابق كلامه للأفراد (قوله لعسل ذلك) خبره
مخدوف أي لعسل ذلك نائب كرمي أي أو أسيد مخدوف أي لعله أي البغوى ذلك لا يرى هذا الاعتد الخ
(قوله ولو كان محرماً) إلى قوله أو ينقص صفات المعنى الأقوله ولو غير معطى إلى قوله ويقوم لم يضطر الخ في
النهاية لا المأخذ وقوله ورتل إلى وفارق وقوله لم يضطر إلى السبي (قوله أو عكسه) أي بان رماه بطل حرامه أو
دخوله في الحرم فاصابه بعد (قوله تباير ما) أي فبالاعتد على رجله ما كانت أحداهما في الحرم فقط
بصري (قوله ومثله ما لو نصب شبكة الخ) هذه هي السابقة في قوله لقول البغوى نفسه الخ سم (قوله محرماً)
أي أو هو في الحرم نهاية ومعنى (قوله لا صط الخ) أي لا لتوصل اصطلاحاً أو عبارة فالمعنى ولو نصبها لم يخوف
عليها من مطر ونحوه لم يضمن اهـ (قوله ثم تعلق الخ) عبارة المعنى والنهاية بقوله أو نصبها لم يكتم في غير
ووقع الصيد قبل التعلق أم بعده أم بعده اهـ (قوله لتعديه) أي في حال نصبها نهاية (قوله بخلاف عكسه)
أي بخلاف ما لو نصبها بغير الحرم وهو حلال ثم أحرم فلا يضمن ما تلف منها نهاية ومعنى (قوله ولو أدخل الخ)
أي الحلال (قوله تصرف فيه بعاشه) أي فلا يحرم على حلال التعرض لبيع أو شراء أو غيرهما من كل
أودع ولو دخل الحرم آخر على صيد ليس فيه فقتله أو أعانه له أو نصحوا هم أو ضماناً أو في يده ضمن ولا يرجع
وكذا أي يضمن لو كان في الحل ومر السهم لا الكبش في الحرم أن لم يتعين طر يعاود دخل الصيد الحرم فقتله
السهم فيه ضمنه لا الكبش لأن عدم الصيد لم يجز اعتبار الحرم عنده به ونقل الأذري أنه لو أرسل
في شرح الرض (قوله أصلاً) أي وهو مسألة المجموع والكفاية وفرعاً أي وهو المأخوذ (قوله) وبغرض
امكان الفرق بين هذين الخ للاختلاف في إمكان الفرق ثم الإشارة ترجع لقول الشارح ولو أخرج يده من الحرم
إلى الحل فقتله أو نصبها في الحرم ما حل ضمن اهـ (قوله وإذا أوجد بعض المعتد الخ) أي كما تقرر قولنا
السابق أي ما اعتد عليه الخ وقوله في الحرم متعلق بوجود (قوله في صورته) أي المأخوذ ثم ذكر (قوله)
ومثله ما لو نصب شبكة الخ هذه هي السابقة في قوله لقول البغوى نفسه الخ (قوله بخلاف عكسه) أي بخلاف
تظهير في الرمي السابق في قوله أو عكسه (قوله في الترويض والشرح) فإن أئلف أو أزم من الحرم الخ قال في الرض
ولو أزم من صيد الزم كل قبضة لأن الأزمان كالاتلاف اهـ ثم قال في الرض وإن قتلته بحرم آخر أي مطلقاً

على القاتل ان كان حلالا ولا يرجع ثمايقوم معنى **(قوله في الحرم في الثالث)** وتوافقه في الحل في الثانية كالاولى
 الثلاث هي المتقدمة في قوله الحرم اومن بالحرم او الحل شراح اه **(سم قوله اومن في الحرم)** عبارة عن الرض
 مع شرحه لو اومن بسيد الزمة جزاؤه كمالا لان الزمان كالانلاف انتهت اه **(سم قوله وان كان جاهلا)** أى
 من عنده بخوفه بسلامه وانى **(قوله جاهلا)** أى بالخرم (او ناسيا) أى بالاحرام معنى **(قوله او غصبا)** أى
 كان يرى الى هدف ثم عرض السيد به ربه الى الهدف فأصابه السهم وانى **(قوله كسر)** أى قبيل قول المان
 هذه الخ وفاسر حوتكم الفدية الخ **(قوله الاذ فرق بين كافر الخ)** أى علمتم الاحكام أسنى ونهاية زاد
 الغنى فلو دخل كافر الحرم وأتلف صيدا ضمنه وقيل لانه لم يلزم حرمه على الاول لم يكون كالسلي في كفة
 الضمان الا في الصوم اه **(قوله بالحرم)** أى هو أو الصيد أوهما أخذاً باسم **(قوله نعم ان قال الخ)** عبارة
 النهاية والامداد ولا يضمن أيضا باتلاف لصلال عليه أو على غيره لاجل دفعه عن نفسه محترمة وعضو كذلك
 أو مال بل أو اختصاص فيما يظهر لان الصال لا يضمن لاجل دفعه عن نفسه الصائل عليه ضمنه وان
 كان لا يمكن دفعه را كبه لا يقتله لان الذي ليس منتم بجمع عاقرمه على الراكب اه **(قوله دفع الصاله)**
(الخ) لو قتله في هذه الحالة قطع مذهب محل بل نفسه فطر ولا يعد الحل لان مذبحه ما كان له لا احترا
 وامتناع التعرض له وقد أهدر وبلا التعرض له بصاله سم وعش وأثر البصرى **(قوله لا يتحتم)**
 قضيه أنه لو أمكن دفعه بدون تحتمه امتنع سم أن في شغل الملك وقد يحتاج لاستعمال محله لا يمكن لفتح
 حيث توقف استعماله على تحتمه جوارها كذا أقاده المحشى سم وينبغي أن يلحق به اذا كان يتأذى به
 لكثرة حركه عند طيرانه وهدم المشغل له عاهو بصدده بل لو قيل يجوز تنغيره من ملكه مطلقا كان
 وجب الحرام ثم لا يدعى حرمه المسلم له منعه عن ملكه بعرضه وقدمه عن قريب عن عش أنه يجوز
 تنغيره عن السجود صوابه عن عز وثمان في عينه شرطه **(قوله الطريق الخ)** أى ولو جدر طريقه بقاضيه على
 ما هو الظاهر من هذه العبارة عش عبارة أو أنى الطريق الذى احتاج لسلوكه بحيث تناله مشقة يعبدمه
 بخلاف بقى الطريق اه **(قوله ففسد سبها)** أى فسد الشئ أو الفرض ينقصه عن نحو فرشه **(قوله أو كسر)**
 بضعة الخ ويضمن حلال فرج شخص ألقى وفرغ في الحرم دون أعلان جبهة لجلاله عليه ولا
 يضمن لاله أخذ هلمن الحل أو هوى في الحرم دونه ضمنهما أما هو فكلور ما من الحرم الى الحل وأما هوى
 فلكونه في الحرم والفرض مثال ذلك كل صيد وولاه ذلك اذا كان يتلف لا تقطع متعهده وخرج بالحلال
 الحرم فيضمن مطالعته أى سواه أخذ ما من الحل أو الحرم كالتأذى في الحرم أم لا عش **(قوله كلور)**
 انقلب عليه الخ أى جاهله فالتأذى به زاد الوفاق قال في شرح الابيضاع نعم ان عليه قبل النوم ثم انقلب
 عليه بعده ضمنه ان سهل عليه تنصت ولا فهو مذور انتهى اه **(قوله أو ألقه غير ميمز)** أى كعجوز أو
 صبي لا يميز الحرم عنه الولي ولا يضمن الولي أيضا كالجلى شرح الروض سم **(قوله كاسر)** أى في شرحت وتكمل
 الفدية الخ **(قوله وبما تقرر)** أى بما ذكره في شرح وعرجم ذلك الخ ومن قول المصنف فان أتلف الخ وما
 ذكره في شرحه **(قوله لكنه يرجع على أمره)** ظاهره وان كان الا سرحلا لا عش **(قوله وتسب)** عطف
 أى ولو بعد الاندمال فليتب جزاؤه ونما اه **(قوله في الحرم في الثالثة)** وأوفى في الحل في الثانية كالاولى
 الثلاث هي المتقدمة في قوله الحرم اومن بالحرم او الحل شراح **(قوله نعم ان قتله دفع الصاله الخ)** لو قتله في
 هذه الحالة قطع مذهب محل بل نفسه فطر ولا يعد الحل لان مذبحه ما كان له لا احترا من امتناع التعرض
 له وقد أهدر وبلا التعرض له بصاله واسترحر بقره لصلاله عليه محال وقتله دفع الصال را كبه فانه يضمن
 لكن مع الرجوع عما عاقرمه الى الراكب كاله في الرض أو ألقه را كبه ضمن ورجع عليه اه **(قوله ولم)**
 يمكنه دفعه الا بتحتمه الخ قضيه أنه لو أمكن دفعه بدون تحتمه امتنع سم أن في شغل الملك وقد يحتاج
 لاستعمال محله لكن المتصحح توقف استعماله على تحتمه جوارها **(قوله أو ألقه غير ميمز)** أى كعجوز أو
 أوصى لا يميز الحرم عنه الولي ولا يضمن الولي أيضا كالجلى شرح الروض **(قوله وتسب)** عطف على قوله مباشرة

في الحرم في الثالثة أوفى
 أوفى الحل في الثانية كالاولى
 أولئك تحت يده بما يلقى
 ضمنه وان كان جاهلا أو
 ناسيا أو غصبا كاسر بالجزء
 الا في سم قتله مال كمان
 كان محال كقوله تعالى ومن
 قتله منكم متعمدا الآية
 ومنكم ومنه مدرج على
 الغالب الاذ فرق بين كافر
 بالحرم وناس ويحطى
 وضدهم نعم ان قتله دفعه
 صاله عليه أولعموم الجراد
 الطريق ولم يحدد ان وطنه
 أو أرض أو فرغ بخوف فرشه
 ولم يمكنه دفعه الا بتحتمه
 منه ففسد أو كسر بضعة
 فيما فرغ له روح فطروا وسلم
 أو أخذ من فم مؤذله أو به
 ذات في يده يضمنه كالجلى
 انقلب عليه في نوم أو ألقه
 شرب غير كاسر وما تقرر علم
 ان جهات ضمان السيد
 مبشرة وان أكره لكنه
 يرجع على أمره في تسب

على قوله مباشرة سم **(قوله وهو الخ)** عبارة لانهاية وهو ما ترفى التلف ولم يحصل فيه من مالتف من الصيد
 بنحو صيحه أو وقوع جوار أو أصابه سهم عليه ولو استرسل كلب أى بنفسه فزادوه باغراء يحرم بل يضمنه
 لأن حكم الاسترسال لا ينقطع بالآخر أو لورى صيدا اقتضت منه المصيد آخره **(قوله ومن مثله)** أى
 التسبب **(قوله ان ينصب)** عبارة لانهاية والوفاق وضمن مالتف منه يحضر بشره هو وهو يحرم بالحصول أو
 الحرم وهو متد بالحر كان خرف في ذلك غير من غير انه أو وهو حلال في الحرم وان لم يكن متد به ماله كان
 حفر ما عليه أو وان لان حرمه الحرم لا يختلف فصار كمنصبه كمنصبه في ملكه كمنصبه حرمه الحرم فلا
 يضمن ما اتف من ذلك على حفره بل يحرم بغير عدوان **اه** وقوله ما هو متد بالحر الخ قيد للعمل فقط
 كما يفيد آخر كلامه ولو بصريحه ما يأتي أو نفع من الغني ولا نسي وسم فكان حق المقام تقسيم الحرم
 على الحل بقلب العطف **(قوله بالحرم)** متعلق بغير سم أى وينصب على التنازع **(قوله حيث كان)** أى
 ولو ملكه في الحل سم **(قوله أو يحضر الخ)** أى المحرم كردى عبارة المغني ولو حفر المحرم تراحت كان أو
 حفره الحلال في الحرم فأهلكه صيدا انظرت فان حفره اعدوا ناضين والافا حفر في الحرم فقط عليه
 الضمان **اه** وفي سم بعد ذكر مثله من شرح الرضا ما صدهى تفيد أن حفر المحرم في الحرم ولو في
 ملكه أو موان مضين وان حفر في غير الحرم فلا تعد غير مضين **اه** **(قوله ولو غيره علم)** وقفا لظاهر اطلاق
 المغني وخلافه لانهاية والاسنى عبارة عما ولو أرسل يحرم كلبه علم على صيدا وحلر باطه والصيد حاضر ثم
 أعان ثم ظهر فقتله ضمن كلال فعل ذلك في الحرم وكذا ضمن لو انحدر باطه بقصير في الربط فقتل صيدا
 حاضر أو أعان ثم حضر ولو أرسل كلبا غير مرم على الصيد فقتله لم يضمنه كجزءه المارودى والجر جاني
 والقاضي أبو الطيب وعزاه الى نصف الاملاء وحكاها في المجموع عن المارودى فقط قال وفيه نظر وينبغي ان
 يضمنه لانه سبب انتهى **اه** وفي سم بعد سرد ما ذكر عن الاسنى ما نصدفعل أن الشارح حرمه بحث المجموع
اه **(قوله أو ينزله)** كقوله الإتي أو لزق عطف على ينصب الخ **(قوله نحو شجرة)** أى كبل ثم ناله **(قوله)**
 حتى يسكن قال في الرض لان هلك أى قبل سكنه باقة سماوية أى فلا يضمنه انتهى **اه** سم **(قوله)**
 وفارق الحرم أى حيث ان حفره في غير الحرم فلا تعد غير مضين **(قوله من بالحرم)** أى الحلال بالحرم حيث
 وقوله بالحرم متعلق بغير **(قوله حيث كان)** أى ولو ملكه **(قوله أو يحضره نديا)** أى أو بالحرم كما يفيد
 الرضا وشرحه عبارة الرضا وان حفر المحرم بشره أى حيث كان أو حلال في الحرم فأهلكه صيدا انظرت
 فان حفره اعدوا ناضين والافا المحفور في الحرم فقط **اه** وهي تفيد أن حفر المحرم في الحرم ولو ملكه
 أو موان مضين وان حفره في غير الحرم فلا تعد غير مضين **اه** **(قوله)** * **(قوله)** * **(قوله)** *
 ليس في يد اللال أو أعاده لانه فقتله أثم أى الحرم ولم يضمن وان دخل حلالا بحرمه ما ضمنه المحرم واثم الحلال
 ولو أسكه بحرم وقتله حلالا أو عكسه ضمنه المحرم مستورا أو قتله بحرم أو حرمه الممسك باليد وقرا على
 القائل كذا في العباب ونادى كرم من ضمن الممسك هو ما نصدفعل شرح الرضا **(قوله أو يرسل كلبا الخ)**
 في شرح الرضا **اه** **(قوله)** * **(قوله)** * **(قوله)** * **(قوله)** * **(قوله)** * **(قوله)** * **(قوله)** *
 بنفسه أو ينقل الكلبه الى الحرم فقتل قبل يضمنه ولم يحل أى كلاً ما احتياط بالحصول قتله في الحرم بقتل ذلك
 عن الاذرى **اه** **(قوله ولو غيره علم)** نقل في شرح الرضا علم الضمان في غير الممسك عن حرم المارودى
 والجر جاني والقاضي أبي الطيب والقاضي حسين وانه عزاه الى نصف الاملاء قال وحكاها في المجموع عن
 المارودى فقط ثم قال وفيه نظر وينبغي أن يضمنه لانه سبب **اه** فعلم أن الشارح حرمه بحث المجموع
(قوله أو يحلر بقصيره) قال في الرضا وغيره ويكره للمعصم حل البازي ونحوه فان حله فانفلت أى بنفسه وقتل
 فلا ضمان قال في شرحه وان فرط قال وفارق الحلال باط الكلب بقصيره بان الغرض من الربط غالباً
 دفع الأذى فإذا انحدر بقصيره فوفى الغرض بخلاف حله **اه** وفي الرضا أيضاً بالانفلت بقصيره قال في شرحه
 فلا يضمن وان فرط أخذ اسم الحرف في انفلت البازي ونحوه **(قوله حيث يسكن)** قال في الرضا لان هلك أى

وهو هنا ما يشمل الشرط
 الاى سببه في الجراح ومن
 مثله هنا أن ينصب حلال
 شبكة أو يحضر بها ولو ملكه
 بالحرم أو ينصبه بالحرم حيث
 كان فقتل بها صيد عيون
 أو يحضر بعداً أو يرسل كلباً
 ولو غيره علم أو يحلر باطه
 أو يقتل بقصيره وان لم
 يرسله فيقتل صيدا أو ينزله
 فينصبه ويقتل أو يأخذ
 سبع أو يصدمه نحو شجرة
 وان لم يقصد تفسيه ولا
 يخرج من هذه تفسيه حتى
 يسكن أو يزق ينصبه ولو
 حر كونه في الطريق كما
 أطلقوا عليه وفارق ما يأتي
 قبل السير بان الضمان
 هنا أشق وفارق الحرم من
 بالحرم في الحفر بان حرمه
 الحرم فثبات الحل فبفارق
 الحلال من التعدى بالحفر
 فهو غيره بخلاف الاحرام
 فانه المصنف فافرق التعدى
 من غيره

و يفرق بين ضمة نصب

الشبيكة طلائع و عدمه
بالخرف المباح بان تلك عدة
للاصطحاب بها فهو المقصود
من نصبها الم صرفه بنحو
قصد اصلاحي بخلاف الخرف
و بما تقرره انه لا اشكال
في عدم ضمان نحو النائم
هنا بخلافه في غيره و لاقى
الحاقهم بالخرف في ملكه في
الحرم بالخرف في غيره هنا
بخلافه لا حتى في الجراح
و ذلك لان الاول محقق في
فسخه في اكثر و الثاني فيه
اعتبار حرم الحرم النائمة
فاختص به اكثر مما سمعته
بحرمه و بد كان يضعها على
بعده او غيره توذيعه فيا تم
ويضمنه كالفعل و يلزمه
رد مال كمنه لا ان يرضعها
لتخاضه من وذا ولد و انه
يكره ولو ائلفه باق معها
راكب و سائق و فادعته
الراكب وحده لان الدله
دون حرمه و نوح الحرم معطافا
ومن الحرم لاصيد لم يضطر
احدهما لشيء كما بينه في
شرح الارشاد الصغرى
عليه وعلى غيره و كذا يحلوه
و بد من كسر و حراقتله
كما قاله جمع لكن الذي في
المجموع على ما يأتي و اقول
الصيد الخ لغيره و مفهوم
لم يضطر المذكور انه لو نجح
للاضطرار ارحله و لغيره
و يفرق بينه وبين نحو البين
بانه متعدد هنا فغلب عليه
بخر بمعية ايضا و الحق به
غيره طرد الباب

ضمن وان لم يتعدا الحرف **(قوله بين ضمة)** أي الحرم سم **(قوله مطلقا)** أي سواء كان متعددا بان نصبه في ملك
غيره بغير اذنه أو لا بان نصبه في ملك نفسه أو غيره باذنه أو في موات **(قوله بالخرف المباح)** أي في غير الحرم لما بين
فيهما سم **(قوله و بما تقرره الخ)** لعله أراد بذلك قوله ان جهات ضمان الصيد الخ لكن لا يظهر منه وجه عدم
الاشكال في عدم ضمان نحو النائم عبارة النهاية و شرط اطمئنان فيباصرة مباشرة أو غير هاهنا بخلاف القاعدة في
خطاب الوضع كون الصائد مبرا للخرج المحض و المغني و علمه و النائم الذي لا يبرز السبب في خروج ذلك
عن القاعدة المذكورة أو حتى لله تعالى فخر بين من هو من أهل التبرير و غيره و معنى كونه حلاله تعالى أي
أصله و في بعض حالاته اذ منها الصيام فلا نظر لكون الفدية تصرفا لقراءه اه **(قوله نحو النائم)** أراد بنحو
النائم المحض و المغني عليه و غير المميز كعلم محامرو **(قوله هنا)** اشارة الى اتلاف الحرم و ضمير غيره و رجع الى
هنا باعتبار المعنى كرهى أي أراد بالغير حق الآدى فقوله الى اتلاف الحرم كان ينبغي ان يقول الى اتلاف
الصيد **(قوله لان الاول)** أراد به ضمان نحو النائم **(قوله والثاني)** أراد به الحاقهم الخ كرهى **(قوله و بد)**
صعلق على مباشرة سم و كرهى **(قوله كان بضمة الخ)** و كان تلف بخورفس مر كونه بكل ذلك بآدى أو
بمحتمل و بضمة ما تلف بان اتلاف بغيره و ان فرط انشأ بمافي المجموع عن المساو و قد أثره أنه لو حمل ما نصده
فاختلف بنفسه و قيل بضمة و ن فرط و فارق لاختلاف لابط الكلب بتقصيره بان الغرض من الربط غالبا دفع
الاذى فاذا التحل بتقصيره فوث الغرض بخلاف حله و لو رماه بهم فانطأه أو أرسل عليه كذا قيل بقتله أم لا
جزأ منه بية و أسنى **(قوله و مذبح الحرم الخ)** عبارة المغني و لو ذبح الحرم الصيد أو الحلال صيد الحرم صار ميتة
و حرم عليه أكله و ان تحلل و يجزأ ما كمل في غير محل لا كان أو بحر ماله ممنوع من الذبح لغيره في الحرم و سم
ولو كسر الحرم أو الحلال بغير صيد أو قتل جرأ اذنه و لم يحرم على غيره كبحه في المجموع و يحرم عليه ذلك
تفغاظا عليه اه و كذا في النهاية الآية قاله على الحلال بدل على غيره قال الرشدي قوله مر على الحلال أي
في غير الحرم و كان الأول ان يقول على غيره كفى الامداد اه **(قوله مطلقا)** أي ولو في الحل **(قوله لاصيد)** أي
من صيد بمائة **(قوله مستأخ)** خبر و مذبح الحرم كرهى **(قوله و كذا يحلوه الخ)** أي يحرم بمحسوب الحرم و من
بالحرم و رضى الخ **(قوله لكن الذي في المجموع الخ)** اعتمدته النهاية و المغني كجاء **(قوله الحل لغيره)** جزءه في
الروض أي النهاية و المغني وهو تصريح بان قتل الحرم الجراد لا يحرم على غيره وهو ظاهر لان حله لا يتوقف
على فعل سم **(قوله لغيره)** ظاهره و لو بحر ما و قاس ما ذكر أن ما جزأ الحرم من الشعر يحرم عليه دون
الحلال عى أي يحرم آخر ولو في الحرم **(قوله و مفهوم الخ)** و لو اضطر الحرم أو كل صيد بعد بضمة ضمن
مغنى و روى و سم **(قوله حل الخ)** خلافا لظاهر الخلاف و النهاية و المغني و في سم ما حاصله قياس ما اعتمد
الشارح من حل المذبح لا اضطرار الخ لنبهوا كره الحرم أو من الحرم على قتل صيدا و دفع الصيد اصابه
فاصاب مذبحة بمسحة فلعن حلقه مومر يشبه الحسل في صور و الصال أولى كجاءه ظاهر لان السبب ناشأ من
الصيد اه **(قوله و يفرق بينه)** أي بين المذبح لا اضطرار حيث جعل المذبح و غيره **(و بين نحو البين)** أي
حيث يحرم عليه و على غيره على ما قاله جمع و **(قوله هنا)** أي في نحو البين **(قوله فغلبا به بخر بمعية ايضا)**
ان كان المغني يحرم على غيره فهو على غير ما في المجموع سم أقول يلزم عليه استدراك قول الشارح و الحق به
غيره الخ و اذا حلت النسخة اعتمدت الغالبه على أصل الشارح روجه الله تعالى غير مرة عن لفظة ايضا **(قوله)**
بصد له و لادل الخ) أما اذا صيده أو دل أو أعان عليه فحرم عليه كمن دون الحلال من الصائد و غيره فيباظر
فصل سكونه بآفة سمها به أي فلا ضمنه اه **(قوله بالخرف المباح)** أي في غير الحرم كاتسبب فيبسر
(قوله و بد) صعلق على قوله فيبسر مباشرة **(قوله الحل لغيره)** جزءه في الرض وهو تصريح بان قتل الحرم
الجراد لا يحرم على غيره وهو ظاهر لان حله لا يتوقف على فعل **(قوله حله)** أي و ضمنه قال في الرض
* **(فرع)** و ان اضطر أو كل الصيد ضمن اه **(قوله فغلبا به بخر بمعية ايضا)** ان كان المعنى يحرم
على غيره فهو على غير ما في المجموع **(قوله بصد له و لادل أو أعان عليه)** أما اذا صيده أو دل أو أعان عليه

وله أن كل لحم صيد بضده ولاد ولو بغير حق في كل نحل فثبته الصائده أو أغان عليه ثم الصد اماله مثل من النعم صوره فخطقة على النحر وب
بان حكم ذلك التي صلى الله عليه وسلم (١٨٦) أو عدلان بعده أو لا مثل له وفيه نقل وامام الامثل له ولا نقل فيه الاصل بقسميه ضمن مثله أو بما

نقل فيه (في النعامة)
الذكر والاني (بذنه) أي
والحسن والابل (وفي بقر
الوحش وجار بقره) أي
في الذكر ذكر وفي الانثى أنثى
ويجوز عكسه (و في
الغزال) يعني الظبية (عز)
وهي أنثى العز التي تم لها
سنتها وأما الظبي فبني تيس
ويجوز عكسه وقد صدق
به المتن وأما الغزال وهو ولد
الظبي الى طلع قرنه ثم هو
على أو ظبية ففي أنثى صان
وذكره جدي أو جفر
(و في (الزنب) أي أنثاه
صان) وفي ذكره كز كرفي
سن العناق إلا أنه يجوز
عكسه (و في (البروج)
أي أنثاه (بجفرة) وفي ذكره
جفر ويجوز عكسه فلا
أه تراص على أنثى في الجاه
جواز فداء الذكركر بالاني
وعكسه لان الامع جواز
والبر ما كان الباء كبر بروج
وذلك لان جعاعن العصابة
رضي الله عنهم حكموا بذلك
كما قال في الروضة كالمها

ثم أتت بها شرح البهجة بخط شيخنا البرلسي في قوله بخلافه اذا صيده أو دله عليه الحرم مانته أي فانه
يجل لصائده يحرم على الحرم فانظروا أنه يحرم على الحرم بالمال وغيره انتهى اه سم (قوله) وله أن كل لحم صيد
الح) عبارة ثمانية ولحم صيد كل بهيمة حرمي ان لم يدل أو يعن عليه فان دل أو صيده ولو بغير أمر صيده
حرم عليه الا كمنه وأتم بالله لا وبالكل لكن لا حرامه بل لا باعته ولا بملكه كصيده اه (قوله)
أو أغان الح) عطف على قوله ولو كان لا في قلب العلف بأن يقول ولا أغان ولاد عليه الح (قوله) ثم الصيد
الى قوله وعليه لا يحتاج في النهاية والمغنى الا قوله يعني الظبي وقوله وقد يصدق به المتن وقوله فلا تراص الى
والبر (قوله) ثم الصيد الح) فوطه لقولنا المستخفي في النعامة الح كزدي (قوله) من النعم) أي الأبل والبقر
والنعم وناهي قوله صوره الح) أي لا قسمته نهاية (قوله) على التعريب) أي على التحقيق والافان النعامة من
البدن تفرق وبغنى (قوله) أو عدلان بعده) أي على التفصيل إلا في قوله ولا تراص الح) وبعبارة شرح
الروض أي في المغنى والنهاية بما وافقه أماما في نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن صحابيين أو عن عدلين
من التابعين فن يهدم قال في الكفاية وعن صحابي مع سكوت السابق وفي معناه قول كل مجتهد غير صحابي مع
سكوت السابق انتهت اه سم (قوله) بقسميه) يعني ماله مثل من اللحم ولا مثل له وفيه نقل (قوله) أو عناق
الح) أولا وفيه وسع وكان الأولى ان يقول والأول ضمن مثله والثاني بما نقل فيه ثم يقول فما بالاني والثالث
ضمن بيده الح) قول المتن (في النعامة الح) أي في اتلاف النعامة بغض النود ذكرها كانت أو أنثى بذنه كذلك
فلا يجوز بقره ولا سمع شه أو أكثر لان خراف الصد تراعى فيه اماله مغني ونهاية (قوله) أي في الذكر ذكر
وفي الانثى أنثى الح) عبارة بغيره ويجزى الذكركر بالاني وعكسه والذكر أفضل للعز من الخلاف اه
(قوله) يعني الظبية بعبارة النهاية والا لأن يقال في الظبي تيس اذا انزعنا عما هي واجب الظبية أي أهالة
لكنهم جروا في التعبير بذلك على وفق الاثر لا في اه (قوله) قد صدق به المان) أي بان يحمل على الجنس
(قوله) في (أنثاه) أي الغزال (عناق) أي أو جفر وفي ذكره جدي أو جفر) أي على حسب ما يقتضيه جسم
الصيد بناءً وبغنى (قوله) لان الامع جواز) أي لكن الذكركر أفضل كباقي (قوله) وذلك الح) راجع لجسم
مقدم (قوله) بعد أربعة أشهر) لم يبين إلى أي حد يستمر الاطلاق والظاهر أنه الى سنة فانه حديثه بصرى
(قوله) لكن يجب أن يكون المراد الح) قد يقال في ظاهر ما تقر برلس دون سن العناق من حتى واد بالجفرة
بصرى وانما قيد الظاهر لتمكن كل كلام السراح على ما يدفع به الاشكال كباقي (قوله) وما خلفه عدة من
كتبه الح) عبارة المغنى وفي النهاية بما وافقه نفسه هو أي العناق انثى المراد اذ في بدنام تبلغ سنته كره
في بقره وغيره وفي أصل الروضة بغيره أنه انثى المعز من حين تولد الح) ويمكن حله على الاول اه وقوله اذا
قوت أي بان جاوزت أربعة أشهر ونافي (قوله) من كتبته) أي المجموع والنحر وبغيره مناهية (قوله)
وعليه لا يحتاج لقوله ما الح) فدينغ عدم الاحتياج وذلك لان العناق في هذا أعين من الجفرة ومصادقة بما

فيعر داما كادون الحلال من الصائد وغيره فيما ينظر ثم أتت بهما شرح البهجة بخط شيخنا البرلسي
في قوله بخلافه اذا صيده أو دله عليه الحرم مانته أي فانه يجزى لصائده يحرم على الحرم فانظروا أنه يحرم
على الحرم بالمال وغيره كما سطر به فله قصة أي خثادة اه أقول ببق ما وجد للصيد المعز أو دله أو أغان عليه ونحو
يحرم عليه هل يستمر التحريم وهو الاحرام وهو ليس بعتق فانه يدل حله لغیر الحرم فبذنه نظر (قوله) أو
عدلان بعده) أي على التفصيل إلا في قوله ولا تراص فمع عبارة شرح الروض أماما في نقل عن النبي صلى
الله عليه وسلم وعن صحابيين أو عن عدلين من التابعين فن يهدم قال في الكفاية وعن صحابي مع سكوت
الباقين وفي معناه قول مجتهد غير صحابي مع سكوت السابق اه (قوله) ويجوز عكسه) عبارة الروض بغيره
ويجزي الذكركر بالاني وعكسه اه (قوله) وعليه لا يحتاج لقوله ما) فدينغ عدم الاحتياج وذلك لان

فان الارنب ضمير من البروج اه (قوله) في عدلين كتبته فنقل عن أهل اللغة ان العناق تطلق على ما مر مالم تبلغ سنه
لا يحتاج لقوله ما لكن يجب اني آخره لا سبني على مثاله ولا

سهل بل ودونه كما يصرح به قوله في بيان ما على هذا اطلاق على ما مر مالم تبلغ سنة فالتعاقد في قولهم في الازناب
عنا صادقة بسمي الجفر وتدونهما فيحتاج لقوله لهما المذكور فلي تأمل سم عبارة البصري قوله وعليه
لا يحتاج الى حمل تأمل لأن محصل هذا الثاني أن التعاقد من حين الولادة الى استكمال سنتين الجفرة من أربعة
أشهر الى سنة على ما استظهرناه فكذا لا يحتاج الى العا ذكر على أن المالم نقل بامتداد اطلاق الجفرة الى سنة لا يتم
قوله لا يحتاج الى اه (قوله ان اتحاد العناق والجفرة) فديقالا لما علم من ذلك تمام العناق بامتداد العناق
الى أن ترى ثم جفر من حين ترى هذا اقتضاء كلامه لا ما أقدمه رحمه الله بصرى وقد يجب بان قول لهما من
حين قولنا الخ أراد به من تمام زمن مبدؤ وقت الولادة ومنتهى وقت الشرع في الرعى كاتقدم الإشارة اليه من
المغنى (قوله والضبع الخ) وفي التعليق لا يورث الضبع أم حين يذم الممهمة ونفع الموحدة وهي دا على شلقة
الخر باء فطحا العين جدى مغنى ونى أنه عبارة لولنا في التعليق شاة والحديثان اللذان على بحر
ضه فان ويكنى أبا الحصين ومنه مجوز وسحب كقوله السد السلى وفي الضبع جدى أو خر وف منه أم حين
اه (قوله أي والصيد الخ) في قوله قال في المجموع في النهاية لا قوله كأي يأتي الى ولو حكم وقوله قبل أن أنه لا تفر
وكذا في المغنى الأقوال أو زوال ولو حكم (قوله ولا أحسن الصباية) شامل للواحد ولعله غير مراد على
الاطلاق سم عبارة المغنى والنهية قال في الكفاية أو نصحى مع سكوت الباقي اه قول المتن (عدلان)
أي ولو ظهر أو بلا ستره سنة فبما يظهر ثم ياتو فخرج الجواد عبارة لولنا ولو كانت عدلتها مظهرة كقوله
النهاية شرحى الارشاد قال في الحاشية أي وشرح العباب العدالة الباطنة اه (قوله ويجب كونهما فطينين
فقهين الخ) وواضح أن الفقيه يدره وإن لم يصل لرتبة الاجتهاد المطلق شرح العباب اه سم (قوله وان لم
يفسح الخ) والذي يظهر جواز اعتماد الفاسقين القائلين معرفة أنفسهم اذا وثق كهم فقل لا خوف من
صدقه بل يظهر جواز اعتماد غير الفاسقين أيضا مع فقههم اذا وثق بهم اولا عتد صدقهما ويكونان اشراط
عدلتهم لوجوب قبول خبرهما مطلقا لا يصح مع فقههما اذا لم يتوقف على العدالة ولا يصح حكمهما اذ ليس
هذا حكما حقيقة بل هو من قبيل الاخبار حقيقة سم (قوله ويؤخذ من اطلاقهم الخ) عبارة الاسنى والمغنى
والنهاية وعلى ما وردى وغيره وجوب اعتبار الفقه بان ذلك حكم فلي يجوز الا يقول من يجوز حكمه ومنه يؤخذ
العناق على هذا أهم من الجفر فوصلة بما في سهل بل ودونه كما يصرح به قوله في بيان ما على هذا اطلاق على
ما مر مالم تبلغ سنة فالتعاقد في قولهم في الازناب عنا صدقة بسمي الجفر وتدونهما فيحتاج لقوله لهما المذكور
فلي تأمل (قوله ولا عن أحسن الصباية الخ) شامل للواحد ولعله غير مراد على الاطلاق (قوله في المتن عدلان)
اعتمد في شرح العباب اعتبار العدالة الباطنة ونقل عن الجلال المغنى خلاقه ونازعه فيه وقوله فقهين قال في
شرح الروض وعلى ما وردى وغيره وجوب اعتبار الفقه بان ذلك حكم فلي يجوز الا يقول من يجوز حكمه ومنه
يؤخذ أنه لا يكتفى بالحنثي والمرأه العبد اه قال في شرح العباب وهو منتهى ثوابت جماعتهم وأه لا بد في
الفقه أن يكون مجتهدا كالناكم وفيه وقتان المدار على العلم بالشبه المعتبر شرعا وواضح أن الفقيه يدره
وإن لم يصل لرتبة الاجتهاد المطلق اه أو قول مما ورد على اشتراط الاجتهاد في المجموع عن السافقي والاحتجاب
أن الفقه مستحب وغاية الامر أنهم جعلوه على الزائد على ما يعتبر في الشبهة كقوله لا يورث ويثبت أن راد
بالوجوب لا يثبت من معرفة الشبهة ولا يستحب بل زاد على ذلك من الكمال والخذ ولا يثبت في المسئلة خلاف
اه والذي يظهر أنه يجوز زائد على اعتبارهم فقهيا في حق أنفسهم حدث كالأقوالين الصدق قللا شقيق
ولا يقال الشخص لا يحكم لنفسه لأن ذلك من الحكم المعرف فحقه يقتضوا الاشراط سائر شرط الحكم بل
ذلك صريح قولهم عدلان فقهان ولو قتله ملاءة وان تولع لهم هذه الملاءة بانه حقه فكان من وجب عليه
أمنافه بل الذي يظهر أيضا جواز اعتماد الفاسقين معرفة أنفسهم اذا وثق بهم فقل لا خوف من صدقه قبل
يظهر جواز اعتماد غير الفاسقين أيضا مع فقههم اذا وثق بها واعتد صدقهما ويكونان اشراط عدلتها
لوجوب قبول خبرهما مطلقا لا يصح مع فقههما اذا لم يتوقف على العدالة ولا يصح حكمهما اذ ليس هذا حكما

من اتحاد العناق والجفرة
فان ثبت أن العناق أكبر
من الجفرة اتضح ما قلناه
من احتجابها في الازناب الذي
هو خير من البر ووعده
في الخبر ان الضبع فيه كبش
والضبع للذكر والانثى
عند جمع ولا يثنى فقل عند
الذكر من وأما الذكر
ففيه عناق بكسر فسكون وعلى
كل في الخبر جواز فده الانثى
بالذكر اذ الكبش ذكر
الضأن (وما) أي والصيد
الذي (الانثى فيه) عن أبي
صلى الله عليه وسلم ولا عن
أحسن الصباية فمن بعدهم
من سائر الاصول اذ يكتفى
بحكم مجتهد واحد مع سكوت
الباقيين (يحكم بمثله) من
النم (عدلان) لأنه يجب
كونهما فطينين فقهين بما
لا يثبت في الشبه ويندب
زيادة فقههما بغيره حتى
يزيدتا علم الحكم ويؤخذ
من اطلاقهم العدالة أنه لا بد
من حرتهما وكورتها
وانه لا يورث كون أحدهما
أو كل منهما قاتله

ان لم يفسد قتله لعمدة له انذره قتل حيوان محترم بعد صدق حد الكبير عليه أو ناباذا الظاهر انه لا شرط هنا استبراء كلياته في ان
الولي اذا ناب تزوج حلالا وحكم المتن (١٨٨) بمنزلة وأخران بنفيه كان مثلها أو بمنزلة آخر حتى يقتل سبعين الأعز و فهم قوله في النعملة بعد نكاح

السبعة في المماثلة والخالفة
والسورة تقر ببالاختصاص
بل حكم الأعضاء في الجماع
وتجوز من كل ما عدا هذا
بالأشياء لتوقيف بانهم قتل
لان بينهم ما يشبه الذك الذي ينف
اليسوت و يانس بالناس
وانه لا نظر في القيمة ثم يجب
رعاية الأوصاف في الاستبراء
والأزوية في غير ذلك أحدهما
عن الآخر كالمزاج والاختصاص
فخصر الألف من الألف
وهو أفضل ولا عكس ولا
يجوز في معيب عن معيب
كأنه ربح عن آخر بخلاف
ما إذا اتحد عيوانا اختلف
محلله كالمزاج في عين باعور
يساوي قال في المجموع عوراه
عور العين في الصدأ أو المثل
ثم إذا ذكر في فساد الذكر
بالألف وعكسه من الألف
ما يصح بان المعتمد له لا فرق
بين الاستواء في القيمة أو السن
وعنده ولا بين كون الألف
ولست أولا ولا نظرا لكون قيمة
الألف أكثر ولحم الذكر
أطيب ثم قال الحسن الامام
الاختلاف فيما إذا لم ينقص
الجمع في القيمة ولا في الطيب
فان كان واحدا من هذين
النقصين لم يجز باختلافه
عنه بقوله هذا كلامه
فهو متبرهن به لانه ينافي
ما قدمه أولا ومن حيث اختلاف
ومن حيث الحكم بوجوه
بان النظر هنا للمماثلة

الصورية وهي موجودة مع ذلك فلذا أعرضنا عن تلك الأوجه التي نظرت الى التفاوت في المعنى فأمثل ذلك فانه مهم
والثاني بضمن ينيله كمال (ونحو الامثلة) مما نقل فيه كالمزاج والعصاير (القيمة)

أنه لا يكتفي بالجنس والمرأ أو العبد اه زاد الايعار وهو مخيم أي جمع اعتباروه اه (قوله ان لم يفسد
قتله اه أي بان كان خطأ أو لا يفسد أو لا يتعد بانها بتوفيقه قال ع ش قوله مر أو لا يفسد ان قضيت أن
الحرم المفسد اذا فوج صبيد الاضطرار وجبت عليه قتلته كجذب على الخطر بدل ما كان من طعام غيره وبه
صرح في الجملة وشرحها وسألت أن مذمومة لذلك لا يكون منية بل بحله ولغيره اه (قوله انذره) أي
تعد قتل الصديق الحرم (قوله أو ناب) عطفت على قوله قبل ان لم يفسد سم (قوله ان الظاهر انه لا يشترط هنا
استبراء الخ) أي يمكن به حلالا ولا يتوقف على استبراء ع ش (قوله كان مثلها) أي لان معهما باءة لم يعرف
دقيق الشبه (قوله تخير) أي كجلى اختلاف المقتضى بها بتوفيق أي المختار من أمائهم ما ينفق أن من
غلب على ظنه صدق في أصابة المنقول أخذ قوله والام أخذ بقوله واحد منهما لا تعارض ع ش (قوله انذره
الخ) أي كالفواخت والبيام والة ع ش وكل ذي طوق بها بتوفيق (قوله ع) أي شرب الماء بالام
(وهو) أي جمع صوته وغرد مغنى عبادة باعش أي شرب الماء ع بالام ولا تنفس بخلاف غير
الجماع فيشره قطرة بعد قطرة ع وهذا أي وجع صوته بعضهم أقصر على العب وهو كاف اه
(قوله بالاشارة) أي من شأن أو هزنها بتوفيقه قال ع ش قوله مر أو لا يفسد ان ظاهرا احاطا به باعتبارها
أجزاءها في الأضحية أو لو قياس قولهم بماله مثل من الصدأ في الكبير كبير أو في الصغير صغير اه يجب
هنا في الجملة الكبير شاة تجزئ في الأضحية اه وعادة الوان في الجملة شاة وان لم تجزئ في الأضحية ففي الفرج
شاة صغيرة وفي باقي الطيور القملة أو صغير كالزور والبلبل والصعور والجراد والقطرة أو كبر كالأوز والبط
والكرن والجرار أو ع ش من سم ما وافقه (قوله ان توفيق بلغهم) أي من الشار ع والافاقا لقسس ايجاب
القسمتين (قوله اه) أي بالافاقا لقسس (قوله الخ) قال في شرح الروض والغنى وهذا انما يأتي في بعض أنواع الجماع
اذ لا يأتي في الفواخت ونحوها اه (قوله يجز عا به الاوصاف الخ) أي في لزوم في الكبير كبير وفي الصغير صغير
وفي الذكر ذكر وفي الأنثى أنثى وفي الصحيح صحيح وفي العيب عيب ان اتخذ جنس العيب ولو اختلف محله
كان كغيره أو أحدهما في السمين والاسمين والآخر في السار فان اختلف كالمزاج والجرير فلا في السمين ع ش وفي
الزهريل هزيل كالجمل ع ش ولو فسد المربض الصحيح أو عيب بالاسم أو بالهزيل بالسمين فهو أفضل
ويجزئ فداء الذكر بالانثى وعكسه لكن الذكر أفضل للفرع ومن اختلف أسنى ومعنى ونهاية (قوله وهو
أفضل) أي فداء الألف بالألف (قوله ولا يجزئ عيب عن معيب) أي عند اختلاف جنس العيب ويجب
في الحمل حامل ولا تدفع بل تقوم بمكتمل ذبحها أو ينقص بقسمتها طعاما أو يصوم عن كل مد وموافاة ألف
حبته متبرهن به بخلاف قتل الحمل وان عاشت ضمن نفسه أو هو ما بين قيمتها حاسلا أو حاد أو ما ضمنهما
أو ما ضمنها ضمنه وضمن نفسه المذكو شرح الروض ونهاية يتوسر (قوله وسواء عور العين في الصدأ
أو المثل) لعل أو ع ش الوان والمراد أنه لا يجزئ كبير العور عن قله (قوله ولا نظر الخ) عطفت على قوله
لا فرق الخ (قوله قال) أي في المجموع (قوله الاختلاف فيما الخ) مبتدأ وخبر (قوله ان كان) أي وجد
(قوله فنه) أي صاحب المجموع ع (قوله منه) أي من كلام الامام وكذا خبره لانه (قوله ووجه) أي
ما قدمه المصنف في المجموع عن ان المعتمد انه لا فرق الخ (قوله مع ذلك) أي مع النقص في القسم أو العيب
(قوله اعرضوا) أي المحققون (قوله والثاني الخ) معطوف على قوله فالاول بقسمه الخ (قوله مما لا ينقل)
الى التنبه في المعنى وكذا في النهاية لا قوله والتلف الى كحكمت (قوله والعصاير) أي بنية الطيور غير

عدين كما حكمت الصفاة
رضي الله عنهم هاني الجراد
أما الماشية له مما فيه نقل
كالحمل فينبع كصامس
(تبيين) * خرمها نبات في
الوطول ما القبيح وهو يبنى
على الضعيف كبنائه في
الاطعمة انه يحمل أكله ولم
يبناه ههنا لعله به مما هانه
لا يزال الا في أكله ولو
بالنسبة لاجل أسلبيه كسروم
أنه غير مأكل ولو
صدم البناء فهو تناقص
والراجح منه انه غير مأكل
فلا يفتيه والحق الجرحاني
له هدهد بالحمام هتلم على
حل أكله والاصح تحريمه
وعلى بانه هسي عن قتله
(ويحرم) ولو على الخلال
(قطع نبات) أي نبات
(الحرم) وان نقل إلى الحل
أو كان ما بالحمل من نو
ما بالحرم (الذي لا يستنبت)
أي لا يستنبته الناس بان
نت بنفسه شجرة كان وان
كان بعض مغرسه في الحل
أوحديشاً وطباجعاً
لهي عنه ومثله بالاولى
قلعه غير مجزأ أخذ من
غيره يضر بالشجرة وطع
غصن يتلف مثله في سنة
القطع أي قبل مضي سنة
كله منه كاهو ظاهر وظاهر
كلامهم الا في هذا
التفصيل بين عود السواك
وغیره لكن قضيه بقول
المجموع انفقوا على انه
يجوز أخذ شجره وعود
السواك ونحوه

الحمام سواء كان كبر حقه فمهام اصغرام مثله هنا يقوم معنى (قوله بعمل الاتلاف الخ) اي لا يمكن على
الذهب معنى (قوله او التالف) لعسل اولو تزيم والاول عند المباشرة والثاني عند التسبب والبد (قوله
كالحمل) الكفاف استقصاءه ان اريد بالحمل ما يشمل أنواعه عبارة النهاية والمغني وهو الحمل اه (قوله كسروم)
أي أكل (قوله أن يعمل الخ) يدل من الضعيف مكان الاولى تقدمه على قوله كبنائه أي ضعف حمل اكله
(قوله ولم يبناه الخ) أي البناء المذكور (قوله ورم) عطف على هتاش اه سم أي قوله به ما هنا (قوله
والحق) الى المن في المغني (قوله وعلى الخ) * (فروغ) * لو زال السد منعتي العلمة يتوهم هوها وقارة
عدوها وطيراتها اعتبر النقص لان امتناعهما في الحق فتواحد فالرائل بعض الامتناع فيجب النقص لا الجزاء
الكامل ولو جرح طيباً واندمل جرحه بلا زمان فنقص عشر قيمه فعليه عشرة شاة لا عشر قيمتها تحقيقاً للمعالة
فان برئ ولا تنقص فيه الارش بالنسبة اليه كالحكومة بالنسبة الى الادبي قد قدر القاضي فيه شيئاً باحتجاده
مرابعاً في اجتماعه مقدار الوجع الذي أصابه وعليه غير المثل أو شه ولو أرم من سيد الزم جراً، كلما
لو أرم من سيد الزم كل قيمته خالقه حرماً غير على القتال جراً ومزماً وقته الزم من قبل الاندمال فعليه جزاء
واحد او بعده فعليه جراً ومزماً ولو جرح صيد افتاب فوجده ميتاً وشك أمان يجر حرام بحدوث لم يجب عليه
غير الارش لان الاصل براءة فتمت عازاً من غير الاثنى والنهاية ويلزم الجماعة اشتراك في قتل صيد والقران
القتال الصيد جراً واحداً وان كان الصيد حرمياً لاعتقاد المتكلم وشركه في الحل في قتل صيد يلزمه النصف من
الجزاء ولو شئ على الحل ولو اشتراكه يحرم ويحاون لزمن من الجزاء بقسطه على عدد الرؤس اه قال عس قوله
مر مقدار الوجع الخ أي فان لم يكن له مقدار أصلاً فلا شئ عليه في مقابلته اه (قوله ولو على الحل) الخ قوله
أي قبل مضي الخ في النهاية والمغني (قوله ولو على الحل) في هذه الغاية ما مر في محب اصطفاة قولنا ان
(قطع نبات الحرم) أي الربط به يقوم معنى (قوله وان نقل الخ) عبارة النهاية بتولوغرست شجرة مرمية في الحل
أو عكسه لم ينتقل الحرم من هنا في الحل ولا اله في الثانية بخلاف سيد دخل الحرم اذ لشجر أصل ثابت فاعتبر
منته بخلاف الصيد فاعتبر مكانه اه (قوله أو كان ما بالحل الخ) قد زعمه أو كان ما بالحل منه الذي قطع من فوى
ما بالحرم فتأمله تعرف فان بذلك يندفع صحو بهذا العطف لفظاً ومعنى فادره سم ويمكن أن يقال ان هذا
العطف باعتبار المعنى فانه في قوله أو كان أي كونه ثابت الحرم باعتبار أصله قول المتن (الذي لا يستنبت) بالبناء
المفعول أي ما من شأنه أن لا يستنبته الاميون بان يثبت بنفسه كالمطر فاشجر كان أو غيره كذا في المغني
والنهاية يقوم قضاءه أن ما هو كذلك لو استنبت فله حكم ما لا يستنبت ويؤخذ منه أن ما من شأنه أن يستنبت يجزى
عليه حكمه وان ثبت بنفسه وهذا انما الظاهر كلام الشارح رحمه الله تعالى في الصورتين يصري أقول بل
الظاهر أن المراد بالاستنبات هنا تعاقباً وانما شأنه ذلك كقبي باعش وعبارة الوفاي وسواها في الشجر للاستنبات
والنات بنفسه وأما غيره فشرط ان يثبت بنفسه بخلاف ما استنبت منه كسبوع وغيرهما باقى ولو استنبت
ما يثبت بنفسه غالباً ويعكس غالباً لعله بالاول اه (قوله وان كان بعض مغرس الخ) أي أصله فحرم قطع شجرة
أصلها في الحل والحرم تعاقباً لغيره متمايزاً وترواقي (قوله وأوشيشاً) قال في المجموع وأطلاق الحشيش على
الربط بجاز فانه حقيقة في الباس وانما يقال لا الربط كلاً وعش شجيرة (قوله وطباجعاً) سلال من قوته شجرة
أوشيشاً ومن قولنا نصف نبات الحرم وهو اجسن (قوله ومثله) أي القطع سم (قوله يضر بالشجر) من
اضرفوه بضم الراء عس (قوله لكن قضيه بقول المجموع الخ) عبارة النهاية بتولوغرست شجرة
حرمية فاطلقت في سنة بان كان لطفاً كالسواك فلا ضمان فيه فان لم يتلفوا وانما لاشبه أو مثله لا في
سنة فعليه الضمان فان اخاف مثله بعد وجوب ضمه لم يسقط الضمان كقوله قطع سم وغرقت وتقل في
الختوصغرها والصن والهرال (قوله ورم) عطف على هنا (قوله أو كان ما بالحل الخ) قد زعمه أو كان
ما بالحل منه الذي قطع من فوى ما بالحرم فتأمل تعرف فان بذلك يندفع صحو بهذا العطف لفظاً ومعنى
فادره (قوله ومثله) أي القطع وقوله أنه لا ترفاً عنه مر

خلافه ووجه بان هذا يحتاج لاختلاف (١٩٠) على العموم فسوف نعلم ما يحتاجه من الاستقصاء التي ليست كذلك ونظيره قولهم ماله أه

لا بد في العائد قبل الستة أن يكون في محل القطوع على محل آخر من الشجرة وأنه لا بد أن يساوي العائد الزائل غلطاً وطولاً وفي كل منهما وقته وقيل يكفي العود ولو من محل آخر حتى يبرهنه بحث بعده فإنه حاله وبكتفي في المثلية العرف المبني على قلب السبه دون تحديده لم يعد أما الباس فيجوز قطعه وكذا قام الشجر للحشيش لأنه يثبت إذا أصابه ما هو من ثم لو لم يفسد منه من أصله جاز قطعه وإن لم يجز هذا الفصل في الشجر لذاته فيه بقرض تصويره وأما ما يستنبط فسيأتي (والأظهر تعلق الضمان به) أي يقطع وقلم النبات وأراد به هنا الحشيش بدليل قوله أيضاً (و يقطع أشجاره) كصديده بجماع حرمنا تعرض لكل حرمة الجرم ومرسل أخذ من بشرطه فلا يضمن أن يقطع قبل السنة والأوجب فيه ويسقط ضمان آخره وبهذا إليه إذا ثبتت ولو غير متينها (ففي) الحشيش القمية ماله يقطع مختلف ولو بعد سنين كما تقتضاه أطلاقاتهم فلا يضمن كسب غير المتعذر وكان الغرض في بنسبهم بين خصن الشجر حيث فصلوا فيه وبين الشجر إذا أخذ من أصله يضمن وإن أعطف في سنته كما تقتضاه أطلاقاتهم أيضاً أن الشجر يحتاج له أ كذا الفرق فيه بين المستنبط وغيره في ويضمن بالحيوان بخلاف الحشيش فبهم أو في قلع

المجموع اتفاقهم على جواز أخذه ثم هو ودالسوال ونحوه وقضته أنه لا يضمن الغصن اللطيف وإن يقطع قال الأثرى وهو الأقرب قال الشيخ أكنه مخالف لما انتهى إليه الأوجه حل ما هنا في ما هنا أه وبعبارة الكردى على ما قبله واختلاف في حدود السوال هل يجوز أخذه مطلقاً أو بشرط أن يقطع على الجواز هل يجب الضمان إن يقطع ثلاثة أراعت كافتة أو قريسة تلكا أو كذا والحاصل أن المرتب بع أحدها مالا يضمن مطلقاً وهو ما يحتاج اليمن الحشيش الأخضر والأخضر وكذا عود السوال بنا على ما سبق فإنها مالا يضمن إذا أخلف في سنة قطع مثله والأصغر وهو غصن الشجر ناله ما يضمن إذا أخلف مطلقاً وهو الحشيش الأخضر المتقطع لغير حاجتها بهما يضمن مطلقاً وإن أخلف في حسنه وهو قطع الشجر الأخضر من أصله أه (قوله) خلافه وهو الفرق بين نحو السوال مما يحتاج اليمن وبين غيره في التفصيل المذكور على ما هو ظاهر سابقه وعدم الفرق بينهما في جواز الأخذ بلا ضمان مطلقاً كما عرفت في النهاية والغنى وعلى كل يمكن رفع المخالفة بان قول المجموع ونحوه المتبادر في غصن لطيف بخلاف الأخلاف المذكور يفيد اشتراط ذلك الأخلاف فيه فيما عطف هو عدمه وهو السوال (قوله) بان هذا أي نحو عود السوال (قوله) ليست كذلك أي لا يحتاج إليها في العموم (قوله) ولو قبل الخ أقره الكردى والوفاء (قوله) ماله الباس الخ أي شجرة كان وحشيشا بصري عبارة والغنى والنهية وخرج بالربط الحشيش الباس فيجوز قطعه لقلته وهو الشجر الباس فيجوز قطعه وتلعو الفرق بين الشجر والحشيش في القلع الحشيش يثبت بغير زوال الماء عنه ولا كذلك الشجر أه (قوله) فساد منه الخ أي الحشيش الباس (قوله) فسيأتي أي قصصه بغير الشجر كبر وشعره فمالا لكة قطعه وتلعو معنى (قوله) لندره الخ يمنع المشاهدة كثر وقوعه في أنواع من الشجر حتى شدة النساء الآن يفرض كلامه في الحرم بخصوصه بقرينة المقام (قوله) أي يقطع وقلم النبات أي نبات الحرم الربط وهو شامل للشجر كبره وقوله و يقطع أشجاره من ذكر الحرس بعد العلم لا اهتمام بنهية ومعنى (قوله) بدليل قوله أيضاً (قد يقال بل هذا دليل على أنه أراد بالنبات هنا وهناك ما عدا الشجر) لكن يلزم عدم تعرضه لحرمة التعرض للشجر لأنه لا يفسد من حرمنا التعرض للنبات ويحتمل أن عطفه يقطع أشجاره على قوله به أي يقطع مثلاً من عطف الأخضر سم أي جاري عليه النهاية والغنى (قوله) بشرطه وهو أن يقطع مثله في سنة القطع (قوله) أن أخلف الخ أي مثله (قوله) لا أي ولو لم يقطع أو أخلف لانه أه وأمله لا في سنته نهاية قال عرش قوله أو أخلف لانه الخ فقيته أه لو أخلف في سنته يفسد منه ضمان الكل لا التفات بين المقطوع وما أخلف أه (قوله) ويسقط إلى قوله ماله يقطع الخ في النهاية والغنى (قوله) إذا ثبت عبادة النهاية ولا يضمن حرمته يقطع من الحرم البان يثبت وكذا إلى الحل لكن يجب دهمحافظة على حرمها وأصلها كما قاله جمع واعتد السبكي وغيره أي بين قيمته بقرعة غير محترمة من قلعها من الحل استقر عليه ضمانها وفهم ما عرفت أنه لا يضمن غصننا الحرم أصله في الحل نظر الأصل وإن ضمن صدأه فذلك أه أي لكونه في حرم الحرم (قوله) ماله يقطع مختلف الخ حزمه الوفاء (قوله) كما تقتضاه أطلاقاتهم قد يجعل أطلاقاتهم على ما ذكر وفي الغصن مر أه سم (قوله) وكان الفرق بينه أي بين الحشيش المختلف ولو بعد سنين فلا يضمن (قوله) يضمن وإن أخلف الخ وفافاً لانه نهاية والغنى (قوله) أن الشجر يحتاج له أي عرش الخ كان ينبغي أن يزيد قوله وكذا غصنه يحتاج له إذا فرق فيه بين المستنبط وغيره بخلاف الحشيش (قوله) وفي قوله (قوله) وفي قوله (قوله) بدليل قوله أيضاً قد يقال بل هذا دليل على أنه أراد بالنبات هنا وهناك ما عدا الشجر لكن يلزم عدم تعرضه لحرمة التعرض للشجر لأنه لا يفسد من حرمنا التعرض للنبات ويحتمل أن عطفه يقطع أشجاره على قوله به أي يقطع مثلاً من عطف الأخضر (قوله) كما تقتضاه أطلاقاتهم قد يجعل أطلاقاتهم على ما ذكر وفي الغصن مر أه (قوله) بين الشجر إذا أخذ من أصله يضمن وإن أخلف في سنته عبارة الارشاد وشرحه للشرح بشجرة كبيرة أي بسبب العلة أو قطعها وإن أخلف تعجب بقره أه

في النهاية الاقوله وان لم يتبادل الى المتن وقوله كما تقتضاه الراجعين (قوله او قطع الشجرة الخ) أي وان
 أنقطع شرس الارشاداه سم ومرأ غفافي الشرح مشله (قوله تجزئ في الاضحية) وفاقلا لاسن والنهابة
 ونقل في المتن كلام الاستقصاء مع توجيهه لا في قوله اه بصري (قوله وحيث أطلقنا الخ) مقول القول
 (قوله وتجزئ البدنة) الى قوله وفيه نظر في المعنى الاقوله مردودا الى الاصل (قوله وتجزئ البدنة هنا ايضا)
 وقياس ذلك اجزاؤها كالبقرة عن الشجرة الصغيرة سم (قوله بخلافه في جزاء الصبي) شامل للعتلى وغيره كما
 في الحمام وهو حاصل ما اعتمد كما تستمع موصولة الرض في باب الدماء حيث أطلقنا في المنازل العلم فالمراد كدم
 الاضحية في جزاء الصبي المثل أي فلا يشترط كونه كالاضحية في سنه وسلامتها بل يجب في الصغير صغير
 والكبير كبير والمعيب معيب بل لتجزئ البدنة عن شاة أي المثل اه وفي شرحه وعدل عن تعبير الاصل
 بجزاء الصبي الى قوله جزاء المثل ليخرج جزاء غير المثل كالحمام أي فيشترط كونه كالاضحية في سنه وسلامتها
 اه وطالما توقفت في ذلك حتى رأيت الشارح قال في شرح العباب في باب الدماء تنبيه وقع لشيخنا هنا
 في شرح الرض أنه قال وعدل عن تعبير الاصل بجزاء الصبي الى قوله جزاء المثل ليخرج جزاء غير المثل
 كالحمام انتهى وفيما هم لم يثبت عليه في شرح قول المصنف وفي الحمام شاة وقوله ولا تجزئ بدنة عن شاة
 فاحذره انتهى وقال في شرح الاول بعد كلامه به يعلم أنه لا يشترط في الشاة أن يكون في الحمام كونه تجزئة
 في الاضحية بخلافه ما فهمه كلام الرض في الدماء وان أفرد شاة اه وقال في شرح الثاني وفي قوله
 شاة أي المثل اجزاء البدنة عن الشاة في الحمام لانه ليس مثله وهو ظاهر قلنا ان الصغير أي من الحمام يجب
 فيه شاة تجزئ في الاضحية والمقتول في المجموع عن الاصحاب ان الصغير يجب فيه شاة صغيرة اعتبارا الجنس
 المماثلة في كسائر المثلث فلا تجزئ البدنة عن شاة اه ايضا كما تقتضاه ما تقرر خلافها ما فهمه كلام شيخنا
 كالروض كما يأتي انتهى اه سرور عن الوان في ما وافقه (قوله وزعم الاستقصاء الخ) أفرد المعنى بعبارة ولم
 يتعرض الشيخان لسن البقرة وفي الاستقصاء لا يشترط اجزاؤها في الاضحية بل يكفي فيها التيمم وأم الشاة
 فلا بد ان تكون في سن الاضحية قال الاسنوي وكان الفرق أن الشاة لوجها للشرع الا في هذا السن بخلاف
 البقرة بدليل التسبيع في الثلاثين منها اه (قوله اجزاء التسبيع) أي في الشجرة الكبيرة خلافا لما فهمه
 (قوله وتجزئ البدنة هنا ايضا) وقياس ذلك اجزاؤها كالبقرة عن الشجرة الصغيرة (قوله بخلافه
 في جزاء الصبي) شامل للعتلى وغيره كالحمام وهو حاصل ما اعتمد كما تستمع موصولة الرض في باب
 الدماء حيث أطلقنا في المنازل العلم فالمراد كدم الاضحية في جزاء الصبي المثل أي فلا يشترط كونه
 كالاضحية في سنه وسلامتها بل يجب في الصغير صغير والكبير كبير والمعيب معيب بل لتجزئ البدنة
 عن شاة أي المثل أي وان أجزأت عن شاة في الاضحية اه وفي شرحه وعدل عن تعبير الاصل بجزاء الصبي
 قوله جزاء المثل ليخرج جزاء غير المثل كالحمام اه وطالما توقفت في ذلك حتى رأيت الشارح قال في شرح العباب
 في باب الدماء تنبيه وقع لشيخنا هنا في شرح الرض أنه قال وعدل عن تعبير الاصل بجزاء الصبي الى قوله جزاء
 المثل ليخرج جزاء غير المثل كالحمام اه وفيما هم لم يثبت عليه في شرح قول المصنف وفي الحمام شاة
 وقوله ولا تجزئ بدنة عن شاة فاحذره اه وقال في شرح الاول به ان ذكر الخلاف في مستند الشاة في
 الحمام هل هو توقيف باهم أو غير ذلك مما صرح في الشرح وفائدة الخلاف كما في الحاوي وغيره أنه لو كان صغيرا
 فهل يجب شاة أو شاة كاملة وجهان مبنيان على أن الشاة وجبت توقيفا وتشبيها وقضيته ترجع شاة لكن
 في الاملاء أنه يجب في الصغير شاة صغيرة مع القول بان المسند التوقيف وقوله في الصرح عن الاصحاب به يعلم أنه
 لا يشترط في الشاة ان يكون تجزئة في الاضحية بخلافه ما فهمه كلام الرض في الدماء وان أفرد شاة اه
 وقال في شرح الثاني وفي قوله شاة أي المثل اجزاء البدنة عن الشاة في الحمام لانه ليس مثله وهو ظاهر
 قلنا ان الصغير يجب فيه شاة تجزئ في الاضحية والمقتول في المجموع عن الاصحاب ان الصغير يجب فيه شاة
 صغيرة باعتبار الجنس المماثلة في كسائر المثلث فلا تجزئ البدنة عن شاة اه ايضا كما تقتضاه ما تقرر خلافها

أو قطع (الشجرة الكبيرة)
 عرفان لم يتناهى عنها خلافا
 لمن اشترط سهوها أولى من
 ضبطها بانها ذات الاغصان
 لأن مردد الاغصان الكثيرة
 المنتشرة (بقرة) تجزئ في
 الاضحية كما تقتضاه قولهما
 كبيرهما وحيث أطلقنا في
 المنازل العلم فالمراد كدم
 الاضحية في سنه وسلامتها
 وصرح بذلك شارح التجميع
 وتجزئ البدنة هنا ايضا
 بخلافه في جزاء الصبي لان
 الدار فعمل المماثلة (و) في
 (الصغيرة) وهي ما يقرب
 من سبع الكبيرة فاذا شاة
 سبع البقرة فان صغرت
 جسدا نقصا القيمة (شاة)
 تجزئ في الاضحية وزعم
 الاستقصاء عن المذهب
 اجزاء التسبيع

في الثلاثين ولم يعهدا يعجب
شاة دون من الاضحية مردود
تقلاد وجهاو الاصل في
ذلك آثران الزبير رضي
لله عنهما الذي رواه الشافعي
عن ومثله لا يقال من قبل
الرأي ويحب الزركشي فيها
ياوز تسبيح الكبير ولم
يقه الى حد الكبير ان يجب
فه شاة اعظم من الواجبة
في سبع الكبيرة وفيه نظر
ظاهر على انه لم يبين ما ضابط
ذلك المقام هل هو من حيث
النسب أو السن وفي كل
منهما بعد لا يخفى فالوجه
ما اقتضاه اطلاعه من اجزاء
الشاة في كلامه بسبع كبيرة
وان ساوت ستة أسابيع
الكبيرة مثلاً وليس يعظم
للصغيرة بما مر انما هو لبيان
انتفاء الشاة في بادى السبع
لا تعددها فيما فوقه خلافاً
لمن زعم وليس ما هنا كالصبي
لان الاحالة معتبرة ثم اهلنا
(قلت والمستثبت) من
الشجر الحرى بان ياخذ
غصنا من حومية يفرسه
في حل آخون الحرم أو غيره
ولو ملكه (كغيره) المعلوم
من كلامه أو لا وهو ثابت
بنفسه في الحرم أو الضمان
(على المذهب) فنية الاثم ان
تصلد بقره أو شاة أو
كله ثم لا يأكلها استنت
في الحرم مما أهله في الحل
فلأشئ فيخرج بالشجر
غيره فلا يحرم مسنته
كسبعه وروى الطائفي

والخصي أوت كالبقل والرجل فيجوز قطعها وقطعها انتفا (ويعمل الاذخر) بكسر الهمزة وتو بالهمزة قطعها وقطعها

صنعه (قوله ووجهه) يعني وجهه الامور زعمه الاستقصاء (قوله ولم يعهدا يعجل شاة) تقدم في الزكاة
قول المصنف في الصلوة صغيرة في الجدي سم (قوله في ذلك) أي قول المصنف في الشجرة الكبيرة بقوله
(قوله ويحب الزركشي الخ) نقل شيخ الاسلام في القرو والاسنى بحثاً عن الزكاة عن مؤلفه وتبعه على ذلك
صاحبه النهاية والتمنى بل استوجه الشرح رجحانه تعالى في فتح الجواهر من غير ذلك والمحقق والوجه
ان ما جاز فيهما ولم يتنالى الكبيرة يجب بشاة اعظم من تلك اه بصري واعتمدوا بان (قوله اعظم من
الواجبة الخ) وينبغي ان يرعى في العظم النسبة بين الصغيرة وما زاد على ما لم يتنالى حد الكبيرة فاذا كان
قيمة الجوز ثمن في الصغيرة درهم ما زاد على ثمنها في المقدار بان نصف الشجرة اعتبر في الشاة الجوزة فيها ان
تساوى ثلاث دراهم ونصف درهم لان الصغيرة تسبع من الكبيرة تفر بياضه مقدار النصف والتفاوت
بينهما سبعان ونصف سبع ونظير هذا ما مر في الزكاة من انه يشترط في الفصيل او ابن الجوز زيادة قيمته على
المأخوذ في خمس وعشرين بما بينهما من التفاوت عش (قوله على انه لم يبين ما ضابط ذلك الخ) تقدم انفا
عن عش بيانه وانه اي العظم من حيث القيمة (قوله وضبطه الخ) و (قوله وليس ما هنا الخ) كل منهما
استضاف الى قول المتن (والمستثبت) بقوله الموحد وهو ما استنبطه الاكبر ومن الشجر نهاية ومعنى قول
المصنف (والمستثبت كغيره) فضيعة امتناع قطع حر يدخل الحرم حتى المألو كتنصيص ما بالجوز لا يختلف
وأيت شخصاً لم يمش شرح المنهج قال اقتضى كلامه كغيره انه لا يجوز زكاة انسان ان يقطع حر يد من فصل
الحرم ولو كانت ملكه الآن يكون أصلاً قد أخذ من الحل وغرس في الحرم وما السعف فتصير للعامة لانه
ورقه انتهى أي سم و يأتي عن عش جواز قطعها اذا ضربت بالنخل وعن البصري ما وافقه (قوله من
الشجر) اي قوله ونحوه والسعف في النهاية الاقوله بان ياخذ الى المتن وقول المتن وكذا الخ في المعنى الاما ذكر
(قوله من الشجر الحرى) ولوغرس في الحل فوة شجرة حومية ثبت له حكم اصليها نهاية وصر في الشرح مثله
وزادوا بان وكذا قالوا لمن حومية ولو في الحل فله حكم الحرمة اه قال عش قوله مدر ثبت له الخ فنيته
انه لو غرس في الحرم فوا من شجرة حلية لم تثبت الحرمة له وقد شبهه قول جوامع الاستنبات في الحرم الخ اه
(قوله المعلوم) اي الغير (قوله وهو) اي غير المستثبت وكان الاول اه (قوله الخ الحرمة الخ) معناه يكاف
كغيره في المتن (قوله فضله الخ) اي في قطع او قطع المستثبت (قوله غيره) اي من الزرع وكان روعاً ثابت
بنفسه نهاية قال عش قوله ما ثبت بنفسه لعل المراد من شأنه ان يستغنى الناس كمنفعة جملها سبل او هو اه
اه (قوله كالبقل الخ) عبارة عن غير الشرع وكذا ما ثبت بنفسه ان كان مما يتغذى به كالنخلة والرجل لانه
في معنى الزرع اه (قوله والرجل) أي وانما غيره عش قول المتن (قوله ويجل الاذخر) ظاهر اطلاق المصنف
جواز تصرف الاذخر في جميع التصرفات من بيع أو غيره وهو ما مر عنه والرجل حلاله تعالى في فتاويه
بقوله قد يقال يجوز بيعه نظراً للعباس الا الاذخر فيشمل من ائخذ له لتفريع بمشوقه قالوا ان الاذخر مباح مع عبته
بقوله وعجابه انما ابيع لحاجة في جهة تصدق قد قالوا لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم والنسج كذا في
النهاية فيكون المنع هو الاسترقاق أي والرجل حلاله تعالى وهو خلاف ما نقله في المتن على عبارته وظاهر
اطلاق المصنف ان اخذه يتصرف فيه بجميع التصرفات من بيع وغيره وبه أتى شيخنا اه شراً ثابت
قام نقل كلام الفتاوى ثم قال ومن جوابه يعلم اعتماد منع السبع انتهى اه بصري (قوله قطعها وقطعها)
ذكر المحقق في شرح التنبيه انه يجوز قطع ما يتغذى به من نبات الحرم غير الاذخر كالنبلة السمة عند أهل

مصر بالرجلة ونحوه لانه في معنى الزرع انتهى طبقات السبك اه بصري وتقدم في الشرح وعن النهاية
 وغيرهما وقته (قوله ولو لغير السبع) وقفا للمعنى وخلافا لنهاية (قوله وكذا قطع) الى المتن في النهاية
 (قوله قطع وقلم المؤذى) يدخل في اطلاقه النائب بين الزرع عما يضربا قواؤه الزرع لانه مؤذنه بالتلفه
 أو تعذيبه بصري (قوله وأذى المارة) مفهومه أن الاخصان المضرة بالشجر نفسه ككثرة سد بالنخل مثلا
 لا يجوز قطعهم وينبغي الجواز في هذه الحالة لما فيه من الاصلاح ع ش أقول بل هي داخله في اطلاق المؤذى
 نظير ما مره ناقص السبب البصري يقول المتن (كالصريح) جمع عوصة فوع من الشوك نهاية ومعنى
 (قوله وان لم يكن الخ) أى المؤذى (قوله بانه) أى انتهى (مخصوص) أى بغير المؤذى (قوله على أن
 الفرق الخ) شمر أن محذوف أى أن الفارق بين الشوك والفراش الخس ثابت فقوله أن ذلك الخ لعله لثبوت
 الفرق ويحتمل أنه هو الخ لولا حذف (قوله وزعم أن الشوك الخ) أحليه شيخ الاسلام في علمه كتب وقول
 الشارح رحمه الله تعالى رده قولهم أن الخ لصل نامل اذا لم تعميم المفهوم بما ذكره واعتبار الخ لصل وهو لا ينافي
 التقصيص باعتبار النوع فخاله أن المؤذى هو ما من شأنه ذلك غالباً لا يحرم مطلقاً وما قبله يحرم مطلقاً
 رأيت الحاشي سماً أشار الى محذوف بصري وقوله أحليه شيخ الاسلام أى وواقعه النهاية فقال وما عرفت أى
 الجواب الذى ذكره السبكي بانه لا يتناول غيره فكيف يجي ما للتقصيص وديانته متناول لما في الطرافات وغيره
 فيضرب بغيره فى الطرفان لانه لا يؤذى اه قال الرشدى قوله بديانته الخ هذا لا يلاق اعتراض السبكي انه
 مبنى على أن الشوك كسهم يؤذى اما بالفعل أو بالقرن من غير ذلك الشهاب جهذا لرد بقوله لافرق الخ اه وبه
 رد الحاصل المار عن البصري (قوله والخبر مخصوص بالمؤذى) فيه نظر بل الموافق للمعنى والخبر مخصوص
 بغير المؤذى أى مقصور عليه اللهم إلا أن يتعمق وقال المراد أن الخبر مخصوص بالمؤذى أى بسبب اخراج
 المؤذى عنه أى مقصور على بعض افراد وهو ما بعد المؤذى بسبب اخراج المؤذى عنه سم (قوله الصريح فى
 أن المراد الخ) قد عني صراحة في ذلك لان ما ليس بالطريق قد يؤذى بالفعل من يدخل حله لغرض ما قد
 لا يؤذى كذلك لا يقولهم الذى ذكره لا ينافي التقصيص بالمؤذى بالفعل لان ما ليس بالطريق يلم ينصرف الى المؤذى
 بالذات فلا ينافي سم أقول في المنع الذى ذكره نظراً ليعنى ولو سلم فلا محال أنه كالصريح في ذلك وهو كاف في الرد
 (قوله أى بانه الحشيش) أى نحو غيره نهاية ومعنى رده وانما يخالف قول الشارح لا الشجر كاتبه ع ش عليه
 (قوله قطعاً وفاقها) انقصر النهاية وانتهى على القطع (قوله التى عند الخ) وقفا للمعنى والاسنى وخلافاً

ولو لغير السبع الخ) في شرح البصركونه أفرد أى الاذخر بالذ كر ليعيد حل قطعه وقلمه ولو بلا حجة لقلبة
 الاحتياج اليه وكذا لم يباه اه فى تناوئ شخصاً للشهاب الرمي قد يقال يجوز بيعه غير العباس الا الاذخر
 فيعمل من أخذه ليعتفع بمتوقد قاله الاذخر ما يحجب بانه إنما أبيع لحاقيق جهة متوقد قاله لا يجوز
 بيع شئ من شجر الحرم والبيع ادموس جوابه يعلم اعتماد من البيع وقوله وقد قالوا الخ وجه الدلالة منمن
 وجهين الاول أنهم قد يطلقون الشجر على مطلق النائب والثاني أن قولهم الذى ذكره يقيد ببيع أعصان
 الشجر الطيفق جواز أخذها ليعتقد ذلك الاذخر (قوله وزعم أن الشوك منمن وغيره الخ) هذا الزعم
 لشيخ الاسلام في شرح الروض وعبارته رده الجواب الذى ذكره السبكي بان الشوك لا يتناول غيره
 فكيف يبيع والتقصيص واجب بان الشوك يتناول المؤذى وغيره والقصد تخصصه بالمؤذى اه والظاهر
 أنه معنى قوله والقصد الخ ان المقصود تخصص الشوك في قولهم يجوز قطع الشوك بالمؤذى فيكون انتهى
 محمولاً على غير المؤذى وهذا هو الصحيح فى المعنى يقول الشارح والخبر مخصوص بالمؤذى فيه نظر بل الموافق
 للمعنى والخبر مخصوص بغير المؤذى أى مقصور عليه اللهم إلا أن يتعمق وقال المراد أن الخبر مخصوص
 بالمؤذى أى بسبب اخراج المؤذى عنه أى مقصور على بعض افراد وهو ما بعد المؤذى بسبب اخراج المؤذى
 عنه (قوله الصريح فى أن المراد الخ) قد عني صراحة في ذلك لان ما ليس بالطريق قد يؤذى بالفعل من
 يدخل حله لغرض ما قد لا يؤذى كذلك لا يقولهم الذى ذكره لا ينافي التقصيص بالمؤذى بالفعل لان ما ليس

ولو لغير السبع كما اقتضاه
 كلامهم لاسئنه الشارع
 فى الخبر الصحيح (وكذا)
 قطع وقلم المؤذى ومنه
 ضمن انشروا ذى المارة
 (الشوك) أى شجر
 (كالصريح وغيره) وان لم
 يكن ثابتاً فى الطريق (عند
 الجمهور) لانه مؤذ كسب
 وصول وانقصر والخاياه
 بغيره انتهى من قطع شوكه
 بخصوصه فلا يصح الجواب
 عنه بانه مخصوص بالقباس
 على الفواش الخس على أن
 الفرق أن تلك نوع اعتبار
 بخلاف الشوك وزعم أن
 الشوك منمن وغيره
 والخبر مخصوص بالمؤذى
 رده قولهم لافرق بين ما فى
 الطريق وغيره الصريح
 فى المراد المؤذى بالفعل
 أو القوة (والصحيح) أخذ
 نياته) أى ثابتاً للحشيش
 لا الشجر قطعاً وقطعاً (اللفظ)
 يسكون الام بقطعه (البيان)
 التى عنده

ولو لم يستقبل إلا أن كان
يتيسر أخذه عما أراد فيه
فظهر ذلك كما جعل تسريحها
في شجرة وحشيشه (واللهاء)
بعيد جسد المرض ولو
لم يستقبل على الوجه لكان
ولو بنية الاستعداد على
المعتمد (والله أعلم) الحاجة
اليه كى الى الاذخرون
ثم يفرق فاعلم لتعود الشيف
به كالأخذ ذكره الغزالي
وغیره وأخذ منجل قطعه
لطلق حاجة وأفهم كلامه
عدم حل أخذه ليعلم من
يعلم به وبه صرح في
المجموع وقول الغفال يجوز
قطع الفروع لسؤال أوداء
ويجوز به حشد قالى
الروضة فنه نظر وينبغي
أن لا يجوز كالطعام الذى
أصبح له أكله لا يجوز به
(فرع) يحرم أيضا الخراج
شئ من تراب الحرم الموجود
فيما لم يعلم أنه من الحل كما
هو ظاهر قال غير واحد من
معتبري المكين المدرة التي
يؤخذ منها طين لغرامكة
الآن من الحل كحجر وجعته
من العلماء أو ما جعل منه أو
من أجاروا الى الحل وأحرم
آخر ولو ينزده اليه كالماء
كلهم فليزمره الحيوان
انكسر الاناء كالماء فظاهر
والرد تنقطع الحرمه كدفن
بصاق المصعد بخلاف عكسه
يكره فقط وكان الفرق أن
اهانة الشريف أقيع من
لحل الوضيع

النهاية (قوله ولو لم يستقبل) هنا وفيما رآه أفتى به شيخنا الشهاب السبكي وبأنه لا يشترط وجود المرض سم
عبارة النهاية وظاهر كلام المصنف أن جواز أخذه للادواء والعاف لا يتوقف على وجود السبب حتى يجوز
ليستعمله عند وجوده قال الاسنوي وتبعه جماعة وهو الحق وأفتى به أبو البركات رحمه الله تعالى فهو المعتمد
وانتخاف فيه بعضهم اه (قوله ذلك كما جعل الخ) في هذا القياس بالنسبة الى القلع ما لا يخفى (قوله كما جعل
تسريحها الخ) عبارة النهاية والغنى وشرح الرض ويجوز رعى حشيش الحرم بل وشجره كالحصص عليه في
الام بالهائم اه قول المتن (واللهاء) أى كتحليل وسنوال تغذى كرجله وقلة ما يتغذى واسمى (قوله
لا قبله الخ) وقا والغنى والاسنى ونحوها لافا لنهاية (قوله الحاجة اليه) ولا يقطع لذلك الا بقدر الحاجة نهاية
ومغنى واسمى (قوله واخذ منه) أى مما ذكره الغزالي (قوله وأفهم كلامه) الى قوله وقول الغفال في النهاية
والغنى (قوله كلامه) أى المصنف (قوله عدم حل أخذه ليعلم الخ) يؤخذ منه كقائل الزركشي وغيره أما
حيث جوزنا الأخذ السؤال لا يجوز بيعه ماسى ونهاية ومغنى قال عرش قوله مر انحبس جوازنا الأخذ
السؤال لا يجوز بيعه عند وهل يجوز اخذ عوض في مقابلته رفع البدن الاختصاص اولاً فنه نظر
والاقرب الاول اه (قوله وينبغي الخ) وقا لافا لنهاية والغنى (قوله يحرم ايضا) الى قوله وكان الفرق في
النهاية والغنى الا قوله قال الى ما جعل وما ينبع عليه (قوله من تراب الحرم) أى دون مائه عرش عبارة الغنى
بخلاف ما عزمهم كسره اه أى انه ينقله ترك الاتباع ونائى (قوله الموجود في الخ) أقول يؤخذ منه أن
نحو الشعر كذلك فكل شجرة وجدت في الحرم حرم العرض لها بما ساء لم يعلم أهل الحل وهو واضح
نظر الغالب بصري (قوله الآن) أى في زمن ابن حجر وأما قرائننا هذا وهو عام سبع وثلاثين ومائتين
والسبعين الحرم كالحرم ناذلك محمد الخ الرئيس (قوله أو ما جعل منه) أى كوا في الخلف قلة الشجيرة بدال وزن
ما لم يضمار اليه بان لم يحدش برحاً حسناً وأشعر انتبه اه وناى (قوله أو ما جعل منه) لو ائمه عن الاجاز كان اول
وكانه نظراً الى الغالب من أن قرابه هو الذى يعمل من غير بصري ويمكن ان يستغنى عن ذلك بعطفه على سبه
(قوله فليزمره الخ) أى فان لم يفعل فلا ضمان لانه ليس باسمه فاشبه الكلال بالباس نهاية قال عرش قوله
مر فاشبه الكلال الخ الى في حجر عدم الضمان وهل يحرم نقله الى غير الحرم كترابه ام لا فيسبه نظر والاقرب
الاول اه (قوله وبالرد الخ) شامل لرد النكسر سم (قوله بخلاف عكسه الخ) وظاهر ان عمله اذا
لم يكن لحاجة بنبته ونحوها يتأى فان كان ذلك كمن صلبا عرش عبارة البصري اقول يدخل في قوله مر
ونحوه طين الممدرة بناء على ما نقله رحمه الله تعالى من أنهم امن الحل أى فلا يكون اذنته مكرها ولا خلاف
الاول اه (قوله يكره الخ) أى كالحق الروضة أو نـ لاف الاول كمنافى المجموع وهو الظاهر غنى
ونهاية ونسبى (قوله عكسه) وهو ادخال تراب الحل وأجبره اليه أى الموجد في الحل ما لم يعلم انه من الحرم أخذنا
من تقريره السابق بصري (قوله وكان الفرق الخ) ويحرم أخذ طيب الكعبة في زراد التبرك بها معهما يطيب
نفسه ثم أخذ وما سترها فالأمر فيه الى الامام بصرفها في بعض مصارف بيت المال ليعا عطاء لسلالات
بالى وبهذا قال ابن عباس وعائش بن سفيان سائر جواز والى أخذها بسواها ولو جازها وما ضامه في زراد النهاية
وذلك اذا كانها الامام من بيت المال فان وقتت تصمين مرفها في مصالح الكعبة جاز وان وقتت شئ على ان
بالطريق لم ينصروا تؤذى بالقوة فظاهر (قوله هنا وفيما بعد قوله سمستقبل) أفتى به شيخنا الشهاب
الزملى وبأنه لا يشترط وجود المرض (قوله وذلك كما جعل تسريحها في شجرة وحشيشه) عبارة الرض
ويجوز رعيه أى حشيش الحرم قال في شرحه بل وشجره كالحصص عليه في الام اه (قوله في المتن واللهاء)
قال في شرح الرض وظاهر كلام المصنف أن جواز أخذه للادواء لا يتوقف على وجود السبب حتى يجوز
أخذه ليستعمله عند وجوده قال في المهمات وهو الحق قال الزركشي بل يلخصه المصنف لان ما قبل الضرر واداء
الحاجة يتقيد بوجدها كقائل انتفاء الكلب اه وقوله قال في المهمات وهو الحق أفتى به شيخنا الشهاب مر
(قوله بعد وجود المرض) وكذا قبل وجوده مر (قوله وينبغي ان لا يجوز الخ) اعلمه مر (قوله وبالرد)

(وصيد) خم (المدينة) وبناءه ونحو ترابه على التفسير السابق (حرم) (الاحبار) الصيغة (١٩٥) التي لا تقبل تأويل بذلك وحده عرضا

ما بين اللاتين وهم حران
من خارجة وسور في المدينة
وغير بها وطول من غير
بفتح آله المور كما جمع به
الخبر وهو جبل صغير وره
أحد خلاف ما في أنكره ومع
كون ذلك حراما لا يضمن
بشيء في الجسد لانه يحمل
خبره بغير حرام فكان
كوج الطائفي من ذلك
من غير ضمان لنفس الصحيح
نفسه أيضا وهو بفتح الواو
وتشديدا لليم وأدب صراه
الطائف وانتهى القديم
القائل بضمن ذلك لكل
من وجد الصائد جاعله
غير سائر ورواه لخصا خبر
به وأصل ان ضمان السك
أو بضم لا غير دم ترتيب
وقد دري في الشارع
بده صوملا في ديولا ينص
وعدم ترتيب وقد دل على أصح
الشارع بنحو عدم العدل
لغيره بحسب القيمة فهو
مقابل القدر ودم تقدير
وهو ضد الترتيب وقد بر
وعدم تقدير وتعد (د) هو
دم الصيد والنبات لأن الله
تعالى سمى الصيد بلا قوله
أو عند ذلك صيدا لا يفتن
(يعني في الصيد المثل بين
ذبح مثله في الحرم لا خارجه
ما لم يكن الصيد حاملا فلا
يذبح مثله بل تصدق بقيمة
المثل حاملا وفي حكم المثل ما
فيه نقل وإن لم يكن مثله
كالحمام كاسر) والتصدق
به أي المذبح جعه (على)

تؤخذ من يبع وشرط الواقع شأن يبع أو أعطاه ونحو ذلك اتبع والأقوال لم يقتضها الناطق له بعدا
ومصرف نهائي كسوة أخرى فان وقفه فإني قسمه مبروق قسم آخر وهو الواقع السوم وهو أن الواقع
لم بشرط شأن شرط تجديدها كل سنة مع علمه أن بني شبة كانوا يأخذونها كل سنة فكانت تكس من
بنت المالور حتى هذا أن لهم أخذها الآن وقال العلائي لا ترد في جواز بيعها والحال هذه اه قال عس
قوله مر وقال العلائي لا ترد في جواز بيعه وقوله في جواز بيعها أي من يأخذها وهو بنو شبة اه عبارة
الوفاي وبني شبة الآن يبيع سترها وأخذتها لنفسهم اه قول المتن (وصيد المدينة حرم) ويصير حراما
كذو الحرم عس عبارة سم وقع السؤال هل مذو حمة تؤلف في ظهره لانه مئة ثلاثة الاصل في حرم
وهو قياس صيد الحرم وحرم مكة بجماع الحرم في كل وعدم الضمان هنا لا ينافي ذلك ثم رأيت الشارح
قال في شرح العليام انه مفسر ما مر أي في صيد الحرم المكي يأتي هنا بالنسبة للمذو حمة يصير مذو حمة مئة
وغيرها مائة الفدية انتهى اه (قوله وبناءه) إلى قول المتن وبغيره في النهاية والمغني أو قوله على التفسير
السابق (قوله وبناءه) أي أخذنا ما لم يلحظ في الحرم المكي ما سبق بصري (قوله بذلك) متعلق بالاعتبار سم
(قوله ونحو ترابه) أي المور جوفي الحرم ما لم يلحظ في الحرم المكي ما سبق بصري (قوله بذلك) متعلق بالاعتبار سم
(قوله وهم حران) أي واللاتان الحران بفتح الحاء المهملة تنبيه لا تنوي أرض تركها بخارجة سوداوية
شرقي المدينة يتولى بغيرها مغي (قوله وهو) أي نور (قوله ومع كون ذلك الح) أي ما ذكر من صيد حرم
المدينة ونحوه (قوله لانه يحمل دخوله الحرم) أي ليس بملا فاسك بخلاف حرم مكة تنبيه به فني (قوله واختبر
القديم الحرم) عبارة أنها يتولى المغني والقديم أنه ضمن سلب الصائد والقاطع لشجر واختار المصنف في
المجموع وتصح التنبيه لثبوت ذلك عند من الله عليه وسلم كما أخرجه في الخبر أو بواو دق الصيد
وعلى هذا قيل أنه كسب القليل الكافر وقيل ثبته فقط وقيل ويصح في الجرح أنه يترك للمساجد
ما يستر به ورته والأصح أن السلب السلب وقيل لغيره المدينة وقيل لبيت المال ولتوقع بالنون وقيل
بالهاء ليس بحرم ولكن حرام الذي صلى الله عليه وسلم نعم الصيد فتعزم الجرح فيغلق على شئ من بناءه ولا يحرم
صيده ولا يضمن ويضمن ما تألف من بناءه لا يضمن من يضمنه بضمه قال الشيخان ومصر فهاه مرف
نعم الجرح بقوله الصدوق تحت المصنف ثم البيت المال اه قال الوفاي والنقيب من دينار من بني على بن نحو
عشر من مبل من المدينة اه (قوله وجد الصائد) أي وقاطع الشجر بصري (قوله بما عليه) متعلق بالضمين
عبارة على جميع ما مع من ثياب وفرس ونحو ذلك وقيل ثبته فقط انتهى اه بصري (قوله دم ترتيب)
أي لا يجوز العدل على غيره الاعتدال الجرح وافي (قوله حرام) أي بدل النعم (قوله الحرم) شامل لصيد
الحرم في غير الحرم سم (قوله ما لم يكن الحرم) راجع للمتن (قوله فلا يذبح مثله) أي لنقص الجماع فوات
ما ينفع المسكين من زيادة ثمنه بالحل شرح الروض اه بصري (قوله بل تصدق بقيمة المثل الحرم) أي
طعامها يتصدق (قوله وفي حكم المثل) كذا في أصله رحمه الله تعالى ومراخذ في المثل فلا يبرر بالمثل لكن
أولى بصري (قوله ما ينفع المثل الحرم) الأولى ما ينفع المثل وفيه نقل (قوله كاسر) أي قبيل قول المصنف في العامة
دنة (قوله أي الذو ح) إلى قوله ويظهر في النهاية والمغني أو قوله ولو قبل لمنه الحسد أو بفتح لا الصيد
إلى المتن (قوله أي المذو ح جعه) أي من لحم وجلده وشعره وغيره بصري (قوله على ثلاثه) أي ما أكثر
باعتن (قوله على ثلاثة) أي أن يوجدوا اه كرهى على بافضل (قوله يفرقه عليهم الحرم) أي مع النية ختمها
شامل لرد المنكسر (قوله في المتن وصيد المدينة حرم) وقع السؤال هل مذو حمة تؤلف في ظهره لانه مئة
لانه الاصل في حرم وهو قياس صيد الحرم وحرم مكة بجماع الحرم في كل وعدم الضمان هنا لا ينافي ذلك
ثم رأيت تعبير الصاي بقوله فرغ صيد الحرم الذي كلفه في الحرم ثم رأيت الشارح قال في قوله في الحرم
ما منه ففدع ما مر يأتي هنا بالنسبة للحرمه ويصير مذو حمة مئة الفدية اه (قوله بذلك)
متعلق بالاعتبار شامل لصيد الحرم في غير الحرم

ثلاثة يفرقه عليهم أو يملكهم جلته ولو قبل سلخه كما هو ظاهر أخذ من كمالهم في قدر قتال كذا

مساوا أو متفاوتا (من ساكن (١٩٦) الحرم) الشاملين لغرضاته المحصر وأولوا المراد بهم حيث أطلقوا الموقوفون فيه على الاعتلاء لكن المستوطن أو لمساكن غيره أخرج وأقيم كلامه

أنه لا يجوز زواج المثل حيا (ومن أن يقوم المثل) لا الصيد خلافا لما للشرعي الله عنه ويعتبر في التقويم جدلان عارفا وان كان أحدهما قاتله حيث لم يفسق نظيره (مرادهم) منصوب يستخرج الخافض شذوذاً وذ كر نلتام الغالب حتى التقويم والألا صيرت فيتم به بالنقد الغالب بكونه يوم الأخراج لانها يحمل الذبح فإذا عدل عنه لغيره فاعتبر مكانه ذلك الوقت ويظهر أن المراد بكذا جيع الحرم وانما لو اختلف باختلاف بقاها محالة اعتبار أهلها لانه لو لم يترك المثل أجزأه (ويستبرأ بها) يعني يخرج مما منه وأما محله بشرام أو غيرهما ساء بها (طعاما) يجرى على القطر بسعة مكة جبل الأوجه وباني هنا ما ذكره أيضا (لهم) أي لأجلهم بأن تصدق به عليهم وحيث وجب صرف الطعام اليهم في غير يوم التغيير والتقدير لا يمتنع لكل منهم مدبل يجوز دونه وثوقه فان قلت هذا يجوز أن ذلك في دم نحو التمتع قلت نعم بأن يجوز وعليه يصح ما قيل من أن يرضى فان قلت الذي يصح في هذه أجزأ الطعام بغير الحرم لانه يلبا الصوم الذي لا يتقبله قلت نعم وحيث نعتن عدم التمتع مما يتعين في طعامه المدلل مسكينان كل مدبل عن يوم وهو لا يتصور فيه نقص فلا بد من زيادة بعض مدبل بخلافه زيادة بعد آخر وفارق التمتع ودم التغيير والتقدير ما راعاهما

في (قوله مساوا أو متفاوتا) فيجب جواز تعليقهم جلتهم متفاوتا اه (قوله انحصر وأولاً) كالمرجع في عدم انحصار من قبل الألف وأنه لا يجب تعميمهم (قوله بالنقد الغالب الخ) انظر لو غلب نقد أن أحدهما أنفع أولاً (قوله بأن تصدق به عليهم) قد يشمل ما لو تصدق به عليهم خارج الحرم وقد ذكر في شرح الروض عبارة أن تم قاله من أن التغيير من معاملة لهم أنهم لا يعطون خارج الحرم وليس مراداً فيها بغير اه وسأني نظيره عن الشارح في فقره قلنا ذبح عليهم في الحاشية (قوله وحيث وجب صرف الطعام الخ) عبارة الروض وفي الطعام لا يتعين لكل مدق في شرحه بل يجوز الزيادة عليه والنقص منه وقبل عتعان كالقنار وتعمل الخلاف في عدم التمتع ونحوه مما ليس بمدبل من الاستمتاع ونحوه مما مدبل من التغيير وتقدر فكل واحد من مستساكين الحرم نصف صاعين ثلاثة أضع كاهم اه (قوله في يردم التغيير والتقدير الخ) قلنا لا يمتنع أن المراد بقوله في السؤال الجريان ذلك مجرد جريان الطعام لاسع عدم تعين المدلل واحد لقوله وحيث نعتن الخ (قوله وحيث نعتن عدم التمتع الخ) يتأمل مع ما مر

في (قوله مساوا أو متفاوتا) فيجب جواز تعليقهم جلتهم متفاوتا اه (قوله انحصر وأولاً) كالمرجع في عدم انحصار من قبل الألف وأنه لا يجب تعميمهم (قوله بالنقد الغالب الخ) انظر لو غلب نقد أن أحدهما أنفع أولاً (قوله بأن تصدق به عليهم) قد يشمل ما لو تصدق به عليهم خارج الحرم وقد ذكر في شرح الروض عبارة أن تم قاله من أن التغيير من معاملة لهم أنهم لا يعطون خارج الحرم وليس مراداً فيها بغير اه وسأني نظيره عن الشارح في فقره قلنا ذبح عليهم في الحاشية (قوله وحيث وجب صرف الطعام الخ) عبارة الروض وفي الطعام لا يتعين لكل مدق في شرحه بل يجوز الزيادة عليه والنقص منه وقبل عتعان كالقنار وتعمل الخلاف في عدم التمتع ونحوه مما ليس بمدبل من الاستمتاع ونحوه مما مدبل من التغيير وتقدر فكل واحد من مستساكين الحرم نصف صاعين ثلاثة أضع كاهم اه (قوله في يردم التغيير والتقدير الخ) قلنا لا يمتنع أن المراد بقوله في السؤال الجريان ذلك مجرد جريان الطعام لاسع عدم تعين المدلل واحد لقوله وحيث نعتن الخ (قوله وحيث نعتن عدم التمتع الخ) يتأمل مع ما مر

بان الحد يث اصل لابل لحار نضه وزادته مطلقا فان احرم بعضهم غزوه اقل ما صدق عليه الاسم (أريصوم) المسلم لو بغرا الحرم اذا غرض
لما كبت في كونه بل لكنه الاول لشرفه عن كل مدني وما وعن المنكرس وما ايضا ان الصوم لا يتبعض (وغير الخلق) مما لا يتبعض (بصدق)
عليهم (بقيته) بموجب الاتفاق والتلفوز من طعاما أو بصوم) كذا كر (و) أما الثالث أعني عدم التغير والتقدم فهو واجب في الحلق
والتراحم والبس والستر والطيب والذهن والتمتع بغير جاع ولو طغى المفسد كالشاني والذئ (١٩٧) بين التحليل فيقتل (بغير في ذنبه)

نحو (الحلق) مما ذكر
(بين ذنبه) تجزئ في
الاخصصة أو سبع بدنة أو
بقرة كذلك وتلكها ثلاثة
فاكثر ففسره أو مساكين
بالحرم (والصدق بثلاثة
أصع) أصله أصوع قدمت
وأوبعد ابدالها همزة
مضمومة على الصاد وتقلت
ضميتها اليها وقلت هي
ألفا (لسته مساكين)
أو فقره بالحرم لكل
واحد نصف صاع وجوبا
واعطاه كل مسكين مدين
مما أنصرت به هذه
الكفارة (وصوم ثلاثة
أيام) لقوله تعالى فمن كان
منكم مرضا أو سافرا
الحديث الصحيح المبني
أجل فها وقبس غير العذور
عليه في التغير لان ما تغير
فيمن الكفارات لا ينظر
لبيعه ولا حرمه ككفارة
اليمين والصد (و) أما الاول
أعني عدم الترتيب والتقدم
فواجب في ثمانية عشر
بل أكثر من ذلك بصور
كثيرة كما بينا في شرح
العياب المتمتع والقران
كما قدمتها والقوانين كما
سبذكره وتولا ميت
مزدلفة أو أجنبي والري

في الطعام المقدم على الصوم وهذا في الطعام البدل عنه بعد الموت سم وقوله ثالث الطعام المقدم على الصوم
أي على ما يحوي عليه المنهاج كاسله والأفامعة كيات أن الواجب على المتمتع ونحوه انما هو الدم ثم الصوم ولا
اطعام فيه (قوله بان اللدنية) أي فيما دعاها هو (قوله أصل لابل) يتأمل سم (قوله مطلقا) أي سواء كان
الزائد بعض مد أو مدا آخر (قوله فان احرم الخ) تفرع على قول المصنف لهم (قوله بعضهم) أي بعض
الثلاث نعم القدرة عليهم نهاية ومعنى (قوله المسلم) الى قوله لان يخبر في النهاية والغنى الا قوله لكنه الاول
لشرفه (قوله المسلم) أي أو أما الكافر فيعتبر بين شيئين فقط نهاية ومعنى (قوله بموجب الاتفاق الخ) هو ظاهر
ان ألقه خلافا لما سكه مقدمه ألقه ظاهره انه يضمته ضمنا المصوب ع ش قول المتن (طعاما) أي على
مساكين الحرم وقدره فلا يتصدق بالدرهم (أو بصوم) أي عن كل مدني وما يكمل المنكرس نهاية ومعنى
(قوله كذا كر) أي يتصدق بقيته طعاما يجزئ في النطره على ثلاثه كثر من مساكين وقدره الحرم مستويا
أو متفاوتا أو بصوم ولو في غير الحرم من كل مدني وما يكمل المنكرس (قوله أو سبع بدنة الخ) عبارة النهاية
والغنى ويقوم مقامها بدنة أو بقرة أو سبع من واحد ضمها اه (قوله كذلك) أي تجزئ في الاضحية (قوله
بالحرم) متعلق لسكن من الذبح والثليل وراجع ما مر في الثاني عن البصري سم (قوله وقلت هي) أي
الهمزة الساكنة (قوله بالحرم) راجع ما مر فيمن سم والوفاء (قوله اعطاه كل مسكين الخ) أي وجوبا
فلا يتناهى ما تقدم في الاطعام عن الميت عوضا عن صوم التمتع الا لزمه كذا كر مرحله تعالى انما يصري
(قوله هذه الكفارة) أي فارتا حلق وما عطف عليه عبارة ع ش أي الكفارة التي هي دم تغيير وتعديل
فيدخل فيه جميع الاستناعات اه وقوله تعديل صوابه تقدير (قوله وقبس غير العذور عليها الخ) عبارة
النهاية والغنى وقبس بالحلق وبالعدور غيرها اه (قوله وتكون هذه) الى قوله فظاهر كلامهم في النهاية
الاقوله وقيل المتن ذوقه ومثله الى المتن وكذا في الغنى الا قوله نعم الى المتن (قوله وتكون هذه السنة) كلمة عد
ميت مزدلفة أو ميت واحد بالنسبة لعد الستون اثنين بالنسبة لعد العشرة سم عبارة البصري كونها سنة
بالنظر لعد الميتين واحد فالاولى التغير بالسبعة اه (قوله اصام الخ) أي فان غز عن الصوم لهم قد عن
كل يوم فان غز في الواجب ذم فماذا قدر على أي واحد فعله وثاني (قوله كالثلاثة التي قبلها) فيه نظير ما مر
من ذكر بصري (قوله اصامها عتق تركها) و معلوم بانحر الصوم عن عتق تركها في الميت والري سم
أي الى ما بعد أيام التشرع وثاني (قوله هو العتق) وفاقا للمنهج والنهاية والغنى (قوله وحري المتن كاسله الخ)
وهو ضعيف شرح منهج وع ش (قوله فعله) أي على خلاف الجهد الذي حوى عليه المتن كاسله قول المتن
(في ترك المأمور) أي الذي لا يفوته الحج) كالحرام من المقتل أي أو مما يلزم من الاحرامه اذا احرم من
غيره نهاية ومعنى (قوله وتعديل) أي كابد عليه فوه فاذا غز سم (قوله وغيره الخ) أي من الري والميت
عن شرح الرض وض من قوله وحمل خلاف الخ الصريح في جواز الزيادة والنقص في عدم التمتع على الصحيح الآن
يقال ثالث في الطعام المقدم على الصوم وهذا في الطعام البدل عنه بعد الموت (قوله بان اللدنية) أي فيما
دعاها هو قوله أصل لابل يتأمل (قوله هذه الستون الأخيرة) كلمة عديت مزدلفة وتؤتى واحدا بالنسبة لعد
السنة واثنين بالنسبة لعد العشرين فليست أصل (قوله اصامها عتق تركها) ومعلوم بانحر الصوم عن عتق تركها
في ترك الميت والري (قوله وتعديل) أي كابد عليه فوه فاذا غز الخ

وطواف الوداع والاحرام من الميثاق والركوب والتنذور والمشي والتنذور وكون دم هذه الستة الاخير من ثبالات الخلق فيكون كونه مقدرا أي اذا
غز عن الحج صام ثلاثة أيام في الحج ان تصور كالثلاثة الاخير وقال كالثلاثة التي قبلها اصامها عتق تركها وسبعة طونه هو العتق في الرخصة
والجموع والشرحين وحري المتن كاسله على خلافه فليد (الاصح ان النفي ترك المأمور والاحرام من الميثاق) وغيره من تلك الستة
(دم ترتب) وتعديل فاذا غز

عنه (استثنى) يعني أن يخرج الظاهر من (بعضه) لثلاثة طعنا أو تصدق به فإن عجز عن صم كل مذهب أو (وإذا عجز عن المنكر) وقيل إذا عجز صم ثلاثة أيام (ودم الغنات) للحم بعقود الوقوف (١٩٨) (كدم التمتع) في الترتيب والتقدير وسائر أحكامه السابقة من وجوب كدم التمتع ترك

الأحرام من البقات فترك

النسك كله أولى (ويجب)

في أحد قري جواز وجوده

لاتبها مع الأول يدخل

بدخول وقت الأحرام بالقضاء

من قابل والثاني يدخل

بالدخول (في حجة القضاء)

لفي رمي رمي الله عنه

بذلك ويكفي دم التمتع

بالأحرام بالتحج ويجوز تقديمه

قبله وبعد فراغ العمرة

لشئول وقتية يستدل ويجوز

تقديم صوم الثلاثة على

الأحرام بالقضاء وأما الثاني

فهو دم الجاه وقد مر دم

الاحصاء وسبب (والدم

الواجب بفعل حرام) بأنه بائ

أصله وإن لم يكن حال الفعل

حراما لم يخلق أوليس لعن

(أو ترك واجب) أو تمتع

أو قرآن ومنه الدم المندوب

لترك سنن كذا كصلاة

ركعتي الطواف وترك الحج

بين الليل والنهار يعرف (لا

يخص) جواز دمي وجزائه

(زمان) ففعله أي وقت

أراد إذا لم يعد التائب

لكن بسن فعله في وقت

الاضحية ثم إن عصى بسببه

لنفس الغورية يكامل من

كلامهم في باب الكفارات

مبادرة القربى من المعصية

(ويختص ذبيح) جواز

وأجزاء حيث لا حصر (بالحرم

في الظاهر) لقوله تعالى

هديا بالغ الكبريت خير

بمزدلفة أربع ليالي التشرى وطواف الوداع نهاية تومعني أي والركوب أو المشي المندوبون (قوله عنه) أي

التمتع بتومعني (قوله ظاهر) أي في شرح ويشترى ما قول المتن (وتصدق به) أي على مسكين الحرم

وقرأ انتهى بتومعني (قوله فترك النسك) عبارة أنها بتوافيق والوقوف المتروك في الغنات أعظم منه

اه (قوله فالول) أي وقت الجواز (قوله والثاني) أي وقت الوجوب (قوله ويكفي الحج) عطف على قوله

الغنى الخ (قوله تقديمه) أي دم التمتع (قوله) أي الأحرام بالحج (قوله ولا يجوز تقديم صوم الثلاثة) أي

وبصوم البعثة ذابرج منه ما يتومعني أي على محل استطلاعه أو ما يريد توطئه ولو نفس مكة وناف (قوله وأما

الثاني) أي دم الترتيب والتعديل فهو دم الجاه أي المفسد معني (قوله أو بتمتع) أي عبارة النهاية أو غيرها

كدم الجاهزات اه زاد المتن كدم التمتع والقرآن والحلق اه (قوله يكامل من كلامهم في باب

الكفارات) أي من أنه إن عصى بالسبب وجب الغنى والولاء عرش قول المتن (قوله ويختص ذبيح

بالحرم الحج) أي فلو خرج حوله بعنده ولو فرقه فذبحه عرش (قوله لقوله تعالى الحج) ولأن الذبح حق

يتعلق بالهدى فخص بالحرم كالتصدق به بتومعني (قوله ههنا) وأشار إلى موضع الحرم منى نهاية

(قوله ومنى كلها مخر) عبارة النهاية وكل خارج مكة مخر اه وهذه الآية ظاهر في الاستدلال

ومطابقة للمعنى دون ما في الشرح قول المتن (ويجب صرف للمعالي) ولذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرق

أو غصبه قبل التفرقة لم يجز ثم هو بخير بين ذبح آخر وهو أولى أو يشترى لها ويصدق به لأن التزم

قد وجد أن قيل ينبغي تقدير ذلك بما إذا قصر في تأخر التفرقة والأفلا يضمن كالمسروق المال المتعلق

به الزكاة أوجب أن العلم متعلق بالذمة والزكاة حين المال ولو دم المسكين في الحرم أو الواجب المال

حتى يجده ولو لا يجوز النقل فان قيل ينبغي أن يجوز النقل كذا كذا أوجب بأن ليس فيه ما صرح

بخصيص البلد بما يختلف هذا معني ونه بأنه قال عرش قوله ثم سرق أو غصب منه ما أي ولو كان

السارق والغاصب من فقرا الحرم أخذ من إطلاقه به مرفق شرح الروض وفيه بحث أنه لا يجوز

سواه وجعلت ذمة المبلغ أم لا لأن ولاية الذبح لهم وهم إنما عكرو به به انتهى اه (قوله وكذا سرق

بدل الحج البدل الطعام سم قول المتن (المساكين) عبارة العالين على الساكنين في الحرم قال الشارح في

شرح موضعه أنه لا يجوز إعطائهم خارجا بل هو واجب على الشارح في شرحه وفيه أنه لا يجوز إعطائهم

مرفق موجه ولو أن هوفيه بأن خرج هو وهم عنه ثم فرقه عليهم خارجا ثم دخلوا سم على وجوبه فيقول

المصنف مرفق له على المساكين أن المار على صرفه لهم ولو في غير الحرم لكن قول الشارح مرفق أي

والطبيب لا في قبيل الباب وكل هذه المعاني وبدلها شخص تفرقة بالحرم على مساكينه ووافق ما نقله سم

عنه وصم اه عرش ويصرح بالاختصاص أيضا قول الشارح لأن القصص الذبح الخ تقدم في الشرح

(قوله في المتن وتصدق به) أي على مسكين الحرم وقرأنا شرح مرفق (قوله في المتن ويذبح في حجة القضاء)

بين في شرح الروض أن أجزاء ذبيحة سنة القضاء بعد دخول وقت وقبل الأحرام به وما دل عليه كلام أم له

تبع العراةين وأنه لو وقع في الروض مما خالف ذلك نصرة قال هكذا أفهم ولا تغتر بما يخالف اه مرفق

(قوله في المتن والشرع) ويوجب مرفق جميع أجزاء من نحو الحج عبارة العالين يجب تفرق لحوم وجساد

هذه الصلوات وبدلها من الطعام على المساكين في الحرم قال الشارح في شرحه وفيه أنه لا يجوز إعطائهم

خارجا والواجب اختلافه كما مر لكن يؤيده ما قبل الكفاية وغيره ههنا لأن القصص من الذبح هو أعظم الحرم

بتفرقة الصلوات لا يؤيده بالهم والفرق اذ هو مكروه اه ويجب أن المراد تفرقه مرفق فلا اله اه

وتألف مرفق صم على أنه لا يجوز مرفق خارجا ولو أن هوفيه بأن خرج هو وهم عنه ثم فرقه عليهم خارجا ثم

دخلوا اه (قوله وكذا مرفق بدل له بدل من ذلك) البدل الطعام

مسلم تحوت ههنا منى كلها مخر (ويجب صرف) جميع أجزاء من نحو جلد مرفق (له) وكذا صرف بدل له بدل من وعن ذلك (المساكين) أي الحرم الشاملين

لغيره نظيرة ما مر أي ثلاثتهم لأن القصد من الذبح الحرم اعظمه بقرقة اللحم (١٩٩) فيه والافقر فالذبح ثلوث للحرم وهو

مكروه وكفى الكفاية ولم
يصرقوا هاتين المحصور
وغيره كالمردف والمرفق
الزكاة بان القصد هنا حرمه
لمحل ذبحه سد الخلة وتجب
النسبة عند التفرقة بجزئي
كل حصه الا ترى تقدمها
عليها بقية السابق في الزكاة
وظاهر كانه من هاتين
الذبح لتجنب النية عند وهو
مشكل بالاضحية وتوضيها
أن يفرق بان القصد هنا
اعظم الحرم بقرقة اللحم
فيه كالمرفق حسب اقترانها
بالمحصور دون وسببها
وانما لم يتركها فانه من
النفس ولا يكون كذلك الا
ان كانت نية القرية فيها
فإنه (وأفضل بقية من
الحرم كالمردف والمرفق)
فرغم ان الأولى جعلها بالهله
غير محتاج اليه (الذبح المعبر)
عمره منفسر عن حج قبلها
أوابدها (المردف والذبح
الحاج) افر إذا أوتعتا
ولعن نية أو قرأنا (مضى)
لا يهل لهما (وكذا حكم
مساقاة أي المعتر والحاج
المذكوران من هدى)
نذر أو تطوع (مكانا في
الاضحية والافضلية
فأفضل مكان للذبح هدى
الأول المردف والثاني مسنى
للا تبايع (و وقت) أي ذبح
هذا الهدى يتسميه حيث
لم يعين في نذر وقتا (وقت
الاضحية على الصبي) قياسا

وعين النهاية والمغنى ما يصرح بالاختصاص أيضا وعن الامداد وشرح الرض ما وافق مقالة شرح العباب
من عدم الاختصاص وعن عبد الرؤف تلخيص الشارح والوفاي اعتمادها (قوله لتقرر انما حل أي القاطنين
منهم والمردف والصرف الى الاول أولى لأن شتند حجة الثاني فيكون أولى وعلم من ذلك عدم جواز آكله
شبابه وأنه لا فرق بين أن يفرق الذبوح عليهم أو يعطيه جعلته لهم وبكفي الاقتصاد على ثلاثين فقرات
أوسا كنهه وان انحصر والان الثلاثة أقل الجسم فأودع في اثنين مع قدرته على ثالث ضمنه أقل عقول
نهاية ومغنى (قوله نظير ما مر) أي شرح على مساكن الحرم (قوله أي ثلاثة) أي فاكرو (قوله وهو
مكروه الخ) له إذا كان غير حرجة والافضلية لا تخفى (قوله بين المحصور وغيره) أي بن أن يكون
فقرء الحرم محصور من فحجب استبعادهم أو غير محصور من فكفتي ثلاثة كالمردف والذبح بصرى (قوله
كالمردف) أي في شرح على مساكن الحرم (قوله حرمه المجل) أي فاكرو في ثلاثة مطلقا (قوله سد الخلة)
أي يغيب أمكن الاستيعاب بان كل واحد محصور من تعين بصرى (قوله سد الخلة) بالغن الخصلة وهي أيضا
ساجدة والفرق بينهما عرش (قوله تقدمها) أي النسبة (عليها) أي التفرقة (قوله وظاهر
كأنهم) أي المذكرة عرش عن الشرح وسكت عليه (قوله ان الذبح لتجنب عنده) أي وتجزئ عنده
أخذاس قوله ويجزئ كالمردف الا نرى (قوله بالاضحية) وهو التفرقة (دون وسببها) وهي الذبح أي وان
أمرها عندها كالمردف أيضا (قوله فزعم أن الاول الخ) لا يخفى أن ما ذكره لا يدفع الأولى سم عبارة المغنى
والنهاية والاحسن في بعضه عليها بالغن القاف وكسر العين على لفظ الجمع المضاف لصدف الحرم اه
(قوله صفة) أي قوله ونازع الاسنوى في النهاية والمغنى الأمانة عليه (قوله بتسميه) أي النذر والنطق
(قوله حسب لم يعين الخ) عبارة اغنى ان لم يعين غير هذه الأيام أي يوم النحر وأيام التشريق فان عين الهدى
التقريب غير وقت الاضحية لم يعين له وقت فلا بد في تعيين اليوم فربما نقله الاستنوي عن التولي وغيره اه
زاد النهاية وأفتى به بالورع حاشا تعالى اه وفي سم بعد ذكره كونه شرح الحرم والوض مائه وقوله لم
يعينه له وقت الخ يقتضى أنه لا يعين ما منه فجاء قول الشرح لا في تعيين اه قول المثل (وقت
الاضحية) الخ أي فصرم تأخير دفعه عن أيامها وعساه فلو علمت التفرقة أيام التضحية وأمتنع من
الاخذ لكثرة اللحم ثم فعل بعد ذلك في تأخيرها عن أيام التضحية أو يبعد دفعه قبلها بدخه قد بدد إلى أن
يوجد من يأخذ من التفرقة فمقتضى إطلاقه -م- وجوب الذبح في أيام التضحية كالنذر وهو ظاهر
وفي ما لو كان ذلك له نقله فهل يبيع ويحفظ عنه أو يشرع في التلف ولا يبيع نظر والآخر الأول هذا
وقد ينحصر ذبح الهدى وقت الاضحية أنه لو أحرم بعمره وتوافقها أو ساق الهدى العكة بسلام الحرم
وجوب تأخير دفعه الى وقت الاضحية كأن ساقه في وجهه مشلا وهو قر يبعث أو أثبت قوله مر وظاهر
كلام المصنف اختصاص ما ساقه المعبر وقت الاضحية فهو كذلك الخ وهو صريح في وجوب التأخير
عن أي صور وهو المعبر هدا وأمسق الحلال الهدى فقد صرح الشارح بعدم اختصاصه زمن
كبابي (قوله ولا) أي بان كان أعانها عليه ومغنى (قوله ونازع الاسنوى الخ) عبارة النهاية والمغنى
وان نازع عليه الاسنوى اه (قوله ونازع الاسنوى الخ) يمكن ان يجاز عن راعه بان قصه الحولية
(قوله فزعم أن الاول الخ) لا يخفى أن ما ذكره لا يدفع الأولى (قوله حديث لم يعين في نذر وقتا) قال
في شرح الرض ويحمل وجوب ذبحه في وقت الاضحية فاعلم أنه أو أطلق فان عينه أو لم يعلم يعينه
وقت لانه ليس في تعيين اليوم قرية نقله الاستنوي عن التولي وأمره وأفتى به شتند الشوب بالمرى
وظاهر أنه لا يتقدم تعيين يوم أو محل ذبحه فان كذلك -هاتين- ما لا ينسوي الاستنوي لانه
عليه الصلاة والسلام عين وقتا خصوصا ان كفتي بالتعيين بالنية واعلم أن قول شرح الحرم لم يعينه له وقت
الخ يقتضى أنه لا يعينه ما به فخطا في قول الشارح لا في تعيين (قوله ونازع الاسنوى الخ) يمكن أن

عليها فلو خرجت مضى أيام التشريق وجب دفعه قبله ان كان واجبا وجب صرفه في مساكن الحرم والا فلا نذر ونازع الاسنوى في
اختصاص مساقاة المعبر وقت الاضحية بالاشنابل انه مسلم بالتعليق ولم يسم الحرم بعمره تأجيله فيتوافق الهدى انما قصد ذبحه عيبه

وأنه لا يتركه بكفة حيا
 ويرجع للمدنه وفيه
 مافيه وخرج يساقطاساته
 الحلال فلا يخصص زمن
 كهدي الجبر ان كمرأا اذا
 عز في ندم غير وقت الاضحية
 فتيهين (قوله فرغ) يتأكد
 على فاسد الحج والعمرة أن
 يصح معه هداي وادو للعلاج
 أكد وصر أن هذا يحمل أمره
 صلى الله عليه وسلم من الهدي
 معه أن يجعل لحرمة عمرة
 ومن معه هدي أن يصح
 يحاطر إلى الله اكمل التكبير
 ومن ساق الهدي تقربا
 أفضل ممن لم يسق فغالب
 أن يكون له اكمل التكبير

(باب الاحصار)

وهو لغة المنع واصلا فالمنع
 من انعام أو كمن الحج أو
 العمرة أو هدايا فلو منع من
 الرمي أو المبيت لم يجز له التحلل
 لانه ممكن منه بالطواف
 والحلق ويقع جبهه من راض
 حجة الاسلام ويجبر كل من
 الرمي والمبيت بدم ووزاع من
 الرفعة بجمار من المبيت
 يسقط باذي عذر وديان
 الدم هنا وقع تأبوا وشاها
 لوجوبه في أصل الاحصار فلم
 ينظر والى كونه ترك المبيت
 لصدر كالم ينظر والذ لا في
 أصل دم الاحصار فان قلت
 من الاعذار السقطه فتم
 انحرف على المال والاحصار
 يحصل بالمنع الا بئذ مال
 وان قل فما الفرق

وانتة حال فعلية احتملت أنه عليه الصلاة والسلام نذر وعز وقاوم تعيين الوقت لا يخصص وقت
 الاضحية كما أشار إليه الشارح هنا وصرح به في ملبسائي سم (قوله وفي مافيه) لا يخصص مافيه فان
 اشكال الاسنوي في غاية الملتأ والظهور والتخلص منه في غاية العسر سم (قوله كما) أي أنفا
 في المتن (قوله فرغ) أي قوله ومر في النهاية والمغني (قوله فتيهين) تقدم عن النهاية والغني والاسنوي
 خلافه (قوله يتأكد الخ) ولا يجب الا بالنذر فان كان بدنا من انشارها فيجز صغفتمانها
 التي أو ما يقرب من محلها في البقر فيما يظهر مجدية وهي مستقبلة القبلة وبالطهارة بها علامة على أنها
 هدي تختصون بقلدها تعين وان يكون لها في ملبسائي تصدق بها وقلدها الغنم عري القربى لا يشعرها
 لضعفها ولا يلزم بذلك جبهه النهاية ومغني جابر قالوا نافي بسن اهداء الغنم الخنزرة أضحية للعمر ولومن مكة
 والاضحى من جعل تروجو يجب بالنذر أو التعين كذا هدي والاضحى أن يشتر الأبل والبقر الخ ثم يحلها
 ليصدق بأجل ولو علب الهدي في الطريق أي تصبغ في ثلغها فان طلعوا فقل به ما شاء من كل وبيع
 وذبحها وبجذخ الواجب المعلن ابتداء بالنذر أو بالجعل وغنم مائة ربه في ذمومضربها سنامه ليجر أنه
 هدي فهو كالأبيع ولا يجوز لغير المسكين ولله ولو كان فقيرا ولا لخدمه فقلدوا كالأقراء الا كل
 منه قبل أن يبلغ محله فان بلغه سائر الفقراء له وجزله بعد أخذه فقله لغنم البيع فان تركه فلا يضر في ثمنه
 يذبح مثله وأماله المعلن عاقبة الغنمة فيعوز ذلك بالعلب فله التصرف فيه ويبقى الأصل في ذمته اه

(باب الاحصار والقوات)

أي وما يذكره معلن بنية مواعيد انعام الحج والمواضع ستأولها الاحصار العام مغني (قوله وهو لغة) أي قوله
 وزاع من الرفعة في النهاية والمغني (قوله أو هدا) يعني عنه جعل أو منع الخلو فقط (قوله فلو منع من الرمي أو
 المبيت) ينفى أو منهما مجعيا سم ونهاية مغني (قوله لم يجز له التحلل) أي تحلل الحصر الفرج من النسك سم
 (قوله لان ممكن من الخ) أي بالنسبة لتحلل الاول وأما الثاني فيفصل بدم ترك الرمي فارجع سم وجزم
 بذلك التواني ياتي في الشرح قبيل قوله المصنف إذا حرم العبد ما يفيد (قوله لمغني) أي من التحلل (قوله
 ويجبر كل الخ) واستحسن ابن عبدالحق سقوط الدم وجزم به النور الزاوي وثاني أي دم المبيت دون الرمي كما
 في البصري (قوله بدم) كذا في الاسنوي والنهاية والمغني (قوله فيه) أي في جهر المبيت بدم بصري (قوله بجمار
 الخ) أي في فصل مبيت ليلي أيام التشريق (قوله باذي عذر) كضباع مريض وفوقه مطلوبه كما بقى (قوله
 وقع باعها) أي تبعية جمع انتفاعهم الاحصار ولا كفي المشابهة كان أشبه بصري (قوله لوجوبه في أصل
 الاحصار) انظر مع أن الحصر لا يوجب دما وانما يوجب تحله وهو مجتمع كما تقدم سم (قوله كونه) أي
 المنوع عن المبيت (قوله لم) أي في ملبس (قوله الاحصار) يعني منع العدو من نحو المبيت وان كان قضية
 قوله لا تقلان الخ أن المراد بالاحصار هنا المطلق أي المنع عن انعام النسك ولا ينعى بالبصري مافيه
 (قوله يحصل بالمنع الخ) أي فيه الحرف على المال (قوله فما الفرق) أي بين الميتين المترين أي التتابع
 الاحصار والمستقل كردى والاولى أعني المتركة الحرف على المال أي من ضاعوا والمتر ذلك للمنع منه الا

مجاوبين نزاعه بان قصدا لحد سيوا فاحتملت أنه عليه الصلاة والسلام نذر وعز وقاوم تعيين
 الوقت لا يخصص وقت الاضحية كما أشار إليه الشارح هنا وصرح به في ملبسائي سم (قوله وفي مافيه) لا يخصص
 مافيه فان اشكال الاسنوي في غاية الملتأ والظهور والتخلص منه في غاية العسر

(باب القوا والاحصار)

(قوله فلو منع من الرمي والمبيت) يعني أو منهما مجعيا (قوله لم يجز له التحلل) أي تحلل الحصر الفرج من
 النسك (قوله لانه ممكن منه بالطواف والحلق) أي بالنسبة لتحلل الاول وأما الثاني فيفصل بدم ترك الرمي
 فارجع (قوله لوجوبه الخ) انظر مع أن الحصر لا يوجب دما وانما يوجب تحله وهو مجتمع كما تقدم (قوله

ببذل المال (قوله قلت الفرق الخ) قد يقال المقصود بالفرق مجرد التمييز بين الصورتين لا توجيهاً ولم الغم
هناك اذ لم يظهر ذلك من هذا الفرق بل قد يظهر منه العكس والاقرب أن مقصود بيان أنه لم كان هذا احصاءاً
دون ذلك سم وقوله احصاء أى مشابهة (قوله ثم) اشارة الى قوله أو الميثم بجزأ الخ كرى اقول بل الى
قوله من الاعتدال المسقطه المصيبة الخ (قوله لان الفرض أنه أحصرهم الخ) محل تأمل اذ لا يظهر ارتباطه
بما سبق ولا حفظ تأمل سم (قوله وهذا هو الذى توجد فيه المشابهة الخ) أى من حيث المنسوخ والتعرض له
كرى (قوله دون الاول) أى الميثم الذى لم يتعرض له اذ لم يوجد فيه المشابهة للاحصر لانه تابع له ودخل
في حكمه كرى والصواب أى الميثم المترادف لعذر الخوف فعلى المال مثلاً (قوله أى الجميع) الى قوله وأيده
بقول المجموع فى النهاية الاقوله انه نزوال الاحصار وقوله أى ما لم يظلب الى ولا قضاء وقوله على تفصيل الى
واستنبط الى قوله كما بسطت فى المعنى الاما ذكر وقوله لتلايدخل الى واستعماله وقوله كذا قيل الى وشمل
(قوله وأيده) أى مع الرجوع علة فائدة التحلل حينئذ دفع مشقة الاحرام كالحلق والقلم ونحوهما عن وضعى
(قوله وهم) أى المتاعون (فرق مختلفه الخ) وسواء كان المنع يقطع طريق أم يغيره ما يتوضعى (قوله سواء
كافر ومسلم الخ) أى سواء كان المتاع كافراً أم مسلماً وسواء أم ممكن المعنى يقال أو بئذ لم أو لم يمكن ثمانية
ومعنى قال سم وفي شرح العبابي وجوب بئذ الكفار المتعرضين بشرط ما يتعين مراجعته اهـ (قوله
أو بئذ لماله) (يكبره بئذ الكافر بخلافه للمسلم بعد الاحرام كما تقدم فى شرح قوله الثالث آمن الطريق الخ
سم عبارة النهايتى والغنى ويكره بئذ مال الكفار لما فى من الصغار بلا ضرر وزد ولا يحرم ولا تحرم الهمة منهم أما
المسلمون فلا يكره بئذ لهم والاولى قتال الكفار عند القدرة عليه لجمعوا بين الجهاد ونصرة الاسلام واتمام
التسليم فان عجزوا عن قتالهم أو كان المتاعون مسلمين فالاولى لهم أن يتحالفوا ويحاربوا وعن القتال ويجوز
لهم أن أرادوا القتال ليس الذرع ونحوهم من آلات الحرب يجب عليهم الغدبة لكل وليس المحرم الخط لا يفرح
وورد اهـ (قوله أو بئذ لماله) أى بان قل عرش ووافى زاد المعنى أى قاله بالنسبة الى أداء التسليم كما قاله بعض
التأخرين فتجوز لهم من الثلاث لا يتصل من أجلها اهـ (قوله ولم يجد الخ) عطف على منع الخ وسيذكر
معتزلة قال سم فلونن أن لا طريق آخر فتصل فبان أن ثم طريقاً آخر يتأى ملوكه فينبى تبين عدم صحة
التصل مر اهـ (قوله تحلل جوازاً) أى يتأى لا وجوباً معنى ونما به (قوله وحلق) عبارة النهاية والمغنى
لحاق بالقاء (قوله أى وأردتم التحلل) عطف على أحصرتم (قوله والاولى للمعتمر) أى مطلقاً (قوله

قلت الفرق الخ) قد يقال المقصود بالفرق مجرد التمييز بين الصورتين لا توجيهاً ولم الغم هنا لانه اذ لم
يظهر ذلك من هذا الفرق بل قد يظهر منه العكس والاقرب أن مقصود بيان أنه لم كان هذا احصاءاً دون ذلك
(قوله سواء كافر ومسلم الخ) فى شرح العبابي وجوب قتال الكفار المتعرضين بشرط ما يتعين مراجعته
(قوله أو بئذ لماله) (يكبره بئذ الكافر بخلافه للمسلم بعد الاحرام كما تقدم فى شرح قوله الثالث آمن الطريق
الخ) (قوله ولم يجد طريقاً آخر) فلونن أن لا طريق آخر فتصل فبان أن ثم طريقاً آخر يتأى ملوكه
فينبى تبين عدم صحة التحلل مر (قوله حين أحصروا بالحدوية) فان قلت يشك من قصته الحدوية أن السيد
عثمان رضى الله عنهما من جهة أهل الحديفة وقد مكثت قرىش من البيت حين أرسله اليهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم فامتنع من العواف لكرهته ذلك مع منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما هو مشهور مسوط فى السير
فكيف جاز لسيدنا عثمان رضى الله عنه التحلل مع التمكن من اتباعه بعمره وقد طلع صلى الله عليه وسلم على
ذلك وأقره وقلت يحتمل أنه اغتم ترك الاتيان به حين دخل مكة ومكنوه من البيت لان العمل لا يخبى رافع
مخبر زه أنه تمكن منه بغرضه على النى صلى الله عليه وسلم مع النى صلى الله عليه وسلم بان نزول المتاع العام
أو وحده بان أهله صلى الله عليه وسلم لبقاء تمكنه من حذم البيت ما يتفق بعد ذلك المتاع العام لعثمان وغيره كما
يحتمل أنه ترك العمل ابتداء لاداء اجتهاده الى امتناع ذلك عليه مع كونه عليه الصلاة والسلام ممنوعاً عنه ثم

قلت الفرق ان ذات الميت
ثم لم تعرض لها الخوف منه
بمعنى لان الفرض أنه أحصرهم
عن الحج لا غير بخلافه هنا
أعنى فى متضمن الميت فان
العدو معرض للتعرض منه
مثلاً لا يبذل مال وهذا هو
الذى توجد فيه المشابهة
لاحصار دون الاول اذ لا
تعرض من الخوف من منع
من نحو الميت أصلاً ثلثاً له
(والفوات) أى الجميع اذ
العمر لا يتقون الاتباع الحج
القرار من أحصر أى
منع عن المعنى فى نسكه
دون الرجوع وأيده وهم
فرق مختلفة وأقر بقواحدة
سواء كافر ومسلم وان أمكنه
قائه أو بئذ لماله ولم يجد
طريقاً آخر يتمكن سلوكه
(تحلل) (جوازاً) (لما كان
أو معتمراً أو قارناً لنزول
قوله تعالى حين أحصرها
بالحدوية وهم حرم فحصر
صلى الله عليه وسلم وحلق
وأمرهم بذلك فان أحصرتم
فما يستسر من الهدى أى
وأردتم التحلل اذ احصار
يجرط لا وجب وهذا الاول
لمعتمري راجع اتسع زمن
احرامه الصلوات جاز وال
الاحرام نم ان شلب على
ظننا كشف العدو وامكان
الحج أو قبل ثلاثة أيام فى
العمره

امتنع تحله (أي فلو تحلل لم يحصل التحلل سم (قوله أما إذا أمكنه) إلى وأما إذا امتنع كان المناسب تقديمه على قوله والاولى للمعتبر الخ (قوله أما إذا أمكنه الخ) عبارة لانها به أما إذا امتنعوا يغيب قتالاً وبذل مال كان لهم طريق آخر يمكن ما لو كوجبت شروط الاستطاعة فلهذا لم يعمروا كسواءه أطال الزمان أم قصر وان يتقوا الفوات فلو فاتهم الوقوف بطول الطريق السلوك ونحوه فتعالوا بعمل عمر فلو قضاه عليهم في الاظهر اه قال عش قوله حر ولا قضاء عليهم في الاظهر أي لانه فوات نشأ عن حصر فلا يشكل بما نحن من وجوب القضاء على من فاته الحج لان ذلك فوات لم ينشأ عن حصر اه (قوله فنه) أي في سلوك الطريق الآخر (قوله وان علم الفوات) أي لان سبب التحلل هو الحصر لا خوف الفوات ثم ان حصل له حصر صعبه تحلل بعمل عمر ولا قضاء ولا قضى وثائق (قوله ويحل الخ) أي ان حصل الفوات سم (قوله وأما إذا امتنع الخ) سم عز زقوله اتسع وقت احوايه (قوله فالاولى التحلل) أي بدع جواز الترتل (قوله لتلايدنحل الخ) أي لو فوات سم (قوله في ووطئ زوم القضاء) أي عند بعضه فنه قال عش قوله حر زوم القضاء الخ ضعيف اه وبذلك يندفع اشتد كمال سم بما نسقوه في ووطئ زوم القضاء فنه يلزم بالفوات لكن سمي أن الفوات لا وجب قضاءه والتعارع وأما الفرض فهو بان كان كفاً فليست مع ما هنا اه ودفعه الوفاق بجواب آخر عبارة تمام الوفاق الوقت فالاولى تجبيل التحلل لتلايدنحل في ووطئ زوم القضاء فانه فاته ليس ناشئاً عن الاحصار بل هو فوات محض لانه وان لم يحصر لقائه اه أي فلا يشكل بما نحن في فوات نشأ عن الاحصار (قوله وحصر) أي استعماله (قوله ويحل الخ) أقول ويحل الحصر عن الطواف فقط كفي الايضاح أو عن السعي فقط كفي ما ينبغي السيد والشارح عليه وهذا مع ما صرح به قولهم الاتي ولا قضاء على المحصر الخ من أنه بالاحصار التحلل يخرج من التسليم يسقط ما قبله منه يعلم ان من أحصر ولو عن الطواف وحده والسعي وحده ثم تحلل سقط ما قبله من التسليم واذا أراد بعد ذلك عند تمكنه احتاج الى استئذنه والاتان باحرام جديد من ذلك تحلل الحائض الا في عن البقيتي فحتاج بعده عند تمكنه الى استئذنه باحرام جديد سم (قوله وفي الثاني ان يقبل الخ) لا حاكم لهذا الوقوف فليس له البناء عليه حتى يقع عن نحو حجة الاسلام في وقت آخر شديدي عبرة لوان في وقت حصر فتحل فزال الحصر وأراد أن يحرم دوني امتنع وان كان الوقت باقياً مع احواله لم يؤمه الاستئذان (قوله ثم يحلل) أي بالترجيم ازاله ثلاث شعرات ناديا التحلل فيهما وان لم يجد الدم فاطلع بمنزلة في فاعطى بقبضته فان لم يقدر على الطعام

منه هو متناً يضاهي جوعاً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فليست له (قوله امتنع تحله) أي فلو تحلل لم يحصل التحلل (قوله ويحل الخ) سم عز زقوله اتسع وقت احوايه (قوله فالاولى التحلل) أي بدع جواز الترتل (قوله لتلايدنحل الخ) أي لو فوات سم (قوله في ووطئ زوم القضاء) أي عند بعضه فنه قال عش قوله حر زوم القضاء الخ ضعيف اه وبذلك يندفع اشتد كمال سم بما نسقوه في ووطئ زوم القضاء فنه يلزم بالفوات لكن سمي أن الفوات لا وجب قضاءه والتعارع وأما الفرض فهو بان كان كفاً فليست مع ما هنا (قوله ويحل الخ) أقول ويحل الحصر عن الطواف فقط أو عن السعي فقط وعبارة الايضاح ولا فرق في جواز التحلل بالاحصار بين ان يتيق ذلك قبل الوقوف أو بعده ولابن الاحصار عن البيت فقط أو عن الوقوف وعنهما فقال السيد في ما ينبغي به الشارح في حاشيته وقد فند ان الاحصار عن السعي فقط كذلك اه وهذا مع ما صرح به قولهم الاتي ولا قضاء على المحصر الخ من أنه بالاحصار التحلل يخرج من التسليم يسقط ما قبله منه يعلم ان من أحصر ولو عن الطواف وحده أو السعي وحده ثم تحلل سقط ما قبله من التسليم واذا أراد بعد ذلك عند تمكنه احتاج الى استئذنه والاتان باحرام جديد من ذلك تحلل الحائض الا في عن البقيتي فحتاج بعده عند تمكنه الى استئذنه باحرام جديد خاتماً لانه لوهم بعض الطلبة ان أنه اذا تمكن كفي البناء على ما قبله التحلل فليحرم (قوله ثم يحلل) الظاهر أنه يحلل بالري والحلق والذبح فانه لا يشترط الترتيب بينهما وأما ما ينص على الري والحلق والذبح فيجوز اعتبارها نظر الى أنه بري بالخروج من التسليم ويحتمل اعتبارها في غير الري أو في غير الري والحلق ولو فعل اثنين من الثلاث تحلل التحلل الاول فنه يظهر لوه فانه لزم الخ توقف التحلل على

امتنع تحله لقوله المشقة
يحتد أما إذا أمكنه سلوك
طريق آخر ولو لم يحضر غلبت
فيه السلامة وجبت شروط
الاستطاعة فلهذا لم يعمروا
كسواءه أطال الزمان أم قصر
وان علم الفوات ويحل
بعمل عمر وقاما إذا خشي
فوات الحج لو سبب فالاولى
التحلل لتلايدنحل في ووطئ
زوم القضاء واستعماله
أحصر في منع العدو خلاف
الأشهر اذ هو استعماله في
نحو الأمراض وحصر العدو
كذا قيل ورد بالآية الموافقة
لما هنا فالأشهر أن الاحصار
المنع من المقصود بعد دوا
نحو مرض والحصر التضييق
وشمل كلامه المحصر عن
الوقوف دون البيت وعكسه
لكن يلزمه في الاول أن
يدخل مكة ويحل بعمل
عمر وفي الثاني ان يقف ثم
يقبل أي ما لم يغلب على
قلبه انكشاف العدو قبل
ثلاثة أيام فيما يظهر أخذ
مما تقر في العمرة

لزم موصوم بعدد أمداه لكل مد يوم ويكمل المنكسر ولا يتوقف الخلل على صوم فيكني الآتيان به في أي زمن
ويمكن شأه ولو بعد الخلل ونأى وباقى في الشرح كالنابه والخني ما وافق مقتضى ذلك أنه يسقط عنه الرمي
والمبيت كما يعلمه سم وإنه تخلص واحد فقط كما تصرح به الشرع الثلاث تخلصا لما نقله سم عن بحث شيخه
البرلسي ثم أباه **(قوله)** لا قضاء فيه مما على تفصيل أطلق في الرض وشرح مر أي والخطيب أنه لا قضاء
فيه مما سم عبارة الوائلي ولا يقضى بحصر حصر اعمالا ولا تعلق بل الامر كما كان الاحصاء الا في صور قليلة بان
أثر الخلل على الجميع امكانه من غير ما سم حتى فات أوقافه ثم احصر أو زال الحصر والوقت باق ولم يخل
ومضى في التسلسل ففاته أوسا طر يثا أو مساو بالاول ففاته الوقوف اه وباقى في شرح قول المصنف ولا
قضاء على الحصر الخ أن هذه الصور لا توجد على أي المزلان القضاء في هذه كلها لغوات أي الغير الناشئ عن
الحصر لا الحصر **(قوله)** أي في عدم القضاء **(قوله)** وفي الخ عطف على فيه **(قوله)** واستنبط البلقي
الخ اعتمده النهاية والخني **(قوله)** ولم يكن الا لعل الخ لا يبعد عدم اشتراط ذلك في جواز السفر ثم الخلل
بشرطه سم **(قوله)** تخلص بالنية يظهره من انقطع الحضيض سم **(قوله)** وأيده الضمير المستتر البلقي والبارز
لما استنبطه **(قوله)** وسبقا للبارز الخ واستحسنه الولي العراقي مخفى **(قوله)** وقد ينظر الخ يمكن أن يجاب
بالفرق لانه انضم هنالي نفاذ النفقة كونه منعت من البيت بالحضيض سم عبارة الوائلي ومضى في الحاشية قول
الاصحاب بان عدم النفقة لا يجوز الخلل من غير شرط على الخلل قبل الوقوف أما بعده فيجوز الخلل فيه
وان لم يشروطه انتهى اه **(قوله)** وتعد عليه سلاطه الطريق الخ قد يقال تعذر الطريق الاخرى ليس الا لتعد
نفتها فهو مخرج في جواز الخلل الخ ويجدر طر يقال لكن لم يجد نفقة فالتأيد صحيح فلتأمل بدمع قوله بما
باقى الخ لأن يفرق بين مجرد نفاذ النفقة بين نفاذ نفقة طريق مع الصدع طريق أخرى ووجه بانه بمنزلة
من لم يجد طر يقال أخرى فتأمله سم وتقدم ان نفاذ الوائلي عن الجانب جواب آخر **(قوله)** والاصح الى قول
المتن ومن تخلص في النهاية والغني الا قوله الذي تلقاه عقب الاحرام وقوله بان وجدت الى المتن وقوله ويظهر

الراجح عننا بان يجد مدام عشرة أيام ووقف الخلل عليها أيضا أخذنا من قولهم يخل ذلك فيما رواه الرمي عند
الخلل من الخ الخ على الحصر ثم يأتي في الرض ما نصه فان احصر بعد الوقوف ولم يخل حتى فاته الرمي
والمبيت فعليه الدم ويحصل به والحق الخلل الاول ثم يطوف حتى أمكن وقد تم بحثه وعلمه من ان المبيت اه كذا
بمقتضى خفا الشهاب البرلسي ثم امس شرح البلقي بقا من تعدد التخلات لما اشار في شرح الارشاد
وفرق بما بينه اما في محل آخر وهو لم يثبت ويبحث في خفا ما حكاه عن الرض وبذلك يخص الفرق الاتي
في شرح قول المصنف وله الخلل في الخالق الاظهر ان كان في كلامهم ولا يمكن منع فلتأمل وفي الرض
مثلا قوله وعلمه بان المبيت ما نصه لا قضاء مما احصاه بعد الوقوف وان صدق عرفات فقط تعلق بافعال
العمره لا قضاء عليه اه واعلم ان ما حكاه خفا عن الرض فيه في تصرف في لفظه كما يلزم راجحه وان
مفهوم قول الرض ولم يخل حتى فاته الرمي الخ انه الخلل قبل قوله وهو محمول على الشارح وفي الثاني ان
يقسم الخلل وحينئذ يسقط الرمي والمبيت كالمظهر **(قوله)** لا قضاء فيه مما على تفصيل عبارة شرح مر
ولا قضاؤه في الاظهر اه **(قوله)** على تفصيل أطلق في الرض أنه لا قضاء فيه مما **(قوله)** ولم يكن الا لعل
يدع عدم اشتراط ذلك في جواز السفر ثم الخلل بشرطه **(قوله)** وانحو وتوقف تخلص بالنية ظاهره وان انقطع
الحضيض حيثئذ **(قوله)** وقد ينظر الخ يمكن أن يجاب بالفرق لانه انضم هنالي نفاذ النفقة كونه منعت من
البيت بالحضيض **(قوله)** وتعد عليه سلاطه الطريق الخ الاخرى قد يقال تعذر الطريق الاخرى ليس الا لتعد
الطريق الاخرى كالمخرج في العبارة فهو مخرج في جواز الخلل بل ويجدر طر يقال لكن لم يجد نفقة فالتأيد
صحيح فلتأمل بدمع قوله بما باقى الخ لأن يفرق بين مجرد نفاذ النفقة بين نفاذ نفقة طريق مع الصدع طريق
أخرى ووجه بانه بمنزلة من لم يجد طر يثا أو مساو بالاول ففاته الوقوف اه وباقى في شرح قول المصنف ولا

ولا قضاء فيه مما على تفصيل
فسمى قولهم الاحصار
ذكرته في شرح العبايع عن
المجموع وغيره واستنبط
البرلسي من الاحصار عن
الطواف أن من حاض أو
نفس قبل الطواف ولم
يكنها الاقامة للظهر أنها
تسافر فاذا وصلت لمحل
يتعذر وصولها من ملكة
لعدم نفقة أو نحو خوف
تخلت بالنية والرجوع والحق
وأيده بقول المجموع عن
كثير من صدع طريق
ويجدر طر يقال طول ولم يكن
معه نفقة فكيف يطرز
الخلل وسبقه البرزلي الى
نحوه كما بسطت ذلك في
الحاشية وقد ينظر في قوله
لعدم نفقة بما يأتي أن نحو
نفاذ النفقة لا يجوز الخلل من
غير شرط وما في المجموع
لا يؤيد لان الذي فيه حصر
لانه صدع طريق وتعد
عليه سلاطه الطريق الاخرى
فخاره الخلل لبقاء احصائه
فتأمله (وقيل لا تعلق
الشرذمة) القليلة التي
انحصر بها الحصر من بين
الرفق والاصح ان الحصر
لخاص ولو لواحد

أن المراد أن شرط وقوله ويظهر إلى المتن (قوله كل جس ظلمًا) صريح في أن هذا من جعل التحليف
أيضًا سم (قوله ظلمًا) إما أن يحس بحق كل جس دين ممكن من أدائه فلا يجوز له التحلل بل عليه أن
يؤديه وبغض في نكته فلا يحل له يصح تحلفه وإن فاته الحج في الجس لم يحل له الجعل مرة بعد آتائه مكة
فاته الحج بالاحكام معني وشرح الرض قوله لو دين الخ عبارة أنها لا بد من وهو مسربة وعاز عن
اثبات أصاريه اه (قوله بخلاف المرض) أي فاته لا يمنع الأحكام فالمرض ممكن من تمام النسك معه
معني قول المتن (بالمرض) أي ونحوه من الأعذار كالحط في العدداً ومعني ونهاية (قوله ولا في له التحلل)
الأولى حذف قول المتن (فإن شرط ما الخ) والاحتياط شرط ذلك أسنى ونهاية عبادة أن عبد الحق فإن شرط ما
لفظاً انتهت أي واللفظ هو المتبادر من الشرط ع (قوله بالمرض) أي ونحوه معني (قوله بان وحلت) أي
نية شرط ما الخ (قبل علمها) أي نية الاحرام (قوله نظير ما يأتي الخ) فقيمتان المراد أنه يشترط أن توجد نية
شرط قبل الفراغ من نية الاحرام سم قول المتن (تحلل الخ) أي جواز المعني (قوله بسبب المرض) أي أو نحوه
معني (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) عطف تفسير ع (قوله اللهم حي) بفتح الحاء أي موضع أصل (وقوله
حيستني) بفتح السين أي العلوة والشكايه كذا قاله صاحب الوافي الخادم لمرزوكشي وقال في الكفاية
بكر الحاء كذا قاله شيخ الاسلام ابن حجر العسقلاني في فتح بحار الحادي اه زاد في المختار ما وافق
كلام الوافي ع وفي الصري بعد ذكر كلام المراد في كونه ما يوجب كونه من الشكايه العصبه بفتح التاء
منطبعة تعالى اه (قوله في ذلك) أي في جواز التحلل بالشرط (قوله في الخ) وفي تناوئ الشارح أن من
منطبعة معني (قوله في ذلك) أي في جواز التحلل بالشرط (قوله في الخ) وفي تناوئ الشارح أن من
يصل معه مشقة لا تحتمل عادة في تمام النسك لها بقوله زاد (قوله أو بلاهدي الخ) والتحلف في هاتين
الحالتين بالنذر أو الحلق أو نحوه قطع معني وروا في رسم عن شرح الهجسته وعبارة أنها لا بد من التحلل
فهما يكون بالنسك قطعاً قال ع (قوله) هر يكون بالنسك قطعاً عبارة أن عبد الحق تبع الشارح بالنية
والحلق فقط انتهت وقوله لا يظهر اه أي يقول أنها لا بد من النسك فقط التحلل أو حلقاً من الفج لا عن الحلق
أيضاً (قوله شرط انقلاب جهمرة الخ) وإن شرط قلب جهمرة بالمرض أو نحوه مكر كونه شرط التحلل بل
أولى فله في ذلك إذا وجد العذر أن يقلب جهمرة أو نحو ذلك من عمره الاسلام والأوجه أنه لا يلزم في هذا الحلق
الخروج إلى أدنى الحل ولو يسر إذ يقتصر في العلوم لا يقتصر في الاستدانة يتوابع وبكذا في المعني الأقوة
ولوجه الخ (قوله عند نحو المرض) أي عند وجود العذر انقلاب جهمرة من غير نية نية ومعني زاد سم عن
شرح العباب وينبغي أن لا يلزم الخروج لادنى الحل لأن هذا ليس أحراماً مبدأ به اه (قوله ونحو ذلك من عمره
الاسلام) أي بخلاف عمر التحلل بالاحصاء أي مثلاً لا يقتصر في عمره الاسلام لا نية في الحقيقة ليست عمره فوفاً
هي أعمل عمره منها ومعني زاد سم عن شرح العباب وقياس ذلك أن من أحرم بالخ وشرط أنه إذا صدق
الوقوف انقلاب جهمرة فإن صدقنا انقلاب جهمرة نقتصر بعمره الاسلام اه (قوله بنفس المرض) أي أو نحوه
معني (قوله به) أي بالمرض أي ونحوه من الأعذار من غير نية ومعني ونهاية قاله الشارح لا بد من شرط
كانت الشرية بعضاً من الرقة بخلافها إذا كانت جله الرقة فلا يرجع (قوله كل جس ظلمًا) صريح في أن
هذا من جعل الخلاف أيضاً (قوله ولا في له التحلل) قد يوشك من هذا أن يعنى في مسألة الحائض (قوله نظير
ما يأتي الخ) فقيته أن المراد أنه يشترط أن يوجد شرط قبل الفراغ من نية الاحرام (قوله ثم أن شرط التحلل
جهد المرء ما الخ) عبارة شرح الهجسته في المرض والتحلف في ذلك بالنذر أو الحلق فقط ثم أن شرطه جهد المرء
قاله كل مرض فيما ذكره غير من الأعذار كضلال الطريق الخ (قوله ولا شرط انقلاب جهمرة) أي قلبه (قوله
عند نحو المرض) هل منه القوان فان شرط انقلابه غير قصد فوات انقلاب (قوله ونحو ذلك من عمره
الاسلام) قال في شرح العباب بعد بيان مستلحق شرط القلب والانقلاب بفتح الألف من عمره الاسلام عن

يعجز عنه كالعالم لأن مشقة كل
أحد لا تختلف بفعل غيره
مثل ما وعدمه وفارق نحو
المعوس المرض بان الجس
منه تمام نسك بخلاف
المرض (ولا تحلل) جائز
(بالمرض) أن لا بشرط بل
يصير حتى يبرأ فإن كان يحرم
بغيره فأنه لا يصح وفاته تحلل
به سمة لأن المرض لا يمنع
التمام كما يقتصر ولا في له
التحلل (فإن شرطه) أي
التحلف بالمرض وقد كانت نية
شرطه الذي لا ينافي بحجب
نية الاحرام نية الاحرام بان
وجدت قبل تمامها فبما ظهر
فقط ما في الاستثناء في
نحو الطلاق (تعلق به) أي
بسبب المرض (على المشهور)
لقوله صلى الله عليه وسلم في
الحج المصحف لوجه معني
وأشترط في وقوله اللهم حي
حيستني وأطلق الحج
العمر في المرض في ذلك غيره
من الأعذار كضلال طريق
وتفاد نفقة فلا يجوز شرطه
بلا عذر أو حدث أراد نحوه
نظير ما روي أن الرسول اعتكاف
ونظير أن المراد بالمرض
ما يشق معه صراحة الاحرام
مشقة لا تحتمل غالباً ثم
شرط التحلل جهد المرء أو
بلاهدي أو أطلق فلا فله
شرط انقلاب جهمرة عند
نحو المرض ونحوه
عن عمر الاسلام وخروج
بشرطه أي التحلل شرط
مبهوره حلالاً بنفس
المرض فانه يصير به حلالاً

محل البلاءه صار في حق الحارم ومن (٢٠٦) ثم حرم النقل عنه اذا كان من الخلق الى غير من الخلق بخلاف اذا كان من الحارم لا يتبع
 بالنسبة لغيره الحارم لانه كله
 كبقعة واحدة فان قلت لم
 جازها النقل كذا ذكر خلافه
 اذا افقد مساكن الحارم قلت
 لان استحقاق هؤلاء الما نص
 بخلاف مساكن محمل
 الحصر وهذا هو الفرق بين
 ما هنا ونقل الزكاة كما في
 (قلت) ما ودهم كلام المخرج
 من ان من احصره النقل
 بالذبح وحده غير مراد بل
 انما يحصل النقل بالذبح
 ونسبة النقل مقارنة للذبح
 لانه يكون لغسب التحصيل
 فاحتاج لما يخصه به
 وفارقت نسبة المخرج من
 الصلوات وقوعه في محله فهي
 كالنقل هنا يوم النحر بخلافه
 هنا فان النقل وقع في غير
 محله وهو يقبل الصرف
 فوجب النسبة وكذا الحلق
 ان جعله نكاحا وهو
 المشهور وكما لا ركن امكنه
 فعله فلا وجه لاسقاطه
 وبسبب قرن النسبة وتقديم
 الذبح عليه فان قلت لم اشترط
 الترتيب باختلاف محمل
 الحلق قلت لان الحلق بطول
 زمنه فوقع فيه بان جعله
 تحللان وبعدم اشتراط
 الترتيب بخلاف ما هنا فانه
 لما يمكن الا الواحد
 اشترط فيه الترتيب لعدم
 المشقة ومن نظير ذلك العمرة
 فانها لما كانت كذلك اشترط
 الترتيب في تحللها فان فقد
 (الم) حسا أو شرعا نظير
 ما في قدم التمتع (فلا يظهر
 أنه بدلا) كغيره (و) لا يظهر

أنه بدلا) كغيره (و) لا يظهر (أنه) أي البديل (طعام) مع الحلق والنسبة

حيث عذره مقابل قوله إلا

ما يقوم مقامهما من سبع البدنة أو البقرة

وتقوم سبع البدنة أو البقرة ع

الزنايون أن يكن لها الشاة ولطعام

فقط كما يفيد قول المصنف قلت إنما يحصل الخ

وأما قول سم تقدم أول الباب في الحاشية

بأن ما نقله عن الروض إنما هو فعب

للاحصار قبل استكشافه (قوله أي القرن)

ونوله لكن لا يقبل إلى المتن (قوله أي القرن)

معلقا بعبارة أوسع مما في خبره من معنى

وإن أفسد نسكه ولا يشتر به ذلك ولكن

صرفه فاستأنوا السيد وغيره في الجواب

بمختلف ما إذا طلب السيد السليم والعبد

مالا فإنه في الأحكام من مكان بعيد

صباره قال في العبداني في تصديق السيد

لأنها بعبارةه ويصدق السيد في عدم

تصديق العبد لأن الأصل عدم ما يدعي

قول المتن (فلسيد) ظاهره في المكاتب

الرمي سم واعتبه النهاية والمغنى أيضا

شتر به تحمله ولا خيار له عند حمله

الحري في أحرم بغيره أنه ثم غنما فالظاهر

سيد ثم انتقل إلى غيره فأحرم به في وقتها

أنه لا يلزمه صوم لكن قول الروض

الصوم انتهى وقول العبداني فاذا نوى

(قوله حيث عذره) مقابل قوله إلا

ضرب (قوله بخلاف المصنف) تقدم ما

صور المصنف (قوله لكن لا يقبل قوله

نأية النسك السفر وهو المذهب عند

اصططاد يؤدي منه خلافا لتقدير الروض

أن يحللتان أحتاج السفر اه قال في

ظليل (قوله أي أمره بالخلق مع

الروض كالمه فحق نوى أي العبد

نوى يخلق حل وإن تأخر صيامه اه

عن البارز بعبارة غيرها لا يصح

أذهو متعلق بحق السيد فلا يسر

الدين البارز في المسألة فقال الظاهر

الصوم لكن لا يتوقف التحلل عليه

حيث عذره مقابل قوله إلا (قوله من الصوم) متعلق بما في قوله المتن (بقية الشاة) أي ما يقوم مقامهما من سبع البدنة أو البقرة وأما قوله أنه يعتبر عند الحجز عن الصوم بين تقويم الشاة وتقويم سبع البدنة أو البقرة ع (قوله فان لم يكن به ذلك) أي بمثل النقد الغالب كذا نصيب اه سم عبارة الزنايون أن يكن لها الشاة ولطعام فبما كانه فاقرب لماله اه (قوله بخلاف المصنف) أي فان تحمله واحد فقط كما يفيد قول المصنف قلت إنما يحصل الخ وصرح بذلك الشارح في شرحه وفي النهاية والمغنى بما يفيد اه وأما قول سم تقدم أول الباب في الحاشية عن الروض ما به التحلل لبعض صور المصنف اه فبما كانه بان ما نقله عن الروض إنما هو فعبا لم يتحل بالاحصار إلى أن انكشف الكلام هنا فعبا إذا تحلل للاحصار قبل استكشافه (قوله أي القرن) أي قوله ومن ثم قال في النهاية وكذا في المغنى لا قوله وكذا المكان ونوله لكن لا يقبل إلى المتن (قوله أي القرن) أي الشامل للامة (قوله ولو مكاتب) أي أو مدبر أو أم ولد أو مملوكا بعبارة أوسع مما في خبره من معنى نهاية قول المتن بلاذان الخ) أما إذا أحرم بأذنه فليس له تحمله وإن أفسد نسكه ولا يشتر به ذلك ولكن به فصيح ليسع ان جعل أو لم يولد أو أنه في أحرام مطلق ففعل وأراد صرفه فاستأنوا السيد وغيره في الجواب وجهها آية السيد حيث طلب الأقل نهاية ومعنى أي بخلاف ما إذا طلب السيد السليم والعبد العمر فإن العبد هو المذهب ع (قوله وكذا المكان) أي أو مثله مالا فإنه في الأحكام من مكان بعيد فأحرم قبله من بعده نهاية (قوله لكن لا يقبل الخ) خلافا للمغنى صباره قال في العبداني في تصديق السيد في تقدم رجوعه تردد انتهى والذي يظهر تصديقه اه وفاقا لأنها بعبارةه ويصدق السيد في عدم الأذن وفي تصديقه في تقدم رجوعه على الأحكام تردد والأوجه منه تصديق العبد لأن الأصل عدم ما يدعي أي السيد وأما قوله كذا في اختلاف الزوج والزوجة في الرجعة اه قول المتن (فلسيد) ظاهره في المكاتب وان لم يتحقق في تأدية النسك إلى سفر وهو المذهب عند شيخنا الشهاب الرملي سم واعتبه النهاية والمغنى أيضا (قوله يعني مالك مستغنى الخ) أي ولو بائنه أو وصية أو سبي أو جوار شتر به تحمله ولا خيار له عند حمله بأحرام المكن الأولى له ما أن يأذنه في انكاح نسكه وسبتي مالا أو بعد الحري في أحرم بغيره أنه ثم غنما فالظاهر أنه ليس لتأخيره معنى إذا النهاية والناظر لنسك في عامه من أذنه سيد ثم انتقل إلى غيره فأحرم به في وقتها (قوله أي أمره بالخلق مع النية) قد يفهم الاتصاف على هذا الكلام أنه لا يلزمه صوم لكن قول الروض كالمه فحق نوى أي العبد التحلل وخلق تحلل ولا يتوقف أي تحمله على هذا الكلام الصوم انتهى وقول العبداني فاذا نوى وحلق حل وإن تأخر صيامه انتهى يفهم أنه يجب عليه الصوم وإن

كذا المكان أو بعد رجوعه

عن الأذن قبل أحرامه وان

لم يعلم القرن بالرجوع لكن

لا يقبل قوله فيه بل لا بد من

بينته (فلسيد) يعني

مالك مستغنى وكان ذلك

الزينة بغيره (تحليل) أي

أمره بالخلق مع النصيانة

لحقه لا قدر بدنه ما تمتع

على الحرم كاستطاد وأصلح

طيب وقربان الامة

حيث عذره مقابل قوله إلا (قوله من الصوم) متعلق بما في قوله المتن (بقية الشاة) أي ما يقوم مقامهما من سبع البدنة أو البقرة وأما قوله أنه يعتبر عند الحجز عن الصوم بين تقويم الشاة وتقويم سبع البدنة أو البقرة ع (قوله فان لم يكن به ذلك) أي بمثل النقد الغالب كذا نصيب اه سم عبارة الزنايون أن يكن لها الشاة ولطعام فبما كانه فاقرب لماله اه (قوله بخلاف المصنف) أي فان تحمله واحد فقط كما يفيد قول المصنف قلت إنما يحصل الخ وصرح بذلك الشارح في شرحه وفي النهاية والمغنى بما يفيد اه وأما قول سم تقدم أول الباب في الحاشية عن الروض ما به التحلل لبعض صور المصنف اه فبما كانه بان ما نقله عن الروض إنما هو فعبا لم يتحل بالاحصار إلى أن انكشف الكلام هنا فعبا إذا تحلل للاحصار قبل استكشافه (قوله أي القرن) أي قوله ومن ثم قال في النهاية وكذا في المغنى لا قوله وكذا المكان ونوله لكن لا يقبل إلى المتن (قوله أي القرن) أي الشامل للامة (قوله ولو مكاتب) أي أو مدبر أو أم ولد أو مملوكا بعبارة أوسع مما في خبره من معنى نهاية قول المتن بلاذان الخ) أما إذا أحرم بأذنه فليس له تحمله وإن أفسد نسكه ولا يشتر به ذلك ولكن به فصيح ليسع ان جعل أو لم يولد أو أنه في أحرام مطلق ففعل وأراد صرفه فاستأنوا السيد وغيره في الجواب وجهها آية السيد حيث طلب الأقل نهاية ومعنى أي بخلاف ما إذا طلب السيد السليم والعبد العمر فإن العبد هو المذهب ع (قوله وكذا المكان) أي أو مثله مالا فإنه في الأحكام من مكان بعيد فأحرم قبله من بعده نهاية (قوله لكن لا يقبل الخ) خلافا للمغنى صباره قال في العبداني في تصديق السيد في تقدم رجوعه تردد انتهى والذي يظهر تصديقه اه وفاقا لأنها بعبارةه ويصدق السيد في عدم الأذن وفي تصديقه في تقدم رجوعه على الأحكام تردد والأوجه منه تصديق العبد لأن الأصل عدم ما يدعي أي السيد وأما قوله كذا في اختلاف الزوج والزوجة في الرجعة اه قول المتن (فلسيد) ظاهره في المكاتب وان لم يتحقق في تأدية النسك إلى سفر وهو المذهب عند شيخنا الشهاب الرملي سم واعتبه النهاية والمغنى أيضا (قوله يعني مالك مستغنى الخ) أي ولو بائنه أو وصية أو سبي أو جوار شتر به تحمله ولا خيار له عند حمله بأحرام المكن الأولى له ما أن يأذنه في انكاح نسكه وسبتي مالا أو بعد الحري في أحرم بغيره أنه ثم غنما فالظاهر أنه ليس لتأخيره معنى إذا النهاية والناظر لنسك في عامه من أذنه سيد ثم انتقل إلى غيره فأحرم به في وقتها (قوله أي أمره بالخلق مع النية) قد يفهم الاتصاف على هذا الكلام أنه لا يلزمه صوم لكن قول الروض كالمه فحق نوى أي العبد التحلل وخلق تحلل ولا يتوقف أي تحمله على هذا الكلام الصوم انتهى وقول العبداني فاذا نوى وحلق حل وإن تأخر صيامه انتهى يفهم أنه يجب عليه الصوم وإن

ومن ثم حرم على الفن الاحرام بغير اذنه (٢٠٨) ولزمته المبادرة بالتحلل بعد امره به والاولى للسيدات اياذن له في حمام النسل ولولم يغتسل امره فله

أَن يَفْعَلَ بِهِ الْخَطُورَ وَالْإِثْمَ
عَلَى الْقُرْبَى فَقَطْ لِبَقَاءِ حَوَانِهِ
أَقْلًا زَوْلَ الْإِنْسَانِ مِنْ
الْحَقِّ مَعَ النِّبَةِ وَمَنْ قَالَ
الْإِمَامُ قَوْلَهُمْ تَعْلِيَهُ بِحُزْنٍ
مِنَ الْمُنْعَى وَالْمُنْعَى وَتَحْتَمِلُهُ
فِي بَعْضِهِمْ عَلَى الْحَرَمِ فَإِنْ
قَالَ خَسَاصُ عَامِرٍ مِنَ الْمُتَعَمِّدِينَ
عَنِ الْقَبْلِ مَنْ تَوَحَّاهُ الْخُصْ
مُ مِنْ تَعْلِيهِ لِمَا عَنِ النَّبَا
عَدِمَ هَاتِي قَامَرَهُ هَذَا
اسْتَبَحَ بِحُزْنٍ وَأَسْمَعَ النِّبَةَ
أَوْعَدَهَا فَوَاجِبًا بِرَأْيِهِ لِعَلِّ
الْخَطُورَ بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ قُلْتُ
بِقَوْلِهِ أَنَّ الْخُلُقَ هَاضِمَةٌ
مَحْرُومٌ فَلَمْ يَزِمْ بِمُشَارَبَةِ
بِخْلَافِ الْفُسْطَلِ وَأَهْمُ
كَلَامُهُ أَنَّ أَمْرَهُ بِالْإِثْمِ وَإِنْ
مَنْ يَحْسَبُ حَلَالَ بِالنِّبَةِ تَغْيِيرُ
الْقُرْبَى وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَا تَقَرُّ
لِبَقَاءِ إِسْوَاهِ لَهُمْ زَوْلًا
اسْتَبَاحَ مُتَعَمِّدٌ تَحْلِيهِ
أَجْمَعَ لِسَبْأِ جَابِرٍ عَلَى فَعْلٍ
الْحَرَمَاتِ وَأَقْبَهُمُ التَّزْوَانِ
الْقُرْبَى لَيْسَ لَهُ التَّقْوِيلُ الْإِثْمَ
أَمْرٌ سَدِيدٌ بِهِ وَهُوَ أَعْيَنُهُ
الْإِسْوَاءُ أَوْ لِبَعَادَةِ الرِّوَضَةِ
وَالْمُجْمُوعِ مِنَ الْفَهْمِ خِلَافَهُ
وَلَيْسَ بِكَافٍ بِالْقُرْبَى دَلِّ
عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ إِنَّهُ الْخُلُقُ
مُطْلَقًا قَبْلَ كَانَ الْقِيَاسُ
وَجَوِبُهُ عَلَيْهِ مَا قِيَمَ
أَخْرُجَ عَنْ الْعَصَةِ لَكِنْ
لِمَا كَانَ هُكْبَةُ التَّلْبِيسِ
بِالنِّسْبَةِ مَعْدُودَةً زَوْلَهُ
وَاحْتِمَالُ أَنَّ السَّيِّدَ بَازِلَهُ
فِي إِتْمَانِهِ أَمْرُهُ التَّقَالِي

لم يترقب تحله عليه بل نقل ابن القنفذ عن البرزخي عبارة فيها الصريح وجوب الصوم عليه لكن لا يتوقف
الخطأ عليه والسيد نعمته سم وصرح بوجوبه أيضا وقال في عبارة له وعليه بان ما مره أي الخطأ فحصل
بالنقل الخلق فيصوم والسيد نعمته من الصوم إلى الزمان ضعف به عن الخدمة أنه له ضرر وأركان أمة
يجل وطوها وان أدنائه في الأحكام لا واجب في تمتع أو قرآن أو أدنائه في ما لا اناله به ضرر كترض فليعتق
الحن قبل صوم معتد على السلم وانه المكاتب يكفر باذن سيده فذبح عن غنى حياته اه (قوله من ثم) أي
من أجل الصلوة لحن السيد (قوله والاولى للسيد الخ) أي بولي انتقل إليه العبد (قوله من ثم) أي من أجل
بقائه حرامه (قوله واستغنا ما الخ) عطف على المنع (قوله من أنه الخ) أي حيلها (قوله أنه هذا الخ) خبر
قياس ما مر الخ والضمير السيد (قوله فلا يجوز له) أي السيد (قوله فلا يؤمر الخ) أي السيد (قوله وان
مذموم محلال الخ) أفتي شيخنا الشهاب الرمي بأنه مستأخذ من بقائه حرامه سم (قوله هو ظاهر) حاله
النهاية والمغنى فقالوا يؤخذ من بقائه على حرامه انه لو ذبح صداقوا بامر سيده لم يحمل وبه افتي شيخنا الشهاب
الرمي واننا الف ذلت بعض أهل العصر اه قال عرش قوله مدر يحمل أي السيد خالفا في قدومه أي
ما قلناه به حيث كن مستيقم لجواز أمر السيد بالذبح فائدة بل يكون أمروا به إلى اذاعة المال ويقتل
الحيوان بلايب اه (قوله لا ثم زلوا امتناعه الخ) مما يحل على هذا التزج بل جواز وطه زوجته اذا أمرها
بالفعل ثبت كسما في وجواز طه الامتداد أمرها سيد هافات كاصرحوا به سم (قوله أنه الخطأ مطلقا)
اعني النهاية والمغنى (قوله وجوبه حيث) أي وجوب الخطأ حين أمر السيد بفعله وينوي الخطأ
فعل أن احرامه بغيره صحيح وان حرم عليه فعله ولو أفسد الرقيق نسكه بالجماع لم يلزم السيد الاذن في القضاء
ولو أحرم باذنه لأنه لم ياذنه في الانفساد وان لم يمس دم بفعل محظور كالسباو بالقنوات لا يلزم السيد لو أحرم
باذنه بل لا يجوز له ان ذبح عنه اذا ذبح عليه ووجب عليه صوم التمتع او قرآن فليس له منع لاذنه في وجوبه ولو ذبح
في الاحرام لأنه لم ياذنه في وجوبه بخلافه اذا ذبح عليه صوم التمتع او قرآن فليس له منع لاذنه في وجوبه ولو ذبح
عنه السيد بعمومه حل حصوله الرأس من تكفيره ولو عتق قبل صوم معتد على السلم لم يعتبر اجماع الاداء
مغنى ونهاية (قوله وليس له) إلى الخ في النهاية والمغنى (قوله وان اذن له في الخ) وان اذن له في التمتع
فله الرجوع بينهما ككل رجوع في الاذن قبل الاحرام بالعمرة وليس له تحمله عن شيء منهما بعد الشروع
في موقرن بعد اذنه في التمتع أو في الحج أو في الاذر لم يحله مغنى (قوله بخلاف من اذن له في عمره فمخ)
أي أنه تحله أي ولو لم يبق من الاعمال الا الاعمال بالعمرة فقط بل أو أقل مر اه سم قول المتن (ولاز وج)
أي الحلال أو الحرم (تحل لها) أي كى فعله معها ابتداء من الخ في مغنى ونهاية (قوله اخبر وجته الخ) ولو لوز وج
بالمسألة فقال أظهر القولين انه يكفي منية الخطأ والحق ان قلنا انه نسلا اه (قوله وان مذموم محلال) أفتي
شيخنا الشهاب الرمي بأنه مستأخذ من بقائه حرامه (قوله لا ثم زلوا امتناعه) مما يحل على هذا التزج بل جواز
وطه زوجته اذا أمرها بالتحل فثبت كسما في وجواز وطه الامتداد أمرها سيد هافات كاصرحوا به (قوله
ولامن اذن له في حج اعتبار الخ) في الارض فان قرآن من اذن له في التمتع أو في الحج أو الألفاد لم يحله اه
وذكر في شرحه تراعى صور التمتع (قوله في عمره فمخ) أي أنه تحله أي ولو لم يبق من الاعمال الا الاعمال
بالعمرة فقط بل أو أقل ولا يشكل على أحرم قبل الوقت أو المكان المأذون فيحسب لاجل بعد وصوه اليه
لان أصل الاحرام هناك مأذون فيه بخلافه هنا مدر (قوله في المتن والقر) فعل تحلها قال في الارض هنا فرج
له حسب المنة أي منها من اخرجوا اذا أحرم وهي معتدقون حيث القوا أو أحرم باذنه ولا يحلها
الان واجبه والامتناع وجبة مستأخذ الزوج والسيد اه وقال في باب العدة في أذن في الاحرام ثم قلها
أومان قبله بطل الاذن ولا تحرم فان أحرم ثم فترج قبل انقضاء العدة وان قال الحج وان أحرم باذن
أوبعير ثم قلها أي أومان وتجب الحرج وان خاف القوا والحوالاج اه (قوله ولا ذبح تحلها الخ) قال

أَنَّهُ أَمْرٌ مِنَ السَّيْلُوجِيَّةِ حَسْبُكَ وَلَيْسَ لَهُ تَحْلِيلٌ مَعْصُومٌ بَيْنَ حَامِلِيهَا بَاءً وَامْتِنَانٍ نَوْبَةٍ إِلَى فِرَاقِ نَسْكَوْلَامِنْ أُذُنِهِ فِي حَقِّ قَاعَتِهِ
وَأَقْرَبُ لَنَا نَهْلُهُمْ رَدْعُكَ الْمَأْذُونَةَ فِيهِ خِلَافٌ مِنْ أُذُنِهِ فِي عَرَفَتِهِمْ (وَالزَّوْجُ تَحْلِيلُهُمْ) أَحْمَدُ وَجَدَتْهُ

أوسيد الشئ بمطابقا ونضر الزوج ولم يأت منه استمتاع وكأنه سكة على الامداد وانى (قوله ولو أمه) قوله وان طالق في النهاية والمغنى الاوجه وقرئ في الويلس لما روي له لان الاحرام اولى به (قوله ولو استأجر) فان كانت أمتوقفت شوها لم يخل انهم قد اذن السيد لان لكل منهما سقافان اذن أحدهما فلا يخرجان فان أحرمت بغير اذن حافلها لم يكن منها اعتلها هذا كره في الجموع معنى (قوله نيك) اى باحوالها بالنقل بغير اذنه ويستحب الزوج ان يحج امرأته الى الامره في خبره يصحني نهايه ومعنى (قوله بخلاف ما اذا اذن) اى لها في الاحرام اذنى انما علم فليس له تحليلها بانه (قوله واخيل هذا الامر بالتحال الخ) هو يجب عليها ان تقبل مرزوها كتحليل الحصر وتقديم بانه نهايه (قوله فان استأجر) اى فان امتعت من تحالفه مع نكاحه لم يزلها ولو هو اسوأ الاستمتاع بنهايه (قوله فان استأجر) ايضا من الامساك او امرها بالتحال فسكت ولم تشرع في التحلل بعد معنى إمكان الشرع فله حيثنوطوها ويصل به نكاحها لم تكن مكروهه غيرها (قوله والام علمها) اى لاعلمه وبسند ذلك جهالة غير قولها الكفار وقولها ما تقدم عن سم تغلا عن عمر انه لا كفارة عليها من عبادة والوفاء والام والكفار عليها فقط كفى الغفر ولم يذكر الكفار في النهاية بناء على ما رجحنه انه لا كفارة علم اصطفا وسقطها في الحق ايضا فيصل على ما ذكرنا وطها مكروهه ويجعل ما في الغفر على المطاوعة اهـ (قوله يزهدا) اى يجوز وطه المستعتم التحال (قوله وليس لها ان تقبل حتى يأمرها به) وتوافق الرقي يخبر لان احرامه بغير اذن ولا يحرم كالمزناهاه ويؤخره من كلام الزكشي المتقدم ان هذا اى الفرق في الفرض دون التحال معنى بخبره ولو قالو بسن لهما استدلاله في الاحرام بالفرض اما التحال فصرم على الزوجه طاعة لمولاه به بغير اذنه كفى الغفر والنهيات وتتم الفرض ايضا على أمت مخرجه الا باذن الزوج وسيد اهـ (قوله مع صلاحيتها الحطاطه الخ) فخصه ذلك ان هذا في الحر متى يجوز لامه التحال قبل امر الزوج كقبول امر السيد سم ولكن فقضاها طاهم عدم الفرق بين الحر والام لا ما لا ذونه من السيد فقط في توقف التحال على امر الزوج به (قوله حرمه بتدانه) اى الاحرام بالنقل (قوله وليس له تحليل رجعية) اى الا ان ارجعها بها يتور وضو اذنى ان احرم بغير اذنه اهـ (قوله انه به حسبها كالباين) اى وان خصيت الفوات أو احرمت باذنه نهايه وتور وضو والمغنى والاسنى هذا ان طلق الزوج قبل الاحرام لان زومها اى العدة سبق الاحرام فاذا انقضت عنها أعتبرت أمرها وبها انقضت بقى الوقت والا تحلت بعمل مرة ولزمها القضاء ومود الفوات فان طلق بعد ولد كان احرامها بغير اذنه موجب علمه والزوج معتدقان خالف الفوات لتقدم الاحرام وان لم تحق الفوات سائر الخرج الى ذلك اهـ (قوله بشرطه) اى اذا احرم بلا اذن و (قوله ومنعها الخ) اى بتداعى وقاية (قوله وان طالع الخ) خلافا لاسنى والنهايه والمغنى و (قوله او كانت صغيرة) خلافا لالاجر من كبا في (قوله اى ما انتصاه الخ) فيمنظره بانى يمتلا فله (قوله اذ بسن للحر استئذانه) ولا يخالف هذا ما في الامتياز وجمع انه ينتج عليها الاحرام بغير اذن في شرح الرض وقضى كلامهم انه لو اذن الزوج وزوجه كان لا يوجبها منه وهو ظاهر الا ان يسافر معها الزوج اهـ ومثل ذلك او هو داخل فيه ما لو سافر الزوج للجمع فخرجت معوم يصدر منه اذن لها ولا منع فليس الاذن بالمنع في هذه الحالة ايضا فاما ان ظهر لها يسافر فمعه سائر اياها ولو اذن وحيث تقفها في هذه الحالة وصديق انه يسافر معها اى مصاحبه لها في السفر (قوله فان استوطها) اى لم يصل جهاد الوالد حدث لم تكن مكروهه عليه مر (قوله فان آت) ولوم سمكون عن الجواب حيث معنى إمكان شرعها وفيها في التحال ولم تشرع فله حيثنوطوها مر (قوله فان استوطها) ايضا من الامساك او امرها بالتحال فسكت ولم تشرع في التحلل بعد معنى إمكان الشرع فله حيثنوطوها ويصل به نكاحها لم تكن مكروهه مر (قوله مع صلاحيتها الحطاطه بغيره) فخصه ذلك ان هذا في الحر متى يجوز لاد امر التحال قبل امر الزوج كقبول امر السيد (قوله انتصاه اطلاقهم) فيمنظره في أسفل الهامش خلافه (قوله اذ بسن للحر استئذانه) قال في شرح الرض ولا يخالف هذا ما في حسن الامتياز ونسبة ينتج عليها الاحرام بغير اذن

ولأمة أذن لها سدا من
(ح) وأمره (تعلق علم يان) لها
(ف) التلخيص تنه
ومن ثم أتت بذلك بخلاف
ما إذا أذن لرضه بالضرر
التقليل هنا الأمر بالتقليل
كلمة في السيل كنفي الحرة
يكون القبح مع ما روي
الضرر فإن أت وطها والأثم
عليها ويفرق بين هذا وحرمته
وطها المودة إن حرمته لم تد
أقوى لأن الردة تزول العصة
وتولها إلى الفراق ولا
كذلك الأحرام فأنعم
ما أروى كلامهم هنا ليس
لها أن تقلل حق بأمره
لأن الأحرام شديدة التشب
والتعلق مع صلاحيتها
المحاطبة بغير ضمم تقضي
حرمته بد المجوز والخروج
منه وليس لتقليل حرمته
لجسدها كالبنات لانتهاه
عليه (وكذا) تخليها
بشرطه ومنعها (من) الحج
والصوم (الغرض) وإن
كل محسوما وإن طال الزمن
أحرام على إسماءه أو كانت
صغيرة على إقتضاء الملاحقة
وإن نام بذلك أفسس
الحرمه استثنائه وإن أطال
جمع في وجوهه (في الظاهر)

لان حقه فوري واسم على
البراني أي باعتبار الأصل
فيهما فلا تفر لتضيقة عليهما
بشعور وف عصب على
ما اقتضاه الحلقهم أوضاوا
لا متنازع متعصلا حراما أو
صفرها وشهد الفرض
النذر مالم يكن قبل النكاح
أو بعده باذنه والتضاعف الذي
لزمها لا يسبب من جهتي
مسائل الزوجة هذه بسط
ذكرته أوائل الحاشية
فرأجعه فانه مهم (تنبيه)
قضية كلامهم في تفسيرهم
التخيل عما ذكرناه ليس له
وطء الامتلا والزوج قبل
الامر بالتخل في الفرض
والتخل ووجه بان له قدرة
على اخراجه من أصل
الاحرام بالامر بالتخل فلم
يجزه الوطء قبله حتى تمتنع
ومع ذلك أو قبل يجوز حيث
حرم الاحرام بغيره لم يعد
لانه عاصية ابتداء واما
فليس فعلها محترما وان
انعدت عنها حتى تنزع من
حقه الثابت قبل ذلك

زوجه وسيد هان الحليم لازم للمرأة أي من شأنه ذلك ولو فقيرة فيما يظهر فتعارض في حقها واجبات الحليم
وطاع مألوج فجاز لها الا حلو يوجب لها الاستئذان بخلاف الامتلا يجب عليها الحلو وبذلك ما أتى في
التفتا من أن الزوج يحرم عليها الشرع في صوم النفل بغير إذن الزوج بخلاف الفرض ذكره الزكشي
وقياسه أنه يحرم على الزوج حلقها أو إحرامها بالنفل بغير إذن نهاية وفي الاسنى والمنفى مثله الا قوله أي من شأنه
التي تعارض وفي اسم بعد ذكره من الاسنى بالصحة موقفة بصر يحرم من الاحرام بغير إذنه كجهوضة من
الاستئذان دون وجوبه أي في الفرض فلا ينال قول الشارح السابق فلم يقتض حصة ابتداء الحليم وقوله
التي حيث حرم ابتداء الحليم لانه في النفل اه (قوله) لان حقه فوري والحليم على التراضي) ويؤيد من ذلك ما لو
قال طبيبان عدلان ان لم يصح في هذا العلم عصبته أو تمتنع (قوله) لان حقه فوري والحليم على التراضي) وكذا
يتمتع علمو كانت صغيرة لا ياتى تطبيق الجماع أو تمتع باذن زوجها أو كبير ودوسا لم يمتنع أو تمتع باذن زوجها
لانهم لا فرق عليهم استمتاعا قال الزكشي وهذا ليس المذهب وان قال بالوادع وحده لا يمتنع من كلام
المفتي ولو نكحت بعد تحللها من الثالث فلا تمتنع ولا تحلل منه لتضييقه وكذا لو نكحت قبله فأسدته ثم نكحت
والحاشية نفسها لتضييق المهر فانه لا تمتنع من السفر كقوله القاضي ويحتمل فلا يؤميت لم يكن له تحللها
انتهى اه مغنى وجرم في النهاية بجميع ما ذكر من غير عزم ولا حلا ولا اشارة بخلاف الاستئذان الحاشية فلم
يتعرض لها وزاد على ما ذكره مالم يمتنع من وجبة باذنه فأسدته ثم أجوبت بالقضاء عاك منها ولا تحللها بمولى
نذره في سنة معينة ثم نكحت أو في النكاح باذن الزوج ثم أجوبت به في وقت لم يمتنع من تحللها ومثله ما لم يمتنع
في الاسلام في هذا العلم ثم نكحت فيه انتهى ومثله في الاشهر قبله ولو نكحت بعد النكاح باذن الزوج استئذان سابق
بصري ومثلنا العصب والحاشية ذكر الوفاي وأولاه حاشية في العصب وتأتي ما من الامد اود ذكر الثانية
الاسنى ايضا ومثله النذر في سنة معينة بصور تمتع كرها الاسنى والفتي واستأنف الشرع ايضا (قوله) فلا تفر
لتضيقة عليهما) الى مثل تقدم من النهاية والفتي بخلافه (قوله) وهل في قوله والقضاء في النهاية والفتي
(قوله) النذر) أي المعين اسنى وثم يتوفاي (قوله) والقضاء الذي لزمها الحليم) تقدم من الفتى والنهاية يقتضيه
(قوله) قضية كلامهم الحليم اعتمدتها النهاية والفتي (قوله) (قوله) (قوله) حتى تمتنع) لا يظهر له موقع هنا
ولو قبل الامر والامتناع لكان ظاهرا (قوله) ومع ذلك أي التي حيلها ذكر (قوله) حيث حرم الاحرام
وهو في الامتناع وفي ماله وجه الحرق بالنفل فقط (قوله) حتى تمتنع) الضمير المستر لفعلها المار به الاحرام
بغير إذن والبارز والزوج والسيد (قوله) قبل ذلك) أي فعلها اعلم ان موافق انعام النكاح استقلاله والاشارة
الحصر العام والخاص وقد ذكرهما بقوله من احصر الحاشية الثالث التي وقد ذكره بقوله وإذا أحرم العبد
بلاذن الحليم المانع الرابع الزوجية وقد ذكره بقوله والزوج تحللها الحليم المانع الخامس: يجوز يستحب

استدأن آتوه في النسك فرضاً أو تطوعاً أو لكل منهما إذا كان مسلمين وإن علا ولومع وجود الأولين في الأصح
ذكرنا كان أو أتى من معن من نسل التطوع وتحتله منه إذا أحرم بغير إذنهم ما تحتلهم له كتحليل السكينة
ويؤزبه النكاح بأمره ما جاز في الآفاق ولم يكن مصلحاً في السفر والوجه أن الرقيق كالحرف في أنه المنع
وليس له معانعه من نسل النكاح لا ابتداء ولا اعتناء كالصوم والصلوات يفارق الجهاد بأمره فرض عين
وليس الخوف فيه كخوف في الجهاد وقضية كالمهم أنه لو أذن الزوج زوجته كان لا يؤم بمناجعتهم نسل
التطوع وهو ظاهر لأن السفر معها الزوج وقد علم أنه لو منع من نكاحه لا سلام لم يثبت إلى معن وإن لم يجب
عليه المنع السادس الدين فلهما جتمع من الدين من السفر ليس وفيه إلا أن كان معسر أو والده من مؤجلاً أو
يستنبس من قضيه من مالها من غير وليس له تحليله إلا لأضره وعليه في الحرامه نهاية وفي الأسنى والمغنى نحوه قوله
مر وتحله في الآفاق عبارة الأسنى ويعد كتحليل الأضرى تحليل المسك ونحوه لقصر السفر اه وعبارة قوله في
وأما المكي ومن بينه وبين مكثون مرحلتين فليس لهم أي لأصوله منتهى كالحق النهائي يتخللها الشئ العباب اه
قول المنان (ولا تفضله على المحرم المتأقوع) واستثنى ابن الرقعتن العلاقة أو أفسد النكاح ثم أحصر ورد بان
القضاءه إلا لفساد العلاقة لا للحصان نهاية ومعنى (قوله بمحرم خاص الخ) ولا فرق بين أن يأتي بنسك سوى
الأحرام أم لم يأتي بمعنى نهاية (قوله وإن اقترن به فوات الحج) ثم إن ما أورده غير متوقع في وال إلا صار
فغائه الوقوف فلهما القضاء بخلاف ما إذا صار من الوقوع معني ويأتي في الشئ ما يفيد (قوله) أذكر برد الاسر
به) أي في القرآن ولا في الخبر ونقول ابن عمر وابن عباس لا قضاء على المحرم بآية (قوله) ولم يعتصر منهم معه
في عرة القضاء الخ) ولم يثبت أنه أمر من تخلف بالقضاء به ومعنى (قوله من غير رياءه من) أي بخلاف ما إذا
أحرم رجاءه إلا من حتى فاته الحج تحليل يعمل عرة ولم يقض نهاية (قوله مسأ بالخ) أو بالو إذا كان قريب
مختلف إلا بعد سم (قوله لغوات) أي الغير الثاني من المحصر ع (قوله) وأما كماله قوله قال
الشارح في حاشيته الإيضاح في الكلام على شروط وجوب الحج والمعتمد أنه حصل الأمن والواحد من غير
أذن لها فيه ليكن من غير الحج تحليله مرش (قوله في المنز ولا قضاء على المحرم المتأقوع) قال الشارح
في مسأ الإيضاح في الكلام على شروط وجوب الحج ما هو المعتمد أنه حصل الأمن والواحد من غير
رفقة لم يشترط وجودهم ولا نظراً للوحشة فلا الحج لا بد له وانما يمنع الخوف على شيء مما ذكره الوجوب إن
كان عالماً فلا حج أول ما تمكن وأحصر مع القوم ثم تحليل وما تقبل تمكنه لم يستقر في ذهنه لعموم الخوف فهاذا
غيره مثله في خوف العدو أو ما لو أخص الخوف أو المنع بضعف فانه لا يمنع الوجوب فتقضى من تركه على
ما هو به البلقني وجزءه من ابن الرقعتن كذا السبكي فقال من حجب شيطان أو عدو وعجز دون غير من مصلح
فتقضى عنه ويستنبأ أن أس وانما يمنع الخوف الوجوب إن هم فاته قبل تمكن أحدهم من أهل له نص
عليه ما استنبط في موضع آخر من ذلك وما في الأحصان من أن الزوج لا يحرم إلا بالذن الزوج أهله أو خوف
لمنع معني من تركها أو لا يقضي إلا أن تمكن قبيل النكاح وعن الأضرى نظير ذلك وقال صلح به الشافعي
والأصحاب ونقله في الخادم في موضع أخر أنه وجب في موضع آخر أنه لم تطلع إلا بعد النكاح أشرفه في
الوجوب رضا الزوج لكن اعترض غير واحد مما ذكر بقول الجمهور عن الزوج وبأن لو حبس أهل بلد من
الحج أول ما وجب عليهم لم يستقر وجوبه عليهم أو واحد منهم فهل يستقر عليهم وإن أحصاهم لا فهو قوتهم
في محصر لم يستقر عليهم الفرض باعتبار طاعته بعدد والبال محصر وهو يشمل المحصر الخاص وغيره وقبح جاب
من جانب أولئك بأن ما في الجمهور علة ولا يلزم من سكوتهم بطلان اعتمادها على ثلث من النص وانما كان
الاختيار على ما صرح بخلافه كالأهم التي يجوز على ما هنا وإن اعتمد ما في الجمهور أن ورد ذلك بأن غاية
ما في الباب أن الشافعي فها قولان وإن الزوج أو نقل ترجيع أحد هما أو أنه والنو في فهو المعتمد
نظروهم مدو عليه فلا استقرار على الزوجة ما منها زواجها ولو تمكن قبيل النكاح إلى آخر ما أطاله
عما ينبغي الوقوف عليه وأمله في حاشية التزيف السهمودي (قوله) مسأ بالاول) أو بالو إذا كان

(ولا قضاء على المحرم المتأقوع) بخصر خاص أو عام وإن اقترن به فوات الحج أذكر برد الاسر به وقد أحصر معه صلى الله عليه وسلم في الحديبية ألفاً واربعمائة ولم يعتصر منهم معني عرة القضية في العام القابل إلا بعضهم أكثر ما قبل منهم سبعاً ثم فعلت نكاحاً العمة لم تكن قضاء ومعني القضية المقاضاة أي الصلح الذي وقع في الحديبية ولا تظلمه أن المحصر سائر في القضاء صوراً بأن أخر التحليل من الحج مع إمكانية من غير رجاء أمن حتى فاته أو فاته ثم أحصر أو زال المحصر والوقت باق ولم يتحلل ومعني في النسك ففاته أو بطل طريقاً آخر لمسأ بالاول ففاته الوقوف وذلك لأن القضية بسببه كما هي الفوات للمحصر (فان كان) ما صرح به إتمامه حصر أعاداً وأما كماله قوله (فرضاً مستقراً) عليه

وَقَعْلُهُمْ بِشَرْطٍ وَجُودِهِمْ وَلَا تَنْظُرُ لِلْوَحْشَةِ لِأَنَّ الْحِمْلَ لَا يَدُلُّهُ وَإِنَّمَا نَعْنِي الْخُوفَ عَلَى شَيْءٍ سِوَا كَرَاهِيَةِ جُودِيَانِ
كَانَ عَامًا فَاوَجَّحَ أَوْلَى مَا تَكُنُّ وَأَحْصَرَ مَعِ الْقَوْمَ ثُمَّ تَحَلَّلَ بِمَا تَحِلُّ بِمَكْنَهُ لِيَسْتَقِرَّ فِي ذِمَّتِهِ لِمَعْنَى الْخُوفِ هُنَا
وَأَسْأَلُ الْخُصْمَ الْخُوفَ أَوْ الْمَنْعَ بِخُصْفٍ فَهَلْ لَمْ يَخْشَ الْخُوفَ بِمَنْعٍ فَخَفِيَ عَنْهُ تَحْتَمِلُ مَا صُوِّبَ بِهِ الْبَلِيغِي وَحَرَمِهِ ابْنِ
الرَّفْعَةِ وَكَذَا السَّبِيحُ فَقَالَ مَنْ جَسِبَتْ عَلَانُ أَوْدَعُوهُ وَعَزَّوْدُونَ غَيْرَهُ لَمْ يَجِبْ قَبْضُهُ مِنْ تَحْتَمِلُ بِسَبَبِ ابْنِ
أَبِي سَامٍ وَغَايَتُ الْخُوفِ جُودِيَانِ غَيْرَ مَا تَحِلُّ بِمَكْنَهُ لِيَسْتَقِرَّ فِي ذِمَّتِهِ لِمَعْنَى الْخُوفِ هُنَا
مِنْ ذَلِكَ وَمَعْنَى الْإِحْصَارِ مِنْ أَنْ يَوْجِزَ تَحْرِيمُ الْإِبَانَةِ وَنَزْجُ أَهْلِ بَلَدِهِ نَصَّ عَلَيْهِ ثُمَّ اسْتَطَاعَ أَنْ يَوْجِزَ
الْإِنِّ تَحْتَمِلُ قَبْلَ النِّكَاحِ وَعَسَى الْأَذْرَى بِظَهْرِ ذَلِكَ وَقَالَ مَرْجُوهُ الشَّافِعِيُّ وَالْإِحْصَارُ بِقَوْلِهِ فِي الْإِدْمِ فِي
مَوْضِعٍ وَاعْتَمَدَهُ بِحَثِّ فِي مَوْضِعٍ آخَرٍ أَيْ لَوْلَا تَسْتَطِيعُ الْإِبْدَاءَ لِلنِّكَاحِ اشْتَرَطَ فِي الْوَجْهِ بِرِضَا الزَّوْجِ لَكِنْ
اعْتَصَرَ بِرِضَا مَا ذَكَرَ بِقَوْلِ الْجَمْعِ عَنْ الرُّوْبَانِ لَوْ جَسِبَ أَهْلُ بَلَدٍ عَلَى الْحِمْلِ أَوْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِمْ لَمْ يَسْتَقِرَّ
وَجِبَ عَلَيْهِمْ أَوْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ قَوْلُ يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا لَا تَنْتَهِي وَبِقَوْلِهِمْ لَمْ يَسْتَقِرَّ عَلَيْهِ
الْقَرْضُ فَتَقَرَّبَ اسْتَطَاعَتْهُ بِعَدْوِ الْإِحْصَارِ وَهُوَ بِشَمْلِ الْإِحْصَارِ الْخَاصِّ وَغَيْرِهِ وَفِي جَسِبِ ابْنِ جَانِبٍ أَوْلَى
بِأَنْ مَاتَ الْجَمْعُ عَقْدًا وَلَا يَزِيدُ مِنْهُ وَهِيَ عَلَيْهِمَا أَهْلُ الْبَلَدِ وَتَقَاتُلُ الْأَصَابِ عَلَى مَا يَصْرَحُ
بِخِلَافِهَا وَكَلَامُهُمُ لَا يَحْتَمِلُ عَلَى مَا هُنَا وَلَنْ اعْتَمَدَ عَلَى الْجَمْعِ عَنْ رَدِّ ذَلِكَ بِأَنْ يَأْتِيَ فِي الْبَابِ أَنْ الشَّافِعِيُّ
فِيهَا قَوْلَانِ وَأَنَّ الرُّوْبَانِ يَوْجِزُ أَوْ تَقَرَّبَ رُجْعُ أَحَدِهِمَا فَهُوَ اعْتَمَدَ لِقَوْلِهِ رَدُّهُ وَعَلَيْهِ فَلَا اسْتِقْرَارَ عَلَى
الزَّوْجَةِ تَأْمَنُهَا وَزَوْجُهَا تَنْتَهِي وَهِيَ فِي شَيْئَاتِ الشَّرِيفِ السَّمُودِيِّ أَهْ سَمُ وَأَقْرَبُ الْخُفْيَةِ بِالسَّبَبِ السَّبِيحِ
صَبْرَهُ قَالَ السَّبِيحُ يَوْجِزُ مِنْ أَنْ يَزَوْجَ وَجَسِبَتْ تَقَرَّبَ بِأَنْ يَزَوْجَ أَيَّ اسْتِجَابًا كَرَمَ وَأَنَّ الْإِحْصَارَ الْخَاصَّ
لَا يَجِبُ وَجِبَ الْحِمْلُ أَنْ تَأْتِيَ لَيْسَ شَرْطًا لَوَجِبَ عَلَيْهِمَا بِالْحِمْلِ وَجِبَ إِذَا أَحْرَمَتْ مِنْهَا الزَّوْجَ وَمَاتَ تَضَعِي
مِنْ تَحْتَمِلُ كَوْنُهَا تَنْتَهِي لَكُونُهُ مِنْهَا لِأَنَّهَا تَحْتَمِلُ قَبْلَ النِّكَاحِ تَقَعُّ إِذَا مَاتَ أَهْ (قَوْلُهُ كَسَحَةُ
الْإِسْلَامِ بَعْدَ أَوَّلِ الْخِلَافِ) أَيْ قَوْلُهُ نَمَّ فِي الْخُفْيَةِ الْأَقْوَمُ فَتَوَلَّى عَنْهُ قَوْلُهُ وَتَوَلَّى الْمَتْنُ أَيْ قَوْلُ الْمُسْنَدِ وَمِنْ فَاتَهُ
فِي الْبُنْيَانِ الْأَمَّا كَرُوقُهُ بِحَثِّ إِذَا غَالِبَ (قَوْلُهُ وَكَذَلِكَ) أَيْ غَيْرُ مَعْنَى (قَوْلُهُ وَنَزْجُ مَعْنَى الْخِلَافِ) فَبِقَوْلِهِ
إِذَا تَظَاهَرَ أَنَّهُ كَسَحَةُ لِإِسْلَامٍ فِي أَوَّلِي سَنَى الْإِسْكَانِ كَأَيْدِيهِ قَوْلُ عَشٍ قَوْلُهُ مَرَّ وَكَانَ نَزْجِي حَيْثُ اسْتَقَرَّتْ
ذِمَّتُهُ مِنْهُ فِي سَنَةِ مَعْنَى قَوْلِهِ مَعْنَى مَا يَكُنُّ عَلَيْهِ التَّسَلُّفُ وَالْإِفْلَاسُ عَلَيْهِ أَهْ
لَكِنْ فِي الْوَأَقِ مِثْلُ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ وَكَذَا فِي الْأَسْنَى مِنْهُ صَبْرَهُ مَعَ الْمَتْنِ فَانْصَحْ بِأَحْصَرِ فَيَضَاهُ وَتَزْجُ مَعْنَى فِي الْعَامِ
الَّذِي أَحْصَرَ فِيهِ فَهُوَ بَاقِي ذِمَّتِهِ وَكَذَا احْتِمَالُ الْإِسْلَامِ أَوْ حَقْنُ قَدْ اسْتَقَرَّتْ كُلُّهُمْ عَلَيْهِ ابْنِ اجْتِمَاعِ فِيهَا
شَرْطُ اسْتَطَاعَةِ قَبْلِ الْعَامِ الَّذِي أَحْصَرَ فِيهِ وَلَا يَبَانُ أَحْصَرَ فِيهِ طَوَّعَ أَوْ جَسِبَ لِسَلَامٍ أَوْ نَزْجُ لَمْ يَسْتَقِرَّ فَلَا
شَيْءٌ عَلَيْهِ طَوَّعَ أَوْ لَوْلَا فِي حَقِّ الْإِسْلَامِ أَوْ التَّزْجُ حَتَّى يَسْتَطِيعَ بَعْدَ أَهْ (قَوْلُهُ وَتَزْجُ مَعْنَى فِي الْعَامِ الْحَصْرِ)
أَوْ غَيْرُ مَعْنَى قَالَهُ سَمُ وَفِيهِ تَأْمَلُ لَكِنْ بِحَثِّ الْأَذْرَى بِالْحِمْلِ مِنْهُ هُنَا تَارَكَ الْقَيْدَ بَعْدَ الْإِدْمِ (قَوْلُهُ إِذَا غَالِبَ
عَلَى ظَنِّهَا لَمْ يَنْقَاسَ مَا فِي الزَّوْجِ مَعْنَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ لَهَا طَبِيبَانِ عَدْلَانِ الْخِلَافَ عَدْلَانِ هُنَا يَنْتَهِي أَيْ تَحْتَمِلُ ذَلِكَ
مَا لَوْ فَرَعَ مِنْ نَفْسِهِ لَكُونَهُ طَبِيبًا وَتَقَرَّبَ بِغَلْبِ عَلَى ظَنِّ شَمْلِ ذَلِكَ لَوْلَا أَحْرَمَهُ طَبِيبٌ وَاحِدٌ عَشٍ
(قَوْلُهُ بِعَدْوِ) أَيْ قَوْلُهُ وَقَبْلَ فِي الْبُنْيَانِ الْأَقْوَمُ لِأَنَّ إِسْرَامَ الْخِمِّ أَنْ تَكُنْهُ أَيْ قَوْلُ الْمَتْنِ وَفِيهِمَا فِي الْخُفْيَةِ الْأَقْوَمُ
لِأَنَّ إِسْرَامَ الْقَالَ قَوْلُهُ ثُمَّ أَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ لَوْ تَحَلَّلَانِ (قَوْلُهُ بِعَدْوِ) أَيْ خِلَافَ طَرِيقِ وَنَاقٍ (قَوْلُهُ بِالْجَوَازِ) أَيْ
جَوَازِ اسْتِدْمَةِ الْأَحْرَامِ إِلَى الْعَامِ الْقَابِلِ حَتَّى يَقَعَّ بِغَيْرِ مَعْنَى (قَوْلُهُ ثُمَّ أَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ) وَأَنَّ أَحْصَرَ بَعْدَ الْقَوْفِ
وَتَحَلَّلَ ثُمَّ أَطْلَقَ مِنْ أَحْصَارِهِ فَإِنَّ يَحْرَمُ وَيَنْتَهِي بِحَيْزِ السَّنَةِ كَالْإِسْلَامِ وَالصَّوْمُ مَتْنُهُ زَادَ لَوْلَا نَاقٍ وَأَنَّ كَانَ
لَوْ قَدْ بَقِيَ صَحْوَ إِسْرَامِ لَمْ يَزَلْ اسْتِغْنَى أَهْ (قَوْلُهُ بِعَدْوِ الْحَصْرِ) أَيْ بِذَمِّ مَعْنَى طَلْقٍ مَعَ تَحَلُّلِ جَمَا (قَوْلُهُ

كسجة الاسلام بعد اولى
سنى الامكان وكذا قدر
عليه قبيل عام الحصر
ومثلهما قضاء ونفوس
في عام الحصر بغير ذمته
كلو شرع في سلامة مودة
ولم ينها (أو) فرضا (غير
مستقر) كسجة الاسلام
في اولى سنى الامكان
(اعتبرت) في استقراره عليه
(الاستطاعة بعد) أي بعد
زوال الال- صار نعم الاولي
ان بقي من الوقت ما يوسع
الحج أن يحرم ولا يجب وان
استقر الوجوب عليه لكن
بحث الاذرى في بعد الحار
اذا غلب على ظنه أنه لو أخر
بجزء من الحج فيما بعده
يلزم الاحرام به في هذا العام
(ومن فاته الوقوف) بعذر
أو غيره (تحلل) فور وجوبه
لثلاصير بحر ما بالحج في غير
أشهر مع كونه لم يفصل منه
على المقصود اذا الحج معرفة
كلما فلا استمر على اتم بقاءه
احرامه الى العام القابل لم
يجزئه لان احرام سنة
لا يصلح لاحرام سنة أخرى
قال الاذرى لا تعلق أحد اقال
بالجواز الا راية عن مالك
رضي الله عنه ثم ان لم يمكنه فعل
عمر متحلل بحصر في الحصر
وان أمكنه موجب

وهي ثلاثان أولهما يحصل بإحدى الحلق أو الطواف للاتبوع بالسبي إن لم يسدده وسقط (٢١٣) الرمي فنوات الوقوف وتأتيها يحصل

(طواف دوسي) بعده ان لم يكن سبي بعد الفسوخ كما في المجموع (وحلق) مع نية التخلل بها الماصح عن عمر رضي الله عنه أنه أفتى بذلك فأمر من فأنهم الحلق أن يطوفوا ويسعوا ويغفروا إن كان معهم هدي ثم تحلقوا أو يقصروا ثم يحصروا من قابل ويبدؤا في التخييم ثلاثاً أو أربعاً أي بعد الأحرام بالقضاء كمرسوعة إذا رجع إلى أهله وأشهر ذلك ولم ينكر أحد فكان اجاباً وأفهم المتن ولا خلافه لا يلزمه ميتة ولا رمي وما أتى به لا يتقدمه سرتان إجماعه التمسك بسنن فلا ينصرف لغیره وقيل يقلب ويحترق عن غير الأحلام (وفهم) أي السبي والحلق (قول) أنه لا يحتاج إلى إعلان السبي يجوز تقدمه عقب طواف القدوم فلا خلاف في التخلل والحلق استحبابه محظور (وطيئهم) ومن الكلام فيه (و) عليه لم ينشأ الفسوخ من الحصر (القضاء) للتخييم فورا (لأن عمر رضي الله تعالى عنه المذكور) وما لا خلاف هو مقصود من ثم لم يفرقوا في وجوب القسور به بين المعذور وغيره بخلاف الأحكام أم الفرض فهو باني فخته كما كان من توسع ونسب كمال الرخصة وأصلها وإن نزع فبسة

دان أمكنه وجب أي التخلل بعمل عمر تامة نية التخلل كما كان (قوله) أولهما يحصل (الح) ثم (قوله) وثانيهما عبارة شريح الرض قال في المجموع وبما فقه من عمل العمر يحصل التخلل الثاني وأما الأول فيحصل بواحد من الحلق والطواف للاتبوع بالسبي لسقوط حكم الرمي بالفوات فصار كمن أدى ولا يحتاج إلى نية العمرة كما أفهمه كلام المصنف وأما ظاهره أنه يحتاج إلى نية التخلل انتهت عبارة الشارح في شرح الإرشاد الصغير وتحمله الثاني بغير اعتناء من عمل العمرة والأول بغير اعتناء من بعضه وهو الحلق أو الطواف للاتبوع عسى يقي فان لم يمكنه لم يحصره فصار على الحصر انتهت به وبعبارة الثاني ثم التخلل بعمل عمر تامة أمكنه أو لم يفعل مرة مودة لا حكم إلا أنه حيث تخلفين يحصل أولهما أو واحد من الحلق إن كان رأسه شعر فبالطواف بقدمه فلو جمع قبل التخلل الأول فسد بالسبي إن لم يكن سبي بعد القدوم وإن لم يكن رأسه شعر فبالطواف بقدمه فلو جمع قبل التخلل الأول فسد وجه الثالث وثانيهما بالبان على أعمال العمر تامة الطواف والسبي إن لم يتقدم والحلق مع نية التخلل بالتلغوة تقديم أي لو قدمها على الحلق الحاشية بخلاف المصنف وأما ذكر يعلم أن ما هو ممتنع الشارح من وجوب تكرار الحلق أو الطواف للاتبوع بالسبي غير مراد (قوله) مع نية التخلل (ها) يبقى عند كل نهاية إلى الثلاثة إذ ليست مرة حتى يكتفي بها باني (قوله) فما كان اجاباً أي سكوتاً (قوله) لا يلزمه ميتة (الح) (وبعد) بضم الباء من باب الأفعال عن (قوله) فما كان اجاباً أي سكوتاً (قوله) لا يلزمه ميتة (الح) أي وإن بقي وتتم مشركه وضوءه (قوله) ولا رمي أو يقال أيضاً أنه إذا لم يكن رأسه شعره يسقط عنه الحلق ويصير تحله بالطواف أي التبع عسى إن لم يسدده فقط معنى قول المتن (وعا بعد الح) ولو كان عبداً كان واجبه الصوم سم (قوله) ومرا الكلام (الح) أي من قبل باب الأحكام كمن التمتع في الترتيب والتقدير وسائر أحكامه (قوله) إن لم ينشأ الفوات (الح) سبذ كمن حترقه قول المتن (والقضاء) أي جعده القدر وهو الإذابة عبارة ما في قول من كيف توصفحة الإسلام بالقضاء وقت لها اجاباً لما أحرمه التخييم وقتها كما تقدم ذلك في الأساس وتقدم ما فيه (قوله) فوراً كذا في النهاية والمعنى (قوله) ومن ثم يفرق في وجوب القسور به (الح) أي وإنما يفرق في ذلك فقط معنى (قوله) بخلاف الأحكام هو مقابل لقوله وأنه لا يلزمه تقصير من (قوله) أم الفرض (الح) هو مقابل قوله قبل التلغوة سم (قوله) فهو باني فخته كما كان (الح) وقفاً والرخص بخلاف ما في شرح المنهج والمعنى ولا خلاف في النهاية

وهي ثلاثان أولهما (الح) ثم قوله وثانيهما (الح) عبارة شريح الرض قال في المجموع وبما فقه من عمل العمرة يحصل التخلل الثاني وأما الأول فيحصل بإحدى الحلق والطواف للاتبوع بالسبي لسقوط حكم الرمي بالفوات فصار كمن أدى ولا يحتاج إلى نية العمرة كما أفهمه كلام المصنف وأما ظاهره أنه يحتاج إلى نية التخلل انتهت عبارة الشارح في شرح الإرشاد الصغير وتحمله الثاني بغير اعتناء من عمل العمرة والأول بغير اعتناء من بعضه وهو الحلق أو الطواف للاتبوع عسى يقي فان لم يمكنه لم يحصره فصار على الحصر انتهت به وبعبارة الثاني ثم التخلل بعمل عمر تامة أمكنه أو لم يفعل مرة مودة لا حكم إلا أنه حيث تخلفين يحصل أولهما أو واحد من الحلق إن كان رأسه شعر فبالطواف بقدمه فلو جمع قبل التخلل الأول فسد بالسبي إن لم يكن سبي بعد القدوم وإن لم يكن رأسه شعر فبالطواف بقدمه فلو جمع قبل التخلل الأول فسد وجه الثالث وثانيهما بالبان على أعمال العمر تامة الطواف والسبي إن لم يتقدم والحلق مع نية التخلل بالتلغوة تقديم أي لو قدمها على الحلق الحاشية بخلاف المصنف وأما ذكر يعلم أن ما هو ممتنع الشارح من وجوب تكرار الحلق أو الطواف للاتبوع بالسبي غير مراد (قوله) مع نية التخلل (ها) يبقى عند كل نهاية إلى الثلاثة إذ ليست مرة حتى يكتفي بها باني (قوله) فما كان اجاباً أي سكوتاً (قوله) لا يلزمه ميتة (الح) (وبعد) بضم الباء من باب الأفعال عن (قوله) فما كان اجاباً أي سكوتاً (قوله) لا يلزمه ميتة (الح) أي وإن بقي وتتم مشركه وضوءه (قوله) ولا رمي أو يقال أيضاً أنه إذا لم يكن رأسه شعره يسقط عنه الحلق ويصير تحله بالطواف أي التبع عسى إن لم يسدده فقط معنى قول المتن (وعا بعد الح) ولو كان عبداً كان واجبه الصوم سم (قوله) ومرا الكلام (الح) أي من قبل باب الأحكام كمن التمتع في الترتيب والتقدير وسائر أحكامه (قوله) إن لم ينشأ الفوات (الح) سبذ كمن حترقه قول المتن (والقضاء) أي جعده القدر وهو الإذابة عبارة ما في قول من كيف توصفحة الإسلام بالقضاء وقت لها اجاباً لما أحرمه التخييم وقتها كما تقدم ذلك في الأساس وتقدم ما فيه (قوله) فوراً كذا في النهاية والمعنى (قوله) ومن ثم يفرق في وجوب القسور به (الح) أي وإنما يفرق في ذلك فقط معنى (قوله) بخلاف الأحكام هو مقابل لقوله وأنه لا يلزمه تقصير من (قوله) أم الفرض (الح) هو مقابل قوله قبل التلغوة سم (قوله) فهو باني فخته كما كان (الح) وقفاً والرخص بخلاف ما في شرح المنهج والمعنى ولا خلاف في النهاية

وهي ثلاثان أولهما (الح) ثم قوله وثانيهما (الح) عبارة شريح الرض قال في المجموع وبما فقه من عمل العمرة يحصل التخلل الثاني وأما الأول فيحصل بإحدى الحلق والطواف للاتبوع بالسبي لسقوط حكم الرمي بالفوات فصار كمن أدى ولا يحتاج إلى نية العمرة كما أفهمه كلام المصنف وأما ظاهره أنه يحتاج إلى نية التخلل انتهت عبارة الشارح في شرح الإرشاد الصغير وتحمله الثاني بغير اعتناء من عمل العمرة والأول بغير اعتناء من بعضه وهو الحلق أو الطواف للاتبوع عسى يقي فان لم يمكنه لم يحصره فصار على الحصر انتهت به وبعبارة الثاني ثم التخلل بعمل عمر تامة أمكنه أو لم يفعل مرة مودة لا حكم إلا أنه حيث تخلفين يحصل أولهما أو واحد من الحلق إن كان رأسه شعر فبالطواف بقدمه فلو جمع قبل التخلل الأول فسد بالسبي إن لم يكن سبي بعد القدوم وإن لم يكن رأسه شعر فبالطواف بقدمه فلو جمع قبل التخلل الأول فسد وجه الثالث وثانيهما بالبان على أعمال العمر تامة الطواف والسبي إن لم يتقدم والحلق مع نية التخلل بالتلغوة تقديم أي لو قدمها على الحلق الحاشية بخلاف المصنف وأما ذكر يعلم أن ما هو ممتنع الشارح من وجوب تكرار الحلق أو الطواف للاتبوع بالسبي غير مراد (قوله) مع نية التخلل (ها) يبقى عند كل نهاية إلى الثلاثة إذ ليست مرة حتى يكتفي بها باني (قوله) فما كان اجاباً أي سكوتاً (قوله) لا يلزمه ميتة (الح) (وبعد) بضم الباء من باب الأفعال عن (قوله) فما كان اجاباً أي سكوتاً (قوله) لا يلزمه ميتة (الح) أي وإن بقي وتتم مشركه وضوءه (قوله) ولا رمي أو يقال أيضاً أنه إذا لم يكن رأسه شعره يسقط عنه الحلق ويصير تحله بالطواف أي التبع عسى إن لم يسدده فقط معنى قول المتن (وعا بعد الح) ولو كان عبداً كان واجبه الصوم سم (قوله) ومرا الكلام (الح) أي من قبل باب الأحكام كمن التمتع في الترتيب والتقدير وسائر أحكامه (قوله) إن لم ينشأ الفوات (الح) سبذ كمن حترقه قول المتن (والقضاء) أي جعده القدر وهو الإذابة عبارة ما في قول من كيف توصفحة الإسلام بالقضاء وقت لها اجاباً لما أحرمه التخييم وقتها كما تقدم ذلك في الأساس وتقدم ما فيه (قوله) فوراً كذا في النهاية والمعنى (قوله) ومن ثم يفرق في وجوب القسور به (الح) أي وإنما يفرق في ذلك فقط معنى (قوله) بخلاف الأحكام هو مقابل لقوله وأنه لا يلزمه تقصير من (قوله) أم الفرض (الح) هو مقابل قوله قبل التلغوة سم (قوله) فهو باني فخته كما كان (الح) وقفاً والرخص بخلاف ما في شرح المنهج والمعنى ولا خلاف في النهاية

(تنبيه) هل يلزمه الأحرام بالقضاء

من مكان الاحرام بالا على التفصيل (٢١٤) السابق في قضاء الغاسد أو يفرق بان التصديق في الافساد أظهر منه في القنات أو يفرق بين

عبارة سم قوله كما كل من توسع الخشفي في شرح المنهج على خلافه حيث قال وعليه إعادة قنات والفسح الذي فاته بقنوات الرقوق تطوعا كان أو فرضا بكل الأقسام انتهى لكن الذي في الروض وشرحه هو ما ذكره الشارح اه (قوله من مكان الاحرام الخ) أي أو مثل مسافته (قوله ولا قرب الخ) كلامه الخ وهو قسمة تعليل للمعنى والنهاية لتفريقه القضاء طلقا هنا بالقياس على الأقسام (قوله الاول باطلا) أي يلزم في إعادة الاحرام من مكان الاحرام بالاداء أو مثل مسافة فلا يكتفي من أقرب يستوي إلى ولو كان القنات بعذر كخطأ في الطريق أو العدد (قوله ولا يسقط هذا) أي التمس الثالث (قوله فافهم ذلك) أي قول المجموع لانه لو جعل الخ وفيه تامل (قوله وأما إذا نشأ الخ) إلى الباب في النهاية والمعنى إلى قوله وقد جاء نحو العدو إلى سلوكها (قوله وأما إذا نشأ الخ) يحتمل زقوله ان لم ينشأ القنات من الحصر (قوله وقد جاء نحو العدو الخ) أي بان لم يجد طريقا فذهب إلى ذكره وبأن معها القنات فيها يظهر ان تبادل من الجاه العدو خلافه بصري (قوله وبأن معها القنات) تقدم في أول الباب ما يصحح به ليس بشرط (قوله ففعل بعمل غيره) محله كآلة السبكر وغيره إذا تمكك من البيت والاختلال ففعل الحصر انتهى أسى المطالب اه بصري وتقدم في الشرح والنهاية والمعنى في أوائل باب الاحرام ما وافقه (قوله لم يقض) جواب ما أفاد كان حقه أن زاد مع الماء (قوله كالحصر مطلقا) أي سواء كان الحصر علما أو نسياناً كالمريض والوجه والولد والشرب فتدبر في (خاتمة) بسن أن يجعل المسافر إلى أهله هديه لمار واليهي وأن يرسل اليهم إذ قرب إلى وطنهم بعلمهم بقدمه الآن يكون في قافله اشترى عند أهل البلد فتدبر لها ويكره أن يعطى ففعل بسلا والسنه أن يتلى المسافر وأن يقتله ان كل من حلق قبل الله حلقا غير ذنبك وأخلف فقتلت وأن كان غازيا قبله إلى الجنة الذي نصره وأكرمك وأعطاك والسنن يبدأ عند دخوله بالقرب مسجد فصلى فيه ركعتين ثم صلا القدم وتسن النعوت وهي طعام يعمل لتقدم المسافر وسما في الآية التي فيها أن الله تعالى مغي ذنبا قال عش قوه مروان كان غازيا فبسل الخ أي وان لم يضل فعلى بدلا غازيا للاسلام بنفسه الفز وشدان الكفار يعود وقوله مر بالقرب مسجد أي إلى المذمة وتظاهر أن جعل ذلك حيث كان به منزل غير المسعد فلا كان بيته بالمسعد أو كان من مجاور به ففعل ما فيه عند دخوله وقوله مروان الشعة أي بسن المسافر بعد حضوره أن يشعل اه (قوله والله تعالى أعلم) عطف على مقدر أي هذا ما علمت والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وتقدم إلى رسم الاول نعم الله عليه وحسن توفيقه يوم الاربعاء المبارك ثامن الربيع الثاني من شهر رسة ثلاثين وتسعين بعد الفوم اثنين على جماعة الفقهاء إلى درجة ربه الفتي عبد الجيد بن حسين الفاعسباني الشرواني ثم لك غير الله تعالى له والوالديه ولشيوخه وصبيه ولمن قرأ فيه ونقل منه وأطاع فيه ولسائر المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

(كتاب البيع)

(قوله قبل الخ) قول المتن كاشترى في النهاية لا قوله ففعل وقوله هو ذلك المتن وقوله لكن نحوالي ذلك على ما أتى عليه (قوله وهو بيع الاعيان) وسيأتي في الاجازة بيع المنافع نهاية (قوله اذهب مصدر) رده سم بان الثاني المصدر ليس مرادنا هنا واعمالنا الراد الفاعل الذي يتعديه البيع ويكن الجواب عنه بانها كل من يمسك في الاصل كل الاصل فيه الافراد اه عش (قوله وارادة ذلك الخ) عطف على افراد واعلم إعادة قنات والفسح الذي فاته بقنوات الرقوق تطوعا كان أو فرضا بكل الأقسام اه لكن الذي في الروض وشرحه هو ما ذكره الشارح اه هذا ما وجدته ليس تحفة شتاعلا منزهة وفر دهره وأوانه شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي تقدمه الله تعالى بالجنة والرضوان وأسكنه الله جنات تجري من تحتها الأنهار

(كتاب البيع)

(قوله اذهب مصدر) فيه نظر اذهب هنا مراد المصدر بل العقد ليس أي والعقد ليس بمصدر اذهب مجموع الاعجاب والقبول وهما عبارة عن ملقوظ البائع وملقوظ المشتري متلاعن اتحادهما كقولهم ظاهر على

التفريق فيكون كالافساد لتساويهما في عدم التعدي والقنات فلا يلزمه الامن معقن طر يشعوا لاراي الثالث كل يحمل والأقرب إلى كلامهم الاقول بالطلاقة فهو أرى به المجموع فالعين الاجاب على القنات القضاء فانما يلزمه ثلاثيته دم القنات ودم القنات الثالث ودم ثالث لفسر انما لم يبق القضاء ولا يسقط هذا عنه الافراد في القضاء لانه لو حمله القنات ودمه فلا يسقط بغيره بالافراد اه فافهم ذلك أنه يعين مراعاة ما كل عليه احواله في الاداء فلا حرم به من الخليفة ففعل ثم افعل قرين لم أن يحرم من مثل مسافة الخليفة ويؤيده توجيهه بمرعاية ذلك في الاقسام بأن الاصل في القضاء أن يحكي الاداء وهذا بعينه موجود في صورة القنات ولا تفر الفرق السابق يميز التعدي بالافساد لما مر أن القنات لا يتولون قصصه وما إذا نشأ القنات من الحصر كان أحصر ففعل طر يفا آخر ففاته لصحبه بطر بق أو طوله وقد جاء نحو العدو إلى ما لو كها أو ابر الاحرام متوقفا والاحصر فلم يزل حتى فاف الخ ففعل بعمل غيره لم يقض لانه بذلما على وسعه كالحصر مطلقا والله تعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الاجازة (قوله اذهب مصدر) فيه نظر اذهب هنا مراد المصدر بل العقد ليس أي والعقد ليس بمصدر اذهب مجموع الاعجاب والقبول وهما عبارة عن ملقوظ البائع وملقوظ المشتري متلاعن اتحادهما كقولهم ظاهر على

الخ وفي تسليم أن المراد هنا خصوص بيع الاعيان ووعده له المنافع للمزحوش يدور شدي (قوله تعلم من افراده السلم الخ) قد ينظر فيه بان بيع غير الاعيان لم يخص في السلم فأفراد لا يدل على ما ذكره كقائل اهـ سم عبارة البصري قوله السلم الخ يعني أن زائدوا البصر حتى يسقط ما أو رده الغافل المحشي فان البيع متعصر في بيع الاعيان والمنافع وما في النعمة اهـ (قوله وهو لفت مقابلته شئ بشئ) زائد بعضهم على وجه الافتراضه ليعبر عن ابتداء المسلم ورد وصداة المريض فلا تسمى مقابلة ابتداء المسلم ورده ومقابلة عداة مريض بعبادة مريض آخر بمعاذة عرض وعقري زائدوا وقال بعضهم الأولى بقاء المعنى الغوي على الخلافة لان الفقه لا تدخل لهم في تقييد كلام الغويين وهو ظاهر اطلاق الشارح اهـ (قوله عقد تضمن الخ) أي يقتضي انتقال المالك في المبيع للمشتري وفي الفن الجالب اهـ عرض عبارة الرشد في آية الأولى أن قوله مال على يشمل غير المتحول الثاني يخرج عنهما المنفعة التي بدلتها بالتمسك ما لا يمسك في الاعيان فها هم قوه أو من يقتضيه بدله كالتمسك لأن يقال ان الاعيان منها ما هو بالعلي العرف فالمنفعة هنا في الاموال والغير اسم الثالث أن قوه بشرطه لا في ضمان الشر وط لا تدخل له في التعديل بقا المقصود بها بان المصلحة تاربع أن قوه لا تستغنى عن المالك وهو قائم بالبيع فلا تدخل في أصل عرض يفوق تسليم هذا لا ارادة قول بعضهم عقد معاوضة مالية فبذلك عين أو من يقتضيه التأيد اهـ (قوله بشرطه الثاني) أي بشرطه لا بتأيد مفرص في قيمه و (قوله لا يستغنى الخ) على قوله مقابلة الخ و (قوله ملك عين) أي كائنا ب (قوله أو منفعته الخ) وكذا يعتبر الثاني في العين لا في الغرض ووجه القرض به فسخه وهو انما وقع العقد من حصل في القرض لجواز انتفاع المقرض به لا في غايه وجوع المقرض به فسخه وهو انما وقع العقد من حينه لا من أصله و (قوله مؤبد) حتى الممراة فذلك على باق السلم اهـ عرض (قوله وهو) أي قوه وهو كذا في المعنى الاتية مما اشترى لقرعة تعالى وقوله اذ لم يجد في الأصل خز (قوله وهو الماردا الخ) أي العقد (قوله ووربطان) أي مطلق لفظ البيع لا البيع المذكور في الترجمة فيه ما يستفاد اهـ رشدي والأولى حذف لفظه فيه (قوله على قسم الشراء الخ) وقد يطلق ايضا على الانعقاد والمالك الناشئ عن العقد كذا في قولنا فخصت البيع اذ العقد الذي لا يمكن فسخه وانما المراد فسخ ما ترتب عليه سم على المنهج اهـ عرض (قوله على وجه مخصوص) ووعده ان هذا القيد لا يضره اذ التمسك بالتمسك لا يكون الاتباعا والجواب انه اشارة الى ما يعتبر شرعا فهو ليس اواق لا لا حرزا أو أنه استعمل التمسك في مطلق العوض فيكون احترزا عن نحو الاجارة اهـ عرض (قوله والشراء) أي ويعد الشراء (قوله بانه قبه) أي نقله اهـ عرض (قوله على أن لفظ كل يقع على الآخر) أي تقول العرب ببيعته بمعنى شريته بالعكس قال تعالى وشريته بيمينه يعني أي باعوه وقال تعالى ولبس مائرا به أنفسيهم ويقال لكل من التباين ما تم وبيع ومشتري وشاره اهـ معنى (قوله وأركانه عاقد الخ) أي أركانه ثلاثه هي في الحقيقة ستة عاقدوه بالتمسك ومعتود عليه وهو من ومن وصيغتيه أي بغير قبول اهـ معنى (قوله وقوه الخلاف الخ) عبارة الغني والتمسك بان كان الأولى للمصنف ان يقدم الكلام على العاقد ثم المعتقد عليه ثم الصيغة لكنه بدأ بها كقوله الشارح لأن أهم الخلاف فيها وأولى من ذلك أن يقال ان العاقد والمعتقد على لا يتحقق إلا بها اهـ عبارة سم قوه وان تقدما الخ قد يقال ههنا من حيث وصفه العاقدية والاعتقادية المقصود هنا لم يتقدمنا فليست اهـ (قوله فيها الخ) يعني الصيغة اهـ رشدي (قوله طبعها) الأولى زمانا (قوله لوجود صورته الخ) أي لتحقيق صورته الشرعية في الخارج (قوله ولو في بيع ماله الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو في بيع ماله لولاه محمور وعكسه أو بيع ماله

تعلم من افراده السلم الخ
مستقل وهو لفت مقابلته شئ
بشيء ثم عاقد تضمن
مقابلته مال على بشرطه
الاتي لا يستغنى عن المالك
منفعته بدله وهو المراد هنا
وقد يطلق على قسم الشراء
فخصه بانه نقل ملك بشئ
على وجه مخصوص والشراء
بانه قبوله على أن لفظ كل
يقع على الآخر وأركانه
عاقد ومعتود عليه وصيغة
ولقوله الخلاف فيها بدأ بها
وان تقدمها عليها بما عاقد
عنها بالشروط مجاز انتقال
(شرطه) التي لا بد منه
لوجود صورته الشرعية في
لوجوده في بيع ماله لولاه

احد محجور به لا تخراه قال عش قوله لوله محجور ما دخل فيما للطفل والسبي والمجنون وهذا في الاب
والجدو يعان الام اذا كانت وصية كذلك لخل عليه كلام شرح الروض في باب الحجر وقد شمل معها
طراسفه بعد بلوغه رشدا اذا كان القاضي اياه او جدوه محجورين كذا اذا كان غيرهما واذن لهما في
التصرف وهو محتمل سم على ج لكن هذا الثالث يقتضي جه قول الشارح هو محجور ولا نه محجور
القاضي اه عش بماء للمعنى والطفل المجنون وكذا السفهان بلغ سفيها ولا قوله الحاكم فلا يتولى الاب
الطرفين فالوكله الحاكم في هذه الصور ولم يتولى الطرفان لانه نائب عن الحاكم فلا يزعم عليه اه وعبرة
غيره قضية طلاق المستفاد اشتراط الايجاب والقبول ولو في حق والطفل وهو كذلك وقيل يكفي احد
القبضين وقيل تكفي الزنة قال الامام عوى وهو قوى لان اللفظ انما اعتبر ليدل على الرضا اه (قوله وكذا في

البيع الضمني الخ) بعض الهوامش الخاف التدبير بالعق وقيل وقتان التدبير يتعلق متى ما ولى
والتوكيد في التعلق لا يصح لانه ملحق باليمين اه عش (قوله كالحق عيسى الخ) بقي ما قاله يعني
واعتقد فقال اعتقته عن كل بيع اولاه نظر والاخر الثاني لعدم مطابقة القول بالايجاب وهو هل يعتق في
هذا الحلق على المالك وبقوله عنك اذ لم ينظر والاخر الثاني اه عش (قوله فانه يعتق في الخ) وهل
باتي غير العتق كصدق يدارك عنى على الف يعلم ان كالأقر بقاء يفرق بان تشوف الشارع على العتق
أكثر فلا يقاس غيره به كل محتمل وميل كلامهم الى الثاني أكثر اهنابه قال عش قوله هو وميل كلامهم الى
الثاني الخ معذور سأل في مرقى الظاهر انه لو قال افسره اطعم سنين مسكينا كل مسكين مدام الخطفه عن
كفارتى ووافها قبل ففعل آخر اذ في الاصح ولا يختص بالجناس والكسوة كاطعام قاله انوار زى انتهى وقد
يقال ان ذلك ليس من البيع الضمني لعدم اشتراط لفظ يدل على التملك من مال الطعام والكسوة سم على
ج وعدم اشتراط ربه ما أمره بالتصدق به بل هذا مل مالو أمر الاسير غيره باستغفاده او بهما فداو وشرط
له الرجوع عما صرف وهو فرض حكيم ومع ذلك فسمي اه عش (قوله فلا رد) أى البيع الضمني
على المستفاد لقوله وكذا في البيع الضمني الخ فلا رد ولا استثناء كقول بعضهم اه عش قول المسن
(الايجاب) من أوجب معنى أوقع اه عش (قوله ولو خزل) هل الاستبراء كالمزلة في نظر ويقع الفرق
لان في المزلة قصد المنة غير انه ليس راضيا وليس في الاستبراء قصد المنة بل رضى به ان الاستبراء
منع الاعتداد بالقرار سم على ج اه عش (قوله وهو) أى الايجاب (مصرحا) أى حال كونه مصرحا اه
عش (قوله ما دل على التملك) أى بعوض نهاية ومعنى قال عش قوله هو بعوض بل كره ج ولعله لان
ذكر العوض شرط للاعتداد بالصيغة لا صحتها وقوله بعينه دلالة ظاهرة اه (قوله

مما اشهر) أى ما أخذ الصراحة اه عش (قوله لقوله تعالى الخ) على الاشتراط الايجاب بل الصفة وجوه
الجملة فسم انه اقتصر فيها على مجرد التراضى والمراد ما يدل عليه فيشمل المزلة وغيره اه عش (قوله فأنما
بظواهر الخ) يظهر أن أولى ما جمعه اعتبار الصفة ان دلالة الاشتراط منطوية لانها لو اتى بمذونة بتخلف
ذلا غير اه بصري (قوله فلا يتعد بالمعاطة الخ) اذا الفعل لا يدل وضعه فالمقبوض بها كالمقبوض ببيع
فاسد فطالب كل ملحق بمادفع اليه ان يتي وبه ان تلف وقال الغزالي البائع ان يملك الثمن الذى قبضه

عابه كلام شرح الروض في باب الحجر وقوله لوله قد شمل معها طراسفه بعد بلوغه رشدا اذا كان
القاضي اياه او جدوه محجورين كذا اذا كان غيرهما واذن لهما في التصرف وهو محتمل (قوله ولو خزل) هل
الاستبراء كالمزلة في نظر ويقع الفرق لان في المزلة قصد المنة غير انه ليس راضيا وليس في الاستبراء
قصد المنة لعند يوتي وبيان الاستبراء منع الاعتداد بالقرار (قوله فلا يتعد بالمعاطة) على هذا قال في
الروض وشرحه المقبوض بها كالمقبوض بالبيع الفاسد فطالب كل ملحق بمادفع اليه ان يتي وبه ان
تلف انتهى فهو اذا كان بائنا على ملكه لم يملكه كذا كبر بالعلم كانه لكن لا يلزم ان يملكها الا ان عاد
اليه او يصر اخذوه ان كان بالشفا به دين لم يملكه على الاخر حكمه كسائر الدين في مال كانه كذا يظهر

وكذا في البيع الضمني لكن
تقدرا كاعتق عيبا عنى
يالف فيقبل فانه يعتق به كما
يذكره في الكفاية لضمينه
البيع وقيلوه فلا رد
(الايجاب) من البائى ولو
هو لا وهو مصرح بما دل على
التمليك دلالة قوله بهما
اشهر وتكر وعلى السنة
جملة الشرع وسأى الكفاية
لقوله تعالى الآن تكون
تجارتين تراض منكهم
المحدث الصريح انما البيع
عن تراض وهو عنى فأنما
بظاهر هو الصيغة فلا يتعد
بالمعاطة

ان ساوى قيمته ما فعله له مسحق فطهر بمثل حصو المالك راض اه معنى وقى سم بعد ذكر مثل ذلك عن
 شرح الرضا الامارة الغزالي ما نصه فهو اذا كان باقيا على مالك صاحبها فان كان كره بافعل به كانه لكن
 لا يلزم اخراجها الا ان عاد عليه او تيسر اخذها وان كان بالغاب فله دين لصاحبها على الاخرى كنه كسائر
 الذين في الزكاة هكذا يظهر فلو كان احدهما ممن يرى المعاطاة فيجبه أن لا يجب عليه رد الا يحكم ما حكم يرى
 الرده (فرع) * لا يبعد اشتراط الصيغة في نقل اليد في الاختصاص ولا يبعد جواز أخذ العوض على نقل اليد
 فيه كجلى النزول عن الوظائف اه وتقدم عن عش في بحث قطع نبات الحرم جواز أخذ العوض على
 نقل اليد عما يجوز به من نبات الحرم (قوله وهوان يراضا الخ) عبارة المعنى قال في التناثر وصورة
 المعاطاة أن يتفق على غن ومن يعطيان غيرهما ولا قبول وقد يوجد لفظ من أحدهما اه (قوله
 واختار المصنف الخ) أى من حيث الدليل اه عش (قوله انعقادها الخ) أى لانه لم يثبت اشتراط اللفظ
 فيرجع العرف كسائر الالفاظ المطلقة اه معنى زاد شتواو يبقى تقليد القائل بالجواز لقروى من الائم
 فانه مما يثبت به كثيرا ولا حول ولا قوة الا بالله حتى اذا أراد من وقته الله تعالى بقاع صسفة اتخذها الناس
 سفر به اه (قوله بها) أى المعاطاة (قوله فى كمالها) أى اعتقد (قوله بها) أى بذلك الالفاظ كليل عليه قول
 الشيخ في شرح قول الرضا فى كمالها أى بكل ما انتهى وجه الدلالة أنه حصل فى معنى الباء العقبه تكون
 مجردها هو سبب الاعتقاد عليه فالاول الثلاثة متشابهة لا تتقدم المعاطاة بالسكوت بل كاشم له تشبه
 غيره من الالفاظ الغير المذكورة فى كلامهم المصرى والكتابة اه عش أقول انما يظهر تقسيم ما يبعد
 اذا انحلا الكلام عن لفظها كجلى المعنى فىوافق قول الرضا ونعتقد بكل ما يبعد الناس بها واما ما بها
 فيظهر أن فى معناه الحقيقى وما وافقت على متاع وضهر يبعد على حذف مضاف وضهر بها للمعاطاة أى فى كل
 متاع يبعد الناس عنه باعاطة معافى قول الجلى وقيل ينعقد فى المصر كمثل خبر وضهر يبعد وقيل
 فى كل ما يبعد فيه بغير اختلاف غيره كالأوباء والعقار واختار المصنف فى الرضا وغيره اه (قوله اتفاقا)
 أى من الشافعية (فرع) * وقع السؤال عما يقع ببيع معاطاة بين مالك وضافى هل يحرم على المالك
 ذلك لاعتاده الشافعى على معصية فى اعتقاده أم لانه نظر والجواب عنه أن الاقرب الحرمه كلعوب الشافعى
 مع الحنفى الشطرنج ومع ذلك انما يرجع فيه مذهب المالك هل يقول بحرمه ذلك عليه أم لا هو رأيت سم
 على جمل ما نصه فرع باع شافعى لغير مالك ما يبيع بيمينه عند الشافعى دونه من غير تعليل منه الشافعى ينفى
 ان يحرم ويصح لان الشافعى معنى على العصبية وهو تعاطى العقد الفاسد ويجوز لشافعى أن يأخذ
 الثمن بغيره باع اعتقاده مر اه عش (قوله الا ان قدرا لثمن الخ) أى أو كان قدره مغلوبا للعاقدين باعتبار
 العادة فى بيع مثله فيما يظهر فتقدم من غير صيغة عقد كن من المعاطاة المختلف فيها اه عش (قوله
 على أن الغزالي سماع فيه الخ) أى فى الاستحرام اه عش عبارة المعنى قال الاذرى وأخذ الحليان من
 الباع يقع على من بين أحدهما أن يقول أعطى بكذا الجأ أو غير ما مثل هذا هو الغالب في دفع المصطلح به
 فقبضوا رضى به ثم يبعد بحسب ما يردى ما يقع عليه فهذا يجوز ويصحت مع من يجوز والمعاطاة فيها
 راء والشافعى أن يكتسب مطلوبه من غير تعرض لثمن كاعتلى رطل خبز لو لم يشلا فلهما يتحمل وهو ما رأى
 الغزالي باحثه مع المصنف فى الجموع فقال له باطل بل اختلاف لانه ليس يبيع لفظى ولا باطل ما تقول لانه
 ليس يبيع لفظى الخ فنه نظر بل يبعد الناس بغيره الغالب أن يكون قدره عن الحاجة مغلوبا للمالك اذا
 والمطلوب لم تعرض له لفظا انتهى انتهت (قوله لا مطالبة بها) أى بسبب المعاطاة أى بما يأخذ منه كل من
 العاقدين بالمعاطاة قال جلى الزواجر وعقد المعاطاة من الكبراء وفى كلام بعضهم انه مقرر بأنه يعتد
 خلافا لما فى الزواجر عش ورشيدى (قوله بخلاف تعاطى العقد الفاسد) أى فى المعاطاة اه عش

فلو كان أحدهما ممن يرى المعاطاة فيجبه أن لا يجب عليه رد الا يحكم ما حكم يرى الرده (فرع) * لا يبعد اشتراط
 الصيغة في نقل اليد في الاختصاص ولا يبعد جواز أخذ العوض على نقل اليد فيه كجلى النزول عن الوظائف

وهى أن يراضى به من ولو
 مع السكوت منها واختار
 المصنف بجمع انعقادها
 فى كل ما يبعد الناس بها
 وأخرون فى محقر كترغيف
 والاستحرام من يبيع باطل
 اتفاقا أى أن قدرا لثمن
 فى كل مرة على أن الغزالي
 سماع فيه منه على جواز
 للمعاطاة وعلى الأصح لا مطالبة
 بها أى من حيث المالك
 بخلاف تعاطى العقد الفاسد
 اذ لم يوجد له مكفر كجلى
 ظاهر

(قوله في الآخرة) أي أماني الدنيا فيجب على كل أئمة من العاتدين بالعاطاة رما أخذها من كل باقوا بدله ان
تلك اه نهاية وتقدم عن الأسنى والمغنى مثله قال عرش قوله مر وبدله ان تلفه هو المثل في المثل
وأقصى المقم في المقوم اه (قوله الرضا) قضته أن غيرهما من العقود الفاسدة كذلك سم على عكس
قضية قوله ولتخالف الخ ان ما اتفق على فسادها لمطالبة اه عرش (قوله في سائر العقود المالية) أي من
الاجارة والرهن والهبة ونحوها انتهى معنى (قوله وما اشترى منه) أي كذا مبيع منك بكذا أو أنا بأثمانه لك
بكذا كما يحتمل الاثنى وغيره قبل ما على الطلاق اه معنى زادا لنهية وأقرب به والرد جملة تعالى اه (قوله
وهو المعتبر) خلافا للمعنى حيث قال طغاف على المشر وكذا لك بكذا كما يصح عليه في الام اه (قوله وهنا
لا احتمال) ان أراد ان عدم الاحتمال بسبب قوله بكذا فليكن جعلته لك بكذا كذلك وان أراد انه بدونه
أبطله قوله لم يسم في الوصية انه لو انصر على هوله فاقرار الآن يقول من مالي فيكون وصية اه سم قول المتن
(ولم تكن) عبارة بالمرركبته أو لم تكن وهي أولى لانها تدل على الكفاءة باحد عمل خلاف عبارة
المصنف اه معنى عبارة النهاية الواو في كلام المصنف يعني أو اه (قوله وكونهم الخ) أي ما كنت
ووهبتك اه عرش (قوله وفارخ الخ) أي كونهم ماصر محين في البينة لعدم ذكر الثمن وقال عرش أي
ما ذكر من ملكك لانه المحتاج للقرن دون هبتك اه (قوله باحتمال الخ) متعلق بفارق (قوله الملك الحسى)
عبارة عبارة الاندخال في مكان بطلانه اه وعبارة النهاية الادخال الحسى اه (قوله وشريت) إلى المتن في
المغنى (قوله وشريت الخ) عطف على كلام المصنف فهو من الصريح اه عرش عبارة عبارة ومن الصريح
شريت وكونه من اه (قوله ونحوهم الخ) أي كبر وأجل اه نهية (قوله وكذا يعني) لا يخفى أن هذا من جانب
المشتري فكان الاول تأخير له إلى مسائل القبول اه وشدي (قوله ورشيت) ظاهره لا كفاءة ذلك بل يوسع
تقدم لفظ البائع وفيه شبهة خلاف ما لو تأخر عن لفظ المشتري وعليه فيكون تصور وهو بخور رشيت يسع هذا
منك بكذا اه عرش عبارة الرشي قوله مر ورشيت أي والصورة أنه تأخر لفظ البائع اه (قوله جواب الخ)
راجع لقوله ونحوهم الخ (قوله بعث) بتاعا لطلب (قوله نحو بعث) كرشيت وفعلت عبارة سم على منهج
نعم ينبغي أن يعتبر برما يطالب المشتري فلو قال بعثني هذا بكذا فقلت انتم فقال اشترى بضع فلو قال بعث هذا
بكذا فقال انتم فقال اشترى بضع فبقه عدم الصفو فافا لم لعدم بضع بعث للمشتري فليتامل جدا أي بخلاف
بعثي المتقدم فان فيه بطلا بالمشتري حيث وقع البيع على غيره بخلافه في هذه اه عرش (قوله تقدم الخ)
أي القبول (قوله بخلاف يعني) أي فلا يتوقف على قبول المشتري (قوله ولك على) راجع لقوله بعثني في قوله
وكذا يعني (قوله وبعثنا الخ) عطف على هذه الهمزة (قوله ولي طلقنا الخ) عبارة شرح الارشاد ولو قال بعثني
هذا ولك على كذا فان نوى به مناصص والا فلا كما آفة كلام الراعي ومثله بعثنا ولي طلقنا كذا وعلى أن تعطى
كذلك بخلاف بعثنا هذا على ألف مطلقا لانه لا يحتاج فيه إلى ذلك انتبه اه سم (قوله ومثله المتوسط) وهي أن
يقول شخص البائع بعث هذا بكذا فيقول لم أو بعث ويقول لا لا واشترى بضع فيقول نعم واشترى بضع فنعقد
البيع لوجود الهمزة فيقول كذا خطا بغير أحدهما لا لا خرف ظاهر كلام الحاشي الصغير على ذلك شيخنا
في شرح البهجة والمجته كمال شيخنا عدم الصفات للمتوسط ما مقامه في مخاطبة قول محمد بن نهية زادا الاول
نعم ان سببا لمشتري بعد ذلك مع فيما اذا قال البائع نعم دون بعث اه قال عرش قوله مر ولو كان الخطا بغير

في الآخرة للرضا والخلاف
فهو يصح في خلافها في سائر
العقود المالية ثم الصريح
هنا (كعنتك) وما اشترى
منه هذا بكذا هو لك بكذا
على أحد احتمالين ثانيهما
وهو انه قد كفاه وعلى
الاول يفرق بينه وبين جعلت
لك الاتي بان الجعل ثم
يحتمل وهنا الاحتمال
(ولم تكن) ووهبتك ذا
بكذا أو كونهم ماصر محين في
البينة انما هو عند عدم ذكر
ثم وفارق أدخلته في ملكك
فانه كتابة باحتمال الملك
الحسى وشريت وكونه من
ورشيت واشترى ونحوهم
واي بالسكرو فعلت جوابا
لقولنا اشترى بعث وكذا
بعثي لكن نحو بعث لا يعني
عن قول المشتري تقدم أو
تأخر بخلاف بعثي ولك
على وجه معتدلى عليه وعلى
أن على عليك أو على أن
تعطى كذا ان نوى به الثمن
واستفيد

(قوله الرضا) قضته أن غيرهما من العقود الفاسدة كذلك (قوله وهنا لا احتمال) ان أراد ان عدم الاحتمال
بسبب قوله بكذا فليكن جعلته لك بكذا كذلك وان أراد انه بدونه أبطله قوله لم يسم في الوصية انه لو انصر على هوله
فاقرار الآن يقول من مالي فيكون وصية (قوله ولي طلقنا الخ) عبارة شرح الارشاد ولو قال بعثني هذا ولك على
كذا فان نوى به مناصص والا فلا كما آفة كلام الراعي ومثله بعثنا ولي طلقنا كذا وعلى أن على
كذا أو على أن تعطى كذا بخلاف بعثنا هذا على ألف مطلقا لانه لا يحتاج فيه إلى ذلك انتهى (قوله واستفيد

أحدهما الآخر أي كان قال بعني هذا بكذا فقال نعم اه (قوله من كلف الخطأ بالغ) وعلم من كلف التسمية
 أي التثنية عدم انحصار الصيغ فيما ذكره فها صار ثلث في بيع الثقبية والتقدم في ثلث بعد الاستحسان بأن
 يقول البائع بعد انقضاء البيع فز ثلث على موجب العقد الأول وليتلك وأسر كلف نهاية ومعنى (قوله
 الآتية) أي في شرح ويجوز تقدم لفظة المشتري (قوله من) أي من الخطأ صبرة الغنى وغيره من اسناد
 البيع إلى الخطأ ولو كان ما تابعن ثم ربح حتى ولو لم يسد إلى أحد كما يقع في كثير من الأوقات أن يقول المشتري
 البائع بع هذا بعشر مثلاً فقول بعث فيقبله المشتري لم يصح وكذلك أسنده إلى غير الخطأ كبعت موكلك
 بخلاف النكاح فإنه لا يصح إلا بذلك لأن الوكيل ثم صفيحخص اه (قوله كزيت لنا) وفيه مقام
 الخطأ بل لفظة المعين كبعت فلان الفلاني بعثت تعين مدر اه سم عبارة شيخنا وصلم من ذلك أنه لا بد من
 اشتباهه على الخطأ أو ما يقوم مقامه كسم الإشارة اه (قوله من اسناده) أي البيع ثم ما يتوهم في الجار
 والمجرور وعطف على قوله منه (ولا بعث فويلك الخ) أي عام ودال على الكل سم على ج اه عش (قوله
 والفرق بين هذا ونحو الكفاة واضح) أي حيث قالوا أن تكفل بغيره لا يعيش بدونه كالأرأس مع الأذن
 وذلك لأن احضار ما يعيش بدونه مستلزم بدونه ما يمسها ولعله أراد بثلث الكفاة ضمان احضار الزئبق
 ونحوه من سائر أعيان الحيوان اه عش (قوله لم يتأن هنا خطيب) أي بخلاف غيره فلا يتعين فيها الخطأ
 ولا علمه اه عش (قوله وقيلته) * (فرع) * قال بعث على لؤدي يوه أو لؤدي واحد ينبغي أن يصح
 ورجوع اليه تعينه مدر سم على المنهج اه عش قول المتن (والقول) قال في الأوز ولو اشتغاف في القبول
 فقال أو جبت لم تقبل وقال المشتري قبل تصديق بينه سم على جو منهج اه عش (قوله على التلك) أي
 بعوض اه عش (قوله كالم) أي في تفسير مبيع الإيجاب بقوله مما اشترى وتكرار الخ (قوله ويغفر نحو
 فسخ التلخيص) أي يغفر من العاين فسخ التام في النكاح ومضاهي في الخطأ لا يفرق بينهما ومثل ذلك إبدال
 الكاف ألفاً ونحوه سم على المنهج اه عش (قوله من العاين) قد يقال القياس اشتغال ذلك بالإبدال من
 لسانه كذلك ولو غرعى سم وعش قول المتن (وقيل) قضيته لاكتفاء بما ذكره وإن لم يذكر العوض
 تنزلاً على ما قاله البائع وقضية التي خلا فحش قال فيقول اشترى منه انتهى فليشأمل وسألت للشرح مدر
 أنه يجب ذكر الثمن من المبتدئ وسكت عن المبيع فقضيته أنه لا بد من ذكر منه أو لم يلهنا أقرب للعبارة
 المذكورة اه عش (قوله أو باعته) إلى قوله وبعت في النهاية الآية بخلافه إلى ورضيت (قوله أو خرت)
 أي أو أخذت وصرفت وتقرر به: الانسحاق في جواب قرو وتلو وتوضعت في جواب بعثت وقد فعلت في
 جواب اشترى بكذا في جواب بعثت نهاية ومعنى (قوله لا نه) أي نعم وفعل ونحوهما (قوله بخلافه بعد
 اشترى الخ) مخالفه النهاية يعني فقال ولو قال اشترى يشتمك هذا بكذا فقال البائع نعم أو قال بعثت فقال
 المشتري نعم صح كد كرفي إلى ورضيت النكاح استطراداً وإن كان في ذلك الشجب في الغرور وعلمه بأنه
 لا التماس فلا جواب اه عش الثاني نعم أن أجاب المشتري بهذا صح فيما إذا قال البائع نعم دون بعث اه عبارة
 سم قوله بخلافه بعد اشترى يشتمك أو بعثت كذا في شرح البهجة في ضم والمتمم ككافة خيضا الشهاب الرمي
 وغيره لا انعقاد اه (قوله ورضيت) عطف على ما في المتن (قوله ومع من احتج) أي جميع مبيع القبول
 المذكورة اه رشدي (قوله لم أقصد الجوابا) أي بل قصدت غيرهم لأن وجه اشتراط أن لا يقصد عدم

من كلف الخطأ بالغ لا بد من
 غير نحو نعم ومثله المتوسط
 لا كتمنه كزيت لك
 هذا بكذا ولو في نحو وكيل
 ومن اسناده لجهة الخطأ
 فلا يكفي بعث موكل ولا
 تحويلك وأصلك بخلاف
 نحو نفسك والفرق بين هذا
 ونحو الكفاة واضح ولو باع
 ماله لولده محصور ولم يأت
 هنا خطيب بل تعينه بعته
 لا بئى وقيلته (والقول
 من المشتري) وهو مبيع
 ما دل على التلك دلالة قوية
 كالم (كاشترى) وما
 اشتق منه ويغفر نحو فتح
 التلخيص إبدال الكاف ألفاً
 العاين (وتلك وقيلته)
 وانتهوا واشترى ونحوهم
 وفعلت جواباً لقول البائع
 اشترى بثلث لجهل التماس
 جواب بخلافه بعد اشترى
 مثلاً أو بعثت ورضيت ومع
 صراحتها صحت في قوله لم
 أقصد الجوابا وبعت شارح
 أنه لا بد من نظير ما يأتي
 في الإطلاق من قصد الخطأ
 لعناه

من كلف الخطأ بالغ) يقوم مقام الخطأ لفظة المعين كبعت فلان الفلاني بعثت تعين مدر (قوله لا نحو
 يلك أو أضل) لا بعد أن يحله إذا لم يرد بثلث الجله مجازاً أو لا فيبقى الاتصاف لأن غاية الأمر استعمال الجاهز ولا
 مانع مناهم الآن بثبت نقل عنهم أن البيع لا يتعد الجاهز وهو بعيد (قوله والقبول) قال في الأوز ولو
 اشتغاف في القبول فقال أو جبت لم تقبل وقال المشتري قبل تصديق بينه انتهى (قوله من العاين) قد يقال
 القياس اشتغال ذلك من لسانه كذلك ولو غرعى (قوله بخلافه بعد اشترى يشتمك أو بعثت) كذا في
 شرح البهجة في ضم والمتمم ككافة خيضا الشهاب الرمي وغيره لا انعقاد (قوله لم أقصد الجوابا) قد يقتضي

بقوله الآخر في غير ما عتد به غيره وأجراه في سائر العقود (تسبة) * اختلاف أصحابنا في السبب القولي كصحة العقود والحوال وألفاظ الامر والنهي هل يوجد السبب كمالك هنا عتد آخره من حروف أسماها أو عتدها على الاتصال أو شينها من حروفه من قوله قال ابن عبد السلام والخ ارجعنا للاشعرية (٢٢٠) وهذا في أصحابنا الأول وقال الرازي الأكثر من على الثاني وأجروا الخلاف في السبب الفعلي وقد سلك

الرازي وجهين في التصريح
بالرضاع هل هو مع الرضعة
الخامسة أو عتدها هذا حاصل
ما ذكره الزركشي في موضع
ذكر في آخره اذا تعلق
الحكم بعد أو ترتب على
متعدد هل يتعاق بالجميع
أو لا يتراعى كذا لو وقع
عقبه على تركب من آخره
أو ترتب على لفظ ثم ذكر
احتمال ان الخلاف هنا الفعلي
لان الجزء الأخير متوقف
الوجود على ما قبله فاقبله
دخل على كل تقدير ثم رده
وأنه معنوي بان المهرق
الذهب ان المؤثر هو المجموع
أي غالبه كره في وجها
تعلقه والوجه كاشير إليه
بعض كلامه محل ما ذهبت
على حكم مقرب على سبب
تركب من أسباب متعاقبة
اذن مثله الخلاف بيننا
وبين الحنفية في السكر
بالقدح العاشر فخص بسنده
لكل وهم لا خير فلا يجب
الحد باقوله وحيد لا يتأني
هذا ما قررنا ولا لأنه في سبب
واحد لا تركب فيه والفرق
حينئذ فيعملان هذا الاتحاده
حينئذ فيه وجه لا يتناول
لتركب من غير فلهذا وجهان
وكان الأصح أن السؤر
المجموع لان هذا هو شأن
الاسباب المجمعة فتأمل

قوله سواء أقصد بقوله أم أطلق ههنا ان آية به باللفظ الماضي كما أشعر به النص وبما قال أقبل أو اشترى
أو ابتاع قال وجه أنه كناية ومثله في ذلك لا يجب اه نهاية (قوله بقصد الخ) أي عند طر وصارف
الصيغة عن معناه الحقيقي قال ع ش قوله مر بل تصديق غيره أي فلو قال اطلقت حل على القبول وقوله
مر ثم الوجه الخ هذا صريح في أنه ليس كناية وإنما هو صريح بقبول الصرف اه (قوله وبحت شارح
الخ) يجوز به النهاية والغنى فقالوا لا بد من قصد اللفظ لمعناه كقوله من الطلاق فلا يسبق لسانه اليه
أو قصد له المعناه كتلفظ أعني به من غير معرفة مدلوله لم ينقد على ما سألني ان شاء الله تعالى اه (قوله
وأم الخ) اعتمدته النهاية (قوله هنا) أي في عقد البيع (قوله من صرف أسماها) الأولى تدكير الضمير
(قوله الأول) اعتمدته النهاية عبارة والذي يقبض أيها أي صحة البيع تقارن آخر اللفظ المتأخر وان
انتقل الملك بغيرها اه (قوله وأجروا الخلاف) أي جنس الخلاف المذكور (قوله في السبب الفعلي)
أي كالرضاع اه ع ش (قوله لفظ) أي تركب من حروف (قوله كره الخ) علة التقييد بغالب (قوله
تخالفه) أي الملاقاة أن المؤثر هو المجموع (قوله ما في هذه) يعني في غير الموضع الأول (قوله ان من مثله)
بضم الميم والثاء (قوله فلا يجب الخ) أي لا يدخل لما قبله خبر في وجوب الحد عندهم (قوله لان
هذا الخ) لا يفتي ما في هذا التعليل (قوله ومثلهما) لعله بالنصب على كلامه (قوله ظاهر في التناقض)
أقول لا منع احتماله التناقض فضلا عن ظهوره وذلك لان كلام الزركشي الأول في وقت وجود السبب
والثاني في أن وجوده يستند الى مجموع المتعدد أو الى جزئه الأخير وهما معنيين متمايزان متباينان لا يشبه
أحدهما بالآخر فان التناقض فتأمل اه سم قول المتن (ويجوز تقديم لفظ المشتري) أي كأيضهم من تغييره
بالأولى قوله والقبول ومفهوم قوله بتقديم الخ الضرر في المقارنته هو ظاهر اه ع ش (قوله ولو قبضت) أي
قول المتن وينقد في النهاية والغنى (قوله ولو قبضت بيع هذا منك بكذا) أي لو كان أول غنى فقال بعك
معنى نهائية (قوله لصفتموها) أي صفتموها المشتري (حينئذ) أي حين التقديم (قوله وتقوم) أنهم
استأنواها من التقديم الاتعقاد بجمع التأخر في نحو بعك بكذا فيقول نعم أو بعني بكذا فيقول نعم وهو كذلك
اه سم عبارة الغنى ويصح البيع بفعل في جواب بعني وكذا نعم في جواب بعني واشترى بكلمت
الاشارة إليه اه (قوله الا في مسئلة المتوسط) أي السمسار كقوله للمشتري اشترى هذا بكذا فيقول فعلت
أنتهم أو جبراً أو اجلاً أو بالسكر ويقول البائع بعك هذا بكذا فيقول فعلت أنتهم الخ (قوله في مسئلة
المتوسط) قد يقال لا ينحصر الاستثناء فيها أن يذ تقدم قبول المشتري على البائع لأنه لو قال اشترى
ذمى بكذا فيقول نعم فقال بعك وقد تقدم قبول المشتري وهو نعم على البائع وهو بعك وأما قوله
اشترى هذا فهو التماس لا يجب اه سم ويجب بان ما ذكره من جنس الخلاف فان الخلاف
كأنى النهاية والغنى إنما هو إذا قصر البائع على الطلب ولم يوجبهما يجب بعد القبول (قوله لا كنه
ها) أي فعلت نعم ونحوها (فيها) أي في مسئلة المتوسط (منهما) أي صادرة فعلت نعم ونحوها من
اشتراط قصد الجواب فالمراد بقوله لم أقصد بها جوازي إلى قصدت غير الجواب (قوله ظاهر في التناقض) أقول
لا منع احتماله التناقض فضلا عن ظهوره وذلك لان كلام الزركشي الأول في وقت وجود السبب الثاني في
أن وجوده يستند الى مجموع المتعدد أو الى جزئه الأخير وهما معنيين متمايزان متباينان لا يشبه
أحدهما بالآخر فان التناقض فتأمل اه أفهم استأنواها من التقديم الاتعقاد بجمع التأخر في نحو
بعك بكذا فيقول نعم أو بعني بكذا فيقول نعم وهو كذلك (قوله الا في مسئلة المتوسط) قد يقال لا ينحصر

فان كلامي في موضعين ومثلهما ظاهر في التناقض ولا تاويله بما ذكرته المعلوم أنه أن ترتبه على الأخير فقط في مثل
كثيره هنا إنما هو لدرلك يتضح كما يعلم من أمكنه فيسرد ويجوز تقديم لفظ المشتري ولو قبضت بيع هذا منك بكذا المحتمل هنا حيث
تخالف فعلت وتقوم الا في مسئلة المتوسط لا كنهها من جهة

البائع والمشتري (قوله لا يشترط فيه أهلية البيع) أي لان العقد لا يتعلق بالتوسط نهاية ومعنى (قوله أهلية البيع) كمي وجنون له ما هو غير سم على وجهين مر اه عش (قوله واحتماله لاستنباط الرخصة) أي مقابل الظاهر لا ينعقد الا اذا قال المشتري بعد ذلك اشترى أو قبلت لانه قد يقول معني لاستنباط الرخصة (قوله بخلاف معني الخ) عبارة المعنى فالويل بات لفظ الامر بان أتى بلفظ الماضي أو بالشرع كقوله معني أو يتبعي فقال بعتك لم ينعقد البيع حتى يقبل بعد ذلك قال الاسوي والمختار يلحق بصيغة الامر ما دل عليه كالم فاعل والمشارع والمقرون بلام الامر ولا يضر اختلاف اللفظ من الجانبين فلو قال اشترى بتمنك كذا فقال البائع ملكتك أو قاله البائع ملكتك فقال اشترى بتمنك لم ينعقد ذلك اه (قوله بخلاف معني ويتبعي الخ) أي فلا يصح شيئا منها ويحمله في يتبعي وتشتري معني حيث لم ينو هما البيع للمار في قوله مر هذا ان أتى بلفظ الماضي الخ اه عش (قوله ونحو اشترى بتمنك) مبدأ (قوله لا اختلاف الخ) فيه عبارة المعنى ولو قال اشترى بتمنك كذا فقال بعتك لم ينعقد البيع اجابا اه (قوله من غير السكران الخ) ضعيف اه عش (قوله لانه ليس من أهل النية) فيه بحث لانه قد يصدق فيه ان لا يصدق ولا أنه قد صدق ان كان من غير حكم سبق السنان فيلزم أن لا يعتد به وليس كذلك اه سم (قوله على كلام ثان فيمن الطلاق والاوجه) معني منه فيما أهلية البيع والطلاق اذ قوله في تقرر ان منهم اوهو مؤاخذ بالآثار نهاية ومعني قال الرشدي قوله مر اذ نويت اقرار منه أي فهو انما أخذ ثامن جهتا لقرار والا فسكران لا يتصور منه نية فلا يستلزم ظاهر اه (قوله مقتضى الخ) عبارة النهاية اذا اقترنت بكل اللفظ أو بتأخير ما يأتي في الطلاق كل محتمل والثاني ظاهر اطلاقهم وقد يفرق بينهما بان هذا الباب أحوط اه قال عش قوله مر اذا اقترنت بكل اللفظ جزم به شيخنا الزايد في سائته وقوله مر أو بتأخير ما يأتي الخ وهو الاكتفاء بخلاف ترمذي في السبعة على الرابع وقوله مر والثاني ظاهر اطلاقهم في نفسه وهو الاقرب يقول سم على التسليم عنه مر أنه ما ينافي في هذا السبعة جزم به اه (قوله والفرق بينهما الخ) أي بين البيع والطلاق بان هذا الباب أحوط لانه ما عارضه في عهده عش (قوله ولا يفتي فيها) أي النية (قوله وهي) أي الكتابة (قوله أو يفسد) أي قوله وكذا في المعنى اذ قوله ما لم يقل الى أو تسلموا في قوله وانما كان في النهاية الاما ذكر وقوله في جواب بعينه (قوله ما لم يقل الخ) يظهر أنه واجب المن أيضا (قوله ولا كان صريح في فرض) ظاهره وان نوى البيع به وهله ملكته هذا بطله اه سم (قوله ما لم يقل الخ) قضية للتضييق أنه لو قال أخذ هذا الدينار بدينار ونوى به البيع كان يباع وان كان الدينار مثل ما به اه عش وفيه توقف (قوله وان لم يقل الخ) أي في المصوتين اه عش (قوله أو باع الله) أي بخلاف طلق الله أو اعتقل الله أو أراك الله فانه صريح وضابط ذلك أن ما يستقل به الشخص وحده كان صريحا ولا فكتابه معني ونهاية (قوله في جواب بعينه) قد يفهمه هذا القيد اه تم عبارة النهاية وان لم يكن في جواب بعينه من ذكر ذلك فهو مثلا لا يفسد اه (قوله وليس منها) أي الكتابة احتكاما على أي فهو لغو اه عش (قوله كاتساده اطلاقهم) وهو المعتمد وان نظر في بعضهم معني ونهاية (قوله لانه صريح في الإباحة الخ) أي فلا يكون كلمة في غيرها معني (قوله ومن لم يستوهبك) أي مع ذكر الشئ و (قوله هنا) أي في البيع (قوله وانما كان لفظ الرضى الاستثناء فيها ان أو قد تقدم قول المشتري على إعجاب البائع لانه لو قال اشترى بتمنك كذا فقال بعتك لم ينعقد البيع وقد تقدم قول المشتري وهو لم ينع على إعجاب البائع وهو بعتك وأما قوله اشترى بتمنك الخ فهو التماس لإعجاب انتهى (قوله لانه ليس من أهل النية) فيه بحث لانه قد صدق وقد يصدق فيه أو لا يصدق ولا ان له قد صدق ان كان من غير حكم سبق السنان فيلزم أن لا يعتد به وليس كذلك (قوله بالكتابة مع النية) اذا كفي الاقتران بالجزء على كفي الاقتران بقوله بكذا ويقتر على آثمن الصيغة أولا (قوله كان صريح فرض) ظاهره وان نوى البيع به وهله ملكته هذا بطله اه (قوله في جواب بعينه) قد يفهمه هذا التقيد (قوله وانما كان لفظ الرضى

وظاهر انه لا يشترط فيه أهلية البيع (قوله يعني) أو اشترى هذا بكذا (فقال بعتك) أو اشترى بتمنك (انعتد البيع في الظاهر) ان لا يتعلق الرضا فلا يحتاج بعده لخواص اشترى أو بعتك واحتماله لاستنباط الرخصة بعد بخلاف معني ويتبعي واشترى يتبعي وتشتري معني دعو اشترى بتمنك اذا تقسم لا اختلاف في معني (وينعتد) البيع من غير السكران الذي لا بد من لانه ليس من أهل النية على كلامه باقي في نفسه في الطلاق (بال) مع النية مقترنة بتأخير ما يأتي في الطلاق بينهما في نظر ولا تفتي فيها القرآن وان تقرر وهي ما يحصل البيع وغيره (كلمته لك) أو عند الما يفتي بطله والا كان صريح قرض كتابي أو تسلموا ولم يقل معني أو باع الله أو سلمت عليه وكذا بارك الله في القضية في جواب بعينه وليس منها احتكاما لوقع ذكر الثمن كاتساده اطلاقهم لانه صريح في الإباحة كما لا يفرق ذكر الثمن مناقض له وهو يفسد ضمومين صراحة وبطلان الهبة قد تكون ثوبا وقد تكون مجاذا في نهاده ذكر الثمن بخلاف الإباحة وانما كان لفظ الرضى

والعمري كناية الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالوا لا يتعد البيع بالاقاط المرادفة للفظ الهبة كما عرفت
وأقول بل هو مذهب في التعليق تبعاً لابي على الطبري فلا تكون مبرحاً لكونه مبرحاً لكونه مبرحاً لكونه مبرحاً
قال عن قوله هو خلافاً لبعض المتأخرين مراده ج حيث جعلوها كاشين بل يقل عن بعضهم مبرحاً
(قوله لا يشترط ذكر الخ) المعتمد اشتراطه اهـ م عبارة والمغنى وسكت الصنفين صيغة الثمن في الصريح
لوضع اشتراطه أنه لا بد من ذكره اهـ وعبارة النهاية يتوقف الصنف على ذكره ولو لم يصريح وسكت
عنه ثم قلتم به ما هنا ولا تكتفي بنسخة خلافاً لبعض المتأخرين اهـ قال عن قوله ولا تكتفي بنسخة أي الثمن
لا في الصريح ولا في الكناية وقوله هو خلافاً لبعض المتأخرين مراده ج اهـ (قوله وانما انعقد بها
مع النية في الاصح) ففي الاصح راجع الى الاعتقاد بالكناية كما تفسر ولا ي كون جعلت من الكنابات
فأولها لا يتعد بالكناية في الاصح كعبته اهـ بكذا يكفي المحرر لكان أحسن اهـ مغنى (قوله
مع استصحابها) أي لغى البيع اهـ عن (قوله فيا على نحو الاجارة الخ) أي كالكناية اهـ ناهية (قوله
وذكر الثمن الخ) رد ليدل بمقابل الاصح (قوله منه) متعلق بقوله وذكر الثمن الخ والضمير له فقد (قوله ولا
يتعد) الى النسخة في النهاية والمغنى (قوله ولا يتعد بها) أي بالكناية اهـ عن (قوله الخ) أي أو
اشتر اهـ رشدي (قوله بخلاف بيع الخ) فانه لا يلزم في الاشهادو بنعتد بالكناية قال سم على جوادى
المركل هناه أراد الاشتراط فيبقى قوله انتهى وعليه فلا يصح شره الوكيل بالكناية ولو ادعى ذلك بعد
العقد وحلف عليه تبين عدم الصفة فيكون هذا مستثنى من تصديق مدعى الصفة فيلوا اختلافاً اهـ عن
(قوله بخلاف بيع الخ) أي واشتر اهـ رشدي (قوله عالم تتور الخ) استثنى من قوله ولا بنعتد ببيع أو شره
وكر الخ ما لم يتور القرائن على نيت البيع كان حصل بينه وبين من عاينه مساوياً واطلم عليها الشهود
ثم عقد على ذلك بالكناية رشدي وعش (قوله القرائن الخ) ال الجنس فيصدق بالقرينة الواحدة اهـ عن
(قوله وفارق النكاح) أي حيث لم بنعتد بالكناية اهـ عن عبارة والمغنى بنعتد بالكناية مع النية سائر
العقد وان لم يقبل التعليق والنكاح وبيع الوكيل المشرط وفيه الاشهاد بنعتد بهم لأن الشهود
لا يطعون على النية نعم ان تورق القرائن على النية الثانية قال الفزاري في الظاهر انعتادوا بقرعة علف أصل
الزوجه وهو المعتمد خلافاً لما جرى عليه صاحب الاثر من عدم الصفة اهـ (قوله والكناية الخ) ومثلها خبر
السك الحديث في هذه الامتناع العقدي كناية فيما يظهر (قوله والكناية كناية) ظاهره ولو فسق الاخر اهـ
سم (قوله لا على مائع أو هو اهـ) أي ما عليه ما فاهو اهـ عن عبارة والمغنى والكناية بالبيع وقوله على تحوّل
أو ورق أو أرض كناية بنعتد مع النية بخلاف الكناية على المائع ونحوه كالهوا فانه لا يكون كناية
لانها ثابت اهـ (قوله فينعتد بها مع النية الخ) ولو باع من غائب كعت داري فله ان وهو غائب فقبل حين
فانه الخبر صم كلو كاتب بل أولى بنعتد البيع ونحوه بالعموم ولو لم القدرة على العر بنهية ومغنى
(قوله عند علمه) نظير ذلك انه لو أوجب لغائب كان قبوله حال علمه بين الشارح في شرح العباب المراد بالعلم
ما شمل الفان قال بل يحصل أن لا يشترط الفان أيضاً في قول عبا فبان بعد صدور بيعه جمع كين باعمال
أبيه الفان حياه فبان ميتاً انتهى بانتهوا اهـ سم (قوله وبتدخيرهما الخ) ظاهره أنه لا اعتبار بمقارفة

والعمري كناية الخ) المعتمد الاعتقاد بما رادف الهبة كالعمري والرقني كما عرفت في التعليق تبعاً
لابي على الطبري فليس مبرحاً لكونه مبرحاً لكونه مبرحاً لكونه مبرحاً لكونه مبرحاً لكونه مبرحاً
اشترطه (قوله بخلاف بيع الخ) لو ادعى الماركل هناه أراد الاشتراط فيبقى قوله (قوله والكناية كناية)
ظاهره ولو فسق الاخر ما راجع (قوله عند علمه) نظير ذلك انه لو أوجب لغائب كان قبوله حال علمه
وبين الشارح في شرح العباب أن المراد بالعلم ما شمل الفان قال بل يحصل أن لا يشترط الفان أيضاً حتى
لو قبل عبا فبان بعد صدور بيعه جمع كين باعمال أبيه الفان حياه فبان ميتاً انتهى بانتهوا اهـ
كبير (قوله لا تضاع على قبوله) ظاهره أنه لا اعتبار بمقارفة كالكناية على الكناية وغيره ما قبل

والعمري كناية بل مبرحاً
عند بعضهم لانه رادف
الهبة لكونه ينفذ عنها
بإيجابه المحذور والمشرع
لنقله بخلاف الاباحية
(بكذا) لا يشترط ذكره بل
تكتفي بنيت على ما فيه مما يشته
في شرح الارشاد فاما انعقد
بها مع النية (في الاصح)
مع استصحابها فليسا على
نحو الاجارة والخلع وذكر
الثنى أو نيته بنقدير الاطلاع
عليها منه فيقبل على الفان
أراد البيع فلا يكون
المتأخرين له ما قد ينقلب
ملا يدر به ولا ينعتد بها
بيع أو شره أو كبر لزمتها شاهد
عليه بقوله موكله بيع
بشرط أو على أن تشهد
بخلاف بيع واشهد ما
تتورق القرائن المغنية لعلبة
الفان وفارق النكاح بانه
يختص به أكثر والكناية
لا على مائع أو هو اهـ كناية
فنعتد بها مع النية ولو
الحاضر فقبل ثور اعند
عليه وبتدخيرهما لا نقضه
محلى قبوله (تنبيه) *

سأى من المطلب في الطلاق
في بحث التعليق بالمشيئة
نصوص البيع بلا رضوا ولا
أكراه يقطع

الكتاب مجلس الحكامة وغيرهات قبل القول وبعده فليست سم على جومته وهو ظاهر اه عس عبارة
 المغنى ويشترط القول من المكتوب بالبعال الاطلاع ليعتد بالايصال بقدر الامكان فاذا قبل فله اختيار
 مادام في مجلس قبوله وثبت اخبار لا كتاب مستندا الى ان ينقطع خبرا صاحب حتى لو علم انه رجع عن
 الايصال قبل مغادرة المكتوب اليه لم يمسح خبر جوعه ولم ينقد البيع أى لم يستمر وان كتب بذلك لحاضر
 صح انما قبل أحد وجهين وجملا زكشي كالسبكي وهو المتمد اه (قوله بعدم حله) يأتي من سم ان اراد به
 مجرد الحزم لعدم الاعتقاد (قوله لتوضيحه) هذا ظاهر و (قوله أو رغبنا) محل تأمل ودعى انتفاء
 الرضا عندئذ لوجهها فالو قيل أو رغبنا من المشتري من غير ان يصل الى الاكرام لمكان صححاو (قوله أو
 مصادرة) محل تأمل ايضا لتصر يحتمل بكرة هتبع التخييل وتفسر ويبيع المصادرة فليست محل ولا راجع اه بصرى
 (قوله أو مصادرة) هذا يدل على ان المراد بعدم الحيل مجرد الحزم لم يعدم الاعتقاد اه سم عبارة النهاية هنا
 والشراح فيها ما يوجب بيع المصادرة مطلقا فلا كراهة لظاهر اه قال عس قوله مدر مطلقا يظهر اه
 واما ما عس له مال غيره أم لا قال ج ويجوز الشرائع وأقره سم وقد يتوقف في الحزم لان غرض البائع
 الآن تحصيل ما يتقاضى به فاضمه ليعمل يحتاج لشفقة صياحه وقد قال فيها بالحوال بل لو قيل بانابة المشتري
 حيث قصد بالشرائع انتفاء من العقوبة لم يبعد اه والمصادرة لتضييق في مطالعة المعلن جهة طالم (قوله
 مطلقا) أى سواء كان لفوض الحيل او اضر ورتة نحو فترة الحيل المتن (ويشترط الح) ولابد ان ينظر القول
 عن تمام الايصال ومصلحته فالو قال بعينه هذا التو بيا فلو قدرهم وجلة الى شهر بشرط خيار الثلاث فقبيل
 قبل ان يفرغ البائع منه بطل كذا قالو فذلك انبى على ألف درهم من جلة الى شهر فقبل قبل الفراغ من
 اه معنى (قوله ان لا يتخلل) الى قول المتن فلو قال في النهاية الاقوله الى الكتابة على ما روى عنه ويقرى الى
 ولا يتعلق وقوله والوجوب بخلاف الح وكذا في المغنى الاقوله نحو قد وقوله والعبرة باليسكون وقوله ولا يظهر
 الى المتن وقوله الا ان نوبه الشراء وقوله ولا يظهر الى باللك (قوله ان لا يتخلل لفظ الح) شامل للحرف المفهوم
 وهو متبوع لغير المفهوم وهو محل نظر وهل المقارنة للمتناخر من الايصال والقبول كالتخلل في نظر ولا يبعد انه
 كذلك لظاهره ان اللفظ يضر ولو سهوا اذ كراهوا ينفي ان اشارة الاخوس كاللفظ اه سم بحذف عبارة
 النهاية وشمل قولنا لفظ الحرف الواحد وهو محتمل ان افهم قياسا على الصلاة وان امكن الفرق ومنه يؤخذ انه
 لا يضر هنا لتخلل اليسير سهوا أو سهلا ان عذر وهو متجه اه قال عس قوله من الحرف الواحد معتمد وقوله
 من ان عذر المراد بالعذر هناك ان يكون ممن يخفى عليه ذلك وان لم يكن فرب يصحده بالاسلام ولا يشأ بعد ان
 العلم اه (قوله لا يتعلق بالعقد بان لم يكن الح) ومنه ما بينا انى صلى الله عليه وسلم فيما يظهر وما لو رأى
 أعشى يقع في برق فاشده اه عس (قوله ولا من مستحبة) فالو قال المشتري بعد تقدم الايصال بسم الله والحد
 لله والصلاة الى رسول الله قبل جمع نهايه ومغنى قال عس قوله من الصلاة الى رسول الله والظاهر انه
 لو زاد قوله صلى الله عليه وسلم لم يضر ثم رأيت ان يادى ناقلا له عن النوار ويضمهر والاستعاذة وقوله من

القبول وبعده فليست (قوله أى أو مصادرة) هذا يدل على ان المراد بعدم الحيل مجرد الحزم لعدم الاعتقاد
 (قوله ويشترط ان لا يتخلل) قال في شرح العباب فيما اذا كانا حاضر في مجلس واحد انتهى وقضى به في
 غير الحاضر من المذكورين لا يشترط ذلك مطلقا حتى حال وجود المتناخر من الايصال والقبول ويحتمل
 فيما لو تابعا بالكتابة بان لا يضر تخلل اللفظ لكن قوله هذا لا يوافق العرف في التخلل في الغائب الح فيضد اعتبار
 عدم التخلل في الغائب عند علم اوطن وقوع البيع وهو متجه (قوله ان لا يتخلل لفظ الح) شامل للحرف المفهوم
 وهو متبوع له كحتم لتفسير المفهوم وهو محل نظر وهل المقارنة للمتناخر من الايصال والقبول كالتخلل في نظر
 ولا يبعد انه كذلك لانهم علوا الضرر الى التخلل بالاشعار بالاعراض وهو موجود مع المتو نوال الاعراض قبل
 التمام فخل فليست أمس وظهر ان اللفظ يضر ولو سهوا اذ كراهوا لكن قد يقال لاشعار بالاعراض حيث
 وقد يقال هو اعراض وان لم يقصد الاعراض ويقتضى ان اشارة الاخوس كاللفظ لانها كاللفظ انما السنتي

بعدم حله وحله الاذرى
 على البيع لفوضيه أو
 رغبة في طه المشتري أى أو
 مصادرة بخلافه لضرورة
 نحو فترة أو دين ففعل باطنا
 قطعاً ونظيره كالم الحزم
 الجبل لا تعاقده باطنا مطلقا
 (ويشترط ان لا يتخلل لفظ
 لا يتعلق به بالعقد بان لم يكن
 من مقتضاه ولا من مصلحته
 ولا من مستحبة

صح ومثله في المحتمل أو قال والله قلت فصيح فيما يظهر اه (قوله من المطلوب جوابه) وكذا من الآخر على
 أن وجهه وفاة الشيخنا الشهاب الرملي اه سم أي والنهاية والغنى عبارة عما لا يلفظ الأول ويشمل كلامه
 ما لو كان اللفظ من طلب جوابه لتسامم العقد وغيره هو كذلك كالحكاية الراقية عن الغوى اه وآقاده
 الشارح أيضا بقوله الآخر أي أو كلام من انقضى لفظه قال الرشيد في قوله مر وغيره يعني بخصوص البادى
 بالعقد اه وقال عس قوله مر وغيره أي من المتعاقدين كالمعروف فلا يضر الخلل من المتوسل له ليس
 بعاقده وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين اليسر وغيره سواء كان بمن يريد أن يتم العقد أو من انقضى لفظه لكن
 نقل سم عن المنهج عن شرح الأرشاد أن الكثير يضر من فرغ كلامه بخلاف اليسر فليست أم وقوله مر
 وهو كذلك ووجهه أن الخلل انما يضر لاشعاره بالأعراض والأعراض مضمر من كل منهما فان غير المطلوب
 جوابه لو رجع قبل لفظ الآخر أو وجهه فكذا لو وجهه ما يشعر بالرجوع والأعراض سم على سج اه
 (قوله لا يتحقق) أي ولو لم يقصد بها التحقيق لأن اللفظ إذا أطلقت جلت على معانيها وهذا الظاهر فيها
 لو اتجهما الثاني بعد تسليم الصيقن الأول وبقي ما لو قال بعتك بعشرة قدوة الظاهر أنه يضر كما يؤمن قول
 الشارح مر لا يتم التحقيق وبعض الهوامش أنه لا يضر لأنه يعني نقطا فكانه قال بعتك بكذا من غير وهو
 قريب اه عس يذهب (قوله وان لا يطلو الخ) عطف على أن لا يتخلل الخ (قوله عطف علما الخ) أما الحاضر
 فلا يضر تكلمه قبل علم الغائب كذا قال الفاضل يضر من فلان ولكن حاضر الآخر يضر تكلمه قبل علمه سم على المنهج
 من مر وقضية قوله من فلان أنه لو ناطقه بالبيع فلم يسمع فتكلم قبل علمه غيره غير مراد وان التعبير
 بالغائب يرضى على الغائبين أن الحاضر يسمع ما ناطقه به اه عس (قوله بسكون الخ) متعلق
 بالفصل في كلام المصنف اه رشيدى (قوله أو كلام من انقضى الخ) كان وجهه تنبيهه على انقضى لفظه أن
 كلام الآخر ما أجنى وقد تقدم أنه يضر وان لم يطل وما غيره فلا يضر فليست أم سم (قوله عجب الخ)
 و (قوله وان كان الخ) راجعان لسلك من المعلوم في فقهه (بالأعراض) أي من القبول أو من الإيجاب
 أي الرجوع عنه (قوله ولشأنه التعلق الخ) الانسداد كره في النقل جبهة ما عني وضرر تطل كلام أجنى
 عن العقد ولو أسير أي من الإيجاب والقبول وان لم يتفرق أي المجلس بخلاف اليسر في الموضع وفرق بان فيه من
 جانب الزوج شأنه تعلق من جانب الزوج شأنه تعلقه وكل منهما موضع في محتمل لجهة بخلاف
 البيع (قوله مطلقا) أي عدا أو سهوا اه عس (قوله يظهر أنه يضر هنا الخ) مقنود (قوله
 ويحتمل الفرق) أي بان القراءة عبادة يدينه بخصه وهي أشتق من غيرها أي فلا يضر هنا لو مع قصد القطع
 وسوى علم ما زادى اه عس (قوله وان يذكر الثمن المبتدئ) فالولم يذكره لم يكف ما أتبه لكن ينبغي
 الاكتفاء بما يأتي به الآخر بعد إذا كل هو عليه حتى لو قال البائع بعتك هذا العبد فقال المشتري اشتريته
 بد ينار فقال البائع بعتك اه وقال المشتري بعتك هذا العبد فقال البائع بعتك بد ينار فقال المشتري بعتك
 انعقد البيع كالأجر أحدهما بصيغة استفهام أولا كان قال البائع اشتري مني هذا بكذا فقال المشتري بعتك
 فقال البائع بعتك بعتك هذا البيع وان كان ما تبسده لا ينعقد فليست أم بل ينبغي الصفة أيضا فيما لو قال المشتري

من المطلوب جوابه ولو كلمة
 لا يتحقق (و) أن لا يطلو
 الفصل بين الغائبين أو
 اشارتهما أو كاشيهما أو
 لفظ أحدهما وكلمة أو إشارة
 الآخر أو كلمة أحدهما
 وإشارة الآخر والعبرة في
 الخلل في الغائب بما يقع
 منه قبل علمه أو أنه وقع
 البيع له كالمعروف بسكون
 مراد الجواب أو كلام من
 انقضى لفظه بحيث يشعر
 بالأعراض وان كان لصحة
 ولشأنه التعلق أو الجملة
 في الخلع اغتفر فيه اليسر
 مطلقا ولو أجنى ما يظهر أنه
 يضر هنا سكوته اليسر إذا
 قصد به القطع أخذ ما
 في الغائب حتى يحتمل الفرق
 (وأن) يذكر الثمن المبتدئ
 ولا تنك في نيته

ما ليس هذا منه (قوله من المطلوب جوابه) وكذا من الآخر على أن وجهه وفاة الشيخنا الشهاب الرملي ووجهه
 أن الخلل انما يضر لاشعاره بالأعراض والأعراض مضمر من كل منهما فان غير المطلوب جوابه لو رجع قبل
 لفظ الآخر أو وجهه فكذا لو وجهه ما يشعر بالرجوع والأعراض فتأمل يظهر لك وجهه ما يشعر بالرجوع والأعراض
 (قوله في الغائب بما يقع منه الخ) هل يضر كلام الآخر على اعتماد شيخنا الشهاب الرملي أو يفرق (قوله أو
 كلام من انقضى لفظه) كان وجهه تنبيهه على انقضى لفظه ان كلام الآخر ما أجنى وقد تقدم أنه يضر وان
 لم يطل وما غيره فلا يضر فليست أم (قوله وان يذكر الثمن المبتدئ) فالولم يذكره لم يكف ما أتبه لكن ينبغي
 الاكتفاء بما يأتي به الآخر بعد إذا كل هو عليه حتى لو قال البائع بعتك هذا العبد فقال المشتري اشتريته
 بد ينار فقال البائع بعتك اه وقال المشتري بعتك هذا العبد فقال البائع بعتك بد ينار فقال المشتري بعتك

يعني هذا بكذا فقال بعث فقال المشتري قبلت أخذ من فضة بغير أن وضد شرح في مسئلة المتوسط
والظاهر أن الشارح لم يرد تخصيص ذلك بالتمن بل بالتمن كذلك لا بد من ذكر من البدئي اه سم (قوله
الافى الكناية) خلافاً لهاته والتمنى (قوله على ماسر) أى فى شرح بكذا (قوله وان تبق اهليهبا) أى انعام
العقده اهتهاه قال عى قوله وان تبق الخ اشترى به عالجون او اعطى عليه وخرجه الموعى بينهما وكان
مدعى ذاكرا لا يضره معلوم من ذلك أنهم موجودا ابتداء قوله هو لتمام العقد أى فيضروا المانع التام
اه (قوله بما تلقاه به) أى كسر ط أجل أو خيار (وقوله الى تمام الشق الخ) أنهم جوزوا إسقاط أجل أو
خيار شرطه بعد تمام الشق الآخر فزمن الخيار وهو كذلك كما وضحه في حواشى شرح البهجة
بعبارةهم الصريحة اه سم (قوله الى تمام الشق الآخر) تنازع فيه العلان ولما قال التمنى عقيداً
أوجب عجل أو شرط الخيار ثم أسقطوا أجل أو خيار أو جن أو أى عليهم السلام بصر العقد اه (قوله
بمضى سمع من بقره بعادة الخ) وعليه فلما خاطب بلفظ البيع وجهر به بحيث يسع من بقره ولم يسع
مسلح وقبل اتفاقاً بأنه بقره سم وعبارة سم على ج فى آئنه كلام حتى لو قبل ج اخبان بعد صدور
بيع له مع كن باع مال أبيه الظان حياته فبينا اه وقوله مع ظاهره أنه لا فرق بين طول الزمن وقصره
وهو ظاهر اه عى وقوله وعبارة سم الخ تقدم أن سم ذكره عن اليعاب على طريق الاحتمال فقط
والظاهر عدم الصحة فيه والفرق بينهما بين بيع مال الابن المذكور واضح (قوله وان لم يسع اه الآخر)
ظاهره وان كان عدم سم معاملة بعد جديا ككونه على ميل من صاحبو يؤيد أن الاحتجابية لا ينقص
عن الاحتجاب لغائب اه سم (قوله والام بصر) قضيتة لو كان بحيث لا يسع من بقره لا يسع وان
سمه صاحب بالفعل المحرصة سم ولا مانع وكان وجهه أنه لا بد من مخاطبة اه سم (قوله على الواجب الخ)
عبارة لهاته فيما يظهر كالنكاح كباقي اه (قوله ولا يعاقب الا بالمشيتة الخ) ويستثنى من امتناع التعليق
البيع الضمى قال فى الرضى باب الكفارة فرع اذ اجماعاً انفساً علق على ألف ففعل مع
وزم المسمى وكذا قال المال ائتمتة وصل على ألف اذ اجماعاً انفساً علق انتهى وقوله فعل مع عبارة
الروضة فصيرحتى به الفدا فاعتقه عنه سكي صاحب التفرق عن الشافعى أنه ينقد المعتق عنه ويثبت
المسمى عليه اه وقوله وقبل قال فى شرح فى الحال اه سم (قوله لا شئت) أى لان لفظ المشيتة ليس من
الفاظ التملك اه معنى (قوله الان فوى به الشراء) أى فيكون كلمة اه عى (قوله والوجه
ان شئت بعثك) خلافاً لهاته بقولى عبارة سم قوله والوجه مع الخ اعتمد شيخنا الشهاب الرملى السطان

البيع كالألف أحدهما بصيغة استفهام أولاً كان قال البائع اشترى منى هذا بكذا فقال اشترى منه فقال
البائع بعثك ينقد البيع وان كان ما ابتدأ به لا يباع فليست أملى بل ينهى الصلة أيضاً قال المشتري يعنى
هذا بكذا فقال بعث فقال المشتري قبلت أخذ من فضة بغير أن وضد شرح في مسئلة المتوسط والظاهر ان
الشارح لم يقصد تخصيص ذلك بالتمن بل بالتمن كذلك لا بد من ذكر من البدئى (قوله بما تلقاه به) أى
كسر ط أجل أو خيار وقوله الى تمام الشق الآخر أنهم جوزوا إسقاط أجل أو خيار شرطه بعد تمام الشق
الآخر فزمن الخيار وهو كذلك كما وضحه في حواشى شرح البهجة بعبارةهم الصريحة اه سم (قوله وان لم
يسع اه الآخر) ظاهره ان كان عدم سم معاملة بعد جديا ككونه على ميل من صاحبو يؤيد أن الاحتجابية لا ينقص
حينئذ لا ينقص عن الاحتجاب لغائب (قوله والام بصر) قضيتة لو كان بحيث لا يسع من بقره لا يسع
وان سمه صاحب بالفعل المحرصة سم ولا مانع وكان وجهه أنه لا بد من مخاطبة (قوله ولا يعاقب الا بالمشيتة الخ)
يستثنى من امتناع التعليق أيضاً البيع الضمى قال فى الرضى باب الكفارة فرع قال اذ اجماعاً انفساً علق
عبدك عى على ألف ففعل مع وزم المسمى وكذا قال المال ائتمتة وصل على ألف اذ اجماعاً انفساً علق انتهى
وقوله فعل مع عبارة الروضة فصيرحتى به الفدا فاعتقه عنه سكي صاحب التفرق عن الشافعى أنه ينقد
المعتق عنه ويثبت المسمى عليه اه وقوله وقبل قال فى شرح فى الحال اه (قوله والوجه مع ان شئت الخ)

الافى الكناية على ما مر وان
تبقى اهل تمسما وان بغير
شئاً بما تلقاه به الى تمام
الشق الآخر وان يكون
تمكلم كل بحيث يسع من
بقره بعادة وان لم يسع
الآخر والام بصر وان حلت
الرعى البعوان يتم المطالب
لاوكيله أو موكله أو ورائه
ولو فى المجلس وان لا وقت ولو
بضوحه انك أو ألف سنة
الارضى يفرق بين وبين
النكاح على ما قال فيه بان
البيع لا ينتهى بالبيوت
بخلاف النكاح ولا يعلى الا
بالمشيتة لفظ المتقدم
كعشك ان شئت فيقول
اشترى مثلاً لا شئت لان
قوى به البراءه والاوجه
مع ان شئت بعثك

وعلنا ان شئت بعد اشريت
منك وان قبل بعده اوقال
شئت لان ذلك تعليق
بعض كسئت ومرادها
كاسيت وورثت و يظهر
امتناع ضم الناعن العوى
مطلقا لوجود حقيقة
التعليق فيه وبالمكان كان
ملكى فقد بعثك ونحوه
اكتش امر تلك بعشر وقد
بعثكها بما كان آخر
الوكلة وان كان وكسيت
اشترى ان قد بعثك وقد
أشعر به وصدق الخبر
لان ان حيثى بمعنى
اذ تفسر ما ياتي في النكاح
و يصح بعثك هذا بكذا على
ان لا يفسر لانه بمعنى الانصاف
وان (يقبل على وفق
الايجاب في المعنى وان
اختلفت لفظيها صرعا
وكلاهما (فلان بعثك بالث
مكتسرة) امورا جلة (فقال
قبلت بالث خمسة) او جلة
اولا اجل انصر او اول
او بالثين او بالثين وقبلت
نصفه بضم ساء (لم يصح)
ككسها المذكور باسلفه
بالاولى لانه قبل ضمير
ما هو عليه نعم قبلت
نصفه بضم ساء ونصه
بضم ساء للمضى بضم ساء
ان اراد فمسل ما جله
الناح مع لان اطلق لتعدد
الصدق بضم ساء فصار
لغير ما هو عليه وفي بعثك
هذا المثل وهذا مما
فضل أحدهما بعينه تردد

وأيد بقوله لم اقال له لان كذا ان به رأس الشهر صح أو ان يجر رأس الشهر فلان كذا لم يصح ولو قال
وكذلك بطلان فلان شئت صح أو ان شاعت كذا لم يطلو قال يصح فترى ان تأخر الشرط وتقدمه اه
سم (قوله بخلاف بعثك الخ) أى فلا يصح وجهه انه يعلق في كل واحد منهما بعينه وشئته فغيره اه
رشدى (قوله وبعثك ان شئت الخ) عطف على بعثك الخ (قوله وان قبل بعده الخ) جواز للمضى ولو قال
اشترى منك بكذا فقال بعثك ان شئت لم يصح كانه الامام لا يقتضاه التعليق وجوه فترى ان تأخر الشرط وتقدمه اه
بعد اشترى ان وقبلت لم يصح أيضا الذي بعد حل المشقة في استدعاء القبول وقد سبق فيتم ان ارادتها انفسها
فيكون تعليقها وهو مبطل اه (قوله تعليق بعض) أى فلا يصح اه ع (قوله مطلق) أى
قابلا أو موجبا اه ع (قوله وبالمكان) عطف على بالمشقة وما يستثنى أيضا من امتناع التعليق البيوع
الضمنية في بعض صورها كاعتق بصلك عني بكذا اذا جاز رأس الشهر مر اه سم (قوله ونحوه) مبتدأ
وخبر قوله ان كسيت بعثك وانها به ونحو ذلك ان كسيت بعثك بشرائها بعشر من فقد بعثك الخ
(قوله وصدق الخبر) فثبت انه لا يعتبر فيما قال ان كان ملكى الخ من ملكه حين التعليق ويؤيده ما ياتي
فيما لو باع مال مورثا لم يملكه فبان ميتا وعليه فيشكل الفرق بين مورث ما قال ان كان وكسيت اشترى الخ
لان سلفه يرجع الى ان كان ملكى اه ع (قوله بالمعنى) أى قوله لان اطلق في النهاية وكذا في المعنى
الاخر اه ان اراد ان يصح (قوله وان قبل الخ) تفسيره بالقبول على الغالبين تأخره عن الایجاب والا
فحكم الایجاب المتأخر والا لاستصحاب حكم القبول اه ع (قوله بالمعنى) أى كالحسن والنوع والصفة
والعدد والخلو والاصل نهاية ومعنى (قوله في المعنى) أى في اللفظ حتى لو قال بعثك فقال اشترى أو
عكس مع لكن ينبغي فيما قال بعثك بكذا فقال اشترى ان يقول بذلك والام يصح انصر افع الى الهيئة فلا
يكون القبول على وفق الایجاب اه ع (قوله بغيره) ان اراد الخ قضية كلام المعنى وشرح المنهج
الصحة مطلقا (قوله صح) أى بخلاف عكسه وهو قوله بعثك بغيره بضم ساء ونصه الاخر بضم ساء فقال
قبيل بان قال لا يصح والفرق بينهما انه عند التفصيل بعد الاجمال لا الاجمال بعد التفصيل زادى اه
يعبر به نقل عن ابن الاثير بخلافه وهو الصفة او مر (قوله لان اطلق) ز بالاولى اذا قصد تعدد العقد
فزيد في هذا القصد بينهما هذا بغيره الصفة في الاطلاق مر اه سم عبارة بالنهاية والا فلا اه قال ع
هذا يشبه ما اطلق لكن في شأته سم فقلنا الشارح مر ان النسخة الصفة هذه اه وفي الرشدى بعد
كلامنا نصه فالشارح مر موافق لما عهده الز يادى كان فاسم من الصفة سواء قصد تفصيل ما جله أو
أطلق اه (قوله والذي بغيره الصفة الخ) والا وجه عدم الصفة لانها مطابقة لایجاب القبول اه نهاية ومعنى
عبارة سم فزيد بطلان لا يتلافى الغرض ويؤيده ما في الرضوة وأصلها في تفریق الصفة انه لو اوجب
واحد لاثنتين فقبل أحدهما لم يصح انتهى مع انه تعددت الحقيقة فتأمل الجمع بين بيع ونكاح حيث
يجوز فقبل أحدهما فلا يجمع اه قال ع قد يفرق بان النكاح ليس معاوضة فخصه ثم لم يمتثل
اعتد شيخنا الشهاب الرمي بطلان وأيد بقوله لم اقال له لان كذا ان يجر رأس الشهر صح أو ان يجر رأس
الشهر فلان كذا لم يصح ولو قال وكذلك بطلان فلان شئت صح أو ان شاعت وكذلك بطلان فلان شئت صح
فترى ان تأخر الشرط وتقدمه (قوله وبالمكان) عطف على بالمشقة وما يستثنى أيضا من امتناع التعليق
البيوع الضمنية في بعض صورها كاعتق بصلك عني بكذا اذا جاز رأس الشهر مر (قوله لان اطلق) وبالاولى
اذا قصد تعدد العقد وصدق في هذا القصد بينهما هذا بغيره الصفة في الاطلاق مر (قوله والذي بغيره
الصفة الخ) فزيد بطلان لا يتلافى الغرض ويؤيده ما في الرضوة وأصلها في تفریق الصفة انه لو اوجب
واحد لاثنتين فقبل أحدهما لم يصح انتهى مع انه تعددت الحقيقة فتأمل الجمع بين بيع ونكاح حيث
يجوز فقبل أحدهما فلا يجمع اه قال ع قد يفرق بان النكاح ليس معاوضة فخصه ثم لم يمتثل
اعتد شيخنا الشهاب الرمي بطلان وأيد بقوله لم اقال له لان كذا ان يجر رأس الشهر صح أو ان يجر رأس

(واشارة الاخرى بالعقد) المالى وغيره وبالخلو والمخلف والنذر وغيرها الامايات (كانتلق) (٢٢٧) بمن غير الضرور ثم ان فهمها

الظن وغيره قصر عنه
أو الظن وحده فكأنه كما
سدد كرم في الطلاق وإذا
كانت كناية تعذر به مثلاً
باعتبار الحكم عليه به
ظاهراً كما هو ظاهر إذا علم
ينتهز فور القرائن لا يشد
كبحر اللهم الآن يقال أنه
يكفى هنا تخلفاً كناية أو إشارة
بأنه نوى الضرر ورتو زاد
بالعقد ولم يسل بأحكام
الاختصاص لما سدد كره
ثم احترازاً من وقوعه على
الصلاة والشهادة وبعد
الحلف على عدم الكلام
قلبت كالتعلق ومن ثم صرح
تخصيصه بهائى صلاته ولم
تبطل (وشرط العاقد)
البائع والمشتري أو الإصرار
سدد كره (والرشد) يعنى
عدم الجبر عليه ليشل من
بلغ مصلحته لا ينسويه ثم
لنشر أو فسق بعد بل أو بؤ
ولم يحصر عليه ومن جهول
وشده فان الأوجه صحة عقده
كمن جهول وتوخى تزلزل
الغالب عدم الجبر كطرية
ثم لو أدى وبالبائع بقاء جهره
علمه صدق بينهما كالموظف
تخلوا بينهم لامل دوايه
حينئذ من ينفي فحينئذ
وشده عدم سماع عوام
حينئذ من جبر عليه بطل
إذا صدق في القيمة بخلاف
سوى وانها قد وقد اختار
رشد واختار محضاً باعتد
من عقد للميزان لا يعول
عليه ويجوزون وقت بل اذا
وخصو عليه بسقف أو فليس بالنسبة ليس عينه

بالشرط القاصد حيث لم يخل بمقصود النكاح اه قول المتن (واشارة الاخرى الى أى وكذا تنبيهه ومعنى
(قوله المالى) الى المستثنى من النهاية والمقتضى الاقوله وإذا كانت لا يرد (قوله وغيره) أى كالتنكاح (قوله
وغيرها) أى كالتعاوى والاقار وروى ذلك له معنى (قوله الامايات) أى آتصارها بالنهاية والمقتضى الاق
بطلان الصلوات والشهادتين واليمين على ترك الكلام فليست فيها كالتعلق اه قال ع ش مثل
المستثنى منه النكاح فيقبل وزوج من لم يشد بالاشارة اذ فهمها كل أحد وفيه في النكاح كلام فراجع اه
(قوله أو الظن وحده فكأنه الخ) وحديثه فيحتاج الى اشارة أخرى اه تنبيه (قوله لا يشد) أى لا يفتى عن
النية وقد يقال قياس ما تقدم من انعقاد بيع وكيل بالكناية شرط عليه لا يشهد اه فتوفر القرائن عدم
التعذر وإمكان الحكم عليه ظاهراً اه سم (قوله اللهم الآن يقال أنه يكفى هنا الخ) اعتد به النهاية كبحر
آتفا (قوله لا سدد كره) اه لا تنفى المبالغة (قوله ثم) أى فى الطلاق (قوله استرازالخ) اه لا زيادة
(قوله ومن وقوعها) أى الاشارة (قوله وبعد الحلف) أى منه ومن غيره (قوله نحو بيعه) أى الاخرى (بها)
أى الاشارة (وقوله فى صلاته) متعلق بنحو بيعه (قوله لم تبطل) متعلق على قوله صاع والضمير الصلاة
قول المتن (وشرط العاقد الخ) خرج به المتوسط كلال فلا يشترط فيه سداد كره بل الشرط فيه التميز
فقط اه ع ش (قوله البائع) الى قول المتن ولا يصح فى النهاية الاقوله استرا الى يذوقه له نوا الى ومن
يخر وقوله وقد صدر الى مجتزئ وقوله وليس من مالى بخلافه (قوله البائع والمشتري) اقتصر عليهم لكون
الكلام فى البيع فلا ينافى أن عدم الجبر معتبر فى سائر العقود ومعلوم كماله وشرط العاقد البائع أو غيره اه
ع ش (قوله والرشد) وهو أن تصف بالبالغ والصلاح له بنيه وماله اه معنى (قوله يعنى عدم الجبر) أى أمانة
معناه كبر الالعلة بغير مؤثر فانه فى معنى المجبور عليه كالجائز وكسب عليه سم على ع يمكن أن يقال المراد الرشد
حقيقة أو حكماً اه أقول وهو يرجع الى المعنى لذكره الشارح بقوله يعنى عدم الجبر اه ع ش (قوله
من بلغ مصلحته) أى ويصدق ذلك معنى أى يمكن حكمه به بأنه مصلح عرفاً فافتضاء كلامه من أن العبرة
بوفى الخلوغ خاصته حتى لو بلغ قبل الزوال لم يتعاطى مفسدة ذلك الوقت ثم يعطى ما يسق به بعد صرح
تصرفه غير مراد اه ع ش (قوله استرا) الاولى حذف فلان دخوله فى المستثنى لا يحتاج الى التأويل
للمذكور (قوله أو فسق) ومعلوم أنه لا يحصر عليه بالفسق اه ع ش (قوله ومن جهول رشده) وجه
الشمولة أن المراد بالمجهول من لم يخر عليه ولم يعلم انك ك وهذا لم يعلم بعد بولعه بخر عليه لانه بالبالغ
ذهب جرح الصبا ولم يسلم بخر تخلفه ومفهومة أنه لو عهد له ذلك لا يجوز معاملته الا اذا علمنا رشده بعد ذلك
وهو ظاهر اه ع ش (قوله صدق بمسئله الخ) أى اللواذ وقضية كلام الشارح هو عدم تصديقه اه
ع ش (قوله ومن جبر عليه بطل الخ) هذا الاحتجاج فى شموله الى التأويل الذى ذكره الشارح فقصه على
ما قبله فبسه مسأله اه رشدي عبارة ع ش قوله اذا عقد فى القيمة بهذا القيد لا يحتاج الى دخوله الى
التأويل المذكور نعم يحتاج الى التأويل لخراج البطلان اذا تصرف فى أمثاله اه (قوله بخلاف فسمى)
الى قوله مع كونه غير مكشوف للمتنى (قوله بخلاف فسمى الخ) بيان خبر ران الرشد (قوله وان اختيار الخ)
مبتدأ وأخبره قوله لا يعول عليه (قوله مطلقاً) أى ولو بمائى القيمة أو بانه وليه (قوله ويجوزون) عموم
شامل لما لو حصلت له الخ يجب بحيث يعرف الا وقاتل العقود ونحوها لا أنه تعرض له اه اذا سلمت لم ي
يسوقه بجنون حلت على حدة الخلق وهو ظاهر فيما لو أفتى من جنونه وهو بذلك الخافه لا يستعاضها بالحكم
الجنون بخلافه لما لو حصلت تلك الخافه ابتداء استعاضها بما كان عليه فقبيل كما صرحوا به وبأن الجبر
محقق بل أحد همدان الآخر فليست بالجمع بين بيع ونكاح يجوز فيه قبول أحدهما فلا يرجع (قوله
لا يشد) أى لا يفتى عن التنفيد يقال قياس ما تقدم من انعقاد بيع وكيل بالكناية شرط عليه الا أنه لا يعتد
فور القرائن عدم التعذر وإمكان الحكم عليه ظاهراً (قوله يعنى عدم الجبر الخ) يمكن أن يقال المراد الرشد

اه عش (قوله وانما يصح بيع العبد الخ) أي ولو مضى كالمهر ظاهر إطلاقه لكن كونه عقد عتاق يقتضي
 اشتراط الرضا وهو ظاهر ونقل بالترس عن ج في معاملة الرقيق ما ينص فيه اه عش وقوله لكن كونه عقد
 عتاق لا يحصى الاقتضاء على تأمل (قوله لان مقصوده العتق) هذا التعليل لا ينافي في مال وكل شخص
 العبد في أن يشتري نفسه من سيده ولو كسبهم ذكر الصحة فيها ولو سلمه بأن منع تصرفه عما هو معلق
 السيد وقد اذلل بقصد معه فاشبه بمالو باع الراهن المهره من المهره من المهره فانه ما لم يردم فهو يثق
 بالزمن اه عش (قوله ولو رده) أي السكران اه عش (قوله كالصنع الخ) أي كور ودالسفة
 على منطوق قول أصله التكليف (قوله بالمعنى الذي قرره) أي في قوله يعني عدم الحجر اه عش (قوله
 ولا رد عليه) أي على منطوق قول المصنف الرشد (قوله فانه ملحق بالمجور عليه) * (قوله و) * ولو تلف
 الصبي أو تلفت عذما ابتاعه أو افتقر ضمن وشيد أو قبضه لم يضمن ظاهر أو كذا ما نقل عن نقل عن نص الام
 خالفوا عنه بعض المتأخرين اذ لم يقض مضيق له أو من صي مشه ولم ياذن الوليان ضمن كل منهما ما
 ما قبض من الاخر فان كان ياذنهما فالتصان عليهما فقط لوجود التسايط منهما على بائع الصبي والآخر
 وليه لا يرددهما ولو ياذن الولي وهو مال الصبي لم يبرأ منه ثم ان رده ياذن له في ذلك لمصلحة متعلقة بسدنه
 كما كور لمشر ويوجب حماري كاله الزكشي ولو لم يذالما ولو قبضه لم يضمن ولو قبضه لم يضمن ولو قبضه لم يضمن
 ففعل برئ لا مثقال أحدهم بخلافه ولو كان ذنبا في المقتضى لا يضمن الا قبض جميع ولو أعطى مبدى بنوا لمان
 ينقذه أو متاعا عن رقبته ضمن الا نذرا لم يرددهما ان كان ملكا للصبي أو لملكه ان كان لغیره ولو اوصل
 صبي هدية إلى غيره وقاله في من يذ يمثلا أو أخبر بالاذن بال دخول عمل غيره مع ما يذ العلم أو التان من
 قرين أو كاصفي في ذلك الفاسق اه نهاية وكذا في المغني الإتهام على ما عتده بعض المتأخرين فقال
 أما في الباين فيخرج بعد البلوغ اه قال عش قوله مر أو افتقرت من مثلها يقتضي التملك من العقود
 وقوله مر بعض المتأخرين منهم شيخ الاسلام في باب الحجر وقوله مر ولم ياذن الوليان ظاهره وان علم
 قوله ذك وأقره ولو قبل الصانع في هذا الحال لم يكن بعد وقوله مر ضمن كل الخ أي لعبد اذن الولي
 والمراد أنه ثبت البدل في ذمة الصانع ويؤدي الوليان مال الصبي وقوله مر فالضمن عليهما أي الوليان أو
 ياذن أحدهما فالضمن عليه فيما أذن في مال وقوله مر وهو ملك الصبي أي أماله كان ملكا لولي فانه
 برأ لان الولي هو المبيع له وقوله مر ثم ان رده أي البائس ياذن له أي الولي وقوله مر وله أي الصبي وقوله
 برئ أي البائع وقوله مر سلم ودعيت للصبي أي سوا عتبه أو أطلق وقوله مر ففعله برئ أي وان أقر فلا ينكر
 صاحب الردية لان الأصل عدم وقوله مر بخلاف مالو كان ذنبا فلا يبرأ منه وكالذين
 نهبوا الخائف ودرهم الحامك تاذن دفعهما من همتا عتبه للصبي وقوله مر عمل غيره أي فان تبين كذبه
 وجب عليه ردان كان باقيا ورد به ان كان الفاق وقوله مر وكالصفي في ذلك الخ أي في ابطال الهدية
 والاختيار بالسئول وقوله مر والفاسق ومثله الكافر اه عش قول المتن (وصدم الاكراه بغير حق) ولا أثر
 لقول المكروه بغير حق الا في الصلاة فتطليه في الاصح ولا تعلقه الا في الرضا والحسد والتحول عن القبلة
 وترك القيام في الغر يستمع التمسك وكذا القتل ويحوي في الاصح وكل هذا يأتي في العلاقات شاهقة تعالى
 و رد على الاول ما لو أكرهه على طلاق زوجة نفسه أو نسيح ماله أو صق عبدا وما أشبه ذلك فانه ينفذ وعلى
 الثاني ما لو أكرهه على اتلاف مال الغير أو أكله أو تسليم الردية فانه يضمن بالجسم ومالو أكرهه على سب
 على ذم شاة أو محرر حلالا على ذم صدفه عنه محل ومالو أكرهه على غسل مسلم يتجره عليه نفسه فانه
 يضمن ومالو أكرهه على طعن وجعلوا متفاحيلها فانه يضمن ويستقر لز وجته المهر والامة أمية الولد
 وسلبت زوجة لمطلق ثلاثا ولو حضر المحرم عرفتمكراه فانه يضمن وقوله اه مغني (قوله فلا يضمن) أي
 قول المتن ولا يضمن في المغني الا قوله وليس منأى بخلافه (قوله فلا يضمن عتدكم) قال في شرح العباب ويحمله
 حقيقة وحكا (قوله فلا يضمن عتدكم) قال في شرح العباب ويحمله ان لم يقصد بقايع البيع والاصح كما يحتمل

وانما يصح بيع العبد من
 نفسه لان مقصوده العتق
 ويصح بيع السكران
 المتعدي مع كونه غير مكلف
 ولو رده على مفهوم قول
 أصله التكليف كالسفيه
 على منطوقه أبده بالرشد
 ليشبهه بالمعنى الذي قرره
 ولا رد عليه من زال عقله
 بما لا يات به فانه ملحق بالمجور
 عليه (قلت وعدم الاكراه
 بغير حق) فلا يضمن عتدكم

ان لم يقصد ايقاع البيع والاصح كبحكمه ان وكشي أخذ من قولهم لو اكره على ايقاع الطلاق فقصدا يقاوه
مع لقصدته انتهى اه سم على ج اه عش (قوله في ما له الخ) وكذا في ما له غير محبت كل انكره غير
ماله كيقفهم من قوله ومن اكره غيره الخ ونحو من تشبهه بالطلاق ان مشي ذلك التواكره على بيع
أحد هذين شياع واحد انهما باعنه فان تعينه شعر بانتياره كقوا اكره على طلاق إحدى زوجتيه فقلت
واحدة بينهما ولو اباو عينه هنا أحد هملوا اكره عليه فلا يصح ثم (قوله في ما له الخ) أشلو به الى انه كل ينيق
التشبيه القيد في كلام المصنف لان غير مشامل لئلا لو اكره غيره على بيع مال نفسه فيسقط عليه البيع
وليس مراد فان عقده صحيح اه عش (قوله لو ليس منه) اي من الاكره (خلاف ما في الخ) كان وجهه
أن لهامندو حقه من البيع له لانها اذا طلبت التزويج فاستعز وجهها الحاكم لكن انظر لو جهلت ان لها
مندو حقا واعتقدت ان لا طريق الا لبيع هل يضع أو لا سم على ج أقول قد يقال لا تقرب عدم العدة لغيرها
البيع إذ فيكون امتناع من تزويجها كقوله هملوا تألف ما يهابل أولى اه عش ومن الجمل الجمل العجز عن
رفع الامرائى الحاكم وعدم تزويجها لاجاله وقع كقوله ظاهر (قوله خلافة عتي الخ) ومن الاكره لا يحق
ما لو اكره الحاكم في زمن الغلاء على بيع ماله اذ على ليجته بالحق فومنه ان يملكه ولو طالب المشتق ببيع ماله
وفادينه فلف بالطلاق انه لا يبيع فأكبره الحاكم على البيع فباع مع ولم يحسن وهو مقتضى كلام ج
في باب الطلاق لكن مقتضى كلام الشارح مذهب الحنفية اه عش (قوله كان اكره فنهضه) اي على بيع
عين ماله أو التبراع بين المال ومثل رفته من يسقط مغفنه كومي بهاء وجر اه عش (قوله فاجبره
الحاكم عليه) انهم انه لا يصح له باعه اكره الحاكم ولو كان انكره مسقط الدين وهو ظاهر لانه لا ولاية
له نعم ان تعذر الحاكم فيضه العدة كره المشتق أو غيره من له قدرة او تعامله بالبيع بنفسه كره شوكه
مثل شاد البلد ومن في معناه لان المقصود اصال الحق لمستحقه هذا اصل صاحب الحق ان يملكه له ويشرف
فيه بالبيع ان لم يكن من جنس حقوقي يحصل حقه وان يملكه ان كان من جنس حق لانه ظاهر وفنه
ما يقع في عصره ان بعض الملتزمين بالبدل باخذ غلال الغلاءين ونحوه لانه متاههم من أداء المال وأهرهم
فبيع ببيع المتزوجه ويحل الاخذ منه حيث وجد شرط الطفر اه عش (قوله ولو يباطل) اي بان
كان غير مالك لفتته اه عش (قوله ببيع مال نفسه) مفهومه انه لا يصح اكره الولى في مال غيره ولو لمعه غير
مراد ان المداخلة ماله عليه ولا به فبفسد الولى في غايه ولو اكره الحاكم في مال الممتنع أخذ من العلة
ويحل في الولى حيث جاز له التوكيل كان عجز عن المبصرة اه عش (قوله ويصير المصارف) بفتح الالف المن
جهة ظاهرا بان باع ماله لم يفع الاذى التي ناله لانه لا اكرهه المقصود من ماله يحصل المال من اى وجه
كان اه معنى (قوله مطلقا) اي ظاهر او باطن عليه ماله غيره أولا اه عش (قوله يعني تلك) اي قوله
وتبعها لحاق الخ في النهاية الا قوله أو على نحو ثوب الوضوء وقوله ويحل في الوكر بوقوله ورواها ولا تلك
الخبر في وكذا في المعنى الا قوله وكذا بما الى ولا تلك الخ في قوله فان امتنع قول المتن (الكافر) اي يستأفلو
كل من شكسكو كافي كقوله فينبغي ان يقال ان كان في دار الاسلام مع وان كان في دار الكفر لم يصح تزويجها
سم على به حتموا واقفه اه عش (قوله لنفسه) اي أولئك في نهاية ومعنى (قوله لنفسه) ياتي بخبر زفي قوله
ولم يكفر التوكل الخ اه سم قول المتن (المعصف) خرج حله المنفصل عنه فانه وان حرم منه المصعدت يصح
بيعه للمكافر كما في به شيئا الرمي (فرع) اشترى مسلم وكافر معا فاما الممتدحه للمسلم في نصفه مذهب على
الزكشي أخذ من قولهم لو اكره على ايقاع الطلاق فقصدا يقاوه مع لقصد اه (قوله لو ليس من خلافه
لمن زعم الخ) كان وجهه ان لهامندو حقه من البيع له لانها اذا طلبت التزويج فاستعز وجهها الحاكم لكن
انظر لو جهلت ان لهامندو حقا واعتقدت ان لا طريق الا لبيع انتهى (قوله لنفسه) ياتي بخبر زفي قوله
ولم يكفر التوكل الخ (قوله المعصف) خرج حله المنفصل عنه فانه وان حرم منه المصعدت يصح بيعه كذا
أقني به شيئا السهاب الرمي (فرع) اشترى مسلم وكافر معا فاما الممتدحه للمسلم في نصفه مذهب (قوله)

فيه ما يغير حق لعدم الرضا
وليس منه خلافا لمن زعمه
قول بجبرها لأزواجها
ان يعني مثلا كذا بخلافه
بحق كان أكره فنهضه أو
تسعين ببيع ماله لو فادينه
أو شرأ مال أسلم بنفسه
فاجبره الحاكم عليه بالضرب
وغيره وان مع بيع الحاكم
له لتقصير موطن أكره غيره
ولو بيا حل على بيع مال
نفسه مع من لانه أبلغ في
الأذن ويصح بيع المصارف
مطلقا إذا أكره ظاهرها
(ولا يصح شره) يعني تلك
(الكافر) كل من رد نفسه
بنفسه أو بوكيله ولو مسلما
(المعصف) يعني كما هو
ظاهر

عج اه عش (قوله ما فيه قرآن) شامل للتيمة وهو متعجب (قوله وان قيل) هل يشمل حرفا واحداً
الحرفان اثبت فيه بقصد القرآن يتألف من السبع حيث لا فلا مثل المصنف التوراة والانجيل فبفتح اذالم
يعلم تفسيرهما سم على عج اه عش (قوله اوجدار) بخالفه بقوله النهاية ويطبق على ما في التقود التي عليها
شعر من القرآن فيما يظهر ما عتبه السليبي ايمان سره اهل التهمة الدور وقد كتب في سقطه اثني من
القرآن فيكون مقتضاه المصنفية غالباً اه قال عش قوله مر للمصنفين ان مثل ذلك الثوب
المكتوب على القرآن لعدم قصد القرآنية بما يكتب عليه الا ان يقال الغالب فيما يكتب على الشبان
بقصده التبرك لا ليس فاشبهه التمام على ان في ملاسته ليدن الكافر امتثاله ولا كذلك ما يكتب على
السقوف ولا فرق في القرآن بين كونه منسوخ التلاوة ولو لم ينسخ الحكم وغيره اه وقوله ولا فرق الى الخ
سم مثله (قوله بطل السبع فيما عليه قرآن) نقله في شرح الارشاد عن فتوى بعضهم ثم خالفه اه سم
(قوله ولو وضعنا) وذلك لان لم يقطع في نسبه عنصلي الله عليه وسلم ونسخ بالضعف الموضوع اه عش
بشارة سم واما الاحاديث المتفق على وضعها فينبغي ان يقال ان تضمنت انوار السلف اوما في معنى الآثار
امتنع بهلهم الكافر والا فلا اه (قوله لانما) أي الحديث الضعيف وغيره وكان الاولى الاقرار بالثبوت
النهية (قوله التي بها) انوار السلف ولا يبعد ان غير السلف من مشاهير علماء الامتواصلهم كالمسلم
ثم رأيت في شرح العباب قال والذي يظهر ان المراد بالسلف عايم ائمة الخلفاء اه سم (قوله آثار
السلف) أي كالحكايات المأثورة عن الصالحين زيادى في سم على ج ولا يبعد ان أسماء الانبياء سيما نبينا
كلاً آثار اه ونقل عن العلامة شخصاً سليمان البابلي تخصص ذلك بمن لا يعتقد تعظيم ذلك النبي
كالنصارى بالنسبة لسيدنا موسى اه أقول وفيه توقف بنينا لاخذ باطلهم وينبغي ان مثل ذلك اسماء
صلحاء المؤمنين حيث وجد ما بين المراجحة كافي بذكر من أنى حقاقه يؤخذ من هذا الاولى أنه يحرم على
المسلم الاستغناء عن آيات كتبه في السؤال والجواب لفظ الخلافة فتنبه فانه يقتضي كثير الخطأ اه عش
(قوله نعرفنا الامتثال) يؤخذ منه أنه يحرم تقليد ما في آثار العصاة والأئمة الأربعة أو غيرهم من النعمان
والصوفيين بل بعضهم من المتدينين كالروافض والوهابيين بل أولى لان اهانتهم أشد من اهانة الكفار
(قوله ويبحث الخ) المتمدن خلافه مر اه سم صيرورة النهاية بخلاف ما اذا خلقت كتب العلم من الآثار
وان تعلقت بالشرع ككتب شعروا خلافاً لبعضهم اه قال الرشدي قوله مر ككتبت شعور الخ أي
وفقه كفى شرح الروض اه وقال عش قوله مر ككتبت شعور الخ أي اذا خلقت عن بسم الله كما

ما فيه قرآن وان قل وان كان
حين فهو تفسير أو علم أو علم
نحو ثوب أو جدار ما هذا
النقد للجنة ومن ثم لم
اشترى داراً بسقطها قرآن
بطل السبع فيما عليه قرآن
وصح في الباقي تفرقنا
للمصنف ومثله الحديث أي
ما هو فيه ولو وضعنا فيها
يظهر لانها أولى من
الآثار الاستغناء عن العلم
التي بها آثار السلف وذلك
لنهر فيها الامتثال ويبحث
ان كل علم شرعي أو آله

ما فيه قرآن) شامل للتيمة وهو متعجب لانما لا تنقص عن الاحاديث الضعيفة ولا عن آثار السلف بل تزيد كما هو
ظاهر والجواب عن ارسال كيعلم الصلاة والسلام للكفار يمكن ومخرج الجلبه وان لم تنقطع النسبة وليس
بعيد الدليل قرآن لا يحرم وحرم ما ليس أمراً حراماً أي وقد تقدم ذلك وهل يشمل ما فيه قرآن ولو جرداً
ويجتمعت الحرفان اثبت فيه بقصد القرآن يتألف من السبع حيث لا فلا (قوله بطل السبع فيما عليه
قرآن) نقله في شرح الارشاد عن فتوى بعضهم ثم خالفه (قوله التي بها) انوار السلف) هذا الضعيف صريح
في ان سبب المنع تلك الآثار فيؤخذ من ذلك المنع اذا خرجت عن العلم ولا يبعد ان غير السلف من مشاهير
علم الامتواصلهم كالمسلم والسلف وشميل كتب العلم التي فيها آثار كتب غير الشرع ووجه ان سبب المنع
الآثار فلا يضرب من غير علمها ولا يفتى أن منسوخ التلاوة فقط من القرآن أولى بالمنع من الآثار لانه كلام
التمنا عن التمسك بصف القرآنية فقط بل قد يقال ينبغي المنع في منسوخ التلاوة والحكم انك فليتمثل وان
التمام أولى بالمنع من الاحاديث والآثار فليتمثل ثم رأيت في شرح العباب قال وان أي والذي يظهر ان
المراد بالسلف هنا عايم ائمة الخلفاء الخ واما الاحاديث المتفق على وضعها فينبغي ان يقال ان تضمنت آثاراً
للسلف اوما في معنى الآثار امتنع بهلهم الكافر والا فلا يبعد ان أسماء الانبياء سيما نبينا كلاً آثار
(قوله ويبحث كل علم الخ) المتمدن خلافه مر وقوله لغير حاجتنا ذكر اهتبه لحاجة وقوله دون شرائه

هو ظاهر وقوله حر خلافاً لبعضهم تبعه ج. اه. وعبارة المغني قال السبكي والاحسن أن يقال وتكتب صلواتنا
 وان خطه عن الأثر تارة تعظيم العلم الشرعي انتهى وهذا لا ينافي بقوله بأنه وتعليقه بقصد جواز تلكه كتب
 عالم غير شريعتي ينبغي منعهم تلك ما يتعلق منها بالشرع ككتب النحو والعقائد شيخنا وفخامته نظر أي
 بل الظاهر الجواز وهو كذلك ولو نسخ الكافر مصحفاً أي أو شيئاً مما ذكر من كتب حديث أمر بإزالة تلك
 عنه اه. (قوله كذلك) ويحذف الكافر من وضعه على المصنف لتقليده كقوله ابن عبد السلام وإن ربحي
 إسلامه بخلافه فكيف من المراهنة به ومعنى قال عرض قوله حر لتقليده ظاهر وإن احتج بالتقليد
 وانحصار في الكافر وهو ظاهر لأن غاية ما يترتب على عدم تمكنه من نقصان حورته وتلفه لم ينظر والله في غير
 هذه الصورة وقوله بخلافه فكيف من حاله أي إذا ربحي إسلامه بان فهم ذلك من حاله أما إذا لم يربح إسلامه فإنه
 يمنع منها والمطالب بالمنع الحاكم لا إلا خلافه من الفتنة عرض (قوله لغیر صاحب) أي فلا كراهية فيه
 لحاجة اه. سم (قوله ببيع المصنف) خرج به الاشتغال على تفسيره وظاهره وإن كان لنفسه أقل من القرآن
 أو أكثر وكتب العلم والحديث ولو قد سفلوا بكراهية بعه اه. عرض (قوله دون شرائه) أي فلا كراهية فيه
 مطلقاً اه. سم (قوله ولو يفتو ببيع) حذف في النهاية لفظة النصوص وانظر ما أدخله الشارح من قوله المن
 (والمسلم) أي المنفصل فبيع الأمة لحال مسلم عن شبهة لا تقتضي حرية الوليد بأن ظن المسلم زوجته
 الأمة لشفاء الأذنل عنه وإن قلنا لما يعلم بإدام الحمل ثم هذا نصه بحال، بينه وبينه يجعله يفتي بمسلم ثم
 رأيتني سم على ج. ويغفر منه بالأولى أن يسدها لا يكافيهما زالة الملك عن المسلم اه. عرض (قوله
 أو المراء) خرج به المنتقل من دين إلى آخره لا لاجتماع بعبه الكافر زبادي اه. عرض (قوله أو بعض
 أحدهما) أي المسلم والمراء اه. عرض (قوله إزالته) أي علقته بالإسلام واحتمال ج. ودان في الإسلام بتقويه
 بالكافر ببيع بعد ما (قوله ظاهر) أسقطه النهاية وعبارة المغني الآن يعتق عليه ذلك في ثلاث صور والأولى
 إذا كان المبيع أصلاً أو فرعاً المشتري الثاني إذا قال أعتق عبك المسلم عن يهوض أو غيره وأما الثالثة
 إذا أقر بغيره بعد مسلم ثم اشتراه قاله الأسنوي لكن الصحيح في هذه الثلاثة أنه اقتداء من جهة المشتري
 لا شراء اه. وعلم من هذا أنه كل المناصبان يذكر بعد قوله بنحوه في ملكه (قوله أو شهد بخره
 أي وإن لم تصح شهادته) لا تنقص عن الإقرار اه. سم (قوله ومن قال الخ) أي الكافر اه. عرض
 (قوله بالرفع) أي فإنه يصح شراؤه بمعنى ونهاية (قوله لنفسه) أي النسب (قوله المغني) عبارة المغني والنهاية وأما
 فيد كلام المصنف بالرفع تبعاً لشارح ليكون مستأنفاً إذا كان من مذكول الاستثناء
 فيلزم استثناء الشيء من نفسه أي يلزم استثناء المصنف من علم المصنف هو فاسد اه. أي إذا التقدر بحيث لا يصح
 شراء الكافر المسلم الآن يصح شراؤه بشيء زاد أو إلا أن يعتق فيصير شراً. قائله اه. وعبارة البصري
 زوأني بعض التعالمق نقل عن العلامة الطنطاوي أن النسب يقتضي المصنف العتق وهو ما سدل
 الأمر بالتمسك اه. (قوله شراؤه) فاعل فيه (قوله وكذا ما الخ) اعتمده ج. اه. سم (قوله فالتعبه الخ)
 خلافاً للنهاية وروفاً لاطراف المغني (قوله أنه) أي تعالى في يد أو السلاح (مثله) أي كذلك الخ في الحديد
 فيصير مع الصفة (قوله ولو مستأنفاً) أي أو معاهد أو يظهر وهو بدو أو بدل طلبه اقتصاره في بيان المفهوم
 على الذي بدو الأثر في قوله بخلاف الذي في دلارنا * (فرع) * لو باع العبد الكافر من حرقه فالظاهر
 استثناءه قياس الأولى على أنه الحرب إلا أن يقال القرض الظاهر من الآية لا يخلل القتال ولا كذلك العبد
 وهذا الثاني هو مقتضى تعاليل جميع الحديد بأنه لا يتعين جبهه عند حرب وقد جزم تخلفاً في شرح الإرشاد

كذلك ويكره لغیر صاحب
 بيع المصنف دون شرائه
 (د) لا تملك الكافر ولو
 يوكيله (المسلم) ولو يبيع
 تبعه أو الشراء أو يبيع
 أحدهما ولو غل ولو بشرط
 العتق (في الظاهر) أو ما فيه
 من إبطال المسلم أو حقوقه
 المرتبطة بصلته بالإسلام
 فيه ففي تمكن الكافر منه
 أو إزالته (الآن يعتق) أي
 يحكم بعتقه (ظاهر) (عليه)
 بنحوه في ملكه كبعضه
 ومن أقر أو شهد بخره
 ومن قال له أنه أعتقه
 حتى وإن لم يذكر هو مزالان
 الهبة كالبيع (نبيع)
 بالرفع لنفسه بمعنى النسب
 (في الأصح) شراؤه لا تنفاد
 إزالته بعتقه (ولا عتق الذي
 يغير دار أو كذا ما الخ) منشى
 أو سله الهبة على ما بحث
 ورد ما يأتي في جعل الحديد
 سلاطه أعتقه منه ولا تملك
 (الحري) ولو مستأنفاً

أي فلا كراهية مطلقاً (قوله أو شهد بخره) أي وإن لم تصح شهادته أذ لا تنقص عن الإقرار (قوله
 لنفسه) أي النسب إذا التقدر بحيث لا يصح شراء الكافر المسلم الآن يصح شراؤه قائله أو إلا أن يعتق
 فيصير شراً. قائله (قوله وكذا ما الخ) اعتمده ج. (قوله ولو مستأنفاً) أي يبيع بعتقه الشاهد بالرمي

بنقل البصمة على المنهج اه عش قولنا المن (سلاح) هل كالسلاح تسمن من قتال في البحر أو لعدم تعيينها
للقاتل فيه نظر ويقع الاول كأخيل مع عدم تعيين القاتل على من ج اه عش (قوله وقروا) أي وان تم تصليح
للتوب بسلاما وكذا ما ليس لها كسر ولحلم اه بحري (قوله بخلافه في صلات الخوف) أي فان المراد
بالسلاح ثم ما يدفع لامتنع اه عش (قوله أو بعضه) أي بعض السلاح شامعا اه عش (قوله لانه يستعين
الخ) أي مظنة الاستعانة تكون لازما سم صليح والرماد اه فاحل الاستعانة على ظاهره لم تكن لازمة
لبيع اه عش (قوله فنه) الاولى منه (قوله بخلاف الذي يدارنا) أي اذا لم ينظر بقدر نتاراه الى دار
الحرب سم ونهاية (قوله والباغي الخ) و (قوله أو أصل السلاح) كمن يهاجم على الذي اه عش (قوله
لا احتمال الخ) يؤخذ من هذا الجواب ما ذكره في السؤال فهو لو أن طائفة من الحر بين أسر واجلة من
المسلمين وأرادوا بهم الى محلة قريب من بلاد الاسلام وطلبوا من أهل تلك المحلة أن يقتلوا أولئك الأسرى
وقالوا لا نطعمهم الا بر وعندهم ما نسته به على القهالي بلادنا فهل يجوز الاقتداء بذلك ويحرم لما فيه
من اعانتهم على قتالنا واصل الجواب أن قاس ما هنا من جواز بيع الخديديهم جواز الاقتداء بما طلبوا من
القتل ويحرم لانه ليس من أه الحرب ولا يصلح بل يؤخذ مما عاين في أهل الجاهل من استحباب فداء الأسرى بعمال
استحب هذا اه عش (قوله حرم الخ) أي بغيره (قوله وحرم) ولعله لم ينظر الى هذا الظن لعدم صلاحية
للمر به يستعطف بخلاف ما لو خضع من ذي يدارنا السلاح الى أهل الحرب فإنه لا يصح لصلاحه للحرب بذلك
الهية اه عش (قوله صرح به أو قوله) مفهومه المظنون حيث لم يصرح بالوكالة ولا نوى الموكلات وكنت في
شره مسلم أو معصف بعينه وهو ظاهر اه عش (قوله أو تهاج الخ) أي ان تهاج الكافر ذلك من مسلم اه
عش (قوله ونحو المصنف) أي بان روح الاسلام واستعاره لا دفعه مسلم بقتل مسلم اه عش (قوله وبكره
ايحار عينا الخ) أي ما ذكر من المسلم ونحو المصنف ونحو ما يباح به استجاره الكون عبارة مر وكذا شيخ
الاسلام في شرح المنهج فان استأجره كره انتهى اه سم عبارة عش قوله مر فان استأجره كره
أي ولو تولد منه مسجد للمسلمين لأن فيه خلافة اه وصاروا بالغين ومحل جواز استجار الكافر العبد المسلم كما قال
الزركشي في غير الاعمال الممتنة أما فانه لا يجوز ان يقتله قطعاه اه (قوله لكن يؤمر الخ) عبارة الغني
قال ابن المقرئ ونزعه منه مما فوضعت عند عدل وقضته أنه يتسلمها أولا وقضته كلام الروضة أنه لا يمكن
من ذلك بل يسلم أولا بعد ذلك قال الأفرعي ويحتمل أن يقال يسلم اليه الرقيق ثم يزرع حاله لا يخذل ويحتمل
ايداعه من خلاف المصنف فانه محدث خلاصه اليه وهذا كالأكل خفته بغيره وينبغي أن يكون غير المصنف مما
ألحق به كالعبد اذا من العلة اه (قوله وباحجار المؤمنين الخ) أي يؤمر في اباراة لعين باجارتهم لمسلم كالأبي
المجموع بخلاف اباراة الفلانة لأن لا يعرفها فكيف يحصل العمل بغيره اه معنى وفي سم بعد ذكر مشه عن
الاسن ولا ياتي هذا في المصنف اعبارة النهاية وباحجار المسلم المسلم اه (قوله المسلم) مفهومه أنه لا يكتفي ان

(قوله سلاح) هل كالسلاح تسمن من قتال في البحر أو لعدم تعيين القاتل فيه نظر ويقع الاول كأخيل
مع عدم تعيين القاتل (قوله لانه يستعين) أي مظنة الاستعانة تكون لازما (قوله والباغي الخ) ينبغي أو لم يندارنا
نظر ارسله دار الحرب (قوله باحجاره) خرج استجاره الكون عبارة مر وكذا شيخ الاسلام في شرح المنهج
فان استأجره كره انتهى اه (قوله في قبض المصنف) ظاهره أنه لا يباح ان ينوب عنه في قبض المسلم بل
يجوز ان يسلم اليه ثم يزرع حاله لا يخذل ويحتمل ايداعه من خلاف المصنف فانه محدث خلاصه اليه وهذا كالأكل
خفته بغيره وينبغي أن يكون غير المصنف مما ألحق به كالعبد اذا من العلة اه (قوله وباحجار المؤمنين الخ) أي يؤمر في اباراة لعين باجارتهم لمسلم كالأبي
المجموع بخلاف اباراة الفلانة لأن لا يعرفها فكيف يحصل العمل بغيره اه معنى وفي سم بعد ذكر مشه عن
الاسن ولا ياتي هذا في المصنف اعبارة النهاية وباحجار المسلم المسلم اه (قوله المسلم) مفهومه أنه لا يكتفي ان

(سلاح) وهو هنا كل نافع
في الحرب يعطى ودون فرسنا
فخلافه في صلات الخوف
لاستلاف ملحقات الجليل أو
بعضه لانه يستعين به على
قتالنا فالتخلف عنه لاصح لازم
لأنه فالحاق بالذات في اقتضاه
المنع فيه الفساد بخلاف
الذي يدارنا لانه في قبضتنا
والباغي وقاطع الطريق
أي لسهولة قتاله أمرهما
وأبسل السلاح كالديد
لا احتمال أن يجعل غير سلاح
فمن جنسه سلاح حرم
وضم كسبه لباع أو قاطع
طريق (قوله أو لم يعلم) والمكافر
التوكل في شراء كل ما ليس مسلم
صريح به أو فواو يجوز ولا
كره أو تهاج واستداع
واستجار المسلم ونحو المصنف
وبكره استجاره وعنه وابعارته
وايداعه لكن يؤمر بوضع
الرهون عند عدل وينوب
عنه مسلم في قبض المصنف
لأنه محدث وباحجار المؤمنين
مسلم

يؤخره لكافر ثم يؤمر ذلك الكافر أيضا بإجباره وهكذا وهو مخير سم على بطله حيث فهم من حاله أن
الغرض من ذلك التلاعب بالمسلم وإيقاظ في سلطنة الكفار والأفلام من إيجاره إلى كافر وهو يؤخره إلى
كافر آخران ظن أن ذلك وسيلة إلى إيجاره لمسلم هذا بقي ما استأراه وأستودعه فهل يمكن من استخفافه في
العار به وحفظه في الودعة أو تبين أن يستتب مسلم إلى حفظه ودفعه إلى مسلم يتخذه قبيحا وتضمنه
على الكافر شيئا ككون المسلم أباه لكافر أو غيره فلا بد منه نظر ولا بعد الثاني ثم رأيتني على علم الهيعة
ما يؤخذ من ترجيح الأول فلتأمل اه عش أقول وهو أي الأول قضية تخصيص الشارع والنهاية والغنى
الامر برفع اليد بالرهون والمؤجرون المأجور والمودع (قوله) كايومر بأزالة ملكه (الح) ولا يكتفي به ولا
إجباره ولا تزويجه ولا تدبيره ونحو ذلك لأن الفساد الاستقلال مغنى ونهاية (قوله) أو بكتابة (الغن)
أي وإن لم يزل بها الملك لأفادتها الاستقلال بنهاية وبغنى (قوله) ولو بغير وقف أي بيع أو هبة أو عتق
أو وقف على غير كافر أو نحو ذلك دفع الأمانة والأذلال وقطع السلطنة للكافر على المسلم ولا يجوز زواله
اه مغنى (قوله) من أسلم في يده (الح) وقد رأيت بعضهم صور دخول المسلم في ملك الكافر ابتداء على
نحو خمسين صورة وهي راجعة لقول بعضهم أسباب دخول المسلم في ملك الكافر ثلاثة ما يقصد الملك القهرى
والفرض واستعقاب العتق أي بأن بشرى من يعق عليه وهو ضابطهم اه نهاية وكذا في المغنى قال أنه
قال يدخل المسلم في ملك الكافر ابتداء في أربعين شراها ثم ذكر الضابط المذكور (قوله) باعها لحاكم (الح)
وظاهر كلامه تبين بيعه على الحاكم لسلطة الحاكم قبض الثمن ولا وإن كان الملك مخيرا بين الكفاية اه
نهاية (قوله) باعها لحاكم أي وجوب (قوله) عند ثقة ولو امتنع الثمن ذلك إلا بوضوئه إلا الأخذ من بيده
فيما ينظر فصيحه على دفعها اه عش (قوله) وكذا مستولدة (الح) أي استكسبت عند ثقة قال سم
ظاهره وان تأخر الاستيلاء عن الإسلام اه أقول بل ظاهر وجوب قوله قبل إسلامه للمستولدة أيضا بتأويل
من ذكر وقد يفيد قول عش قوله مر وكذا مستولدة أي الكافر إذا أسلم اه (قوله) ويتبعه
الحاق (الح) المعتمد بخلافه مر اه سم عبارة النهاية ولو طرأ إسلام القن بعد تدبير سيده لم يجبر على بيعه على
الأصح مضمونان فهو يتغيره فلا كان ملق عنه بصفة قبل إسلامه فهو كالقن على الأقرب اه قال عش
قوله مر فهو كالقن الخ أي فصيحه على بيعه بخلافه حيث ألحقه بالاستولادة والأقرب ما قلناه لا ينظر فرق
بينه وبين المدمر الذي طرأ إسلامه اه (قوله) والأوجه إيجاره (الح) المعتمد عدم الإيجاب بل امتناع هذا
الفداء لأنه يسع ويبيعها مجتمع مر اه سم عبارة النهاية والأوجه عدم إيجاره على بيعها أي الاستولادة من
نفسها بمن المثل خلافا لركشي لما في من الإحاف بالمالك بتأخير الثمن في الأمانة طلب غيره أو فداءه هاهنا
بقدر قيمته لم يجبر أيضا خلافا لبعض المتأخرين أذهب اسم لها وهو غير صحيح اه قال عش قوله مر خلافا
لبعض المتأخرين مراده حج وقوله مر أذهب اسم لها الخ قد يتوقف في دعواه أن اقتداءه هايسع ويقال

أنه في إبطاء العين دون إبطاء الأمانة قال الزركشي وهو ظاهر لأن الإجبر فيها يمكنه تخصيص العمل بغيره اه
ولا يأتي هذا في المصنف ومفهوم قوله لمسلم أنه لا يكتفي أن يؤخره لكافر ثم يؤمر ذلك الكافر أيضا بإجباره
وهكذا وهو متجه (قوله) كايومر بأزالة ملكه (الح) قال في شرح العباب ولو حلت أمانة الكافر من كافر بشكاح
أو شبهة أو أسلم فإن قلنا الحسل يعلى حكم المعلوم أمرها كما بأزالة ملكه فهذا كره في البحر ونفيه نظر
وأطلق في بيان النظار ومنه أنه لا يتصور الأذلال هنا ثم قال هذا هو الذي يظهر ثم رأيت جملة متأخرين قالوا
لا يجبر على إزالة ملكه متناقصا للوضع وأطلق في بيان ذلك عنهم ومنه أنه بعد الوضع لا يمكن إيجاره على إزالة
ملكه عنهم لحدوث التفرق إلى أن قال وميل الزركشي إلى الأخذ بقضية متناقصا البحر من إيجاره على إزالة
ملكه متناقصا لاحتجابه ثم نظر فمفرج وجهه والأوجه أنه لا يؤمر بالأذلال في هذه الحالة كجلى الكفر (قوله)
وكذا مستولدة) ظاهره وان تأخر الاستيلاء عن الإسلام (قوله) ويتبعها لحاق (الح) المعتمد بخلافه مر (قوله)
والأوجه إيجاره) المعتمد عدم الإيجاب بل امتناع هذا الفداء لأنه يسع ويبيعها مجتمع ولين تعق عليه لأنه

كايومر بأزالة ملكه ولو
بغير وقف على غير كافر أو
بكتابة القن من أسلم في يده
أو ملكه قهرا نحو أورت أو
اختيارا نحو فسخ أو قالة أو
رجوع أصل واجب أو
مقرض فان امتنع من رفع
ملكه باعها لحاكم هل فان
لم يجبر مقرر يستكسبه
عند ثقة وكذا مستولدة
ومدوره قبل إسلامه ويتبعه
الحاق معلق العتق به
والأوجه إيجاره على قبول

ان ما يدفعه في مقابلته تجزئة العتق وهو تبرع من الدافع اه وقال الرشيدى قوله مر اذ هو يبيع الخ توقف
 شخصاً في الحاشية في كون الاقتداء بغيره في البيع في البيع من كلامهم يجعلونه مقابل البيع ومن ثم أجاز
 الشهاب في خصمه هذا الاقتداء لكن قال الشهاب سم في حواشيه قوله في قضاء الاجنبي الخ انظر هذا القضاء
 هنا وفي بعض الرق الاتي هل هو عقد صاغة فهو بيع جدياً ولا فيه ما في حكم الرقيق حينئذ هل انقطع المالك
 عنه وهو مشكل لان المالك لا يملكه الا بعد صاغة فانه لا يملكه الا بعد صاغة فانه لا يملكه الا بعد صاغة فانه لا يملكه الا بعد صاغة
 ذلك في المستوفى لان الاجنبي ان يكون اقتداؤه عقد صاغة قبل لو كان كذلك لم يجز لان العتق عليها غير ما تمتنع
 وان أدى الى العتق وانما هو عقد يبيع ويبيع الغير ما تمتنع واماني في بعض الرق فهو يبيع كسائر البيوع
 انتهى فاضار الى ان اقتداءه بها لا يكون الا بعد صاغة وحصل الجواب عن توقف الشيخ ع ش اه وقوله
 وحمل الجواب الخ في موقعة طاهر لان ما ل كلام النهاية وسم واحد هو ان الاقتداء به لا يكون الا بعد صاغة
 فخرج ع ش كلام النهاية هنا مستنداً بان ما دفعه الغير هنا من قبل التبرع المحض لا المعاوضة وعلى كلام
 سم ايضاً كما هو ظاهر (قوله يعني) الى قوله قبل في المعنى الا قوله نحو جلد الاخصية والى قول المتن الثاني
 في النهاية الا قوله واراد الى المتن (قوله خمسة) هو ذا البرزى في قوله قال الاولى في العراق والتحقيق ان اشتراط
 الرؤية داخل في اشتراط العلم فانه لا يحصل بدون رؤية ولو وصفه ففوق الوصف او رضى عنها العبارة اه
 معنى (قوله ويزيل روى الخ) اي لا يرد الى روى على المتن لان كلامه في غيره فانه لا يابى بعه اه معنى (قوله)
 بما ياتي فيه) ائتمن اشتراط الحلول والتقاضى والماملة على ما ياتي فيه اه ع ش (قوله ولا يرد الخ) اي على
 ما فهم من كلامه من انما اجتمعت في هذه الشروط صفة بيعه اه ع ش عبارة الرشيدى اي من حيث توفر
 الشروط الاتية فيها اي بحسب الظاهر مع عدم محبتها من مذهبها وادان على المنطوق وحاصل الجواب
 منع كون ذلك مستوفى للشروط اه (قوله جلد الاخصية) اي بالنسبة لمعنى ووتنالا الفقير كما ياتي في باب
 الاخصية (قوله وحرم المالك الخ) اي اذ لم يكن احد احرم من آخره والا فالوجه العتق اه معنى (قوله قبل الخ)
 اقر المعنى عبارة قال السبكي والذي يحرر من الشروط المالك والمنفعة فلا شرط له غيرهما وما اشترط
 الطهارة فيستغنى عن المالك لان الجنس غير طاهر وأما القدرة على التسليم والعسيرة فشرط في العاقد وكذا
 كون المالكين له العقد اه (قوله مع الاشارة الخ) اي لان فيه تشبهاً على ان الجنس لا يملك بالبيع وكفى بهذا
 أيضاً فائدة اه سم (قوله شرعاً وان غلبت الخ) يعني ان الشرط ان يكون محكم الشرع بطهارته وان
 كانت الخاصة بالقبيح مثله اه رشيدى (قوله بالفعل) والامكان) اقول رد عليه المتجسس الا في لانه طاهر
 العين بالفعل ولعل حق العبارة ان يقول واراد طهارة العين طهارتها حقيقة واحكاماً فخرج المتجسس المذكور
 لانه في حكم تجسس العين لانه لا يمكن تطهيره فليس بطاهر العين حكماً فليتام اه سم قول المتن (بيع الكلب)
 (فرع) عند دخول ماله في حقيقته في كلب هل هو وان جاز اقتناؤه او وجب كونه ماله يقتل ولا
 اقتناؤه لمراساة قال مر وظاهر ما ورد في الامتناع ببقاء ما مضى مع انهم معدون ولا يصنع له في الحيف
 يستلزم عليه ما هو متمتع وان استلزم العتق مر (قوله قضاء اجنبي الخ) انظر هذا القضاء هنا وفي بعض
 الرق الاتي هل هو عقد صاغة فهو بيع جدياً ولا فيه ما في حكم الرقيق حينئذ هل انقطع المالك عنه وهو
 مشكل لان المالك لا يملكه الا بعد صاغة فانه لا يملكه الا بعد صاغة فانه لا يملكه الا بعد صاغة فانه لا يملكه الا بعد صاغة
 المستوفى لان الاجنبي ان يكون اقتداؤه عقد صاغة قبل لو كان كذلك لم يجز لان العتق عليها غير ما تمتنع وان
 أدى الى العتق وانما هو عقد يبيع ويبيع الغير ما تمتنع واماني في بعض الرق فهو يبيع كسائر البيوع
 فليتام (قوله مع الاشارة الخ) اي لان فيه تشبهاً على ان الجنس لا يملك بالبيع وكفى بهذا
 بالفعل والامكان) اقول رد عليه المتجسس الا في لانه طاهر العين بالفعل ولم يسل حق العبارة ان يقول واراد
 بطهارة العين طهارتها حقيقة فتخرج المتجسس المذكور لانه في حكم تجسس العين لانه لا يمكن تطهيره فليس

قضاء اجنبي له ما يساوي
 قيمتها وكذا لو تمحض الرق
 فيما يظهر لاعلى قبول قضاء
 القن لنفسه لانه لا يملك
 في تناقض العوض (والمبيع)
 يعنى المعقود عليه ولو غنا
 (شروط) خمسة يزيد
 الروى بما ياتي فيه ولا يرد
 نحو جلد الاخصية وحريم
 المالك وحده العجز عن
 تسليمهما شرعاً قبل المالك
 يعنى عن الطهارة لان تجسس
 العين لا يملك اه ويرد بان
 اغناؤه عنها الاستدنى عدم
 ذكره لان فائدة تحرر ومحل
 الخلاف والوفاء مع الاشارة
 لرد ما عليه الخالف من عدم
 اشتراطها من اصلها احدها
 (طهارة عينه) شرعاً وان
 غلبت الخاصة في ماله واراد
 بطهارة العين طهارتها
 بالفعل والامكان لئلا يكره
 في المتجسس (فلا يبيع
 ببيع الكلب) ولو معلماً

عدم التحول هنا سم على المنهج اه عش قول المتن (والخر) أى ولو بخرمة اه معنى (قوله يعنى السكر) ويجوز نقل البدن الجسد بالزهرام كذا النزول عن الوطئ فوطئهم بقسمان بقول المشتق له أسقط حتى من هذا بكذا فيقول الا تخوفلت اه شخناو تقدم من سم ما وافقه وينبغي ان يزنى الصبيغ فتحوك (قوله وسائر الخ) بالجر علقا على السكب (قوله ونحوه) أى نحو تجس العين (قوله كسنتين) أى من الماء والمائع سم على حج اه عش (قوله لم تظهر طهارة أحدهما الخ) أى فان ظهرت ولو بنحو اجتهدا مع اه خباه قال عش قوله حر ولو بنحو اجتهدا مع أى لكن يعلم المشتري بالحال سم على المنهج أى ومع ذلك فهل يجوز له استعماله اعتمادا على اجتهدا البائع أو لا فيه نظرا لآخره الشافعي لان المجتهد لا يقلد مجتهدا آخر

وعبارة سم على حج قوله بنحو اجتهدا فضيته محبة تبسيع ما ظهرت طهارته باجتهدا وان امتنع على المشتري التعميل عليه أى ما لم يجز له التقليد ولا يخلص شئ من لانه لا فائدة للحكم بالطهارة بالنسبة اليه ثم انظر هل يجب إعلامه بالحال الوجهة ثم ان لم يجز له تقليده هذا ويجوز عمار بان من قوائم حواجز يعلم له استعماله ويجزى ذلك كلتيه بخلاف باع ما هو طاهر عنده فقط كخمر اه وقول سم لكن يعلم الخ أى يؤولم به علم ثبت له الخواص عند العلم ان ذلك عيب في المسبب بنقص الرغمة فبسه اه (قوله لهصة النهي الخ) أى والنهي عن ثم تبدل على فساد بيعه اه عش (قوله وان اشترى الخ) عطف على النهي عبارة التناهي والمخفى لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن السكب وقال ان الله حرم الخ وقيس بها ما في معناها اه قال عش وقيس بها أى بالذكر وان في الحد بين اه (قوله بأنه مبيى) أى عدم حل شربه و (قوله انه نجس) أى لبن الرجل اه عش (قوله لتعذر تطهيره) مصرع في أن معنى قولنا المنصف وكذا الدهن أى لا يصح بيعه وليس معناه لا يمكن تطهيره الذى حله عليه الجلال المحلى واعلم أن الجلال المحلى انما حل المتن عليه وان كان خلاف ظاهره حتى لا يتخلف طريقتا الجمهور وحاصل ما في المقام أن الجمهور بنوا لخلاف محبة تبسيع الدهن المتخمس على الضعيفين امكان تطهيره أى فان قلنا بالاصح من عدم امكانه لم يصح بيعه قولا واحدا ونالنا الامام والغزالي فبانه على الاصح من عدم امكان تطهيره أى فان قلنا بالضعيف صح بيعه قولا واحدا وغلطهما في الروضة قال وكيف يصح ما لا يمكن تطهيره انتهى قال الاذرى وكلام الكتاب أى المنهاج بفهم موافقة الامام والغزالي انتهى لان فرض كلامه فيلا يمكن تطهيره فالجلال أخرجه من ظاهره وفرض الخلاف فيه في أنه على يمكن تطهير الدهن المتخمس أو لا فان فرض فيمسألة التبسيع ومن ثم اذا علمه في الشرع بعد ما أضاف الشارح حر هنا كالمشاهير فاقبله على ظاهره لكن وقع في كلامهما تناقض وذلك لان قولهما لتعذر تطهيره مصرع في أن الخلاف مبنى على تعذر الطهارة الذى هو طريقة الامام والغزالي التى هي ظاهر المتن فيناقضه قولهما بعد ما أعاده ليعين جريان الخلاف في صحته بنا على امكان تطهيره ما نحن من ثم توقف المشاهير سم في كلام المشاهير على المرافقة ما في الشارح حر هنالك كن بغير الفهم اه رشيدى والغزالي وافق الجلال المحلى فقال المانعة موكدا الدهن كذا يتلوه عن كلامه لا يمكن تطهيره في الاصح لانه لو امكن ما رافقه السمن وهذه المسئلة مكر رقى كلام المصنف فانه ذكرها في باب التجاسات وظاهر كلامه صحة التبسيع اذا قلنا انه

بظاهر العين حكاهما لتأمل (قوله والخر) يعنى السكر قال في شرح العباب وسيله مما يما في نكاح الشرع الله لو تباع فذمان خرا ثم اسأل قبل القبض لم يتنجس السبع ومن ثم قال ابن سريج (أو سلمنا ثم بعد المشتري بها صبا منقصة عشر ثمنها لا يرجع على البائع باوشهو عشر الثمن ولا يسلط ذلك باسألهما الى العرفان ثم رجع حتى صارت خسلا فقال البائت أنا آخذها وأرد الثمن لكن له ذلك اه ما في شرح العباب فليست قبل قبض ولا يفتي ان قوله كان له ذلك خلاف قياس عدم انقضاء السبع بالاسلام قبل القبض (فرع) باع الشافعي لغو ما لم يصح بيعه عند الشافعي ودونه غير تقليدنا لشافعي ينبغي ان يحرم و. يصح لان الشافعي منع من على العصية وهو تعاطي العقد العاقد ويجوز لشافعي أن يأخذ الثمن مجلا بقتله حر (قوله كسنتين) أى من الماء والمائع (قوله بنحو اجتهدا) فضيته محبة تبسيع ما ظهرت طهارته باجتهدا وان امتنع

(والخر) يعنى السكر وما حر
نقص العين ونحوه كسنتين
لم تظهر طهارة أحدهما
بنحو اجتهدا لهصة النهي
عن ثمن السكب وان الله حر
يبسيع الخ والميتة والخمر
والاصنام وقول الجواهر
لا يصح بيع لبن الرجل اذ
لا يحل شربه بحال مردود
بانه مبيى على الضعيف انه
نجس (والنقص الذى لا
يمكن تطهيره) بالنسبة
كانل ولبن وكذا الدهن
في الاصح لتعذر تطهيره كما
مردديه وأعادها ليعين
حرمان

يظهر بالغسل وهو وجه الاصم والمنع ولو تصدق بهن نفس لغير استعماله في إرادته نقل البسمل
وكالتصديق هو الوصية نحو نحوهما كاللهن السرجين والكسوة نحوهما عبارة عن قوله وكذا اللهن
أي لا يصح بيعه لتعذر تطهيره أي بناء على الراجح وكذا القول بأن مكان تطهيره كجد كرويه ما غاص فيه من
الخلاف بناء على إمكان التطهير ففي قوله وأعادته المسألة اهـ **(قوله)** الخلاف في صحة بناء المالح أطال سم
في استحسانه **(قوله)** بناء المالح هذا البناء لا يستقل من المتن فكيف قال بسين المالح اهـ سم **(قوله)** وكذا تعص
الى المتن في المتن **(قوله)** وكذا المالح قال في الروض ولا مانع أي ولا يصح ما منع تنجس ولو دهنوا ما عوصب فمانع أنه
يطهر المصوغ به بالغسل اهـ وهو يفيد أن الصبغ المانع المتنجس إذا صبغ به شيء ثم غسل ذلك الشيء طهر
بالغسل وهذا يؤيد ما ظهر لنا فيما ذكره وفي أبواب الطهارة من أن المصوغ نجس لا يظهر إلا إذا انفصل عنه
الصبغ من أنه يحول على صبغ نجس العين أو فيه نجاسة معينة اهـ سم **(قوله)** وإمكان طهر المالح يمتدأ خبره
قوله كمكان طهر المالح أي أنه ظهر ذلك من باب الإحالة لأن باب التطهير اهـ ثم يأتي **(قوله)** عن زبيل أي
بغض لا يجوز المصوغ بمانع نجس كقولنا يصح بيعه لا مكان طهره اهـ معنى **(قوله)** وكذا جراح مثله كجرح
ظاهر أو في الخريف إذا علم أنها نجست زبيل مرسوم على حج أقول وهو ظاهر أن قلنا بعدم الفوعة مثلاً إذا قلنا
به فالقياس جواز لانه ظاهر حكمه **(قائه)** وفيه السؤال في المرس عن البناء المعروف وفي زماننا هل يصح
بيعه أم لا الجواب عنه العدة لانه ظاهر متفق به لتنجس المصوغ وكالتقليد به اهـ عـ وشي وأن من
قريب عن الشريفة وشيخنا ما يتعلق بالبناء **(قوله)** لا دلالة بيشبه أي يفضي بيع دار ببيع دار مبيعاً
بسر جين أو طين كذلك وتقل عن الصلاة إلى حقيقة فلو سلمت سر جين فقط وعلم من ذلك صحة بيع
الخريف المخلوط بالرياء بالنجس كالأر والفلل والوالبير وظاهر ذلك أن النجس يبيع تبعاً لظاهره والقي
حقته بن قاسم أن المبيع هو الماهر فقط والنجس مأخوذ بحكم نقل اليد عن الاختصاص فهو غير مبيع
وان غاية جزء من الثمن اهـ شيئاً عبارة عن فرع معنى هو على أنه يصح بيع الفل والمبينة بالبناء

على المشتري التحويل على ما علم بحجته التقليد لا يحتل عن شيء لانه الفائدة الحكم بالطهارة بالنسبة إليه ثم
انظر له بحسب اعلامه بالمال والوجه أن لم يحجته تقليده هذا يجب جملته بأن من فوائده جواز بيعه
له استعماله ويجري ذلك كمنه في مخالف باع صاهو ظاهر عنده فقط كما **(قوله)** الخلاف في صحة بناء المالح
ان أرادنا معنى قول المصنف وكذا اللهن المالح وكذا اللهن لا يصح بيعه في الاصم وإن هذا الاصم ومقابلة
مقرعاً على القول بإمكان تطهيره فهذا يناقض تعليل الاصم بتعذر تطهيره وإن أرادنا الاصم مرقعاً على
تعذر التطهير ومقابلة على إمكانه فهذا يناقض قوله ليس جرحاً في الخلاف في صحة بناء المالح إمكان تطهيره إذ
جرحاً في الخلاف بناء على ما ذكرنا من هذا التقدير وقد مر أن أرادنا معنى قوله وكذا اللهن المالح وكذا
لا يمكن تطهير اللهن في الاصم فلا يصح بيعه في الاصم فهذا لا يناسب تعليل الاصم بقوله لتعذر تطهيره إذ
تعذر التطهير هو عدم إمكانه فبقي تعليل الشيء بنفسه اللهم إلا أن يجعل قوله لتعذر تطهيره تعليلاً للحدوف
المشار إليه بقوله فلا يصح بيعه وقوله كجرح لا يناقض ما ذكره وهذا أيضاً يقول المتن وكذا المالح فليتنامل **(قوله)**
بناء المالح هذا البناء لا يستقل من المتن فكيف قال بسين المالح **(قوله)** وكذا تعص **(قوله)** وفي الروض ولا مانع أي
ولا يصح ما منع تنجس ولو دهنوا ما عوصب فمانع أنه يطهر المصوغ به بالغسل اهـ وهو يفيد أن الصبغ المانع المتنجس إذا صبغ به شيء ثم غسل ذلك الشيء طهر
المتنجس إذا صبغ به شيء ثم غسل ذلك الشيء طهر بالغسل وهذا يؤيد ما ظهر لنا فيما ذكره وفي أبواب الطهارة
من أن المصوغ نجس لا يظهر إلا إذا انفصل عنه الصبغ من أنه يحول على صبغ نجس العين أو فيه نجاسة
عينة ثم ظهر من تأييد هذا المذهب لجواز أن يكون المراد بطهر المصوغ به بالغسل طهره إذا انفصل عنه
بدليل تمييز الروض في باب النجاسة بقوله ويطهر بالغسل مصوغ نجس تنجس انفصل ولم يزد وزناً بعد الغسل
فإن لم ينفسل لتعذر لم يظهر اهـ فليتنامل فإن قوله شرعه توطنه ولا أثر للاختلاف بالصنع المتنجس في
صنع شيء وإن طهر المصوغ به بالغسل ظاهر في تأييد ما قلنا ظهر لنا **(قوله)** وكذا جراح مثله كجرح ظاهر

الخلاف في صحة بناء على
إمكان تطهيره وإن كان
الاصم منه أنه لا يصح فلا
تكرار خلافاً لزمه وكذا
تقص وإمكان طهره
بالمكانة وكسوة زوال
التفريق كمكان طهر المالح
بالفصل وجلس المبنة
بالاندماج وكذا جرح عن زبيل
لا دلالة بيشبه

النخسة وان كانت أرضها غير ملوكة كالنخسكرو يكون العذر واردا على الطاهر منها ولو ان النخس تابعاً سم على
 المنهج ويؤخذ من قوله ويكون العذر وارداً على أن الكلام في دار اشتغال على طاهر كالسقف ونخس
 كالبيتانوعليه فلو كانت الأرض نخسكرو جميع البناء نجسها فظاهر لصحته بل العبد اهل لفتايل
 اه أي خلافاً لما سبق نقله عن الرمي (قوله) لانه فيها تابع الخ أي الطاهر منها كالحجر والنخس باقتضائه
 ذلك لا يمتنع مصالحها وقبسه نظر كقوله بعض المتأخرين والاولى أن يقال صريحها العالج حتى يطر ذلك في
 الأرض المسجدة بالحاسة فانه لا يمكن تطهيرها الا بالاراة ما وصل اليه السداد والطاهر منها غير مرقى فلا لا بد من
 والاحتاج الفعلي على صحة بعضها اه معنى (قوله) وان وجبت ازالته أي بان تعدي بفعله بعد ابعاده اه عن
 (قوله) بما لا يستر شيأ منه أي أو بما يستر له لكن سبق ذكره على تحصيله ولم يمتنع من تغلب تغييره اه
 عن (قوله) وما طهره الغسل أي ولو لمع تراب اه نهاية قال ع من طاهر ولو احتاج في تطهيره إلى وقت
 له واقع اه (قوله) ويصعب الغسل) ويبيع عزافاً ووزناً كما صرح به في الروضة وغيره اهل الروضة
 كقول الترمي وطاهر انه لا فرق في صحته بالوزن بين أن يكون في القمعة ولا وهو كذلك وان خالف في الكفاية
 أي شرح الروض ويجوز اقتنائه السرخس وتريناً زرع به لكن مع السكر اهتوى يصعب بيعه فارتأسل
 بناء على طهارتها وهو الاصح ويجوز اقتنائه الكلبين بمسببه أو يحفظ به نحو ماشية كزرع ودواب
 وربة الجرب الذي يتوقع تطهيره لذلك ويجوز اقتنائه لغيره ما لا ماشية لمصطنعها به اذ لم يكن لها ولا لغيره صيد
 لمصطاد به اذا أراد كأمه صرح به في الروضة والمجموع ولا يجوز اقتنائه الخنزير ومطلقاً ويجوز اقتنائه القنبر
 كالقرود والغنبل وغيرهما معنى ونهاية قال ع من قوله حر لكن مع السكر اهني في أن عملها على صلح
 ناهي بدونها املوا توقف صلاحه على الذي الترييقه فلا يكره اهتولس من صلاحه يادته في النحر على
 أمثاله وقوله ولا يجوز اقتنائه لغير ما لا صالح يؤخذ منه أهملوا اقتنائه لحفظ ماشية فيه فانت أو باعها في بيته
 تجد يد له لم يجز ابقاؤه فيه بل يلزم مرفوعه بمتعطلان ظاهر اطلاقهم أنه لا يجوز الاقتناء الا اذا كانت
 الحاجة تارة سم على التمسح من حر ومن الحاجة ان لا تخشع في بعض الفصول دون بعض فلا يكف
 رفع يد في عدة قدم احتياجه اه عن (قوله) النخس أي بل يوقع عليها الشراف خذها فلا يصح بيع
 ما لا يتنع به بغير دواء نافي النغم به بضمه الى غيره كجسائفي في نحو حتى حطه فان عدم النغم اما القلة
 ككتير واما النخسة كالخسران وبه يعلم ما في تعليل شيخنا في الحاشية بجمع النسخ المعروف ولا يتقاع
 به نحو تحضين ما اذا مشى بغيره نحو نصف او نصفين لا يمكن التحضين به لقلة كالأعني فيلزم أن يكون
 بضعاً فساداً والحق في التعليل أنه منظم به في الوجه الذي بشرى له وهو شبه اخوه من البهائم يعلم
 قيام دليل على حرمته قطعاً ما تنفخ به في وجهه مع ولعل ما في حاشية الشيخ مبنى على حرمته موطأ فغفر
 بين القليل والكثير كحلم عماد كراهة فلا يرجع اه رشدي وقوله لعدم قيام دليل الخ في تقريره نظر
 و يكفي في منع اباحته مجرد الخلاف في حرمته عبادة فحقنا قبل مما يصح بيعه لسان المعروف لانه لا منفعة
 فيه بل يجرم استعماله لان فيه ضرراً كبيراً وهذا ضعفه وكذا القول بأنه مباح والمعذور أنه مكر وبطل قد
 يعتبره الوجوب كذا كان يعلم الضرر به وحينئذ يبيع صح وقد تقرر به الجرمة كالأكل بشره
 بما يحتاجه لنفقه تعالى أو تيقن ضرره اه (قوله) شرعاً أي قوله والمركب في المعنى الاقوله نحو روي على فعل
 وقوله وهره أي في نحو عند لب وقوله أماله أي المتزوقه ونحو عشرين إلى لا تنفاد النغم وقوله وكفر مسخفه
 وقوله غير كثير أي يصادق وإلى قول المتن ويصح في النهاية الاقوله أماله أي المتن (قوله) كبحسب صغير إلى

لانه فيها تابع لا مقصود
 وأرض سمست بغير ولا
 فن عليه شم وان وجبت
 ازالته وما يظهره الغسل
 كقول نخس بما لا يستر شيئاً
 منه ويصعب الغز وفيه
 المودول وميتاً الله من مصلته
 (الثاني النغم) به شرعاً ولو
 ما لا يبحس صغيراً

أولى الخلف اذا سلم انها مجتزئ بل حر (قوله) كقول نخس بما لا يستر شيأ منه) هلا قالوا بما لا يستر ما يجب
 ورتبته فان الكراهية تكفي وقوله أحذو جهه (قوله) ويصعب الغز وفيه المود) أي جزافاً ووزناً ولو
 في اللغو ان امتنع السلب فمعان السلب أمثمين من الشر ليعيد دليل الاعتياض ونحوه خلافاً لما في شرح الروض من

ماتت أمه بكل الأنوار نهاية أي واستغنى عنها عس (قوله في غيره) أي فيما لا تقع فيه اه نهاية (قوله) وأخذ ما (الخ) أي أخذ المال في مقابلته اه معنى (قوله كالنواصق) ولعل بعض النواصق كالخداة أو الغراب الاصطاد فهل يصح بيعه لانه صار متفعلا وعلمه فهل يزول عنه حكم النواصق حتى لا يندب بقتله أو يستمر عليه حكمه هافيه نظر وظاهر كلامهم أن النواصق لا تملك بوجوب لا يقتضي ثم رأيت شرح العباب بعد كلام عن الام وظاهر حجة اقتنائها أي الواصل وهو نعمه انتهى لكنه يمكن الجلي على ما فيه ضررها سم على عس اه عس قول النثر (الحشرات) جمع حشرة بفتح الشين اه معنى (تكافؤ) أي وخفصاء وجبة وعقرب وكنز ثمانية يوم معنى (قوله ونحو برع) أي من كل ما فيه مستغنى (قوله بما يؤكل) ظاهره وان لم بعدد كلة كتبت عرس اه عس (قوله تعلمه) أي النثر (قوله بخلاف نحو هذا الخ) أي فانه يصح بيعه قال في المصباح الفهد سبع معر وف والاثنى فهد في الجمع فهو ذكفلس وفليس اه وفي شاشة الكبرى والفهد بفتح الفاء وكسر الهاء اه (قوله ولو بان برعى تعلمه) أي فلا يشترط لصحة أن يكون معلما للعلم اه عس (قوله لدفع نحو) فأر (قوله) أي بشرط أن يكون ذلك لا فلا يصح بيعها اذا كانت غير معلمة لانها شرط المذكور وقضية قوله أولا ولما لصحة بيعها اذا رعى تعليمها وهو ظاهر وعل عدم ذلك هذا القيد لا يرد في غير غالبها التعليم اه عس (قوله ونحو عندليب) هوما كولي لعله لم يجعل العلم في جواز بيعه محصل أهله أن كل من كان يندر قصد بخلاف الانس بصورة فانه وجب الزيادة في غنه اه عس (قوله فلا يصح بيعه) وهل يصح بيعه للصدا أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لان الاصطاد به ليس من المقدور وعليه قياسا على استحباب الفحل للضرب اه عس (قوله الان ان الخ) ويصح بيعه بقرين من لانه يتقر به به بعقده بخلاف حارون ولا أن لنفسه جلده عدم مونه نهاية ومعنى (قوله وغير ذلك من كل ما يقابل عرفا بالخ) يؤخذ منه جواب سؤال وقع عا احدهم سلاطين هذا الزمان من الوو قتلوا وشوة تصور ونحوه صلا على في المعاملات كالنقد والتمسكة هل يصح البيع والشراء بها وبصير المماثل منها أو بها عرض بخلافه يصح كانه عند تمام الحلول والتمسك وحاصل اجواب أن الوو قتلوا كورة لا تصح المعاملة بها ولا بصير المماثل منها أو بها عرض بخلافه فلا كاة فيه فان من شرط المقر عليه غنا ومثما أن يكون في حد ذاته منفعته مقصودة عند بيعها عا بحيث يقابل بمقتضى لم يرد في سأل الاختيار والو قتلوا كورة ليست كذلك فان الانتفاع بها في المعاملات انما هو غير حكم السلاطين يتوزلها منة التقود والو وقع السلاطين ذلكا لحكم أو يصح منه لزم لم يعامل بها ولا يقابل بمال نعم يجوز أخذ المال في مقابلته دفع البدن عنها أخذ الما مقصود من عس في بان الخ في قطع نيات الحرم وبفهمه ما من سم سم وشعنا من أنه يجوز نقل البدن عن الاختصاص بالدرهم كافي النزل ولعن الوو قتلوا (قوله وان حرم خصه بالخ) وما نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه من جواز أخذ الخلال والجلالين من خشب الغير يجوز على ما ذاعل رضاء يحرم بيع السم ان قتل كثيره وقيل له ان تقع قله وقتل كثيره كالسمونيا والاقوين جاز بيعه في غيره نهاية قال عس قوله مروه يحرم الخ أي ولا يصح بيع السم ان قتل الخ كذا ان مروه كثيره وقيل وقوله مروه ان تقع قله الخ لعل العبرة بالمعالي حتى لو كان القدر الذي يتناوله لا يضر لاعتداده بطلبه ويضر غيره لم يحرم أو العبرة بغير الناس فيحرم ذلك عليه وان لم يضره فله نظر والاقرب الثاني وقوله وقتل كثيره أي أو أضر اه عس (قوله وكفر مستفاد) في شرح العباب ونرى اسهل أخذ الحديثين غير نيل الرضا كفر اه سم (قوله وعده) سبدا والضمير لما لا تقع في غير علو خبره قوله لا أثره (قوله ما لا) أي مثلا اه

المنع في البيع في السنة أيضا م (قوله كالنواصق) ولعل بعض النواصق كالخداة أو الغراب الاصطاد فهل يصح بيعه لانه صار متفعلا وعلمه فهل يزول عنه حكم النواصق حتى لا يندب بقتله أو يستمر عليه حكمه هافيه نظر وظاهر كلامهم أن النواصق لا تملك بوجوب لا يقتضي ثم رأيت شرح العباب بعد كلام عن الام وظاهر حجة اقتنائها أي الواصل وهو نعمه انتهى لكنه يمكن الجلي على ما فيه ضررها سم على عس اه عس قول النثر (الحشرات) جمع حشرة بفتح الشين اه معنى (تكافؤ) أي وخفصاء وجبة وعقرب وكنز ثمانية يوم معنى (قوله ونحو برع) أي من كل ما فيه مستغنى (قوله بما يؤكل) ظاهره وان لم بعدد كلة كتبت عرس اه عس (قوله تعلمه) أي النثر (قوله بخلاف نحو هذا الخ) أي فانه يصح بيعه قال في المصباح الفهد سبع معر وف والاثنى فهد في الجمع فهو ذكفلس وفليس اه وفي شاشة الكبرى والفهد بفتح الفاء وكسر الهاء اه (قوله ولو بان برعى تعلمه) أي فلا يشترط لصحة أن يكون معلما للعلم اه عس (قوله لدفع نحو) فأر (قوله) أي بشرط أن يكون ذلك لا فلا يصح بيعها اذا كانت غير معلمة لانها شرط المذكور وقضية قوله أولا ولما لصحة بيعها اذا رعى تعليمها وهو ظاهر وعل عدم ذلك هذا القيد لا يرد في غير غالبها التعليم اه عس (قوله ونحو عندليب) هوما كولي لعله لم يجعل العلم في جواز بيعه محصل أهله أن كل من كان يندر قصد بخلاف الانس بصورة فانه وجب الزيادة في غنه اه عس (قوله فلا يصح بيعه) وهل يصح بيعه للصدا أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لان الاصطاد به ليس من المقدور وعليه قياسا على استحباب الفحل للضرب اه عس (قوله الان ان الخ) ويصح بيعه بقرين من لانه يتقر به به بعقده بخلاف حارون ولا أن لنفسه جلده عدم مونه نهاية ومعنى (قوله وغير ذلك من كل ما يقابل عرفا بالخ) يؤخذ منه جواب سؤال وقع عا احدهم سلاطين هذا الزمان من الوو قتلوا وشوة تصور ونحوه صلا على في المعاملات كالنقد والتمسكة هل يصح البيع والشراء بها وبصير المماثل منها أو بها عرض بخلافه يصح كانه عند تمام الحلول والتمسك وحاصل اجواب أن الوو قتلوا كورة لا تصح المعاملة بها ولا بصير المماثل منها أو بها عرض بخلافه فلا كاة فيه فان من شرط المقر عليه غنا ومثما أن يكون في حد ذاته منفعته مقصودة عند بيعها عا بحيث يقابل بمقتضى لم يرد في سأل الاختيار والو قتلوا كورة ليست كذلك فان الانتفاع بها في المعاملات انما هو غير حكم السلاطين يتوزلها منة التقود والو وقع السلاطين ذلكا لحكم أو يصح منه لزم لم يعامل بها ولا يقابل بمال نعم يجوز أخذ المال في مقابلته دفع البدن عنها أخذ الما مقصود من عس في بان الخ في قطع نيات الحرم وبفهمه ما من سم سم وشعنا من أنه يجوز نقل البدن عن الاختصاص بالدرهم كافي النزل ولعن الوو قتلوا (قوله وان حرم خصه بالخ) وما نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه من جواز أخذ الخلال والجلالين من خشب الغير يجوز على ما ذاعل رضاء يحرم بيع السم ان قتل كثيره وقيل له ان تقع قله وقتل كثيره كالسمونيا والاقوين جاز بيعه في غيره نهاية قال عس قوله مروه يحرم الخ أي ولا يصح بيع السم ان قتل الخ كذا ان مروه كثيره وقيل وقوله مروه ان تقع قله الخ لعل العبرة بالمعالي حتى لو كان القدر الذي يتناوله لا يضر لاعتداده بطلبه ويضر غيره لم يحرم أو العبرة بغير الناس فيحرم ذلك عليه وان لم يضره فله نظر والاقرب الثاني وقوله وقتل كثيره أي أو أضر اه عس (قوله وكفر مستفاد) في شرح العباب ونرى اسهل أخذ الحديثين غير نيل الرضا كفر اه سم (قوله وعده) سبدا والضمير لما لا تقع في غير علو خبره قوله لا أثره (قوله ما لا) أي مثلا اه

بذل المال في غيره مستغنى
وأخذ أهله أكله بالباطل
(فلا يصح بيع الحشرات)
وهي مستغنى دواب الارض
كفارة ولا يصح بيعها
المذكورة في الخواص
ويستغنى نحو برع وضرب
مما يؤكل وتصل ودود قتر
وعلى لثغة امتصاص الدم
(ولا) بيع (كل) طير
(و) (سبع) لا ينفق (لنحوه)
أو قتال أو حواصة كالنواصق
الجنس وأسد وذئب ونحو
لا يرضى تعليمه للصدا كبره
مثلا بخلاف نحو فهد لصدا
فلا بان برعى تعليمه وقيل
لقتال وفرد لخراسة وهرة
أهلية لدفع نحو نار ونحو
عندليب للانس بصورة
وطاوس للانس بانيه وأن
زيد في غنه لا حصل ذلك أما
الهر الوحشي فلا يصح بيعه
الا ان كان فيه منفعة كهر
الز بادق صدر على تسليحه
بحسبه أو بطله مثلا (ولا)
بيع (حبتي) نحو (الخنطة)
أو الزبيب ونحو عشرين
حبثا ولب وغير ذلك من
كل ما يقابل بمال عرفا في
حالة الاختيار لا انتفاء المنع
بذلك لقتلهم من ثم يضمن
وان حرم خصه بوجبه
وكفر مستفاد وعده ملا
بضمه لغيرة أو نحو فلا ملا
له كالمستطالبة في فح

تخلصه بالعوض على التأنيد بلفظ البيع مع أنه محض منفعة فلا تأكل به عين الحاجة البعلى التأنيد ولا في ذلك بلفظ الاحالة بضادون ذكره ولا يصح بيع بيت أو أرض بلا عمران أو حنف من جميع الجوانب بملك البائع أو كونه له عمر وفناء أو ملك المشتري أو غيره لعدم الانتفاع به حالا وإن أمكن اتخاذ عمره بعدو بقرق بين وبين ماسر في جنب الصغير بان هذا صالح للانتفاع به حالا فلم يكتف فيه بالامكان بخلاف ذلك وفارق ما ذكر أولا من لو باع دارا واستثنى لنفسه بيتا منه فإنه المزمع اليان لم يصل البيت بملكه أو شارع فإن تغاير معان أمكن اتخاذ عمر والا فلا بان هذه استثناءاتك وتلك فيها تغلله ويفتقر في الاستدانة مالا يفتقر في الاستدانة وإذا بيع عقار ونقص المرو والبيع بغير اشتراط تعيينه فلا حنف بملكه من كل الجوانب بشرط للمشتري حق المرو إليه من جانب ما بعينه بطل باختلاف الفرض باختلاف الجوانب فإن لم يخص بان شرطه من كل جانب أو قال بغيره أو أطلق البيع ولم يتعرض للمعرض ومر السه من كل جانب ثم في الاختصاف فله ان لم يلاق

في عين ماله عند فاس المشتري اه معنى (قوله تملك ما) فاعل جاز والضمير لحق المرو و (قوله اذا تملك ما) اه لقوله انه محض منفعة ولا تأكل به عين الحاجة البعلى (قوله أيضا) أى كلفنا البيع (قوله ولا يصح) أى قوله وإذا بيع عقار في المعنى الا قوله أو أرض وقوله وبقرق وفى وفارق والى المتن في النهاية الاما ذكر (قوله بيع بيت) أى مسكن نهاية ومعنى (قوله بان احنف من جميع الجوانب بملك البائع) أى لم يتأخر المرو واليه من ذلك الملك كملكه بملكه سم قبا ما وفى بنى أن يشذ ذلك قوله الا وفى ذلك المشتري الحق يظهر التعليل بقوله لعدم الانتفاع به حالا (قوله أو كونه له عمر) كذا فى أصله رحمه الله وقد يقال لا تملك من قول أو ملك المشتري فلستأمل اه بصرى وقد يقال فى البائع العمر انما هو ثمره اذا كان فى ملكه فقط دون ذلك غيره كقوله ظاهر والتأخير هوهم خلاف ذلك (قوله وان أمكن الم) غاية لقوله ولا يصح الم بصورة النهاية والمعنى سواء أمكن المشتري من اتخاذ عمره من شارع أو ملكه أم لا كما قاله الاكثر وان شرط البعوى عدمه فممكن ذلك اه قال عرش وطريقه هذه أخذنا بما تبنى فين أراد عمر اعراض من ثوب نفيس أن يحدث المرفق ملك من يد الشراء او فى شارع الرضى منهما ثم يشترى منه بعد ذلك اه (قوله وبين ماسر فى جنب الصغير) أى من أنه يصح بيعه عند النقص به حالا (قوله بان هذا) أى بيع بيت بلا عمر و (قوله بالامكان) أى إمكان اتخاذ العمر وسدائه و (قوله بخلاف ذلك) أى جنب الصغير وفى هذا الفرق ما يفتنى على التام (قوله وفارق ما ذكر أولا) وهو قوله ولا يصح بيع بيت أو أرض بلا عمر و (قوله ماله) أى المارح (قوله فان له المارح) عبارة النهاية والمعنى وفى المرح مع ان أمكنه اتخاذ عمر والا فلا لأنه يفترق في اليوم وهو دوام الملك هنا فلا يفترق في الاستدانة (قوله ان لم يتصل البيت الم) أى فان اتصل بأحدهما فمأمورة وهل يكتفى فى الاتصال بخلق التلاصق أو يشترط التفرق بالفعل محل تأمل اه بصرى أقول الظاهر الثانى كما تبنى عن سم وعش والوحيدى ما يفيد (قوله فان تغاير معان أمكن الم) أى فان تغاير معان فى صورة ثبوت المرو وهى حاله عدم الاتصال بملكه أو شارع ويظهر أن الموان كشارة وذلك بان يتصل بملك الغير أو وقف خاص أو عام كمسجد أو باط وحيد ذالم ادا بالامكان الامكان المقتضى بالفعل بان ينفذ ذلك ورضى صاحب الملك ببيع حق المراء يكتفى بخلق الامكان وهل يكتفى بامكان الاستعجار لتعذر البيع كقولف أولا يبنى أن راجع جميع ذلك ويحذر اه بصرى أقول ويجعل إمكان اتخاذ المرح على احداث منفذ الى ملكه أو نحو شارع من عدم التوقف والتزددوس لم تصور السد كونه لا قرب الاكتفاء بخلق الامكان الشامل للاستعجار (قوله واذا بيع عقار الم) عبارة لعياب كغيره لو باع عقارا لم يحط به ملكه جاز وعمر المشتري من أى جهاته شاء وان لم يقل بغيره فمقتضى شرطه المرح من جهة معينة سم وتعين أو غير معينة لم يصح المارح للمستلثة فحل أصل التقسيم ما اذا أطاع ملك البائع به اه رشيدى (قوله بجانب) أى مشلا (قوله اشتراط الم) جوابا اذا (قوله فلا حنف على كماله) أى مع تانى المرو واليه من ذلك الملك بخلاف ما تقدم فى قوله بان احنف من جميع الجوانب بملك البائع اه سم (قوله من جانب) أى أو جانبين مثلا (قوله بطل) أى البيع (قوله فى الاختصاف) أى قوله أو أطلق اه عرش (قوله محله ان لم يلاق الم) قال الشهاب سم فيمع كون التقسيم أنه احنف بملك البائع من جميع الجوانب مسجحة اه ويمكن أن يقال لا يفر من احتقافه أن يكون مستقرا لكل جانب سمه فيكون المعنى أن البائع فى كل جانب ملك وان لم يستقر للجانب اه رشيدى ولا يفتنى بعده (قوله ان لم يلاق الشارع الم) أى به اليه عمر بالفعل والا

يقصد الشراء للصورة لم يلزم ان يقدرا بجهة الشراء بنفسه ثم ان وجد اتخاذ حرم عزم اتخاذ (قوله فلو احنف بملكه) أى مع تانى المرو واليه من ذلك الملك بخلاف ما تقدم فى قوله بان احنف من جميع الجوانب بملك البائع (قوله محله ان لم يلاق الم) فيسمع كون التقسيم أنه احنف بملك البائع من جميع الجوانب

(541)

ال) بھولا

علي

قبل قبضه وهو لا يجوز اه سم (قوله أو يبالغ) عطف على ممن يعق عليه قول المتن (فلا يصح بيع الضال) وفي المسامح ان الانسان يقال في ضال وغيره من الحيوان ذكر أو أنثى يقال فيه ضالة ويقال لغير الحيوان ناع ولقطعة قال وقول الغز لا يجوز بيع الآبق والضالان كل المراد الانسان فاللفظ صحيح وان كان المراد غيره فينبغي أن يقال ضالة انتهى وعلية في كلام المصنف يجوز لما باستعمال اللفظ في حقيقته وجباز لما باستعماله في مفهومه على معهما وهو المسمى عند الحنفية بعموم الجاز اه عش و يأتي عن الأئمة في الضال خلاف ما ذكره من الصباح على أن ظاهر منفع الشارع كإلهاية محل الضال هنا على غير الآبق من الحيوان (قوله كبيع بئراخ) أي سر دورق (قوله وطير مائث) أي وان اعتاد العود إلى محل نهاية ومغنى وأسنى (قوله ونحل ليست أمه في الكوارة) حاصل ذلك أنه لا بد في صحة بيع العسل من رؤيته في الكوارة أو حاله أو جسمها أو دخوله إليها وأنه لا بد من كون أمه في الكوارة لتأني تسلسله قال في شرح الروض والكوارة فمضمون الكاف وقصدهم تشديد الواو فمضمون تخفيفها في الأولى الخلة وحتى أيضا كسر الكافي مع تخفيف الواو اه * (فرع) * قال في الروض آخر الباب لا يجوز بيع شيء من ثمر الحرم والبيع قال في شرحه قال الركني وفي معنى أشجار الحرم أشجاره وزاياه انتهى أي وان جاز استعمال أشجاره وزاياه كغير ظاهر وظاهر امتناع بيع المذكورات وفي الحرم فلو أخرج شيئا من أشجاره أو من النبات اتخذ من ذلك خالجه أو فیه تعدى المثلث ترى نقله إلى خالجه حتى أن يجوز له استعماله من حيث أنه لم يستعمله وان أمه بنقله وعدم رده لان مجرد الاستعمال جاز في نفسه فلا يرجع اه سم قال المغني وأمه يحسبه وهو أمير والخليفة يبيع لثقل من عبيدان كإلهاية في المحكم اه (قوله ينوقف أخذ منعه على كبير كافتاخ) أي فان سهل من غير أن يمتنع المأمور به اه نهاية زاد المغني ورجح الطائر كالبركة للسكن اه قال عش قوله مر رؤيته يكتفي في الرؤية العرفية فلا يشترط رؤيته ظاهرة وباطنة اه (قوله وان عرف بمحله) أي الصورة أنه غير قادر على رده اه رده دي (قوله ويخص الآبق) لكنه مخصوص في الغنم على ما في المصاحح من هرب من غير خوف لا كد تعبد أمان هرب منهم إبقاله هارب لا آبق اه عش عبارة المغني الضال لا يقع إلا على الحيوان انسانيًا كان أو غيره وأما الآبق فقال التعالي لا يقال للمدأق إلا اذا كان ذهابه من غير خوف ولا كد في العسل والافه هارب قال الأذري لكن الفقهاء يطلقونه عليهم اه قول المتن (والمغصوب) أي من غير غاصبه اه مغني (قوله ولو لم ينفقه العلق) راجع إلى الآبق والمغصوب اه عش عبارة الرشدي قوله ولو لم ينفقه العلق أي بأن أشتراه لبعته فلا ينافي ما من من يحتسره من يعق عليه اذا كان كذلك اه (قوله لوجود حال الخ) قال في شرح الروض وقضيته أنه اذا لم يكن لهم منفعة فسوى العلق يصح بيعهم وفيه نظر لعدم قدرة المشتري على تسليمهم لملكهم اه وقضيت ذلك امتناع بيع الزمن والمغصوب وان لم يكن له منفعة فسوى العلق بأن لم يصلح لخواجسته لفقده أو من ماله اه سم عبارة المغني والنهاية وقضيته أي الفرق بين نحر المغصوب والزمن أنه اذا لم يكن لهم أي الضال والآبق والمغصوب منفعة فسوى العلق يصح بيعهم والتأخر أنه لا يصح مطلقا وقول الكافي يصح بيع العبد التائه لأنه يمكن الانتفاع ببعده تقريبا إلى الله تعالى بخلاف الجار التائه ممنوع وتصح كإلهاية الآبق والمغصوبان يمكنان التصرف بكليهما تزويجيهما وعقبهما فان لم يتمكن منه فلا اه قال عش قوله ممنوع أي فلا فرق بين العبد والجار في عدم المنفعة إلا ان قدر على رده وقوله مر كايصم تزويجهما أي بان إذن السيد لا يبق أو المغصوب في النكاح اه وقال الرشدي قوله مر كايصم تزويجهما أي كايصم تزويج السيداها ما بان تكونا أمثين فهو مفسد

أو يباع منه القوة العلق مع أنه يغفر في الضمى مالا يغفر في غيره فلا يصح بيع الضال كبيع رند وطير سائب غير نحل ونحل ليست أمه في الكوارة ونحو ذلك بركة واسعة يتوقف أخذها منها على كبير كافتاخ (والآبق) وان عرف بمحله ويخص بالآبق (والمغصوب) ولو لم ينفقه العلق لا يجوز من تسليمها وتسليمها حال

الاستبدال عنه لأنه يبيع له قبل قبضه وهو لا يجوز (قوله ونحل ليست أمه في الكوارة) حاصل ذلك أنه لا بد في صحة بيع النحل من رؤيته في الكوارة أو حاله أو جسمها أو دخوله إليها وأنه لا بد من كون أمه في الكوارة لتأني تسلسله قال في شرح الروض والكوارة فمضمون الكاف وقصدهم تشديد الواو فمضمون تخفيفها في الأولى الخلة وحتى أيضا كسر الكافي مع تخفيف الواو اه * (فرع) * قال في الروض آخر الباب لا يجوز بيع شيء

مضافاً إليه قوله وهذا هو الاسم في قبلة وبما بعده من الكتابة والعق من حيث ان الجسم من فعل
 السد وما صور به شخفاً للحاشية يمين على ان المصدر مضاف الى فاعله ولا يخفى ما فيه اه (قوله ولا ترد
 صحتها الزمن) أي اذ ليس ثم منعه فيجب ان المشتري وبينها اه نهاية قول المتن (فان باعته لا تقدر
 على انتزاعه) قال الشارح في شرح العباب واعلم ان ظاهره ان كل ما لهم ان المشتري اذا قدر على الانتزاع
 يلزمه ان قدر عليه البائع ايضاؤه لا غير حيث اذالم ينتزعه البائع ويوجه بان المشتري يوطن نفسه على
 ذلك لا يخلو في العقد عليه فلا نظر لقسوة البائع حينئذ انتهى اه سم بحذف (قوله في مثل الخ)
 منفر على الجواب الثاني اه رشدي (قوله حيث لا موناخ) أي ولا منقعة كجعلته الشهاب سم من
 مسألة العمل في البركة اه رشدي وفي المتن ماوافق بحث سم (قوله لا وقع) أي بالنسبة للمشتري
 اه ع (قوله واحتاج الخ) الاولى حذف الواو (قوله واحتاج اؤنه) اعتمد شخفاً الشهاب الرمي البطان
 هنا ايضاً كماله العلم اه سم عبارة النهاية ولو جهل القادر نحو غصبه عند البيع تغير ان لم يمتنع الى معونة
 على قياس ما مر من المطلب والاي بان احتاج المعونة فلا يصح خلافه لبعض المتأخرين اه قال الرشدي
 يعني شيخ الاسلام وتبعه اه (قوله او طر الخ) عطف على جهل الخ (قوله تغير) جواب لوقال سم
 التغير ثابت في الاولى وان لم يدخل وقت وجوب التسليم كفى العباب تبعا للامام وفي الثانية لا يثبت الابد
 وجوب التسليم كفى العباب تبعا للامام ايضاً والفرق بينهما لاخ (قوله فان اختلفا) الى التنبيه على النهاية
 الاولى ولو حقر بن وقوله وتكتب على جزء (قوله في الخبز) الظاهر نحوه الطارذ والاملى معا (قوله حطب
 الخ) أي مع انه يدعى الفساد وهل كذلك لو اختلفا في المشتري انه كان عاجزاً عند البيع كالبائع فيصدق
 مع انه مدى الفساد اه سم اقول بل كلام الشارح شامله كمر وبه - اه ايضاً قول عس قوه حلفاً أي
 انه لا يمكن فالدار على الانتزاع الا يعلم الامنه اه (قوله وان عدم انعقاد البيع) وعلى هذا السنن هذين
 فاعتمد مدعى النصف اه ع (قوله ما يجز) الى التنبيه على المعنى الاولى ولو حقر بن وقوله واسطون وقوله
 وتكتبه في ذلك (قوله او تسلمه) الاولى حذف الف اه ع قول المتن (من الاناء) يحتاج يستثنى
 من سحر الحرم والبقيع قال في شرحه قال الزركشي وفي معنى اشجار الحرم اخراج موثره انتهى أي وان جاز
 استعمال اخراج موثره كغير ظاهر وظاهره امتناع بيع المذكورات ولو في الحرم فلو باع شيأ من اشجاره أو من
 الا نبتا المختص من ذلك خارجاً وفيه وتعدي المشتري بنقله الى خارجه فينبغي ان يجوز له استعماله من حيث
 انه استعماله وان اثم بنقله وصدمه لان مجرد الاستعمال الجاز في نفسه فلا يرجع (قوله لوجود حائل الخ)
 قال في شرح الروض وقضية ما اه اذالم يكن لهم منفعة سوى العقد يصح بيعهم وفيه نظر لعدم قدره المشتري على
 تسليمهم ليجل كغيره اه وقضية ذلك امتناع بيع الزمن المصنوب وان لم يكن له منفعة سوى العقد بل ان
 يصلح لغيره احراراً فقد حرموا من مائة (قوله فان باعته لا تقدر على الانتزاع الخ) قال الشارح في شرح العباب
 واعلم ان ظاهر المتن ككل ما لهم ان المشتري اذا قدر على الانتزاع يلزمه ان قدر عليه البائع ايضاً وأنه لا يخبر
 حينئذ اذالم ينتزعه البائع ويوجه بان المشتري يوطن نفسه على ذلك لا يخلو في العقد عليه فلا نظر لقدرة
 البائع حينئذ فانه ماقبل التسليم واجبه على البائع فكيف يلزم المشتري ثم مشكل على ما هنا قوامهم في
 الاطر لا يلزم المالك الانتزاع وان قدر بل يتغير الاستأجر لأن يفرق بان المنفعة هي المقصودة ثم فلو امكنها
 المستأجر الى الانتزاع لكانت عليه حجة منها لا بد عرض وفيه احتياط فغير مطلقاً فانه ان قصد العين ولا
 فوات فم لا يخبر المستأجر على الضرر واه الاشكال متوقف على ان الصورة والآخرة شاملة لتدوير المستأجر ايضاً
 (قوله واحتاج اؤنه) اعتمد شخفاً الشهاب الرمي البطان هنا ايضاً كماله العلم (قوله تغير) التغير ثابت
 في الاولى وان لم يدخل وقت وجوب التسليم كفى العباب تبعا للامام وفي الثانية لا يثبت الابد وجوب التسليم
 كفى العباب تبعا للامام ايضاً والفرق بينهما لاخ فليستأمل (قوله حلف) أي مع انه يدعى الفساد وهل كذلك
 لو اختلفا في المشتري انه كان عاجزاً عند البيع كالبائع فيصدق مع انه مدى الفساد (قوله من الاناء) بقية

لوجود حائل وهو بين
 الانتفاع مع امكانه فلا ترد
 صحة شره الزمان لمنفعة العلق
 (فان باعته) أي المصنوب
 ومثله الاخران أو ما ذكر
 في مثل الثلاثة (لا تقدر على
 انتزاعه) أو رده (صح على
 المصنوع) حيث لا موناخ لها
 وقع متوقف قدرته عليها
 لتيسر وصوله اليه بحيث
 ولو جهل القادر نحو غصبه
 عند البيع واحتاج لمونة
 أولا لانه يتغير عند الجمل
 ما لا يتغير عند الجمل أو طرأ
 بخر به عند تغير لا اطلاع على
 العيب في الاولى وحديثه
 قبل القبض في الثانية فان
 انتحافاً في الحزب يتركف
 المشتري ولو قال كنت اظن
 القدرة فبان صدمها حلف
 وان صدم انعقاد البيع
 (ولا يصح بيع) ما يجز
 عن تسليمه أو تسلمه شرعا
 كذبح في بناء وفص في خاتم
 (ونصف) مثلاً (معين)
 خرج السامع انتفاعاً ضائعة
 المال عنه (من الاناء
 والسيف) ولو حقر بن
 لبطان تفهم ما يكسرهما
 (ونحوهما) مما تنقص
 قيمته أو فقته الباقى بكسره
 أو قطعه نقصاً

يحتفل بخله كمن بغير غليظ وكجدار (٢٤٤) أو أعلوا فوقه مني أو كلة فقلعت واحد من نحو طين أو خشب أو صوف من لبن أو آجر

ولم يجعل النهاية صفوا واحدا
اذ نقص الباقي حيث من
جهة افتراضه كالجذري
الخرق وهو لا يؤثر لا مكان
استدراكه وتكسب معينة
من مفتوحة مخفية
على لاسد كدول الجوز
عن تسليم كذلك شرعا
لنقصه على ما ينقص ماله
وقد ينهان اضعاف المال
وفاق بيع نحو واحد
زوجه انما هو زوجه
من أرض لا مكان بل هو
تدارك نقصهما ان فرض
ضيق مرافق الأرض
بالعلامة (تبيينه) هل
يضبط الاحتفال هنا على
نحو الالة والجزم من افتراض
واحد في عشرة لا كثر
آخر ما يأتي ويقال الامر
هنا أوسع ويصرف بان
الضائع هناك تحقق فاحتط
له بخلافه هنا كل محتمل
وهل المراد النقص بالنسبة
لحل العقد وانما لم يصح
صعوبة أمثاله من البلد
أو بالنسبة لأغلب مصالحها
كل محتمل أيضا لو قيل في
الاولى والاولى في الثانية
بالثاني لا بعد (وبمعنى)
البيع البعض المعين (في)
النسب الذي لا ينقص
بقطعه كغليظ الكراس
(في الاصح) وفي النقص
بطريقة هي موطنهما
على شراء البعض ثم يقطع
البائع ثم يفتدان فبيع
اتصافا واعتقده القطع مع نقصا واحتمال أن لا يقع شراء له لم يلزمه بمقتضى احتمال إرجاء البيع بينهما فارق
(ولا) يبيع عن تلقى مباحق يقول البيع لله تعالى

ان يستثنى انما النقد فيبيع بيع نصف معين منه لمرة اقتنا ثم وجوب كسره فالتقص الحاصل فيه موافق
فيمة

كله تعين الطهر أولا دعي

كوباً شق الاجير حسبه
لقبض اوجر قصر مثلاً أو
انعام العمل فيه وكارض
اذن مال كها في زرعها غير
الماذون له وقطع شجرها
وأقام زرعها فلا يصح بيع
المالك لها ولا زرعها قبل
ارضائه في ٤ - باع ماله
مقابله وهو ما دمن القيمة
بسيه كما هو ظاهر ذلك
لنعذر الا لتتبع ما بدون
ذلك العمل المحترم المتعلق
بها ونحو (المروهن جعلاً
بعد القبض أو شرعاً من
غير مرتبه) بغير اذن
مرتبه ولا التقين (الجاني
المتعلق بمرتبه مال) لكونه
جني خطاً أو شبيهاً أو عدواً
وعني على مال أو تلف مالا
أو تألف ماسرقة مثلاً لنحو
الحشي عليه بغير اذنه كما
أوردنا فيما قبله (في الاطهر)
لتعلق حقه ما بالرقبة ويحل
الثاني ان يبيع لغير غرض
الجناية ولم يقده السيد ولم
يختر قد اعموه وهو موسر
والاصح لانتقال الحق لثبته
في الأخيرة وان جاز له الرجوع
مادام التقين بأبناي كنه على
أوصافه فان باعه بعد اختباره
القدوم قبل الرجوع عنه
أجر على أدائه أقل الامرين
من قيمته والارض فان تعذر
افليس له وتأخر لغيرته

يقول المحشي قوله بغير اذن
الحشي عليه ليس في نسخ
الشرح التي يابينا وكذا
قوله قوله ثم لم يرجع الخ اه

فبعد السيلان والاذني كمال شخصان العقدا لا ينسخ وان زال الاسم كالأشترى بضافه غ قبل قبضه
والجد يسكون اليه هو المالك لعدم شدة البرد في ثوبه قال عرش قوله ان العقد لا ينسخ لا يظهر مقابلة
هذا السابق فان مقابل عدم الصفة هو الصفوة عدم الانفساخ بل حق المقابلة يصح ولا ينسخ وقوله فخر
قبل قبضه أي فانه لا ينسخ بعه اه (قوله كانه تعين الطهر) أي بان دخل وقت الصلاة وليس ثم ما يتطهر به
غيره اه عرش (قوله قبض اوجر قصر مثلاً) على ما نحن عليه كقصر الثوب أو صفة وقت الصلاة عين
فانه الجبس الى قبض الاخر ولو استأجر قصر اعلى قصر فوب ليس له بعه مالم يقصر مزديله في باب بيع
المبيع قبل قبضه اه (قوله وانعام الخ) عطف على قبض الخ (قوله وكارض الخ) عطف على كتاب الخ
(قوله زرعها) أي قوتها اه كودي (قوله في ٤) شامل للحرب وسائر في العارية ان معبر الارض لو رجع
بعد الحرب قبل الزرع لم يفرم أحرار الحرب فليظفر هذا مع ذلك اللهم الا أن يكون هذا فيما اذا لم يكن زرعها
الابعد عنها وذلك فيما اذا أمكن بدونه اه ثم وقد يقال ان الكلام هنا في مجموع الاو والثاني وفيما يأتي
في الحرب وحده فلما نفاة (قوله وهو ما دمن القيمة) هلا كلنا المقابل أوجر مثله وهو لا يلزم ان يكون
قدور زيادة القيمة فاعلم اه سم (قوله وذلك) المشار الى السقوله لا يصح بيع المالك لها الخ (قوله ونحو
المروهن الخ) عطف على قوله كتاب الخ (قوله جعلاً) أي بان وبنما لك عند ب الدين اه عرش (قوله
بعد القبض الخ) أي ما قبل قبضه أو بعده باذن مرتبه فصاع لا تنافي المانع اه مغشى (قوله أو شرعاً) أي
بأنما من عليه الحق وتعلق الحق بركته اه عرش (قوله غير مرتبه الخ) متعلق ببيع القصد
في اكلامه قال عرش أي لان قبول المروهن للشرع اذا نوز بانه قول المذن (ولا الجاني المتعلق بمرتبه مال)
ونحو جدي عتقه فصحه من المورس لانتقال الحق الى ختمت مع وسر دما يؤدي منه بخلاف المعسر لما قسم
ابطال الحق بالسكية اذ لا متعلق له سوى الرقبة في استيلاء الاملاك حيث هذا التفصيل لا يتعلق الارش
بقوله اذا جناية منه اه مغشى اذ الاصل اذ ما اذ يتعلق المال بالرقبة فيصح العتق والاستيلاء مطلقاً كالبيع
حتى لو أوجب جناية العبد قصاصاً عتقه سيده وهو معسر ثم عني على مال قال البقيني لم يبطل العتق على
الاقس وان بطل البيع في نظيره لقوة العتق ويلزم السيد القداء وتنتظر يساره اه وأقره سم (قوله لغير
الجني عليه الخ) متعلق ببيع المقر في كلام المصنف أي ولا يصح بيع الجاني المذكور لغير الجني عليه بغير اذنه
(قوله كما أوردنا ليه) أي الى التقييد بغير اذن الجني عليه (قوله ما قبله) أي تقيد المصنف عدم الصنف
مسألة المروهن بغير اذن المروهن اه رشدي (قوله لتعلق حقه ما) أي المروهن والجني عليه (قوله ويحل
الثاني) أي يحل عدم صحه بيع الثاني وهو الجاني اه عرش (قوله والاه) أي بان يبيع لغير جناية أو ذراه
السيد بالفعل او اختاره وهو موسر (قوله في الأخيرة) أي في اختصار السيد المورس القداء (قوله وان ساره
الرجوع الخ) مفهومة انه بعد البيع تنتجع رجوعه وهو قبضه قوله ألا في الجاني يقول باعه باذن المستحق
بشرط القداء لزمه واستمتع رجوعه في شرح العباب هنا فلان لم يحل رجوعه عن القداء ما لم يثبت بنحوه
أو يغوبه بنحو بيع انتهى لكن لو تعذر القداء يثبت جواز الفسخ كقوله تعذر من غير رجوع ولا ينسخ
المطلوب بغيره فلا يضر مدر (قوله في ٤) شامل للحرب وسائر في العارية ان معبر الارض لو رجع
بعد الحرب قبل الزرع لم يفرم أحرار الحرب فليظفر هذا مع ذلك اللهم الا أن يكون هذا فيما اذا لم يكن زرعها
الابعد عنها وذلك فيما اذا أمكن بدونه (قوله وهو ما دمن القيمة) هلا كلنا المقابل أوجر مثله وهو
لا يلزم ان يكون قدور زيادة القيمة فاعلم اه سم (قوله المتعلق بمرتبه مال) عطف على قبض الخ (قوله وتعلق
الروض ونه ذعتق الجاني أي التقى تعلق بمرتبه مال المورس لا المعسر وكذا استيلاء الجانية اه قال في
شرح ما اذا لم يتعلق المال بالرقبة فيصح العتق والاستيلاء مطلقاً كالبيع حتى لو أوجب جناية العبد قصاصاً
فاعتقه سيده وهو معسر ثم عني على مال قال البقيني لم يبطل العتق على الاقس وان بطل البيع في نظيره لقوة
العتق ويلزم السيد القداء وتنتظر يساره (٧ قوله بغير اذن الجني) هلا آخره من قوله أو تألف الخ قوله

بنفسه لا انتقال الحق إلى ختم مع عدم محتمل الرجوع فلي تأمل اه سم (قوله أو صبره على الحبس) أي أو موته
 أسبق ومعنى (قوله فسخ البيع) أي فسخه الحق عليه ان شاء شرح العباد اه سم (قوله فسخ البيع) الخ نعم
 ان أنقسط الفسخ فحقه ما كان وارث البائع فلا فسخ اذ به رجوع العبد إلى ملكه فبسقط الأرض منه على ذلك
 الزر كشيء نهاية ومفسى (قوله وبيع في الجناية) أي ويكون البائع له الحاكم اه ع (قوله كان اشترى
 الخ) أي أو آخر بخلافه أو شبهه ولم يصدق فيه ولا يئنه اه معنى (قوله أو كسبه) عطف على ذمته في
 المثل (قوله كونه تزوجه) أي التي بائنه سيده نهاية ومعنى (قوله وكذا لا يضر تعلق القصاص برقبته الخ)
 فلا تزل قصاصا بعد البيع في المشتري فقبه تقصيل ذكره في الرض كصله بعد ذلك ماله أنه ان كان
 جاهلا انقص البيع ورجع جميع الثمن وتجهز على البائع وان كان عالما عند العقد أو بعده ولم يفسخ
 لم يرجع بشئ اه وقوله ان كان جاهلا أي واستمرجه إلى القتل بخلاف ما إذا لم يستمر فانه ان فسخ عند
 العلم فلا كلام والام يرجع وهو معنى قوله أو بعده سم على حج اه ع قول المتن (في الاظهر) فلا يبقى أي
 الجني عليه بعد البيع على مال بطل البيع كرجوعه الباقي نهاية ومعنى زادهم وظاهره أنه بمجرد الغزو يطل
 البيع ولا أثر لاختيار الفداء بعد الغزو فلي تأمل اه (قوله كرجعه متصفا بالخ) عبارة عن الغني فبمع
 قياسا على الرض والمرد اه (قوله كان كذلك) أي صعب بيعه كالرذ كفي الرضة اه معنى عبارة ع (ع
 قوله كذلك) أي كالتعلق برقبته قصاص اه (قوله في العقد عليه) الخ قوله وخرج في المعنى وكذا في الجناية
 الا قوله وهو قوى من جهة القليل (قوله التام) أخذ بمحمل كلام المصنف جعله ان الشيء إذا أطلق استمر
 لغرض السكوت و (قوله فخرج) أي بقوله التام و (قوله نحو البيع الخ) أي كسدد الرأى أو عرض التلغ
 المعين وغيرهما من كل ما ضمن بمقتضى أي كماله المتعلق برقبته بموت البيع اه ع (قوله أو موله)
 أي ولو في خصوص هذا المال حيث جعل الشارع ولا يتعلل وهذا هو وجه الدخول الذي أشار اليه
 الشارع بعد اه رشدي عبارة ع (قوله أو موله) وجه الدخول أنه اذا بولي من أذن له الشارع في
 التصرف في المال المعقود عليه والا فلا ظفر ونحوه ولا يتعلل على المال اه (قوله والمراة الخ) أي
 المبيع أي لان السكوت انما هو في شرط وطلا بشرط والعقد فقط فيمقد في كلام المصنف اه وشدي
 عبارة ع (قوله انما قال ذلك) ليكون من شروط المبيع اذا لم يمتنع العقد والكل في المصدق عليه اه
 (قوله لا بد أن يكون) أي المعقود عليه اه ع (قوله لاحد الثلاثة) أي العائد وموله (قوله
 وسائر عقود الخ) عبارة عن المعنى وكذا سائر تصرفاته القابلة للنسابة كالزوج أمته أو ابنته أو طلق منكوحته
 أو أعتق عبده أو أحوذ له أو وقفها أو وهبها أو اشترى به عين ماله فلا يبر بالصف بالتصرف بدل البيع لئلا
 الصور التي ذكرتها عبارة ع (قوله جز وسائر عقود ع) بالتصرف كل أعم ليشمل الخ أيضا كان
 طلق أو أعتق يذو لهم الآن يقال بالاعية بالعائد فيما ير ليشمل البائع ذرية ناسب التعبير هنا بقوله وسائر
 ثم لم يرجع قد نفى م جهوز الرجوع لكن سبأ في جناية الرقيق قوله ما مضى وباعه فانه السبق بشرط
 الفداء لا زموه امتنع رجوعه اه وقضية انه بعد البيع تمتنع الرجوع وهو مفهوم قوله هنا وان جاز
 له الرجوع مادام الثمن باقي على كونه في شرح العباد هنا فصل ان محصل جواز رجوعه عن الفساد ما لم يفت
 بخبره بأو بقوته بخو بيع انتهى لكن لو تعذر الفداء ينبغي جواز الفسخ كولو تعذر من غير رجوع
 ولا يتقص بنفسه لا انتقال الحق إلى ذمته مع عدم محتمل الرجوع فلي تأمل (قوله فسخ البيع) صرح في
 أنه لا ينقص وعبار شرح العباد أي فسخه الحق عليه ان شاء اه ووجه ذلك ان الفرض ان السيد
 اختيار الفداء وانتقل الحق إلى ذمته فلا وجه لافسخ البيع بنفسه بخلاف ما مر عن الباقي في مالو باع
 من تعلق برقبته قصاص ثم عفي على مال حيث يطل البيع كذا كره بقوله وان بطل البيع في تفسيره
 لوجود التعلق المتقدم سبه بدون اختيار الفداء وظاهره أنه بمجرد الغزو يطل البيع ولا أثر لاختيار
 الفداء بعد الغزو فلي تأمل (قوله وكذا لا يضر تعلق القصاص برقبته) فلا تزل قصاصا بعد البيع في المشتري

وهو من ليس بوكيل ولا ولي

عن المال (باطل) الخبير
الصحيح لا يبيع الا فيما تملك
لا يقال عدوله عن التعبير
بالتعدي الحن في التعدي
الواقع كالمعتمد وروان
أعاد ما ذكر من أنه يشمل
العقد وموكله وموكله لكن
يشمل فيه الفضولي ومراعاة
اخرجه فان العقد يقع
للمالك موقوفا على ابلاته
عنه من قول بهت لانا
نقول المراد من يقع فيه العقد
بنفسه على القدر لا يقع الا
بالاجازة فلا رد (وفي القديم)
وحكي جدياً أيضاً عسده
(موقوف) على رضاء مالك
بمعنى انه (ان ازال مالكه)
أوليه العقد (شذو الاطلاق)
وهو قوي من جهة الدليل
لان حديثه صريح وطاهر
فيه وان اجازوا عسوطه
كلام المتضمن هنا أن
الموقوف الصفة وقال الامام
الحسن بن علي بن ابي القاسم
المشهور في علمه في الام
وتخرج بقولنا أو في ذمة
غيره ما لو قال في ذمة
أو أطلق فيسحق للمباشر
والتضولي ما لو اشترى
بمال نفسه أو في ذمة لغيره
وأذنه وسماه هو في العقد
فيقال لا ذن ويكون الثمن
قرضا لثمن اذنه في الشراء
لأنه يختلف نظيره في السلم
لا يصح لانه لا بد في السلم
القبض الحقيقي ولا يكفي
التقديري وما هنا من شذو
لا بد من تقدير دخول

الخ وان اختلف بالاصالة انما هو في العقود اه (قوله هو) أي الفضولي (قوله من ليس الخ) أي البائع مال
غيره بغير اذن ولا ولاية اه معنى (قوله ولا ولي الخ) يدخل فيه الظاهر والمقتضى فان كان له مال ليس بوكيل
ولا ولي يحجب باعتدائه من ان المار بولي المال من اذنه الشرع في التصرف في ماله وعليه فكل من الظاهر
والمقتضى وكل من المال باذن الشرع في التصرف اه عش وقوله وكيل عن المال الاولي بولي المال باذن
الخ (قوله أي الواقع) أي من يقره العقد (كلمة) أي هذا المعنى أعني تقدير الواقع (بما تقرر) وهو قوله
يقع فيه العقد الصغير المستقر في أقدار مرجع الى العدول اليه وكذا ضمير قوله أي لكن يدخل في المعدل اليه
الفضولي على المرجوح اه كردى (قوله ومراعاة الخ) أي والحال أن مراد المصنف انما هو ما يقع في بطلان
بيع الفضولي عليه بالغاه اه معنى (قوله فان العقد الخ) تعليل لقوله يدخل فيما الخ فكان الانسب تقدسه
على قوله ومراعاة الخ (قوله بهت) أي بيع الفضولي (قوله فلا رد) أي الفضولي (قوله بمعنى أنه ان ازال
مالكه الخ) والمعنى الاجازة من تلك التصرف عند العقد ولو باعمال الطفل فبلغ وأجل لم ينفذ وجعل اختلف
ما لم يحضر المال فلا باع مال غيره يحضر فهو ما كتلم بصح قطعاً كما في المجموع عن نهاية ومعنى قول المتن (ان)
أجاز مالكه الخ) وينبغي على هذا أن تكون الاجازة قور به اه عش (قوله أوليه) أي أو وكله فيما يظهر
وله لم يذكره لان فيه تفصيلاً وهو اه اذا وكله في بيع التصرفات أو خصوص ما ذكره كصحة تفويض الاطلاق
اه عش قول المتن (نقد) يقع القام والمجمعة أي معنى اه معنى زاد عش ومضارعه مفهوم العين بخلاف
نقد المهر فضاء معنوح العين ومضام الفراع اه قول المتن (والا فلا) أي بائز رد صريحاً وسكت اه عش
ظاهر من قولهم الرضا (قوله لان حديثه صريح) عبارة الغنى ودليل ذلك ما رواه البخاري ومرسله وأبو داود
والترمذي وابن ماجه بإسناد صحيح آخره وقابل في قال دفع اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً لا تشرى به
شاة فاشترى به شاتين بعت احداهما ديناراً وشئت النبي صلى الله عليه وسلم شاة ديناراً وكره لهما كان
من امرى فقال بارك الله فيك في صفقة عيناك فكانوا يشترى التراب ربح فيه اه (قوله اجازوا عه) أي اياه
مجموع على ان ضرورة كان وكذا ما قلنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل باع الشاة وسلمها وعند القائلين
بالجواز تنوع التسليم بدون اذن المالك نهاية ومعنى وصم (قوله ان الموقوف الصفة) معناه اه عش (قوله
وعرضي عليه الخ) أي على القديم اه معنى (قوله ونخرج) أي قوله وفي الاقوال عش ما رواه القائلين بالاجازة
مختلفاً في ما اذا لم يسمعه (قوله أو في ذمته) أي ذمته نفسه (قوله لغيره الخ) راجع للمعطوفة بهما (قوله
وأذنه وسماه الخ) أي اذنه الغير المشتري وصم المشتري الغير اه كردى وسيد كرميتر هذا من القيد
(قوله ويكون الثمن) أي في صورتين (قوله فلا تناقض بين المسئتين الخ) أي مسئلتى البيع والسلم لأن
القبض التقديري يمكن في كل منهما الا أنه في أحدهما كخروج الاخر اه كردى (قوله فيقال لا ذن الخ)
اعلم ان الذي في الرضا ما يسمون كان أي الشراء لغيره من مال الفضولي أو في ذمته موقوفه سواء أذن ذلك
الغير وسماه أم لا انتهى واه تشرنا شرحه فيما اذا أذنه وسماه هو واشترى بماله نفسه بحال له ان هذا من
فقه تفصيل ذكره في الرضا كماله بعد ذلك ما سألناه ان كان باهلاً انفع البيع ورجع بجميع
الثمن وتجهيز على البائع وان كان عاتداً للعقد أو بعده ولم يفسخ لم يرجع شيء اه وقوله ان كان
جاهلاً أو وافرجه الى القتل يقتل بخلافه اذا لم يستمر فانه ان فسخ عند العلم فلا كلام والام مرجع وهو
معنى قوله أو بعده الخ (قوله وان اجازوا عه) أي اياه بحمل اه كان وكذا ما قلنا دليل باع الشاة وسلمها
وعند الفلاس لا يجوز التسليم بالاذن مالكه على ان الحديث تكلم في بيعه جماعة لكن حسن المنزلة
وغيره (قوله فيقال لا ذن يكون الثمن قرضا) اعلم ان الذي في الرضا ما يسمون كان أي الشراء لغير
بعين مال الفضولي أو في ذمته موقوفه سواء أذن ذلك الغير وسماه أم لا اه واعتبرنا شذو فيه اذا أذنه
وسماه هو واشترى بماله نفسه بحال له ان هذا من القيد وان الذي في الاصل في هذه الصور وقوع
العقد لا ذن تكون الثمن قرضا أو يبيع شيئاً الرمي باعته ما في الرضا وحمله على ما ذكره يصح التبرير
العوض في ملك المقرض فلا تناقض بين المسئتين خلافاً لزعوموا طوافنا ما ذكره سمعه أذنه أولاً وسماه لم يأذنه

فقطع المباشرة وان توى غيرة
وفي الاثوار لو قال له يشتر
لي عبدا بما في ذمتك صغ
لحوكل وان لم يبين العبد
و يرى من دينه و ردتان
جوى عليه جمع متقدمون
بانه مبني على ضيق
وهو سوا اتحاد القايض
والقبض وانما اغتفر في
صرفه المستأجر في العماره
لانه وقع باعلا مقسودا
ولك ان تقول انما يقبضه
تضعفه ان اراد احسان
ما يقبضه من الدين المصريح
به قوله و يرى من دينه اما
وقوع شرائه العبد لا ذن
ويكون ما يقبضه قرضا عليه
فقد مر لم يقع القايض
بشرطه فلا وجه لردّه
(تنبيه) ودعى الما
وشارحه قول الماوردى
يجوز شرائه ولما عاهدته
وعلمه لا يملكه لانه تابع
لاما عليه اهـ ويجاب بان
ارادته ليعتقنه لقطع
تبعيته لانه ان قلنا ان
التبوع عليك قطع امان
التابع وفيه نظر ظاهر
وبانقطاعها علمه من
استولى عليه فاشترى لم
يلزمه بشره صريح بل
بالاستيلاء عليه فانه انما
هو في مقامه لم يكتسبه
لاعتبار بهذا يعلم ان من
اشترى من حري ولده بدار
الحرب لم يملكه الشراء لانه
سواء بدخوله في ملك التابع
عند قصده الاستيلاء عليه
يعتق علبه بل بالاستيلاء
فليزيمه تخميسه أو تخميس فدا ان اختاره الامام بخلاف شرائه

نصر فدان الذى في الاصل في هذه الصورة وقوع العقد لا ذن
ما في الرضى وجهه على ما اذا لم يصح الغرض في ذاته بان الشراء بين مال الفضولي أو في ذمته ما اذا صرح بذلك
فيقع العقد لا ذن الذى سميها الفضولي اهـ وبذلك تعلم ان الشارح موافق للاعتراض بخلاف الرضى
ثم ينسب في شرحه على ان تعبيره بالفضولي لا يناسب كرا الاذن اهـ سم (قوله فيقع المباشرة) أى وانما
التسمية عس (قوله وان توى غيرة) كذا في شرح الرضى أى فلو اقتصر على التسمية وقوله لا لا ذن
وهذا يؤيد ما رجحه الاثوار من قول الفقهاء الماشرى بنسبة ولدا الصغير من مال نفسه انه يقع له الصغير بخلاف
ما لو اشترى بنسبة في الذمة يقع للصغير انتهى وبقى ما اشترى في ذمته بنسبة ولدا الصغير فهل هو كما اشترى في مال
نفسه بنسبة اهـ سم وقوله وبقى ما اشترى الخ لا موقع لهذا التردد فان قول شرع الرضى بخلاف ما لو اشترى
الخ امر محتمل ان العقد في هذه الصورة يقع للصغير (قوله ووردان حوى عليه) أى ما في الاثوار وكذا ضمير
بأنه (قوله وهو جواز اتحاد القايض الخ) أى لولاه يلزم عليه ان يكون الانسان وكلا من غير في ازاله ملك
نفسه اهـ عس (قوله وانما اغتفر) أى الاتحاد كذا كرر (قوله تضعفه) أى ما في الاثوار الذى حوى عليه
جمع متقدمون (قوله قوله الخ) أى الاثوار (قوله بشرطه) وهو اتحاد الحسن اهـ عس (قوله فلا وجه
لرده) قد توقف فيه بانه انما اذن ليشترى عليه علم من الدين لا يحال من عند نفسه والى كسبل اذا خالف في
الشراء عايناه في ما لو كل لم يصح شرائه لحوكل القايض وقوله هو كليل اهـ عس وقد يقال بخلافه خصوص
الاذن المتضمني بخلافه عموم وبما لما وقع القايض فكانه وقع الشراء بمال لا ذن ولم وجدنا لخالفة (قوله
تنبه رد) الى المتن زاد انما به عقيب ما نصه وقد افاد معنى ذلك الشرح جهاته تعالى في فتاويه اهـ (قوله رد على
المتن) أى حيث قال والاربع الملك من له العقود ولما عاهد غير كليل لا يملكه اهـ عس (قوله شرائه ولما عاهد
منه) أى من الاب مع أنه ليس ما كاله اهـ كرى (قوله وعلمه) أى ملك الماشترى ولما (قوله لا يملكه) (قوله لا يملكه) (قوله لا يملكه)
عطف على شرائه ولما الخ (قوله ويجاب الخ) ليس في هذا اعتنا من الشارح لكلام الماوردى في كل ما يتعلق
بقوله الكلام بخلاف ما في حاشية الشيخ عس اهـ رشدى أى من الجواب عما ورد في المتن يستلزم تسليم
الحكم فيكون الشارح قائل لا يملكه الماوردى اهـ أقول لا توقف في أن كلام الشارح كالنهي ظاهر في
اعتماد (قوله وفيه نظر الخ) أى في كون المتبوع عليك قطع امان التابع اهـ عس (قوله وبانقطاعها الخ) أى
وتسليم انقطاع التبعية بقطع المتبوع اياها (قوله بل الاستيلاء) أى بل علمه بالاستيلاء وحيد فقد شكك
قوله أو تخميس فدا ان اختاره الامام لانه اذا ملكه بالاستيلاء من رقة فافاد معنى اختيار الامام الغداء اهـ
سم وأحل الرشدى بما نصه قوله بل بالاستيلاء في هذا السياق تسع من رد الشارح حقيقة قد بدله وحاصل المراد
منه أنه لا يملك بالشراء وانما يصير مستوليا عليه فهو غنيمة يختار فيها الامام احدي الخصال بدليل قوله فليزيمه
تخميسه أو تخميس فدا انما قد يقع قول الشهاب سم فقد يشكك قوله الخ اهـ (قوله فليزيمه تخميسه الخ) أى كل
من ولما عاهدوا الخ اهـ عس (قوله ان اختاره الامام) صريح في ان من اسر حري بالاستيلاء لا يصر فيه
الا بختيار الامام الغداء او غيره وعلمه في السير تصريح بذلك حيث قال في فصل نساء الكفار وصية انهم
الخ فان كل الماخذ ذكرنا كمال اختيار الامام في موباة الشارح مرد اضافي فصل الغنيمة بعد قول الماخذ وكذا
لو أمره أى فانه سلبه منه لم لاحقه أى لا أقصر في رقبته وقد انان اسم السلب لا يقع علمه ما اهـ ولا
اذن بان الشراء بين مال الفضولي أو في ذمته اما اذا صرح بذلك فيقع العقد لا ذن الذى سميها الفضولي
اهـ وبذلك تعلم ان الشارح موافق للاعتراض بخلاف الرضى ثم ينسب في شرحه على ان تعبيره بالفضولي
لا يناسب كرا الاذن وفيه ما لا تقوم اليه شقلم التسمية أى فلو اقتصر على التسمية وقوله لا لا ذن وهذا يؤيد
ما رجحه الاثوار من قول الفقهاء الماشرى بنسبة ولدا الصغير من مال نفسه انه يقع له الصغير بخلاف ما لو اشترى
بنسبة في الذمة يقع للصغير اهـ وبقى ما لو اشترى في ذمته بنسبة ولدا الصغير فهل هو كما اشترى في مال نفسه
بنسبة (قوله بل بالاستيلاء) أى بل علمه بالاستيلاء وحيد فقد يشكك قوله أو تخميس فدا ان اختاره

يحق أنه لا دلالة لما نقله عن ج و م والادعاء أنه في الذكر البالغ وما هنا في الصبي التاسع (قوله نحو أخيه) أي أخيه البالغ أه عش أي الحزب في أو المعاهد (قوله بذلك) أي يخلوه في ملكه أه عش (قوله منه) أي الحزب أو المعاهد والبايع متعلق بالشراء (قوله ومستولاه) معطوف على نحو أخيه (قوله انفاصد) أي الحزب أو المعاهد وقول المتن (ولو باع مال مورثه) أي أو أو أمته أو باع بعد نفسه طائفة أو كتابه فبأن أه قد رجع من باقة أو فسخ كتابته أه مغنى (قوله وغيره) أي قوله والمراذيل النهائية (قوله أو زوج أمته) أي قوله وهو ما احتل في الغنى الأقوله وعدم إذن الغير أه (قوله أو زوج أمته) يحتمل أن الامتناع في المأبوت مورثه التي هي أمته بان أدنته سم على المنهج أه عش (قوله أو زوج أمته) قال الشارح في شرح العباب تنبيهان محل ما ذكر حيث لا يتعلق فلو قال ان مات أي فقصد وجعل أمه فبان متسلم بصع كفى الوضعة في النكاح وكالتزويج فيما ذكر البيع ونحوه كاصح به الامام ومجمله ان لم يعلم حال التعليق وجود التعليق عليه والاصح كما عهده الأسنوي وغيره بأنهم ما مخرج من أنه لو تصرف في مال غيره فبان ما ذنابه صرح محله اذ بان ذلك بينة تشهد على سبق الاذن على التصرف فان تصادق البائع والمالك في مختلفه فمصلحة ان قال ناو كبل في نحو بيع أو نكاح وصدة فمصلحة صغ فلو قال بعد العقد لم ياذن في الموكل لم يقبل وان حدث ما اشتري لم يفسد من ابطال حق الموكل الا ان أقام المشتري بينة باقراءه قبل انه لم يكن ما ذنابه الى آخر ما ذكره مما ينبغي الوقوف عليه أه م م في المغنى ما وافق التنبه الاول (قوله صغ البيع وغيره) أي وان حرم عليه الاقدام كقولنا طاهر شرم وعش قول المتن (في الظاهر) وكذا يصح لو باع أمانة بان يدعي ماله لصدة فمصرف عابا واكره وقد توافقا قبله على أن يدعيه له اذ بان وهذا كما يسمى بيع الامانة يسمى بيع الثقة أه مغنى (قوله ان العبرة في العقود بالخ) وأما العبادات فالعبرة فيها بما في نفس الامر وظن المكلف بالنسبة لسقوط القضاء وبطلانه فقط بالنسبة لا تصاق بالعقود ظن أنه متطهر ثم بان حديثه محكم على صلاته بالعقود سقوط الطلب بموان وجب عليه القضاء بمجرد كفاي شرح جمع الجوامع أه عش (قوله وبفرضه) أي الاستلاب (قوله لصعيب نحو الهازل) أدخل في التوضيح ما يقع من الغنى من بيع الامانة (قوله والوقف هنا وقف تبين) ويقترب على ذلك الزوائد فهي المشتري من وقت العقد أه عش (قوله وانما لم يصح الخ) وعلم بما قرر عدم الاختصاص بظن الملك وان الضابط فقدان الشرط فكل عدم القدر في التسليم فبان بخلافه وهذا امر ادهم وان لم يصح قوله أه نهاية قال عش قوله وعلم مما قرر رأى من محبة بيع مال مورثه الخ فان الحاصل فيها عند العقد ظن عدم الملك أه وقال الرشدي قوله عدم الاختصاص بظن الملك الخ انتهى عدم اختصاص هذا الحكم بظن الملك بل يجري على ظن فقد سائر الشروط أه (قوله تزويج الخ) أي بان عباؤه وانهاية تزويج الخ أه قال عش أخبان يكون تزويجا وزوجة بخلاف مال وزوج أخيه مثلا

نحو أخيه ممن لا يقع عليه بذلك منه ومستولاه اذ قصد الاستيلاء لم يمانه يصح فيما كهما المشتري ولا يلزم منه ميسرهما ولو باع مال مورثه أو غيره أو زوج أمته أو اعتقه أه (طائفة) أو علم اذن الغير له (فبان ميتا) يسكون اليه في الاصح أو اذاله (صغ) البيع وغيره (في الظاهر) لان العبرة في العقود بعدم احتياجها لنية بما في نفس الامر فحب فلا تلاعبه وبفرضه لا ضرر لصحة بيع نحو الهازل والوقف هنا وقف تبين لا وقف محض وانما لم يصح على ما بان في تزويج الخ وان بان وانها ولا نكاح المشبهة بغيره وان بان أجنبية ذن الشك فيه محل العقود

الامام لأنه اذا ملكه بالاستيلاء صار وقفا فاعلم عني اعتبار الامام الفداء (قوله أو زوج أمته) قال الشارح في شرح العباب تنبيهان أحدهما محل ما ذكر حيث لا يتعلق فلو قال ان مات أي فقصد وجعل أمته فبان ميتا لم يصح كفى الوضعة في النكاح لانه يتعلق فاشبهان فقدم بدو وجعل أمته أو كالتزويج قبيل ذكر البيع ونحوه كاصح به الامام ومجمله ان لم يعلم حال التعليق وجود التعليق عليه ولا يصح كما عهده الأسنوي وغيره اخذ من كلام ابن الصباغ في هذا المسئلة وتظاهروا هو يؤيد ما ذكره وفي قول من بشر ببنات صدق الغير فقصد زوجته كما تهاجم ما مخرج من أنه لو تصرف في مال غيره فبان ما ذنابه صرح محله اذ بان ذلك بينة تشهد على سبق الاذن على التصرف فان تصادق البائع والمالك في مختلفه فمصلحة ان قال ناو كبل في نحو بيع أو نكاح وصدة فمصلحة صغ فلو قال بعد العقد لم ياذن في الموكل لم يقبل وان صدقه المشتري لم يفسد من ابطال حق الموكل الا ان أقام المشتري بينة باقراءه قبل انه لم يكن ما ذنابه الخ ما ذكره مما ينبغي الوقوف عليه (قوله صغ البيع وغيره) أي بان حرم عليه الاقدام كقولنا طاهر شرم (قوله وانما لم يصح الخ) كذا شرح م

عامة وهو محتاط له في
النكاح ملاحتاط لولاية
العائد (الحامس العلم به)
أي الموقوف علمه على
العين وقد اوصفت فيقال
العلمة كالمعلم من كلامه لا
العلم من بيع الغرض وهو
مأخوذ من أمرين أحدهما
أنه موقوف ولا يشترط ذلك
الضرورة أو المسامحة كما
سذكر في اختلاط حرام
البرجين وكل بيع الفقاع
وإنه الساقط الكوز قال
جمع ولو نريد أن يكون كما
الموقوف ولو أنكر ذلك
الكوز من يد المشتري بلا
تقصير ضمن قدر كتابته
مما لا يلازاد ولا الكوز
لا تنصا أمانة في يده ومن
أخذ به بلا عوض ضمنه لأنه
غار به لا مائة غيره
مقابل بشئ والمراد بالعلم
هنا ليس بمثل الظن وإن لم
يطابق الواقع أنشدنا
شرا فزاجة بثمن كثير
ظن أنها جوهرة ثم لا بد
من ذلك حال العصفري نحو
سدم عشر نسيخ ألفوهما
جاهلان بالحساب لا يصح
وإن كان يعلم بعد ثم ذكر
الغزالي خلافاً لظنهم من
الغراض والفرق أن ما هنا
معاوضة وهي تستدعي العلم
بالعوض ومقابلته حال
خروجهم من ملك مختلف
القراض فإن الرجح فيمترقب
فيكون معروف ذلك فيسبل
حصوله

بأنه ساقط يصح الرجوع الترددي أمره بالملك ولاية العائد اه
والنهاية لولاية العائد (قوله وهو) أي الموقوف علمه
أي وإن اشترى على الركنه أنها به قول المتن (العلم) أي المتعاقدن اه معنى (قوله أي الموقوف علمه)
هل يكفي علم المشتري حال القبول فقط دون حال الإيجاب والرجع لا سمي به هو ينبغي ألا كتفه بالمقارنة اه
عش (قوله وهو) أي الغرض اه عش (قوله أعلمهما أخوهما) أي من شأنه ذلك فلا يعترض بمخالفة
القضية كالأهم من عدم صحة بيع نحو المصوبون بل يكن الأغلب عدم العود اه نهاية أي كأن كان
الغاضب خير قوي الشوكة لكن يحتاج القطع منه أو تنوشتي (قوله وقد لا يشترط ذلك الضرورة) أي
فتفتقر الجمل اه نهاية (قوله كيبذ كره الخ) أي في باب السدود والذبا عن أنه لو اختلط حرام البرجين
وناع أحد ههنا له لصاحبه فانه يصح على الأصح اه معنى (قوله في اختلاط حرام البرجين) قد يقال للبيع
هنا معلوم العين اه سم (قوله وكل بيع الفقاع الخ) أي فالبيع محكوم بصحة واعتبر فيه عدم العلم
للمسألة كالمعنى اه رشدي (قوله الفقاع) هو الشربة التي تعمل من نخور يرب كالشمش وغيره اه
كردي عبارة عش قال في القاموس الفقاع كرم هذا الذي يشرب سبي به لما ترتفع في رأسه من الزبد
انتهى وهو ما يقتض من الزبد اه (قوله وكل ما الموقوف) أي كالشككتان اه معنى عبارة الكرد
كالجوز ونحوه اه (قوله ومن أخذه بلا عوض الخ) قال ابن العبدان سابق الغنل عن المتولي وان أطلق
قالا طلاق يقتضي البطلان العرف بها انتهى فليظفر اه سم وأمر الرشدي كلام المتولي ثم قال ولا ينبغي
أن المراد بالبطلان أي صورته لا أخذ بعوض والاطلاق البطلان من شرب اه ومن غير ما إذا أمر السقاء باسقاءه
ومنا ليل المتعارفين في القهوة إذا ما هنا يجري فيها ما يجوز هذا كما إذا أنكر الفخائن مثلاً من بالشارب
أما إذا أنكر من يشربه بأن دفعه إلى آخر فسطح من يده فانه ما يضمنان مطلقاً والقراض على من سخط من يده
ووجه ما سأل أن المستعير من السباغ جارية فاسدة ضامن بعمره وأما إذا أنكر من يد السباغ فاعلم أن
السباغ على قسمين قسم يستأجره صاحب القهوة ليس في عنده بأمر معلوم فهو أجبر بضمن ما تلف بيده
من الذي استأجره لا يتقصر وقسم يشترى القهوة لنفسه بحسب الاتفاق بينهما بين صاحب القهوة ومن أن
كل كذا وكذا من الفخائن بكذا وكذا من الغرام فهذا يجري في مائة كره الشارح م في القسم الأول
إذا القوة مضبوطة بالشراء الفاسد والفخائن مضبوطة بالاجرة الفاسدة اه عبارة عش وباق مثل هذا
التفصيل في فضاء القهوة ونحوه فان أخذ بلا عوض من المالك ولو يذاهبه ضمن الطرف دون ما فيه أو
بعض ضمن ما فيه دونه ومن المأخوذ بعض ما حوته العادلات من أمر بعض الحاضر من لساق القهوة
يدفعه لشخص آخر بلا عوض فهو غير مضمون على الآخر إذا كان له أيا ما الشرب منه بعض
فكان كالمسألة اه بالعوض وبقي ولو اختلف الدافع والآخر في العوض وعدمه هل يصدق الأول
أو الثاني في نفسه نظراً والأقرب تصديق الآخر إذا كان كرم موافقاً للغالب وان الأصل عدم ضمان الطرف
وينبغي أن يحمل ذلك حيث لم توجد قرينة تصديق الدافع ككون الآخر تحذير الفقهاء الذين حو
عادتهم بأنهم لا يذعنون عنها اه (قوله والمراد بالعلم ما يشمل الظن الخ) قد يقال بل المراد بالعلم للعين
بغير مشاهدة وإن لم يعلم أو ظن أنهم من أي جنس يصح بيع الرجحة المشاهدة وإن لم يعلم أو ظن أنهم من
أي جنس فلا تأمل اه سم (قوله من ذلك) أي العلم (قوله وهما ههنا) أي أولهما كما هو ظاهر اه
يدري (قوله أنه لا معاوضة) قد يقال والقراض معاوضة اه بصري وقد يجب بان مراد الشارح
(قوله العلم به) هل يكفي علم المشتري حال القبول فقط دون حال الإيجاب والرجع اه (قوله حرام البرجين)
قد يقال للبيع هنا معلوم العين (قوله لا الكوز) أي لأنه جارية فاسدة (قوله ومن أخذه بلا عوض
الخ) قال ابن العبدان سابق الغنل عن المتولي وان أطلق قال لا يقتضي البطلان بل إن العرف
به اه فانظر (قوله والمراد بالعلم هنا ما يشمل الظن الخ) قد يقال بل المراد بالعلم للعين بغير مشاهدة
وإن لم يعلم أو ظن أنهم من أي جنس فيصح بيع الرجحة للمشاهدة وإن لم يعلم أو ظن أنهم من أي جنس

ويزيده ما يأتي فربما في صورة الكاتب من ان الخط يحذف بمرع لامتواضة قديمه وقول (٢٥١) البغوي فبين يا عني من مشرقه وهو

يجهل كيتلا يصح لانه
يجهل لكن قطع القفال
بالصوت جوى علماني البحر
فقال يا عني جميع المشتري
وهو لا يعلم مقدار حصته ثم
عرفه مع لان ما تناوله
البيع لافظا معلوم ويدل
له قول الاصحاب لو ظهر
استحقاق بعض بعبدا بعه
مع في الباقي ولم يفسدوا
بين ان يعلم البايع مقدار
نصيبه أولا اه والذي
يقهر ترجمه كلام البغوي
ومعرفة البايع قدر حصته
بعد البيع لا يتقبل ما قرئ
أن الجمل عند البيع مؤثر
وان عرفه به وهو ما ذكره
عن كلام الاصحاب لا دليل
فصله حال البيع لم يكن
جاهلا بقدر حقه في ثمنه
وهو كاف وان اختلف كما
في مسئلة الزباجة فان قلت
صحيحا بانه لو قال بعتك
الثمرة بالف الا قدر ما يخص
مائة وأراد بما يخصه نسبته
من الثمن اذ اوزعت عليه
الثمرة مع العلم بحال البيع
لان التسوب اليه معلوم
وهو الثمن ومن ثم كان ذلك
استثنائه للعشر قلت فدخلت
من تعليم الفرق بين ما
هنا ومستثناه وهو ان الثمن
التسوب اليه معلوم حال
العقد والاستثناء منتهى لكونه
تكميل معرفته لا يصير
يجهل بخصاله في مسئلته
فان الثمن فيها يجهل لحال

معاوضته (قوله ويؤيد) أي الفرق (قوله وقول البغوي الخ) صلف على قوله ما يأتي الخ لكن لا ينظر
وجه التام فيه إلا بجعل الواو بمعنى مع (قوله وقول البغوي فبين يا عني من مشرقه وهو لا يعلم
يجهل قدره فباع كلها مع في حصته فخطب به القفال ومعه البغوي واو يأتي وقديله قوله لو يا عني
صدام ظهر استحقاق بعض مع في الباقي ولم يفسدوا بين علم البايع بقدر نصيبه وجهه وهو لو يا عني
فبانت أكثر من حصته مع في حصته التي يجهل قدرها كجاء بالماركها أو يفرق بانه هنام يتيقن حال
البيع أنه يا عني جميع حصته بخلاف ما لو يا عني الدار كلها كل محتمل ولعل الثاني أوجه وفي البحر يصح بيع
ثلث من الوقت اذا مر فيها ولو قبل القبض كبيع رزق الاجناد انتهى امدادونه بانه قتال الجميع بين ما في
الصفة وما في الامداد وانها في النقل عن البغوي فاعل كلامه مختلف أو يدعي الفرق بين الصورتين وأنه
للاختلاف بين الكلامين فان ما نقله عن في الصف تصورته كالمحتمل أن يقول بعت نصيب أو ما يخصني أو نحو
ذلك فقد أورد العبد على يجهل مطلق بخلاف مسئلة القفال فلا تنافي بين الكلامين على تقدير وثبوته حاشه
اه بصري عبارة الرشد في قوله مر ومعه البغوي الصواب اسقاطه لان البغوي حين يقول بالطلان
كل في العترة ويها وقوله مر أو يفرق هنا الخ فثبت أنه لو يتيقن ذلك بان علم أن ما بعه زيد على حصته
أنه يصح وقضيه أيضا أنه لو لم أن ما بعه أقل من حصته أنه لا يصح لانه صدق عليه أنه لم يتيقن حال البيع
أنه يا عني جميع حصته ولا يخفى ما فيه من البعد على أنه قد يقال لانه لا أول لهذا الفرق في الحكم فتأمل وقوله مر
وفي البحر يصح بيع غلته الخ أي اذا أقررت أو عينت بالجزء يكون قدر أي الجميع أو لا يتبع من حصته البيع
عدم قبضها ما إذا عبارة عرش قوله مع في حصته مع بقوله مر بانه هنام يتيقن الخ يؤخذ منه أنه
لو يتيقن بيع الكل كان علم أنه دون النصف يا عني نصف كان كبيع الجميع وقوله اذا مر فيها يا عني ما بعه
أو له بعه بقدرها بالجزء ثبته بعد روية الجميع للعديد اه (قوله ويؤيد) أي لا يقطع به القفال جوى
عليه صاحب البحر (قوله أن يعلم البايع) أي حال البيع (قوله والذي يضا الخ) تقدم عن النهاية ما قد
يختلف (قوله وما ذكره) أي صاحب البحر وهو الراد يأتي (قوله في ثمنه) أي لانه طان استحقاقه ليه اه
بصري (قوله فاستعمال) أي المقدار الذي نسبته إلى البيع كسبته لما أتى إلى الالف التي (قوله اذا وزعت
عليه) أي على الثمن و (قوله الثمرة) أي مثلا والراد المبيع اه بصري (قوله لعله) أي بالبيع (قوله
ذلك) أي قوله الا قدر ما يخص الخ و (قوله العشر) أي عشر المبيع (قوله من تعليم الخ) وهو قوله لان
التسوب الخ (قوله ومستثناه) وهي سبعة عشر تسعة ألف اه بصري (قوله وهو) أي الفرق بين ان الثمن
الخ (قوله والاستثناء) أي من المبيع (قوله في ثمنه) أي في قوله وفي البحر في النهاية (قوله من غير
تخصيص الخ) أي اذا لم يعلم كما يقابل بعده من الثمن كذا فثبت في التبيين ومضى عليه الباقي في تنويره
ونقله الزكري عن التبيين وآثره قال ابن الرضا وناظر به عما أذاع التوزيع قبل العقد فانه يصح وعده
يدل كلامهم شرح العلب سم على الجملة أقول وقياس ما ذكره من الاكتفاء بالعلم بالتوافق قبل العقد أنه
لو توافق بعض على خمسة اقدارهم وخسما اقدارهم مثلا ثم قال بعتك بالف دراهم ودناير مع وجب على
ما توافقا عليه وكذا انظر من كل ما بشرط العلم به وذكره في العقد اذا توافقا عليه قبل وهذا يجري في أمور
كثيرة يقال فيها بالطلان عند عدم ذكرها في العقد فثبت به فانه دقيق جدا وبذلك قول الشارح مر
التي ثمن كان ثم بعد اقرينة ان انتقال الخ اه عرش (قوله من غير تخصيص كل) أي من العبدن أو
المالكين و (قوله لانه) أي من الثمن اه رشدي (قوله وان استوت قيمتهما) أو قال ولك الحياز في الثمين
لنفسا مل (قوله مبيع أحد الثمين والعبدن عبارة العلبو بيع أحد هذين العبدن أو هؤلاء أو بيع
عبد المشتهر بعد غيره وبيع عشر شاه من هذه المائة فبيع هؤلاء ألا أحدهم باطل انتهى قال الشارح في
شرحه الجمل بعين المبيع في الكل وان تساوت القيم أو قال ولك الحياز في الثمين أو في واحد ابين مع وفارق

البيع ابتداء فكان الايام فيه أحسن فتأمل (فبيع) اثنين بعد مائة الثالث ثمن من غير تخصيص كل منه بقدر معين وبيع (أحد الثمين)
أو العبدن مثلاً وان استوت قيمتهما (باطل) كالبيع بأحدهما

كذلك العمل ببعض المبيع
أو الثمن وقد تعنى الأمانة
والإشارة من التعيين كدأري
وليس له غيرها وكهذه الحار
وان غلطاً في حدودها وفي
الجبر لو قال بعتك حتى من
هذه الحار وهو عشرة أسهم
من عشرين سهماً وصحة
منها خمسة عشر سهم المبيع
في عشرة أه وظاهر أنه
لا فرق بين أن يعلم أن حقه
ذلك أو يحمله لأنه يصدق
صلى العشرة أسهم لحقه
فيطابق الجمله التفصيل
ومن ثم أنفى ابن الصلاح في
صك فيه جله في رد وتقبل
أنقص منها لما أن تقسمت
عملها لا مكان الجبر يكون
التفصيل لبعضها وان
تأخرت فأنه لا يلغى مجموع
ذلك كذا حكى التفصيل
لأنه لا يتحقق أيوان لم يقل
ذلك حكم بها كالمظهر
(ويصح بيع صاع من صاع)
أو من جانب معين منها وهي
طعام يتجمع والمراد منها
هناكل مما تيسر الأجزاء
بغلاف نحو أرض فوق
(تدعى صاعاً) للمعاقد
لعدم الفرز وتزل على
الاشاعة فإذا تلف بعضها
تلف بقدره من المبيع
(وكذا إن جهل صاعاً)
لها أو لأحدهما يصح
المبيع (في الأصح) لهما
بقدر المبيع مع تساوي
الأجزاء لا فرق وروى
صاع منهم حتى لو لم يبق منها
شيء تعين

أو فوا واحداً يعني مزارق تقارب في الزكاح وتطام بما ياتي في شرح العايد علم أنه لا يكتفي بالتعيين بالنسبة
وساً في نظيره في الثمن وقد يكون منه قوله الآخر في حث لم يرد أصاصاً معيناً بها أه سم (قوله كذلك)
أي وإن استوفى بهما (قوله وقد تعنى الأمانة والإشارة من التعيين الخ) بمقتضى صحتها عن هذه الحار
للتعيين في وهو جعل تأمل أه بصري (قوله وان غلطاً في حدودها) أي ما يتغير بها كعمل الشرقي غير بها
وعكسه أو في مقدار ما ينتهي اليها الحد الشرقي مثلاً لتقصير القاطع من كل منهما في حجر واحد به قبل أن
الرؤية للصبي قبل العقد شرط فلما أراها وظن أن حدودها انتهت إلى محله كذا فإن خلافه قاله بتقصيره
حيث لم يعين النظر فيما ينتهي إليه الحد فاشبهوا ما اشترى من حاجة طنها بجوهرة فأنه لا خيار له وإن غرر البائع
ويبقى ما لو أشار إليها وشرط أن مقدارها كذا من الأخرع كمن قال بعتك أو أوتيتك هذه الدار والأرض على
أثم أعاد من غير غرر أو ساءت فمما عاين من هذه العقد وثبوت الخيار للمشتري أن تقسم والبائع أن يرضى
قوله ويغير البائع في الزيادة الخ أه عرش (قوله ذلك) أي خمسة عشر (قوله فيطابق الجمله) وهو قوله حتى
من هذه الدار (التفصيل) وهو قوله وهو عشرة أسهم الخ (قوله ومن ثم) أي من أجل كفايتها. كان تطبيق
الجمله للتفصيل (قوله ان تقدمت) أي الجمله في الكتابة (٤٤٤) أي تعبى عليه ما لا قرار بما في الصلأ أه
كردي عبارة البصري قوله ان تقدمت الخ قد يقال فاس ذلك أن يقال في مسئلة العرص في الجبر لم تقدم
الجمله وهو قوله حتى على التفصيل وهو قوله وهو عشرة أسهم فتأمل أه أقول قد عني كون الجمله زائدة على
التفصيل في مسئلة الجبر بل هي كقوله لقال والكثير كأكاد تعليل الشارح بقوله لأنه يصدق الخ (قوله
لأنه لا يتحقق) أي السبق للأجزاء مع احتمال أن الجمله من الخطأ في الحساب المؤيد بقوله بها (قوله وان
لم يقل ذلك) أي في مجموع ذلك كذا أي كان يقول للمجموع كذا (قوله أو من جانب) أي قوله فالتدريجه
في النهاية الأقوله أو لأحدهما وقوله وظاهر ذلك (قوله وهي الخ) أي الصبرة لغز قوله كل مماثل
الأجزاء يشمل الأجزاء ونحوها أه عرش (قوله خلاف نحو أرض الخ) أي فلا يسمى مبيعاً ولكن حكمه
إذا كان معلوم الفرع حكم مبيعاً معلومة الصعان كما يأتي من سم قول المتن (تعلم صاعاً) يعني أن يزيد
الشارح أو يسهله أي الجانب البين فليتب (تتبعه) قال في الروض شرحه ويصح جزء كالمبيع مشاعاً من
أرض أو عبداً وصبرة أو ثمر أو غيرها ويصح شياً منها إلا بعاشاً ما يصح انتهى وظاهر أنه لا فرق في حصة
الثانئة في صورة الصبرة بين المعلومة الصعان والمجهولتها وان فرق بينهما في بعتك الصبرة الصانعاً أمراً يتي
يختصر الكفاية لابن التقي صاحبنا وكذا يجوز بيع الصبرة الأربعة أو جزءاً معلوماً منها وان كانت مجعولة
ومن طريق الأولى إذا باع جمعها وهي مجعولة أه والفرق بين الأربعة الصانعاً أمراً يتي
وان فرق بينهما الخ أقول لكن قول المختصر أو جزءاً معلوماً الخ ينبغي أن يشترط العرف في بعتك الصبرة الصانعاً
وقوله والفرق الخ وأوله ضعف الحزر والغنمين في الثاني بالنسبة لا دل (قوله لا تعاقدين) أي قوله ويحل
العصفق للغنى الأقوله ولن حسب الخ وذلك (قوله فإذا تلف بعضها) أي أو بعض الجانب المبيع أه سم
(قوله أو لأحدهما) قد يتوقفه بيان العالم منها بقدرها صفة مجعولة على أن المبيع جزءاً من وصيفة

تظير في الكساح والخلع بما يأتي فرياً أه فعلم أنه لا يكتفي بالتعيين بالنسبة في نظيره في الثمن في شرح قوله
أو تعدد الخ وقد يكون منه قوله الآخر في حث لم يرد أصاصاً معيناً بها (قوله تعلم صاعاً) يعني أن يزيد
الشارح أو يسهله أي الجانب البين فليتب (تتبعه) قال في الروض شرحه ويصح جزء كالمبيع مشاعاً من
من أرض أو عبداً وصبرة أو ثمر أو غيرها ويصح شياً منها إلا بعاشاً ما يصح انتهى وظاهر أنه لا فرق في حصة
الثانئة في صورة الصبرة بين المعلومة الصعان والمجهولتها وان فرق بينهما في بعتك الصبرة الصانعاً أمراً يتي
يختصر الكفاية لابن التقي صاحبنا وكذا يجوز بيع الصبرة الأربعة أو جزءاً معلوماً منها وان كانت مجعولة
ومن طريق الأولى إذا باع جمعها وهي مجعولة أه والفرق بين الأربعة الصانعاً أمراً يتي

الجاهل بحوله على أن المراد صاع كان فكل من المتعذر عليه معلومها فالقاس بالعلان وقد يرد به
اسقاط الشارح مده اه عش وفي المتن وشرحا للتميز والروض مثل ما في الشرح وذلك منسج قوله
الحشنى ان العالم منهما لم يبال الخ الى الاشاعة مخصوص بكذا كائنا ما علموا أو لم يعلموا في صوري
العلم والجهل لشي من ادشاعة ولا يهجم (قوله وان صاعا) هل تجرى في معلومة الصاع مع الاشاعة فكذا
تألفين الجمله تألفين المبيع بقدره يعني نعم سم على عرق مالم يكن المبيع صاعا من عشرة وأصحبها
عشرة أخرى مثلا وتألف بعضها أو بشت العشرة فمثل يحكم بان الباقي شره على الاشاعة وحصر التألف فيها
بخص البائع فيه نظر والأقرب أنه كذلك لان الأصل عدم انقضاء العقد اه عش وقوله وحصر التألف
الخ فيه وفيه ظاهرة بل ومخالفا لما قدمه من سم (قوله وذلك) إشارة الى قوله وينزل على صاع الخ اه
كردي (قوله من أسفله) أى الصبر من أو أسفله اه معنى (قوله وفارق بيع ذراع الخ) أى فانه لا يصح
اه عش (قوله من نحو أرض بمهولة الخ) احذر زمن معلومة الفرع فيصح وينزل على الاشاعة لمكانها
اه سم (قوله ومنه من قطيع الخ) شاعر وان علم بعد الطبع وصح بان الصبرة (قوله منها) أى الصبرة
(قوله يتفاوت ثمنه نحو الأرض الخ) أى كنفوت السيلوا جزاء الثوب (قوله هنا) أى في بيع صاع من
صبرة وطاهر سم لكانت معلومة الصاعين أولا (قوله صاعا معنا) أى أو مهادا يصور ذلك بما لا تخلط
ورفعته شرح المحلى مثلا بشرح التميز مثلا اه عش (قوله أول يقبل) أى البائع (قوله أولا
صاعا الخ) لا يخفى أن صورته هذه ان يبيع الصبرة الاصاعا منها في انخال هذه في قبضة المستأثر للصورة
بيعه صاع من صبرة فنظر اه سم (قوله وأحدهما الخ) أى والحال اه عش (قوله وبيع علم الخ)
صاعا على خبث لم يرد الخ اه عش وتقدم أن المراد العلم هنا ما يشتمل الظن (قوله مخرجه
المرورى الخ) معتد (قوله وفيه نظر الخ) ضعيف اه عش (قوله متى بان) أى المبيع (أكثر منها) أى
الصبرة (قوله اذا بانا) أى الصبرة والمبيع (قوله لا الخ) أى التساوى (قوله وفي بيعها) أى قوله قال البغوى
في المتن وكذا في النهاية لقوله كسبن الى العلم الخ (قوله وفي بيعها) عطفت على قوله هنا (قوله ما هنا) أى
كلا أو بعضها ثما كربع الصبرة (قوله فان علم الخ) أى لا يخلو دون الماشاهدة لادخاله للمشاهدة
فيصح البيع اه عش ويقيد بقوله الشارح أن لم يرد الخ (قوله أحدهما) أى المتعذر ان معنى
(قوله وان جهلا ذلك) التعبير بالجهل يشمل ما ورد على السواء لكن كلام شرح الروض وشرح الإرشاد
قد يقتضى البطلان عند التردد المذكور وقد وجهناه مع التردد لا يتأتى التضمن وهذا هو المفهوم من قول
الشارح هنا فان الخ اه سم (قوله كسبن بنظر الخ) صبرنا انتهى ولو علم أحدا المتعذر أن يتعذر أى
الصبرة للبيعة المبهمة القدر كذا أو مودعا مخصصا واختلاف أجزاء الطرف الذى فيه العوض أو العوض
من نحو ظرف صل ومن رقة وغلقا بل العوض هنا تعين التفرقة فيكون التروم انرا أى ذلك قبل الوضع
فيه صح البيع لمعول التضمن وان جهل كل منهما ذلك بان ظن أن الجهل مستوفى فظهر خلافه مع البيع
وغيره من لحقة التضمن بين النقص والاضاءة الخاقا لظاهر بالمبسطة فيأرق حسنة الحركة المشترى وفى

أى أو بعض الجانب المعين (قوله وان صاعا) هل تجرى في معلومة الصاع مع الاشاعة فكذا تألفين
الجمله تألفين المبيع بقدره يعني نعم سم (قوله ونحو أرض بمهولة الخ) احذر زمن معلومة الفرع فيصح وينزل
على الاشاعة لمكانها (قوله والاصاعا منها) لا يخفى أن صورته هذه ان يبيع الصبرة الاصاعا منها في انخال
هذه في قبضة المستأثر للصورة يبيع صاع من صبرة فنظر (قوله بل والابتدائية) انظر مع ما ذكره
كثيره في قول المنصب الا ترى أن الفرقان ثم صاعا من ثلث الباقي ان من لا يتبعه اقتضى العمل بالصاع
بالتن وقد يفرق فتأمله (قوله وان جهلا ذلك) التعبير بالجهل يشمل ما ورد على السواء لكنه فسرق
شرح الروض بالجهل بقوله بان ظن أن الجهل مستوفى فظهر خلافه وتبعه الشارح في شرح الإرشاد وقد
يقتضى البطلان عند التردد المذكور وقد وجهناه مع التردد لا يتأتى التضمن وهذا هو المفهوم من

لم يبيع كسبن بنظر مختلف الاجزاء مودة وان ظالم بر قبل الوضع فيه لم يدم احاطة العيان بها وان جهلا ذلك فان ظن شي أو يفتنى

الحقيرة للبايع وقيل ان بائع الحقيرة للبايع ولا خيار وعرجى على ذلك في التهذيب اه (قوله أو الظرف الخ) فيه تصريح بصحة بيع السمن في طرف مختلف لا يجعل اختلافه هكذا في الروض وغيره اه سم (قوله قال البغوي وغيره ولو لم يكن الخ) لكن ردمه في الطلب بأن الغزالي وغيره من ويا التسوية بينهما أي الحقيرة والذكية لكن الخيار في هذه أي الحقيرة للبايع وفي تلك أي موضع في ما رتقاع المشتري وهذا هو المعتمد اه وفيه وتقدم عن الغنوي ويأتى عن الإيهاب ما وافقه قال عرش قوله وهذا هو المعتمد أي خلافاً للفتحة اه (قوله صم البيع) ظاهره في ساقى العلم والجمل ويصرح بذلك أنه في شرح العبد كمرسلة البغوي وهذا في الكلام على حالة العلم بالارتقاء والاختصاص قبل الكلام على حالة الجهل بذلك لكنه ضعف كلام البغوي ثم قال ومن ثم حرم الغزالي وغيره بأن الحقيرة والذكية سواء ولو تضاد بين الرفعة وغيره ورواها في البغوي المذكورة انتهى وما حرمه الغزالي وغيره هو المعتمد اه سم (قوله والفسوق الخ) ورواها في بعض نسخها وما عاين النصف الآخر صم خلافاً لما قال الأصاغر أنه أي من النصف لضعف الخبر ورواها في بعض كل صاع من نصفها بدرهم وكل صاع من نصفها بالثوب بدرهمين صم اه وفيه وكذا في المعنى الآخر خلافاً لما في روى قوله من روى قوله كل صاع من نصفها بدرهم الخ قال الزبيدي لعل الصورة أنه اشترى جميع الصبرة إلا ما يصير نصف يكون الصاع منه بدرهم أو بدرهمين فليراجع اه وهو المتبادر وقال عرش أي بأن يميز كل من نسبي الصبرة كان يقول يتسلك كل صاع من الشري بكذا وكل صاع من الغري بكذا وعليه فلا اطلاع على عيب في المبيع فهل رد أم لا منه فقيل لا لأنه نظر والاقرب الأول لعدم العقد بتفصيل المتن اه قول المتن (ولو باع على الخ) كذا في البحر رجب ورواها في فكيكون من صو الثمن والذي في الروضة وأصلها من منصوب ولا وصفه فكيكون من صو المبيع وهو أحسن اه معنى (قوله واحد هما) إلى قوله بل لو اراد في النهاية وكذا في المعنى الآخر اه وأما عمل في يوم من قوله وكذا في روى الخ ورواها في بلد البيه إلى المتن وقوله ثم إلى الوذ كر التقدول المتن (أو بالثوب درهمين) أي أو صحاح ومكسره اه معنى قول المتن (لم يصح) قال في شرح العباب الآن اتفق الفقهاء والغرض من الصالح والمكسرة فليعتبر وأما قوله وأوردت العادة بتسليم النصف مثلاً من كل النوعين لئلا يمتنع قول المتن (أو الخ) انتهى اه سم أقول ولو قبل باكتفاء تعيين أو غير تصنف من كل النوعين مع اطراد العادة بتسليم النصف مثلاً من كل منهما وان لم يتفق عليه لم يبعد ادخال جهل ولا غرر وفي كلامهم ما يؤيده (قوله واحد هما الخ) عبارة الغني ولم يعلم

قوله هنا بان ظن الخ (قوله أو الظرف صم) فيه تصريح بصحة بيع السمن في طرف مختلف لا يجعل اختلافه وهكذا في الروض وغيره وقد يشترط شكل بمسألة من منع بيع المسلك في فارته وان رأى أعلام من وأهنا إذا لم يرها فارغاً إلا أن يقر بتصو والمسألة هنا على إذا ظن الاستواء فكيف ذلك الشارح كشرح الروض وغيره والجمل لأن شأن الظرف التي تصنع إن تكون مستوية أو لا فظن استواءها يختلف الفأرة فلا يظن استواءها فان فرض ظنهم بعد ان يلحق بها هنا أو يفرض بان المسلك في الفأرة متشابه بالجمع في الجلد لا خلق فيها فالخلق يبيع الجمع في الجلد ولا كذلك السمن في الظرف ولهذا أطلقوا المنع في المسلك في الفأرة على الجمع في الجلد وقضية هذا عدم الحصون ظن الاستواء هو الأقرب لكلامهم ثم أتى في شرح العباب بالنسبة في صوارة الجدل قوله وان لم يتفاوت تحتها كذا في المجموع اه (قوله قال البغوي وغيره ولو لم يكن الخ) ظاهره في ساقى العلم والجمل ويصرح بذلك أنه في شرح العباد كمرسلة البغوي وهذا في الكلام على حالة العلم بالارتقاء والاختصاص قبل الكلام على حالة الجهل بذلك لكنه ضعف كلام البغوي فقال في شرح قول العباب فإن علم أحدهما تحت الصبرة قال رتقاعاً أو اختصاصاً بصم مائمه ورواها في البغوي والخوارزمي لو كان تحت الصبرة فخره قال ببيع صحيح وما فيها للبايع ضعيف ومن ثم حرم الغزالي وغيره بأن الحقيرة والذكية سواء ولو تضاد بين الرفعة وغيره ورواها في البغوي المذكورة اه وما حرمه الغزالي وغيره هو المعتمد (قوله أو بالثوب درهمين) أي أو بالثوب درهمين ودانيل لم يصح) قال في شرح

أو الظرف صم وخبر من
لحقه النص قال البغوي
وغيره ولو لم يكن تحت الحقيرة
صم البيع وما فيها للبايع
والفسوق من الحقيرة
والاختصاص واضح (ولو
باع بملء) أو ملء هذا البيت
بجفلة (أو رنة) أو رنة
(هذا الحاصل ذهباً أو بما
باعه فلا نفع فيه) وأحد هما
يبيع قدر ذلك (أو بالنف
دراهم ودانيل لم يصح)
الجهل باصل القدر في غير
الآخرية وقد وكل من
النوعين فيها وانما جلى على
التنصيف

ائحدهما قبل العقد المقدار اه (قوله نحو والى يميننا) أى فى القراض (قوله وهذلى دوعر و) أى فى
 الاقرار (قوله ومن ثم لو علم الخ) راجع للعلل التى عالج به المتن اه رشدى (قوله ولو علم الخ) وتقدم عن
 عرش بعد كلام عن الاعباء ونفايه أنه لو توافق البائع مع المشتري على خصامة ثراهم وخسامة ثراهم ثم قال
 بعثك هذا بالخير اهرام وذناير مع وجلى على ما وافقنا عليه اه (قوله قبل العقد) ينبى اوعبه ان علمنا ذلك
 بعد الشرع وفى العقد قبل النطق بنحو على هذا البيت بل قد يقال أومع النطق به اه سم (قوله أو يجوز علىه)
 أى على المثل عبارة الكردى أى على أن المثل مقدر اه (قوله البائع العالم) بشرط علم المشتري أيضا اه
 سم (قوله العالم بأنه عنده) أى مع كونه وآه الرز به الكافية كلهم واضمأه وحسب بيع معناه رشدى
 (قوله لم تبعد عنه) اعتمده النهاب مؤلفه بنى (قوله فتنع من الخ) أى ولو قصد امثله لآه ورمى عن ماباعه
 والصريح لا ينصرف عن معناه بالنسبة مرم على المنهج أقول قوله والصريح الخ قد يتوقف فى ذلك فإنه لو تى
 به مرم البيع وقال أودت خلافة قبل منه كما تقدم اه عرش ويؤيد التوقف المذكور قول المغنى فان
 الاطلاق ينزل عليه لا على مثله اذا قصد البائمه اه (قوله ولا يجوز زبالة) أى فلو اختلفا فى مقدار الثمن بعد
 اتفاقهما على العلم بأصله فبنيى الخلاف على سبيل ما اختلفا فى مقداره بعد مرم بقصد علمه هأ أو أحدهما أو
 الحاكم اه عرش (قوله ونوع يحفظ الخ) أى منكر اه نهاية (قوله المعلن) فاعل خرج (قوله ان ذلك)
 أى على المتن من عدم المحصة (قوله ملء أو ملء هذا الكوز من هذه الخلطة الخ) قد شره أنه لو كان الكوز أو
 البيت أو الثوب غائباً عنهم لم يصح وليس مراً إذا كان للمدعى على التعيين حاضراً كان أو غائباً عن البلد حتى لو قال
 بعلم ملء الكوز أو الغلاف من البر الغلاف وكانا غائبين عنهما فبقيت المحصة مع العقد كما يفهم من قوله ونوع بنحو
 حفظنا فإنه حصل فبجبر التعيين كافياً لكن رد عليه ما أنه يحتمل تلف الكوز أو الغلاف قبل الوصول إلى
 محلها مع العلم الآن بيجاب بان الغرض من المعلن ذن الفرض وبقيت القيمة اه عرش (قوله وان جهل قدره لاحتاط الخ)
 أى فيصع وان جهل قدره أو قول المتن (ولو باع بقدر الخ) هل باقى نظير ذلك فى البيع كقوله بعثك ديناراً فى
 ذمى بهذا المذهب مثلاً واختلفت فى الثمن لكن فى بعض أنواعه فهل يصح من ثمرته من يحصل الاطلاق
 على الغالب كائن أو لا ويرى بان الثمن روم فبالحال يتوسع فى البيع لأنه المقصود بالثمن أو أكثر قصد
 فيه نظراً ولا يبعد الاول ان لم يوجد مخالفة فلا يرجع ويصرف راتنى سم قد يقال يفرض اعتمداً لماله
 من اتيان نظير ذلك فى البيع هل يقبل بنظر ذلك فى السلم أو يفرض بينه وبين البيع فى القيمة طاهر كلامهم
 فى السلم أنه لا يمين استيفاء الاوصاف وان فرض أن ثم ثرواً بالوعد على الجملة ان ثمنها فاده كن فى ذلك سنة
 للعلمة بان يعقدوا بلفظ البيع فى القيمة تحت أرادوا السلم لعمر استيفاء شرطه عليهم اه بصرى عبارة
 الجديرى على شرح المنهج قوله ولو باع بقدره مثلاً الخ ينشئ البيع الشرع ومثل النقد العرض كالمزلة
 راجع لكل من باع وبقدر اه (قوله أتبع) قضيته أنه لا يجوز زبالة بغيره وان ساءوا فى القيمة قال فى
 الررض وشرحه فخرج بان باع شخص شيئاً بنار جمع فأعطى محضون وزنه أى الدينار أو عكسه أى باع
 بدينار من محضين فأعطاه ديناراً محضاً فوزنه ما زموه قوله لان الغرض لا يختلف بذلك انتهى اه سم
 (قوله وان عرش) أى فإنه مع العزة يمكن تحصيله بخلاف المعدوم الا ترى اه عرش (قوله أومر وما عطف على
 موجودا (قوله أصلاً) أى فى البلد وغيره (قوله وفى البلد) عطف على أصلاً اه كردى (قوله الى أجل
 لا يمكن نقله اليه) أى نقل التقدير فى ذلك الاجل الى البلد فان كان الى أجل يمكن فى النقل عاذب سوله للعلمة
 صح قولهم يحضره استبدل منه بطر الاستبدال عنه فلا ينقض العقد وكذا يستبدل بوجوده بغيره بغيره اه
 العباب الا ان اتفق الذهب والفضة والصالح والمكسر فليمتور وليلوفية واطرف هذا العدة بتسايم النصف
 ثلاثين كل من النوعين أخذ ما من قول المتن الا ترى الخ انتهى (قوله قبل العقد) ينبى اوعبه ان علمنا ذلك
 بعد الشرع وفى العقد وقبل النطق بنحو على هذا البيت بل قد يقال أومع النطق به (قوله البائع العالم)
 بشرط علم المشتري أيضا (قوله ولو باع بنقدوى البلد نقداً غلب تعين) هل باقى نظير ذلك فى البيع كقوله قال

نحو والى يميننا وهذلى دوعر و
 وعرو لانه المبادر منه ثم
 لاهنا ومن ثم لو علمنا قبل
 العقد مقدار البيت والحصة
 وثن الفرس مع وان قال
 بماباعه ولم يذكر المثل ولا
 فواه لان مثل ذلك يجوز عليه
 نعم ان انتقل عن الفرس
 المشتري ففقاله البائع
 العالم بأنه عنده بعثك باباع
 به فلان فرس لم تبعد عنه
 وينزل الثمن عليه فيعين ولا
 يجوز زبالة وكذا عند لفظ
 المثل فيمأ ذكر كذلك تقدير
 زبانه في نحو عرضته ان
 نظيراً ومثل صدقاتها على
 كذا فيصح من الصفاد
 نفسه لانه اعتيدت زيادة
 لفظ نحو المثل في نحو ذلك
 ونحو بمحنة وذبحا الشير
 الى ان ذلك فيما فى القيمة
 اء من كبعضه أو على
 ذا الكوز من هذه الخلطة
 أو الذهب وان جهل قدره
 لاطاعة الفقه يروى ينص
 امكان الاحتذ قبل تلفه فلا
 غرر (ولو باع بنقد) درهم
 أو دينارين أو شيئا موجودا
 اتبع وان عرش أو معلوما
 أصلاً ولو موزجلاً الى أجل
 حلاً أو موزجلاً الى أجل
 لا يمكن نقله اليه

مغنى (قوله البيع) فان كان ينقل اليه لكان لغير البيع فلا يصح انه غاية ويستثنى منه ما لو اعتد بنقله للهوية
وكل الهدى اليه به عاده فيصح عرش (قوله وان اطلق) قسم قوله وعين شئ اتبعه اه عرش (قوله أم لا)
انظر ههنا مع قوله الاتي لان الظاهر الخواص فاذا جهل كل منهما تقود البلد كان الثمن مجهولاً لهما فالوجه
عدم العمل بهذا الاطلاق اه سم وقد يجب بان المراد جعله مائتة وقد بدل البيع جعلهما مائتة واحدة
يعلم ان وصفها وقیمها وهذا يكفي في العقد في المنة (قوله من ذلك) أى اللزاهم أو اللزاهم أو اللزاهم أو اللزاهم (تعين)
هو شامل لما اذا كان الغالب مثلاً النصف من هذا والنصف من هذا سم على المنهج اه عرش (قوله تعين)
الغالب) عبارة الرض وشرحه وان غلب واحد منهما ما انصرف اليه العقد المطلق وان كان فلو ساواها
وكذا انصرف الى الغالب ان كان مكسراً ولم تتفاوت قيمته انتهت وظاهره انه انصرف الى الغالب اذا كان
مصححاً وان تفاوتت قيمته ووافقه قوله في شرح العباب فان قلت لم حل على الغالب في الصحاح مع اختلاف القيم
بخطاف المكسرة قلت لان الرغبة في المكسرة نادرة فثبت قلبه نسي اشترط ان لا يتفاوتت في الصحاح مع اختلاف القيم فان
الرغبة في المكسرة نادرة فثبت قلبه نسي اشترط ان لا يتفاوتت في الصحاح مع اختلاف القيم فان الرغبة في المكسرة نادرة
المراد تفاوت قيمته بالنسبة للصحيح المتأول بل تفاوت قيمته بنفسه بان يكون أنواعاً متفاوتة القيمة وأما تفاوته
مع الصحيح المتأول فلا أثره وقضية ذلك انه يحصل على الصحيح اذا غلب وان كان أنواعاً متفاوتة القيمة على
ما تقدم انه ظاهر عبارة شرح الرض وعلى هذا يكون كلام شرح الرض وشرح العباب مخالفاً للقول
الشارح كشرح مرنم ان تفاوتت قيمة أنواعاً فليراجع ويحذف ما هنا وأوجه الوجه الانحذبه اه
سم (قوله لان الظاهر الخ) هذه اللفظة لا تأتي في قوله أو لا (قوله اراهمه) أى ولا خياراً لواحد منهما
اه عرش وقوله هذه اللفظة لا تدرج في سم والجواب عنه (قوله نعم ان تفاوتت الخ) هذا يفيد ان القلب
لا تستلزم الرأب وقد عني انه يفيد ذلك لان قوله أو واجها معناه تفاوتت واجها وهذا يقتضي اشتراكها
في أصل الرأب اه سم (قوله وحطه) أى كان يبيع فوباصح حطه والجر وفي البلد وفي غيرها اه
مغنى (قوله تعين الخ) ولا يحتاج الى الوزن بل يجوز بالعدوان كانت في المنة اه مغنى (قوله وان

بعت لشد ينرا في ذمتهم - ذه اللزاهم مثلاً واختلقت الذمائر لكن غلب بعض أنواعها فهل يصح من غير
تعين ويحصل الاطلاق على الغالب كالتن أو لا ويرى بان الثمن يتوسع فيما لا يتوسع في البيع لانه المقصود
بالثمن أو أكثر صدقيه نظر ولا يهدى الاول ان لم يجد ما يخالفه فليراجع (قوله أم لا) فلهذا مع قوله
لان الظاهر اراهمه وأيضاً فاذا جهل كل منهما تقود البلد كان الثمن مجهولاً لهما فالوجه عدم العمل بهذا
الاطلاق (قوله تعين الغالب) قال في العباب ولو مكسراً اتفاوتت قيمته اه وفي المراد تفاوتت مع الصحيح
وبعبارة الرض وشرحه وان غلب واحد منهما ما انصرف اليه العقد المطلق لانه المتبادر وان كان فلو ساواها
وساواها وما اقتضاه كلامه كله من انهما من التقود وجوبه والصحيح انهما من الرض وكذا انصرف الى
الغالب ان كان مكسراً ولم تتفاوت قيمته انتهت وظاهره انه انصرف الى الغالب اذا كان مصححاً وان تفاوتت
قيمته ووافقه قوله في شرح العباب فان قلت لم حل على الغالب في الصحاح مع اختلاف القيم بخطاف المكسرة
قلت لان الرغبة في المكسرة نادرة فثبت قلبه نسي اشترط ان لا يتفاوتت في الصحاح مع اختلاف القيم فان الرغبة في المكسرة نادرة
فلم ينظر مع غلبته الى اختلاف قيمته وقوله ولم تتفاوتت قيمته ينسب منه الى الفهم انه ليس المراد تفاوت قيمته
بالنسبة للصحيح المتأول بل تفاوت قيمته بنفسه بان يكون أنواعاً متفاوتة القيمة وأما تفاوته مع الصحيح المتأول
فلا أثره وقضية ذلك انه يحصل على الصحيح اذا غلب وان كان أنواعاً متفاوتة القيمة على ما تقدم انه ظاهر عبارة
شرح الرض وعلى هذا يكون كلام شرح الرض وشرح العباب مخالفاً للقول الشارح نعم ان تفاوتت قيمة
أنواعاً على آخر ما في شرح مرنم فليراجع ويحذف ما هنا وأوجه الوجه الانحذبه اه (قوله نعم ان تفاوتت
الخ) هذا يفيد ان القلب لا تستلزم الرأب وقد عني انه يفيد ذلك لان قوله أو واجها معناه تفاوتت واجها

البيع قبل مضى الاجل
بطل وان اطلق (وفي
البلد) أى بلد البيع
سواء كان كل منهما من
أهلها أو بعضهما أو لا
على ما اقتضاه اطلاقهم (نقد)
غالب) من ذلك وغير غالب
تعين غالب ولو عتقوا أو
ناقص الوزن لان الظاهر
اواضعهما نعم ان تفاوتت
قيمة أنواعه أو واصلها
ويجب التعيين وذكر النقد
لأنه أو المراد به هنا مطلق
العوض اذ لو غلب يحصل
البيع عرض كفاول
وخطة تعين وان

جهل وزنه) أي وزن الفلاس اه كردى والاولى وزن العرض (قوله) **وقاله** غير واحد في الثاني) خالفهم
 شيخ الشهاب الزملي فقال اه بجل فلا يصح البيع به عند الاطلاق بل لا بد من بيان المراد منه من قدر معلوم
 من الذهب أو الفضة انتهى وقوله بل لا بد من بجل أن محله ما لم تغلب المعاملة بأحدهما أو الانصراف الاطلاق
 اليه اه سم واعتد عش ذلك الاحتال (قوله) **من عدد الخ** متعلق بالبيع اه كردى (قوله) **على الاوجه**
 الخ) الواحدة أه لو أقر بانصاف جع في ذلك المعقروا باعهم. واختلفت قيمتهما حسابا بالان والام
 يصح البيع أو اتفقت واختلاف واقع العقد به تعاشر عر وظهر اه مر أنهم لا يختلفوا في ذلك فقال
 أحدهما أردنا كذا به نيموالا تحركا بعينه وقضيت له الاكفة بالارادة في مثل ثلث لمهم ذلك مما لا تفاوت فيه
 فابرج اه سم (قوله) **كما اقتضاه تعليمهم** الخ) قد يقال قضية تعليمهم أنه لا يقيد بالارادو يكفي الغلبة اه
 سم (قوله) **ومن ثم** أي من أجل أنه لو اطردهم فهم الخ (قوله) **بعت الأذرى** الخ) أقره النهاية والمنفى (قوله)
وقول ابن الصباغ) مبتدأ وخبره قوله بعمل الخ (قوله) **بأنه الخ** أي قول ابن الصباغ (قوله) **وأنما يصح**
الى المتن في النهاية (قوله) **وأنما يصح** الخ) راجع الى قول المتن في البلد نقصد غالب قسرين اه عش وقال
 الرشيدى راجع الى قول الشارح والاراد به هنا مطلق العوض الخ اه والاول هو الظاهر (قوله) **لجهل**
بنوع الدراهم الخ) يؤخذ منه أنه لو كانت في البلد نوعان منها معلومان متميزان كل واحد منهما لا تفاوت فيه
 في نفسه وعادة البلدى واحد معلوم منهما صرف كل عشر من مدينار وفي آخر معلوم صرف أقل
 أو أكثر بدinar فقال بعتلما تنوهم من صرف كل عشر من مدينار أنه يصح وهو ظاهر لعدم الجهل
 حيث بذنوع الدراهم وعدم التعويل في معرفتها على التقويم اه سم (قوله) **ومن ثم** أي من أجل أن عدم
 صحت ذلك البيع لجهل بنوع الدراهم سم (قوله) **التي قيمته عشرين** الخ) كأن الغرض أن التي قيمتها ذلك
 معلومة اه سم (قوله) **ولا ينافي ذلك** أي اقتضاه لجهل المذكور له عدم صحة البيع المذكور (قوله)

وهذا يقتضى اشتراكهما في أصل الرواج (قوله) **وقاله** غير واحد في الثاني) خالفهم شيخ الشهاب الزملي كما يأتى
 به في الإقرار حيث قال اه بجل فلا يصح البيع به عند الاطلاق بل لا بد من بيان المراد منه من قدر معلوم من
 الذهب أو الفضة اه وتوله لا بد من بجل أن محله ما لم تغلب المعاملة بأحدهما أو الانصراف الاطلاق اليه
 وانظر لو اتفقت قيمتهما وراجهما وجمعتل أنه لا أثر مع ذلك لاختلاف الجنس أي يدل به ما سبق وأما
 النصف فالمقابلة بجهل بين الغش والفلاس في الإقرار يرجع الى القرى البيان أمافي البيع فان اختلفت
 قيمتهما فلا بد من البيان والابطال للبيع وان اتفقت واختلفا فالغا هو وظاهر اه منهم لاختلاف اوائد فقال
 أحدهما أردنا كذا بعينه نيموالا تحركا بعينه وقضيت له الاكفة بالارادة في مثل ذلك مما لا تفاوت فيه
 فابرج اه سم (قوله) **كما اقتضاه تعليمهم** قد يقال قضية تعليمهم أنه لا يقيد بالارادو يكفي الغلبة (قوله) **على ما اذا**
عبر بالفلاس) في هذا الجمل ما لا يخفى لانه اذا عبر بالفلاس لا يتقيد بغيرها وقد يصدق بما اذا تنوعت وغلب
 بعض أنواعها فيحصل العقد عليها يبقى الكلام اذا عبر بالنصف الذي هو بجل بين قدر معلوم من الفضو قدر
 معلوم من الفلاس عند غلبة التعامل بأحدهما ونحوه بالآخر ولا يعدل الاطلاق على الغالب كاجل
 الاطلاق التقدير لجهل بين أنواعه على الغالب الآن يرق بان الاجمال في التقدير أنواعه هاتين جنسين
 وينبغيه أن لا يترك (قوله) **لجهل** بنوع الدراهم وأنما عرفها بالتقويم) يؤخذ منه أنه لو كان في البلد نوعان منها
 معلومان متميزان كل واحد منهما لا تفاوت في نفسه وعادة البلدى واحد معلوم منهما صرف كل عشر من
 منه بدinar وفي آخر معلوم صرف أقل أو أكثر بدinar فقال بعتلما تنوهم من صرف كل عشر من
 مدينار أنه يصح وهو ظاهر لعدم الجهل حيث بذنوع الدراهم وعدم التعويل في معرفتها على التقويم لان
 الغرض ان عدم تم في النوع الاول صرف كل عشر من مدينار من غير تعويل على مراعاة القيمة تنوع تفاوت
 الدراهم وكان هذا مراد الشارح بقوله ومن ثم الخ (قوله) **التي قيمته عشرين** الخ) كل الغرض ان التي قيمتها

جهل وزنه بل لو اطرده
 عرفهم بالبيع بالان أو
 الاشرى الموضوعين أمالة
 للذهب كاهو المذكور في
 الاول وقاله غير واحد في
 الثاني عن عدد معلوم من
 الفضة مثلا بحيث لا يعلقونه
 على غير ذلك انصرف بذلك
 العدد على الواحدة كما اقتضاه
 تعليمهم بان الظاهر اوائد ما
 لا غالب ولو ناقضا ومن ثم رد
 بحث الأذرى الى قولهم لو
 غلبت الفلاس حل العقد
 لما يأتى ما اذا عبر بالفلاس
 لا الدراهم وقول ابن الصباغ
 لا عبر بالدراهم من المداير
 حقة فتدولجما يصح على
 ما اذا لم يطرح عرف بذلك ثم
 رأيت الجسم عوصا قاله
 بأنه مبني على ضعيف وانما
 لم يصح بعتلما تنوهم
 من صرف عشرين بدinar
 للجهل بنوع الدراهم وانما
 صرفها بالتقويم وهو لا
 ينضبط ومن ثم صح بمائة
 درهم من دراهم البلد التي
 قيمة عشرين منها دinar
 لانها من جنسها ولا ينافي
 ذلك ما صرحوا به في الكتابة
 التي يدراهم ابن السيدلو
 وضع عند دinar ثم قال
 أردت ما يقابلها من
 الدراهم صح

مرضبان آخران (ولم يلق أحدهما وتفاوتا في قوله روبا) (اشترط التعيين) لاحتدما في العقد لفظا ولا يكتفي بنية ان اتفاقهما يتخالف نظيره في الخلق لانه أوسع ثم يشكل عليه الاحتياط بقية الزوج في النكاح كإثباته في العقد فان المقصود عليه ثم ضرب من المنفعة وهذان العوضان فالتفسير ثم لم يفتقرنا وان كنتم يمين النكاح على التبعيد والاحتياط أكثر من غيره فان اتفاقه في وروبا لم يشترط تعيينه لآخرض يختلفه فيسليم المشتري ما شاءه منهما وان كان أحدهما معجولا أو مكرسا ولو أبطل السلطان ما وجب العقد نحو بيع وإبلوه بالنقص أو إبله كان هو الغالب حيث أوما أقرضه ثلاثا كان إبله في محاسن العقد لم يكن فيه غير بحال زائد مراه أو نقص أو عز وجوده فان فقدوه مثل وجب والاعتبرت قيمته وقت المطالب بوجوه التعامل بالمشوشة بالعلوم قدر غشها أو أزال الخ في البلد وان جهل قدره سواه كانت قيمته لا يفرق دألا واستهلك فيها لا ولو في اللزمة قال في المجموع لان المقصود راجحها فتكون كبعض المعاجين أي المجهولة الاجزاء أو مقدارها وانما لم يصح بيع قرب المحدث نظر الى أن المقصود منه التقدير بجهول

وان جهلا) انظر مع أنه اراه ميم على فيقول لهم تسامحوا في ذلك لتسرف الشارع للعقل لكن هذا لا دفع الاثم كالبالنسبة لقوله ويحى ذلك في سائر الدينون الخ فالأولى الجواب بانهم لم يبالوا بالجهل بل لا مكان معرفة بالنقص بعد فاشتباهوا باع اشترك بعد ان نشر كجهولهم لا بد من قدرته منه حيث صبح البيع مع العلم بعدم معرفتهما خصص حال العقد اه عش (قوله فاعتبرت في المالح) ولو باع عوز عشرة دراهم من فستق لم يمين أي مضرو وبأتم تعلم يصح له ردده ولو باعه بالبراهم فهل يصح ويحمل على ثلاثا أو يعطى وجهان في الجواهر وحزم في الأوزار بالطلان لكن معبر بدهامه لا فرق بل بالطلان مع التعريف أولى لان الأصل فيه ان جعلت الحسن أو لا يستقر اذ اذ الإهم أو لعلهم فلا دعهذه ان كان ثم عهدا أو قرينة بان اتفاقا ثلاثا ثم لا يمين قال بعتك بالبراهم وأراد الموهودا حتى القول بالحصه اه نهاية قال عش قوله من من فضة يمين لما عهده والمعنى أنه باعه بفضة وزعمه عشرة دراهم وقوله ثم احتمل القول بالحصه عند اه قول المتن (أو نقدان) أي وفي البلد نقدان فاعثر ولو صحاحا ومكسرة اه معنى (قوله أو عريضان آخران) لا موقع له هنا عبارة النهاية أو نقدان فاعثر أو عريضان كذلك اه أي فاعثر عش (قوله وتفاوتا) في القوة والاعتبرت في المعنى والى المتن في النهاية لا قوله وفي عدم صحته السلم والواضاير قول المتن (اشترط التعيين) ومثله ما لو تبايعا بطرفي بلدين واختلفت قدرهما فلا يمين التعيين (فرع) ولو قال بعتك بقرش اشترط تعيين المردم في العقد لانه يطلق على الراب والالك وبغيرهما لم يلق استعماله في نوع مخصوص فيصير عليه عند الاطلاق اه عش (قوله ولا يكتفي بنقوان اتفاقا) هذا شامل لما لو اتفق على أحد التقدين قبل العقد ثم فورا فلا يكتفي به لكن سياق في السلم في شرحه وبشرط ذكرها أي الصفات في العقد ما نصه ثم لو توافقا قبل العقد وقال أردنا في حقه العقد ما كنا نقصدت عليه ص على ما قاله الاستوى الخ وفيه أنه يقال هنا كذلك فلتأمل أن يقال ان الصفات لما كانت تابعة لكتفي فيها بالنسبة على ما ذكرتم بخلاف الثمن هنا فانه نفس الحق وقيل بغيره بكف يمينه اه عش بحذف قوله وبقيته المالح تقدم عنه في حاشية فيبيع اثنين بعد المالح استعماله على أنهما هو التعيين مفعلا بالعقد وعليه أيضا لنفسه (قوله) يشكل عليه أي على عدم الاحتياط بالنقص (قوله كإثبات) أي في أركان النكاح من أنه لو قال من له بنت لا تحرق وجب بنتي ولو باع يمينته فانه يصح معنى وعش (قوله بان المقصود المالح) عبارة للمعنى بان ذكر العوض هنا واجب فوجب الاحتياط باللفظ بخلافه فما كفي بالنسبة في البيع كره اه (قوله لم يشترط تعيين) ظاهره وان اختلف الجنس كذهب فضة مراه سم (قوله لم يشترط تعيين) أي فان عين شيئا تبع كغيره فليس له دفع غيره ولو أعل قيمته اه عش (قوله في السلم المشتري الخ) أي سئل لم يمين البائع أحدهما والأوجب ما عساه ولا يقوم غيره بمقامه كغير اه عش (قوله ما وجب بعقد الخ) أي سواء كان العقد يمين وهو ظاهر أو في اللزمة اه عش (قوله بعقد نحو بيع) النحو يعني عن العقد (قوله مثلا) أي أو اتلفه أو اسلم فيه (قوله مثل الخ) اصل صورته كإثبات كل الراب مثلا أو باطل نوع عينها اه رشدي (قوله اعتبرت فيه وقت المطالبة) أي اذا امكن تقويمه بمواظافه خروقات وجوده مستقر فبما يظهر ورجع الفارم في بيان التقدير حيث لاقه عاذا لم يكن ثم من يعرف لانه غارم اه عش (قوله وان جهل قدره) الظاهر قدره والوجود في الأصل قدرها اه بصري عبارة النهاية قدر غشها اه (قوله أو أزال الخ) عطف على المعايير الخ (قوله سواء كانت الخ) أي الفسخ اه عش (قوله ولو في اللزمة) أي ولو كانت الغشوشة للمعامل يمين في اللزمة كذلك معلومة (قوله وان جهلا) انظر مع أنه اراه (قوله لم يشترط تعيين) ظاهره وان اختلف الجنس كذهب فضة مراه (قوله مثل الخ) انظر صورته (قوله ويجوز التعامل بالمشوشة) قال في الروض وان قلت أي بان عد البائع فانه فضة الغشوش حدافه الرد اه قال في شرحه ان اجتمع منهما بالسلم لم يمين والافضل البيع بغيره من غير الجنس اه وظاهره أنه لا فرق في ثبوت الرد بطلان البيع فيما ذكره من أن يعبر بالبراهم أو يتعصر على قوله بعتك فهذا مستلزام لا يقد يقال لم يصح اذا عبر به وكان

خفة أمابيل الاشتغال فواضع بل شرطه بعدم احتلال الكلام لو خفف البطل أو ما قبله الشكل فلو لم يخفض البطل منه فذاً ما كان غيره
 كلاً خفف وهذا يصح الاشتغال عن الأول ولا في الثاني لأن الشرط ذكر كل من الصبر وكل صاع بدهم وحديثاً التقدير على القطع وبمع
 يصح الصبر إذ كور مع ذكر كل صاع بدهم فقد ذكرها ووجه التقديم هذه الحجة ذكر ما يبرهن من عدم الصلة بين أنها وجه لا أن
 يقيد لميلها إلا في (تنبيه) بما يقرر من وجه الصلة بغيره على المقول لتسليم وجهها فإما أنه إن لم يكن المقول نان وواضع
 أنه لا يصح له لأنه من المقول الأول (٢٦٠) الذي هو العبرة في الحقيقة وإنما غاية أنه تفصيل له وأعلم أنه يرتب على ما تقرر أنه

لا بد من ذكرهما أضع
 الصبر وكل صاع بدهم أنه
 لو اقتصر على بعضه لم يكن
 صاع بدهم أي وأشأالي
 الصبر بنحو بدهم لم يصح وهو
 متجه يؤيده فرقه بين
 الصلة هنا وعدمها في بعض
 من هذه كل صاع بدهم
 وكل صاع بدهم من هذه
 بأنه في هذه لم ينفذ البيع
 لجميع الصبر بل بعضها
 المتمثل للقليل والكثير فلا
 يعلم قدر البيع تحقيقاً ولا
 تخميناً بخلافه في مسألة
 المتن وحديثاً فثبت بعضهم
 الصلة في صورة الاقتصار
 المذكور غير صحيح لاسيما
 مع حذفه في أي وأشار
 الخ لأنه فيقال بصف البيع
 لجميع الصبر فكان قوله
 كل صاع بدهم غير مفيد
 لتعيين المبيع وبطل تلك
 الاشارة هنا فبره بدلتين
 له كلاً واضح ويؤيد من
 الفرق المذكور صحة بطل
 هذه الصبر كل صاع منها
 بدهم ولا يضر ذكر من
 هذا لأن إضافة البيع لجميع
 الصبر تلغى النظر لبعض

البائع كل صاع الخ اه (قوله) الأولى فيه أي في الترتيب المشتمل عليه كايضد قوله الثاني وأما بيل
 الشكل الخ (قوله) أمابيل الاشتغال أي استغناء بديل الاشتغال (قوله) بل شرطه عدم احتلال الكلام الخ
 أي وهذا يقتضي الكلام بحذفه كجاء (قوله) وهذا يصح أي حذف واحد منهما (قوله) وبمع الخ خبر
 فالتقدير الخ (قوله) مع ذكره كل صاع الخ له حل معني والافاضة أن التقدير إذا كرا كل الخ (قوله)
 ووجه التقديم هذا المعنى الخ لا يفي ما فيه (قوله) وما يبرهن الخ ووجهه أن الثاني معلوم بالتفصيل
 و (قوله) كايضد أي الرد اه كردي (قوله) بما يقرر من الخ يحصل ثمل (قوله) ليسع أي المضاف
 إلى الصبر (قوله) استأثره أي النصيب على المفعول وتو (قوله) لا يصح له أي أن يكون مفعولاً لثانياً (قوله)
 أنه لا بد الخ يثبت ما تقرر (قوله) أنه لو اقتصر الخ فاعل يرتب (قوله) يؤيده أي عدم الصلة (قوله)
 هنا أي في مسألة المتن (قوله) لأنه الخ لتبطل له غير صحيح (قوله) إضافة البيع الخ لعل الأولى أن
 يقول لأن التبعية التي أقادته من في التفصيل مقصود حتى في مسألة المتن (قوله) يؤيده أي الصلة
 أو عدم الصلة (قوله) أن يثبت الخ يثبت ما تقرر الخ (قوله) بخلاف ما لو أدهم البيان قد يقال يلزم عليه
 حذف المبين وتقديره ينبغي أن راجع في قوله بصري أو لوجوه الرمي لكن بشرط ذكره مع الجار
 والمجرور وكذا يلزم على البيان أيضاً أن الاشارة السابقة لا تقتضي إضافة التعيين (قوله) فلا غير الخ
 ولو قال بطل ما عاينها بدهم وما زاد حاسبه صاع في صاع فقط أدهم المعلوم أو بعكس ما ههنا عشرة أصح كل
 صاع بدهم وما زاد حاسبه صاع في العشرة فقط المسمى بخلاف ما لو قال بهما على أن ما زاد حاسبه لم يصح لأنه
 شرطه عدي في عديته وأنه وبمعني (قوله) كالبيع الخ في ما شأله الخ عبارة النهاية كما إذا بع من عين خرافاه
 (قوله) بقتل الخ وفاقاً لنهاية (قوله) وبمعني الخ أي في صورة الترتيب عدي وعش (قوله) في ما شأله الخ
 يتبادر من ذلك تصور المسئلة والخارجت بهما أو بعض صاع فخرجت بعض صاع فقط فهل يصح البيع
 ببعض خرم أو لا لعدم صدق كل صاع بدهم فيه سم على ما أقول ولا بعد الصلة المتصورة فقد راقبنا
 قدر الصاع اه عش أقول بل المتبادر من كلام المشرح التصور الثاني في كلام سم كاري عليه السكردى
 عبارة قوله إذا خرج أي الصبر والتذكير باعتبار المبيع اه كردي (قوله) بأنه يتساق في التوزيع
 الخ قضية البطلان غير لو كان المبيع أراضاً أو باكل ذراع بدهم فخرج بعض خرافاه المسم لأن يقال
 إنما مال في مسألة الشاة نافع من ممر الشركة المصلحة فيها اه عش (قوله) كل اثنين مثلاً بدهم
 بطل الخ قد يقال قضية أنه لو باع مثلاً اثنين بدهم بطل وهو في غاية العبد لا اتحاد لما كان التوزيع أمّا
 ينظر أيضاً في اختلاف المال بل مخرجاً من ذلك في قولهم في أو كلاً في وكذا في شرائه بدين أو فاشترى به
 الأول أولى لأنه أدلى على المراد من ذكر هذا البطل في العقد ثله (قوله) إذا خرج بعض صاع يتبادر من ذلك
 تصور المسئلة بما إذا خرجت بهما أو بعض صاع فخرجت بعض صاع فقط فهل يصح البيع ببعض
 درهم أو لا لعدم صدق كل صاع بدهم فيه نظر (قوله) كل اثنين مثلاً بدهم بطل لأن فيه الخ قد يقال قضية

الذي يقيد به يؤيد ما تأه ذلك الفرق أيضاً أن يثبت البطلان في بطلتها كل صاع بدهم إن قوى بين التبعية أو
 أطلق بخلاف ما لو أدهم البيان فيصع لأن التقدير حيث شأله هذه قتلها (صاع) أو رأس أو ذراع (بدهم) شهادة المبيع وجهالة
 الثمن زالت بتفصيله فلا غير كالبيع يحذف شاهد ويقع في الخارج بعض صاع صحة البيع فيه محسنة من البرهه وفارق بيع
 القطع كاشة بدهم فيق بعضه لأن يخرج ما قبله غيره فإن البيع بطل فيه لأنه يتساق في التوزيع على المثلث لعدم النظر في
 القسمة يتساق في التوزيع على المتوزع على المتوزع ومن ثم لو قال بطل هذا القطع أو التباين مثلاً كل اثنين مثلاً بدهم بطل لأنه في توزيع
 البرهه على فيهما وفي مختلفاً بأكثر من الجهل

ثانين الصفة صحن اسوات احداهما دنانير اخذامن فضة شعر والباقي وقد يفرق بين المطلق في بيع
القطيع كل شاة بدرهم وبين الصفة في بيع ثانين بدرهم بان العقد في الاول متعدد وعينه وكل واحد من
تلك العقود لم يرتبط بثنائين معينين بل بثنائين مهمتين مع شدة الاختلاف بين الشاة ولا كذلك في الثاني
لثنتين الثانين فيه **» (فرع ٨) «** في المذهب انه لو باعته ثمانية عشر اذرع فيان عشرة تخبر انتهى ولا
يجزئ اشكاله ولو حمل على ثوب اعتد ان ثمانية خمسة كان قريبا **اه سم** **(قوله)** يخرج بيع الصراف **(الح)** يعني
عنه قوله المار وعدهما في ثلثين هذه كل صاع **الح** **(قوله)** بيع صفها أي للمهم بخلاف بيع شعور بها
أو بيعها الاربعها مشاعا فقد تقدم عن **سم** **اه** صحيح وان كانت الصبرة بمجموعة الصعان **(قوله)** كلوا باع
الح الكاف للتشبيه **اه** كردى قول المن **(لو)** باعها **الح** أي قابل بجملة الصبرة أو نحوها كلوز وثوب
بجملة الثمن وبعضها بتصفيه كأن باعها أي الاوص أو الثوب باعته ثم لم يغير ثمنها **(قوله)** ونهاية **(قوله)**
ومثلها ما ذكرناه أي القطيع والارض والثوب **اه** كردى **(قوله)** بان الاكثر من على الصاع **الح** نشر
على غير ترتيب الف **(قوله)** بل أقل أو أكثر **الح** أطلقوا الزيادة والنقص هنا قريبا من نظائر فعمل هو
على الحلافة وقول على ما يقع من التفاوت بين الكيان غالباً أو ما يقع بين الكيان فقد ركز ذكره وفي
مواضع ينبغي أن يحمر **اه** بصري ولعل الاقرب الثاني كلوا **اه** **(قوله)** يؤيده **(قوله)** والمشتري
مقتضى للثمن الاقوله و يفرق الى بغيره الى ان في النهاية الاقوله ومصرحنا الى لا يصح **(قوله)** يؤيده
أي مقابل الصع الذي قاله الاكثر **ون** **(قوله)** مكايلة أي صاعا بصاع **اه** معنى **(قوله)** ان توافقا
الح أي المتبايعان بان صعر وبالثمن **اه** أو نحوها بالنقص ما أخذ قدرها من الاخرى أقر البيع ان
تساوا فصع عش ومعنى **(قوله)** بان الثمن هنا أي في كلام المصنف **ون** **(قوله)** بخلافه **اه** أي فان الثمن لم
تعلن كد قبل بواحدى الصبرتين بمجمل ما خرى فاشبهوا قال بثلث هذه الصبرة بشرط تساويهما
فكان كلوا قال بثلث هذا العبد بشرط كونه كتابا فلم يكن كذلك فان البيع صحيح وبثالثا إذا اختلف
الشرط **اه** عش **(قوله)** وهذا لاتنافى الصفة قد يقال بل تنافيا لا يصدق عند الزيادة أو النقص **اه** باع
كيلاف مقابلة كيل **اه سم** **(قوله)** باقى قوله بمائة **الح** قد يقال وزادة احداهما ثم باقى قوله بثلث هذه

أنه لو باع ثانين بدرهم بطل وهو في غاية البعد لاتحاد المال والتوزيع انما ينظر الى ما اذا اختلف المالك
بل صرحوا بصحة ذلك في قولهم في الكلو وكذا شراء شاة دينار فاشترى به ثانين بالصفة صحن اسوات
احداهما دنانير اخذامن فضة شعر والباقي فان قلنا وبالمطلق ان الصفة متعدد لتفصيل الثمن
فكل ثانين معين في قد وهما بمجموع ثلثه فليزم المطلق ان يضاف كل شاة بدرهم للعهد بل لذكور
والفرق بان الجوهل في كل ثانين أقوى منه في كل شاة غير قوى ولا يجزئ في ايراجع وقد يفرق بين المطلق لان في
بيع القطيع كل شاة بدرهم وبين الصفة في بيع ثانين بدرهم بان العقد في الاول متعدد وعينه وكل واحد من
واحد من تلك العقود لم يرتبط بثنائين معينين بل بثنائين مهمتين مع شدة الاختلاف بين الشاة ولا كذلك
في الثاني لثنتين الثانين فيه **» (تبيينه) «** في العباي لو باع الى رمة كل ثوب منها بدرهم على انهما عشرة ثواب
فيلتسعة صفها بثمن مقدورهم أو واحد عشر بطل في الكل انتهى وهذا منقول عن الماوردى وعمله
بان انك لا تبختلف فلا عزم الزاد ثماعا في جمعها بخلاف الارض والثوب ثم قال في العباي ولو باع
صبرة أو أرضاً أو ثوبا أو طبعاً أي من الغنم مثلاً أنه كذا فزاد أو نقص صحن البيع وبغيره البائع ان زاد
والمشتري ان نقص انتهى فائمل الفرق بين صور القطيع وما تقدم عن **الـ** وروى فان الغنم تخلف
أضالوم صحن البيع **عـ** **الـ** في ردة البك هنا بطل في الكا هناك ويجرد كل ثوب منها بدرهم فهل يفرق
» (فرع ٩) « في المذهب انه لو باعته ثمانية خمسة اذرع فيان عشرة تخبر **اه سم** **(قوله)** اشكاله ولو حمل على
ثوب اعتد ان ثمانية خمسة كان قريبا **(قوله)** لاتنافى الصفة قد يقال بل تنافيا لا يصدق عند الزيادة
أو النقص **اه** باع كيلاف مقابلة كيل **(قوله)** باقى قوله بمائة **الح** قد يقال وزادة احداهما ثم باقى قوله بثلث

ونخرج ببيع الصبرة بيع
بعضها بكلوا باعها كل
صحن درهم فلا يصح للجهل
(ولو باعها) أي الصبرة
ومثلها ما ذكرناه (عامة)
درهم كل صاع أو رأس أو
ذراع (بدرهم صحن) البيع
(ان خرج بمائة) لم يفتق
الجملة التفصيل فلا يفرق
(والا) يخرج بمائة بل أقل أو
أكثر (فلا) ببيع البيع (على
الصع) لتعذر الجمع بينهما
واضرب صحن وخلافان
الاكثر من على الصعوتانها
هي الحق الا لا تعذر بل ان
خرجت زائدة فانه باءة
المشتري ولا خيار البائع
لرؤاه ببيع جمعها أو نافلة
خير للمشتري فان اجز
فبالقسما يؤيد بمالوا باع
صبرة بصبرة شعير مكايلة
فان البيع صحيح وان زادت
احداهما ثم ان توافقا
فذلك والا فصح ونسرق
الاولون بان الثمن هنا صحت
كسبه فاذا اختلفت عنهما
مهما بخلافه ثم يفرق
أيضا بان مكايلة بوضع خصما
لمتبايعه وبيننا له لم يسمع الا
كلا في مقابلة كيل وهذا
لاتنافى الصعق زائدة
احداهما بخلاف ما هنا
فان الزادة أو النقص يلقي
قوله بمائة أو كل صاع بدرهم

الصبر تلك الصبر مكايه لانه مروج في دور والبصير على جميع كل واحد وان كل كيل من كل مقابل له
من الاخرى اه سم **(قوله)** يلقي قوله بتأكل كل صاع) يعني كل من الزاد والنقص يقتضي الفاء واحد من
هذين القولين ويحتمل انه نشر على غير ترتيب الف وهو الاقرب **(قوله)** يطل) أي عدم خروج الصبر مائة
(قوله) يتغير البائع الخ) ظاهر فيلو كان البصير ثوبا وارضاءه لو كان شيا معتمدا كالثياب فيطل
البصير ان خرج من الثياب ما قدره وضح فسطمن اسمي ان نقص وعبارته سم على الهبة قال في الكفاية
قوله بعينه الرزمة كل نو يدبرهم على أنهم عشر آواب وقد شاهد كل نو بمهنا بحت تسعة صغ
ولزمت تسعة دوامه وان حوت أحد عشر قال الماوردي يطل في الشكل قطع اختلاف الارض والثوب اذا باه
مداوعة لان الثياب تختلف فلا يمكن جعل الزائد شاعا في جميعها وما زاد في الارض مشبه لباقيها فمكن جعله
مشاعا في جميعها اه وقال في العباب ولو باع صبرة أو أرضا أو ثوبا أو قطعا على أنه كذا زاد أو نقص صغ
البصير يتغير البائع ان زاد المشتري ان نقص اه فليحز الفرق بين ذلك وما تقسم في الرزمة ولا سيما
والقطع شديد التفاوت كآواب الرزمة أو أشد ويجرد تفصيل الثمن أو أجزائه لا يظهر الفرق به ولعل الفرق
بين الرزمة وغيرها ما قد مناه ان الزرمة لما كانت أشبه متعددة ثاب فيها الثغرات ولا كذلك الثوب
الواحد مثلا اه عش ولا يخفى أن هذا الفرق لا يدفع الاشكال بالقطع **(قوله)** يتغير البائع في الزيادة
الخ) فان قال المشتري للبائع لا تقسم وأنا أتع بالقدرا نشر وط أو أنا أطلب من الزائد لم يستطع خوار البائع
ولا سقط خوار المشتري بحط البائع من الثمن قدره انقص واذا قبل للمسي فقط اه معنى **(قوله)** أيضا
أي تخير المشتري على مئة بل الصبر الذي قاله الاكثر ان اه رشدي وقال الكردى أي كل صورة
المكايه اه **(قوله)** والمشتري فقط) أي في النقص كقولنا ظاهر اه سم **(قوله)** ان زاد الخ) أي اذا البائع
على قوله بعينه هذا على أن قدره الخ قوله فان نقص الخ فخير المشتري في صورة النقص بين التسع والارزة
بكل الثمن ويلقي قول البائع فان نقص فعل ولكن وجهه انه مئة وقد دوا إلى الزيادة وليس دخولها قوله وان
زاد ذلك وانما دخلها التمول قوله بعينه هذا اه بصري **(قوله)** كحل عليه كلامه) أي قوله ان زاد
فك اه سم ولعل ما حار نقاض البصير أحسن من هذا **(قوله)** يؤيد ما مر) أي قبل وان يقبل على
وفق الايجاب وسد كروا فقال قوله وصرحنا الخ اه سم **(قوله)** طرح شي) لعل المراد ما شغل النقص والزيادة
أخذ ما يماثل ما عس عش انفلوان كان المتبادر الاول **(قوله)** الثمن) أي كقولنا اشتري قرش مثلا ودفعه
تسعة وعشر من نصف اه عس **(قوله)** لم به) هل تلك العادة ومنه ما حوت به العادة لأن من طرح قدره عتاد
بعد الوزن ويختلف بانه الافلا فواع كطعام لكل ما تدرج خمسة مثله ان السمن أو الجبن وهل يكون حكمه
حكم الارز فتعنده أو حكم الغضب فيه نظر والاقرب إلى في ويحتمل انه أن عز الزائد وصر في ما عتاده أخذ
بما قاله في باب الغضب من أنه لو دخل ما لم يدر وجهه عليه ففعل ذلك وطريق الحق في ذلك أن يقول
البائع بعينه لانه وان استلنا بكذا اه عس قال الجبيري قوله والاقرب الثاني الظاهر أنه تحول على الجاهل
وقوله وطريق الحق ان يقال ان هذا القدر المخرج ماله من غير وجهه عليه ففعل ذلك وطريق الحق في ذلك أن يقول
بمع اقروهم القبا على ذلك وهذا يخبر جميع حكم الغضب فليحز اه وهذا ظاهر ان لم يعتقد الطارح
لزم الطارح ولو باجابه **(قوله)** ولا يصح بيعه ثلاثة أذرع الخ) لعل الصورة أن الثلاثة أذرع في الطول والعرض
والسبل والاه البطلان من جهات الجاهل أيضا وسأقي في كلام الشارح مر تقليل البطلان هنا أيضا بأن
قرب الارض يختلف فلا يكفي في ثوبه ظاهره من باطنه اه رشدي **(قوله)** الثمن) أي قوله ونسبته المعنى
والى قول المتن دون ما يتغير في النهاية الاقوله ليلزموه وعبارته ان قلت وقوله وكذا البائع الى ان **(قوله)** أي

فابطل ويتغير البائع في
الزيادة والمشتري في النقص
أي باقي بعينه هذا على أن قدره
كذا زاد أو نقص والمشتري
فقط ان زاد فان نقص فعل
وان زاد فكذلك ان اجاز فبطل
الثمن وانما يتغير البائع
هنا في الزيادة لان ما دخله
في المبيع كحل عليه كلامه
ويؤيد ما مر في على ان
نصفه انا يعني الانصفه
فكذلك المعنى هنا بعينه هذا
الذي قدره كذا لمزاد فعله
فرع) ولو لم يتغير طرح
شي عند تحويل الوزن
الثن أو البصير لم يعمل
بتلك العادة من شرط ذلك
في العقد بطل وعليه يعمل
كلام المجموع والافلا وصر
صحة بعينه هذا كذا على أن
في نصفه لانه يعني الانصفه
فيأتي نظيره هنا ولا يصح
بيعه ثلاثة أذرع مثله ان
أرض لعصرها وباشد
تراهم لانه لا يمكن أخذ ثواب
الثالث الا بالاكثرة ولو باقى
في اختلاف المتباين أن
القرار يعمل على ما ذكره وصر
كان العوض الثمن أو
الثن (معينا) أي

هذه الصبرة تلك الصبرة مكايه لانه مروج في دور والبصير على جميع كل واحد وان كل كيل من كل مقابل
بالبصير من الاخرى **(قوله)** والمشتري فقط) أي في النقص كقولنا ظاهر وقوله ان زاد أي البائع ان زاد على قوله
بعينه هذا على أن قدره كذا **(قوله)** كحل عليه كلامه) أي بقوله وان زاد فكذلك **(قوله)** يؤيد ما مر) أشار إلى

مشاهد) عبارة النهاية قال الشارح أي مشاهد الان العين صادق بعين وصفه بمجموع مشاهد أي معاني
فالاول من العين والآخر من الباعية أي للمشاهد وهو مراد انصف بقوله كشمه بامتيا وعلم من
الاكتفاء بما ينفعهم اشراط الشر والحد في الشهود والذوق اه (قوله قدره) اي وجسه اوصفه
ولعل اقتصار الشارح كتحلي على القول ان الغالب ان ندر أي شأ عرف جنسه بصفته فلو كان ينوشك أشعر
هو أو رز مثلا فالوجه الصلة كقبي سم على التبع اه عش (قوله لان من شأنه ان يحاط الخ) أي فلا يخرج
ما طنه المشتري فذهبت كما صامح البيع واختاره كواشترى حاجة طنه هو هو فذا محله حيث لم يقل
اشترى بذهبه الدرهم فان قال ذلك لم يلج على الفضة ولو لم يلج العقد لم يلج وجسم غير الجنس واما
لو بان من الفضة انشوشة بصفته بقل فها انما صام مع العقد وبثا الخ لوان الجنس لم ينتف بالكيلاتخذ
بما ذكره الشهاب الرمي فبالوا عو بما صامو وافان مشتلا على غزل هو بر والحر واكثر فانه يصح
لما ذكره اه عش وقوله حملت على الفضة الخ محله أخذ الماس من قري بلولم يطر فالعرف باطلاق الدرهم
على الفلوس وقوله نحاس الاولي فخر وقوله والحر برأ كثر أي أو طر فالعرف باطلاق الحر وعلوه قل بل واحد
وان لم يكن فيمصر أصلا أخذ الماس أيضا (قوله ندم بكذا الخ) عبارة الروض وبيع الصبرة والشرهما بخرافا
مكروه قال في شرحه مخرج الصبرة ببيع الثوب والارض بمجهر في الفروع فلا يكره كافتاده كلام التولي وقد
يفرق بان الصبرة لا يعرف قدرها فتعني ما بالتراكم بعضها على بعض بخلاف الآخر من انتهت اه سم
(قوله نحو الكيل) أي كالوزن والمد سدع وحي (قوله الانزوع) عطف على نحو الكيل فكان الاول
لا لا يز (قوله لانه لا تراكم فيه) اذ لا بد من روية جمل لاجل جهة البيع فلا غير بخلاف الصبرة فانه يكتفي
رؤية أعلها اه تنبيه (قوله في غير نحو الفضة) أي كتمام البرجين وما السقا اه عش (قوله كماله)
أي شرح ان الجنس العلويه قول المتن (بيع الغائب) أي البيع به وقوله الشارح الثمن أو المثلن حمل منه
البيع على ما ينهل الشرع (قوله ان لم يرد) أي الروية باعتبار شرعاه عش (قوله او جملته) عطف على قوله
بالفان كان المناسب للتنبيه (قوله كماله) أي في التنبيه الا في سم (قوله أو رز مثلا الخ) عبارة النهاية
أو رز في ضوء اه قال عش قوله في ضوء أي نوراني من نحو النوا والشمس بحيث لا يمكن الرأى مع من
معرفة فحققت رأى عبارة أو رز لا لاخ فاعل اسقاط الشارح هو الاشارة الى أن المدعى على كون الضوء
سائر لونه لا كان أو نهرا اه (قوله مخرج الصبرة من الصلاح بان الروية الخ) هل ينافي هذا ما لما في شرح
ولا مع ان وصفه بمصفة السلم لا يكتفي (قوله وهذا) أي قوله أو رز مثلا الخ اه عش (قوله منها) أي الروية
العرفية (قوله قال الخ) على حذف العطف او سال من فاعل طلب (قوله له الرز) محله كماله في عيب يمكن
عدم الاطلاع عليه مع الروية العرفية اما اذا بعد ذلك كان كمن مجرود الانفا وادى عدم معرفته ذلك جبروا
لم يقبل من ذلك اه عش (قوله ليس العرف الخ) أي منه (قوله ذلك) أي الروية في الضوء اه عش (قوله
ان كلامه) أي بن الصلاح (قوله ظاهر العيب وراخ) أي اما اذا كان كذلك كان كمن مجرود الانفا وادى
عدم معرفته ذلك جبروا لم يقبل من ذلك اه عش (قوله وحسنه) أي حين اذ كان كلامه ان الصلاح مقيدا
بذلك (قوله ما ينظر) أي ان اكتشاف ومعرفة تفصيل (قوله وروى بنص الورق الخ) الاولي العرفية سم (قوله
ليست كذلك) أي وبنعريفه (قوله او من وراخ) عطف على قوله لا (قوله الا الارض والسكن) أي

مشاهدا (كفت معانيته)
وان جهلا قدره لان من
شأنه أن يحيطا الخمينه
نعم يكره بيع مجهول نحو
الكيل خرافا لانه يوسع في
الندم لئلا تراكم الصبرة بعضها
على بعض غالبا لانزوع
لانه لا تراكم فيه (والاظهر
انه لا يبيع) في غير نحو
الفضة كماله (بيع الغائب)
الثنى أو المثلن بان لم يرد
العقد من وان كان ضارفا
في مجلس البيع وبالفان
وصفه أو معه بطريق
التواتر كإتفاق أو رز لا
ولو في ضوء ان سائر الضوء
لونه كورق أيضا فبالظاهر
فان قلت صراحت الصلاح
بأن الروية العرفية كافية
وهذا منها وعبارته لو طلب
الرؤية بعين في ضوء مظاهر
قال لم أره الا لان فله الروية
لان روية البيع لا يشترط
فيها التقاطي بسبل تكفي
الرؤية العرفية فقلت ليس
العرف المطر ذلك على ان
كلامه مقيد بما لا يمكن
العيب لما هو راجع براه
كل من ينظر إلى البيع
وحسنه فالرأى الروية
العرفية هي ما ينظر للناظر
من غير سبيل ما له روية
نحو الورق ليلاني ضوء مستقر
معرفة ما منه ليست كذلك
او من وراخ يجوز ما وكذا
ما صلف الارض والسكن

ما ذكره قبيل وان يقبل على وفق الاعجاب فهو له ويصح به لهذا على ان نصفه لانه بمعنى الانصاف
انتهى وسيد كرامة تغابونه وهو الخ (قوله ندم بكذا الخ) عبارة الروض وبيع الصبرة والشرهما بخرافا
الصبرة والشرهما بخرافا مكروه قال في شرحه مخرج الصبرة ببيع الثوب والارض بمجهر في الفروع فلا يكره
كافتاده كلام التولي وقد يفرق بان الصبرة لا يعرف قدرها فتعني ما بالتراكم بعضها على بعض
بخلاف الآخر من انتهت (قوله الا الارض والسكن) قال في الروض بخلاف روية السلم والارض تحت
الماء الصافي اذ به صلاحهما قال في شرحه قال في المهمات والتقييد بالصافي يشعر بان الكدر يمنع الصحة لكن

لان به صلاحهما ومحت اجلوا رهن مستور وبما ولو كدرا لانها اوسع لقبوله التاقتور ودعا على جبر المنفعة وذلك انتهى عن بيع
الغرو لان الرؤيه بتقديم نقد العبارة (٢٦٤) كياتي (والثاني) بوجه قال الائمة الثلاثة (بمع) البيع ان ذكر جسمه وان لم يرد (ويش

انذار) المشتري وكذا
البائع على خلاف فيه
(عند الرؤيه) لحد يخبه
منعيب بل قال البار قلتي
باطل وكالبيع الفسخ
والاجارة والارهن والهبة
ونحوها بخلاف نحو الوفاء
(د) على الاظهر (تكنى)
في صحة البيع (الرؤيه) قبل
المعقد فبذلك ينظر انه
(يتغير غالب الوقت العقد)
كأرض وأنته وحديد
ومحاسن نظرا لغيره بقاءه
على ما رآه عليه نعم لا بد ان
يكون خذرا حال البيع
لاوصافه التي رآها كالحى
اشترى ينار أو قبل العصى
والدم ببيع كقائه المارودى
وأفسره المتأخرون وقول
المجموع انه غير بائى فلا
على انغيره مصر به أيضا
لامدركا اذا نسبنا يجعل
ما سبق كالمعقد فيقول
شرط العلم بالبيع فلا ينافى
تصحيح غيره بوجه تقديم
لاطلافهم واتصرو بعضهم
لتدقيقه يجعلهم النسيان
غير دافع للحكم السابق في
مسائل منهلوا أكثر الموكل
الو كانه نسيان لم يكن عزلا
ولونى فلا كفى صومعاو
ينفع في اسوامهم فيسودونه
لور أى المبيع ثم التفتنه
واشترأه غافلا عن أوصافه
مع و رد بأن مدرك العزل
على ما يشعر بعدم الرضا
بالصرف و بطلان الصوم والمخ على ما بينهما مما فيه تعديل ونجد ذلك وما بالبيع على علم الغرور
وبالنسيان يقع فيه

(قوله)

وما ذكر في الفرع الأخير هو من محل النزاع فلا يستلزمه وبشرط أن المتقول فيه ما ذكر فالنظر فيه من غير حد فلا يلتزم به ويبحث بعضهم أنه لو رأى التمرة قبل بدو صلاح ثم اشتراها بعد ولم يرها لم يصح وأن قربت المدة أي لانه تغير نحو المون فكان أولى ما ينقلب تغيره فانه يبط وإن لم يتغير لعرض كليا وإذا صح توحيده متغيرا عما رآه عليه تغير (٢٦٥) فان اختلف في التغير صدق المشتري وتغير لان

البائع يدعي عليه أنه رآه بهذه الصفة المورجوفه الا توحيده به والاصل عدم ذلك وانما صدق البائع فيها اذا اختلفا في عيب يمكن حدوثه لا تفاقمهما على وجوده في المشتري والاصل عدم وجوده في يد البائع (دونما) فليس أنه (يتغير بالبا) لطول مدة أو لعرض أمر آخر كالطعمه التي يسرع فسادها لانه لا يوق حينئذ ببقائه حال العقد على أوصافه المرسلة قبل تنافي كلامه فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء كالحيوان أفضية مفهوم أوه البطلان وأخوه الصفة والاصح فيه الصفة كالاول بشرطه لان الأصل بقاءه المرفق بحاله وما ذكر من التنافي غير مسلم بل هو دخيل في منطوق أول كلامه ومفهوم آخره لان القيد هنا المنفي لا للشيء أي ما لا يتغير غيره سواء أغلب عدم تغيره أم سواها دون ما ينقلب تغيره فهو داخل في منطوق الأول ومفهوم الثاني فلا تنافي وجعل الحيوان مثلا هو ما راجع عليه وهو ظاهر ما راجع لأصل الأثر ومن تبعه

(قوله وما ذكر الخ) عطف على المدار (قوله في الفرع الأخير) هو ما لو رأى المبيع ثم التفت عنه ثم عايناه عشا (قوله ان المتقول فيه) أي في الفرع الأخير (ما ذكر) أي الصفة (قوله بعد) أي بعد بدو الصلاح (قوله ولم يرها) أي والحال أنه لم ير التمرة بعد بدو الصلاح (قوله لم يصح) معناه عشا (قوله لانه الخ) أي التمرة والتذكير باعتبار البيع عبارة لانه لما تغيرت نحو المون فكانت الخ (قوله أولى) أي البطلان (قوله فانه الخ) أي يصح ما ينقلب الخ على حذف المضاف (قوله كيانا) أي في التنبيه الأول (قوله وإذا صح) أي بأن كان مالا يتغير غالبا (قوله تغير) أي فورا فيما يظهر لا سيما عيب حقيقة وحكاش وتلقب في (قوله لا تفاقمهما على وجوده الخ) هذا العلم موجود في ما اختلفا في تغيره اللهم إلا أن يقال ان الأولى مصدرة بما قبل القبض فلا تنافي هذه لكن عموم كلامهم بخلافه والاقرب ان يصور ما هنا بأنها اتفاقا على ان هذه الصفة كانت موجودة عند العقد واختلفا في صدق المشتري بمقتضى المشتري على الاصل كإقتضاه قوله لان البائع يدعي عليه أنه رآه عشا عبارة تدل على وجوده في خلاف ما يقتضيه اتفاقا فيما يتفق على تغيره بل المشتري يدعيه بالبائع ينكر وجوده من أصله فافترقا كما أشار إليه الشارح فالدفع ما في حاشية الشيخ اه (قوله لطول المدة) أي التنبيه الأول في النهاية (قوله فسادها) يعني ان المراجعة ما يشمل تأنها اه سم (قوله مفهومه) هو قوله فيما لا يتغير غالبا الخ (قوله وآخر) أي مفهوم قوله دون ما يتغير غالبا (قوله والاصح فيه) أي والحال ان الاصح فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء اه عشا (قوله بشرطه) وهو ان يكون حال العقد ذكر الأوصاف اه عشا (قوله بل هو) أي ما يحتمل التغير وعدمه على السواء (قوله لان القيد) أي غالبا (هنا) أي في أول كلام المصنف (قوله وجعل الحيوان مثلا) أي المستوى فيه الامران اه عشا (قوله من أنه) أي الحيوان (تسمية) أي لتحتمل الامر من على السواء (قوله وحكمه وما واحد) أي وهو الصفة (قوله فيه نظرا) أي لانه جعل قسم الشيء قسمه اه رشدي (قوله فوجبه) أي ماني الأثر اه عشا (قوله لان الأصل عدم المانع) أي من أنه من الاستواء فعمل بهذا الاعتبار من المستوى اه كروي (قوله وجعل الخ) عطف على قوله الحق الخ (قوله لا يوقوعه الخ) أي التغير فيه وتصمه (قوله لم يذ) أي لوقوع أحدهما بالفعل (قوله أو عدمه بتغير الخ) هذا مرجع قولهم السابق وإذا صح فوجده متغيرا عما رآه عليه تغيرا لا في الصفة اه سم (قوله أول تغير) الأولى حذفه (قوله في الأول) هو قوله حتى لو

فسادها) يعني أنا رآه أعين من تلقاها (قوله فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء) كالحيوان لا يقال دعوى استواءه لتغيره وعدمه في الحيوان تنافي مباح في مسئلة شرط البراءة من العيب عن الشافعي من قوله الحيوان يقتضي في الصفات السبعة وتحول طباعه فقلنا يتلخص في جنبه في أظواهر لا نقول لا تسلم المناقاة لان قوله قبل انفسا كمن العيبانية ان يكون القلب ان يكون في عيب وهذا لا يناق أن يستمر بالحالة المرفق بها من غير أن يتغير غيره فلهذا لا ينطق. طاق العيب لم يستلزم ذلك غلبة تغيره من الحلة التي يرى عليها لا يجوز أن يكون معيلا يستمر تلك الصفة المرفقة حصول العيب في العيب في العقد فتأمل فله وهم المناقاة قبل التمثل الصادق ثم انز وبتلاستلزم الاصلاح على العيب وان كان ظاهره اذا قد تبين عليه عند الرؤية فلا يعلم قبل التمثل ويصر بذلك ما تقدم عن ان الصلاح في شرحه والاطهر أنه لا يصح بيع الغائب (قوله أو عدمه بتغير الخ) هذا مرجع قولهم السابق وإذا صح فوجده متغيرا عما رآه

(٣٤ - (شراي وابن قاسم) - رابع)

من أنه قسمه وحكمه ما واحدة ونظر وان أمكن توحيده به بانه لما شئت فسهل هو بمستوى فيه الامران أو لا الخ بالمستوى لان الأصل عدم المانع وجعل قسمه لانه لا يتحقق فيه الاستواء مثلا (تنبيه) قضية انما نظهم التغير وعدمه بالغالب لا لوقوعه بالفعل أنه لا ينظر لهذا حتى لو أغلب التغير فلم يتغير أو عدمه تغير أو استوى فيما لا امران تغير أوله بتغير لم يورث ذلك فيما ظهرو في كل من البطلان في الأول

والعقد في الأخير من وجوبها كما أنها تعتبر القيد بعد ما عند القيد دون ما قبله (ثمينة آخرهم جدا) ما ذكرته في القيد والقي على قاعدة استنباطها من كلام غير واحد من المحققين سيما الشيخ عبد القاهر وحاصلها أن القيد باعتباره دخول النقي على كلام مقيد كان نفسا ذلك القيد دائما لا استقلاله كون القيد هنا النقي لأننا نفرض دخوله على كلام مقيد فتعويض انصرافه للقيد لا غير وإن اعتبرنا اشتغال الكلام على قيدوني فلا يخرج البتة انصرافه النقي إلى القيد هنا أيضا بل قد نفقه وعلمنا مضمنا ذكرته في تقرير المثلين السابقين للاعتراض عليه ليس على المرجح أن القيد للنقي أي انتفاءه (٢٦٦) التغير غالب فلا نفرض فيه غلبة التغير ولا لعدمها وجوبه بل لكون هذا النقي غالباً

غيره ووجهه من وجوبه هذا وأرجح الأول لفظان العاين في التوى وهو الغفل أولي بأن يحسن علاني في المنعولة أي مشلا من العامل الضم فيه وهو حرف النفي فتقدر بذلك بلا نكح تفسيره أولي منه بما نقله فقير غالب وهو مني أن التباكر هو انصراف النقي إلى القيد واحتمال عكسه مرجوح بل جعله بعض المحققين كالعلم بجزء بالاول ووجه تباخر ذلك أن الضابط في الاثبات والنفي توحيهما إلى القيد أي التزم إذا قلت جئني راكباً كان انصرافاً لا خبراً وانصافه كونه راكباً في الجبي لا نفس الجبي فعلى الأرجح توجه الاثبات وأما في القيد أولاً لغير ابتداء أو تنقيب على المرجح لا يتوجه إليه فيكون قيداً للاثبات أو النقي لا غير فعلى الاول يعتبر القيد أولاً ثم الاثبات أو النقي وعلى الثاني بالعكس وهذا يتدفع زعم أن هذا المرجح هو الأكثر الأرجح

غلبة التغير الخ (قوله في الآخر) هما قوله أو عدمه في غير وقوله أو استوى فيما لا مران فتغير الخ اه غرض (قوله استنبط الخ) من الجيب دعوى الاستنباط في مسئلة مصرحها ما مشهور في كلامهم اه سم وتدوجه كلام الشرح بان مقصود هذا الإشارة إلى أن من المحققين من مصرحها ما استنبطها كالشيخ عبد القاهر وبهم من لم مصرحها بالكتبها أو تخلف من كلامه بطريق الاستنباط فتقوله كالشيخ عبد القاهر متعلق باستنبطها أي اقتصدت بالشيخ عبد القاهر أي في التصريح بها واستنباطها من كلام من لم مصرحها من المحققين خلاصه أنه لم أخذها من المصرحين بها كالشيخ المذكور على سبيل التقليد الصريح بل على سبيل التمسك بخبرها من كلام المحققين وهذا على سبيل التحديد بجملة الله تعالى عليه غير الله تعالى وما باسم أحسنه ووجه وأميل علينا فاعلمهم ذيل ستره اه مدع و قد فعله أن الشيخ إمام في الفن يستنبط من كلام الله وكلام الباطن من كلام المحققين (قوله وان اعتبرنا اشتغال الكلام الخ) أي من غير ملاحظة سبق أحدهما على الآخر (قوله هنا أيضاً) أي في الاعتبار الثاني كالاول (قوله وعلمهما) أي الاعتبارين (قوله ما ذكرته) هو قوله أن القيد هنا الحق لا للنقي أي ما لا يثبت تغيره الخ (قوله أي انتفاء التغير غالب) الاو في المصرح مقابله أي يقاب انتفاء تغيره (قوله فلا نفرض دخوله الخ) ظاهر مدع تسليم الاعتراض على فرض أن القيد للنقي مع أن آخر كلام المصنف مصرح بحكم غلبة التغير ومفهوم حكم الاستواء هو أن القيد في أول كلامه للنقي والانس في الآن يقال له سكنت من دعي المرجح أيضاً الظهور (قوله ولا لعدمها) أي الاستواء (قوله وجه) أي لا منقطع ولا مقيوما (قوله وهو الفعل) أعرضه (قوله في المنعولة) أي في خصوصها من تصغيرها (قوله فتقدر بذلك) أي قول المتن لا يتغير غالباً (قوله هنا انتفاء تغيره الخ) متعلق بضمير منه الرابع لتقدر بذلك وقد مر ما فيه (قوله ومعنى الخ) عطف على قوله لفظاً الخ (قوله فيكون) أي القيد (قوله والا) أي بان توجه النقي أو الاثبات إلى القيد (قوله من غرض ذكر الخ) بالإضافة لبيان وكننا الأولى من غرض التشديد أو التبرير من بدل اللزم (قوله من ثبته) أي القيد (قوله كما في الآية) أي الآية (قوله هنا) أي (قوله ان تصد بالنقي) مراد بالنقي بالمعنى (قوله هذا كله) أي قوله ان اعتبرنا هنا (قوله ما تقرر) فاعل فلا ينافي (قوله ما قبل) مفعوله والمراد بما تقرر وأرجح الأول لفظاً ومعنى وقال الكردى هو قوله لان القيد هنا الحق الخ اه (قوله كتبه الخ) بدل مما قيل (قوله في الحكم عليه بانتفاء مقتضاه) يعني في الله ديني قبله اه كردى (قوله كاد عليه) أي على القيد المذكور وكننا الأولى لانصرافه بدليل السابق (قوله أو دليل الخ) عطف على السابق (قوله على لاجب) أي هو على لاجب والاحكام الظر بوقد (قوله لا يندى الخ) صفة غالب اه كردى (قوله في الحقيقة) عليه فتغير (قوله والصحيح في الأخير) هذه الصفة صرح ما قوله السابق وإذا صرح فوسعه متغير الخ اه التغيير فرع القصة وقد عني التصريح لصديق التغير بالحاصل بطول المدة بعد العقد لأن رتبة تعديس قوله فإذا اختصنا الخ بويدها التصريح (قوله استنبطها الخ) من الجيب دعوى الاستنباط في مسئلة مصرحها

والا لا ذكر القيد ضائع عن غرض ذكره لتقديره لفرض آخر كنا قد ضمنه أثبت وكالتعريض كافي الآية فان الغرض من ذكر الخلاف فيها التبريض للمحققين في تعاليمهم وخواصها فاعلم ما ذكره بقوله والا لا آخره وسند المنع أن تشديد النقي في قولنا كوفي به غرض في جواز بل حسن هذا كالمصنف لم يعلم قصد التكلم فلا ينافي ما تقرر ما قبل كثيراً بقصد نفي الحكم عليه بانقضاء مقتضى كل على السبيل أو دليل آخر كقول امرئ القيس فعلى الاحتمال لا يندى بخلافه ولم يرد كذاه أو جوازه وغيره أثبات مناراتي عنه الاهتمام بل نفي المنازع من أصله وكقوله تعالى لا ساؤل الناس الخافاً بل ردائيتك السؤال والنقي الخاف عن عيبك نفي السؤال من أصله بدليل بحسبهم الجاهل الخ آخره إذا احتجلاً لجامع المسئلة ومما يتعلق بما هنا قول الفقير الرازي في الحقيقة قطعاً فاعلم

الخ) أى كلاً رجلاً في الدار (قوله) من نقيم له مقبلة أى كلاً رجلاً كلاً في الدار (قوله) ساهل الخ) أى
 عدم وجودها بالكيفية (قوله) لا يستلزم مقيد آخر أى انتفاء الحقيقة في ضمن فرد آخر قول المتن (على
 باقية) على أى أن الباقي مثله (قوله) من نحو الحب الخ) قوله ولا يصح بيع الخ) في النهاية والفسخ (قوله
 والافتقار) جمع دقيق اه عش (قوله) والاسك) معطوف على الصبرة اه رشدى ولعل هذا مبني على
 انتفاء الصبرة لغيره بالعلم وقد تقدم أن المقابلة بمعارضة في غيره أضافه معطوف على الحب (قوله
 والنظر المحو الخ) أى المتسولة ويحتمل العموم التي فيها النوى أخذ من إطلاق الشاوح مر وبنيته
 انحصار إذا اختلقت الظاهر والباطن ولعله الأقرب اه عش (قوله) واللبس الخ) قال في العبدان عرف على
 ذلك وسعة قال في شرحه وهذا الشرط لا يختص بهذه الصورة بل يأتى في رؤية الحبس كونه أو نحوها خلافاً
 لما هو مصنوعه على أن المانع من صحة البيع في ذلك الجمل بالعدم لا عدم الرؤية الذي الكلام فيهم
 ج ومنه يؤخذ أن محل اكتفاء بالغاينة في الميعن من معرفة القدر وحيث أمكن معرفة القدر مع تلك الرؤية
 والافتقار كفى اه عش (قوله) في حق قوسر الخ) مثل شخصنا الشهاب الرمي من بيع السكر في قدره
 هل يصح ويكتفى برؤية الأعلام من وزن القدر وقابل به أن كان به وفي القدر من مصالحه مع وكفى
 رؤية الأعلام من وزن القدر والافتقار انتهى ولعل وجه ذلك أنه رؤية أعلامه لا على بانيه لكتبا كفى بها
 إذا كان بقاؤه في القدر من مصالحه الضرورة اه سم (قوله) والقطن) أى المبرد عن جوده اه معنى
 (قوله) فان تحالفاً) أى الظاهر والباطن (قوله) ولا يصح بيع نحو مسك الخ) أى مطلقاً إذا أرموزت من
 النحر السمن والصل في ظرفه سمن (قوله) إلا أن فرغ الخ) راجع للمعطوف والمعطوف عليه سعا (قوله
 وراهما) الأولى فيه وفي نظائره لاكتفاء ثبوت الفعل (قوله) نحو سمن الخ) من نحو المسك في فارتبوا المسك
 في ظرفه (قوله) ان علمه زنة كل) مفهومه بطلان البيع مع الجهل وبشكل ذلك بالصفة في باب صبرة
 بمجهول الصعيان كل صاع يدرهم اه كلفه بتفصيل المتن وأشار للعباب عن مثله سم على منبهج حيث قال
 وأقول لعل وجهه أن المقصود هو السمن والمسك والجهل بوزنهما يورث الجهل بالمبيع كالمثل باله تأمل
 انتهى اه عش (قوله) لا يصح شيء موازنة في العباب ولو باع السمن كل رطل بكذا فله وزنه وسده أوفى
 ظرفه يسقط وزنه بعد تفرغها انتهى وفي شرحه عقب هذا وصوب فيه أيضاً وكان خير فيه المجموع
 لتقدم ذكره أنه لو باع السمن كل رطل يدرهم على أن وزن معه الظرف ثم يحط وزن الظرف مع وان كان
 الموزن حامداً لا يتوقف على الوزن في ظرفه ولو باع بعشرة على أن وزنه بظرفه ثم يسقط من الثمن بقسط
 وزن الظرف صح ان علمه قدر وزن الظرف وقد يسقط الا فلا واشترى شيئاً من ذلك في ظرفه كل رطل
 يدرهم مثلاً على أن وزن ظرفه يسقط للظرف أو طلالا من ثمن غير وزن لم يصح قال في المجموع وهذا من
 المبررات التي تقع في كتبه من الاسواق (فرع) ذكر الراجعي في الاجرة أن من اشترى شيئاً من ثمنه قبضه
 منه وفي كلامهم (قوله) والنظر المحو الخ) والكتيب في نحو قوسر الخ) قال في العباد ان عرف على ذلك
 وسعة قال في شرحه هذا الشرط لا يختص بهذه الصورة بل يأتى في رؤية الحبس كونه أو نحوها خلافاً لما
 هو مصنوعه على أن المانع من صحة البيع في ذلك الجمل بالعدم لا عدم الرؤية الذي الكلام فيهم انتهى
 (فرع) مثل شخصنا الشهاب الرمي من بيع السكر في قدره هل يصح ويكتفى برؤية الأعلام من وزن
 القدر وقابل به أن كان به وفي القدر من مصالحه مع وكفى برؤية الأعلام من وزن القدر والافتقار
 انتهى ولعل وجه ذلك أنه رؤية أعلامه لا على بانيه لكتبا كفى بها إذا كان بقاؤه في القدر من مصالحه
 الضرورة (قوله) لا يصح شيء موازنة في العباب ولو باع السمن كل رطل بكذا فله وزنه وسده أوفى
 ظرفه يسقط وزنه بعد تفرغها انتهى وفي شرحه عقب هذا وصوب فيه أيضاً وكان خير فيه المجموع لتقدم ذكره أنه لو
 باع السمن كل رطل يدرهم على أن وزن معه الظرف ثم يحط وزن الظرف مع وان كان الموزن حامداً
 لا يتوقف على الوزن في ظرفه ولو باع بعشرة على أن وزنه بظرفه ثم يسقط من الثمن بقسط وزن الظرف مع

من نقيم له مقبلة لا فاد الاؤل
 ساهل الخ) أى عدم وجودها بالكيفية
 الثاني فان انتفاءها مقبلة
 بقيد مخصوص لا يستلزم
 مع قيد آخر (وتكفى في
 صحة البيع رؤية بعض
 المبيع ان دل على باقيه
 كظاهر الصبرة) من نحو
 الحب والجوز والادنة
 والمسك والنظر المحو أو
 الكيس في نحو قوسر
 والقطن في عدل والبري
 بيت وان رامن كونه لان
 القالب استواظا لظاهر ذلك
 واطنه فان تحالفاً تنصير
 وكذلك تكفى رؤية أهلى
 المانع في نظره ونها ولا
 يصح بيع نحو مسك في
 فارته معها أو دونها إلا ان
 فرغها ورأها أو أضافها فرغة
 ثم رأى أعلامه بعد لمثامنه
 ويصح بيع نحو سمن راء
 في ظرفه مع موازنة ان
 علمه زنة كل وكان للظرف
 قيمته وقبضه بعضهم على اذا
 قصدا الظرف أخذ من
 تعلم البطالان بشرط
 بذل مال في مقابل غير مال
 ورد بأن ذكره بشهر
 بقصد فلا نظراً له
 الخافه لا يصح شيء موازنة
 بشرط حقدور معين منه بعد

الوزن في مقابلة الطرف
بجلاف شرط وزن الطرف
وسط قدره لانتفاء الجاهلية
حسب جد بحث أن اطراد
الطرف يحط قدر كشرطه
غير صحيح كالمزاد
بكلام ابن عبد السلام
وغيره وشرح بدل صريحه
ومان ويطبخ وعب فلا بد
من رؤية جميع كل واحدة
وان غلب عدم تقاوتها وكذا
قرب الارض من ثملو باع
قيلودواع طولواعقان
أرض لم يصح لان تراب
الارض مختلف (و) تكني
رؤية بعض المبيع الحال
على اقباسه نحو (التموزج)
بضم الهيمزة والياء وفتح
للحيمزة (التمائل) أي
المساوي الاجزاء كالخرب
وهو ما يسمى بالعين ثمان
ادخلها في البيع في صفقة
واحدة صح وان لم يرد
الى المبيع على المعتدلان
رؤية كظاهر الصبره وعلى
المائع في دلاله كل على
الباقى وزعم انه ان لم يرد
اليه كان كبسع عشرين
ورأى أحدهما ممنوع
لوضوح الفرق اذا ما هتاف
التمائل والعتان يسا
كذلك ثم لو رأى فوين
مستويين فبمقتضى وصفها
وقدرا اكتفى كرباس
فسرق أحدهما مثلاً
اشترى الاسعوا ثياباً معاً
لاجاهل حشود بوجوان لم
يدخلها في البيع لم يصح
وان ردّها المبيع لانه لم يرد
اليبيع ولا شأنته

في اتمام البائع ضمن الامتلاء انه أخذ لمصلحة نفسه ولا ضرر ولا قبض المبيع فيه اه فتقوله ولو اشترى شيئاً
من ذلك في طرفه كل رطل يدهم مثلاً الى قوله قال في الجموع هو المراد بقوله هنا ليس بشيء موازنة
بشرط حط قدم معين الخ اه سم (قوله في مقابلة الطرف) أي من غير وزن اه سم (قوله كالمزاد)
أي في فرع قبيل قول المتن ومضى كان العوض معينا (قوله وخرج) الى قوله وكذا في المنسئ والى المتن
في النهاية (قوله يدل) أي الى آخره (قوله نحو زمان الخ) أي كسفر رجل اه نهاية اه سم قال عش
ومن نحو العتب كالمزاد الشخاف ووزع نفسه اه عبارة المنسئ ولا يكتفى في العتب والخروج ونحوهما
رؤية اعلها لكثرة الاختلاف في ذلك اه (قوله فلا بد من رؤية جميع كل واحدة) فان رأى أحد
جانبين نحو بطيخة كان كبسع الغائب كالنوب الصديق يرى أحد وجهيه نهاية ومضى قال عش قوله فلا بد
من رؤية جميع الخ أي الرؤية العرفية فلا يشترط قلها ورؤية وجهها الا اذا غلب اختلاف أحد وجهيهما
على ما يتقوله كالنوب الصديق فضبطه بهذا التشبيه أن عدم الاكتفاء رؤية أحد الجانبين مفرض
فيما تختلف جوانبها اه (قوله طولواعقان) ينبغي وعرضا اه سيدع قول المتن (واخرج التماثل) فندر
الحلى أي والغنى المتن هكذا ومثل اخرج التماثل وقصيد كمرئيل بيان الكاف في قوله كظاهر الصبره
وأن اخرج معطوف على ظاهر الصبره وانما لم يقدر الكاف في قول كالمزاد في لان الكاف حرف لا يستقل
فكره أن يكون الجار والمجرور ملغقان من وزع بخلاف مثل لانه مستقل وليس مقصود أن مثل مقدر
في الكلام كقيد يدهم فليتلأ اه سم (قوله بضم الهيمزة) الى قوله وفيه وقف في النهاية الاقوله وقشر
النصب الى وقفه وكذا في المنسئ الاقوله وطلع النخل وقوله وقد يجب ان يورد قوله وكذا الوزن
البياض (قوله والمبيع الخ) أي وسكون النون وهذا هو الشائع لكن لاصحاب القاموس اهلن
وانما هو بضم النون وضم الياء المشددة وفتح الميم اه نهاية قال عش قوله مر أنه من قال النواصي
هذه دعوى لا تقوم عليها بحثنا في التعليل قد يما وجدنا يستعملون هذا اللفظ من غير ذكر جتن
الزنجشري وهو من أعطاء الغنمى كتابه في النحو الاخرج وكذلك الحسن بن شريك القير وانى وهو امام المغرب
في اللغة سمى به كتابه في صناعة الادب وقال النوى في المنهاج واخرج التماثل ولم يتبعه أحد من السراح اه
وقوله مر وانما هو بضم النون أي من غير همزة اه (قوله بالعين) بكسر العين وسكون الحيمزة وفتح
النون اه جل (قوله ثم ان ادخلها الخ) أي كان قاله بمن حطه هذا البيت مع الاخرج اه معنى (قوله)
كظاهر الصبره) أي كروية ظاهر الصبره وقد تقدم أنها كافية اه عش (قوله دلاله كل الخ) والاولى في
الدلالة على الباقي باسقاط لفظة كل لما في جعل دلاله الكل ملغما ما لا يخفى الا أن راد بالكل ظاهر الصبره
وأعلى المائع (قوله أحدهما) ثم قوله ليس الا في نفسها التائبين (قوله ومن ثم رأى الخ) لتأمل وجهه
هذا البناء اه سيدع (قوله ثم اشترى الخ) أي لا يلزم أجمع الممر فضنها وبمعنى (قوله جمع) أي ان
كان ذلك اكر الاوصاف كالمزاد (قوله وان لم يدخلها الخ) أي كان قاله بمتن من هذا النوع كذا معنى ونهاية (قوله)
ان لم يقدر وزن الطرف وقد رسطه والا فلا ولو اشترى شيئاً من ذلك في طرفه كل رطل يدهم مثلاً الى أن
يوزن نظرقه يسقط الطرف أو لا معينة من غير وزن. بضم قال في الجموع وهذا من الحرمان التي
تقع في كثير من الاسواق (فرع) ذكر الرافعي في الايلولة ان من اشترى سمناً وقبضه في اناءه البائع ضمن
الامتلاء انه أخذ لمصلحة نفسه ولا ضرر ولا قبض المبيع فيما انتهى فتقوله ولو اشترى شيئاً من ذلك في طرفه كل
رطل يدهم مثلاً الى قوله قال في الجموع الخ هو المراد بقوله هنا ليس بشيء موازنة بشرط حط قدم معين
الخ (قوله في مقابلة الطرف) أي من غير وزن (قوله كالمزاد) أي في الفرع المذكور وفي شرح قبيل
قوله المنسئ ومضى كان العوض معينا الخ (قوله واخرج التماثل) فندر الحلى المتن هكذا ومثل اخرج التماثل
وقصيد كمرئيل بيان معنى الكاف في قوله كظاهر الصبره وان اخرج معطوف على ظاهر الصبره
وانما لم يقدر الكاف في قول كالمزاد في لان الكاف حرف لا يستقل فكره أن يكون الجار والمجرور ملغقا

(أو) ان (كان صواناً) بكسر واو وخمسة (الباقى خلقه) وان لم يدل عليه (كقشر) نصب (٢٦٩) السكر الاعلى وطلع القطن (و) (الزمان والبعض)

وكذا القطن لكن بعد
تقصه وانما يصح السلم
فيه حيث لا عدم انقباضه
(والقشرة السفل) وهي
ما تكسر عند الاكل وكذا
العلبان لم تنفذ (لجوز)
والوز ان كان بقائه فممن
صلاحه وقشر القصب
الاسفل قيعص معه فصار
كله في قشر واحد وتقيده
كاسه بالخلق للاحتراز
عن جلد الكلب فانه لا بد
من روية جميع اوراقه
وكذا الورق البياض وان
اورد على طرده القطن في
جوز والورق صدق والبلك
في قاربه وعلى حكه
الخشكان ونحوهما الفقاغ
في كوزه والجسبة المحشوة
بالقطن بطلان بيع الاول
مع ان صواناً اخافى دون
الاخوع ان صواناً غير
خافى وقد يجاب بان الغالب
في الخلق ابن بقائه فممن
مصلحته فأورد به ما هو
الغالب ومن شأنه فلا
يرد عليه شيء من ذلك وتورد
الآخرة في الخلق الغرض
والحجف بالجوز حريمه
صدمة لان القطن فيها
مقصوداته بخلاف الجبة
وفيوقشة (وتعبر روية
كشي على ما يليق به) عرفا
وضطام الكافي بان يرى
منه ما يختلف معظم المالة
ياخلفه فبرى في المنار
والاستبان والحمام كلما
استجلب عليه في البالوعة
والحريق ويحرم ما يدور به الرماوي البشيرة روية جميعها

أو كان صواناً الخ عبارة النهاية وانما لم يدل على باقيه بل كمنصراً ثانياً فالقشرة أو كمن قسم قوله ان دل
اه (قوله وطلع القطن) عطش على نصب السكر (قوله لكن بعد تقصه) لا يخفى ان اراده هنا على هذا الوجه
يقضي انه تكفي روية صوته بعد تقصه وحيث قد لا معنى لاشتراط تقصه فلا معنى له الا ان لم يكن من روية
بعضه وحيث قد فهم من القسم الاول بلان الثاني اه رضى (قوله ان لم تنفذ) أى السفل سم ورشيدى
(قوله وقشر القصب الاسفل الخ) فيه ان للمول عليه شأن يكون قشره صواناً ما فوسر القصب الاعلى
ليس كذلك على ان هذه العلة موجودة في الباقي لا لا يصح بيعها في قشرها الاعلى فالاولى ان يعلم بان قشر
الاعلى لا يستر جمع روية بعضه بل على روية باقية فهم من القسم الاول اه حلي قال شيخنا وهذا
بخلاف الوسيطة الخضراء فانه يصح بيعها في قشرها اه (قوله وكذا الورق) أى فلا بد من روية جميع
طاقاته معنى وعش (قوله البياض) أى ذوالبياض والارادته الذى لم يكتب فيه فيشمل الاصفر وغيره
(قوله على طرده) أى مع الخلق (قوله في جوز) أى قبل تقصه سم ورشيدى زاد السيد عر بقرينة
ما تقدم اه (قوله والمسك في قاربه) أى حيث لم يرها فغتم بعد البها فانه يكتب روية أعلاها كلها اه
نهاية (قوله الخشكان) وهو طير رفيقة وضع فيها شيء من السكر ونحو الورق وتوسى بالذ وتكفى
رؤية القطيرة التي هي القشرة عن روية ما فيها لان صواناً وهو فارسي بمعنى الخبز البياض والجزء الاول من
هذا بمعنى الثاني من ذلك وبالعكس (قوله في كوزه) أى المسدود القم شرح المنهج (قوله والجسبة المحشوة
بالقطن) وينبغي ان مثله الصوف أى فانه تكفى روية طاهرها ولا يشترط روية شيء من باقى الباطن اه
عش (قوله بيع الاول) بضم الهمزة جمع أول أى القطن والبر والمسك في طرد فهاو (قوله دون الاخر)
جمع الاخير أى الخشكان وما عطف عليه ويجوز افرادها كما جرى عليه عش فقال قوله الاول أى
القسم الاول وهو القطن وما عطف عليه وتوله دون الاخر أى القسم الآخر وهو الخشكان وما عطف
عليه اه (قوله فارديه ما هو) أى كون البقاء من المصلحة (الذالبية) أى ليس المراد عدم الصوان
الخلق بل نوعيته وهو ما يوافق من مصالحه وحيث قد كان الاولى حقيقة قوله ومن شأنه ان يوهم انه يكتب
بروية الصوان الذى ليس البقاء فمن المصالح لان من شأنه ان البقاء فمن المصالح ثم ان هذا الجواب
لا يقدم ما ورد على العكس اه رضى أقول وما الموصولة في قوله ما هو القالب بواقعة سفل مطلق الصوان
نظراً أولاً وحيث قد لا يقع ظاهر (قوله در غير صدمه) وهو المعتقد اه عش عبارة الغنى والظاهر كما
فاه ابن شبهة عدم الخلق اه (قوله عدمه) أى عدم الخلق فشرط لصحة البيع روية باطنه ويكفى
فيها البعض اه عش (قوله لان القطن الخ) ولا يصح بيع اللبن نحو الجوز وحده في قشره لان تسليمه
لا يمكن الا بكسر القشر فوذى لنقص غير المبيع نهاية ومعنى أى ولان المبيع حيث قد غير مرئى أصلاً اه
رشيدى وقال عش قوله مر لنقص غير المبيع هو القشر وذلك لان القشر والمليح وبمقتضى
البختر قد يمتد بعد الكسر انما واو الدردو قد يمتد بهذا الاعتبار فاه اه قولنا (لمن) وتعبر روية
كل شيء الخ وان اختلفا في الروية فالقول لم يمدحها بمسئلة لان الاقدام على العقد اعتراف بمقتضى هو على
القاعدة في دعوى العوض والفساد من تصديق مدعها معنى ونهاية (قوله عرفا) الى المتن في النهاية (قوله
فبرى) الى المتن في الخ الاقوة قال ابو بشرط (قوله والبريق) أى الذى يتوصل منها البها والياقوت
والسلوى والجدران والمسقيم ما يتوصل معنى (قوله وتعبر روية دور الخ) أى اذا اشبه بالاشترار على واحد
بالماء قال النهاية تركذا اشترط روية الماء الذى يدور به الرما اه (قوله وفي السيفينة جميعها الخ) أى ولو
كثير جداً كاللاحي ولو احتج برؤية اى صرف خراجه لمن قلب السيفينة من جانب الى آخر لتأتى
رؤية ما يحب على واحد منهما بعينه بل ان اراد المشتري التوصل الى الروية وفعل ذلك كان تبرئانه أو اود
من من وشر بخلافه لانه مستقل وليس مقوده ان مثل مقوده في الكلام كقوله توهم فليست امل
(قوله ان لم تنفذ) أى السفل (قوله في جوز) أى قبل تقصه

والحريق ويحرم ما يدور به الرماوي البشيرة روية جميعها

حق ما في الله منها كماله كلامهم لا ينفصل عنه بل ليس من مصلحته وانما هو لا عبد الله ما دام ما بين السر والعلانية كماله في الشريعة وفي الله ان جمع
أجزاءه الى السان حيوان ولو آدموا أسئلة وطرقه في محقر من قال شير واحد بالحق حافر وقدم خلافا للزورق ومن ثم أغلقوا أنه لا بشرط قطع
النعول بشرط في قولهم يشرور وفيه (٢٧٠) وجهان اختلافا كسباط وكل منقش والاكبر باس كقشر وفيه أحدهما

والاخر ان وصفه أي
المعين الذي يراد به اصفة
السلطان الذي يشرقه
وان بالغ فيه ووصل اليه
من طريق التواتر والفساد
للعلم الشروري لان الخطأ
في اشتراط الرؤية الاطالة
بما لم تحط به العبارة من
دقيق الاوصاف التي يقصر
التعبير عن تحقيقها وايضا لها
اللسان ومن ثم ورد ليس
الخبر كالمعين بكسر العين
وروي كثير ومنهم أحد
وابن حبان شير بوجه الله
موسى ليس المعين كالمعبر
أشهر به بتبارك وتعالى ان
قومه فتوا بعد فلم يلق
الالواح فلما أكرم وعياهم
ألقى الالواح فتكسر منها ما
تكسر وبقي المعين علم
ان هذا لا يخالف ما يأتيه
أول السلم في رواية كذا
لانه في موصوف في القصة
وعلم بما تقرأون كل عقد
اشترطت فيما روي لا يصح
من الاعمال قال الزكشي ان
شراء من يعق عليه يبيع
عبد من نفسه ان تصوده
العقود فيصير قلة لقائه
انما البصير منه في ذلك علم
أنه لا ضرر ورتبه المالك على
توكيله وانما لا يشترط فيه
يبيع منه (د) من ثم يبيع
سل الاعمال) مسلما كان أو

مسلما اليه لا يعرف الاوصاف والاسم بعد الوصف لا الرؤية ويحتمل ان يكون رأس المال معينا لا نداه وحسب ذلك الاقالة
من يقض له أو عين الامم صحت لا حتمه الرؤية حال العقد قبل ولا تصح اقله من المصالح على أنه لا بد في العلم المقابل فيه لكن الذي
نقلناه أو قوله انما هو لا ينفصل عن خبر التمر ويهبط ان النص من على انما يبيع (وقيل ان معنى قبل غيره)

الاقالة من العلم بالمقابل فيه بعد تصد على أنهم فسخ وقد أفتى بذلك الواو رحمه الله اه قال عرش قوله مدر
على أنهم فسخ لعل أي بغيره على ذلك لئلا يتوهم أن عدم حجة الاقالة من الاعي مبنى على أنها يسع وقوله مدر
وقد أفتى بذلك الخ أي بعدم الصقوقياس بطلان الاقالة بناء على أنهم فسخ عدم تقوذا لفسخ منه بغير لفظ
الاقالة لأن يفرق بان الاقالة تستدعي التوافق عليها من المتقابلين ولا كذلك انفسخ فانه يستقل به من
ثبته لما يجوز اه عرش وفيه قول الشارح وجه يعلم الخ (قوله بين الاشياء) الى الفرع في النهاية
والمنفى (قوله فلا يصح سلمه) أي لا يتقدم معرفته بالاشياء وأجلب الاول بانه يعرفه بالاشياء ويقتل فرقا
بينها كصير يسلم فيقال يمكن داء كهل خواسن في الربط وأهل بغداد في الموز اه معنى (قوله شراء نفسه)
أي وان لم يقبل السخا فلي نفسه أنه يكاتب عبده على الاصح تطليا بالعقود وان زوج ابنته نحوها اه
معنى (قوله شراء نفسه) أي ولو لم يفره بقر الوالدة عن الغير وبه يجب انما توقف فيه سم على
جهن أن هذا عقد عاقل لا يحتاج الى ذكره اه عرش (قوله كسر) أي في شرح ويكتفي في الروية قبل
العقد الخ (قوله بان يرى) بينا الغافل من الارادة والضمير المستتر المائع (قوله لم يريد) عطف على
قوله يرى الخ (قوله ولو حدثن) بل ولو حدثنا فبما نظهر فانه قد عجزها اه سم أقول بل ولو نحو قولها
وزقاقها بشرطه (قوله ولشخص الخ) بدلالة النهاية والمعنى ومما أتى به البلوى مع عدم صحته يسع نصيب
من الماء الجاري من نهر ونحوه للعهل بقدر مولانا الجاري ان كان غير مملوك فذلك والا فلا يمكن تسليمه
لاختلاف غير المبيع به فطر يقه ان يشترى القنطرة أو سعة مملوفا ذاملك القرائن ان أحق بالماء وانما يشترى
القنطرة مع الماء لم يصح أن يضاف ماله للعقود اه (قوله في أبوابه) لا يسبيل تقدمه على قوله ما يوجب الخ
(قوله من نحوهم) أراد بشر يخرج به ما ذكره في الوضعية بقوله أما المخرز في أنه أوحوض فيه سمح على
الصحيح وليس كذلك عن أوحوض معلوما انتهى اه سم (قوله مطلقا) أي جلي بأورا كذا ويستثنى منه
ما ذكره في شرح الروض في إحياء الموات عقب قول الروض ماء البئر والقنطرة لا يصح بيعه لانه يزود يختلط
اه بماله نعم ان ما بشرط تأخذه الآن صح صرح به القاضي واقتضاه التعليل انتهى والظاهر أن ذلك في
الراكد اه سم (قوله صح ودخل الماء الخ) ينبغي أن المراد الماء الذي يحدث بخلاف الموجد فلابد أن الآن
(قوله لانه لا يجهلها) قد يقال لأجل ذلك مع كون شراء نفسه عقد عاقل بناء على ما تقدم من
الزعم شى (قوله ولو حدثن) بل ولو حدثنا فبما نظهر فانه قد عجزها (قوله من نحوهم) أراد بشر يخرج
ما ذكره في الوضعية في إحياء الموات بقوله أما المخرز في أنه أوحوض فيه سمح على الصحيح ولكن بحق
المحوض معلوما وصواب ما قيل تفرق الصفقة وكذا إذا كان الماء في أنه أوحوض مشلا بجمعه في بيعه
صحح منفسدا وانما انتهى وقوله مطلقا أي جلي بأورا كذا ويستثنى ما ذكره في شرح الروض في
إحياء الموات عقب قول الروض ماء البئر والقنطرة لا يصح بيعه لانه يزود يختلط انتهى بماله نعم ان
بأصحه بشرط تأخذه الآن صح صرح به القاضي واقتضاه التعليل الاول انتهى والظاهر أن ذلك في
الراكد وما ذكره في الوضعية ثم قوله وان باع عنه أي من ماء البئر والقنطرة فهذه أسعا فان كان جلي بالم
يصح ألا يمكن بطلان العقد بحدوث وان كان روا كذا وقلنا لا غير مملوك لم يصح وان قلنا مملوك فقال القائل
لا يصح أيضا لانه يزود يختلط المبيع والاصح الجواز كبيع صاع من مسرة وأما في رافة فليس له فلا تضر
كل باع بالتفتي الأرض بشرط القطع وكل باع صاع من مسرة ومب عليها مسرة أخرى فان البيع صح
ويستثنى ما يبيع صاع من المسرة انتهى في ظاهره بمسرة البيع في الأصح وان لم بشرط تأخذه في الحال بخلاف
الكل وكان نوجب ذلك لانه زيادة وكثر ما ظلمتأمل (قوله صح ودخل الماء الخ) ينبغي أن المراد الماء الذي
يحدث بخلاف الموجد فلابد أن الآن بشرط دخوله بل لا يصح البيع الا بشرط دخوله أخذ من قول
الروض فيسئل الوصف ولو يا غير الما لم أطلقه أو باع دارا فيها بئر جازم أن قلنا بلك الموجد وحال البيع
ينبغي بالبيع وما يحدث المشتري قاله البغوي وعلى هذا لا يصح البيع حتى بشرط أن الماء الظاهر للمشتري

بين الاشياء او خلق أي
(فسلا) يصح سلمه شراء
نفسه وبيعار لانه لا يجهلها
وبيع مارا قبل الممي ان
ذكر أوصافه وهو ممالا
يتغير غالبا كسرى (فرع) *
في الجواهر بشرط ذكر
حدود المار الا لا يعتد بكنى
ثلاثة ان غيرت بها فطر
فيه بانه ان كان وفت لم يحتج
لذكر كثر من الحدود والام
يكف الا ذكر كلها ويرد
بان يرى جلة دورم ويرد
أن يبيعه بعضها فلا بد من
ذكر بجزءه ولو حدثن على
الوجه ولشخص وغيرهما
في بيع الما وحده أو مع
قراو ما هوهم لتمام في
أواب منعددة فلو كانت
ماني ذلك في تاليف مستقل
والحاصل انه لا يصح بيع
الماء من نحوهم شرأو بئر
وحده مطلقا للعهل به وان
محل بيع الما ان الما موقع
البيع على قراو أو بعض
منه من صح ودخل الماء كله
أور انفس ذلك المعين

بشرط دخوله إلى البيع لا يصح البيع إلا بشرط تشوّه أحد من قول الرضا وقيل الوقف ولو باع بغير الماء أطلق أو باع دونها بغيره لم يمتدح ذلك لأننا لم نجد في البيع بغير الماء ما يمتدح في البيع بغير الماء وعلى هذا لا يصح البيع حتى يشترط أن الماء الظاهر للمشترى لا يخلط بالماء المتبقي له سم (قوله ما يسل إليه) أي المخل الذي يصل للماء الموهو والقرار

(باب الرأيا)

(قوله بكسر الراء) إلى المتنى في النهاية وكذا في المتن في قوله وبشرط تشوّه أحد من قول الرضا وقيل الوقف ولو باع بغير الماء أطلق أو باع دونها بغيره لم يمتدح ذلك لأننا لم نجد في البيع بغير الماء ما يمتدح في البيع بغير الماء وعلى هذا لا يصح البيع حتى يشترط أن الماء الظاهر للمشترى لا يخلط بالماء المتبقي له سم (قوله ما يسل إليه) أي المخل الذي يصل للماء الموهو والقرار

وإن لم يملك هو بل ما يصل إليه لم يدخل المانع كمال استحقاق الأرض الشرب منه وصرفه كذا التبن ما له تعلق بذلك

(باب الرأيا)

بكسر الراء والقصر وبفتحها ولد وألقبه بديل من واو ويكتب بهما أو بالياء وهو لفظة الزائدة وشرع قال الرضا في عقد على عوض مخصوص غير معلوم التنازل في معيار الشرع على العقد أوسع تأثير في البذل أو أسد هما والاصل في تفرقه وانه من أكبر الكبار الكتاب والسنة والاجماع قبيل ولم يعل في شره فمقتضى ولم يؤذن الله تعالى في كونه عامسا بالحر بغيره كما ومن ثم قيل انه لا ملة على سوء الخلقه كذا في أوله

الله ذاته مع فيها الايدان بذلك وتحرجه تعبدى وما أدى له انما يصلح حكمه لاعلا وهو امار بافضل بان

في أحد العوضين ومنعوا انقراض بان بشرط فقيما فيه تقع المقرض

لنا يخلط بالماء المتبقي له سم (قوله ما يسل إليه) أي المخل الذي يصل للماء الموهو والقرار

وإن لم يملك هو بل ما يصل إليه لم يدخل المانع كمال استحقاق الأرض الشرب منه وصرفه كذا التبن ما له تعلق بذلك

(باب الرأيا)

بكسر الراء والقصر وبفتحها ولد وألقبه بديل من واو ويكتب بهما أو بالياء وهو لفظة الزائدة وشرع قال الرضا في عقد على عوض مخصوص غير معلوم التنازل في معيار الشرع على العقد أوسع تأثير في البذل أو أسد هما والاصل في تفرقه وانه من أكبر الكبار الكتاب والسنة والاجماع قبيل ولم يعل في شره فمقتضى ولم يؤذن الله تعالى في كونه عامسا بالحر بغيره كما ومن ثم قيل انه لا ملة على سوء الخلقه كذا في أوله

الله ذاته مع فيها الايدان بذلك وتحرجه تعبدى وما أدى له انما يصلح حكمه لاعلا وهو امار بافضل بان

في أحد العوضين ومنعوا انقراض بان بشرط فقيما فيه تقع المقرض

لنا يخلط بالماء المتبقي له سم (قوله ما يسل إليه) أي المخل الذي يصل للماء الموهو والقرار

وإن لم يملك هو بل ما يصل إليه لم يدخل المانع كمال استحقاق الأرض الشرب منه وصرفه كذا التبن ما له تعلق بذلك

(باب الرأيا)

بكسر الراء والقصر وبفتحها ولد وألقبه بديل من واو ويكتب بهما أو بالياء وهو لفظة الزائدة وشرع قال الرضا في عقد على عوض مخصوص غير معلوم التنازل في معيار الشرع على العقد أوسع تأثير في البذل أو أسد هما والاصل في تفرقه وانه من أكبر الكبار الكتاب والسنة والاجماع قبيل ولم يعل في شره فمقتضى ولم يؤذن الله تعالى في كونه عامسا بالحر بغيره كما ومن ثم قيل انه لا ملة على سوء الخلقه كذا في أوله

الله ذاته مع فيها الايدان بذلك وتحرجه تعبدى وما أدى له انما يصلح حكمه لاعلا وهو امار بافضل بان

في أحد العوضين ومنعوا انقراض بان بشرط فقيما فيه تقع المقرض

غير نحو الرهن أو أريد بان يتعارف أحدهما بحس العقد قبل التقاض أو بانسأه بان يشترط أحدا في أحد العوضين وكلها تجمع عليها والقصد بهذا الباب بيان ما يعتبر في بيع الرهن بزيادة على ما شرطت العوضتان اتفاقا حسنا اشترط (٢٧٣) ثلاثة شروط وهي العلم والتقدير

اشترط شرطان والاكسيع
طعام بقدر أو ثوب أو حيوان
بحيون أو نحوهم بشرط
من تلك الثلاثة ما حلت ذلك
علمانه (أذا بيع الطعام
بالطعام) أو النقد بالنقد
سكيات (ان كانا) أي الثمن
والثمن ووقع في بعض
النسخ بالثابت وهو فاسد
(حسنا) واحدا بان جمعها
اسم خاص من أول دخولها
في الرضا واشترط كفايه
اشترط ما معنوا كتمس
معقلى ويرى وخرج
بالخاص العام كالحب
وبما بعده الأداة فأنها
دخلت في الرضا قبل طرق
هذا الاسم لها ففى أحسن
كما هو لها بالخير الباطخ
الهندى والأصفر فأنها
جنسان والتمر والجوز
الهنديان مع التمر والجوز
العرويين فان أطلق الاسم
عليهما ليس لتقديم مشترك
بينهما أى ليس موضوعا
لحقيقة واحدة بل حقيقتين
مختلفتين وهذا الضابط مع
انه أولى ما قبل متنتض
بالقوم والأبواب لصدقه
صاحبها عنهما أحسن
كما هو لها (اشترط الحلال)
من الجانبين أجماعا لاشتراط
التفاضل في الخبر ومن
لأزها الحلال بالناقص
اقترب باحدهما باجبل ولو
للمقطة فكل وهما في الجاس

(الخ) ومنعوا أقرضه بمصر وأذنه في دفعه ولو كسبه بكمته مثلا اه عش وهل مثله ما شاع في زمننا اه يقرضه
بمصر وأذنه لو كسبه بكمته مثلا في دفعه مثله وهل يخص من الرضا أن يقرضه بمصر ويأذن لو كسبه بكمته مثلا ان
يقرضه مثله ثم يتصدق بغيره طمو يظهر فيما نرى والله أعلم (قوله نحو الرهن) من النسخ الكفاية والشهادة اه
عش (قوله أو بانسأه) بالفتح والياء اه عش (قوله يجمع عليها) أى على بطلانها (قوله ما شرط) أى من
كونه طاهر مستقبلا الخ (قوله ثم العوضان) أى الثمن والثمن (قوله وهى) أى العلة (قوله والتقدير) الوارد
للتقسيم وقال عش بمعنى أو اه (قوله أو حيوان) أى مطلقا وانما يذنه كما نذر السم لثمنه
ومعنى قال عش قوله مطلقا أى ما كولا أو غير من جنسه أو من غير جنسه وما علم أن الكلام في الحى وقوله
كفار السكناى أو الجرد اه (قوله أو النقد) القول للمتن وحسنه في النفاة لا قوله وهو فاسد وقوله نعم
الى المتن وقوله وهما فموفقه لقد نزعها الى ولو قبضا (قوله أى الثمن) الى قول المتن والمألف الى المتن الإقرار
وهو فاسد (قوله وهو فاسد) وفي حزمه بالقصد احتمال الرجوع الضمير للطعام من الجانبين أى ان كان
الطعام من الجانبين جنسا أو المذكور ونظر ظاهر اه سم أى والمقصد تعليم الطعامين (قوله اشتراكا
معنويا) معناه أن يوضع اسم حقيقة واحدة تحتها أفراد كثيرة كالتمسح أما القفلى فهو ما وضع فيما لفظ لكل
من المعاني بخصوصه فعدد الوضع متعدد معانيه كالأعلام الشخصية وكأقترافه وضع لكل من الطهر
والخض اه عش (قوله كتمس) تامل انطبق الضابط على ذلك سم على حج أقول أى لان هذا الاسم
حدث لهما بعد دخولهما في باب الرضا بالثبوت الرضا فيهما يسرا وأخوته ويمكن الجواب بأنه من وقت دخولهما
في باب الرضا بجمعهما اسم خاص كالطعام ثم انحلال وانما يختلف باختلاف الأسماء اه عش (قوله كتمس معقلى)
بفتح التيم واسكان العين المهملة وكسر الفاف فرعى من التمر مفر وفيه البصر وفيه هلمسوق الى المعقلى ن
يسرا والصحابى رضى الله تعالى عنه والمرى هو ضرر من التمر أصغر مدو واحدة ونحوه وأحوال التمر فقسما
جنس واحد اه معنى عبارة الجبرى المرى يعنى الماء الموحدة وسكون الرأى المهملة تنسبة لشخص يقال له
رأس البرية تنسبه لانه أول من غرس ذلك النخلة اه (قوله وبما بعده) هو قوله من أول الخ (قوله هذا
الاسم) أى التقوى (قوله وبالانحيز) هو قوله واشتر كتمس اشترا كتمنوا و (قوله الباطخ الهندى) أى
الانحيز (قوله فأنهم جنسان) علة لاخراج وسبيل الخرج وبع قوله (فان أطلق الاسم) أى الباطخ والتمر
والجوز (عليهما) أى الى الاثنين من الستة المذكورة على التوزيع الخ (قوله أى ليس الخ) أى الاسم
تفسير لقوله فان أطلق الاسم الخ (قوله بل حقيقتين الخ) أى لكل منهما اه عش موضع مستقل (قوله)
وهذا الضابط) أى كل طعام يجمعهما اسم خاص الخ (قوله أولى ما قبل) أى في ضبط اختصاص الطعامين
(قوله منتقض الخ) ويمكن ان يقال حقيقة كل من الألبان والحموم مختلفا لغيرها فلا يكون الاشتراك بينهما
معنويا ثم رأيت ان صاحبنا الخ أشأوا الخ ذلك حيث قال وإن ادعاهم وجها بالقد لا يحير انتهى أى بقوله
اشتر كفايه الخ اه عش (قوله لا اشتراط المقابلة) هو مستند الإجماع اه عش (قوله ومن لازمها) أى
المقابلة الخ وفى سم على حج ندى يقال لا يلزم ارادة الأوزم اه ويمكن أن يجاب بان ألفاظ الشارع اذا
وردت من متضمن على التالى بغيره والامور والناظر لا تحمل عليها اه عش (قوله والمألف مع العلم بها) أى
حال العقد كإثباته من قول المصنف لا فى قولنا عجزنا الخ عش قول المتن (والتقاضى) ولو اشترى من

عن كونه تعديا فلا يرجع فان فيه نظر المظهر (قوله وهو فاسد) في الجزم بالقصد احتمال الرجوع
الضمير للطعام أى ان كان الطعام من الجانبين جنسا أو المذكور ونظر ظاهر (قوله كتمس معقلى) يتامل
انطبق الضابط على ذلك (قوله ومن لازمها الحلال) قد يقال لكن لا يلزم لو أدا الأذن

عشرة فصاعداً ثمانين دينار قيمته عشرة دراهم بخمسة دراهم مصر وسيله البائع له قبض النصف ويكون
نصفه الثاني مائة في يده بخلافه كان له عليه عشر دراهم فاعطاه عشرة فوق حذرت الزوائد من
الزائد المعطى لانه قبضه لنفسه فان اقترضه البائع في حصره كالشراء تلك الخمسة بعد أن قبضها منه واشترى بها
النصف الآخر من الدينار ما كفى غيرها ولو اشترى كل الدينار من غيره بمشروعه منها ختمت استقرضها
شروطها من الدين بطل العقد في الخمسة الباقية كل واحد من المقر في روضه لان التصرف مع العاقد من
الخيار اجازة وهي مبطله فكأنهم ما تفرق قبل التقاين منها به ونحو (قوله حتى لو كان الخ) غاية من تبطل
التقاين المقصر بحصر من قوله يعني القبض الحقيقي الخ اه عش (قوله فهو حوله) من النحو الاراء
والضمان لكنه يبطل العقد بالحوالة والاراء لتضمنها الاشارة وهي قبل التقاين مبطله للعقد واما الضمان
فلا يبطل العقد بمجرد بل ان حصل التقاين من العاقد في المجلس فذلك والا بطل بالتفرق اه عش
وقوله وهي قبل التقاين الخ أي على مختلف النهاية والمقتضى خلافاً للشارح كجاء (قوله من غير تقدير)
أي تقدير بالمقبوض بالكيل أو بالوزن فالمعتبر في القبض هنا ما ينقل الضمان لا ما يشد التصرف أيضاً لما
أن قبض ما يبيع مقدراً لا يكون إلا بالتقدير كذا في شرح الرضو (قوله ومع استحقاق البائع للقبض) أي
جس المبيع إلى أداء الثمن اه كروى قول المتن (قوله قبل التفرق) شامل للتفرق سهواً أو جهلاً اه
سيم (قوله قبض وارثهما) أي ثم ان تعد الوارث فظاهر وان تعد استصحب بمقارعة آخره ولا يضرب مقارعة
بعضهم لقيام الجلسة مقام الوارث فمقارعة بعضهم كفارقة بعض أعضاء الوارث لمصلحة ولا بد من حصول
القبض من الكل ولو باذنه ولو احدى قبض عنهم فلا قبض البعض دون البعض فينبغي البطلان في حصصة
من لم يقبض ككل قبض الوارث بعض عوضه وتفرق قبل قبض الباقي اه عش (قوله وهما فيه) أي بشرط
وجود الوارث في المجلس عند موت المورث والاوجه وقاله آفاده كلام الشيخ أي على أنه يكفي قبضهما في
جلس علمهما الموت وان لم يكونا عند الموت في مجلس موت المورثين خلافاً للزكريا لان الموت بمنزلة الاكراه
على التفرق وهو لا يضر على المعتمد ففسية الوارث قبل علمه بالموت من مجلس العقد بمنزلة اكراهه على مقارعة
المجلس فاذا كان مجلس علمه بمنزلة مجلس زوال الاكراه فلا بد من قبضه قبل مقارعته بان يحضر المقعد عليه
العلم أو قبض وكذا بان لو كل من قبضه في أي موضع كان قبل مقارعته هو مجلس العلم اه مدر والاكتفاء
بقبض وارثهما ظاهر اذا كان العاقدان مالكين بخلافه ما لو كانا وكيلين وبقبض المأذونين ظاهر اذا كان
العاقدان مالكين أو أذن المالكان لهما في التوكيل أو ساغ لهما شرعاً اه سم وما ذكره من در في

نحو حيولة ثم يكفي هنا
قبض من غير تقدير ومع
استحقاق البائع للقبض
وان لم يقدح في التصرف كما
يأتي (قبل التفرق) حتى لو
كانت الفسوخ معنا كفي
الاستقلال بقبضه وكفي
قبض وارثهما في مجلس
العقد بعد موته وهما فيه

(قوله قبل التفرق) شامل للتفرق سهواً أو جهلاً (قوله وهما فيه) أي بشرط وجود الوارث في المجلس عند
موت المورث والاوجه وقاله آفاده كلام الشيخ أي على أنه يكفي قبضهما في مجلس علمهما بالموت وان لم يكونا
عند الموت في مجلس موت المورثين خلافاً للزكريا لان الموت بمنزلة الاكراه على التفرق وهو لا يضر على المعتمد
ففسية الوارث قبل علمه بالموت من مجلس العقد بمنزلة اكراهه على مقارعة المجلس فاذا كان مجلس علمه بمنزلة
مجلس زوال الاكراه فلا بد من قبضه قبل مقارعته بان يحضر المقعد عليه العلم أو قبض وكذا بان لو كل من
يقبضه في أي موضع كان قبل مقارعته هو مجلس العلم اه مدر وبما ذكره من قبض الوكيل فمن
العاقدين أو أحدهما وهما بالمجلس وكذا قبض الوارث مع موت مورث في المجلس أي وان لم يكن الوارث
معصياً في مجلس العقد لانه في معنى المكره كما قاله الشيخ أو على في آخر كلامه له انتهى وفي شرح العباب للشارح
عن الشيخ أي على عكس هذا كروا لاكتفاء قبض وارثهما ظاهر اذا كان العاقدان مالكين بخلافه ما لو
كانا وكيلين وبقبض المأذونين ظاهر اذا كان العاقدان مالكين أو أذن المالكان لهما في التوكيل أو ساغ
لهما شرعاً وفي شرح العباب وهل مقارعة قتل وارث الميت قبل قبض الوارث بخلافه لو كل قبل قبض الوكيل
وكجاء ان الفرق كرها كره اعتباراً أو يفرق باعتباره لاهل بيت أصحابه ان الميت فسقاً اعتباراً حضوره
وكجاء ان الفرق كرها كره اعتباراً أو يفرق باعتباره لاهل بيت أصحابه ان الميت فسقاً اعتباراً حضوره

والنهاية ما وافقه اعتمدته عـش (قوله وما أذنونهما) يفيد أن الوكيل لو أذن لوكيل في القبض وأن العبد المأذون لو أذن لسيد في القبض صح وكتب عليه سم مانص حاصل هذا الكلام كآثره أنه يشترط قبض المأذونين قبل مفارقة الأذن ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة الوارثين الميتين في الفرق فليتناهل انتهى أقول ولعل الفرق بينهما أن المورث بالورث يخرج عن أهلية تطالب من القبض وصدموا الحق بالحداد بخلاف الأذن (قوله ولو سدا) أي بغير إذن من العبد المأذون له على ما فهمه كلامه السابق ولو كان حاضرًا اجلس العقد اهـ عـش (قوله ومولا) أي بغير إذن الوكيل اهـ عـش عبارة الرشدي وظاهر أن محله كالذي قبله مالم يوكلاهما العبد والوكيل حيث كان لهما التوكيل اهـ (قوله لانه) أي كالا من السيد والموركل قبض عن نفسه أي لأن العاقد تم ان حصل القبض من الوكيل والعبد في المجلس استمر الحضوران تفرقا قبل التقاضى بطل العقد اهـ عـش (قوله قبل تفرقهما) أي العاقدان الأذنين راجع لقوله وما أذنونهما (قوله من الجانبين) أي قوله ثم في النهاية (قوله كآثره) أي قوله يعني القبض الحقيقي الخ (قوله وسوا الخ) يجوز أن يكون تأكيديًا ويجوز أن يكون إشارة إلى أن الساواة في القصد حقيقته لأن المعاملة تصدق بها في الجملة وبجسب الحظر سم على منسج اهـ عـش (قوله أي بمقابلة الخ) من كلام الشارح (قوله وما اتفقا) أي الخبر المذكور اهـ عـش (قوله أو كون أحد العوضين غيبر بوى) في اقتضاء هذا نظر لأن جميع الأجناس المشار إليها من بوى سم وعش ورشدي (قوله ولومع اختلاف العله) كذهب بر سم (قوله غير مراد) هذا دليل قاطع على أن شمول العبارة لغیر المراد لا يترفع في صحتها وهذا مما يقع المصنفين سم على اهـ عـش وفي إطلاقه ناسل (قوله والأولان) أي الأول وللمعالة (قوله ثبت فيه) أي بقدر ما اهـ عـش (قوله مع الأكرام بطل) قال في شرح العباب وكلا كراه النسيان كالأول والجهل كالأول والجهل كالأول والجهل كالأول انتهى اهـ سم (قوله مبطل) خلافاً للنهاية والمغنى (قوله لضيق بابا بالرا) البطان في ذلك هو ما نقله السبكي والعبد أنه لا أثر له مع الأكرام مر اهـ سم عبارة النهاية والمغنى وحمل البطان بالتفرق إذا وقع بالاختيار فلا أثر له مع الأكرام على الأصح لأن تفرقهما يحتث كالمعلم خلافاً لما نقله السبكي عن الضمير اهـ قال عـش قوله مر فلا أثر له مع الأكرام فثبت أنه يضرع النسيان والجهل وبه جزم سم وقوله لأن تفرقهما أي ثم أذال الأكرام اعتبر موضعهم سم على ج اهـ عـش (قوله خلافاً للأجزاء الخ) اعتمد النهاية والمغنى والشهاب الرمي سم أن الأجزاء كالترق وان تقاضا بعد ما قبل التفرق (قوله الخ تعاطى عقداً را) ينبغي أن محله بالنسبة للمشتري مالم ينظر إليه فان اضطرب إليه كان الأثر على الدائع فقط ولا يلزم المشتري الزيادة اهـ عـش (قوله ان تفرق ان تراض) أي مع التذكر والعلم فلو تراضوا أو جهلا فلاثم وان بطل العقد بضاد ان تراض سم هو أحداهما وجهه دون الآخر ثم الأسخرفقط وبطل العقد أيضاً سم قال عـش وها جعل التمرق فاعلم مقام التلفظ بالنسخ

بمختلف المكره ونحوه كما يحتمل وكلامهم يدل على أن (قوله وما أذنونهما الخ) حاصل هذا الكلام كآثره أنه يشترط قبض المأذونين قبل مفارقة الأذن ولا يشترط قبض الوارثين قبل مفارقة الوارثين الميتين مع الفرق فليتناهل انتهى أقول ولعل الفرق بينهما أن المورث بالورث يخرج عن أهلية تطالب من القبض وصدموا الحق بالحداد بخلاف الأذن (قوله ولو سدا) أي بغير إذن من العبد المأذون له على ما فهمه كلامه السابق ولو كان حاضرًا اجلس العقد اهـ عـش (قوله ومولا) أي بغير إذن الوكيل اهـ عـش عبارة الرشدي وظاهر أن محله كالذي قبله مالم يوكلاهما العبد والوكيل حيث كان لهما التوكيل اهـ (قوله لانه) أي كالا من السيد والموركل قبض عن نفسه أي لأن العاقد تم ان حصل القبض من الوكيل والعبد في المجلس استمر الحضوران تفرقا قبل التقاضى بطل العقد اهـ عـش (قوله قبل تفرقهما) أي العاقدان الأذنين راجع لقوله وما أذنونهما (قوله من الجانبين) أي قوله ثم في النهاية (قوله كآثره) أي قوله يعني القبض الحقيقي الخ (قوله وسوا الخ) يجوز أن يكون تأكيديًا ويجوز أن يكون إشارة إلى أن الساواة في القصد حقيقته لأن المعاملة تصدق بها في الجملة وبجسب الحظر سم على منسج اهـ عـش (قوله أي بمقابلة الخ) من كلام الشارح (قوله وما اتفقا) أي الخبر المذكور اهـ عـش (قوله أو كون أحد العوضين غيبر بوى) في اقتضاء هذا نظر لأن جميع الأجناس المشار إليها من بوى سم وعش ورشدي (قوله ولومع اختلاف العله) كذهب بر سم (قوله غير مراد) هذا دليل قاطع على أن شمول العبارة لغیر المراد لا يترفع في صحتها وهذا مما يقع المصنفين سم على اهـ عـش وفي إطلاقه ناسل (قوله والأولان) أي الأول وللمعالة (قوله ثبت فيه) أي بقدر ما اهـ عـش (قوله مع الأكرام بطل) قال في شرح العباب وكلا كراه النسيان كالأول والجهل كالأول والجهل كالأول انتهى اهـ سم (قوله مبطل) خلافاً للنهاية والمغنى (قوله لضيق بابا بالرا) البطان في ذلك هو ما نقله السبكي والعبد أنه لا أثر له مع الأكرام مر اهـ سم عبارة النهاية والمغنى وحمل البطان بالتفرق إذا وقع بالاختيار فلا أثر له مع الأكرام على الأصح لأن تفرقهما يحتث كالمعلم خلافاً لما نقله السبكي عن الضمير اهـ قال عـش قوله مر فلا أثر له مع الأكرام فثبت أنه يضرع النسيان والجهل وبه جزم سم وقوله لأن تفرقهما أي ثم أذال الأكرام اعتبر موضعهم سم على ج اهـ عـش (قوله خلافاً للأجزاء الخ) اعتمد النهاية والمغنى والشهاب الرمي سم أن الأجزاء كالترق وان تقاضا بعد ما قبل التفرق (قوله الخ تعاطى عقداً را) ينبغي أن محله بالنسبة للمشتري مالم ينظر إليه فان اضطرب إليه كان الأثر على الدائع فقط ولا يلزم المشتري الزيادة اهـ عـش (قوله ان تفرق ان تراض) أي مع التذكر والعلم فلو تراضوا أو جهلا فلاثم وان بطل العقد بضاد ان تراض سم هو أحداهما وجهه دون الآخر ثم الأسخرفقط وبطل العقد أيضاً سم قال عـش وها جعل التمرق فاعلم مقام التلفظ بالنسخ

فعلهم ما تم تعاطى عقداً را بان تفرق ان تراض بان فارق أحداهما ثم قطع (والعلم)

الذي هو باعتبار قيام العلم به أحد العلتين (٢٧٦) في الزمان مفسد الطعام بالطعام مثلاً يثقل وتعلق الحكم بمشقة إذا تعلل بمعنى

حيث ترتب عليه انفساخ العقد فكانت فسخاً حكماً ليسم الأثر يقال ان تفرقه ما على تلك الحالة محمول على
أنهما تفرقا فعلى نفيها العقد يتحول ما لو تفرقا أو أحدهما بقدر الفسخ فلا أثر. يصدق في ذلك اه (قوله
الذي هو) أي قوله غالباً في النهاية المعنى لا قوله إذا تعلل بمعنى المعلوم (قوله إذا تعلل الخ) دفع به ما يقال
الطعام اسم عين فلا يكون مشتقاً (قوله بكسر العين) قال عمدة أي فاطم بالضمة الكرواً ما بالغ في فهو ما يدرك
بالذوق سم على المنهج اه ع (قوله بان يكون أطهره بمقاصده الخ) وفهم منه بالأثر في كمال الغنى
ما إذا لم يقصد الالتئام لا أدى وسأيت في كلامه أن مثل ذلك ما إذا قصد للوعين بشرطه لا (قوله وان لم
يكه) أي الأذى لا نادراً بل أولاً بكه أصلاً لكن يبقى الكلام في العلم بان يكون أطهره مقاصده المظم حيث
لم يتناول الأذى لا نادراً أولاً يتناول أصلاً من أين يؤخذ الأثر يقال ان يؤخذ من حيث المنافع التي اشتمل
عليها ككونه قوتاً فيعلم أن الاقتباس منه هو المقصود فلا يضر في كونه مقصوداً لا أدى اختصاص البهائم به
أو غلبة تناوله اه اه ع (قوله كالبلوط) أي كثره في وزان تنوز شجرة ثم يشبه البلغ في الصورة بأرض
السم كقولهم يفتقون غرقه قديما هو المعروف الآن بثر الفؤاد اه بجري عبارة ع (قوله بالبلوط المعروف
الآن بثر الفؤاد هو يشبه البلغ في الصورة اه (قوله أوشار كفيه البهائم غالباً) فتختلف قوله إلا في الات
غلب تناول البهائم له على الأوجه الآن يقال ما هنا فبما إذا قصد لتناول الأذى فبما وبما في فبما إذا قصد
للوعين اه سم وسأيت عن المعنى خلافه (قوله لتوقف الخ) هذا لا يكفي في الدور بل لا بد من ثبوت توقف
الطعام على الطعام وهو ممنوع اه سم وقد يجاب بان ما ذكره من عدم كفاية ذلك إنما هو في الدور التقدي
وكلام الشارع في الدور المعنى بدليل قوله مع رجوعهما المعنى واحد وكما يبطل التعريف بالذوق كنعرف بف العلم
بعدم الجهل كذلك يبطل بالثاني كنعرف بالاب عايش على الابن أذا بشرط في التعريف أن يكون معلوماً
قبل المعرفة كما تقرر في محله (قوله وقد يجعل الخ) يجعله أيضاً الجعل على التعريف اللغوي وهل يرد على
جوابه ان الاعيان الروية أعم مما قصد لعلوم الأذى فكيف تفسر به فان اعتبره بهاء معنى الملعونة جاء
المحذور اه سم وقد يجاب بجواب التعريف بالانحصار في الرسم الناقص فيما يحصل به الفرض وبأن
يكون المعبر به معنى ليس بتقديراً للمعنى الملعونة (قوله كبر) أي قول المنزلة وأدق الأصول في النهاية لا
قوله بالعدو وقوله أو يختوم إلى دهن الخ (قوله الأبه) أي الماء (قوله يعرف بلد العسقد) والمراد ببلد
العقد محله بلداً كان أو غير هاتين سم على قوله بلد العقد أي وان لم يكن التثنية قد يكون رويان بلد
وغير رويان في آخره بخلاف غرابه ونظر اه أي فالأولى ما قاله من أن المراد بالعرف والعرف العام
كان يقال العذب ما ساء عاده من غير نظر إلى محله دون أخرى اه ع (قوله والبقولات) عطف على
سائر الفواكه (قوله كملج) ما تبا أو جلبا اه ع (قوله من الأبر) منها الخلية اليابسة دون
الخضراء كذا جاء في عليه فتلها الكبر في التفصيل فيما ناهي اه ع (قوله والبهارات) والبهار وزان
سلام الطبيب مصباح اه ع عبارة الكردى البهارات طبيب الرحمة والعين الأرمي نسبة إلى أرمية
بكسر الهمزة وتخفيف الباء قرية بالروم والعين المختوم نوع من الطين يؤكل للتداوى كاللاني اه (قوله
خروج) على وزان مة - ودو (قوله ورود لبلان الخ) عطف على خروج اه ع (قوله فانه الخ) (قوله فانه الخ)
عبرة بالنهاية والمعنى فانه نص فيه على البر والشهيرة والمقصود منهما التقوية فالحق فيهما ما معناهما كالراز

المطعم يدل على تعلقه بما
منه الاشتقاق (ما قصد
لطعام) يضم أوله مصدر
طعم بكسر العين أي لطم
الأذى بان يكون أطهره
مقاصده تناول الأذى
وان لم يكه لا نادراً كالبلوط
أوشار كفه فيه البهائم غالباً
(تنبه) في عبارة هذه
دور لتوقف معرفة الطعام
على الطعم مع رجوعهما
إلى واحد وقد قيل بان
يراد بالطعام افساده التي
يجري فيها بالأي والاعيان
الروية ما قصدت للطعم
الأذى (افتياناً) كبر
وحص وماه عذباً فلا يتم
الاقتباس الآية وتسميته
طعاماً جاءت في الحجاب
والسنة قبل المراجعة
ينسأون كانت فيه ملحوظة
لخص ما به العرف فقط وفيه
نفسر والذي يتبعه أنما
يعرف بلد العسقد (أو
تفكه) كثره ويزيد
وتين وغير ذلك مما قصد
به تادم أو تحم - ول تعرف
أو تخمض كسائر الفواكه
التي كثر منها في الإيمان
والبقولات (أو تداوى)
كميل وكل مصطلح من الأبار
والبهارات وسائر الأدوية
كزعفران وسقمونيا بلونين
أرمي أو مختوم ودهن
تجسه ممنوع ودهن نخع
خروج ورود لبلان وصمغ
وحب حنظل للغير السابق

فانه نص فسم على هذه الأقسام بذكر مكرملها كالمصطلح للغذاء لا فرق بينه وبين مصطلح البسند إذا اغذيه لحفظ
الصحة والأدوية لرد أفعالها يتناول الطعام في الإيمان اللوا له لا سيما في الغرف البقية عليه يخرج فيصحب الخ يخرج خروج
والفردة

والزود على التمر والعصود من التمسك والتأتم فالحق به ما في معنا، كالنسيان والزيب وعلى المخالف حق به ما في
معناه كالصطى والسقمونيا اه (قوله ورود وما لاخ) ولم ينه على حكم يقتضيه والظاهر أنهم رأوا به
لانها مقصود لتأدي اه عش (قوله ما لم يقصد الا كغالب) يقتضى أنه لو كان يعمل يقصد الا كل
غالب كل من يواى في ذلك الخلل اه سيد عرائى وهو مشكل كالحسين ثم وباني عش (قوله)
وقضبان عتب) أى اطرافها وبها ورقة مثلها أيضاً اطراف قضبان العصفور اه عش (قوله مما
يؤكل) بيان لتخروج الخ (قوله ومعلوم من) وقوله (ومعلوم بهما) معلوفان على قوله تخروج
(قوله كلعظم ط) أى كالبرسيم اه عش (قوله كقولنا السابق الخ) لكن قد يقال قوله السابق المذكور
يقضى الر باضماع غلب تناول البهائم اه أيضاً حيث كان بالنسبة لا كدى أظهر مقاصده الا كل بل صرح به
فيما سبق بقوله أو شاركه فيه البهائم غلبا فكيف مع ذلك قوله هنا الان غلبا الخ فليتأمل الان يجب بان
ما قدمه فيما اذا قصد لا دى أى فقط لا تضر مشاركة البهائم وان غلبت وبها نفاها فاما اذا قصد لها فلا تضر
مشاركة البهائم لان غلبت اه سم قال المني ولاز باقيا غلب تناول البهائم وان قصد لا كمين ككافها
الموردى وسرى علمه الشارح وان عاكف في ذلك بعض المتأخرين أما اذا كان على حد سواء فلا يصح ثبوت
الر باقية اه وقوله ككافها الموردى اعتمد الشورى والحنفى وقوله بعض المتأخرين شامل للشرح والنهاية
(قوله أن الغول روى الخ) وما ذكره بعضهم من المشاحق كون القول بما غلب تناول البهائم له محمول
على بلاغ غلب فيها لا على خلاف كلام الاصحاب اه نهاية وقوله لمن المشاحة في كون الخ أى من المنازعة في
روية القول بسبب كون الخ قال عش قوله محمول الخ يؤدى الى أن الشيء يكون روى في بلد دون
أخرى وهو مشكل وقد مر من سم أنه لا يتخلل في غرابه ونظر اه وقد يحمل كلامه على أن هذا في مقابلة
ما ذكره بعضهم من المشاحة على معنى أن غلب تناول البهائم القول ممنوعون سلم ذلك فاستندت السمن
الفلسفة انما هو في بعض البلاد ولا اعتبار له وحيدته فالقول روى دائماً اه وفي الصبرى عن الترمذى
والبزي روى له انما التمسك واللتادى وكل منهما حاصل في المعلوم اه (قوله لانها فرج) الى قول المتن
والمنازعة في المعنى الاقوله وبحت الى المتن والى قول التزولو راعى النهاية الاقوله كل روى وابن وقوله
و يظهر الى المتن (قوله فهماه) أى عتبر شدي وعش عبارة السد عراى عذب فلو اختلف الجنس
فلا مانع فيهما يظهر حيث كان الماء غير عذب اه (قوله مطلقاً) أى اتحد جنسهما أولاً اه عش
(قوله مدعوه) أى درهم (قوله فى أحدهما) يظهر أحدان التعليل الا فى بقوله لمنع الماء الخ روى
كان الماء ولا خلاف فى عش من تخصيصه بالرأى عتبر ما لى على ما قلته وهى واعلم أن كل
خلين لاهما فاما واتحد جنسهما شرط التماثل والا فلا وكل خلين فهماه لا يباع أحدهما بالآخر ان كانا
من جنس وان كانا من جنس وقلنا الماء العذير روى وهو الاصح كما لم يجز والاجز وان كان في أحدهما
وهما جنسان تكل العذب يحل التمر لزان للماعى أحد الطرفين والمنازلة بين الخلين المذكورين غير
معتبرة اه (قوله والنفسج) كسفر جل (قوله فكاهما جنس واحد الخ) ومع كونها جنسا واحدا لا تقول
يجوز بيع بعضه ببعض مطلقا بل فيه تفصيل ذكره فى الر وض وشرح بقوله وبصر ماى سمع من
ذلك أن الدور وهل يرد على جوابه ان الاعيان روى به أعم مما تصد لطم الا دى وكيف تقسم به فان اعتبر
فيها معنى الطعومية جله المذود (قوله بلد العقد) أى وان لم ان الشيء قد يكون روى باقى وبغير روى
آخر ولا يتخلل من غرابه ونظر (قوله كقولنا السابق الخ) لكن قد يقال قوله السابق المذكور يقتضى
الر باقيا غلب تناول البهائم اه أيضاً حيث كان بالنسبة لا كدى أظهر مقاصده الا كل بل صرح به فيما سبق
بقوله أو شاركه فيه البهائم غلبا فكيف مع ذلك قوله هنا الان غلب الخ فليتأمل الان يجب بان ما تقدمه فيها
لذا قصد لا دى فلا تضر مشاركة البهائم وان غلبت وما هنما فاما اذا قصد لها فلا تضر مشاركة البهائم لان
غلبت (قوله فكاهما جنس واحد لا أصلا

وعن روى ومسلو جلدوان
أكل تبعاهم يقصد لا كل
غالبوا من نحو سلكو وكان
وجبه وحشيش يؤكل رطباً
كفت وقضبان وعتب بما
يؤكل لا يقصد تناوله
ومطعم من كعظم وان
جاز لنا كل طير به الذى
يستأذ به ولا يضر كعظم طاهر
ومطعم بهما ان قصد
لطمهما وغلب تناولاه
كعطف رطب قد تناوله
الا كدى فان قصد النوعين
فروى الان غلب تناول
البهائم على الاوجه فعمل
من هذا كقولنا السابق
بان يكون أظهر مقاصده
الى آخره أن الغول روى
بل قال بعض الشارحين ان
النص على الشعر يفهم
لانه في معناه وأدقة الأصول
المتنافسة الجنس وشاوها
وأدهاها (أجناس) لانها
فروع أصول مختلفة روى
فاطلت حكم أصولها ثم
كل خلين لاهما فاما
جنسهما بشرط فيما
المنازلة وكل خلين فهماه
لا يباع أحدهما بالآخر
مطلقاً لانهما من فاعده
بحرة وكل خلين فى أحدهما
ما مان اتحاد الجنس لم يبع
أحدهما بالآخر فخرج الماء
المنازلة والابيض وخرج
بالخفصة الجنس الخفة
الجنس كاذقة أنواع البر
ففى جنس واحد وأدهاها
دهن نحو الرود والنفسج
فكاهما جنس واحد لانها

الشريح وقول شارح يجوز بيع دهن البنفخ بدهن الورد متفاضلا ينبغي حمله على دهنين مختلفين طبيا معاوان لم يبعد ذلك في غير الشريح
(والجمهور واللابان) والاسمان والبيوض كل منها (كذلك) أي أجناس (في الظاهر) كصوله بفخوز مع لحم أولين البقر لحم أولين
الضأن متفاضلا ولحم أولين الجواميس (٢٧٨) مع البقر والضأن مع المعز جنس وبجث الزر كمن في متولد بين جنسين معهما جنس

بالبطين وورد بنفخ وبافور ونحو هادنه بان استخرج منه ثم طرحت فيه أوراق الطيب فلا يباع
بمثله لان اختلافها بغير معرفة التماثل لان في الباطن جسمه أي جسم الدهن بان طرح في الباطن
استخرج منه الدهن فلا يضر فباع مثله انتهى أي سم (قوله الشريح) وهو دفع الشين على وزن جعفر
معرب بشره وهو دهن السمسم ورجل الدهن الأبيض والعصير قبل أن يتغير شريح تشبيهه لصفائه
مصباح اه عش (قوله ذهنين) أي كثير جوزيت أقول والمعروف المسبوع من جلاب دهن الورد أن
القسم العالي يخرج من نفس الورد من غير طرح شيء أو طرح شيء فبمن نحو السمسم أو شير وجه عليه
فقول الشارح المذكور وظاهره لكن رذعليه أنه حيث لا يسد بوبا (قوله فيجوز) بيع لحم أولين البقر (الخ)
وليس من البقر البقر الوحشي ولا الوحشي من سائر الحب واثبات حسان اه نهاية زاد المثلث
والسود المعز وفخس وبقر الماء وغنمه وشيرهم من جد واثبات الجبر أجناس أما الطيور فالصافير على
اختلاف أنواعها جنس والبطوط جنس وكذا أنواع الحمام على الأصم اه (قوله والأضأن الخ) عطف على
الجواميس الخ (قوله جنس) خبر قوله ولحم الخ وفي النهاية والغني والكبد والطحال والقلب والكشش والرئة
والخ أجناس ولون من حيوان واحد لا اختلاف أجهاتها أو صفتها أو شحم الظهر والبطن واللسان والرأس
والأكراع أجناس أي ولون من حيوان واحد أيضا والجرد ليس لحم أي أدام جافا يباع بعضها ببعض
متفاضلا والبطيخ الأصفر والبخضر والخباز والقنأه أجناس اه زباد من عش (قوله كوز في قشره
الخ) ويجوز بيع الجوز بالجوز وزنا والوز بالوز كسلوان اختلاف القشور كما يأتي في السلم مر اه
سم (قوله ولين) أي قوله وظهر في الغني (قوله كالمرا الصلب بالرشو) أي أي جفول بشاة نضجه (قوله
لجامد) أي أمهوه فالعنفية بالوزن كما يأتي اه عش (قوله جامد) واجمع لكل من العسل والدهن اه عش
(قوله ومن كفي الوزن الخ) عبارة والغني وبكفي الوزن والبقايا والتساوي بكفي الميزان وإن لم يعرف قدر
ما في كفتور قد يتألف الوزن بالماء بان وضع شيء في طرف وياق في الماء بنظر قدر غوصه لكنه ليس وزنا
شرعا ولا عرفا فالظاهر كفي أصل الرخصة أنه لا يكفي هنا وإن كفي في الزا كذا أو أدام المسبوع فيون قال البقيني
انه أولى من القصعة اه قول المتن (غالب عادة الخازن) والخازن مذكور في قوله أدام المسبوع فيون قال البقيني
مراسل من مكة ومرحلتين من الطائف وفرها أي الشلال كالطائف وجد فوجبه والبيع انتهى من
المنهاج وشرحه الشارح مر في باب الجزية اه عش (قوله فيه) أي في عهده صلى الله عليه وسلم (قوله أو علم
وجوده) أي في عهده صلى الله عليه وسلم (بغيره) أي غير الخازن فقط (قوله فوزن حوبا) ومنها الامور فالعبدة
فيه بالوزن اه عش (قوله فالذي يظهر الخ) يتأمل ذكره على وجه ما بحث مع كونه يميز وماه في العباب
ومتقول غيره اه سم (قوله تحكم فيه العرف) ظاهره في أن اللغة متخوة عن العرف وهو كذلك اه عش

الشريح ومع كونه بجنسا واحدا لا نقول يجوز بيع بعضه ببعضه مقابل فيه تفصيل ذكره في
الروض وشرحه بقوله وبض ما أي سمسم في الباطن وورد بنفخ ونحو هادنه بان
استخرج منه ثم طرحت فيه أوراق الطيب فلا يباع بمثله لان اختلافها بغير معرفة التماثل لان في
الباطن جسمه أي جسم الدهن بان طرح في الباطن استخرج منه الدهن فلا يضر فباع مثله انتهى
(قوله كوز في قشره) ويجوز بيع الجوز بالجوز وزنا والوز بالوز كسلوان اختلاف القشور وكليهما
في السلم مر اه (قوله فالذي يظهر) يتأمل ذكره على وجه ما بحث مع كونه يميز وماه في العباب ومتقول

وأقره فلا عبرة بما أحدث بعده (وما جهل) كونه مكبلا وموزنا أو كون الغالب فيه أحد هما في عهده صلى الله عليه وسلم (قوله
أو وجوده فسمه بالخازن أو علم وجوده بغيره أو عدم استعمالهما فيه أو الغالب فيه ولم يتعين أن يسمى بغيره فصرح بالخازنة
البيع فان لم يكن لهم عرف فيه بان كان أكبر حرمان التماثل فوزن حوبا إذ لم يعلم في ذلك التمهيد السكلي في ذلك والذان كان ثمة كالوز
أودنه فامر محتمل لكن قاعدة المالم بجدر عابحك فيه العرف فثبت به (راي في عهدة بلاد البيع) حاله البيع مع اختلافه في الظاهر

واحد فحرم بيعه بجم
كل احتسابا للباب بال
(والمائة تعتبر في المكمل)
كأوز في قشره أو لا يتم بجمه
ان لم يختلف قشره على
الأوجه ولين يسائر أنواعه
وان تفاوت بعضها وزنا
كليب براتب كالمرا الصلب
بالرشو وجوز غير وشيل
وعصير دهن ما يباع لاجل
على الأوجه ثم تضاف الخ
الكوار المتخاف في المكمل
موزون وتوان أمكن معقها
(كسلا) ولو عدا اعتاد
كتصعة (وفي الموزون)
كتقد وعسل ودهن جامد
وما يضاف في المكمل (وزن)
ولو بقيان للنص على ذلك في
انظر الصحيح فلا يجوز بيع
بعض موزون ببعض كلبا
وهو ظاهر ولا عكس موزون
كان أضطالان الغالب في
باب الرابا التباعد ومن ثم
كفي الوزن بالماء في نحو
الز كذا أو أدام المسبوع في لاهنا
ولا يضر مع الاستواء في الكيل
التفاوت وزنا ولا عكسه
وبؤر قليل نحو تراب في
وزن لا كبل (والمعتبر في)
كون الشيء مكبلا وموزنا
(غالب عادة أهل الخازن)
عهده رسول الله صلى الله عليه
(وسلم) فظهر أنه اطاع عليه

اعتبار الاغلب فيه فان فقد الاغلب الحق بالكثر شبهة فان لم يوجد حكمة الكيل والوزن ونحوه في شيئا يعين بطريق بلدين مختلفي العادة التغير ايضا (نسيه) يقول هنا كالألو وتغيبه شخنا ولا ينافي ما مر أنه مكمل لان المراد بوجوه التمثيل لما لا يحرم ألزاعير دليل تبعه لشيخنا آراء الباب انه على المكمل (وقيل الكيل) لانه الاغلب فيما ورد (٢٧٩) (وقيل الوزن) لانه أصح (وقيل يتخير) للتساوي (وقيل ان كان له

(أصل) معلوم الغيار (اعتبر) أصله فليذهب السهم مكمل ودهن اللوز موزون كذا وقع لتفسير واحد من الشرح وهو بناء على انه موزون وقد مر أن الذي عليه الشيخان خلافه (والنقد) أي الذهب والفضة ولو غير مضروبين ونحوه به بالضرب مسموح وفي عرف الفقهاء وعلة الرافضة جوهريه التي فلا راي الغاوس وان واجبت بالنقد كقطعان بطعام) في جميع ما مر في ذهب جله أوضة بجله تعبر بالثلاثة وفي أحدهما بالآخر يعتبر شرطان وهذا يسمى صرفا ولا فرق فيه وفيما مر بين كون العوضين معينين أو في النمة أو أحدهما معينا والآخر في النمة كبعتك هذا بما صفة كذا في ذمتك ثم يعين ويشخص قبل التفريق ويجوز اختلاف الدرهم والدينار إذا كان في البلد غالب منه سيطر بالاعتناء بذكره بما في ذمتي لانه يبيع دين من دين ولا نظر في هذا الباب تميز أحد العوضين بزيادة قيمته لصنعة (ولو باع) طعاما أو نقدًا احتسبه وقد سواه في ميزان مثلاً

(قوله بطريق بلدين) لو تباعا كذلك شيئا ينقسم اختلاف نقدا بلدين فهل يعتبر نقد بلد الإيجاب أو القبول أو يحسب التعين على كل واحد من وجهي التعين عرض وسدعر (قوله لان المراد) أي مراد الشيخ (قوله تبعه) أي الشيخ (قوله فيما ورد) أي في النص اه نهابة (قوله بالنسابة) أي لتعداد وجهي ما اه محلي (قوله أصله) إلى قولنا ولو باع في المعنى قول المتن (والنقد بالنقد) والحيلة في ثلث إلى يوي يتعنه متفاضلا كبعض ذهب من ذهب متفاضلا من دهن من صلح به درهم أو عرض وشترى منه سمس أو به الذهب بعد التفاضل فيجوز أن لم يفرقا ولم يتقاروا التضمن البيع الثاني الحرة الأولى بخلافه لا يجزيه عرض كل صاحب أو يريته أو يتوهابا الفاضل لأصاحبه وهذا ما إذا لم بشرط في بيعه أو اثر اضده بما يفعله صاحبون كمرقصة مسمى وروض (قوله جوهريه) أي الثمن أي عزه وشتره اه عرض وفي عبارة بعضهم كونه متبايناً خلفه اه (قوله وان لاحظت) أي فيجوز بيع بعضهما ببعض متفاضلا اه عرض (قوله وهذا يسمى الخ) أي بيع النقد بالنقد من جنسه أو غير ذلك في التسمية وان أصغر فرجلان وتفاضل فوجد أحد هاهنا أخذت بما كان وقع العقد على العين وردنا لنفيع البيع ولم يجز أخذ البديل لأن كان على عوض في الذمة تميز أن ردو يأخذ به ويطلب بالبديل قبل التفريق وبعد التفريق قولان أحدهما أنه ردو يأخذ به والثاني أنه لا يخارن شأه رضي به وان شاعره فاذا اردت نفيع البيع انتهى وقوله أحدهما أنه ردو يأخذ به وهذا هو الأصح لكن بشرط قبض البديل قبل التفريق في مجلس الركا كقوله ابن النقيب في شرحه اه سم (قوله فيموجبها) أي في بيع النقد بالنقد في بيع الطعام (قوله معينين) كبعتك أو صاغر قلته هذا الدينار بهذا الدينار وجهه الجواهر وهو (قوله وفي النمة) كبعتك أو صاغر قلته ديناراً صفة كذا في ذمتي بدنا وأه بشترى بدوهم من الضرب الثلاث في ذمتك اه معنى (قوله غالب الخ) أي أو نقدًا وحده فقط (قوله ولا نظر الخ) حتى لو اشترى بدناير فبعضه صاغرته أضعاف الدينار اشترى بالمائة ولا نظر إلى القيمة اه معنى (قوله تميز أحدهما العرضين) يؤخذ من ذلك أن الدينار الشخص والأراهمي أو سائر ما وزنا ببيع أحدهما بالآخر اه سم (قوله طعاما) أي قول المتن وقد يعتبر في نهابة الأقولة وقضية قولهم إلى واعلم (قوله بتثليث الجيم) والكسر أقص (قوله بالاجتهاد) أي يتخالف ما إذا غلب على نية الاختيار فصح كإثباتي (قوله للجهل) أي قول المتن وقد يعتبر في المعنى الأقولة وقضية قولهم إلى واعلم (قوله للجهل بالمائة الخ) وهذا معنى قول الأصحاب للجهل بالمائة كحقيقة تلفاضه نهابة ومعنى (قوله ان تساوا) قبل قوله أو صرة باخرى مكابله الخ (قوله ويكني الخ) عبارة أنها بقول المعنى ولو تفرقا في هذا هو التي قبله في ماله صحا لبيع بعد قبض الجنتين وقبل الكيل أو الوزن مع حصول القبض في المجلس وما قل من غيره قوله انه يعتبر عرفاً بخلافه المتولى لكن تقليل الأصحاب السابق بخلافه مسمى (قوله بطريق بلدين) لو تباعا كذلك شيئا ينقسم اختلاف نقدا بلدين فهل يعتبر نقد بلد الإيجاب أو القبول أو يحسب التعين (قوله وهذا يسمى صرفا) ولا فرق فيما مر فيه بين كون العوضين معينين أو في النمة قال في التمهيد وان أصغر فرجلان وتفاضل فوجد أحد هاهنا أخذت بما كان وقع العقد على العين وردنا لنفيع البيع ولم يجز أخذ البديل وان كان على عوض في الذمة تميز أن ردو يطلب بالبديل قبل التفريق وبعد التفريق قولان أحدهما انه ردو يأخذ به والثاني أنه لا يخارن شأه رضي به وان شاعره فاذا اردت نفيع البيع اه وقوله أحدهما انه ردو يأخذ به وهذا هو الأصح لكن بشرط قبض البديل قبل التفريق في مجلس الركا كقوله ابن النقيب في شرحه (قوله تميز أحدهما العرضين) يؤخذ من ذلك أن الدينار الشخص والأراهمي أو سائر ما

ونقص عنه في أخرى أو (خافا) بتثليث الجيم (تخمسنا) أي حزا التساوي وان غلب على نية ذلك الاجتهاد (لم يصح وان حراسوا) للجهل بالمائة حال العوضين تخمسنا مالي بأصيرة ومثلا صغرى بكلهما من كبرى أو صيرة باخرى مكابله أو كإبكيل أو صيرة بخارهم باخرى موازنة أو وزن فيصح أن تساوا بالاختلاف يكتفي قبضهما قبل كيهما أو وزنهما كإبكيل

مما هو عليه علو الجبل واحد هما الآخر وقد صدقنا انهما قبل البيع ثم تباعا وقد اضاخرنا فاته بضع وقض يقولهم قبل البيع انه لا يدين عليهما بذلك عند ابتداء التلطف بالصيغة وان المماثلة لا تنطبق الا في كاملين وضابط الكمال ان يكون الشيء بحيث يصلح للاختار كمن أو يهين لاكثر (٢٨٠) الاشتغال عليه كمن (و) من ثم لا (تعتبر المماثلة) في نحو وجوب حملهم وغيره (الزفتا الجلفان)

الكبيرة بعد الكيل أو الوزن لصاحبها فاجتبرهنا بما نقل الضمان فقط لا بما يفيد التصرف أيضا المماساني
أن قبض ما يبيع مقدرا انما يكون بالتقدير اه قال ع ش قوله مر في هذه هي قوله أو صبرة ودراهم الخ
وقوله مر والتي قباهيها قوله مالي باع صبرنا الخ اه (قوله يماصر) أي قبل قول المتن قبل التفرق (قوله)
وما للعلو الخ أي حقيقة فلا يكتفي ظن لم يستدل الخ خبر ان ثين بخلافه بين البطان اه ع ش وفيه
اشاره الى أن الظن المستدل الى الاخبار يقوم هناك المقين كما به علمنا الخ (قوله وقد صدق) أي والخال
انه قد صدق في كل من الصور بين الخبر يفتح الباطن بكسر هاء (قوله ثمانهما) معقول قوله علو (قوله)
قبل البيع) خافه (قوله وقضيه يقولهم قبل البيع) أي الملوأنا (قوله انه لا يدان) خبر وقضيه الخ
(قوله او يتبألا كثيرا) أي مع امكان العلم بالمماثلة فلا وما مساني من ان لا يحذفه كانه هو ياتي
الخبر وان لا يباع بعضه ببعض و (قوله في نحو ج) وبنو ابن من النحو البصل اذا وصل الى الحالة التي
يخزن فيها عاقده (قوله وغير) هو بالثمة كما فهمه قوله الاوقت الجلفان اذا تفرق بالثمة لم يكن لقوله الاوقت
الجلفان معنى بالنسبة لغير اه ع ش (قوله لمير كمالا) وتقتضيه شرط المماثلة لا لكمالها يذوقني قال
ع ش قوله مر وتقتضيه الخ جواب عا قال لا بد للجلفان من التقيد ايضا بالصحة بعد احد الجلفان بمثله اه
(قوله ويشترط مع ذلك) أي الجلفان لحصول المماثلة واستمرار الكمال اه ع ش (قوله عدم تزع نوى التمر)
وكذا الذي يبي على العرب اه سم قال ع ش منه أنه أي من التمر ان تزع النوى الجوزة المنزعة النوى فلا
يجوز بيع بعضها ببعض أم لا لانها في هذه الهيئة تنزع عاقده وليس ع اليها الفساد في نظر الاقرب الاول
وتساها الاولى التي ينوها لان النوى فيها غير كمن اه (قوله فلا يبيع) أي فلا يباع بعضه ببعض (قوله)
الاعلى ما ياتي في نحو الخ) أي فيجوز بيع بعضه ببعض وهو الزواج الا في اه ع ش (قوله وفي العلم الخ) أي
ويشترط في العلم الخ فهو طلب على قوله عدم تزع نوى التمر بحسب المعنى لانه في تزع نوى التمر عدم تزع نواه
(قوله انتفاء عظم) أي مطلقا كثيرا اقل لان قلبه يؤثر في الوزن ككثيره ومن العظم ما يؤكل من عظم العلم
كما طرأه الرافق اه ع ش (قوله يؤثر) قد في المماثلة بقصد للاصلاح فاختاره قلله دون كثيره اه ع ش (قوله)
وتناهي الخ) عطف على انتفاء عظم (قوله وقيل الرطوبة يؤثر فيه) يؤخذ منه أنه لو كانت قليلة جدا كانت
كالملا فلا تضر اه ع ش (قوله بخلاف نحو التمر) أي مما عدا الكيل فلا يغير فيه تنهايه خافه اه ع ش
(قوله بيع جديده) أي نحو التمر (قوله فليس في رطوبه يخال) خرج ما في رطوبه يؤثر في الكيل وصيانة
الشحن الآن تبقى في الجديده ونظر اه رزوا لها بالكيل كما نقلها في التصحيح اه سم (قوله هذا ما يختلف
الشرح) الى المتن في النهاية الا قوله بل غلط بعضهم بضعافها (قوله مطلقا) أي في كل الروايات (قوله العرايا)
نائب فاعل يستثنى (قوله الا تية) أي في بيع الاصول والثمار (قوله او نحو صبرنا الخ) من نحو خلعها
وعصير الزمان والفاح وثمرات الثمار (قوله فيها) الظاهر الثالث ٧ (قوله الاول) أي استثناء العرايا (قوله)
لان كمال الاخير من الخ) ولان التبادر من العبارة أن معنى اول قبل الجلفان وهذا انما ياتي فيها خفاف وما ذكر
من البن والعصير ليس ٣٣ اه سم (قوله بخلاف العرايا) أي فانها لم تعلم منها بل في باب بيع الاصول
والثمار (قوله لهذا) أي لكونها رخصة تلحق عن القواعد عبارة الكردى أي لعدم الكمال اه قول المتن

لبصير كمالا ويشترط
مع ذلك عدم تزع نوى
التمر لانه بغيره للفساد
غالبا فلا يصح خلافه في
بعض الروايات الا على ما ياتي
عن جع في نحو القناه ولا
يؤثر ذلك في نحو صوخ
ومشمش وفي العلم انتفاء
عظمه ويؤثر في وزن
وتناهي خفافه لانه مؤثر
وقليل الرطوبة يؤثر فيه
يختلف نحو التمر من ثم
بيع جديده الذي ليس فيه
رطوبة يؤثر في الكيل ببقية
لا يبرأ بئلا أو أحدهما ولو
بعد الجلفان (وتدعيه
الكيل) المقضي لصح بيع
الشيء بمثله (أول هذا ما
اختلف الشراح في فهمه
هل المراد منه ان يستثنى
مما مر المقضي لغير الشرائع
أحوالها المطلقة العرايا
التي تبي لان الكيل فيها
يقتدر بخلاف الرطب
اعتبر أول أحواله عند
البيع أو نحو عصير الرطب
أو ألعاب الاعتبار كانه عند
أول نحو وجعها ما وان كانا
غير كاملين أو اقل من الجلب
لانه كامل عند نحو جع
الضرع آراء قال بكل منها
جمع بل غلط بعضهم بعضا
فيها والحق حصة كل منها
ولكن أشهر الاول لان

كمال الاخير من تعدده بعدد أحواله ما علم من المتن في هذا الباب فلا يحتاج لذلك بخلاف العرايا أو أيضا فهي
وخصا بجمع عدم الكمال فيهما عند البيع بخلافهما فكانت أحق بالاستثناء من غيرها اذا نظرنا لهما في بعض استثناء غيرهما فانه اذا تقرروا
اشترط المماثلة وقت الجلفان (قوله الثالث) لعله سبق فلم يتركه اه من هامش

غفلة عن رد السبكي نحو ر الشخين المذكور في شرح الروض قال انهما تبادرا بحالهما وان قضية كلام ابن الصباغ انهما جنس واحد وان هذا هو الاصح اه فكيف ودخل السبكي نحو ر الشخين مع رده وتصحيح خلافه متأمل ولا يخفى أن نحو ر الشخين المذكور وقبسه نحو ر زبيع النثر بعصير الرطب ونحوه خلافا للروابي بل قد يقال قياسا ايضا نحو ر زبيع النثر بعصير الرطب ونحوه قضيته انهم جواز بيع عصير العنب بعصير العنب بعصير الرطب مع أنه بعد عن قوله من عصير عن غيره اه سم **(قوله أي في ماهية)** الى قول المتن وإذا جفت في النهاية الاقوله على أن تكون التي تم جعل **(قوله أي في ماهية هذا الخ)** انما قصر به لناسب قوله بعد لنينا وسنما الخ قول المتن (لينا) هو وما بعد حال بنا ويل الاول باقيا على حاله والثاني يصار سنما ونحوه **(قوله من الما منسلا)** صارت الخ لينا الصاغر مشوب بماء وانقصة أو لم وغيره بالنار أو سنما الصاغر في شمس أو نار فانه لا يتأثر بالنار تأثير انعقاد ونقصان أو تخفيف صافيا إلى الصاغر الماء والمخضر ما زرع به اه **(قوله الذي لم يغل النار)** أي ذاب العنب الذي لم يزرع به بجعله ولا يباع باليمن ولا بالزبد ولا بالخضر لانه يستند من فاعله قد مدحوه لان اللبن يشتمل على الخضر واليمن والقياس أنه لا يباع الزبد بالخضر لا شتمال الزبد على اليمن وتخفيض لكن نقبل سم على منهي عن الخادم عن الامام جوازه وتوقف فهو جزم الى ابي عاقلة الامام اه عش وسبقتين سم توجه عدم بيع المخضر بالزبد **(قوله وان كان الخاثر اقول)** هو بالمثل تماين الحليب والزبد ولا يضر في ذلك تفاوت النوع في أحدهما وينبغي أن يكون محل عدم الضرر في الخاثر اذا كان ذلك بعدم انضمام شيء اليه بان ضرر فيسوء الامام ببيع بعضه ببعض أخذ ما يأتي في قوله في الخاطلة لانقصا الخ حيث جعل ذلك حالة لطلان اه عش وقوله وينبغي الخ قد مر من المعنى ما وافقه **(قوله اما ما في مائه)** أي متلا فيدخل فيه ما لو خلط باليمن وغيره فلا يقصد للبيع مع اليمن كالتحقيق فلا يصح بيع الخاطلة به لا بمثل ولا بدراهم على ما مر له بعد قول المصنف وبقولنا **(قائدة)** هو وقع السؤال في الدرس عن بيع الدقيق المشتمل على الخلطة بالدرهم هل يصح أم لا لا شتماله على الخلطة ويمكن الجواب عنه بأن الظاهر الصحة لان الخلطة قد قصدت أيضا للدواب ونحوها ويمكن بغيره من الدقيق خلافا للين الخاطلة بالماء فان ما في اللبن من الماء لا يقصد الاستفاعة وحده البتة عند زرع اه عش **(قوله بئله ولا يخالص)** قد يشعر بصحة بيعه بتقديم أن اللبن المشوب بالماء يمتنع بغيره فاحده سم عبارة الرشدي وعش قوله فلا يباع بئله ولا يخالص أي ولا يغير ذلك كالأهم كاسترقى كلامه اه **(قوله على بسير لا يوتر الخ)** أي وعلى شيء قصده حوضه لانه من مصالحه على ما مر عن العراق اه عش **(قوله قال)** أي السبكي **(قوله في زبد)** أي متبر لا كمن فاندفع قول الشارح الآتي على أن تكون الخ فليتامل اه سم واتي عن البصري منه وعن عش جواب آخر **(قوله ولا يزر بدو باليمن لانه الخ)** مفهومه أن الخضر اذا لم يكن في زبد يباع به بالزبد باليمن وهو ظاهر في الثاني وقد صرح في الروض بأن السمن والخضر حسان دون الاول لان الزبد لا يخالص في الخضر فيكون من فاعله قد مدحوه ثمرا يمتنع شرع العلب بعد أن حال امتناع بيع الزبد بالزبد باليمن وبالقين وبسائر ما يقتضيه به ولان الزبد لا يخالص

قال انهما تبادرا بحالهما وان قضية كلام ابن الصباغ انهما جنس واحد وان هذا هو الاصح قال ولا يلزم من كونهما بمحالة الكمال ان يكونا لجنس واحد وقد صرح الروابي بعدم جواز بيع النثر بعصير الرطب وكذا بئله اه فكيف ودخل السبكي نحو ر الشخين مع رده وتصحيح خلافه متأمل ولا يخفى أن نحو ر الشخين المذكور وقبسه نحو ر زبيع النثر بعصير الرطب ونحوه خلافا للروابي بل قد يقال قياسا ايضا نحو ر زبيع النثر بعصير الرطب ونحوه قضيته انهم جواز بيع عصير العنب بعصير العنب بعصير الرطب مع أنه بعد عن قوله من عصير عن غيره اه سم **(قوله أي في ماهية)** الى قول المتن وإذا جفت في النهاية الاقوله على أن تكون التي تم جعل **(قوله أي في ماهية هذا الخ)** انما قصر به لناسب قوله بعد لنينا وسنما الخ قول المتن (لينا) هو وما بعد حال بنا ويل الاول باقيا على حاله والثاني يصار سنما ونحوه **(قوله من الما منسلا)** صارت الخ لينا الصاغر مشوب بماء وانقصة أو لم وغيره بالنار أو سنما الصاغر في شمس أو نار فانه لا يتأثر بالنار تأثير انعقاد ونقصان أو تخفيف صافيا إلى الصاغر الماء والمخضر ما زرع به اه **(قوله الذي لم يغل النار)** أي ذاب العنب الذي لم يزرع به بجعله ولا يباع باليمن ولا بالزبد ولا بالخضر لانه يستند من فاعله قد مدحوه لان اللبن يشتمل على الخضر واليمن والقياس أنه لا يباع الزبد بالخضر لا شتمال الزبد على اليمن وتخفيض لكن نقبل سم على منهي عن الخادم عن الامام جوازه وتوقف فهو جزم الى ابي عاقلة الامام اه عش وسبقتين سم توجه عدم بيع المخضر بالزبد **(قوله وان كان الخاثر اقول)** هو بالمثل تماين الحليب والزبد ولا يضر في ذلك تفاوت النوع في أحدهما وينبغي أن يكون محل عدم الضرر في الخاثر اذا كان ذلك بعدم انضمام شيء اليه بان ضرر فيسوء الامام ببيع بعضه ببعض أخذ ما يأتي في قوله في الخاطلة لانقصا الخ حيث جعل ذلك حالة لطلان اه عش وقوله وينبغي الخ قد مر من المعنى ما وافقه **(قوله اما ما في مائه)** أي متلا فيدخل فيه ما لو خلط باليمن وغيره فلا يقصد للبيع مع اليمن كالتحقيق فلا يصح بيع الخاطلة به لا بمثل ولا بدراهم على ما مر له بعد قول المصنف وبقولنا **(قائدة)** هو وقع السؤال في الدرس عن بيع الدقيق المشتمل على الخلطة بالدرهم هل يصح أم لا لا شتماله على الخلطة ويمكن الجواب عنه بأن الظاهر الصحة لان الخلطة قد قصدت أيضا للدواب ونحوها ويمكن بغيره من الدقيق خلافا للين الخاطلة بالماء فان ما في اللبن من الماء لا يقصد الاستفاعة وحده البتة عند زرع اه عش **(قوله بئله ولا يخالص)** قد يشعر بصحة بيعه بتقديم أن اللبن المشوب بالماء يمتنع بغيره فاحده سم عبارة الرشدي وعش قوله فلا يباع بئله ولا يخالص أي ولا يغير ذلك كالأهم كاسترقى كلامه اه **(قوله على بسير لا يوتر الخ)** أي وعلى شيء قصده حوضه لانه من مصالحه على ما مر عن العراق اه عش **(قوله قال)** أي السبكي **(قوله في زبد)** أي متبر لا كمن فاندفع قول الشارح الآتي على أن تكون الخ فليتامل اه سم واتي عن البصري منه وعن عش جواب آخر **(قوله ولا يزر بدو باليمن لانه الخ)** مفهومه أن الخضر اذا لم يكن في زبد يباع به بالزبد باليمن وهو ظاهر في الثاني وقد صرح في الروض بأن السمن والخضر حسان دون الاول لان الزبد لا يخالص في الخضر فيكون من فاعله قد مدحوه ثمرا يمتنع شرع العلب بعد أن حال امتناع بيع الزبد بالزبد باليمن وبالقين وبسائر ما يقتضيه به ولان الزبد لا يخالص

(تنبيه) * يؤخذ من كلامهما المذكور أن محل امتناع بيع الشيء بمثل الخضر منه ما لم يكونا كملين أو يفرط التفاوت بينهما فيما ذكر **(و)** تعتبر **(ف)** الين أي في ماهية هذا الجنس المشتمل على لبن وغيره (لينا) أو سنما أو تخفضا بشرط أن يكون كل منهما (صافيا) من الماء متلا فيكون بيع بعض أنواع اللبن الذي يغل بالنار بعض كلابعد سكوت وغونه وان كان الخاثر أو نقل وزنا أما ما فيه ماه فلا يباع بعينه ولا يخالص وقبسه السبكي وغيره بغير ماء يسير ويظهر جله على بسير لا يوتر في الكيل قال ويعتبر في الخضر الخالي من الماء أن لا يكون فيسوء بدو الامام ببيع بئله ولا يزر بدو باليمن لانه من فاعله قد مدحوه ولا لعدم كماله اه

عن قليل خفيض وهو يمنع العلم بالمعالمه قالوا به يعلم ضعف قول الامام يجوز اتفاقا يسع الزيد بالخفيض
متقبلا انتهى ثم انزع ماقى الخفيض من الزيد بما يبعه بمن ولو متفاضلا لان أحدهما ليس أصلا لا آخر
ولا اشتغال على بعضه بخلاف يبعه بالزيد لا شتمال الزيد على بعض الخفيض هذا هو الذى يبعه فراجع اه
سم عبارة عش نفاها له انما يصح بيع الخفيض بمثله الخ حيث لم يخل من الزيد لان خفيه واخراج الزيد
منه او رثع العلم بقدر ما بقي من الزيد فى الخفيض وصير الزيد الكامن فيه كالمفصل فآثر اه وه يدفع
قول الشارح لا يخل ان كون الخ (قوله وفيه نظر اذا الخفيض الخ) لان تقول الخفيض ما يخل من
يتميز بده من شيعة آرائه ثم قد يزعم الزيد عنه ويفصل بالفعل وقد لا يفرض اعتبار الزرع في مفهوم
الخفيض فقد يتبين من الزيد آراءه سيرة الخ في يالغ في تصفيتها بمخو خفة فيكون ذلك محل كلام السبكي ثم
ينبغي ان ينظر فيما لو قلت تلك الاجزاء الباقية قد اقبل بغير كسب الملاء أو يفرض محل نامل والاول اقرب
ويزيد ما باقى الخفيض يسع ويشعر وبكلهما جاحل من الاخر سيرة وما باقى الحاشية عن شرح
الصابي يسع غير الخفيض الشعر اه سديمر (قوله ما ذكره) أى لا تملكه زيدا يسمى خفيا وعليه
فالنازع على مجرد ذكره فى الحكم والافعال انه لا يجوز وقد يقال ذكره لئلا يتوهم ان المراد معظم الزيد
بحيث يسمى المشتغل على القليل منه خفيا اه عش (قوله على ان كون الزيد الخ) محسن نامل لانه حالة
كون الزيد مفعول مخرى من بقية الاجزاء لا يخل من الخفيض وأما بعد خففة فقد تغير الزيد وخرج عن الكمون
فصار كغيره يخلط بكسبه لم يفصل عنه لا كثير ج كل من في سهم فتأمل اه سديمر (قوله جعل المنز)
أى الخفيض كردى وعش (قوله صار كله قسم) وايضا المراد بالين القسم الباقي بحاله وبالقسم الاعم
اه سم وهو أحسن من جواب الشارح (قوله هذا) محله قبل ما باقى قوله كالديس (وخفيض) فادامتناع
بسم اللين الخفيض ويخالص ما فى شرح الصابي يباع خففيه ببيع خففيه عليه ورايته موله موله
بغل أحدهما بالنار ولم يخلط بأحدهما فى الاول والخفيض فى الثاني متناهى انتهى الا ان يجعل ما هنا على
خفيض تزعم بده وذلك على ما زعمه كل من فيه اه سم قول المنز (كالبين) باسكان الباء مع تخفيف النون
وبضمها مع تشديد النون وبدونه نهاية ومعنى (قوله والمصل) الى قول المنز واذا جمعت فى النفسى (قوله
والمصل) المصل والمصاله ماسال من الاقطا اذ لم يختم عصر زيدا عش زاد الكردى والناظر اللين

فى الثاني وقد مر فى الرض بان السمين والخفيض جنسان دون الاول لان الزيد لا يخلط عن الخفيض فيكون
من قاعدة مدعوة ثمر آيته فى شرح الباب بعد ان علل امتناع بيع الزيد بالزيد باللسن وبالبين وبسائر
ما يقتضيه بقوله لان الزيد لا يخلط عن قليل خفيض وهو يمنع العلم بالمعالمه قالوا به يعلم ضعف قول الامام يجوز
اتفاقا يسع الزيد بالخفيض متفاضلا اه ثم انزع ماقى الخفيض من الزيد بما يبعه بمن ولو متفاضلا لان
أحدهما ليس أصلا لا آخر ولا شتمال على بعضه بخلاف يبعه بالزيد لا شتمال الزيد على بعض الخفيض هذا هو
الذى يبعه فراجع اه وفى شرح العباب وايضا التمسع منتمو يباع خففيه بخففيه عليه ورايته موله موله
وحلفه لم يخل أحدهما بالنار ولم يخلط بأحدهما فى الاول والخفيض فى الثاني متناهى اه باختصار فان
كان الفرض ان الزيد كامن فى الخفيض لم يتم زعمه بده لجمع ما ذكره واضع ثم قال آيته يعنى الاذرى قال
بعد ذلك السبكي لا يباع خفيض بده بمثله ولا بده باللسن لانه يصير من قاعدة مدعوة اه وقباس
امتناع الخفيض بده بمثله لكونه من قاعدة مدعوة فامتناع الخفيض بده بالين لان امتناعه بمثله ليس الا
لتميزه وتوحيدها فى أحد الحسنين فى أحد الجانبين كافى في قاعدة مدعوة لكن ما تقدم من جواز بيع الخفيض
بمثله وبالحليب وغيره بخالف هذا الذى نقله عن الاذرى ان كان مخرى ومضى خفيض بده فان كان مخرى ومضى
فى مخرى وعلى يخالص بالنسبة لبيعه بالين قول شيخ الاسلام فى شرح المنهج كغيره واللين بما يخلط منه
كسمن وخفيض اه وساقى هذا فى كلامه هذا لان يكون مخرى ومضى خفيض بده لكن لم يتم بده
بل هو كامن فيه (قوله صار كله قسم) وايضا المراد بالين القسم الباقي بحاله وبالقسم الاعم (قوله

وفيه نظر اذا الخفيض اسم
لما تزعم بده فلا يحتاج لما
ذكره على ان كون الزيد
فى السمين باللسن لا يعتبر
كمكون الشريح فى
السمين بالسمين ثم جعل
المستزاد قسم اللين مع انه
قسم منه المراد انه باعتبار
ما حدث له من الخفيض صلو
كله قسم وان كان فى الحقيقة
قسما فاندفع اعتراض
جميع من الشرائع بذلك (ولا
تكفى المعاملة فى سائر) أى
باقى (أحواله كاللين والافط)
والمصل والزيد

العلق والمخض اللبن الذي أخذ به اه (قوله لعل الطائفة الانفة تال) نشر على ترتيب اللب والنفحة بكسر
 الهمزة ورفع الغاء ويقال نفحة بكسر الميم فتح الغاشي ويخضع كرش الجدي مثلاً أمض مادام يرضع
 فيوضع على اللبن فيجعد (قوله أو الدقيق) كان مراد به قتان لطيف يحصل من اللبن عند جله في الحسير
 وارانده جيناً وقال شصاً العز زى المراد دق البران الاطاب بن يضاف اليه سدقي فيجعد فاذا وضع على
 الحسير التي يعصر عليها السمن المصل مخلوطاً بالدقيق اه بجري (قوله ولا يخالص) أي يلبس بالصل (قوله)
 ولا يبرج بدسمن) أي لا يبرج مع لبن جين اه عش قال الجعري واعتمد بالبابي جميع الزبد المراهس
 تبعاً لشفه بعد افتائه بالمع اه (قوله كالديس) بكسر الدال وسكون الباء وكسر تين عسل النمر وعسل
 النحل قاموس وفي المختار انه عصر الرطب وقيل عصر العنب فاذا طبخ وهو المرع وف عند اه اه عش (قوله)
 والغانبد) وهو عسل القصب السمي بالمرسل اه معنى (قوله والسكر) وفي الروض وللمعقود بالنار كالسكر
 والغانبد والباحكم المطبوخ وفي شرحه لا يباع شيء منه بخله ولا ياصله ولا يستر ما يتخذ من أصله اه وفيه
 ام تناع بيع السكر بالغانبد لانه يتخذ من أصله وهو القصب لكن بخلاف قول الروض بعد ذلك والسكر
 والغانبد جنسان اه اذ قضيه كونهما جنسين جواز بيع أحدهما بالآخر لعدم اشتراط المماثلة في
 الجنسين فلا يضر تأثير النار اللهم الا ان يلزم ان أصل أحدهما غير أصل الآخر أخذ من تقليل شرحه
 كونهما جنسين باختلاف قصص حالان الغانبد يتخذ من قص قليل الحلاوة كآلى العبدان والسكر يطبخ
 من أسافلها وأوساطها الشدة حلاوة انتهى وكل منهما لا يصدق عليه انه يتخذ من أصل الآخر لا يختلف
 أصلهما فليتلأم اه سم (قوله في هذه الاربعة) أي الديس الخ اه عش (قوله لعل الطائفة) علة الصحة
 و (قوله لانه أوسع) علة الصحة للطائفة اه سم أي علة لعلنا للطائفة للصحة اقتصر الغنى على العلة الثانية
 وعطفها النهاية على الأولى وكل منهما أظهر وأحسن مما حكمه الشارح (قوله الغلى فى الماء الخ) عبارة
 النهاية والغنى ما أنزلناى الناربفة الحراوة فقط كالأغلى فيباع اه قولنا المت (كالعسل الخ) أي
 والذهب والقضه فان الناربفة التي يرالفش وهي طبقة تمهية ومعنى (قوله لو عتقت النار) يتأخر مثله في
 العسل وتصوره ظاهر اه سیدر (قوله أي عقد البيع) الى قوله وانما تجرى في بيع فرس في النهاية
 وكذا في الغنى الا قوله وبحت الى التوقوه ومن زعم الى موثل ذلك (قوله أي عقد البيع) عبارة لغنى أي
 البيعة سم بذلك لان أحد المتبايع يصفق بده على يد الآخر في عتقت العرب اه (قوله يصفق) بابه ضرب
 مختار اه عش (قوله هذا) أي يجمع الصفقة المتخذة لوجدة العقد (قوله تعددها بتفصيل الثمن) لا يقال

للمخالطة الانفة والمخ أو
 الدقيق أو المخض فلا يجوز
 بيع كل منهما بخله ولا يخالص
 لجهل بالماثلة لا يباع
 زبد بسمن ولابن يخالص
 منه كسمن ويخض (ولا
 تكفى بمماثلة ما أنزلت به
 النار بالطح) كالعسل (أو
 القلى) كالسمن (أو النى)
 كالديس أو العقد كالديس
 والسكر والغانبد لا يباع
 بعض منهما بخله لجهل
 بالمماثلة باختلاف تأثير
 النار فيها وانما صاع السلم في
 نحو هذه الاربعة للطائفة
 نازها أى الضابط لانه
 أوسع ويخرج الطبخ وما
 يصد الغلى فى الماء فيباع
 ما عفى بخله (ولا يضر تأثير
 تميز بالنار) كالعسل
 والسمن بعيران هما من
 الشمع واللبن فيباع كل منهما
 بخله بعد التميز لا قبله لجهل
 بالمخالطة وفي الجواهر لو
 عتقت النار أجزاء السمن
 أي أن تصور ذلك لم يبع
 بعضه ببعض (وأذا جعت
 الصفقة أي عقد البيع
 سمى بذلك لان كلا من
 العاقرين كان يصفق يد
 الآخر عند البيع ويخرج
 بهذا تعددها بتفصيل الثمن

ويخض) أقا دامتناع بيع اللبن والمخض وبخلافه من شرح الصواب لان يحمل هذا على تخفيض زرع
 زبده وذلك على ما زبده كمن فيه (قوله كالديس) قال في الروض وللمعقود بالنار كالسكر والغانبد والباحكم
 المطبوخ قال في شرحه فلا يباع شيء منه بخله ولا ياصله ولا يستر ما يتخذ من أصله اه وفيه امتناع بيع السكر
 بالغانبد لانه يتخذ من أصله وهو القصب لكن بخلاف قول الروض بعد ذلك والسكر والغانبد جنسان
 اه اذ قضيه كونهما جنسين جواز بيع أحدهما بالآخر لعدم اشتراط المماثلة في الجنسين فلا يضر تأثير النار
 اللهم الا ان يلزم ان أصل أحدهما غير أصل الآخر أخذ من تقليل شرحه كونهما جنسين بقوله لا يختلف
 قصص حالان الغانبد يتخذ من قص قليل الحلاوة كآلى العبدان والسكر يطبخ من أسافلها وأوساطها
 الشدة حلاوة انتهى وكل منهما لا يصدق عليه انه يتخذ من أصل الآخر لا يختلف أصلهما فليتلأم (قوله الطائفة)
 علة الصحة وقوله لا يسهل وعلة الصحة للطائفة (قوله لم يصفق ولا يضر تأثير) عبارة لوض ولا يضر العرض
 على النار لتصفق وتولعلا ومعار الوزن اه وقوله ومعاره قال في شرحى المرع وض على النار لتصفق
 انتهى وما اقتضاه من أن السمن المتاع المرع وض معياره وزن موافق لما قدمه من قوله و يباع السمن
 بالسمن وزنا بخلاف قول البغوى الذى استحسنة في الشرح معياره وزن موافق لما قدمه من قوله و يباع السمن
 قاله البغوى هو المتعد (قوله تعددها بتفصيل الثمن) لا يقال يؤخذ من ذلك ان بيع الدينار بفضة وفلس

نحو أو من لا من له ومثل ذلك يسع في شعره وفي كل حبات من الآخر قليلة بحيث لا تصد إلا خارجا ويمنع دار فيها معدن ذهب مثلا خلافة ذهب لأنه حديث تابع لقصودها فصع وتقولهم لا أثر للعول بالمعدن في باب الياض في غير التابع بخلاف ما إذا علم أو أوحدها به أو كان فيها توريه بذهب بفصل منه شيء فإنه المقصود بالمقابلة فخر القاعدة كسبع ذات لين بذات لين وإن جوهل لأنه بقصد منها بالاختلاف المحدث من الأرض وإنما تجزى ببيع قرص لوبن بمثلها لأن لوبن لا يقصد بالمقابلة وإن قصد في نفسه (٢٨٧) بدليل أنه زبدية في المصراع فصع في ما اقتضاه إطلاقهم وإن

فوزعوا فيه واختلف الجنس أي جنس البيع سواء كان المقصود الربوي المتحد الجنس من الجانبين روبا أو مشعرا روبا وقدر بعض الشراخ الجنس هنا بالربوي فأهرم الصع في بيع درهم وثوب بمثلها لأن جنس الربوي يختلف وليس كذلك بل هو من القاعدة لأن جنس البيع يختلف وإن لم يختلف الجنس الربوي (منهما) مجموعهما بأن اشتمل أحدهما على جنسين أو اشتمل كليهما الآخر (كدرهم ودرهم) عد مجزوء درهم) وكتب ودرهم ثوب ودرهم أو مجموعهما بأن لم يشتمل الآخر الأعلى أحدهما كتب ببطر ز ذهب أو فلاذ فيها خز وذهب يسع أو بيعت بذهب فإن كان الثمن فضة اشترط تسليم الذهب وبما يقابل من الثمن في المجلس (وكذا درهمين) وبقولنا واحدا الذي هو في أسله واستغنى عنه بل بالتكثير فإنه مشعر بالتوحيد وقد

(قوله جزأ) أي كالسقف (قوله أو من لا من له) أي كقناع الغلق بخلاف الماء فلا يدخل في معنى البار مثلا فلا يمين النص عليه اه رشدي (قوله ومثل ذلك) أي في الجملة اه عش (قوله وفي كل الخ) أي أوفى أحدهما حبات أو نهاية ومعنى (قوله بحيث لا يقصد الخ) عبارة النهاية بحيث لا يقصد به ينهات يستعمل وحدها وإن أوتى في الكلين اه (قوله به) أي المحدث (قوله كسبع ذات لين الخ) لعل محله به - فذكر اللين عن محله واستقراره في الضرع ولو بالنسبة لحددهما بخلاف ما لو تداخل في كل منهما عن اللين حالة العقد لأن كون اللين يكتفي بعده الأصلي ككون الشير في المسم في بيع مسم بمس مثله ثم رأيت قول للمنفى والنهاية الآخر الذي في الباب في بيع لين شاة بشاة فقالان اه سددع أقول وكذا تعليلهما الآخر في ذكره اه فها يشهدا رماه (قوله لأنه يقصد منها الخ) عبارة النهاية والمعنى لأن الشرع جعل اللين في الضرع كقوة في الآناه بخلاف المحدث ولأن ذات اللين المقصود منها اللين والأول ليس المقصود منها المحدث اه قال عش قوله مر المقصود منها الخ أي فأر سوا علمه أو جوهله اه (قوله وإنما تجزى ببيع قرص الخ) عموم كلام الشارح مر أي والمعنى يخالفه اه عش (قوله أي جنس البيع) إلى قول المتن كصباح في النهاية الآخر وقد رآي المتن وقوله بشرط الأم صفة في كذا في المعنى الآخر فأن كان اللين إلى اللين (قوله أي جنس البيع) أي المقصود به (قوله وقد نذر) لعله محرف عن قصد الباء والبال قول المتن (كدرهم) قال الجوهري هو مخمر من أجبور للمدنية قال الزهري والصع في منه سم على المنهج اه عش (قوله يجوز) بعد قول المتن عند بشرط بالنسبة بقا لثنتين من اللين اه رشدي (قوله وبما يقابل الخ) يعني ما عين بالتراضي منهما باعتبار القيمة بعد العقد اه عش (قوله وبقولنا الخ) متعلق بالدفء (قوله بالتكثير) أي الربوي اه كرسى (قوله) من يسع ذهب الخ) أي من يهتد هذا البيع (قوله فانه الخ) توجيهه للاندفاع المذكور (قوله يعني غير الجنس) أخذ من المقابلة ومن المثال (قوله بشرط تغييرهما) قيد صحيح في الذهب والفضة والقاعدة حار به قصد ما الاختلاف وإنما بشرط في المحبوب اه رشدي (قوله بشرط أن تقل حبات الآخر) خلافا للثابت والمعنى صلاتها ظاهر كلامهم الصعته وإن كثرت حبات الآخر وإن خالف في ذلك بعض المتأخرين إذ الفرق بين الجنس والنوع أن الحبات إذا كثرت في الجنس لم تحقق المماثلة بخلاف النوع اه قال عش قوله مر هذا أي في اختلاف أحد النوعين الآخر وقوله به عن المتأخرين منهم حججنا المعاني المنهج وقوله بخلاف النوع قد عني بأن اختلاف النوع في أحد الطرفين موجب توزيع ما في الآخر عليه وهو مانع من العلم بالمماثلة اه (قوله بشرط أن تقل الخ) كذا قاله بعضهم ومضى عليه شيخ الإسلام أيضا لكن مقتضى كلام الشيخين أنه مصرح لمطلقا وقال شيخنا الشهابي لم يل وغيره أنه الصحيح اه سم (قوله أوصفة الخ) عطف على قوله نوعا فبقيا أقول والحاصل أن الاختلاف حيث كان بتعدد الجنس والنوع أو

الصلاح فحين أعطى لحام الدرهم أو قال أعطى بنصفه لحام بنصفه الآخر نصف درهم وفيما لو اشتري منه نصف رطل لحم بنصف درهم في النعته أهله أو درهم أو قال أخذ نصفه عينا فحسب نصف درهم من الباقي بأن الثاني يحمل وكذا الأول إذا جعلهما عقد من وقال مرتبوا إذا كان في عقد ولم يكن أحدهما مغشوشا فمؤثر اه (قوله بشرط أن تقل حبات الآخر الخ) كذا قاله بعضهم ومضى عليه شيخ الإسلام أيضا

يقال بل إنما استغنى عن ما علم من أول البايانه حيث اختلفت العلة لا بالاندماء أو ودعا به من يسع ذهب أو فضة ر وحده أو مع شعير فانه لم يعد جنس من الجانبين (أو) اختلف النوع يعني غير الجنس سواء كان نوعا حقيقيا كجدودى بهما أو بأحدهما بشرط تغييرهما إلا بتأثير التوزيع الاحتشاد بخلاف ما إذا لم يغير بشرط أن تقل حبات الآخر بحيث لو ميزتم في الظاهر في الكل وإنما لم يضر كما مر خلط أحد الجنسين بحبات من الآخر بحيث لا يقصد إخراجها لتسعمل بأر أو شعير لو أن تروى في الكل لأن التساوي بين الجنسيتين غير معتبر لهم صفة من الجانبين أو أحدهما (كصباح ومكسرة بهما أو بأحدهما)

الصفاة في الطرفين أو أحدهما كان الحاصل من ذلك تسع صور تعدد الجنس أو النوع أو الصفة في كل من الطرفين أو أحدهما والمطلقة. في أحد الطرفين أما أن تذهبته على درهم أو تنقص أو تساوي فثلاث صور تضر في التسع المذكورة تبلغ سبع وعشر من صورها العشرة في جميعها بل إلا إذا كان البيع صحاحا ومكسرا بثلثهما أو صحاح فقط أو مكسرا فقط وقيمة المكسر قيمة الصصح فان العقد صحيح اه عش (قوله أي صحاح) إلى قوله وجعل الطبري في المعنى وإلى الباب في النهاية بالاقول ومن قال إلا أن شرط وقوله كإثباتي إلى التنبيه وقوله ثم إلى المتن (قوله أو مكسرة) المراد بالمكسرة هنا القراضة وهي القطع التي تقرر من الدينار والدرهم للمعاملة في الجواز البيرة اه كردى عبارة العيرى ونقل سم عن شيخنا أن المراد بالمكسر القراضة التي تقرر من الدينار والفضة اه ونقله عش أيضا وماعدا ذلك وان كان نصف شرقي أو ربع ريال يقال له صحح شيخنا الحنفى اه (قوله بدون قيمة الصحاح في السكك) أي أمال يا عرد ثابوا جديا بثلثهما أو بأحدهما فلا يصح مقامهما أو كانت قيمة لا ردى دون قيمة الجسد أم لا وبجارية سم على منهج قوله وقيمة الردى ما لم قال الشيخ غير هذا الشرط لم أره لأصحاب الأئمة سألته الصحاح والمكسر تخلصت فكان الشيخ ألقى هذا نظرا إلى أن الجوزة والدرهم نصفان انتهى وأقول لا يخفى وهذا الخلق عن شي والفرق يمكن اه والمعمد التسوية بين الجوزة والردي والصصح والمكسر فثبت تساوي القيمة مع الأتلا اه عش (قوله أو مكسرة) وههنا تكون قيمة الصحاح دون قيمة المكسرة (قوله من ذلك) أي من قاعدة مقدمو درهم اه عش (قوله بل هو عيب في العوض) أي فلا يمنع من الصحة و (قوله وظهر أن مراد الطبري الخ) مراده دفع الاعتراض على الطبري وجعله ذلك من القاعدة فلا يصح قال سم على دعوى ظهور ذلك في تعبيره بقوله وأحدهما خشن أو أسود لا يخفى ما فيها اه أقول قد يقال قوله من ذلك يعني أن مراده ما ذكره ضرورة أنه لا بد في القاعدة المذكورة من عيبين في كل من الطرفين وأحدهما اه عش (قوله بفقرعنا) أي فلا يصح أيضا اه عش عبارة سم عن شرح العباب بعد كلام طويل نصه والذي يتضمن ذلك أنه لا يجوز بيع الدراهم المشوشة بالذئاب المشوشة الحديث لم يكن للفش قيمته ولم يوزن سواء كان الفش فضة أم نحاسا حصل منه بالتميز شي أم لا لا مدخل للزواج وهذا الباب ثم رأيت الرواية في شرح عباد كره حيث قال الفش البيرة الذي لا يخذل من الوزن لا يمنع من صحة البيع انتهت (قوله وذلك ما في الحديث الخ) تعليل لما في المتن (قوله حتى يميز

لكن مقتضى كلام السجين أنه يصح مطلقا قال شيخنا الشهاب الزملي وغيره أنه الصصح (قوله وظهر أن مراد الطبري الخ) دعوى ظهور ذلك في تعبيره بقوله وأحدهما خشن أو أسود لا يخفى ما فيها (قوله بفقرعنا) في العباب يصح درهمه ومشوش بدنيا مشوش بنحاس وكذا فضة بدنيا انتهى قال في شرحه أخذ هذا من قول الجواهر لا يجوز بيع دراهم مشوشة بثلثها ولا بخالصه وأما بيع الدراهم مشوشة بالذئاب المشوشة فان كل غش الذهب فضة ثم قال بغوى وهذا عندى أن كان يحصل منه شي بالتميز والاجر كبيع ذئاب معلقة بالقرع أو عكسه يجوز إذا كان التوبة لا يحصل منه شي وإن كان غشها فاسا فغشى قولى جمع تحتلنى الحكم هذا إذا كثرت بحيث يكون للفش بعد التوبة قيمة أو لا يمكنه إذا لم يكن له قيمة يقابل بشي ثم أجاب عاورد على ذلك من أنه ينبغي عدم الاعتداد بذلك يؤول إلى جهة الباطل أنه لا نظر في ذلك بل إلى الزواج قال وليس بواضح اه والذي يتضمن ذلك أنه لا يجوز بيع الدراهم المشوشة بالذئاب المشوشة لأحيت لم يكن للفش قيمته ولم يوزن سواء كان الفش فضة أم نحاسا حصل منه شي بالتميز أم لا لا مدخل للزواج في هذا الباب كله فلا نظر إليه ثم رأيت الرواية في شرح عباد كره حيث قال الفش البيرة الذي لا يخذل من الوزن لا يمنع من صحة البيع إلى آخره ما لم يخاله في ما يدينه ما له وقول بغوى كبيع ذئاب معلقة الجوزة على جميع الذئاب المعلقة وان الطلاء لا يمنع محتواه لا يفتى برؤيته مع الطلاء في بيعه بانه كالمصغ اعلمه بعدم تحصيل شي منه فهو كروية الامة المحمرة بنحو الحناء مر اه (قوله علم التساوى) مفهومه ما به حتى يميز

أي صحاح فقط أو مكسرة فقط وقيمة المكسرون قيمة الصحاح في السكك كلهم الغالب أو عكسه لان التوزيع الاتي إنما يتأتى حينئذ وجعل الطبري من ذلك بيع ذهب بذهب وأحدهما خشن أو أسود مراد بان الخشونة أو السواد ليس عينا أخرى مفهومة فلذلك الطرف بل هو عيب في العوض وظهر أن مراد الطبري أن أحد الطرفين اشتكى على عيبين من الذهب أحدهما خشنة أو سودا وكذا لو بان أحدهما مختلطة بذهب ونحاس ومن قال في هذه بتفريق الصفة فقد وهم لان شرط الصحة علم التساوى حال العقد فيم استقر عليه وذلك مفقود هنا فالأصواب أنه من القاعدة (فباطلة) ولا يتأتى هنا تفريق الصفة لان الفساد لهيئة اجتماعية كالمقد على خمس نسو متعا وذلك لما في الحديث الحسن أو الصصح أنه على إقامته وسلم ثم عن بيع قلاية لها خرز وذهب بذهب حتى يميز

بينهما فقال المشتري ما
أردت الحجة فقال لاحتى
تبر بينهما فقال الراوى فرد
أى البيع حتى بينهما
ولان قبضة شتمل أحد
طسرى العقد على الملب
مختلفين أن وزع مالى
الطرف الآخر عليها
باعتبار القيمة والتوزيع
هنا كونه ناشئ عن التقويم
الذى هو تقمين والتقمين
قد فعلنى يؤدى وان
أخذت شجرة الملب وضرب
الزهر من المغاضاة أو
عدم العلم بالمائة فى بيع
مؤددرهم عذ أن زادت
قيمة الملب الزهر الذى
معه أو نقصت تلزم المغاضاة
وان ساقته لزم الجهل
بالمائة وقس الباقى وكذا
يقال فى بيع صحج ومكسر
بهما أو بأحدهما والكلام
فى العيين لعمدة الصلح من
ألف درهم وخمسين ديناراً
بألف درهم كإياى بسطه
فى الاستبدال بما يعلم منه
أنه لو عرض دتمن دينه
التقدم من جنس مفره
مع الجهل بالمائة صح
(تدبير) بينى التقن
لقيقة يغفل عنها وهى أنه
يبتطل كحرف ما مقرر
بيع دينار مثله ذهب
ولو اصابا من قبل الخط

بينهما) ظهره أنه فصل كلامهما من الآخر فى الخارج لكن لا تتوقف الصلح على ذلك بل يكفى التقصيل
فى العقد كما يمكن شمول الحدين لذلك بأن يجعل قوله لاحتى يبرز على الأعمش التقصيل فى العقد
الخارج اه عش (قوله ولان الخ) عطف على قوله لاحتى الحديث (قوله يؤدى الخ) خبر قوله والتوزيع
(قوله وكذا يقال فى بيع صحج الخ) أى فى بيع جديردى بهما أو بأحدهما اه عش (قوله فى
بيع صحج ومكسر بهما الخ) أى الفرض أن قيمة المكسر دون قيمة الصلح أو أزيد كما تقدم فان استوت
قيمة ما فلا بطلان فالجمل أنه حيث تساوت قيمة الصلح وقيمة المكسر فلا بطلان وان اختلفت فالجملان
سواء استوت قيمة المكسر من الجانبين وذلك الجمل بالمائة أو اختلفت وذلك لتعق المغاضاة وانما يحكم
بالجملان أيضاً اذا تساوت قيمة الصلح وقيمة المكسر ويقال لجهل بالمائة لان التقويم تخمين لان
البراهم والدينارين قيم الاشياء فهى أضبط من غيرها اه سم مر عن عش مثله (قوله والكلام فى العيين
الخ) فقيته أنه لو كان الصلح على سطره الصلح الا يتبعه لا يبيع الصلح للذ كور وهو ما رى عليه
ابن المقرى لكن ساقى فى باب المبيع قبل فضه أن العمد الصلح اه وشدى (قوله لعمدة الصلح الخ) قد ينظر
فى دلائله على التقيد بآعين اذ لم يبيع المجموع بالجمل على ألف درهم وقت استيفاء عن ألف درهم
والألف الأخرى عرض عن الحسين ديناراً فى القيمة فلتأمل وبذلك يظهر مالى اطلاق قوله بما يعلم منه الخ
فليتأمل اه سم (قوله كإياى بسطه الخ) رجع اليه فى النسخة الأخيرة وضرب على مالى غيرهما من قوله
وخرج الصلح بالعرض ذاته من النقد بقاء من جنس مفره أو وقامه من غير تعرض مع الجهل
بالمائة فلا يصح الملو تبعه مر فى هذا واستمر على وقوع الصلح بعه قيمة قوله أو وقامه من غير تعرض
فاحتمل هكذا أو وقامه من غير لفظ تعرض لكن بعينه انتهى سم قال عش قوله مر لكن بعينه كان
قال شذاهن دينك اه وظاهر المعنى موافق لما به دون الشارح (قوله وهى أنه يبطل كحرف ما مقرر
الخ) ويؤيد حسنة ما لا بطلان ما عتبه بالسوى من دفع دينار مفرى مثلاً ومعه تمام ما يبلغه ديناراً
جديداً من فضة وفلوس وأخذ ديناراً جديداً جراً على القاعد فلهذا قال بعضهم وقال لىبرى فى مصرف
فى نصف هذا البرهم أى الحال أنه خاص من الخاص فقتوا بالنصف الا خوف لاسيلاً لأنه جعل نصفاً
فى مقابلة القصة ونصفاً فى مقابلة الفلوس بخلاف ما قال مصرف فى هذا البرهم نصف فضة ونصف فلوس
لا يجوز لانه اذا قسط عليها ذلك احتمل التفاضل وكان من صوم مدحوة اه نهاية وقوله بخلاف ما لو قال
اصرف فى الخ مرفعين سم رده فراجع (قوله يبيع دينار مثلاً) أى أبيع درهم فيه فضة
ولو علم التارى سلم ما قاله هذا القائل وقد نظر لاختلافه الى التوزيع المؤدى المحذور (قوله وكذا يقال
فى بيع صحج ومكسر بهما أو بأحدهما) أى الفرض أن قيمة المكسر دون قيمة الصلح أو أزيد كما تقدم فان
استوت قيمتهما فلا بطلان وعبارة الكفر لفتحة أى الحسن البكرى وفى بيع الزهرام والدينارين الصلح
والمكسر ان استوت قيمة المكسر أى من الجانبين لم يتحقق للمائة لاسم والاحتققت المغاضاة كما تقدم كما
هى متعققة فى البيع صلح قطعاً أو مكسر قطعاً اذ الفرض أن قيمة المكسر مخالفة لقيمة الصلح فلو تساوت
قيمتهما فلا بطلان اه ومثله فى شرح الجلال الجلى فالجمل أنه حيث تساوت قيمة الصلح وقيمة المكسر
فلا بطلان وان اختلفت فالجملان سواء استوت قيمة المكسر من الجانبين وذلك الجمل بالجهل بالمائة
أو اختلفت وذلك لتعق المغاضاة وانما يحكم بالجملان أيضاً اذا تساوت قيمة الصلح وقيمة المكسر
و يقال لجهل بالمائة لان التقويم تخمين لان البراهم والدينارين قيم الاشياء فهى أضبط من غيرها
(قوله لعمدة الصلح الخ) قد ينظر فى دلائله على التقيد بالعين اذ لم يبيع المجموع بالجمل على ألف درهم
وقت استيفاء عن ألف درهم والخمس ديناراً فى القيمة فلتأمل وبذلك يظهر مالى اطلاق قوله بما يعلم منه الخ
فليتأمل اه سم (قوله كإياى بسطه الخ) هذا رجع اليه فى النسخة الأخيرة وضرب على مالى غيرهما من قوله وخرج الصلح

دخص عتله أو بدوهم ناص أو بد ينال معشوش بقضة (قوله أنه يؤثر في الوزن) ولا يشكل عليه ماس
 من جواز إعماله بالمشوش وأن جعل قدر الغش لأنه يجوز زعمه ويبيع بغير جنس مختلف ما هنا أه عش
 (قوله ولم يظهر به تفاوت الخ) مفهومه أنهم مالو تفاوتوا في القسمة لم يصح وهو مشكل على ما مر من أنه لا نظر
 لتفاوت القسمة عند الاستواء في الكيل أو الوزن وفي سب على منبه (ب) (قوله) ولو باع ضمن معشوشة بثلثها
 أو نالصة أن كان الغش قد أظهر في الوزن امتنع والاجاز كذلك عطفه بثلثها ماس الخ لم فصل في
 القليل بزيادة قيمته بن غيره أه عش أو لو عكس لم ينع الجع لأن عدم التأخير في الوزن وعدم التفاوت
 في القسمة تلازمان (قوله صح) ويجوز بيع الجوز بالجوز وزنا أو بالوزن كيلوا أو اختلف قسرها
 كسب أن في السلو ويجوز بيع لبا لجوز بلبا لجوز ولبا لجوز بلبا لجوز وبيع البيض مع قشره
 بيض كذلك وزان اتحاد الجنس فإن اختلف جاز متفاضلا جزا فاه نهاية (قوله لمن حصر الكراهة الخ)
 وافق في فتح المين عبارة منها أي أدلة سواء أزيل حديث خبرنا المشهور وهو بيع الجع بالوازم ثم اشتريها
 جديا وأما أمرهم بذلك لأنهم كانوا يبيعون الصادق من هذا باصاع من ذلك فعملهم النبي صلى الله عليه وسلم
 الحيلة المألوفة من الراءوس ثم أخذ السكر منه علم كراهة هذه الحيلة ففضلنا حرمته لأن القصد هنا البات
 تحصيل أحد النوعين دون الزيادة فإن قصدنا حرمة الحيلة أو الموهلة بالهالم تحريم لأنه فصول بغير طر يق
 محرم فعمل أن كل ما قصد التوصل اليه من حيث ذاته لا من حيث كونه حراما جاز بالكراهة والأكراهة لأن تحريم
 طر يقه يحرم أه (قوله ولو علم) إلى الباب في المغني الأقوله نعم إلى المين (قوله ولو علم) كسبه غايه لا لاشارة
 إلى أن السك لا يبعد ما كاتى أه عش (قوله نحو ألب) بفتح الهمزة ومن نحو الكلبة بضم الكاف (قوله
 ولو سبكا) أي حاله أنه لا بعد لما من ثم جاز بيع بعضه ببعض حاصلي المعاد أه عش (قوله نعم بحث جمع
 الخ) قوله الكلام تفهم أن مدرك البحث عند السك الملبت من قبيل الخواص فله عتمة ببيع السك الملبت
 بلم غير مثلا ومن ذلك النظر على من قبيل اللحم فعليه لا ينع ما ذكرنا فرجاءه وانظر هل يجري هذا
 الاختلاف في بيع حيوان حي بحيوان مذبوح أه سم قول المين (من جنسه) كبيع لحم ضأن بضأن
 و (قوله من ما كقول) كبيع لحم بقر بضأن وطم السك بالشاء والشاء بالبعير و (قوله وغيره) أي غير
 ما كقول كبيع لحم ضأن بضمير أه معني (قوله وإلا سبكا بحجج الخ) قال الجعري عن البراء قال الماوردي
 المرسل عند الامام الشافعي مقبول أن اعتضد بأحد ما موصى به القاس أو قول العاصي أو فعله أو قول
 الأكثرين أو أتشتر من غير دافع أو فعله أهل العصر أو لم يوجده دليل سواء هذا هو القول الجدي بوضع البها
 غيره إلا ما ضد برسل آخر أو جسد أه (قوله عليه) أي مني ببيع اللحم بالحيوان (قوله أنه لا فرق) لعل
 المراد بين مرسله ومرسل غيره أه سم (قوله بأن أبكر قال) مقوله لا يصح هذا (قوله وقد عرفت الخ)
 جله معترضة أه كردى (قوله ويصح بيع نحو بعض الخ) عبارة للمغني والنهاية ويجوز بيع لبن شاة
 شاتيل لبنها فإن بقي فيها لبن بقصد حمله أكثره أو باع ذات لبن ما كولة بذات لبن كذلك من جنسها
 لم يصح لأن اللبن في الضرع يأخذ قسطن الثمن دليل أنه يجب التفرق بمقابلتي المصير لتختلف الأقسام
 ذوات اللبن فقد نقل في البيان عن الشافعي الجواز فيأولو باع لبن مرة بشاة في ذرعه عالج من اختلاف
 الجنس أما بيع ذات لبن بغير ذات لبن فصح وبيع بعض ببيع ببيع لبن بشاة كان في الجملة بيض
 ما لو عوض ذاته عن دينه لنقد نقدا من جنسه وقامه من غير نحو بيع الخ وتبعه مر في هذا واشترط عليه
 فوقع اللحم مع فيه في قوله أو وقامه من غير نحو بيع فاصلم هكذا أو وقامه من غير لفظ تعويض لكن
 بعناه أه (قوله نعم بحث جمع الخ) قوة الكلام تفهم أن مدرك البحث عند السك الملبت من قبيل
 الخواص فعليه عتمة ببيع السك الملبت بلم غير مثلا وإن مدرك النظر عنه من قبيل اللحم فله لا ينع
 ما ذكرنا فرجاءه وانظر هل يجري هذا الاختلاف في بيع حيوان حي بحيوان مذبوح (قوله أنه لا فرق)
 لعل المراد بين مرسله ومرسل غيره (قوله ويصح بيع نحو بعض الخ) * (فرع) ويجوز بيع البيض مع

لانه يؤثر في الوزن مدلتقا
 فان فرض عدم تأثيره فيه
 ولم يظهر به تفاوت في القبة
 صح والحيوان الخاصة من الربا
 مكرهت بشارا أو ناعا خلافا
 لأن حصر الكراهة في
 التخص من باب الفضل
 (ويحرم) ويطل (بيع
 اللحم) ولو لم يمسك وهو
 هنا يشبه نحو السك الملبت
 وطحال ويكسد وروثة
 وجاز صغير يؤكل غالبا
 (بالحيوان) ولو سبكا جواز
 ثم بحث جمع حمل بيع
 الحيوان بالسك الملبت وفيه
 نظر (من جنسه) وكذا بغير
 جنسه من ما كقول وغيره
 حتى لا أدى (في الظاهر)
 القبر البيض أنه صلى الله
 عليه وسلم نهى عن بيع
 اللحم بالحيوان وإلا سبكا
 يجوز باسناد الترمذي له
 ويعتقد بالأنه هذا الصحيح
 عن بيع الشاة باللحم ويأت
 أكثر أهل العلم عليه في
 أنه مرسل ابن المسيب وهو
 بمنزلة المسند في نزاع فيه
 لكن صح في المجموع أنه
 لا فرق حتى عند الشافعي
 وحى الله عنه وما أشهر عنه
 من الفرق لم يصح وبأن أبكر
 قال وقد عرفت جزو
 في هذه فقام جلي بعنا
 يطلب بها الجلا يصلح هذا
 ولم يخالفه أحد من الصحابة
 ويصح بيع نحو بيض ولبن
 يحوان بخلاف لبن شاة
 بشاة فيها لبن

والبيض المبيع بيض حلاله مبيع والاصغر بيض حلاله مبيع بزيادة كذلك باطل كبيع ذات لبن
بمثله اه قال ع ش قوله بغير ذات لبن أي ولومن جنس واحد وقوله م في بيعه أي بقصد آكله
مستقلا بأن تصلب اه ع ش (قوله نحو بيع الخ) أي كالعسل

(باب في البيع الهنيئ)

(قوله بالتونين) إلى المتن في النهاية وكذا في المعنى الأقواله وقيد الغزالي وقيد يجوز (قوله وما يبيعها) منه
تلقى الركنان والغش اه ع ش (قوله ثم الهنيئ) أي من حيث هو لا بقدر كونه في هذا الباب اه ع ش (قوله)
لان تعاطى العقد (قوله للعمر موقوفته) أن التجار إنما تشاؤون فساد العقد فليس هو مقضى الهنيئ والاولى
أن يقال الهنيئ يقتضى التجار مطلقا سواء جمع لذات العقد أو لزمه أو معنى يخلو ج أو كان الهنيئ عنه غير
عقد وقضى الفساد وان جمع لذات العقد أو لزمه أو محرم من حيث تعاطى العقد الفاسد كانه محرم
لكونه مبيعا عنه اه ع ش وقوله ويجرم من حيث الخ والاولى فزعم تعاطى العقد الفاسد لكونه مبيعا عنه
(قوله أوسع التصدير الخ) لعل هذا من رضى في عالمه وجوب التعلم أو جاهل بأصل وجوب التعلم فيعد كل
البعثات به اه سدع عبارة ع ش قوله م أوسع التصدير الخ فثبت أنه مع التصدير بأنهم تعاطى
العقد الفاسد كأيام ترك التعلم فليس إلا بالتصديق تعاطى العقد وامل هذا صراح بقوله حرام على
المنقول المحدث بعض أن المراد أن تعاطى العقد الفاسد مع الجهل بفساد حرام حيث قصر في التعلم فليست
الحرم متفوتة بالتصدير اه (قوله بحث يبعده ذلك) يؤخذ من ذلك أن ما يقع كثيرا في قرى مصر ما
من بيع الدواب يؤجل الثمن إلى أن يؤخذ من أولاد الدابة الهنيئ يبيع المتأومة لا على فاعله لان هذا
يحق فيعذر به اه ع ش (قوله حرام الخ) خبرونه لان الخ (قوله والاجتهاد) الواو يعني أو كعبه به النهاية
(قوله وقيد ذلك) أي كون العقد الفاسد حراما (قوله من غير تحقيق معناه) أي بأن أطلق أو فضعف المعنى
الشرعي اه ع ش (قوله فانه الخ) أي اجراء اللفظ الخ (قوله ثم الخ) أي بعد أن كان باطلا اه كردى (قوله)
يحمل) أي عرأه ع ش (قوله فلا يحمل الخ) هو واضح عند الاطلاق ككله ظاهر أو ما لضعف المعنى الشرعي
ففيه نظرو يفتى عدم الحرمة اه ع ش (قوله قد يجوز الخ) صادق بما إذا أدت الضرورة إلى ما كاستناع
موسر من اقراضه مضطر فحرم اه بصري ومصر عن ع ش الحزم بذلك وكذا عبارة المتن وهي وتعاطى
العقد الفاسد حرام في الروي وغيره لا في مسئلة المضطر اه وفوتوى في الذام بجمع ما الطعام الخ اه
صريح في الشمول (قوله تعاطيه) أي العقد الفاسد (قوله كان متنع فوطعاهم) أي وأخذوا به من إيجارها
اه ع ش (قوله فله الاحتياط) أي فلم يفعل بذلك بل اشتد بهما سماعه البائع لزمه الهنيئ واضطراره
لا يصحله مكره على العقد بما ذكر اه ع ش (قوله أو القيمة) فثبت التعبير بالقيمة أنه لا يلزمه أقصى القيم
وقد وجب به ان جواز ذلك له أخرجه عن نظار من العقود الفاسدة ويحمل أن المراد بالقيمة أقصى القيم ولكن
الاول هو الظاهر والآخر في ذلك بين ان يفسد أو لا بعد مدة لأن الشارع في ذلك ع ش ورشيدى
(قوله أو طار الخ) عطف على قوله لذات العقد اه كردى (قوله وأخرج عنه) أي بأن لا يكون لذاته
ولا لآلزمه بقرينما تقدم اه سم أي كالمبيع وقت النداء (قوله من الأول أشياء) عبارة في شمر ع ش

(باب)

(قوله وأخرج عنه) أي بأن لا يكون لذاته ولا لآلزمه بقرينما تقدم

(باب) بالتونين في البيع الهنيئ عنها وما يبيعها)

ثم الهنيئ ان كان لذات العقد أو لزمه بان ففسد بعض أو كله أو شروطه اقتضى بطلانه وحرمته لان تعاطى العقد الفاسد أي مع العلم بفساده أو مع التصدير في تعلمه لكونه مما لا يلقى كبيع الاقبح وهو مخالط المسلمين بحيث يبعد جهله بذلك حرام على المنقول المحدث وما فساد ما النص والاجتهاد وقيد ذلك الغزالي واعتدله الزركشي بما إذا قصد به تحقيق المعنى الشرعي دون اجراء اللفظ ما غير تحقيق معناه فانه باطل ثم ان كان له يحمل كلابية الزوجة بنحو يعتك بنسك لم يحرم والا حرم اذ لا يحمل غير المعنى الشرعي وقد يجوز لاضطرار تعاطيه كان امتنع فوطعاهم من بيعه منه الايا كثر من قيمته فله الاحتياط بأخذه مبيع فاسد حتى لا يلزمه الائمال أو القيمة أو خارجه عنه اقتضى حرمة قطعاً في الاول أشباهها (نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عيب)

القسام الأول أى البيع الفاسد لاختلاف ركن أو شرط وهو غائبة **له** **(قوله يفتح)** إلى قوله وتسميها في الأول في النهاية والغنى الآخر بل لو قيل بتدليله بعد قوله أو مضمات إلى المتن **(قوله فسكون الخ)** أى وبالله ما هو خذتم به ومعنى قول المتن **(ضرايه)** في الصباح ضرب الفعل الناقصة ضرايا ما بالكسر نرى عليها انتهى اه
عش **(قوله لا يتعلق به نهى)** أى لانه ليس من أفعال للمكانين اه نهاية **(قوله أى عن إعطاء الخ)** أى والعقد ناقض لذلك أيضا سم وعش **(قوله والفرق الخ)** الاحسن أن يقال الفرق أنه يحتاج على التفسير الأول إلى تقدير الأجرة لصنع المعنى وعلى هذا لا يحتاج إلى نهاية مجمل اللفظ اه سيدمر عبارة النهاية والفرق بين هذا والأول أن الأجرة ثم مقدور مع عومومها ظاهرة وهذا حكمه اقتضاه الشارع على ذكر التقدير في الأولين مع أنه جار في الثلاثة أن الأولين فيها تقدير وإن في الثالث واحد اه قال عش قوله مع عومه أى المقدور بمعنى استحاله لفير الأجرة وقوله وهذه أى الحكمه المشار اليه بقوله والفرق الخ اه عبارة سم قوله والفرق الخ أى باعتبار المراد الاقتران للمعنيين لاشتبهه فيحتاج لبيان اذ تباين الضراب والآخر في غاية الظهور اه قول المتن **(فيصر من مائه)** أى إعطاؤه وأخذنه اه سم **(قوله ولا متقوم)** أى فبعضه شرعا وليس الرابيه ما قبل للمشي اه عش قول المتن **(وكذا أجره)** أى ابتعاره وهل يستحق أجره للمثل كفى الجارات الفاسدة سم على ج أى الأولان طرقه لاثنين لا مثله يقابل بأجره فبعضه نظر الأول اقرب وبعبارة أخرى أجره فبعضه لا يستعمل في مقابل ما جاز أن يستعمله في الأثره تبعلا مستقاما لضعفه بخلافه فالأجرة الضراب فبعضه لا يجوز استعماله في الأثره لأنه إنما أخذته في استعماله فيما سمي له من حرج أو غيره اه عش وقوله والأول اقرب به وقصة بل تعليل الشارع بظاهر في الثالث **(قوله وفارق الابتجار الخ)** عبارة تشرح العباب وعلم مما تقرر أن صورة للسمة أن يستأجره الضراب فإن استأجره على أن ينزى فله على أنى وأما مع فله القاضى لأن فعله مباح وعمله مضبوط عادو يتعين الفعل المعين في العقد لا خلاف الغرض به فإن تلف أى أو تعذر أو ائزاه بطلت الأجرة اه وقد يستشكل هذا مع تفسير الضراب بالطرق وقوله يقال فظهر مغايرته للأثره المذكور ولا شك لأن الطروق فعل الفعل بخلاف الأثره فله فعل صاحب الفعل فليست اسم على ج لكن قد روي عليه أن الأثره وإن كان من فعل صاحب الفصل إلا أن نزوان الفصل باختياره ومصلحه عليه من تسليمه وقد يجب بان الاجرة على فعل المكاف الذى هو الأثره والمراد منه محاولة صعود الفعل على الاتى على ما جوبته العادة وفعل الفعل وإن كان هو المقصود لكنه ليس مقصودا عليه فيستحق الأجرة إذا حصل الطروق بالفعل فالويل ففصل لم يستحق أجره فراجع اه عش **(قوله لو قيل بتدليل الخ)** قد يتوقفه بما نقله في العزيز من الأمام أحمد من منع الإهداء اه سيدمر عبارة عش عبارة سم على

(قوله ولكن هذين) في تخصصهما نظر لأن الثالث أسا كذلك إذا لا يتعلق به نهى بل بإعطائهما وأخذهما بظاهر **(قوله أى عن إعطاء الخ)** أى والعقد ناقض لذلك أيضا كقولنا بظاهر **(قوله والفرق بين هذا الأول)** أى باعتبار المراد الاقتران للمعنيين لاشتبهه فيحتاج لبيان اذ تباين الضراب والأجرة في غاية الظهور **(قوله والفرق بين هذا الأول الخ)** عبارة تشرح العباب وانما الجواز الاستيفار لتلخيص الفعل لأن الاجير قادر على تسليم نفسه وليس عليه عين حتى لو شرط عليه ما يقتر به فستفاد الاجرة أيضا وهذا المقصود المراد والآخر من تسليمه على ما تقرر وأن صورة السمة أن يستأجره الضراب فإن استأجره على أن ينزى فله على أنى وأما مع فله القاضى لأن فعله مباح وعمله مضبوط عادو يتعين الفعل المعين لا خلاف الغرض به فإن تلف بطلت الأجرة اه وقد يستشكل هذا مع تفسير الضراب بالطرق وقوله يقال فظهر مغايرته للأثره المذكور ولا شك لأن الطروق فعل الفعل بخلاف الأثره فله فعل صاحب الفعل فليست اسم **(قول المصنف فيصر من مائه)** أى إعطاؤه وأخذ وقوله وكذا أجره هل يستحق أجره للمثل كفى الجارات الفاسدة

بفتح فسكون المهملة
(الفعل) ر واه الشذات
(وهو ضرايه) أى طريقه
للأثره وهذا هو الأشهر ومن
تمضى مقابل به يقال
(ويقال ماؤه) وكل من
هذين لا يتعلق به نهى
فالتقدير من يملك عصبين
أجرة ضرايه ومن مائه أى
من إعطاء ذلك وأخذنه
(ويقال أجرة ضرايه)
والفرق بين هذا الأولان
الأجرة ثم مقدور وهما ظاهرة
(فيصر من مائه) ويطلق
يبعث لانه ضير معلوم ولا
مستقيم ولا مقدور على تسليمه
(وكذا أجره) للضراب في
الاصح لأن فعل الضراب
ضير مقدور عليه لما كان
وفارق الابتجار لتلخيص الفعل
بان الاستأجر عليه هو فعل
الاجير الذى هو قادر عليه
ويجوز الإهداء لصاحب
الفعل بل لو قيل بنسبته

لم يعد ونسب اعارته للضراب (وعين جبل الحيلة) ورواه الشيخان (وهو) بفتح الواو فيهما وغلط من سكنه جاع حابل وقيل مفردوهاؤه
 للمبالغة عز نتائج التناج) بفتح أزه أو كسر وهو الذي خط المصنف وعليه (٢٩٣) عرف الفقهاء وهو من تسمية باسم المفعول

باصدو وفي هذا نحو زمن
 حيث المخلوق الجبل
 على البهائم وهو مختص
 بالاحيان ومن حيث
 أطلق المصنف على اسم
 المفعول أي المفعول (بان)
 يسبح نتائج التناج) كما عليه
 المعنى (أو عين) إلى نتائج
 التناج) كما فسره ورواه ابن
 عمر رضي الله عنهما أي إلى
 أن تله هذا القابة وبك
 وفهامن نعت الناقبة بالنا
 للمفعول لا غير ووجه
 البطان ثم انعدام شرط
 البيع وهنا جهالة الاجل
 (وعن الملائع وهي ماني
 الطون) من الاحنة
 (والضامين) جمع مضمون
 أو مضمين أي مضمين ومنه
 مضمون الكتاب كذا
 (وهي ماني أصلا المفعول)
 من الماء واه مائل مرسل
 والبرز أو مسند أو انعد عليه
 الاجماع لفقد شرط
 البيع وأطلق الملائع على
 ماني بطون الأبل وغيرها
 الذي يصرح به كلامه سابق
 لغة أيضا خلافا للصوري
 (د) عن (اللامسة) برواه
 الشيخان (بان جلس) يضم
 الميم وكسرها (وإما طويا)
 أو في طلمعة ثم بشر به على
 ان لا يخلو له أذناه) أو على
 أنه يكتفي بلمسه عن رؤيته
 (أو يقول اذا لمسته فقد

منه) قال مر ويستحب هذا الاطعام انتم وظاهره سواء كان ذلك قبل اداء الفعل أو بعده اه
 (قوله وتسع اعارته للضراب) ومجمل ذلك حديثنا لم يتعين ولا وجبت مجانا وكان الامتناع عنها كبير فحيث
 لا مبرر عليه في ذلك وينبغي وجوب اتخاذ الفعل على أنه في البلد حيث تعين لبقائه نسل ودلهم على الكفاية
 حيث لم يتيسر لهم استعارته مما يقر به من بلدتهم عرفاه عش (قوله وغلط من سكنها) ظاهره فيها
 اه عش (قوله جسم حابل) أي الحيلة (قوله ودهاؤه للمبالغة) وعليه ففرق بين المفرد وجمعه بالماء اه
 عش (قوله مختص بالخ) أي حقيقة اه سم عبارة للمنفى مختص بالاحيان بالاتفاق حتى قيل أنه لا يقال
 لغبره الا في الحديث وانما يقال للبهائم الخ بالهم اه (قوله المفعول) أي المفعول به اه معنى (قوله ثم)
 أي في سبب نتائج التناج اه عش (قوله انعدام شرط البيع) أي من المالك وغيره اه معنى (قوله
 هنا) أي في البيع بين التناج التناج اه عش (قوله جمع مضمون) أي كمضمون وجانين و (قوله اد
 مضمين) أي كفتاح ومفاتيح سم ومعنى (قوله أي مضمين) اسم مفعول قال الجبيري حيث بالضمين
 لان الله أو دعاه في ظهورها فكانت متهمة الزهرى عيرة وقال شيخنا الحنفى حيث ذلك لانها في ضمن
 المفعول اه والاخر موافق لما في الشرح (قوله من الماء) أي فضا للتقدير السابق فان قلت حيث لا لاجحة
 فذكرها مع ما سبق في العيب فلم ذكر معك فلو ورد انتهى عن خصوص الصيغتين فلو اقتصر على
 احدهما لم يجز انهم مخالفة لقوله المذكور ثم ان لاحدا همام معنى آخر به تبيان الاخرى وحسنه فاسبق
 لا يفتنى عه - ذا الاحتمال ان يفسر بغيره أي ضربه أو جرحه وهذا لا يفتنى بما سبق لانه معنى آخر
 يصاحب البطان أيضا سم على ج أي لمصلحة الاثنى من ضربه في علم أو علمين اه عش (قوله وادامك)
 أي عن عبيد بن السبب اه معنى (قوله مرسل) قال الناطم * ومرسل منها الضابط سقط اه (قوله
 عليه) أي امتناع يسع ماني البطون وماني الاصلا (قوله خلافا للصوري) أي والمنهج والمنفى عبارة
 وهو أي الملقح لغسجنين الناقصة وشراعتهم من ذلك اه (قوله يضم الميم الخ) أي وبفتحها في
 الماضي اه نهاية قال عش والرشيد نقل الاسنوي في باب الاحداث الكسرى في الماضي وعليه فيكون
 المضارع بالفتح اه قولنا (ثم شره) أي بالحبس وقبول اه حلي (قوله ادعي أنه يكتفي الخ) عبارة
 المنفى اكتفاء بلمسه عن رؤيته اه (قوله عن رؤيته) فيسقط اه ذا قطعوا وان قلت لا يمتنع بيع الثاني لوجود
 الشرط الفاسد والفس لا يقوم مقام النظر شرعا ولا عادة فليؤي يوزي ادي اه يجبري قول الملتن (أو يقول
 الخ) حلف على قوله ليس الخ قول الملتن (اذ لمسته) قال عميرة يصح قراءته بضم التاء وفخها وكذا في كل
 مواضعها أي التاء اه وعلى الامام بطلانه بالتعليق وبه لا تنوي على أنه ان جعل الممس شرا فطلانه
 للتعليق وان جعل بغيره فطلانه الصيغة انتهى اه يجبري عن الشورى (قوله ادعي أنه يفتنى الخ) عطف
 على قوله اكتفاء بلمسه عبارة تشرع المنهج أو يبيع شيئا على أنه من لسان الخ (قوله أو يقول الخ) عطف
 على قول الملتن بجهالة الخ (قوله اذ انبذته) قال عميرة يصح قراءته بضم التاء وفخها وكذا في كل مواضع
 التاء أي لا يفرق بين زوى البائع والمشتري اه عش (قوله أو متى نبذته الخ) عبارة تشرع المنهج بنبذته - ذا
 بكذا على أن اذ انبذته الخ (قوله بطلانه) أي البيع في صور الاستمارة (قوله لعدم الرؤيه) أي في
 الصورتين الاولين واللامسة في الصور الأخيرة للمناذرة (قوله أو الصيغة) أي في الصورة الثالثة
 للامسة في صورتين الاولين للمناذرة (قوله أو الصيغة) برده على أن قوله قد يمتنع بفتحها فكأن
 (قوله وهو مختص بالاحيان) أي حقيقة (قوله جمع مضمون) أي كمضمون وجانين وقوله أو مضمين
 أي كفتاح ومفاتيح (قوله من الماء) أي فضا للتقدير السابق فان قلت حيث لا لاجحة فذكرها مع ما سبق في

بفتحك اه اكتفاء بلمسه عن الصيغة وعلى أنه متى لمسا قطع جاز المجلس أو الشرط (وعن المناذرة) بالمجتمعة واه الشيخان (بان يجعل
 النذر) أي الطرح (يعا) كفتاه عن الصيغة بقوله انبذ الباقى وهذا بشر مثلاً أو يقول اذ انبذته فتبعه بفتحك أو متى نبذته انقطع
 الجبار وعلى أنه يكتفي بنبذته أو يتم بطلانه لعدم الرؤيه أو الصيغة

الوجه أن يقال إن البطلان في هذه لا يتعلق بالعدم الصفة وأجاب مرة بانه يعلم من هذا الكلام أن قوله
 فقد بعته انخبار لا انشاء انتهى أو أنه جعل الصفة مقفولة لا تنفاه شرطها وهو عدم التعلق اه ع
 (قوله) والشرط الفاسد أي في الصورة الأخيرة للامتنع في الصورة الثالثة للمنادة بقوله (أو يجعل
 الرعي بيعا) استغفبه عن الصفة يقول أحدهما إذا ربيت هذه الحصاة فهذا الثوب بيع من ثمن بعشرة اه
 محلي (قوله معطوف على بعته) وقد يجوز أن يكون معمو لا محذوف معطوف على يقول أي أو يقول بعته
 وقد ينظر في ان عطفه مثل ذلك من خصائص الواو وقد يجعل قوله أو يجعل الخ المعطوف على يقول مقدا
 على ما بعده المعطوف على بعته من تأخير اه سم وقوله وقد يجوز الخ جري عليه المحلى وقال بجريه في هاهمه
 قوله أو يقول الخ قبل كل الصواب التصريح يقول أو شادا الى عطفه على الأول أو كان يقدمه على الثاني
 اه (قوله شبه اعتراض) انما جعله شبه اعتراض ولم يجعله اعتراضا لانه معطوف على يقول والعمل فيه أن
 فهو من قبيل الفرع في الحقيقة والاعتراض شرطه أن يكون يجعله لا محل له من الاعراب اه ع (قوله
 لغو من مبالغ) عبارة المغنى ووجه البطلان في الأول وجهه المبيع وفي الثاني فقدان الصفة في الثالث الجهل
 بحدائقه او اه قول المتن (وعن يعقوب) بكسر الباء على معنى يشتويجوز النفع كفي نفع الباري و (قوله في
 بيعه) بفتح الباء لا غير اه ع (قوله بخلاف بالف الخ) أي غاية بيعه ويكون الثمن ثلاثة آلاف الفحالة
 وألفان مائة لسة اه نهاية (قوله وألفين) لو زاد على ذلك تغذبا عما شئت الخ ففي شرح العباب أن الذي
 يقبله البطلان وان تردد في الزكشي لان قوله تغذبا لم يوجب فبطل القبول المترتب عليه سم على ج اه
 ع (قوله فلانا) عبارة النهاية فلان في ع ع علم العمل الشارح أشار الى أن مثل شرط بيع المشتري شرط
 بيع غيره كان يقول بعته هذا بشرط أن يبيع زعيده أو داراه (قوله ما في الأول) أي قول المتن بعته بالف
 الخ وكان الاوفق لقوله الآتي الثاني اسقاط الموصول والجار (قوله والثاني) كذلك الخ أي وتسميته الثاني
 بيعتين لا بيعا وشرط طبق الخ اه سيد عريوة سم الظاهر أن معناه وتسميته الثاني كذلك أي بيعتين
 لا بيعا وشرطا و (قوله مبي) خبر تسمية المقدر في قوله والثاني ثم المنع البناء بأنه انما أشار الى البيع
 السبب فلا ذكر مع قلت لور واللهي عن خصوص الصفتين فلو اقتصر على احدهما لم يعمى بمخالفة
 المترتبة لعمد كوزم عن احداهما معنى آخر به تبيان الاخرى حيث قد ساق لي في عن هذا الاحتمال
 أن يفسر بفعله وهذا لا ينبغي ع سابق لان معنى آخر نصاحبه البطلان أيضا فامل (قوله معطوف على) بعته
 قد يجوز أن يكون معمو لا محذوف معطوف على يقول أي أو يقول بعته وقد يظفر به بان عطف مثل ذلك
 من خصائص الواو وقد يجعل قوله أو يجعل الخ المعطوف على يقول مقدا على ما بعده المعطوف على بعته من
 تأخير (قوله بالف تغذا أو ألفين الى سنة الخ) قضيه بطلان ذلك وان قبل باحدهما معناه وهو الاوجه في
 شرح العباب وفاقا لمقتضى كلام الغزالي وغيره خلافا لما قبله ابن الرفعة عن القاضي من الصحة حيث
 وتخصيص البطلان بقوله على الاجهام أو بشرط لهماه وقوله بخلافه بالف تغذا وألفين لسة لو زاد على ذلك
 تغذبا لم يخالع ففي شرح العباب أن الذي يقبله البطلان وان تردد في الزكشي لان قوله تغذبا لم يوجب فبطل القبول
 فبطل القبول المترتب عليه اه فليتأمل (فرع) وقال في الرض لان قال بعته بالف تغذبا بسمائة
 أي فلا يصح أن لا زكشي كلامه يقتضي فوزيع الثمن على الثمن بالسو به وآخوه بان اقتضوا في العباب تبعا
 لبعض الزكشي فان قالوا بآخيهما بعمامة التحصاة اه وفيه نظر ويزيد النظر التعليل السابق (أقول)
 ولو قال بعته بالف تغذا قبلت نفسه بسمائة فهو مبيع بعمامة فقد يقبله البطلان وان قلنا بالصفة فيها
 تقدم لا اختلاف فرض البائع بذلك ولانه عدد العقد ولا يتأني كونه تغذبا الى أجله البائع لان قضية
 اجاله التسوية (قوله والثاني كذلك) الظاهر أن معناه وتسميته الثاني كذلك أي بيعتين لا بيعا وشرطا
 وقوله لا بيعا وشرطا معطوف على كذلك أي وتسميته الثاني بيعتين لا بيعا وشرطا وقوله مبي خبر تسمية
 المقدر في قوله والثاني ثم المنع البناء بأنه انما أشار الى البيع والشرط يضع أن يجعل من قبيل البيعتين

أو للشرط الفاسد (و) عن
 (بيع الحصاة) واه مسلم
 (بان يقول بعته من هذه
 الأبواب ما تقع هذه الحصاة
 عليه أو يجعل الرعي لها
 بيعا أو بعته) معطوف
 على بعته الأولى قوله أو
 يجعل شبه اعتراض ومثله
 سائق لا يخفى (ولا) أولى
 أولنا (انخبار الرعيها)
 لغو من في التي تبينه
 (وعن يعقوب في بيعه) برواه
 الترمذي وصححه (بان)
 أي كان يقول بعته بالف
 تغذا أو ألفين الى سنة تغذا
 باجماع شئت أنت أو أنا أو
 شاء فلان لعمالة تغذلاه
 بالف تغذا أو ألفين لسة
 وبخلاف نصفه بالف نصفه
 بألفين (أو بعته ذا العبد
 بالف صلي ان تبعني) أو
 فلانا (دارك بكذا) أو تشتري
 متى أو من فلان كذا بكذا
 للشرط الفاسد وتسميته الثاني
 الأول بيعتين يجوز إذا تغير
 يقتضي واحدا فقط والثاني
 كذلك لا بيعا وشرطا طبق على
 ان المراد بالشرط ما تقرن

بالتفصيل من معناه ولو جعله مثالا ليس أنه لا فرق في الشرط بين القفطي والمفتوي لكان أفود (٢٩٥) وأحسن (وعن يسع وشرط كبيع

بشرط يسع) كاس (أو)

يسع كما مثالا بالقبشرط

(قرض) لما ترو واجتماعه

وتحقيقه بعضهم ووجهه

بإلحاح جعل الاتفاق وقرق

العقد الثاني غنا واشترطه

قاسد فبطل مقابله من الثمن

وهو مجهول فصار الكل

مجهولا ثم إذا عقد الثاني

مع علمهما فسادا لا دلل مع

والأفلا كما يخصه بالجموع

وما وقع في الر وضوقا لها

من جعل الرهن قبلا ورهن

بدن فسد مع ثمن حصته

شرطه فبيع أو قرض بان

فساده ضعف أو أن الرهن

مستثنى لأنه مجرد فوفق فلم

يؤثر فيه ثمن الحصه إلا

بجاهة تمنع بطلانها

وأنما بطل الرهن مع البيع

فما إذا قال إنه يعني هذا

بكذا على أن أو هنك على

الزود والآخر كذا لأنه شرط

الرهن على لازم هو الأول

وغير لازم وهو الآخر الثاني

هو عن البيع الفاسد فبطل

للجهالة بما يخص كلامه

الدينين من الرهن (ولو

اشترى زرعاً بشرط أن

يحصده) بضم الصاد

وكسرهما (البائع أو ثوبا

و) (البائع بضمه) فالظاهر

أن ذكر الأول غير شرط بل

لوقال لو بائعته كان كذا

أو بشرط أن يخطه كما

والشرط يصح أن يجعل من قبيل البيعتين اه (قوله بلغناه) أي بلغنا هو أضاف شرط اه سم (قوله ولو جعله

أي الثاني (قوله لكان أفود) أي لا تملك إلا التفرقة بين التعبير بلغنا الشرط والتعبير بما جعناوه (قوله

وأحسن) أي نظروا على تجوز تسمية تلك الثاني بيعتين (قوله كاس) أي بالمال الثاني في المتن نظر الواقع

وقطع النظر عن المراد المار (قوله بشرط قرض) أي مثلاً كليات (قوله ووجه بطلانه) أي قوله وما وقع في

النهاية والمغني (قوله جعل الاتفاق) هذا يؤيد ما في مسئلة الرهن إلا أنه يقتضي أن كل ذلك الفرق الذي ذكره

اه سم (قوله واشترطه فسادا) أي بضم الصاد والمغني والاشترط فسادا فبطل بعض الثمن وليس له

قيمة معلومة حتى يفرض الثمن بيع علمه على الباقي فبطل البيع اه (قوله والا) أي بان جهلا واحدا هما

اه غني (قوله مع ثمن) محتمل شرط اه أي الرهن (قوله بان فسادا) قد يقتضي عدم فسادا بعجز الشرط وفيه نظر

و (قوله متعين) خبر ما وقع ولم يصف في الرض بل فرق اه سم (قوله عدم فسادا) أي البيع أو القرض

(بعجز الشرط) أي شرط الرهن معه (قوله إذا جهالة الخ) شامل هذا الفرق اه سم (قوله وأنما بطل الخ)

كله جواب اعتراض من دأى قوله وأن الرهن مستثنى الخ اه سم (قوله وهو الآخر) الأسب لقائه اسقاط

الواد (قوله الوجه) أي ما يخص الخ قد ضاع له لوعينه بان فاعلى الأول كذا والأصح رهن الأول (قوله

بضم الصاد الخ) عبارة للمغني أن يفسد البائع بضم الصاد وكسرهما أو يفسده البائع أي من الأحصاء أو ثوبا

بشرط أن يخطه البائع أو يخطه البائع وأن يفسد ذلك فلا يصح الخ اه قول المتن (أو ثوبا) عبارة الرض

وأن اشترى زرعاً أو ثوبا بشرط حصده أو يخطه بدهم وقبل بضمه فان قال اشترى به عشرة أو اشترا ثوبا

لحصده أو خداه بدهم وقبل مع البيع وحده لأنه اشتراؤه قبل الملك أو اشتراؤه أو اشتراؤه أو اشتراؤه

ثم ريق الصفقة انتهى وقوله أو ثوبا بضمه قال في شرحه سواء شرط العمل على البائع أم على الأجنبية فتعبر بما

قاله أولى من تعبیر الأصل بالبائع انتهى وقوله فقولنا تفرق الصفقة قال في شرحه في البيع وبطل الإجارة

انتهى اه سم (قوله أن ذكر الأول غير شرط) قد يقال الواو من المصنف فصدق وجوده من المشتري

وعنده اه سم (قوله أو بشرط) أي النسبة الثاني في النهاية الأولى تبيين فقرت إلى المتن (قوله أو بشرط أن

يخطه) عطف على قول المتن ويخطه (قوله وبه صرح الخ) فقال وسواء قال بعتك بالفلن أن يفسد أو

ويحصده اه معنى وفي من شرح العباد قوله أي المجموع ويحصده يعني فراه به بالثمن ليعلم المعنى

أما قرأه به لانه لا يصح لأن المصداق لازم للمشتري كليات فإذا قاله البائع بعتك بالفلن أن يفسد أو يخطه

فاسدا بخلاف ما لو قال على أن يفسد أو يخطه أو يخطه أو يخطه أو يخطه أو يخطه أو يخطه أو يخطه أو يخطه

(قوله ليس الخ) قال في شرح العباد ومورد الشرط المتصدق سائر موده بعتك أو اشترى منك بشرط

(قوله بلغناه) وهو لفظ شرط (قوله كاس) انظر مع قوله السابق مبني على أن المراد بالشرط الخ (قوله

جعل الاتفاق الخ) هذا يؤيد ما في مسئلة الرهن إلا أنه يقتضي أن كل ذلك الفرق الذي ذكره (قوله واشترطه

فاسد) عبارة شرح الرض واشترط العقد الثاني فسادا فبطل بعض الثمن وليس له قيمة معلومة حتى يفرض

التوزع علمه على الباقي فبطل البيع اه (قوله بان فسادا) قد يقتضي عدم فسادا بعجز الشرط

وفي نظر قوله ضعف خبر ما وقع لم يصف في الرض بل فرق (قوله إذا جهالة الخ) شامل هذا الفرق

(قوله وأنما بطل) كله جواب اعتراض من دأى قوله وأن الرهن مستثنى الخ (قول المصنف ولو اشترى زرعاً

الخ) عبارة الرض وإن اشترى زرعاً أو ثوبا بشرط حصده أو يخطه بدهم لم يصح فان قال اشترى به عشرة

و اشترا ثوبا لحصده أو خداه بدهم وقبل مع البيع وحده لأنه اشتراؤه قبل الملك وإن اشترى أو اشتراؤه

بالعشرة فقولنا تفرق الصفقة اه وقوله أو ثوبا بضمه قال في شرحه سواء شرط العمل على البائع أم على

الأجنبية فتعبر بما قاله أولى من تعبیر الأصل بالبائع اه (قوله أن ذكر الأول غير شرط) قد يقال الواو من المصنف فصدق وجوده من المشتري

وعنده (قوله ليس الخ) قال في شرح العباد ومورد الشرط المتصدق سائر موده بعتك أو اشترى منك بشرط

مورد الاختيار وبه صرح في جموعه في كلام غير ما يقتضي

ان خطئه بالامر لا يكون شرطاً لوقوعه بل امر أول البسيع في بيع واشهد لكن يشترط فيه فعله على ما إذا أراد به مجرد الأمر لا الشرط ويفرق بين خطئه بتعطله بان الأمر بشيئاً مستداً غير (٢٩٦) مقيد بما قبله بخلاف الثاني فإنه امة أو ما في معناها وهي تعطله لما قبلها فكأن في معنى

الشرط (تنبيه) فندوت
ما مر قبله بخطئه وما يشال
ظاهر كلامه ماناً لاجله حالية
وهو مختل لان المضاربة
المتبينة لا تدخل عليها واراد
الجل (فلا يصح بطلانه)
أي الشراء لا يشترط له على
شرط فاسد لا تخضع الزامة
بالعقل فبطلان حكمه بعد
وقفته أنه لو تعين الزامة
بالعقل فبطلان حكمه كان
اشترى يبتا بشرط أن يبي
خاطئه مع وليس مراد بال
ينبغي البطلان هنا قطعاً كما
علم من قوله بشرط بيع أو
قرض اذ هما مثلاً في بيع
بشرط اجارة أو اعادة أو
غيرهما باطل كذلك سواء
أقدم ذكر الثمن على الشرط
أم شروعه و التبعي
الخلاف في صورة التل
العمل في البيع وقع تابعاً
لبيع فافتقر على مقابل
الاصح (تنبيه) فوقع
لكثير من علماء حضرموت
في بيع العدة المعروف
مكة تدع الناس أرواحه
الطلان لا تنافي على مذهبه
وجه لغوه من أحدهم
تارة ومن أقوال في بعض
المذاهب تارة أخرى مع
عدم اتقانهم لنقطة فيص
انكارها وعدم الالتفات
إليها والحاصل أن كل شرط
مناف لمقتضى العقد انما
يطل ان وقوعه في صلب العقد

كذا أو على كذا أو وافعل كذا أو يفعل كذا بالانجاء انتهى اه سم (قوله لا الشرط) ومثله الاطلاق
فبما ينظر اه ع (قوله ويرق بين خطئه بخطئه) أي حيث انصرف الثاني إلى الشرط وان صرف عنها
بخلاف الأول لمجمل حاصل كلامه اه رشيد بقوله وان صرف عنها أي بأن وادبه الاستئناف على ع
(قوله ان خطئه) انصور وبعني بكذا خطئه فاقوله في شرح العباب أو وافعل فاعمل صورته بعني بكذا
خطئه لا واراد وقد يجب بان ما في شرح العباب مضاعف التكامل اه سم أن قول هو صريح صانع شرح
العباب (قوله أو في معناه) بعني الحال (قوله فندوت سمر) أي المبتدأ ليسير كلام المصنف جملة اسمية (قوله)
رداً لما يقال الخ لا ينبغي أنه ما قدره انما هو تأويل لكلام المصنف وصار فيه عن ظاهره فهو في الحقيقة
اعتراف بما يقال وانما كان يصير راداً له وحذف قوله ظاهر كلامه (قوله لا يشترط الخ) عبارة المعنى لا يشترط
على شرط عمل في حال حكمه المشتري لأن لا بد لا يدخل في ملك المشتري إلا بعد الشرط اه (قوله فيما لم يملكه
الخ) أي لأنه انما يملكه بعد علم تمام الصيغة اه ع (قوله ما تعلم) أي المشتري (قوله في بيع العهد)
ومورثه أن يقول المدين لمانته بعنك هذه الدار مثلاً بما لك في خشي من الدين متى وفيتك بنسلك عادت إلى
داري (قوله يبيع الناس) ويقال له عندهم أيضاً بيع عدة أو أمانة (قوله والحاصل) أي قوله ويقلم في
النهاية (قوله ان كل شرط الخ) ولو اشترى سلباً لم لا بد في مثله بشرط اصاله منزله لم يبيع وان عرف
المنزله أنه يبيع بشرط وان أطلق مع العقد لم يكف اصاله منزله ولو اعتد به سلبه في موضعه نهاية ومعنى
(قوله وبحث مع الخ) أي العقد هو فاند مجرد لا تعلق لها بشرح المترو (قوله لم يبيع) أي العاقد اه
ع (قوله كالقصور) أي اذ هو غائب وند كل خطئ ومتى وطئه المشتري لم يبعد ولو مع علمه بالفساد لأن
يعلمه الثمن ممتدة أو دم أو نحو ذلك مما لا يملكه أصلاً بخلاف ما لو كان الثمن ينجو بخر بكنز ولو ان الشراء به يند
المالك عند أبي حنيفة فلو كانت بكرة كساح الفاسد وارش بكرة لا تلافها بخلافه في النكاح
الفاسد اذ فاسد كل عقد كخصه في الضمان وعلمه وارش البكرة مضمون في جميع البسيع دون جميع النكاح
وهذا ما ذكره الركني وان العاقد الاصح في النكاح الفاسد وجوبه مرمثل بكونه وارش بكرة ولو حذف
العاقدان الفاسد للعقد ولو في مجلس الخيا لم ينقلب صحاح الا بصحة الفاسد بخلاف لو اخطأ شرطاً صحاحاً أو
فاسداً في مجلس الخيا فانه يلحق العقد لان مجلس العقد كالعقد اه نهاية قال ع (قوله لم يبيع) أي قوله لم يبيع
بالفساد أي اذا كان على وجه يقول بالمال مع بعض الانقضاء ما يبيده قوله الآن يبعه والثن الخ قوله كالعقد
اشترى بثلث بشرط كذا أو على كذا أو وافعل كذا أو يفعل كذا بالانجاء على الجموع قال وسوله قال
بعنك بالف على أن تحصد أو وتصد وقال أو سله لا يبيع الأول قطعاً وفي الثاني طريقان اه لكن قوله
وتحصده ينبغي قراءته بالنون ليعم المعنى أما قرأته بالثاء فلا يبيع لان الحصل لازم للمشتري كجاء في قوله
البايع بعنك على أن تحصد لم يكن شرطاً أساساً بخلافه قال على أن أحصد أه أو وتحصده نحن فله شرط
فاسد فذا القصة مقتضى العقد باطله ثم قال قال العبادي ولو باع بعشرة على أن يحصدها ردها ما لان صلاحة من
تسعة وأن من يبيعها ردها فلهذا أي الأول اذا قلنا ان الاراء اسقاط اه وصلى أنه لا يطابق القول في الاراء
بالاسقاط ولا بالتام المثل تنف باختلاف القرو والمداكر وحديثه قال في بيعه عدم الصحة ان شرط الخطأ أو
الاراء على اشتراط لما فيه شبهة في عقد فقه فائز الفساد كالمعتزلة فليس ذلك عبارة عن تسعة كراعه
ثم أن ارض ذلك التعيين في تعمله لا يبعد القول بالصحة فذا هو ما ذكره على كلام العبادي محذوراً طال
في هذا العام بما لا يستغنى عن الوقوف عليه فطعن على المتواعم لم قوله السابق أو وافعل كذا ان كان
بصفة أمر اشكل حله على الشرط لانه يظهر واشهد (قوله ان خطئه بالامر) ان صور بعني بكذا وخطئه
خالف قوله في شرح العباب أو وافعل كذا كجاء فاعمل صورته بعني بكذا خطئه لا واراد وقد يجب بان ما في

أي
أو بعده وقبل لزومه لأن تقدم علمه ولو في مجلسه كما في بيعت مع لم يبيع على فخصه بوجوب ما يبيع بشرط فاسد مضمون
بدلاً من موهوم أو فقهه كالقصور يبيع بطل غرضه بونا المشتري هنا

بمعنا على ما في موضع من فتاوى الغزوي ورجحنا عليها لكن صرح بهما في الشك من رجوع مشرق من غاصب بالارض عليه الرجوع به هنا على البايع بالاولى لعدم مرجح شبهة ذن المالک ظاهر افاشبه المستعير وتطين الدار كصغ (٢٩٧) الذوب يرجع بنقصه ان كان في التحويل

فهرش يلبه (ويستنى)

من الهني عن بيع بشرط

(صور) تصح لما ياتي فيها

في محالها (كالبيع بشرط

اختيار والبراءة من العيب أو

بشرط قطع الثمر) كالبيع

بشرط (الاجل) في غير

الربوي الاول آية الدين

وشرطه ان يحمده اليوم

لها كالبعدها وشهر كذا

لا يه ولا في نحو الحصاد كما

باني في السلم بتقصيه المطرد

هنا كجمله ظاهر وان لا

يبعد بقاء البه الى كالف

سنة ولا اطل البيع للعلم

حال العقد يسقط بعبه

وهو يؤدى الى الجهل به

الاستلزام للعلم بالثمن لان

الاجل يقابله فسط منه

وقول بعض اصحابنا يجوز

ابعار الارض ألف سنة شاذ

لا يعمل بما هو اضع كان

أجله بما لا يعده بقاء الدنيا

اليه وان بعد بقاء العاقدين

اليه كاتى سنة تقتل جوت

البائع لوارثه ونحل جوت

المشتري ولا يضر السقوط

بجوه لانه امر غير متيقن

عند العقد فلم ينظر البويلا

لم يصح البيع باجل طويل

لن يعلم عادة انه لا يعيش

بقية يوم وقد صرحوا

بجمله فاندفع بماترته

ما وقع هنا الكثير من الشراء

وغيرهم (والرهن) للعاحة

التي في معاملته من لا يعرف

أى غالبها (قوله بجائنا) ظاهر وان كان باهلا وقوله الا في لعذره يقتضى انه في الجاهل اه سم (قوله

بالاول) قد شوقه بان التفر ومحقق من الغاصب ولا كذلك هنا لجواز ان يكون الغصا فاشان مقصير

المشتري اه عش (قوله وتطين الدار) اى المجهو من بشره فاسدو (قوله فيرجع الخ) اى المشتري (قوله

ويستنى من الهني الخ) اى من البطلان اللازم للنهي المذكور ولو قال ويستنى من القول بطلان البيع

مع الشرط صورا لكان أوضح اه عش (قوله في غير الربوي) اى قوله فاندفع في النهاية الا قوله لانه

(قوله في غير الربوي) افاذ قد قيد بذلك في الاجل دون الرهن والكفيل انه لا فرق في العوض الذي يشترط

في الرهن أو الكفيل بين كونه ربويا وغيره وهو كذلك اه عش عبارة اخرى بشرط الاجل في عقد

لا يشترط فيه الحلول والتباض كالرويات اه (قوله الاول آية الدين) وهو قوله تعالى اذا تياتيتم دين

الى اهل مسمى اى معين (قوله بشرط) اى حصة المتقدم شرط الاجل اه عش (قوله يعلم لهما) اى

فلا يكفي علم أحد هما ولا علم غيرهما كيقع من اطلاقه لكن سيا في السلم يكتفي علم العاقدن اى يعلم

عديلهما غيرهما وقباسة ان يقال بطلان هاتين من البيع فيكون علم غيرهما اه عش (قوله ولا يتقو

الحصاد اى ما لم يداو قته المعذو ويعلم به موت ذلك التاجر ليزول مسددا عيسى لانه يجوز اه عش

(قوله يسقط بعبه) اى الاجل و (قوله شاذ) اى ان قد من ان شرط حصة العقد ان لا يبعد بقاء الدنيا الخ

اه عش (قوله انتقل جوت البائع) اى والمشتري فيما اذا كان المبيع موحلا (قوله وحل جوت المشتري)

اى اى والبائع اه رشدي (قوله ولا يضر السقوط) اى يسقط الاجل و (قوله عينة) اى المشتري اه عش

اى والبائع (قوله لانه امر الخ) هذا باطلا منسكرا بظاهر اذ لا شبهة اذا كان التاجر جاتى سنة مثلا

تتين العاقدن عند العقد السقوط اذا كان كل قد باع مائتة مثلا تتينهما انهما لا يعيشان المائتين ايضا

سم على ج أقول وقد يجب بان نعلم الحجة هنا ثانيا من العادة وهي غير قطعية بخلاف عدم بقاء

الدنيا بما أعوذ من الادة فان ثلث فيها أقوى فتل منة اليقين اه عش وفيه وقفة (قوله لن يعلم الخ)

لعل المراد بالعلم هنا الظن والام تصح الملازمة في قوله والام يصح البيع الخ اى ولو نظر الى غير المتيقن لم يصح

البيع الخ ولنا في ذلك ما افاده قوله لانه امر غير متيقن من الضرورى المتيقن سم على ج اه عش (قوله

عادة) فثبت انه لو لم يثبت بغيره ومثلا باخبار معصوم ببيع العقول له غير مراد اعتبار ايامها والغالب

في احوال المتعاقدين اه عش (قوله بخلافه) اى وهو العصة اه عش (قوله للعاحنة) اى قول الممن

والاشهاد في الغنى الا قوله وغاصب بشرط كل روة ولو قال الى ويصع والى ولو ما عديدا في النهاية الا قوله

على انما يصح الوشرط كلمها (قوله وبشرطه) اى حصة المتقدم شرط الرهن (قوله أو الوصف بصفات

السلم) سيا في ذه لانه لا بد في ذلك من معرفة العاقدن وعديلهما بالوصف فخصاه ان ياتي به هاتو فبقر على

بعد بان السلم في معقوله فوضو في فعله يضاف الى الرهن وانه لو لم تكن اثبات الصفات عند التنازل عهنا

لم يقت الاجر والوقوف مع بقاء الحق اه عش (قوله ولا ينافيه) اى اجزاء الوصف عن المشاهدة (قوله انما

الخ) بيان لاسرار اه عش اى صفات السلم اى الوصف (قوله كذلك) اى في موصوف في النسة (قوله وكونه)

شرح العباب مضارع التشكم (قوله بجائنا) ظاهر وان كان باهلا وقوله الا في لعذره يقتضى انه في الجاهل

(قوله لانه امر الخ) هذا باطلا منسكرا بظاهر اذ لا شبهة اذا كان التاجر جاتى سنة مثلا يتين العاقدن

عند العقد السقوط اذا كان كل قد باع مائتة مثلا تتينهما انهما لا يعيشان المائتين ايضا فقامت لهما

(قوله لن يعلم عاذا الخ) لعل المراد بالعلم هنا الظن والام تصح الملازمة في قوله والام يصح البيع الخ اى ولو نظر

الى غير المتيقن لم يصح البيع الخ ولنا في ذلك ما افاده قوله لانه امر غير متيقن من الضرورى المتيقن (قوله

وكونه غير المبيع) فيسقط بشرط رهنه ما ياتي في مالوم بشرط رهنه لانه بالثمن وقد ذكر في التبيين

بشرطه ايامه ولو بعد قبضه لانه لا يملكه (٢٩٨) الابد البيع ولا نه غيره استثنى عنه ثمة في البيع (والكفيل) المباحة عليه ايضا وشرطه
العليه بالمشاهد ولا تنظر
الى أنها لا تعلم بحاله لان ترك
الصحة فيها تقتصر او باسمه
وتسبه لا توصف بموسرقة
لان الاحوال لا يمكن التزامهم
في ذلك تمتع اختلافيهم في
الافواه وان انفسهم اسارا
وعنده فاندفع بحسب الرافعي
أن الوصف بهذا أولى من
مشاهدة من لا يعرف حله
وعلم بما تقرر أن الكلام
في الاجل والرهن والكفيل
(العنان) بما ذكرناه والا
فسد البيع وغلب غير
العاقل لانه أكثر اذا لاكثر
في الرهن أن يكون غير عاقل
وأنظر في الاجل الى أنه
مدة وفي الرهن الى أنه عين
وفي الكفيل الى أنه نسمة
فاندفع قول الاسنوي
صوابه العنين على ان
ما جع بألف وتاء قد
يكون مفرد مذكرا
فقصيره ليس في حله وشرط
كل منهما أن يكون (بشر)
في النسمة لان الاعيان لا
تؤجل فتأملوا ثمنا ولو رهن
بها لو تضمن أصالة كأي شيء
فاستبرهت به ادعى ان أصله
وقت كذا وأرهن به كذا أو
يكفله به بذا فاسدل تلك
انما شرحت لتصيل ما في
الذمة والمعين حاصل ويأتي
صفة ضمان العين المبيعة
والثمن المعين بعد القبض
فيهما وكذا ماثر الاعيان
المضمونة لا واد ذلك عليه
للعلم من كلامه الاتي في
الضمان ولا يضع بهه سلعتهن اثنين على أن تضامنا

لأنه شرط على كل ضمان
غيره ولو قال اشترى بثلث
على أن يضمنني بدل شهر
صح وإذا ضمنني بثلث جلا
تأجل في حقك وكذا في حق
المشتري على أحد وجهين
ومقتضى قاعدة الشافعي
رضي الله عنه أن البذره هو
هناك في شهر بر جمع لجميع
ما قبله وهو بالشرع يضمن
ترجيحه ويصح شرط
الثلاثة أيضا في بيع
الثمة ولا بد على من ذكر
الثلث مثال على أنه قد
ينطبق على ما يشترط المبيع
(والاشهاد) فلا يصح في
قوله عز قائلنا شهدوا إذا
تبايعتم (ولا يشترط تعيين
الشهود في الأصح) لثبوت
الحق بأحد عدل كأول من
ثم يؤمنهم لم ينعينوا ولو
استنوا لم يضمن ولا ينظر
لتفاوت الأغراض بتفاوتهم
وجبله ويجوز له أن يطلب
قصده ولا يتخلفه المالة
اختلافًا ظاهرًا بخلاف
مما في الزهن والكفيل
(فان لم يرهن) المشتري أو
جاءه من غير المبيع ولو لم يره
فتمتعه بثلثه أو خلافه أن
الاعتبات لا تقبل الابدال
لتفاوت الأغراض بذواتها
أو لم يشهد (أو لم يشهد
المعين) وإن أقامه المشتري
ضامنًا آخر فثمة (فللبائع
الخيار) لفوات ما شرطه
وهو على القول بأنه خيار
نقص ويضمن فورًا أيضًا
فبما إذا لم يقضه الرهن

أخلاقه الكفيل ولو ما سلف الخ (أو قوله) لأنه شرط على كل ضمان غيره أي وهو خارج عن مصلحته عقده
أه نهاية عبارة المغني لأنه شرط مقصود لا وجبه العقود وليس من مصلحته (أو قوله) في حقه أي الضامن
أه ع (أو قوله) ومقتضى قاعدة الخ قضية هذه القاعدة أن يتأجل في حق المشتري وإن لم يضمن به وهو
خلاف القوم من قوله وإذا ضمن به بدل الخ اسم أه أول والأقرب قضية هذه القاعدة أه ع (أو قوله)
ترجيحه) فهو له ومقتضى ضا المغني شرح العباب وقال الذي يتجده أنه لا يتأجل لأنه لا ملازمين الأصل
والضامن في الحال ولو التأجل فلا يلزم من اشتراط الأجل في حق الضامن اشتراطه في حق الأصل وصورة
المسئلة أن يبدأ إنشاء البيع ضمانًا مستقلا في شهر انتهى أه سم على ج أه ع (أو قوله) الثلاثة
أي الأجل والرهن والكفيل أه سم قول المتن (والاشهاد) أي على الثمن أو الثمنين سواء المعين وما في الثمة
معنى سم على منبهج (أو قوله) لا يشرط في قوله ويختص في المغني وإلى قوله قيل في النهاية (أو قوله) لم ينعينوا) قال في
شرح الروض أي والمغني فيجوز إبداء المبيع أو فوفقه في الصفات أه وقد يقال قياس قوله ولا ينظر لمخيار
إبداءه بدونه سم على ج أه ع قوله وقد يقال لمحل تأمل (أو قوله) ولو امتنعوا) أي الشهود والمعينون
عن التمسك (أو قوله) ونحوها) كالأشهر بالصالح أه ع (أو قوله) قصد) أي انقضى الوجاهة وقال ع ع أي
التفاوت أه (أو قوله) إذا اعتدلت لا تقبل الابدال) أي فلا يصح على قبول بدل ما شرطه ولو لم يره على أمالو
تراضيا بالابدال أو بغيره البائع اختيار فيصير يكونون غير عوض من فوائده أنه لو امتنع من إقباضه أو بان
مع بلام يثبت الخيار للبائع أه ع (أو قوله) أو لم يشهد) أي من شرط عليه الأشهاد كل من مات قبله نهاية ومعنى
قال ع (أو قوله) وكذا لو امتنع من الاعتراف بالحق عند الشهود وظاهره أنه لا يقوم وإن تمسقا مقوم فيه نظر إذ
المقصود من الشهود ثبوت الحق وأقرار الوارث بشر أمور ثمواتها: مدخله كشهاد الوارث في ثبات الحق
فانفاس الصيغة ووقع السؤال على المشتري بخوصية بشرط عدم الوطء هل يصح البيع أم لا والجواب عنه أنه
إن شرط عدم الوطء معطال يصح أو ما دام المانع قائما يصح أخذ المال وبعده بشرط أن لا يلبس
إلى آخر ما يأتي أه قول المتن (أو لم يشكك للمعين) بأن امتنع أو مات قبله نهاية ومعنى قال ع أي أو أعسر
على ما قاله الأستاذ في القياس سم على منبهج وسينحى كلام الشارح أه قول المصنف (فللبائع الخيار) أي
إن شرط له وإن شرط للمشتري فله عند فوات الشرط من جهة البائع ولا يجبر من شرط عليه ذلك على القيام
بما شرط له وإن الضرر بالفسخ نهاية ومعنى وأسن (أو قوله) وهو) أي الخيار (أو قوله) كضمه) أي في وقتل
قبل فسخ البائع فينبغي أن يقال إن نقص قيمته ملازم من نقصه في القيمة لا من نقصه في القيمة (أو قوله) أو تعلق
الحق أي قبل القبض كما هو ظاهر سم على ج وهو مستقامن كلام الشارح لأن قوله وغيره مطلق على هلاكه
و (أو قوله) كضمه أو تعلق) أمثلة و (أو قوله) هلاكه) متعلق بقضيه أه ع والأظهر أن قوله أو تعلق
كقوله أو ظهر مطلق على قوله لم يقضه فصاحبا إلى إيقاده سم ثم قوله يعرضه صوابه بل يقضه (أو قوله) برقبته

مسئلة شرط الكفيل اعتبار كون الثمن في الثمنين الأصح جهة ضمان العين المبيعة فكذلك الثمن المعين (أو قوله)
ومقتضى) مبتدأ خبره وترجيحه قوله قاعدة الشافعي قضية هذه القاعدة أن يتأجل في حق المشتري وإن لم
يضمن به بخلاف القوم من قوله وإذا ضمن به بدل الخ (أو قوله) ترجيحه) ضا المغني شرح العباب وقال الذي
يتجده أنه لا يتأجل لأنه لا ملازمين الأصل والضامن في الحال ولو التأجل فلا يلزم من اشتراط الأجل في حق
الضامن اشتراطه في حق الأصل وصورة المسئلة أن يبدأ إنشاء البيع ضمانًا مستقلا في شهر أه
(أو قوله) الثلاثة) أي الأجل والرهن والكفيل (أو قوله) لم ينعينوا) قال في شرح الروض فيجوز إبداء المبيع بثلثهم
أو فوفقه في الصفات وقد يقال قياس قوله ولا ينظر لتفاوت الأغراض لمخيار إبداءه بدونه سم (أو قوله) أو لم
يشهد) قال في شرح الروض من شرط عليه الأشهاد كل من مات قبله أه وظاهره أنه لا يقوم
وإن تمسقا مقوم فيه نظر (أو قوله) المصنف فللبائع الخيار) قال في شرح الروض ولا يجبر من شرط عليه ذلك على
القبض بما شرط له وإن الضرر بالفسخ أه (أو قوله) أو تعلق برقبته الخ) أي قبل القبض كما هو ظاهر (أو قوله)

لهلاكه أو غيره كضمه أو تعلق برقبته أرض بجانية أو ظهر به عس قد تم

ظاهره وان قل جدوا وجهه بان تعلق الجنابة به قدورث نقصا في تمتع من حيث الجنابة اه ع (قوله كوله
 المشروط رهنها) أي لانه بما يحتاج الى البيع ويتعذر حرمة التفرق بينهما وبين ولدها اه ع (قوله
 لان مات) أي بعد القبض فلا يخار سم وع (قوله عرض سابق) أي بخلاف غير المرض قال في العباب
 كشرح الروض أو تلف بعده أي القبض بسبب سابق أي بتغير بذلك اه سم (قوله فمات) أي التي تسلمها
 (قوله وامتنع الراهن الخ) أي فلا خيار لالا ائتمنه لقلناه فسمع البيع ورذالمرون وهو غير مقدور على رده
 بموته اه ع (عبارة سم عن العباب لتعذر رده التي تسلمها اه وهذا التعليق يشبهه لصورت
 الموت والتعيب معا) ولي من تعليل ع (قوله من تسلم الاخرى) وتغير حال الكفيل باعسار وغيره قبل
 تسكفه اترين انه قد كان تغير قبله لمحق بالرهن كما قاله الاسنوي أي فيثبت به الخيار اه نهاية زادا انغنى ولو
 علم المرتن بالعيب بعد هلاك المرون فلا خيار له لان الفسخ انما يثبت اذا امكن رده المرون كما اخذتهم
 ان كان الهلاك واجب القيمة فاخذها المرتن رهنا ثم علم بالعيب فلا خيار له كما هو به المارودي اه (قوله اي
 قنا) اي قوله قيل في اتقى (قوله اي قنا) فسر بذلك بناء على ان القن هو لوقي وعادة المصباح الفن الرقيق
 يطلق بلفظ واحد على الواحد وغيره ويراجع على اقفان واقتة اه ع (قوله من المشتري) لا فرق في
 صحة العقد مع ما ذكره ولزم العتق للمشتري بين كون المبتدئ بالشرط هو البائع وواقف المشتري او عكسه
 على المعتد سم على حين جملة كلام طويل فايراجع اه ع (قوله واما في التفتيش مائة م) بذلك (قوله
 او اطلق) اي سكنت عن ذكر العتق عنه قول المتن (قوله هو الخ) قال في شرح العباب ويظهر ان الهبة
 كالبيع فيصح شرط العتق فيها بل هي اولى الى ان قال وهذا يقترب بان القرض كالبيع فيصح اشتراط ذلك
 فيه ايضا ثم رأيت بعض المتأخرين حرم بما ذكرته في الهبة وفي شرط العتق في الاجارة بان استأجره من عبدا
 بشرط ان المأجر يعقوبه جهان والذي يتصهنا له لا يصح لان الرقبة نا غير ما ورد عليه فهو نحو اشترى
 عبدا بشرط عتق البائع لبعده ا ثم انتهى اه سم واستقر ب ع (ع) عدم النص في القرض والهبة وجهه بما
 لا يظهر فايراجع (قوله شرط نحو وقفه واعتاق غيره او بعه) نشر على ترتيب الفرض (قوله وماله) أي حصل
 ثمنه او بعه يفي بطلان بيع القن بشرط اعتاق بعضه (قوله قال بعضهم الخ) أي فيد بعضهم ذلك القول
 فقال ان بطلان شرط كل القن بشرط اعتاق بعضها اذا أهم ذلك البعض بخلاف ما اذا فيه يبيع (وفيه
 نظر) أي في كل من القولين (قوله بل الذي يتصهنا له) قال بعض الناس ان شرط الصحة هنا ان يكون
 ذلك البعض له وقع بخلافه ليسير جدا كدس عشر عن الفسوان بخلاف هذا الجنب بل لا معنى له
 كقوله ظاهر لان اعتاق أي بعض وان دق جدا يقتضي البراءة الى الباقي فالمقصود حاصل بأي بعض كان

لان مات) أي بعد القبض وثله بمرض سابق بخلاف غير المرض قال في العباب كشرح الروض أو تلف
 بعده أي القبض بسبب سابق أي بتغير بذلك (قوله وامتنع الراهن من تسلم الاخرى) قال في العباب لتعذر
 رده بجهه اه (قول لمصنفه المشهور واحتال البيع والشرط قال في شرح العباب ويظهر ان الهبة كالبيع
 فيصح شرط العتق فيها بل هي اولى الى ان قال وهذا يقترب بان القرض كالبيع فيصح اشتراط ذلك فيه
 ايضا ثم رأيت بعض المتأخرين حرم بما ذكرته في الهبة وفي شرط العتق في الاجارة بان استأجره من عبدا
 بشرط ان المأجر يعقوبه جهان والذي يتصهنا له لا يصح لان الرقبة نا غير ما ورد عليه فهو نحو اشترى عبدا
 بشرط عتق البائع لبعده آخر اه (قوله وشرح باعتاقه كله) عبارة شرح الروض وشرط أي وخرج باعتاق
 المبيع شرط اعتاق بعضه والمتح كمال بعضه الصحة بشرط تعيين المقتدر المشروط ولو باع بعضه بشرط
 اعتاقه فضته كلام الهبة كالحاوي الصحة ونقل الاسنوي وغيره عن المعين الغني بطلان قوله اه وفيه ولما
 حكاه الاخرى من حكمية بعضهم قالان مع فهو في غير البعض وفي غير ماله باق اه كلام شرح الروض
 وقوله فهو في شرح الفري قد يغير بالشرط أحدا لأمور والمذكور على القول بالصحة فوضه كلام الهبة
 كالحاوي عدم اشتراط ذلك وقد يقال فباس عدم الاشتراط انه اذا اشترى بالكل شرط اعتاق النصيب لانه

كوله للمعشروا رهنها
 وكذا هو المشروط رهنه
 جانبيا وان عفى عنه جانا أو
 فدى ولو قاب على الاوجه
 لان نقص قيمته لا يغير بما
 حدث بعد جناه منه من نحو
 عفو وتوبة كما يأتي لان
 مات بمرض سابق أو كان
 عيى ونسب لمجداهما
 فمات أو تعيب وامتنع
 الراهن من تسلم الاخرى
 (ولو باع عبدا) أي قنا
 (بشرط اعتاقه) كله من
 المشتري أو اطلق قال المشهور
 صحة البيع والشرط لقصة
 ورثته المشهورة ولشروط
 الشارع العتق على ان فيه
 منفعة للمشتري دينيا بالولاء
 وأخرى بالنواب والمبايع
 بالنسب فيه وخرج باعتاقه
 كالمشرط نحو وقفه واعتاق
 غيره أو بعه قبل وجعله ان
 اشترى كله بشرط اعتاق
 بعضه قال بعضهم ماله يبع
 ذلك البعض وقد نظروا بل
 الذي يتصهنا شره السكل

بشرط عتق البعض المغنن والمهملانه كشرط عتق الكل من حيث أداؤه للسراية الى عتق الكل من غير فرق بينهما فمع أدائه المقصود من كل وجعل معنى له وكون الأول هو عمل النص لا يؤولا تقرأ وان الثاني (٢٠١) مساوية في تحصل غرض الشارع عن عتق

الكل خلافتها للجهلة
قوله ما إن من اعتقت بعضه
كقوله اعتقت كسنان
قلت لا ينفع هذا الأعلى أنه
من باب التعبير بالبعض
عن الكل لأعلى السراية
لأنها تقتضي تأخرها لما
ولسنا ذلك بل لضربه مع
ذلك يسمى عتق الكل حال
منجزا وهو المقصود من ثم
لم ينظر إليه في قولنا لا تنفع
أول غيره وهو موسر لحصول
السراية الخ أمالوا شترى
بعضه بشرط اعتاق ذلك
العض فبعض غير نزع
لكن إن كان بأمره أو له
ولم يتعلق به مانع كرهه أو
لغيره وهو موسر لحصول
السراية فحصل المقصود
من تخلص الرقة من الرق
مسح كون المشروط كل
المبيع فالحاصل أن في محل
النص شيئين لا بد من
اعتبارهما كون المشروط
لجميع المبيع فصا أو استازاما
وكون العتق المستتر به
يؤدي حاله لعل كل الرقة
وتجلبه بشرط اعتاقه
عن البايع أو اجنبي وشمل
كلامه بشرطه فحين عتق
عليه بالشرأ كما به من أقر
أو شهد بغيره فبعض
ويكون تأكيذا لم يقصد
به إنشاء عتق لتبطل الوفاء

وأنه أعلم اه سم (قوله والمهمل) خلافا للمهمل والغنى والاسنى (قوله وكون الأول) أى شرط اعتاق الكل
(قوله الثاني) أى شرط اعتاق البعض معناه كان أو ميسما (قوله ما إن من) (قوله) * باعهم بشرط
اعتاق بعضهم فلا يؤولا يؤولا عتق يده عتق بشرط اعتاقه فبعضه نظر وما لم مد للجمع سم
على ج وعل وجهاً والمعضل المعن قد يسطر قبل اعتاقه فلا عكن اعتاقه بعد سقوطه مع هذا فالقرب
المعنى الأصل عدم سقوط العضو اه عش (قوله لمنا ذلك) أى اقتضاء السراية تأخرها وما كذا ضم إليه
(قوله الآتى) أى نفاها بعد سطر اه كرى (قوله بعضه) أى المعين ككلمه (قوله وهو موسر) أخرج
المعسر اه تم (قوله لكن إن كان الخ) قضية كلام الهمزة كالحوى عدم اشتراط ذلك سم على ج
ويؤيد أن الشارع عتق فقال العتق فلا عسى بين كون المشروط عتق يؤدي الى تخلص الرقة
من الرق وبين كونه فاصرا على ما شتره أو قاس ما قدره الشارع حر فبالواشترى كلب بشرط اعتاق بعض
معين من الهمة أنه لو اشترى نصفه بشرط اعتاقه بعد صم اه عش (قوله من تخلص الرق بالخ) بيان
المقصود (قوله سم كون المشروط الخ) معق يحصل (قوله فالحاصل) أى حاصل قوله بل الذي يتعدى هنا
اه كرى (قوله لجميع المبيع) أى لعل جميعه (قوله نفا) أى كسالة المتن (أو استازاما) أى ككلمه
الشارح بقوله بل الذي يتبع الخ (قوله وأما بعده) أى يخرج به عن المشتري أو أطلق (قوله بشرط اعتاقه
عن البايع الخ) فلا يصح البيع مع علانه ليس في معنى ماورد به الخبر به وبغنى (قوله فيصم الخ) خلافا
للمهمل والغنى (قوله وعلى هذا) أى قصد الانشاء (بمع الخ) والمتن قوله البطلان مطلقا سم على ج وهو أى
البطلان مطلقا فبعضه انشاء عتق أو لا مقتضى المطلق الشرح مد أى والغنى اه عش (قوله الشرط
المؤثر) أى المقتضى لبطلان العقد أو لزوم وفاء ذلك الشرط (قوله هنا) أى فى البيع (قوله ما ذكره وفى
جواب الخ) راجع فصل بيان أحكام اسمي المبيع والفاسد (قوله بالواقع بعده) أى بخلاف الواقع قبله فلا
أثر له اه سم (قوله بخلاف ما هنا) فى شرح العباب بسط في هذه المسئلة يعين الوقوف عليه اه سم
بسم انصفه وقد عني لانه انما سم شرط اعتاق النصف لانه سرى الى البايع فلتا سمل وفيه اذا صرح بشرط
اعتاق بعضه على ما قال بعض الناس ان شرط الهمة أن يكون ذلك البعض له وقع بخلاف البيع جدا
كسد عشرين والصواب خلاف هذا البحث بل المعنى له كالمظهر لان اعتاق أى بعض وان دق جدا
يقضى السراية الى البايع فالحاصل ما يصح باى بعض كان واقعه أعلم * (قوله) * باعهم بشرط اعتاق يده مثلا
فصل يصح لانه لو اعتق يده عتق بشرط اعتاق يده كشرط اعتاقه فبعضه نظر وما لم مد للجمع (قوله وهو موسر)
أخر المعسر (قوله فالحاصل الخ) قضية هذا الحاصل صم شتره انصف من نصفه الا خرج بشرط اعتاقه به
(قوله فيصم ويكون تأكيذا) المتقول بالبطلان ولما قال فى الرق عتاقا على ما يبطل أو كان أى المشروط
اعتاقه بضاعتى بالشرا اه تم نفسه فى المجموع ثم نظروا قالو يحتمل الهمة يكون شرطه تركيا
لعمى (قوله بخلاف ما هنا) فى شرح العباب بسط بسط في هذه المسئلة يتبين الوقوف عليه ومنه قوله وسواء
فما ذكر كان المبتدئ الشرط البايع أو المشتري وهو حق قوله البغوى أو واشترى عبدا بشرط على نفسه
اعتاقه صم ويتغير بين العتق وعدمه مع ضعف كالمظهر خلافا لما فهمه كلام الاندري وبه ثم نقل عن غير
البغوى ماوافق كلام البغوى ثم قال ثم رأيت الاندري قال المتبادر الى الفهم أنه لو شرط على نفسه العتق لزمه
الوفاء به كالمشرط عليه البايع الى آخر ما طالع وفى كثر حجتنا الاستناد الى الكبرى والوجهما اقتضاء كلام
البغوى لان الصور والادوات فى الحديث هو اشتراط العتق من جهة البايع فلا يكون لازما لانه ليس فى معنى

بجسده وعلى هذا يعمل اطلاق من منع * (تنبيه) * الشرط المؤثر هنا هو ما وقع فى صلب العقد من البتدئ به ولو لم يشرى سواه كان هنالك
مجاهاً بين البايع لاجله أم لا فبما يظهر من كلامهم ويظهر أنه لا ياتي هنا ذكر وفى جوابنا شك كاللأبى بشرط ترك الزوج والوطء منه أو منها
لان ذلك فى الزام أو الزام ترك ماوجب العتق بخلاف ما هنا فاقناه به ويلحق بالواقع فليجيب العقد

الواقع بعده في زمن خياره مجلساً وأشرط أن كان من البائع وواقعه المشتري عليه أو عكسه كان الحق أحدهما يستند زيادة أو نقصان الثمن أو المبيع أو الخیار أو الأجل وواقعه الآخر بقوله قبلت مثلاً لكن في غير الحظ من الثمن لانه ابراهمو لا يحتاج لقبول ولا يكفي رضينا زيادة كذا فان لم يوافق بان سكت في العقد وان قال لا أرضى الاندفاع بطل ولا يتقدم ذكر العاقد بل يجري في الملوكون من انتقال له الخیار أو كذا أو لا يصح أن البائع) ويظهر الحاق وارثه بمطالبة (٣٠٢) المشتري بالاعتاق) لانه وان كان كلفه تعالى لكن له غرض في تخصيصه لا ثابته على شرطه وبه فارق الأستاذ

(قوله فان لم يوافق الخ) قال في شرح العبايع ما نصه وعبارتهم ثم أي في باب الخيارات فيحصل به الفسخ وقوله في زمن الخيار لا يسع حتى تزيد في الثمن وقول المشتري لا يفعل وبقول المشتري لا اشتري حتى ينقص الثمن وقول البائع لا يفعل وبطلب البائع حله والمشتري تأجيله انتهى اه سم (قوله في العقد) أي على حالته الأصلية بقوله الشرط المذكور (قوله ما ذكر) أي قوله وبقي الخ هنا (قوله كوارث) أي والواري إذا نقص العاقد في زمن الخيار والمولى إذا كمل فيمتول المتز (مطالبة المشتري) أي أو نحو وارثه (قوله على شرطه) قد يخرج مسألة ابتداء المشتري الآن يقال موافقة البائع كشرطه فائتمل سم وعش وكلام الشارع في التسمية المارة انقصا صرح فيه (قوله وأما قول الأذري الخ) عبارة النهاية وأما قول الأذري لم يقل لا إذا أحاط المطالبة بحسبة لا سيما عند موت البائع أو جنونه فغيره مما ساقى في المناقاة في القصاص مما يؤخذ منه ما اقتضاه كلامهم من امتناع المطالبة بأن النظر في مثله للحاكم اه قال عش قوله مرد ما ساقى الخ خلافاً لابن حجر اه أي والمفتي (قوله والثاني) أي قوله أولاً (قوله به يرضى البائع الخ) يأتي أنه الأقرب (قوله) انهما أي الشئيين (قوله ان هذا) أي الشرا بشرط العتق هل هو من الحسبة أي مما يقبل فيه شهادة الحسبة يأتي أنه الأقرب (قوله بانها نه الخ) والأولى الموافق لما به أن قوله ان ثبت للمالك (قوله أو فورا) أي باختيار الحاكم عليه عند مناته واعتاقه عليه ضامره اه كأيأتى أنفا (قوله والأقرب) سماع دعوى الخ) أي أن الأقرب هو العتق الأول من كل من التردد بين (قوله وحسبته) أي حين كون الأقرب السماع والأحق (قوله) أي غير حسبته مكاف أي على التقديم بين القدين وقد أسلفنا اعتمادنا عليه أنه ليس لأحد المطالبة بطلاق (قوله في مكاف) أي عكس مكاف اه كروى (قوله بخلافه حسبة) أي بخلاف مطالبة الآخر بحسبة في مكاف وغيره (قوله بغير بانها) أي المطالبة بحسبة (قوله في نحو شهادة القريب الخ) أي كشهادة الرجل بطلاق أبيه من أمه (قوله وبه) أي بما ساقى (قوله ولا يلزمه) إلى المتن في المفتي والنهاية (قوله ولا يلزمه عتقه فورا) والقاس أن زعمه فيا لشرط البائع على المشتري اعتاقه فورا وإعلاء الشرط اه عش (قوله قبل عتق طوها) أي وإن جالس ويجبر على اعتاقها كأيأتى اه عش وفي سم عن الروض ولا يجوز استلادها عن العتق انتهى فان مات السيد عتقت عن الاستلاد أو سأل عن العتق مرد اه وفي النهاية والمفتي ما وافقه (قوله وكسبه) قد يشكل على أوصى باعتاق رقيق فتنظر الوارد اه (قوله الواقع بعده) أي بخلاف الواقع قبله فلا أثره (قوله فان لم يوافق الخ) قال في شرح العبايع ما نصه وعبارتهم ثم أي في باب الخيارات فيحصل به الفسخ وقوله في زمن الخيار لا يسع حتى تزيد في الثمن وقول المشتري لا يفعل وبقول المشتري لا اشتري حتى ينقص الثمن وقول البائع لا يفعل وبطلب البائع حله والمشتري تأجيله اه سم (قوله على شرطه) قد يخرج مسألة ابتداء المشتري الآن يقال موافقة البائع كشرطه فائتمل (قوله وأما قول الأذري الخ) عبارة شرح مرد وأما قول الأذري لم يقل لا إذا أحاط المطالبة به بحسبة لا سيما عند موت البائع أو جنونه فغيره مما ساقى في المناقاة في القصاص مما يؤخذ منه ما اقتضاه كلامهم من امتناع المطالبة بأن النظر في مثله للحاكم (قوله وطوها) قال في الروض ولا يجوز استلادها عن العتق اه فان مات السيد عتقت عن الاستلاد أو سأل عن العتق مرد اه (قوله وكسبه) قد يشكل على

شرطه وبه فارق الأستاذ
وأما قول الأذري لم يقل لا إذا أحاط المطالبة بحسبة فلا ينفع إلا بعد تعييد شئيين أحدهما ان الحسبة هل تتوقف على دعوى وطب
أولاً بل يقول الشاهدان للقاضي لتاعى فلان شهادة بكذا فاحضر لشهده عليه والثاني هو ما طبقوا حله وانما اختلفوا في أنه لو وقعت دعوى حسبته يصفى البائع العتق أو لا وبكل قال جماعة من أئمتنا هذا هل هو من الحسبة قياسا على الاستلاد بجماع أن كلا يرتب عليه العتق بقينا أولاً قياسا على شراء القريب فانه ليس من الحسبة لان القصد بانها المالك وترتب العتق من لوائزه التي قد تقصد وفلا وكذا هنا القصد اثبات المالك المترتب عليه الوفاء بالشرط لاختياراً أو فورا للنظر في ذلك مجال والأقرب سماع دعوى الحسبة والحق هذا بالاستلاد ولا تنظر لكون العتق قد يختلف هنا بعض البيع بخصوب أو أنه لان الاستلاد قد

يخالف العتق عنه في الصور الكثيرة التي تباع فيها ثم الأول وحسبته فيصم قولهم ليس لأحد المطالبة به أي غير حسبته مكاف لانه يمكنه المطالبة بخلافه بحسبة تصير بهم بغير بانها في حق مكاف لم يعمه مساقى في نحو شهادة القريب لقرية الفرق بين قصد الحسبة وعصمه وبه يتأيد ما ذكره هانم الفرق بين قصد دعوى الحسبة وعدم مقام ذلك كلفه فانه يغنيهم ولا يلزمه عتقه فورا إلا طالب أو وعد لمن فواته فان امتنع أجبره الحاكم عليه وإن لم يفعل البائع بل وإن أسقط هو أو القن حقه فان أمره عتقه عليه كما يطلق على المولى والواقع ذلك المشتري له قبل عتقه وطوها أو استلادها وكسبه ومقتضى ما قبل

أول حطة: أو وقفه ولو حال كونه محاصر (لم يضر البيع) بخلافه لا قبل ما استقر عليه الشرع أن الولاء لمن أعقق والبيعة لغرض الشارع من تمييز العتق (ولو شرط مقتضى العقد كالتبضع ٢٠٤) والرد (ببعض) مع بعضي لم يضر وأخذوا بتصرعي أنه وجبه الشارع ثم إذا تيقن في الرضا

كما سئلوا غير بل يضر وهو الأول على أنه يضر بوجوه من غير مقتضى العقد: فترى من هذا الشرط بل يتعين ذلك لأنه المرد في الذي بعده كيان وحسنه فهو يجرى لم يضر من غير تأويل وتقل عن بعضهم هذا الشرط هنا وبني عليه الزكشي وقا على من قال اختلف لغنى ما لو تضمن قبض المبيع منع البائع منه فغير أن قلنا بفسخه لا فساد والذي يفسد أنه مجرد التأكيد استغناء بالبيع الشارع فلا يبرأ بفسقه خلافا لما ذهبه من قول شارح صحيح العقد فصار لغا الشرط في الثاني لأن ريدما قلناه أن الثاني لم يفسد شيئا أصلا والأول إذا دلنا كسب (أو) شرط (أو ما لغرض فيه) أي عسرا فلا يصح: يفرض المعتدين أو - وهما في ما يظهر ثم إذا ما صار به كيانا (كشرط أن لا يأكل) أو لا يلبس (أو كذا) إن كان (مع) العقد وكان الشرط لغا قال جرحه وإن كان تأكل بالقرينة لأن هذا هو الذي لا غرض فيه البتة بخلافه بالفتنة لا اختلاف الأغراض حتى يفسد به العقد اهـ والصحيح أنه لا فرق إذا

بمعنى عليهم كل في قوله تعالى وإن أسأتم فلها اهـ نهاية (قوله) وخطة) إلى قول المن ولو شرط وصفا في النهاية (نزهة أو وقفه الخ) ولو باع فقبض بشرط أن يجعله بشرط أن يتصدق به أن ذلك ليس في معنى ما ورد به الشرع نهاية ومعنى (قوله) بما بشرط أن يتفقها أو فو بشرط أن يتصدق به أن ذلك ليس في معنى ما ورد به الشرع نهاية ومعنى (قوله) بما (مر) أي قوله وخرج باعتاقه كنه شرط نحو وقفه (قوله) هل يتبع ذلك أي رجوع من غير مع إلى العقد المذكور اهـ عن (قوله) فهو الخ) أي مع المسند إلى غيره العقد المذكور (بمعنى لم يضر) أي المسند إلى غيره الشرط المذكور (قوله) اختلف لفظي) بالضم بمعنى الخالف أي المخالفة بين لم يضر ومعنى لفظي اهـ كردى (قوله) لا يفسد اهـ أو لا يتغيران قلنا بفساده (قوله) بقوله اهـ أي الشرط اهـ عن (قوله) فيهما) أي شرط مقتضى العقد بشرط ما لا غرض فيه إلا أنه في قوله (في الثاني) أي في شرط ما لا غرض فيه (قوله) الأول) أي شرط مقتضى العقد وسيدع وعش (قوله) فلا خال الخ) وطريقه أن يرض الأمر للعالم كالميزان بالقبض اهـ عن (قوله) كيانا) أي في قوله ولا نظرا إلى غرضه نفسه لنحو ضغفأ لانه اهـ (قوله) أو لا يلبس) إلى قول المن ولو شرط في الغنى (قوله) إن كان كل من المأكل والملبس مما حاز كالميزان أو لا يلبس كل شرط أن كل الحرام أو يلبس الحر وفندي أن لا يصح اهـ كردى صراحة بمع قوله أن جلز لعله احتراز عما لو شرط الحر يردون ضرر ولا حاجة فلا يحتاج لقبوله به. بخلاف بيع نوبس والخ اهـ (قوله) ففسد به العقد) أي في خصوص هذه الصور ولا خلاف ما لم يبين اختلاف الأغراض والفساد كالميزان اهـ (قوله) أو لا يلبس) أي بين الفتنة والغنية اهـ عن (قوله) إذا لغرض البائع الخ) في هذا الجواب تسليم أن غرض البائع معسر فني في ما قدمه فكان حق الرد الموقوف لما قدمه من يقول إذا ذكر وإن كان يفرض إلا أنه بخصوص البائع وقد تقدم أنه غير معتبر اهـ وشيدى (قوله) انه) أي تعيين الغذاء (بمعنى الواجب) أي الواجب في الجلة وانما قلنا ذلك لأن الواجب انما هو الاطعام في الطعام المعين ذلك مع يادتهى التعيين وهذا العلو وتاشار إلى ردح الرافى أنه من القسم الذي أوجبه لم يجب طه اهـ كردى (قوله) من الخ) غرضه منه وما اعترض به الأسنوى على الرافى من أن الشافعي نص على الإعلان فيما لو شرط أن يتفق عليه كذا وكذا وهو الدان الخ من ادمين لا يلزم السد بحال بخلاف شرط ما لا يلبس كذا كذا فان الشرط من جنس ما يجب عليه في الجلة اهـ عن (قوله) من ادمين) أي نوبس من الأطعمة (قوله) من غير زيادة الخ) أي فان ادمين غير ضرر ولا حاجة لم يضر العقد ثم وعش (قوله) الجواز) (فرع) ولو باع ما لم يشرط أن لا يجعله مفعوما أو سفا بشرط أن لا يقطع به الطريق أو عبد بشرط أن لا يعاقبه على يجوز مع البيع ويقاس به ما في معناه نهاية ومعنى (قوله) هنا) أي فيما لو

غرض البائع بعد دخو وجهه من ملك في عين غرضه اهـ يحصل الواجب عليهم اطعامه ومن ثم لو شرط ما لا يلزم أصلا بشرط كسبه من ادمين أو صلته لغيره فلا كذا لغرض أول وقته فسد لعله تركيبه بشرط أن يقطع به الطريق بخلاف بيع قوبس بشرط نفسه من غير زيادة على ذلك لأنه لم يتحقق المصلحة فيمطلو له أعذاره ويندفع ما لزمه الزكشي هنا

شرط ان يلبس عاقل مبرور وكان بالغ وقوله المثنى (ولو شرط وصفا للرجل) ولو شرط البائع مع موافقة المشتري جبر المبيع بثمن في غير الممتنع بصفه لا لوجبه بل وخاف فوثق الثمن بعد التسليم جبر لان جبره من مقتضيات العقد بخلافه فلو كان جبره جلا ولا لادله بخلافه بعد التسليم لان البضاة عند هذا التسليم بالمبيع نهاية ومعنى قال عرش قوله مرد ولم يتفالح في غلبه صرح وقد قاله المأثم من العتله من مصالح العقول انه وان لم يتفح فوثق الثمن قد يكونه غرض في تعجيل القبض اه (قوله الاكدي الخ) عبارة النهاية بل لم يفتي اذ الامتث قال المفتي قال بعض شراح الكتاب بولو ايدل المصنف لفظ البداية بالحيوان لكان احسن ليشمل الامتثال حكمها كذلك وان ذلك قد وثق في المثنى ومحل هذا محل النهاية على العرف فان جلت على اللغة فهو كالتعجير بالحيوان اه قول المثنى (ككون العبد كتابا) ولو شرط كون المبيع عالما سهل يكفي ما ينطلق عليه الاسم أم بشرط كونه عالما عارفا منظر والاخر بالناظر وهل بشرط تعيين ما ينطلق عليه اسم العالم اذ انعددت العلوم التي يستعملون بها اسم الا في بعض نظر ايضا اذ انظر الناظر في ما لو شرط كونه قارئا ينبغي ان يكتفى بالقرائة العربية بان يكون يحسن القراءة ولو في المصنف عالما بشرط تحفظه من ظهر الغيب اه عرش (قوله أي ذات لبن) اني قوله فلو تعذر في المفتي والى الفرع في النهاية الاقوله فلو واو قوله وبهذا لو بيع (قوله أي ذات لبن) كانه اشارة الى انه لو شرط كثرة لبنها لم يصح سم على جرح قول قد يقال بصفة الشرط ويجعل على الكثرة صفا لو شرط كونه كتابا كتابة حسنة فصهر ويجعل على الحسن العرف قبل قد يشمله قول الشارح الا في الا ان الحسن الخ قال في شرح الارشاد لو شرط كونه كتابا لا يبعد الا كسفا بالاطلاق ويكونه يحسن الكتابة بما في علم كل عالم تكن الاغراض في محل العقد مختلفة باختلاف الاقلام فيجب التبعين اه عرش (قوله مع الشرط) عبارة النهاية والمثنى مع العقد مع الشرط اه (قوله ما في من الصلحة) أي مصلحة العقد وهو البعثة المبيع التي تختلف بها الاغراض نهاية ومعنى (قوله لا يتوقف الخ) في النهاية والمثنى ولا يتوقف بالو وهو احسن (قوله الذي الخ) مسقاة الانشاء (قوله فلم يشمله الخ) أي شرط وصف بقصد قول المثنى (وله الخبر الخ) لو شرط كونها لاطنين انما كانت عند التعجير لم يل لكن جلت قبل القبض فهل يسقط الخيار كقول الذين على الحد الذي اشترت به التصريه بجماع حصول المقصود فيعقد ولا يصح السقوط سم على وجوده يقال بل الاقرب عدم سقوط الخيار لان تأخير الجمل قد ينقص الرضا في الجمل ان تأخير الموضع فغرض المشتري ولا كذلك المصرا في تأخير ما في المصرة ان العبد لو تعلم الكتاب بعد العقد الصلة له لئلا كونه اه عرش (قوله فورا) كقوله الزاقي اه مفتي (قوله ان تخلف الشرط) ومنه لو شرط كون العبد نصرانيا فبين انما في اسلامه فله الخيار اه عرش (قوله فلو ان شرطه) عبارة النهاية لتعذر ذلك لو لم يتخير اه (قوله عنده) أي للمشتري (وقوله قبل اختياره) ولا طريق الى ما كان معرفته بعده اه عرش (قوله وهذا رد الخ) خلافا للنهاية عبارة هذا ولا يتأذى ما في به والوجه هو انه في انهم لمواختلفا في كون الحيوان خلاصا صدق البائع بينهما لان الاصل عدم تسقط الشئ فرى عليه بالرد دليل ما سابق في دعوى المشتري قدم العيب مع احتمال ذلك لان ما صرف من الرق قبل اختياره وما هنا في شئ يمكن الوقوف عليه لمن اهل الخبرة ودعوى أن ذكر الموت تنوع اه (قوله افتاء بعضهم) هو خيفة الشهاب الرمي والافتاء وجب هذا كيف يسوغ الرفع احتمال الحمل ووجه ثبوته حاخا خلافا لقوله بعد بخلاف بيع ثوب راي الخ (قوله أي ذات لبن) فيه اشارة الى البطلان لو شرط كثرة اللبن لانها لا تنبى في ظاهر الجرم (قول المصنف فله الخيار ان تخلف) لو شرط كونها لاطنين انما كانت عند التعجير حاصل لكن جلت قبل القبض فهل يسقط الخيار كقول الذين على الحد الذي اشترت به التصريه بجماع حصول المقصود فيه نظر ولا يبعد السقوط (قوله وهذا رد افتاء بعضهم) هو خيفة الشهاب الرمي والافتاء وجب هذا كيف يسوغ الرفع احتمال الحمل ووجه ثبوته بعد بخوفه اهل الخبر ولان الاصل عدم تسقط المشتري عليه بالرد وقد اوجب عمارة الشارح بالعرف على ما صرحه قواع المبيع في مسئلة

(ولو شرط وصفا بصدق
ككون العبد كتابا
الباية) الاكدي واغيره
(حاشا ولا يلو ان أي ذات
لبن (مع) الشرط لما فيه
من المصلحة ولانه التزام
موجود عند العقد لا يتوقف
التمتع على انشاء أمر مستقبل
الذي هو حقيقة الشرط فلم
يشمله النهي عن بيع
وشرط (وله الخيار) فورا
(ان تخلف) الشرط الذي
شرطه الماهر اذ وثق لغوات
شرطه فلو تعذر النسخ
لغير حدوث عيب عنده
فله الارش بتقصيه الا في
ولو مات المبيع قبل اختياره
صدق المشتري بيمينه في فقد
الشرط لان الاصل عدمه
بخلاف ما ادعى عياقدا بما
لان الاصل السلامة وهذا
يرد افتاء بعضهم بان البائع
يصدق بيمينه في كونها حاشا
اذا شرطه وانكر ما اشترى
ولا ينافيه تعبيرهم فيه اذ
بالموت لانه محض تصور
وانما المادى على تعذر معرفة
المشروط بخو يفتي بصدق
للمشتري في تشييد اقراره
ان الاصل عدمه مع العلم بما
يافى انه يشترط وجوده

عنده بانفسه ان يكون سنة أشهر منه مطلقاً وان دون أربع سنين منه بشرط أن لا يطاوعاً يمكن كونه منه وناقض الوصلتان حل البهية ورجع فيه لقول أهل الخبرة فكذلكها فيناظر (٣٠٦) أما لا يقصد كالسرق فلا خيار بغواه لأنه من البائع اعلام بهيومن المشتري رضاه

وأما إذا اختلف إلى ما هو أعلى
كل شرط يثبتها فيخرج
بكراً فلا خيار لأفضالوا لظاهر
أن عرض نفسه لخصو ضعف
ألا بلان العبرة في الأعلى
وضده بالعرف لا بغيره ومن
ثم قالوا لو شرط أنه خصى
فبان فلا خيار لأنه يدخل
على الحرم ومراهم
المسوح لأنه الذي يباح
له النظر اليهن فاندفع تنظير
شارح فيمكن أن لا يوجد
من الوصلتين شرط ما
ينطلق عليه الاسم إلا أن
شرط الحسن في شيء فانه لا
يد أن يكون حسناً فالأول
تخيير ولو قيد بحلب أو كحلة
شيء معين كل يوم أدى بعض
الاباء بطل وان علم قدرته
عليه كما اقتضاها ملائقهم ولا
بأن يهتبط السبب إلا في
في البيع في الاجابة بين العمل
والزمن فتأمل (وفي قول
يبطل العقد في الغاية) إذا
شرط فيها ما ذكر لا يجهول
ويجيب بأنه يعطى حكم
المسلم على أنه تابع ثم
رأيتهم أجابوا عندهم وان
القصود الوصف بذلك لا أنه
في العقل لا أنه داخل في معتد
الاطلاق (فرع) «اختلف
جميع متأخري فبين اشترى
حبالاً بشرط أنه ينت
والذي يقعه أنه أن شهد
قبل يذره بعصم انبائه
خبر بران تخير في رد ولا نظر

بعد بخير قول أهل الخبرة ولان الأصل عدم تسلط المشتري عليه بالرد (فرع) «في فتاوى الجلال السيوطي
مسئلة رجل اشترى أمثلة انما مبيعة فبانت مملوكة له الرد الجواب نعم لان المبيعة في العرف من انقطع
دمها في أيام العادة لانه انتهى وقد يقال كلام في الرد لان الجمل في الا كميعة عيب فيه الرد به ولو بدون
هذا الشرط اه سم (قوله عنده) أي البيع (قوله مطلقاً) أي وطئت بعد البيع أولاً اه عش
(قوله لقول أهل الخبرة) أي ولو فقدوا فبين تصديق المشتري لما علم به قبل من أن الأصل عدم وجود
الوصف في البيع و يبين أن المراد بقدهم في محل العقد فلا يكلف السيفر لهم ولو وجدوا في غيره و يبين أن
مثل محل العقد ما دون مسافة لعدوى لان من مائة ذلة الحاضر بدليل وجوب حضوره إذا استدعى عليه
منه اه عش (قوله فكذلكها في الخ) ويكتفي بجلين أو رجل وامرأتين أو أربع نسوة اه نهاية قال
عش قوله مر أو أربع نسوة هذا ظاهر في حل الأمة أما البهية فتد يقال لا يثبت حملها بالنساء انخلص
لأنه مما طامع عليه مال جال غالباً اه (قوله أما لا يقصد) أي قوله وان علم في المعنى (قوله لأنه) أي شرط
نحو السرقة مما لا يقصد (قوله كل شرط يثبتها في الخ) أو كونه مسلماً قبل كافر فلا خياره بخلاف عكسه
لرغبة الفريقتين أي المسلمين والكفار في الكافر من جهة يجوز بيعه للمسلم وان كافر في القليوبى على
الجلال أي بخلاف المسلم فلا يجوز بيعه لكافر فنه قضى على المشتري ثم رأيت في شرح الرض ثبوت
الخيار اذا شرط اسلامه فان كافراً اه بجري (قوله لخصو ضعفاً) اه قد يقال ما الحكم لو شرط عسر هذا
الغرض عند العقد فقال اشترى بثلث شرط كونه ثانياً الكوفي عاود عن البكر أولت القرائن الحالبة على
ارادته اه سيده وميل القلب إلى عدم سقوطه من التصريح كما يؤيد به ما مر عن العيصي من شرح الرض
(قوله شارح) هو البدوان شهية اه نهاية (قوله ما ينطلق عليه الاسم) وقضية أنه لو شرط كونه ذات
لبن وتبين أنها كذلك لكن ما تعلل بقلل جداً بالنسبة لتمامه من جسمه اه كتنى بذلك وقد يتوقف فيه بان
مثل هذا قد يعصيان وقد يشبهه قول جنى شرح العياض لكن لا يمين ويخو قد مر منه أي اللين يقصد الشراء عرفاً
فيما يظهر انتهى اه عش (قوله حسناً عرفاً) يبين أن يكون شرط الكثرة كذلك ويكون المرجع فيها
العرف الحسن خلافاً لما يحسنه الفاضل المشي من البطان اه سيده عن مصر عن عشا ما وافقه (قوله ما علم)
وكذا يبطل لو شرط وضع الخيل لشهر مثلاً اه معنى (قوله بين العمل والزمن) أي من أنه لو قطع ما كان فعله
عادة صرح وان كان العتد ثم خلاه اه عش (قوله اذا شرط فيها الخ) عبارة المعنى بصورتها بالشرط لا بالخلف
لأنه شرط معها شامحهم ولا فاشعها وقال بعكها ورجلها اه (قوله ما ذكر) أي كونها مملوكة ولو لا (قوله
بخير) أي الجواب العاوي عبارة النهاية على أنه تابع اذا قصد الوصف الخ اه (قوله لأنه داخل) أي نحو
الجمل (فيه) أي في الجوان المبيع (قوله بدونه) أي فلو بذره فلا يملكه بغيره فبينت امتنع عليه الرد فقها اه
عش (قوله وليس كذا اشترى الخ) جواب اعتراض من ضاعى قوله ولا نظر الخ فرجع خبر وليس الخ قوله
عدم انبائه الخ (قوله لأنه لم ينف الخ) قضيه أنه لو تافه شيء في مسئلة البائع كان غراره رابرة وامتص
الكاتب بخلافه في مسئلة الجمل فيمكن مراعاة أهل الخبرة فقامه ما أشرك الـ هو بان أمر الكتابة بما يشاهد
ويطلع عليه بخلاف الجمل له فليأمل وقضية الفرق ان المصدق المشتري يضاف مسئلة شراء البقرة بشرط
انما لو نحات في يده قبل العلم حتى يستحق الأرض كما يأتي (فرع) «في فتاوى الجلال السيوطي مسئلة
رجل اشترى أمثلة انما مبيعة فبانت مملوكة له الرد الجواب نعم لان المبيعة في العرف من انقطع دمها في أيام
العادة للجمل ولهذا يقال فلا تملك مملوكة لانه مبيعة اه وقد يقال كلام في الرد لان الجمل في الا كميعة عيب
ذله الرد به ولو بدون هذا الشرط (قوله لأنه لم ينف الخ) قضيه أنه لو تافه في مسئلة البائع كان غراره رابرة

وكذا لو حلف المشتري انه لا يثبت لما اقر انه يصدق به منه في فقد الشرط فان اتفق ذلك كله بان يدرجه فلم يثبت شامع صلاحية الاوص
وتعذر اخراجهم اوصار غير متقوم واحده عيب غلة الارض وهو ما ين قه متحاشا نابتا (٢٠٧) وجبا غير نابت كالأشترى بقره بشرط

انها لبون فثبتت في معلوم
يعلم انها لبون وحلفت على
أنها غير لبون لونه الارض
والمبيع تلف من ضمان
المشتري وأما إطلاق بعضهم
أنه اذا لم يثبت يلزم البائع
جميع ما حصره المشتري
عليه كجمل الباذر ونحو
الخراطة وبه ضمم أجرة
البازر فقط فيعبد جدا
والوجه بل انصواب انه
لا يلزم مسمى ذلك وليس
بمجرد شرط الانبات تفر را
موجب ذلك كإعلم مما يأتي
في باب خيار الكسح ثم أتت
شخصا أتت في بيع بزر على
أنه يدر قتاه فزعه على المشتري
فاورد فلم يثر بانه لا يضر
وان أورد غير ورق القتاه
فله الارض (ولو قال بعتكها
ونخلها) أو يحكم لها أوسع
جعلها (بطل في الاصح) لان
مالا يصح بيعه وحده لا يصح
بيع بمصر دافع غير وفارق
بعضه بعتك هذا الجدار وانه
أواسه أوسع اسمع المعبد
بانه داخل في مسماه لفظا
فلم يلزم على ذكره محذور
والجمل ليس داخل في مسمى
البهيمة كذلك فلم من
ذكره فزعه بين عليهما
وهو مجهول واطلاق حكم
المعلوم انما هو عند كونه
تبعالا مقصودا أو كالجدار
وامه الجبرح وشوها (ولا

الماء الخارج عماها تعرف حوصته لم يرد الا ان يقال لا التفات لثقل ذلك لمقارنه جدا (قوله) وكذا لو
حلف المشتري) قياس ماسبق عن فتوى شخصنا الرمي تصديق البائع اه سم (قوله) كالأشترى بقره
قد يقال بالقره فقط لا مود آخر غير البقر كخوشه فاقم قمتها بالبيكة بنوا الشرط فان كان
البزور المذكور كخوشه ربحا يعضل منه غير الانبات فواضع أقاد وان لم يكن فيمخير منه فغلة الانبات تبيين أنه
غير متقوم وأن المبيع من أصله غير معتقد اه سديد عمر (قوله) فله الارض) قضيت بمصلحة البيع وفيه نظر
لانه لو باع في بطن فبان كانا بطل البيع كالمسح به الشيخ أو لمسدوزم به في العباب وغير
لاختلاف الجنس وقياس ذلك البطلان فيما نحن فليس له اذا أورد غير ورق القتاه فقد بان غير قتاه فقد
بان غير جنس المبيع وسئل شخصنا الرمي على بيع ودخل أن حواشيه بربانته غير مهمل بطل
البيع كافي مسألة الشيخ أبي حامد فطالب بمصلحة البيع وفرق بين الذي بان هنا من غير الجنس بعض المبيع
لا كانه كافي مسألة الشيخ أبي حامد اه سم (قوله) وان أورد قال) هذا يحمل التأييد يعني ومثله ما لو لم يثبت
شيء ما قول ابن (بعضا) أي البازر ومثله الأمانة وبعثكها ولو كان ضرها قاض الطير كالحمل اه معنى
(قوله) أو يحكم لها) الى الفصل في النهاية والمغنى قالوا وان كان المشتري ايوته لبون (قوله) بانه داخل
في مسماه لفظا (الخ) قضيت أن المراد بالاس طرفه الثابت في الارض وأنه لو باعه مع اسد الحامل له من الارض
لم يصح والاقر بالعدالة ان كلامه معلوم مقابل بجزء من الثمن ويغفر عدم روية الاس لتعذر رويته
حيث يصح مع الجدار فهو غير مقصود بالذات بالنسبة لمصلحة البيع فليراجع اه عس (قوله) وحشوها
أي أو يحشوها أوسع حشوها فيصح ولا يمتد روية شي من الحشو وهذا يختلف انفسد الفرس فلا يصح
رؤية البعض من الباطن كالحصان فأنشئ شبهة وهو العهد ومثله أي الجدار وأس الجوزة وحشوها فيصح
اه عس (قوله) لتعذر استثنائه) عبارة قاضية لا يجوز افرادها بالعقد فلا يستثنى كضوا الحيوان اه (قوله)
وأورد على مفهومه بعض الشراح) هو البذر بن شعبة (قوله) ما بظهر فساد) هو أنه لو وكل ما كان الجمل
مالا لالام فباعها دفعناه له لا يصح له ذلك العقد بنفسه فلا يصح منها التوكيل فيه انتهى ومصل اليراد
أن مفهوم قوله وحده وقوله دونه أنه لا يصح بيعهما معاً اه ليس كذلك ولكن بيع فساد اه هذا الفهم
قد صرح المصنف بحكمه في قوله ولو قال بعتكها ولو قال بطل البيع في الاصح سم على ج اه عس وسيد
عمر (قوله) والحامل الخ) مطلق على الحامل بحر (قوله) والحامل بغير متقوم الخ) أي لانه لا يقابل بمال فهو
وامتنع الماء الخارج عماها تعرف حوصته لم يرد الا ان يقال لا التفات لثقل ذلك لمقارنه جدا (قوله) وكذا لو
حلف المشتري) قياس ماسبق عن فتوى شخصنا الرمي تصديق البائع (قوله) فله الارض) قضيت بمصلحة البيع
وفيه نظر لانه لو باع في بطن فبان كانا بطل البيع كالمسح به الشيخ أو لمسدوزم به في العباب
وغيره لا تختلف الجنس وقياس ذلك البطلان فيما نحن فليس له اذا أورد غير ورق القتاه فقد بان غير قتاه
قد بان غير جنس المبيع (وسئل) شخصنا الرمي على بيع ودخل أن حواشيه بربانته غير مهمل بطل
البيع كافي مسألة الشيخ أبي حامد فطالب بمصلحة البيع وفرق بين الذي بان هنا من غير الجنس بعض المبيع
لا كانه كافي مسألة الشيخ أبي حامد (قوله) وأورد على مفهومه بعض الشراح) هو البذر بن شعبة وقوله ما بظهر
فساده هو أنه لو وكل ما كان الجمل مالاً لالام فباعها دفعناه له لا يصح له ذلك العقد بنفسه فلا يصح منه
التوكيل فيه اه ومصل اليراد أن مفهوم قوله وحده (قوله) والحامل بغير متقوم الخ) أي لانه لا يقابل بمال فهو
وكان وجه فساد هذا الفهم قد صرح المصنف بحكمه في قوله ولو قال بعتكها ولو قال بطل البيع في الاصح
فليتأمل (قوله) حلت أحمية) لا يقال هذا مبني على نجاسة تولد هامن مغفل وهو ممنوع لاننا نقول هذا ظاهر

بيع الجمل وحده) كالمسلم من بطلان بيع الملاقع وانما ذكره وتطهقه (ولا) بيع (الحامل دونه) لتعذر استثنائه اذ هو كعضو منها
وأورد على مفهومه بعض الشراح ما بظهر فساد بائني تأمل فليفسد (ولا) بيع (الحامل بحر) ورتق اغير مال الام وان كان المشتري
بغير اصابه أو الحامل بغير متقوم كان حلت أحمية أو بجهة

من مغلط الحاشي أن الفرع
يتبع أخس أنواعه في الخاصة
فلم يأنهم حيث أطلقوا حكم
الجل أرادوا به غير هذا على
أنه نادر جدا فلا رد عليهم
وذلك لا امتنانه شرعا فكان
كاستنائه محسوبا مثله لكون
بصره العين غير ماله كما
وأنما يصح بيع الدار المستأجرة
لان المنفعة استعينا
مستتنة والجل جزء متصل
فلم يصح استئناؤه أيضا
فالمغشقة يصح إيرادها عند
عليها وحدها فصح استئناؤها
بخلاف الجل (ولو باع حاملا
مطلقا) من غير تعرض
لشئ ولو أوعده (دخول
الجل في البيع) أن اتحد
مالكها اجماعا والأبطال
ولو وضعت بمها فلو قلت
آخرون ستة أشهر من
الاول كان المشتري يملكه
الشحنان في الكفاية لان فصله
في ملكه وعن النص البائع
لانها محل واحد ويجب
بان السداد على الاستتباع
حالة البيع وما انفصل لا
استتباع فيه بخلاف ما
اتصل فأعلى كل حكمه

﴿فصل﴾ في القسم الثاني
من المنهات التي لا يقتضي
التهني فسادها كإفلال (ومن
التهني عنهما) أي نوع
مغاير لا زل (لا يبطل) بغير
ثم ضم كقول عن ضبطه أي
ببطله لالة السبب عليه
ويصح أن تكون معاودة
على بيع

كالحر واعتد الشهاب الرمي الصحيح كذا بهامش صحيح أقول وهو ظاهر ووافقته اقتصار الشارح هر أي
والمنفي بطلان على ولو كان الجل حرا أو رقيقا لغير مالك الام وقد وجد اقتضاه كلام الشارح هر تبعا
لو لدم من الصنع بما يأتي في تفريق الصفة من أنه متى كان الحر غير مقصود كالجم كان البيع في الحال صحيحا
بجميع الثمن ويلتزم كغيره من تزايده منزهة لعدم حيث لم يكن مقصودا اه عش (قوله من مغلط)
نور ع في ذلك بان ما في الباطن لا يحكم بخاصة قبل ظهوره وبعد ظهوره انما يعطى حكم الشخص من حيث
قيني صحة البيع لعدم الحكم بالخاصة انتهى ويجب بعد تسليم أنه لا يحكم بخاصة قبل الانفصال بانه غير
مقوم فهو كالحر وقد يقال المراد بعدم الحكم بخاصة في الباطن أنه لا يفسد ما لا فائدة في الباطن بمافي الباطن
والا فهو في نفسه صحيح اه سم وميل القلب إلى ما من عن الشهاب الرمي من صحة البيع (قوله غير هذا)
أي الجل من مغلط (قوله وذلك) أي عدم صحة بيع الحامل بحر الخ (قوله ومثله) أي الحامل بحر فلا يصح
(قوله فصع استنائه) عبارة شرح الروض فصع استنائه أو هاش عاده انتهت وقضية التقييد بشرع امتناع
استنائه لفظا كقوله في غير المستأجرة بعثها لا امنعتها فليراجع اه سم عبارة الغني فان قيل
يشكل على عدم صحة بيع الحامل بحر أو رقيق لغير مالك الام صح بيع الحامل المستأجر مع ان المنفعة لا تلحق
فكذلك استنائه الجيب بان الحاصل اشتد اتصالا من المنفعة بدليل جواز إقرارها بال عقد بخلافه وان استنائه
المنفعة قد ورد في قصة جارية باع من النبي صلى الله عليه وسلم واستثنى ظهوره إلى المادية تقيي ما هو اعلى
الاصل اه وقضية جوابه الثاني جواز استنائه لفظا فليراجع الخ (قوله ثم باعها) أي بعد موت الولد انفصل
لحرمة التفرق بين الام وولدها حتى يبرأوا بعهما معا اه (قوله المشتري) يمتد اه عش (قوله
البائع) عبارة الثانية والمغشاة انه البائع اه (قوله فأعلى كل حكمه) فعلم ان هذه الصورة تبرز مستثنى من
كلام المسنف من استنائه فقد دهم نهاية وبقي قال عش قوله هر غير مستنائة أي لا يخول في بيعها
عند الإطلاق اه

﴿فصل في القسم الثاني من المنهات﴾ (قوله في القسم الثاني) أي قوله كذا قالوه في النهاية (قوله التي
لا يقتضي التهني الخ) الصواب ان يقول الذي لا يقتضي التهني فسادا لكون وصفها القسم الثاني لا ملحق
المنهات فانما شاملة لما يقتضي التهني فسادا لغيره سم عي ج ويمكن الجواب بان يجعل من بيناته أو قوله التي
الخ صفة القسم الثاني والثالث باعتبار انه عبارة عن منتهيات تخصر صحتها بعض مطلق المنهات اه عش
عبارة المغني فيما ينهي صفة من البيوع غير ما لا يقتضي بطلانها وقضاياها يقتضي بطلان وغير ذلك اه وهي
ظاهرة (قوله أي يبيع) أي البيع المترتب عليه كقول الر كبان مثلا ولكن فيه تسامح بالنسبة للبيع على بيع
غيره وهذا النوع لا تصح اضافة بيع اليه كالا يقتضي اه ويشد ويأتي عن الحنفى ما يندفع به التسميع بكاف
(قوله عليه) أي على تقدير بيعه (قوله واقعة على بيع) يناسب هذا قوله كبيع حاضر لباد كذا نحو
قوله والبيع على بيع غيري فتمله بخلاف قوله وتلقى الر كبان فتمل اه سم عبارة العبري عن الحنفى وان

إذا حلت بأدنى مال وحلت بكله مثلا فندعى بطلانها ممنوعة اذ ليس آدميا (قوله من مغلط) نور ع في
ذلك بان ما في الباطن لا يحكم بخاصة قبل ظهوره وبعد ظهوره انما يعطى حكم الشخص من حيث قيني صحة
البيع لعدم الحكم بالخاصة اه ويجب بعد تسليم أنه لا يحكم بخاصة قبل الانفصال بانه غير مقوم فهو
كالحر وقد يقال المراد بعدم الحكم بخاصة في الباطن أنه لا يفسد ما لا فائدة في الباطن بمافي الباطن والا فهو في
نفسه صحيح (قوله فصع استنائه) عبارة شرح الروض فصع استنائه أو هاش عاده انتهت وقضية التقييد
بشرع امتناع استنائه لفظا كقوله في غير المستأجرة بعثها لا امنعتها فليراجع الخ

﴿فصل﴾ (قوله في القسم الثاني من المنهات) أي في القسم الثاني منهن جملته المنهات
الشاملة التي يقتضي التهني فسادا فلا يصح وصفها بقوله التي لا يقتضي التهني فسادا فكان الصواب ان
يقول الذي لا يقتضي التهني فسادا لكون وصفها القسم الثاني فتمل (قوله واقعة على بيع) يناسب هذا

كانت حاولت اقصه على بيع يكون التثليل مشكلا لان بيع الحاضر متاعا للبادي ليس منها عصبه انتهى عنه
 سببه والسبب ليس من البوع واما البيع على السوم والشره على الشره ليسا عايفين الاول ويكون
 المعنى من المتهى عنه فوع لا يسطر بيعه على البيع من فيكون الضمير لرجل بعض اقاربه ويكون التثليل
 بقوله كبيع الخنع تصدق والمضاف صحبته لان النوع عام للبيع وغيره اه اقول ودعيله اولاهما لالحكم
 الصنف الثاني لهذا النوع الثالث وثانيه ان بيع حاضر لبادي ليس من حثيثا فوع لا يسطر البيع منه بل
 هو من حثيثا لا يسطر ذاته وثالثه لا يظهر حيث عطف على الركنين وبعوه على بيع حاضر (قوله)
 فالفاعل مذكور لا يفتي ما في مرقح الكلام ان يقال فر جمع الفاعل مذكور اه سمعوا في الرشد في
 حذف صنفه مضاف اى فر جمع الفاعل مذكور وان مراده بالفاعل الفاعل بالمعنى الغوى اه وقوله او
 ان مراده الخنع فظهر (قوله) ويضم ثم كسر) قدم الخي اى والمعنى هذا وقال غير ان هذا الوجه الاول الذى
 سلكه الشارح احسن من الثانى ومن ضم اليه وفتح الطاعن حيث شمول الهمزة على ما لا يصف بالعلان
 ولا بعينه وانما يتصف بعدم الابطال كلفى الركن وغيره مما يأتى فى الفصل اه عش (قوله اى يبطله)
 اى نفسه اذ يعمد وقد (قوله افهمه) اى مرجع الضمير (قوله وهو بعيد) وهو وان كان بعيدا لكنه
 مساو للمعنى لضم اليه وكسر الطاء لانه ليس بى المعقول كان المعنى لا يبطله انتهى غذف الفاعل واثم
 المفعول مقامه وعليه فليست له وجه البعد لانه ان يمار تكلم بخلاف الاصل لانه يقتضيه اه عش (قوله)
 بعدنا الجع) جعلة نظيرا لى يجهل من هذا القسم مع انه منعه لانه اراد بالانتهيات ان يرد فيها ما يقتضيه
 خصوصه والاراد بالانتهيات ان يردى الخطب لانه الذى كان في عهده صلى الله عليه وسلم فتنصرف الابه اليه
 اه عش (قوله فانه الخ) اى التى عن البيع بعد النداء (قوله ولا لازمها) الاولى للزمنها ياد تلام الخ
 (قوله بل نخشيت قوتها) فان قلت نخشيت لانها غايه الامر اتم لازم اعم لحصولها غير ايضا
 قسولم يضر لان اراد بالزمن المتقضى لفساد الزم المساوى كآفاده كلام الجلال المحلى فى شرح جمع
 الجوامع كايضا فى الآيات الينافى انه الذى دل عليه كلام الاصوليين بما لا مزيد عليه متخالفان فهم متخالف
 وكذا يقال فيما يأتى كاستعماله فى تلى الركن فانه لازم لكن لازم اعم الى آخر ما تقدم اه سم (قوله)
 كبيع حاضر) اى كبيع بيع حاضر وهو قوله اقره الخ انتهى عنه القول المذكور واما البيع فاعز
 عش قال ابن قاضي شهابى بكنهه قد يقال للمتهى عنه بيع الحاضر للبادي والنفس والسوم ليس ببيع
 فكيف يضمن البوع المتهى عنها ويحجب به لما تعلقت هذه الامور بالبيع اطلق عليها ذلك شوى اه
 بجوى عبارة عش قوله مر كبيع حاضر الخ فى تسمية هذا كرى يعاجوز فان المتهى عنه الاثر لا يلا البيع
 لكنه مما يعال كونه مبداه فهو مجزى بالاجل اسم المسبب على السبب اه (قوله ذكرهما الغالب) يفيد
 ما سذكره بقوله وظهر الخ (قوله وهو) اى الريف و (قوله ونصب) بكسر الخاء عبارة المصباح انصب
 وزان حل النما او كبر وهو متخالف الجذب انتهت اه عش (قوله ما عدا ذلك) اى المذكور من المدن
 والقرى والريف اه عش (قوله وظهر الخ) وقد يفيد ذلك مفهوم قول الشارح مر قال بعضهم وقد
 يكون الخ لكن كتب ضنا العلم ما لشوى من شمس جاعل عند شيخنا مر عدم الحرمة من النفوس
 لها شوقنا تقدمه بخلاف الحاضر اه عش (قوله من يوقه) الاولى شخص ان يوقه يقول المتن
 (ثم الحاجة) اى تكسر وقد يشمل التقيد بخلاف القول بجان التقدما لان الحاجة اليه انتهى حلي ويني
 غشيه بقوله كبيع حاضر لبادي وكذا يحق قوله والبيع على بيع غيره فقامل بخلاف محق قوله وتلقى الركنين
 فليأمل (قوله فالفاعل مذكور) لا يفتي ما في مرقح الكلام ان يقال فر جمع الفاعل مذكور (قوله)
 بل نخشيت قوتها) فان قلت نخشيت لتقوى لا لزمنه غايه الامر اتم لازم اعم لحصولها غير ايضا قلت
 لوسلم يضر لان المراد بالزمن المتقضى لفساد الزم المساوى كآفاده كلام الجلال المحلى فى شرح جمع الجوامع
 و بينا فى الآيات الينافى انه الذى دل عليه كلام الاصوليين بما لا مزيد عليه متخالفان فهم متخالف وكذا يقال

فالفاعل مذكور ويضم ثم
 كسر كائنات عن ضبطه ايضا
 اى يبطله انتهى لغهم من
 انتهى ومن ثم اعاد عليه
 ضمير رجوعه قبل ويضم
 فتح وهو بعيد (ل رجوعه)
 اى انتهى عنه (المعنى)
 خارج عن ذاته ولازمها
 ولكنه يقترب به) فافهم
 البيع بعدناه الجعة فانه
 ليس لذاته ولا لازمها بل
 نخشيت قوتها (كبيع
 حاضر لباد) ذكرهما
 الغالب والحاضر المدن
 والقرى والريف وهو ارض
 فيها زرع ونصب والبادية
 ما عدا ذلك (بان يقدم
 غريب) هو مثال والمساوي
 كل جالب كذا قال ويظهر
 ان بعض أهل اللؤلؤ كان
 عنده متاع مخزون فخرج
 لبيعه ليعبر بومه فعرض
 له من يوقه له ليعينه
 تدريعا باغلى حرم ايضا
 لعله الاتية (بمحتاج
 ثم الحاجة عليه) مطروفا
 او غير (لبيعه بوم)
 يظهر انه قصو وقاؤم
 لبيعه بمر ثلاثة ايام مثلا
 فقال له اركه لا يبيعه لك
 بمر اربعة ايام مثلا حرم
 عليه ذلك للمعنى الاتية

ويحتمل التعجيل بإدله عليه ظاهر كلامهم (٣١٠) أن يريديعه بسرع الوقت الحاضر فيسأله تأخير عن موجه بأنه لا يتحقق التصديق

أن يقع بذلك الاختصاص فجاء ظهر لوجود العلم أن ذكره قهوان مثل البيع الأجرى أو الزاد
 أن يجرى محلا فلا يجرى شخص إلى تأخير الأجرة لوقت كذا كمن السبل متلاحم ذلك لنافعه من إيداع
 المتاجر أو عيش قول المتن (ثم الحاجة) أي حاجة أهل البلد ليلابن يكون من شأنه ذلك وإن لم يظهر
 بيعه مع البلد لقلت في عموم وجوده وخص السعر وكذا الباد أو ثمة قال عيش قوله هو متلبيه
 على أن الباد ليس بقيد وإن جيع أهل البلد ليس بقيد أيضا وهو ما احتجوا به لانسهم وأدوا به حاله
 ما لا يفرق في ذلك بين كون الطائفة من أهل البلد أو من غيرهم اه (قوله) وهو يحمل التضييق
 والآخر بالاول لظهور العلم اه عيش (قوله) يحمل علمه (الخ) أي لباد الخ (قوله) به (الخ) يدل بما
 دل عليه (قوله) مثال أيضا أي أو عيش اه (قوله) فيما يظهر (الخ) والتمه برجمي أو نظري
 جرى على الغالب حتى لو قال إن كلبه مع فلان فقط كان الحكم كذلك انتهى عيش قول المتن (بالحق) قد
 يقال فقتل العلم أن هذا أيضا هو وإن التضييق بتأخير بيعه الآن بقاسم القوله اه سم عبارة عيش
 لم تعرض في ولائع الإسلام إلى كونه قيدا اعتبارا أولا والظاهر الاول اه (قوله) لا يسع حاضر عيش
 قرائته بالرفع والخزم لكن قلب بعضهم أن الرواية بأخزمه وافتقر اسم اه عيش (قوله) برزق) هو بالرفع
 على الاستئناف ونعم الكسر فسداد للمسنن لأن التقدير عيشان يدعو برزق الله الخ ومعهم من أنشعوا
 لا برزق وغيرهم يرجع لان رزق الله الناس غير متوفاة في كل أمر وهذا كقوله من تعذر الرواية وأما إذا علمت
 فقتين ويكون معناها على الخزم أن يدعوهم برزقهم اللهم ثلاثا لجهن من معوههم من برزقهم
 اللهم تلك الجهة وأن برزقهم من غيرها اه عيش (قوله) ووقع لشار الخ) أنتم الله عيشانوه وقال
 ابن شهر آشوب فسددوا الناس في غفلتهم الخ (قوله) أو أقاد) أي قوله وإن أمكن في النهاية القوله حديث
 إلى ويحث وكذا في المتن القوله واختار إلى ويحث (قوله) آخر) أي يدعو الناس برزق الخ (قوله) هو
 أي القصر اه كردي (قوله) المالك) أي أو تأتبه (قوله) ذلك) أي أو كره الخ اه كردي (قوله) ولا
 يقال هو) أي المالك عبارة عن الشيء والنهاية فإن قيل لا يقع إلا بعمره على المرأة فكيف الحر من الوطء فإنه
 أعان على المعصية فينبغي أن يكون هذا مثله لا يجب أن المعصية تنافي في الإرادة إلى التأخير فقط وقد
 انقضت بالإرادة مع البيع الشيء واليجاب الصادر منه وأما البيع فلا تضييق فيه لاسيما إذا فهم المالك
 على ما أشار به حتى لو لم يشرع بالشبهة باله باقره غير بخلاف تمكن من الرأى لالحال الحر من الوطء فإن المعصية
 بنفس الوطء اه (قوله) لا الخ) علة لا يقال الخ (قوله) شرطه) أي إلا أن على المعصية قوله من لا تلزمه
 الجمعة) أي كلبسافر والعذور (قوله) ما فيه من التضييق) خبران على قصره اه سم (قوله) لا (الخ)
 أي والاولى إذا لم يمتنع السبأ أصلا وانظر ما عني التدور على هو باعتبار أقراء الناس أو باعتبار الأوقات
 كان تم الحاجة للسبب وقت تدور وقت أو غير ذلك ولعل الأقرب الثاني لأنه لو كان في البلد ما يقتضي محتجون
 السبب في أكثر الأوقات أو كسرت أهلها في غرضه كان معناه الجمعة اه عيش (قوله) يسر (قوله)
 أي ولو على التدريج (قوله) أو استشار الخ) عبارة عن النهاية والمخفى ولو استشاره البدوي في نفسه لم يخفى
 وجوب إرشاده إلى الاختار أو البيع وجهان أو وجههما يجب إرشاده اه وهي أحسن مما حكمتها الشارح
 من عطفه على المحتررات (قوله) أو جوبه) أي الإرشاد عند اه عيش عبارة سم هـ قال لوجوبها أي
 فيما إلى كاسمها الفتن في تلقى الركبان فإنه لا زمة له كسب لازم اه م إلى آخرها نعم (قوله) مثال أيضا) أي أو
 عندك أو عند من (قول المصنف باغلي) قد يقال فقتل العلم أن هذا أيضا هو وإن التضييق بتأخير بيعه
 الآن بقاسم القوله (قوله) من لا تلزمه الجمعة) أي كلبسافر والعذور وقد يقال قياس ذلك أنه لو تابعت شافعي
 ومالك بالمعاطاة فأم المالك لا يعتد الشافعي على المعصية لأن المعاطاة عند الشافعي قد فسد فمهرم لم يكن
 نقل عن المالكية عدم أم المالك فلا يرجع (قوله) ما فيه من التضييق) خبران على (قوله) أو جوبه به (قوله)

مختلف ما يحتاج اليه الا اذا راولوا قصد المالك بيعه بنفسه فترى محاشيه آخر ان يتعرض له ذلك أوسع المالك
 الإشارة
 أو سأل هو المالك أن يبيع له يسعر يومه أو استأجره فاستأجر عليه بما هو الأصلح له وجوبه عليه على الأرجح ولو قد من ويدا لشراء فتم عرض

الإشارة:

الإشارة بالأصل عليه وأما الوارد في الجواب الأصل عليه فلا يصح الإتيان به (قوله من يشتريه) شامل
للبودي عبارة بالغى والنهاية ما عثر به من أن يشتريه ويخصا وهو المسمى بالسهم والبيع والشرح أوفق
لقولهم السابق أن البلد مثال (قوله في أنه ترد الخ) عبارة الغنى ترد في الطلب قال بنون في
شرح الوجيز هو حرام ويبنى كقوله الأذرى الجزم به (قوله واختار الخ) عبارة والنهاية واختار البخاري المنع
أي التجرع بكسره به الزاوي وتفسيره يرجع إليه اه (قوله عندنا) في (خ) ليس بملأ أخذ البخاري لأنه
مقدم على أي داود بل تأيد بقوة مستندنا اختياره من الحديث (قوله وجهه كالبيع) يعني في الجزم
لأنه كوجه وهو التماس على البيع عبارة النهاية وبحسب الأذرى الجزم بالتم كالبيع وهو المختار ويظهر
تقديمه أخذ التماس بان يكون الثمن مما يتم الحاجة إليه اه قال عرش قوله من يشتريه الأذرى الخ هو موافق
لما اختاره البخاري فلم يجهل لعدم الحاجة إلى ما قاله البخاري وقوله وهو المختار أي فان التمس القادم من
ذلك أن يشتريه لم يحرم كقولنا التمس القادم للبيع من غيره أن يسلمه على التدرج عر سم على منعه اه
(قوله وبال الله) أي الفرق وعدم الأثر في الشراء (قوله يعمل الأول الخ) هل يشتري على الأول أن يريد
الشراء بسعر رومه فقوله أنا شترى لك على التدرج بارخص اه سم أقول فتنسب كلام الشارح والنهاية
والغنى اشتراط الرخص دون التدرج (قوله يعمل الأول) وهو الأول (قوله والثاني) وهو عدم الأثر (قوله)
جمع راكب (أي قول المتن إذا صرفوا في النهاية الأثره نظرا إلى المتن وقوله وسئل إلى المتن وقوله وتدل الواهم
(قوله الشراء منهم) ععلق بفتح الهمزة (قوله بان يخرج الخ) في صدق الثاني للشراء كما هو مفهوم
ما قبله على ذلك نظر الآن يدعي أن هذا معنى اصطلاحى للثمن اه سم وقوله ان هذا أي الثاني للشراء
منهم معنى اصطلاحى أي لا شترى لثمن أي ثلثي الركنان (قوله نظر المالا يخصه الخ) أي فتنسبه
استخدام جميعه أراد بلفظ الطائفة معنى هو المعنى الشامل للواحد اه أعاد التفسير عليه بالنسبة إلى النص الغير
الشامل الواحد به يتقدم قول الشهاب ابن قاسم وقوله نظر المالا يخصه الخ في ما لا يخفى فان جمع ضمير
الطائفة دليل واضح على أنه أرادهم بالجماعة فكذلك ما كان حكم الواحد لاثنين ولا معنى لخصصه إلا
هذا فليست له التسمية اه ريد في عبارة الكبرى قوله نظر المالا يخصه أي أو رد الواحد نظر إلى التقيد
الطائفة يعملونها أي أنهم اختصوا بالجمع مع أن التقيد به لا يخصها بالجمع لأنه ضمير وهو راجع
إلى ما اه وفضيلة هذه وما مر من الرشد في أن في بعض نسخ الشرح لما يخصها بدون لفظ لا
يحملون) علامتا الجمع فيمو قيا بعده يصح بان المراد من طائفة بالجمع الواحد وقد يقال أعاد التفسير على
بعض مدلول الطائفة وادفع السؤال إلى البرز عما يقع كثيرا أن بعض العرب بان يقدم إلى مصر ويريد
شراعى من الغلة فيمنعهم حكم مصر من التناول والشراعى فأن التضييق على الناس وارتفاع الأسعار
فعل يجوز زعفرانهم والبهم والبيع وهل يجوز لهم أيضا الشراعى من المصارين عليهم قبل ففهمهم إلى مصر لانهم
لا يعرفون مصر مصر فتنقذ الله فهم اه لا ينظر والجواب عنه أن الظاهر الجواب نعم لا تنقذ الله فهم
أذا غلب على من يقدم أنه يعرف البلد وأن العرب إذا أرادوا الشراعى ما أخذون بأكثر من سعره في البلد
لاحتياجهم اليه من أنهم لما كمن بالبيع عليهم عرفوا فافتا حكمهم وليس ذلك من الثاني الذي الكلام
فيه اه عرش وقوله لا يعرفون الجواب اه موافق لكلامه بعد إسقاط لفظ لا وقوله اذا غلب على من
هلا قال في الجواب اه الإشارة بالأصل عاينوا ما أراد في الجواب الأصل عليه فلا يصح الإتيان به (قوله يعمل
الأول الخ) هل يشتري على الأول أن يريد القادم الشراء بسعر رومه فقوله أنا شترى لك على التدرج
بارخص اه (قوله بان يخرج الخ) في صدق الثاني للشراء كما هو مفهوم ما قبله على ذلك نظر الآن يدعي أن هذا
معنى اصطلاحى للثمن (قوله نظر المالا يخصه الخ) في ما لا يخفى فان جمع ضمير الطائفة دليل واضح على أنه
لأرادهم بالجماعة فكذلك ما كان حكم الواحد لاثنين ولا معنى لخصصه إلا هذا فليست له التسمية (قوله) في
غيره) مثل ذلك قوله في شرح العبدان كذا كذا غير قاصدين مكان الثاني فالأوفق بظاهر اختيار الحرمة أيضا

من يشتريه وتخصا في
إنه تردد واختار البخاري
الأم لجسمه بثمنه عند أبي
داود وبحت الأذرى الجزم
به بوجهه البان بنون وله
وبوجهه كالبيع وإن أمكن
الفرق بان الشراء غالبا
بالنقد وهو لا يتم الحاجة
إليه وبال الله جمعه متأخرون
ويجوز الجمع بعمل الأول
على شراء بمتاع ثم الحاجة
السبه والثاني على خلافه
ولابد هنا في جميع المناهي
على ما يأتي أن يكون عالما
بالنهي أي أو مقصر في
تعمله كما هو ظاهر أخذ من
قولهم يجب على من باشر
أمر أن يتعمل ما يتعلق به
بما يغلب وقوم (وأتى
الركبان) جمع أو كبوه
للأغاب والمراد بسلط
القادم ولو واحدا عاشيا
للشراء منهم بان يخرج
لحاجة فيصا دفعهم فيشتري
منهم أو (بان يتلقى طائفة)
وهي تشمل الواحد خلافا
لن غل غسقا وروده على
نظر المالا يخصه لا خلاف
له على بعض ما سبقنا
وهو قوله (يحملون)
متاعا) وان شئت الحاجة
إليه (إلى البلد) يعني إلى
الحل الذي خرج منه الثاني
أولى غيره وسئل ذلك كنه
تعبير غيره بالشراعى

الجالب بل يشل شراء بعض الجالين (٢١٢) من بعض (فيشتر به منهم) يشترط لهم (قبل قدومهم) أي لا يتبع التصرف به (ومعرفتهم

بالسعر) انتهى الصريح عن
تلقبهم بالبيع مع اثبات
انحياز لهم إذا أنوال السوق
والغنى فيه احتمال غيبيهم
سواء اشترى بكذا أم لم يشتر
على الأصح وقيل خشية
جنس المشتري مما يشتر به
منهم فيضيق على أهل البلد
وأفهم التمتع مما ذكرته
أنه لا ثم ولا انحياز لتلقيهم
في البلد قبل الحصول للسوق
وان غيبيهم والثاني صرحوا
به وقياسه الأول ووجه
بأنهم المصغر ونحو ذلك
واشترى جمع منهم ابن
المنذر الحرمة فيه نظر وان
اعتد ذلك بعض السراخ
ولأنها إذا عرفت أسعار البلد
الذي قصدوه ولو عرفوا
صدوقه فيما شترى منهم به
أودونه ولو قبل قدومهم
لا تفتقر الغنيب ولا يفي إذا
اشترى منهم وطلبهم وان
غنيهم وثبت إذا لم يعرفوا
السعر ولكن اشتراهم أو
بأكثر قال جمع يحرم وهو
الذي يدل عليه المنز ووجه
بأن احتمال الغنيب مطلق
هنا وهو ملحق الحرمة
بخلاف انحياز فان ملحقه
وجود الغنيب بالنقل ولم
وجد وقال آخر ولا حرمة
أذلا ضرر وهو الذي دل
عليه كلام الرافعي فهو
الأوجه (ولهم انحياز)
فورا (إذا عرفوا الغنيب)
وثبت ذلك وان عدا الغنيب
إلى ما أخبر به للضرر مع
عذرهم ومن ثم سألوه أن يشترى منهم فلا ثم ولا انحياز كما صرحوا به والسر لتقصيرهم ولم ينظر لعدا الغنيب

يقدم مال قابل للحنن وقوله الحرج فموقفه الآن يريد ظاهر الخوف شق العصفار حرج ثم رأت الشارح
ذكر في مسئلة الاحتكار ألا تبقي قبل قول المتن ويجزم التفرق بين الام والولاهما كالسراج فيما قلنا وكذا
قوله وليس ذلك الخ فموقفه بل الصورة السابقة في كلامه من الاول من قسمي الثاني المار في تصويره
قول المتن (قبل قدومهم) صادق بما اذا لم يردوا دخول البلد احترازاً منهم الشراء منهم في حال
جوازهم وهو واحد احتمالين أحدهم حر قالوا لا يحرم على من قصد بلداً بضاعتها في طريقه ما لها
وكما قصد من البلد الذي خرج منها للبيع فيها أن يشترى منهم سم على منهم اه عش وأقول الحرمة
في كل منهما فيداهما قول الشارح المار ومثله في النهاية والمغني بأن يخرج الحرج مع قوله يعني إلى الحصول الح
(قوله بل يشل شراء بعض الجالين الخ) أقول ولو قبل بعدم الحرمة في هذه الصورة لم يكن بيعاً أصحاً
إذا كان المشتري والسائل معاً إلى ذلك اه عش قول المتن (ومعرفتهم بالسعر) المراد بالسعر السعر
الغالب في العمل المقصود للمسافر وان اختلفت الأسعار في أسواق البلدان المقصودة اه عش (قوله انتهى
الصحيح الخ) فصحى بالشراعي يصح نهايه ومعنى قال عش قوله فيصحي بالشراعي أنهم لم يجزوه
البيع لاصح وهو ظاهر اه (قوله إذا أنوال السوق) كذا في أصله وسيله أو بآلاف فليست له ولعله من
قصر في النسخ اه سديد (قوله والمغني في الخ) التبديل به يقتضي حرمة الشراء وان كان بسعر البلد
لكن سألني أن اراجح خلافه اه عش (قوله وأفهم) أي قوله قلنا خرج في الغني الاستلزام (قوله قبل
الحصول في السوق) لكن بعد عكسهم من معرفتنا السعر اه عش (قوله والثاني) وهو عدم انحياز (قوله
الأول) وهو عدم الاثم سديد وعش (قوله وقياسه الأول) جزم به في شرح الرر وض (قوله ووجه الخ) قد
يكون الثاني قبل التمكن عادة من معرفة السعر بحيث لا يعدون معرفة من بوجه فالوجه التخصيص اه سم
(قوله ووجه) أي القياس اه كردى (قوله بأنهم المصرون) فنيته أنه لو اشترى منهم قبل التمكن من
معرفة السعر حرم وثبت انحياز وبذلك صرح والشارح في مواشئ شرح الررض وكذا اشترى قبل قدومهم
لكن نقل سم على التمس من حر أنه قرر في هذه مران الحرمة لعدم انحيازهم والاقر بوثب انحيازهم
تقصيرهم فأنشروا اشترى منهم قبل دخول البلد اه عش (قوله منهم ابن المنذر) يمكن حله على ما قبل عكسهم
من معرفة الأسعار فلا ينافي ما قبله اه نهاية (قوله ولا يفي الخ) عطف على تلقبهم أي لا ثم ولا انحياز فيه الخ اه
كردى (قوله ولا يفي إذا لم يعرفوا الخ) متعلق بقوله الاتي قال جمع الخ (قوله فهو الأوجه) وفاة قلنا به (قوله
فورا) كذا في النهاية والغني قول المتن (إذا عرفوا الغنيب) أي ولو قبل قدومهم بها بغير معنى (قوله وثبت ذلك)
أي انحياز وكان الأولى بثبت بصفة المضارع (قوله أي ما أشير الخ) أي التلقي (قوله وان عدا الغنيب الخ)
شكلاً قلنا به والغني عبارة مملولة لم يعرفوا الغنيب حتى رخص السعر وعدا إلى ما عداه في ثبوت انحياز
وجهاً في الجرا وأوجهها طعنه كذا في الصبا للبيع وان قبل بالفرق بينهما اه قال عش قوله
عليه أي عدم ثبوته وقوله وان قبل الخ من قاله شيخ الاسلام اه (قوله الغنيب) يعني قوله انتهى الصريح
الخ (قوله ومن ثم) أي لغرضهم (قوله كبر) أي في قوله ولا يفي إذا اشترى منهم بلابهم الخ (قوله
الخ اه وهل يشترى بكذا سعر المكان الذي قصدوه من مكان التلقي حتى لو عرفوا سعر الأول دون الثاني
انتفت الحرمة ما ويعتبر فيه نظر ومن أقر أذلا لشراهم أهل بلد من الحاج عند مرورهم عليهم وقضية
قوله الاتي سعر البلد الذي قصدوه هو الأول (قوله تلقبهم في البلد قبل الحصول للسوق) أن كان ذلك
مقر وضاً إذا عرفوا السعر فافهم المتن ما ذكره حيث نواضع وان كل من عرفوا وضاً أي من ذلك في أفهامه
ما ذكره نظر لأنه إذا لم يعرفوا صدق قوله قبل قدومهم ومعرفتهم بالسعر (قوله وقياسه الأول) جزم به في شرح
الروض وقوله ووجه بأنهم المصرون قد يكون الثاني قبل التمكن عادة من معرفة السعر بحيث لا يسدون
مقصرين بوجه فالوجه التخصيص (قوله منهم ابن المنذر) يمكن حله بالمتن وان المنذر على ما قبل التمكن من

عدم القهر وان عينه لان مثل ذلك ليس تصرفا بالوافقة على البيع لعدم المخاطبة من البائع والواسطة
 المتشترى اه عش وتوله بل لا يبعد الخ أو قول الشارح كالتأنيب والمغنى أو كان بطاف الخ كالمصرح
 فيه **(قوله ما لو اتني ذلك)** أي الاستقرار اه عبارة المغنى فان لم يصرح له المالك بالاجابة بان عرض
 بها أو سكت أو كانت الزيادة قبل استقرار الثمن أو كان أخذك ينادي عليه لطلب الزيادة لم يحرم ذلك اه
(قوله فنجوز الزيادة الخ) لكن بكرة فيما لو عرض له بالاجابة تمهانه ومعنى **(قوله فنجوز الزيادة)** أي والحال
 أنه يدا الشراء كطو ظاهر والاحتمال زيادة لان من النجش لا تقبل بجرم على من لا ير الشراء أخذ
 المتاع الذي يطاف به لغيره فالتفرج عليه لان صاحبه انما يذن عاقبة تقبيل بالشر او يتخلل في ضمانه
 بجرم ذلك حتى لو تلف في يديه كان طر يقا الضمان لانه غاصب بوضع يده عليه فليقبله فانه يقع كثيرا
 اه عش **(قوله لا بقصد اضرار احد)** قضيت أنه لو زاد على نية أخذه لا لغرض بل لاضرار غير محرم
 فليتامع ومع ذلك لا يحرم على المالك بيع الطيب بثلث الزيادة اه عش قول المتن **(والبيع على بيع)**
 (غيره) ومثل البيع غيره من بقية العقود كالاجرة والعارية ومن أتم عليه كتاب ليطالع فيحرم على غيره
 أن يسأل صاحبه فيما لم يفسد من الأجزاء ما يرى وقوله ان يسأل صاحبه فيه أي أن يطلب من صاحبه ليطالع
 فيه أيضا اه يجبر على قول المتن **(قبل زومه)** أي أباعد زومه فلا معنى له أنه نهاية قال عش قوله
 حر أم أباعد زوما والخ ومثل ذلك الأجرة بعد عقدها فلا حصة لعدم ثبوت الخيار فها هو إجابة فتمت على المعتقد
 وأما العارية فيبقى عدم حصة طلبها من المبرور ما بعد عقدها وقوله لأنه ليس ثم ما يعمل على حله على الرجوع
 بعد العقد ولا على الامتناع منه قبله الا مجرد السؤال وقد لا يجيبه اليه نعم لو جرت العادة بان المستعير الثاني رد
 مع العارية به شاهد به أو كان بينه وبين المالك شفعة مثلاً فتمت له على الرجوع واستحل الحرمة اه والا قرب
 ما مر تأمن الرماوي من حصة طلب العارية بعد عقدها مطلقا والله أعلم **(قوله بمن الثمن أو أقل)** ان كان
 ثمنه غير مرتب فواضح وكذا ان يرجع الثاني وهو أو أقل لكل منهما أو لا فشكل بخلاف لعاريا تم انتهى سم
 على جأ لا تشانه أنه اذا قاله افسح لا بيع مثله بثلث الثمن يحرم ولا رجعه ولا نظرا إلى أنه قد يكون له غرض
 كتحصيل من بين الرقبة لكونه صدقة مثلا لان مثل هذا ليس مما يرتب على الزيادة قال المتن وعدمه
 ومغومعه لو قال لا كثر لا يحرم ولعله غير مراد بل المدار على ما يعمل على الرد اه عش وتوله ولا نظرا الخ مع
 عدم اتساق دله الآية رده ما مر منه عند قول الشارح لا شر به منسك باكثر وقوله هنالعه غير مراد بل
 المدار الخ **(قوله لا يعرضه عليه الخ)** مثله ما لو اشترى متاعا من جنس ما ير بشره وقبضه على وجه يفهم منه
 المشتري ان هذا شئ مما ير بشره اه عش **(قوله بل قال الماوردى الخ)** الانسداد كره بعد قول المتن
 والشرع على الشرع الخ كلفل المغنى عبارة الحق الماوردى بالشراء على الشرع اطلب الساعفين المشتري
 من ياد فخرج الخ قال السبدي وقد يقال لما الحكم فيما لو طلب شخص من البائع من زمن الخيار شيئا من جنس
 الساعة لم يلجأ باكثر من الثمن الذي باعه به لاسكان طلبه من مقدار الاكمل الا بانفسجام ما يبيع منها وقيام
 كلام الماوردى القهر لأنه يؤدي إلى الفسخ أو التمس فليتامع اه مر عن عش ما يشهد **(قوله أو التمس)** قد
 يقال باعتبار ذلك يقتضي عدم التقيد بقبول الزوم الا ان يقال العلة الاداء على احد الامرين وذلك لا يتأق بعد
 الزوم اه سم **(قوله قبل الزوم)** أي وكذا بعد وقد اطلع إلى آخر ما مر **(قوله انتهى الصبح عنهما)** أي البيع
 على البيع والشرع على الشرع اوفيه تساع عبارة النهاية والمغنى للعموم خبرا الصعيص لا يبيع بعضهم على بيع
 بعض زياد الثاني حتى يتأق او يزد وفي معناه الشرع على الشرع المغنى فيما لا يذاه اه **(قوله والكلام)**

ما لو اتني ذلك أو كان بطاف
 به فنجوز الزيادة لا يقصد
 اضرار أحد (والبيع على
 بيع غيره قبل زومه) لبقاء
 خيار المجلس أو الشرط
 وكذا بعد وقد اطلع على
 بسبب وانغفر التأخير لنحو
 لبس (بان يامر المشتري)
 وان كان مغروا والنسبة
 الواجبة تحصل بالتعريف
 من غير بيع (بالفصح
 ليس به منسك) أو جرحه
 بثلث الثمن أو أقل أو يعرضه
 عليه بذلك وان لم يامر
 بفسخ بل قال الماوردى
 يحرم أن يطلب الساعفين
 المشتري باكثر والبائع
 حاضر قبل الزوم لادائه
 إلى الفسخ أو التمس
 (والشرع على الشرع بان
 يامر البائع) قبل الزوم
 (بالفصح ليشتره) باكثر
 من غنه انتهى الصبح عنهما
 والكلام

فان ما قسم في الشرع منهم عن دالة كلام الرافعي عدم اعتبار هذا التقيد فليتامع **(قوله بثلث الثمن أو أقل)** ان كان شرعا غير مرتب فواضح وكذا ان يرجع الثاني لكل منهما أو لا فشكل بخلاف لعاريا تم انتهى سم
(قوله أو التمس) قد يقال باعتبار ذلك يقتضي عدم التقيد بقبول الزوم الا ان يقال العلة الاداء على احد الامرين وذلك لا يتأق بعد

حيث الخ عبارة للمعنى ثم جعل الترخيم عند عدم الاذن فلو اذن البائع في البيع على بيعه والمشتري في الشرع على شرائه لم يحرم لان الحق لهما وقد استلزم مفهومه انهما السابق هذا كمال الاذرى ان كان الاذن مال كافيا كان وليا وصيا وكيلا أو نحوه فلا عبرة باذنه ان كان فيه ضرر على المالك ولا يشترط الترخيم في صحة ما وعد به من البيع والشرع اطلق جود الاذرع على كل تقدير وشلا فالان التقيد بشرطه اه وقوله هذا كمال الى قوله ولا يشترط في قسم عن شرح الرضوي وقوله ولا يشترط الخ اذا النهاية ما مومض الجواز مع الاذن اذا دللت الحال على الرضا لمكان ذلك على عدم موانعها اذن فغير او حقا فلا حاجة للاذرى اه (قوله) ونظروا ان جعل الخ محمل تأمل فقد صرحوا بانها ادخل بالمبيع عيبا وجب اعلام المشتري به وهو صادق باذا كان البائع باهلا به مع انه لا تقصير منه مستند ولا فرق بينه وبين الغبن اذا لم يحصل الضرر فليتأمل وليراجع اه سدد عبارة ع ش قوله مر لا محذور فيه الخ بل قضيتا لتعليل وجوبه وان نشأ الغبن من مجرد تقصير الغبون لعدم علمه موافق هذه القضية قوله السابق وانصحت الواجبة تحصل بالتعريف من غير بيع فلا قريبا اقتضاه كلام الشارح مر من عدم اعتبار كون الغبن ناشئا عن نحو ع ش اه (قوله) والضرر الخ قد يقال ليس ملاذ كرهته بل من ان كساب اخف الفسادتين فان ضرر الغبون خسر محقق وضرر الغابن فونج غير يرضخ من قوله من يكره غبن المشتري ان تعريفه بالغبن لا يتجاوز الندب الى الوجوب وان اقتضاه تعليمهم بانه من النصيحة الواجبة والمستعمل من لا يعرف الحق يقول وجب نصحه لم غبنه اه سيد عر اقول في كل من الانخذ المذكور واللازمين وجوب النصيحة وحمة الغبن نظر ظاهر وانما كان يظهر ذلك لو اتحد الناصح والغابن وليس كذلك قول المتن (والغش) فله تجش كنه ضرر يوفى شرح مسلم لنودي واما التجش فيكون مقتوحا من جميع ما كتبه من مهمة اه ع ش (قوله) يثير الرغبات فيها) أي الساعه قول المتن (بان يزيد) لا يبعد ان ذكر الزاد لانه الغالب والافادع تخافها ابتداء لا رغبة فيها في امتناعهم ينبغي ان يستثنى ما يسمى في العرف فغ البليس عارف ورغب في فحله لانه لمصلحة بيع السلعة لان بيعها في العادة يحتاج فسمه الى ذلك فليتأمل مر اه سم عبارة ع ش * فرع هل يجوز رفع باب السلم اقامه نظر والاقرابا لجواز الخلاف بذلك وينبغي ان يقتض شيئا من قيمتها لتتميم اليه الرغبات اه قول المتن (الرغبة) أي في شرائها نهاية أي او رغبة لكن قصد امر اخر ع ش قول المتن (بل ليصدق الخ) ومدح الساعه ليرغب فيها بالكذب كالغش اه السبي اه نهاية قال ع ش قوله مر بالكذب فضيته أنه لو كان صادقا في الوصف لم يكن مثله وهو ظاهر اه (قوله) أوليغش) الى قوله ولا يشترط في النهاية (قوله) سلام) أي لنفع المرئيين أو المجني عليه (قوله) وان نقصت القيمة) أي وان لم تبلغ السلعة قيمتها ويحصل أن القيمة على نقصت مرادهم الثمن وبضميرها الا فقهها الحقيقي على الاستخدام (قوله) أو نحوه) يدخل قصد نفع البائع فضيته أن قصد نفع الثمن وان لم تكن سلعة قد وصلت لقيمتها لا يمنع الترخيم لكن التعديل باعتبار قوله أو نحوه الشامل لقد نفع الثمن لا يناسب بالمبلغا صير التقدير ولو مال الثمن لان الغرض أنه قصد نفعه ولا يخفى ما فيه اه سم (قوله) ولا يشترط الخ) خلافا للمعنى عبارة وشرط الترخيم في جوع المناهي علم النهي به حتى في الغش كالنقل عن نص الشافعي خلافا للمعنى على ما بين القرى تبع البحث الرافعي اه والنهاية عبارة في اللغة باختصاص الاتم العالم بالمرمق هذا كقصة المناهي سواء كان ذلك بمسوم أم مخصوص

الامر بذكره الثاني بعد لزوم (قوله) حيث لم يذعن من طبقه الضرر) عبارة وشرح الرضوي لان اذنه البائع في الاول والمشتري في الثاني هذا ان كان الاذن مال كافيا كان وليا وصيا وكيلا أو نحوه فلا عبرة باذنه ان كان فيه ضرر على المالك ذكره الاذرى اه المقصود فقه منها (قول) والتصديان (زيد) لا يبعد ان ذكر الزاد لانه الغالب والافادع تخافها ابتداء لا رغبة فيها فينبغي امتناعهم ينبغي ان يستثنى ما يسمى في العرف فغ البليس عارف ورغب في فحله لانه لمصلحة بيع السلعة لان بيعها في العادة يحتاج فسمه الى ذلك فليتأمل مر (قوله) أو نحوه) يدخل قصد نفع البائع فضيته ان قصد نفع الثمن وان لم تكن سلعة تد

حيث لم يذعن من طبقه الضرر لان الحق له وسواء في حصة ما ذكر كالتجش الا في بلغ المبيع قيمته أو نقص عنها على المتعدي ثم تعريف الغبون بغبنه لا محذور التصديقه لانه من الواجبة ويظهر ان محله في غبن نشأ عن نحو ع ش البائع لان حقه حيث قل يبال بضراره بخلاف ما اذا نشأ عن تقصيره منه ان الفسخ ضرر عليه ولا يزال الضرر (والغش) وهو الآثار لانه يثير الرغبات فيها ورفع غشها (بان يزيد) الثمن، لسلعة معروضة للبيع (الرغبة بل ليصدق غير) أوليغش البائع مثلا وان نقصت القيمة فزاد حتى يساوها الثمن ولو مال الثمن على الاوجه لان الغرض أنه قصد الشد بعد أو نحوه وذلك النهي الصريح عنه ولا يشترط هنا العلم بخصوص هذا النهي لان التجش خدعة تفرع عما معلوم لكل أحد بخلاف ما

ويعلم بما قرأناه أنه لا أثر للجهل في حق من هو بين أظهر المسلمين بخصوص تحريم الخنثى ونحوه اهـ (قوله)
 فان عثر عثرهما الى المنهى التي مر ذكرها (قوله على الخنثى) أى الوارد فيها كركى (قوله وأما الخنثى به)
 وهو الخنثى (قوله كالخديعة) أى فى المعلوم لكل أحد اهـ كركى (قوله هنا) أى فى الخنثى و (قوله ثم)
 أى فى البيع على البسم مثلاً (قوله فان شبهت الخرج) أى مثلاً (قوله والحاصل أنه لا بد من) قلاً توافق هذا
 الحاصل سابق جوابه فتأمل اهـ سم أى أفضى لحاصل أن الخنثى كبقية المنهى كما اختاره النهاية (قوله)
 خصوصاً) أى كالتبعية المتعلقة بشئ بعينه (أو عموماً) أى كالأداه اهـ عش (قوله إلا أن الحق جاهل مقصر
 الخ) قد يقال بأن المقصر يترك العلم بعد علمه وجوب العلم بخلافه من هو جاهل باصل وجوب العلم كعذر من
 لم يبلغه الدرع وفى أصل التوحيد وما الحكم على المقصر بالنظر بأنه أعم بالنسبة الى جميع متعلقات القروع التى
 خوطب بعلومها فى النفس من حيثى إلا أن ثبت فيه نص عن الشارع اهـ سيد عمر (قوله يترك التعلم) أى بان
 نشاين أظهر المسلمين اهـ كركى (قوله كالمس) أى فى أول الباب (قوله وفيما لو قال البائع) فى قول المتن
 وبيع الرطب فى النهاية الآتية ولا رد الى قولهم لو طوى وفى المتن الآتية زفان الى ما ذكر (قوله وفيما لو
 قال البائع الخ) ومثله الاجبار بما اشترى به كذا يستلزم بيع مراعىة ما إذا ما بيعه مراعىة ثبت كذبه فانه
 يثبت للمشتري الخيار اهـ عش (قوله عارف) يشمل البائع والظاهر أن غير العارف كالعارف اهـ
 سم (قوله فبان خلافة) وصورة المسئلة ان يقول يترك هذا مقصراً عليه أى قالوا بترك هذا العتق أو
 القبر ورجع فبان خلافة لم يصح العقل أنه حيث سمى جسد فبان خلافة فسد خلافة ما لوسمى نوعاً وتبين من
 غيره فان البيع صحيح ويثبت الخيار اهـ عش ومرة من سم قبيل الفضل ما توافقته (قوله فى ذات
 البيع) كان المراد لوجود أمر فيه فرج هذا جوهراً اهـ سم (قوله نحو الرطب) أى كتمر وزبيب
 اهـ معنى قول المتن (لعمار الخ) أى ولو كافر الحر من ذلك علم به وإن كلات تعرض له بشرطه أى عدم
 الظاهر وهل يحرم بيع نحو الزبيب لحق يتخذ مسكراً كجوهرة فضيلة طلاق العبرة والأولاه يعتقد كل
 التنبذ بشرطه أى عدم الاسكارية ونظر وبخلافه نظر الاعتقاد البائع سم على ج اهـ عش (قوله أى
 لمن يظن) الخ قول المتن ويحرم التفرق فى النهاية الآتية ولا ينافى الى وعلى القاضي والى قوله فان قلت
 فى المتن الآتية كيدل الى وشمل ذلك (قوله كيدل عليه) أى على اعتبار الظن اهـ كركى (قوله وما
 الحرمة الخ) أى لان ذلك الرطب يشعر بان عمله الحرمة للعصر لان تعليق الحكم بالمشقة يدل على أن علمه
 مبداً للاشتقاق فلا يقال ان كلاماً مصادق مع عدم العلم بأنه يعصره خرابيل مع العلم بأنه لا يعصره خرابا سم
 على ج اهـ عش (قوله لان عصره الخ) أى العارم اهـ سم أى أقدمه على عصر الغيب لا تخافه خرابا فرينة
 الخ اهـ عش (قوله على عصره لنبذ) أى فكأنه قال لعمار الخ والنبذ (قوله قد كره) أى العارم سم
 وروشى وعلى هذا فغيره فى الرطب ويحتمل أن التغيير الاول للرطب والشاق لكلام المصنف (قوله)
 لقرينة) أى العهد الذى كرى (قوله لانه) أى التنبذ (قوله الحديث) واقتضى على ما في غيره لمن أنما الخ
 وشارها واسقهاوا باعها وابتاعها وعاصرها ومعتصرها وحملها والمحمولة اليها كل ثمنها انتهى اهـ عش

فان علم غيرهما متوقف على الخبر أو الخبر به فاضطرر العلم به ويحتج به الشك بان البيع على البيع مثلاً اضطرار فهو فى علم غيره كالحديعة وقد يجب بان الضرر هنا أعظم اذ لا شبهة بخلافه ثم فان شبهت الخرج ضرر والحاصل أنه لا بد من الحرمة من العلم خصوصاً أو عموماً أى حق جاهل مقصر يترك التعلم كالمس (والاصح) هنا وفيما لو قال البائع أعطيت كذا وأخبر المشتري عارف ان هذا جوهرة فبان خلافة (أنه لا خيار) للمشتري لتعريضه باقدامه وعدم سؤاله لاهل الخبز وفارق التصريح بأنها تفرق فى ذات البيع وهذا خروج عنه ولا يدخله صحيح الوجوه لانه يترك لانه هو كائنا ولولم يوافق البائع الناجس لم يتغير قطعا (وبيع) نحو (الرطب والغنبل لعمار الخ) أى ان يظن منه عصره خراباً أو مسكراً كيدل عليه و بط الحرمة التى أفادها العطف بوصف عصره للشمير فلا اعتراض عليه بخلافه ان وجهه واختصاصه الخنثى بالاعتراض الغنبل لا ينافى بجارته هذه خلافاً لمن وجهه أيضاً

لأنه لم يكن لنفسه وعياله أول يبيع به ثمنه أو أقل ولا أمساك غلة أرضه والأولى بيع ما فوق كفاية سنة ولعاليه
فإن يباع ما تحتها في ذرع السنة الثانية فله أمساك كفايتها ثم إن اشتد ضرر الناس أي إلى ما عسده زمنه
يبعه أي ما فضل عن قوته وقوت عياله سنة فإن أبي أجبر اه وقوله ولا أمساك غلة أرضه قال في شرحه فلا
يحرم ولو بقصد أن يبيع ذلك وقت الغلاء كبيع به الشخان بخلاف ما لو أسلم شماس ذلك بثمن لا يبيعه
وقد سجد الناس مع استغنائه عنه فإنه يحرم عليه كما شرح به الراباني اه وقوله والأولى بيع الخ قال في شرحه
ويعلم من تعبيرهم بالأولى أن الأرحم وجهين أنه لا يكره أمساك الفاضل عن كفاية سنتهم اه وقوله ثم
إن اشتد ضرر الناس الخ قال في شرحه وسيعلم مما يأتي في بحث الاضطراب أنه لا يفتقر إلى بيع المال
كفاية سنتهم كلامهم هنا في ما إذا لم يفتقر في ذلك واستحضر ما قلوه ثم مع ما قلوه هنا أعلم أن الحق ما ذكرته
اه وقوله فإن أبي أجبر قال في شرحه قال الأذري أجبر العلم على أن من عنده طعام واضطر الناس اليوم
يحدوا غيره أنه يجبر على بيعه دفعاً للضرر عنهم ومن نقل الأجماع النووي وسيعلم مما يأتي في بحث الاضطراب
إلى آخره ما تقدم اه * (تنبيه) لو اشتراه في وقت الغلاء لم يبيعه ببلد آخر سورها أغل في بني أن لا يكون من
الاحتكار المحرم لأن سعر البلد الآخر أغل غلوه متحقق في الحال فلم يحكم بحصول الغلوه وجوده في الحال
والتأخير إنما هو من ضرر ورثة النقل البية فهو بمنزلة ما لو باع مصب شرائه بأغل وقد قال في شرح الغياب
بخلاف ما لا أمساك فيه كان يشتر به وقت الغلاء طالبا لبيع من غير أمساك فلا يحرم كما شرح به الماوردي
وغيره اه وهل يختلف القوت باختلاف عادات البلاد حتى لا يحرم احتكار القوت في البلاد لا يتفاوتها اه سم
وقوله ينبغي أن لا يكون من الاحتكار الخ ولعله أخذ ما تقدمه من شرح الغياب في ما إذا لم يفتقر اضطراب
أهل البلد المتقول عنه والافتقار. ثم إذا لم يفتقر اضطراب أهل البلد المتقول البية أنه لا يجوز مطلقاً يظهر
أن نقل القوت عند تحقق الاضطراب في المعاملة إليها كقتل الأتوات عند تحققه وقوله وهل يختلف القوت الخ
وظاهر التعليق بالتضييق أنه كذلك (قوله يبيعه بأكثر) أي ليسكمو يبيعه بعد ذلك بأكثر وعلم مما تقرر
اختصاص تعريم الاحتكار بالاقوات ولو غرأ أو زبينا فلا يبيع جميع الأطعمة منها ويغني قال ع ش قوله
مر بعد ذلك أي بعد زمن بعد ذلك مدخر وقوله بالاقوات وكذا ما يحتاج إليه فيها كالأدوية والنفوس كغيباب
انتهى سم وخرج بالاقوات الاستعانة فلا يحرم احتكارها ما لم تدع إليها ضرورة اه (قوله ويحتمل) اختل

ليبيعه بأكثر من ثمنه
للتضييق حينئذ وفي اختل

ليبيعه بأغل ممنعه الحاجة لأن لم يكن لنفسه وعياله أول يبيع به ثمنه أو أقل ولا أمساك غلة أرضه والأولى
بيع ما فوق كفاية سنة ولعاليه فإن يباع ما تحتها في ذرع السنة الثانية فله أمساك كفايتها ثم إن اشتد
ضرر الناس أي إلى ما عسده زمنه يبيعه أي ما فضل عن قوته وقوت عياله سنتان أي أحسب اه وقوله ولا
أمساك غلة أرضه قال في شرحه فلا يحرم ولو بقصد أن يبيع ذلك وقت الغلاء كبيع به الشخان بخلاف ما لو
أسلم شماس ذلك بثمن لا يبيعه وقت الحاجة للناس البيع استغنائه عنه فإنه يحرم عليه كما شرح به الراباني اه
اه وقوله والأولى بيع الخ قال في شرحه ويعلم من تعبيرهم بالأولى أنه الأرحم وجهين أنه لا يكره أمساك
الفاضل عن كفاية سنتهم اه وقوله ثم إن اشتد ضرر الناس الخ قال في شرحه وسيعلم مما يأتي في بحث
الاضطراب أنه لا يفتقر إلى بيع المال كفاية سنتهم كلامهم هنا في ما إذا لم يفتقر في ذلك واستحضر ما قلوه
ثم مع ما قلوه هنا أعلم أن الحق ما ذكرته اه وقوله فإن أبي أجبر قال في شرحه قال الأذري أجبر العلم على أن
من عنده طعام واضطر الناس اليوم يحدوا غيره أنه يجبر على بيعه دفعاً للضرر عنهم ومن نقل الأجماع النووي
وسيعلم مما يأتي في بحث الاضطراب الخ ما تقدم اه * (تنبيه) لو اشتراه في وقت الغلاء لم يبيعه ببلد آخر سورها
أغل في بني أن لا يكون من الاحتكار المحرم لأن سعر البلد الآخر أغل غلوه متحقق في الحال فلم يحكم بحصول
الغلوه وجوده في الحال والتأخير إنما هو من ضرر ورثة النقل إليه فهو بمنزلة ما لو باع مصب شرائه بأغل وقد قال
في شرح الغياب بخلاف ما لا أمساك فيه كان يشتر به وقت الغلاء طالبا لبيع من غير أمساك فلا يحرم كما شرح
به الماوردي وغيره اه وفي الغياب وأحق الغزالي بالقوت كل ما يعين عليه كالأعم والنفوس اه وهل

شرط من ذلك فلا ثم وتسعير الامام أو نائبه كالقاضي في وقت أو غير ومع ذلك بعز وخالفه (٢١٩) حاشية من ثبوت القضاة

بما لم يكن اجماع الامام في ما امر
ظاهر الا بانه بالنسبة للقاضي
لا الامر والامور وهما غير
آثم غرمت الخلفاء في ذم
الذي يظهر ان كل هذه
الحرمات بالنسبة ان تطاهر
به دون من اخفاها وصلى
القاضي حدث لم يتعد
قوله الحسبة لتغيره وخرجها
عن ولايته حيث ان الان
اعتد مع ذلك بقا نظر
القاضي على الحسبة
ومتولها ككلها طاهر في
زمن الضرورة جرم من
عنده ان يثقل كفاية بمو
سنة على بيع الزائد
(ويعزم) على من ملك ادمية
ولها (التفريق بين
الام) وان رخصت وكانت
كافرة او ضمنية أو لا يقتضي
الاجبة ثم ان ايس من
عودها واقافت احل حل
التفريق حيث (والولد)
بنيو بيع او رخص
أو قسمة اجماعا وصح خبر
من فرق بين والدها
فرقائه بنمو بن احبته
يوم القسمة وفي رواية لابي
داود ملعون من فرق بين
والته ولدها ويحـوز
التفريق ان اختلف المالك
او كان احدهما مورا ويحـوز
عق ومنه يعمل بحكم
يعتقه عليه لا بشرط عتقه
انتفاء الخلافة له لا غير
محقق ويؤيد ما مر من
عدم صحة بيع المسلم للكا
بشرط عتقه وصية لتقليل المولى بيع الابد التميز ببيع من غير ماله حق

شرط من ذلك) أي بان أسلمنا اشتراه وقت الخص أو أغلظ ضيعته أو بان اشتراه في وقت الغلاء لنفسه
وجاله أو ليبيع بمثل ما اشتراه أو أقل مغنى وكردى (قوله وتسعير الامام) عطف على قوله احتكار القوت
عبار ما غنى ويحرم التسعير ولو في وقت الغلاء بان يامر بالى السوق بان لا يبيعوا أمعتهم الا بكذا للتضييق
على الناس في أموالهم اه (قوله ومع ذلك) أي مع حرمته التسعير (يعز والى) ويصع البسح اذا جرح على
شخص في ملك نفسه غير موهود نهاية ومعنى قال عـش قوله مز ويصع أى ويجوز اه (قوله من
شق العسل) أي اختلال النظام (قوله وعلى القاضي الخ) متعلق بقوله جرح الخ اه كردى (قوله في زمن
الضرورة الخ) أي ويجب على القاضي الخ في زمن الضرر وتجرع الخ (قوله على بيع الزائد) أي على كفاية
السنة ويحمله ما لم يحقق الاضرار والام ثبوت كفاية سنة كالمعنى شرح العباب سم على عز وانظر
ما بعد المادة التي يترك له ما يكفها اه عـش ولا يبعد ضبطها بما لا يرجى تيسر حصول الكفاية فيه
(قوله على من ملك) أي قوله يعنى مقابلة في النهاية والمغنى الا قوله يعنى الى المثل قول المتن (والولد) أي لو لم
مستولب عند قبل اشتلاكها كمثل كلامهم اه نهاية قال عـش قوله مز حدث الخ طاهر وان
ركب الدون السيد قال سم ويحتمل خلافه فيباع الفرع على الغرامة ويكون ذلك علز في التفريق
اه والا قرب الحرمة تنقل عن الشهاب الرمى بالروس في حوائى شرح الروض ما صرح بما قاله اه
قول المتن (التفريق) ويكون كبره انتهى حتى الى واحد اه عـش (قوله او كانت كافرة) يستثنى منه
ما بان الضرورة اه سـدعـر (قوله او مجنونة) أي لها شعور وتضرر مع التفريق اه نهاية (قوله
على الاجبة) أي فى الآفة (قوله ثم ان ايس من عودها الخ) ينبى بفرض اعتماد تين البطلان اذا عادت
(وقوله او افاقتها) ينبى اذا افاقت ان ما فيه نظير ما تقرر ثم رأيت فى الانعاب وبحث الا فرعى انه لو فرق
بنيو بيع فاقفت على خلاف ما طناه بان بطلان البيع ونحوه ويؤيد ما عاين عن ابن الرفـه قـوم تبعى
الوصية لكن سببى يرد ذلك وهذا مثله الا ان يفرق اه سـدعـر (قوله احل حل الخ) اعتده عـش (قوله
بنيو بيع الخ) أي لو لم نفسه لطفه مثلا كمثل كلامه اه نهاية (قوله او تسعة) أي ولو افرز اسائر
أولها اه عـش ورده الرشيدى بما نصه ومعلوم ثم أى القسمة لا تكون هنا لا يعاوه به يعلم ما فى سائـة
الشـخـه (قوله وصح خبر الخ) فهو مستند الاجماع اه رشيدى (قوله او نحو عتق الخ) عطف على
قوله ان اختلف اه كردى عبارة ما غنى وخرج بما ذكره مالو كان المالك في حوزة مالك من مـهـمـان
نصرف في ملكه وما اذا كان أحد بهما اقاله يجوز ذلك التفريق أن يصرف فيه وما اذا فرق بعق أو وقف
أو وصية للمعتق بحسن وكذا الواقف والوصية تقتضى التفريق وضعها اه (قوله ونسبه) أي العتق
المعز للتفريق (قوله يبعلم بحكم يعق عليه) وينبى أن هـشـه ان يعق عليه كذلك اه سم (قوله ان
يحكم بعق الخ) يشك مالو باع من آخر بغيره أو شديهم او ردت شهادته اه عـش (قوله لانه غير محقق)
أى العتق (قوله وصح خبره) ويصح خبره عطفت على نحو عتق وقال الكردى على ان اختلف اه (قوله
داخل المولى الخ) يؤخذ من انه لو مات الموصى قبل التمييز بطلان الوصية اه نهاية وسم قال عـش
قوله مز تبين بطلانها أى ولو قبل الموصى الوصية وقضى به البطلان وان أراد الموصى ان يفسخ القبول الى
تمييز الموصى بعض العوامش خلافه ما لا قرب بالقضية اه واعتد ما غنى بعدم البطلان حيث قال بطلان كلام
ويؤخذ من ذلك ان الموصى لو مات قبل التمييز بطل الوصية وهو كذلك وله القبول حيث اه وتقدم عن
يختلف القوت باختلاف عادة البلد حتى لا يحرم احتكار القوت بل لا يقتاتونها (قوله على بيع الزائد) أي
على كفاية السنة ويحمله ما لم يحقق الاضرار والا يقيق له كفاية سنة كما مر من شرح العباب (قوله لا يفسد
ويحرم التفريق) انظر لما اشترى أمته وأولها ثم يدين فهل يجوز أو يجب بيع الولد الذين وان
لزم التفريق فيكون مستثنى أو يمتنع امتناع التفريق ويكون بمنزلة العسر أو من له دين مؤجل ينظر
حاله لو اذ الدين في نظر (قوله داخل المولى بيع الخ) ويؤخذ من انه لو مات الموصى قبل التمييز بطلانها

ان اتحد الاختراق في بعض الاقسام فخلاصه لا يختلف في رسم وملك لا يفسخ فخراته وقد وجد على متاعه وأقام على مقابله الذي
اتصه المتأخرون بحث جمع أنه يجوز (٢٠٠) التفرق بالرجوع في الهبة المقر له لانه لا بد له من الرجوع في القرض والقفلة

السيد عمر بن الايباع ما وقع قوله ان اتحد أي الجزء **قوله** لا تفرق الخ أي بالهبة كقولنا ظاهر اه
رشدى **قوله** لا يفسخ أي لا يجوز التفرق بفسخ اه سم **قوله** على ما قلنا الخ اعتمدنا النهاية والمغنى
قوله بحث جمع الخ اعتمدنا النهاية والمغنى حيث قالوا والمجيب كقوله الاذرع مع التفرق بوجع المقرض
وما لك التفتخون الاصل الواهب لان الحق في القرض والقفلة ثابت في الهبة واذ تعذر الرجوع في العين
رجع في غيرها بخلافه في الهبة قالوا لو منعناه الرجوع لم يرجع الواهب بشئ اه قال عس قوله مر
دون الاصل أي فله الرجوع في الامم وهو راسلته أنه وهب الامم لانا ثم جعلت في يده وأنت فله الواهب
لا تعلق له بالواهب اموال وهبها له معافا يجوز له الرجوع في أحداهم لعدم ثبات الهبة في يده على التصور
بما ذكره قولهم سم على منسج فقلع من مروجين لم يحصل له حق الا بالتفرق كرجوع الواهب جاز له لو
منع من الرجوع لم يحصل شئ انتهى وحيث حل على ما ذكره لا رجوع في قولهم سم على منسج فقلع من مروجين
الرجوع في أحداهم دون الآخر لئلا يكتسب من الرجوع فيهما هاتين الامم اذا وهبها معاً أو اذ الرجوع
في أحدهما أو أمالي ما ذكر من التصور فليس الرجوع فيهما الا في الامم اه عس **قوله** بخلافه في الرجوع
أي لا يجوز اه سم **قوله** في الرجوع أي بالرجوع **قوله** لا تفرق الخ أي بالمتن في النفس الا قوله والوجه
الى اذا اجمع والى قول المتن وفي قولنا في النهاية **قوله** (الاب) قال في شرح الروض وان علا **قوله** (الاب) جده
قال في بيان علت ذلك قال الشارح وان عليا ولو وجد اجد وجد فله يجوز التفرق بينهما في قولهم سم
لا يمتنع بينهما والعبرة بالاب فيمتنع التفرق بينهما وبين الاب ولو لم يمتنع التفرق بينهما وبين
أحدهما هذا هو الظاهر لان دفع ضرره بقاءه مع كل منهما اه عس **قوله** (الاب) جده
أي ولو لم يمتنع اه نهاية **قوله** بالهبة لا ضرر اه عس **قوله** لا يمتنع التفرق في الامم بين المسلمة والكافرة سم
ونهاية **قوله** لا يمتنع ما جئت من حيث لا يمتنع وان يبلغ السبع اه عس **قوله** (الاب) جده
في النهاية يتلاقه خروجهما من خلاف أحد **قوله** ليس كذلك أي انقص في قولهم سم
يقوم بانه اه عس **قوله** ما ياتي أي في باب الالتقاط اه نهاية **قوله** (الاب) جده
خروجين من خلاف أحد عبارة عنها بقوله في المغنى لا يمتنع التفرق في قولهم سم
عس **قوله** ما يمتنع أي قوله حتى يبلغ اه عس **قوله** اذا ما منع من ذكره في قوله
والمجنون يعني حكمهما فكانه قال حتى غير كل من الصبي والمجنون وفي قولنا في المغنى حتى يبلغ اه
قوله (الاب) جده بالسر الخ حق العبارة بالسر أيضا بينهما وبين حيا **قوله** بالسر الخ أي مع الرد والمراد
سفر يحصل معه ضرر والاكتوف فرسخ لحاجة فبقي ان لا يمتنع ثم اذ كرم من حومة التفرق بالسر مع الرد
على ما تفرق رسولاً وأما قوله وبين وجوه الخ أي بالسر أيضا فنوع سم على اه عس **قوله**
ولا بعده نه **قوله** لا يفسخ الخ أي لا يجوز **قوله** لانه لا بد له من الرجوع في القرض والقفلة
أحدهما دون الآخر **قوله** بخلافه في الرجوع الخ أي لا يجوز **قوله** (الاب) جده قال في شرح الروض وان علا
قوله والجدلة قال في شرح الروض وان علت ذلك قال الشارح وان عليا ولو وجد اجد وجد فله يجوز التفرق
التفرق بينهما وبين أحدهما لا يمتنع والعبرة بالاب فيمتنع التفرق بينهما وبين الاب ولو لم يمتنع التفرق
وان مات الاب يبيع وحده عبارة في شرح الروض قال الشيخ نجم الدين الباسي وفي قولنا الابان يبيع
الوجه لا ضرر اه **قوله** بالهبة لا ضرر اه عس **قوله** لا يمتنع التفرق في الامم بين المسلمة والكافرة **قوله**
ويجزم التفرق أيضا بالسر الخ أي مع الرد والمراد سفر يحصل معه ضرر والاكتوف فرسخ لحاجة فبقي
ان لا يمتنع ثم اذ كرم من حومة التفرق بالسر مع الرد على ما تفرق رسولاً وأما قوله وبين وجوه الخ أي

وكلام عند هذه الهبة
والجلاء وأربابان عليا
لا لجد الام كسائر المحارم
على ما رجعه جمع الواجب
قوله لا بد له من الرجوع في
الاعتفاء والافتقار والعق
وغيرها واذ اجمع أنوام
حرم بينه وبينها وحل بينه
وبينه وأرباب وحدهما
سواء فيبيع معاً كما كان
ولا يجوز التفرق بينهما
وبينهما ويجوز التفرق
للضرورة كان ملك كافر
صغيراً أو يوهي فاسلم الاب
فانه يتبعه ببيعان حوتهما
وان مات الاب يبيع وحده
ويجزم الاذرع انه لو يبيع
مسلم لطفلا يتبعه مع ملك امه
الكافر فيا يبيع أحدهما
فقط مره ودبابة لا ضرورة
هنا البيع بخلافه في الاولى
وتستمر حومة التفرق
حتى يميز الوالدان يبيع
بما يشاء كل وحده ويشرب
وحده ويستغنى وحده ولا
يقدّر بسن لاستغنايه
بما يتخذ من التهادي والحفلة
ويفرق بين هذا الامر
بالصلاة فانه لا يعتبر فيه
التبرع قبل البيع بان ذلك
فيه نوع تكليف عقوبة
فاحتطاه (وفي قولنا حتى
يبلغ) تميزه قبل البلوغ ومن ثم
تميزه قبل البلوغ ومن ثم

حل التفاضل بمجيب بان انفسه ضعيف ويمنع ما ذكره ذلك النقص هنا وحل النقص هنا وحل النقص هنا وحل النقص هنا
ولو يرد البلوغ خروجهما من خلاف أحد ولو رد على التفرق في المجنون وان بلغ لانه يفهم من قوله حتى يميز ولا يعارضه ما بعده بخلافه
ان زعمه لانه لا مانع من ذكره في قوله حتى يميز ولا يعارضه ما بعده بخلافه

لامطلقة الخ) اعتمد المصنف (قوله كذا أطلقه الخ) عبارة النهاية وأقبح الغزالي باستناده التفرقة بالمسافة أي مع الرق وطرده ذلك في الزوج طارئة بخلاف الامتساق بظاهره قال الرشدي قوله مرد ليس بظاهر يحصل أنه راجع إلى تفرقة الغزالي بين الرق والامتناع أي والظاهر أنهم ماسوقون للتفرقة بل المذكور وهذا هو الذي جزم به شيخنا الحاشيوني بحمل الزوج وأرجع لاصل الطردا على أن هذا الذي نقله عن الغزالي من التفرقة بين الرق والامتناع في المقام شرح الرق بعبارة وألحق الغزالي التفرقة بالسفر بالتفرقة بين البيع وطرده في التفرقة بين الرق وجنونه وان كانت حرة انتهت فصرح بقوله وان كانت حرة أن الرق والامتناع سواء يمكن به البركة من الشهاب بن حجر والاذري توافق ما نقله الشارح اه وقال عرش قوله وأقبح الغزالي معتمده وقوله بالسافة أي ولو لغير التقله وقوله وطرده ذلك الخ وكذا يحرم أن يتزوج ولهم من أمته وبذخه ارضعة تحريم على منعه وينبغي أن عمل ذلك إذا ترتب عليه ضرر لهما ولا حدهما اه عرش (قوله والامتناع) أي بان لم يزل التفرقة بين الرق والامتناع (قوله وأفهم) إلى قوله كيده لغرض النهاية والمصنف (قوله) ولم يصح البيع) أي التصرف اه نهاية (قوله) كيده لغرض البيع) خلافاً لنهاية وسم عبارتهما والفتا لا والاول لا يصح التصرف في حرة المهرسة بخلاف البيع ولا يصح القول بأن بيعه على الظن أنه يبيعه كذبحه لأنه من باع الولد قبل استغنائه وحده والاول كذلك تعين البطلان فقتل يقع الذبح حلاً أو أملاً فيوجد المحذور وشرط الذبح طهه غير صحيح وهو أولى بالبطلان لما روي عدم صحة بيع الولد دون أمه أو بالعكس قبل التمييز بشرط صحته فليست اه قال عرش قوله مرد شرط الذبح الخ هذا بخلافه كمال بعضهم ما يعرف المشتري أن البايع يترد ذبحه ولا يصح ويكمن ذلك افتداه ويجب على المشتري ذبحه فان امتنع ذبحه القاضي وفرقة الذبح على الفقهاء اه (قوله) وبيع مستثنى الخ) هذا غير قوله السابق ويكره مجتهدان هذا في بيع الولد المستثنى وذلك في ذبح أم الولد المستثنى اه سم (قوله) لا لغرض الخ) فيسأله فقال (قوله) وبيعه أي مما يمنع التفرقة بينه (قوله) له الوجه) خلافاً للمصنف كره ولها به عبارته والوجه ما روي الشيخ في شرح منجه من الحاق الوقف بالعقوق ولعله لم ينظر إلى أن الموقوف عليه يشغله في استغنائه منتهى كجوار وقبحة ثم فرق بينهما بين ولده بالاعتناق فيجوز ولا نظر لما يحصل من المستأجر اه قال الرشدي قوله مرد بالاعتناق أي الذي آثره وقوله ولا نظر لما يحصل من حال الظاهر ليسم ولا يخفى ما ينبغي فان استحقاق الموقوف على ما يدعى غلظان المستأجر اه قول المتن (بطلان) أي البيع والهبة أي وغيرهما ماسر (قوله) لعدم القدرة إلى الفصل في النهاية الاقوله وان كان ضعيفاً في زمن الخ (قوله) وثنى الضمير الخ) عبارة المصنف قوله بطلان حال الاسنوي كان الاحسن اسقاط الالف متفان الانصاع في الفه بر الواقع بعد أن يؤتى به مفردا تقول اذا قبضت بدأ أو عرفاً كرمه وقال الولي العراق والصواب حذف الالف انتهى والاولى ما قاله الزركشي من أنه اعتاق الضمير لأن الالف تنوع فهو نظيره قوله تعالى ان يكن شنياً أوفير قاله أولى بهما اه أي وما تقدم من أفضله لا أفراد بالشرأ وأضاهو ممنوع (قوله) كيده لغرض البيع) كذا في شرح الرق وفيه نظر لأنه قد يتأخر ذبحه ولا يوفى للمشتري به فلا يندفع الضرر وشرط ذبحه في العقد مفسد وهو نظيره ما روي الام والولد حيث حرم التفرقة بشرط العقد وقد تقدم بطلانه لأنه غير محقق فالوجه البطلان هنا سواء شرط ذبحه في العقد أو لا كنهنا فليشأمل (قوله) وبيع مستثنى مكره وهذا غير قوله السابق ويكره مجتهدان هذا في بيع الولد المستثنى وذلك في ذبح أم الولد المستثنى (قوله) لا للمنفعة وإذا فرق ببيع أو هبة) قال في شرح الرق نعم ان كان البيع ممن يحكم بعقده على المشتري فالظاهر كمال الاذري وغيره عدم التفرقة ووجه البيع لتحصيل مصلحة لغيره ولما صرح جواز التفرقة بين الرق والاعتناق اه وينبغي ان هتبلن يعتق عليه كذلك (قوله) ومنه الوقف على الارجح) أي خلافاً لما في شرح المنه قد تقدم فيه بالحاق الوقف بالعقوق قبل ولعله لم ينظر إلى أن الموقوف عليه يشغله في استغنائه منتهى كجوار وقبحة ثم فرق بينهما بين ولده بالاعتناق فيجوز ولا نظر لما يحصل من المستأجر اه ولا يخفى ما فيه فان استحقاق الموقوف عليه دائم بخلاف المستأجر (قوله) وثنى الضمير مع العطف بال (الخ)

لامطلقة لان كان صحتها كذا أطلقه الغزالي وأقرب والذي يقبضه أحد من كلامهم في الحصانة ان التفرقة بالسفر أو غيره في المطلقه وغيرها هي أزال حق حصانة ثبتت لها حرم والا كالمسافر لنقله فلا وأفهم فرضه ما كلام فيها روي غيره عدم حرمته بين الهائم ومحلله في نحو ذبح الام ان استغنى الولد بن لبنها ويكره مجتهدان الاحرم ولم يصح البيع وان لم يؤكل كبحش صغيراً ما ذبحه وهو ما كحل فصل قطعا كيده لغرض الذبح ولو بان فأنه من المشتري يكلو بظاهره وبيع مستثنى مكره ولا لغرض الذبح (واذا فرق ببيع أو هبة) أو غيره هما مما حصر قصده ومنه الوقف على الارجح لان الموقوف يشغله حسن الاستحقاق الموقوف عليه المستغرق لمنافعه فهو كالبائع (بطلان في الاطهر) لعدم القدرة على التسليم شرعاً وهو قبيل مقابلة باطل قطعا وثنى الضمير مع العطف بالاولاين مذكور كذا قاله أولى بهما ما قد دفع ما لا يسنى من يتبعه هنا ثم رأيت الزركشي أجاب بذلك (ولا يصح بيع الغزاليون)

بشئ أوله وهو الانصاع وبضم فسكون ويقال له الغراب بضم فسكون وهو معرب بأصله التماسيف والتقدم ثم استعمل فيها بقرين من ذلك كما أفاده قوله (بان يشتري ويعطيه درهم) وقد وقع الشرط في العقد أي أو زمن خياره كما هو قياس ما مر على أنه انما أعطاهم لتسكون من الثمن انرضى السلعة والا فبينة) بالنصب ويجوز الرفع لأنه ليس عنده لكن استاده غير متصل ولأن فيه شرطين مقسد من شرط الهيئة وشرط وذاك يبيع بتقدير ان ارضا قبل كان بنية في ذكره (٣٢٢) وهذا التفريق في فصل ما يبطل ويجاب بان في صنعه هذا فائدة أي

فائدة وهي الإشارة إلى أن التفسير يتبع ما يختلف في إبطاله وهذا المالم ثبت في النسي عنه شيء كانا بمنزلة مغاير لما في الفصلين فآخر لأفاده هذا الذي لو قد مالم يتبدله على أن هذا أقدم اجبالا في البيع والشرط (٣٢٣) (تبيينه) فقد يجب البيع كما إذا تعين مال المولى أو المفسد أو لا يضطررا اشتري والمال المحجور والأقوال يجب مطلقا التماسك وتندب كالبيع بمعاينة أي مع العلم بها فيما يظهر والألم ثبت وعليه يحصل خبر المتعبرون لأمajor ولا يجوز دون كان متعينا فان قلت يمكن حل ندب المعايير هنا على قولهم يسكن اشتري ما يتعلق بعبادة أن لا عاكس في عنه قلت لا يمكن ذلك لأن ما هنا في بحاباة البائع وذلك في بحاباة المشتري على أن الذي يقصد به المحاباة المشتري أيضا مطلقا ذكرهم ذلك انما هو بالنسبة لا كدية لعدم الندب في شرعا لغير عبادة بمعاينته لقياس ذكرهم بدم البائع مطلقا ندبها للمشتري كذلك فان قلت يصدر

نما هو في أو التي لا شئ ونحوهما إما يكون الحكم فيها لاحدا من لائق التتويج كهلنا لانا بمنزلة الواو فالانصاع فيها المطابقة وقد يفرد على خلاف الأصل سم (قوله بفتح أو له) وبإبدال العين هـ مزمع الثلاث فتمت ثلثات أه معنى (قوله أصله الخ) أي في اللغة أه معنى (قوله في التعريب) بينا للمضي للمعول من التعريب بعبارة أنه يقرأه من القرب أه من القرب (قوله كذا أفاده) أي الاستعمال المذكور قول المتن (دراهم) أي مثلاما به ومعنى أي أو عرضا وظاهرا أن قوله يشتري مثال أيضا (قوله وقد وقع الشرط) أي ألا في آفنا (قوله قياس ما مر) أي في التمسك الذي قبل قول المالم سنفوا لأصحا للبايع الخ (قوله على أنه الخ) متعلق بقول المتن ويعطيه درهم قول المتن (السلعة) السابعة بالكسرة وزن سدر فمشتري كعين الخراج والبضاعة والفتح على وزن سجد متعينة بالفتح مع ما عا (قوله النصب) أي فتكون هبتو (قوله ويجوز الرفع) أي فهي هبتو سم (قوله ودالمبيع) عبارة النهائية للبيع له بلا ميم قال عا أي العقد أه (قوله ان لا رضى) أي ان لا رضى نهاية تومعنى (قوله في الخ) ومن قال به الخلفي والمعنى (قوله ويجاب الخ) نفسه مانه أه سم (قوله مغاير) أي أمر مغاير (قوله في الفصلين) أي فصل ما يبطل وفصل ما لا يبطل (قوله فآخر) أي التفريق وبيع العسرون أه نهاية (قوله الذي الخ) عبارة النهائية ولو قدمها ما لغت ذلك أه (قوله فندبها الخ) عبارة الفسخي (فائدة) البيع ينقسم إلى الأحكام الخمسة وهي الواجب والحرام والسندوب والمكروه والمباح فالواجب كبيع الولي مال اليتيم إذا تعين بيعه وبيع القاضي مال المفسد بشرط ما أه (قوله مال المولى) متعلق بضمير البيع في تعين وقد مر ما فيه (قوله ولا يضطر الخ) عطف على مال المولى (قوله والمال المحجور) جملة حالية (قوله وال) أي بان كان المال مطلقا التصرف (قوله مطلقا التملك) في صدقة بالاباحة الكافية كجهو ظاهر وان حصل المال بالوضع في الفم وغيره فنظر أه سم (قوله كالبيع بمعاينة) فديقال المطالب بالامانة نفس العقد أن يتقبلها أهلها وهي مطلوبة كان مغايراه عا (قوله وعليه يحصل) على عدم العلم بالمعابة (قوله هنا) أي تقسيم البيع إلى الأحكام الخمسة (قوله ذلك) أي قولهم المذكور (قوله قصد محمود) تركيب معنى (قوله الباحة) جمع باع مفعول ما كسوا بصيغة الاسم (قوله وضمن نحو الفداء) عطفا على بحاباة بقوله كالبيع بمعاينة (قوله

قال ابن هشام في قولنا: الفسخ غير بافراد الهامس قوله
نكرة قابل للمؤنرا * أو واقع موقع ما قد ذكرنا
وغير معر فمعانصه وانرا الضمير على المعنى كما تفراد الإشارة إذا قلت وغير ذلك ومثله قوله تعالى لو أن لهم ما في الأرض من ماورثته مفعلا فتدبره أي بذلك قالوا مع الجواب بان أو يفرد بعدها الضمير لأن ذلك في أو التي لا شئ ونحوهما إما يكون الحكم فيها لاحدا من لائق التتويج كهلنا لانا بمنزلة الواو أه ووضعي في أن الأصل المطابقة بعد أو التي لا شئ ومن الأفراد انما هو على خلاف الأصل بالنظر للمعنى ولا شئ أن أهنا للتتويج فلا تغاير على عبارة المصنف أصلا ولا يحتاج إلى جواب أصلا ويجري ذلك في نظارها كقوله ألا في الأجزاء ودابة أو شخص معين وقد صرح في الفسخي نقلنا عن الأبدى وقال إنه الحق ويوجب المطابقة به أو التي لا شئ ومع نقلنا عن عا في باب الأجرة (أعبارته المذكورة) (قوله بالنصب) أي ولا فتكون هبتو فله ويجوز الرفع أي والآه في هبة (قوله ويجاب) فيه مانه (قوله مطلقا التملك) في صدقة بالاباحة

عليه حيث أنه مدفون قلت مجموع انما المتعبرون من أخذ ماله ليعتقه أو عدم قصد محمود منه في المسمحة بدعوى من مثله فان قلت ينشأ ذلك كالمحدث ما كسوا الباحة فانه لا خلاف لهم قلت هذا حديث ضعيف وقرض حسن بنو ز ودرقه منها ثاني جبريل فقال بما كسوا كس عن درهم فان المتعبرون لا يجوز ولا يجوز ولا يتأفم بل يحصل على من لم يقصد بحاباة فله هذا بنية مما كسهم دون من يقصد ذلك لكن لا جوا أن قصد المعايير منتفعا مطلقا لكن كونها فيما يشتري للعبادة آكلو في زمن نحو غلامه وقد يكره

كبيع العينة وكل بيع
اختلف في حله كالخيل

الفرج حصة عن الزنا وكبيع
دور مكة والخمف ولا يكره
شراؤه على المذخور كالبيع
والشراء من أك ثمراه
حرام وبخالفه الغزالي
فدعى الاحياء شاذة كقبي
الجموع وكذا سائر هاملته
ولحق بذلك الشراء مثلا
من سون غاب فيه اختلاط
الحرام بغيره ولا حرمة ولا
بطان الا ان تبين في شيء
يعتبره جميعا والحرام مر
أكثر مثله والجارواقي
ولا ينافي جواز عدد من
فروض الكفایات لان
فرض الكفاية جازم الترتل
بالنسبة للافراد

(فصل) في تقرير
الصحة فتعدها وتقر بها
اما في الزيادة أو في النقص
أو في الاحكام وقد ذكرها
كذلك ومضابط الاول ان
يشتمل العقد على ما يصح
بيعه ولا يصح فاذا (باع)
في صفقة واحدة (خلوا) (باع)
أو شاة وشتر (أو) (باع)
(عبد وحر أو) (باع عبده)
(وعبد صغير أو) (باع)
(مشترا بغيره) (أو) (أو)
أي الشريك (ص) في ملكه
في الظاهر وبطل في الآخر
اعطاه لكل منهما حكمه
سواء أقال هذين أم هذين
انطلق أم القسيتين أم انطلق
والنحر والخن والحرق
عكسه على ما بينته في شرح
الارشاد الصغير لان العطف

كبيع العينة وفي حوائش الحرام الملقى مائة العينة بكسر العين المهملة واسكان القسنة والنون هو ان
يدعه عن يمينه كثير مؤجل ويسلمها له ثم يشتريها منه بغير ليق الكثير في حقه أو يدعه عن يمينه
تقوله يسلمها له ثم يشتريها منه بغير كثير. وجعل وساقض الثمن الاول ولا انتهى اه ع (قوله) (والمشتري)
قبل ثمنه يقابل للثمن لان كلام الله لا يساقض قبل ان يبل آتوه تسخنة حكمها المرافعي عن الصبر اه معنى
(قوله) (من أك ثمراه) أي كلف المذخور المسكين والمحمين والذي يضر به الصغير أو الرسل أو الحصى اه
كردي (قوله) (من أك ثمراه حرام) أي وفيه حرام ولم يتحقق أن المأخوذ من الحرام والافرام اه معنى
(قوله) (وخالفه الغزالي فيما الخ) أي حيث قال بحرمته (قوله) (والحرام مر الخ) الانسب وقد يحرم كأك
ما ذكره المصنف في هذا الفصل والذي قوله وقد يباح وهو ما يقي

(فصل) في تقرير الصفقة (قوله) في تقرير الصفقة الى قوله ويجري في النهاية والمغني الاوله خلاف
عكسه الى ويشترط (قوله) (أو في الاحكام) أي في اختلاف الاحكام معنى ونهاية (قوله) (كذلك) أي على هذا
الترتيب (قوله) (ومضابط الاول) أي التقرير في في الابتداع قول المتن (أو مشتري) شامل لما اذا جعل قدر حصته
حال البيع وهو موافق لما ياتي عن الروابي سم على وجه ظاهره سواء باع الكل أو البعض وهو يعصومه
منافذ ما سبق في شرح مر قول المتن الخامس العلم من استقر ابن عدم الصحة في بيع البعض وقد يحمل
ما هنا على ما سبق من الصحة في بيع الكل دون البعض فلا منافاة بينهما في سم في ثناء كلامه بعد نقله عبارة
الروابي التي أحال عليها مائة والحاصل أن ما يصح فيه البيع لا بد أن يكون معلوما حال العقد والام يصح فيه
البيع وأما الآخر فكيفي العلم به ولو بعد ذلك فالشرط فيما كان علمه ولو بعد فلتأمل انتهى اه ع
وأي في آخر السواد ما صرح بأنه لا يضر الجمل بحصة عذر العقد قول المتن (في ملكه) أي الخسل والاشاة
وعنده وحصة من الشريك اه معنى (قوله) (خلاف عكسه) واعتد النهاية والمغني وشم وقفا للشهاب
الزمي عدم الغزالي في تقديم ما يصح بيعه ماؤه كبيع ذلك هذا الحر وهذا العبد (قوله) (لان العطف) أي
المعطوف (قوله) (ومن ثم قال الخ) وليس هذا كإكمال شدة الشهاب الزملي قساما وإنما قدسه أن يقول هذا
الحر مبيع منك وعبدي فانه لا يصح بخلافه بغيره بل الحر والعبد فانه يصح في العبدان العامل في الاول
عامل في الثاني وقياسه في الطلاق أن يقول طلقت نساء العالمين وزوجتي فانه تطلق في هذه الحالة نهاية

كله ظاهر وان حصل الملك بالموضع في الغم أو غيره فطر (قوله) (كبيع العينة) قال في الر وض وهو ان يبيع
عن يمينه كثير مؤجل ويسلمها له ثم يشتريها منه أي بتقدير سير ليق الكثير في حقه ونحوه اه
(فصل) (قول المصنف أو مشتري الخ) شامل لما اذا جعل قدر حصته حال البيع وهو موافق لما ياتي عن
الروابي (قوله) (على ما بينته في شرح الارشاد الصغير) عبارته اما اذا قدم غير الخل كبيعنا الحر والخن فيبطل
فيه ما على الاوجه لان العطف على الباطل باطل كقبي نساء العالمين طو الق وأنشيد زوجتي فان قلت وتوقع في
تأمل غير واحد للصحة في القرن تقدم الحر قلت هذا لحر والقتيل لا غير فان قلت صرح السبكي في بطله فانه
هذا بأنه لا ترتيب بينهما وقوع القبول فيه مما عله به يعلم ان المدار على القبول وان ما هنا ليس كالطلاق
اذ لا قبول فيه قلت القبول انما يعتبر حيث صح الاعجاب والايجاب هنا باطل لان قوله بعتنا الحر وقع باطلا
شرا عفاصا وقوله والعبد باطلا أيضا لانه لم يقع في حال حيث وقع القبول باطلا أيضا هذا يتبع القياس
من حيث ان كلا تقدم قوله باطل شرا عفاصا ما بعد باطلا أيضا لعدم عامل يقوم به ويجعله مقصدا شرا
فإنما اه وأقول لك منع قوله لان قوله بعتنا الحر وقع باطلا فاصلا الخ بأنه ان أراد ان يبتلع قوس باطلا
مطلقا فهو ممنوع أو بالنسبة للمعطوف عليه فليس ولا يلزم منه بطلانه بالنسبة للمعطوف أيضا ذلك لان
معناه متعدد بعد معمولاته فطلانه بالنسبة لبعض المعمولات لا يقتضي بطلانه بالنسبة لتفريده بها أو يد
ذلك أن قولك نساء من دور وقد يكون كاذبا بالنظر لا الاول صادقا بالنظر لثاني فبطلان العامل متعدد
معمولا وهو يختلف حكمه باعتبار ما خرج حيث تدفع قوله لانه لم يقع في حال الخ ما عدم الوقوع في مسألة

على المتنع تمتع ومن ثم قال نساء العالمين طو الق وأنشيد زوجتي فانه تطلق

ومعنى وسم (قوله أيضا) أى كاشتراط تقديم ما يصح به و قد مر ما فيه (قوله من العقود) أى كان أجزاؤه أجزاؤه و هو مشتركا بغيره لأن شريكه اه ع (قوله والحوال) أى كان طلقا و جزموز وجته بغيره بغيره
أذنه فيصعق و جته فقط (قوله وغيرهما الخ) أى الأقسام إذا كان كل واحد قابلا للعقد لكن امتنع لأجل
الجمع كسكاح الاختين فلا يجزى فيهما اتفاقا نهاية وسم (قوله كاشهادة) أى كان شهدا جنبي وبعض

الطلاق المذكور فيجوز أن يسميه الله من عطف الجمل و جملة طلاق و جته و هو وأنت باز و جتى لم تتم لعدم
ذكر لفظ الطلاق فيها و قد روي أن يوثق كسكاحه فيستأمل فان هذا الوجه يعقدهم قولهم لأن العطف
على الباطل باطل والاحسن أنه ليس ثم عامل فصيح بالنسبة للعطوف بخلافه ما والذى ذهب إليه شيخنا
الشهاب الزملى أن القياس ليس بصحيح لأن نظائر نساء العطلين طوائق وأنت باز و جتى إنما هو قولك هذا الأمر
ميسر منك و عدى هذا نقول فبالبطلان وأما بعنك الآخر والحق فليس نظيره وإنما هو نظير طلقت نساء
العالمين و جتى نقول فيه وقوع الطلاق اه ويؤخذ منه الفرق بين ما هنا و ما ذهنا عامل صحيح بالنسبة
للعطوف فلا كذلك هناك فتأمل اه (قوله و يشترط أيضا العلم بما) يسبق إلى اللسان أن المراد العلم
حال البيع و قد يؤيد من أن الشرط إنما يتبع حال البيع وقوله كباقي في بيع الأرض مع بنوها أشار إلى

قول المصنف ألا تخفى بابا لا حول ولو باع أرضه مع بنوا و رعا يفرق بالبيع بطل في الجميع وقال الشارح
هناك في قوله لا يفرق بالبيع مانعه أى لا يجوز وروده عليه كبدل ثم اه وتغير بعد ذلك بسمه أو تعد عليه
أخذ كغير الغالب ثم علل البطلان بالجهل بأحد المقصودين لتعذر التوزيع اه وقال الاستوى هناك
والبذر الذي لا يمكن إفراده هو ما بره أو تغير أو امتنع عليه أخذه فان رأه ولم يتغير و قد رعى أخذه فلا تخفى
جته اه وهذا الكلام صريح في أنه إذا لم يبيع و قد رعى أخذه بعد ذلك مع أنه إذا قدر على أخذه
أمكن التوزيع وفى الأنوار هاتولو باع معسلا و مجهولا شمس واحد بطل البيع في الكل لتعذر التوزيع
اه وقضت ذلك اعتبارا لمكان التوزيع حال البيع لكن في الباب جعل من صور المسئلة بيع معلوم
و مجهول يمكن معرفته كرى وغيره اه ووافقنا تقدم في شرح الخامس العلم عن الزباني في قول
الشارح هناك مانعه و قول البغوي فمن باع نصيب من مشترك وهو مجهول قدره لا يبيع لأنه مجهول لكن قطع
القبال بالصحة و جرى عليها في البحر فقال أى صاحب البحر باع جميع المشترك وهو لا يعلم مقدار حقه ثم عرفه
صحة لأن ما تناوله البيع لفظه معلوم وبذلك قول الأصحاب يظهر استحسان بعض عباده صحت الباقي ولم
يفسوا لأن العلم البائع قدر نصيبه فيه أم لا والذى يتغير ترجمه كلام البغوي ومعرفة البائع قدر حصته
بعد البيع لا قبله فقرر من أن الجهل عند البيع مؤثر وإن عرف بعد وما ذكر من كلام الأصحاب لا دليل
فلا نه حال البيع يمكن جعلا بقدر حقه فيمنعوه كفى الخ ما تقدم هناك والذى يظهر أن مسئلة البغوي
غير مسئلة الزباني لأن صورة الأولى بيع قدر حصته فقط فأنه لم يها بصير البيع مجهولا وصورة الثانية
بيع الجميع فالبيع معلوم لفظا والشرع كذلك ولا يضر جهل ما يخص من العقد كفى سائر صور وتفرق
الصفتان ما يخص ما يخص فيه البيع غير معلوم حال البيع وهذا الكلام مبنى على أن كلام الزباني فيما
إذا كان بغيره أن الشرع يكلفه ظاهره بعبارة وتقرر زه ويمكن جعل ما عر عن الأنوار على ما إذا لم يمكن العلم
بالمجهول بعد ذلك والحاصل أن ما يصح فيه البيع لا بد أن يكون معلوما حال العقد والام يبيع فيه البيع وأما
الأخرى فكيف العلم ولو بعد ذلك فالشرط فيما كان معلوما بعد ذلك تأمله وعلى هذا فنقول الشارح فان جهل
أحدهما بطل فيهما أى جهل أحدهما مطلقا أى حال العقد و بعده بأن كان لا يمكن معرفته بعد العقد وقوله
كباقي في بيع الأرض مع بنوها ينبغي تصور على ما تقدم زه و ما إذا لم يمكن معرفته البذر بعد ذلك ليروا
ما تقرر فان ثبت نقل هناك بالبطلان فيهم لموان يمكن معرفة البذر بعد كان واد هذا الذى تقرر وحيث
يمكن أن يجاب عن زباني بأن حصة الشرع لك من الحصة بالاشاهدة في ضمن معاينة الحصة وإنما
المجهول بغير قدرها فليس (قوله كاشهادة) أى لا فيما إذا كان كل واحد قابلا للعقد لكن امتنع لأجل

ويشترط أيضا العلم بما
ليتأني التوزيع
فإن جهل أحدهما بطل
فيهما كما يأتي في بيع
الأرض مع بنوها ويجزى
تفرق الصفتان في غير
البيع أى ضمن العقود
والحوال وغيرهما كاشهادة

بشرط تقدم الحبل هنا مضوا كما ينظر في الشكل فيما اذا احرز الرهن المهر من مدة تزيد على محل الدين أو الناظر للوقف أكثر مما شرطه الواقف لغرض ضرورة واستعاضة بالرهن بعد من فراقه بغيره ونظر وجهه بالزيادة على (٢٢٥) العقد فلم يكن التبعض ويؤخذ من العلم

بقبوله للاجنبي فقط **قوله** ويجري الى قوله وانما يطل في الزائد في النهاية اذ قوله بشرط تقدم الحبل هنا اذا وقوله ويؤخذ الى قوله اذا فاضل وكذا في اجنبي الاقوله او الناظر الى الاستعاضة **قوله** بشرط تقدم الحبل الى مرماه **قوله** فيما اذا احرز الرهن الخ اي يوليها ملائمة له يقال في المستعبر وينبغي ان يحمل البطلان في الرهن اذا احرز الرهن من غيره فانما حوله او لغيره باذنه مع احش **قوله** لغير ضرورة وانما تحقق الضرورة حيث كانت الحاجة نازحة كان انهم ولم يوجد من يستأجره انفي بعينه بالامدة تزيد على ما شرطه الواقف اما لانه مدة طويلة تزيد على الواقف لغرض اصلاح المحمل بقدر حصول خلل فيه بما يحصل من الاجرة فلا يجوز ولا تنفذ الضرورته والامور المستقبلية لا يعول عليها ومن الضرورته فلو صرفت الغلة للمستحقين ثم انهم لم يوافقوا واحتج في جوابه الى انهم لم يوافقوا في الواقف ما يعسر به غير الغلة فان ذلك جائز وانما شرطه الواقف لانه لم يوافقوا من الغلة عن المستحقين ثم قد خربها للعمارة اه ع **قوله** (واستعاضة الخ) عطف على قوله اجر **قوله** ويؤخذ من العلم الخ ظاهر كلامهم البطلان مطلقا في المستثنى من مره سم وعش **قوله** وفيما اذا فاضل الخ عطف على فيما اذا اجر الخ **قوله** (وايضا في) اي من انه ان كان في صلب العقد لم ينفذ خيرا او في خيار المجلس يطل في الشكل اه معني **قوله** (وفي العرايا الخ) عطف على قوله في خيار الشرط **قوله** (على التقدير الجائر) وهو دون خمسة اوسق اه ع **قوله** (ولو وقع الخ) راجع للصور الثلاث المذكورة **قوله** وفيما اذا فاضل الخ اولها خير فقط وهو الاقرب اه ع **قوله** (ولو وقع الخ) في العقد الخ يتأمل فقد توحد هذه العلة في صورة التفرق سم على يجوز قد يقال مراد بالنهي عنه نأبته لعدم العلم بما علة عسار اذ لا توزع اه ع **قوله** (وانما يطل الخ) اي مع جريان العلة اذ كورة فيما **قوله** (ولو فاضل الخ) عطف على قوله فيما اذا اجر الخ ثم هو ان قوله ومر الخ في النهاية **قوله** (منافعة) مثال **قوله** (محموقه) يحتمل معهما اي القطعة بان كانت من وسط الارض وكذا صيغتهما **قوله** (كانت في الزكشي الخ) ويظهر حله على ما اذا تعين الضرر وطر بقولوا لا ولا جرحته لانه كمن دفع ذلك بالشراء والاستعاضة للضرر او التعميق من غير الاضرار اه **قوله** قال ع **قوله** (والشدي قوله) مر ويظهر حله الا لا وجه له على صورة ولا تعين فيما للضرر وبعد فرض الكلام في المحقوقة ملك من سائر الجوانب او ما كان نحو الشراء عارض بعد تمام العقد ومثله لا نظر اليه اه **قوله** (في نصيبه) اي البائع (منها) اي من تلك القطعة **قوله** (في حصته) اي الشريك **قوله** (في استثناءه) الاولى بره ص و تا جارة الراهن ومثلها الثانية اي اشارة لما شرط الواقف كالباقين سم **قوله** (والثالثة) اي صورة الاستعاضة **قوله** (والمنفعة) اعقود عليها الخ هذا التوجيه جارفي الثانية فقل تركها سم **قوله** (فيما اذا فاضل) اي على وجهه باذنه اه معني وهو ان يادة في الدين المستعاضة بالرهن به **قوله** (وراء الخ) اي النزاع المذكور **قوله** (ويخرج) الى قوله فان قلت في النهاية وبالنهي **قوله** (فيصير خيرا) هذا ظاهر ان عرف قدر حصته اما اذا جعلها فهل يطل الجعل بما يخصه من الدين كالجواب

الجزم كشكاح الاختين فلا يجري فيها اتفاق **قوله** (ويؤخذ من العلم الخ) ظاهر كلامهم البطلان مطلقا في المستثنى من مر **قوله** (ولو وقع في العقد المنهي عنه الخ) يتأمل فقد توحد هذه العلة في صورة التفرق سم **قوله** (والمنفعة) اعقود عليها الخ هذا التوجيه جارفي الثانية فقل تركها **قوله** (ويخرج) قوله بغير اذن الا شرعه باذنه فيصير خيرا هذا ظاهر اذا عرف قدر حصته اما اذا جعلها فهل يطل الجعل بما يخصه من الدين كالجواب ع **قوله** (ويصير خيرا) ع **قوله** (فيما اذا فاضل) اي على وجهه باذنه اه معني وهو ان يادة في الدين المستعاضة بالرهن به **قوله** (وراء الخ) اي النزاع المذكور **قوله** (ويخرج) الى قوله فان قلت في النهاية وبالنهي **قوله** (فيصير خيرا) هذا ظاهر ان عرف قدر حصته اما اذا جعلها فهل يطل الجعل بما يخصه من الدين كالجواب

ان عقد على شئ من جوده ادره محال والمنفعة اعقود عليها في الاولى شئ واحد وما في الثالثة تصرف في المال غير بما باذنه وبرد بمن قوله المور وذلك بل الضابط الجمع بين بمنه وغيره واعتبار افضل ذلك هاتين غيرهما من ثم احرز التفرق في غير نحو البيع مما ع **قوله** (فيما اذا فاضل) اي على وجهه باذنه اه معني وهو ان يادة في الدين المستعاضة بالرهن به **قوله** (وراء الخ) اي النزاع المذكور **قوله** (ويخرج) الى قوله فان قلت في النهاية وبالنهي **قوله** (فيصير خيرا) هذا ظاهر ان عرف قدر حصته اما اذا جعلها فهل يطل الجعل بما يخصه من الدين كالجواب

ويصح عوده لعده بعد كذبة ليقيد الحق بما يذن الا لو كان يحمله ان فصل الثمن وحيتثد تدعوا العقد وذلك لان الضرفي المفهوم فان قلت
يشكل على ما ذكر في عبده وبعد غيره بل وعلى ما بين ان الصفة في الحل بالحسن المسمى باعتبار قيمته ما قولهم لو باع عبدا بدينار من واحد
لم يصح له بيع بصفة كل عبدا بعد ذلك (٢٢٦) التقويم تضمن وهذا بعينه بما فيها هذا تدعو عبدا الذي صح البيع فيما يتا به مجهول

عده وعده بدينار بانه لم يفصل الثمن او يصح لان العقد واحد ولو كان البيع والثمن في معلوم فليراجع
اه سم اقول وتظهر الملاحقة الثانية **(قوله عود)** أي قول الثمن يترا فان شريكه **(قوله عود)** بعد وعده غيره
أي أيضا أي كونهما شريكين **(قوله باذن الاخر)** والاول باذن الغير **(قوله عود)** في عقد العقد **(قوله عود)** أي
فليس بما تضمن في بيان الكلام في الصفة الواحدة **(قوله وذاك)** أي تعدد العقد بشذو كره **(قوله عود)**
لا يضر الخ فانه يصدق انه اذا كان الحكم بخلاف ذلك **(قوله على ما ذكر الخ)** أي من الصنف في عبده
والبطالان في عبده غيره **(قوله واهم الخ)** فاعل بشكل **(قوله واهم الخ)** أي الجبل المذكور **(قوله عود)**
ما يقوله مجهول الخ الجمله خبر نحو عبده **(قوله عند اختلاف المال)** أي تعدد **(قوله باي الخ)** أي آتيا
(قوله كذا) أي في مسئلة بيعهما بدينار من واحد **(قوله وذاك)** أي الجبل المذكور **(قوله وذاك)**
أي كون بطلان أحدهما ترجيحاً بالمرجع فقهه والرجوع الخ فغير ما قبله وقال عن المشارة دوام النزاع
اه **(قوله على التوفيق الخ)** هذه العلامة عما يقتضي من الجلب بالنسبة للاشكال المذكور بقوله بل
وعلى ما بين الخ حاصل هذا الاشكال صرح الجبل بالحصول حاصل هذا الجواب اه صرح بالتوفيق
لجبل بل يصح قتاله بلطف فهم تعرفه فان فيه مدقة تحتاج لطيف الفهم اه سم **(قوله مطلقاً)** أي في القسم
الاول وغيره **(قوله وهو)** أي الحسنة والقسم **(قوله على ذلك)** أي الفرق المذكور **(قوله في عبده)** هذا
القطع في هذا المسئلة بحث قدمناه في الشرط الخامس من شروط البيع اه سم **(قوله التعليل)**
فاعل بشكل **(قوله المار الخ)** أي عقب كل ما عدهم اه كره **(قوله فتعذر التوزيع)** نظريه
سم راجع من ان **(في فقه المشتري الخ)** أي بان كان الحرام غير مقصود لغير الضرر والمشتري حر
وهو لا وجه له في المسئلة شيخ الاسلام في شرح البهجة من ان كل خيار كان الحرام مقصوداً كان غير
مقصود كدم فالظاهر انه لا خيار له لانه غير مقابل بشئ من الثمن انتهى اه سم وعش **(قوله فوراً)**
وقال القميس والنهاية والتمنى **(قوله فوراً)** أي القول المتروك جمع في النهاية الاقوله ينتهي عما أتت **(قوله عود)**
ان جعل ذلك أي فلو كان عالماً فلا خيار له لتقصيره نهاية ومنه **(قوله فان أجاز العقد)** أي أو قصر بعده
(قوله عوده) أي عند العقد يصدق المشتري في دعواه ذلك أي الجبل لانه لا يعلم الامتنون الاصل علم

واحد ولو كان البيع والثمن في معلوم فليراجع **(قوله على التوفيق الخ)** هذه العلامة عما يقتضي منها
الحجب بالنسبة للاشكال الثاني المذكور بقوله وعلى ما بين الخ لان حاصل هذا الاشكال صرح في الحل مع
الجبل بالحصول حاصل هذا الجواب بما صرح بالتوفيق فالجبل بل يصح قتاله بلطف فهم تعرفه فان فيه مدقة
تحتاج لطيف الفهم **(قوله في عبده)** هذا القطع في هذه المسئلة بحث قدمناه في الشرط الخامس من شروط
البيع **(قوله فتعذر التوزيع)** رتب التعذر على التفاوت بالخيار وغيره كالجواب حاصل التعليل بقوله ان كل
انثنين الخ وفي بحث من وجهين أحدهما ان التعذر انما يرتفع على التفاوت ولو كان اعتبار القيمة وليس
كذلك وانما هو باعتبار مجرد العدد كالجواب صرح بقوله البايع كل انثنين بدينار والثاني ان هذا التفاوت
موجود في كل شأن بدينار لا احتمال كل شأن للجبل وغيره مع حصته كالتقدم مع استكمال في الشرط الخامس
وزيادة الاحتمال هنا بصورة الاختلاف المذكور بقوله أو تخلفان لا أثر له ولا يقتضي فرقاً لتأمل **(قول)**
المصنف في فقه المشتري ان جعل **(قوله)** قال شيخ الاسلام في شرح البهجة تم ان كان الحرام غير مقصوداً فالظاهر انه
لا خيار لانه غير مقابل بشئ من الثمن كما مر وفيه نظر لغير الضرر والمشتري انتهى مر وفي شرحه
مواقتياً في شرح البهجة تم قال الوجه ثبوت الخيار للمشتري حيث كان باهلاً انتهى **(قول المصنف)** فان أجاز

عند العقد في الفرق ثالث
يقول بان الجبل بل يصح
كلام من عينين يعتد به
واحدة انما يؤثر وينظر
اله في العقد عند اختلاف
المالك وعدم المرجح
بأن كذا لان انما
أحدهما ترجح بالمرجع
فتعين بطلانها لتعذر
مصلحتها لما يلزم لهما من
الجبل بل يصح قتاله ابتداء
وذلك يستلزم دوام النزاع
بينهما لا غاية وأما
مسئلتنا فليس فيها ذلك
والمرجع لا يطل ما عدا الحل
موجود فلهذا لم ينظر
لجبل بل يصح قتاله وان فرض
انه عند العقد كذا يصح
سيف ونقص مشغوع
بالف كذا في قتاله على أن
لأنظرنا لهذا الجبل بل يثبت
تقرين الصفة مطلقاً لانه
يلزم به النظر للصحة باعتبار
القيمة وهو مجهول عند
العقد ويؤدي للتنازع
فان قلت بشكل على ذلك
التعليل المار في بحثك
هذا القطع أو الشاك بل
انثنين بدينار من أن توزع
الدينار على جميع ما يؤدي
لجبل فنظرنا والبيع اعتماد
المالك قلت شرف بان
البيع هناك بتعين أصلاً
لان لكل اثنين فرض

مقابلتها بدينار بمقتضى انهما من خيار أو من غيره أو تخلفان فتعذر التوزيع من كل وجه بخلافه في مسئلتنا
ومسئلتنا نقص وسبب سهولة التوزيع فهمام الامن من نزاع لا غاية وأذا جمع في ملكة فقط **(في فقه المشتري)** فوراً **(ان جعل ذلك)**
لغيره بقرين الصفة على بيع عبده بالجبل فهو كبيع ظهر **(فان أجاز)** العتد وكان عالماً بالخيار عند

الاقدم

(ذالعين) بحصص من المسمى

باعتبار (الاشراق في مثلي

بطل البيع في أحدهما وفي

المشترك السابق لانه لاحقة

في هذين النوعين الى النظر

لقيمة ولو شوح الراد

يأيل باهما كما عاين

القيمة انما هو الراد

القيمة من فاعتر

القيمة من فاعتر

(قيمة) ان كان لهما قيمة

اولى تكون لاحدهما

والمراد الحذر بعد التقدير

الا في ذلك لا يضاعف

التي في مقابلتهما

يجب في أحدهما الاصله

فلا يردى الما لما يتغيره

ما تين فاحصة ثلث الثمن

وعمله ان كان الحرام

مقصودا والا كما م

الاشراك على الثمن

وبقدر الحرقا والمسته

مذ كما وانخر خلاصه

لعدم امكان عوده اليه

وانخر وعزاه قدره كرا

وصفرا خلافا لما زعم

تقدر كره ببقرة وفي ذلك

اضطراب يستمع الجواب

صنه في شرح الارشاد ثم

رايت بهضم فاعتر

التناقص واخرى في كل

باب على ما في الما

انما يرجع الى التقويم

عند من يرى فيه

الكافر لا يقبل خبره

ومن شأن البيع ان يكون

بين مسان يحلون قيمة

المراد اهلها من الكفار

ورجع اليه في الوصة

اعتبارا بالنسبة فلم ينجح اليها

الالبان الفسدة على عدل

الالبان الفسدة على عدل

الالبان الفسدة على عدل

الالبان الفسدة على عدل

الالبان الفسدة على عدل

الاقدم على ما فيه الفساد اه عش قول المنز (فحصت من المسمى باعتبار قيمتهما) الى آخره
 الشارح لا يخفى ان هذا الكلام صريح في انه يكفي العلم بالحق ولو به - فالعقد لانه لا يشترط العلم بهما
 العقد اه سم (قوله في مثلي) اعني في القيمة اه نهاية (قوله في المشترك السابق) اي في قول
 الصنف او مشتركا اه كردى (قوله هنا) اي في المثلين والمشارك السابق (قوله وعلى الراد) متعلق
 بالنزوع المهور من قوله بمصالح اه صكردي (قوله المتقويمين) وكذا الثلاث الختلفة القيمة
 باختلاف صفها انما من قوله مر اعني في القيمة اه عش (قوله المتقوسين) وكان ينبغي ان يقول
 المتقويمين هما وأحدهما اه سم (قوله باعتبار قيمتهما) وينبغي ان لا يكتفى في التقويم الا بالرجل لا بوجله
 وامر ابن ولا يابو بع نسوة لان التقويم كلوايه وهي لا يكتفى فيها بالنسبة اه عش (قوله ولم تكن
 الخ) الاولى ان يقولوا لم تكن لاحدهما كالحجر والحرقا والخزير فاعتبر بعد التقدير الا في (قوله بعد
 التقدير) ارجع للمعطوف فقط قوله الا في قوله ويشترط الحرقا الخ (قوله وذلك) اي التقسيط (قوله
 فلم ينجح) اي لم يثبت (قوله ثلث الثمن) كالحسين فيما اذا كان الثمن مائة وخمسين (قوله ومجمله) اي قوله خلافا
 في المعنى الا قوله لعدم امكان عود اليه (قوله ومجمله) اي التقسيط (قوله على الاوجه) معناه ادراجها ايضا
 ثبوت الحياض العشرة حيث كان ساهلا اه مر اه عش (قوله وفي ذلك) اي في تقدير الحرقا خلافا وتقوء
 عند من يرى فيه في الصادق (قوله في شرح الارشاد) عصارته ولا ينافي ما في انكار المشترك من قوله عند
 من يرى فيه في ظهور الفرق فانها تم حجة العقد كما بان في قيمة فاعتر لا باعتقادهما متخلفا هنا فان قلت
 قضيت ان العاقدين هنا لو كانا في يوم عند من يرى فيه في ثلث ثمن ان يترجم ذلك ويمكن ان يحال بان البيع
 يحاط به لكونه بفقد فساد العوض كثر ما يحاط بالصادق اذا لا يسد فساد اه فرغ مسئ
 العلامة ج عالى وكيعه كجيبا مع كجيبا عرلوكيل في عقد واحد بل يصح فاجاب بقوله يسطل في
 الجمع ولا يخله تفرق الصفقة لانه خير ما ذوق في ذكر في البيان لكن قضية كاهم صفة بعد كجيبا
 وان تفرق الصفقة يدخله وهو ظاهر اه اقول القياس ما في البيان من البطلان كجيبا عود بعد غيره
 باذنه ليس الوكيل لكاتبه كيعه عود نفسه واجاب الوكيل كيعه عود باذنه مع عود موثقت بطلان
 نعم البعد في كذا ليس الكاتبين في السؤال المذكور اه عش وقوله القياس ما في البيان من البطلان كما
 يباع عبده الخ اي من غير تفصيل الالمن (قوله ومجمله الخ) اي عجملا وما اقتضى في شرح الارشاد (قوله
 ورجع اليه) اي التقويم اه عش (قوله فلم ينجح اليها) يعني القيمة المفهوم من التقويم اه رشدي
 وكذا اعتبر قوله الا في فوسى تابع قول المنز (بجميعه) * تنبيه * لوجه بين ما قبل وغيره فبالا عود فيه
 كالمهور من مع في ما قبل قول واحد او قيل على الخلاف كقوله سم (قوله لان العدة الخ) اي فكان

فحصت من المسمى باعتبار قيمتهما الخ تقرر بالشارح لا يخفى ان هذا الكلام صريح في انه يكفي العلم
 بالحق ولو به - فالعقد لانه لا يشترط العلم بهما حال العقد وانه صريح ايضا في انه يشترط ملاحظة تقويمهما
 مع نفسه البيع ومعرفة تفاصيل العقد حتى يعلم ما يخص ما يصح فيه مستدواذا كنى العلم بهما بعد العقد
 فبني ان لا يضر كونهما مع في مجهول حال العقد اذا امكن معرفته كجيبا العيب وقضية ذلك تفرق
 الصفقة في بيع ارض مع بذور وزرع لا يرد البيع اذا امكن معرفته بقوله بعد ذلك وان تفرق الصفقة
 ايضا في بيع نحو غسل ونس مزد وعزوى بعض دون بعض اذا امكن معرفتهما بعد العقد فغير وكل
 ذلك (قوله امضاء العقد) كله وتو في تخلف ما هو ثابت في بعض نعم شرحه فان اختار من الخيار دليل قوله
 امضاء العقد ولو كان اجاز من الامارة كجيبا عود فاعتر لا يوجب اسقاط لفظة امضاء (قوله المتقويمين) بقى ما اذا
 كان أحدهما متقوما والا خرمانا والظاهر اعتباره بجهتهما ايضا اذ لا تنافي النظر للاخر في أحدهما
 والقيمة في الاخر كما هو ظاهر وكان ينبغي ان يقول المتقويمين هما أو أحدهما (قول المصنف وفي قول
 بجميعه) * (تنبيه) * لوجه ما قبل وغيره فبالا عود فيه كالمهور من مع في ما قبل قول واحد او قيل
 الابان الفسدة على عدل ووسى تابع قول الصادق فيهما لم ينجح اليها (قوله في قول بجميعه) لان العقد لم يرضع الا على ما قبل بيعه

(ولاحصار البائع) وان جهل تقصيره في عدم اكمال ذلك وعذره بالجهل نادر (و) مضابط القسم الثاني ان يتلف قبل القبض بعض من المبيع يقبل الاثر ان البعدي ايراد العقد عليه وحده من ذلك ما (لو باع عبده) أو عصراً أو داراً (فذلك أحدهما) أو تخمر بعض العصور أو تلف سقف الدار (قبل قبضه) فيدفع العقد فيه وتستر حتى ياتي بالقبض من المسمى أو اذن على قبضه موقوفة التالف ومرفى المتلبين اعتباراً بالاحراز فذلك هنا أيضاً وكذا في معنى تلف (٢٢٨) بعضه وانما لم ينص في الآخر وان لم يقبضه (على المذهب) مع جهالة الثمن لانها طارئة

فلم تضر كالأضرار. قوط
بعضه لا يورث العيب ويخرج
بذلك ما يضر بالعقد
سقوط المبيع وبيع عبده
واضرط بالسقف للدار
ونحوها فلا يسقط فيها
اذ لا تنفس ذلك لبقاء
عين البيع والبدل والضرر
وبثت السقف ونحوها لا
يفرد بالعقد فتوابعها
بوسب الانفساخ بل الخلو
لغيره بالمبيع بكل الثمن
أو يفسخ ويسترد الثمن
مختلف الأثر فان افراد
التلف بالعقد وان اوجب
الانفساخ فيه لاوجب
الاجرة بكل الثمن (بل
يغير) المشتري فوراً
بين فسخ العقد والاجرة
للبعض المفقود (فان
اجل قبضه) لتغيره
آناً (قطعا) هـ. لي ملهنا
كأصله وفي ارضه كاصلها
عن أي حق طرد التولين
فيه وله الاقرار ولا خيار
للبائع ولكن وجهه عدم
تقصيره بوجهه تفرق
صفة الثمن عليه ان الثمن
غير منقول واليه أصله
فاغتر بقرعة فوالماله
يفسر فسه لا يفرق
الابتداء بخلاف الثمن فانه
المتصور بالعقد أو تقرر بقرعة واما أيضاً (ولو جمع) العاقد أو العقد (في صفة تخلفي الحكم كلب أو بيع) كبه تلك هذا أو حركت موجود
هذه سنة بالف ووجه اختلافهما اشتراط التاقي فهو وطلانه وانفساخها بالتلف بعد القبض دونه (أو) اجارة (وسلم) كأثر تلك هذه
وبعث كذا في ذلك سلباً يتراد لاشتراط قبض العوض في الجنس في سائر أنواعه بخلافها (بعضها في الظاهر) كل منهما يقبض من المسمى اذا
وزع على قبض المبيع أو المسمى قبضاً بالدار كمال (و) يوزع المسمى على قبضهما (أو) تبعية الاجرة بقرعة صحيح لانها في الحقيقة بقرعة انفع ووجه

على الخلاف كثر (قول المصنف كلبارة) عبارة الر وض كبيع واجارة أو سلم أو نكاح

المتصور بالعقد أو تقرر بقرعة واما أيضاً (ولو جمع) العاقد أو العقد (في صفة تخلفي الحكم كلب أو بيع) كبه تلك هذا أو حركت موجود
هذه سنة بالف ووجه اختلافهما اشتراط التاقي فهو وطلانه وانفساخها بالتلف بعد القبض دونه (أو) اجارة (وسلم) كأثر تلك هذه
وبعث كذا في ذلك سلباً يتراد لاشتراط قبض العوض في الجنس في سائر أنواعه بخلافها (بعضها في الظاهر) كل منهما يقبض من المسمى اذا
وزع على قبض المبيع أو المسمى قبضاً بالدار كمال (و) يوزع المسمى على قبضهما (أو) تبعية الاجرة بقرعة صحيح لانها في الحقيقة بقرعة انفع ووجه

موجود في كل العقود فيقتضي أن كل عقد من ذلك من غير استثنائه اه (رسدي (قوله ولا أترأخ) رد الجليل
مقابل الأظهر الغائي بالبطان فبهما (قوله لا قد يعرض الخ) ما واقع على الفسخ والانساح الما لمين
من المقام و (قوله لا اختلاف حكمهما) تعليل لقوله يعرض اه (رسدي (قوله المجهل عند العقد) قد يقال
المجهل موجود عند العقد قطعاً وإن لم يعرض ماذكر الآن يقال هو أن كل موجود عند العقد لكن لا ينظر
إليه إلا حين بقاء أحدهما وسقوط الآخر أما إذا بقيا المقصود المجموع فلا حاجة إلى التوزيع المتروك
عليه الجبل سلطان وس (قوله لانه الخ) علة لقوله ولا أترأخ (قوله غير ضار الخ) أي اعتقادهم فيه في غير
ذلك كمسألة النسق المذكورة اه ع (قوله تعلم) أي من قوله ولا أترأخ سم وع (قوله مع
عدم دخولهما) أي العينين اللذين اختلفت أحكامهما اه ع (قوله ولا يختلفان) فخرجت بهنيتين
اه سم (قوله في ذلك) أي فيما يرجع للفسخ والانساح (قوله أو رد عليه) أي على ما في الضابط من
قوله مع عدم دخولهما تحت عقد واحد اه (رسدي ويحوزار مع الضمير لقول المصنف ولو جمع في
صفتنا الخ (قوله على الإجماع) أي وما إذا كان من هنا فيصير العقدان قطعاً ع (رسدي (قوله
من القاعدة) أي التي جرى في محضات البيع فيها القولان السابقان اه ع (قوله ومع شمول كلامه الخ)
عطف تفسير (قوله لا غنا عنه له) قد يقال المثال لا يخصص وكلامه شامل للعقد الواحد في الاعتراض
الآن لا يكون قوله كالموقوف بيع الخ المقتضى بل قد كان يربط بالوفاء أنه لا أثر ينفعي ذلك مع مخالفة
النظار وكتب شيخنا البرلسي بهامش شرح الهجته ما صم لم يذكر مجزراً العقدين وقال غيره في شرح
الإرشاد يخرج به ما لو جمع عقد واحد تحت في الحكم كقوله باع صاعاً من الشعير ونو باصاع حنطة فان ما يقابل
الحنطة من الشعير يشترط قبضه في المجلس وما يقابل التوب لا يشترط قبضه في المجلس قاله في موضع كلامه يعني
الإرشادات ذلك ليس من تقرير المصنف في الأحكام فلو حذف قوله عقدان لتناول ذلك انتهى ما كتبه شيخنا
وقال الشارح في شرح الإرشاد ما صم ولا يدخل في تقسيمه بالعقدين ما لو باع عبد بن بشرط الخياط في أحدهما
بعينه أو أكثر من الآخر فانه وإن كان من صور تقرير المصنف في الحكم مع كونه عقداً واحداً إلا أن
الاختلاف هنا في الآثار التابع دون المقصود الذي الكلام فهو كذا يقال فيما لو باع صاعاً شعير ونو باصاع
وفان اشتراط قبض ما يقابل الحنطة من الشعير أمر تابع أيضاً انتهى فليست اه سم عبارة النهاية والغني
وشمل كلام المصنف أي في الصع ما لو اشتمل العقد على ما يشترط فيه التقابض وما لا يشترط كصاع برقوق
(قوله المجهل عند العقد الخ) قد يقال المجهل المذكور موجود قطعاً عند العقد وإن لم يعرض ماذكر الآن
يقال هذا المجهل إنما يلتفت اليه المحتج المحتج لا يعتد به ما بقي أحدهما وسقط الآخر لانه حينئذ يصير
المقصود الباقي دون الساقط فيقتلر لتوزيع مختلف ما إذا بقيا فان المقصود المجموع فلا حاجة إلى التوزيع
لترتب عليه المجهل المذكور حتى يلتفت اليه (قوله تعلم) أي من قوله ولا أترأخ (قوله ولا يختلفان)
ان رجحت بهنيتين (قوله لا غنا عنه له) قد يقال المثال لا يخصص وكلامه شامل للعقد الواحد فيرد
الاعتراض الآن لا يكون قوله كالموقوف بيع الخ المقتضى بل قد كان يربط بالوفاء أنه لا أثر ينفعي
ذلك مع مخالفة النظار وكتب شيخنا البرلسي بهامش شرح الهجته ما صم لم يذكر مجزراً العقدين وقال غيره في
شرح الإرشاد يخرج به ما لو جمع عقد واحد تحت في الحكم كقوله باع صاعاً من الشعير ونو باصاع حنطة فان
ما يقابل الحنطة من الشعير يشترط قبضه في المجلس وما يقابل التوب لا يشترط قبضه في المجلس قاله في موضع
كلامه يعني الإرشادات ذلك ليس من تقرير المصنف في الأحكام وقد صرح الرازي بحوزار قوله التفرق فيه
وكذا لو باع وشرط الخياط في أحدهما دون الآخر وفي أحدهما الخياط يومين وفي الآخر لا فكل ذلك من
تقرير المصنف في الأحكام فلو حذف قوله عقدان لتناول ذلك اه ما كتبه شيخنا وقال الشارح في شرح
الإرشاد ما صم ولا يدخل في تقسيمه بالعقدين ما لو باع عبد بن بشرط الخياط في أحدهما بعينه أو أكثر من الآخر
فانه وإن كان من صور تقرير المصنف في الحكم مع كونه عقداً واحداً إلا أن الاختلاف هنا في الآثار التابع

مع جزأ

لرجوعهم إلى الأذن في التصرف بخلاف (٢٣٠) ما لو كان أحدهما مالاً كبيع والجماعة قال لا يصح قطع التعذر الجمع بينهما (أو نحو

بصاع شعير اه (قوله لرجوعهما) أي العقدان (قوله بخلاف ما لو كان أحدهما مالاً) انظر هذا
 مجتزأ رأيت في المتن عبارة المفتي ويؤخذ مماثل به أن محل الخلاف أن يكون العقدان لأزوين فلو جمع بين
 لازم وجواز بيع جمعه وجعله لم يصح فعلمنا كذا كذا الرافعي في المسابقة وكان العقدان بائنين كسركة وقرص
 صح قطعاً لأن العوض الجائز باءنواع اه فاجتزأ فيها بالمثل وبعبارة شرح الروض ويستثنى من ذلك
 ما لو كان أحد العقدين جائزاً الخ (قوله كالبيع) أي الذي يشترط فيه قبض العوضين اه نهاية أي
 بان كان الموقوف عليه زوايا كذا كذا بعد قوله هو ومن جهة المرفق ع (قوله لا تعذر الجمع بينهما)
 أي إذا جمع بين جملة لا يلزم ويبيع يلزم في صفقة واحدة فيمكن ما بين من تناقض الأحكام لأن العوض
 في الجملة لا يلزم تسليمه إلا بفرغ العمل ومن جهة المرفق يجب تسليمه في المجلس ليتوصل إلى قبض ما يخص
 الصرف منها ولو تناقض في الأوزان يقتضى تناقض في الميزان وكل مسلم يقاس بذلك ما أجمع بين إجازة ذمة أو سلم
 وجعله اه نهاية قال ع (قوله وتناقض في الأوزان) أي في ما لا يوزن ويقيس بذلك ما أجمع بين إجازة ذمة أو سلم
 استحقاقه في الآخر وقوله تناقض في الميزان أي من الجواز والمرفق أو أي يحكم بطلان العقدين لتناقضهما
 اه قول المتن (أو يبيع ونكاح) أي ومصدق الثمن والمهر واحد ما إذا اختلف المستحق كقوله ز وجنك
 بنتي وبعثت عبدك كذا لم يصح البيع ولا الصداق ويصح النكاح بمهر المثل ولو جمع بين بيع وخلع صح
 الطلع وفي البيع والمسمى القولان نهاية ومعنى (قوله كز وجنك بنتي الخ) أي هي في ولايته أوز وجنك
 أمي وبعثت بنتي في نهاية ومعنى قول المتن (القولان) أي السابقتان أظهرهما صح ما لو زوج المسمى على
 قيمته لبيع ومهر المثل نهاية ومعنى (قوله فبيع البيع الخ) أي على الظاهر نهاية ومعنى (قوله بقده)
 عبارة التناهي والمفتي بشرط التوزيع في كلام المصنف أن تكون حصصة النكاح بمهر المثل أكثر فإن كان
 أقل وجب مهر المثل كإلى المجموع على ناذن الرشيدة في قدر المسمى فبغير التوزيع مطلقاً اه أي سواء
 كان قدر مهر المثل أو أقل ع (قوله سم قال في شرح الروض وظاهر أن شرط التوزيع أيضاً أن
 تكون حصصة المسمى المثل أو أكثر لأن تكون رشيدة ناذن في قدر المسمى فلتأمل اه (قوله كان
 التقدير الخ) أي في هذا فالجمع ومحل الجمع (قوله على ذلك) أي على اللفاظ المذكورة (قوله عليه)
 أي لا إطلاق المذكور (قوله بتقديره) أي العقد (المراد) أي بغير جمعه (قوله كافي في حصصة الخ)
 أي فتسكت في مقابلة فاعل الفعل ومجمله (قوله كأن أو التخم) أي شعري شعري أي شعري لأن شعري
 في بعض شعري هو الشعر المعروف بالسلافة (قوله من المبتدى) أي التبيين في النهاية الأقوله وبه فارتق
 إلى المتن (قوله من المبتدى الخ) أي باتعاً أو مشتراً (قوله وان قبل المشتري) أي القوة فعمل في الأقوله
 وبه فارتق إلى المتن وقوله واقتصر إلى المتن وكان الأولى أن يقول وان لا يقتصر المشتري في القول (قوله وبه
 فأرد ما قدمت الخ) خلافاً لنهاية والمفتي صواباً لما قال بطلن عبدي بالشجر حتى يحمس مائة فقبل
 دون المقصود الذي الكلام فيه وما قال فبما لو باع صاع شعير وروا بصاع فإن اشتراط قبض ما يقابل
 الخط من الشعر أمر تابع أيضاً انتهى فلتأمل (قوله بخلاف ما لو كان أحدهما مالاً) قول ليس السبب
 في المنع جواز أحدهما بل تناقض أحكامهما وقدرد مجواز الجمع بين البيع والسلم مع تناقض أحكامهما بخلاف
 اشتراط قبض رأس المال في المجلس في السلم دون البيع فلتأمل وقال هو عن والده العلة مجموع الاختلاف
 جوازاً ولو لملا أحكاماً وبعبارة شرحه بخلاف ما لو كان أحدهما مالاً كبيع يشترط قبض العوضين فيه
 وبجعله أو لجزء ذمة أو سلم وجعله بخلاف الجمع بين البيع والجماعة قال لا يشترط القبض في المجلس كذا أفاده
 بعض المتأخرين انتهى (قوله والصدقات بمصنوع المثل منها) قال في شرح الروض شرط التوزيع في
 ز وجنك بنتي وبعثت عبدك أن تكون حصصة النكاح بمهر المثل أكثر فإن كانت أقل وجب مهر المثل كذا كره
 في المجموع نعم أن أدلت الرشيدة في قدر المسمى فظاهراً لا يعتبر التوزيع مطلقاً وظاهر أن شرط التوزيع

(بيع ونكاح) كز وجنك
 بنتي وبعثت عبدك بالف
 (صح النكاح) لأنه لا يتأثر
 بفساد الصداق بل ولا
 بأكثر الشروط الفاسدة
 (وفي البيع والصدقات
 القولان) فيصح البيع
 بحصة العبد من الألف
 والصدقات بحصة مهر المثل
 منها كالسبب كره في: بابه مع
 قبده (تبيين) أعادت
 ضمير جمع على أحد ينك
 لأن كلاهما يدل عليه
 السياق لكن في التاخر كره
 لأن المصنفان جلت على
 العقد كإله اصطلاح الفقهاء
 كان التقدير ولو جمع عقد
 في مقدمتين مختلفي الحكم
 وإن جلت على اللفاظ
 الواقعة بين المتعاقدين
 لغرضين فأكبر والتقدير
 وإن جمع العقد في اللفاظ
 واقتصر اثنين عقدين
 مختلفي الحكم صح أن
 إطلاق الصفقة على ذلك
 بعيد من اصطلاحهم إلا أن
 توقف حصص التنازل المتن عليه
 بتقدير أنه المراد أو يجب
 المصير إليه والحاصل أن
 المغارة لا اعتبار به كافتى
 صاحب التلخيص كآنا أو التخم
 (وتجوز الصفقة بتفصيل
 الثمن) من المبتدى بالعقد
 ترتيب كلام الاستحسان
 (كبيتك كذا كذا كذا كذا)
 وإن قبل المشتري ولم يفضل
 (وتعدد البائع) كبيتك

أحد هما

عبدنا هذا بالفتح قطعاً حصة كل حكمهما ثم لو قبل المشتري نصيب أحدهما نصف الثمن لم يصح لأن اللفظ يقتضي
 جواباً جامعاً وبه فارتق ما قدمت أول البيع في بطلن هذا بالفتح وهذا جماعة

(وكنّا) نتعبد (بتعدد المشتري) كعبدك هذا كذا وكذا أكثر بنامك هذا كذا واقتصر علمه بالان الكلام فيه أو انتهى بتعدد تعدد
 العاقد مطلقا (في الظاهر) فبإساعلي البائع فان قيل أحدهما فكذلك فعله أنه لو باع اثنتين من اثنين كان عبثه أربع عقود ومن فرائد
 التعدد جواز أفراد كل حصة بالرد كباقياته وأنه لو بان نصيب أحدهما حصة واحدة (٣٣١) الباقي قطعاً (تنبيه) «ما فائدة كلامه من

القطع بتعددها بتعدد
 البائع دون تعدد المشتري
 مشكل الآن يسرق بان
 البيع مقصود فنظرنا كلهم
 إلى تعدد مالكه والثنى
 تابع فخار أن لا ينظر بعضهم
 لتعدد مالكه لكنهم عكسوا
 ذلك في الشفعة فتدروها
 بتعدد المشتري قطعاً
 وبشدة البائع على الأصح
 وكذا العبراء وسر ذلك في
 الشفعة ان المشتري إذا
 تعدد أخذ الشفع حصة
 أحدهما بضره لا استقلال
 كل بما صار إليه عهدة
 وغيرها فلم يكن الخلاف
 مجالاً حينئذٍ بخلاف تعدد
 البائع فإن تمكن الشفع
 من أخذ إحدى حصص
 البائعين يفرق الصفقة على
 المشتري فخرى الخلاف
 نظر إلى ضرره وفي العرايا
 انما رخصة المشتري فإذا
 تعدد حصل لكل دون
 حصة أو سق لم يكن الخلاف
 مساع لان كلامه بتعدداً
 إذن له فيه ظاهره ولا باطنا
 بخلاف ما إذا تعدد وتعد
 البائع فان حصل المشتري
 حصة واحدة فامتنع على
 قول نظر لهذا الجواز (ولو)
 وكلاماً وكلهم إعادة
 الضمير على معان غير
 مذكور سابقة فتشاعت فلا

أحدهما بعينه لم يصح كباقي في تعدد البائع والمشتري اه (قوله وكذا تعدد بتعدد المشتري) ظاهره
 سواء تقدم الإيجاب من البائع أو ألتى من المشتري يؤيده قول الآتي في فخر أن لا ينظر بعضهم
 الخ للموردتين معا اه عش أقول لم يصح الشارح مصر بذلك (قوله واقتصر) إلى التي كان الأولى أن
 يؤخر عنه كافي النهاية يؤيده كره قبيل التنبيه (قوله واقتصر علمها) أي البائع والمشتري اه عش (قوله)
 مطلقاً) أي ولو غير بائع ومشتري اه سم (قوله فان قيل أحدهما الخ) عبارة المغني ولو قيل أحدهما نصفه نصف
 الثمن لم يصح ان قلنا بالاعتداد وكان قلنا بالتعدد على الأصح وان صحح السببي الحصة كلهم اه وعبارة النهاية
 والروض في باعهم عهدة بالف قبيل أحدهما نصفه تخمساً ثمة أو باع عهدة بالف قبيل نصيباً أحدهما
 تخمساً ثمة يصح اه (قوله فليس) أي من تعدد الصفقة بتعدد البائع أو المشتري (قوله كل حصة) الأولى
 حصة بعضهم (قوله بان المسح الخ) أي وقد مر بيانه (قوله فنظر والخ) أي أصحاب (قوله لكنهم عكسوا)
 إلى قوله وسر ذلك في المغني (قوله حصة أحدهما) أي المشتريين (لم يضره) أي ذلك الأخذ (قوله إحدى حصص
 البائعين) الأولى حصة أحد البائعين (قوله حصة المشتري) أي فهو المقصود بها فنظر اه سم قول
 المتن (فلا يصح اعتبار الوكيل) وسكتوا على ما باعها لكم أو الوكيل أو الوكيل على تقسيمه على تقصيرين شيا
 صفقوا وحده والظاهر أنه كل كل قبيل فعبارة العاقل المبيع عليه اه نهاية عبارة سم وأقربها عش ينبغي
 أن يكون الوكيل كالوكيل و يدل عليه التعليق فلو باع على وكيلين أو وكيلين فلو فتعدد الصفقة في الثاني وتعد
 في الأولى فليشأمل اه (قوله لان الأحكام الخ) عبارة المغني لأنه العاقد وأحكام القعد من الخيار وغيره تتعلق
 به اه (قوله وما اشتراه وكيل اثنين الخ) قال في الروض فلو اشترى رجلين لم يكن لأحدهما الرد بالعيب كل
 اشترى ومات من اثنين لم يكن لأحدهما الرد بالعيب ولو اشترى بالرد فقد أحدهما ولو باع لهما أي وكلهما لم
 رد نصيب أحدهما أو باعاه ودون حيث لا رد فلكل الأرض ولو لم يبا من يرد صاحبه أي لظهر وتعد الرد
 انتهى اه سم (قوله لان المدار الخ) وأنه ليس عقد عهدة أي معاوضة حتى ينظر فيه إلى المباشرة اه نهاية
 (قوله وفي الشفعة تناقض) العبرة فيها بالوكيل كفي شرح الروض اه سم عبارة النهاية والمغني ومثله أي
 الرهن الشفعة أمداً رها على اتحاد المالك وعدمه اه قال عش قوله ومثله الشفعة فلو وكل واحد اثنين في

أيضاً أن تكون حصة البعدين للمثل أو أكثر لأن تكون رشيدة وتاخذ في قدر المسمى فليشأمل (قوله)
 بتعدد العاقد مطلقاً) أي ولو غير بائع ومشتري (قوله فان قيل أحدهما فكذلك) في الروض نعم لو باعهم عهدة
 بالف قبيل أحدهما نصفه تخمساً ثمة أو باع عهدة بالف قبيل نصيباً أحدهما تخمساً ثمة يصح اه وفي
 شخ نزاع كبير (قوله للمشتري) أي فهو المقصود بها فنظر إليه (قول المصنف فالأصح اعتبار الوكيل) ينبغي
 أن يكون الوكيل كالوكيل و يدل عليه التعليق فلو باع على وكيلين أو وكيلين فلو فتعدد الصفقة في الثاني وتعد
 في الأولى فليشأمل فالمشتري في الثاني وحصة أحد الوكيلين وقد يتوقف فيه إذا كان خلاف المصلحة يدفعه
 أنه بمنزلة عقدن فهو كل باع أحد الوكيلين المستقلين مثلاً عن الأول أو آخر أي المشتري رد أحدهما دون
 الأخرى ان كان خلاف مصلحة الوكيل فليشأمل (قوله وما اشتراه وكيل اثنين الخ) قال في الروض فلو اشترى
 رجلين لم يكن لأحدهما الرد بالعيب كل اشترى ومات من اثنين لم يكن لأحدهما الرد بالعيب ولو اشترى بالرد
 عقد أحدهما ولو باع لهما أي وكلهما لم رد نصيب أحدهما أو باعاه ودون حيث لا رد فلكل الأرض ولو لم
 يبا من يرد صاحبه أي لظهر وتعد الرد اه (قوله وفي الشفعة تناقض) العبرة فيها بالوكيل كفي شرح
 الروض اه والله أعلم

اعتراض عليه (فلا يصح اعتبار الوكيل) لان أحكام العقد تتعلق به فلو خرج ما اشترى من وكيل اثنين أو من وكيل واحد ما اشترى من وكيل اثنين
 أو وكيل واحد مع ما سار و نصيب أحد الوكيلين في الثانية والى يعتدون أحداً أو كلاً في الأولى والثالثة نعم العبرة في الرهن بالوكيل لان المدار
 في بيعه اتحاد المدين وعدمه وفي الشفعة تناقض في اعتبار الوكيل أو الوكيل بسطة في شرح الارشاد في باه بالإن لا يستغنى عن مراجعته

شراء مخصص مشفوع فليس الشفيع أن يأخذ بعض المشتري نظرا لو كيلا بل يأخذ السكك أو يترك السكك
شحنا الزاوي له ع

* (باب الخيار) *

(قوله هواسم) الى المتن في النهاية (قوله هواسم) أي اسم مصدر أي اسم مدلوله لفظ المصدر اه عش أي
لان فعله ان كان اختار فصدر واختيار وان كان خير بالتشديد فصدر تغيير اه يعبري (قوله هو طلب الخ)
أي شرعا (قوله خير الامرين) أي فيما يتعلق به غرضه ولو كان تركه خيرا له أو بقاى غالبا اه عش
(قوله وهما) أي النقل والخل (قوله خصه) خبر قوله وهو لو كان الخ (قوله وهما) أي المتعلق بغيره
التشهي (قوله لقوة ثبوته الخ) من اضافة العمل الى علته اه رشيدى عبارة عش كان الاولى أن يقول
لقوته بثبوته شرعا والمراد قوله لقوة ثبوته شرعا الخ أن العقد اذا وقع ثبت به خيار المجلس من جهة الشارع
حتى لو نفاه في العقد لم يصح بخلاف خيار الشرط فانه لا يثبت الا بشرط العاقدن لا يقال كان خيار المجلس
ثبت بحديث السبعان بالخيار كذلك خيار الشرط ثبت بقوله من يابعت فحصل الاختلاف لا يقول الحد يثان
المذكور ان ثبت بمحكم الخيار والكلام هنا في نفس الخيار حيث ثبت بشرط بخلاف خيار الشرط فانه
لا يثبت الا بشرط العاقدن وان كان دليله قوله من يابعت الخ اه (قوله في بيانهما) يعني خيار المجلس
وخيار الشرط (قوله وان اختلف فيه) ومن هنا قد وجّه تقديمه بالا ههنا به الخلاف فيه كل وجهوا بذلك
تقدم صفة البيع على بقية أركانه اه سم فقال قدم اما لقوة ثبوته الخ أو بالاعتناء به (قوله كل معاوضة)
الى المتن في النهاية الا قوله ولم يبال اليوزع النسخ (قوله نحو أنواع البيع الخ) قيل صوابه اسقاط نحو وقال
عش انما قال يقول لتدخل الاجارة لانها ليست بيعا فهي محتضون كائنات لخيار فيها اه وقال الرشيدى
حاول الشيخ عش في الحاشية أن الشارح هو جعل أنواع البيع في كلام الجنبه بادناه لفظ تعميمه لا
للمعاوضة المحضة لا لما يثبت فيه الخيار فمن النسخ جئت الاجارة لا يفتي فيه اه (قوله كبسج الجدا الخ)
أي وان أسرع اليه الفساد وأدى ذلك الى تأميمه سيأتى عن سم ما يفيد مع الفرق بينه وبين خيار الشرط
اه ع ش (قوله في شد الخ) أي بحيث يتباع به اه مخي (قوله طفله) الاولى مولاه (قوله وعكسه) أي
واقضت المصلحة ذلك التصرف لان تصرف الولي مشروط بالمصلحة فلو باع حينئذ تم تغيير الحال في زمن الخيار
فصارتم مصلحة الفرع في خلاف ذلك التصرف وكانت مصلحة الاصل فيه فينبغي أن يمنع على الاصل الزام
العقد على الفرع وان يجب عليه الفسخ بخيار الفرع لانه يلزمه أن يرى مصلحة مولاه انعكس الامر فكانت
مصلحة الفرع في امضه التصرف والاصل في خلافه فينبغي أن يجوز للأصل الفسخ بخيار نفسه لانه فائدة

* (باب الخيار) *

(قوله وان اختلف فيه) ومن هنا قد وجّه تقديمه بالا ههنا به الخلاف فيه كل وجهوا بذلك تقديم صيغة البيع
على بقية أركانه (قوله بيع الاب والجد مال طفله لنفسه وعكسه) أي واقضت المصلحة ذلك التصرف
لان تصرف الولي مشروط بالمصلحة فلو باع حينئذ تم تغيير الحال في زمن الخيار فصارتم مصلحة الفرع في خلاف
ذلك التصرف وكانت مصلحة الاصل فيه فينبغي أن يمنع على الاصل الزام العقد على الفرع وان يجب عليه
الفسخ بخيار الفرع لانه يلزمه أن يرى مصلحة مولاه انعكس الامر وكانت مصلحة الفرع في امضه التصرف
والاصل في خلافه فينبغي أن يجوز للأصل الفسخ بخيار نفسه لانه فائدة تغييره لنفسه ولو امتنع الفسخ حينئذ
لزم انقطاع خياره بالاتفاق ولا الزام من جهة بغيره معاوضة مصلحة الفرع وهو بعد لا نظير له ولو باع الاصل
مال أحد طرفيه لا يجوز حيث اقتضت المصلحة ذلك التصرف لهما تم تغيير الحال في زمن الخيار فانعكست
مصلحتهم ما فقد تعارضت المصلحتان فان الاجارة تفوت مصلحة أحدهما والفسخ يفوت مصلحة الآخر فحصل
تغيير بين الاجارة والفسخ لعدم امكان الجمع بين المصلحتين أو بتعين الفسخ لان فيه وجوعا لما كان قبيل
التصرف فيه نظرا فليتامل (قوله وبيع الاب والجد الخ) أقول لا يخفى ان شرط صحة بيع مال طفله لنفسه

* (باب الخيار) *

هواسم من الاختيار الذي
هو طلب خير الامرين من
الامضاء والفسخ وهو
لكون أصل البيع المزمع
أي ان وضعه يقتضيه اذ
القصد منه نقل الملك وحل
التصرف مع الامن من
تقص صاحبه له وما فرقا
المزور وتخصه شرعا
لعدم الضرر وهو خيار
النقص الا فيما لا يتردى
وهو المتعلق بغير ذاته
وله صيدان المجلس والشرط
وقد اختلف في بيانهما
أولهما لقوة ثبوته بالسرعة
بالشرط وان اختلف فيه
وأجمع على الثاني فقال
(ثبت خيار المجلس في كل
معاوضة محتضوي ما تنفسد

بفساد عوضه نحو (أنواع

البيع) كبسج الجد في شدة
الحر وبيع الاب والجد
مال طفله لنفسه وعكسه
خبر المصنفين

تخيره لنفسه ولو امتنع الفسخ حيث لازم انقطاع عداوه ولا تفريق ولا الزام من جهة غير معارضة مصلحة
الفرع وهو بعد لانفاه له ولو باع الاصل مالاً أحد فرعه لا لا تحجب اقتضت المصلحة ذلك التصرف لهما
ثم تغير الحال في زمن الخيار فاعتكست مصلحتهما فقد تعارضت المصلحتان فان الاجازة تفوت مصلحة أحدهما
والفسخ بقوت مصلحة الآخر فهل يتغير بين الاجازة والفسخ لعدم إمكان الجمع بين المصلحتين أو يتعين الفسخ
لان وقوع جوعاً لما كان قبل التصرف فيه نظراً لتمامه لم يسم على حج أقول ينبغي أن يراد من المصلحة في
الفسخ لان وعايه الآخر في الاجازة تبطل فائدة الخيار بالنسبة للثاني فكأن أن الذي لا يجب عليه مراعاة
مصلحة الفرع في الاجازة بل في الفسخ عن نفسه وان أضرب الفرع فكذا هنا له عيش ويؤيد ما قام من
أنه لو أباز واحد وفسخ الآخر فقدم الفسخ (قوله البيعان) أي المتبايعان له عيش أي البائع والمشتري
(قوله المالم يتفرقا) أي سواء كان التفريق منهما أو من أحدهما (قوله بأو) أي مع أو فلا ينافي أن التناصب
أن القدرة بدليل قوله بقدره لان الخ ثرواً يتغيرت المعنى مانصه فمقبور والتناصب على الصحيح أن
لا أو (قوله لا بالعطف) عطف على قوله ينصب يقول الخ (قوله لا مغايرة له) أي لمغايرة والقول بالتفريق

وعكسه وجود المصلحة فلا تصرف في الوسيط بالمصلحة لكن حيث ثبت الخيار لهما وكانت المصلحة للعطف
في الزام العقد والو في الفسخ فهل يلزمه الاجازة نظر للعطف أولاً يلزمه بل في الفسخ لان جواز الفسخ له مطلقاً
وان لم يكن فيه مصلحة للعطف هو فائدة ثبوت الخيار وفيه نظر يظهر أنه لا يجب عليه الاجازة وان كانت
مصلحة للعطف فيها اذ لو وجبت حيث لازم بكون ثبوت الخيار له فائدة صار جواز الفسخ له وامتناع منوطاً
بمصلحة العطف وهذا بخلاف ما لو كانت مصلحة العطف في الفسخ فظهر أنه حيث لا يس له الزام العقد ويتعين
الفسخ وهذا لا ينافي ثبوت الخيار لان الغرض من ثبوته التمكن من الفسخ لا من الزام لانه الاصل في العقد
ولا يتوقف على ثبوت الخيار فليس هو الغرض من مشروعيته ثم رأيت في شرح الاشارة الصغير للشارح
ما نصحه المتن ويشعر بان وم الخيارات في ذلك باختاره أي التي لم يزم العقد مطلقاً ونحوه العطف لان رأى
مصلحة له وذلك لا يتحقق لما قلناه لان حاصله أنه ليس له الزام للعطف الا بالمصلحة وهذا لا ينافي أن يجمع أن
مصلحة العطف في الزام يجوز له الفسخ لانه فائدة ثبوت الخيار له كذا كانت مصلحة العطف في بيع مال نفسه

للعطف لا يلزمه بيعه وفي شرح العباب ههنا لا ينافي ما قلناه مع تأمل ذلك (قوله لا بالعطف الخ) كتب شيخنا
الحق الرئسي بهامش الشارح المحلي مانصه المعنى على العطف أن الخيار ثابت لها في مدة انتفاء التفريق
أومدة انتفاء قول أحدهما لا لا آخره فيقتضي ثبوته في الأولى وان انتفت الحالة الثانية بان قال أحدهما
لا لا آخره وثبوته في الثانية وان انتفت الأولى بان تفرقا أو التناقص منهما بما قاله النووي رحمه الله تعالى
هكذا ظهر لي في فهم هذا العمل فليتأمل اه وأقول هذا أحسن ما يقال هنا لكن برده عليه ما قرره الرضى
وغيره من أن التمكن أن العطف بأو بعد النفي يكون نفسا لكل من المتعاطفتين لا لأحدهما ويوجب بان هذا
بحسب الاستعمال والافتقار أصل وضع اللغتان النفي لأحدهما كاعتراض ذلك الرضى نفسه وحيث شذفا
قاله النووي لا يتوجه عليه إشكال لا بحسب الاستعمال ولا بحسب أصل الوضع فليتأمل وأما ما ذكره الشارح
فلا يخفى ما فيه على التامل فيه ومن هنا يظهر أنه لا إشكال على ما جوزه شرح البخاري بالنظر لاستعمال اللغة
ولا حاجة إلى الاعتذار عنهم بعدم بلاتهم بالاجام فتأمل ثم يمكن التكلف في حل كلام الشارح على ما قاله
شيخنا فتأمل والله تعالى أعلم (قوله لا مغايرة له الخ) كان مرادهم بالبر بغير ذكر أحد الأمرين المتبايعين
من غير قصد استثناء أحدهما من الآخر وأوجه غاية له هو اعلم ان منظوراً للحديث على تقدير العطف
اثبات الخيار عند تحقق أحد الانتفاء من انتفاء التفريق وانتفاء القول وأحدهما صادق وجود
الآخر فيصدق وجود القول مع عدم التفريق ووجود التفريق مع عدم القول فبرده عليه عدم ثبوت الخيار
حيث ثبت انما ثبت عند تحقق الانتفاء من جمعا أو مفهوماً الحديث على ذلك التقدير وانتفاء الخيار حيث
لم يفتق واحد من الانتفاء من بان وجد كل من التفريق والقول وهذا صحيح لكن لا يتقيد الحكم به فقوله

البيعان بالخيار مالم يتفرقا
أو يقول أحدهما لا آخر
اختبر نصب يقول
بأن يتفرقا لأن الأولى أن لا
بالعطف والافتقار يسئل
بالجزم وهو لا يصح لان
القصد استثناء القول من
عدم التفريق وأوجه غاية
له لا مغايرة له

المستزمنة لغاوة وتعضها وقال الكردى ان ضميره لعدم التفرق اه وقال سم كان مراده بالمغاورة بمجرد ذكر أحد الأمرين بالمغاورة من غير قصد استثناء أحدهما من الآخر أو جعله غايه له واعلم أن منطوق الحديث على تقدير العطف إثبات الخبر عند تحقق أحد الانتفاع من انتفاع التفرق وانتفاع القول ولو انتفاع أحدهما صادق مع وجود الآخر فصدق وجود القول مع عدم التفرق ووجود التفرق مع عدم القول فترد عليه عدم ثبوت الخبر حيث دللنا على ثبوت انتفاع من انتفاع من جميعا وأن مفهوم الحديث على ذلك التقدير انتفاع الخبر بحيث لم يتحقق واحد من الانتفاع من أن وجد كل من التفرق والقول وهذا صحيح لكن لا يتقدم الحكم به بقول الشارح الصادقة الخ أن أراد الصدق باعتبار المقهور ورد عليه أنه لا يحدو وفي هذا وإن أراد باعتبار المنطوق فالصواب أن يقول الخ مع عدم التفرق وإن ترد العكس فتأمل اه وقوله والصواب الخ أي لا صوب لما يأتي نفا (قوله مع التفرق) كذا في أصله وكتب عليه سم ينبغي مع عدم التفرق كماله فليتأمل اه وبه أي بعدم التفرق عبر في النهاية والحاصل أن العطف يقتضي قوت الخبر بيقع أحد النفيين وهو صادق وجود الثبوت في الطرف الآخر مع عدمه أو نفي انتفاعه بالخبر أو قناع النفيين شرأيت الغافل الخفى نقل نحوه هذا الحاصل عن نسخة البرلى سم ثم يعرقله ويرد على ذلك ما قرره الرضى وغيره من أن العطف باو بعد النفي يكون نفي الكل من المتعاطفات لأحدهما وجواب أن هذا يحسب الاستعمال والا فقضية أصل وضع اللفظة أنه لا حد لها كما عرفت به الرضى وحيث نفيها قاله النورى لا اشكال فيلحسب أصل الوضع ولا يحسب استعمالها فليتأمل اه وعدم الاشكال بالنظر الى الاستعمال محل تأمل فالحل صواب العبارة لا اشكال فيه بحسب أصل اللفظة بل بحسب الاستعمال فظهر ر اه سم عذر أقول ما قاله النورى هو ما ذكره الشارح بقوله بنصب يقول الى وهو الخ وحيث نفيها فالحاصل ما في سم أن النفي من الاشكال مطلقا وأن الجزم وإن خلا عنه بحسب الاستعمال لكنه لا يخلو عنه بحسب اللفظة وهذا واضح لا يخار عليه (قوله ونائب فيه) أي في الخبر بثبوت خبر المجلس (قوله ابن عبد البر) أي أن كثر ذلك تشبها لأصله (قوله) ومن ثم الخ) أي من أجل صحة الخبر بثبوت خبر المجلس (قوله ان ينقض الحكم بنفيه) أي خبر المجلس عبارة الخ على قوله بثبوت خبر المجلس خلافا لما بالكل وحكم بنفيه كما تم نقض حكمه لأنه وإن كان نخصه فقد نقله من قوله المزج (قوله وروى عن النسخ) أي الحديث المذكور وكذا خبر قوله بخلافه (قوله بعمل به) أي بالحديث المذكور قول المتن (كالصرف) هو بيع النقد بالتقدم وهو بأو غير مضروب اه ع وش وكان الأولى بالشارح أن يقول وكالصرف عطف على ما زاد من سابق قوله كبيع الجدا الخ قول المتن (والطعام) أي وبيع (قوله وبيعاً قدمته) الى قول المتن ولواشترى في النهاية (قوله هنا) أي في خبر المجلس (قوله كيف يثبت) أي خبر المجلس في الروى (قوله شرط) أي عند اتحاد الجنس لأنه هو الذي يتوجه عليه السؤال اه ع ش (قوله مرهفها) أي الماتلة (قوله ان أحدهما) أي أحد بالروى (قوله أفضل) أي إذا عبرت بها بالسواة بالكل في المكيل والوزن في الموزون وإن اختلفا لم يقدور دعه اه ع ش (قوله على الأوجه) وقاله في النهاية والمغنى (قوله ومثله) أي بيع العدد من تقسيمه مثل الخواجة فلا خيار فيها وإن قلنا هي بيع لانها نخصه فلا يساهم بثبوت الخبر اه منهج بالمغنى وصار على الخواجة في المال على الأصح اه ع ش وصار المغنى الشارح الصادقة الخ أن أراد الصدق باعتبار المقهور وورد عليه ان لا يحدو وفي هذا وإن أراد باعتبار المنطوق فالصواب ان يقول مع عدم التفرق وإن ترد العكس فتأمل (قوله الصادقة) أن أراد الصدق باعتبار المنطوق فهو مجموعان فقد وما لم يتفرق فالجدة عدم التفرق أو عدم القول بالمغاورة إنما تصدق بوجود القول مع عدم التفرق ووجود التفرق مع عدم القول أي باعتبار أصل اللفظة على أن الصواب على هذا أن يقال لا مغاورة عدم القول له أي لعدم التفرق وإن أراد باعتبار المقهور فلا يحدو وفيه لا مفهوم ما الخ عدم الخبر عند القول والتفرق وهو صحيح بذكر (قوله مع التفرق) ينبغي مع عدم التفرق كماله فليتأمل (قوله على ان هذا غفلة عاصم) وأيضاً فقد يتعلق الغرض بالفضول والأساوى

الصادقة بوجود القول

مع التفرق ولم يبال بهذا الإجماع شرح الخواجة حيث جوز وافر وأيه ما لم يتفرقا أو يخبر أحدهما الآخر نصب الراوى حزه هو الخالف فيه أنه تعلقاً بما ذكره تشبها لأصله قاله ابن عبد البر ومن ثم ذهب كثير من أئمتنا الى نقض الحكم بنفيه وزعم النسخ لعمل أهل المدينة بخلافه ممنوع لأن علمهم لا يثبت به نسخ كحق في الأصول على أن ابن عمر من أحولهم وهو راوى الحديث كان يعمل به (كالصرف والطعام بالطعام) وبيعاً قدمته من ان القصد بثبوت خبرها مجرد التشبه اندفع ما قبل كنهية يثبت مع أن الماتلة شرط فلا أفضل حتى يختاره على أن هذا غفلة عاصم فيها المعلوم منه أنها لا تمنع أن أحدهما أفضل (والسلم والتولية والتشريك) ولا يوجب القن من نفسه فانه لا خيار فيه لقن وكذا السيد على الأوجه لتصرعهم بان هذا عقد عطف لا يبيع ومثله البيع الضمني

منها أي من الصور والمستثنيات التي لا تخار فيها الحواشي قائم وان جعلت معاوضة ليست على قواعد المعاوضات
ور بما يقال ان كلام المصنف في بيع الاعيان فلا تستثنى هذه الصورة لانها بيع دين بدين اه (قوله
وكيفية الرد) عطف على قول المتن كالصرف (قوله بخلاف غيرها) أي قسمي الافراز والتعديل وسامعيا
باجزاء م يرض اذا قلنا انها في ماله التراضي بيع اه مغنى (قوله لان الممتنع منه بيعه عليه) أي أو الاجبار
ينافي للخيار اه سم عبارة ع ش يعني أنه لو امتنع أحد الشرى بكن من القصة أخرجها على الافراز
والتعديل فلا ينافي امتناع الخيار فيها ولو وقعت بالتراضي اه قول المتن (وصحح معاوضة) كان بصالحه على
دار بعد اه ع ش (قوله بخلاف صلح الحطمة) هي الصلح من الشيء على بعضه بئان كان أو عبنا اه ع ش
(قوله فيها) أي الاجارة (قوله وعلى دم العمد الخ) عطف على قوله على النفع يخرج الصلح من دم الخطأ وبه
العمد فثبت فيه الخيار وصورة الصلح عليه أي يدعى بصلح عمر وداراملا والحال أن عمر استحق على زيد
دبه قتل الخطأ وبه العمد لكونه أي زيد قتل مورث عمر وقتل ز يدلعمر وصالحه من البار التي ادعيها
عليه على الدية التي تسقطها على أي تركت البار في نظير الدية أي سقوطها على فالدية مأخوذة حكاه
بجبري عن الرشدي (قوله لانه معاوضة فخرصة) أي لانه في المعنى فهو من القود (قوله وقد علم من سياقه)
أي حيث عبر بأولع البيع و (قوله فيها) أي في المعاوضة الغير المحضة اه ع ش قول المتن (ولو اشترى من
يعتق عليه) وهو ع لوقال بعلم هذا العبد بشرط أن تعتقه فقال اشترى بثلثي ثمن العبد بشرط أن يعتقه
أم لانه نظير والآخر بيان لان في ثبوته لا فهو ينال شرط الذي شرطه وهو قولان ان بعد ذلك فانت حرم
باعتد مع وعق عليه فهو لانه يقدر دخوله في ملك المشتري في زمن لطيف نظير ما قدمه الشارح في البيع
الضعيف بخلاف ما قال ان اشترى بثلثي ثمنه لا يعتق على القاتل بالشرع لانه لا يملك التعلق حين الاتيان
بالبيعة اه ع ش عبارة المعنى وأقربها ع ش اذا قال العبد مثلا اذا بيعت فانت حرق باعه بشرط في خيار
الحبس لم يعتق عليه لانه ينافي مقتضاه بخلاف ما اذا بشرط فانه يعتق لان عتق البائع في زمن
الخيار نافذ اه قول المتن (البائع وهو مرجوح اه نهاية وغنى (قوله اذا لامع) أي لوجود المقتضى بلا
مانع نهاية وغنى قال ع ش وهو مجلس العقد أي بخلاف ما لو اشترى من أقر بخر يشيبت الخيار للبائع
ولا يشيبت للمشتري لانه من جهة اقتداء سم على منهيهم ومنه من شهد بخر يشيبت مشاهدته اه (قوله فلا
تعتد الثاني) هو قوله وأن ترتب عليه العتق فوراً و (قوله في الاول) أي عدم التمكن من الفسخ اه ع ش
(قوله وبالزوم يثبت عتقه) عبارة المحلى ولا يحكم بعتقه على كل قول حتى يلزم العقد فيبين أنه عتق من حين
الشراء اه ولا يخفى اشكال ذلك على قول أن الملك للبائع لانه انما ينتقل الملك عن من حين الاجارة فعتق من
حين الشراء يستلزم عتق ملك الغير كما عليه فلما شمل سم على المنهيج وقد يجب عنه بيان ملك البائع لما كان
مزاو لا وبالزوم بنفسه سم تشوف الشارع للعتق في زمانه من العدم وقيل عن شيخنا الحلبي ما وافقه ثم
رايت في كلام الشارح مر بعد قول اصنف الى نحو الاصح أن العرض على البيع انما يصح به حيث
قال لان العتق الخ لكن رد على هذا الجواب الزائد حيث جعلها للبائع فيناق كون ملكه مزاو لا
أن يقال لما كان الشارع ناظر للعقود ما أمكن رداعوه ولا يضر بعض الاحكام حيث ذهب اليه لثبوت العتق
بلحق بالزوم والنسبة الملك الزائد يستحب الملك السابق على العقد حتى يوجد نافي له فووى وقع لهم
بعض الاحكام في مسائل متعددة منها ما هو اسقط أو زوجه ولم يهدم فمزاو زوجه و هو لا ولا تنقض
وضوء اه ع ش (قوله يثبت عتقه الخ) أي من حين العقد اه ع ش (قوله وان كان البائع حق الحبس)
(قوله بخر عليه) أي والاجبار ينافي الخيار اه (قول المصنف من يعتق عليه) قال في الروض لاني شراء العبد
نفسه أي لا يشيبت الخيار لانه عقد عتق ظاهر ولا لاسبغ خلافه لركشي وفي الروض أيضا قول العبد ان
بعث فانت حرق باعه عتق (قوله وبالزوم يثبت عتقه) عبارة المحلى ولا يحكم بعتقه على كل قول حتى يلزم العقد
فيبين أنه عتق من حين الشراء اه ولا يخفى اشكال ذلك على قول ان الملك للبائع لانه انما ينتقل الملك عن من

وكيفية الرد بخلاف غيرها
ولو بالتراضي لان الممتنع منه
بيعه عليه (وصحح المعاوضة)
بخلاف صلح الحطمة فانه
في الدين ابراه في العينة
ثم صلح المعاوضة على المنفعة
اجارة ولا يراد لانه يصح
بعد دم الخيار فيها وعلى دم
العبد معاوضة ولا يراد ايضا
لانه معاوضة بخر بخر وقد
علم من سياقه أنه لا يخاف
فيها (ولو اشترى من يعتق
عليه) كصله أو فخره فان
قلنا فيما اذا كان الخيار
لهما (الملك في زمن الخيار
البائع أو موقوف) وهو
الاصح (فلهما الخيار) اذ
لامع (وان قلنا الملك
للمشتري) على الضعيف
(خبر البائع) اذ لامع هنا
أي بالنسبة اليه (دونه)
لان قضية ملكه أن لا
يتكمن من ازالته وأن
يرتب عليه العتق فوراً
فلا تعتد الثاني لحق البائع
في الاول وبالزوم يثبت
عتقه عليه وان كان البائع
حق الحبس (ولا يخاف في
المال معاوضة به

(قوله بخر عليه) أي والاجبار ينافي الخيار اه (قول المصنف من يعتق عليه) قال في الروض لاني شراء العبد
نفسه أي لا يشيبت الخيار لانه عقد عتق ظاهر ولا لاسبغ خلافه لركشي وفي الروض أيضا قول العبد ان
بعث فانت حرق باعه عتق (قوله وبالزوم يثبت عتقه) عبارة المحلى ولا يحكم بعتقه على كل قول حتى يلزم العقد
فيبين أنه عتق من حين الشراء اه ولا يخفى اشكال ذلك على قول ان الملك للبائع لانه انما ينتقل الملك عن من

كوقوف ولا يصدق الجواز لمن جانب كرهه (٣٣٦) نعم ان شرط في بيع واقبضه قبل التفرق أمكن فخصه بان يصح البيع فينقص هو تبعا

و ضمان ووكالة وشركة
 وقرض وقراض وعارية
 اذ لا يحتاج اليه فيه ولا في
 (الابراء) لانه لا معاوضه فيه
 (والنكاح) لان المعاوضة
 فيه غير محضه والهيبة بلا
 قواب لعدم المعاوضة (وكذا
 ذات الثواب) لانها لا تسمى
 بيعا والمعتد بثوبه فهو له
 قبيل القبض لانها يبيع
 حقيق (والشفعة) أما
 المشتري فلان الشقص
 مأخوذ منه فمقرر وأما
 الشفع فانه بعد تخصيص
 شياؤا للمجلس باحد العاقدن
 ابتداء (والاجارة) سائر
 أنواعها على المعتد لانها لا
 تسمى ببيع بل هي المنفعة
 بمضى الزمن فالزمن العقد
 لثلاث ثبات فزمن المعقود
 حاسه لا في مقابلة العوض
 ولانها الكوثر اعلى معدوم
 هو المنفعة تعقد شر وان الخيار
 غرر ولا يجتمعان ويفرق
 اجماره القمه والسلامانه
 يسمى ببيعنا فلهذا يوافق
 المعقود عليه بتصور وجوده
 في الخارج غير ما تشعنه شي
 بمضى الزمن فكان أقوى
 وأدفع لغير زمنه في اجاره
 التبعيه وينها بين البيع
 الواردة على المنفعة كقول
 المصنف له لما عده بلفظ
 البيع أصحى حكمه ومن
 ثم لو عده بلفظ الاجاره لا خيار
 فيه فيما يظهر (والساقطه)
 كالاجاره (والصدق) لان

أي فلا يكون حق الحبس مانعا من تفوز العتق ومعلوم أنه يجب تحقيق امتنع على البائع حبس موعده فيكون
 هذا مستثنى مما يشترط فيه حق الحبس للبائع وقد وجب ان يعمل بعقوبه قرينته على الرضا بتأخير قبض
 الثمن كالبيع بمو أجل اه عرش (قوله كوف) أي وعق وطلاق اه نهاية (قوله نعم ان شرط الخ) عبارة
 شرح الرض بعد قول المتن ولا يشترط العقود الجواز من الجانبين كالشركة أو من أحدهما كالكتابة والرهان
 فنهالها ليست ببيع وان الجواز في حقه بالخيار أي فلا معنى لثبوته له ولا استروطن نفسه على العين
 المقصود دفعه بالخيار ولكن لو كان الرهن بشر وطا في بيع الخ فلا استدلال في كلامه بالنسبة لاقبضه
 العله من أن لازم من حقه لا يشترط له الخيار فلا يمكن من الفسخ اه رشدي (قوله وضمان) يتأمل ما معنى
 الجواز فيه لأن يكون الجواز من جهة المضمون به يعني أنه اسقاط الضمان وإبراء الضامن سم على وهذا
 بناء على أن الضمان وما بعده عطف على الرهن ولك أن تجعله عطف على العقد بل هو الظاهر وحله فلا إشكال
 اه عرش وقوله بل هو الظاهر طاهر المنع عبارة الغني مع المتن ولا خيار في الإبراء والنكاح والهيبة لأن يوهي
 التي مسمى في الثوابينها وأطلق وقتلا لا تقتضيه هو الرأجل ان اسم البيع لا يصدق على شيء من هذه الثلاثة
 ولا خيار أيضا في الوقوف والعتق والطلاق وكذا العقود الجواز من الطرفين كالقراض والشر كقوله كاله أو
 من أحدهما كالكتابة والرهان اه وهي أضمر واسبق واسم (قوله فلا يحتاجه) أي الخيار (قوله فيه) فيه
 كذا في عرش لكن في تطبيق التعليق بالنسبة لوقف والضمان وقسمه طاهرة (قوله والعهد الخ) وفافا
 لشرح المنهج والنهاية والغني (قوله أما المشتري الخ) عبارة النهاية والغني لان الخيار فيما يشتريه ملكه
 بالاخصر فلا معنى لانهاه فيما ملك بالقهر والاجبار اه (قوله بسائر أنواعها) أي التي في النهاية (قوله
 بسائر أنواعها) أي سواء كانت اجاره عين أو مضمونة زمان أو محل على وهذا ينصغ التعبير بالأنواع فلا
 يقال ان الاجاره نوعان فقط المتمتع والعين اه عرش (قوله لانها لا تسمى ببيع) هذا التعليق يأتي في سائر
 أنواعها (قوله انواع المنفعة) لا يتأني في المقدره بعمل والعمل (قوله وانها الخ) مثل الاول في جوابه
 في سائر أنواعها فبعض التعاليل عام وبعضها خاص اه عرش (قوله وجوده في الخارج) هذا لا يتأني في
 السلم في المنافع مع ثبوت الخيار فيه فاعلم المراد أن الغالب في السلم فيه كونه عين لا تنفق بغير ان الزمن اه
 عرش (قوله كقول المر) أي أو إجماع الماء أو وضع الجذوع على الجدار اه عرش (قوله والساقطه
 كالاجاره) أي كقولها تعليلا اه معنى (قوله ليس بمضمون بالثبات) بل تابع للنكاح (قوله وبشمله عوض
 الخلع) أي كقولها تعليلا وكذا خلافا كقوله في قول المتن (في المسائل الخ) ومقتضى قوله وبشمله عوض الخلع
 أن الخلاف بار فيه أيضا وهو كذلك لكن بالنسبة لزوج فقط عبارة عميرة قوله على الأصح الخ مقابله في
 الخلع يقول بثبوت الخيار لزوج فقط فاذا فسخ وقع الطلاق رجعا بسقوط العوض اه عرش (قوله
 ومرت الاشارة) أي بترجيع الأصح اه سم عبارة الرشدي قوله في المسائل الخ إلى أي ما في الهبة
 وقوله ومرت الاشارة الخ أي بناء على ظاهر المتن وان كان قد تقدم تعينه في الهبة ذات الثواب اه (قوله
 الرد المقابل في كل منها) أي في غير الاول فانه صحيح قبل المقابل قول المتن (وينقطع بالخيار) إلى أي قال
 و بالتفرق قال الشارح في شرح العباب أنهم حصروا القاطع فيما ذكره أن ركوب المشتري الغاية المبيعة
 حين الاجارة فتعق من حين الشراء متلزمت عتق ملك الغير حال ملكه فلما لم (قوله وضمان ووقف ٣)
 يتأمل ما معنى جواره فهما الآن يكون الجواز من جهة المضمون به يعني أنه اسقاط الضمان وإبراء الضامن
 ومن جهة الوقوف عليه العين يعني أنه رد الوقف (قوله بسائر أنواعها) أي بولواة ذمة مرد (قوله بين اجاره
 الذمة) أي التي قال طائفتهم من الضمان بثبوت الخيار فضاء كالمس وانظر السلي في المنفعة وقد يقال فيه نظير
 قوله لما عده بلفظ البيع الخ (قوله تصور وجوده) قد لا يأتي في السلم في المنافع (قوله ومرت الاشارة) أي
 بتوجيه الأصح (قول المصنف ينقطع بالخيار إلى أي قال و بالتفرق) قال الشارح في شرح العباب أنهم

المعاوضه غير مضموع انه ليس بمضمون بالثبات ومثله عوض الخلع (في الاصح) في المسائل الخ والجس ومرت الاشارة إلى رد المقابل
 في كل منها (وينقطع) شياؤا للمجلس (بالخيار بان يحتاجه) أي العاقدان (زوجه) أي القدمي بها

تختار زمانه أو آخره أو مضينه
وأبطلنا الخيار وأسندناه
حقهما فسقط باسقاطهما
أو مضينان بزيادة العرضين
بعد فضهما في المجلس فان
ذلك يتضمن الرضا بلزوم
الأول فأراده هذه الصورة
على مفهوم المتن غير صحيح
فلاختار أحدهما) لزومه
(سقط مستوفى) الخيار
(لا آخر) تكبار الشرط
وقول أحدهما اختار أو
تختار قطع خبره لانه
رضائه بلزومه اختيار
الخاطب الا ان قال اختارت
اذ السكون لا يتضمن رضا
والا اذا كان القائل البائع
والمبيع يقتضي على المشتري
لانه باختيار البائع يقتضي
على المشتري ان الملك صار
له وحده أو فضعه ولو بعد
الاجازة انضم وان لم يوافقه
الاخر والا بطلت فائدة
اختار وفارق الفسخ الاجازة
بانه بعيدا لامرلا كان قبل
العقدون ثم لو أجاز واحد
وفسخ الاخر قدم الفسخ
(ذ) ينقطع ايضا بمقارعة
متولى الطرفين بمجلسه
(و) بالتفرق بينهما

لا يقطع وهو أحد وجهين لاحتمال ان يكون لاختيارها والشأن ينقطع لتصرفه الذي يقتضيه وجه الاول
ولا نسلم ان مثل هذا التصرف يقطع ويقاس بالركوب بما في معناه سم على عه عه (قوله) كذا
الخ) أي اختيار الاكرهاه به يجري (قوله) بان يتبايعا العوضين) فضته أنه لا ينقطع بتبايع أحد
العوضين لكن أخذ البائع المبيع من المشتري بغير التنازل الذي فضته منه وقدم أن تصرف أحد العاقدتين
مع الآخر اجازة وذلك يقتضي انقطاع الخيار عما ذكره فله قوله العرضين بغير تدبير يورين أي أن يكون من
كلامه أحسب العقد أو كرهته اه عه (قوله) العرضين) أي دورين اه مغنى (قوله) في المجلس
تتأخر عنه قوله بان يتبايعا وقوله فضهما (قوله) فان ذلك) أي التبايع اه عه (قوله) على مفهوم المتن
وهو قوله بالتنازل والتفرق اه عه قول المتن (فلاختار) أي طوعا اه يجري (قوله) تكبار الشرط) أي
كانت أحدى أجزأه في خيار الشرط (قوله) لو قول أحدهما اختار الخ) في التوسط لو قال آخرت وفسختا وعكسه
اعتبر اللفظ المتقدم منهما أو آخرت في النصف وفسخت في النصف غلب الفسخ في النصف القاضي وغيره وان قال
آخرت أو فسخت بالتردد أو عكس ذلك جعل بالأول على الأقرب من الاختلاف ولم أره سابقا لانه من شرح
المصباح سم على عه عه في قوله بالاول آخرت في النصف أو قال فسخت في النصف وسكت عن النصف الآخر والذي
يظهر في الثانية أنه ينقسم في الكل وأما في الأولى فيعمل ان ارجح فان قال أجزأه في النصف أو الفسخ
في الباقي انقسم في الكل وان قال أجزأه في النصف الأول وفي الثاني أيضا فقتل الاجازة: لم يعلم به حال
بان فسخت من راجحه لغا ماقاله لتعارض الأمرين في حقه وبق الخيار على الأصل اه عه عه (قوله)
أو فضته) عطف على قوله لومه وقال الكردى عطف على اختيار اه (قوله) ولو بعد الاجازة) أي من الآخر
اه سم (قوله) وفارق الفسخ الاجازة) أي حيث كان فسخ أحدهما ما تعامن الاجازة الآخر وقاطعاه لو لم تكن
اجازة أحدهما ما تعامن فسخ الآخر كما علم بما تقرر اه سم (قوله) ومن ثم الخ) الأول أسقطه فقدر (قوله)
وفسخ الآخر) أي ولو في البعض اه سم (قوله) وينقطع ايضا بمقارعة الخ) دفعنا بتوهم من أن خبره وانما
ينقطع بالقول لا بمقارعة فتجمل كسماقة العاقدتين من المجلس وهو لا يقطع الخيار وان تماشا منازل كيلاني
وكان الأولى تأخير عن قول المصنف وبالقرع الخ اه عه عبارة المغنى لو تبايع شخصان ملتصقان دام
خيارهما بالمختار أو أحدهما بخلاف الآب اذا باع لابنه أو اشترى منه وفارق المجلس انقطع اختياره لانه
شخص واحد لكنه أقيم مقام اثنين بخلاف المتصقين فانهم اشخصان حقيقة ليس لهما جميعا الأم من
الثالث الى السادس اه قول المتن (و بالتفرق بفسدتهما) * (فرع) * كاتب المبيع غائبا المتدخيل
المكتوب اليه مجلس بلوغ الخبر وفسد خيار المكاتب الى مقارعة المجلس الذي يكون عند وصول الخبر
للمكتوب اليه هو وفي فتاوى الشارح نقل ذلك من البقي في حواشي الروضة بخلاف ظاهر الروضة

نصره القاطع فيما ذكره ان ركوب المشتري البائع بالبيعة لا يقطع وهو أحد وجهين لاحتمال أن يكون
لاختيارها والآخر الثاني ينقطع لتصرفه الذي يقتضيه وجه الاول ولا نسلم ان مثل هذا التصرف يقطع ويقاس
بالركوب بما في معناه اه (قوله) أو فضته ولو بعد الاجازة) أي من الآخر انقسم في التوسط لو قال آخرت
وفسخت أو عكسه اعتبر اللفظ المتقدم منهما أو آخرت في النصف وفسخت في النصف غلب الفسخ في النصف القاضي
وغيره وان قال آخرت أو فسخت بالتردد أو عكس ذلك جعل بالأول على الأقرب من احتمال الأول ولم أره سابقا لانه
من شرح المصباح وفيه أيضا فرع قد تمنع الاجازة دون الفسخ كمنه في الروي والحق به السلم وعكسه كما إذا أجاز
المبيع من يد البائع فان المشتري يقتضي الفسخ فان فسخ لم وان أجاز لم يلزم حتى لو بدله الفسخ بعد الاجازة
جزأى فليس على الفور والاجازة بعد الفسخ لم يجره اه (قوله) أو فسخ اه فلما تأمل هذا الكلام فان حاصله
الاتحاد بالفسخ دون الاجازة فليس عكس المسبق (قوله) وفارق الفسخ الاجازة) أي حيث كان فسخ أحدهما
ما تعامن اجازة الآخر وقاطعاه لو لم تكن اجازة أحدهما ما تعامن فسخ الآخر كما علم بما تقرر اه (قوله)
وفسخ الآخر) أي ولو في البعض (قوله) المصنف بفسدتهما) * (فرع) * كاتب المبيع غائبا المتدخيل المكتوب

انتهى سم على حج وساق في كلام الشارح مدر ما يقتضي خلاص من امتداد خيار الكاتب الى انقطاع
 خيار المكتوب اليه اه عش (قوله أي العاقدن) الى قوله وبطل السبع في النهاية (قوله مكرها) أي
 بغير حق ولولم يسد فقه اه معني زاد النهاية ولو كان المبيع ربويا اه (قوله وصح عن ابن عمر) دفع
 لما هو به الحديث من اشتراط التفرق بينهما قال السدي مكرها وجه فعله له مع أن الورع الا لا يترك
 بيان الحكم الشرعي بالفصل فانه أبلغ منه بالقول اه (قوله ههنا) أي قليلا اه عش (قوله يجوز
 الحل في الحل) يؤيد ما يؤيد عين حله على ذلك أن ابن عبد البر بعد أن أشار الى أنه على وجه الذنب نقل الاجماع
 على أن له ان يفارقه لم ينفذ به اه سم (قوله بالا حقا المستوي به الخ) أي فتكون المفارقة بقصد ذلك
 مكر وهوا لا يلزم منه أن فعل ابن عمر كان مكر وهوا لجزا ان لا تكون مفارقة ذلك بل لغرض جواز
 التصرف فيه اه عش (قوله فلو حل أحدهما الحل) وكذا لا ينقطع خياره اذا أكره على الآخر وج ولو لم
 يسد فوض ومغني (قوله في خياره) أي حتى في الروى في خلاف ما في شرح الروض لأن الروى لا أكره
 ومفارقة مجلس زواله كغير ظاهر اه سم عبارة عش فلو زال الأكره كان موضوع زوال الأكره
 كميل العقد فان انتقل منه الى غيره بحيث يعد مفارقه انقطع خياره ومحل كغير ظاهر حيث زال
 الأكره فلو حل يمكنه المكث فيه عادة أم لو زال وهو في محل لا يمكن المكث فيه عادة فليقتله بل ينقطع خياره
 بمفارقه لأنه في حكم المكره على الانتقال منه لعدم صلاحته للمكث وعليه فلو كان أحد الشاطئين للآخر
 أقرب من الآخر فلو لم يلزم قصد محيل لا مانع ألا ويجوز له التوجه الى أيهما شاء ولو بعد فيه فطر وقباس
 ماله كان قصد مده طر يقان طول وقصير فذاك الطويل لا لغرض حيث لا ظهر فيه عدم الترخص انقطاع
 خياره هنا فليراجع فليتا مل اه عش (قوله لا خيار الاخر) أي فليتا مل اه عش (قوله ان لم
 يتبعه) لو لم يتبعه كان منع وفارق المجلس فيبقى انقطاع خياره ما اه سم (قوله الا اذا منع) أي من
 الآخر وجمعه وانظر مالو زوال الأكره بعد حل الأخر وكما في شرح عقوب زوال الأكره ليس صاحبه أولا
 وينتظر في الدوام لا يفترق في الابتداء فليتا مل اه عش (قوله لا خيار الاخر) أي فليتا مل اه عش (قوله لا خيار الاخر)
 اذا عرف حله للذي ذهب اليه والا فليتا مل اه عش (قوله لا خيار الاخر) أي فليتا مل اه عش (قوله لا خيار الاخر)
 (قوله وان هرب) أي أحدهما اختار أو الموهرب خوفا من سبع أو راء أو فاهه بسيف مثلا فالتظاهر أن
 القسم الاول وان لم يكن في ذلك أكرهه على خصوص المفارقة سم على منسج وينبغي أن مثل ذلك اجابة
 التي على أنه عليه وسلم فلا ينقطع بها خياره اذا فارق بجحاسه لها اه عش عبارة المغني والنهاية ولو هرب
 أحدهما ولم يتبعه مالا آخر بطل خياره بخيار الهارب ولو لم يتك من أن يتبعه لم تكن من الفسخ بالقول ولان
 الهارب فارق مختارا بخلاف المكره اه (قوله بطل خيارهما) أي مطلقا نهاية أي سواء منع الآخر من
 اتباعه أم لا اه رشدي (قوله ان غير الهارب الخ) ينبغي جريان ذلك فيما لو كان أحدهما نائما وانما فارق
 المجلس باو غدير وامتداد خيار الكاتب الى مفارقه المجلس الذي يكون فقه عند وصول الآخر للمكتب
 اليه مدر وفي فتاوى الشارح نقل ذلك عن البلقيني في خواشي الى وقت خلافا للظاهر الروضة (قوله يجوز
 الحل فيه على الا حقا المستوي به) يؤيد ما يؤيد عين حله على ذلك أن ابن عبد البر بعد أن أشار الى أنه على
 وجه الذنب نقل الاجماع على أن له ان يفارقه لم ينفذ به اه (قوله فلو حل أحدهما الحل) وكذا
 اذا أكره على الآخر من المجلس (قوله في خياره) أي حتى في الروى في خلاف ما في شرح الروض لأن الروى لا أكره
 بزوال الأكره ويشارك مجلس زواله كغير ظاهر اه (قوله ان لم يتبعه) لو لم يتبعه كان منع وفارق المجلس فيبقى
 انقطاع خياره مالا عذر المكره لا أكرهه اذا غابا يتبعه كالباقى في المجلس وهو لو بقي في المجلس وفارقه
 الآخر انقطع خياره مالا يقال بل عذر المكره المذكور يبعده بعد مفارقة الآخر المجلس كالمكره على ترك
 تبايعه الا أكرهه على ترك اتباعه لا يمنع انقطاع خيارهما أحدا من مسئلة الهارب بالذكري وفان مفارقة
 الآخر مفارقة الهارب (قوله ان غير الهارب لو كان نائما) ينبغي جريان ذلك فيما لو كان أحدهما نائما

أي العاقدن وان وقع من
 أحدهما فقط ولو نسبنا أو
 جهلا لا وجه لما ياتي في
 الموت وذلك لغير البهيقي
 البيهقي بالخيار حتى يتفرقا
 من مكانهما وصح عن ابن
 عمر رضي الله عنهما أنه كان
 اذا باع قلم فمضى به نسيته ثم
 رجع وقضى فمضى الفرقان
 نسيته من فسخ صاحبه
 وخبر ولا يجعل له ان يفارق
 صاحبه نسيته ان يستقبله
 يجوز الحل فيه على الإجابة
 المستوية الطرفين ومحل
 ان تفرقا من اختيار فلو
 حل أحدهما مكرها بقي
 خياره الا اذا منع الآخر لم
 يتبعه الا اذا منع وان هرب
 بطل خياره مالا غير
 الهارب بطل خياره
 بالقول لم عدم عذر الهارب
 بخلاف المكره فكانه
 لافعله ولو تخلف من التعليل
 بئس منه من الفسخ أن غير
 الهارب لو كان نائما مثلاً

لم يبطل خياره وهو محتمل وعند طوقه لا بد أن يحق قبل انتهائه إلى مسافة تحصل بمثلها المغارة عادة ولا يسقط خياره لحصول التفرق حيثئذ
ويبطل البيع بانعزال الوكيل في المجلس على ما في البحر لطلان الوكالة قبل تمام البيع (٣٣٩) ويوجه بان المجلس العقد حكمه بدليل

الحاقهم الشرط الواقع في

مجلسه الواقع فيه كان انعزاله

في مجلسه كأنعزاله قبل تمام

الصفقة به يعلم أن خيار

الشرط في ذلك تكلم المجلس

إذا فرق بينهما في الحاق

الشرط كما صرحوا به (قالوا

طال مكثهما) في المجلس (أو

قالوا متشايزا) ولو فرق

ثلاثة أيام (دام خيارهما)

لعدم تفرق بينهما أو يعتبر

في التفرق العرف) فإجماعه

الناس فرقة لزوم به العقد

وبلا فلا خلاف لحدسه سرعة

لفته في دار أو سفينة صغيرة

بإخراجه منها أو في علوها

وكبيره بغيره من محل

لا تتحرك بيت لمصقة

وبتسحق كسوق ودار

تفاضت سعتها بتولية

الفهر والمشي فلا ولا يكفي

باعتبار أولها وآخره بينهما

الآن كان فعلهما أو

أمرهما فان كان من

أحدهما فقط بطل خياره

لا خيار الآخر إلا أن قصد

على منته أوله تلفظا بالصفقة

فبما يظهر كما هو بوقوع

متبايعين من بعد تفرقة

محل البيع إلى جهة الآخر

ولا يعود لحده بعد المتني

إلى الآخر كما يجتمع جمع

واعترض بأن القياس

انقطاعه بمفارقة

الآخر تخيرا اه سم (قوله) لا تخيرا اه أي كأن كان مضمعا عليه لا مكرهات كن من الصفقة بالقول اه
رشدي (قوله) لم يبطل خياره اه عند اه عش (قوله) وعند طوقه اه (قوله) لا يسقط خياره لحصول التفرق حيثئذ) أراد النهاية
به في مسئلة الأكرامه المتعبر في مسئلة الهارب كس (قوله) ولا يسقط خياره لحصول التفرق حيثئذ) أراد النهاية
عنه ما نصه كلفي البسطا وحمل عليه ما نقله في الكفاية عن القاضي من ضبطه بقوق ما بين الصقين اه
وقوله مر من ضبطه أي المسافة التي يحصل بمثلها المغارة عادة وقوله مر بقوق ما بين الصقين قال عش
وهو ثلاثة أذرع اه (قوله) ويبطل البيع اه خلافا لاه وبه والغاية سم المعتد عدم البطلان مر
اه (قوله) على ما في البحر) لم ينعه هنا لكن يؤخذ من قوله بعد أن الحق يستقل عن العاقد أو جنونه أو
أغايته للموكل عدم اعتداده وعليه فستثنى هذه من قوله لم يبطل البيع في مجلس العقد كما لو وقع في صلوه يستقل
الخيار بذلك للموكل كإياه اه عش (قوله) كأنعزاله اه (قوله) قد قيل لو وضع هذا كان نحو موت العاقد وجنونه
في المجلس كقوله قبل تمام الصفقة وكان يلزم بطلان البيع وليس كذلك كما صرح به ما سألني اه سم (قوله) نهاية
في ذلك) أي في عزل الموكل وكيفية اه عش (قوله) ولو فرق ثلاثة أيام) أي أو أخرضا عما يتعلق بالبيع قوله
ومعنى (قوله) لعدم تفرق بينهما) أي بعدم اختيار لزوم العقد اه عش (قوله) ففي دار أو سفينة
مستصغر فيها أو سفينة (قوله) راجع لكل من المتعاطفين (قوله) أو في علوها) أي أو في
مرتفع فيها كتخلف مثلا ومثل ذلك ما لو كان فيها بئر فزل فيها فيما يظهر اه عش (قوله) وكيفية) أي
أو مستصغر كبير ويمكن إدراج في قوله الثاني وبتسحق (قوله) بالخر وج من محل الخ) ظاهره ولو كان
البايع قري يمان السباب وهو ما في الأنوار من الامام والغزالي سم على المنهج وظهر أن مثل ذلك ما لو
كانت أحدى رجليه داخل في الدار مع تدخلها فافترجها اه عش (قوله) كن بتسحق) والتزوال إلى
الطريقه الغتسية تفرق كالصود إلى الغرقانية اه نهاية (قوله) وبتسحق الخ) عطف على قوله في دار
(قوله) كسوق الخ) أي ويصح اعويبت متفحش السعة نهاية ومعنى (قوله) بتولية الفهر الخ) وكذا
لومش القهقري أو إلى جهة متصاحبه كإياه اه عش قال سم ظاهره اعتبار التولية والمشي اه (قوله)
قد سلا) قال في الأنوار والشي القليل ما يكون بين الصقين إلا ثلاثة أذرع اه نهاية (قوله) إلا أن كان
بفعلهم الخ) المعتد بخلافه سم ونهاية ومعنى (قوله) لا خيار الآخر) فيه نظر و (قوله) إلا أن قدر الخ)
قضى عدم بطلان خيار الآخر إذا عجز وتلفظ بالصفقة ولا يخفى أنهم مع التلفظ لا يبيع خياره اه سم أي
ولو مع القدرة فكان ينبغي أن يقولوا تلفظ بالصفقة (قوله) وفي متبايعين من بعد الخ) اه انطلى قوله في دار
الخ) (قوله) لا إلى جهة الآخر الخ) ظاهر كلام المحل اعتماده اه عش (قوله) بأن القياس الخ) اعتمد
النهاية والغنى (قوله) ومر أول البيع) إلى الفصل في النهاية والغنى (قوله) بمفارقة مجلس قوله) ظاهره
وان فارق الكاتب مجلسه بعد علمه ببلوغ الخبر للمكروب الموعود فلا يعتبر لسا كتاب مجلس أسلا ولكن قال
سم على منتهى نقله عن الشارح مر بانقطاع خيار الكاتب إذا فرق مجلسا في بلوغ الخبر للمكروب
البسه اه ووافق الظاهر ما جزم به شيخنا الزبدي في ما تبين من قوله كلفي الكتابة لغائب لا ينقطع خيار
وفارق الآخر تخيرا اهذا ويحتمل انقطاع الخيار فهماهو وقضية التعليل الآخر (قوله) ويبطل البيع)
المعتد عدم البطلان (قوله) كأنعزاله قبل تمام الصفقة) قد يقال لو وضع هذا كان نحو موت العاقد وجنونه في
المجلس كقوله قبل تمام الصفقة فكان يلزم بطلان البيع وليس كذلك كما صرح به ما سألني (قوله) بتولية
الفهر والمشي) ظاهره اعتبار التولية والمشي (قوله) إلا أن كان بفعلهم الخ) (قوله) لا خيار الآخر)
فيه نظر وقوله إلا أن قدر الخ) المعتد بخلافه سم ونهاية ومعنى (قوله) لا خيار الآخر) فيه نظر و (قوله) إلا أن قدر الخ)

أحدهما مكانه ووصله لمحل لو كان الآخر مع مجلس العقد تفرق ولو قد جاب بان ما بينهما من التباعد
فلم يؤثر مطلقا مر أول البيع بقا اختيار الكاتب إلى انقضاء اختيار المكروب بالمفارقة تستغسل قوله (ولو مان) في المجلس كلاهما أو
(أحدهما)

الكتاب المتفق عليه المكتوب اليه فكذلك هذا على المعتمد خلافاً لوالد والى (أوجين) قال بشرح الروض فلا فرق بين الجنون والمغنى عليه المجلس لم يؤثر كما يحكمه المورد وحزم به الغزالي وغيره اهـ وقيل أنه في مسألة الموت لا تؤثر مغارقة المجلس وفي الروض وإن خرس ولم تفهم اشارته أى ولا كاتبة نصب الحاكم فتابعته اهـ سم وقوله وفي الروض الخ إذا انتهية والمغنى عظيمه نصه كالو جن وإن كانت الابارة يمكنه تنسبه بالتفرق أما لو فهمت اشارته إذ كان له كاتبة فهو على خياره اهـ (قوله وأتبعى عليه) ينبغي أن يحصل ذلك إذا أس من إفاقته وأطالت المدوة لا تنتظر حلها وعش قول المتن (فلا يصح انتقاله الخ) شامل لما إذا كان الثمن مؤجلاً فخل بالموت وهو ظاهر وأما إذا ذكر بعضهم من عدم انتقال الخيار حينئذ فالظاهر أنه مردود سم على وجه الود أنه لا منافاة بين حلول الدين وانتقال الخيار اهـ عش قول المتن (إلى الوارث) أى في المسئلة الأولى (قوله ولو علمنا) كيت المال اهـ عش قول المتن (والولى) أى في المسئلة الثانية فوالثالثين حاكم وغيره كلابي الجدل كذا في النهاية والمغنى قال عش وصلبه فلو كان العاقد ولياً ومات في المجلس ولم يكمل المولى عليه فينتقل إلى الولاية بعدهم ما كم وأخيره ثم رأيت ما في في خيار الشرط سم على وجه وأوجه ما نقلناه عنهم قوله ظاهره الخ اهـ مبرار سم ينبغي أن يجري فيه أى الولي التفصيل إلا في الوارث بين كونه مجلس العقد أو تابعته اهـ وينبغي جراحته في السيد والمولى أيضاً (قوله في المكاتب والمأذون) أى عند مجموعهما اهـ معنى أى أو جنونهما وأتبعهم ما في النهاية والمغنى وشرح الروض وعجز المكاتب كونه قاله في المجموع اهـ قال عش قوله وعجز المكاتب أى بان فسخ الكا بنحو أو سد به محلول الصم وقوله مر كونه أى فينتقل الخيار لسيداه (قوله ولو لم يكن) أى فإنه ينتقل إليه بغير الوكيل أو جنونه ولا يبرهان ينتقل إليه في الوكيل لا ينتقل ولا يبرهان البيع وهو العقد كسر اهـ عش ومثل الجنون الأتباعه (قوله تكليار الشرط) أى في انتقال الخيار فيذكر إلى من ذكر قال النهاية بل الأولى لكونه بالعقد اهـ (قوله نصبا الحاكم الخ) ينبغي أن يحله حيث لم يثبت الولاية عليه لغير الحاكم كمولات الأب عن طفل مع وجود الجسد أو من وصى أهله الأب أو الجد قبل موتها اهـ عش (قوله بمقارعة بعض الورثة) بل عند المقارعة معهم نية ومغنى (قوله وأتبعاً) مطع على قوله بمجلس العقد (قوله إلى مقارعة) أى التحد (قوله ومقارعة المتأخر الخ) أى وإن لم يجتمعوا في مجلس واحد كجاء بعض نسخ الروض وهي المعتمد قتها ومعنى وسم (قوله وياقطع خيارهم) أى بالمقارعة ينقطع خيار الخى قال في الروض ثبت أى الخيار للعاقد الباقي مادام في مجلس العقد اهـ قال في شرحه من أن فارق أحدهما إلى العاقد الباقي

التلفظ به لا ينبغي خياره (قوله أوجين أو أتبعى عليه) قال الزركشي كالذري وأطلق الشخض الحاقاً بالمغنى عليه بالجنون محله أن جعلنا مولى عليه بنفس الانعاش أو الفوق كن خرس ولا اشارته وفي الرافعي في الو كالة أنه لا ينجى من تولي عليه اهـ وسأيت ما في ذلك في البحر اهـ من شرح العباب قال في شرح الروض فلا فرق بين الجنون والمغنى عليه المجلس لم يؤثر كما يحكمه المورد وحزم به الغزالي وغيره اهـ وقيل أنه في مسألة الموت لا تؤثر مغارقة المجلس وفي الروض وإن خرس ولم تفهم اشارته أى ولا كاتبة نصب الحاكم فتابعته اهـ (قوله المصنف فالاصح انتقاله إلى الوارث) شامل لما إذا كان الثمن مؤجلاً فخل بالموت وهو ظاهر وأما إذا ذكر بعضهم من عدم انتقال الخيار حينئذ فالظاهر أنه مردود سم على وجه الود أنه لا منافاة بين حلول الدين وانتقال الخيار اهـ عش قول المتن (إلى الوارث) أى في المسئلة الأولى (قوله ولو علمنا) كيت المال اهـ عش قول المتن (والولى) أى في المسئلة الثانية فوالثالثين حاكم وغيره كلابي الجدل كذا في النهاية والمغنى قال عش وصلبه فلو كان العاقد ولياً ومات في المجلس ولم يكمل المولى عليه فينتقل إلى الولاية بعدهم ما كم وأخيره ثم رأيت ما في في خيار الشرط سم على وجه وأوجه ما نقلناه عنهم قوله ظاهره الخ اهـ مبرار سم ينبغي أن يجري فيه أى الولي التفصيل إلا في الوارث بين كونه مجلس العقد أو تابعته اهـ وينبغي جراحته في السيد والمولى أيضاً (قوله في المكاتب والمأذون) أى عند مجموعهما اهـ معنى أى أو جنونهما وأتبعهم ما في النهاية والمغنى وشرح الروض وعجز المكاتب كونه قاله في المجموع اهـ قال عش قوله وعجز المكاتب أى بان فسخ الكا بنحو أو سد به محلول الصم وقوله مر كونه أى فينتقل الخيار لسيداه (قوله ولو لم يكن) أى فإنه ينتقل إليه بغير الوكيل أو جنونه ولا يبرهان ينتقل إليه في الوكيل لا ينتقل ولا يبرهان البيع وهو العقد كسر اهـ عش ومثل الجنون الأتباعه (قوله تكليار الشرط) أى في انتقال الخيار فيذكر إلى من ذكر قال النهاية بل الأولى لكونه بالعقد اهـ (قوله نصبا الحاكم الخ) ينبغي أن يحله حيث لم يثبت الولاية عليه لغير الحاكم كمولات الأب عن طفل مع وجود الجسد أو من وصى أهله الأب أو الجد قبل موتها اهـ عش (قوله بمقارعة بعض الورثة) بل عند المقارعة معهم نية ومغنى (قوله وأتبعاً) مطع على قوله بمجلس العقد (قوله إلى مقارعة) أى التحد (قوله ومقارعة المتأخر الخ) أى وإن لم يجتمعوا في مجلس واحد كجاء بعض نسخ الروض وهي المعتمد قتها ومعنى وسم (قوله وياقطع خيارهم) أى بالمقارعة ينقطع خيار الخى قال في الروض ثبت أى الخيار للعاقد الباقي مادام في مجلس العقد اهـ قال في شرحه من أن فارق أحدهما إلى العاقد الباقي

أوجين) أو أتبعى عليه (فلا يصح انتقاله إلى الوارث) ولو علمنا (والولى) والسيد المكاتب والمأذون والمولى تكليار الشرط وإن كان أقوى لإجماع عليه ولو ثبت لغير المتعاقدين من ثم جرى هذا الخلاف هنا لا وإذا انتقل المولى فعل الاصح أو للوارث الغير الأهل نصب الحاكم عنه من يفعل الاصح أو الأهل المتحد أو المتعدد فإن كان مجلس العقد متدياً لم يجرى إلى المتأخر أو التفرق نعم لا عبرة بمقارعة بعض الورثة أو غائباً عنه امتداد خياره على المتبدل أو مقارعة أو مقارعة المتأخر فراقه منهم مجلس بلوغ الخبر وبانقطاع خيارهم ينقطع خيار الخى

والوارث مجلس دون الآخر انقطع خيار الآخر أخذ المال كذا في مجلس واحد اه وقوله نعم ان فاروق الخ
اي بعد بلوغ الخبير الى الوارث فلا خلافه ولما فرقة احدهما قبله كما قال شيخنا الشهاب الرمي اه سم (قوله وان لم
يفارق مجلسه) قد بصرهم انه لا خلافه قتال على من مجلسه فلا يعتبره مجلس أصلا وهو خلاف ما سارنا نقاض
الروض وشرحه وفي النهاية والمغني ما وافقه أي ما رغبنا (قوله بفسخ بعضهم) أي في نصه أو في الجميع
وان أجاز الباقون بما به ومغني وكذا في سم عن شرح الروض (قوله والأوجه بقاؤه) قال سم على منهج
بعضه لما ذكره وينبغي وقفا لم يرد في ما لو عقد لم يثبت اتفاق أن يبقى الولي بخلاف مالي بن العاقد وخلفه
وليه ثم اتفاق قبل فراغ الحيا فانه لا يعود الى الولي لوقا اه عرش وجسم ذلك يجري في المعنى عليه
ايضا (قوله ولو بائنا) كذا في أصله رحمة ما كان الظاهر لجعله من تصرف الناس اه مسدع
(قوله صدق الثاني للفرقة) أي اختيار باق له اه عرش قال المغني اتفاق على عدم التفريق ولاي أحدهما
الفسخ فعدوا الفسخ فسخ اه وفي سم بعد ذلك مثله عن الروض ولو اتفاق على الفسخ والتفريق
واختلفا السابق ففي حجة تفصيل الراجعة تردد ولا يعد بحجته لكن الشارح فرق بينهما في شرح العباب
قراجه اه

«(فصل في خيار الشرط)» (قوله في خيار الشرط) الى قول المتن الا ان يشترط في النهاية الاقوله ومراد
المتن وقوله وعليه يكفي الى ان قوله (قوله وتوابعه) كيان من له الملك في زمن الخيار وحصل الوطه اه عرش
قول المتن (لهما) يجوز تعاقبه بالخيار بشرط مبتدأ خبره فأنواع البيع أي ثابت وجاؤا اه سم (قوله على
التعيين لا لأجلهم) لا مرقعه هنا على ما اختاره من أن قول المتن لهما ولا أحدهما بيان للشرط لا للمشرط
له خلافا لما كنت كذا في بلوغه عقب قوله الا في أحدهما كذا في بعض نسخ النهاية قال عرش قوله على
التعيين الخ أي من المبتدئ فضيحه المطلق فبالقول لا يعتك هذا بشرط الخيلوس غير ذكر في أولها ولنا
ويوجه بأجل أن يكون المشرط له أحدهما وهو مهم وفي سم أخذ من تصحح الروضة أنه بشرط
الوكيل وأطلق بنبه أن البائع اذا قال يعتك بشرط الخيار ثلاثة أيام مثقال المشتري قبلت شخص
الخيار بالبائع فيكون من قبيل اغتراب البائع وحده لا لهما وأطلق في بيان ذلك ثم قال لكن سابقا من
شرح الروض في شرطهما لا جنسي مطلقا بما عايناه ذلك فأي راء اه وهو عدم التصحح هو ما وافق لما قلناه
اه ثم فرق بين شرط من المالك وشرط من الوكيل واجمعاه شئت (قوله من غير تلفظ) أي بان يسكت
وقال عرش أي من غير اشتراط تلفظه فيسكت السكوت والتلفظ اه (قوله وحديث) أي حين اذ فسر قوله

لعاقد الباقي مادام في مجلس العقد اه قال في شرحه نعم ان فاروق أحدهما أي العاقد الباقي والوارث مجلس
دون الآخر انقطع خيار الآخر أخذ المال كذا في مجلس واحد اه فانظر لوفاروق العاقد الباقي مجلسه
قبل بلوغ الخبير الى الوارث فجلس ينقطع خيار الوارث كالأمر بأكبر أحدهما وان عمن الآخر من ابتاعه فانه
ينقطع خيارهما أو يفرق بينهما الآخر هناك من الفسخ بالقول ولا كذلك الوارث قبل بلوغ الخبير فهو كالأمر
فأرد أحدهما المجلس وكان لا خلافه تقدم ما في كلام الشارح وقول شرح الروض نعم الخ كتب
شيخنا الشهاب الرمي عليه هذا الاستدراك مجموع والفرق بين المستلزمين ظاهر اه (قوله بفسخ بعضهم)
قال في شرح الروض في نصيه أو في الجميع اه (قوله ولو بلغ المولى الخ) فرع هو أن الولي العاقد والمجلس ولم
يكمل المولى فينبغي انتقاله له الولاية بعده من ما حكم وأعتبره رأي مائتي في خيار الشرط (قوله لم ينقل
اليها والخيار وقوله والأوجه الخ) اعتمد ذلك مر (قول المصنف صدق الثاني) قال في الروض وان اتفاقا على
عدم التفريق أي وادى أحدهما الفسخ أو أنكر الآخر فدعوى الفسخ فسخ اه ولو اتفقا على الفسخ
والتفريق واختلفا السابق ففي حجة تفصيل الراجعة تردد ولا يعد بحجته لكن الشارح في شرح العباب
فرق بينهما قراجه

«(فصل)» (قوله المصنف لهما) يجوز تعلقه بالخيار بشرط مبتدأ خبره في أنواع البيع أي ثابت جواز

وان لم يفارق مجلسه وينسخ
في السكت بفسخ بعضهم ولو
فسخ قبل علمه بمرورته
نفذ وكذا لو أجاز على الأوجه
ولو بلغ المولى وشيئا وهو
بالمجلس لم ينقل اليها الخيار
ويوجه بعدم أهليته حين
البيع وفي بقائه للمولى
وجها وكذا في فسخ
الشرط والأوجه بقاؤه
استصحابا لما كان (ولو)
جاء معاود (تنازعا) أصل
(التفريق) قبل مجئهما
(أو) معاؤمرتا واتفقا
على التفريق ولكن تنازعا
في (الفسخ قبل صدق الثاني)
للتفريق في الأولى والفسخ في
الثانية بينهما لأن الأصل
دوام الاجتماع وعدم الفسخ
«(فصل)» في خيار الشرط
وتوابعه (لهما) أي العاقدين
بأن تلفظ كل منهما بالشرط
(ولاحدهما) على التعيين
للاهمام بأن تلفظ هو به
اذا كان هو المبتدئ لا بإجاب
أو القبول ووافقه الآخر
من غير تلفظه به وحديث
فلا اعتبار على قوله

ولا أحدهما بل ولا يستغنى عنه هذا المنوع (قوله) أما الثاني فله التأخر بقوله أو إيجابه فيعطى العقد لعدم المطابقة مما يعلم منه أن لهما

ولا أحدهما أن واقفا لا آخر
فمن جواز العقد لخيار
يجلس أو شرط الحاق شرط
صحيح لا يحدّد كل واقع في
صلب العقد (شرط الخيار)
لهما ولا أحدهما ولا يجبي
كالتنبيع العقد المشرط
أنه أو تعقد ولو مع شرط أن
أحدهما أو نفسه لا أحد
الشارطين والأثر لا يخرج
والوجه اشتراط تكليف
الاجنبي لأرضه وأنه لا يلزمه
فصل الأحط بناء على أن
شرط الخيار غير مكلف وهو
الوجه أضاع عليه يكفي
عدم الرد فيما يظهر لأنه
ليس تلك حقيقة بل إن قوله
على أن أثاره أو روماسلا
صحيح ويكون شرط الخيار
لنفسه (في أنواع البيع)
التي ثبت فيها خيار المجلس
إجماعا وأما مع أن بعض
الانصر وهو حين يفتح
أوله وبالموجد أن منقذوا
منقذ بالمجموع والمواديات
حرم بكل جماعتيهما
مما بيان كان يصدق في
اليوم فأرشد صلى الله
عليه وسلم إلى أنه يقول عند
البيع لأخذه وأعلم أنه
إذا قال ذلك كان له خيار ثلاث
ليال ومعناها وهي تكسر
المجموع بالوحدة لا عين ولا
خديعة ومن ثم أشهر في
الشرع لا اشتراط الخيار
ثلاثا فأن ذكرنا وعلمنا
معناها ثبت أن لا الإفلا
واعترض الأنسوي وغيره

لا أحدهما ذلك (قوله) بل ولا يستغنى عنه هذا المنوع اه سمى أي لما كان أن واحد من قوله لهما ما شمل القسم
الثاني (قوله) وسأخ أي في شرحه ولربما عصبيا بشرط اعتاقه ما كرهى (قوله) لهما (الخ) بين المشرط له اه
عش (قوله) ولا أحدهما الوافى فيما بعده عني أو (قوله) العقد المشرط له (الخ) ويجوز أن تقتضي
في الخيار أن شرط أحدهما خيار يوم ولا خيار يومين أو ثلاثه انتهى ومعنى (قوله) وقعه أي
أثره على الممنوع الفسخ والاجازة اه رشدي (قوله) لا أرضه هو ظاهر أن كل العاقد يتصرف عن نفسه إما
لنفسه عن غيره كان كلن ولو باقى محترطه لغیر الرشيد نظر لعدم علمه بما فيه المصلحة عليه فلو كان
المالك هو كلا واذن الوكيل في شرطه لا اجنبي ولم يعبنا بشرطه فبين بشرطه له الوكيل كونه رشدا وان كان
الاجنبي المشرط له لا الخيار لا تعب عليه رعاية الاحتياط لكن الوكيل لما لم يجز له التصرف إلا بالمصلحة استشرط
لصحة تصرفه في لا باذن الأرض اه عش وما حوى عليه الشارح هنا من عدم اشتراط الرد واقفه
النهاية والمخفى قال سم وخالفه نفسه في شرح العبايو وجهه فيه اشتراط رشده اه (قوله) وأنه لا يلزمه
(الخ) قال في الرض ولا يفعل الوكيل إلا ما مضى الموكل بخلاف الاجنبي انتهى اه عش وسم (قوله)
تخلله قضته أنه لو عزل نفسه لم يتعزل به صرح البغوي والفزالي حرمه في العباي اه سم (قوله)
وعليه أي على كون شرطه لا اجنبي تلكا له (يكفي عدم الرد فيما ظاهر) مفهومه أنه وإن بدو وده وظاهر
كسائر أنواع التملك فانه لا بد فيها من القول بحقيقة أو حكا اه عش (قوله) فيما يظهر هذان قوله في
شرح العباي عن الجواهر اه سم (قوله) حقيقيا أي بل فيما شئت فقل اه سم (قوله) وان قوله
أي أحاد العاقدين قول المن (في أنواع البيع) علم من تقدمه البيهقي أنه لا شرع في غيره كالفسوخ والعق
والإمارة والنكاح والأحوط هو كذلك نهاية ومعنى (قوله) أجماعا (الخ) فقلل إلى المن (قوله) والله بدل
من منقذ أو عطف بيان عليه سم على ج اه عش (قوله) كان يحدّد أي كل منهما اه عش والصواب
أي بعض الأناصر (قوله) يحدّد بناء على قول (قوله) ومعناها أي في الأصل اه عش (قوله) ولا
خديعة عطف تصدير اه عش (قوله) ثبت ثلاثا أي بالنسبة ثلثا فلهما فقط فلتأمل اه سدعرباني
آفتان العباي ما قد عطفه (قوله) والا فلا قضت صحة البيع وموقوف الخيار والمقصد من صحة البيع
سم على منهج وجهه اشتباهه على اشتراط أمر مجهول في سم على ج بعد كلام ما نصه لكن عرفي
العباي بقوله فان أطلقها التبايعان مع البيع وغير ثلاثا أن علم معناها والإبطال انتهى أي بطل البيع
كأمر حرمه الشارح في شرحه على وفق المتبادر من عبارته قال كلو شرط خيار المجهول انتهى اه عش
(قوله) فاقدم أي فقبها جال من جهة احتمال أنها مائة ثم طرقة لهما لا أحدهما مثلاً ولا الاجنبي اه
عش (قوله) وهو غيب فيه نظر فان في الأحكام الشرعية كثيرا ما لا يكتفي في إثباتها بثل ذلك سم وأما

(قوله) بل ولا يستغنى هذا المنوع (قوله) والأجماع اه اعتمد هو وقوله لأرضه في شرح العباي بعد كلام
فروم واقعا أي يعلم إقباه اشتراط رشده لأن كلام التملك والتوكيل في العقود المالية متوقف عليه
وهذا يندفع ما مر من أن وكفى من اشتراط بلوغه فقط قياسا على المطلق بحيث لا يطلق اه (قوله) وان
لا يلزمه فعل الأحط قال في الرض ولا يفعل الوكيل إلا ما مضى الموكل بخلاف الاجنبي اه (قوله)
تخلله قضته أنه لو عزل نفسه لم يتعزل به صرح البغوي والفزالي حرمه في العباي (قوله) فيما يظهر
هذان قوله في شرح العباي عن الجواهر (قوله) حقيقيا أي بل فيما شئت فقل اه سم (قوله) يحدّد
أو عطف بيان عليه (قوله) والا فلا المتبادر من معناه والأثر لا يثبت الخيار وكذا صرح الشافعي فقالان
لم يعلموا العاقدان أو أحدهما لم يثبت الخيار اه وليس في هذا التعبير تعرض لفساد البيع بل يبيد منه
صحة لكن عرفي العباي بقوله فان أطلقها التبايعان مع البيع وغير ثلاثا أن علم معناها والإبطال اه
أي والإبطال البيع كأمر حرمه الشارح في شرحه على وفق المتبادر من عبارته قال كلو شرط خيار المجهول اه
(قوله) وهو غيب (الخ) فيه نظر فان الأحكام الشرعية كثيرا ما لا يكتفي في إثباتها بثل ذلك

ان الموقوف في المعاني آثار فائدة العموم من جهة ما يقصد بالحذف لأن الحذف لا يختص بعنصرها **(قوله بل وصحة ما ذهب إلخ)** مما يؤيد الصحة صحة توكيل الكافر عن مسلم في شراء مسلم اه سم **(قوله في نحو مسلم الخ)** اندرج في نحو السلاخ اه عش **(قوله بأن المبرور)** أي المبرور والمبرور راعى قوله لهما ولا أحدهما اه كردى **(قوله المضاف للمبتدأ)** لعل المضاف اليه المبتدأ وهو شرط والتقدير شرط الخيار لهما ولا أحدهما باثر في أنواع البيع اه سم عبارة النهاية بأن شرط الخيار مبتدأ خبره قوله في أنواع البيع وقوله لهما ولا أحدهما متعلق بالخيار اه **(قوله من التكليف)** أي بخلافه الظاهر اه سم أي وتقديم معمول المضاف إليه في المضاف **(قوله والقصور)** أي لعدم شموله غير العاقدن اه سم **(قوله لشارطه)** أي لمن ملك خياره للأجنبي **(قوله ان مات الأجنبي)** أي أو جن أو أجنبي عليه اه عش **(قوله ولو مات العاقد)** أي أو جن أو أجنبي عليه كما يفيد قوله قبيل الفصل لتبيان الشرط بل أو جن أنه أضاف أو جن أو أجنبي عليه من الخيار من العاقدن انقل لوارثه أو وليه قاله الموكل الخ لولا ذلك لان من له الخيار هنا بمنزلة الموكل ثم وينبغي عوده لهما إذا قام قبل مضي الخيار اه عش **(قوله انقل لوارثه)** ولو كان الوارث غائبا حتىئذ جعل لا يصيل الخبر اليه لا بعد انقضاء المدة بل يقول بزمان العقد شرعا المدة أولا وعندا الخيار أي بلوغ الخبر في الضرورة وقسمه نظير والآخر بان يقال ان بلغه الخبر قبل فراغ المدة ثبت ما ينقضي منها بالانقضاء بقوله لم يعهدز بادة المدة لثلاثة أيام اه عش **(قوله فلقاضى)** ظاهره أنه لا ينتقل لولى آخر بعد الولى الميت كإلزام الأب العاقد وهو جواد الجسد سم على ما أقول وينبغي خلافه لقيام الجسد لا مقام الأب فلا حاجتي لنقله إلى الحاكم عش ومسودع وهو الظاهر **(قوله أو وكلا الخ)** وقضيهما في خيار المجلس ان يربذهما أو مكاتبهما أو ما ذنله والأفلسه **(قوله فلموكله)** أي ما عجزه الموكل بعد العقد بشرط له الخيار هل ثبت الخيار للموكل أم لا في نظر ونقل عن بعضهم أنه ينفذ عجزه ولا يثبت للموكل ويرى بينه وبين الأجنبي بان الوكيل سفير محض فنفذ عجزه ولم يثبت للموكل لعدم شرطه بخلافه الأجنبي وهو ظاهر اه عش أقول في الفرق المذكور نظير بل قياس ما قدمه في خيار المجلس ثبوته للموكل فراجع **(قوله وليس لو كبل)** وينبغي أن يكون الولى كالموكل فلا يشرط لغير نفسه ومولاه اه سم عبارة السيد عري بنى أن يكون الولى كذلكان يحتتمل الفرق ولعله أقرب اه وفي عش بعد ذكره ما عري سم أي أماله فيمخووز وصورته ومولاه أن يكون حقه على ما عري من أنه لا يشرط في الأجنبي المشرط له الخيار ورشده وفيه نظر يعلم مما قدمناه من عند قول الشارح لا رشده قال النهاية والمغنى ولو أخذ في فمعموكه ما أطلق بان لم يقل لولا ذلك فاشترطه الوكيل وأطلق يثبته دون الموكل اه **(قوله ان سكوتة)** أي الوكيل **(قوله كشرطه)**

(قوله بل وصحة ما ذهب إليه الرواني) مما يؤيد الصحة صحة توكيل الكافر عن مسلم في شراء مسلم **(قوله بخلافه لواله)** قال غلظ مؤيد والله في اثبات الخيار للكافر والمهرم تسلط على السلم والصيد قلنا لا يرثل هذا التسلط دليل جواز توكيل الكافر عن المسلم مع أنه مفسط على السلم والصيد قلنا ما كان من ماله من قبيل التملك لا التوكيل لا أثر له في أنه قد عثر عن إيفاد كرسط على السلم والصيد قلنا بل **(قوله المضاف للمبتدأ)** لعل المضاف اليه المبتدأ وهو شرط والتقدير شرط الخيار لهما ولا أحدهما باثر في أنواع البيع **(قوله من التكليف)** أي بخلافه الظاهر وقوله والقصور أي لعدم شموله غير العاقدن **(قوله فينتقل لشارطه)** لا يخفى ان الشارط قد يكون غير من له الخيار إذا شرط البائت الخيار للأجنبي عن المشتري فانتقله لشارط في هذه الحالة محل نظر **(قوله والا فلقاضى)** ظاهره أنه لا ينتقل لولى آخر بعد الولى الميت كإلزام الأب العاقد وهو جواد الجسد **(قوله وليس لو كبل الخ)** قال الرافعي وسكن الإمام فيما إذا أطلق الوكيل شرط الخيار بالانطلاق من الموكل ثلاثة أوجه ان الخيار يثبت لو كبل أو للموكل أو لهما اه قال في الرضفة قلت أحصها لو كبل اه وهذا يدل على أنه إذا قل البائع بعش لشرط الخيار ثلاثة أيام مثلا فقال المشتري قبلت أخص الخيار بالبائع فيكون من قبيل اشتراطه للبائع وحده لهما ولا يثبت لهما ولا لوكيل أطلق شرط الخيار وقد اخص

بل وصحة ما ذهب إليه الرواني بخلافه لواله من جواز الكافر في نحو مسلم مبيع ولهم في صيد لا فلا ولا استيفاء في مجرد الاجتزاء والغش وما قرره من هذا الجواب الواضح للفتد لشمول المن لهذه المسائل أول من جواب لا شك بان المبرور ومتعلق بالخيار المضاف للمبتدأ المبرور عنه بالخيار والمبرور بعده اذ فيمن التكليف والقصور ملائقي وإذا شرط لأجنبي لم يثبت لشارطه له إلا ان مات الأجنبي في زمنه ولو مات العاقد انقل لوارثه ما لم يكن العاقد ولولا فلا قاضى كماله ظاهر أو وكلا والا فلو كبل وليس لو كبل شرطه لغير نفسه وموكله إلا بإذنه وظهر ان سكوتة على شرط المبتدئ كشرطه خلافاً عن بعضهم ان مساعدة الوكيل بان تأخر لفظه عن اللفظ المقترب بالشرط ليست كشرطه

وذلك لان المشتور اضطرر الى ان يبيع (٣٤٤) حبل شرطه موكونه كاهو واضع واعلم ان خيار المجلس والشرط متلازمان غالباً وقد

ثبت ذلك لاهذا ولا عكس
كما قد سبق في (الان بشرط
القبض في المجلس) من
المباينين (كروي) او من
أحدهما كما مر في ذمة بقاءه
على الضعيف ان خيار المجلس
يثبت فيها (وسلم) لامتناع
التأجيل فيها وخيار
للمعالمك اولاً ورمه أعظم
غرر امنه ولا يجوز شرطه
أضافاً شرهما من يعتق عليه
للمشتري وحده لاستنزامه
المالكه المستلزم لغتقه
المانع من الخيار وما أدى
ثبوته لعدمه كان باطلا من
أصله بخلاف شرط ملهما
لوقت أو لياتي لان الملك
كأياً ولا في البيع الضمني
ولا فيما يتسارع اليه الفساد
في المدة والشرط لطلان قضية
الخيار والتوقف عن التصرف
فيه فيؤدي لضياع ماله
ولا تسلاً للبايع في المصراة
لاداء مانع الحبل المصري بها
وطرد الاخرى له في كل
حالي وبإله لاداعي هنا
لعدم الحبل بخلافه فان
تروجه للتصريح التي
قصدتها عن من الحبل
وان كان المعلن ملكوه يظهر
ان شرطه فيها كذا
وان مثل الثلاث ما قالوا بها
معلن شأنه ان يضره فان
قلت كيف يعلم المشتري
تصريحها حتى يمتنع عليه
شرط ذلك للبايع أو نواقضه
عليه قلت يحصل ذلك

فان شرطه المبني على كسب أو الموكل مع أو لاجني فان كان بائناً الموكل مع أو بوجه فلا اه عس (قوله)
وذلك أي ان سكونه على شرط المبني كشرطه (قوله بشرطه) أي أو كسب المبني (قوله وسكونه) أي
سكونه أو كسب على شرط المبني (قوله وقد ثبت ذلك) أي خيار المجلس (لهذا) أي خيار الشرط قول المتن
(الآن بشرط القبض) أي في العوضين في الروي وفي رأس المال في السلم اه سم (قوله كما مر في ذمة بقاءه)
جواب عما قيل ان مقتضى قول المصنف كروي وسلم بالكافي أن لتأخيرهما يشترط فيه القبض في خيار المجلس
وليس لذلك وقال النهاية الكافي في ماستقصاة اه قال عس معناها أنه لم يتوحد أو توحد ما دخلت عليه
واجب أيضاً أنه أي بالكافي لا خصال لاجرة القيمة يتناع على أن فيه خيار المجلس كما قاله القفال وان كان العقد
خلافه وكذا لا خصال للمبيع في القيمة يتناعل أنه سلم حكوا وان كان العقد عند الشارح هو خلافه اه (قوله)
لامتناع التأجيل الى المتن في النهاية (قوله لنعم للمالك) أي ملك المشتري ان كان الخيار للبايع أولهما
(و (قوله أولاً ورمه) أي ان كان الخيار للمشتري اه عس (قوله لاستنزامه) أي الاشتراط للمشتري وحده اه
عس (قوله المستلزم) أي كون الملك للمشتري فهو بالنسبة لغتقه الملك هو (قوله المانع الخ) بالجر نعت
لعقته (قوله لوقت) أي الملك (قوله ولا في البيع الضمني) ذكره مع ما قبله في المستثنات يقتضي أنه يثبت فيه
خيار المجلس وليس كذلك فكان الاول عدم ذكره اه عس (قوله ولا فيما يتسارع اليه الفساد الخ) ففهم
جواز شرط مده لا يحصل فيه الفساد سم على منهج وكتبه على حج ما نصه قوله ولا فيما يتسارع الخ قضية
السلام ثبوت خيار المجلس فيما يتسارع اليه الفساد واستدعاء ما دام في المجلس وان لم تلق المبيع وقد
يفرق بثبوت خيار المجلس فها انتهى أقول وما تراجعه من أن قضية ذلك قد يفيد عكس الشارح لما ثبت
في خيار المجلس ثم يبيع الجدي شدة الخ اه عس (قوله ولا تلاً للبايع الخ) أي لا يجوز وشرطه للبايع ثلاثة
أبام منها أو من أحدهما مع موافقة الآخر اه عس (قوله وطرد الاخرى) أي لامتناع شرط الخيار
للبايع ثلاثة أبام اه عس (قوله برد الخ) خبر وطرد الخ (قوله لاداعي هنا) أي في بيعه جابو بغير مصراة اه
عس (قوله فان تروجهما) قد يقال هذا المعنى موجوداً في المدة اذا كان الخيار للمشتري وحده اه سم وفيه
نظر ظاهر اذا لحمل على كل الحبل (قوله ان شرطه فيها) أي المصراة (قوله كذلك) أي كشرطه للبايع
فيتمتع اه عس (قوله ان شرطه فيها) أي الخيار في المصراة (قوله كذلك) أي كشرطه للبايع فيتمتع
(قوله على ما لا ظن التصريح الخ) أي ظنا مساوياً لأحد طرفيه الاخر أو مرجحاً فان كان راجحاً
فلا نكاحاً كالتسعين كما قاله الشارح فيما لو ظن المبيع أن بائناً الخ اه عس والمطلق الظن على ما ذكره خلاف
العرف والفتن (قوله وأن يظهر الخ) قد يفهم هذا الجواب صحة البيع وفيه نظر والتبادر فساد العقد هذا
الشرط سم على حج اه عس وشيدي (قوله وما يترتب عليه من فسخ أو ابطال) أي من حيث ترتبها على

به كما يحصيه في الوضه كل ما ثبت للعقد الا تخلف ولا اختصاص الخيار عند الاطلاق بالشروط
اختص به بل كان يعطل العقدان لو كسب لا يجوز له عند اطلاق الا بشرط ان الخيار لغير نفسه موكونه وهذا
يندفع ما قد يقال لاداءه فيما ذكر لان هذا الخلاف بالنسبة لكل الموكل والموكل هل يخص الخيار بأحدهما
أو بجمعهما وذلك لان بائناً ان ثبت للعقد الا تخلفاً من سبباً عن شرح الوض في شرطه لاجني مطلقاً
بما لا فضل في غير (قوله) ايضاً وليس لو كسب الخ يثبت أن يكون الوكي كل كسب فلا يشترط لغيره
نفسه موكوله (قوله لا يصف الا بشرط القبض) أي في العوضين في الروي وفي رأس المال في السلم (قوله)
ولا فيما يتسارع الخ) قضية الكلام ثبوت خيار المجلس فيما يتسارع اليه الفساد واستدعاء ما دام في المجلس
وان لم تلق المبيع وقد يفرق بثبوت خيار المجلس فها (قوله برد الخ) اعتمد هو (قوله يظهر الخ) اعتمد هو (قوله ادا)
قد يقال هذا المعنى موجوداً في المدة اذا كان الخيار للمشتري وحده (قوله يظهر الخ) اعتمد هو (قوله ادا)
ان يظهر والتصريح الخ) قد يفهم هذا الجواب صحة البيع وفيه نظر والتبادر فساد العقد هذا الشرط

الخيار

على ما لا ظن التصريح ولم يصفها أو المراد ان بائناً ذلك يختص بالبايع وأن يظهر والتصريح يبين فساد
الخيار وما يترتب عليه من فسخ أو ابطال ولو تسكر وبيع كافر لفته المسلسل بشرط الخيار

وفي بعض الزمانها كما يسمونه (واحد جواز) شرط (في متعملة) لهما كالطالع خمس (٣٤٥) الغدوان بقول التوفيق لان الغم انما

عنع الاشراق لا الطلوع أو
 أن ساعته وهل تحمل على
 الحظوة أو الفلكية ان عرفها
 يحصل نظار وبقية نعمان
 قصد الفلكية وأعرفها
 حل عليها والاضى لحظلة أو
 الى يوم ويحمل على يوم
 العقدان عقد نصف النهار
 مثلا فاني مثله ويدخل الليلة
 القصر ووثانها لم يحصل
 اليوم في الاجارة على ذلك
 لانها أسهل والجار تابع
 فاختصر في مدته ما يقتصر
 مدتها وأوصف الليل انقضى
 بغروب شمس اليوم الذي
 يليه كفي المجموع واعترض
 نقلا ومعني باله لا بدنهان
 دخول بقية الليل والاصوات
 المنفصلة عن الشرط
 وجبانه واقع تابعا فدخل
 من غير تنصيص عليه وكما
 دخلت الليلة فيبصر من
 خبر نص عليها لان التلغيق
 يؤدي الى الجواز بعد
 الزوم فكذا بقية الليل هنا
 لذلك يصح ان التنصيص
 على الليل فيهما يمكن فزوم
 من قولهم بعدم وجوبه ثم
 قولهم بعدمه هنا كون
 طرفي اليوم الملق بمحيطان
 بالسهلة ثم لا هنا لا يؤرما
 شرطه مطلقا وفي سدة
 مجهولة بكن التفرق أو الى
 الحصاد أو العطلة أو الشتاء
 ولم يربدا الوقت المعالم
 فبطل للعقد لما فيه من
 الفور وانما يجوز في سدة
 متصلة بالشرط ولا الزم
 جوازه بعدل زوم وهو متنع

الخيار والافايح لازم كأفاد ما مر فلامع في الاجارة اه رشدي (قوله ونسخت) عطف على قوله بيع كافر
 (قوله الزمانا حكم الخ) أي وأباع عليه يظهر أن مثل ذلك ما لو جمعه شخص يبيع ماله بوفاء دينه ففعل
 ما ذكر اه عش (قوله لهما كالطالع الشمس) الى المتن في النهاية (قوله الاشراق) أي الاضائة (قوله
 والاضى لحظلة) يندرج ما لو جهلا الفلكية وقصد احوالها على الحظلة حيث ذفيه نظر بل القياس البطلان
 لانهما قصد امدد متجوهة لهما سم على وانظر ما مقدرا الحظلة حتى يحكم لزوم العقد فبطلت في سم على
 منهج وهل يقال الحظلة لا قدر لهما معلوم فهو شرط محارجهول فخصر انتهى أقول والظاهر انه كذلك لان
 الحظلة لاحد لها حتى يحمل عليه اه عش أي فكأن ينبغي أن يقول والاضى فبطل العقد رشدي (قوله
 ويحمل على يوم العقد) أي أن وقع بمقار الغيبور (قوله فاني مثله) أي ينبغي أن مثل ذلك ماله فله مقدار يوم
 فيصير (فرع) هو تلف ما يبيع بما فته اوبه في زمن الخيار قبل القبض انقصم البيع أو بعد ذلك قلنا مالك
 البائع انقصم أو ضاؤا سبب المشتري الثمن ويغرم القيمة كالسليم وان قلنا مالك للمشتري أو موقوف فلا يصح
 بقاء الخيار فان لم يزم الثمن والافاقية والمصدق فيها المشتري وان ألتفأ أجنبي قلنا مالك للمشتري أو موقوف
 لم ينقص عليه الغرم والخيار بحاله فان تم البيع فهي المشتري والافايح وان اتفأا المشتري استقر سم
 على المتبج اه عش (قوله ويدخل الليلة للضرورة) فله التولي فان أخرجها بطل العقد اه نهاية (قوله
 وانما لم يعمل اليوم في الاجارة) قضيت أنه عقد الاجارة وقوع الظهور ليست ملامتنا على المستأجر الانتفاع به
 لئلا يمدد دخول الاجارة وقد تفر ظاهر ثم رأيت سم كتب عليه ما نصه نقل في شرح الروض عدم هذا الجبل
 عن ابن الرضا انه نظر به فيما هنا قال وليس كمال بل مافي الاجارة فظاهر ما هنا وقد رماه في ظاهر الفرق
 الذي ذكره الشارح اه عش (قوله وأوصف الليل الخ) قياس ذلك عكسه بان وقع العقد نصف النهار
 بشرط اختيار ليلة قد تدخل بقية اليوم تبع الضرورة سم على اه عش (قوله انقضى بغروب شمس الخ)
 منه يعلم أنه وقع أول النهار وشرط اختيار ثلاثة أيام لا تدخل الليلة الاضيرة و يلزم بغروب شمس اليوم الثالث
 وسأني في كلامه اه عش أي كلام مر وبأق في الشرح خلافه (قوله من دخول بقية الليل) يعني من
 التنصيص عليه كعبه به النهاية ويذ عليه ما جوابي الا في (قوله بأنه وقع الخ) أي الباقي من الليل (قوله وكذا
 دخلت الخ) اعلم معا فاعلى في مدخول الباقي قوله بأنه وقع الخ فهو جواب آخر ولو حذف الواو وان كان الظاهر
 وأوضح (قوله فيبصر) أي فيما اذا قصد نصف النهار (قوله لان التلغيق) يعني اخرج الليلة (قوله فكذا
 الخ) الفاء زائدة (قوله هنا) أي فيما اذا قصد نصف الليل (قوله انك) أي لان التلغيق الخ (قوله على الليل)
 في معنى قوله الا في الليلة تغلب (قوله بعدم وجوبه) أي التنصيص (قوله قولهم) فاعل لزوم (قوله بعدمه)
 أي الوجوب (قوله لاوتر) أي لان سبب دخول الليلة التبع فهو موجوده هنا أيضا اه عش (قوله أما
 شرط ما الخ) أي الخيار وهذا متر زعمه في المتن (قوله بكن التفرق) مثال المجهولة ابتداءه (قوله أو الى
 الحصاد الخ) مثال المجهولة انتهائه (قوله أو العطلة) أي توفيق الناس ما علمان الدون لا ادراك الفلذ مثلا اه
 عش (قوله وانما يجوز الخ) أي شرط الخيار (قوله والازم جوازه بعدل زوم) قد منع المازمة بأن تنقأما

(قوله والاضى لحظلة) يندرج متعملة وجهلا الفلكية وقصد احوالها على الحظلة حيث ذفيه نظر بل
 القياس البطلان لانهما قصد امدد متجوهة لهما (قوله وانما لم يعمل اليوم في الاجارة على ذلك) نقل في شرح
 الروض عدم هذا الجبل عن ابن الرضا انه نظر به فيما هنا قال وليس كمال بل مافي الاجارة فظاهر ما هنا
 ويشهد بصحة ما فله ظاه الفرق وذكر الفرق الذي ذكره الشارح (قوله وأوصف الليل) قياس ذلك
 عكسه بان وقع العقد نصف النهار بشرط اختيار ليلة قد تدخل بقية اليوم تبع الضرورة (قوله قد دخل من خبر
 تنصيص) اعلمه مر (قوله قولهم) فاعل لزوم (قوله والازم جوازه بعدل زوم) قد منع المازمة بأن تنقأما
 في الوشرط في العقد ابتداء المدمن التفرق اذ فله مرزوم مع خيار المجلس (قوله البصيف لا تزيد على ثلاثة
 أيام) فلو مضت في المجلس لم يجز شرط شيء آخر كهو ظاهر لان خيار الشرط لا يكون الا ثلاثة فاقسل ولو شرط

فبما لو شرط في العقد اشياء المدقمة المتفرقة اذ قبله لانه لا يمتنع خيار المجلس سم على حج أقول وقد يجب بان
المراد من ضمن حيث الشرط وان بقي الجواز من حيث المجلس على أنه قد يمتنع في المجلس بأن اختيار الزوم
اه ع ش (قوله متواليه) فالشرط البائع يوم والعشترى يوم أو ويان بعد مطلق العقد وكذا البائع يوم
وللمتري يوم بعده والبائع اليوم الثالث بخلاف ماذا شرط اليوم الأول لهما الزاني والثالث لاحدهما
معين فانه يصح والحاصل أنه متى اشتمل على شرط يؤدى لجواز العقد بعزل زومه بطل والا فلا ومنه ما لو شرط
اليوم الأول للبائع مثلاً والثاني والثالث للاجني عنه فيصع على الرجوع وجوبه لان الاجني لكونه نائبا
عن شرطه اليوم الاول لم يؤد ذلك لجواز العقد بعزل زومه بل الجواز مسفر بالنسبة للبائع اه ع ش قول
المتن (لا يزيد على ثلاثة ايام) وهو مضاف الى المجلس لم يمتد شرطه آخر كونه ظاهر لان خيار الشرط لا يكون
الاتلاف فاقطع ولو شرط ما دونها ومضى في المجلس فينبغي جواز بقبته فاقطع في المجلس ايضا ثم رأيت ما في الحاشية
الاخرى عن الروابي سم على حج أو وهو مؤيد لما ذكر اه ع ش عبارة المتني ولو انقضت المدة المشروطة
وهما في المجلس في خياره فقط وان تفرقا والمدة باقية في العكس ويجوز اسقاط الخيارين أو أحدهما فان
أطلقا اسقاط سقطا لاحد العاقدين الفسخ في بيعه صاحبو بلاذ ان الحاكم وبسن كآل الخوار زى ان
يشهد حق لا يؤدى الى النزاع (قوله لان الاصل الى قوله) وأخرى النهاية والمتني الا قوله فان قلت الى وانما
بطل وقوله سواء الى المتن (قوله بقبته) لمذ كونه من العلل والاتصال والتوالي اه ع ش (قوله وانما بطل
الخ) عبارة المتني فالمراد جعلها فاسدا العقد لا يخرج على تفرق في الصفقة وجود الشرط الفاسد وهو مبطل
للعقد لان الشرط يتضمن غالباً زيادة في الثمن أو حيازة فإذا سقطت تعبدت الجهة الى الثمن بسبب ما يقابل
الشرط الفاسد فيفسد البيع فلهذا لم يصح الشرط في الثلاث وبطل ما زاد عليها اه (قوله سواء السابق
منها) أى كما اذا عقدت غروب الشمس و (قوله وللتاخر) أى كما اذا عقدت وقت طلوع الفجر وفاقطع الشرع
العقاب وخلافاً لنهاية والمتني عبارة سم قال في شرح العبايو قضية قولهم وندخل الليلة للضرورة أنه لو عقد
وقت طلوع الفجر وشرط ثلاثة ايام انقضى بالفروب بالضرورة ونقضت الى ابدال الليلة وهو ما عتمد
الاسنوي لان الايام الثلاثة المشروطة لم تشمل عليها لكن الذي يفرضه خلافه قياساً على ما قاله في مسع الخف
وكلام الرافعي كالصريح في ذلك اه واقتصر الرولى في شرحه على نقل ما قاله الاسنوي ولعله الوجه لان
شرطه لم يتناول تلك الليلة وأما مسع الخف فالشراى عنص على الالباب ايضا اه ومثل شرح مدر المتني وقال
ع ش أقول وقد بس ذلك أى ما قاله الاسنوي أنه لو وافق العقد غروب الشمس وشرط الخيار ثلاث ليل لم

مادونهامضى في المجلس فينبغي جواز شرط بقبته فاقطع في المجلس أيضاً ثم رأيت ما بيني عن الروابي (فرع)
قال في الرضى ويجوز التفاضل أى في الخيار كان شرط لاحدهما خيار يوم ولا خروضا يومين أو ثلاثة قال
في شرحه قال الروابي ولو شرط لخيار يوم فأتاه في اثنائه فزاد وانعم الا خيار يوم آخر احتل
وجوبه أشبههما الجواز اه وفي الرضى أيضاً فرع فان خصص أحد العبدن لا بعينه خيار أو بزيادة فبطل
يصح فاذا عني صح واذ شرطه فيما لم يكن له ردأحدهما ولو تلف الآخر اه والنفهم من جهة تخصيص أحد
العبدن بعينه بالخيار ان لم يصح البيع فبعدون الا خروضا مضمون أيضاً من قوله واذ شرط فيما لم يكن
له ردأحدهما فهذا مما يجوز وفيه تفرق في الصفقة على البائع لانه لما رضى تخصيص بعض قوله لم يسع بشرط
الخيار كان ذلك ضامنه بالتفرق (قوله وندخل ليل الايام الخ) قال في شرح العبايو قضية قولهم وندخل
الليلة للضرورة وانما لو عقد وقت طلوع الفجر وشرط ثلاثة ايام انقضى بالفروب بالضرورة ونقضت الى
اختلال الليلة وهو ما عتمد الاسنوي لان الايام الثلاثة المشروطة لم تشمل عليها لكن الذي يفرضه خلافه قياساً
على ما قاله في مسع الخف وكلام الرافعي كالصريح في ذلك فانه قال الى آخره ما طاله عن الرافعي وغيره فراجع
واقتصر مدر في شرحه على نقل ما قاله الاسنوي ولعله الوجه لان شرطه لم يتناول تلك الليلة وأما مسع الخف

متواليه (لا يزيد على ثلاثة ايام) لان الاصل امتناع
الخيار اذ قبله أن فيمتل شارح
ولم ياذن الا في الثلاثة
دونها بقودها المذكورة
فبقى ما عداها على الاصل
بل روى عبد الرزاق أنه
صلى الله عليه وسلم أبطل بيعا
شرط فيه اختياراً بعد ايام
فان قلت ان جمع ما طيقه
واضحة والا فلا لخبر حديث
الثلاثة أخذ في فهم العدد
والاكثر ونصلى علم
اعتباره قلت محله ان لم يقيم
قرينة عليه الاوجب الاخذ
به وهي هنا ذكر الثلاثة
للمعنى السابق اذ الجواز
أكثر منها كان أولى
بالذكر لان اشتراطه أحوط
في حق المذنب فتأمل وانما
بطل لشرط الزيادة ولم
يجز على تفرق الصفقة
لان اسقاط الزيادة يستلزم
اسقاط بعض الثمن فيؤدى
ليجمله وندخل ليل الايام
الثلاثة المشروطة وسواء
السابق منها الى الايام
والتأخر (وتحسب المدة
للمشروطة من حين
العقد) ان وقع الشرط فيه
والابان وقع بعده في المجلس

فإن الشرط وأثر ذكر العقدان الغالب وقوع شرط الخيار في لافي المجلس بعد (وقيل (٣٤٧) من التفرق) أو الاختار ولو ثبت خيار

يدخل اليوم الثالث وكانه شرط الخيار يومين وثلاث ليل اه (قوله في الشرط) قال في شرح العباب كذا أطلقه وموضحة اعتبار هاتين سفي قوله ثلاثة أيام فكثر وهو مخير فلا يلزم من رخصته تردد في ذلك إلى آخر ما طال به ومنه قوله فان قلت يلزم من باء المدعى ثلاثة أيام قلت لا يجب في ذلك لان الزائد على الثالث هو خيار المجلس لا الشرط الخ سم على ج اه ع (قوله وأثر ذكر العقد) أي على ذكر الشرط مع أنه أحسن لشمله للصورة المذكورة أيضا (قوله وردوه الخ) عبارة عن انتهاء والمغني وورد عا من أذا تم إلى الجملة اه (قوله ويرى) أي قوله وخمسه على الوطى النهاية الأقوة وتبعهم في البيع قبل قبضه (قوله وان جهل الثمن والبيع) أي كافي الاجنبي والموكل والوارث سم على ج اه ع (قوله وان قبضه الخ) عطف على قوله ياخيار الخ (قوله ومن قصد في الخ) عطف على قوله من الزوم (قوله ولا يجب تسليم الخ) قال في شرح العباب كسر الرض لاحتمال الفسخ اه وقد يقتضي هذا التعديل عدم تقيد خيار بكونه لهما فحصر اه سم (قوله أي لهما) يعني أوليائهما وحده مر سم على ج اه ع (قوله ولا ينتهي به أي الخيار بالتسليم اه ع (قوله يلزم) أي بالاختيار أو بالتقاضي (قوله ولا يجب الخ) عبارة النهاية وليس لاحد مجلس ما في يده بعد طلب صاحبه بان يقول لأرخصي تر قبل اذباد أحدهما بالمطالبة لزم الآخر دفع المهر وما كان في يده كافي لجموعهما اه (قوله كذا في المجموع) معتمد اه ع (قوله لكن الذي في الرض والخ) مسمى الشارح مر أيضا على هذا الاستدلال في باب البيع قبل قبضه بعد قول المصنف وكذا عارية وما خذ يسوم اه ع قول المتن (والأطهر ان كان الخيار الخ) والثاني المالك للمشتري مطلقا ان تمام البيع له بالإيجاب والقبول الثالث البائع مطلقا نهاية ومغني (قوله وألا جنبي عنه) أي عن البائع بان كان تابعه (قوله غالب) ومن غير الغالبه أو أوصى بغيره بستان مثلا ثمان الموصى وقبل الموصى له الوصية اه ع (قوله وألا جنبي عنه) أي المشتري بان كان تابعه اه ع (قوله وكونه) أي بالخيار مبتدأ خبر قوله بان يختار الخ (قوله لاحدهما) أي البائع والمشتري قول المتن (وان كان لهما الخ) ولو اجتمع خيار المجلس لهما وخيار الشرط لاحدهما فهل يغلب الأول فيكون المالك موقوفا أو الثاني فيكون لذلك الاحد الظاهر كما فاده الشيخ الأول لان خيار المجلس كماله لشخصان أسرع وأولى ثبوتاً من خيار الشرط لانه أقصر غالباً وقول الزركشي الظاهر الثاني ثبت خيار الشرط بالأجاء بعيد اه نهاية زاد المغني ومثل ذلك ما لو كان خيار المجلس واحداً بان أقرم البيع الآخر وخيار الشرط لا آخر اه (قوله وألا جنبي عنهما) بقى ما إذا شرط لاجنبي مطلقاً وقضية عقار شرع الرض أنه يكلو كان به منهما وهي وظاهر

النار ع نص على البالي أيضا (قوله في الشرط) قال في شرح العباب كذا أطلقه وقضيته اعتبار هاتين وان مضى قبله ثلاثة أيام فكثر وهو مخير فلا يلزم من رخصته تردد في ذلك إلى آخر ما طال به ومنه قوله فان قلت يلزم من باء المدعى ثلاثة أيام قلت لا يجب في ذلك لان الزائد على الثالث هو خيار المجلس لا الشرط الخ (قوله وان جهل الثمن والبيع) أي كافي الاجنبي والموكل والوارث (قوله ولا يجب تسليم الخ) قال في شرح العباب كسر الرض لاحتمال الفسخ اه وقد يقتضي هذا التعديل عدم تقيد خيار بكونه لهما فحصر (قوله أي لهما) يعني أوليائهما وحده مر (قوله وان كان لهما الخ) قال في شرح الرض ولو اجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لاحدهما فهل يغلب الأول فيكون المالك موقوفاً أو الثاني فيكون لذلك الاحد الظاهر كما اقتضاه كلامهم الأول لان خيار المجلس كماله لشخصان أسرع وأولى ثبوتاً من خيار الشرط لانه أقصر غالباً وقول الزركشي الظاهر الثاني ثبت خيار الشرط بالأجاء بعيد كذا يقتضي (قوله وألا جنبي عنهما) بقى ما إذا شرط لاجنبي مطلقاً وقضية عقار شرع الرض أنه يكلو كان به منهما وهي وظاهر انهما لو شرط لاجنبي مطلقاً أو عنهما كان المالك موقوفاً أو عن أحدهما كان لذلك الاحد اه وقضية هذه العبارة ان اطلاق الشرط من البادي مع قبول الآخر يجعل الخيار لهما وهذا يخالف قضية ما تقدم في مسئلة أو كسب

البيع ولبائمه ملك النسيان لقصر التصرف على من له الخيار والتصرف دليل المالك بكونه لاحدهما في خيار المجلس بان يختار أو لا يتوزع العقد (وان كان الخيار لهما) أو لاجنبي عنهما (في المالك في البيع والثمن) (موقوف فان تمام البيع بان اه) أي ملك البيع (المشتري)

وله الثاني من البائع (من حين العقد والاولا) (٣٤٨) يتم بان فسخ (فالبائع) ملك المبيع والمشتري ملك الثمن من حين العقد وكان كلام

يخرج عن ملك مالك لان
أحد الجانبين ليس أولى
من الآخر فوقف الامر الى
الزوم أو الغضوب وينبغي
على ذلك الاكساب والفوائد
كالدين والبر والمهر وتوقد
العقود والاستيلاء وحل
الوطع ووجوب النفقة
فكل من حكمنا بملكه لعين
ثمن أو ثمن كان له وعليه
ونفذ منه وحل له ما ذكر
وان فسخ العقد بعد اذ
الاصح ان الفسخ انما يقع
العقد من حينه لا من أصله
ومن لم يتغير لا يتغير منه شيء
بما ذكر فيه خبره فلا تسخ
وان ألك المالك له وطلعه
مهر وطه لمن خبره ما يأن
له لاحد الشبهة فبين له الملك
ومن ثم كان لو ادرك انسيا
والمراد بحل الوطع المشتري
مع عدم حساب الاستبراء
في زمن الخیار له من حيث
المالك وانقطاع سلطنة البائع
وان حرم من حيث عدم
الاستبراء فهو محرم من
حيث تنجيز وحام
وهذا أولى من قصر
الزكشي ذلك على ما اذا
اشترى زوجة فقال فانه لا
يأبىه استبراء عتبت كل
الخياره فان كان له مال
يجزه وطوها في زمنه لانه
لا يدري أطو بالملك أو
الزوجة وحزمه بحل
الوطه في الأولى بخلافه حزم
خبره بمهر الوطه فهاولان

(الخ)

يجب استبراء الفسخ والمهر ما يعلم منه بطلان هذا الحزم وفيه في الوطه يبيع جميع ما ذكر استبراء الملك بعدئذ
بطلان الاتفاق ثم يرجع من بان عدم ملكه قال بعضهم ان اتفق بان الخياكم

[illegible]

وخرج به مقدمته (واعتاقه) ولو معاقا كله أو بعضه أو ايلاده حيث شئت. براؤهو وحده (قسيغ) أما الاعتاق فلقوته ومن ثم ينفذ قطعاً وأما الوطء فلهذه منه اختيار الامساك وانما لم يكن رجعة لان الملك يحصل بالفعل كلسي فكذلك لا يترك بخلاف الشكاح ومع كون نحو اعتاقه فسماهاؤفاقه منه وان تغيرا لتضمنه الفسخ فينتقل الملك اليقبضه ولا ينفذ من المشتري اذا تغيرا بل يوقف حيث لم ياذن له البائع ان يقدم الفسخ ولو وقع من البائع بعد فعل الاجزأة (وكذا بيعه) ولو بشرط الخيار لكان ان كان للمشتري (واجازه وتزويجه) ووقعوه منه وهبته ان اتصل بهما القبض ولو وحب لغرمه (في الاصح) حيث غش براؤهو وحده أيضاً فكل منها فسخ لا شعارها باختيار الامساك فقدم على أصل بقائه القيد فوقع كونها فسحاخى منه صحة تقدير الفسخ قبلها (والاصح) ان هذه التصرفات) البيع وما بعده (من المشتري) حيث تغيرا أو هو وحده (اجزأة) للشراء لا شعارها باختيار الامساك لم لا تقع منه الا ان تغير براؤذنه البائع أو كانت معه وفارق ماصر في البائع

نحني لم ينعقد كونه طواضعة فسحاخ (قوله وخرج به) أي بالوطء (قوله ولو معقاً) انظر هل المراد حصول الفسخ بنفس التعليق أو بوجود الصفة اهـ رشدي والاخر بالتبادر الاول (قوله ايلاده) لعنه بنحو اخذ لعنه والاقتاد من الوطء عن اهـ رشدي (قوله حيث شئت الخ) قيد في أصل مسأله المنة اهـ رشدي أي لا في خصوص مسأله الايلاذ لرجوع البهائم الى كل من مسألتها ولو طوعا او اعتاق (قوله نحو اعتاقه) أي البائع وأخرج بالغبوا الاستلاد (قوله قبله) أي نحو الاعتاق (قوله ولا بنفس من المشتري الخ) قال في شرح الروض فان تم البيع بان نفوذ ولا فلا اهـ سم (قوله بعد) أي بعد هذا الاعتاق (قوله ان كان للمشتري) أي الثاني وحده بخلاف ما اذا كان البائع أو لهما فلا يكون البيع حيث شئت فسحاخ ومثله المشتري في ذلك فلا باع في زمن الخيار الثالث اهـ أولهما بشرط الخيار كان اجزأة ان شرطه لمعثر به من بعده بخلاف ما اذا شرط له نفسه أو لهما سم ونهايه قول المنة (وتزويجه) أي المقود عليه بعد أو أمة قال الرشدي هل المراد من التزويج ما يشل تزويج عبده الكبير باذنه اهـ أو قول بالتبادر عدم الشمول (قوله بهما) أي الزهن والهبة اهـ غش (قوله أو هو) أي البائع (قوله البيع وما بعده) عبارة على أي الوطء الخ أو الوطء وما بعده هو أي لو كان ما ذكره الشارح يخرج الوطء عن حق من كونها اجزأة وقد قاله اشار الى انما قطع فيه بانه فسخ من البائع قطع فيه بانه اجزأة من المشتري وهو يلزم فيه الخلاف اذا وقع من البائع جرى في مثله الخلاف اذا وقع من المشتري اهـ غش (قوله الا ان تغير) أي وحده ففسخ حيث وما ذكره الشارح المحقق مما هو مخلاف ذلك محمول على ما اذا كان الخيار لهما ولو ياذن البائع وكان التصرف معه سم ومعنى (قوله الا ان تغير) أو اذنه البائع أو كانت معه) أي والحال ان ذلك بعد القبض بدليل ما ياتي باب المبيع قبل القبض ولو ياذن البائع وان نحو بيعه للبائع كغيره وهو شامل لما اذا كان هناك خيار أو لا اهـ سم (قوله أو اذنه البائع) قضية مسبوقة أن هذا اذا كان الخيار لهما ولكن أطلق في الروض قوله واذنه للمشتري في العتق والصرف والوطء مع تصرف المشتري وطواضعة ومعجم فاذا انتهى وهو شامل لما اذا كان الخيار البائع وحده ومثله فلم يذكر وانظروا في جانب البائع بان ياذن المشتري اذا كان الخيار له وحده للبائع فيما ذكر فكيف فسحاخا بها فاذا اهـ سم أقول شرح المنهج كالصريح وكلام المعنى صريح في تلك القضية (قوله أو كانت معه) أي أو كانت التصرفات واقع مع البائع رشدي وغش (قوله ما عر) هو قوله هي منه صحبة الخ اهـ كدعي عبارة غش قوله وفارق أي تصرف المشتري ماصر في البائع أي حيث نفذوا الخيار لهما لا ينفذ من المشتري الخ) قال في شرح الروض فان تم البيع بان نفوذ ولا فلا (قوله ولو بشرط الخيار الخ) قضية البالغة ان الحكم كذلك اذا لم يوجد شرط مطلقاً (قوله ان كان للمشتري) أي وحده بخلاف ما اذا كان البائع أو لهما فلا يكون البيع حيث شئت فسحاخ ومثله المشتري في ذلك فلا باع في زمن الخيار الثالث اهـ أولهما بشرط الخيار كان اجزأة ان شرطه لمعثر به من بعده بخلاف ما اذا شرط له نفسه أو لهما قال في شرح الروض فأراد بقوله التصرف من البائع فسخ من المشتري اجزأة التصرف الذي لم بشرط فيه ذلك أي الخيار لنفسه أو لهما انتهى وعلى قبل ذلك عدم كون البيع فسحاخاً واجزأة اذا باع أحدهما بشرط الخيار لنفسه أو لهما بقوله يتابعه أي لا يزول ملك البائع بمجرد البيع وهو الاصح انتهى وقد يقع هذا التعليق ان يبيع أحدهما من غير شرط الخيار مطلقاً لا يكون فسحاخ ولا اجزأة لان خيار المجلس يتغير زوال ملك البائع لكن ظاهر كلامهم خلافه ويؤيده انه اذا شرط الخيار للمشتري وحده كان فسحاخاً واجزأة مع ثبوت خبر ر المجلس ومع ما تقدم في هذا الاجتمع خيار المجلس وخيار الشرط لاحدهما اذا انقلب خيار المجلس على ما تقدم فلنأمل ما يتصل على هذا من أن شرطه لنفسه أو لهما لا يكون فسحاخاً ولا اجزأة وانما شرطه مطلقاً يكون فسحاخاً واجزأة (قوله الا ان تغير) أي وحده والا أشكل على ماصر في البائع اذا فارق على ذلك التقدير (قوله الا ان تغير الخ) أي فيصع حيث وما ذكره الشارح المحقق مما هو مخلاف ذلك محمول على ما اذا كان الخيار لهما ولو ياذن البائع ولا كان التصرف معه (قوله الا ان تغير أو اذنه البائع أو كانت معه) أي والحال ان

وانكساره (والتوكيل فيه ليس فسخا من البائع ولا اجازة من المشتري لانه قد يستثنى اراج هو خامس وانما حصل الرجوع عن الوصية بذلك لضعفه اذ لم يوجد الا أحد شق عقدها (فصل) في خيار النسيئة وهو المتعلق بقوات مقصود منظون نشأ الظن فيمن التزام شرطى أو قتر برفعي أو قضا عرق وحرما يتعلق بالاولى وياتى بالتعلق بالثاني وبدأ بالثالث لطول الكلام عليه فقال (المشتري الخيار) في رد البيع (يظهر صعب قديم) فيمو كذا البائع يظن وعب قديم في الثمن وأتروا الأول لان الغالب في الثمن الانصباف قل ظهور العيب فيه وهو أخصي القديم ما قرأ العقد أو حدث قبل القبض وقد بقي الى الفسخ اجاعا في المقارن ولان البيع في الثاني من ضمان البائع فكذا جزؤه وصقته وان قدس من خير على ازالة له بيعه لو اشترى محرما بثلث بغير إذن سيده لم يغير لقدره على تحليسه كالمبتاع أى لا لا مشقة فيه ولا تفسر هناك كونه بهاب اقدام على ابطال العبادة لان الرد كونه قد استلزم فوان مال على الغير لانه من مبيعوى وهذا ليس منه بخلافه في نحو التمتع بالجهة الا في التفات

وان لم ياذن المشتري اه (قوله بئز المالكه) أى المشتري (قوله لنفسه) أى البائع اه عش (قوله وهو ممتنع) أى اسقاط الفسخ اه كرى قول المتن (والتوكيل فيه) أى الوهتو الرهن اذ لم يتصل به ما مضى اه معنى (قوله اذ لم يبد) أى في حدة الموصى

(فصل) في خيار النسيئة (قوله وحرما يتعلق بالاول) هو قوله التزام شرطى أى في قوله ولو شرط وصفا يقصد الخ اه عش عبارة السيد عرقى التمس عن بيع وشرط اه (قوله وياتى بالخ) أى في فصل التصرفه حرم اه عش (قوله وبدأ بالثالث) هو قوله أو قضا عرقى أى قدمه على الثاني (قوله لطول الكلام عليه) أى فصحا الى توفر الهمة وعدم قترها بالاشتغال بغيرها أولا سم (قوله فيه وكذا) الى قوله وبقرقى النهاية والمغنى الاقوله ولا نظر الى قوله كان (قوله فيه) أى المبيع المعز وغيره لكن بشرط فى المعين الفور بخلاف غيره كما ياتى به رد قول المصنف الا في رد بيع الفور اه عش (قوله وأتروا الاول) أى اقتصرنا على ثبوت الخيار للمشتري اه معنى (قوله في الثمن) أى المعين وغيره على ما مر بان كلنى في الغملة لكن ان كان ميعناوردها تفسخ العقود ان كان في الغملة فلا تفسخ العقد به بله ولا يشترط لرد الفور به بخلاف الاول هذا كله على النسخة اذا كان القبض بعد مغارقة المجلس أما لو وقع القبض في المجلس ثم اطلع على عيبه ورد فعمل يفسخ فيه أيضا أولا كونه وقع على مائى النسيئة نظر ومقتضى قولهم الواقع في المجلس كلوا نفع في العقد الاول اه عش (قوله وأحدث قبل القبض) أى بغير فعل المشتري على ما ياتى اه عش (قوله اجاعا) على قول المتن للمشتري بالخ و (قوله في الثاني) هو قوله أو أحدث قبل القبض اه عش (قوله وان قدس بالخ) رجوع للمتن وما زاده الشارح عصبه (قوله من خير) أى من البائع والمشتري اه كرى (قوله وان قدس من خير بالخ) أى مشقة أخذ من قوله الا فلا نه لا مشقة فيه الخ فلو كان يشترط ان لا يضمن غير مشقة كالأه او جاح السيف مثلا بضره فلا خيار له وهذا طاهر ان كان يعرف ذلك بنفسه فلو كان لا يحسنه فويل يكافسوا لغيره أما لا مشقة فيه نظر والاقرب لى الثاني اه عش (قوله بغير إذن سيده) متعلق بعمره أى فلو مات السيد مثلا ولم يعلم الحال فالاقرب لى الخ على أنه أحرم باذنه اذا لاصل عدم مبيع الخ لى وهذا جاح لا وارث فان كان له وارث وصديق العبد فى امره باذنه مو وتفاقر ب ثبوت الخيار للمشتري لان الواو ات قائم مقام مورثه و (قوله لتقدر على تحليه) أى بان يامر به بفعل ما يحرم على المشتري اه عش (قوله لا مشقة فيه) أى التحليل (قوله وهذا ليس منه) أى للمهابة ليست من السبب القوى (قوله بخلافه في نحو التمتع بالخ) يعنى بخلاف مهاباة ابطال صوم المرأة ما ينظر اليها فى مخصصوها تفلا ولاز و يحاضر فان الصوم لا يؤدى الى تفويت مالى الغير (قوله ولو كان حدوث العيب بفعله الخ) أى المشتري وهذا تنقيح لسلام المتن عبارة المغنى ويستثنى من طرده مسائل منها اذا حدث العيب قبل القبض بفعل المشتري كما ياتى الخ اه (قوله أو كانت القبطه) أى أولم يحدث كذلك كان حدث با فسخا به أو بفعل البائع قبل القبض ولكن كانت الخصاصه أنه ان لم يكن فى شرائه شطبا واشترى لولى بين المال لم يصح رضى الفموقع التمره لولى وان كانت ذلك بعد القبض بدليل ما ياتى فى باب البيع قبل القبض ولو باذن البائع وان نوى بيعه البائع كفسره وهو شامل لما اذا كان هناك خذرا أولا ولم يشمل فهمه ما لطلان اذا كان هناك خيار بالاولى لانه اذا بطل تصرف المشتري قبل القبض اذ لم يكن خيار فاذا كان خيار فليطيل بالاولى فليأمل (قوله وأذنه البائع) قضية ساقه ان هذا اذا كان خيار لهما ولكن اطلق في الخ وض قوله واذنه المشتري فى العتق والتصرف والوطء مع تصرف المشتري ووطء ما حازه وصحح فاذا انتهى وهو شامل لما اذا كان الخيار للبائع وحده و ما يعم فلم يذكر والفردى فى باب البائع بان ياذن المشتري اذا كان الخيار له وحده للبائع فيما ذكر فيكون فسخا ومجها انا

(فصل فى خيار النسيئة) (قوله وبدأ بالثالث) أى قدمه على الثاني وتوله لطول الكلام أى يحتاج الى زوال الهمة وعدم قترها بالاشتغال بغيره أولا (قوله الانصباف) ماله

قائمة ولو كان حدوث العيب بفعله قبل القبض أو كانت القبطه

القطعة في المولى عليه، وكل نعيم سواء كان العيب لانا به العقد أو مقارنا به وقع المولى عليه ولا يجاز
 مؤلفهم اه عس (قوله في الامسالة) أي المعبى اه عس (قوله أو ولي) فيه تصريح بمقتضى الشراء للمولى
 مطلقا لكن في شرح الرض فرع ذكر في الكفاية واشترى الولي لطفه شيئا فوجده معيبا فان اشتراه بعين
 ماله فباطل أو في النعمة مع الولي ولو اشتراه سلمه فاعتقب قبل القبض فان كان لخطا في الإبقاء أي في الإردفان
 لم يبطل ان اشترى بعين ماله ولا انقلب الى الولي كذا في التتمتع وأطلق الامام والغزالي أنه يمنع الردان كانت
 قيمته أكثر من الثمن ولا يطالب بالأرض لأن الرد يمكن وانما امتنع للمصلحة ولم يفصل بين العيب المقارن
 والحادث انتهى وعلى ما في النعمة اقتصر السبكي انتهى وعلى كلام الامام والغزالي هل يصح شراؤه مع العلم
 بالعيب اذا كانت قيمته أكثر اه سم على جقلت القياس عدم المصلحة تمنع عليه شراء العيب مع العلم بعيبه
 لكن ما ذكرناه من المؤلف أي م في قوله قبل هذه صريح في المحقق عدم الخبر ان كانت الخطبة فيه للمولى
 عايبه ينفى حمله على ما لو اشتراه للغير وتوصل البطان على ما لو اشتراه للقيمة اه عس وقوله قلت القياس
 الخ وقوله وينبغي الخ في كل منهما وقفه ظاهرة (قوله ورضيه مع موكه) قضيت أنه لا يشترط في امتناع رد
 العامل رضا المالك وهو ظاهر ان لم يصرح بطالبه من العامل والا فلا وجعل امتناع الرد أو لا كانت القطعة
 في الرلم ينظر لرضا المالك فبدره الموكيل وان منعه الموكيل وعلاه غير مراد شرأيت سم على جصر صرح به
 اه عس وفي المغني والبصري ما وافقه وصبره سم قوله أو وكيل ورضيه مع موكه قيد يقال اذا رضى الموكل
 لم يتقيد في خيار الوكيل بكون القطعة في الامسالة كالموخر في المسئلة لما يأتي في باب وكاله أنه حيث رضى
 الموكل بالعيب فلا رد للوكيل فلتأمل اه سم (قوله فلا خيار) أي لم يحق الغرماء في المجلس وحق المولى
 عليه في الولي اه عس (قوله بين هذا) أي حدث العيب بفعل المشتري (قوله وما يأتي) أي في
 الإجازة والنكاح (قوله أن المستأجر الخ) هو ما في الاجرة (قوله وانما الخ) عطف عليه وهو ما في النكاح
 اه كرى (قوله بان فعله الخ) هذا يصلح لصورتا جلب المذكورة اه سم (قوله وما مر الخ) عطف على قوله
 وما يأتي اه كرى (قوله وكالعيب) أي قوله وقطع الشفر من في المغني والى قوله ولا رد في النهاية الاقوله ولو
 مر ان والى ناب (قوله وكالعيب فوات وصف) مبند أو خبر (قوله قبل قبضه) متعلق بالغزالي (قوله به)
 أي بالوصف (قوله فغنى المشتري) أي بان حدث فيه صفة تغير ناقص من قيمته فغنى الاول لان الفضيلة
 لا تغير النقص اه عس (قوله وان لم يكن فواته) الاولى عدمه قول المتن (تخصر مرق) بالاضافة وهو مل
 الاثنى عشرة سواء أقطع الوعاء والد كرمهما أم لا اه مقضى وفي عس بعد كرمه عن الزيادة ما نصه وهو
 بيان للمراحمين انقصى هنا ولا في قطع ذكره وانشاء بقاله لمسح لانقصى اه (قوله وجبر قيق) ومثل
 الجبر لو خلق فاقد هما فله الخيار اه عس (قوله لان الفعل الخ) لتعليل لاملل المتن اه رشيدى (قوله

(قوله أو ولي) فيه تصريح بمقتضى الشراء للمولى مطلقا لكن في شرح الرض قيل باب المبيع قبل قبضه ما نصه
 فرع ذكر في الكفاية واشترى الولي لطفه شيئا فوجده معيبا فان اشتراه بعين ماله فباطل أو في النعمة مع الولي
 ولو اشتراه سلمه فاعتقب قبل القبض فان كان لخطا في الإبقاء أي في الإردفان لم يبطل ان اشترى بعين ماله ولا
 انقلب الى الولي كذا في التتمتع وأطلق الامام والغزالي أنه يمنع الردان كانت قيمته أكثر من الثمن ولا يطالب
 بالأرض لأن الرد يمكن وانما امتنع للمصلحة ولم يفصل بين العيب المقارن والحادث انتهى وعلى ما في النعمة اقتصر
 السبكي انتهى وعلى كلام الامام والغزالي هل يصح شراؤه مع العلم بالعيب اذا كانت قيمته أكثر (قوله أو وكيل
 ورضيه مع موكه) قد قال انه لرضيه الموكل لم يتقيد في خيار الوكيل بكون القطعة في الامسالة كالموخر في المسئلة
 لما يأتي في باب وكاله أنه حيث رضى الموكل بالعيب فلا رد للوكيل فلتأمل وتقدم أول الفصل السابق عن
 الرض ان الوكيل لا يفعل الا ما يقبضه الموكل فموقع كونه في خيار المجلس والشروط لا يتقيد برضا الموكل
 لا بد من مراعاة هذا الموكل (قوله بان فعله الخ) هذا يصلح لصورة الجلب المذكورة (قوله اليأس وقد وجد) قد
 يقال كان كذلك (قول المصنف تخصصه مرق) سياقي عن شيخنا الرمي استثناءه لخصاص البهائم في هذه الأزمان

في الامسالة والمشتري مفلس
 أو ولي أو عايل قراض أو
 وكيل ورضيه مع موكه فلا
 خيار ويقر بين هذا وما
 يأتي من المستأجر لو عيب
 الدار تخبر بان فعله لم يرد
 على الحق ودعي وهو المنافع
 لانها مستقبلة غير موجودة
 حالا بخلاف فعله هنا وانما
 لو جبت ذكر زوجها
 تخبر بان لحظا التخيير
 اليأس وقد وجد شرأيت
 ما يأتي في المبيع قبل قبضه
 وهو قرض بمعاذ كرمه وما
 مر ان الوكيل في خيار
 المجلس والشروط لا يتقيد
 برضا الموكل فيكون متعنه
 الإجازة أو التخصر بان لحظا
 هنا فوات المبيع لعدم
 وهو انما يرجع للموكل
 وم مباشر ما يتسبب عن
 العقد وهو انما يرتبط هنا
 بباشره فقط وكالعيب فوات
 وصف يزيد في الثمن قبل
 قبضه وقد اشتراه كالكاتب
 ولو نحو نسيان فقهير
 المشتري وان لم يكن فواته
 من أصله عيبا (تخصر)
 بالمسؤول (رقق) أو
 حيوان آخر لان الفصل
 يصلح بالايصال له انقصى
 ولا نظر لزيادة القيمة باعتبار
 آخر لان فيه فوات جزء
 من البدن مقصود

ويبحث الأذري (الح) اعتمد النهاية والمعنى (قوله أنه ليس يعيب الح) وقد يقال إن الثيران الغالب فيها
 انحصى فلا يشتر فيها أخبار اه معنى (قوله والبراذين) جمع رذون وهو الفرس الذي أسدأ به يعر في
 ولا آخر عجمي اه كردى (قوله والبغال) هذا قد شعر بجواز خصه البغال وليس مراد أقاله بشرط
 لجواز انحصاء كونه في صغير ما كقول الجسم لا يحصل منه ذلك له عادة ككون الزمان غير معتدل وقضية تقيد
 الجواز بكونه في صغير ما كقول أن ما كبر من طول البهائم يحرم خصاؤه وان تعذر الانتفاع به أو عسر ما ذل
 فلا بد يبنى خلاصه من أن هلا كمان غلبت السلامة كما يجوز قطع الفـ فمن العبد مثلاً لا للشين
 حيث لم يكن في القطع خطر اه عش وفي القياس المذكور تأمل (قوله فغلبت ذلك فيها) قد يقال هذا
 لا واجب غلبته في جنس الحيوان على قياس ما ذكره في قطع الشفر من قلنا تأمل لكن قضية ما يأتي عن شخصنا
 الشهاب الرولى من استثناء انحصاء البهائم في هذه الأزمان اعتبار الغلبة في جنس الحيوان اه سم (قوله
 الآتى) أى فى المتن (قوله وقطع الشفر من عيب) مبتدأ ونحو (قوله وقطع الشفر من) بضم الشين اه
 عش (قوله في جنس الرقيق) لكن قضية عشارى البراذين أنه ليس عشارى خصوص ذلك النوع وقد يفرق
 بين نحو البراذين والامه بان انحصار في البراذين اصله متعلق بما أكد لها وتدل الثيران لاستعمالها في نحو
 الحرف ولا كذلك في قطع الشفر من من الامة فبعل ذلك فيها عسا مطلقا ون اعتبر اه عش قول المتن
 (ورناه) أى اذا وجد عند البائع فقط او عند المألى و جلد عند المشتري ولم يشتر جوده عند البائع
 فهو عيب حدث عند المشتري فلا رده (تبيه) * يثبت الرقيق باقرار البائع أو بيئته ويكفي فيها
 رجلا ن لأنه ليس في معرض التعبير حتى يشترط له أر يعتبر حال ولا يكفي اقرار العبد بالزنا لأنه ضرا
 غيره فلا يقبل منه (فرع) هو زنا أو سرق العبد قبل رقه فالظاهر انه عيب سم على منجه أقول ولا يبعد
 أن مثلها غيرهما كالغنية و سرب السكر والغنى لأن صدورهما من ميل على الله لها طعنا اه عش (قوله
 ولو مر من صغير ما) راجع لقوله و زنا ما عش و كردي (قوله وأظهر أن وطه الهيمة كذلك) أى
 يثبت به الحيوان ولو مر من زنا سمته اه عش (قوله أنه لم يتحقق الح) ومن ذلك ايضا اعتد في مبيع الدواب
 من ترك طلبها لاهام كرهة ألن فطن المشتري ذلك لا يسقط الخيول لا من الظن المرجوح أو المساوى لعدم
 اطراد الحلفي كل هيمة اه عش (قوله وأقوى البقوى الح) يبنى جملة على التردد بأستواء لان الظن
 كاليقين بدليل أن اخبار البائع بالعيب لا يفيد إلا الظن مـ اه سم عبارة النهاية تم بوجه جملة على ظن مساو
 طرفه الآخر وأمر مرجوح فان كان زنا باجما فلا ن كاليقين يؤيده اخبار البائع بعيبه ما خلا يفسد سوى الظن
 ولو اشترى شاة فقال انه لا عيب به ثم جده عيبا فله رده ولا عزم منه قوله المذكور لأنه بناء على ظاهر الحال
 اه قال عش قوله مـ على ظن مساو طرفه الح قد يقال حيث تساوى طرفاه لم يكن ظنا بل شك بحيث كان
 مرجوحا كان وهما القول عاذا ك رقت عفى المعنى بل أنى الظن ثم الظن تتفاوت مراتبه واعتباراتوه
 الدليل وضعف فسيق ان بقنا الظن عالم يتوعدله بحيث يقر من اليقين ويمكن حمل كلام الشرح عليه
 وقوله بعبه أى فانه لا رده وان جده كذلك وقوله فقال أى المشتري لمن سأل عنه أقوى مقام مدحه له وقال
 الرشيدى قوله مـ نعم يجزه الح أى قاله ادب الظن هنا ما شمل الأطراف الثلاثة كلهم يعرف الفقهاء

(قوله فغلبت ذلك فيها) قد يقال هذا لا واجب غلبته في جنس الحيوان على قياس ما ذكره في قطع الشفر من
 قلنا تأمل لكن قضية ما يأتي عن شخصنا الشهاب الرولى من استثناء انحصاء البهائم في هذه الأزمان اعتبار الغلبة
 في جنس الحيوان (قوله ولو مره) ثم قوله وسرقه كان تاعبارة الر وض و مره من الزنا والسرقة والآتى ولو ناب
 انتهى ونازع في شرحه في عد السرقة قال لا مفع التويع من العيوب ثم قال لا يمنع المشتري من الرذيل من
 الثلاثة وجوده عند ثانيا لان الثالث من آثار الاول وقال المتولى ان اردن فيما يبيع فبذلك فلا رد والا فلا
 الرذاتى (فرع) مثل ما مر في الزنا الح رد القتل عدا والجا ينعسدا ففى عيوب وان تاب مـ (قوله
 وأقوى البقوى الح) يبنى جملة على التردد بالاستواء لان الظن كاليقين بدليل أن اخبار البائع بالعيب لا يفيد

ويبحث الأذري انه ليس
 يعيب الضأن المقصود له
 والبراذين والبغال فغلبت ذلك
 فيها وأيد غير بهانه قضية
 الضابط الآتى أى فهو
 كالثوبية في الاماء وقطع
 الشفر من عيب كما شمله
 كلامهم وغلبته في بعض
 الأنواع لا توجب غلبته في
 جنس الرقيق (ورناه)
 ذكرنا كذا وأنشئنا ووطاه
 وعكس من نفسه وسماها
 ولو مر من صغيره فرع غير
 وان تاب وحسن حاله
 فدي لا نقولان همة لا تقول
 ولهذا لا يعود احصان الزانى
 بتوبته ويظهر أن وطه
 الهيمة كذلك وأقوى البقوى
 فحين اشترى أمه فظنها هو
 والبائع زانية فبان تزانية
 بانه يقتدر لانه لم يتحقق زناها
 قبل العقد وأقره غير واحد
 ومنه يؤخذ ان الشرع لم
 ظن العيب لا يسقط الرد
 ولا رد علم قولهم مظنون
 نشا الظن فيمن قضاه في
 لان الظاهر ان المراد ظن
 أهل العرف لا لخصوص
 العائد

(وسرقة) ولولا اختصاص كاشميه اطلاقهم وظهر في أخذتهما أنه عصباً كاشمياً كاشمياً أحواله المذكور وتوعلنا في ذل الحرج بلان الماخوذ شتمية (واباقة) وهو التخبص سیده (٢٥١) ولولعل قريب البلد كاشميه اطلاقهم أيضاً كاشمياً أحواله المذكور وتوعلنا أيضاً كاشمياً ح

بغير واحد الا انما البنا
مسلم من بلاد الهند فلان
هذا ايان مطلوبو يلق
به مالواً في الى الحاكم لضر
لا يتحمل عادة الخسبه
نحو سیده وقامت به قرينة
ووقع في كلام شارب مائد
بخلاف ساد كونه فلا تقرب
وملوجه عليه تسويل
نحو فاسق يحمل مثله على
مشله عادو تحمل الردبه اذا
عادوا الا فلا رد لاراش اتفاقاً
(دوله بالفراس) ان اعتاده
أي عرفاً فلا يكفي مرة فيها
يظهر لانه كثير ما يمرض
المرئيل والمرئيل ثم يزول
وبلغ سبع سنين وعنه ان
وجد البول في يد المشتري
أيضاً ولا في اللبسين ان
العيب والبوليس هوسن
الادباف الحبيشة التي
يرجع اليها الطبع بخلاف
ما قبله وهل لعوده هدامة
يقدر بها ولا يحمل نظر
والذي يفحصه الله ان حكم
شديان انه من آثار الاول
فصبيوان قوتاً او قفدا
أو حكم بان من حادث فلا دل
لم يعلم به الا بعد كبره فلارد
به وله الارش لان علاجها
ضعيف الكبير صار كبره
كعب حدث (ويخبر)
المشكم بان علم كونه من
المعدة اعجز وله بخلافه
من القم لسهولة زواله
ويطيق على الاوجه تراكم
وسخ على الانسان تعجز زواله (وسيله) المشكم دون غيره لذلك ومرضه مطلقاً انحوص مداع يسير على الاوجه اخذنا
مما ذكر وفي اعذار الجمع والجامعة

يعرض

يعرض احبانا بحث لا يخل بالعمل بوجوه ولا يؤدي الى نقص القيمة فمحتمل اه سيدعر (قوله ولو ظن مرضه عارضا) أي فاشتره بانه على ظن سيدعر وله (فرع) وقوع السؤال في المرض عما اشترى عبدا وختمته ثم اطاع فعمل عيب قد مر هل الرد أم لا لاظهار ان يقال ان تولي من اتخاذه نقص عن من رد الوالا فلا يقع السؤال فيه أيضا عما اشترى رقيقا فوجده بغيره في فومه أو وجده ثقيل النول لم يثبت له الخيار أم لا فيح نظر والظاهر أن رد الالان كانا زائدين على عادة غالب الناس ثبت له الخيار والافلان الاول ينقص القيمة والثاني يدل على أنه ناسي عن ضعف في البدن (فرع) ليس من العيوب بخما يظهر ماله وجدان الرقيق أو افاده بثقوبه بالانه لا يزني اه عش (قوله ومن عيوب الرقيق) الى قوله وزعم في المعنى الاولوه وصبر والى كلا وقوله ويظهر الى أوقرناه وقوله اذا كان الى أوذا من (قوله كونه غلما) أو سيعاني جنابه بعدوان تاب منها كجزءه في الانوار وهو المجهد أو أكثر الجنابة الخطأ بخلاف ما اذا قل والغليل مرة وما فوقها كثير كما تقتضه كلام المرودي أو مرشدا وان تاب قبل العلم بكافه المارودي وتبعه لا ذرى خلافا لبعض المتأخرين ممن ونهاية (قوله أو غتاما) وهو من رد الكلام الى التمهول الميم اه قلوس (قوله أو فاذا) أي بغير المحصنات مر اه سم أي خلافا للمعنى حيث قيد بالمحصنات قال النهاية أو مقارنا أو كالزبيلا لا سلام اه زاد المعنى أو سحر اه (قوله أو تار كالصلاة) وفي اطلاق كون التارك عينا نظر لاسيما من قرب بعده يسأل أو إسلام اذا غالب عليهم القلب خصوص الاما به هو الغالب في قدمان الاسلام وقضية الضابط أن يكون الاصح مع الرد نهاية ومعنى أي منع الرد بترك الصلاة الى المجهد عش أي خلافا للفتنة (قوله أو أصم) ولو في أحد أذنيه اه نهاية (قوله أو أقرع) وهو من ذهب شعر رأسه بآفة (أو أبله) أي بلب عليه التخلل وعدم المعرفة أو تحيلا بالاحسنة وهو من في عقله جبل أي فساد أو مرضا أو منقلب القدمين شيلا أو مبنيا أو متغيرا لالسان بسواد أو خضرة أو زرقاة أو جرة أو كلف الوجه متغيرا بشره أو فومنا أو النضاج أو فقر وح والى الشابة (أو أوت) أي لا يفهم كلام معشبه أو النضج أي يدل حوا بحرف آخر أو عينا أو ان تقطع جنوه أو أشل أو أجهر أي لا يصرف في الشمس أو أعشى أي يصير في النهار دون الليل وفي العصور دون النيم أو أعشى أي فاقد الشم أو أقرع أو فاقد الذوق أو أعشى أي صغير العين وضعيف البصر خبطة وقيل هو من يصير بالليل دون النهار وكلاهما عيب كلي الرخصة ومعنى ونهاية (قوله مهسورا) قضيت أنه لا بد من أمر الامام بهما وظاهر النهاية حيث اقتصر على قولها يقتل به عدم اعتبار الوقع الى الامام الا أن يقال معنى قول جمهوره أنه صار معرضا لاهدار اه عش (قوله أو غندير) أي كالبحر والحيث يشبه اه نهاية أي وان لم يسكر به فيما يظهر عش (قوله المسكر) كالجمر ونحوهما يسكر وان لم يسكر بشره اه نهاية قال عش أي وان لم يسكر ومنه ذلك وظاهره وان اعتقد حله كمن اعتاد شرب النبيذ الذي لا يسكر وهو ظاهر لانه ينقص القيمة يقال الرغبة فيه اه (قوله ما لم يتب) هل يتبطل لصحة توبته ممن شرب الخمر ونحوه مضى مدية الاستبراء وهو سنة أو لانه نظر والاقرب الثاني اه عش (قوله أو قرنا الخ) أو مستحاضة أو يتناول طهرها فوق العادة أو يخترع تفسير ريج فرجها اه نهاية (قوله

ولو ظن مرضه عارضا فبأن
أصلها غير كقولن البيضاء
مقتضيات برصا ومن عيوب
الرقيق وهي لا تكاد تنحصر
كونه غلما أو غتاما مثلاً أو
قارفا أو تار كالصلاة أو أصم
أو أقرع أو أبله أو أوت أو
أيض الشعر بدون أو عين
سنة وظاهره لا بد من
بياض قلوس يسمى في العرف
شيا منقصة أو شاماً أو
كذابا وعبر واهنا بالمبالغة
لا في نحو قارفا فمحتمل
الفرق ويحتمل أن الشكل
السابق والاقصى على حشد
سواه في أنه لا بد أن يكون
كل من ذلك مصادراً للطبع به
أي بان يعتاده عرقاً لتفسير
ما مر لكن بشكل عليه
بحث الزركشي أن قوله غلما
واحدة يقتل بها بسببها
أن يجاب بان هذا بصره
مهذوا وهو أجمع العيوب
أو كلاً لطيفاً أو مهذوا
شار بالمسكر ما يشو ظاهراً
انه لا يكتفي في توبته بقول
البائع أو قرناه أو رقيقه

أوملا أولا شخص من بلغت عشرين (٣٥٦) سنة وأحدث بها أكبر من الآخر وأخوه بحوسبة أو مطلقا الركنين مثلا وأخفى ولو

وأخفا إذا كان ذكرًا وهو يبول يخرج الرجل فقط أو داس من ثلاث أو أكثر فأدفعو شعر ولوعاته أو ظفر لانه شعر بضغف البدن وزعم فرق بينه وبين عدم الخيض بأنه تدادى له جنوح فان عدم الخيض قد تدادى له أيضا لكن لماضر التدادى له لالانك كثر في ذلك * (تنبيه) * أطلق في الأفوار ان الوشم صباوات وغير واحد وانما يقفه ان كان بحيث لا يبقى عنه أمامه عنه بان خشى من ان الزنه مبيع تيموان تعدى به كسر ولم يحصل به شين عرفا من كونه سائرًا لخص برص فانه قد يقبل لذلك فيبعد عن العيوب حين تدق في البخاري ان هيام الابل عيب وهو داء يصيبها فيعشها فتشرب فلا تروى ومثله ما تشرب عنده ريان مكمن دله يصيبها ببقرة الغلة بالمجمعة لكنهم يزعمون أنه لا يظهر الا بعد صحتها فيغر فون حيث شد قدمه وحده رة فاذا ثبت قدمه وجب ارضه فيما يظهر ويحتمل خلافتان الحكم بالقدم فيما مضى بعد الفرج أمر تخميني لا يعمل عليه (وجاح الدابة) بالكسر وهو امتناعها على ركابها وعبر غيره بكونها جوما فانتضى أنه لا بد أن يكون

أوسملا) لانه يخاف من هلاكها بالوضع لاني البهايم فان الغالب ذم السلامة أو معتدة ولو محرر معتله فهو تسنم معنى ونهاية (قوله) أولا تخيض الخ) لا يخفى ما في طرفة على باقيله عبارة الغني أولا تخيض وهي في سن الخيض غالبان بلغت عشرين سنة قاله القاضي لان ذلك انما يكون لعله أو هي ظاهرة (قوله) وأحدث بها الخ) أو في سنيلان كثيرة بكسر الخاء جمع خال وهو الشلماة نهاية زاد المني أو كونه أسير وفصل ابن الصلاح فقال ان كان أنحط وهو الذي يعمل بيده معاقليس بعسلان ذلك زادة في القرة والافو عيب اه (قوله) أو مطلقا (الركنين) أي مضطر بهما (قوله) وأخفى الخ) وأخفى ما هو يقع النون وكسرها الذي يشبه حرانته حر كان النساء خلطًا أو خلطًا اه معنى (قوله) الا اذا كان ذكر الخ) نقل هذا في شرح العباب عن ابي الفتح وضعفه وسعدا ده سم (قوله) مثلا) أي أودى اصبعه زائد (قوله) زائدة) هي التي يخالف منها بقية الاسنان اه معنى عبارة عشرين قوله لوسن شائعة اي زائد وليست على سمات الاسنان بحيث تنقص الرغبة بقدها (قوله) أو فاقد لشعره) أو به قر وسم وانما قيل كثيرًا وجوب أو عشرين أو سعال اه نهاية قال عشرين قوله أو انما قيل بالثلاثة لاجتماع نول وهو جرب يعاظمه الجسد كالخضه فمادونها وقوله أو حربي ولو قل سلا وقوله أو سعال أي وان قل بحيث صار منماها وقوله أو عشرين يقال عشت عنه اذا سأل دعاهي أكثر أو لا تقع ضعف البصر اه ترجمه القاموس (قوله) ولوعاته) وانما أخذ العانة غايه لان من الناس من يتسبى في عدم انبائهم بالهواء فرمما تهم لاحصل ذلك أن عدم انبائهم ليس عيبا اه عشرين (قوله) لانه شعر) أي فقد شعر الشعر أو الظفر (قوله) من التدادى له) أي عدم الخيض (قوله) لا لا الخ) أي فقد شعر الشعر والظفر (قوله) وانما يقفه الخ) وقفا للنهاية عبارة سم قوله وانما يقفه الخ) اعتمد مر اه (قوله) ولم يحصل به شين عرفا) قد يقال هل يحل هذا التفصيل الذي أقاده الشارح في نحو ديار العربية لانه قد يبعد عنهم من الزينة بالنسبة لبعض الاعضاء وما كثير من البلدان كديار الهيم التي منها صاحب الأتوار فيعدونه مطلقا شينا عظيما ولعل هذا هو الجمل على اطلاق كونه عيبا بل هو عندهم أجمع وأقبح للقيمين كثير العيوب بالمخصوص عليها اه سيد عصابة عشرين وشي أن حصل كون الوشم عيبا اذا كان في نوع لا يتكر وجوده فيه على ما مر اه (قوله) ان هيام الخ) بضم الهاء (قوله) فيعشها) من باب الافعال أو التفعيل (قوله) الغلة) بالضم كالتشديد (قوله) وجب أرشها الخ) هلا جازا لدعي هذا ولم يمنع من ذلك لانه لا يعرف القدم الا بالان يقال ان الذبح اتلاف والعلم بعد الاتلاف لا يسوغ الرد فيه نظر وقال مر لا يبعد جواز الرد بعد الذبح ولا راس لانه لا يعرف القدم الا به اه سم (قوله) ومثله) الى المتن في النهاية والغني (قوله) مر الخ) هو المسمى في العرف بالجمل اه سم (قوله) وشرب الخ) أي وان لم يكن ما كولا اه قول المتن (وعضا) أي وكونها موحا مناه ومعنى أي كثير الخ) عشرين (قوله) وخشون قمشها) الى قوله وأخبر عديله في النهاية (قوله) وقلة) كلها بخلاف كثرة أكلها كثرة أكل القن فليس واحدهما عيبا بخلاف قوله شربها فيما يظهر لانه لا يورث معافون المراد أنه حرم عاداتهم بالنزول فيها عند سمر وروهم بذلك المحل وينبغي أن يكون جوارها كذلك لانه قد يتأذى بجوارحهم أشد من التأذي بجوارح القصارين اه سيد عشرين (قوله) منزل الجند) أو ظهر بقربها دخن من نحو يسعون به انتهى (قوله) أو سملأ) أي لا في البهايم اذا لم تنقص بالجمل مر (قوله) الا اذا كان الخ) نقل هذا في شرح العباب عن ابي الفتح وضعفه وسعدا ده انتهى (قوله) وانما يقفه الخ) اعتمد مر (قوله) وجب أرشها) فيما يظهر) هلا جازا لدعي هذا ولم يمنع من ذلك لانه لا يعرف القدم الا بالان يقال ان الذبح اتلاف والعلم بالعب بعد الاتلاف لا يسوغ الرد فيه نظر وقال مر لا يبعد جواز الرد بعد الذبح ولا راس لانه لا يعرف القدم الا به (قوله) مر الخ) هو المسمى في العرف بالجمل (قوله) وقلة) كلها بخلاف كثرة أكلها كثرة أكل القن فليس واحدهما عيبا بخلاف قوله شربها فيما يظهر لانه لا يورث معافون العيوب كون

طباعها هو متعنه فظهر ما مر ومثله مر بها تارة وشربها من نفسها والحق به ان غيرها (وعضا) وخشون قمشها بحيث يحلم بخلاف منه سقوط أكلها وقلة أكلها بخلاف القن وكون الدار منزل الجند أو يحتملها

عقوصار بن يوزون بخصوص تدعيمهم أو كون الجن مسلطين على ساكنها بالرجم أو نحوه أو القرد فتسللوا على الأرض أو الأرض نفسها
الخارج أي بأن يكون عليها أكثر من أمثالها لانتفاع به فيما يظهر وأوسع نحو (٣٥٧) وتبين أنها تظهر مكتوب في مالم يكنه أو

أخبر عدل بها وإن ثبت
ولو عدل رواية فيما يظهر
لان الدواعي على ما نقل على
القلن وجود ذلك ولا مطمع
في استيفاء العيوب بسب
التعويل في فعالها الضابط
الذي ذكره لها (و) هو
وجود (كل ما ينقص)
بالتحقيق كضيق وقد
بشدة بقوله وهو متعارف فيها
العين أو القيمة تنقصا بقوت
به غرض (مجم) فبدلت
الجزء خاصا احترازاً عن
قطع زائد أو قلعة يسر من
الغنى انتمت بلاشئ وعن
انقضاء بعد الاندفاع
فصله ويصح جعله قيدا
لنقص القيمة أيضا خلافا
للشرح حيث اقتصر وأعلى
الاولى بنواعه للاعتراض
على المتن بأنه كان ينبغي
ذكره عقب تعميمه أيضا
في منهج احترازاً عن نقص
يسر يتغنى به (إذا غلب)
في العرف العام لا في محل
السبع وحده فيما يظهر
والكلام فيما لم ينصوا على
انه عيب والألم يؤخر فيه
عرف بخلافه مطلقا كما هو
ظاهر (في جنس المبيع)
ضمنه) قديهما احترازاً
في الاول من قلع الاسنان
وبياض الشعر في الكبير
وفي الثاني عن ثوبه في الكبيرة
وبول الطفل فانهما وإن
نقصا الشبهة لا يغلب عليهما

حمام أو على سطحها من البرجل أو مدفون فيها ميت يكون الماله يكره استعماله أو اختلف في ظهوره
كاستعمال كونه رصا كثيرا أو وقع فيما لا ينشئ له سائله وكرهت الأرض في ما يظهر من أولها حتى لا تعلق
وقد تنزل زرع أو غرس وإن أضرت بأحد ما حفظ والجو خفي البطيخ لا الرمان صبران خرج من حلو ولا
رد لكون الرقيق رطب الكلام أو غليظ الصوت له نهاية قال عس قوله ميت أي صغيرا وكبيراً مالم يندرس
جميع أجزائه فيما يظهر لحو ازخر من موضع حيث لا تصرف فيه اه وقوله مالم يندرس الخ موقوفة ومن
القبلي الاطلاق (قوله نحو عقصار بن) من النوا الطاحونة اه عس أي ومهراس نحو الحناء (قوله أو)
القرء (الخ) عطف على الجن (قوله مثلاً) أي والخنازير (قوله والأرض ثقيلة الخ) كذا في أصله رحمة الله تعالى
الاولى التعديل بالكلية النهاية وغيرها اه مدعى وفي النهاية والروض ولا أثر لتسلا متين خرج استبعاد اه
قال عس أي في عدم ثبوت الخيار فإذا ظن قلة خواصها على خلاف المادة أو عدم ثبوت خلافه لم يتغير اه
(قوله لم يعلم كذبه) عزه النهاية لأن لم يعلم أنها روضة اه أي مكذبو بتوكلان على دفع التزو (و) قوله
استيفاء العيوب) أي هو بالمبيع جوداً أو غير (قوله بالتحقيق) أي قوله ولا تنظر في النهاية (قوله قد
يشدد) أي مع ضم الناعمين التعميل (قوله وهو متعارف فيها) أي هنا والافا تخفف في لازمها كياناً مستديراً
لواحد ولثنتين ومثله في ذلك زاد اه رشدي (قوله قد) أي قول المصنف تنصا بقوت الخ (قوله و بنوا عليه
الاعتراض الخ) آخره المعنى (قوله لا ذكره عقبه) ما بان بقدم ذكر القيمة أو يجعل هذا القيد عقب نقص العين
اه معنى (قوله احترازاً الخ) راجع لقوله ويصح جعله قيدا الخ (قوله لا في محل البيع وحده الخ) قد يقال
بل الذي يظهر اعتبار محل العقد ذاته الذي ينصرف بالمال لا محل العقد ذاته ووافقا معارفي البعالي
ونحوها عن الأخرى وكذا ما صرح بعدم ختان العبد الكبير عن الأخرى أيضاً اه عس وسبغ مثله من
السيد (قوله والكلام فيما لم ينص الخ) لأن تقولاً لحكمة في مشروعية الداء بالمبيع دفع الضرر عن
المشتري وقد يكون الشيء صلباً متصلاً بالقيمة في محل دون آخر من نص من الاتمه على كون الشيء عبداً أو غير
عيب انما هو لكونه عرفاً في محله وانما يستعمل للمول عليه الضابط الذي قرر وه وإذا كان نصوص الكتاب
والسنة تقبل التخصيص ويبدو حكمهما مع العلة وجوداً وعدمها بما لا يتغيرها والادب مع الشارع بالوقوف
مع فرضه أولى بنا عن الجرد على ما يقتضيه إطلاقاً لا الاعتناء به اه سيد عز ثم طال وسط في سرد
تقسيد المتأخرين لا إطلاقاً للمتقدمين في هذا الباب وغيره راجعه (قوله قد) أي إذا غلب الخ (قوله لهما)
أي العين والقيمة اه عس (قوله في الكبير) أي بخلافهما في الصغير نهاية ومعنى (قوله عن ثوبه
الكبير) خرج به ماله كاشتق من لا تستعمل فيه الماله وحده وثباته الخيار بذلك اه عس (قوله ولا
نظر لقيمة الخ) خلافاً للنهاية والخفي واقعهما سم كياناً (قوله فيما لم ينصوا) أخذنا الشهاب
الرملي من الضابط أن التخصيص في البهائم غير عيب في هذه الأزمان اه وقياساً أن ترك الصلاة غير عيب في هذه
الأزمان في الرقيق لطلبته وقياس ذلك ما لا تركش أن يحل عدونه شار بالمسكر من العيوب في المسلم
دون من يعتاد ذلك من الكفار مر اه سم (قوله ككونها عقماً) مثال لغيره وهو أن قوله بخلافه في
الشامطة موقوفة الاذن بقدر ما يمنع التضحية مر (قوله مثله الخ) قال في الروض ولا أثر لتسلا متين
خارج معتاد قال في شرحه بان ظن أن لا يخرج عليها وإن علمها بان يكون خارجاً أمثالها تبين عدم سلاستها
من ذلك لانه مقصر بعدم البحث انتهى (قوله قد لهما) أي قوله إذا غلب الخ قد لهما أي لنقص الجزء
ونقص القيمة (قوله فيما لم ينصوا عيب على عيب) أخذنا الشهاب الرملي من الضابط أن التخصيص في
البهائم غير عيب في هذه الأزمان انتهى وقياساً أن ترك الصلاة غير عيب في هذه الأزمان في الرقيق لطلبته فيه
وقياس ذلك ما لا تركش أن يحل عدونه شار بالمسكر من العيوب في المسلم دون من يعتاد ذلك من

في جنس المبيع ولا تنظر لقيمة نحو ترك الصلاة لا لأنه لا يتغير السادة ولا من عمل الضابط كما شرر فيما لم ينصوا عيباً على انه عيب أو غير عيب
ككونها عقماً أو غير محتو نوناً كما ذكره لا كبيراً يخاف من خضائه عاقداً لا يضبط بالويع على الأوجه

أو كونه يعق على المشتري أو يسيء الأدب بخلاف سبني الخلق والفرق بينهما واضح أو تقبل النفس أو يبطىء الحركة أو ولد زنا أو مغتبا أو عينا
أو غير ما ينسب أو غير مخصوص القهر (٢٥٨) هو مرأته يخبر بالعيب (سواء أقرن العقد أم حدث قبل القبض) مما يمكن بسببه متقدم

رضي به المشتري كمالا اشترى
بكر امرئ حجة علما فالز
الزوج بكارها فلا يخبر
بعنه السبكي وغيره لرضاه
بسيبه وقد ينار عفيها
لأعيرة الرضا بالسبب
كون الضمان على البايع
فلاخذ بالظاهر ويريد
وهذا يفرق بين هذا وقوله
الآن لان يستند الى
سبب متقدم لانه فيحدث
بعد القبض فيجب الزكوى
من قول السبكي والاخرى
لم توفقه نقلها من ادخله
في قول المسنن الا في الالى
آخر وهم لم يعللوا ذلك
قيما بعد القبض وهذا
قبله وان بينهما فرق واختلافا
(ولو حدث العيب بعده)
أي القبض (فلا خيار)
للمشتري لانه بالقبض صار
من ماله فكأن جزؤه
وصفته ومنه كلام محدثه
بعده في زمن الخيار وقال
ابن الرقعة لا يرجع بناؤه على
انفساخه بثلثه حينئذ
والاصح انه ان كان المالك
للبايع انفسخ ولا خلاف اذا
قلنا ينفسخ تخبر محدثه كما
صرح به الماوردي من ان
أي هرة لان من ضمن
الكل ضمن الجزء أولا
ينفسخ فلا أثر لحديثه
*(تبييه) لم يدينوا حكم
المعاقر القبض مع ان

الملك (قوله مخصوص القهر به) أي بخلاف نحو كونهم معتدلة قال في الرض وكذا أي من العيوب
كفر رقيق لم يجاوز كفا لقله الرغبة فيه أو كفرة كفرها بحرم الوطء أي كونه ذنبا ويجوز سبانيته (قوله فلا
يخبر) أي لا أرش مر (قوله لانه فيما حدث الخ) أي في قيام رضى المشتري (قوله وهم لم يعللوا
الخ) قد يقال مجرد هذا الذي علم لا يقتضى الوهم لانه اذا شاء الرضا بالحدث بعد القبض لاستناده الى سبب
متقدم فالرابط قبله لاستناده الى ذلك أولى فلا يخفى في يجوز أن يكون مراده بدخوله في قول المتن
الذكر ودخوله فيما يعتل به مفهومه الا في الوجه في الردع ان يقال فرض ما نحن فيه مع العلم بالسبب
المتقدم وما يات مع الجهل به فتأمل وهذا يظهر مافي قوله وان بينهما فرق واختلافا مجرد النظر لما قبل
القبض وما بعده لا يقتضى فرقا في الحكم ففصلان كونه واضحا لما قبل أولى بذلك الحكم كما تقرر

مفهوم قبل وبعد فيمتنع والذي يظهر ان حكم ما قبل القبض لان بايع علمه فلا يرتفع صلاها لا يخفى وقد
ارتفعاه وهو لا يحصل ان تمام قبض المشتري له سلبا (لان استنادا بسبب متقدم) على العقد أو القبض وتذليله (كقطعه بجناحه) (نودا
أو سرقه) سابقه) وزوال بكارته تراجع متقدم (فثبت في ردق الاصح) السلب على السبب بان علمه فلا رد ولا أثر للتصدير

نعم لو اشترى حامل فوضعت في يده ونقصت بسبب الوضع فلا رد ومن ارعنا بالرفع فيه محدودة بأنه كونه مرض سابق المذكور في قوله (يختلف مونه بمرض سابق) على ما ذكره في (في الاصح) فلا رد بذلك أي لا يرجع في فتمه (٢٥٩) حيث قلنا ان في رد الثمن لا البيع علم بتعذر

وعدم عونه فلا اعتبار على كماله واضح وذلك لان المرض يترادف اشفا الى الموت فلم يتحقق انشائه الموت للسابق وحده نعم للمشتري ارض المرض من الثمن وهو ما بين فتمه صحيحا ومرضيا وقت القبض ولو كان المرض غير مخوف بان لا يؤثر نقصا عند القبض كجواهر ظاهر فلا راس قطعا * (قرع) * اشترى عبد ارض بقرع ومرض وجبه وجع قاله البائع عن الاول انه انحدر وعن الثاني انه مدمغر ضى به ثم بان ان الاول خنزير والثاني يياض في العين فهل له الرد والى بقية انه لارد كمن اشترى بمرض يضاف ذكر مرضه لان مرضه بمرضيا يتولد عنه وكذلك مرضه بمرضيا ذكر مرضه بمرضيا ولم يمتنع الخنزير والياض نعم لو قاله البائع من شىء اراء هذا مرض كاذب ان مرضه آخر مقار الاول لا يتولد عنه فلا بد في بقاء ثمنه فلا بد في بقاء ثمنه ثم قال ان مرضه بمرضيا لا يتولد عنه فلا بد في بقاء ثمنه وقد ما خلافة من انه ان امكن اشتباذه ان على مثله وكان ما بين دون ماخذه او مثله فلا رد وان كان أعلى فله الرد والحق بذلك المصنف وأقر ومالو

وقد جعله (قوله) نعم لو اشترى حامل أي جاهلا بحملها الى الوضع بدليل قوله بأنه كونه الخ اذ مسئلة الموت مقيدة بالجهل وبدليل استثنائه من قوله الآن يستدل بالصور بالجهل اذا تقرر ذلك ظهر لنا الخلفاء ذكره هنا لما ذكره في شرح قول المصنف لا يرد ولو باعها حامل الخ اه سم عبارة السيد عونه نعم لو اشترى الخ ان في شرح قول المصنف ولو باعها حامل فأنفصل الخ ما يتناضاه اه (قوله) ونقص الخ بمفهومه انهم لو نقص كان له الرد وهو ظاهر اه ع ش وفيه وقف فلان عيب الجمل قد زال بدون أن يسبب عنه عيب آخر (قوله) فلا رد أي لو الارش اه ع ش أي كابقده قول الشارح بأنه كونه الخ (قوله) بأنه كونه الخ سببا في نوجه ما ذكر في المرض أنه يترادف الخ فهل الجمل كذلك ينبغي أن وارجع أهل الخبر هل ذكر وانه كلما طالت مدة الجمل تعدد شطر وتزايد احتمال ما قاله اه سيد عونه قول المتن (بمرض الخ) والجراحة السارية كالمرض وكذا الحامل اذا ماتت من الطلق اه معنى (قوله) على ما ذكر (أي من العقد والقبض (قوله) جوهله فان كان المشتري عالما بالمرض فلا شيء له خا اه معنى (قوله) للمشتري ارض المرض من الثمن أي فيكون جزأ منه نسبتا اليه كنسبة ناقص المرض من الثمن العقبية على ما بين في قوله وهو ما بين فتمه صحيحا ومرضيا سببا اه ع ش (قوله) بان لا يؤثر هذا التفسير حسن بالنسبة لما سببه علمه من قوله فلا راس ولكن اخلافتهم الغير المخوف صادق بما هو اعم منه اه سيد عونه عبارة للمعنى ما غير المخوف كالحق البسيرة اذا لم يعلم به المشتري فان زادت في يده وامتناع لا يرجع بشئ قطعا لونه مما حدث في يده اه (قوله) ثم بان أن الاول خنزير والخ هذه العبارة صريحة أو كالأصريح في أن ما بان يتولد مما ادعاه البائع في استدلاله على ما سببه وجه بان مرضه بما ذكر مرضه بمرضيا يتولد عنه نظر فعل الوضع الاستدلال بان ما بان قدر ادعاه كالحق المرض و زادته ما تعلقه من الرد فلتأمل فان الخنزير لم يولد الخنزير وبوالياض مما ادعاه البائع لم يبين انهما كانا موجودين ابتداء واشتباه الحال على المشتري وامكن الاشتباه سم وسيد عونه (قوله) أي المشتري (قوله) مقار لا رد الخ) هذا هو جوهر صورة الفرع المذكور بدليل قوله ثم بان أن الاول خنزير والخ ينبغي أن يقال فيما قبل في هذا سم وسيد عونه (قوله) بذلك أي عا لورضى بعيب ثم قال ان مرضه بمرضيا (قوله) فيصدق بيته أي بوله الرد (قوله) قال في الرض وهذا نظير الخ) لك أن تقول المرض في مسئلة الاذرع هو عيب ما عاه فلتأمل (قوله) نعم لو اشترى حامل أي جاهلا بحملها الى الوضع بدليل قوله بأنه كونه الخ اذ مسئلة الموت مقيدة بالجهل وبدليل استثنائه مما قبله كابقده قوله نعم لانه استثنائه من قوله الآن يستدل ان هو موصو بالجهل لان قوله فان علمه انسا وانه في الحكم حيث قلنا معنى الاستثناء اذا تقرر ذلك ظهر لنا الخلفاء ذكره هنا لما ذكره في شرح قول المصنف لا يرد ولو باعها حامل فأنفصل ردمعها في الظاهر فلتأمل (قوله) علم بتعذر رده) فيمتنع لان هذا لا يدل على ان المراد اذا ذكر خصوصه لان العلم بتعذر رده ومنه ما تعذر رده فتمه تفسير معلوم لا في نفسه لا مكانه بدليل انهم قالوا به في باب تفرق الصفة على أحد وجهين فيقال كان المنع صدق وقبض أحدهما متعلقا فان له الخبر انهما تعلق في يده بان ردمعها وان كان الاصح في المجموع خلافا في رواية يردع بمحضه على المبدأ لا يفي في شرح قوله رجوع الارض ولا باعتبار هذا الحمل لانه لا دليل فيه على تعذر ذلك فلتأمل (قوله) ثم بان ان الاول خنزير والخ هذه العبارة صريحة أو كالأصريح ان ما بان لم يتولد مما ادعاه البائع في استدلاله على ما سببه وجه بان مرضه بما ذكر مرضه بمرضيا يتولد عنه نظر فعل الوضع الاستدلال بان ما بان قدر ادعاه كالحق المرض و زادته ما تعلقه من الرد فلتأمل فان الخنزير لم يولد الخنزير وبوالياض مما ادعاه البائع لم يبين انهما كانا موجودين ابتداء واشتباه الحال على المشتري وامكن الاشتباه (قوله) مقار لا رد الخ) هذا هو جوهر صورة الفرع المذكور بدليل قوله ثم بان ان الاول

ظهر فيما اشترى بعيب فقال لثمنه غير عيب وامكن نخاه له عليه فصدق به ثم رأت الاذرع قالو رأى عالما عليه ما سفر فقال ما لك لا خرافة من ثمن مرضه من ثمن البسر و زولس بما اشترى افاضاد المرض لم تزد فمحدث عند من العيب وهو زائد المرض لكن به الارش اه وهذا نظير مسئلتنا لكن ما أقاد من وجوب الارش ظاهر لان البائع لما غره بقوله فما ذكر

حال البيع وان تفاوت بالزاد فاعادوا وجب الارش لثمنه والباقي له بانه قال في عن تعبد الس - غير أي غير جى
 زواله عيب الرضا ككله الغالب بخلاف مسئلته فان الاختدوا ليس عين الخنازير والارمليس عين البياض
 وان سلم قوله من فهو في غاية الندور اه سدع (قوله صار كانه) أي المشتري (قوله أولى) لعل وجهه
 أن المشتري في مسئلته جاهل بالعيب أي الخنازير والبياض حقيقة (قوله مثال) أي قول المصنف ولو كان في
 النهاية وكذا في الماشي الا قوله فرع الى المتن وقوله بان لا يكون في أو الباطن وقوله في يؤخذ الى المتن قول
 المتن (ولو قل ردسا بقا الخ) علم منه حقيقة المرد وهو الاصح وكذا المصنف قبله بالخارج ولا قيمة على
 ما فيها ما قاله ابن المقرئ لاسحقا قههما القتل والثابت نقلها الشنخا عن العقاب ولعله بناها على أن الغلب
 في قتل المحارب معنى الحد لكن الصحيح أن الغلب بمعنى القصاص وأنه لو قتل غير الامام بغیر اذنه لم يزد منه
 وقضته أنه يلزم قاتل العبد المحارب فتمتعوا له مال كنهه على ذلك الاذرى والمعتمد الاول مع أن الحكم لا
 يقتصر فيما بل يجوز في غيرهما كقولك الصلاة والصلوات والارزاق الحصن بأن زكى ثم التحق بدار الحرب ثم
 استرق فيصير بيعهم ولا قيمة على متلفهم اه معنى وكذا في النهاية ونسب الا انهما عمدا القضية المذكورة
 تبع الشهاب الرملى ثم قال لا كذا أن المرد مثلا لا يضمن بالاتلاف لا يضمن بالتلف فلو غصب انسان المرد مثلا
 قتله عنده فلا ضمان عليه اه زاد النهاية وسأى ما حسله أن الردة ان طرأت في يد الغاصب ضمنه وان كانت
 موجودة قبل الغصب لم ضمنه اه (قوله اوجبان) أي قطع طريق اه ع (قوله بشرطه) وهو
 الاخراج عن وقت الضرورة فقط اه كردى أي بعد أمر الامام بها (قوله لاسر) أي من قوله ما على
 السبب اه ع (قوله لا يضمن) في كون الموجب سابقا (قوله هو الترك) أي فقط (قوله لا لا يضمنه)
 أي استغناء الامام الحشد اه كردى (قوله ونحو الردة) أي كالحرب يقولون الصلاة (قوله وعلى الباقي
 الثانية) أي ان رد بجهته المرد الذي وجب مستغنيه اه نهاية قال ع (قوله) سمع على ما تادى
 الناس وراحتهم مثلا فان على سيده تنظف المجله اه (قوله الا ان أقام بينه ذلك) في قول بينه يستند نظر
 ونحو الفيلاد كروه فبالبايع او لم ادعى وقتها اه رشيدى وقد يفرق بشرف الشارع بالحق (قوله)
 أو صدقة المشتري أي فيسقط البيع ويرجع بالثمن اه ع (قوله حيوانا أو غيره) مع قوله مع العبد
 مطلقا نصرح بأنه لو بايع غير الحيوان بهذا الشرط صح البيع دون الشرط سم على ع (قوله قول المتن) ولو
 بايع الخ (أي العاقد سواء كان متصرفا عن نفسه أو وليا أو وصيا أو جارا أو غيره) كما يفيد اطلاقه فيبقى تقديره
 بالشارط المتصرف عن نفسه لا عن غيره لانه انما تصرف المصنف وليس في ذلك مصلحة فلا يصح العقد اخذاه
 مما تقدم أن الوكيل لا يجوز له أن يشترى العيب ولأنه يشترط الخيار البايع أو له ما لو شرط المشتري البراءة
 خنازير راجح فينبغي أن يقال فيما قبل في هذا (قول المصنف ولو قتل ردسا بقا الخ) فعلم مصدق المرد
 والمحارب قال في الرض ولا قيمة على متلفهما قال في شرحه وانما تنقلها الشنخا عن العقاب ولعله بناها على
 ان الغلب في قتل المحارب معنى الحد لكن الصحيح أن الغلب بمعنى القصاص وأنه لو قتل غير الامام بغیر اذنه
 لم يزد منه وقضته أنه يلزم قاتل العبد المحارب فتمتعوا له مال كنهه على ذلك الاذرى انتهى وجعل شعبة الشهاب
 الرملى ما نقله عن العقاب على ما إذا كان القاتل ماذون الامام في قتله ثم قال في شرح الرض وخرج بالاتلاف
 ما لو غصب انسان المرد مثلا قتله عنده فانه ضمنه لتعديده على ما فيه الى آخر ما عليه في ذلك ومنه قوله
 قال ابن العماد فلو قتله الغاصب فينبغي أن انه قتله لا على وجه الحدة عنه والا فلا انتهى والوجه انه لا ضمان
 مطلقا لغيره مستحق القتل والا فلا يقل بطل ذلك في غير الغاصب انتهى وجبارة شرح م رد المرد لا قيمة
 له فكلا لا يضمن بالاتلاف لا يضمن بالتلف وسأى ذلك واضعافي الغصب وان لم يذنه الردة ان طرأت في يد
 الغاصب ضمنه وان كانت موجودة قبل الغصب لم ضمنه (قوله وعلى الباقي في الثانية) معنى انها تتعلق به والا
 فالمراد لا يجب تجهيزه وقيل جعل هذا على ما اذا اقتضى الحال نحو دفنه للتصريح به فانه قد بسبب حيث شذ أو يجب
 م (قوله حيوانا أو غيره)

صا كانه جاهل بالعيب
 فوجهه الارش لا يرد
 انما يمنع الحسد عيب
 عنده وهو معدوم فيه فهو
 كمن اشترى عبدا به مرض
 يعلمه فزاد في ماله عيبا فان
 له الارش وحديثه فهو جوه
 في مسئلته أولى (ولو قتل
 ردسا بقا) مثال يضمنه على
 الضابط الا وهو أن يقتل
 بموجب سابق كقتل أو
 حرابة أو ترك صلاة بشرطه
 (ضمنه الباقي في الاصح)
 لما فيه فريد منه للمشتري ان
 جهل لعزوه والا فلا يكون
 القتل في ترك الصلاة انما
 هو على التعميم على عدم
 القضاء لا يضمن لان الموجب
 هو الترك والتعميم انما هو
 شرط للاستغناء كقولها فانما
 الموجب للقتل والتعميم
 عليها شرط للاستغناء
 وينفرد على مسئلة المرض
 ونحو الرد ممنون تجهيزه فهو
 على المشتري في الأولى وعلى
 الباقي في الثانية (فرع) *
 استحق البايع البيع
 ووجدت شروط الاستحقاق
 ثبت فبسمناو كن لا يسل
 البيع الا ان أقام بينه ذلك
 أو صدقة المشتري أخذها
 باق أو لم يحرم النكاح ان
 أبولوا استحقاق وجب موله
 يصدق لم ينفسخ النكاح
 وان كانت أخته (ولو بايع)
 حواثا أو غيره (بشرط
 براءته من العيوب)

على البراءة منها أو أن لا يرد
بها صاع العدم مطلقا كالعلم
بما صر في المناهي لأنه شرط
بؤكد العقد ووافق ظاهر
الحال من السلامة
لعيب واذ شرط فلا ظهر
أنه يرا عيب باطن
بالحيوان موجود حال
العقد (يلعبه) البائع
(دون غيره) كحل عليه
ما صر من فضله فثمان
الشهر بين العاصرتين
أنه ضمن ولم ينكره ووافق
الحيوان غيره بأنه يأكل في
حالي محض ومقتضا
ينفك عن عيب ظاهر أو
تحتي فاحتاج البائع لهذا
الشرط ليقوم البيع
فيا يعذر في غير ثم يرا
عن عيب غير مطلقا لأن
الغالب عدم تغيره ولا عن
عيبه الظاهر مطلقا لندرة
تخاته عليه وهو ما سهل
الاطلاع عليه بأن لا يكون
داخل البدن ومنه نعلم
المأكولة لسوءه الاطلاع
عليه كإفسد ما في
الجلالة أو الباطن الذي
لهلته قصير لأنه قد ندلس
بأنه (وهو هذا الشرط)
أذا صر (الزبيبة) في
الحيوان (حدث) بعد
العقد و (قبل القبض)
لأن صر الشرط إلى الموجود
عند العقد وإن تنازعا
في حدوده (ولو شرط البراءة
عيا حدث) وحده أوع
الموجود (لم يصر) الشرط
(في الأصح) لأنه إسقاط
لشي قبل ثبوته

من العيوب في البيع والبائع العرا من العيوب في الثمن وكلاهما يتصرف عن غيره لم يصر لانتفاء الخطأ
أن يصر العقدة (وهو في البيع) آثاره إلى أن الصغير في قول المصنف وراعه رجوع إلى البائع اه
وشرط (قوله في البيع) مثله ولو اشترى بشرط براءة من العيوب في الثمن وله ترك التنبه على ما صر اه
عش أي في أول الفصل (قوله أو أن لا يرد) مثله ما قال أعلنا أن به جميع العيوب فهذا كشرط البراءة
أيضاً لأن ما يمكن معانيته منها لا يكتفي ذكره مجزأ وما يمكن لا تفتي تسمية (قوله أو أن لا يرد) على
برأته و (قوله أو على البراءة) عطف على بشرط (قوله أو أن لا يرد) على قوله البراءة والصغير المستتر
في معنى نظيره السابق راجع إلى المشتري (قوله مطلقاً) أي مع الشرط لأنه لا حالي عبادة أو كرهى ظاهر كان
العيب أو ما طبعه أو لم يعله اه (قوله ووافق ظاهر الحال) يتأمل هذا مع التصريح به على جعل وجه
الامر بالتأمل أنه ردف في غير الباطن فلامعني حصول التأكد فيه وقد يجب بأنه يتركه بحسب
الظاهر أو في بعض صور وهو العيب الباطن ومراعاة بالتصريح به حيواناً أو غيره اه عش قول المصنف
(يرأى عن عيب) اقتصر المختار على تعدي برأته عن عليه فتارة المذكور على تضمن معنى نحو الباطن اه عش
(قوله موجود حال العقد) مستغنى عن قول المصنف ومع هذا الشرط الرد يجب بحث الخ اه عش (قوله
المشتري الخ) قيل إن ابن عمر خالف في ذلك فلا ينعى إلا جاع اه عبارة اه عش (قوله ووافق الحيوان
غيره) أي حيث يرى فيما يطلع من العيب الباطن المذكور اه عش (قوله غيره) كالشباب والعتا ووافق
في الحيوان بين العيب الذي يجبر عن نفسه غيره اه معنى (قوله أنه يأكل في حالي محض ومقتضا) أي فلا
أدلة لظاهره في سقمه حتى يعرفها عبارة عش يعني أنه يأكل في حال محض وفي حال مرضه فلا يندى إلى
معرفة مرضه ولو كان من شأنه ترك الأكل حال المرض كان بينا اه عبارة اه (قوله فيما يطلع) أي
فيما يعلم من الخفى اه معنى (قوله عن عيب غيره) أي بشرط الحيوان (مطلقاً) أي ظاهر أو باطن اه
جمله عبارة كرهى (قوله ولا عن عيب الخ) أي الحيوان (قوله مطلقاً) أي على البائع أولاً اه نهاية
(قوله وهو) أي الظاهر ومنها أكثر والحيوان وان تقطع فثبت جهال الرد اه عش (قوله داخل البدن)
قال سم تفلان الشارح هو المراد بالباطن لا يطلع عليه الباطن فإما رد داخل البدن ما يعسر
الاطلاع عليه كونه بين الفخذين لا خصوص ما في الجوف وفي كل من جوائى شرح الرضا بالله الشارح
هو وحاشة شفتان الذي يادى ما وافق الجمل المذكور اه عش (قوله نعلم المأكولة) أي ولو جابها اه
نهاية (قوله لسوءه الاطلاع الخ) أي ولو مع الحيلة اه نهاية أي تخور رجوعها عش (قوله أو الباطن)
عطف على قوله الظاهر ومن الباطن الزنا والسرقة فيما يظهر اه صر الاطلاع عليه محال من الرقيق اه عش
(قوله له) أي البائع (قوله أذا صر) كله احترازه عما إذا شرط البراءة عيا حدث متلاصراً عش قوله
إذا صر بشرط بان يمتنع ما وقضى كلامه فيما تقدم بحث جعل جوار لو محذوف وقول المتن فلا يظهر الخ
جواباً لعدم جريان خلافه الآن يكون استبرزه عاذراً من جهة مقابل الظاهر من أنه لا يراى عن
عيب أصلاً فإما يصر رجوع إلى الغاء الشرط وأولى بمساقى كلام المصنف أنه قبل بطلانه نفاعاً بطلان
الشرط وعليه فكان الأول جعل قوله فلا يظهر هو الجواب وكذا عدل عن كون الخلاف في العدم تلبس
بأقوال ولا تقول المصنف أنه يراى الخ في البراءة دون عيب العقد اه عش (قوله ووافق الخ) عبارة فافتى
ويؤخذ من كلام المصنف لا تفي في قوله ولو تناقض في عدم العيب أن البائع هو المصدق اه (قوله وحده)
التي قوله ويؤخذ من الغنى الأقوال مهم وقوله ولا يقبل في بخلاف (قوله لأنه إسقاط الخ) فنه هذا التحليل أنه
يرأى عن الموجود دون الحادث واستقر به سم على منهج وفي الشيخ براءة أي والنهاية والغنى خلافه عبارته
مع قوله صر العدم مطلقاً قصر صر بأنه لو باع غير الحيوان بهذا الشرط صر البيع دون الشرط (قوله
ووافق ظاهر الحال) يتأمل مع التصريح (قوله أوع الموجود) كذا في شرح الرضا (قوله المصنف
لم يصر) لظاهره عدم الصحة في الموجود أيضاً صر الرضا على العقد قال في شرحه صوابه الشرط

وان أفراد الخلف فهو أولى بالبطلان وفي سم على أن ظاهر كلام المصنف البطلان في الموجد أنصار لم
يرد على ذلك اه عش وفي الصبري عن الشوري قال الشيخ لا يبعد تخصيص عدم الصحة بما يحدث اه
وفي حاشيته في الحسن الكري على المحلى البطلان فيما قال لان ضم الفاسد الى غيره يقتضي فساد الكل اه
(قوله فلا يرأمن ذلك) كالأمرأمن ثمن ما يبعثه نهاية ومعنى (قوله بشرط البراءة العامة) أي المذكورة
في قول المتن ولو باع بشرط براءة ثمن العيوب (قوله فلا يصح) أي الشرط كل هو السابق فله الرجحان اه
سم أي وبعبارة أخرى فلا يرأمن إلا في قول من أثر الرضا له الخ (قوله باختلاف عينه) راجع الى المجهول وقوله وقدره ومعنى
الى المعلن اه عش (قوله ولا يقبل قول المشتري الخ) أي فلا رده بذلك ولا يتوقف ذلك على عين من البائع
لكونه ظاهرا اه عش (قوله لا يخفى عند الرتبة غالباً) هذا قد يشكل عليه قوامه في امرأته من عيوب
الزينة التي يرد بها اذا ظهر وجهها المشتري باض الشعر وقيل الاسنان اللهم الآن يقال انه كان حصل من
البائع تغير من رتبة كصبغ الشعر أو يكون تأجيل قبل الشراء ومن لا يتغير فيه غالباً اه عش
(قوله بخلاف ما لا يعين) يميز قوله يعين والمراد أن لا يعين اذا شرط البراءة فتمه يراً وخل ففعلوا باعه
باعتجه وقال المشتري ثم اترعة فوجدتها كذلك فلا رده لأن في ذكر ما علمه فبرأته عش وبما
(قوله كذا أو سرة) ومن ذلك أن المالوا باعوا فورا بشرط أنه يرصد في المحرات أو يعصي في الطاحون أو
بشرط أن الفرس يمشي وتبين كذلك فبرأته ما لا يبيع العامة المذكورة اه عش والشئ من الحيوان
الذي ينع الركوب على ظهره (قوله لرضاه) أي فلا خيار له اه عش (قوله من هذا) أي من قوله لا يعين
اه عش ويجعل أن المشار اليه قوله ويعين الخ ويحتمل أنه قوله أو معين يعين كبرص لم يرجه الخ بل
هو الآخر بمعنى (قوله فحين) أي فباتعوا (قوله فانه لارده) من تبة كلام البعض اه عش (قوله ان
الزينة لا يعرف الخ) لك أن تقول ان الزينة على قسمين قسم يعلم به بغير مشاهدة له فلهذا لم يطلعه من نحو
نحاس وقسم لا يعلم الا بالخبر به من نحو الصابرة فلهذا لم يطلعه بما ذكر فليكن محل ما أتى به بعضهم الاول
ومحل ما أتاه الثاني اه بصري (قوله فلم يؤثر الرضا به) أي فله الرضا قل الزينة يظهر ان من مالوا واشترى
منه باعاً فمن الغشوة وقال للبائع هي نحاس اذا ظاهراً أن المراد من هذه العبارة أن فهاً نحاساً لان
جميعها نحاس وينبغي أن مثل ذلك مالوا باعاً شاشاً مثلاً وقال أنه علم فان أتم العمل الجمونه صرح ويرى مثعوالا
فله الرضا لم يدعياً كان في يد البائع لان الزيادة تعيب طبع الدهقها اه عش (قوله باقية) أي قول
المتن وهو في النهاية الاقوله أو أبقى قال عش ولعل الشارح أسقط علم امرأته أنه اذا أبقى في يد المشتري
فلا رده ولا أرض ما دام آتياً لجنجال حوده اه (قوله باقية) أي كان مائة أو ثلث الثوب أو كل الطعام
اه نهاية (قوله أو جنابة) ولومن البائع اه عش (قوله أبقى) عطف على هك المبيع (قوله أي بعد
قبضه) اه عش قال ذلك لانه لا يلزم من كونه عند المشتري أن يكون قبضه لحرز أن يكون البائع حتى الحس
واسقط المشتري قبضه فلا بد من قبضه فاسد وهو في يد البائع حكاً في ثلث انفسح العقد وبضمه ما اشتري
بيده للبائع لاستلزامه عليه بالاذن اه عش (قوله وان شرط عليه عتقه) كذا في ما علمنا من التسع
وهو وهم اعتبار الاعتاق مع شرط العتق عبارة عن النهاية ولو اشتراه بشرط عتقه أو اعتقه الخ اه وكتب عليه
عش ما منه قضيت أنه لو اشتراه بشرط اعتاقه أو طلع فعلى عيب قبل اعتاقه ودلأ أرض وفيه نظر لانه التزم
اعتاقه بالشرط ما يرمي بالحاكم به اذا امتنع وبعبارة ج يعقد قول المصنف أو اعتقه أو شرط عليه عتقه اه
ولم يذكر واعتقه وقضيتها أن شرط العتق كافي في اعتاقه ان الارشاد لم يبعثه اه ولعل نسخ الشارح
هنا متخففة ولا فائدة ما يندبها وان شرط الحصة الغاية (قوله أو كان بمن يعنى الخ) عطف على عتقه عبارة
عش قوله أو كان بمن يعنى الخ أي لم بشرط ائمة قبل امرأته لا يصح شرط امرأته يعنى بشرط العتق لعدم
امكان الوفاء بالشرط اه (قوله أو زوجها) عبارة عن النهاية ولو عرف عيب الرقيق وقدر وجهه لغير البائع ولم
اتم في موافقة تقدير الشارح (قوله فلا يصح) أي الشرط كل هو السابق فله الرجحان (قوله أو زوجها)

فلا يرأمن من ذلك وادعاء
لزم بطلان العقيد بطلان
الشرط يجمع كإيعام ماسر
في المناهي وتخرج بشرط
البراءة العامة شرطها من
صيب مبهم أو معين يعين
كبرص لم يرجه فلا
يصح لتفاوت الأغراض
باختلاف عينه وقدره ومجمله
ولا يقبل قول المشتري في
عيب ظاهر لا يخفى عند
الرؤية غالباً لم أثره بخلاف
ما لا يعين كزنا أو سرة فلا
ذكره لانه لا يراه ويعين أراه
إياه لرضاه به ويؤخذ من هذا
ود ما أتى به بعضهم فحين
أقبضه المشتري عتقه وقاله
استند من فحين يعاقل
رضيت بزيه قطع فيه
زينة فانه لارده به ووجه
رده أن الزينة لا يعسر
قدره في الدرهم بغير
مشاهدته فلم يؤثر الرضا به
تظهير ما تقرر (ولو هلك
المبيع) باقية أو جنابة أو
أبقى (عند المشتري) أي
بعد قبضه (أو اعتقه) وان
شرط عليه عتقه أو كان بمن
يعتق عليه أو وقفه أو
استولها أو زوجها

وَبَشِّرْ ذَلِكَ الْاِنْسَانَ بِاَنْ يَكْفِيَ اَخْبَارَ الْمُشْتَرِي بِهِ مَعَ تَكْذِيبِ الْبَائِعِ لَهُ فَالْهَ السَّبْكُ وَفِيهِ مَنَظَرٌ (٣٩٣) بِالنِّسْبَةِ لَخَرِّ الْعَقْ وَالْوَقْفِ وَالْاِخْتِزَامِ وَانْ

كذب (فعل العيب) الذي
ينقص الفاعل يتصلق بالخطأ
(يرجع بالأرض) لباس من
الرحس التي التي ويلاؤه
واد لاوام لن لأر شفه
روى يسع عظمه من جسنة
سكى ذهب يسع بوزنه ذهبا
جنان مسبار بعد تطفه لنقص
لثن قصير الباقي منه، مقابلا
يا كثر منه وذلك رابل
يفسخ العقود يسترد لثن
ويعمر بدل التالف على
العقد وقول الأسوى
وكذالو كان العتق كافرا
لاوش لانه لم يص من
الرفاهة قد يجرى به سرق
فيعود الملك مروديان
هذا انظر الدهو لمزونه
مشله لو وقتلا احتمال انه
سبيله عندهم واه والله
لورض حصة ماقاله كان
يعين عليه فرضه فيعتق
كافرا واعتيق السلم لا سرق
(وهو) أى الأرض متى
بذلك تعلقه بالأرض وهو
الخصومة (مؤمن منه) أى
المبيع فسحقه المذموم
من عنه ان وجد وتوان
عن عقال الغمة أخرج
عن ذلك البائع وعاد (نسبة)
أى الجزء (السنة) أى إلى
الثن (نسبة) أى مثل نسبة
(ماتصه) (العيب من
القيمة) متعلق بنقص (لو)
كان المبيع (سالميا) البها
فلو كانت قيمته باعيسا
وبه ثمانين فتنصه بالنقص
البها خص فيكون الأرض
لنا يصح من الثمن والثن

وضمه مرو جافا لمسترى الارض فان زال النكاح في الرد أخذ الارض وجهان وجههما أنه الرد ولا أرض
 أنه قال عس قوله مرد وقدر وجهه الخ فمفهومه أنه لو تزوجه البائع ثم اطلع فعلى العيب جازله الرد وهو
 شامل للذكر والانثى وقوله ولم يرضه أى البائع وقوله أنه أى المشتري وقوله الرد أى والمبيع مع الارض
 الذى أخذ من البائع ثلثا باخذ خلاف مقابلة شئ غيره ولا أرض أى حيث لا يبيع من الرد كأن طلق قبل
 النحول أو بعد ولم يعلل بيعها الا بعد انقضاء العدة والافادة بعينها من الرد وهو اه (قوله وبنت ذك)
 أى ثبت الهلاك وما عطف عليه ولو بصديق البائع (قوله اختبر المشتري) أى بالمو جبالا من
 الهلاك ونحوه اه عس (قوله وفيه نظر) وقد يجب بان يؤخذ أنه لا تنافي عدم كفاية اخباره الرجوع
 بالارض سم وعس (قوله بخلاف الخصاص) أى بخلاف ما ينقص العين للخصاص فلا أرض له لعدم نقص
 النقصان أه أسنى قول المتن (رجع بالارض) قال في شرح العباب ولو اشترى شاة وجعلها أخصيته وجعلها عابدا
 رجوع بارش على البائع ويكون له وقال الأكثر وبصره فى الاخصيه وهو مشكل جدواوى فرقيتها وبين
 العنق والوقف هاذى بغير ماله الاقلون انتهى اه سم وقوله فاذى الخى النهاية والمغنى ما وافقه (قوله
 لباس من الرد) انظره فى الاباق سم على حج ومرو وجهه اه عس (قوله لنقص المتن) أى لأنه لو أخذ الارض
 ينقص المتن لأنه جزء منه اه كرى (قوله لم يفسخ العقد) أى خورا اه عس (قوله وبستره) أى وبغير
 الخ وهذا الرد على العين فان ورد على الممتنع من غير بدل التالف واستبدل بجلس الزى وان فارق مجلس
 العقد اه مغنى (قوله فرضه معق الخ) بان يقول كذلك كل الملق والعنق كافر من لا أرض (قوله فى
 معق كافر) بالاضافة مع فسخ التاه (قوله أى الارض) أى فى قول المتن ولو تلف المتن فى النهاية الاقوله أو وجد
 عيبا قدما بالمتن (قوله فيفسخه) أى الجزع (قوله من عينه) أى المتن وكذا ضمير من خرج وعاد (قوله
 من عينه) أى شيئا كان أو متوقفا لو اشترى عبدا بعرض ثم اعتقه ثم اطلع فعلى عيبه اسحق للمضى اشتراه
 به شاة كان بائنا فان تاف العرض اسحق ما يقابل قدرا يخصص من قيمة العبد عس وسم (قوله وان
 عين الخ) أى فى المجلس أو غيره اه اسنى (قوله أى الجزع) أى قوله وأفهمه المغنى (قوله أى مثل نسبة)
 بالنصب على أنه مفعول علق والاصل نسبته اليه نسبتا لم نسبة الخ اه عس أقول بل هو بارش على حذف
 المعنوف والنعت وأقامه ما نصيف ان لا النسبة تمام المعنوف قول المتن (لو كان سلبا) متعلق بالقيمة أى من
 القيمة باعتبار حال سلامة المبيع (قوله اليها) أى القيمة متعلق بنسبة تجر وفعل قال المغنى ولو ذكره
 صاروا العباب وشرحه ولو عرف عيبا لرقى العبد والأمة وقد تزوجه وعمل فى الامانة كان تزويجها
 لغير البائع كماله الاسوى وغيره ولم يرضه البائع مرو جافا لمسترى الارض الا ان يقول الزوج قبل النحول
 ان ردك المشتري ببعض ما كنت طاق في الرد اذ اناك وجه البائع فله الرد عليه بانفساخ النكاح فان زال النكاح
 لموز الزوج ونحو ملافه فى الرد أخذ الارض من المشتري وجهان فى الجواهر عن المتولى وعبارته الى
 انقطع النكاح وضعت الكتابة فى رد المبيع والارض وجهان انتهى الذى بغيره انه الرد فى الصورتين
 من غير ارض على كل والى المانع كما هو الاطلاق أو لم يلزمه من وعمله ان لم تنقص فيه العين بالزوج والكتابة
 والا فلا رد ولو لمع الارض الا انضى المانع انتهى وانظر قوله والذى يقفه الجميع انز والارزوجة تختلف
 هل فى عيبها انز أو بدلا لعلق فى الثنا شيئا مثل الطلاق بعد النحول لا فى الأولى وبوقت احتراز فى المسئلة
 السابقة عن العدة بكون الطلاق قبل النحول كما كره فى قوله الا ان يقول الزوج قبل النحول الخ فينبغي ان
 محل جواز اذا انقضت العدة (قوله وفيه نظر) وقد يجب بان يؤخذ أنه لا تنافي عدم كفاية اخباره فى
 الرجوع بالارض (قولنا من رجوع بالارض) قال في شرح العباب ولو اشترى شاة وجعلها أخصيته وجعلها
 عيبا رجوع بارش على البائع ويكون له وقال الأكثر وبصره فى الاخصيه وهو مشكل جدواوى فرق
 بينهما بين العنق والوقف هاذى بغير ماله الاقلون انتهى (قوله لباس من الرد) انظره فى الاباق (قول المصنف
 زمن عنده) الظاهر أنه لا فرق فى المتن هذين كونه متعلبا أو كونه متوقفا فاذا انقص العيب خص قيمة المبيع

خمس الثمن فلو كان عشرين من وجع منه باربعة وانما لوجع بجزء الثمن لا بالتفاوت بين القبتين لئلا يجمع بين الثمن والثمن

في بعض الصور كذا كر
ولان المبيع مضمون على
السابع به فكون خرق
مضمون عليه بغيره كالحرق
يضمن بالدية وبعضه بعضها
فان كان قبضه رديجاً أو لا
سقط عن المشتري لكن
بعد طلبة على المعتد وأفهم
المتن ان هذا في ارض وجب
المشتري على البائع اما
عكسه كالأووجد البائع بعد
القصص بالمبيع عيباً حدث
عند المشتري قبله أو وجد
عيباً رديجاً بالثمن فان
الارض ينسب للقيمة لا للثمن
كبابي في شرح قوله من
طلب الامساك (والاصح
اعتبار أقل قيمه) أي المبيع
المتقوم جمع فيستوفى ثم
سب عليه فخطه بفقر الباه
ومثله الثمن المتقوم (من
يوم) أي وقت (المبيع الى)
وقت القبض لان قيمتهما
ان كانت وقت البيع أقل
فالزيادة في المبيع حدثت
في ملك المشتري وفي الثمن
حدثت في ملك البائع فلا
تدخل في التقويم أو كانت
وقت القبض أو بين الوقتين
أقل فالنقص في المبيع من
ضمن البائت وفي الثمن من
ضمن المشتري فلا تدخل
في التقويم وما صرح به من
اعتبار ما بين الوقتين هو
المعتد وان تاريخ فيه جمع
(تقريبه) * اذا اعتبر في قيم
المبيع أو الثمن

اللفظة وقال كل من المرو والشرح والوضا في تمام قيمة السلم لكان أولى لان النسبة لا بد فيها من مسوب
ومنسوب اليه ولكنه تركها ليعلمها اه أي من ذكر المنسوب اليه في الثمن (قوله في بعض الصور كذا كر)
أي في هذا المثال فان تفاوتت قيمتين عشر وثمانون وهي قدر الثمن اه سم (قوله بعد طلبة) قال في شرح الر
ثم يحتمل أن تكون المطالبة على الفور كالأخذ بالشفعة لكن ذكر الامام في باب الشك بأنه لا يتعين له
الفور بخلاف الرد كذلك لزركشي اه سم أقول قوله لا يتعين الفور الخ لظاهر كلامه ما عدا هذا لانه
جعل الأول مجرد احتمال والثاني المنقول وبعبارة الشارح أي مر على شرح البهجة واستحقاقه بطلانه ولو
على التراخي انتهى ومثله في شرح المتأخر عند قول المصنف والرد على الفور اه ع (قوله أما عكسه) بأن
وجب الارش للبائع على المشتري (قوله قبله) أي الفسخ (قوله أو وجد عيباً رديجاً الخ) لا يلزم هنا المذخور
السابق في سبأ شترى لان غاية الأمر أن يزيد الثمن للبائع اه سم (قوله فان الارش) أي الواجب للبائع
(و) (قوله ينسب للقيمة) معناه أي بأن يكون الارش قدر التفاوت بين قيمته على ما قيمته بما لحاقه ولو زاد
على الثمن اه ع (قوله لا للثمن) هذا الايجاب والقي في ظاهر في الأولى دون الثانية فان المتبادر فيهما من نسبة
الارض للقيمة أن يعتد به أن يؤخذ بنقص العيب من قيمته في ما عني نسبته هذا النقص الى الثمن حتى ينفي
انتهى سم ويمكن أن يقال ان معناه أنه يرجع جزء من المبيع نسبته اليه كنسبة ناقص العيب من قيمة
الثلث لو كان سلباً الباهل قياس ما قبل في أرض المبيع اه ع وفيمن التكلف ما لا يخفى ولعل الأولى أن
يجاب بان قول الشارح لا الثمن مالة والسالبة لا تقتضي وجود الموضوع (قوله كبابي الخ) كلامه هناك
لا يشمل قوله أو وجد عيباً رديجاً بالثمن اه سم قول المتن (والاصح اعتبار الخ) أي لان الفرض اضار البائع كما
سأقضي عن الامام واعتبار الأقل بوجوب زيادة الارش المضر به كما يظهر بما نحن ذاك في الامثلة على ما ساقى اه
(قوله أي المبيع المتقوم) انظر ما وجه هذا التقيد وماذا يفعل لو كان المبيع مثلاً فراجع اه رشدي
ويظهر أن التقيد المذكور وانما هو لاجل أن المنظور هنا ناقص المبيع من حيث القيمة فهو كالنقص في الكلام
في نقص الصفة كما تقدم في شرح ثم علم العيب وحاشيته (قوله فان زيادة في المبيع حدثت الخ) هذا الايجاب ان كان
الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع له حيثئذ لا يزال الا من حين الاجزاء وانقطاع الخيار وقوله وفي الثمن
حدثت في ملك البائع هذا الايجاب ان كان الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع له حيثئذ لا يزال الا من حين الاجزاء وانقطاع الخيار وقوله وفي الثمن
حدثت في ملك البائع هذا الايجاب ان كان الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع له حيثئذ لا يزال الا من حين الاجزاء وانقطاع الخيار وقوله وفي الثمن

ملا رجوع المشتري بخمس الثمن المتقوم في ملك خمس عينه ان كان موجوداً فان كان معدوماً رجوع بخمس
فيمتد ويعتبر فيها الأقل كما تقرر في المبيع فليتأمل (قوله كذا كر) أي في المثال فان تفاوتت قيمتين عشر وثمانون
وهي قدر الثمن (قوله لكن بعد طلبة) قال في شرح الرض ثم يحتمل أن تكون المطالبة على الفور كالأخذ
بالشفعة لكن ذكر الامام في باب الشك بأنه لا يتعين له الفور بخلاف الرد كذلك لزركشي انتهى (قوله
أو وجد عيباً رديجاً بالثمن) لا يلزم هنا المذخور السابق في جانب المشتري لان غاية الامر ان يزيد الثمن للبائع
(قوله ينسب للقيمة لا للثمن) هذا الايجاب والقي في ظاهر في الأولى دون الثانية فان المتبادر فيهما من نسبة الارش
لقيمته ان يعتد به أن يؤخذ بنقص العيب من قيمته في ما عني نسبته هذا النقص الى الثمن حتى ينفي
(قوله كما) أي عباره ثم حيث وأجنبنا الارش الحادث لا تنسب الى الثمن بل يرد ما بين قيمة المبيع وميبا العيب
القديم وقيمته عيباً به وبالحدث بخلاف ارش القديم فان نسبته الى الثمن كما انتهى ولم يرد على ذلك وهو
لا يشمل قوله أو وجد عيباً رديجاً بالثمن (قول المصنف والاصح اعتبار أقل قيمه الخ) أي لان الفرض اضار
البائت كسبأ في عين الامام واعتبار الأقل بوجوب زيادة الارش المضر به كما يظهر بما نحن ذاك في الامثلة على
ما ساقى انتهى (قوله المتقوم) كذا اشارة الى ما يأتي في قوله الا في قوله تلف الثمن دون المبيع ودهو أخذ من
الثلث أو خمسهم وقد يتعلق أيضاً بقوله آتفاً ووجد عيباً رديجاً بالثمن فليتأمل (قوله حدثت في ملك
المشتري) هذا الايجاب ان كان الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع له حيثئذ لا يزال الا من حين الاجزاء أو
انقطاع الخيار (قوله حدثت في ملك البائع) هذا الايجاب ان كان الخيار للبائع وحده لان ملك المبيع له حيثئذ

المبيع ولو صالحا لم يباع بالارث أو غيره عن الردم بصلح لانه خيار فمخ فاشبهه بخيار التروى في كونه غير
مقوم وليس بمثل الدلالة انما سقط بعوض ولم يسل الا ان علم بطلان المصلحة فيسقط الردم بصلح
ان له الردم اسما للمبيع وطلب الارش ولا يأتى بمخمن من الرد دفع الارش اه مفسى (قوله لا نذلت) أى
مثل الثمن أوقفته (بيله) أى الثمن التالف المثل أو المتقوم (قوله ومرا اعتبار الاقل) أى يقال بمثله هنا
اه عش (قوله فيما بين وقت العقد) الاول على ما فى النفس والاشمن من وقت البيع ثم هذا صادق بما
اذا كان الثمن المتقوم فى القصة عند العقد ثم عينه واقبضه ثم تم بعد كلام من شرح الرض مانصه وقضية
هذا انه لو كان الثمن متوقفا فى القصة عند العقد ثم عينه واقبضه ثم تلف رد قمته أقل ما كانت من العقد
الى القبض اه (قوله ما لوى) أى الثمن كلاً أو بعضاً بشرط قوله الا في بعضه أو كسره (قوله
له) أى المشتري (الر جوع في عينه) أى رد العدول بالراضى الى يده على ما يفيد التعبير به الخ اه
عش (قوله رجع) أى المشتري (قوله ببعضه أو كسره) أى الثمن (قوله ان وجدته ناقص الخ) قال في شرح
العيب وشارك ما يأتى من أن نقص المبيع أدى نقص يطل رد المشتري بعيب قد تقدم لكونه من ضمانه
بانه تم اختار الرد والبائع هنا لم يختبر مومن ثم لو اختار رد الثمن المعين بالعيب انعكس الحكم فيضمن نقص
الصفة ولم يضمن المشتري نقص صفة المبيع انتهى وتوله فيضمن نقص الصفة قضية طلاقه أنه حيث لا رد
فهر او قس المبيع خلافه سم على ج اه عش (قوله كان حديثه) أى بالثمن (قوله كأنه يأخذ) أى
المشتري بالثمن (قوله نقص) أى وصف الثمن (قوله بجنابة الجني) أى غير البائع والمشتري (قوله أى يضمن)
احتراز عن نحو الخربى (قوله استحق الارش) أى على البائع وهو الرجوع على الجاني اه عش
(قوله تم فسخ) أى فسخ المشتري العقد (قوله رجع عليه بيله) أى رجع المشتري على البائع ببدل
الثمن والغرض ينمو بين الأبرار أن البائع تدخل في يد من من جهته المشتري ثم وجبهه بقدر الألف الأبرار فان
البائع لم يدخل في يده شي من جهته المشتري حتى رده أو بيله اه عش (قوله بخلاف ما لو أبرأ منه) أى
فلا يرجع بشئ ولو أبرأ من بعضه فالحق أنه لا يرجع بقسط ما أبرأ منه ورجع بقسط الباقي اه سم
(قوله ولو أبرأه) أى الثمن وكذا خبر يرجع (قوله للموذى) خلافاً للنهاية عبارة سم الذى فى الرض
هنا أنه يرجع للمشتري وانه قد مضى الشهاب الرولى اه (قوله فى المبيع) الى قول المتن فلا بد من النهاية
(قوله لم يكتسب) أى اوجن بعضه اه ثم اية (قوله او بعد تزوجه) أى عند شراى البائع اه ثم اية وقال
عش مفهومه ان الارش اذا كان عند البائع والظاهر انه غير مراد وانما المراد انه يفسخ العقد ويسترد
الثمن اه عبارة الرشيدى التقييد بغير البائع انما تظهر ثمرته فى قول المصنف بعد فان عاد الملك ظله الرداء
مفهومه انه اذا لم يعد الملك أى او نحوه كالفكك الرهن ليس له الرد فكانه يقول محل هذا اذا كان الرهن عند
غير البائع وكذا فى قوله أو أبرأه ولم يرض البائع فلا أثر له بما بالنسبة لثمن الارش اذا لارث سواء كان الرهن
عند غير البائع وهو ظاهر او عند البائع لانه متمكن من الرد فى الحال سواء رضى البائع بالمرحس أو لم يرض

(أوقفته) ان كان متوقفا
لان ذلك بيله ومرا اعتبار
الاقل فيما بين وقت العقد
الى وقت القبض أى لوى
فه الرجوع في عينه سواء
أكان معينا فى العقد أم
عما فى التصرف المجلس أو
بعده وحيث رجع بعضه
أو كسره لا أرش له على البائع
ان وجدته ناقص وصف كان
محدث به شلل كأنه يأخذ
من يادته المتصلة بجنابا ثم
أن كان نقصه بجنابه أجنى
أى يضمن كالمظهر
استحق الارش ولو وهب
البائع الثمن بعد قبضه
للمشتري ثم فسخ رجع
عليه ببدله بخلاف ما لو أبرأ
منه فظهر ما يأتى فى الصدفان
ولو أبرأه أصل عن محجوره
رجع بالغرم المصحوب
لقدرته على تملكه وقبوله
أو أجنى رجوع الموذى
لان التصرف اسقاط الرهن
مع عدم القدرة على التملك
وانما قدر الملك لضرر ورة
السقوط عن الموذى عنه
(ولو علم بالعيب) فى المبيع
(بعذر والملك) عنه
بعوض أو غيره (الخ غير)
وهو باق بحاله فى يد الثاني
أو بعد نحوه

المتعطل ذلك أول مرض به لعلم اليأس من الردق تأمل اه (قوله وأما علاج) أو كذا به صححة أو غصبه اه
 ثم بابه (قوله والعيب الأباقي) أي والأفوه عيب حدث فله أرش العيب القديم فأن توضيه البائع مع الحادث
 فلا أرش عليه في الحال فان هلك آتقافه على البائع الأرض كذا في العباب ولم يرد الشارح في شرحه على
 تقر بروعيل قوله فله أرش العيب القديم بقوله لأنه آيس من الردق حيث حدث عيب الأباقي بيده اه سم
 عبارة السدم قوله والعيب الأباقي أي ولو لمع غيره مختلف ما لو كان العيب غير الأباقي فقط فان الأباقي حيث
 صحت ما منع من الرد فلا تميز فيه جميع التفاصيل التي التي من جلتها الرد بعد العود اه (قوله وأما حارته)
 قال في شرح العباب أي لغير البائع كما يحته الزركشي انتهى اه سم (قوله ولم يرض البائع الخ) قال في
 العباب وشرح حارته رضي به البائع مؤخر أي مساوئ المتعطله الأجلوة واكتنه ظن أن الأجلوة قد فسخ ثم علم
 خلافه أنه لا بأس به فله رد الفسخ كذا في الأثر قال كلو رضي بالفسخ بالعيب ثم علم أنه كان حدث عند المشتري
 عيب بخلاف الفسخ بالأقالة فإنه وجع بارش الحادث ولا رد الأقالة انتهى وعليه فمفرق بين الأقالة وما ههنا به
 فسخ لأن سبب فسخه عن رد مختلف ما عن سببه أنه إذا كان ما يطله على به ثم قال أما إذا رضي به مسلوها ولا
 ظن ما ذكرناه رد عليه ولا يطالب المشتري بأجرة تلك المدة كما قضاه كلامهم هنا في نظر ما على سم على
 اه عش قول المتن (في الأصح) وعلى قول تعدد العود تلفاً واعتقاد وجع بارش المشتري الثاني على
 الأول والأول على ما فعلوه الرجوع عليه قبل الغرم الثاني ومع ابرائمه اه معنى وقوله وأنه الرجوع عليه
 الخ بخلاف الألفية عبارة وليس له شترى الثاني رد على البائع الأول لأنه لم يملكه فأن استرده البائع الثاني
 وقد حدث به عيب عنده من اشتريه من أي البائع الثاني غير البائع الأول بين ما عثر جامعاه عيبه الحادث
 وتسليم الأرض له أي أرش العيب القديم للبائع الثاني ولو لم يقبله البائع الثاني وطولب الأرض أي أرش
 القديم رجوع على بائعه أي الأول لكن بعد التسليم أي للأرض كذا في أصل الروضة اه (قوله وغش الخ)
 عبارة الغش وغش غيره كمن هو اه (بأنه وكل من العلتين) أي التعبير من في الاستدلال استدراك الظلمة
 والغش (قوله فيه) أي المشتري في البيع قول المتن (فله الرد) أي ولو طالت المدد ما لم يحصل بالبعد
 مثلاً مضى بوجوب نقص القيمة اه عش (قوله وأنه كل من العلتين) أي علم اليأس من الرد واستدراك
 الظلمة اه وشدي قول المتن (والرد على الفور) * (فرع) * لا بد لناطق من اللفظ فتمسخت البيع
 ونحوه * (فرع) * لو طلع على العيب قبل القبض باعتقه الفوراً أيضاً اه سم على منعه ولعله احتذر
 باللفظ عن الإشارة من الناطق أما الكتابة فتمسكت به كذا ومران الفسخ كما يكون باصرح يكون بالكتابة
 اه عش (قوله إجماعاً) إلى المتن في المعنى (قوله في المبيع العيب) أي رد المشتري المبيع العيبين أي أو
 البائع الثمن العيبين اه رشدي (قوله المعين) أي في العقد عيباً لحق اه عش (قوله فأن قبض شيئا
 في القيمة الخ) قال في شرح العباب ونعتان محل ضعف القول بملك المبيع أي في القيمة بالقبض ما إذا حصل عيبه

أو أباقي والعيب الأباقي أو
 الجرحه ولم يرض البائع
 بأخذ مؤخر (فلا أرش) اه
 (في الأصح) لأنه لم يرض
 من الرد أنه قد بعهده وقبل
 لأنه استدراك الظلمة
 وروح كل وجع عليه
 وعبارة بعض الأصحاب
 وغش كغش وكل من العلتين
 فاستدلوا به جواز قصد
 ذلك الذي لا يقاتل به كما هو
 واضح خلاف ما فهم فيه
 لأن الفسخ لا رجوع له
 الأعلى ظلمه ثم أي الغش
 قال أن الطلاق ذلك فاستدرك
 وطالبه بنحو ما ذكرته (فان
 عاد الملك) فيه (فله الرد)
 لا مكانه سواء أعاد إليه بالرد
 بالعيب ولا خلاف فيه
 له والكل من العلتين أم
 بغيره كبعض أو بصفة أو
 أو لئلا يظن أنه زال المانع
 وقيل بأن كذا فله بغير الرد
 عيب فلا رد لأنه استدراك
 الظلمة ومرانه ضعيف
 (والرد على الفور) إجماعاً
 ونحوه في المبيع العيبين فان
 قبض شيئا في القيمة

يقول بسم أو سلم فوجهه مع ما كان يتردد في قولنا الأصح أنه لا علمك إلا بالرضا بعينه ولا نه غير معقول عليه ولا يجب فور في طلب الأرض أيضا كبحثه ابن الرضوي أن أخذته لا يؤدى إلى ضعف العقد ولا في حق جاهل بأن له الرد عند بقر بأصله وهو من يخفى عليه خلاف من يتطاول من أهل الفقه أو ينشئه بعيدا عن العلماء أو أن الرضى الغرور كان عاميا يخفى على مثله قال السبكي أو جعله ولا بد من جهته في الشكل ولا مشترك خصوصا مشغوعا والشيع حاضر فانتظر هل يشع أولا وفي مبيع أبق تأخر مشتر به لعوده فله رد إذا عاد وان مروح باسقاطه ومرا لا يراه ولا أن قاله البائع أن يسل علك النيب وأمكن في مدة لا تقابل بأجرة كإثبات نقل الجارة المدفون في مشتر ركوبا قبل الحول فوجد به عينا فدها ومضى حول من الشراء فله التأخير لإخراج الزكائن غيره لعدم تمكن من الرد قبله لأن تعلق الزكاة به عند عيب حدث وفي مشتر آخر تم علم العيب ولم يرض البائع به مملوب المنفعة فله التأخير إلى انقضاء مدة الإجارة أو شريح في الرد عيب غير من إثباته فانقل للرد عيب آخر فله لعزده باشتغاله بالأول وإذا وجب الغرور (فليبادر على

أما إذا علم عند القبض فبقيته عليه بغير دفعه كإلزامه بغيره انتهى اه سم (قوله نحو بسم الخ) أي كسحق وصفه وخلع (قوله أنه لا علمك إلا بالرضا الخ) فبقيته أن الغرور لا ينافي معقول العلم بالعيب ملك البائع فيصير دهاله وإن رضى المشتري به مع ما كان يصرفه بسم أو نحو ذلك العلم بعينه باطل والظاهر خلاف هذه القضية في الشقين اه عش (قوله أيضا) أي لا يجب في رد ما عطف عما في التهمة اه عش (قوله وهنر) وينبغي أن من العذر ما لو افتادفت بان الرد على آخره وغلب على ظنه صدق قول لم يكن أهلا للاعتناء بطل خبايره بالتأخير وينبغي أن من العذر ما لو رأى جنازة قطر بقه فسد على علمه من غير تعريضه وانتظاره بخلاف ما لو صرح بذلك أو انتظر فلا يعذر وهذا كله حيث عرض بعد الاندخ في الرد ولو كان ينتظر جنازة فوعلم بالبيع عند الشرع في التحجير اعتقره ذلك كانتظار الصلاة الجماعة اه عش (قوله بخلاف من يتطاول) أي مخالطة تقضي العادة بغير تمتد ذلك فلا يعذر اه عش (قوله أن كان عاميا الخ) أي ولو كان يتطاوله العلم أن هذا ما ينبغي على كثير من الناس وبدل عليه ترك التقيد بها اه عشرين من شين (قوله أو حوله الخ) عطف على قوله بخفى الخ اه عش ويحتمل أنه عطف على قوله عذر قال النهاية قال الأذوي والظاهر أن من بلغ منحنى أو فاق رشدا فاشترى شيئا ثم أطلع على عيبه فادى الجهل بالخيار أنه يصدق بينه كالنائب بالبدلية اه قال عش قوله فاشترى الخ أي قبل مضي مدة يمكنه فيها التعلل عاذة اه (قوله حاضر) أي في البلد (قوله فانه نظره) أي مدة تغلب على ظنه بواغيه الحسب فيها اه عش (قوله أبق) أما بصيغة تاسم الفاعل كجلى النهاية عبارة ولا في مبيع أبق أو مغبوب اه قال عش قوله في مبيع أبق أي وصيه الألق اه وما يصفه المصطفى كجلى المصطفى عبارة ولو اشترى بعد اتفاق قبل القبض وأجاز المشتري البيع ثم أراد الفسخ فله ذلك عالم بعد الإزالة اه (قوله باسقاطه) أي الرد فبقيته مره أما إذا سقط الرد في غير هذين أي أبق والمغبوب سقطاوان عذر بالتأخير (قوله ومرا أنه لا يراه) أي احتمال العود (قوله ولا أن قال الخ) أي لا يجب فور أن الخ عش (قوله في مدة لا تقابل الخ) مفهومه أن المدفون كانت تقابل بأجر وطالب البائع تأخيرها أو إجماله المشتري سقطا حقه وقد يتوقف فسه بان التأخير أو مغبوب بطلب البائع فلا ينسب المشتري في حاله وشا العيب ومفهومه ما ضاؤه لو أمكن أن لا ينفق في مدة لا تقابل بأجرة ولم يرض البائع بالتأخير فله الهاسق خصال المشتري وإن لم ترد المدفون على ثلاثة أيام كبر ومغوه اه عش (قوله فله التأخير الخ) نعم أن تمكن من آخر له أو لم يفعل بطل حقه اه نهاية (قوله أنه انقضاء مدة الإجارة) أي وإن طالت كسعين سنة حيث لم يحصل فيها المبيع عيب في بد المستحراه عش (قوله فله) أي الرد عيب آخر اه نهاية قال عش هذا شامل لما لو علم بالعيب مع عطف الرد بإحدهما فخرج عن إثباته فله الرد بالآخر وإن لم يعلم البائع به قبل اه قول المتن (فليبادر على العادة) بغيره باعتبار عادته في الصلاة تطول ولا وغيره وفي قدر التنقل وإن خالف عادة غيره لأن المدفون إلى ما شعر بالأعراض أولا وتغير عادته بالزاد عليها تطول ولا وقد راعى العلم بالبيع بشعر بذلك ومن لم ترد على عاقبته مروح على جبر يذوق فيها الاختلاف عادته أن ينظر إلى ما قصد من قبل الإطلاع على العيب فلا يضره وأنه لو لم يكن له قصد أصلا يضره أيضا لأن ما فعله صدق عليه أنه من عادته وأنه لا يكفي ههنا في العادة من واحدة بل لا بد من التكرار بحيث صار عادته اه عش (قوله ولا يورس) أي قول المتن ولو تركه في النهاية الإقوبة الشرع في ما إلى المتن وكذا في المعنى الإقوبة ولو تفقه فيها يفتأ فله وقوله ولا التأخير إلى المتن

انقضاء كلامهم ههنا في نظار الخ اه (قوله فان قبض شيئا عما في التهمة الخ) قال في شرح العباب وبقيته من محل ضعف القول بذلك المبيع أي في التهمة بالقبض ما إذا جهل عيبه أما إذا علم عند القبض فبقيته أنه عليه بغير دفعه كإلزامه بغيره اه عشرين من شين (قوله كبحثه ابن الرضوي) وقدمنا نقله عن الإمام في الكلام على قوله ولو هلك المبيع الخ (قوله فله التأخير لإخراج الزكاة) نعم أن تمكن من إخراجها لم يفعل بطل حقه مروح (قول المصنف فليبادر على العادة الخ) بغيره باعتبار عادته في الصلاة تطول ولا وغيره موفى قدر التنقل وإن خالف عادة غيره لأن المدفون إلى ما يشعر بالأعراض أولا وتغير عادته بالزاد عليها تطول ولا وقد راعى العلم بالبيع

الامر الى المرافعة فانه فيكون الاتيان الى المرافعة لازماً من حيث انه مقرر (قوله ويجعل التغيير الخ) المعتمد
 انه اذا تلى البائع أو وكيله أولاً جاز تركهما والعدول الى الحاكم اه سم (قوله والاثنين الخ) وانظر لولي
 البائع وتركه لو كبله او عكسه هل يضر أولاً ويظهر كلامهم انه يضر ويأبى أن مثله في الضرر مالم يلق المروك
 وعدل عنه الى الكل بخلاف ما لو قصد ابتداء الذهاب الى واحد منهما فانه لا يضر حيث استوفى المساقات اه
 عش (قوله نعم) الخ قول المازن ويشترط في النهاية الاقوله واستثنى الى المازن وقوله ولا يلزمه الى وانما يلزمه (قوله
 ثم من يشهد) المتحجوز التأخير وان وجدتهما أولاً لا يضر بما اوجبه على المرافعة فالاتيان الى الحاكم أولاً
 اقرب الى فصل الامر لكن حيث تمكن الاشهاد على الفسخ وجب وان لم يكن وجد احدهما وحيداً يسقط
 وجوب الفورق انما أحدهما والحاكم اه سم (قوله جاز له التأخير الى الحاكم) اي الذي بالبلد اه سم
 (قوله لان احدهما قد يصحده) قياس هذا التعديل انه لولي البائع أو وكيله أولاً جاز له تركهما والعدول
 الى الشهود وانه لو لم يلق احدهما أو كتمنا الذهاب الى المولى الشهود جاز له الذهاب الى المولى الشهود ووجه
 الذهاب الى الشهود وان كان محلهم ابعد من محل احدهما وهذا غير ما يأتي عن شرح العبدية قطع اه سم
 (قوله ولا يدعى) اي قوله وانما جعلت في المقي الاقوله ولا يلزمه الى المازن (قوله ثم يطلب غيره) اي ليرد عليه اه
 معنى (قوله لا يرى القضاء بالعلم) اي بأن لم يكن يجتهد اه عش وهذا التصريح على مختلر النهاية
 خلافاً للشارح كما يأتي (قوله لانه يصير شاهداً) اي وتظهر غيره نه فيمكول وقعت الدعوى عن غيره أو اختلف
 القاضي المشهود عنه من محكمه اه عش (قوله على أن يحمله لا يتخلو البائع شهود) فقد قال في الانوار
 ولو اطاع عليه في مجلس الحكم فخرج الى البائع ولم يفسخ بطل حقه ولو اطاع بحضرة البائع فتركه ورفع الى
 القاضي لم يطل كفى الشفعة قال في الاسماء وانما يتغير بين الخصم والحاكم ان كانا حاضرين بالبلد فان
 كان احدهما غائباً تبع الحاضر كذا شرح مر وقوله بطل حقه ظاهر وان خلا مجلس الحكم عن الشهود
 وامكنه الخروج منه والاشهاد بطل حقه على الفسخ مر اه سم اي ووجه جبراً من انه يصير شاهداً الخ
 ويظهر ان محل بطلان حقه ذلك اذا كان القاضي لا يخطب شيان من المال وان قل والا فلا يكون مدبره الى البائع
 مستقلاً رد اه عش قول المازن (وان كان غائباً) سواء كانت اسافة في بقاء بعيد اه معنى وفي عش
 ما نصنا على في التناظر الحاضر بالبلد اذا تخيفه به بالغائب عنها انتهى شرح الروض اه قول المازن (رفع
 الى الحاكم) يعني مالم يكن غائباً ولا وكيله بالبلد ولا كما هو حال الشهود فهل يلزمه السفر اليه أو الى الحاكم اذا

بالبلد وذهب اليها كم يغيرها سقط حقه (قوله ويجعل التغيير الخ) المعتمده اذا تلى البائع أو وكيله أولاً جاز له
 تركهما والعدول الى الحاكم (قوله ثم من يشهد) المتحجوز التأخير وان وجدتهما أولاً لا يضر بما اوجبه
 الى المرافعة فالاتيان الى الحاكم أولاً اقرب الى فصل الامر لكن حيث تمكن الاشهاد على الفسخ وجب وان لم يكن
 وجد احدهما وحيداً يسقط وجوب الفورق انما أحدهما والحاكم (قوله جاز له التأخير الى الحاكم) اي الذي بالبلد اه سم
 (قوله لان احدهما قد يصحده) قياس هذا التعديل انه لولي البائع أو وكيله أولاً جاز له تركهما والعدول
 الى الشهود وانه لو لم يلق احدهما أو كتمنا الذهاب الى المولى الشهود جاز له الذهاب الى المولى الشهود ووجه
 الذهاب الى الشهود وان كان محلهم ابعد من محل احدهما وهذا غير ما يأتي عن شرح العبدية قطع اه سم
 (قوله ولا يدعى) اي قوله وانما جعلت في المقي الاقوله ولا يلزمه الى المازن (قوله ثم يطلب غيره) اي ليرد عليه اه
 معنى (قوله لا يرى القضاء بالعلم) اي بأن لم يكن يجتهد اه عش وهذا التصريح على مختلر النهاية
 خلافاً للشارح كما يأتي (قوله لانه يصير شاهداً) اي وتظهر غيره نه فيمكول وقعت الدعوى عن غيره أو اختلف
 القاضي المشهود عنه من محكمه اه عش (قوله على أن يحمله لا يتخلو البائع شهود) فقد قال في الانوار
 ولو اطاع عليه في مجلس الحكم فخرج الى البائع ولم يفسخ بطل حقه ولو اطاع بحضرة البائع فتركه ورفع الى
 القاضي لم يطل كفى الشفعة قال في الاسماء وانما يتغير بين الخصم والحاكم ان كانا حاضرين بالبلد فان
 كان احدهما غائباً تبع الحاضر كذا شرح مر وقوله بطل حقه ظاهر وان خلا مجلس الحكم عن الشهود وامكنه الخروج منه
 والاشهاد بطل حقه على الفسخ مر (قول المصنفون ان كان غائباً) يعني مالم يكن غائباً ولا وكيله بالبلد ولا كما هو حال الشهود فهل يلزمه السفر اليه أو الى الحاكم اذا

وجعل التغيير بين البائع
 ووكيله والحاكم مالم يتر
 على أحدهم قبل والاثنين
 ثم لومر على أحد الاثنين
 قبل ولم يكن ممن يشهد
 جاز له التأخير الى الحاكم
 لان أحدهما قد يصحده
 يدعى حسده لان غيره
 بالبلد لم يفسخ بغيره ثم
 يطلب غيره ويفعل ذلك
 ولو عسدين ليرة القضاء
 بالعلم لانه يصير شاهداً على
 ان يحمله لا يتخلو البائع
 شهود (وان كان) البائع
 غائباً عن البلد ولا وكيل
 له بها (رفع) الامر الى
 الحاكم

ولا يخرج حضوره فيقول اشترى بتمن فلان الغائب بمن كذا ثم ظهر به عيب كذا (٣٧١) ويشتم المبتدع على ذلك كما هو معلقه فان

الامر سوى ذلك لانه قضاء على غائب ثم يفسخ ويحكم له بذلك فيقول التمن دينا عليه ان قضى وبأخذ المبيع ويضعه عند عدلو يعطيه الثمن من غير المبيع ان كان والا باعه فيه وليس للمشتري حبس المبيع بعد الفسخ الى قبضه التمن بخلافه فيما يأتي لان القاضي ليس بخصم فيؤمن بخلاف البائع واستثنى السبكي كابن الرقعة هذا من القضاء على الغائب يجوز ارفع قسب المسافة كاقضاء اطلاقهم هنا وخالفهما الاذري فقالوا به لا وكفى ورفع يستند الفسخ عند القضاء وفصل الامر (والاصح انه) اذا عجز عن اتياء الموضع مثلا او امكنه الطريق الاشهاد بانه بالاشهاد) ويكون واحد لعطفه على الاوجه على الفسخ ولا يكفي على طلبة وان اقتضاه كلام الرافعي واعتمد جماعة قلن قدره على النسخ بحضرة الشهود فتأخيره حينئذ يشعر بالرضاه وانما لم يرض الشفع الاشهاد على الطلب اذا سأل الى احدثه لانه لا يستفيد به الاخذ وانما القصد منه اظهار الطلب والسر يفي عنه وهنا لتقصير قسمة الرادوي يستدل به بالفسخ بخضرة الشهود فاذا تركه

امكنه ذلك بلا مشقة لا تقتل وقد يفهم من المقام الزوم سم على ج ا ه ع (قوله ولا يخرج حضوره) ينبغي ولا للذهاب اليه ا ه سم (قوله يقيم البينة) (قوله يحلفه) أي وجوبها فيها ا ه ع (قوله ثم يفسخ) أي المشتري هذا ان لم يفسخ قبل والا تخبر به كقول ظاهر سم على ج ا ه ع (قوله علمك قضاءه) أي البائع ا ه ع (قوله وبأخذ المبيع) أي الحاكم (قوله عند عدل) أي لو لم يفتري ا ه ع (قوله والا باعه) عارض شرح الروض وانما لم يقض من المبيع ابتداء لاغتنامه مع طلب المحافظة على بقائه لا خصال أنه لا حاجة به اليه اذا حضر ا ه ع (قوله فيبائى) أي بى ا ب المبيع قبل قبضه الم في شرح وكذا عار به وهو اخذ بسوم (قوله واستثنى السبكي الم) اعتمد المقيرو (قوله وخالفهما الاذري الم) اعتمدته النهاية (قوله حينئذ) أي حين قرب المسافة (قوله لا لقضاءه) أما القضاء وفصل الامر في وقت على شرط القضاء على الغائب فلا يقضى عليه مع قرب المسافة ولا يباعه الا لتعز ز او قوار ا ه غيبة (قوله مثلا) أي والغيبة أو خوف العدو لا تبين (قوله) ويكفي واحد لعطف الم) قد يؤخذ منه ان لا حاجة له بان كان قاض يحكم بشهود من ثروا ث نقل عن تلمذه بعد الوقت انما الشارح بحثنا في الموضع وان هذا الاطلاق محمول عليه انتهى ا ه سدعمر وكلام للمتن كالمرجع في كتابه الواحد مطلقا بانه او بدل لعطفه معه كقوله ابن الرقعة فهو الظاهر وان قال الرادوي بان لا يحكم من لا يحكم بالشاهد واليمين ا ه قال النهاية ولو اشهد مستور بن فاما ما قبلين فالوجه الاكتفاء به على الاصح ا ه قال عرش قوله مر فالوجه الاكتفاء به أي فلا يستند قضا الدلعزده لان ما يجب قبضه في ثبوت الفسخ ومثل ذلك ما لو بائنا كافر بن أو رقيقين ا ه وهذا يؤيد أيضا كتابه الواحد مطلقا قول المتن (على الفسخ) قال شرح العبد بقره ردت المبيع أو فسختمه لا من ثم قال الاذري وغيره لا بد للناطق من التعديل على الرادوي يصح قوله بان الصلاح عن الفسوخ أو صور غير العبد ان يقول ردت به بالعيب على فلان لم يفته الاخبار عن الرادوي بل رده أي ان لم يعذر بمجهله سم على ج وقوله الفراوي بضم الفاء نسبة الى الفرواية لا بد يعرف خراسان ا ه ع (قوله الى احدثهما) أي المشتري والحاكم (قوله لا يستفد به) أي بالاشهاد على الطلب (قوله يعني به) أي من الاشهاد (قوله لم توكله) كذا في المنهج ولم يذكر في الفروض ولا في شرحه ولا في غيره مما هو في كلام الشارح بان توكله لا يرد على روعه الرادوي نسبة بل لا يساويه مع أنه اذا قدر على الاشهاد شذو وجب فان قلنا زوم الاشهاد يطل فائدة التوكيل قلت لو سلم ابطالها في هذه الحالة فلا محذور ا ه سم (قوله حال توكله الم) أي في الرادوي وحده العدل ان العدل وليس المراد انه يجب عليه تحري اشهاد من ذكر والحال هذه بل ان وجد من ذكر اشهدوا فلا ا ه على (قوله او عذره لعموم مرض) انظر مع قوله السابق لرض مثلا ا ه سم أي وهو مكر معه (قوله وقد عجز عن التوكيل) ما فائدة قلت قد يجهل مع ما تقدم من اشتراط الاشهاد ولو لم يحال التوكيل سواء كان اعذارا لا انتهى سيد عمر وأما قوله سم الخ فمع جماعه قد يستشكل التقييد بالجزء بقر من لزوم الاشهاد حال من المقام الزوم فليراجع (قوله لحضوره) ينبغي ولا للذهاب اليه (قوله ثم يفسخ) هذا ان لم يفسخ قبل والا تخبر به كقول ظاهر (قوله لا لقضاءه) أما القضاء وفصل الامر في وقت على شرط القضاء على الغائب قول المصنف على الفسخ قال شرح العبد بقره ردت المبيع أو فسختمه لا من ثم قال الاذري وغيره لا بد للناطق من تعديله على الرادوي يصح قوله بان الصلاح عن الفسوخ أو صور غير العبد ان يقول ردت به بالعيب على فلان لم يفته الاخبار عن الرادوي بل رده أي ان لم يعذر بمجهله ا ه (قوله لم توكله) كذا في المنهج ولم يذكر في الفروض ولا في شرحه ولا في غيره مما هو في كلام الشارح بان توكله لا يرد على روعه في الرادوي بل لا يساويه مع أنه اذا قدر على الاشهاد شذو وجب فان قلنا زوم الاشهاد يطل فائدة التوكيل قلت لو سلم ابطالها في هذه الحالة فلا محذور (قوله او عذره لعموم مرض) انظر مع قوله السابق لرض مثلا (قوله وقد عجز عن التوكيل) قد يستشكل التقييد بالجزء بقر من لزوم الاشهاد حال التوكيل ولا شك لان لا

أشهر وضابطه في ملكه ولم يزل الاشهاد عليه أيضا حال توكله او عذره لعموم مرض أو غيبة عن بلد الرادوي عليه وخوف من عدو وقد عجز عن التوكيل في الثلاث

التوكيل ولا إشكال لان الاشهاد حال التوكيل قد تقدم اهـ (قوله وعن المضي الى المردود عليه) مأمومة مع
تصريحاً بغيره مع المضي الى احدهما يجب الاشهاد اذا أمكنه اهـ سيدعير ورجب بان مأمور المراد به
الاشهاد بالفضل وما هنا المراد به تعريضه بغيره شرح المنهج وعلمه اي المشتري اشهاداً لعل او عدل بفتح
في طريقه الى المردود والمالحا كم او مال فوكله او غيره كرض وغيره من المردود عليه وهو من عدو
وقد عجز عن التوكيل في الثلاثين المضي الى المردود عليه والرفع الى الحاكم ايضا في الغيبة اهـ قال الجعري
قوله وعلمه اشهاد ان صادف الشهود في الاولين اذ لا يجب عليه فاعترض به واما بالنسبة للثالث فإذ ان
عليه تعريض الاشهاد اذ يجب عليه فما التفتيش على الشهود شيئاً فالاشهاد في كلامه ما راده الا من الانان
به وبغيره وقوله وقد عجز الخ اشار به الى تعدد العذر بذلك والاشكر ومع ما قبله لان التوكيل يجب الاشهاد
فيه ولو كان لعذر تام لم يجرى اهـ (قوله وعن المضي الخ) المفهوم من هذا المقام انه اذا عجز عن الاشهاد
والحاكم وامكنه المضي الى البائع الغائب لم يزمه اهـ سم (قوله في الثلاث) هي المرض والغيبة والخوف
اهـ يعبري (قوله في تلك الصور) اي في الانتهاء الى المردود عليه او الحاكم وفي حال عجزه عن موعود التوكيل
وفي حال التوكيل قول المثل (ان أمكنه) قال في شرح العباب بان رأى العبد في طريقه ولم يقبله على
نفسه مع تيمم لو وقف وأشهد فيما يظهر ويظهر ايضا انه لو كان الشهود موضع معلوم وهم في موضع
عليهم لكن مسافة فتعلمهم دون مسافة فالمراد عليه لم يكلف التبرع بهم لانه لا يعد بقر كعصمرا
حينئذ بخلاف ما لو في الشاهد او مر عليه في طريقه وليس له الاشتغال بطلب الشهود عن الانتهاء الى

وعن المضي الى المردود عليه
والرفع الى الحاكم ايضا في
الغيبة وانما يلزمه الاشهاد
في تلك الصور (ان أمكنه)
وحيث لا يسقط عنه الغور
اعوده لثالث البائع بالفسخ
فلا يحتاج الى أن يستمر
(حتى ينهيه الى البائع أو
الحاكم) الفصل الامر

من مرسوم على ج ع اهـ عش ولا يخفى أن هذا التفسير عند عدم العذر واما عند العذر فالمراد بامكان
الاشهاد امكن تحصيله ولو بالذهاب اليه فيجب الاشتغال بطلب الشهود بلا مشقة لا لتحمل عباءة الخاضع فعمل
أنه متى قدر على الدفعه او بوسيلة وصادف عدلا في طريقه او عند توكيله أشهد على الفسخ أو
التوكيل فيه ومتى عجز عن ذلك وجب عليه ان يعرض عدلا يشهد على الفسخ كذا افاده حاشيا كان حجر واذا
اشهد على الفسخ سقط عنه الانتهاء نحو البائع او الحاكم الا للتسليم وفصل الخصومة اهـ وقوله او التوكيل فيه
في عجزه الى النهاية والحققة نظرنا بجمع الهمزة (قوله وحديث سقط) اي حين اذ شهد على الفسخ اهـ
عش (قوله الى ان يستمر) اي في الذهاب اهـ معنى (قوله وحديث لا يبطل الخ) اي حين اذ سقط الغور به
او شهد على الفسخ (قوله يصبر به متعبا) اي فضله ضمان المقصود بظواهره وان احتاج لركوبها
لكنها جوارحها وعلمه فلو ركب حرم وزمته الا في وقت قد قال عذره يسقط الحرمة دون الاجرة اهـ عش (قوله
على ما قرره) اراد به قوله حديث سقط الخ اهـ كرهى (قوله لانه الخ) لتبليس العمل المذكور (قوله صحيح
الخ) اي المصنف بقوله سابقا والاصح انه يلزمه الاشهاد على الفسخ ولم يقل على طلب الفسخ (قوله عند تعذر
الخصم) اي بنحو الغيبة (قوله يسقط الانتهاء) ان السقوط (قوله يجب الخ) عطف على يسقط (قوله
وعند علمه) اي علم العذر (قوله هو خير بيننا الخ) الاوضح ان يقول انه حينئذ يخبر بين تعريض الاشهاد
وتعريض الاموال وجوب اشهاد من صادقه ان امكن فهو وجوب مستعجب مستمر ليس من محل التغير
و بالاشهاد يسقط الانتهاء الفصل الخصومة سواء كان الانتهاء عن قرار ام سيدعير (قوله هو خير بينه
الخ) وهم ان حاله فقد العذر العدول عن الانتهاء والذهاب بتسديد الى الشهود وليس مراد بالمراد افاده
قوله عقبه فلا يثبت وجوبه الخ اهـ رشدي وقوله عن الانتهاء والله نبي ابتداء الخ والاولى عكسه فتأمل (قوله

وحيث لا يبطل رده بتأخير
ولا باسقاطه لكنه يصبر
به متعبا وانما حمل المثل
على ما قرره بتعالمج
محققين لانه صحيح انه يشهد
على الفسخ لا يطلب بعد
الفسخ لوجوبه لوجوب نور
والانتهاء وزعم ان الكفاية
بالاشهاد انما هو عند تعذر
الخصم والحاكم ممنوع
وحيث غنى اعجاب الاشهاد
في ساقى العذر وعلمه انه
عند العذر يسقط لانه
ويجب تعريض الاشهاد ان
أمكنه وعند علمه هو خير
بينه وبين الانتهاء

الاشهاد الى التوكيل قد تقدم وقوله وعن المضي الخ المفهوم من هذا المقام انه اذا عجز عن الاشهاد والحاكم
وامكنه المضي الى البائع الغائب لم يزمه (قوله المصنفان أمكنه) قال في شرح العباب بان رأى العبد في طريقه
ولم يخش على نفسه مع تيمم لو وقف وأشهد فيما يظهر ويظهر ايضا انه لو كان الشهود موضع معلوم وهم فيه
ولم ير عليهم لكن مسافة فتعلمهم دون مسافة فالمراد عليه لم يكلف التبرع بهم لانه لا يعد بقر كعصمرا
حينئذ بخلاف ما لو في الشاهد او مر عليه في طريقه وليس له الاشتغال بطلب الشهود عن الانتهاء الى من مر

وحينئذ يسقط الاشهاد أى خبر به فلا ينافى وجوبه لو صادف شاهد هذا ما يظهر في هذا العام والجواب بغير ذلك فيمنظر ظاهر المعامل (فان
عز عن الاشهاد لم يلزمه التلقا بالفسخ في الاصح) لأنه يعدل ومن غير سامع فزعموا (٢٧٣) أن يأتي به عند المدعي عليه أو الحاكم
لعدم فائدة قبل ذلك بل

فيه ضرورة عليه فان المسح
ينتقل به اليك البائع فيضرب
ببقائه عنده (ويشترط)
أشياء لجواز الرد (فإن)
الاستعمال) من المشتري
لجميع بعد الاطلاع على
العيب (فلا يستخدم العبد)
أى طلب منه ان يستخدمه
كقوله استنى أو افلق الباب
وان لم يطلع أو استعمله كان
أعطاه الكوزن غير
طلب فأدبه ثم أعاده اليه
بغلافه غير دأخذه من
غير رده لان وضعه يده
كوضعه بالارض (أو تركه)
من لا يعذر بعمل ذلك (على)
الغاية سر بها أو اكتمها)
المبيع من معها والأذن له
أو يده في مسيره للرد أو في
المدة التي افتقره للتأخير
فها هو الكاف بكسر الهمزة
أشهر من ضمها ما لقت
البرذعة وقيل نسيها وقيل
ماتوا فقالوا لها واحد
مما ذكر فيما ينظر (بطل
حقه) لشعاره بالرضا لانه
انتفاع اذ لم يتركه لأحتاج
لحله أو تحمله ولو كان تركه
لاضر أو تركه لهما بالبرزاذ
لاشعار حينئذ ومثله فيما
يظهر أن دأخها ما لا يتركه
اشتد عليه أو تركه لا يتركه
هو ونقل الرواية حل الانتفاع
في المار بق مطلقا حتى يوطه
التيب ضعيف والفرق بينه

وحينئذ يسقط الاشهاد) وكذا شرح مر وقد ينظر فيه اه سم اقول برفع النظر. قوله لما بعد أى خبر به
الخ (قوله هذا الخ) اشار على قوله فبني اعجاب الخ اه كرى (قوله من غير سامع) أى او باسما لا يعتد به
نهاية ومعنى (قوله فان المسح الخ) علة للضرر اه ع (قوله ينتقل به اليك البائع) أى وقد ينظر عليه
ثبوت العيب نهاية ومعنى (قوله فيضرب الخ) ويتقدر ذلك بكون الكالفا غير جنس حقه فتبطل به
ويستوفى منه قدر الثمن فان فضل شيء دفعه للبائع وان بقي شيء فذمتا البائع فبأخذ مثله من ماله ان ظفر به
اه ع (قوله ايضا) الى التنبيه في النهاية (قوله من المشتري) خرج به وكله ووليه فلا يكون استعمالهما
مسقطا لرد اه ع (قوله المان) فلا يستخدم العبد) أى من لا يعذر بعمل ذلك كالمالك ع سم اه ع
(قوله ان يستخدمه) بضم النون انتهى بخلاف اه ع (قوله كقوله استنى) الى قوله ونقل الرواية في الغنى
(قوله كقوله استنى الخ) والظاهر بل المتعين ان الاشارة هنا كالنقل فتسقط الرد على سبيل الاعتدال بها
في الاذن في دخول المار وفي اذنته وأما لكاتبه فينبغي انه ان نوى به المطلب العمل من العبد امتنع الرد لانهما
كاملة ولا فلا اه ع (قوله كان اعطاء) أى أعطى الرقيق المشترى (قوله اخذ المشتري
الكوزن من الرقيق (قوله وضعه بيده) أى وضع الرقيق الكوزن بيد المشتري (قوله من لا يعذر الخ) لم يقبده
فما قبله ولا بعد التمسيد فيه أيضا سم على وجهه فهو بخلافه ليقول حج تنبيه مقتضى كلام المان
والروضة الخ اه ع وقد يدعى اب قول الشارح من لا يعذر الخ راجع لكل من استخدم وتركه على
التنازع (قوله اذ الذن الخ) أى المشتري (قوله اذ وفى به) أى ولو لم يكن البائع نهاية ومعنى (قوله اذ وفى
المدة التي افتقره الخ) أى او الا فالرد ساقط بالتأخير بالمرء المذكور اه رشدي (قوله ماتت البرذعة)
بضم الموحدة وسكون الراء وخ الفال المحمدا والمهمة اه ع (قوله لا ضرر نزع) أى كان عرفت ونحو
من النزع تعميمها اه نهاية قال ع (قوله يجرى التزهم لان المداوى على الماشعر بقصد انتفاعه وتوجهه
العيب المذكور مانع من ارضائه للانتفاع ولو اختلف البائع والمشتري في ذلك فبني تصديق المشتري لان
البائع يدعى عليه مسقط الرد والاصل عدمه على ان ذلك لا يعلم الا منه اه (قوله مما ياتي) أى في شرح وعذر
في ركوبه جرح الخ (قوله ونقل الرواية) أى ما نقله الرواية الخ قال سم اقر الرواية في شرح العباب
فانه بعد تفصيل الحلب قالو يجرى ذلك في بوطه الامتلا لليب فان كانت واقفة ضرر والا فلا كقوله الرواية
عن والده اه ثم فرق بين هذه المسائل ونظائرهما فراجع اه سم (قوله لحل الانتفاع) لا يخفى ان المراد
بحل الانتفاع عدم سقوط حق الرد والا فلا وجه لحزمة الانتفاع المذكور قبل القسم لانه انتفاع عليك غاية
الامر سقوط الرد اه سم (قوله غير خفي) ولعل وجهه أن الحلب تغريخ لدا بئس من اللين المعاول للمشتري
فليس فيها ما يشعر بالرضا بقاء العيب ولا كذلك الوطه ونحوه اه ع (قوله الهذاز والعام) من عطف
الحاصل على العام عبارة (فخى العذاز ما على خشد اللابئس العام او الموقود اه (قوله فلا يضر تركهما)
قال في شرح العباب أى المشتري ولا تعليقهما اه سم عبارة ع (قوله وضعهما في الما بلان الغرض
حفظهما اه (قوله وظاهر قول الروضة) عطف على قوله مقتضى الخ (قوله كان تأخير الرد الخ) مقول
(قوله وحينئذ يسقط الاشهاد) وكذا شرح مر وقد ينظر فيه (قوله من لا يعذر بعمل ذلك) أى كقوله
الافرى ولم يقبده فيما قبله ولا بعد التمسيد فيه أيضا (قوله ونقل الرواية الخ) اقر الرواية في شرح
العباب فانه بعد تفصيل الحلب قالو يجرى ذلك في بوطه الامتلا لليب فان كانت واقفة ضرر والا فلا كقوله
الرواية عن والده اه ثم فرق بين هذه المسائل ونظائرهما فراجع اه (قوله لحل الانتفاع) لا يخفى ان المراد
بحل الانتفاع عدم سقوط حق الرد والا فلا وجه لحزمة الانتفاع المذكور قبل القسم لانه انتفاع عليك غاية
الامر سقوط الرد (قوله فلا يضر تركهما) قال في شرح العباب ولا تعليقهما

وبين الحاصل لا في غير خفي وشرح بالسرح والا كاف العذاز والعام فلا يضر تركهما التوقف حفظهما على ما به (تنبيه) هو مقتضى منيع
المتى وظاهر قول الروضة كان تأخير الرد مع الامكان تعبير فكذلك الاستعمال والانتفاع وانما تعذر لانهما بالرضا

انه لو علم بالعيب وجعلنا
له الرديه وعسرى بجهله ثم
استعمله سقطت رده تصديره
باستعماله الجاهل على الرضا
به فان قلت لا تسلم الاقضاء
والظاهر المذكور ان لانه
لا يتصور منه الرضا الا
باستعماله بعد علمه بان
الرد او اماع جهله فهو يقول
انما استعملته لياي من
رديه لا لرضاي فبه ثلثها
ذكرت ظاهره وذكرنا
امكن توجيه مقابله بان
مبادونه الى الاستعمال
قبل تعرف خبر هذا النقص
الذي اطلع عليه عليه تقرير
فهو مل بقضيه (ويعذر
فدركوب جرح) لرد
(يعسر سرفها ونودها)
للمحاجة بالوجهل يلزم مسأله
اقرب بالعلم يقين حيث
لا يجوز لتعارف بين العلم
الزوم اقرب لانه بسأله
الاطول مع عدم العذر بعد
عاشا كدل عليه كلامهم في
القصر بخلاف ركوب غير
الجرح واستدانة به علمه
بالعيب بخلاف ما لو علم عيب
الثوب في الطرقت وهو
لا يسه لا يلزم تركه لغير
معهود قال الاسنوي وبتعين
تصوره ذوى الهيات أو
فيما لا تخشى من تركه
انكشاف عورته ومثله
السنزول عن اللبابة اهـ

قول الروضة (وقوله انه لو علم الخ) خبر قوله مقتضى منع المتن (قوله قلت ما ذكركم الخ) أقول هو الظاهر
مدركونه فلا راد من مقتضى منع المتن وغيره غايته أنه اطلاق وهو قابل للتبديد ولعلمهم كتفوا
عن التبعية على اغتفال الجاهل في كل فرع من فروع الباب بتصر مذهبهم في بعضها كسأله الجاهل بالثوبية
والحاصل أن الذي ندين الله به أن كثيرا من فروع هذا الباب مما يخفى على كثير من المتفقه فضلا
عن العامة ولهذا وقع الاختلاف والتنازع في فهم بعضها بين قول الأئمة فضلا عن فهمهم فالزام العامة بقضية
بعض الاطلاقات لا سيما مع غلبة الجدل واندراس معالم العلم في زماننا بعد من بحاسن الشريعة لغيره والله
أعلم ثم رأيت حاشية النور في ما يدعى ما نصه قول شرح المنهج واطلق الباب أي وإن لم يحتل احد ان جهل
الحكم وكل من يخفى عليه ذلك في هذا انتهى ورأيت غيره نقل عن الاخرى انه ينبغي ان يعذر غير القصة
بالجهل بهذا قطع الله الحد اهـ سيد عمر وقدم عن سم وعش ما وافقه بل ماسبق في الشرح والنهاية من
قوله لهما ان لا يعذر الخراجع للاستخدام ايضا قال انه يابى بحجته زاموا كل من يعذر في مثله لجهله لم يطل
بحقه كقوله الاخرى اهـ وقال عش قوله من يعذر الخ أي بان كل عامي الجاهل الفقهاء متخالفة
تقتضي العادة مثلها بعدم خفاء ذلك عليه اهـ (قوله المحاجة) يؤخذ من شأنه لو خاف علمه من اغارة وثوب
فركبها لم يربم الخ من غير ردها اهـ نهاية قال عش قوله من ردها هذا كقول الفقيه فلو عرض
نفي من ذلك بعد الفسخ هل يكون كذلك أولا في نظر وقد قدمنا ما يقتضي التفرقة بينه ما هو اهـ لا يسقط
الرد بالاستعمال بعد الفسخ مطلقا وان حرم عليه ذلك وينبغي ايضا انه ليس من العذر ما لو سلك الطويل
وعليه ينبغي سقوط انما يعذر بالعدول لا الانتهاء ينبغي ايضا انه ليس من العذر ما لو سلك الطويل
اطل التفرقة فيه بسقوط خبره اهـ عش (قوله بخلاف ركوب) الى قوله ويلحق به في المغنى والى قوله ولو
تباين في النهاية الا قوله ويظهر الى الفرع قوله كان منوع الخ الى المتن والا انه لم يرض بقوله الاسنوي كباقي
ويستدل بالرد باليقين للعيب بما ياتي (قوله واستدانة) الواو بمعنى أو (قوله بخلاف ما لو علم الخ)
هو في مقابلة قوله بخلاف ركوب الخ والمراد انه لا يعذر في ركوب غير الجرح واستدانة بخلاف ما لو علم
عيب الثوب الخ فانه يعذره اهـ عش (قوله لا يلزم تركه) ظاهره وان لم يكن في تركه مسأله لا يحل
بجروته اهـ عش (قوله لانه غير معهود) كذا كراه أي الشك في قرأين استدانة التركوب
واستدانة اللبس وظاهر انه هو المعتمد نظر العرف في ذلك ولان استدانة اللبس التوب في طريقه للرد لا تؤدي
الى نقصه واستدانة تركوب اللبابة تؤدي الى تعديها وكلامهما فيهما أي اللبابة والثوب أي فركبهما
بينهما صلحه اذ لم يحصل المشتري مشقة بالنزول والنزع فاذ كراه الاسنوي فيهما عند مقتضى ليس مراد
لهما كما يؤخذ من كلامهما في هذا الباب اهـ نهاية قال عش قوله محله اذ لم يحصل الخ مرجع هذا انه
لا يكفي ترك التوب بمطلقه بخلاف اللبابة فانه يفضل فيها بين مشقة النزول عنه لو تركها وهو بخلاف ما نقله
سم عنى واثى ج وواثى المتجوع وعبارته في المنهج المعتمد في كل من اللبابة والثوب انه ان حصل له
مشقة بالنزول عن اللبابة تركه الخ لم يسقط خبره ولا اسقط من ذكره تفرقة بين ذوى الهيات وغيرهم
انتهى اهـ (قوله ومثله النزول عن اللبابة الخ) فالخاصل أن حكم الركوب وليس التوب واحد فان شق تركهما فترك
تركهما لا يجوز عدم لياقة المشى أو العجز عنه أو عدم لياقة ترك التوب به لغيره الرد ولا منعاه مر اهـ سم
والحاصل المذكور صريح المغنى وهو ظاهر الشارح حيث أقر كلام الاسنوي خلافا لانه (قوله ويلحق
به) أي يصح بيعه وسوقها الخ (قوله العجز عن المشى) ولا بضر تركه الرد فقه عليه حيث لم يأت تركه
بدونه لعدم دلالة نهائى الرضا اهـ عش (قوله ولو نحو جلب لبنا الخ) قيا مبررات هذا التخصيص في جز

(قوله ومثله النزول عن اللبابة الخ) فالخاصل أن حكم الركوب وليس التوب واحد فان شق تركهما فترك
لياقة المشى والعجز عنه أو عدم لياقة ترك التوب به لغيره الرد ولا منعاه مر (قوله ولو نحو جلب لبنا الخ)
حال سبها الخ) قيا مبررات هذا التخصيص في جزاء الصوف الحادث بل يشمله لفظ نحو لكن وقع في الدرر

الصرف الحادث بل يشمله لفظ نحو لكن وقع في الدرر من خلافه وأنه يضر الجزم مطلقا لحوال السير فلتقرر
المسئلة وانظر لجوازاته استعمال المبيع في هذه المسائل هل شرطه عدم الفسخ والا حرم نخر وجهه من ملكه
وان كان له عذرا أو يباح مطلقا العذر وان خرج من ملكه سم على حج أقول وقد يقال العذر يسع له ذلك مع
الاجرة كما تقدم وقوله فلتقرر والمسئلة قضية تقول الشاوش الا في المعنى يرد ثم يفعله أي الصبح نظير ما في
الوصف اه الفرق بين الوصف والبن اه عش أقول يؤيد مضرنا الجزم مطلقا قول المعنى وقد ذكر
القاضي أن ما شئت به من الوصف مانع من الرد بل يزعم اه **(قوله فان وقفه)** الاصح حذف الان
اه عش **(قوله يندوه)** أي الاتمال اه عش أي والاتمال المفهوم من الاتمال **(قوله بطردة)** كذا سخر به
السبي والا وجه كآلة الاخرى أنه لا يضر أي الوقف الحاصل إذ لم يمكن منه مال سريها أو مال علقها أو سبها
أو غيرها اه نهاية قال عش قوله مر اذ لم يمكن منه أي من الحب كالمؤخذ من شرح الرض ويبنى
أن يحمل ذلك إذا كان التأخير بضرها أو لانه التأخير إلى محل البائع اه وقوله في الأولى فعله **(قوله أو)**
غيره) كالخيار اه عش **(قوله بل كل يد من مبالغ)** ونهاية البائع على التبن فثمة رده عليه اه عش **(قوله)**
يجب على ربهامؤنة الرد) لو بعد المأثومة منه من محل الاخذ منه لم يجب على ربهامؤنة الرد اه عش
على حج أقول قضية قوله إلى محل قبضته أنه لا يجب عليه لو انتهى المشتري إلى محل القبض فلا يجب البائع فيه
واحتاج في المذهب إلى ما في مؤنة فالأمر بأنه عرف الامر إلى الحاكم ان وجده في مكانه في الصرف ولا صرف
ينقل الرجوع واشهد على ذلك اه عش **(قوله كل صلح)** عني صلحه ما في شرح الرض أي والتمني من أنه
لو صلحه البائع بالارض أو بجزء من التبن أو بغيره من الرد لم يصح لانه خباوض فاشمخار التروي في كونه غير
مقوم لم يسقط الرد لانه انما سقط بعوض ولم يسل الان على إعلان المصلحة فيسقط الرد لتقصيره اه كورد
قول المتن (ولو حدث عنده عيب صالح) قضية كلام الشيخين وغيرهما أنه لا فرق بين جنابة البائع وغيره وبه
جزم الأنوار اه سم قال النهاية والتمني وقوله سم عني شرح الرض ولو حدث عيب مثل القديم كعيب قديم
وحدث في عينه ثم زال أحدهما أو اشكل الحال واختلف فيه الماعدان فقال البائع ان زائل أقدم فلا رد ولا
أرش وقال المشتري بل الحادث في الرد هل كل منه ما على ما قاله وسقط الرد عيب البائع ووجب المشتري
بطله الارش ومثله ما ذكرنا فان اختلف في قدره وجب الأقل لانه المتيقن ومن نكل منهما عن العين قضى عليه
اه **(قوله أو والخيار)** الأولى إسقاط الواو **(قوله لا يسبب)** إلى قوله ولو تباعا في المعنى **(قوله فيملا سريها)**
ولو فسر الحادث هنا بغير نقص العين أو القيمة كما كانت وقت القبض لم يتجوز زيادة غالب اه عش **(قوله فغن)**
غيره) أي غير الغالب **(قوله بخلافه ثم في الواو)** أي قائم البست عيبا **(قوله بانه)** أي ابن البائع اه عش
(قوله ليس يحدث) أي فله الرد كان وجد ان المشتري الامتلاء بحرمته عليه لا يقتضي الرد كونه ليس

خلافه وأنه يضر الجزم مطلقا لحوال السير فلتقرر والمسئلة وانظر لجوازاته استعمال المبيع في هذه المسائل
هل شرطه عدم الفسخ والا حرم نخر وجهه من ملكه وان كان له عذرا أو يباح مطلقا العذر وان خرج من ملكه
(قوله يجب على ربهامؤنة الرد) لو بعد المأثومة منه من محل الاخذ منه هل يجب على ربهامؤنة الرد اه عش
(قول المصنف) ولو حدث عنده عيب سقط الرد اه عش وقضية كلام الشيخين وغيرهما أنه لا فرق بين جنابة
البائع وغيره وبه جزم في الأنوار لكن قال الروابي في جنابة البائع وغيره قطع بسطه الرد قال الأدرسي
ويجب طرده في كل عيب حدث عنده فعلى البائع لكنهم قالوا في رد البكارة سريها أو طبع المشتري
أو البائع أو الاجبي بانه الاقتضاء أو بغيرها وله جواب بالوجه الاخر بالنسبة إلى فعل البائع اه وفيه
نظر **(فرع)** في الرد لو حدث عيب مثل القديم ثم زال أو اشكل الحال أي وادى البائع ان الزائل القديم
فلا رد ولا ارش وادى المشتري أنه الحادث فله الرد هل كل على ما قاله وسقط الرد ووجب المشتري الارش
فان اختلفا في قدره وجب الأقل ومن نكل قضى عليه **(قوله ليس يحدث)** فديقهم أنه يكون قديما بمعنى
أنه لو طهرت محرمة على المشتري لو طهرت محرمة ولو طهرت كآلة وبانه كان المشتري الردع اه ليس كذلك

فان أو فقهاه أولا فقهاها
وهي عني بده بطردة
ويظهر تصديق المشتري
في ادعاءه عذرا كما ذكر وقد
أذكره البائع لان المانع
من الرد لم يتحقق والاصل
بقاؤه وبشده ما في قبيل
قوله والزيادة **(فرع)**
مؤنة رد المبيع بعد الفسخ
بعب أو بغيره إلى محل قبضه
على المشتري وكذا كيد
ضامنة يجب على ربهامؤنة
الرد بخلاف يد الامانة وإذا
سقط رده بتقصير منه كان
صلح عنه بقال وهو يعلم
فساد ذلك **(فلا أرش)** له
لتقصيره **(ولو حدث)** عنده
حيث لا خيار أو والخيار
للبيع **(عيب)** لا يسبب
وجد في البائع وأطلع
على عيب قديم وضابط
الحادث هنا هو ضابط
القديم فيما مر غالبا في
غيره نحو الثوبه فحس
حادث هنا بخلافه في
أناه وكذا عدم تصور فارة
أو صنعة فانه لم يرد به وهنا
لو اشترى قارن أو نسي امتنع
الرد بخبرها على البائع
بخو وطع مشروها انه ليس
بحدث ولو تباعا سريها
صلحه بخلافه أو به

عينا قد عاشره (قوله وانقضى) وان بقي رد كيان في قوله اما اذا كان الخيار للمشتري الخ اه سم (قوله
ثم بدأ) أي بعد القبض بدليل البحث الا في آخره (قوله لم رده نهرا) تقدم عند قوله ولا يشتر زكو ما يدل
على انه الرد بعد اداء الزكائن غير المبيع سم وكررى (قوله وان رجح) أي المال (قوله وبه يفهم الخ)
أي بقوله انفسا الخ (قوله وبعد المزم) أي بان لم يكن خيلوا وانقضى (قوله سالخ) عبارة النهاية صفة
الرد أي معنى لا سقط فكون السقوط رده القهرى فلو تراضى على الرد كان تراضيا بخلاف ما لو كان
القهر صفة لا سقط فانه يكون الرد عنتعا مطلقا اه تراضيا ولا عرش (قوله او بغيره الخ) ولعله اراد بالتميز
القهرى أي المتسول المطلق النوى أي رد القهر أو رد القهر وسقط ما قهر بأو ذقهر والا فمعرفة باللام
والفعل نفسه لا يميزان التميز الصنعى كذا في سم (قوله وذلك) أي التنبه في النهاية الا قوله اما اذا كان
الوطا له وقوله وان كان الصنع الى وجوهه (قوله وذلك) أي امتناع الرد القهرى اه نهاية (قوله
والضرر الخ) لله تانية ولعل المراد ان ضرر المشتري بالعب القديم لا يزال بضره بالباطع بالرفع العب
الاثالث (قوله ومن ثم) أي من أجل العلقين (قوله ولو زال الحادث) ظاهره ما اعلمه بتقديم قبل زال
الحادث ولم يعلم به الا بعد زواله وفي شرح الزركشي هنا ولو علمه قبل زال الحادث ثم زال فظاهر كلامهم
استمر امتناع الرد وفيه نظر انتهى والنظر هو الوجه بل السامع أن الامتناع ظاهر كلامهم بل قد ما يدل
على ماوافق النظر في آيات الشارح لمحاكي عن الاذرع ماوافق كلام الزركشي عقبه بقوله والوجه أنه
الرد ولا يعلم أن ظاهر احاطتهم بذلك بل كلامهم الا في الخ انتهى وقض يتذكر أنه اذا كان الحادث الزواج
أنه اذا اراد الرد بعد اطلاق وانقضاء العدة لم يكن ذلك اه سم أقول عبارة ما عني وسنتي من منع الرد
بحدوث العب عند المشتري ما لم يعلم العب القديم لا بعد زوال الحادث اه ممر يحتمل استمرار الامتناع
في ذلك وهو قضية يقول الشارح السابق آفة اتم علم عما يحدث به ثم يمكن الجمع على بعد جعل الامتناع
على ما يجب فيه انقروا والجواز على ما لا يجب فيه من المستثنات السابقة في الشرح فليراجع (قوله وكذلك
كل الخ) * (فرع) قال في العباب ولو فسخ المشتري والباطع جاهل بالحادث ثم علم به فله فسخ الفسخ اه
* (فرع) في الروض وافرار العبد من معمله لا يمنع الرد وكذلك اتلاف المال ان صدق على المشتري وهو الحق
عليه أي عند التصدق كزوال الحادث انتهى اه سم (قوله فقال قبل الفسخ الخ) راجع لقوله او
من غيره فقط كقيد ما عني سم عن شرح العباب عند قول الشارح أو زوجه بعد قول المثل ولو ذلك
المبيع عند المشتري أو انقضت ثم رأيت في الرشد ما نصه قوله من فقال أي ذلك الغير ليس زال والمانع في
مسئله تزوجه من البائع بغير الفسخ اذ ينقض به النكاح ونونه قبل الفسخ كان ينبغي تأخير عن قوله
فه اذا زادنا فائدة في القول قبل الفسخ اذا وقع الرد بعد الفسخ ونخرج بقبل الفسخ ما بعد الفسخ لانه

وانقضى ثم بدأ علم عيولم
يوذ الزكائن غير المبيع لم
رده نهرا لان شركة
لمتقنه بقدر الزكاة
كسب سلف بيده اذ لا سبي
أخذها من عين المال وان
رجح البائع وبه يفهم
الزركشي أنه لو بدأ قبل
القبض وبعد المزم كان
كسب حدث بسد البائع
قبله فيغير المشتري (سقط
الرد نهرا) أي الرد القهرى
فهو حال من الرد أو بغيره
لا لسقط لفساده وذلك لانه
أخذ به بسب فلا يرد به بعين
والضرر لا يزال بالضرر ومن
ثم زال الحادث رد وكذا لو
كان الحادث هو التزويج من
البائع أو من غيره فقال قبل
الفسخ ان رد المشتري
بعب كانت طالق

فهذا الرد والمانع مولا أجمع ذلك لبقائه للرد لان المدعى على زال وضر البائع بعد (٢٧٧) دخوله في ملكه فادفع التوقف فيه

ذلك والجواب عنه باصلاح
التصور بان يقول فانت
طالق قبسه أما اذا كان
الخيار للمشتري أو لهما
فله المشتري المبيع من حيث
الخيار وان حدث العيب
في يده فبرده مع الارش ولو
أقاله بعد حدوث عيب يده
فلبائع طلبا برضه لخصتها
بعد تلف المبيع بالثمن فكذا
بعد تلف بعضه ببعض
الثمن ويؤخذ من خصتها
بعد تلف بعضها بعد بيع
المشتري كما أفقهم بعضهم
أخذوا من قولهم تلف فيها
أحكام القسح مع قولهم
يجوز التفاسخ نحو التحالف
بعد تلف المبيع أو بيعه أو
وهنه وأجابه وأجعل
المبيع كالتلف فيسلم
المشتري الا لعل المثل
وقية المقوم وأخذ البقيد
من ذلك محالة لانه بعد
الأجارة على البائع أم لا
والاجرة الممنوعة للمشتري
وعليه البائع أجرة المثل
(ثم) اذا سقط الرد القهري
بحدوث العيب (انرضى
به البائع) بلا ارش عن
الحادث (ورده المشتري) عليه
(أو قومه) بلا ارش له من
القديم لعدم الضرر حيث
(والا) رضى البائع به عيبا
فليضمن المشتري ارش
الحادث الى المبيع وبرده
على البائع (أو يفسرم
البائع) للمشتري (ارش
القديم ولا ورد) لان كلا

تعبه المدعى عيب ظهر اه (قوله في الرد) اي المشتري (قوله والمانع) قال في شرح الروض
ولم يتخلله عدة سم على جرد (قوله ولم يتخلله) اي والخال لم يتخلله بان كان قبل الخسول اه (قوله) اي
الرد اه عيش (قوله لمقارنته) اي العيب بالرد فبالرد والزوج قبل الخسول الخ اه عيش (قوله فادفع)
اي قوله ولا أجمع ذلك الخ (قوله فب) اي في قوله وكذا كان الحادث هو التزويع الخ (قوله والجواب
الخ) عطف على التوقف (قوله اما اذا كان الخيار الخ) يحتمل زفوه السابق حيث لا خيار الخ (قوله من حيث
الخيار) اي خيار الشرط اه عيش اي والمجلس (قوله ولو اقاله) اي اقال البائع المشتري وتوصل لفظا
منهما كقول البائع اقلنت فيقول للمشتري فانت اه عيش (قوله بعد حدوث عيب) ظاهره سوء اعلمه
البائع قبل الاقالة أو لا في سم على منهج لو فسخ المشتري والبائع جاهل بالحادث ثم علمه فله فسخ القسح
انتهى عيبا وقياسا ان البائع اذا اقالها بعد حدوث العيب ثم علمه فله فسخ الاقالة اه عيش وقد قدما
عنهم من سم عند قول المتن ولو علم البائع بعد والملك كمال الفرق بين الفسخ والاقالة راجع (قوله يده)
اي المشتري (قوله فكذا بعد تلف بعضها) سابقان الارش المأخوذ من المشتري ومن الغبن لان
الثمن فانظر ما معنى هذا التعليق اه وشدي عبارة عيش قوله ببعض الثمن اي بما يقابل بعض الثمن لما
تقدم ان الارش الذي يآخذ به البائع ينسب الى القيمة لا الى الثمن اه (قوله من خصتها) اي الاقالة (قوله
بعدم بيع المشتري) ويراد بالثمن على المشتري بطالبه بالبدل الشرعي كما في يوسترمك المشتري
الثاني على المبيع اه عيش (قوله تلف فيها) اي الاقالة اه عيش (قوله فيسلم الخ) اي البائع (قوله لعل
المثل الخ) اي المبيع المثل وفيه المبيع المقوم (قوله من ذلك) اي من قولهم تلف فيها الخ (قوله وعليه
البائع أجرة المثل) ينبغي لما سبق من المد بعد الاقالة سم وعيش (قوله بلا ارش عن الحادث) الى قوله ويظهر
في الغنى الاقوله ومن ثم انهم وفوه وحيث الى المتن (قوله لعدم الضرر) اي على البائع (حيث) اي حين
اخرضى بذلك عبارة المتغنى لان المانع من الرد هو ضرر البائع قد زال برضاه اه ويحتمل ان الرد لعدم
الضرر على المشتري حين اخذ به ويحتمل اراسته مما عدا هو الا فيقول المتن (فان اتفقا على أحدهما فاذك)

(٤٨) - (شرافي وابن قاسم) - (رابع) من السلكين في جمع بين المصلحين ورواية العائنين (فان اتفقا على أحدهما فاذك)

فان قيل ان أخذ الارش القديم بالتراجع ممتنع أحجب بأنه عند إمكان الرد بفعل أن الارش في مقابلة سلطنة
الردوي لا تقابل أي بعض خلافه عند عدم إمكانه فان المقابلة تكون بمخالفات من وصف السلامة في
المبيع بها يتوقف وأسنى قول المتن (فليس المشتري الخ) أي أوقع بالمبيع بلا رش عن القديم وإنما سكت
عنه لظهور رسم عليه مما تقدمه **نفا (قوله فعل الاخذ)** انظر لو كانا لوين أو وكيلين واختلف الاخذ
اه سم أقروا بالأقرب داخله في قول المصنف ألا في قول الخ الجان رابضاً كما يشمل في أن لا تفتن شرعاً (قوله
لو اطعم) أي المشتري (قوله يتعين فيه الفسخ) أي وألوا رتبته بالطلب اورش القديم كيهو ظاهر وفي
شرح الرض عن ابن ونس ويحصل ما ذكر إذا كان العيب بغير رش والافتقار بان فساد البيع لا يشترط
على وبالفضل اه فلهذا قال أو على فاعيد دعوان كان للفسخ قيمة اه سم (قوله لانه) أي الارش
(قوله لما نقص) الامم للتعليق اه عش أي الجار والمجرور وخبر ان (قوله فلا يؤدى) أي
الفسخ مع اورش الحادث (قوله بخلاف امساك الخ) أي فانه يؤدى للعقضاء (قوله ومروا لتعذر
رده) أي في شرح ولو هلك المبيع الخ اه سم وهو أنه يفسخ العقد ويرد بدل التالف يسترد الزين
اه عش (قوله لتعنه) أي المبيع حساً أو شرعاً (قوله رده) ظاهر وان طالبت المفسد سم
على حج وظاهره وان كان زواله بفعل المشتري كزالت بفقد دواء ولا شيء في مقابلة الدواء اه عش
(قوله بخلاف مجرد التراض) أي على أخذ المشتري اورش القديم لم يأخذ مولى بعض القاضي به للمشتري
فله الفسخ مثنى وعش قول المتن (فالاصح ابايتمن طلب الامساك) ظاهره وان كان لا يحتمل صرفاً
عن غيره بضو لايه وكانت المصلحة في الرد فليراجع سيم على حج وينبغي أن يقال ان كانت المصلحة
في الرد وطلب الولي الامساك لم يحزم ان الولي انما يتصرف بالمصلحة وان طلب غيره الولي كالبايع في العطل
أجيب لان البايع لا يلزم مرعاية مصلحة الطفل وولي لا غير متمكن من الرد اه عش (قوله نعم لو صبح
الخ) أي والصورة ان لا يسب هناك عيب مادي وان أهمله الاستدراك بشم اه رشدي (قوله لو صبح
الخ) أي المشتري وينبغي أن مثل الصبح غيره من كل ما تزد به القيمة اه عش (قوله بما زاد في قيمته)
فان نقص قيمته لم يأت قوله إلا في غيرم شيئاً اه سم (قوله فطلب الخ) أي المشتري اورش العيب القديم
(قوله بل رده) بصيغة الامر (قوله وأغرم لك قيمة الصبح الخ) محله كل في أصل الرض حيث لم يكن تأفها
والاquis للمشتري مطالب بتيمة متفاهته اه سيدعمر (قوله ان لم يكن فصله جميعه) أي بغير نقص

الرد بفعل ان الارش في مقابلة سلطنة الرد وهي لا تقابل بخلافه عند عدم إمكانه فان المقابلة تكون بمخالفات
من وصف السلامة في المبيع (قوله فعل الاخذ) انظر لو كانا لوين أو وكيلين واختلف الاخذ (قوله يتعين
فيه الفسخ الخ) أي وألوا رتبته بالطلب اورش القديم كيهو ظاهر قال في الرض ولو علم به أي بالعيب بعد تلف
الحلى أي المبيع بغيره فسخ واستردا التمن وغرم القيمة اه قوله فسخ قال في شرحه بخلاف نظيره في غير الروي
لانه هنا لا يمكن أخذ الارش عن القديم ولا سبيل الى امقاط حقه فسخ اه وقوله القيمة مستحقة في شرحه استكمال
ذلك بان الحلى مثلي وجواب الزكشي بان العيب قد يترجع من كونه مثلياً وحكى فيه أيضاً ابن ونس قال
ويحصل ما ذكر إذا كان العيب بغير رش والافتقار بان فساد البيع لا يشترط على وبالفضل اه فلهذا قال أو على
فاعدت دعوان كان للفسخ قيمة (قوله ومروا لتعذر رده الخ) أي في شرح ولو هلك المبيع الخ (قوله أو بعد
أخذ رده) ظاهره ولو طال الزمان سدا (قوله اجابة من طلب الامساك) ظاهره وان كان لا يحتمل صرفاً عن
غيره بضو لايه وكانت المصلحة في الرد فليراجع (قوله بما زاد في قيمته) لم يأت قوله إلا في غيرم شيئاً (قوله
ان لم يكن فصله) أي بغير نقص في الثوب فان أمكن فصله بغير ذلك فصله ودر الثوب والمعنى ردهم بفصله
ذكر ذلك في شرح الرض * (فرع) * ولو حدث في المبيع عيب مثل القديم كيباض قديم وحادث في
عنه غير واحد أحدهما أو أشكل الحال واختلف فيه العاقد ان فقال البايع الزائل القديم فلا رد ولا اورش وقال
المشتري بل الحادث في الرد خلف كل منهما على ما أنشأه وسط الرد خلف البايع وجب للمشتري بخلافه

واضح لان الحق لهمالا
بعدوهما ومن ثم تعين على
ولي أو وكيل ففعل الاخذ
نم الروي المبيع بغيره
لو اطعم فيه على قدم بعد
حدوث آخر يتعين فيه
الفسخ مع اورش الحادث
لانه لما نقص عنده فلا
يؤدى لفصله بين العوضين
بخلاف امساكه مع اورش
القديم ومروا لتعذر رده
للفسخ ومعنى زوال القديم قبل
أخذ ارش لم يأخذ أو بعد
أخذ رده أو الحادث بعد
أخذ اورش القديم أو القضاء
به امتنع ففسخه بخلاف
مجرد التراض (والا) يتقفا
على واحد من ذلك بان
طلب أحدهما مع الرفع
اورش الحادث والاخر
الامساك مع اورش القديم
(فالاصح ابايتمن طلب
الامساك) والرجوع باورش
القديم سواء البائع والمشتري
لما فيه من تقرير العقد من
لوصبحه الشوب بما زاد في
قيمه ثم اطعم على عيبه فطلب
ارش الله ب وقال البايع
بل رده وأغرم لك قيمة الصبح
ان لم يكن فصله جميعه

أحب البائع وإن كان الصبغ وإن زادت به القيمة من العيوب كحصره في الغشالو وجهه السبك بان المشتري إذا أخذ الثمن وقبضه الصبغ لم يفرغ شيئا ثم لو أزال منه الردواش الحادث غرماه في مقابلة شيء به رد قول الانسوي (٢٧٩) هذا مشكل خارج عن القواعد وحديث

أوجبتا ارض الحادث
لا تنسبه إلى الثمن بل تردا
بين قيمة المبيع معيبا والبائع
القديم وبقيته معيبا به
وبالحادث بخلاف ارض
القديم فان نسبته إلى الثمن
كأن (ويجب أن يعلم
المشتري البائع على الفور
بالخلاف) مع القديم
(يعتبر) شيئا مما سلك
يجب الفور في الرد حيث
لحادث نعم تقبل دعوته
الجهل بوجوبه بذلك
لأنه لا يعرفه إلا الخاص
(فإن أصرح له بالصبغ
فلا رد) (ولا ارض)
لأشعار التأخير بالرضاء نعم
إن كان الحادث قريب
الزوال غالباً فلا رد ولا جرم
لم يضر تناظره ليرد سلباً
على الأوجه فظهر ضبط
القرب بثلاثة أيام فأقل وإن
الحادث لو كان هو الزوال
فقل الزوال طلاقاً على
مضى نحو ثلاثة أيام فانظروا
المشتري ليرد ما خلت
يظهره (تتبعه) قوله
هنا فلا رد ما أن يرد فلا
رد فها يكون مكرراً لأنه
يستفي عنه بقوله سقط
الرد فها أو اختاروا فتاني
قوله رد المشتري وقوله
فذلك والذي ينعى في
الجواب أن قوله وجب الخ
فذلك قوله الخ فأما أن يحمل
ذلك التفسير أن يوجد

في التبرعات أمكن فصله بفرد ذلك فصله ورد الثوب اه معنى زاد النهاية كإقتضاء تعليله وصريحه
الخوارزمي وغيره والمعنى وردهم فصله بغير ما في الصوف ولو كان غير لا فتعجبتم على تحبي البائع إن شاء البائع
تركه وغرم ارض القديم أو أخذته وغرم أوجبنا النسخ اه (قوله أحب البائع) والقول قوله في قدر قيمة
الصبغ لأنه غرم وظاهره سواء كان الصبغ عناء لم يذلل من ادخل المراد الأول لأنه هو الذي يتأذى عليه
التنازع وطلب الارش اه عش وقوله أنه هو الذي الخ فيه وقفة ظاهرة (قوله من العيوب) خبر
وإن كان (قوله كإصره) أي بان الصبغ وإن زادت به قيمته من العيوب اه معنى (قوله ورث) أي في
مسئلة المتن اه رددي (قوله لو أزال منه) أي المشتري (الرد) أي بان يجب الطالب بالرد مع ارض
الحادث لا الطالب للأمسك والرجوع بارض القديم (قوله ورده رد قول السكاكي) وحاصل الرد أن تستل
الصبغ استثنى عن قاعدة إجابة من طالب الامسك لما ذكره السبكي (قوله هذا) أي إجابة البائع في مسئلة
الصبغ (قوله عن القواعد) أي قاعدة إجابة طالب الامسك إذا لم يأت في مسئلة الصبغ طالب بالرد (قوله
فان نسبته إلى الثمن) أي لبقاء العقد المضمون بالثمن وإما ارض الحادث فهو بعد دفع العقد فهو بدل
الفاش من المبيع المضمون عليه بالبد اه عش وفيه وقف قالوا ان الصبغ يرفع العقد من حيث لا
أصله (قوله كأن) أي قبل قول الثمن والاصح اعتبار أقل قيمته (قوله مع القديم) أي قوله ويظهر
في المعنى (قوله شيئاً مما سلك) أي من أخذ المبيع بلا ارض الحادث وترك ما سلكه ارض القديم اه معنى
(قوله لا يعرفه إلا الخاص) فلو عرف الفور به تم تسليمه في سقوط الرد لندرة نسيان مثل هذه وتلقب بغيره
بنسبة الحكم بعد ما عرفه اه عش (قوله على مضي نحو ثلاثة أيام) مفهومة أنه لو زادت لم يتقبل
ذلك كان على طلاقاً يستعمله ليكن في الرد يجب الارش حالاً وقد رد على ما تقدم في الأجرام من أنه إذا لم
رض البائع بالعيب مسأله بالمتعة تصرف المشتري إلى اقتضاء الاجازة ولا يأخذ ارضاً لعدم ما سمن الرد اللهم
الآن يقال إن التزويج كان واردة في الوفاء وكان السطوق على الوجه المذكور زائداً لم يعول عليه اه
عش (قوله أو اختاروا فتاني قوله رد ما المشتري وقوله فذلك) فيه أمور الأول أن معنى اختيار ارض البائع
لأنه مقابل قوله تهر الثاني أن وجوبه فبناي الخ أن هذين القولين أكاد الرد في البائع الثالث قد يشكك
حينئذ دعوى المناقاة لأن الرد في البائع المستفاد من هذين القولين مغر وض فما إذا لم يؤخر ارضه بلا
عذر وفي الرد هاتم مريض فما إذا لم يؤخره فلا يرد بشرط المناقاة لا اختلاف محل الاتبات ويحصل النفي
فكان الوجه أن يقول أو اختياراً لم يقه إذا لم ين عن الرد بالرضا دليل جواز التقابل ثم يجب فليست اه
سم أي قوله والذي يقه الخ (قوله والذي يقه الخ) خلاصة الجواب أن النسق الرمي الارش فلا ينافي
أشياء أو تراش على الرمن غير ارض جاز (قوله فلا رد) أي بالقديم (قوله بعدم) أي لفظة (قوله
(قوله التي من جلتها الخ) نعت للصبغة (قوله أخذ الارش) أي أخذ المشتري ارض القديم
المذكور بقول المتن أو يفرم البائع ارض القديم الخ (قوله هذا) أي قوله فلا رد الخ (قوله من غير ارض)
ارض وأما وجهه مع انه انما يدى الرد ليعذر الدومشله ما لو سلكا فان اختلافاً قد روي موجب الاقل لأنه
المتبرع من نكل من الخلف منها قضى عليه كقوله فظاهر شرح مر (قوله أو اختاروا فتاني قوله رد
المشتري وقوله فذلك) فيه أمور الأول أن معنى اختيار ارض البائع لأنه مقابل قوله تهر الثاني أن وجه
قوله فتاني ان هذين القولين أكاد الرد في البائع الثالث قد يشكك حينئذ دعوى المناقاة لأن الرد في
البائع المستفاد من هذين القولين مغر وض فما إذا لم يؤخر ارضه بلا عذر وفي الرد هاتم مريض فما إذا
أشوه بلا عذر فلا يرد بشرط المناقاة لا اختلاف محل الاتبات ويحصل النفي فكان الوجه أن يقول أو اختياراً لم
يقه إذا لم ين عن الرد بالرضا دليل جواز التقابل ثم يجب فليست اه (قوله من غير ارض) قد يشكك امتناع

تفسير متأخر بالاعلام والأفلا رد به على تلك السكفة المشتبه على التفسير السابق بعدم التي من جلتها أخذ الارش وحينئذ فلا ينافي هذا جواز
الرد بالرضاء من غير ارض كإصره به بقوله ما في باب الإقالة لا تفرقها ابتداء بسبب عزاء أو جزاء قبل فيه وجهان وكذا آية اه

سأل أبو ثور الشافعي عن اشترى بضعة من رجل ويضمن آخر ووضعهما في كفة فكسرت احدهما فخرجت
مذرة فظلي من برد المذرة فقال الشافعي انك حتى يدعى قال يقول لأخري قال أقوله انصرف حتى تدرى فانا
مغنون لاملون انتهى ولا يجتهد لان فيه الزام الغير بالاجتهاد وذلك غير جائز في الاموال ومثله ما لو بض من
شخصين دراهم فخطبوا وجد فيها طعاما قال الزركشي ويحتمل أن يجتهد هذان كان ثم أمارة انتهى كذا
يهاش أقول في المسئلة الأولى مجموعهم ورد المذرة على واحد من البائعين فبطلت فلهذا ذلك والاحكام الملبست
مبعضته فان حلف فله عرضها على الآخر فان حلف الآخر استأمر التوفيقون فلهما أحدهما قضى عليه
بالبين وللعمشري ان يحلف اذا نكل احدهما ان يظهره بقرينة يقلب على الظن انه هو البائع ويطلب الناكل
بالبين اما لو كانتا مبعتين من واحد فان كانتا بشع من واحد تبين بطلانه في المذرة ويسقط من الثمن ما يقابله
وان كانت كل واحدة بمثل فالتقول قول البائع في مقدار ثمن التالف لانه غارم وأما المسئلة الثانية فالظاهر فيها
ما قاله الزركشي لكن لو اجتهدوا دام استهاداه إلى أن النحاس من زيد فانكر أن النحاس من فلان فله عرض
على الآخر لانه باجتهاده صار بظن أن الآخر لاق له فيه فيقضي فيه إلى أن يرجع صاحبه ويعترف به وله
أن يتصرف فيه من باب الفقر ويحصل بتمنه بعض حقه (فرع) لو اشترى بطيخة فوجد فيها أثبت فظن فان
كان ذلك عتب قطعه من شجرة كان عيبا له الرد به وان كان بعد شجرة أي المشتري مدة يظلم بانه فلهما يكن
عيبا فلا رد به ا عش وقوله فان حلف فله عرضها الخ يحتمل تأمل فراجع وقوله لانه باجتهاده الخ قد يؤخذ
منه انه لو تفرع اجتهاده إلى أن النحاس من الآخر فله عرض عليه (قوله فان كسر الثانية فلا رد له) أي ولو اذن
البائع ا عش (قوله مطلقا) أي أمكن معرفته صديقه الكسر أولا له عش وقال العمري أي سواء
وجدناه سلمة أو غير سلمة (قوله بالاول) أي بكسر الاولى (قوله كان الحكم كذا) أي فلا رد (قوله) وظهر
أنه الخ ولو بان عيب الدار يتوقف ان يعلمها كان ترك النعل بعينها فترفع بطل حتمين الرد الارش لقطعها لخاص
بتعيينه بالاختيار وان سلمها ليعلمها ليجري على قول النعل اذا لم تنقله فبطل ضمان وليس للعمشري طلب
قبيلتها فلهما حقه في عرض رد البائة فلا سقطت استردها المشتري لان تركها ارض لا تخلف وان لم يعيها
ترفعها لغير البائع على قولها بخلاف الصوف يجبر على قبوله كماله القاضى لان زباده تشبى زبادة السمن
بخلاف النعل فينزعها ولا يثبت اذ ذكر فاما من أن النعال في مدة طلب الخصم أو االحاكم ضالون ذلك
اشتغال يشبه الخلل على الدابة وهذا تقرير يرد ذكر القاضى أن اشتغاله بغير الصوف فانه من الرد بل يرد
ثم يميز بانه وبغنى قال عش قوله هو يجبر على قبوله قضيته أن البائعين عليه أنه لا فرق بين كون المبيع تنقص
قوته بغير الصوف ولا وانه لا فرق بين ان تنقص الشاة بغيره ككون الزمن شاة مثلا أو لا ولو جعل ذلك عاذا كره
بقوله لان زباده تشبى زبادة السمن ووجه الشبهة أن كلام آخر لما لحوا ان فاجبر على قبوله تبعاله ولم ينظر
للمتنق السائلة لانه في مقام رد المبيع والخصم منه لكن رشكل على هذا ما تقدم أي وباقي من أن المشتري
رد الشاة ثم يفصل صوفها تحت يد البائع لأن يحمل ما تقدم أي وياتي على أن ترك الصوف لا يضر بالشاة
فمكن المشتري من أخذها بخلاف ما هنا ا (قوله متصل الخ) أي لم يتوقف منفعته أحدهما الكاملة على
الآخر عاذا عش (قوله أو اقبلت الخ) اقتصر النهاية والمقضى على الأول أعني عدم الاصل ثم فلا بد قول
المتن في الاظهر وحمل الخلاف فيما لا ينصل منفعتهما أحدهما بالآخر كسما ما يتصل كذلك كصراى باب
وزوج خف فلا رد ا عش منهما واحد فظهر اقطعا ا قول المتن (وهما) أي جزله الردان شاء فوا طلع على
عيب أحدهما فترضى به ثم اطلع فيعيب عيب الآخر وهما ان شاعو كذا لو اشترى عبدا واحدا واطل فيه
عيبا لغيره ورضي به ثم اطلع فيه على آخر جزله الرد لا يمنع من ذلك رضاه بالاول ويدل ذلك قول الشيخ عميرة
في أول التصرية ولو رضى بالتصرية ولكن ردها عيبا آخر بعد الحلب رد الصاع أيضا انتهى وكذا قول
الروض مؤوضى أي المشتري بالمرأة ثم جسد عيبا لى قد عاردها وبدا البين معها سم على حج ا ه

تبنوا ما يردا *

فوجداهما عيبا ثم بغاوها
لشعوب مقتضى رد الكل
بذلك لما يأتين امتناع رد
البعض فقط وان كسر
الثانية فلا رد له مطلقا على
الارجح لانه وقف على العيب
المقتضى الرد بالاول فكان
الثاني عيبا اذا لم يظهر له
الاطلاع على العيب في واحدة
بعد كسر أخرى كان الحكم
كذلك (فرع) اشترى
من واحد (صدين) أو
نحوهما من كل شئين
تصل منفعة أحدهما
بالآخر أو اقبلت كصراى
باب (معيصين صفتقتهما)
ان شاء لأحدهما قهرا
لاضرو البائع بتعريق
الصفتق عليه من شئ
ضرورة (ولو ظهر عيب
أحدهما ودهما) ان شاء
(لا العيب وده) فلا رد
قهر عليه (في الاظهر)
لذلك وقضيته ان فلا ضرر
بتعريقه كالمبيع وغيره
من التلبات

يجوز والمعيب منه حده اذ لا ضرر فيه (٣٨٢) وهو احدى جهتين اطلقتهما الشنخلة وهو الاوجب الذي نص عليه في الام والبريطاني وما

تأويله بحمله على قرأته
العائد بن به ففي غاية البعد
لانه أرضا لا خلاف فيه
والكلام فيما فيه خلاف
ولو ظهر عيبا أحدهما بعد
تلف الآخر أو يعين ورد
الباقى الا ان كان البيع من
البائع كما قاله القاضي
وافتحه الاستوى وكذا
السبكي في شرح النهاج
وان تناقض كلامه في
شرح المذهب لا يتقاه
التفسير في الضرر حيث
وخالفه صاحب المولى
والغوى (ولو اشترى عبد
وجليل) منه لامن وكيلهما
(فبان معينا فله رد وصيب
أحدهما) لتعدد الصفة
باعتد البائع دون موكله
كلما (ولو اشترى) أي
العيب من واحد كلي أصله
كأن وضوغيها لا ينقسمها
أو موكلهما «فلا أحدهما
الرد» لحصته في البائع (في
الظاهر) لانه تعدد الصفة
بتعدد المشتري لنفسه أو
لغيره كلما أو من اثنين ولا
يصح حل المتن عليه يجعل
الصغير عائدا على قوة عبد
وجليل لا ينقسمه لا خلاف
فيها لتعدد بتعدد البائع
قطعا قبله رد الربع (ولو
اشتقنا في قسم العيب)
واحتل صدق كل (صدق
البائع) في دعواه أحده
(يعينه) لان الأصل زدم
العقد وقيل لان الأصل

عش (قوله يجوز رد المعيب الخ) خالفه النهاج والغنى فقالوا لا يربيع المبيع في صفقة واحدة
وانما العيب من الباقي البائع وان كان المبيع مثليا على ان المانع اتحاد الصفقة وهو العيب خلافا
لبعض المتأخرين ينفع على ان المانع ضرر والتبعض اه (قوله ناوله) أي النص (قوله والكلام فيما
فيه خلاف) فيمنظر ظاهر لان كون الكلام فيما فيه خلاف لا يحل باننا نأول النص المخالف لاحد
شخصين تنفي المخالفة اه سم (قوله كلامه) أي كلام السبكي في البيع من البائع (قوله لا يتقاه
التفرق الخ) لتعدد الصفة (قوله وماله) أي القاضي صاحب المولى وقالوا لا يتقاه الرد في البيع من البائع
وما في غناه أيضا لانه وقت الرد كانا متعلقين بالعقد نهاية وهي وأشوق سم قال في الروض وشرحه
وان وردنا المشتري مثلا فليس لاحدهما رد نصيبا لاتحاد الصفقة اه ولومان عن اثنين أحدهما المشتري
تعدا الرد لان يمكن رده على نفسه الا وشى إلى التركة لئلا من الرد اه قول المتن (ولو اشترى الخ) وكذا لو
اشترى عبدا من واحد عبادة فله رد أحدهما اه في (قوله منها) الى قوله وقيل في النهاية والغنى (قوله
كلما) أي في فريق الصفقة من أن العبرة بالوكيل دون الموكل (قوله ومن اثنين) عطف على من
واحد اه كردى (قوله فله) أي لاحد المشتريين رد الربع وظاهر أنه ان يرد على كل الربع سم على
جميع أي لانه لاحد المشتريين رد الربع على البائعين معا اه عش قال النهاية والغنى ولو اشترى ثلاثين
ثلاثة فكل مشترك من كل تسعة وضابط ذلك ان تصرف بعد الباعين في عدد المشتريين عن عدد المتعدي من
المتأخرين أو أحدهما عند التفرق في الجانب الآخر فاحصل فهو رد البائع (قوله فله لا يبرأ الخ)
بل انما يبرأ من عيب باطن موجود عند العقد كلما فالصوره ان العيب باطن الجواهر اه وشي
(قوله هذا) أي حدوث العيب بين العقد والقبض (قوله اصدق البائع) اعتمد النهاج والغنى (قوله على
الأول) ويقيم الخلاف على نفي العلم حتى اه يعبري (قوله والمشتري على الثاني) كان حاصل انضامه
أنهما متفقان على وجوده في يد البائع الا ان البائع يدعي سقطة العقد والمشتري يدعي تناخذه فلو ادعى
البائع في هذه الصور حدوثه في يد المشتري يقتضى ما تقدم له المصدق في شرح هر وقد أخذنا بقر
قاعدة وهي أنه حيث كان العيب يثبت الرد فاصدق البائع وحيث كان يسلط فاصدق المشتري ولو اختلفا
بعد التقابل فقال البائع في عيب محتمل حدوثه وقدمه على الآلة كان عند المشتري وقال المشتري كان
عنده قال الجلال البلقيني أفتيت فيها بان القول قول المشتري مع عينه لان الأصل برائة الممنع من امر وش

(قوله والكلام فيما فيه خلاف) فيمنظر ظاهر لان كون الكلام فيما فيه خلاف لا يحل باننا نأول النص المخالف لاحد شخصين تنفي المخالفة اه (قوله أو يبرأ) قال في الروض فلو باع بعضه أي بعض
المبيع صفقة ثم وجد العيب ورد لا أرض لعدم الأساس اه قال في شرحه وقيل له الأرض الباقي
لتعذر الرد ولا ينظر عدوا الزائل ليرد الشكل كالا يتنظر والالعيب الحادث وصحفي أصل الرضة تبعها
لنقل الرافعي عن عصم التهديب وهو ضابط لانه انما ياتي على التعليل باستدراك الظلامة لا بعدم
الباطن وأما تعذر الرد فانه في الحال كالباع الجبيع فلا رده الى أن قال وشي قوله كغيره باع بعضه
مأوى باعه البائع فلا رده وهو ملزم به المتولى وصحفي الغوى الخ اه (فرع) * قال في الروض وشرحه
وان وردنا أي أمناه المشتري مثلا فليس لاحدهما رد نصيبا لاتحاد الصفقة فلهذا لو لم أحدهما نصف
الثلثين يلزم البائع تسليم النصف اه ولومان عن اثنين أحدهما المشتري تعذر الرد لان يمكن رده
على نفسه لوه الأرض على التركة لئلا من الرد (قوله فله رد الربع) وظاهر أنه ان يرد على كل
الربع (قوله ولان الأصل الخ) في هذا العطف نظر لان المعطوف عليه تعليل العيب والمعطوف لتعديقه
(قوله والمشتري على الثاني) كان حاصل انضامه أنهم متفقان على وجوده في يد البائع اذ ان البائع يدعي
سقطة العقد والمشتري يدعي تناخذه فلو ادعى البائع في هذه الصور حدوثه في يد المشتري يقتضى ما تقدم

عدم العيب في يده وبنين علمهما ما باع بشرط البراءة من العيوب فانه لا يبرأ مما حدث بعد العقد وقبل القبض فلا بد في العيب
المشتري هذا والبائع قد تم على العقد صدق البائع على الأول كماله المتن والمشتري على الثاني يمينه

ولا رد عليه هذه أيضا خلافاً لزمه أيضاً (٢٨٤) لانهما يختلفان في القدم بل في الزيادة المستلزمة وهو اتحاد كرا الاختلاف في القدم نصاً

ثم تصديق البائع في عدم القدم انما هو نوع رد المشتري لا لتعريضه لطلبه واما ان يقضى عليه بطلبه واما ان يحدوه بيده ثبت فيمنه لان يمنه انما صلت للدفع عنه فلا تصح لاثبات شي عليه نظير ما يأتي في الخالف في الجراح فلمشتري الآن ان يخطف انه ليس بمحدث وكيفيه حلف البائع تكون (على حسب جوابه) فان أوجب بلا يلزمني بقوله أو بلا قلته على يهلف كذلك ولا يكلف التعرض لحديثه لاحتمال علم المشتري به عند القبض أو رضاه به ولو ذكره كلف البيعة أو ما بعته أو ما اقتضته الاسلام حلف كذلك ولم يكف به لا يسبق على الرد به ولا يلزمني قبسه لانه ليس مطالباً لجوابه وقضية كلامه انه لو أوجب بلا يلزمني بقوله ثم أراد الحلف على انه ما اقتضه الاسلام لا يمكن وهو محتمل لاحتمال الجواب الأول علم المشتري ورضاه والثاني نص في عدمه فتناقض احتمالاً وهو كاف هنا ومن ثم يكفر عن الامين بالوالمزمع اشترطوا كونها على وفق الدعوى بطريق المطابقة لا التضمن والالتزام ولا يكفه الحلف على نفي العلم ويجوز له الحلف على البت اذا اختبر بها أمر البيع وكذا ان لم يخبر بها اعتقاداً

من استمرار العقد اه معني رافعي في الشرح مثله وزاد انه ما ولو اختلفا بهذا التقابل فقال للبائع في عيبه يحتمل حدوثه وقدم على الاقالة كان عند المشتري أي فهو حادث وعليه ضمانه وقال المشتري كان عندك أي فهو قديم والرد في حله ولا شيء على قال الحلال البعني أقيمت فيها بان القول قول المشتري مع يمنه أي فلا يمكن من ايمين رد على البائع فيصطفي بأخذ الارش اه من اذ من عرش (قوله ولا رد عليه أي الممن هذه) أي الصور والذكورة بقوله ولو اشترى ما كان رد المثل (قوله لانهما) أي البائع والمشتري (قوله المستلزمة) أي القدم و (قوله وهو) أي المصنف اه عرش (قوله نصاً) هو من متعلقات قوله الاختلاف لامن متعلقات قوله ذكر أي أن المصنف اعاد كرمسته ما اذا اختلف في القدم بالنص بان نص أحدهما في دعواه على أنه قديم والاخر في خلافه اه رشدي (قوله ثم تصديق البائع الم) من تصديق قول المصنف ولو اختلفا المخر (قوله لا تفرع) أي المشتري و (قوله ولو اعد البائع بفسخ) أي بطلت بمخالفة صفقة العقد أو نقلاً اه عرش (قوله وطلبه) أي البائع الارش (قوله ثبت فيمنه) خبران و (قوله لان يمنه الم) علة لقوله لا تفرع به اه عرش (قوله فلا تصح لاثبات شي الم) قضيت بها لاثباته الارش وان لم يحلف المشتري انه ليس بمحدث فاعظم مع قوله فلمشتري الآن ان يخطف الم اه رشدي ويا في آغا عن عرش ما يندفع به الاشكال (قوله في الخالف) بالخاء المعجمة اه عرش (قوله الا ان يخطف الم) فلا يمكن من ايمين ان يخطف البائع أم لاو يكتفي باليمين السابقة فظهر والاقر بلاول لان عيبه الاول يدفع الردوه لطلب الارش فاقصود من كنه ما عسر المقصود من الاخرى اه عرش قول الممن (على حسب جوابه) بفتح السين أي مثل جوابه نهاية ومعني قال عرش هذا بيان للمراد من الحسب بالغنى والفقير والمقتدر والمحتاج علك بحسب ذلك بالغنى أي على قدر موصده انتهى اه (قوله ولو ذكره) أي ذكر عله أو رضاه اه عرش (قوله أو ما بعته) عطف على قوله لا يلزمني الم اه كردي (قوله أو ما اقتضته الم) طارحه أن الاقتصاع على ما قبله يكتفي في الجواب والخالف والظاهر خلافه فكان الأولى بالاقصاع على قوله أو ما اقتضته بفتح المعني أو التعيين بالواو بدلاً و (قوله وهو محتمل) وليس كذلك اه نهاية أي لانه غلط على نفسه عرش عبارة سم أقول هذا الاحتمال برد المعني والنقل إلى المعني فلا نه اذا أراد الحلف على ما ذكر فقد أراد التغلظ على نفسه فكيف لا يمكن منعه أو النقل فقد مر حوافر الدعوى بان المدعي عليه المضاف إلى سبب كافر ذلك كذا لو أطلق الإنكار في جوابه كذا يسبق على شيء أو لا يلزمني تسليم شيء اليه ثم أراد الحلف على نفي السبب جاز والظاهر أن الشارح لم يحضر هذا الذي تر وروى الدعوى ولا لما اقتصر على ما قل هنا ولو ترك كما رأينا فتأمل اه (قوله ولا يكفه) عبارة للمعني ولا يكتفي في الجواب والخالف معاملة به هذا العيب عندى اه زاد عرش وهل يكون اشتغاله بذلك مسقطاً للرد أم لا فيه نظر والاقرب أن يقال ان كان حلفه لا يثبت لا يكون مسقطاً لردقه تعيين جواب صحيح ويحلف عليه وان كان عالمًا سقطه اه (قوله الا بشهادة عدلين شهادة الم) أهم أه لا يثبت رجل وامرأتين ولا يشاهدون عين وفيه ان المصنوع من ثبوت العيب ما راد للبائع وأوجب الارش وكلاهما بما يتعلق بالمال وهو ثبت بعد ذكر (قوله فان قصد) أي في عمل النفس فاقترن في مسافة العدوى لان الشاهد لا يلزمه الحضور ومما زاد على ذلك اه عرش (قوله ولا يثبت العيب الم) عبارة

فالمصدق البائع بينه وبينه افتقاراً لاسل من استمرار العقد اه (قوله وهو محتمل) أقول هذا الاحتمال ورد المعني والاقال ما المعني فلا نه اذا أراد الحلف على ما ذكر فقد أراد التغلظ على نفسه فكيف لا يمكن منه وأما النقل فقد مر حوافر الدعوى بان المدعي عليه المضاف إلى سبب كافر ذلك كذا لو أطلق الإنكار في جوابه كذا يسبق على شيء أو لا يلزمني تسليم شيء اليه ثم أراد الحلف على نفي السبب جاز وعبره عن ذلك ولا يكف كما قبل في شرحه لطابق الحلف الجواب بان الجواب يفتي السبب حلف عليه أو بالاطلاق فكذلك ولا يكف التعرض لنفي السبب فان تعرض لتعيينه اه وعبره عن السبب بغير حلف بعد الجواب على نفي الجهة جاز بفتح الروضة كصالحها من البعوى من غير انكار اه والظاهر أن الشارح لم يحضر هذا الذي

صدق البائع وصدق المشتري بهن في عدم تصغير في الرد وفي خله بالعيب ان لم يكن خلفه عليه عند الرد ولا يقطع أن صدق البائع
وفي أنه لمن أراد أن يغير عيبه وكان ممن تخفى عليه مثله وفي أنه انما حصى بغيره لانه ظنه (٢٨٥) العيب الغلاني وقد بان خلافاً وما يمكن

المتغير والاشي ولو اختلفا في وجود العيب أو صفته هل هي عيب أو لا صدق البائع به لان الأصل عدم العيب
ودوام العقد هذا المذهب يعرف بالحال من غيرهما فان عرف من غيرهما فلا بد من قول عدلين عاقلين بذلك كما
حزمه القاضي وغيره وتعميم ابن المتري وقيل يكفي كقوله البقوي واحد اه (قوله صدق البائع) أي
بنيته نهاية ومعنى قال عرش قوله صدق البائع الخ أي ظاهر افلا رد وهل للمشتري الفسخ بائناً اذا
كان حقيقاً لا لاهول اه اذالم يفسخ أخذ الارش أيضاً لأنه نظر والا قرب فيه الاول اما الفسخ قبل وجود
مسوغه بالحال واما الارش فلا نه لانه مذكور على البائع خلفه من ماله عيب حادث من غير الرد القهري
ويجوز في الثاني منع أخذ الارش لانه حديثه من الفسخ والتصرف فيه من باب الفسخ جعل كالقادر
على الرد وهو حيث قد علم عليه لا يجوز أخذ الارش من البائع ولو بالرضا بل ان تصالح من البائع على أخذ الارش
لغيره بالمبيع ولا رد له يصح ويسقط خياره ان علم بفساد الصلح اه (قوله ولو يجزى الخ) لعله هو الاقرب
(قوله ولا يقطع ان صدق البائع) هل يلاعن اه سم وتقدم في الشرح قبيل قول المصنف ولو هلك
المبيع ما يفيد عدم البين وعن عرش المتصريح بذلك (قوله وكبر الشجرة) أي كبر اشبهت كبرها بعلها
تخسها وحريدها اه عرش (قوله ولو يجعل باجر) وقال الظاهر الحلاق النهائية والمغني عبارة الجعري ولا
فرق بين ان يكون باجره أو لا يجعله أو لا القصاره والصلح كالتصلي من حيث انه لا شيء في نظرها على البائع في
الرد كالتفصيل من حيث انه لا يجوز معها على الردفه الا لسبب طلب الارش كذا قاله شيخنا فانه قايرو على
الحلال اه (قوله الفرق الثاني) أي بعد قول المصنف في الظاهر بينهما أي بين ما هنا وما في المقاس اه
كردي (قوله لتعذر افراده) ولان الملك يتحدد بالفسخ فكانت الزيادة المتصلة فيه تابعة للاصل كالعقد
نهاية ومعنى قال عرش قوله مر كالعقد أي كما انما يباع في الملك للعقد اه (قوله فانما الخ) دفعه
ما قد نوههم أنهم من المتصلة لكونها ناشئة من نفس المبيع فكانت باجره منه وقال سم قال شيخنا الشهاب
الرملي ان الرجاء ان الصوف والبن كالحل انتهى أي فيكون الحادث للمشتري سواء انفصل قبل الرد أم لا
ومثله البعوض كغيره ظاهر انتهى ويرجع في كون البن حلالاً أو قدع لمن هو محتجب به وهو المشتري
فيقبل قوله فيه يمينه وكذا يقال في الصوف اه عرش (قوله خلاف ذلك) أي النابض من ذلك الأصول
فكان الاولى التذكير وكذا خبره بقره من الخ (قوله وحري جمع الخ) اعتمدته النهاية والمغني وقاله الشهاب
الرملي (قوله مطلقاً) أي حراً ولا (قوله يصدق ذواليد) أي في الشتر الذي طال (وتوله وان ذلك) أي التنازع
اه ككردي (قوله وعلى هذا) أي قوله لا رضاء لما استأذعن (قوله بمقدار ما لكل الخ) أي من الصوف
اه ككردي (قوله عينا) أي قول المتن ولو باعها في النهاية وكذا في المغني اقوله فيجب الارش الى المتن قول المتن
(كله والاجر) أي كسب الرقيق وكرز وجهه أي الرقيق وما واه به فقبله وقبضه وما واه به فقبله ومهر
الجارية اذا وطئت بشبهه جميع المصنف بين الرد والاجر يعرف انه لا فرق في عدم امتناع الرد بين ان يكون
من نفس المبيع كاله لا من الاجرة بخلافه في حقيقة وانما مثل المتوفى من نفس المبيع بل هو بخلاف الفترة
وغيره بالحرف انما يتبعه وان كانت من جنس الأصل خلافاً لما لم يغني ونهاية (قوله ولا الامتلاء لم يميز
الخ) ومثله والذابجة الذي لم يستغن عن البن اه عرش (قوله لتعذر الرد الخ) يشمل هذا فانه لو خرج
عن ملكه لا يصدق الارش لا كان عوده اليه امتناع عوده فقياسه معناه لا يصدق الارش لا كان عوده اليه
بعد تغيير الوالد اه عرش (قوله بامتناعه) أي الرد اه عرش والاولى أي التفرق بركه الضمير المنصوب
قرروا في العداوى والامانة تتم على ما قاله هنا ولو تكرر أساءة تامل (قوله صدق البائع) هل يلاعن
(قوله وحري جمع على ان نحو الصوف الخ) قال شيخنا الشهاب الرمي ان الرجاء ان الصوف البن كالحل اه

استنباه به وكان العيب الذي
بان أعظم ضرراً فثبت
له الرد في الكل (وازيادة)
في المبيع أو التي (المصلحة)
كالسمن) وكبر الشجرة وتعلم
الصنعة ولو جعل باجره كما
اقتضاه الخلاف هما لكنهم
في الفس فيدوه بصنعة لا
معلم فيحصل أن يقال به
هنا بما عمن ان المشتري غرم
مالاً في كل منهما فلا يشوب
عليه ولا ينافيه الفرق لا في
بينهما في الحل لان من شأنه
انه لا يغمز ماله في مقابلة
في حكمه بل لم ينشأ الرد عنه
(تبع الأصول) لتعذر
اخر احدهما ولو باع ارضاً بما
أصول نحو كرات فثبت ثم
رداً به عيب فالبايع للمشتري
بخلافه الصوف الحادث
بعد العقد فانه قد جعل عالم
يتم وكذا البن الحادث في
الضرع لانهما كالسمن
بخلاف ذلك ومن ثم كان
الظاهر تخافاً ابتداء البيع
لا يخلص فيه وحري جمع
على ان نحو الصوف الحادث
للمشتري مطلقاً ولو ح
بعد أن طالع علم عيبه ورد
اشتر كاهه لان الوجود
بعد العقد جزء من المبيع
فرد وان جزو قياساً نظاره
انه يصدق ذواليد حيث
لا يمينه وانه لا رد مادام
متنازع ومن ذلك عيب

حاشي على هذا جعل قول السبكي وقد يقع نزاع في ماله بالكل
منهما وهو عيب مانع من الرد (و) الزيادة (المصلحة) عينا ونفقت كلاله والاجر لا تمنع الرد ولا يفتني العيب ثم ولا الامتلاء لم يميز
الرد بناء على ما من حرمة التفرق بينهما فيجب الارش وان لم يحصل بأس لان تعذر الرد ينافيه

قوله المضايفه كالبايوس منه (وهي ٢٨٦) (المشتري) في المبيع والبائع في الثمن (ان رد بعد القبض) الحديث الصحيح ان رجلا باع

في صبرة والمهر ورفي سبو (قوله مع الرضا) أي رضا البائع قول المتن (وهي المشتري) عبارة للتبس وهي
لمن حدثت ثم ملكه قال في شرح من مشتراو باع وان رد قبل القبض لانها من قبضه عليه انتهى اه سم
قول المتن (ان رد) أي المبيع في الاولى والثمن في الثانية ثم باع وبغني قول المتن (بعد القبض) سواء أحدث
قبل القبض أم بعد منبائه وبغني (قوله الحديث الصحيح) أي وقس على المبيع الثمن اه مغنى
(قوله فخرج) أي يحصل (قوله ما ذكر) أي ضمان ما لم يلا اشتراؤه اه عش (قوله فخرج البائع
الح) أي خرج بالرد المذكور البائع قبل القبض والغاصب أي فلا رد على الخمران كالمبيع قبل
قبض المشتري المبيع منه والغاصب لو وقع التلف فحده الضمان عليه وايسر الخراج والقوائد (قوله
فلا خلاف) أي كمن البائع المذكور والغاصب (قوله لانه) الخرج (قوله لانه) موضع الخ
بغني أن وجوب الضمان فيما ذكر ليس لكون المبيع والمقصود بملكه أن ذكر بل موضع يرد على ملك غيره
وهو المشتري والمقصود منه (قوله بطريق مضمون) وهو الشراء اه عش أي والتبص قول المتن (وكذا
قبله في الاصح) قال الزركشي لانما حدثت في ملكه كما بعد القبض والثمن المنع لفهم الحديث انتهى
اه سم (قوله أي البهية) الخ قوله ولو جعل القتي وكذا في النهاية الاما في بيع الجمل قول المتن (حلالا)
أي وهي بيعه مثل ثمنه وبغني أي أو سلمية وتبايلا وأحدث الغيب بعد العقد وقبل القبض اه عش
وقال الرشدي أدخل بقوله مثلالا اذا اشتراها سلمية ثم ظر الغيب قبل القبض ولا يصح اخذ مالو كان الرد
بغير المجلس والشرط مثلالا بايما السابق مع قول المصنف السابق لا يمنع الرد اه قول المتن (فانفصل الخ)
ولو انفصل قبل القبض اقل باع جسيه لاستغناء الثمن وليس للمشتري به قبل القبض كالم اه مغنى
(قوله لو كان جسيه) الخ منه وهو العقد أنه اذا نقضت أمه بالولادة لا رد مطلقا على الجمل أو وجهه اه عش
عبارة سم في ضمان أحدهما ودلى هذا أن الجمل يتراشأ فاشيا فهو كارض اذا مات منه عند المشتري
فالحجبه لا رد مطلقا والثاني ما ذكره من مخالفا لذل كرفي شرح قول المصنف السابق الآن يستدلى
سبب تقدم الخ اه وقوله والثاني الخ في البصري مثله (قوله وان نقضت الجمل بالمارج) بعلمه الاسنوي
وتغيره واعترض بان الصواب ما أطلقه الشرحان من علم الفرق أي في عدم الرد بين حكم العلم وحال الجمل
وان كان النقص حصل بسبب جرم عند البائع وهو الجمل ويرقى بين القتل بالردة السابق والقطع
بالجناية السابقة الخ اه نهاية قال الرشدي قوله مر واعترض بان الصواب الخ أي فالخالف أنه يتعين
نصو المتن بما إذا لم تنقص بالولادة أصلا اه وقال عش قوله هو من علم الفرق الخ معتمد خلافا
لخ اه أي والغنى (قوله لان الجمل الخ) معتمد اه عش (قوله وعلم الجمل) قد مر انه ليس بشيء اه
عش (قوله ولو قبل القبض) ظاهره ولو في زمن خيار المشتري ولو لم يفسخ بموجب الشرط وهو كذلك
وهو حديث بعد انقطاع خيار البائمين كان ولا فوله وان تم العقد للمشتري كما تقدم اه عش
(قوله فان الولد للمشتري) (قوله لا قال السابو ردى وغيره) الخ ظاهر هذا الكلام أنه بعد الوضع
يردها ويملك الولد لانه كما هو قد يستشكل في ولده لا كما يردم التفرق المنتفع بل وفي ولدها بالرد
التفرق قبل الاستغناء من اللبن بغير الذبح الآن يجيب بانفقار ذلك لانه لكون ملك المشتري لذلك فهو يا

غلاما واستعمله منذ ثم
وأى فيه عيبا أو ارادده
فقال البائع يا رسول الله قد
استعمل غلامي فقال صلى
الله عليه وسلم انما خرج
بالضمان ومعه ان ما
يخرج من المبيع من غلة
وقائدة تكون للمشتري
في مقابلة انه لو تلف كان
من ضلته أي اثنته على
ملكه فالرد بال ضمان في
الخبر الضمان يعتبر بالملك
اذ آلفه لملاذ كره البائع
له صلى الله عليه وسلم وهو
ما ذكره فخرج البائع
قبل القبض والغاصب فلا
بذلك قوائمه لانه لا يملكه
وان ضمه لانه موضع بيعه
ملك غيره بطريق مضمون
(وكذا) تكون ان رادته
انرد (قبله في الاصح) بناء
على الاصح ان الفسخ ورفع
العقد من حينه لا من أصله
(ولو باعها) أي البهية أو
الامتز (حالا فانفصل) الجمل
ولم تنقص أمه بالولادة أو
كان جسيه بالمل أو اسنوي
جسيه الى الوضع وان نقضت
بها المهر انما انحلت بسبب
تقدم كالتقدم (رد) لان
الجمل يعلم ويقابله قط من
الثمن (معها في الاظهر)
لو جسد المتقضى بالامتناع
مختلف ما إذا نقضت بها وعلم
بالجمل فلا رد بها فورا بل
له الارش كسائر العيوب
الحادثة ونحو بيعها حلالا
نما باعها ثلاثا جلت ولو قبل القبض فان الولد للمشتري

فان الولد البائع والغرفان
سبب الفسخ هناك نشأ من
المشتري وهو تركه توفية
التم وهذان البائع وهو
ظهور العيب الذي كان
موجودا عنده قال الماوردى
وشبهه للمشتري حبس الام
حتى تضعه وحل الامه بعد
القبض عنم الرد القهرى
لانه عيب فيها وكذا حصل
غيرها ان نقصته ونحو
البيع للجليل ياغسل
مالو كانت بعسله لانه
يردها جزا والطاع كالجل
والتاير كالوضع فلما غلعت
في يده ثم ردها عيب كان
الطلع للمشتري على الارجح
ولا ينعى الرد الاستقدام
قبل علم العيب من المشتري
او غيره للبيع ولان
البائع وغيره فلهن اجابا
(ووطا الثيب) كالاخذام
وان حرموا على البيع
لكونه اياه مثلا ثم ان كان
رما منها بان مكنته طائفة
اجنبى واطلاق الزا على
هذا ايجاز كاي على ما ياقا اول
العد من لانه عيب حدث
(واقضاض) الالة بالقاه
والقاف (البكر) المبيعة
من مشرا وغيره يعنى زوال
بكارها ولو بوثة (بعد)
القبض نقص حدث
فبيع الردالم يستند بسبب
مقدم عهده المشتري كاي
وقيله جنابة على البيع
قبل القبض فان كان من
المشتري منع رده بالعيب ثم ان قبضه لانه من بكاره وان انقص قبل قبضه لانه من العيب

لاختبار باو بان المالك والرد حصل قبل الانفصال ولا تغرق حتى حيث لا يضر حصوله بعد القبض ورفق
الروض وشرحه ما حصله ان اجل الحادث بعد العقد وقبل القبض للمشتري ثم ان انفصل امتنع التفرق
وتعين الارض على الاصغر وان لم يتفصل جزى بخلاف الحادث بعد القبض خذونه حيث منع الرد القهرى في الامة
مطابقا في غيرها ان نقصت أى وأما الباطن فغير رأى ما يتفصل حل الامة والأمتنع التفرق أى أخذما
تقدم اه سم (قوله بخلاف نظيره في القاس) أى فيما لو اشترى سنا ثم عجز عليه قبل دفع ثمنها وقد حلت
في يده فاذا رجع البائع فيها بها الحل اه عرش (قوله قال الماوردى الخ) ولا يحرم التفرق بعد
الوضع الحاصل عند البائع بعد الرد لانه لم يحصل بالرد وانما هو طارى على موهب ذا كالصريح في الله ذلك أى
حبس الام بعد الفسخ ومعالم أن منتهى على البائع اه عرش (قوله ولمشتري حبس الام حتى تضعه)
والمؤن على البائع وأما لم يحسب هاهنا والتفرق حتى البائع رده اليه ولو في الامة مقبل التميز لاختلف
للمالكين فان يقع الرد قبل الوداد امتنع ولا الأرض عجزا فالحل قوله ياخذ ما اذا انفصل أى وقبل الاستثناء
عنها وليس هذا من التفرق المحرم لان الفرض أن الفسخ وقع قبل الوضع وفي وقت أخذ الولد لم يحصل
تفرق لا خلافا لكليهما وقبل الانفصال لا تفرق اذ هو انما يكون بين الام وفرعها لا بينهما بين حلها
انتهت اه يجيزى (قوله ان نقصته) لم يقبضه في الامتلاء من شأن الحل فيها ان يؤدى الى ضعف الام
ولانه يؤدى الى العاقبة وهو ملحق بالامراض المنقولة اه عرش (قوله كالجل) أى فيكون للمشتري
في غير مسئلة القاس حيث رد قبل انفصال اه عرش أى وبالأولى هنا ارد بعد انفصاله (قوله مالو كانت
بعد الخ) أى وقت الرد كالشر اه عرش (قوله ردها) أى جمع حلها (قوله فبه) أى المشتري
(و) (قوله كان الطلع للمشتري) أى وان لم يتأخر اه عرش (قوله على الاوجب) معتمد اه عرش
قول المتن (ووطا الثيب) أى ولو في الدبر ومثل وطا الثيب لو البكر في ردها فلا ينعى الرد شرح العيب
لمح اه عرش قال الثيب والمفتى ووطا الثيب راجع بقوله بكارها كالبه اه أى لا ينعى الردالم يمكنه
طائفة انه اجنبى عرش (قوله كالاخذام) أى فيما سأل (قوله امتنع) أى من الرد قول المتن (واقضاض
البكر) مبتدأ خبره قوله نقص اه نهاية (قوله ولو بوثة) أى ونحوها اه نهاية ومنه ما جنى عرش
(قوله لسببه تقدم الخ) كاز واج ومنه ايضا لو ان الشجر به عجز وبكاره لم يزد في بغيره يذوال

ظاهر هذا الكلام انه بعد الوضع ردها وحصل له لانه ملكه وقد يستشكل في ذلك الا كمنية لزوم التفرق
للمتن بل وفي يده غير لازم التفرق قبل الاستثناء عن العيب بغير الذبح الا ان يحجب باعتقار ذلك هناك كون
ملك المشتري كذلك فهو بالاختيار باو بان المالك والرد حصل قبل الانفصال ولا تغرق حتى حيث لا يضر
يضر حصوله بعد القبض ورفق لا يتأثر وفي الروض وشرحه كذا أى للمشتري الولد المنفصل الحادث به د
المقدم قال في الروض وجوز التفرق بينهما بالرد للمحاجاة وبين في شرحه ان الاصغر امتناع الرد وتعين
الأرض ثم قال في الروض واذا حلت أى بعد الشراء قبل القبض ورتب العيب لاملالو للمشتري اه وفيه
تصريح بجواز رد الحل حال الحل وان كان قد تفرق قال في شرحه واذا قلنا الحل هنا للمشتري قال الماوردى
وغيره فله بسبب امس حتى تضع اه ثم قال في الروض وكذا بعد القبض أى وكذا اذا حلت به بعد القبض
يكون للمشتري ولكن حل الامة بعد القبض يمنع الرد كرها وكذا غيرها ان نقص به اه وحصل ذلك كما
ترى ان اجل الحادث بعد العقد وقبل القبض للمشتري ثم ان انفصل امتنع التفرق على الاصغر وان لم يتفصل
جزى بخلاف الحادث بعد القبض خذونه حيث منع الرد القهرى في الامة مطابقا في غيرها ان نقصت أى وأما
بالرضاية ورأى ما لم يتفصل حل الامة والأمتنع التفرق أى أخذما ثم تقدم فان قلت ما ذكرته في قول
الروض انما اذا حلت قبل القبض ورتب بالعيب لاملالو كان الولد للمشتري من ان نفسه نصر يحاجو ازال
وان كان فيه تفرق مرنى على ان كلام الروض في حل الامة ايضا هو ممنع لجواز ان يكون في حل
الهيبة قلت قوله بعده وكذا بعد القبض لكن حل الام لا يضر في أنه أراد ولا ما شمل الامة كمنية كالاخفى

بكارتيار به عمر وعند المشتري اه عش (قوله قدر ناقص الخ) أي بنسبة ناقص لانفس قدر ناقص
اذ قد يكون قدر ناقص قدر الثمن أو أكثر هكذا ينبغي أن يكون المراد سم على حج اه عش (قوله واجاز
هو البيع فله ردها) الظاهر أن المعنى أنه اذا علم باقتضاء غيره فان فسخ فذل الثمن أجل ثم علم العيب القديم
فله الردها ويبقى الكلام فيما اذا علم بما معه فله تخصيص العيب بالانقضاء والفسخ بالاخر ففسخه
نظر سم على حج أقول قياس قول الشارح مر وهو يجوز على ما قال بطبع عليه أي العيب القديم لا يبدل
اجازته اه ان فسخته بأحد هما واجازته في الآخر بسقط خياره لكن فسخته ما من أنه لو اشتغل بالرد
بعيب فحجز عن إثبات كونه عيبا فانقل للرد بعيب آخر لم يتنع عدم سقوط الخيار هنا لتخصيص الرد بأحد
العيبين اه عش ولعل الأقرب عدم السقوط كليهما مقتضى المساق الشارح (قوله ففسد) أي على
المشتري حيث أجاز اه عش عبارة العجيري ومعنى كونه هذا أنه اذا أجاز المشتري البيع أخذها وفتح
بها من غير شيء وان فسخ أخذت منه كلفه قوله (زمه الأرض) يكون لمن استقر ملكه على البيع فان أجاز المشتري
فله والافاض اه (قوله ان لم يطأ) كأن قال العاصم عود (قوله والازمة) أي الاجنبي اه عش (قوله
هو للمشتري) هذا واضح اذا لم يكن في خيار البائع وحده أو خيارهما وفسخ العقد فان كان البائع وحده
فينبغي أن يكون له من ذلك المهر ماعد الأرض مطلقا وكذا قدر الأرض أيضا فان فسخ لان ذلك القدر يدل بعض
المبيع وان كان له ما وفسخ فينبغي أن يكون ذلك جمعه للبائع صفاه اه عجيري (قوله استحق البائع منه
الخ) أي من المهر قدر الأرض ان كان للمهر أكثر من الأرض فان تساوا أخذ البائع ولا شيء للمشتري وان
زاد الأرض على المهر وجبت الزيادة على المشتري لان العيب من صفاته اه عش وقوله وان زاد الأرض
على المهر الخ فمظهر ظاهر فان المبيع قبل القبض من صفات البائع لا للمشتري (قوله في الغصب) بان غصب
ز يد أمته وروطها بغير زامهاو (قوله والبيان) بان تعدى شخص على حر أو زوال بكارته أو بطعمه كره
اه عجيري (قوله بان ملك المالك هنا ضعف) كان وجه ضعفه ان معرض الزوال بالتلف قبل القبض كما
هو القرض سم على حج اه عش (قوله بخلافه) أي في الغصب والبيان اه كرد أي والبيع الفاسد
(قوله ولهذا) أي لقوله المالك (لم يعرفوا) أي في الغصب والبيان أي في مجموعهما والافاض في الأمانة
والبيان في الحرية تأمل (قوله بين الحرية) المراد بالثبوت القوي في الحرية ملكها المنفعة نفسها والافاض في الأمانة
(قوله يكفي النكاح الفاسد) والعمد ووجوبه بغير برك فقط في النكاح الفاسد كلفنا عش وعنائى ومعنى
(قوله بان البيع الفاسد الخ) والحاصل أن ما هنا اذا نظر اليه سمع الغصب والبيان يفرق بالقوة والضعف
واذا نظر اليه سمع البيع الفاسد يفرق بتعدد الجهة وتوحيده اه زياى ويظهر بل آخر كلام الشارح
كالمرجع فيه أن الفرق بين ما هنا وبين البيعة بالبيع الفاسد بقوله المالك وضعفه أيضا ما قول الشارح وبان
البيع الفاسد الخ فليدان الفرق بين البيع الفاسد وبين الغصب والبيان فقط (قوله بخلافه) أي الاقتضاء
(فيما مر) أي في الغصب والبيان والبيع الفاسد (قوله ووجه) أي الفرق بين نحو الغصب وبين البيع
الفاسد وهذا يدفع قول سم قوله ووجه وقوله بسبب غير ان الخلاف يتأمل كل منهما اه فانه مبنى
على ما هو ظاهر السابق من أن مرجع خير وجه الفرق بين ما هنا وبين البيع الفاسد (قوله بان الجهة
انضممتها) أي في البيع الفاسد (قوله بسبب غير ان الخلاف في الملك لان ما هنا فيه ترى حصول الملك

قدر ناقص من قيمتها أو
من غيره وأجاز هو البيع
فله ردها ثم ان كان للمزيل
البائع أو فة أو زو ووجه
سابق ففسد أو أخذت زمة
الأرض ان لم يطأ أو كانت
زانية والازمة سم برك
ثلاثا فقط وهو للمشتري
ما لم يضم والاسحق البائع
منه قدر الأرض وفرق بين
وجوبه بغير بركه وهو مهر
ثيب أو ريش بكارته في الغصب
والبيان ومهر بركه ولو
بكارته في البيعة بغير فاسد
بان ملك المالك هنا ضعف
فلا يتحمل شيئا بخلافه
ثم ولهذا لم يعرفوا بين
الحرية والأمانة وبان البيع
الفاسد وجدي به عقد
اختلف في حصول الملك له
يكفي النكاح الفاسد بخلافه
فيما مر ووجه بان الجهة
المتحدة هنا ما اختلفت
بسبب حرى ان الخلاف في
الملك بان يزم عليه

ايحاب مقابل للبكرة من زين اذ المو جبيلهر البكر وطء الشبهة لانه استمتع بها بكر اولوش البكرة اذ الة الجدة غشلاف جهة الغصب فانها
واحدة فلو اوجب مهر بكر لضاغفهم البكرة مرة من جهة واحدة وهو ممتنع فاندفع ما قال الغاصب الذي لم يختلف في عدم ملكه اولى
بالغلبه من اختلاف في ملكه (فصل في القسم الثاني وهو النفر بالقبلى بالنمرة ٣٨٩) أو غيرها (النمرة) من صرى الماء

في الخوض جعهم جوز
الشافى رضى الله عنه أن
تكون من الصر وهو الر بط
وغيره أو يبيدها به
يلزمه أن يقال مصررة أو
مصررة لا مصررة وليس
في محله لانهم قد يكرهون
اجتماع مثلين فيقبلون
أحدهما أو أن لا يفي داسها
إذا فصله دسها (حرام)
لأنهى المصحح عنها وهي أن
تربط اختلاف البهية أو
يترك حلها مبد قبل بيعها
حتى يجتمع المين فيقبل
المشتري غزاة ليهنا في يد
في التين ولا فرق في التصرم
بين مريد البيع وغيره ومن
فسد بالاول مراده محتمل
بضر البهية تبت الخيار
للمشتري ككل الحديث
الصحيح (على الفور) كالد
اللعيب وقصة كلامه الله
يقضي وان استرلها على
ما أشعرت به النمرة
والذي يقصده خلاصه هو ما
انقضاء كلام الرضة وأصلها
ومن ثم قال أو لمجد لوجه
الخيار هنا وان نازعه الأدرى
بانما كان على خلاف
البيعة لا فرق بدوام أو
تصرت نفسها وأنسيان
حلها وهو الوجه من
وجهين أطلقاهما وجه
أيا الأدرى وقاله فضية

بالبيع القاسدان تلف المبيع عند المشتري ضمنه، لئن عنده اه عيجرى (قوله ايحاب مقابل البكرة
الخ) أي من جهة واحدة بل من جهتين اه كردى (قوله وطء الشبهة) يبنى أن المراد به أن لا يكون زمان
جهتها فان مجرد ذلك موجب للمهر و (قوله مهر بكر) أي مع ارش البكرة اه سم
* (فصل في النمرة به) * (قوله أو غيرها) أي كبس القنادة إلى أو ما ياتي (قوله وليس في محله الخ) أي وعليه
فكون أصل مصررة أو بدوام الراء الأخيرة الفكرة اجتماع الامثال اه عش (قوله الفاء)
الاولى بأقول المني (حرام) قال سم على المنهج وينبغي أن يكون كبير لقوله صلى الله عليه وسلم من غشينا
فليس منا انتهى قال جنى الزواجر الكبيرة الثالثة والتسعون بعد المائة لقص في البيع وغيره كالنمرة به
ثم قال وضابط الغش المحرم أن يعلم ذوا السلع من نحو باع أو مشقة فهاشوا لاطلع عليهم مريد أخذها لمأخذها
بذلك التماثل فيجب عليه ان يعلمه فيدخل في أخذه على بصيرة يؤخذ من حد يثاثة وغيره ما صرح به
أصحابنا انه يجب اضاف الى الجنى علم بالسعة عيانا يتصبر به مريداً لها وان لم يسأل عنها كما يجب عليه إذا
راى انسانا يعطى امرأته أو به عا، ما روى أيضا ما روى ان يخالط آخر لها لمأخذها أو صداقة أو قرعة فلو علم وعلم
بأحدهما عيانا يتصبر به وان لم يستشر به كل ذلك اداء النصفة المتأكلد وجوبهم الخاصة للمساكين وعامتهم
انتهى اه عش عبارة المفتي يجب على البائع ان يعلم المشتري بالعيوب ولو حدث بعد البيع وقبل القبض
فانه من ضمنه بل وعلى غير البائع اذا علم بالعيوب ان يبين ما يشتر به سواء كان المشتري عالما ام كافرا
لانه من باب النصح والعيوب في ذلك كما يكون تدليس اه قال السيد عجز يتردد النظر فيما لو صر لها اجنبي
عند اداء المالك البيع من غرموا طأها بينهما فخل يحرم عليه لانه اضرار بالمشتري وتدليس الاقر بنم اه
(قوله لهنسى) الى قوله ويتعين في النهاية والمخفى الا قوله وقيل من التفرقة قوله أو غيرها الى المني (قوله غزاة
لبنها) اى كثرة (قوله بين مريد البيع وغيره) حاصله انه عند اداة البيع يحرم وانما يصل الى حد الاضرار
لو وجد التدليس وعندنا فانما لا يندى في آخر من الضر اه سيد عجز (قوله ومن قيد الاول) كقولهم
له في نمر بها اه رشدى (قوله للمشتري) اى حيث كان حالها حالها ثم علم بها بعد ذلك ثبته و معنى قال
عش قوله حيث كان حالها خرج به العالم فلا خيار له عليه فلو ظن انها مصر لكانت له خيار على
ما مر فحين اشترى امتهانها و باعها وانما بقيت كانت ذلك وقوله بحالها اى كالتظاهر لبال الناس
انها ممر وكما جلب قصدا فان كانت كذلك فلا خيار انما اى كالتظاهر لبال الناس
ما عند من القالب على مريد البيع لذات المين ترك حلها مبد قبل البيع انما اى كالتظاهر لبال الناس
واباق من ان الشراء من على العبد لا سقط الد اه عش (قوله وان استرلها) اى دام هذه فقبلها
على الظن أن ككرة المين صارت له لهما المود رخص يومين ثم انتقل لم يسقط الد ار لظهور ان القين في ذين
لعرض فلا اعتبار به اه عش (قوله والذي يقصده الخ) جزء به في الرض اه سم (قوله مهر) اى خلافة (قوله
هنا) اى عند الاستئجار (قوله أو تصرت بنفسها الخ) عطف على قوله استرلها في كلام السلف استنداهم
(قوله أو ينسب الى الخ) اى أو شغل اه خاية (قوله كبحر به) اى بامتداده ثلاثة أيام (قوله الحديث) هو
الاخلاف تأمل كل منهما (قوله اذ المو جبيلهر الخ) اتحاد جهة الغصب لثاني وجوده من الموجبين
فسد وقوله وطء الشبهة يبنى ان المراد به أن لا يكون زمان جهتها فان مجرد ذلك موجب للمهر (قوله مهر
بكر) أي مع ارش البكرة
* (فصل) * (قوله والذي يقصده لافه) جزء به في الرض (قوله وهو الوجه) اخذته مر قال في

نص الام اه ويؤيده ان الخيار بالعيوب لا فرق فيه بين علم البائع به وعدمه فاندفع ترجيح الحارى كالتفرق بمقابلة لعدم التدليس (وقيل بتد)
الخيار وان علم بالنمرة به (ثلاثة أيام من العقد وقيل من التفرق كما صرح به الحديث ومن ثم يصحح كثير من واختاره جمع متأثرين واجب
الاكثر ويجعل الخيار على الغاصب ان النمرة به لا تظهر في اذون التسلط لاحتمال اصابة النقص على اختلاف العطف والمأوى مثلا فان

رد البون المصراة وغيرها يعيب أو غيره كتحالف أو تقابل فيما يظهر (بعد تلف البين) أي بطله وغيره بجنبه لانه يجر حمله على غيره الى التلق (رد معهما صاع غر) مالم يتفقا على رد (٢٩٠) غيره للحدوث الصحيح بذلك وان اشتراه باصبع غر أو بدونه يتعين كونه من غر البلد

الوسطا كذا عر به جسم ولا ينافيه تعبير غيرهم بالتقاب كالقطرة املان المراد الوسط هذا وان الوسط يعتبر بالنسبة لانواع الغالبات فانه فقده أي بان تعذره على نفسه تخصيصه بغير مثله في بلده ودون مسافة القصر اليها فيما يظهر أجزا مما ينافي فقد ابل بالدية فقيته باقرب بلد غر اليه كما اقتضاه النص ورجحه السبكي وغيره واقتصر عن المأخوذ على قيته بالدينة النبوية على مشرفها أفضل الى سلامة والسلام وادعوا باله مرجع شيئا وانما حكم وجهين فقط ووردان من حفظ حجة ويمكن ترجحه بان التبر موجود منضبطا القية بالدينة غالبا فالجوع اليها يمنع التزعم فقيته ولهما العبرة بقية يوم الاول أكثر الاحوال (وقيل بقي صاع قوت) لرواية مصححة بالطعام ورواية بالقص فان تعدد حنسه تغير ردوه ورواية مسلم رد معهما صاع غر لاسمراء أي حطصة فاذا امتنع وهي أعلى الاتوات عندهم ففيها وفي رواية القص ضعيفة والطعام محمولة على التبر لا ذكر وانما تعين ولم يجر أن يلى منه بخلاف القطرة لان القصد بهما تذلل

حدث مسلم من اشترى شاة ثم اذنتها فباعها فباعها صاع غر لاسمراء انتهى بحلى اه ع ش قول المتن (بعد تلف البين) قال النهاية بعد كلام وبعاقه علم أن المشتري لا يكفر ودال لان ما حدث بعد البيع ملكه وقد اختلط بالبيع وتعذر غيره فاذا أمسكه كان كالتلف وأنه لا رد على البائع فخر وان لم يحمض للذهب طرأوته اه زاد الاسر والمغني فان علم قبل الحلب وجهاو لا شيء اه (قوله به عنه) أي بالتلف من الحلب (قوله مالم يتفقا) في شرح الروض قال الركني والظاهر انه لو اشترى البائع الرديين شي حاز انتهى اه ص عبارات المغني والنهاية وان تراضى على غير صاع غر من مثلي أو مئة قوم أو على الرديين غير شي كان حازوا اه (قوله بلد غر اليه) ينبغي اعتبار بلده حيث كانت بلده غر اه سم (قوله واقتصر) أي الشيطان وكذا خبر قوله وادعوا ببناء المفعول (قوله باله) أي المأخوذ وكذا خبر قوله وانما حكم وجهين اه (قوله في قيته) أي اعتبار قيته بالدينة وهو العمد النهائية ومعنى (قوله ولهما) أي في ما اقتضاه النص والحج واقتصر الخ (قوله فيقوم الرد) ويعلم ذلك بالتمسك بما علم قبل النائع أو غيره فاذا ظفر البائع أو غيره بالدية ببقية الصاع غر ما درهم فلا سبب ذلك فيجب أن رد مع الشاة فخرهما حتى يعلم خلافه أو بطل اه ع ش (قوله لرواية مصححة) الى قوت وبن في النهاية (قوله فان تعدد) تبرع على قول المصنف وفي الخ (قوله حنسه) أي القوت اه ع ش (قوله تخبر) أو يتعين الغالب وكلام المصنف يقتضي الاول وهو وجه الاصح الثاني اه مغني (قوله امتنع) أي لاسمراء (قوله والطعام) نحو رواية الطعام (قوله لما ذكر) أي من الرد ورواية مسلم اه ع ش (قوله ولم يجر) من الاجزاء (قوله مستحق الحلب) بفتح الحاء بمعنى الحاشية فانه يختار اه ع ش (قوله في قدر البين) أي الذي كان موجودا عند العقد فانه حدث البين المحلوف عند المشتري وردها يعيب فهل رد معهما صاع غر أم لا لأرباب المعامير اه بانه لا يلزم لان البين حدث في ملكه والله أعلم اه ع ش (قوله ومن ثم) أي من أجل أن القصد قطع النزاع عن ضرب تعدد (قوله وهو العمد) وفاقا لنهاية والغني قال ع ش (فرع) يتعدد الصاع يتعدد البائع أو المشتري وكذا عند المشتري وان اتحد العقد كان وكل جمع واحد في شرائهم سواء حبا أو غيرها جبرها واجلها واجد منهم أو من غيرهم وان قلت حصة كل منهم جدا اه أي وأخرج البين منها فيعرب كخوطا هر (فرع) وينبغي وجوه أيضا اذا اشترى

شرح الروض وقد رد يد الاول أي عدم الحلب بما في الايمان انه لا تجارته فيما اذا تعدد شمره بنفسه ويجب بان التصريه تعلم غالبان الحلب كل يوم فالبايع وقصر بخلاف القصد اه (قوله يعيب أو غيره الخ) وفي الروض (فرع) من رضى أي المشتري بالمصراة ثم وجد بها عيبا أي قدما زدها وبدل البين معها أي وهو صاع غر اه وفي شرحه قال الركني والظاهر انه لو تراضى على الرديين شي حاز اه (قول المصنف بعد تلف البين الخ) عبارات الروض وشبهه من صاع غر وان زادت قيته على قيتها بدل البين الموجود لانه القوتان تلف البين أو لم يراضى على ردته قال في شرحه بوجهه بقاءه علم أن المشتري لا يكفر ودال لان ما حدث بعد البيع ملكه وقد اختلط بالبيع وتعذر غيره فاذا أمسكه كان كالتلف وأنه لا رد على البائع فخر وان لم يحمض للذهب طرأوته اه وقوله لان ما حدث بعد البيع ملكه وقد اختلط بالبيع الخ قضيه أنه لو حبله عقب البيع ثم مات بعضه من حيث لم يحتسب فمحدث البين كان للبائع اجباره على رد لانه عين ملكه قال الشارح في شرح العباب وظاهر كلامهم لم يرض عنه عدم اجباره اه (قوله بلد غر اليه) ينبغي اعتبار بلده حيث كانت بلده غر (قوله بالدية النبوية) قد بسكل اعتبار قيته بهما بان قياس اعتبار غر البلد اعتبار قيته بالبلد (قوله التعداد وهو العمد) (فرع) يتعدد صاع أيضا عند البائع

وهنا قطع النزاع عن ضرب تعدد ذا الصفتان بالمر لا تظهره لكن لما كان الغالب التنوع في قدر البين قدر الشارع به لا يقبل تنازعا فطاعا ما أمكن ومن ثم يتعدد البائع يتعدد المصراة على ما صرح به الخلدوني واقتضى سياق بعضهم نقل الاجماع فيمكن المنقول عن الشافعي التعدد وهو المعتبر من ثم قالان في رد لا تخن أصحابنا يسعون بعدم التعدد والاصح ان الصاع لا يختلف بكثره البين

في الجنين والنفس من الابل
في نحو الواحدة مع اختلافها
كبيان وظاهر أنه لا يضمن
لبن متول إلا يضمن الاما
هو كذلك (وان ضماها)
أي التضر به (لا يضمن)
بالنسم بل يضمن كما كول
والجار به والابن) وهي
أنثى الجر الاهليلج واية
مسلم من اشترى بمصرات
وكون نحو الارنب لا يقصد
لبسه الا انما ايقار بدو
أثبتوه فبالا وليس كذلك
لما علت من شمول لفظ
التضر به اذا التكره في حين
الشرط للعموم فذكر كرامة
في رواية من ذكر بعض
افراد العلماء والتقدمنا
غالب فن لم يستنبط من
النص معنى يخصه بالنم
وبهذا يضح اندفاع ما
أطال به جع من الانتصار
لاختصاصه بالنم ولا يؤثر
كون لبن الابر ينالون كل
لانه تقصد غرضه لغيره
والنم كونه وكالاتا ككل
ظاهر غيرهما مما لا يؤكل
ويصعب بمسألة لبن (و)
لكن (لا يرضعها شيا)
لان لبن الامة لا يعتاض عنه
غالبه وابن الابن نفس (وفي
الجار به وجه) أنه ورده
لصحة بيعه وان أخذ العوض
عنه (وحسن ماله القناتة
وبما (الرجح المرسل) كل
منهما (عند البيع) أو
الاجارة حتى يرضع المشتري
أو المستأجر كونه في يد
في عنه أو أجرة (وتحتمل الرجح ونسبته بالشعر وتبعده) في الامتوال العبد على الاوجه

حز من مصرات سم على بظاهره وجوبه ذلك وان كان ما يخص كل واحد من الشر كغيره متول حيث
كان جلته مشمولا اه وقال السد رجع تردد بعض المتأخرين فيما لو اشترى المصراة وتعد العبد بتعد البائع
أو المشتري واستظهر التعدد وهو محل تأمل والظاهر خلافه وان قل المحشى عن مذهب التسد لانه مناف
لظاهر الحديث اه وقول عس أي أخرج ابن الخ قد يخالف قول الشارح أي طبعه اه وقول السد
ع والظاهر خلافه لميل القلب (قوله وقلة) أي قوله يخفى في النهاية الاقولة فذكر كرامة في التبعيد وقوله
وكالاتا الى المن (قوله وقلة) أي حيث كان متمم كيانها (قوله لم يقرر) أي من أن التصديق قطع النزاع
الخ عبارة الغنى لظاهر الخبر وقطع العضومة بينهما اه (قوله الغرة في الجنين) حيث لا تختلف باختلافه
ذكره في الوثوق (قوله مع اختلافها) أي الموصفتين أو كرها اه نهاية قول المن (بالنم) وهي الابل
والبق والغنم (بل يضمن كما كول) أي من الحيوان اه نهاية أي ويوجبها الصاع بشرطه وهو أن يكون
متمولا عس (قوله وكون نحو الارنب الخ) عبارة الغنى وظاهر كلامهم أن رد الصاع عارفي كلما كول
قال السبي وهو الصبح المشهور واستبعد الاخرى في الارنب والتعلب والشيخ ونحوها (قوله لا يثبتوه)
أي الصاع في لبن نحو الارنب (قوله) أي الارنب اه عس (قوله من ذكر بعض الخ) أي وقد تقرر
في الاصول أنه لا يخصه (قوله ومن ثم) أي لاجل غلبة التبعيد هنا (قوله معنى بخصه الخ) أي كثره الذين
أزكوه يعتاض عنه غالبا ورد عليه أن لبن الجارية لا يرضعها لانه لا يقصد الا انما الاذن
بقاله الخ لم يعد تناوله للاعتراض لغير الطفل عادة عذبة لا لعدم اختلاف غير ما اعتد تناوله مستقلا
ولو نادر اعتبر اه عس (قوله وبهذا) أي بقوله والتبعيد هنا غالب الخ (قوله لان الامة) أي قوله ومن
ثم التسمية (قوله لا يعتاض عنه) أي لم يعد الاعتراض عنه بهذا المعنى مو- وفي الارنب لان يقال ان
لبن الامة لم يعد الاعتراض عنه مع استعماله والاحتياج اليه بغيره (قوله الارنب) لان يقال ان
والاحتياج اليه اه سم وفيه ما لا يخفى فان مقتضاه ان لا رد مع لبن الارنب الا في قول المن (وفي الجارية
وجه) ظاهره ان هذا الذي به لا يجري في الابن وطرد الاصطري فيها لانه عند طاهر مشروب اه معنى
(قوله وماله الرجح) أي الذي يدبرها الطعن اه معنى (قوله عند البيع أو الاجارة) وشملها جميع المعايضات
اه نهاية ومنها الصداق وعوض الخلع والنفق في الصلح عنه واذا تسخ العوض فجار جمع المثل في الصداق
وعوض الخلع والدية في الصلح عن المم اه عس قول المن (وتحتمل الرجح) أي تورعه وبيع نحو قطع في
شدقها اه نهاية عبارة الغنى وارسال الزبور عليه ليقول بالجارية السمن اه قال عس لو وقع ذلك من البيع
لم يحرم على السيد وهل يحرم على المبيع ذلك الفعل في نظر والاخر ان يقال ان كان مقصوده الترويج
ليباع حرم عليه ولا خيار للمشتري لانتهاء التفر من البائع والافلا والفرق بين بيعها الجارية بتوجهها حيث
قل فيها بدم ثوب الخمار ومالي تحفل الدابة بقصد ان البائع لادانة ينسب التصغير في الجارية لان العادة
بتعبد الباقي في الجارية كل يوم بخلاف الجارية فان لم يفته مدحجها ولا ماله علم من الأحوال العارضة لها
اه عس وقوله والاخرى الخ يخصص قول الشارح وان فعل ذلك غير البائع وكلمه لم يطالع عليه (قوله على
الاوجه) راجع لعبد قال النهاية يعلق بذلك الختفي فيما يظهر اه عبارة سم قال في شرح الروض وكذا الختفي
أول المشتري وكذا عند المشتري وان اتعد العبد كل واحد جمع واحد في شرائها لهم سواء حلها أو جمعهم
أو حلها وأحد منهم أو من غيرهم ونقلت نسخة كل منهم جدا مر أي أخرج ابن الخ من بابها بغيره حطب ككل
ظاهر (فرع) ينبغي رجوعه أيضا لأشترى حزم من مصرات (قوله لا يعتاض عنه غالبا) قد يقال ليس
المراد أنه لا يبيع الاعتراض عنه لقطع بصفة الاعتراض عنه كيانها فليس المراد الا انه لم يعد الاعتراض عنه
وهذا المعنى هو جود في الارنب لان يقال ان لبن الامة لم يعد الاعتراض عنه مع استعماله والاحتياج اليه
بغيره (قوله لا يعتاض عنه) أي أخرجته (قوله والعبد على الاوجه)
قال في شرح الروض وكذا الختفي فيما يظهر باه قال وخرج بجهجه ماله وسيله فان جهدها فلا خيار لان

تولم يشتت الخبار) بجماع
التدليس أو الضر ومن
ثم تغيره وان فعل ذلك
غير البائع الاتعد الشعر
لانه مستور غالبا فلم يشب
البائع فيه لتغييره والا
ظهر ان ذلك مصنوع
لقالب الناس وان كان
يفعل البائع لتقصير المشتري
كله يظهر نظيره شره
زجاجة يفتحها بجوهره بل
قضية هذا انه لا يشترط فيه
ذلك الظهور وهذا بالنسبة
للتغير اما الاثم فسيأتي
والجسد هو ما فيه التواء
وانقباض لا يتفصل
السودان وفيه جلال ودلالة
على قوة البدين (الاصح قوله)
أي الرقيق بمقداد (تخيلا
اكتافته) أو الباسه ثوب
تحو شياخ تفتل لمصنعه
فأخلف فلا يتغير به (في
الاصح) اذ ليس فيه كبير
غير لتقصير المشتري بعدم
امتثاله والبحت عن مختلف
ما عرو من ثم قال الموردي
لا يجرع على البائع فعل ذلك
لكن نظيره فيه والظن
واضح فيجرع كل فصل
بالمسح أو الثمن أعقب عندما
لا تحذف ولا يجرع الدهرم
كلواشترى من حاجة فلتها
جوهرة بئس الجوهرة لانه
المقصود ان استشكله ابن
عبد السلام لان حقيقة
الرضا المسترفة لصحة البيع
لا تعتبر مع التغيير ألا ترى
انه صلى الله عليه وسلم علم
بصدق في البيع أن يقول لا خلاه كالمزور يثبت له خبازا ولا انفسد امره فعلى ما ذكرناه

فيما يظهر انتهى قالون غير مجعده ما لو سطره فبان جيدا فلا خيار لان الجعده أحسن اه (قوله حرام) وقفا
للتهاية والمخني وهو خير وجس الخ (قوله بجماع التدليس أو الضر) أي فاسا على المصير بجماع الخ أشار
بهذا إلى الوجهين في أن عمله الغير في المصير هل هي تدليس البائع أو ضرر المشتري باختلاف ما علمه وظهر
أنهما في الوضعية يتغيران فذلك فان قلنا بالثاني فله الردان قلنا لا ولا أي وكل من العلقين موجود
في مسئلتنا اه رشيدى (قوله ثم) أي لاجل هذه الجاهلين (قوله الاتعد الخ) خلافا للصغنى وما لا إليه
السيد البصري عبارة المخني (تنبيه) وقضية تغييره بالحسن والتقصير والتعديان ذلك محله اذا كان يفعل
البائع أو غير الحائز به ومرح ابن الرفعة فلو تعدد الشعر بنفسه فكلو تحتل بنفسه أي وتقدم أن العقد
ثبوت الخبار فيه كالمخصص البغوى وقطعه به القاضي لحصول الضرر خلافا للفرز والى الحلوى الصغير اه قال
عش قال سم قرر مر فبما لو تعدد الشعر بنفسه عدم ثبوت الخبار به انتهى وقوله بنفسه أي أو بفعل
غير البائع فبما يظهر ثم يأتي مع اه (قوله) فلا ينسب البائع فيه لتقصير (ولعل الفرق ينمى بينه وبين ما لو قصر
بنفسها أن البائع ينسب في عدم العلم بالضرر إلى تقصير في الجهة لما حوته العاد من جلب الحاجة وتعهدها
في كل يوم من المالك أو نائبه ولا كذلك الشعر ثم رأيت سم مرص بذلك الفرق فتلحق شرح الروض
اه عش (قوله) نظيره شره زجاجة الخ قد يفرق بان الوصف هنا طارى على الأصل بخلاف الزجاجة اه سم
(قوله) لا يتفصل السودان) أي فان حصل الشعر على هيئة لا يشتت الخبار لعدم لانه على نقاسة المبيع
المقتضى نقله بالثمن اه عش (قوله) لتقصير المشتري الخ) لا يما يؤخذ من التعديل ثم عاوا كالمعامل لاشي
فيه بما يخص به ثبوت الخبار وليس مراد الان ذلك فالرد فلا نظر إليه اه عش (قوله) والنظر واضح الخ
وقا قلنا بئس المخني (قوله) كلواشترى الخ) إلى المتن في النهاية (قوله) يفتحها بجوهرة) بخلاف ما لو قاله البائع
هي جوهرة فيثبت له الخبار في هذا خلافا فيما يظهر ثم الكلام حيث لم يسمها بتغيير جنس أو وقت البيع فلو قال
يعتد هذه الجوهرة فان العقد باطل كاتعمد اه عني (قوله) لا انقصر) ومعناه أن يحمل ذلك أي صفة
بيع الزجاجة حيث كان لها قيمة أي ولو أقل من ثمنه ولا لا يبيع بعضها اه غياها (قوله) استشكل الخ) أي
بان حقيقة الرضا المسترفة لصحة البيع مقفوفة تند أي فكان ينبغي أن لا يبيع البائع لثمنه شرطه كما
يؤخذ من جوابه اه رشيدى (قوله) لا تعتبر مع التغيير) على أنه قد مر ان الراد من الرضا في الحديث أغاوه
لا تعتبر مع التغيير الخ اه عش (حاشية) سكنا المصنف شره الله تعالى عن الضعيف بالاقالة وقوله جاز
وبسن أقالة التادم تلحق من أقالة ثامنا أقالة الله عز وجل اه أو يردود وصفتها تقابلنا أو تفاضنا أو يقول
أحدهما أثقلت فيقول الآخر قبلت وما أشبه ذلك وهي فسخ في أظهر القولين والضعف من الآن وقيل من
أمله ويرتفع على ذلك ان واثدا الحادثة وتجو زفي السلم وفي المبيع قبل القبض ولو وثقه الاقالة بعد صدور
المتعاقد وتجو زفي بعض المبيع وفي بعض السلم قبله اذا كان ذلك البعض معناه اذا اختلفا في الثمن بعد الاقالة
صدق البائع على الاصح وان اختلفا في وجود الاقالة صدق منكرها وبقيتها أحكامها في شرح التبيين ولو حب
البائع الثمن المعين بعد قبضه للمشتري ثم جرد المشتري بالمبيع عيبا فله رد على البائع فيه وجهان
أحدهما لا لكونه القائل والثاني وهو الظاهر نعم وقد تدفعا الرجوع على البائع بدل الثمن فتغير في الصدق
وبه حزم ابن المقرئ ثم ولو اشترى ثوبا قبضه وسار عنه ثم جرد بالتون عيبا فعارفه فسد الثمن عيبا ناقص
الصفة بامر حادث عند البائع أخذها فاصلا شيء بسبب النقص وعلم بغيره وبما ساق أن أسباب الضعيف
كما قال الشافعي سمعت أبا الحسن والشروط والخلف للشرط المقصود العيب والاقالة كغيرها من المتعاقبات
وبذلك لا البيع قبل القبض كما ساقه في من أسباب الضعيف أشبهه وان علمت من أبوابه أو أمكن رجوع
بعضها إلى السبعة فبها افلاس المشتري وتلق الركن وقضية قال المشتري إلى عيبا فسد القصر وبيع الررض
الجعده أحسن (قوله) نظيره شره زجاجة الخ قد يفرق بان الوصف هنا طارى على الأصل بخلاف الزجاجة

أما زوائد الحادثة في يد
البائع فهي عنده أمانتان
ضمن الأصل بالقدوهو
لم يشمها ولا وجد منه تعد
(فان تلف) بأفتسبوبة
و بصدد فسه البائع
بالتفصيل الآتي في الودعة
على الوجه لأنه كالودع
لا في عدم ضمان البذل أو
وقت الرد في عرلا يمكن
اخراجها منه أو انقلب مالا
يرجى عوده من طهر أو صيد
متبوش أو انقلب نحو
نوب أو شاة مثله للبائع ولم
يمكن التمييز بخلاف نحو
تمر مثله لأن المثلثة تقتضي
الشركة فلا تعذر بخلاف
المتقوم أو انقلب صيرخرا
مالم يبدخل لكن بتغير
المشتري أو غرق الأرض
بما لم يتوقع انحسار أو
وقع عليها حفرة أو ركها
ولم لا يمكن رفعها كما
ضمها في الشفعة وانقصه
كلامهما في الجارة لكن
رجهان أنه تعيب واعتمده
بعضهم وقرى بقاء عين
الأرض والحيلة لا تقتضي
فحصا كالإباق والشفعة
تقتضي تملكها وهو معتذر
علا لدم الرقة والاتفاق
والجارة تقتضي الاتفاق
في الحال وهو معتذر بحيلة
الماء وترقبه وال لا نقل
تلف المنافع ولك رد بأنهم
لوا نظر وانما لمرد شاة العين
لم يقسوا بالانفساخ في
وقع الرد وما بعده إلا أن
يعرف بان العين في هذه

الاطلاق وقوله ولم يقضه يعني لم يتناوله وقوله وكذا لو باع أي المشتري اذ يستحق جميع كالمعامر اه
وقال ع من قوله ولم يقضه أي بان لم يتناوله سواء بقي في حله أو أخذه البائع وقوله مطالبته أي المشتري وقوله
وكذا لو باع أي البائع والمشتري اه (قوله أما زوائد) أي المنفعة كثره ولين ويض وصوره وركز
وموهوب ووصحي به نهاية ومعنى قال ع من قوله وركز أي وجده العبد المبيع أملا ظهرا من الركز وهو في يد
البائع فليس عذرا كره لانه ليس للمشتري بل للبائع إذا ادعاه أو افلحن ملكه ماله ان ينتهي الأمر إلى العبي
فهو اه وان لم يده اه (قوله ولا وجد منه) أي عبارة الحق ولم تحتويه عليها التملكها كالتمسك ولا لا تنفع
بها كالتعير ولم يوجد منه تعد كالتعاصب حتى ضمن وسب ضمان البعدهم أحد هذه الثلاثة اه (قوله
يا فتة) أي التي في النهاية لا قوله و بصدد إلى أو وقعت وقوله البائع وكذا في المعنى الآتية فالتفصيل في مسألة
انقلاب العير بخرا ما يأتي (قوله و بصدد فيه) أي تلف اه ع (قوله لانه كالودع) أي لاجل أنه
بل لا يخلو من إجماع أساسي في الغصب أن تفصيل الودع يقاربه أيضا وظاهر المتن تصديق الغاصب في
التفصيل مطلقا اه سدير (قوله أو وقعت للرد) أي ونحوها اه معنى (قوله وأختلط نحووب) أي
ولو باجود (قوله للبائع) مفهوما أن اختلاط المتقوم مثله لاجل لا يبعد تلفه وهو كذلك لكن ثبت به
انحيار المشتري ثم أن أجل واقف مع الاجنبي على شيء فذلك والاصد ذوال اليد اه ع (قوله ولم يمكن
التمييز) بخلاف ما إذا أمكن وهل يكفي أمكانه بالاستجداسم على جأ قول الظاهر لم يمكن التمييز ان ثبت
للمشتري انحيار اه ع (قوله بخلاف نحو تمر مثله) الظاهر من التمثيل أن المراد اختلاطه في يده
من جنسه ولو عوضه وقت وعليه قوله لأن التمثيل في المردم التالية الخاصة بالاختلاط مثلى بغير جنسه
ككلو اختلاط الشرج بالزيت فينفسخ العقد فيما يظهر لعدم الشار كمن غير تقدير انتقال ملك الاختلاط
لوقسمه لكن ما يخص كل واحد ببعض من الزيت وبعض من الشرج فيكون أخذ فخرقه بالزيت عوض ثم
ظاهر كلامهم أنه لا فرق في المثل بين كونه معلوم القدر والصفة أو لا كقول المشتري صيرة بر جازا اه ع
(قوله وانقلب صيرخرا الخ) الامع أن تغمر العير كالغمر وان دخلت أسفى ومعنى (قوله ولم يبدخل)
أي في عا دخلا حكمه وهو عدم الانفساخ فيبقى أن مثل غود العير بخرا ما لو عاد الصيد على خلاف العادة
كأن وقع في شبكة تصاد في قبضه وخروج الدرن من العير ولا خيار للمشتري فدما لانهم مالم يتغير مصفهما
خلاف انقلاب العير بخرا خلا لا اختلاف الاغراض بذلك اه ع (قوله لكن تغمر الماش) ترى أي في الواد
خلاصه ووشدري ادعش وظاهره وان كان قبته أكثر من قبته العير ووجه باختلاف الاغراض والخيار
فيما ذكره قوري لأنه لا يمتد بعيب اه ع (قوله انحسار) أي انكشافه اه كرى (قوله لا يمكن رفعها) اه
أي عادة اه ع (قوله كخرمها) أي يكون مالا كمن غرق الأرض ووقع الصخرة أو كوب الرسل
عليها لا تلتصق (قوله لكن رجهان الخ) معتد ع من معنى قال س ما منه يحصل أي ما نه على ما ذكره جى
زوال ذلك ولو بعسر ولم يرج ذلك وأيس منه فهو تلف نحو حشدة فها نوافق لائق الشفعة والجار ولا
حاجة للفرق المذكور اه (قوله أنه) أي ما طرأ على الأرض من نحو الفرق (تعيب) أي في خيار المشتري
(قوله ولم يرد) أي الفرق المذكور اه ع (قوله في هذه) أي نوع الرد وما بعده اه ع (قوله لم يعلم
وظاهر حصول القبض بهذا الوضع وان لم يكن خفيقا يتناول باليد وقه يخالف ما يأتي ان قبض المتقول
يقول بل المشتري أو أنه لا يرد إلا بان يقال وضع البائع بين يديه نحو بل من لمة نحو بل المشتري ويؤيد
الاطلاق هنا ان قبض الخلف للفرق يتناول باليد يتناول المشتري به بالعلم أنه كفى وضعه بين يديه كما صرح
به هذا الكلام (قوله ولكن يمكن التمييز) بخلاف ما إذا أمكن وهل يكفي أمكانه بالاستجداسم اه (قوله
مالم يبدخل) عبارة عن انقلب العير بخرا قبل القبض بطل حكم البيع في عا دخلا عا د
حكمه والمشتري انحيار اه (قوله لكن رجهان أنه تعيب) يحمل على ما ذكره جى ذلك وبصرفان لم
يرج ذلك وأيس منه فهو تلف نحو حشدة فها نوافق لائق الشفعة ولا حاجة للفرق المذكور اه

بقاؤها) يؤخذ منه أن الولاية تابعة العين فيها كرقبة الفرس من واعيها صاف وتعت فيه ورقبة الصبي
من وراعيل مثل لا ينقص والظاهر أنه غير مراده من (قوله أي قدر انفسه) الى قوله ويرقده تعليلهم
في النهاية الاقوله على أنه لا من عـ (قوله لتقدير الخ) الاولى حذف لفظة التقدير (قوله قبيل
التلف) متعلق بالانقضاء والانتقال على التناسخ (قوله فتكون زائدة أي الحادثة قبل الانقضاء اه
عش (قوله حيث لا خيار أو تغير وسده) بقدهما استحقاق المشتري الى وانما كان الخيار له بهذا
وقد يقال لا يلزم من انفساخه باللف في البائع عدم تمام العقد المشتري اذا كان الخيار له ما لجواز أن
التفصيل بعد انقضائه ما لخيار فبين أن الملك في الزائد للمشتري اه عش وقبه أن قول الشارح
حيث لا خيار شامل لانقضائه أيضا (قوله ويلزم البائع الخ) عطفي على قوله تكون زائدة الخ (قوله
تجهيزه) قال في شرح العباب وعليه أيضا نقله عن الطريق اذا مات فيها كافي الجواهر ويستفاد منه كقوله
الفتي أن من ماتته بهيم في الطريق (لم نقلها من اوائهم الوات في داره لم يجز له طرحها في الطريق قال
ولم يجز في الر وضعتهم موضع التعلق في الطريق وانما ذكر الضمان ثم ذكر الاذرعين البقوى وهو
يؤيد مسئلتنا وهي قوله اه والكلام في غير المتعطف فهي بجو طرح الضمان فيها كيدل عليه
كلامهم في الجنائيات وأما طرح الميت ولو تجوز في بقية حقه في تلك المتعطفات لانفسه الملبأ به
لما رين اه ما في شرح العباب ينبغي أن يعلق بالميت فيما ذكر ما يعرض له نحو النتن من أجزاء ككرشه
وان كان مذكولا لانه المذكور وليتأمل بعد ذلك هذا الكلام مع كراهة التخي في الطريق فقط على
المعتد الآن يقال الكلام هنا في وجوب النقل عن الطريق ويلزم ذلك في الخراج اذا قصر به الناس أو
يفرق مدر بان ضرر الميت ونحوها أشد من ضرر الخراج فليجوز سم على جواز خروجه في الخراج
ضروري وهو بما يضر عدمه من وجه مغزوله وقوله في غير المتعطفات أي أما طرقة الطريق فيخرج مدر
الضمان في اوائهم قلت فيما يظهر اه عش (قوله ويجوز عدم الخ) وان كان دينا على البائع عادليه
كان اه معنى (قوله لغوات التسليم) تعليل لقول المتن انفسه ليس وسقط الثمن (قوله فبطل) أي
العقد (قوله في عقد الصرف) أي الروي (قوله من طرده) وهو أنه متى تلف البيع قبل القبض انفس
البيع الخ اه عش (قوله وضعه في الخ) أي فاذا أتاه المبيع بعد الوضع كان من ضمان المشتري (قوله
واجبال في المشتري الخ) أي لو أتاه المبيع بعد الاجبال وما عطف عليه كان من ضمان المشتري (قوله
وتجهيز مكاتب) كان وجهه او ادهه وما بعدها أن المبيع خرج من كونه مبيعاً لتحويله في ذلك المشتري بوجه
آخره التجهيز أو الارث فكانه تلف لكن في الجواب يجب تنظر لانه لم يقض من جهة المبيع وما المانع من
تسليم انفساخ البيع في هاتين المسئلتين ولعل المانع أنه يلزم عليه أن يقتل رفته يشاكون المشتري وأن
البائع للمكاتب يرجع في عين مبيع لا فلا من المكاتب ثم رأيت مدر فيما يأتي في شرح قول المصنف ولا

(قوله ويلزم البائع تجهيزه) قال في شرح العباب وعليه أيضا نقله عن الطريق اذا مات فيها كافي الجواهر
ويستفاد منه كقوله الفتى ان من ماتته بهيم في الطريق (لم نقلها من اوائهم الوات في داره لم يجز له طرحها
طرحها في الطريق قال ولم يجز في الر وضعتهم موضع التعلق في الطريق وانما ذكر الضمان ثم ذكر الاذرعين البقوى وهو
يؤيد مسئلتنا وهي قوله اه والكلام في غير المتعطف فهي بجو طرح الضمان فيها كيدل عليه
كلامهم في الجنائيات وأما طرح الميت ولو تجوز في بقية حقه في تلك المتعطفات لانفسه الملبأ به
لما رين اه ما في شرح العباب ينبغي أن يعلق بالميت فيما ذكر ما يعرض له نحو النتن من أجزاء ككرشه
وان كان مذكولا لانه المذكور وليتأمل بعد ذلك هذا الكلام مع كراهة التخي في الطريق فقط على
المعتد الآن يقال الكلام هنا في وجوب النقل عن الطريق ويلزم ذلك في الخراج اذا قصر به الناس أو
يفرق مدر بان ضرر الميت ونحوها أشد من ضرر الخراج فليجوز سم على جواز خروجه في الخراج
ضروري وهو بما يضر عدمه من وجه مغزوله وقوله في غير المتعطفات أي أما طرقة الطريق فيخرج مدر
الضمان في اوائهم قلت فيما يظهر اه عش (قوله ويجوز عدم الخ) وان كان دينا على البائع عادليه
كان اه معنى (قوله لغوات التسليم) تعليل لقول المتن انفسه ليس وسقط الثمن (قوله فبطل) أي
العقد (قوله في عقد الصرف) أي الروي (قوله من طرده) وهو أنه متى تلف البيع قبل القبض انفس
البيع الخ اه عش (قوله وضعه في الخ) أي فاذا أتاه المبيع بعد الوضع كان من ضمان المشتري (قوله
واجبال في المشتري الخ) أي لو أتاه المبيع بعد الاجبال وما عطف عليه كان من ضمان المشتري (قوله
وتجهيز مكاتب) كان وجهه او ادهه وما بعدها أن المبيع خرج من كونه مبيعاً لتحويله في ذلك المشتري بوجه
آخره التجهيز أو الارث فكانه تلف لكن في الجواب يجب تنظر لانه لم يقض من جهة المبيع وما المانع من
تسليم انفساخ البيع في هاتين المسئلتين ولعل المانع أنه يلزم عليه أن يقتل رفته يشاكون المشتري وأن
البائع للمكاتب يرجع في عين مبيع لا فلا من المكاتب ثم رأيت مدر فيما يأتي في شرح قول المصنف ولا

لم يعر بقاؤها بخلاف الارض
(انفسخ البيع) أي فقد
انفساخه المستلزم لتقدير
انقضاء الملك البائع قبيل
التلف فتكون زائدة
للمشتري حيث لا خيار أو
تجهيز وحده ويلزم البائع
تجهيزه (وسقط الثمن)
التي لم يقبض وجوبه
ان قبض لغوات التسليم
المستحق بالعقد فبطل ككل
تقرباً في عقد الصرف قبل
القبض قبيل يستفي من
طرده وضعه بين يديه عند
امتناعه وودان ذلك
قبضه ككسر واجبال في
المشتري الامتوتجهيز مكاتب
بعد بيعه عينا لسيده

وموتعورثه البائع له ورده ان قبض (٣٩٦) المشتري وجد في الثلاثة مكواهو كل على انه بائني في الاخير تين ما يطل وز ودهما من

أصلهما ومن عكسه قبض
المشتري له من البائع ودبغة
بان كان له حق الحبس
فمنع بيده كلفه يبد البائع
كلمر حوايه ورده لا أثر
لهذا القبض ومن ثم كان
الاصح بقوله حبس البائع
بعده ووقع لأزكتني في هذه
آخر الودعة ما يتخالفها
ذكر فيها وكأنه سهو وان
أنسره فمخالفة ثم مالو
قبضه المشتري في زمن
خيار البائع وحده فقلقه
حينئذ كوي يد البائع
فمنع من العقبة وله ثمنه
وللبائع عليه مثل المثل
وقيمة غير يوم التلف ورد
بان الملك حينئذ للبائع فلم
يوجد فيما أعني الذي في
البيع بعد الخيار وقبل
القبض ويؤيد تعليمهم
الاتساع هنا ولهم لأنه
ينقص ذلك بتدقيقه
فبعد بقا ملكه أولى فالأرد
بقاء يده بقاؤها أصالة
لتصريحهم في هذين ايداع
المشتري اياه بعد قبضه
كبقائه بيد المشتري وخرج
بوجهه ما لو تخيرا والمشتري
فلا فسخ بل يسقط الخيار
ان تم المقدور الثمن ولا
قابيل وفرع وباع عصرا
وله فوجدهم فخر افعال
البائع تخمر عندئذ وقال
المشتري بل عندئذ صدق
البائع بكل جهة الشك
قال بعضهم والصواب
العمير ما شاهد وانه اقضه بانعمو كونه عليه بعد مضي زمن يمكن فيه تخمر وقياسه أنه لو اشترى نحو زيت
ثم أخرجه البائع

يبيع ببيع المبيع قبل قبضه صرح بانه يدخل في ملك السبد أو الوارث بالتخيير أو الارث لا بالنسبة فليس له
لا يبيع اراد هاتين هنا ومن ثم قال الشهاب ج بعد ارادهما والجواب عنهما ما مر على أنه بائني في الاخير تين
الخ وسيتناول كان هناك وارث آخر يشارك في الاخير فخر أبت الشهاب سم صو والمصلحة بما إذا تلف
المبيع بعد تخيير المكاتب وموت المورث لانه قضية مستتة ذلك من الطرد وهو أنه لو تلف المبيع قبل القبض
انفسح البيع وسط الثمن ثم نقل عن شرح الأزراد ما هو مخرج فيما قدمته من التصو والتوجيه ثم قال
عصير البائع لا يتحقق أن هذا منسوخ وسيأتي آخره في دفعه بما تقدمت عليه اجمع امرشدي (قوله) وتخيير المكاتب
أي كآبة بعبارة اه عرش (قوله) وموت مورث الخ أي المستغرق لقر كنه ما أعنيه فينبغي أن يحصل القبض
في قدر حصته دون ما زاد عليها اه عرش (قوله) بائني في الاخير تين أي في شرح ولا يبيع ببيع المبيع قبل
قبضه اه سيدعر (قوله) ومن عكسه (وهو انه اذا تلف بعد القبض لا ينفسخ البيع بل يكون من ضمان
المشتري اه عرش (قوله) بان كان له أي البائع (حق الحبس) بمفهومة أنه لو لم يكن له حق الحبس وأدع
المشتري المبيع حصل به القبض المضمون للمشتري وقد يؤخذ من قوله السابق الواقع عن البيع أن هذا
لا يعد قبضا اه عرش (قوله) في هذه أي في مسألة القبض ودبغة (قوله) ما ذكر الخ (وهو قوله) فقلقه في يده
الخ (قوله) لا أثر لهذا القبض أي لانه لم يقع عن البيع وقد مر أن البائع قبل القبض الواقع عن البيع (قوله)
بعده أي بعد قبض المشتري له ودبغة (قوله) وما لو قبضا الخ (عطف على قوله قبض المشتري الخ (قوله) في زمن
خيار البائع وحده وفي سم بعد ذكر كلام الروض ما تمسكوا الكلام صرح بالاتساع قبض قبل القبض وان
كان الخيار للمشتري وحده اه (قوله) أي المشتري (قوله) المعنى الخ الخ (وهو يمكن للمشتري من
التصرف فيه اه عرش (قوله) في البيع أي ببيع المشتري وتصرفه (قوله) بعد الخيار أي بعد انقضاء خيار
البائع (قوله) ويؤيد تعليمهم الخ إلى الفرع ليس في أصله الذي عليه خطه اه سيدعر (قوله) ويؤيد أي
الرد (قوله) هنا (قوله) في هذه أي في مسألة القبض في زمن خيار البائع وحده (قوله) وخرج وحده أي في
قوله وما لو قبض المشتري الخ (قوله) قابيل (عبارة الروض وان فسح فاقبضه أي أو المثل والقول في قدرها قوله
انتهى اه سم (قوله) بعصير الخ) ومثله ما لو اشترى ما عاوى وحده نحو قارة فقال البائع حدث في يد
المشتري وقال المشتري بل كان في يدي البائع فالحق ذلك البائع اه عرش (قوله) قال بعضهم الخ يتأمل ما حاصل
هذا القيد وحجرتان اه سيدعر ولعل فائدة قصد المشاهدة بطلان البيع عند عدمها وفائدة كون
القباض بانعمو كونه عليه أي سدود وقصد بقاء البائع عند عدمه بلايين وفائدة كونه بعد مضي زمن
يمكن الخ تصديق المشتري عند عدمه بلايين فليراجع (قوله) صدق البائع (دفاعا لانه في المغني قال السبد
عر وجهه أن ذات العصير شي واحد تجدده في وقت حدوثها والاصل في كل حادث أن يقدر
البيع وسطا الثمن تصو وذلك بما إذا تلف المبيع بعد تخيير المكاتب وموت المورث وعبارة التخيير
لأن في التصو بذلك لا يتحقق على التام بل خصوصاً وهو مسألة الاحمال بما إذا مات بعد الاحمال
ثم عطف هاتين عليهما لكن عبر السارح في شرح قول الرادشاد وأتلفه أي المشتري قبض بقوله وكان لانه
ما لو اشترى السيد من مكاتبه أو الوارث من مورثه شأتم عز المكاتب أمان المورث واجبال أبيه للامة
المبيعة قبل القبض اه ولا يخفى أن هذا منسوخ وسيأتي آخره في انفساخ ما سجد كره السارح في شرح
قوله المصنف ولا يصح بيع المبيع قبل قبضه بل قوله لا تخير في بيعه أي اتلفه بكلمه ما لو اشترى أمة
فاحبها أو الخ كالصريح في راد هذا المنسوخ والسابق بما ذكره هنا فليتأمل (قوله) في زمن خيار البائع
وحده) قال في الروض في الأخير بان الخيار ولو كان اختيار للمشتري أي وحده وألهم ما تلف أي المبيع
بعد قبض لم ينفسخ ولم ينقطع الخيار وزعم الثمن ان تم العقد وان فسح فاقبضه أي أو المثل والقول في قدرها

بأقرب

في انائه بامره فوجد نفسه قارضة متفقا على في مقبل اخر اعطى البائع بل في طرفك صدق الدائع لا يقال يلزم من تصدقه بطلان البيع ايضا لتجسها قبل القبض او موعلا فانقول المانع اذ حصل في فضاء الطرف ثبته (٢٩٧) حكم القبض جازا قبل ملائته لانه لا يكره

بافر بر من اه (قوله في انائه الخ) أي المشتري (قوله ثبت حكم القبض) انظره قول الرض
 فرغ وان جعل البائع المبيع في طرف المشتري امتثالا لامره لم يكن مقبضا انتهى اه سم ولعل قول الشارح
 وقوله او موعلا معناه ليس في نسخة سم من نسخ الشارح والافضل لمصرح بما نقله عن الرض (قوله
 لم يضمنه) أي المشتري المبيع قول المتن (عن الضمان) أي عن مقتضاه وهو غرم الثمن اه بجري (قوله
 لانه ابراه) الى قول المتن والمذهب المغني والنهاية قول المتن (لم يسبر أي الظاهر) ظاهره وان اعتقد البائع
 صفا لبراءة فهو ظاهر لان على الضمان كونه في يده موهي باقية اه عش (قوله وان وجسبه) وهو العقد
 اه عش (قوله وفائدة هذا) أي قوله ولم يغير (قوله مع ما قبله) أي قوله لم يبرأ (قوله في قوله الخ) في
 نومه ذلك بعد ما علم من ان المراد بالضمان انفساخ العقد بتلقه على التفصيل المذكور فيسقط كعب بعد
 تصو والضمان بالتلف بالانفساخ يتوهم عدمه ثم هو ظاهر بالنسبة لقوله ولا المنع من التصرف ومن ثم
 اقتصر على جعل الفائدة فيه عدم صحة التصرف اه عش (قوله وان ابراه) الوجه عطفه على في
 لاعلى فهم او عدم قتامة اه سم قول المتن (واتلاف المشتري) هذا ان كان الخيار له او له ما أي اولا
 خيار أصلا والانتسخ كليل عليه كلام الرض وشرحه في باب الخيار وبيناه في حواشي شرح البهجة وتوهم
 به الشارح في قوله السابق وما لو قبضه المشتري الخ سم على ج وقوله والانتسخ أي فيسقط المشتري الثمن
 ويغرم البائع بدل المبيع من قبلة أو مثل اه عش (قوله الا اهل) سيد كرمه زبقوله لما غير اهل الخ
 و (قوله المبيع) متعلق باتلاف المشتري (قوله لا وكيله) أي ولا ليمس أبأ وجدا أو وصى أو قيم فلا يكون
 اتلافهم قبضا اه عش (قوله وان باشر) أي وكيله العقد (قوله وان أذن له) أي الوكيل (قوله واتلاف
 قنه الخ) عطى على اتلاف المشتري (قوله لم يكن لعرض) أي كالصالح أو استحقاق المشتري القصاص
 اه عش (قوله لردته) واستشكل لانه غير مضمون وأوجب بان ضمان العقد لا ينافي علم ضمان الثمن
 انتهى سم على منعه يعني ثبت كل المشتري غير الامام وأتلفه استقر عنه علمه وان كان هذا الراد اتلفه
 غير المشتري اه عش (قوله بان في الخ) دفعه بما يقال لانه لا يتصور ربا حقتل الفرق الزان شرطها
 الاحسان الشرط بالخرية (قوله ضمنا الخ) حال من فاعل زني (قوله وهو الخ) قيد في قوله ردته وما بعده
 اه عش عبارة المغني والمشتري الامام وقصد قوله ضمنا فنسخ البيع فان لم يقصد ذلك صار قبضا للمبيع
 اه (قوله والا) أي ان لم يكن المشتري اماما ولا تابا (قوله وقته لصاحبه) عطى على قوله قته لردته والا في
 أولصاحبه (قوله بشرطه) أي المذكور بدفع المار ويحتمل انه راجع للصالح ايضا (قوله فهو) أي اتلاف

قوله اه والكلام مصرح بالانفساخ قبل القبض وان كان الخيار للمشتري وعده (قوله ثبت حكم
 القبض) قيد بشكل هذا على ما في حق بيعت القبض من وقت قبض المتقول على نقله من محل الى آخر
 ما يتناول باليد فيكتي تناوله الا ان يدعى ان هذا كل خرجه مما يتناول باليد وحصوله في فضاء الطرف بمنزلة
 التناول أو يدعى ان فضاء الطرف محل آخر فهو فيه نقل الى محل آخر فليتمل فانه قد يلزم من ذلك قبض
 نحو الخ وان كثر مجرد دفعه من محله لان كل خرجه مما يتناول باليد ولا موضع المحل آخر لان يفرق
 بين المانع الذي لا بد من نظره وغيره من انظر قوله ثبت حكم القبض مع قول الرض فرغ وان جعل
 البائع المبيع في طرف المشتري امتثالا لامره لم يكن مقبضا اه (قوله وان ابراه الخ) الوجه عطى على في
 لاعلى فهم او عدم قتامة (قول المصنف واتلاف المشتري قبض) هذا اذا كان الخيار له او له ما ولا انتسخ
 كليل عليه عبارة الرض وشرحه في باب الخيار وبيناه في حواشي شرح البهجة وتوهم به الشارح في
 قوله السابق وما لو قبضه المشتري الخ (قوله الا اهل) خرج غير اهل اتلافه ليس قبضا كإسائه أو سبائه ان
 اتلاف جميعه المشتري قد يكون قبضا وذلك اذا خفي به وهو شامل لغير المكلف فيحصل ان

يجوز له المانع من الاقتضاء على الامام فلا ينظر لكونه مهذرا وقته لصاحبه عليه اولر ودين بديه وهو سلب بشرطه أو لتلقه مع بقائه أو مردن
 أو فردا فهو في هذه الصور كلها غير قبض علم المبيع

المشترى **(قوله أو جهل)** لا يسعهم مع المتن **(قوله عن ذلك الحق)** انظر لوصرفه عن ذلك الحق اه سم عبارة
 الغنى والمشترى الامام وقصدته عنها فيمنع البيع فان لم يقصد ذلك صار قابضاً للمبيع وتقرر عليه ان
 حكمه الرافق قبل الثبات عن فتاوى البغوي اه أى وعلى قسمة القسلة لصلال وما بعده فصير قابضاً
 بعدم قصد ذلك الحق وبالأولى عند صرفه عنه ثم رأت في عش ما اتصلوا كره المشتري على اتلافه هل
 يكون قبضاً أولاً فيه نظر والآخر بالثاني بدليل ان قبض الصبي والمجنون لا يعتد به لكون كل منهما ليس أهلاً
 وفعل المكره كالأصل اه **(قوله أو سيد الخ)** عطف على الضمير المشتري أو المشتري أمته **(قوله أو وارث)** أى
 سائر والألم يحصل القبض الا في قدر نصيبه فقط قال في الرض بعد ذلك وما اشتراه من مورثه ومات أى مورثه
 قبل قبضه فله بعهده وان كان أى مورثه مدوناً ومن الغريم يتعلق بالثمن وان كان له وارث آخر لم يقض به في
 قدر نصيبه الا يخرج حتى يقبضه سم على حج ووجهه كخالف على المتنجس أن الوارث لا يتوقف مقام المورث
 وبه كيد في قدر نصيبه اه عش **(قوله أما غير الأهل)** أى أما المشتري الغير الأهل بان اشتراه وليس له
 وأتلفه هو وفي تسميته مشير بما يجوز اه عش **(قوله كغير مكاف)** وانظر ما كادته الكاذب صراحة النهاية
 فلا تكن ميباً ولا مجنوناً الخ **(قوله أو كان غير حق)** زاده لا يلائق قوله سابقاً لم يكن لعرض الخ قول المتن
 (ضيقاً) ليس يقبضه مالوقدومه أجنبي أو لم يقدمه أحد أو كما ينفسه نهاية وغنى **(قوله وعلى البائع رد ثمنه)**
 وقد يحصل النقض اذا أتلف البائع الثمن أو أتلف بسده اه نهاية **(قوله وهو فاسد الخ)** أى وعن جهة
 الودعة كس **(قوله ان تعذر استرداده منه)** ولعل الفرق بين ما تعذر استرداده وبين المنصوص من البائع حيث
 قبل فيه بشئوا لخيار المبيع ترى دون الانقضاء أن زال البدل المستند بعد قسداً بعد من زوال البدل الغاصب
 عادة فان غالب العقود الفاسدة لا يحصل معار جوع المبيع للبائع أصلاً بخلاف المنصوب فان زال الغصب
 عنه غالباً وبأن وضع المشتري الثاني يده على المبيع حصل تسلط من البائع والغالب الغصب أنه بمجرد
 التعدى من الغاصب فزل تسلط البائع منزهة اتلافه فليأمل اه عش **(قوله بالآفة)** أى قول المتن بسل
 يقتضى النهاية **(قوله عليه)** أى البائع **(قوله فإذا أتلف المالك)** مقترع على قوله لأنه مضمون الخ **(قوله ولو)**
 استوفى مائة اه أى كان استعماله البائع قبل القبض **(قوله لم يلزم لها أجر)** قال في العباب بخلاف ما لو تعدى
 بحسبه سدها أو انتهت قبل زمره الآخرة كآفتي به الغزالي واعتمد الشارح في شرح العباب تبعاً لما
 الإسلام في شرح الروض واعتمد شيخنا الشهاب الزملى أى والنهاية والغنى عدم الفرق فهم هنا أى سم
 أى وهو قضية الطلح الشارح وتعليقه هنا **(قوله وكونه الخ)** أى المبيع قبل القبض وهو عطف على قوله
 اتلاف غير المكلف ليس قبضاً واتلاف بمسئله قبض فسد يستشكل ذلك بأنه لا ينقص عن بيعته فلم
 يحصل اتلافها قبضاً ودون اتلافه ويحجب بان اتلاف الدواب مضان لمن هي في ولا يتسه ومنه لزوم اتلافه وهو
 هنا الولي كغير الظاهر بخلاف غير المكلف لا يصح قبضه ولا يضاف فعله لولي بدليل أنه لو أتلف مع الولي
 لا يضمن الولي بخلاف العاقبة ويصير قبض اتلافه تفسير المكلف خان أجاز وليس غرمه أو فسخ غرم
 للبائع كذا يظهر فغير رد **(قوله عن ذلك الحق)** انظر لوصرفه عن ذلك الحق قول المصنف والا فقولنا الخ
 قال الاستوى تباع فيها غرمه ويدخل فيما اذا كان يتقدم البائع والأجنبي ولا يتقدم أحدهما متخرج
 الأولى والثانية على القولين فواضح الى أن قال وأما الثالث فتصير غير بيعه على القولين حتى يصير قابضاً
 على قول ويكون كالأجرة السماوية في قول آخر ولكن المقية الجرم يحصل القبض واقتصر في الشرحين
 والرض على تقديم البائع اه وتبعه غيره كالمرافق في غير رده **(قوله أو وارث من مورثه)** أى وارث جائز
 والألم يحصل القبض الا في قدر نصيبه فقط قال في الرض بعد ذلك وما اشتراه أى مورثه قبل قبضه فله بعهده
 وان كان أى مورثه مدوناً ومن الغريم يتعلق بالثمن وان كان له وارث آخر لم يقض به في قدر نصيبه الا في
 حتى يقبضه اه **(قوله لم يلزم لها أجر)** قال في العباب بخلاف ما لو تعدى بحسبه سدها أو انتهت قبل زمره الآخرة كآفتي به الغزالي واعتمد الشارح في شرح الروض واعتمد شيخنا
 منزلة العين

أوجب لانه لما أتلفه بحق
 كان تلفه واقعاً من ذلك
 الحق دون غيره (والا) يعلم
 أنه المبيع وكان ينفذ بحق
 أيضا (فقولان) في ان
 اتلافه قبض أو لا وهما
 (كم) القولين في (أكل
 المالك طعامه المنصوب)
 حال كونه (مباحاً) الغاصب
 جاهلانه طعامه أظهرهما
 انه يصير قابضاً بقصد
 للمباشرة فكذا هنا أيضا
 وفي معنى اتلافه كغير مالي
 اشترى أمة فاجلها له أو
 سيد من مكانه أو وارث
 من مورثه شياً ثم عجز
 المكاتب أو مات المورث
 أما غير الأهل كغير مكاف
 فاتلافه ليس قبضاً بل ينفسخ
 به العقد يلزمه بده وعلى
 البائع رد غنطو لمان قبضه
 (والمذهب ان اتلافه
 البائع) المبيع قبل قبضه أو
 بعده وهو فاسد كان كان
 لقبائع الحبس ومن اتلافه
 نحو بيعه ثانياً ان تعذر
 استرداده منه (كتلفه)
 بأقصوره ان يتشفق فكذا
 هنا لتعذر الرجوع عليه
 بعينه لانه مضمون عليه
 بالثمن فإذا أتلفه فقد الثمن
 ولو استوفى منافع لم يلزمه
 لها أجرة لتصفها ملك
 للمشتري وكونه من ضمان
 البائع وتزويلا للمنافع
 منزلة العين

التي لو اتلفها لم تلزمه قيمتها وانما المالك المشتري الغوايا لحادثة تبسدها قبل القبض لان المالكين محسوسين مستحقين فلا تجتمع فيه الغرهما فان دفع ما طالبه الاذري هنا (ولا يظهر ان اتلاف الاجنبي) للمترتب بقصر حق المبيع في غير (٢٩٩) عقد الواروان اذ ناله المالك والمشتري فيه لعدم استقرار ملكه او

كان عبدا للمالك ولو باذنه او المشتري لكن بقصر اذنه والفرق فده تشوف الشارع (لا يفسخ) البيع لقيام بدل المبيع مقاسمه وانما انقضت الاجارة بنقص العبد الى اقتضاه المصلحة الواجب ثم المال وهو من غير جنس العقود عليه فلم يقيم مقامه بخلافهنا (بل) يفسخ المشتري على التراضي لغوات العبد المقصودة (بين ان يبيع) ويحتدق في رجوعه لفسخ خلاف والاوجه معناه (و) يفرم الاجنبي) البديل (أو) يستعملها الفقهاء كثيرا حتى يحرر بين معنى الواروان المتابع يقتضاه على أصلها المتأخره لوضوحه (يفسخ) ويحتدق بغير ملك المالك للمبيع قبيل الفسخ فيلزمه تبجيير الفسخ نظير ما سخرنا لاف بعض الشارحين (و) يفرم المالك الاجنبي) البديل لما اتلافه بحق نظير ما سخر في المشتري أو هو خري فكلالة واما اتلافه لربوي فيفسخ به العقد لتضرر التراضي والبديل لا يقوم مقامه فيما اتلاف اعمى بعينه فمقتضى طاعة أمره وغيره يميز كاتلاف أمره من ياتسح ومشتري

لضعف المالك (قوله) التي لو اتلفها المالك) يؤخذ منه أنه لو استعمل زوائد المبيع لزمت له الاجرة لانها امانة فيه فليس مثل المبيع له عش * فخرج * لو اتلف المالك المبيع والمشتري مع المالك المبيع في نصفه كقوله المارودي وانفسخ في نصفه الا حلال اتلاف المالك كالا فتورجع عليه نصف المثل والآخر له في فسخ ما فضل من مبيعا في اتلاف المبيع وغير المبيع بامر أحد العاقدن أو بامر الاجنبي كاتلافه فلو كان بامر الشالفة فالقاسم كقوله الاسنوي أنه يحصل القبض في الثلث والتفسير في الثلث والادفاس في الثالث اما اتلاف المبيع بامر واحد منهم فكاتلاف الاجنبي بلا أمره به ومعنى قال عش قوله فكاتلاف الاجنبي المالك أي في غير المبيع المشتري ان اتلفه بامر المالك أو الاجنبي ويكون اتلافه مقبضان كان باذن المشتري اه وقوله ويكون اتلافه قبضا لخالفا لما في الشرح كاتلافه والمفسى وان اذنه المالك أو المشتري ففسخ (قوله) أي اتلاف (قوله) ملكه أي أحد المتابعين (قوله) والفرق المالك أي حيث لم يقيد عبدا للمالك بغير اذنه حتى اذا كان بالاذن كان كاتلافه ففسخ اه سمعنا ان الرشيدي يعي والفرق بين ما انفقه قوله لكن بغير اذنه من انه اذا كان باذنه لا يكون كاتلاف بل يكون قابضا بين عبدا المالك باذنه اه (قوله) وانما انقضت الاجارة المالك أي ويرجع المستأجر على المالك بالاجرة ان كان قبضا والاسقط عن المستأجر وظاهره وان كان الغصب على المستأجر ففسخ قلنا بانفسخ الاجارة يرجع المالك على الغاصب بآجرة العين المفقودة بعد وقوعه بدفعها وان لم يستعملها ولا تخضع انفساخ المالك بالاجرة بالغصب على المالك قبل القبض بل غصبه بغير قبض المشتري كغصبه قبله لان قبض العين ليس قبضا حقيقيا اه عش (قوله) لان الواجب أي على الاجنبي (ثم) أي في غصب العين المأجرة (قوله) من غير جنس العقود عليه وهو المصلحة (قوله) بخلافهنا أي فان العقود عليه هذا المال هو أيضا الواجب على متلفه فعدى العقدم العين الى بدلها به ومعنى (قوله) على التراضي وخلافهنا كاتلافه والشهاب الرمي (قوله) والاوجه منتمى لعل هذا معنى على ما اعتمد من ان اخبار على التراضي ما على ما عتقده شيخنا الرمي أي من أنه على الفور فالقياس عدم رجوعه لفسخ فلنأمل اه سمعنا (قوله) يستعملها أي لفظه أو (قوله) بقدر ملك المالك المالك قد يكون اخبار المالك وحده فمالكه قبل الفسخ أيضا اه سمعنا (قوله) نظير ما سخر أي قوله فخرج فقتله لزمنا (قوله) في المشتري أي في اتلافه (قوله) لا يقوم مقامه أي المبيع (فيه) أي التراضي (قوله) البديل أي المتقضى المفسى وكذا في النهاية الآتية المعتبر ان اتلافه بآية المشتري اذا كانت به كاتلافه فيكون قبضا صارا وما حصل ذلك أي محل التفسير ما توافدنا به المشتري ابل اذ لم يكن مالكها معها والاتلافها منسوب اليه لكان اذنها اذ لا يذري أنه صحيح وخزم به الشيخ في الفرور ان رد في شرح الروض ولو كانت مع الغير فلا اتلاف منسوب اليه اه (قوله) فكلالة أي في فسخ العقود سقط المثل (قوله) وغيره يميز يحلف على الاعبى أي ولو بهمة اه عش (قوله) كاتلاف امره المالك أي في فسخه ان اتلاف غير المبيع بدون امره احد كاتلاف باقة فلا يرجع (قوله) من باع ومشتري واجنبي أي في فسخه في الاول ويحصل القبض في الثاني ويغتفر في الثالث اه عش (قوله) لا يضمن اتلافها أي بان لم يكن معه وكان اتلافه في زمن لم يعد حفظها فيه (قوله) او يضمنه على لا يضمن اتلافها (قوله) او قصر في حفظها أي بان كان اتلافه في زمن حرق العادى يحفظا قد يكون اخبار المالك وحده فمالكه قبل الفسخ وحده (قوله) لكونه معها (قوله) في شرحه لا ارشاد كشرح

واجنبي (تنبيه) * لو اتلافه بآية المشتري لا يضمن اتلافه انفسخ لتقصير المالك في فسخه لانه لو كان قبضا لانه لا يضمنه بل يفتقران ففسخ طالبا للمالك بما اتلفته انفسخه

سماوية (فرضه) المشتري (أخذه بكل الثمن) كالأقارب العيب الشدولا أرش له لغيره فعل الفسخ وقهم من قوله فرضه مما قبله من أنه الخيار و يتغير أيضا بتعيب المبيع وأما وجه البائع للمبيع ولا يثبت (ولو عيبه المشتري فلا خيار) له لحصوله بفعله بل يتبعه رد ولو ظهر به عيب قديم كخمر بصير قاضيا لا أتلفه فيستقر عليه حصته من الثمن وهو ما بين يديه سليما ومعيها هذا أن العمل فان سرت الحناية للنفس استقر عليه الثمن كله وفارق تعيب المستأجر وجب الزوجه بان هذا من المنة القبض لوقوفه في ملكه وذلك لا يتقبل فيها ذلك (أو عيبه) (الأجنبي) وهو أهل لا لالتزام بغيره (فان خيار) على التراضي ثابت للمشتري لكونه مضمونا على البائع (فان) أحل غرم الأجنبي (الأرض) لأنه الجاني لكن بعد قبض المبيع لأقبله لجواز تلفه بدالبائع فينفع المبيع قاله الماوردي واعتبره بجانبه نظر المراد بالأرض في الرقن ما يأتي في القادات وفي غيره ما نقص من قبته ففي بدل الصنف القيمة لا ما نقص منها لم يصر غاصبا والألزاه الأكثر من نصفها وما نقص منها (ولو) عيبه البائع فما ذهب ثبوت الخيار (على التراضي للمشتري)

الادوية قبلها كان ادونها اه (قوله ادوية البائع) عطف على قوله دابته شق (قوله مطلقا) اي ضمن اتلافها (قوله فرضه للمشتري) اي بان اجاز البيع نهية ومعنى قال عرش اي اول يضع لسقوط الخيار بذلك بناء على انه فوري اه (قوله كقولون) الى قولنا المتلوه يصح في المعنى الاول انه لم يصر غاصبا الى الثمن وفي النهاية الاول على التراضي في الحان فان الذي فيها على الفور (قوله وفرضه ايضا) وهو على التراضي كفي شرح الروض وعرش (قوله وجد البائع للمبيع) اي بان يقول قبل القبض ليس المبيع هذا التعذر قبضه حالا كقلى الا يق اه كروى عبارة العيرى قوله وجد البائع بان قال ابعك هذا سلمي وعبرة عرش اي بان انكر أصل البيع فحط على ذلك وله أن لا يحلف البائع و يفسخ العقد بان ذلك لعدم وصوله الى حقه اه (قوله وهو ما بين الخ) اي نسبتا بين الخ ولو كانت قبته سلبا ثلاثين ومقطوعا عشرين استقر عليه ثلث الثمن أو سلبا ستين ومقطوعا عشرين استقر عليه ثلثاه اه عرش (قوله وفارق) اي تعيب المشتري حيث لم يتغير ذلك (قوله تعيب المستأجر) اي حيث تغير اه عرش (قوله بان هذا) اي تعيب المشتري (قوله) لو وقع في ملكه فديكون الملك للبائع وتقدم أن اتلاف المشتري والخيار للبائع وحده فصح اه سم (قوله) لا يتقبل فيها ذلك اي أن ما ذكر من التعيب واجب قبض لان المستأجر والمأتم يتصرف في ملكه كما قبل فيما يتعلق به حكمه فلا يكون بان ذلك مستوفين بخلاف المشتري اه معنى (قوله وهو أهل لا لالتزام بغيره) لا يخفى أن ثبوت الخيار لا يتوقف على شيء من هذين القيدين لان تعيب من ليس أهلا لا لالتزام والتعيب يحق لا ينقصان عن التعيب باه فسماه به مع ثبوت الخيار حيث هذا التقيد ليس الا بالنظر لتفريم الأرض عند الإجازة اه سم (قوله على التراضي) بل هو على الفور هنا وفيما قبله في شرح مر اه سم (قوله لكونه مضمونا) الخ لتعيل ثبوت الخيار بلا قيد التراضي (قوله قال الماوردي) اي وقد رخصه بدين الله للأرض للمشتري فلا معنى لأخذه ما قد يقبض منه ليس اه عرش (قوله واعترض) اي ما قاله الماوردي والمعترض الزركشي على النهاية قال عرش قوله مرد وما عترض به الزركشي الخ الى انه يلزم هذا عدم تمكن البائع من المطالبة ايضا وأنه لو نصب المبيع قبل القبض لا يمكن واحد منهما من المطالبة (وقوله فنه نظر) وجه النظر أن وجه عدم مطالبة المشتري قبل القبض احتمال التلف المؤدى لانفساخ العقد وهذا مستوفى في تعيب الأجنبي وغصبه اه (قوله عايفه نظر) اي كإسقاط الكلام عليه في شرح العباب اه سم (قوله) البهجة أشجع الاسلام وغيره واعتدله مرد أنه اذا كان معها كان كاتلافه فيكون قبضا لكن في شرح الروض رد ذلك والذي في الروض وان أتلفته دابته أي المشتري نهية انفسخ أو سلبا فلاه الخيار فان دفعه طوبى بما أتلفته اه وينبغي أن اتلافها وهو معها كاتلافها لا لجميع الضمان (قوله بعبس المبيع وباقه) قال في الروض فان أبطل لم يطل خياره ما يرجع أي العبد قال في شرحه فالحال في ذلك على التراضي اه ثم قال في الروض وشرحوه أن أي المبيع البائع قبل القبض ولا يثبت للمشتري فله الخيار لتعذر أي لتعذر قبضه حالا كقلى الا يق اه ولم يتعرض لكون الخيار هنا لا خارج على الفور أو التراضي وقد ينشأ من قوله كقلى الا يق ان الخيار على التراضي وهو مضمون على القبض والابقائه نظيره هو لا ينافيه قوله حالا كقلى يظهر لانه متعلق بقوله قبضه (قول المصنف ولو عيبه للمشتري) هل المراد به المال وان لم يباشر العقد على وزان ما قاله في قول المصنف السابق واتلاف المشتري قبض ويحرم ذلك في قوله تنبيه ولو أتلفته دابته شق وهل يدخل فيه الصبي الذي اشتريه وله فجري في دابته هذا التفصيل و يرتبط ضمان اتلافها وعدمه بوليه (قوله) لو وقع في ملكه قد يكون للملك البائع وتقدم ان اتلاف المشتري والخيار للبائع وحده فصح (قوله وهو أهل لا لالتزام بغيره) لا يخفى أن ثبوت الخيار لا يتوقف على شيء من هذين القيدين لان تعيب من ليس أهلا لا لالتزام والتعيب يحق لا ينقصان عن التعيب باه فسماه به مع ثبوت الخيار حيث هذا التقيد ليس الا بالنظر لتفريم الأرض عند الإجازة (قوله على التراضي) بل هو على الفور مرد وكذا قوله الا على التراضي فانه على الفور في شرح مرد (قوله عايفه نظر) اي كإسقاط الكلام عليه في شرح العباب (قوله)

العموم النحوي السابق والعلة الأولى وحمل الخلاف إن باع بغير جنس الثمن أو بزيادة أو نقص أو تفاوت حقة والابن باع بعين الثمن أو بغيره إن تلف أو كان في الغنة فهو آفة بالغة (٤٠٢) البيوع على المحدث وزعم أن الصحيح مراعاة اللفظ في البيوع لا المعنى غير صحيح

ما في الرض وشرحه جزوا في قسمين ثلاثة اذ دون غيرهما قال في الرض وله بيع مقسوم قسمة افر اقبل قبضه
قال في شرحه مختلفا قسمة البيع ليس له بيع ماصا اليه فهما من نصيب صاحبه قبل قبضه انتهى اه سم
وسأقي عن النهاية والغنى مثله **(قوله لعموم النهي)** الى قول المتن وان الاتفاق في النهاية والغنى الا انهما
اعتدما اقتضاء كلام الرضه كياتي **(قوله السابق)** أي انما **(قوله والعلة الاولى)** أي ضعف الملك **(قوله او)**
بمثله ان تلف **(أخرج قيمته اه سم)** **(قوله او كان في الغنة)** صور ذلك أن يشترى عبدا مثلا بدنانار مثالا في ذمته
ثم يبيع قبل قبضه البائع بدنانار في ذمته واقتضى البائع بدنانار كذا قيمته ثم يبيع قبل قبضه بدنانار في ذمته
أدمن غير ما دفعه ولو لم وجوده وعلى كل من الصور زين قال انه باع عبثا ما في الغنة ضيضا اه يجزى
(قوله له تارة وراعون هذا) أي الغنط وهو الاكثر كولو قال بعث هذا بلان لا ينعقد بيعا ولا هبة على الصحيح
(وتارة وراعون هذا) أي البائع كولو قال بعث هذا الثوب بكذا ينعقد بيعا على الصحيح فطابق القول باعتبار
الغنط بل يختلف الجواب باختلاف المردك كذا رافق انه استسقط او غليك وتارة وراعون الغنط ولا المعنى
كما اذ قال اولئك هذا الثوب بي هذا العبد فان الصحيح انه لا ينعقد بغير اسلا اه معنى عبارة عش أي
والغالب عليهم مراعاة الغنط ما في حق جانب المعنى ومن ثم وقع في عبارة وغير واحد ان العدة في العقود بالانقاط
اه **(قوله للمبيع)** يعني منعوقه الا ان **(قوله على المعنى الاول)** أي ضعف الملك **(قوله بين رهنين البائع)**
(الح) أي دين أن يكون له حق الحبس والانهاية ومعنى **(قوله ايضا)** حقا بان يقدم ويذكر عقب وغيره **(قوله)**
وهو ما اقتضاء كلام الرض والمخارج معتمد عش ومعنى **(قوله لكن الذي نقله الح)** عبارة النهاية وان نقل السبكي
الح في معنى من عتق موافقة الشافعي وبخلافه السبكي اه بصري **(قوله ان كان بالثمن الح)** ضعف اه عش
(قوله حسنه حق الحبس) عبارة الغنى وكان له حق الحبس اه **(قوله وقضية قولهم الح)** قد ناقش في
عمل قولهم ان كان بالثمن قصد القولهم منعمن البائع وقولهم حسنه الح نعترا وان راجع قولهم والآراء
فغير فقط لم تعبر المعنى كذا مناه سالم عن المناقشة **(قوله وقضية العلة)** وهي قوله لانه محبوس الح كردى
وعش **(قوله وقضية العلة الح)** قد ناقش فيما بين قوله الرهن عن غير الثمن تضمن فلما الحبس بالثمن
وقد نقم المناقشة ان الحبس على الثمن بمنزلة الرهن وسأقي الرهن أنه لا يجوز أن رهنه المار هو عنده بدن
آخر ولو كان القول بمنزلة الفلح لكان ذلك اه سم **(قوله فانها محضه)** أي ولو با أكثر من الآخرة الاولى وغير
جنسها أو مضتها اه عش **(قوله فلم يفرعها عدم قضها)** قضته أن يمثل المبيع الصنف أو عوض الخلع
وغيرهما من كل ما كان ينعقد من الاعيان وهو ظاهر اه عش **(قوله عدم قضها)** أي الدين المؤجرة
(قوله قضيتها العلة) وهي قوله لان المعقود عليه فالح **(قوله اذا ذكر الح)** أي يقولهم وهي لا تعبر بقبوضة
قبض العين **(قوله المار ديه الح)** جلست بمراد ذكر **(قوله ولو غنط بالثمن الح)** منعق بقوله لم يشترط فيه
الح وعله مقدم عليه **(قوله بخلاف غيره)** أي غير المار ح **(قوله فيص)** الى المتن في النهاية والغنى الا انهما
اعتدما اقتضاء الوقف وان توقف على القول كياتي **(قوله والقصة)** أي فيه تفسير الراد سم وعش أي فسقى
اقر او تعدل سلطان وحكي **(قوله والوقف)** أي الوصية اه معنى عبارة عش واذ في التهج الوصية ايضا
المقسوم قبل قبضه غير ذلك وسأقي ما في الرض وشرحه جزوا في قسمة الا فرادون غيرهما قال في الرض
وله بيع مقسوم قسمة افر اقبل قبضه قال في شرحه مختلفا قسمة البيع ليس له بيع ماصا اليه فهما من نصيب صاحبه قبل قبضه انتهى اه سم
نصيب صاحبه قبل قبضه **(قوله او نخله ان تلف)** أخرج قيمته **(قوله وقضية العلة بخلافه الح)** قد ناقش
فيه بأن قوله الرهن عن غير الثمن يقتضي فلما الحبس بالثمن وقد نقم المناقشة بان الحبس على الثمن بمنزلة
الرهن وسأقي في الرهن أنه لا يجوز أن رهنه المار هو عنده بدن آخر ولو كان القول بمنزلة الفلح لكان ذلك
(قوله والقصة) أي فيه تفسير الراد

محلها ولو تجانب المؤخر لم يشترط فيه هذا القبض التقديري بخلاف غيره (و) الأصح (ان الاعتاق
بمحلها) فيصير وان كان البايع حق الحبس لقونه ومثله الاستيلاء والتدبير والتزويج والقبض مما احتجوا به على ما استشهدوا به من أن حرقا العتق بعد الوقف

مالم نقل بتوقفه على القبول
لانه حينئذ كالبيع وفارق
كالا باحة التصديق بانه تملك
بغلا فلهذا لا يكتبه اذ ليس
له اوقاف العتق ولا العتق على
مال له لا يبيع ولا عتق فلهذا
الغير لانه يجب ان يكون قابضا
بغلا العتق والوقف فلا يتدبر
والاثنين بعد موكذا الطعام
المباح للفقير اعقل قبضتهم
له (والثمن للمعين كالبيع)
في جميع ما روي فيه ومنه
فساد النصف قبل قبضة
المذكور ضمننا في قوله
(فلا يبيعه البائع) يعني لا
يتصرف فيه كابا يملكه (قبل
قبضة) لامن المشتري الا في
نظير ما روي من بيع المبيع
للبائع وامن غيره لعدم
النهي ولبائس من العتق
وكل عين مضمونة في عقد
معاوضة كما هو موضع صلح
عن مال او دمه وبذل خلع او
مداق كذلك (وهو بيع ماله
في يد غيره امانة كوديعة)
والحق بذلك ما اقرره
السلطان لمخذي أي تملكها
كلها واضع فله بعد وثيقة
يبع وان لم يقبضه وفقا
بانجد نص عليه من ثم
عالمكم بغير الانفراد
(ومشركا وقراض ومهرتون
بعد انفاكه) مطلقا
وقبله باذن المشرع من
(وموروث) كالموروث
النصف في مومته ما يملكه
الغانم من الغنمة

تكون الصورة غنمية اه (قوله مالم نقل بتوقفه الخ) الواجهة ان الوقف صحيح وان شرطنا القبول اه تم
عبارة النهاية والغنى والوقف سواء احتاج الى قبول أي بان كان على معين أم لا كالمجموع خلتا فاما في
الشرح والروضة فتعلا من التهمة من ان الوقف ان شرط فيما القبول لكن كالبيع والا فلا يتقاعق ان الاصح
ان الوقف على معين لا يحتاج الى قبول كالمعين ان شاء الله تعالى كالمعق اه (قوله للفقراء) ليس بقيد اه
يعبري (قوله جزافا) لما اذا اشترى الطعام بمقدار اكيل او غير فلا بد لصحة بائع من قبضه بذلك معنى واسى
(قوله ولا العتق على مال) أي من غير العبد المبيع لم يحرم من صحة بيع العبد من نفسه وتعلقوا هتلا نه
بيع اه عيش عبارة السيد عمر أي من اجني كان قاله اعنته على كذا بخلاف من العبد كما تقدم
اه (قوله ولا عن كفارة الغير) أي بل ولا بالهبة الضمنية كقوله اه اعتق عبدك عني بل ذكركم عوضا فله
اه عيش (قوله ولا يكون قابضا الخ) أي وان كان البائع حق الحبس اه معنى (قوله بخلاف العتق) وهو الاستبدال
اه عيش (قوله والاثنين بعده) وهما الترويج والقسمه (قوله قبل قبضته) فان قبضه كان قابضا اه
نهاية قول المتن (والثمن للمعين) أي نقدا كان او غيره معنى ونهاية قول المتن للمعين خرج ما في القصة فيجوز
بيعه وهو الاستبدال الا في سم (قوله في جميع ما روي) الى قول المتن وفي النهاية (قوله في جميع ما روي)
أي من أول الباب الى هنا كالمعق هو ذلك في أول الباب بقوله وماله في جميع ما روي بالنهي اه وحينئذ فعله
ههنا انصرف قبل القبض اه رشدي (قوله الذي تغلغل الخ) عبارة ما في أول آية المشتري بعه او بشير
حسبه وضال البائع فهو كبس البيع للبائع اه زاد النهاية فلا يصح الا ان كان الاخصاء عنه بعين المبيع
او بملكه ان تغلغل وكان في التهمة اه أي فانه اقاله (قوله من بيع المبيع) من معنى في أول بيان ماله (قوله
لعموم النهي) أي في خبر حكيم بن حزام المتقدم بان أخى لا تبين شأحي قبضه فشمع الشئ المبيع
والثمن ووافي عنه ما هو ان كان عومه نحو الامانة غير مراد اه رشدي (قوله كذلك) خبر قوله وكل عين
الخ لا يتصرف فيه قبل قبضة (قوله من العتق) ههنا ضعف الملك وتوالت ضمانين اه عيش قول المتن
(وهو بيع ماله) بالاضافة لانه لفظ الموصول يشمل الاختصاص وهو لا يصح بيعه اه عيش قال البخاري وأولى
منه ولا تصرف في ماله اه قول المتن (أمانة) تملك الامانة تعلق كانت شرعية كخوطبة الرعي في الادارة
اه نهاية أي دار الغير عيش (قوله والحق) الى قوله وبجمله في الاخرة في النهاية الا قوله وحل الى ولو استأجره
وكذا في ما في الاقوال كذا قاله الى ولو استأجره (قوله او تملكها) أي لا رافقا اه عيش (قوله بعد وثيقة)
قيد اه عيش قول المتن (وقراض) أي ببدا العامل سواء كان قبل الفسخ أم بعده ظهر الرجوع لا خلافا
للقاضي والامام اه نهاية عبارة سم قال في شرح الروض قال القاضي بعد الفسخ والامام قبل أن يرجع
وفيها نظر اه والوجه هو مقتضى النظر وقاله لا يطلق المصنف لانه ان لم يتحقق ملك العامل فواضح
وان يتحقق بان فسخ بشرطه فرقت الصفة فيصعب في نصيب المالك دون نصيب العامل فليشأمل اه (قوله
مطلقا) أي اذن للمعين أم لا اه عيش (قوله للمورث التصرف فيه) أي بخلاف ماله لا الهالك يعمه مستلا
بان اشترى اوله بقبضه لكتبه مستبد ليس في يده ما يملكه هو مضمون عليه اه نهاية (قوله وماله) أي
المورث عيش وقال الرشدي أي مثل ما ذكر في جوابه معاملة كالفانم الخ أي وهو جرد جمع فيه
الاصل قبل قبضه من الفرع ومقسم قسمه فارق قبل قبضه بخلاف قبضة المبيع ليس له بيع ما صار له فيها
من نصيب صاحبه قبل قبضه ولا يبيع شخص أخذه بشيء عقيل قبضه لان الاخذ بمعاوضة نهاية ومعنى زاد
الاول ولو باع ماله في يد غيره امانة قبل البائع ولاية الاترا عن ذلك الغير بدون اذن المشرع ليكتسب من
الضمان ويستقر العقد الظاهر كقوله الزركشي نعم بل يجب لتوجه التسليم على البائع اه (و زاد الثاني قوله
يبع ثم على شجر موقوف عليه قبل اخذه وكذا ما روي خلاف وقف حصلت لهما عتق عرف كل قدر حصته كالماله
(قوله مالم نقل بتوقفه على القبول) الواجهة ان الوقف صحيح وان شرطنا القبول قول المصنف والثمن
المعين خرج ما في القصة فيجوز بيعه وهو الاستبدال الا في (قوله المصنف وقراض) قال في شرح الروض

في المجموع عن المتولي وأقره اه عباره الجعري ومثله قوله وتفتي عتمة فلا حد المسحقين أو والغائبين يسع
حسنة قبل فراضة فانه يتجناخلف حسن من يشاء المال فلا يبيع نفعها قبل اقرارها ور فيها لو كفي
بعض مشاغلنا بالافراق فقط ولوم غيرة قلبوني اه (قوله مشاعا) اه اذا كان قد اعلما بالجزئية كفي
شرح الروض اه ورشدي (قوله لنظام الملك) تعليل لقول المتن بانه يسع ماله في بيعه امانة كود يعالج
(قوله للاستأجر) بلغ الجعري عطف على قول المتن كود بعه (قوله أو تصارة) يؤخذ مما ياتي أن محله في
قصار يحتاج إلى عين اه سندعرونا حتى سم والمغني بأبدا الاطلاق (قوله مثلا) عبارة المغني ومثله
ذلك أي الصبح والقصار تصوغ الذهب ونسج الغزلور باضة فانه اه (قوله وحمل) أي قول الشيخين
وقد تسلمه الاجير اه رشدي (قوله قبل العمل) أي تعلق حق الاجير به لان الاجرة لا تمنع الطرفين
اه بجعري (قوله نطقا) أي تسلمه الاجير أم لا (قوله أو بعده) أي العمل عبارة عن انتهاء المغني وكذا بعده
اه وهي أحسن (قوله وقبل تسليم الاجر) قال في السلب بالنسبة تصو والصبح أو بعده أي بعد تسليم
الاجر والتصريح من الصباغ لانه يسع اه أي ويبيع للمبيع قبل قبضه لا يجوز اه سم (قوله أنه له ابدال
المستوفى به) بشرط ان يكون الاسم ابدال بايجاب قبول الاقل عاكما باخذة فله السبي وهو ظاهر وبحت
الاخرى الصحة بتعليل محلة العاطلة سم اه بجعري (قوله اما تعين الخ) هذا الاطلاق حصل التسليم مجرد
تصور ولا فائدة من رسم أي وانما يلازم ما في النهاية والمغني من جعل التسليم قد اعلمت ماله ولو أكرى
ضائعا أو تصار العمل أو بوسله فليس له بيعه قبله وكذا هذه ان لم يكن له الاجرة لانه لم يمس العمل ثم
لا يشاء الاجرة كذا قال وهو تصور واذن حسنة لنظام العمل أيضا لو بنافه ما طلقهم اه زاد الاول
حوار ابدال المستوفى به لا يمكن حل ذلك بقرينة ما هنا على ما اذا لم يسلمه للاجير اه قال عرش قوله مر
وسلمه الخ فهم أنه يجوز له بيعه قبل التسليم ورواه ان العقول تدبر دونه يقولون على الاجير فيه
فالقاس عدم حقه سواء بهر التسليم أو قبله وكان الجواب انه يمكن ابداله بغيره من تسليمه كايهم
من قوله لا يمكن حل ذلك بقرينة ما هو تصور رأي قوله قبل العمل اه (قوله مثلا) أي وألفظ
متاعلمين شهرها اه نهاية (قوله جازة بيعها) أي قبل انتفاء الشهر (قوله ليس هنا) هذا أشار
اليه في شرح الروض اه سيدر وسر في النهاية وسم عبارة ولو جعلها (قوله لان الاستأجر الخ) انظر
هذا لتعليل فيما قبل العمل اه سم (قوله بخلاف نحو الصبح) أي وبخلاف القصار أيضا لانها كالعين
عندهم ومثلها الرضا اه سم (قوله فانه عين) انظر هذا اذا كان الصبح من المالك اه سم قول المتن
(وكذا الخ) فان قيل ما فائدة عطفه بكذا احسب بان فائدة التبيين على انه قسم الامانة لانه مضمون

قال القاضي بعد الغرض والامام قيل أن يرجع وفيه ما نظر اه والوجه هو مقتضى النظر وفا لاطلاق
المستوفى لانه ان لم يتحقق ملك العامل فواضع وان تحقق بان وجد شرطه فرق الصفة فيقع في
تصديق المالك دون تصديق العامل فليأمل (قوله وقبل تسليم الاجر) قال في العباب بالنسبة تصو والصبح
أو بعده أي بعد تسليم الاجر والصباغ لا يبيع اه أي ويبيع المبيع قبل قبضه لا يجوز
(قوله اما التمس الخ) أي وعلى هذا لا يثبت الحق السابق (قوله ولو استأجره لرى فتمخا) عباره شرح
الروض قال المتن ولو استأجره لرى فتمخا أو ليحفظ متاعه لمين شهرها كانه لا تصرف في ذلك المال قبل
انتفاء الشهر لان حق الاجير لم يتعلق بعينه اذ لم يستأجر أن يستعمله في مثل ذلك العمل اه وهذا
الاختلاف مبني على أنه هل يجوز ابدال المستوفى به أولا اه والراجح ان البيع لا يبيد من ان ياتي قبضه
أو يسلمه الاجير بنفسه ويستحق الاجر ثم يمكن حل كلام المتن للاجير على تصرفه بعد ابدال بل تعليه
دال عليه مر وفتيقوله لانه يبيد الخ حران ذلك في مسألة الاستحجار لغو الصبح والقصار (قوله
لان الاستأجر الخ) انظر هذا لتعليل فيما قبل العمل (قوله بخلاف نحو الصبح) أي وبخلاف القصار
ايضا لانها كالعين عندهم ومثلها الرضا (قوله فانه عين) انظر هذا اذا كان الصبح من المالك (قوله

مشاعا لغير التملك دون ان
في يد وليه بعد موته اه
افاقية) لنظام الملك لا مستنصر
الصحة أو فضارته مثلا وقد
تسليمه الاجير كذا قاله
وحمل على انه يجوز تصور
لا قيد فلا يجوز والتصرف
فيه قبل الفصل مطلقا او
بعده وقبل تسليم الاجر
لا فيه حسنة لنظام العمل
ثم لغو الاخر قول بنافه
الاطلاق قسم انه ابدال
المستوفى به اما تعين حل
ذلك بقرينة ما هنا على
ما اذا لم يسلمه للاجير أو حل
هذا على ما اذا تصرف فيه
بغير ابدال ولو استأجره
لرى فتمخا شهر استأجره
يعها لان الاستأجره ليس
عينا حتى يستحق حسن
العين لاجله بخلاف نحو
الصبح فانه عين فناسب
حسنة محله لاجله (وكذا)
له بيع ماله المضمون على
من هو يده ضامن بدمته
(عارة ولو اخذ بدموم)
وهو ما يابذ

ضمان بد فلا يقتص في الأمانة اه معني إذا النهاية وشمل كلامه لو كان المعارض أو قد ضررها المستعير
وهو كذلك خلافا للمأوردى اه قال عش قوله وهو كذلك أي ثم ينزل المشتري من المعبر منزلة المعبر فيغير
بين قلعه وغراما تراض النقص وتلكه بالقيمتين يقبضه بالاجرة اه واعتمد المصنف ما قاله المؤردى من أنه
أن امكن ودالمعز كالإجارة والبيعة صم يعموان لم يكن كإرض غرست فالبيع بالمثل في الأصح اه (قوله مرید
الشراء) ويقبضه أو يأخذ مرید الإجارة أو القراض أو الأمانة لبيئتها اه فيجب فيه ثمنه أو يستأجره
أو يعترضه أو نحو ذلك وينبغي أن يقال ضمان كذلك وسيلة لضمان إذا عقدناه كالقراض وكالتبرع به
والفعل عليه والصلح عليه صلح معاوضة ضمانه إذا تاف وإن أخذناه لا يضمن كالاستيجار والأمانة لم يضمنه
إذا تاف بل يقتص وهو في يده أعطاه الوسيلة حكم المقصد اه عش (قوله يقد) أي البائع والمشتري
اه عش (قوله وما رجع المالك) ومقبوض بعد فاسد لغوات شرط أو نحو هو رأس مال سلب لا تنقطع
المسلم فيه أو غيره وما أشبه ذلك اه معني (قوله يفسخ عقد) بيبا وغيره من بابة ومعني (قوله في الأجرة)
هي ما رجع إليه بفسخ العقد لكن بدون المبالغة كورق قوله ولو بافلاس الخ لأنه مع فرض أخذ الثمن
لا يتأني الفسخ إلا فلاسل ولو شوح ذلك لم يبال بافلاس اه سم (قوله إن أعطى) أي البائع عبارة عن النهاية
والغني بعدد الثمن اه قال عش قوله بعدد الثمن أفهم أنه لا يجوز بيعه قبل رد الثمن وهو ظاهر أن
قلنا بعدم امتناع الحبس في الفسوخ وكلامه هنا يقتضي ترجحه أما أن قلنا بعدم جواز الحبس وجوب الرد
على من طلب العين منه بعد الفسخ ففيه نظر والقياس محض اه ومنه أنه أن المذموم الأول (قوله إن
المشتري يحبس المالك) ذكر الشارح في غير هذا الكتاب أن في المجموع عن الروايات وأقره أن من طوبى من
العاقدين بعد الفسخ ثم ما يبدله له المبلغ وليس له الحبس حتى يقبض مناعته ثم قال به تعلم أن جميع
الفسوخ لا حبس فيها إلا الفسخ بالاقالة لما يأتي اه وهذا الذي قاله هنا موافق لما في شرح الروض يخالف
لذلك ثم أرى يتفق فصل لهما ولا حد لهذا ذكر ما تقدم عن المجموع ثم قال لكن الذي في الروض مؤتمداً على السبكي
وغيره وتبينهم في المبيع قبل قبضه أنه له الحبس فيمنع تصرف مالك فيه مدام محبوساً انتهى اه سم
وتقدم من النهاية وانتهى آتفلاً ما يقيداً اعتماداً أيضاً (قوله وما أفهمه) إلى قول المتن والجدي في النهاية
(قوله مضمون كله) وفيما يضمن بخلافه والراجح منه أنه قيمة يوم التلف اه عش (قوله لم يضمن الاصفه)
الخ لو كان المأخوذ بالسوم فهو بمنزلة القيمة وقد أدرأه أعجمها له فقط وتلفاً فهل يضمن
أكثرهما قيمة أو قلها لجواز أنه كان بحسبه الأقل قيمة أو الأصل وامتثال الثمن الزيادة فيه فنظر ولعل الثاني
أقرب سم على ج اه عش قول المتن (ولا يصح بيع المسلم فيما له) وكذا لو رأس مال المسلم كخس في الروض
ومحله في الأجرة) هي ما رجع إليه بفسخ العقد لكن بدون المبالغة كورق قوله ولو بافلاس الخ لأنه مع
فرض أخذ الثمن لا يتأني الفسخ إلا فلاسل ولو شوح ذلك لم يبال بافلاس الخ (قوله إن المشتري يحبس
لاسترداد الثمن وإن لم يخفف فونه) فيه أمران أحدهما أن ظاهره أنه ليس للبائع حبس الثمن العين لاسترداد
المبيع فتنسكل به المالك بالرجح لحسان المشتري والثاني أن الشارح في غير هذا الكتاب ذكر أن في المجموع عن
الروايات وأقره أن من طوبى من العاقدين بعد الفسخ ثم ما يبدله له المبلغ وليس له الحبس حتى يقبض
مناعته ثم قال به تعلم أن جميع الفسوخ لا حبس فيها إلا الفسخ بالاقالة لما يأتي اه وهذا الذي قاله هنا موافق لما في
شرح الروض يخالف ذلك ثم أرى يتفق فصل لهما ولا حد لهذا ذكر ما تقدم عن المجموع وعبراً به
لا يحبس أحدهما بعد الفسخ ثم لا تخم قال لكن الذي في الروض مؤتمداً على السبكي وغيره وتبينهم في المبيع
قبل قبضه أنه له الحبس فيمنع تصرف مالك فيه مدام محبوساً اه (قوله لم يضمن الاصفه) الخ لو كان
المأخوذ بالسوم فهو بمنزلة القيمة وقد أدرأه أعجمها له فقط وتلفاً فهل يضمن أكثرهما قيمة
أو قلها لجواز أنه كان بحسبه الأقل قيمة أو الأصل وامتثال الثمن الزيادة فيه فنظر ولعل الثاني أقرب (قوله
اليمين الذي في الثمن) دخل في بيع الوصوف في الثمن بتغير لفظ السلم ونحوه وهو أحسن من غير في كلامهما

مراد الشرع إعطائه له أي بحسبه
أولاً ومقصود بقدر على
الترافع وما رجع إليه بفسخ
عقد ولو بافلاس المشتري
لتمام المالك في المذكورات
ومحله في الأخيرة أن أعطى
المشتري ثمنه والام ببيع
قصر فالبائع فيه لأن
المشتري يحبس له لاسترداد
الثمن وإن لم يخفف فونه وما
أفهمه كلامه من أن المأخوذ
باسوم مضمون كله محله أن
سالم كله والاك أخذت
من مالكه وأذنه لبشري
نصفه فبئله يضمن الا
نصفه لأن النصف الآخر
في يده أمانة (ولا يصح بيع)
الثمن الذي في الثمن فهو
(المسلم فيه)

ولا الاعتياض عنه) وفيه رشدي وسم قول المتن (ولا الاعتياض عنه) أي ولا الحوالة به أو علمه اه اعاب (قوله لا لنسخ) أي على القول الضعيف قوله أو الفصح هو المعتمد على وزايد أي بجري (قوله والجسلة الخ) أي لانه يجوز الفصح بغير سبب كقوله الشبان اه رشدي (قوله في ذلك) أي الاعتياض بنحو السلم فيه (قوله ثم يستبدل عنه) المتبادر عن رأس المال اه سم عبارة النهاية ثم يدفعه لما قرأنا من عليه وان لم يكن من جنس السلم فيه اه (قوله بشرطه) عبارة النهاية ولا بد من قبضه قبل التفرق للتلاصق ببع من دين ثم قال وفي المتن وسم ما وافقه من مما تقرر رأي في قوله بنحو السلم فيه ان كل مبيع ثابت للثمة عند علمه بغير لفظ السلم لا يصح الاعتياض عنه على الاصع من تناقض لهما اه (قوله الا في) أي في قول المتن فان استبدل الخ (قوله في غير روى) أي قول المتن فان استبدل في النهاية والمغني الا قوله فعلم الى والتمن (قوله بمثله) أي بروي اه سم (قوله من جنسه) وكذا الوافقه في قوله بالادون الجنس كما يقضيه التعليق ونقله الشهاب سم عن الاعاب للشهاب بن حجر اه رشدي (قوله لنفوسه الخ) أي أمالي روى فلا يجوز الاستبدال عنه بنفوسه الخ فهو له انقدر اه عش (قوله ولهذا) أي لغرض المذكور (قوله الإبراء منه) أي الروي و (قوله من جوارزه) أي جواز الإبراء الى روى اه عش (قوله الثابت للثمة) أي أمال المغني فلا يصح الاستبدال عنه كما تقدم شرحه والتمن المغني كالبيع اه رشدي (قوله لا قبله) انظر ما وجه امتناع الاستبدال قبل الفز وممع أن تصرف أحد العاقدن من المخرأ لا يستدعي لزوم العقد بل هو إجازة قد يقال انه مستثنى اه عش (قوله لعدم الصحيح) أي لغرض ما عررض الله عنهما أنه قال كنت أبيع الأبل بالثمن وأخذتكم بالثمن وأبيع بالثمن وأخذتكم بالثمن فثبت النبي صلى الله عليه وسلم فاستأنس عن ذلك فقال لا بأس إذا تفرقتا وليس ينسكتن اه نهاية زاد المغني ففعله وليس ينسكتن أي من عقد الاستبدال لامن العقد الأول بقرينة رواية أخرى تدل على ذلك اه (قوله كل دين مضمون بعقد) مثل راس مال السلم وليس مراداً بكلمة بمقتضاه اه رشدي (قوله كما لو كان) أي يودن ضمان ولو ضمان السلم فيه كما وضعه أبو البراء رحمه الله تعالى في فتاويه اه نهاية عبارة سم عبارة الروض تقيد الجواز عن دين الضمان وان كان الأصل دين سلم فتأمله وبالصنف من الضمان أفتى شعبة الشهاب الرمي وغيره من شيوخنا اه (قوله وفارقت) أي انجاعت الثمن (قوله ونحو الثمن بقصد ماله) هذا ظاهر ان كان الثمن عرضاً والتمن نقداً أمالي كما تقدمت أو عرضين فلا يظهر ما ذكره فاعل التعليق مبني على الغالب اه عش (قوله ولا يصح الخ) أي لعدم محو الأصل اه مغني (قوله ونحو ما ياتي) أي الاستبدال عن القرض وفيما التالف (قوله فعل) أي من قوله ويصح عكسه (قوله الا ان) أي وقت الاستبدال (قوله لا بد من ثابت الخ) كونه معلوماً ما ذكره محل وقوعه لأن يعمم قوله موجب بما كان باعتبار الأصل وان حل في حال الاستبدال (قوله لفظ الخ) عبارة الجبري أن يكون بايجاب وقبول والا فلا يلزم ما أخذ به اه السبكي وهو ظاهر وببحث الأثرى الصحة بناء على صحة المعاملة سم اه (قوله في أحد الطرفين) يؤخذ منه أن من باع

في أحد الطرفين (ولا الاعتياض عنه) وفيه رشدي وسم قول المتن (ولا الاعتياض عنه) أي ولا الحوالة به أو علمه اه اعاب (قوله لا لنسخ) أي على القول الضعيف قوله أو الفصح هو المعتمد على وزايد أي بجري (قوله والجسلة الخ) أي لانه يجوز الفصح بغير سبب كقوله الشبان اه رشدي (قوله في ذلك) أي الاعتياض بنحو السلم فيه (قوله ثم يستبدل عنه) المتبادر عن رأس المال اه سم عبارة النهاية ثم يدفعه لما قرأنا من عليه وان لم يكن من جنس السلم فيه اه (قوله بشرطه) عبارة النهاية ولا بد من قبضه قبل التفرق للتلاصق ببع من دين ثم قال وفي المتن وسم ما وافقه من مما تقرر رأي في قوله بنحو السلم فيه ان كل مبيع ثابت للثمة عند علمه بغير لفظ السلم لا يصح الاعتياض عنه على الاصع من تناقض لهما اه (قوله الا في) أي في قول المتن فان استبدل الخ (قوله في غير روى) أي قول المتن فان استبدل في النهاية والمغني الا قوله فعلم الى والتمن (قوله بمثله) أي بروي اه سم (قوله من جنسه) وكذا الوافقه في قوله بالادون الجنس كما يقضيه التعليق ونقله الشهاب سم عن الاعاب للشهاب بن حجر اه رشدي (قوله لنفوسه الخ) أي أمالي روى فلا يجوز الاستبدال عنه بنفوسه الخ فهو له انقدر اه عش (قوله ولهذا) أي لغرض المذكور (قوله الإبراء منه) أي الروي و (قوله من جوارزه) أي جواز الإبراء الى روى اه عش (قوله الثابت للثمة) أي أمال المغني فلا يصح الاستبدال عنه كما تقدم شرحه والتمن المغني كالبيع اه رشدي (قوله لا قبله) انظر ما وجه امتناع الاستبدال قبل الفز وممع أن تصرف أحد العاقدن من المخرأ لا يستدعي لزوم العقد بل هو إجازة قد يقال انه مستثنى اه عش (قوله لعدم الصحيح) أي لغرض ما عررض الله عنهما أنه قال كنت أبيع الأبل بالثمن وأخذتكم بالثمن وأبيع بالثمن وأخذتكم بالثمن فثبت النبي صلى الله عليه وسلم فاستأنس عن ذلك فقال لا بأس إذا تفرقتا وليس ينسكتن اه نهاية زاد المغني ففعله وليس ينسكتن أي من عقد الاستبدال لامن العقد الأول بقرينة رواية أخرى تدل على ذلك اه (قوله كل دين مضمون بعقد) مثل راس مال السلم وليس مراداً بكلمة بمقتضاه اه رشدي (قوله كما لو كان) أي يودن ضمان ولو ضمان السلم فيه كما وضعه أبو البراء رحمه الله تعالى في فتاويه اه نهاية عبارة سم عبارة الروض تقيد الجواز عن دين الضمان وان كان الأصل دين سلم فتأمله وبالصنف من الضمان أفتى شعبة الشهاب الرمي وغيره من شيوخنا اه (قوله وفارقت) أي انجاعت الثمن (قوله ونحو الثمن بقصد ماله) هذا ظاهر ان كان الثمن عرضاً والتمن نقداً أمالي كما تقدمت أو عرضين فلا يظهر ما ذكره فاعل التعليق مبني على الغالب اه عش (قوله ولا يصح الخ) أي لعدم محو الأصل اه مغني (قوله ونحو ما ياتي) أي الاستبدال عن القرض وفيما التالف (قوله فعل) أي من قوله ويصح عكسه (قوله الا ان) أي وقت الاستبدال (قوله لا بد من ثابت الخ) كونه معلوماً ما ذكره محل وقوعه لأن يعمم قوله موجب بما كان باعتبار الأصل وان حل في حال الاستبدال (قوله لفظ الخ) عبارة الجبري أن يكون بايجاب وقبول والا فلا يلزم ما أخذ به اه السبكي وهو ظاهر وببحث الأثرى الصحة بناء على صحة المعاملة سم اه (قوله في أحد الطرفين) يؤخذ منه أن من باع

عنها وان كانت مخالفاً في الحقيقة تسلم فيها ليقيد بذلك اصلاتهم خمسة الاستبدال عن الثمن (فان استبدل موافقاً على الراء كدراهم عن دينار اشتراط قبض البديل في المجلس) حذراً من الراء (والاصح) انه (لا يشترط التعيين) البديل (في العقد) أي عقد لجواز الصرف عما في النية (وكذا) لا يشترط القبض في المجلس ان استبدل لالاً (وافق في العلة) للبراء (تكونين دراهم) اذ لا راء لكن يشترط تعيين الثوب في المجلس قبل كان ينبغي ان يقول كطعام عن دراهم ان الثوب بغير وبوي فلا يصح ان يقال انه لاوافق للبراهم في علة الراء اه وليس بسديد لاطلاهم على كل من ثوب وطعام بدهم لهما عالم يتوافق في علة الراء وكذا غفل عما هو مشهور ان السالبة تصدق بنفي الموضوع (ولو استبدل عن القرض) أي دينه لافسده خلافاً لزمجه لان القرض ملكه اوان بازل للقرض الرجوع فيها ويلزم من ملكها كذاك ثبوت بدلها في ذمتهم فلم يقع الاستبدال الا عن دين القرض دون غيره (و) عن (قيمة) يعني بدل (الناقص)

دينار فافسده معوضة في النسيئة امتنع اعتبارها من الغلوس لان الدين لو لم يكن له نقدها هو الثمن والغلوس هو المثل الذي في النسيئة امتنع الاحتياض عنه على ما فيه من الخلاف سم على حج اه عش (قوله والاء) أي بان كانا تعدين أو عشرين نهاية ومعنى قول المتن (في علة الراء) أي أو في حق الراء كاذب عن ذهب اشترطت الشروط المتقدمة اه نهاية قال عش قوة الشروط المتقدمة منها التقاض فلا كان له في غيره دراهم - فهو عنه ما هو من جنسه اشترط لخالو والمماثلة وقدر ما جعله عوضاً عما في ذمته في المجلس وصدق على ما ذكرناه تقاض وجود القبض الحقيقي في العوض المدفوع لاصلها الدين والحكمي فيما في ذمة الدين لانه كانه قد ضمنه وده اليه يحصل اشتراط المماثلة حيث لم يجر التعويض بألف الصلح كسروا ياتي اه عش واعلم ان ذلك غير مخالف لما تقدم انفاي الشرح كالنهاية من عدم جواز الاستبدال في ربيع بيع مثله من جنسه لتغيره بغير شرط فمن قبض ما وقع العقد له لانه فيما اذا كان العقد المتقدم على الاستبدال ربيعاً وما اذا كان العقد الاستبدال ربيعاً ما قول المتن (اشترط قبض البديل في المجلس) واظهاره انه يشترط لخالو أن يشاؤك كانه تركه لازم للتقاضي في الغالب كسروا رشدي قول المتن (البديل) أي خصه اه معنى (قوله لجواز الصرف عما في النية) كان قال بعت الدراهم التي في ذمتك بدينار في ذمتك ثم يعينوه بقبضه في المجلس (قوله لكن يشترط) التي في النهاية والمعنى (قوله وليس بسديد) هو كالبال في هذا الاعتراض ساطط لا روع ولم يعم قول الشارح وكفه الخ لم يظهر وحينئذ يستعمل نحن فيمقتضى ان كان ما نحن نفسه ليس من ذلك القبيل المهم الا ان يقال مقصودنا اننا اذا صدقتم في الموضوع صدقها فما نحن فيه الا الأولى اه سدعمر (قوله أو دينه لنفسه) عبارة النهاية والمعنى نفسه أو دينه بوجه يصحس على الثاني اه قال عش قوله نفسه بان كان باقياً بالمقترض وقوله أو دينه بان تصرف فيه فله مبدله وقوله وان جعله بعضهم هو ان حج اه ولا يخفى أن الاختلاف انما هو في هل المتن لافي الحكم أو طال الزيد في دخلهما (قوله وان سأل الخ) أي فيما اذا كان القرض باقياً بالمقترض (قوله كذلك) لاجل البير (قوله يعني) الى التمسك في النهاية الا قوله أخيراً مما قاله في مسألة الكيس الاسنة (قوله وبل غيرهما الخ) بالمر عطف على قيمة الخلف عبارة والمعنى وكذا عن كل من ليس بشئ ولا ضمن كالدين الموصى به أو الواجب بتقدير الحاكم في المتعة أو سبب الضمان أو عن تركه الفطر اذا كان المقر امحصر بن اه (قوله بانه الخ) تصور المشرع (قوله وذلك لاستتراءه) علة لقول المصنف بانه عش (قوله ولو باخبار المالك) أي البديل أي فلو تبين خلافه تبين بطلانه فيما يظهر اه عش وكتب سم انما ما حاصله تقدم في شرح قول المصنف في باب الراء ولو باع جواً فغصبنا الخ ما هو صريح في أن العلم بالاخبار كفي في حقيقة المعاوضة قبل ان يقرأ ما نفسه قوله هنا

الغلوس لان الدين هو الثمن لانه النقد والغلوس هي المثل والمن انما اذا كان في النسيئة امتنع الاحتياض عنه على ما فيه من الخلاف (قوله فيما لو باعته) ان أسلمه فيها فهي عن لان الثمن النقد ومسلم فيها هي المثلين راء فهذا امتناعاً للتردد (قوله ولو استبدل عن القرض) لو كان القرض خفيفاً عوض عنه ذهباً ونسيئة امتنع لانه من قاعدة مدحومة ولا ينافي ذلك ما لو صالح من خسر ديناراً والقرضهم على التي درهم حيث يجوز وان ذاك استفاد لاف درهم عن الف درهم وتعين لال لال لا يخرج الجنازة فلا يحد في ذلك اذ ليس فيه فهو راء المجموع عن المجموع حتى يجزي نفسه قاعدة مدحومة فلا يصر ما يتعين المجموع عن المجموع امتنع لانه حيث تضمن افرادها حاصل لا يفتي به شيخنا الشهاب الراسي وهو مما لا شك فيه ثم رأيت الشارح خالف في ذلك وتعرضنا لذلك ثم يعلم من ذلك ان تقصده قاعدة مدحومة السابقة في باب الراء في معنى النسيئة ممنوع (قوله ويكني هذا العلم بالبراءة ولو باخبار المالك) تقدم في شرح قول المصنف في باب الراء ولو باع خزانة فغصبنا الخ قوله وما أي يخرج على الراء ولو باخبار ثالث لهما أو أحدهما لا يخر وقصده نعم انهما قابل البيع ثم تباعا وتقتاض خزانة بانه يصح اه فقد كفي هذا العلم بالبراءة ولو بالاخبار وجو حقيقة

من قسمه الموقوف ومثل المثل وبذل غيرهما كالنقد في الحكم ومقتضى وجوب (جاء) حيث لا راء فالتعرض زيادة تعرضه المؤدي بان يجعلها في مقابلة شيء وذلك لاستتراءه ويكني هذا العلم بالبراءة ولو باخبار المالك أخيراً مما قاله في مسألة الكيس

الاشية لان القصد الاسقاط لاحقة للمعاوضة فاشترطوا بعضهم بحصول الوزن عند قضاء الترضي وان علم قدره غير صحيح (وفي اشتراط قبضه) تارة وتعيينه أخرى (في المجلس سابق) من انهما كان توافقا في علمه الى بالاشتراط قبضه والاشتراط تعيينه قال السبكي ويكفيه حلا ورواية الاخرى بان يدل هذين لا يكون الا لا واجب بان (ج ٨) مراده انه لا يجوز ان يستبدل عنهما شيئا (تنبيه) * اقرضه مثلا دراهم ودنا بغيره استبدل عنهما أحدهما أو كلاهما

لاحقيقة للمعاوضة اه (قوله الآية) أي تضاف التنبية (قوله وكونه) أي العوض اه عش (قوله تنبيه اقرضه حال) الذي أقرضه به شيئنا الشهاب الرمي فيما اذا عوض عن دين الترضي الذهب ذهباً وبفضة بطلان التعويض لانه من قاعدته مدحج مختلف مسئلة الصلح التي لا تخلو ضرورية الى تقدير التعويض فيها بوضع من ذلك أنه لو وقع فيها تعويض كعوضتك كذا عن كذا كان باطلا وهو ظاهر فليست تأمل سم ونهاية (قوله جاز كلوه ظاهر) هذا لظاهر ان كان بغير لفظ البيع كلفظ الاخذ والصلح والافضة نظر لان لفظ البيع بصرفه الى المعاوضة اه سم (قوله اخلا ضرورية حال) فلو وجد ما يصرف الى المعاوضة كبيعك أو عوضك أو استبدل هذا بكذا كان من قاعدة مدحج فينتج كلوه الظاهر وكذا يقال في مسئلة الصلح الآية اه سم (قوله لتقدر المعاوضة فيه) أي في عقد الاستبدال المذكور (قوله في تقدير المعاوضة فيه) أي في عقد الصلح اه عش (قوله لاحد الطرفين) الاولى الانفا التواهم (قوله يختلف ما إذا كان الانفا لم يتسوى حال) الى قوله كلوه والذات نهاية عقبيه ما منه كانه على ذلك في باب الياكن العقيدة اه اه أي لان لفظ الصلح شعر بالفتنة فلم يتحقق عقده بالتعويض وان جرى على معنى عش (قوله فيضال أعطاه كيس دراهم) عبارة از وض وشرحه في مسئلة الكيس المذكور زمانا صواب قال الشيخ اه أي الكيس بما فيه بدراهم فاختذه فكذلك أي بضمه بمحكم الشراء الفاسد ولا عليك الا ان علم أنه قد مره ولم يكن سلباً ولا قبضاً للكيس وقيل ذلك فيملكه فتمثل المستحق بمنه لو كان ما فيه فهو لا راء كثر من دراهمه أو أقل منها أو مثلها ولكن ليس قيمة أو لاقبته ولم يقبل فلا عليك لا متنازع في ذلك في الروي بل في غيره في الانفة تأخير الروي اذ لم يكن سلباً فيملكه ان قبل والا فلا بضمه أخذاً بما يأتي وبه صرح المتولي انتهى اه سم (قوله لا يتخالفه) لكن وجه ذلك ان في مسئلة الكيس معاوضة بدليل قوله خذ بدراهمك وانما قال بمحكم الشراء الفاسد اه سم (قوله فان قلت حال) راجع لاول التنبية اه سم (قوله دون بالفضل) أي أو لا بطلان لانه عندئذ من قاعدة مدحج اه سم (قوله من المتعاقبة) أي المعاوضة و(قوله وصر) أي التنبية اه كردي (قوله لها) أي للمعاقبة وتقديرها (قوله وهذا) أي التكن ثم الترتل (قوله لا يقتضي حال) الانسب يقتضي عدم اسقاطه

المعاوضة فليست بما فهمه قوله هنا لاحقة للمعاوضة (قوله تنبيه اقرضه مثلا دراهم حال) الذي أقرضه به شيئنا الشهاب الرمي فيما اذا عوض عن دين الترضي الذهب ذهباً وبفضة بطلان التعويض لانه من قاعدة مدحج مختلف مسئلة الصلح الآية اخلا ضرورية الى تقدير التعويض فيها بوضع من ذلك أنه لو وقع فيها تعويض كعوضتك كذا عن كذا كان باطلا وهو ظاهر فليست تأمل (قوله كلوه ظاهر) هذا لظاهر اذ جرى بغير لفظ البيع كلفظ الاخذ والصلح والافضة نظر لان لفظ البيع بصرفه الى المعاوضة (قوله اخلا ضرورية حال) فلو وجد ما يصرف الى المعاوضة كبيعك أو عوضك أو استبدل هذا بكذا كان من قاعدة مدحج فينتج كلوه الظاهر وكذا يقال في مسئلة الصلح الآية (قوله فيضال أعطاه كيس دراهم) عبارة از وض وشرحه في مسئلة الكيس المذكور زمانا صواب قال الشيخ اه أي الكيس بما فيه بدراهم فاختذه فكذلك أي بضمه بمحكم الشراء الفاسد ولا عليك الا ان علم أنه قد مره ولم يكن سلباً ولا قبضاً للكيس وقيل ذلك فيملكه فتمثل المستحق بمنه لو كان ما فيه فهو لا راء كثر من دراهمه أو أقل منها أو مثلها ولكن ليس قيمة أو لاقبته ولم يقبل فلا عليك لا متنازع في ذلك في الروي بل في غيره في الانفة تأخير الروي اذ لم يكن سلباً فيملكه ان قبل والا فلا بضمه أخذاً بما يأتي وبه صرح المتولي اه (قوله لا يتخالفه) كان وجه ذلك ان في مسئلة الكيس معاوضة بدليل قوله خذ بدراهمك وانما قال بمحكم الشراء الفاسد (قوله فان قلت) هو راجع لاول التنبية (قوله دون بالفضل)

فيه أو أكثر ولا قبضه ما وقع الف ذلك وعند التامل الصادق لا يتخالفه فتنظر اه فان قلت فاشترط القبض في المجلس قلت لا يخرج عن الروي بدراهمك أو دون بالفضل لانه في القاعدة ما يحتاج إلى إشعار بالمعاقبة ومرة لا ضرر ورثتها وما بالروية فتشأ عن التمكن من القبض ثم تركه وهذا لا يقتضي اسقاطه فتأمل (وبيع الدين) ولو بعين لغير من هو (عليه باطل في الظاهر بان) بمعنى كان

(بشرى عبده يدعائه)

على عمرو) لجزءه عن تسليمها
والعقد ماقى الروضتنا
وأصلها في الخلع من جواز
يعين أو دين بشرط السابق
واقصر ابن تونس وغيره
على العين مؤذلا كاشار
إليه السبكي ويدل ذلك
قولهم لاستقراره كيبه
من هو عليه وهو الاستبدال
السابق وحمله إن كان
الدين حلا مستقرا أو الدين
ملا مقرا أو عليه بنه وبلم
يكن في أمثلها كافله ما وقع
أخذ من كلام ابن الرقعة
والإلا يصح لحق العجز
حيث إن اتفاقه عليه
الباشر قبض العوضين
في المجلس والاكثي تعينهما
في المجلس فليس مباحا بل غنا
الاستبدال وأطلق الشفيع
كالغوى استقرا القبض
حصوله على الأول لوافق
تصريح ابن الصباغ ومقتضى
كلام الأكثر من بخام من
التفصيل (تنبه) أراد
بالبيع مطلق المقابلة والتم
وافق غنائه (ولو
كان لز يدور وفريقا على
نخص فباع زيد مرادينه
بدنه) أو كان على شخص
دين فاستبدل عنه دين آخر
(بطل) انعقد المجلس
وعين وقبض في المجلس أم لا
قطعا) وحكى فيه الإجماع
والنهي عن ذلك محضه
جمع وضعه آخرون والحوالة
جاءت إجماعا مع انبها مع
دين دين (وقبض) غير

أي باليد (قوله) والتم في الروضة (الخ) وفاقا للمنهج والنهاية والمغنى (قوله) من جواز) أي بيع الدين
غير المثلن اه شرح المنهج عبارة عن ثقبه القبول بالصحة انه يخرج في غير المسلم فيه اه (قوله)
بشرطه) أي بيع الدين وانما أضافه لبيع من أن السابق هو شرط الاستبدال وهو قول المنصفين استبدال
الخ لانهما صادقان في الجملة كما صرح به قوله الآخر وهو الاستبدال السابق اه كرديو ورحله على هذا
ينكر مع قوله الآخر ثم ان اتفاق الخ في الظاهر المتعين أن المراد بشرط بيع الدين بالدين السابق في شرح
والجديد جواز الاستبدال الخ بقوله فعلم جواز الاستبدال من حال الخ (قوله مؤذلا) أي مقدر يحذف العاطف
والملفوظ يعني بدين أو دين (قوله ذلك) إشارة إلى جواز دين أو دين وضهر استقرا مرجع إلى الدين اه
كردى (قوله) قولهم الخ) أي في تعليل الجواز (قوله) لاستقراره) أي قوله ثم ان اتفاقا في النهاية والمغنى (قوله)
كيبه عن هو عليه) من جملة القول أي قياسا على بيعه الخ (قوله هو) أي يبيعه عن هو عليه (قوله) وحمله)
أي إذا كرم من جهة بدين لغرض من هو عليه اه ع) (قوله) ان كان الدين الخ) أي لبيع شخص له وقوله وحمله
(قوله) مستقرا) أي لا يمتنع من سقوطه خرج به الإجماع قبل تمام المدقة فقامت بالبست مستقرة فلا يجوز بيعه أو نحو
نحوه الكفاية اه يعبري (قوله) ملأ) أي مورا من الملاءة وهي السعة (قوله) والاكثي الخ) ناقه المغنى
والنهاية فقالا وصرح في أصل الروضة كالغوى بالشرط قبض العوضين أي وإن لم يكونا رويين وهذا هو
المعتمد وإن قال في المطلب مقتضى كلام الأكثر من يخالفه ولا يصح أن يعمل الأول على الروي والثاني على
غيره كما قاله بعض المتأخرين لأن ما شاع به في ذلك لأن الشفيعين مثلا ذلك اه (قوله) حمله على الأول) زاد
شفيعا الشهاب الرمي هذا الجواب به بنافه غنسل الشفيع بقوله ما بان بشرى عبده يدعائه على عمرو
وتحلب عن منافاته لأن غنايته أنه يدل على أن المسئلة عامة لم تقتض في علة أو لا لغرضهما وحيد فاشترط
القبض أماعام التقسيم أو مطلق فهما الأول وقبل التخصص والثاني يقبل التقيد فأجل ما يخص أو
تقييد وهو صحيح فإين المناقاة قتأمل اه سم (قوله) والام ووافق غنائه) أي لان الدين فيه ليس مبيعا بل غنا اه
سم (قوله) أو كان له) أي قول المثلن وقبض في النهاية (قوله) أو كان له الخ) كان كل من يدل بصفحة عشرة
دراهم ولكن عله دينار فلا بيع أن يستبدل أحد هاهنا بدين الآخر اه يعبري وقوله نظر تصور
وحكا فانه هو الاستبدال السابق ووافقا نقض ع) ما يشد أن المراد دين آخر من المدين في غير ذاته
وفيه أنه هو الذي مرأته في المثلن فليس تصور هو المغنى تركه (قوله) فاستبدل عنه دين آخر) هو واضح
حيث أن جود شرط الحوالة لا كان قال جلست على زيد من الدين لك في مقابلة دينك وانفصل الدينان
خذا وقدر الوصفة وسلا ولا حلا وصحة وكسر افي في العدة لانتهى الله اه ع) (قوله) والنهاية عن ذلك
الخ) عبارة المغنى انه يصلى الله عليه وسلم عن بيع الكائى بالكائى واما حالكم وقاله على شرط مسلم
وقسر ببيع الدين بالدين كجواز الأمر بغيره في رواية البيهقي اه (قوله) محصاه الخ) خبر قوله والنهاية الخ
(قوله) والحوالة آخرا الخ) أي فهي مستثناة اه ع) قول المثلن (وقبض العقار) دخل فيه النهاية والمغنى
بقوله ما شاع في بيان القبض والحوالة على حق قبضه العرف فيه لدم ما يضبط مشرا أو فكتة كالأحياه
والحرز في ليس فقه قال وقبض الخ (قوله) ونحوه) أي قوله أما أمعة المشفري في المغنى وكذا في النهاية إلا
قوله ولا إلى وندلها وقوله بلقضا إلى المثلن (قوله) ونحوه) أي فاستبدلها اه ع) (قوله) كالارض وما
فيها الخ) مثال العقار اه ع) عبادة المغنى وهو الارض والنقل والضياع كقوله الجوهري أو أراد بالضياع
أي والألا اطلاقا لانه حيث ضمن فاعيد من جوه (قوله) حمله على الأول) يرد شفيعا الامام شهاب الدين الرمي هذا
الحمل به بنافه غنسل الشفيع بقوله ما بان بشرى عبده يدعائه على عمرو ووجب بمن منافاته لأن
غنايته أنه يدل على أن المسئلة عامة لم تقتض في علة أو لا لغرضهما وحيد فاشترط القبض أماعام التقسيم أو
مطلق فهما الأول وقبل التخصص والثاني يقبل التقيد فأجل ما يخص أو تقييد وهو صحيح فإين المناقاة
قتأمل (قوله) والام ووافق غنائه) أي لان الدين فيه ليس مبيعا بل غنا

الائتية اه وصار الرشدي قوله كالارض الخ هذا هو حقيقة العقول كالحق الصالح وغيره فادخال الكاف عليه
 اما الاشارة الى ان مثل العقل بقية الشجر كغيره بعضهم اوافقهم الاستقصاء اه (قوله ونحلا) أي طما أو
 ساقا وان كان الحاف لا مقامه ونسج بذلك الاشجار المقنوعة فلا يدعيها من النقل وان كانت حسنة وأر يدعيها
 كما كانت وكان الأولى وشجر كغيره الشئ الآن يقال ثمره لا تقصا على في كلام الجوهري في تقسيم العقار
 يقول الشئ والشجر نبات المراد من العقار في كلامهم اه عش (قوله ونحلا) مثال نحوه اه عش (قوله
 وال) أي بان تلفت أو ان الجداد (قوله فهي منقولة الخ) وقفا للمعنى والاعباب وخلافا للنهاية حيث قال وهو
 أي قول الشئ قبل أو ان الجداد مثال لا قد كذا فادام الجلال الباقين وشمل ذلك أي كون القبض بالخلة
 مالى باعها بعد صلاحها بشرط قطعها وبه أفتى أبو البرجس الله تعالى اه قال الرشدي قوله مر بعدد
 صلاحها وكذا قوله المفهوم بالأولى وانما قد بالعدة لانها هي الواقعة في السؤال التي أحاب عنه والله اه
 (قوله ومثلا للزرع) مظهره التفصيل فيه بين أو ان جذاذه وغيره كالمثيرة وهو ما اعتدق في الاعباب بعد ان بين
 أن ما أطلقه العباب من اعتبار الخلة فيه هو ما في الجواهر وغيره اه سم (قوله حيث يلزم به) أي بان
 كان المقصود به مظهر اه عش (قوله أي اقباض ذلك) أوله ليصح حل قوله بتخلته عليه اه كل من
 الاقباض والتخلية فعل التام بخلاف القبض فانه فعل المشتري ولا يعمل عليه الخلة الأجل وجه المبالغة
 لقوة مبيته في حصول القبض اه سم وقوله ليصح حل قوله الخ أي والاختصاص الاقباض ليس شرط الا
 اذا كان للبائع حق الحبس فالتفسير لذلك هو انما جاز لا غير اه رشدي قول المنى (تخلته للمشتري)
 أي تركه اه معنى (قوله باعنا بل الخ) تكتب يبتلوا بينه وبينه انما يقوم مقام اللفظ كالكتابة والاشارة
 ويجعل اشتراط ذلك كغيره مظهر ان كان للبائع حق الحبس أما اذا لم تكن له فسيأتى انه يستقل المشتري بقبضه
 فلا يحتاج الى لفظ اه يحرم عن الشورى عن الطنثاني وقوله ويجعل اشتراط الخ في سم ما وافقه قول
 المنى (وتمكن من التصرف) وان لم يتصرف فيه ولم يخله نهاية ومعنى عبارة الاعباب وهي أي الخلة كما علم
 مما تقرر وتمكن البائع أو وكيله المشتري أو وكيله من التصرف في المبيع بازالة المانع الحسى والشري اه
 (قوله تسليم مفتاح البائع) أي ان كان مفتاح غلق مثبت بخلاف مفتاح القفل اه عش (قوله ان وجد)
 نعم ان قاله البائع تسلموا منحه مفتاحا فينبغي أن يستغنى بذلك عن تسليم المفتاح سم على منعه أي
 ومع ذلك يتسرع العقد في افتتاح بما يقابل من الثمن ويثبت للمشتري الخيار بتلقه في يد البائع وان كانت

من نحو بناء وتخل ولو
 بشرط قطعها وغيره مبيعة
 قبل أو ان الجذاذ والأفوى
 منقولة فلا بد من ثقلها
 ومثلا للزرع حيثما
 يبيع في الارض أي اقباض
 ذلك (تخلته للمشتري)
 بلفظ يدل على ما بين البائع
 (وتمكنه من التصرف)
 فيه تسليم مفتاح المالك اه
 أي ان وجد

(قوله قبل أو ان الجذاذ) وقال الجلال الباقين لا فرق بين المبيع قبل أو ان الجذاذ أو بعد خلافا لما وقع في
 الرضوي وذلك أفتى شيخنا الشهاب الميلى وفي شرح العباب للشرح مانعه وعبارة الأخرى يستثنى من
 اعتبار المبيع بل يبيع الشجر بشرط قطعها والجداو بشرط نقله والثمره على الشجر فهو ما شرط قطعها أولا
 وهكذا يبيع الزرع في الارض حيث يبيع وما أشبه هذا فان الخلة كافة في تمامتها وما عدا ذلك كونه بناء
 على عدم قبضه الثمرة وقبل وقت الجذاذ الذي ذهب اليه جماعة ما على تقديمه الذي هو العمل فلا بد من
 النقل في جسم ما ذكره اه (قوله ومثلا للزرع) مظهره التفصيل فيه بين أو ان جذاذه وغيره كالمثيرة وهو
 محصل قوله في شرح العباب بعد ان بين أن ما أطلقه العباب من اعتبار الخلة فيه هو ما في الجواهر وغيره اه
 (قوله أي اقباض ذلك) أوله ليصح ان يعمل عليه قوله بتخلته اه كل من الاقباض والتخلية فعل التام
 فيصح حل أحد هاهنا الآخر بخلاف نفس القبض فانه فعل المشتري فلا يعمل عليه الخلة التي هي فعل
 البائت ولو زاد البائع في قوله بتخلته لم يمتنع لتأويل القبض بالادام من يمكن حل الخلة على القبض على وجه
 المبالغة لقوة مبيته في حصول القبض (قوله ليصنف بتخلته للمشتري مع لفظ الخ) حصل هذا تفسيره
 للاقباض ويعمل بما يأتي ان الاقباض أو الاذن في القبض انما يعتبر اذا كان للبائع حق الحبس والا كان
 للمشتري الاستقلال بالقبض فهذه الامور وانما تشترط اذا كان للبائع حق الحبس والامم بشرط شئ من

ودخل في البيع كله ظاهر

مع عدم مانع حسي أو شرعي لأن القبض لم يحصل فتولا
سرا غمك فيه العرف
وهو فاض بهذا وما ياتي
باعتبار ما ظهر لهم فلا ينافي
ذلك جريان الخلاف فيه
لانه مبنى على الاختلاف
هل العرف كذلك أولا وانما
يتم بذلك (بشرط فرغاه
من الامتعة) غير المشتري
من (البائع) والاستاجر
والمستعير والسوحي له
بالمنفعة والغائب كما عهده
الاخرى وغيره وغلط أئني
الاخرى من أخذ بمفهوم
الافتقار على البائع عملا
بالعرف لثاني التفرغ بها
حلا به فارق قبض الارض
الزرعة بالغلبة معناه
الزرع ولو جمع الامتعة
بعضها حصل قبض ماعدا
فان حوله الغير محصل
قبض الجميع لما امتعة
المشتري ويظهر أن المراد
به من وقعه الشراء دون
نحو وكسبه فلا قصر كثير
متاع لغيره فان لم يحضر
العائدان (المبيع) العقار
أو المنقول الذي يبدل المشتري
أمانة كان أو ضمانا غاب
عن محل العقد وقتنا بالاض
ان حضورهما عند المبيع
(طالع القبض) غير شرط
(اعتبر) في صحة قبضه اذن
البائع فيه ان كان له حق
الحبس (مضى زمن يمكن
فيه المضى اليه) عاذت مع
زمن يسع قبضه أو تفرغ به
مما يسهل لغير المشتري (في

قيمة الفتح تافهة اه عش (قوله ودخل في المبيع) ينبغي أنه احتراز عما لو صرح باخراجه فقط والا
فالظاهر ضوله عند الاطلاق وان كان منقولا اه سم (قوله مع عدم الخ) متعلق بالقبض (قوله مانع حسي)
أى ككونه في يدنا غاصبو (قوله أو شرعي) أى كشغل الدار بامتعة غير المشتري اه عش (قوله لان
القبض الخ) لتبيل حصول القبض عما ذكر في المتن والشرح (قوله فمك) من التحكيم ببناء القول (قوله
وهو راض بهذا وما ياتي) أى والعرف قاض بما ذكره الاصفى هذا وفيه ما عهده اه معنى (قوله لهم) أى
للاصحاب وقوله ذلك أى قبضه العرف بهذا وما ياتي (قوله حو بان الخلاف) أى المشار اليه بقول المتن في
الاصح (قوله فيه) أى فيما ياتي (قوله لانه مبنى على الاختلاف الخ) حاصله متى وقع الخلاف في شئ أو هو قبض
أولا كان ناشئا عن الخلاف في العرف في من عهده قبضا بنسبه للعرف ومن في القبض فيه به يقول العرف
لا يعده قبضا اه عش (قوله كما عهده الخ) واجمع لقوله والمشتري الخ (قوله غلظا العرف) علة
لاشترط الفرغ عما ذكر (قوله لتأني التفرغ الخ) علة للعمل بالعرف اه عش أى لا يقتضاه العرف
ذلك عبرة للمفسر عقب المتن لان التسليم في العرف موقوف على ذلك فيقرغها بحسب الامكان ولا يكف
تفرغها في ساعة واحدة اذا كانت كبيرة اه (قوله هنا) أى في نحو الدار (قوله هنا) أى من شأن الامتعة
ذلك خلاف الزرع وعليه فلول الزرع جدا بحيث كان التفرغ منه لا يعتد بوجوده من القبض
ولو كثرت الامتعة بحيث تعذر تفرغها لا تمنع القبض اه عش (قوله ببعضها) عبارة النهاية
والمغنى في بيت من الدار وبلى بين المشتري وبينها حصل الخ (قوله حصل قبض ماعدا) ظاهره وان كانت
الامتعة في جانب من البيت وهو واضع ان أغلقها باب البيت والا فبني حصول القبض فيها عدا
الموضع الحادى للامتعة عفا اه عش (قوله اما امتعة المشتري) يحتمل قوله غير المشتري (قوله ومن
نحو وكسبه) فيقاه أم حصة الوكيل والولى بائع من محال القبض لانها تمنع من دخول البيع في يدين من وقعه
الشراء اه عش (قوله كغير متاع) أى كغيره ومنار ونحو غير الحقير ومنه فص صغيرا لجرم كبير
القيمة حتى صغير ويرق يدينه بين الحقير بانه لا يقره بقصد حفظه في الدار واسوازمه لم يمنع عنها لاجله
فقد مشغولة فلا يمس التفرغ به ولا كذلك الحقير فلتأمل سم وعش (قوله لغيره) ولا فرق في ذلك
بين الغنى والفقير فيما ظهر اه عش قول المتن (فان لم يحضر العائدان) شمل ذلك ما لو لم يحضر واحد
منهما أو أحضر أحدهما دون الآخر كالمو ككت أحدهما بالبيع أو الشراء لفتا تب عند المبيع وهو ظاهر
فما لو غابا معا أو لم تترى أموالو كان المشتري حاضر اعند المبيع وكتبه البائع بالبيع قبل فحصل أنه
لا يحتاج للمضى الزمن لحضوره عنده ولكن قضية اطلاقهم اعتبار مضى من إمكان حضور البائع فحصل
العمل به حتى يوجد صارف عنه اه عش (قوله العقار) الى قوله أما عقار في المغنى والى التنبية في النهاية
(قوله الذى يبدل المشتري) نعم المبيع (قوله من محل العقد) أى مجلسه وان كان البلد اه عش (قوله
يسع نقله) أى فى المنقول (قوله أو تفرغ به) أى فى غير المنقول بل مطلقا (قوله أو تفرغ به بما فيه الخ) هذا
سما مع مقابلة له الآية أما عقار أو منقول الخ مصرح بعدم اعتبار تفرغ به بالفعل من متاع غير المشتري
ذلك فلتأمل (قوله ودخل في البيع) ينبغي أنه احتراز عما لو صرح باخراجه فقط والا فالظاهر دخوله عند
الاطلاق وان كان منقولا (قوله بشرط فرغ من امتعة غير المشتري) هل يجري هذا الشرط في المنقول
حتى لو كان المبيع ظرفا كان أو ذنب مشغول بامتعة غير المشتري ترى لك نقله قبل تفرغ به فيه نظر ولا
يبعد الجريان وان كان نقل المنقول امتلاء حقيقة بخلاف تخلية العقار ثم رأيت قوله لا يسع تفرغ به
السببية وسما ياتي فيه بيان (قوله لتأني التفرغ الخ) قد ينعكس الحال فتأتى التفرغ به لامن الزرع
دون الامتعة (قوله كغير متاع لغيره) أى كغيره ومنار ونحو غير الحقير ومنه فص صغيرا لجرم كبير
القيمة حتى صغير ويرق يدينه بين الحقير بانه لا يقره بقصد حفظه في الدار واسوازمه لم يمنع عنها لاجله
فقد مشغولة فلا يمس التفرغ به ولا كذلك الحقير فلتأمل (قوله أو تفرغ به بما فيه الخ) هذا سما مع مقابلة

الاصح لان الحضور انما
انفقر للمسقة ولا مستحق
اعتبار معنى ذلك اما اعتبار
أو منقول غائب بيد البائع
أو أحسن فلا يكتفى معنى
ومن امكان تفر فيه وتفرقه
بل لا بد من تخلية منقولته
بالفعل وأما يسع بغير
منقول أو غيره ولا امتعة
فيه لغير المشتري وهو يبيد
فيشتري فيه معنى زمن
يمكن في النقل أو التخلية
مع اذن البائع ان كان له
حق الحبس (تنبيه) *
ما ذكره من الحاق يد
الاجنبي بيد البائع هو الذي
يصلح لان المشتري انما اكتفى
بالقدر فيها بيده لمقتضاها
يختلف بالتمام والاجنبي
وأما قول الاسنوي ان يد
الاجنبي كيد المشتري كما
ذكره الراسسي في الرهن
فمنع نقلا وتوجهاوا
الحاضر بيد المشتري هو
ما اقتضاه كلامهما في الرهن
واعتمد الاسنوي والرازي
وغيرهما لم يلو يكون
المسند في المجموع وابن
الرفعة في الكفاية تعلقان
القول وأقرانه يصير
مقبوضا بنفس العدوان
كان البائع حق الحبس
لكن الحق ان هذا المنقول
هو الاصح بالاعتقاد كايسته
في شرح العباب بما علم منه
انزجوع شيئا من اعتداده
ليس في محله (وقيض
المنقول) المتناول بالبداعة

الوجوده بالفعل وفيه نظر ظاهر وقضية قوله في نظيره الاتي ولا امتعة لغير المشتري خلافه اه سم
أقول وهذا أي اعتبار التفر بغير بالفعل مرع العباب وظاهر النهاية وعلمه حمل الحواشي عبارة شرح
المسح عبوة العباب فان لم يكن المبيع حاضرا في مجلس العقد كذا التخلية ولو لم يمتنع بعض امكان قبضه
اه (قوله انما انفقر) أي انفقر عنه موزك (قوله غائب) يقصد في كل من العقار والمنقول اه عيش
(قوله فلا يكتفى في الخ) خلافا للمعنى (قوله وهو يبيد) أي حكايا أو كان يبيد حقيقة بغير شرط بل في زمن بل اذن
البائع ان كان له حق الحبس والا فلا انتهى منه هو ومنه في مخالفة سم على ما مضى عنه ثم ينقل عنه
مر أنه مر قال بعد ذلك ينبغي أنه لا بد من معنى زمن بعد العقد يمكن فيه تناوله ورفعا انتهى أقول وهو هذا
هو قياس ما يرام معنى زمن يمكن فيه الوصول والنقل فيما كان غائبا وهو بهذا المشتري فتمامه اه عيش
وباقي الشرح وعن الغني وسم والرشيدي اعتماد الاول (قوله أو التخلية) ليس المراد اتمام التخلية حقيقة
بل تحمل على امكان التفر بغيره عبارة سم على عمل المراد الاستيلاء والا فلا وحله ذكره لان العقار
الحالي من امتعة غير المشتري قبضه بالاستيلاء عليه مع الاذن ان كان له حق الحبس ولا يعتبر فيه تفر بغير
اذ ليس فيما يعتبر تفر بغيره فاذا كان في المشتري لا يعتبر في قبضه واثبات البائع بشرطه غير مجزئ ومن يمكن
فيه الوصول اليه والاحتياط انتهى اه عيش عبارة الرشيدي قوله التخلية لعل المراد تقدروا امكان التخلية
وقرضه بيد البائع والا فلا معنى بعض امكان التخلية مع أنه خصي بالفعل اه وعبارة الغني ولو كان البائع
تحت يد المشتري أمانة أو ضمانة وهو حاضر ولم يكن له بائع حق الحبس صار مقبوضا بنفس العقد بخلاف
عائدا كان له حق الحبس فانه لا بد من اذنه اه (قوله فمتمم الخ) عطف على قوله من الحاق الاجنبي (قوله
خلقه وهو ان الاجنبي كيد البائع اه (قوله وفي الحاضر الخ) عطف على قوله من الحاق الاجنبي (قوله
واعتمد الاسنوي الخ) وكذا اعتمد النهاية (قوله ان هذا المنقول) أي عن المتولين أنه يصير مقبوضا بنفس
العقد وان كان البائع حق الحبس ولا يمتنع بعض زمن يمكن فيه التخلية والنقل (قوله هو الاصح الخ) اعتمد
الغني الاقوله وان كان الخ (قوله كايسته) في شرح العباب عبارة لانه ان كان امكانا فقد رضى بدوام يده أو
مضربا ناسط ضمانة المقتدر وضمان الثمن اه (قوله انزجوع شيئا الخ) عبارة شرح الروض
وشرح بالغائب الحاضر بيد المشتري ولا امتعة قبضه لغيره فانه يكون مقبوضا بنفس زمن يمكن فيه التخلية و
النقل ولا يشتر في حق الغائب الى اذن البائع ان لم يكن له حق الحبس والا فمتمم كما يعلم مما في وفاء الجدين
وخلافا للمتنوى هكذا افهم ولا تفر بما يحالفه اه ثم ان كان البيع مما تناول باليد وكان في يد المشتري
بالفعل كندب لي حله في يده كمن مقبوضا بنفس العقد مر اه سم قول المتن (وقيض المنقول) أي حيوانا
أو غير منبهات وبغني (قوله المتناول) الى قوله وفيه متطرف في المعنى الاقوله لا لا يباقي الى المشهور ونقوله وكذا
وكو يلى ويشترط وقوعه وتعين اليوم والى قول الامام تنان جرى في النهاية الاما ذكر وقوله تناوله بها
وقوله وفيه نظر الى قول باع قول المتن (تحويلة) أي ولو تبعا لتعلقه بل منقول آخر هو بعض المبيع كالمشتري
عبدا وثو باع حله فاذا امره بالانتقال الى اوب حصل قبضهما فلنأمل سم على جود قضيته أنه لو اشترى

لقوله الاتي ما عاقد أو منقول الخ مرع في عدم اعتبار تفر بغيره بالفعل من متاع غير المشتري الموجود
فيه بالفعل وفيه نظر ظاهر وقضية قوله في نظيره الاتي ولا امتعة لغير المشتري خلافه (قوله أو التخلية)
لعل المراد بها الاستيلاء والا فلا وحله ذكره لانه العقار الحالي من امتعة غير المشتري قبضه بالاستيلاء عليه
مع الاذن ان كان البائع حق الحبس ولا يعتبر فيه تفر بغيره اذ ليس فيما يعتبر تفر بغيره فاذا كان في يد المشتري
لم يعتبر في قبضه مر اه اذن البائع بشرطه غير مجزئ ومن يمكن فيه الوصول اليه والاستيلاء عليه (قوله
واما قول الاسنوي الخ) ما قاله الاسنوي ممنوع مر (قوله هو ما اقتضاه كلاهما الخ) عبارة شرح
الروض وشرح بالغائب الحاضر بيد المشتري ولا امتعة قبضه لغيره فانه يكون مقبوضا بنفس زمن يمكن فيه
التخلية أو النقل ولا يشتر في حق الغائب الى اذن البائع ان لم يكن له حق الحبس والا فمتمم كما يعلم مما في
المنقول) المتناول بالبداعة

سفينتوما فيهما من الاتساع أنه يكفي تحويل السفينتين مكان إلى آخر لو جرد العلة وهو ظاهر * (قوله) *
 حل المنقول ومشي به إلى مكان آخر هل يحصل القبض بمجرد ذلك أو لا بد من وضعه على شيء من الأشياء فإنه
 لا بد من أنه نقله إلى العدة موضع غير رسم على المنهج اه عني أقول هو الأصل حكمه محل كغيره ظاهر
 وبغيره أيضا ما يأتي في شرحه فيكون معيار القبض وما يأتي من هذا من السبب في قوله لا يدل على ظاهر المنع
 وإنما أعلم (قوله) تناوله بها) ظاهره وإن لم ينفذ على محل ولو جرى البيع في دار البائع كان من عني (قوله)
 كسفينته (قوله) كانت كبيرتوهي على البراكتي بالقبض مع التفرغ فيما يظهر اه عني وقال من إذا كانت
 لا تجر بالجر فهي سواء كالعقار سواء كانت في البر أو البحر والأبواب كانت تجر بجر ولو جردت بغيره على العدة
 فكالمقول سواء كانت في بر أو بحر ولا يشترط أن تكون تجر بجر وحده بل أن لا يدخل التحليل الذي
 لا يقدر وحده على نقله ويحتاج إلى معاونة غيره من المنقول الذي يتوقف قبضه على نقله ولا يشترط أيضا
 أن تجر بجزء مع الخلق الكبير والأصغر سفينتين يمكن جردهما مع الخلق الكبير لها سم على منجز وهو
 واضح اه عني (قوله) وإن اشترى مع محله) ظاهره أنه يحصل قبض محله حيثما لا تخفى ولو قبل فرائضه
 وإيجابه متاع المشتري وهو لا يشترط الفراغ منه من اه سم (قوله) على الأوجه) عبارة للمنفى
 ولو اشترى الاتساع العارضة لا يشترط قبضها نقلها كالقارون وقيل لا تبع القبض بالبر ولو اشترى صبرة
 ثم اشترى مكانها لم يكف خلافا لما ورد في كواشترى شيئا في دار فانه لا بد من نقله اه (قوله) مع تبرغ
 السفينة) ونقلها في ذلك محل منقول لم يمتد طر فاق العدة لا بد من تبرغ صفة من عني قال عني قوله من جرد
 يعد طر فانه الصندوق فيشترط لصحة قبضه تبرغه بما فيه إذا بيع مقردا أما لو بيع مع مائة كفي قبضهما
 نحو بل الصندوق وقوله في العدة ينبغي أن مثل ذلك فيما يظهر قالو باع الشجرة دون الثمر فيشترط لصحة
 القبض تبرغ الشجرة من الثمر لا منها وإن لم تكن طر فاة شيئا لها كنها أشبهت الطر فلان وجود الثمرة
 على الشجرة مانع من التصرف فيها اه (قوله) من محله الخ) و (قوله) مع تبرغ الخ) منعتان للقبول
 (قوله) لا العدة الخ) هو ظاهر النهاية ونظر فيه عني اه عني (قوله) المتصور الخ) نعم لئلا يفتقد (قوله)
 وقد رد الخ) عطف على تبرغ السفينة (قوله) كيان) أي في المنع عن قريب (قوله) أمره بالقول) أي
 حيث أمثل أمره بقول بالفعول أمالو أمره ولم يقول فلا يكون قبضاً منه بل هو قول له فاعتبر به ما عني أمره
 بها اه عني (قوله) وكذا ذكره به عليه الخ) خالفه النهاية والمنع فقل لا بد من ركوهم أو اقعة ولا استعمال
 العبد كذلك أي واقفاً وله الجارية اه (قوله) وذلك) راجع إلى ما في المتن (قوله) مرثيا للقباض الخ)
 أي وقت القبض أيضا كوقت الشراء اه عني (قوله) وتعين حله الخ) فيه منظر اه سم (قوله) دون
 الغائب) فالواشترى وكيل سقترو بعه دون الموكل مع عقده ولو قبضه الموكل مع شيعة لم يبيع اكتفى بخلفه
 البائع له ونحوه من التصرف في ماله بعه دون الموكل بشرط في الموكل حيثما لا يبصر لعدم اشتراط
 رؤية ما يقبضه هذا هو مقتضى كلام الشارع من اه عني إذا التعميم اه عني أي تعميم شرط الرؤية
 للغائب والحاضر وكلام المنع كالصريح في اعتداده بغيره والنهاية وظاهره أي النص الذي اعتداه الزكشي
 وغيره عدم الفرق بين الحاضر والغائب وحله بعضهم على الحاضر دون الغائب اه قال عني قوله من
 وظاهره عدم الفرق معتمد وقوله بين الحاضر والغائب لعل المراد بالرؤية بالنسبة للغائب أن يتصور

تناوله بها وغير المتناول بها
 كسفينته يمكن جردها) (قوله) به
 أي تحويل المشتري أو زائمه
 له وإن اشترى مع محله على
 الأوجه إذا جرد مع المتابعة
 من محله إلى محل آخر مع
 تبرغ السفينة لا العدة
 فيما يظهر ويقرب بأنها لا
 تعد طر فالأصل المتصور
 بلا متعة التي لغير المشتري
 وتقدر ما يبيع مقدرا كما
 يأتي في كقول الحسوان
 أمره به بالقول وكذا
 ركو به على جرد على
 فشرش بأن البائع وذلك
 انتهى الصحيح عني بيع
 الطعام حتى يحمله وأخرج
 في التفسيرين لأنه وإن لم
 يكن له حق الجلس على ما
 اقتضاه الملاقاة لضعفهما
 بالنسبة لقبولهما بشرط
 في القبول كونه مرثيا
 للقباض على البيع لمن
 عليه في الأم واعتداه
 الزكشي وغيره وتعين
 حله على الحاضر دون
 الغائب لأنه يتساع فيما لا
 يتساع في الحاضر كما

وفاً للسجين خلافاً للمتن في هذا الفهم ولا تفر بما عني اه نعم إن كان المبيع مما يتناول باليد وكان في يد
 المشتري بالقبض كسند بل حله في يده كان مقبوضاً بنفس العقد من (قوله) المصنف قوله) أي ولو تبعاً
 لنحو بل منقول آخر هو بعض المبيع كواشترى عبد أو فوا هو حله فإذا أمر بالانتقال بالثوب حصل
 قبضهما قلباً مثل (قوله) وإن اشترى مع محله) ظاهره أنه يحصل قبض محله حيثما لا تخفى ولو قبل فرائضه
 ولو جردت متاع المشتري وهو لا يشترط الفراغ منه من (قوله) مع تبرغ السفينة) أي مع تبرغ السفينة
 المتصورة بالاعتدال لغير المشتري ومثاله في ذلك منقول لا بد من تبرغه من (قوله) وتعين حله الخ)

مستحققر الاوصافه التي رآهم قبل ذلك سواء كان هو العاقد أو غيره كان وكل من اشترا وتولى هو قبض فلا بد اذا كان المبيع غائباً من كونه رآه قبل ذلك ولا يكتفي برؤية الوكيل وقوله وحله بعضهم هو ج اه عش (قوله) وصرأن اتلاف المشتري الخ وكذا مررالا كسفة في الثمرة على الشجر وتوالى عن الارض بالتحلقة فيستثنى ذلك من كلامه في بيعه (قوله) قال ابن الرفعة الخ أقره النهاية وحزم المغني أي باستثناء القصة فمن غير عز ولاحد (قوله) والقصة أي سبعة الافراز اه عش (قوله) وفيه نظر) ووافق النظر ما في الر وض وشرحه بمناصه بيع مقسوم قسمة افراز قبل قبضه بخلاف قسمة البيع أي بان كانت قسمة تعديلا أو رد ليس لبيع ماصاره من نصيب صاحبه قبل قبضه اه قوله من نصيب صاحبه أخرج غيره وهو نصيبه هو فليأمل سم على ج اه عش عبارة الرشيدية في نظر ظاهر الافراز لم ينفع الضمان وجعة التضرف ثم رأيت الشهاب ج نظرفه (قوله) وابع حسته) في المتن في النهاية (قوله) من مشترك) أي عمارا كان أو مقولا على ما يقتضيه اطلاعه وسأبني كلام سم عنه أي مر ما يتلقاه وهو أقر به وجه بان المنقول بتسليمه للمشتري يخفى ضياعه بخلاف غيره اه عش (قوله) لم يجز له الاذن) أي ومع ذلك القبض صحيح كقولنا ظاهر مر اه سم على ج وعبارته صلى منهنج فرع اشترى حصة أحد الشريكين من عمار شائع بينهما حصة أو لا يستتر في حصة القبض اذن شريكه بالبيع بل يكفي اذن البائع مع التفرغ من منافع غيره المشتري لان اليد على العقار حكه فلا ضرر وفيها على الشريك بخلاف المنقول وفيها قد ذكر لم يحتجنا انتهى أقول وعليه فيستتر في المنقول لصحة قبضه اذن الشريك ولو وضع يده عليه بلا اذن من الشريك لم يصح القبض فلو تعلق فيده انفسخ العقد ولا يصح قصره فيه اه عش (قوله) والا) أي بان تعذر استداناه أوله من الاذن (قوله) فان أقبضه البائع الخ) أي قبل ما رآه قبل قبضه مظهر أنه لا يجوز الاذن فلا يصح البائع ضامناً لكان حرم عليه حيث كان عالماً بغيره ذلك اه سيد عر قول المتن (فان جرى البيع) أي في أي مكان كان ثمانية ومعنى (قوله) (ما رآه) أي قوله أو والبيع في النهاية (قوله) والبيع) أصح للشارح بالميزان لظاهره أن الموضوع طرف للبيع عبارة المغني تنبيه كان الأول المصنفان زيد والبيع بالبيع فان كان المبيع المدخل في قبضه فيه كما قدرته في كلامه لكنه تبع الحرر في ذلك وأمله من غير تأمل اه (قوله) معنى لا يتوقف الخ) عبارة المغني بان اختص بالمشتري بماله أو وقف أو وصيته بالمنفعة أو جاز أو إعارة أو نحو ذلك كالتجبر أو لم يخص بأحد كوات وشارع ومحمد ومثل كلامه المصوب من أجنبي والمشتري بين المشتري وغيره وبين البائع وغيره فانه يصدق أنه لا اختصاص للبائع به وان قال الأسنوي في نظره اه (قوله) لكن ان ظن رضاه) كذا شرح مر وقد يقتضى عدم حصول القبض اذا لم يظن عوسياً وقد نظر الأسنوي وابن النقيب في إفاة النقل في المصوب للقبض لكن جزم الشلوح في شرح الارشاد حصول القبض بالنقل للمصوب وهو حاصل ما في شرح العمان فان حاصل ما فيه أن حصول القبض بالنقل المانع لا يتوقف على اذنه وانما التوقف عليه رفع الحرمة مؤاقتي شخب الشهاب الرمي به يكتفي النقل للمصوب بدون ما يذنه فيشر كذا في الهاديان اه سم وقوله وأفتي شيخنا الشهاب الرمي الخ مر عن المغني ما وافق في الأول دون الثاني وعبارة الرشيدية قوله مر وقد ظن رضاه وكذا ان لم يظنه كما سيأتي في الشرع اه وعبارة عش قوله مر وقد ظن رضاه ليس بقيد لما سأل في قوله والمعتد خلالة فقد أفتى الوالبرج الله تعالى بالاكتفاء بنقله في المصوب أو يجوز على ما إذا كان مشتركة بين البائع

ومرأن اتلاف المشتري قبض وان لم يجز نقله بين الرفعة كالمارودي والقصة وان جهات يبعها ليجتاح فيها إلى تحويل المقسوم اذ لا ضمان فيها حتى يسقط القبض اه وقبه نظر ما حذره ما مرنا على منع التصرف قبل القبض ضعف الملك لا تولى ضمانين كغيره فلو باع حصته من مشترك لم يجز له الاذن في قبضه الا باذن الشريك والا فلا حكم فان أقبضه البائع كان طر يقا أو لقر أو لع المشتري على الاجمعة لان التعلق فيه علم أو جهل خلافاً في خص الضمان بالبائع في حالة الجهل لان المشتري في أصلها يد ضمان فلم يؤثر بالجهل فيها (فان جرى البيع) ثم أريد القبض والمبيع (بموضع لا يتخصص بالبائع) يعني لا يتوقف حصل الانتفاع به على اذنه كمنع جد وشارع عرومات ومثل مشترك أو غيره لكن ان ظن رضاه (كأن نقله إلى حيزه) لوجود التحويل من غير تعدد قوله لا يتخصص بالبائع

قد في المتقول السلامه فلن

كان يجعل يخص به فتقوله
لما لا يخص به كفي ويحول
اليه على المقصود عليه لغة
صحيحة وان كان الاكثر
دخوله على المقصود وان
حوى (حوى) البيع ثم اريد
القبض والبيع (في دار
البائع) يعني في محله
الانتفاع به ولو نحو اجاره
وصصة وعاربه فان قلت
يشكل على هذا قولهم ان
السعيير لا يعبر مع ما ياتي الله
بالاذن معير للذمة فقلت
يشكل لما ياتي الله انابه
من يستوفي في المنفصلان
الانتفاع والبيع العوارض
من هذا لان النقل للقبض
انتفاع يعود للبائع بغيره
عن الضمان فقي الله فيه
ولم يكن محض اعارة حسنة
يعتبر وجنيد قسمته في
هذه معير الاية باعتبار
الصورة لا الحقيقة (لم يكف
ذلك) أي نقله لحيز منها
في القبض المقيد للتصرف
لان يد البائع عليه تبعاطه
تم لو كان يتناول باليد
فتناوله ثم اعاده كفي لان
قبض هذا لا يتوقف على
نقل محل آخر فاستوفيه
الحال كلها (الا باذن البائع)
في النقل للقبض (فيكون)
مع حصول القبض به (معير)
للذمة التي أخذ في النقل
الها أو البيع في دار اجني
لم يظن رضاه اشترط الله
أيضا وفي مشتر كمين
البائع وغيره اشترط انهما

والشترى اه (قوله قد في المتقول اليه) لانه ان أراد جعل المتن على ذلك فهو تكاف تام ويخالف في اذنه قوله
والبيع أو بيان الحكم في نفسه فلا إشكال اه سم (قوله ودخل اليه) أشار به الى رحمة الله تعالى الى العراقي
ان قول المصنف لا يخص بالبائع مقول بوصوبه لا يخص بالبائع به لان البائع دخل على المقصود اه (قوله
وان جرى البيع) أي في أي مكان كان اه معنى (قوله في محل الانتفاع) مثل نحو الشارع وليس مراد
كله ظاهر رشدي وسم عبارة عرش قوله لا الانتفاع به أي دون المشتري فلا يراد الوات ونحوه اه وبارزة
الغني أي في موضع يستحق منفعته أو الانتفاع به ملك أو وقف أو وصية أو اجارة أو عاربه أو نحو ذلك كقصر
اه (قوله على هذا) أي قوله وعاربه (قوله وتولم ان السعيير لا يعبر) كان الأولى ان يتوخه (قوله للقبض)
سبح كرمه بقوله اما اذنه في مجرد النقل الخ (قوله وما هنا من هذا) يحمل نامل اه س د ع ر (قوله باعتبار
الصورة) قضية هذا أنها لو تلفت البعثة نصبت بالمشتري لم يضمن وهو ظاهر لما ذكر من أنه في الحقيقة ثابت
في استيفاء المنفعة من المستعير اه عرش قول المتن (لم يكف ذلك) محله بالنسبة الى التصرف أما بالنسبة الى
حصول الضمان فانه يكون كافيا لاستيلائه عليه نهاية ومعنى والى ذلك أشار الشارع بقوله المقيد للتصرف
(قوله ثم اعاده) مجرد تصور ورثا الحكم كذلك وان لم يعده اه عرش (قوله لا يتوقف على نقل الخ) أي
فلا يشترط نقله عن محل البائع اه رشدي (قوله أو البيع الخ) يحذف على قوله والبيع في دار البائع (قوله
في دار اجني) لم يظن رضاه اشترط الله أيضا (الوجه عدم اشتراط ذلك ولا اكتفاء بالنقل الى المقصود) مر
والحاصل أن الوجه حصول القبض بالنقل الملك الغير وان لم ياذن لانه لا ينقص عن النقل للمقصود بالذمة
يكفي النقل اليه على التبع وان النقل الى ما للبائع فيه شركة بغير اذنه لا يكفي لان يد عليه وعلى ماله فهي مائعة
من حصول القبض اه سم (قوله اشترط اذنه) المعتمد خلافه فقد أفتى الوالد رحمه الله تعالى بالاكتفاء بنقله في
المقصود به اه نهاية وقد تمنا من الغني ما وافقه (قوله وغيره) أي ولو للمشتري اه نهاية (قوله اشترط انهما)
خلاف المعنى كمرور لهما به عبارة فلا بد من اذنه اه قال عرش أي ولا يتوقف على اذنه شركة اه عبارة
سم قد يقال قياس الاكتفاء بالنقل الى المقصود بالاكتفاء باذن البائع فليتامل ثم اريد في شرح العباب بسط
القول في الاكتفاء بالنقل الى المقصود بغيره وهو موافق لما عرّفه في الاجني اه (قوله في مجرد النقل) بان
قال أذنت لك في نقله أو في نقله لا لغيره اه عرش (قوله أي والحال أن له حق الحبس) لا يجزي انتباهه هذا اذا
لم يكن له حق الحبس لم يمتح اذنه في القبض لجواز القبض حينئذ بغير اذنه اه سم وهو واضح خلافه لانه
والغني عبارة حسما وكذا أي لا يكفي لأذنه في مجرد التحويل اه زاد الاول وان لم يكن له حق الحبس فيما
يظهر خلافه البعض المتأخرون اه يعني ابن حجر قال عرش قوله فيما يظهر يقتل سم على منهج التقيد بما
اذا كان له حق الحبس عن شرح الروض ووجهه اه (قوله وبه صرح الخ) أي بالتشديد بما اذا كان له

بالنقل الملك الغير لا يتوقف على اذنه وانما التوقف على علمه مرفع الحرمة وأفتى حضرة الشهاب الرمي بأنه يكفي
النقل للمقصود بدون ما للبائع فيه شركة كذا لم ياذن (قوله قد في المتقول اليه) لانه ان أراد جعل المتن على
ذلك فهو تكاف تام ويخالف في اذنه قوله والبيع أو بيان الحكم في نفسه فلا إشكال اه (قوله في محل الانتفاع
به) فيشمل المستعار لكنه يدخل فيه المراتب وليس مراد (قوله أو البيع) في دار اجني لم يظن رضاه
اشترط اذنه (الوجه عدم اشتراط ذلك ولا اكتفاء بالنقل الى المقصود) مر والحاصل أن الوجه حصول
القبض بالنقل الملك الغير وان لم ياذن لانه لا ينقص عن النقل للمقصود الذي يكفي النقل اليه على التبع
وان النقل الى ما للبائع فيه شركة بغير اذنه لا يكفي لان يد عليه وعلى ماله فهي مائعة من حصول القبض
(قوله اشترط انهما) قد يقال قياس الاكتفاء بالنقل الى المقصود بالاكتفاء باذن البائع فليتامل ثم
أريد في شرح العباب بسط القول في الاكتفاء باذن البائع وهو موافق لما عرّفه في الاجني (قوله
في مجرد النقل) بل قد يقال قياس الاكتفاء بالنقل الى المقصود عدم الاحتياج الى اذنه في مجرد النقل أيضا اذا
لم يكن له حق الحبس الا ان يعرف بان يد البائع عليه تبعاطه فليتامل (قوله أي والحال أن له حق الحبس)

أما اذنه في مجرد النقل أي والحال أن له حق الحبس كغير ظاهر وبه صرح السبكي وغيره فلا يحصل القبض المقيد للتصرف

حق الحبس (قوله وان حصل به ضمان البدن) فان تلف انتفع العقد وسقط الثمن اه عش وفي البعري
 عبارة الشيخ سلطان قوله وان حصل ضمان البدن الدال على فخر مستحق بعد تلفه بغير بدله استحققه ورجوعه
 على البائع ولاستحق الثمن ولو تلف وكان غير مستحق بل دفع المبيع ليدان البائع عليه الى الآن انتهت
 وهي تدل على انه ضمان بدقطة اه أي لا ضمان بدقطة معاصرة سم قوله وان حصل الخ وينبغي ان
 الامر كذلك اذ لم يحصل اذن مطلقا اه مع حصول القبض به بعير الموهوب بقبضة المتاع (قوله قال القاضي الخ)
 أقول قضية كلام شرح المنهج خلافه سيما وقد قال يمكن دخوله أي المتاع في قوله لا يخص البائع به
 لصدة المتاع وهو من حيث المعنى ظاهر لانه اذا اذن في وضع المتاع في المكان كان وضع المتاع فيه في الحقيقة
 باذن البائع فلا يحسن قوله وكفله باذنه نقله الى متاع الموهوب باذنه نقله الى المتاع في الحقيقة
 كان الاولى وضع المبيع على المتاع في الحقيقة الخ (قوله وكفله باذنه نقله الخ) أي اذنه في النقل الى متاع الخ
 للقبض فيكون (قوله ويحمله ان وضع ذلك الخ) قد توقف في هذا التقيد لانه باذنه في نقله مع ان هو اذ ذلك
 الترخيف المتقول اليه حين البائع فقد اذن له في نقله من حريمه الى آخره وان كان مثقل بقصد المتاع به تمتعا
 فلما لم فان كلام القاضي ان كان مقر وضامنا اذا اذن له في نقله الى المتاع فلا يحال على هذا التقيد وان كان
 مقر وضام مع عدم الاذن فقد توقف في معنى مع تفسير الشارح المذكور لان الاذن في وضع المتاع الاول
 لاستئجار جوارحه قد سقط الفرج غل المستحق للبائع بغير اذنه اه بعري (قوله وضع البائع) الى الممن
 في النهاية الا قوله بغير أمره وقوله وهذا هو قبض الخ (قوله بين يدي المشتري) ليس قد اذن كذا عن عينه أو
 يساره أو خلفه حيث سهل تناوله فالمدار على أن يكون في مكان بلا حظه اه بعري (قوله بقيد السابق)
 وهو كونه بحيث يمكن تناوله باليد وعلمه ولا مانع اه عش (قوله قبض) ظاهره وان كان كمالا يتناول
 باليد وتقدم مافيه اه سم (قوله قبض) أي قبض اه بعري (قوله بغير أمره) مفهومة أنه أي
 الوضع لو كان باصره فخرج مستحقا بغيره من غير اذنه اه سم عش (قوله لم يضمنه) أي ضمان
 يدور أما ضمان العقد فضمنه بهذا الوضع حين لم يخرج حقا فحاصل ان له تلفا لم ينفسخ العقد ويستقر
 عليه الثمن اه بعري (قوله قبض الجزء الثالث) خرج به العين فلا يصح قبضه بالقطع سواء كانت
 تنقص قيمته بقطعه أم لا لكن في سم على منهج ملاحظه أنه قد يقال للمانع من حصول قبض الجزء الممن
 قبض الحصة فلا يتوقف قبض الجزء على قطعه اه عش (قوله والرائد أمانة) أي ان كان البائع وألفه
 وأذنه في القبض اه بعري عبارة عش قوله والرائد أمانة أي اذا قبضها انقل يد البائع عنها فقط أما
 ان قبضها ليتنعم بها باذن الشر ولو جعل علفها في مقابلة الانتفاع بها فإجارة فاسدة فان تلفت فلا تقصير
 لم يضمن وان اذن له في الانتفاع بها في مقابلة شيء فإجارة وان وضعه به عليها باذن فغصب كذا كروان
 أبي شريف اه (قوله من غير اذن البائع) التي قوله ويستقر عليه في النهاية والمانع (قوله من غير اذن
 البائع) ولكن لو كان المبيع في يد البائع أو غيره لم يكن للمشتري الفسخ لان عدمه من غير اذن في الفسخ
 لما يترتب عليه من الفسخ هناك ملاك لا يترتب بالفسخ بلا ضرورة فلو امتنع صاحب البائرن من تمكنه من
 الفسخ لجازة الفسخ لانه باسئاع من التسليم نصير كالفصل بالمبيع اه عش (قوله الان تعددت
 الصفقات) فالواشترى شخص شيأ أو كذا اثنين وفي نصف الثمن عن أحدهما فالقبض الحبس للقبض الجميع
 بناء على أن الاعتبار بالعقد أو بأعيانها ولكل منهما امتنع فاعطى أحدهما البائع النصف من الثمن
 سلم اليه البائع نصفه من المبيع لانه سلمه جميعا عليه بناء على أن الصفقة تعددت بتعدد الشئ في ثمانية ونعني
 لا يفتي اتجاه هذا التقيد لانه اذا لم يكن له حق الحبس لم يحج له في القبض لجزء القبض حيث تدب بغير اذن
 ولا يحدو حيث لا استعمال له بغير اذنه وهذا قول يجرى الدال (قوله وان حصل به ضمان البدن)
 وينبغي ان الامر كذلك اذ لم يحصل اذن مطلقا (قوله قبض) ظاهره وان كان كمالا يتناول باليد وتقدم مافيه
 (قوله بغير أمره) مفهومة أنه لو كان باصره فخرج مستحقا بغيره من غير اذنه اه سم

وان حصل به ضمان البدن
 ولا يكون معسرا للمير قال
 القاضي وتبعوه وكفله
 باذنه نقله الى متاع الموهوب
 أو معار في حيزه يفتن
 البائع به ويحمله ان وضع
 ذلك المسلط أو المعلن في
 ذلك الحيز باذن البائع كما
 هو ظاهر ووضع البائع
 المبيع بين يدي المشتري
 بقيد السابق أول الباب
 قبض وان تمامه ان وضعه
 بغير أمره فخرج مستحقا لم
 يضمنه لانه لم يضعه عليه
 وضمان اليد لا بد منه من
 حقيقة وضعها وهذا
 هو المرسوم للحاكم
 اجبار المشتري على القبض
 وان كفى الوضع بين يديه
 لان البائع لا يخرج عن
 عهده ضمان استقرار اليد
 الا الوضع المشتري به عاه
 حقيقة وقبض الجزء الثالث
 بقبض الجميع والرائد أمانة
 (قوله للمشتري قبض
 المبيع) من غير اذن البائع
 (ان) لم يكن له حق الحبس
 بان (كان الثمن مؤجلا)
 وان حل ولم يسلم على العهدة
 (أو سلمه) أي الثمن الحال
 بدليل جعله قسما للمؤجل
 ثم ان كان الحال كل الثمن
 اشترط تسليم جميعه ولا أثر
 لبعضه الا ان تعددت الصفقة
 فيستقل حيث تدب ما يخص
 ما سلمه أو بعضه اشترط
 تسليم ذلك البعض فقط

وكالتي عوضه ان استبدل عنه وكذا الوصل منه على دن أو عين على الاوجه المستقبولة بحالته بشرط ان لم يرضه اذ لاحق البائع في الحس
حيث لا (والا) بان كان لا يبدل او لم يسلم للمستحق (فلا يستقر له) أي بقبضه من غير (١١٧) اذن البائع لم يعاقب بحسبه فان استقل

رد ولم ينفذ تصرفه فيه
قال عرش قوله مر ان الاعتبار بالعاقبة عند قوله مر وكل منهما الخ أي والحال بان لكل الخ قوله مر
ان الصفة على المعتمد اه (قوله على المعتمد) وقا قاله باله والفتى (قوله وكالتي عوضه) عبارة باله والفتى ويقوم
مقام تسليمه عوضه اه أي تسليمه بشي أو عرش (قوله وكذا الوصل منه الخ) فلو صلح من الثمن على مال فله
ادامته بحسب لاستيفاء العوض اه معنى أي ولو سلم المشتري العوض فله الاستقلال بالقبض (قوله المستحق)
صله سلمه اه سم زاد الرشدى وانما قال المستحق ولم يقل البائع ليشمل الموكل والمولى بعد تحوّل رثته ونحو ذلك
اه (قوله ولو بحالته) غاية لقوله سلمه المستحق والضمير له أي للمستحق (قوله بشرطه) مفرغ من دفعه فم كل
شرط لمقدار الخ اه عرش (قوله وان لم يرضه) أي في مسألة الحوالة اه نهاية (قوله اذ لاحق الخ) كالكرور
مع قوله السابق لم يكن له حق الطيس الخ ولعل لهذا اقتصر النهاية والفتى على ما هنا (قوله بان كان لا لاحق الخ)
أي كالأدب بعض (قوله ولم يسلمه) أي الحال (قوله مر) أي لم يرد مني ويعنى بذلك أي الاستقلال بالبيع أو
(قوله) فيطالب به ان استقر عتبه شرح مر بقوله وقول بعضهم هنا أنه لو تعييل ثبت الرد على البائع أو
استردفت ضمن الثمن البائع مبني على أن اراد بالضمير ضمان العتد وارجاه ضمان الداه وقضية
قوله مر والارجاع انه له الرد على البائع اذ تعييل وأنه ينفسخ العقد اذ تلف اه سم (قوله في ضمانه)
أي ضمانه يدوم ضمان عقد كاشا رالي بقوله فطالب به ان استقر أي يوثق ويستقر عليه ضمانه تلف أي يولم
يستحق فهذا يدل على أنه ضمان عقد ومقابل على أنه ضمان يذ يادى وسلطان والعقد عند مر أنه يضمن
ضمنان يد قول الشارح أي يبيع الاسلام ومثله ان يحرق ويستقر عليه ضمانه بجمعي (قوله ويستقر
عليه الخ) فهو ضمان عقد والعقد اه ضمانه ينفسخ مر اه سم عبارة عرش قوله مر نيم يدخل في
ضمانه ضمانه ينفذ بالتلف يذ ينفسخ العقد وسقط عنه الثمن ويلزمه بدل الشرعي كقوله اه (قوله وانما
فيها) أي الجواهر (قوله وجهه غاطله) أي غاطل الزام (قوله وجهه) أي ما في الجواهر (قوله وانما الخ) يحلف
على ان التولي الخ (قوله من حيث ان المشتري الخ) انظر وجه كون هذه الحشية تقتضي أنه كقبض القبض اه
سم (قوله وهو لا يرتفع) أي ضمان العتد (قوله بالقبض الصحيح) أي كقبض المشتري به لا لا (قوله
وكقبض) أي ووجهه كقبض (قوله لا نافية) أي وجهه كقبض الخ (قوله ولو تلف الخ) أي المبيع
الذي استقل قبضه المشتري اه عرش (قوله حيث لا) أي حين الاتفاق (قوله في قول) أي مرجوح (بضمه)
أي البائع (قوله المعمران) بالكرور والسكران نسق الى المعمران: تلحق به بالوصل اه عرش (قوله هو مسترد)
أي البائع (قوله ربح حق الرض) أي في أوائل الباب اه سم (قوله انفساخ العتد) هو الراجح اه
نهاية أي ويسقط ضمانه من المشتري عرش (قوله تنقيح) يحلف العاطف مطوف على قوله انفساخ
العتد (قوله وهذا) أي التوجيه المذكور (قوله تضع رد قول السبكي الخ) مائة السبكي نقله في شرح
الروض وأقر وهو المعتمد بقياس الانفساخ أيضا بنقله بيد البائع اه سم (قوله والذي يبي على الصحيح الخ) هذا

(قوله المستحق) صله سلمه (قوله فان استقل رده في قوله لكنه يدخل في ضمانه) في شرح مر وعقبه
بقوله وقول بعضهم هنا أنه لو تعييل ثبت الرد على البائع أو استردفت ضمن الثمن البائع مبني على أن
اراد بالضمير ضمان العتد وارجاه ضمان الداه وقضية ترجيح ان له الرد على البائع اذ تعييل
وأنه ينفسخ العقد اذ تلف اه سم (قوله ويستقر عليه الخ) فهو ضمان عقد والعقد اه ضمانه ينفسخ
مر (قوله من حيث ان المشتري الخ) انظر وجه كون هذه الحشية تقتضي أنه كقبض القبض اه
ربح حق الرض) أي في أوائل الباب (قوله تضع رد قول السبكي الخ) مائة السبكي نقله في شرح
الروض وأقر وهو المعتمد بقياس الانفساخ أيضا بنقله بيد البائع (قوله والذي يبي على الصحيح الخ) هذا

(٥٣) - (شرواني وابن قاسم) - (رابع)
ومن ثم رجح الامام ووجهه انما اعتدوا لانفساخه من غير اختيار
لغيره ولا يفتقر الى قول السبكي وغيره فغيره ما يجبي على الضعيف ان اتلف البائع كاتلاف الاجنبى والذي يجبي على الصعيان
اتلافه كالاتلاف لغيره اه ووجهه عدم رده ان اتلافه انما يكون كالاتفة

حدث أن توجد صورة القبض إلى آخره ولم (٤١٨) يتضح هذا المثل لزكري قال الانساع مشكل والخبر أشكل منه ووجه كلاهما

هذا هو المعتبر وعليه فهل تلف في يد المشتري كاتلاف البائع فينفسخ على هذا أو يرق القياس الأول خلافا
لرأى لكن ما قاله أي هو الموافق لقوله السابق أي الشارع ويستقر عليه ثمان تلف ولو في يد البائع اه
سم وقد مر منوع عن عش الجزم بالأول (قوله) حيث لم توجد صورة القبض قد يقال لا اعتبار بصورة
قبض وقع تعديا اه سم (قوله ووجه) أي الزكري قول المتن (اشتراط مع النقل ذرعه) قال في قبض
ما بيع مقدرا لو اذبحا ذكر جذا فوقع تصديق البائع في قدره فالتى أخبر به أو مقدرا بغير العيار
المشروط كان ذكر الكيل قبضه بالوزن فهو ضمان لا قبض ولو تلف في يده قبل وقوع نحو اكتبال جميع
ففي انفساخ العقود جهان صحح منهما المتولى للنع لتمام القبض وحصوله في يد حقيقته وانما بقي معرفة
مقدار وهو المعتمد نهاية وصواب في سم بعد نقله من الرض وشروع من الشهاب الرمي على شرح الرض
مثله وهل اتلاف البائع كاتلاف فلا ينفسخ أو لا فينفسخ ويرى فيه نظر ومال مر لثاني وهو قياس ما تقدم
عن السبكي فيما اذا استقل قبضه أو تلفه البائع في يده اه قول المتن (اشتراط) أي في قبضه (مع النقل) أي
في المتقول اه معنى (قوله في الأول) أي المذروع (قوله في الثاني) أي المكبل (قوله في الثالث) أي
الموزون (قوله في الرابع) أي المحدود (قوله البنية) أي الفرع والوزن والعديزة عش أي من كل
ما بيع مقدرا اه (قوله ويشترط وقوعها) إلى قوله ولكن الفرق في النهاية والغنى الآخره فبما بيع جذا
(قوله) ان يكال الخ أي مثلا (قوله) أي نابت عن البائع (قوله) وعكسنا (قوله) أي كان يقال أذن في
تعيين من يكال للمشتري عن البائع كالمؤخذ من قوله مر الا في قولنا لغز به وكل من يقبض مثل أو
يقال ان البائع أذن للمشتري في كبله ليعلم بمقداره فقط ففعل ذلك ثم سلم جلته البائع بعد علمها بالمقدار
فكبل المشتري ليس قبض ولا قباضا وانما القصور منه معرفة مقدار المبيع اه عش (قوله البها) أي إلى
حالة العقد لا إلى خصوص موضع العقد اه عش (قوله) فيما بيع جذا لا وجه لتعديده فان النقل معتبر
في المقدوم التقدير فليست بالقبض وعكسنا لغز نز قال في المطلب وأوجه نقل المبيع المقتر إلى القبض على المشتري
على ما دل عليه كلام الشافعي وصرح به المتولى في المغنى أي والنهاية والأعلى بقوه فلم يبق اجماع
جذا اه سدد واعتذر عش عن الشارع بما هو لوجه انما قصد الجذا لأنه الذي يحتاج إلى
أنحو بل دائما وأما المقدور فهو الكيل بقدر لا يحتاج إلى نقله بعد التقدير ولو أن تكبله البائع ويسلمه
للمشتري فمتناوله يده ويضعه في مكان لا يتخضعه البائع اه ولا يخفى بعده (قوله على المستوفى) وهو
المشتري في المبيع والبائع في الثمن اه نهاية (قوله ومؤنة التقدي على المستوفى) وقفا للنهاية والغنى
(قوله وحمله في العين) منع بأنه لا فرق كأطلقه مر اه سم عبارة الغنى والنهاية ولا فرق في الثمن بين
أن يكون معينا أولا كأطلقه الشهاب وان قيد العسر في في كلب الأجرة بما إذا كان الثمن معينا اه

هو المعتمد وعليه فهل تلف في يد المشتري كاتلاف البائع فينفسخ على هذا أو يرق القياس الأول خلافا لمر
لكن ما قاله هو الموافق لقوله السابق ويستقر عليه ثمان تلف ولو في يد البائع (قوله) لو توجد صورة القبض
قد يقال لا اعتبار بصورة قبض وقع تعديا (قوله) لا ينفسخ اشتراط مع النقل ذرعه أو كبله (قوله) قال في الرض
فان قبض جذا أو وزن اشتراه كبل أو عكس أو أخبره بالمال أي بقدر موصوفه قبض أي أذن فهو ضمان
لا قبض اه قال في شرحه ولو تلف في يده ففي انفساخ العقود جهان الخ اه وأقضى تحت الشهاب الرمي
بالانفساخ وكب خطه على شرح الرض واعتذر بعدم الانفساخ وهو مقدم كما قال مر على التناوي
للزكري المتقول فيمضى لاف التناوي أو يضافه والذي جرى عليه الشهاب في الراف هو المعتمد وان أطلقنا
الوجهين في باب الأصول والثمار وعليه فالضمان ضمان عقدية هل اتلاف البائع كاتلاف فلا ينفسخ أولا
فينفسخ ويرق فيه نظر ومال مر لثاني وهو قياس ما تقدم عن السبكي فيما اذا استقل قبضه أو تلفه
البائع في يده (قوله وحمله في العين) منع بأنه لا فرق كأطلقه مر

بصله هذه مما قررته فمات
(ولو بيع الشيء تقديرا
كتوب أو أرض ذرعا) بالمعام
المثال زحطة كيل أو
وزنا) ولين عدا (اشترط مع
النقل ذرعه) في الأول (أو
كيله) في الثاني (أو وزنه)
في الثالث أو عده في الرابع
لورود النص في الكيل
وقيس به البقيس بشرط
وقوعها من البائع أو وكيله
فلو أذن للمشتري أن يكال
من الصبر عنه لم يجز لاتحاد
القباض والقبض كذا كراه
هنا كنهما ذكر قبل ما
يخالفه ويمكن تأويله
ومؤنه كبل وقبض عليه
القبض على موف وهو
البائع في المبيع والمشتري
في الثمن وكذا مؤنة احتراز
مبيع أو غنى غايين به حمله
العقد البها بخلاف النقل
الموقوف على القبض فيها
بيع جذا فإنه على المستوفى
وكان الفرق بين هذا ونحو
الكيل ان نحو الكيل
الغرض الاعظم منه قطع
العلاقة بينهما بعد العقد
فلزم الموت لأنه يقطع
عنه المطلب ومن النقل
امضاء العقد لا يغير فلو لم
المستوفى لان غرضه فامضاء
أظهر ومؤنة التقدي على
المستوفى لان الغرض منه
إظهار العيب لا يغير فالمصلحة
فيه للمستوفى أكثر وحمله
في العين والأعلى الموفى
لان ما في التمثال تعيين القبض صحيح ولو انحطت التقديرا انما تمع

(قوله)

اوليهم ان يؤاخذوا بغيره مستحقا ومن ان مقتدر الرجوع على المشرية لانها المسبقة له عين هذا الجهد من التفرير ووافيا بما قبل
لا حجة فكان التفسير هذا أظهر منه فيما اذا تبين هذا المعنى الزكوى ومعه (٤١٩) كعلم لما وجهه خلافا لما نزع غيره واعتقد

ما أطلق صاحب الكافي من
عدم الرجوع لا يقال النقد
اجتاده وهو يختلف كثيرا
وما ينطأ بالاجتهاد لا تفسير
فيه لا يقع ذلك بانه مع
كونه اجتهادا يقع التفسير
فيه بتساهل فاعله وعدم
اقراره بوسعه فيه لعدم
تقصيره ولو استقر للنسخ
فخطأ أي بما لا يؤلف من
أكثر فقرر انه كما يفيد كلام
الزركشي فلا أوجه. كالنقد
المقصود بغيره ارض الورق
لا يقال النسخ معبوض فيه
والنقد غايه وهو لا يضمن
هو القاعدة لانه انما يكون
غايه اعم من حصوله لا أخذه
الاجزوان لم يتعمد بكلي
تعمد دون لما أخذناه
غايه أم (منه بتمكنا) أي
الصورة (كل ما يصح به
أو يثبتها كذا) (على أنها
عشرة أصح) ونظير في
الاشارة انه جعل الكيل
فيه وصفا كالكا في العبد
فينبغي أن لا يتوقف فيه
عليه وبرهان كونه وصفا
لا ينافي اعتبار التقدير في
قبضه لانه بذلك الوصف
يعنى مقدرا بخلاف كلمة
العبد ثم ان اتفاقا على كمال
فضلك والاصب الحاكم
أمنيتولا (ولو كان له)
أي ليكر (طعام) مثلا
(مقدر على زيد) كمرة

(قوله ولم يضمنه) مقتضى سياق اقوان تعدد وهو مخالف لقوله الا في كل واحد ودون لما أخذناه
في عيش مناصبه واجتهاد غيره مقصود ما ذكر في الاجتهاد وتعمد الانجاء بخلاف الواقع ضمن
وصرح به هـ اه عبارة لا يعاب وخرج خطأ لعدمه فيضمن لتقصيره اه (قوله من عدم الرجوع) أي ولو
باسم غيره مخرج الرض ولو أخطأ التقادوتعد الرجوع على المشتري فلا ضمان عليه كذا أطلق صاحب
الكافي الخ بما ملان صاحب الكافي أفنى شيئا الشهاب الولى اه سم وكذا اعتد النهاية والمضى الخلافة
(قوله أي بما لا يؤلف) عبارة النهاية أي غلطاً فاحشاً لرجاع العرف بحيث لا يفهم معه الكلام غالباً أو
تعدى كباقي في الاجزاء اه قال الجلي أي تعدياً بالتعريف فلا يستحق الاخر وان لم يكن فاحشاً اه (قوله)
فلا أجزئه اه أي في غلطاً فيه فقط دون البقية اه عـ (قوله لانه انما يكون الخ) خلافاً لانه في المعنى
صبار جمالية قال فيس غرم ارض الورق ثم ضمه هـ لانه لا يقول هو ثم مقصود احد ان فعل فهو ما يتجدد
والجهد غير مقصود ان تمام الفعل هنا القول بانه هـ فـ فيضمن لذلك وفاقاً لما قبل الاجزاء ليس شيء
اه وقوله ما القول الخ يعينانه قول الشارح المذكور تبعاً للزركشي (قوله وان لم يتعمد) لعل الصواب
تركه ولو ان الخ لم يناف ما به اه سدع وهذا معنى على كونه وان لم يأخذ الاستفاضة ما اذا
كانت حصة كماله المتبادر الموافق لكلامه في الاعاب فوجوه وادوان لم يتعمد هو الصواب (قوله ونظر)
الى الفرع في النهاية (قوله والاه) أي بان يتنازع عاين بكي (نصب الحاكم الخ) ويقاس بالكيل غيره نهاية
ومعنى (قوله أميناً) أي كلاً وروانا واعداداً فلو أخطأ الكيل وما بعده فانه يكون ضمانه التفسير به بخلاف
خطأ التقادوت ولو بأسره أي خلافاً لما عـ وعدم ضمانه لانه يتجهد بخلاف الكيل وما بعده وماذا الباقى
فيضمن لانه غير مجتهد فهو مقصود كالكيل والوزان والعداد ولو اختلفا في التفسير وعدم صدق التقادوت
ولو أخطأ التقادوت في الوزن ضمن كلاً أخطأ في التقادوت على القيان ولو أخطأ تقاس القيان كان نقص
مائة قيان أقل أو أكثر ضمن أي التقادوت ليس مجتهداً بخلاف التقادوت كذا قاله الشيخ عبد الرزاق
على منهج وهو ضيق واعتد عـ على مر عدم ضمان التقادوت لانه غير مباشر ونهـ أقول في تضمن
التقاس نظر لان غايته أنه أحدث فيه فعلا ترتيب عليه تغير بالشترى بتقدير واخبره كذا بالخالص منه
مجرد تغير وهو لا يقتضي الضمان وينبغي أن مثل خطأ الوزن والكيل في الضمان مالم يخطأ التقادوت
فوعلى نوع آخر وكان المميز بينهما معلامة ظاهرة كالرأى والكيل والجهد المقصود وما لا يعرف
التقدير بالمره وآخر بخلاف الواقع اه مجرد اه بجري قول المتن (عليه) أي بكر قول المتن (فليكن)
أي بكر (قوله أي يطلب منه ان يكيل له) لانه يكيل بنفسه لانه حـ يتدليزم عليه اتحاد القايض والمقبض فلا
يصح أن يباشر الكيل وان أدته زيد اه بجري (قوله لان الا قباض هـ) أي من عليه الحق يتعمد
اه جـ (قوله لان الكيلين الخ) كذا قال لنفسه وقبضه ثم كاه لغيره اذ انقص بقدمه يقرب من الكيلين
لم يترأى في محقق القبض فتكون الزادته والنقص عليه أو بما يقع بين الكيلين أي بان كانت الزيادة أو
النقص كثيرا فالكيل الاول غلط فربما ذكر الزادته ونقصه في معنى وصاحب (قوله انه الاستدامة
الخ) ويرتفع على ذلك انه لو اشترى مل هذا الكيل وربكادوملى واسم رجل للمشتري ببيع مسكاً ولا يحتاج
الى كيل نان اه عـ (قوله في نحو الكيل) أي كذا قاله (قوله فتكفى) عبارة ما في قوله قبضه في الكيل
(قوله من عدم الرجوع) أي ولو بأسره وعبارته شرح الرض ولو أخطأ التقادوتعد الرجوع على المشتري فلا
ضمان عليه كذا أطلق صاحب الكافي الخ بما ملان صاحب الكافي أفنى شيئا الشهاب الولى (قوله)
فخطأ أي غلطاً فاحشاً لرجاع العرف بحيث لا يفهم معه الكلام غالباً أو تعدى كباقي في الاجزاء مر (قوله)

أصح (وبعبر وعلمه فلا يكتل لنفسه) من يذى يطلب منه أن يكيل له حتى يدخل في ملكه (ثم يكيل لغيره) لان الاقباض هـ متعدد ومن
شرط حصة الكيل فلم تعدد لان الكيلين قد يقع بينهما تفاوت ثم الاستدامة في نحو الميكال كالتجديد فتكفى (فالقول) بكر الذي الطعام
لعمرو

(افض) باعز و (من زيدا على علمه) ففعل فالقبض فاعله (بالنسبة لعجز ولاه) مشروط بتقديم قبض بكر ولم يوجد ولا يمكن حصولهما
 لما فيمن: اتحاد القابض والقبض (١٢٠) فبضمه عر ولاه قبضه لنفسه ولا يلزم له اذ هو صحيح بالنسبة لغيره فبفتح الهمزة.

لا تفتن ذاته بغير في القبض
 منه به طريق الاستقراء
 لان قبض عر وانفسه
 متوقف على قبض بكر
 فقرر فاذا بطل لفتن ذاته
 بقى لازمه وهو القبض بكر
 فثبت كيد له لعمر وروى
 قبضه (هـ) فرع قال
 (البائع) بعين بشن حال في
 القيمة بعد لزوم العقد (لا
 أصل البيع حتى قبض تحت
 وقال المشتري في الثمن
 مثله أجز البائع (لرأه
 بتمته ولان ملكه مستقر
 لانه من هلاكه وفوقه
 تصرفه فيه بالحالة
 والاعتياض وذلك البيع
 للمشتري غير مستقر على
 البائع تسليمه ليستقر
 وقضية العلة الاولى انه لو
 كان الثمن معينا والبيع
 في القيمة أجز المشتري
 وقضية الثانية باجبارهما
 لان ما في القيمة هذا لا يصلح
 للاعتياض عنه والمعين غير
 مستقر فلا مرجع والاول
 أقرب أما الوجه في غير
 البائع قطعاً (في قول
 المشتري) لان حقه متعين
 في المبيع وحق البائع غير
 متعين في الثمن فاجبر
 لتساويا (وفي قوله لا
 اجبار) لان كلامهما ثبت
 به اعلاه واستدعا فلاحرج
 وود بانفسه قوله الناس
 يتناقضون لا حقوق وعلاه
 بتبعهما لما حكم من التخاصم وحيث قد (لم) منهم الصلح (أجز البائع) على التسليم اليه (وفي قول يعجزان)
 لوجوب التسليم عليهما بان يأمر الجأكم كلامهما باحضار ما عليه اليه والى عدل

حين

ثم يسلم كلاما وجبة والخبر في البداية (لم قلت فان كان الثمن معينا) كالبيع (٤٢١) ويظهر ان يعلق بذلك ما كانا في القصة سقط

المقولان الاولان من
الاقوال الاربعة اذ لا يخرج
حذو (واجباً) في الاظهر
وانه اعلم) لا سيما لما بين
في تعين كل واحد من
التصرف فيقبل البيع من
سواء الثمن النقدي وغيره
على العقد ثم البائع نيابة
عن غيره كوكيل وولي
وناظر وقد عمل قراض
لا يجبر على التسليم بل لا
يجوز له حتى يقبض الثمن
كإعلم من كلامه في الكافة
فلا يتأتى هذا الاجبارهما
واجبار المشتري ولو تابع
ناهما من الغير لم يتأتى
اجبارهما (واذا سلم البائع)
اجبر أو تبرع (اجبر
المشتري) على التسليم في
الحال (ان حضر الثمن) أي
صنه ان تعين والا فتوجه
مجلس الصدوق وجوب
التسليم عليه بلامانع
والاجبار عليه بتغير البائع
وان امر على عدم التسليم
اليه يوجب حذو منه في
الثانية بالاجبار عليه يصير
مجبوراً عليه فلا يصح
تصرفه فيه بما يقرب حق
البائع والا لم يكن للاجبار
فائدة وظهر ان ما يعبر
على التسليم من عين المحضر
ولا يعمل لحاضر من فوراً
ودفع منه وهو ظاهر ان
ظهر الحكم منه تسويق
أوعناد والا فله انظر على
ما قاله الاذرى ووجهه

حين عدم الاجبار أو حين المنع من الخصام (قوله ثم يسلم) بالرفع أي الحاكم أو العدل وكذا ضمير قوله اليه
(قوله) يظهر ان يعلق بذلك (الخ) أي فيكون الاظهر لاجبارهما لكن هذه الصورة التي قلها يعني
كون الثمن معيناً والمبيع في القصة ثمانية اثنان على ما عتده الشارح من أن المبيع اذا كان في القصة
وعقد اليه بالمبيع كان بيعاً حقيقة فلا يشترط فيه قبض الثمن في المجلس أو على ما جرى عليه الشيخ
في منعه من أنه يبيع لفظاً لمعنى الأحكام تابعة للمعنى فلا يتأتى اجباراً به لان الاجبار إما يكون بعد
الزوم وحديث قلنا هو سلم الاذرى باعظ البيع اشترط قبض رأس المال في المجلس ثم ان حصل قبضه في
المجلس استمر العقد ولو لم يتأتى تنازع ولا اجبار لحصول القبض وان لم يتفر قولهم يقبض لم يتأتى الاجبار لعدم
الزوم ويصرح بما ذكر قوله مر وما قبل من اختلاف السلم الخ اه عش (قوله من الاقوال الاربعة) قال
النهاية من الاقوال الثلاثة لا الأخيرة قال عش مانعه عبارة عجم من الاقوال الاربع وعقودها مقابل الاظهر قوله
وفي قول لاجبار وعلى كلام الشارح مر مقابل الاظهر فتسوله اجبار البائع وغيره الشيخ غير قوله واجبر
في الاظهر أي فيكون القول الثالث اجباراً به وهو مقابل الاظهر هذا ما ظهر في وهو المراد ان شاء الله تعالى وهو
موافق لمطج اه (قوله سواء الثمن) الى الثاني في المعنى الا قوله كما يعلم من كلامه في الكافة (قوله ثم البائع نيابة
الخ) يحذر ما قد ساعدنا من النهاية والمعنى في أول الفرض من قبله نفسه ومثل البائع فيه كما المشتري (قوله)
وعمل قراض أي والحاكم في بيع أموال الناس اه معنى (قوله لا يجبر على التسليم) أي على جميع
الاقوال اه كردى (قوله فلا يتأتى هذا الخ) أي لا يتأتى في البائع عن غيره الا الزام والثاني دون الاول
والثالث (قوله الاجبارهما) معتدو (قوله واجبار المشتري) ضعيف ومجمل على ما اذا تابع من معنى شيء
في القصة اه عش وفي الايعاب من ادعى بوجه انسان طلب حذو ثمانية اثنان المشتري التسليم اليه قبل
ذلك اه (قوله لم يتأتى الاجبارهما) قال في العباين مطلقاً انتهى سم أي سواء كان المبيع والثمن معينين أو
غير معينين أو مختلفين (قوله واجباراً أو تبرع) كذا في المعنى وشرح المنهك وكتب عليه الجعفي ما نصه ضعيف
بالنسبة للضعف لانه اذا سلم متر عام لم يجزه الضعيف اذا في المبيع بالثمن فيتعين أن تصور المسئلة باجبار الحاكم
وقد يقال هو بالنسبة للاجبار فقط لا ما بعد فلا تضعف شو برى والذي يردده قوله والا فان كان معسراً
الخ اه وسأنت عن سم ما وافق الجواب المذكور وفي الشرع كانه نهاية والمعنى ما يقيد (قوله أوجبته) الى قوله
ويؤيد في المعنى والى المتن في النهاية الا قوله على ما قاله الاذرى (قوله ان تعين) كان عين في العقد اه عش عبارة
الرشدي أي ولو في مجلس العقد اذا تعين في المجلس كالعين في العقد وجبته فمضى حضوره محضو وفي
المباح من غير تعين أصلاً اه (قوله ولا يجبر عليه) أي المشتري على التسليم (قوله لم يتغير البائع) أي في
الضمير اه معنى (قوله وان امر) أي المشتري (قوله اليه) أي البائع (قوله ويؤخذ منه) أي من عدم التخيير اه
عش (قوله في الثانية) أي في مسئلة عدم تعين الثمن المذكور وقوله والا فتوجه اه كردى (قوله مجبوراً عليه)
فيه) أي في النوع الحاضر مجلس العقد (قوله قصر فيه) أي في شيء منه (قوله بما يقرب الخ) أي كالبيع
مثلاً اه رشدي (قوله والا) أي وان لم يصح مجبوراً عليه الخ (قوله فوراً) معمول للاحضار (قوله ووجه
اطلاقهم الخ) هذا التوجيه يحرى الى الغالب من أن الخصام يقع في موقع العقد اه رشدي (قوله فطلب
الخ) أي طلب المشتري (قوله عنه) أي عن وقت حضور النوع (قوله فيه) أي في طلب التأخير اه عش
(قوله أو عناد) قد عني بجواز أن يكون له في التأخير فرض كسليمه ملاشبهه فيه أو إيقائه اه عش عبارة
أم مختلفين اهو بى مالى كان في القصة لم يعداً أهمما يجبران ثم رأيت كلام الشارح الا في شرح الزيادة انهما
يجبران (قوله الاجبارهما) قال في العباين مطلقاً (قوله في الثانية) هل هي مسئلة التبرع أو مسئلة ما اذا لم تعين
الثمن المذكور وقوله والا فتوجه لعل الأقرب الى الثاني بل هو متعين (قوله اعتبر مجلس الخصومة) ان أو بد
مجلس الخصومة في بلد البيع لا مطلقاً فيه ما بين وان أو بد مجلس الخصومة ولو في بلد آخر اقضى أنه لو ناهجه
اطلاقهم بأنه حدث حضور النوع فطلب تأخير من عتبه فوعتسو يفا أو عناد فان قلت ما وجدنا مجلس العقد ولا اعتبر مجلس
الخصومة فقلت وجهه أنه الاصل فلم ينظر لغيره لانه قد لا تنفع الخصومة

الاعيان والحاصل أن الذي يقفه اجباراً على الاذامن الحاضر المواقف لضعف الترتيب ان ظهر منه اذنى تسويق
 أو عناد والابان طلب تأخير اسير احتمال عرفاً لم يجبروا الاجبر من غير حجر عليه اذ لا حاجة اليه (قوله انه
 الاصل) أي والافلو وقعت الخصومة على غير محل العقد فكان العبرة بمحل الخصومة كجواز وضع وعلم بمساقرة
 أنه لا يطلق القول باعتبار بلد الخصومة بل بالبلد العقد ولا العائد قد ولو انتقل الى بلدة أخرى اه عش وفيه
 والرشيدى ما وافقه (قوله والا يكن) أي الثمن (قوله يكن حاضراً) الى باب في النهاية الاقوله بعد الحجر الى
 المتن قول المتن (فان كان) أي المشتري (قوله ان لم يكن الحج) عبارة لا يعاب والمرد بالمعسر هناك غير
 المبيع سوله كان قدر الثمن أم أقل أم أكثر أو له غيره واذن القنون عليه اه (قوله ساوى) أي المبيع
 قول المتن (فلما تباع المصالح) كان فيه بأن لم يفسخ في الحج على المشتري في جميع حاله رعاة مصلحة البائع اه
 صلبه شرحه (قوله وأخذ المبيع) وفي افتقار الرجوع بعد الحجر الى اذن الحاكم وجهان أشهرهما كما قال
 الرافعي لا يشترطه معنى (قوله وجئت) أي جواز الفسخ (قوله يشترط فيه) أي في جواز الفسخ اه
 عش (قوله حجر القاضي) وقا للمعنى والنهاية (قوله حجر القاضي) هدام قوله أم زاد عليه بقوله أنه
 لا يشترط لهذا الحجر ما يشترط حجر الفليس اه سم عبارة لا يعبري قال شيخنا وهذا الحجر ليس من القريب
 بل هو الحجر المجرى وإذا الفرض أنه معسر بخلاف الحجر من الذين في المتن فهم من القريب اذا الفرض
 فيه ما أنه موسر اه وهو الظاهر (قوله هذا ان الحج) معناه الاشارة رجعت الى قوله فلما تباع المصالح الحج
 اه عش (قوله والا يجزئه استرداد الحج) اعتمد به قال ولا ينافي ذلك قول الشارح يعني المحل بالاجبار أو دونه
 لانه بالنسبة قبل اذ حضر الثمن لا بالنسبة بعد الا اهتم ومرعن الجبري مثله (قوله ان لم يكن مجبوراً
 عليه) فيه أمران الاول أن الحجر بالفليس ينافي البسول الذي هو فرض مسئلتنا كيف يقيد بعدم الحجر الفهم
 بجماعة الحجر بالفليس لانه لا يجب بان البسول انما ينافي الحجر بالفليس ابتداءً أما بعده فلا ينافيه
 لجواز طر وسيله بعد الحجر بموت مودته أو اكتساب ما من بعده على ذنبه فصدق عليه لا أن أنه موسر
 مع الحجر بالفليس لأن الحجر بالفليس لا يتصل الا بقل فاض ولا يلزم من مجرد بساره ذلك فلا القاضي والثاني
 أنه اذا كان مجبوراً عليه بالفليس فبأن في المتن أن الاصح أنه ليس بالبعد أن يفسخ وتعلق بعين متاعه ان
 علم الحال وان جعل فيه ذلك وأنه اذا لم يكن التعلق بما بان علم الحال لا تراحم الغرماء اه وبنا هنا أن
 في بلد على مسافة القصير من بلد البيع وكان الثمن حاضر ان مجلس البيع امتنع عليه الفسخ لان الفسخ
 وغيره انما فرضه عند عدم حضور الثمن بمجلس البيع وامتناع الفسخ حيث لا يخالف اعتبار بلد البائع اذا
 انتقل كسأني أخذ من التعديل بالنضر والتأخير فانه جازها (قوله والا يكن حاضر ان مجلس العقد) هذا
 خصوصاً مع ما قبله من السؤال والجواب صادق بحضور وعن الثمن بمجلس الخصومة فمعنى التفصيل بين
 كونه معسراً وموسراً وتيقو والفسخ مع تعيين حق وتمكن من أخذ ولو استغنى فلا وكذا مع حضوره
 لم تكن من المطالبة وطلب اجباراً الحاكم المشتري على الدفع وأي فرق بين المجلس مع حصول المقصود
 بالحضور كله منهما فحقها اعتبار كل منهما اه (قوله حجر القاضي) هدام قوله أم زاد عليه بقيدانه
 لا يشترط لهذا الحجر ما يشترط حجر الفليس (قوله والا يجزئه استرداد الحج) اعتمد به قال ولا ينافي ذلك
 قول الشارح يعني المحل بالاجبار أو دونه لانه بالنسبة قبل اذ حضر الثمن لا بالنسبة بعد الا هذا لا يمكن
 مجبوراً عليه بالفليس) فيه أمران الاول ان الحجر بالفليس شرط طر مائة ذنبه على ماله وهذا ينافي البسول
 الذي هو فرض مسئلتنا فكيف يقيد بعدم الحجر بالفليس بجماعة الحجر بالفليس لانه لا ينافي البسول
 المراد بالبسول بالثمن وذلك بجماعة الحجر بالفليس والثاني أنه اذا كان مجبوراً عليه بالفليس فالبيع هو
 الا في باب الفليس في قول المصنف والاصح أنه ليس بالمتاع يفسخ وتعلق بعين متاعه ان علم الحال
 وان جعل فيه ذلك وأنه اذا لم يكن التعلق بما بان علم الحال لا تراحم الغرماء الثمن اه وبنا هنا أن
 المبيع في حال الجهل له ليس له مزاجه الغرمه فلا ينافي حيث ذكره جهنم في سبب الثمن هذا ولأن تقول

(والا) يكن حاضر المجلس
 العقد (فان كان معسراً)
 بان لم يكن له مال يمكن الوفاء
 منه غير المبيع ساوى الثمن
 أم زاد عليه (فلما تباع
 المصالح بالفليس) وأخذ
 المبيع لما ياتي في باب دونه
 يشترط فيه حجر القاضي
 هذا ان يضل بالاجبار الحاكم
 والا يجزئه استرداد ولا
 فسخ ان وقت السعة بالثمن
 لانه سطره على المبيع
 بانتخابه ورضى بتمتته
 (أو) كان (موسراً) و
 بالبلد التي وقع فيها البيع
 (أو بحسافة قريبة منها
 وهي دون مسافة القصير
 حجر عليه) أي حجر عليه
 الحاكم وان لم يكن مجبوراً
 عليه بالفليس

(في أمواله) كلها (حتى يسلم) الثمن ثلاثين صرف فيها بقوت حق البائع وهذا يخرج الفليس لأنه لا يعتبر فيه منسوب مال ولا يتسلط به البائع على الرجوع لعينه له ولا يقتصر لسؤال الغريم فيه خصوصاً لاحتياج الفل فاض على الواجبه ويتحقق على عمومه نفقة الورس من ولا يتعدى للعادت ولا يباع فيه مسكن ولا فمخرج في الكل وكذلك لا يحل به دين مؤجل جزاً أيضاً من ثم سمي الجز الغريم (فان كان) ماله (بمسافة القصر) من بلد البيع (لم يكف البائع الصبر الى احضاره) لتضرره بتأخير حقه (والاصح (٤٢٣) انه) بعد الجز عليه لقلبه (الفسخ) وأخذ المبيع من غير مراجعة

حاكم لمذاكر وماذا كرهه من اعتبار بلد البيع هو ما يظهر من كلامهم وعليه فلو انتقل البائع من ماله الى بلد آخر فقبل العبر تبذره أو بلد البيع محل نظر وظاهر تعليلهم بالتضرر بالتأخير ان العبر يباد البائع فان قلت التسليم انما يلزم بمحل العقد دون غيره فقلت ببلد العقد مطلقاً قات ممنوع فيسلم بما يأتي في القرض انه المطالب بغير محل التسليم ان لم تكن له مؤنة وتعملها فان كان لنقله مؤنوم يعملها طالبه به جمته بلد العقد وقت الطلب واذا أخذها كانت الفسوة لجواز الاستبدال عنه بخلاف السلم (فان صبر) البائع لاحتضار المال (فاجز) على المشتري (بكله كرهناه) قريباً لثبات بقوت المال (وبالبائع جس مبيع حتى يفتق عنه) الحال أصالة وكذا المشتري جس غنه كذا وانما أثر البائع بالذكر لانه قد تم قصص

الصحيح في مسألة الجهل أنه ليس له فخر احتال فراء فلا يتأني حيث ذفوه هنا حتى يسلم الثمن هذا قول أن تقول ينبغي تخصيص قوله حتى يسلم الثمن بغير مزاذه الشارع بقوله ان لم يكن محجوراً عليه فليس في دفع الامر الثاني أيضاً اهـ سم مع زيادة اتياح من عـش (قوله في أمواله كلها) عبارة الصلح والمغني في المبيع وفي باقي أمواله وان وقت بدنيه اهـ (قوله به) أي هذا الجز (قوله ولا يحتاج لفلق فاض) أي بل ينقل بمجرّد التسليم اهـ سم (قوله ومن ثم) أي من أجل أن هذا الجز لا يبرء من مبيع حتى يسلم المبالغ (قوله بعد الجز عليه) أي في أمواله كلها (قوله بعد الجز المخرج) المعتمد هنا عدم الاحتياج الى الجز سم ونهاية ومعنى (قوله لمذاكر) أي لتضرره بتأخير حقه عبارة النهاية والمغني وشرح المنهج لتعذر تحصيل الثمن كالافلاس به اهـ (قوله منها) أي من بلدة البيع اهـ عـش (قوله ان يبلد آخر) أي ينمو بين المال دون مسافة القصر كقولهم ظاهر والآن كان لابد من محل العقد الى المال فظاهر أنه لا أثر له اذ الصورة أن المال بمسافة القصر من محل العقد اهـ رشدي وذلك أن قريباً وبينه وبين المال مسافة القصر وبين محل العقد وبين المال دونها فيكون تواجها لسواري الاسرار جيداً (قوله ببلد البائع) أي الذي انتقل اليه (قوله مطلقاً) أي سواء انتقل البائع منه أم لا اهـ عـش (قوله عنه) أي عن الثمن (قوله للفسوة) أي لا الصلوة فلا يسترد بمحل بخلاف ما للصلاة فانه قد يسترد اهـ كروي (قوله بخلاف السلم) فاذا أخذ رأس ماله فهو للصلاة فانه لا يجوز الاستبدال عن السلم فيه قول المتن (فان صبر فاجز) فيه اشعار بعدم الجز في قوله والاصح أنه الفسخ اهـ سم (قوله على المشتري) أي يضرب على المشتري نهاية ومعنى (قوله بذكرنا قرياً) أي في المبيع وفي جميع أمواله حتى يسلم الثمن اهـ معنى (قوله كذلك) أي أصالة اهـ عـش (قوله له) أي الحاكم (قوله ثم يسلم) أي الحاكم أو العدل (قوله ماله) أي ما وجبه قولنا (اذ لم يخفونه) أي البائع فوثق الثمن وكذا المشتري فوثق المبيع واختلاف المكري والمكري في الإتيان بالتسليم كاختلاف المشتري والبائع في ذلك نهاية ومعنى

(باب التولية)

(قوله أصلها) الى قوله وظاهر في النهاية والمغني الاقوله وبما في المتن (قوله تقليد العمل) أي الزامه كان أن يمه القضاء بين الناس اهـ يعبري عبارة الكروي أي نحو يمه الى الغير اهـ (قوله ثم استعملت) أي في لسان أهل الشرع اهـ عـش (قوله فيما يأتي) عبارة الشورى والتولية اصطلاحاً لجمع المبيع الى المولى بالغض بمثل الثمن المثل أو قيمته لا تقوم بلفظ ولينك أو المشتق منو الاشر كقولهم يسهل بغيره من الثمن بلفظ اشركك أو المشتق منه اهـ (قوله ولم يذكرها) أي المحاطة اهـ عـش أي التي جاز (قوله لا ينافي لحققة) أي نفس الامر اهـ عـش (قوله أذا كثرت فيها الخ) وهذا أولى لما يأتي من الفرق بينهما في الفهم والحكم أو يقال ترجم لشيء زاد عليه هو غير معيول يذ كر الشارح معناهما لغرض عاير يجوز ان يقال هما مبدوران لراج وما ط فيكون في اللفظ معنى الراجحة طاعة كل من اثنين صاحبهما وبمعنى المحاطة تقتض ينبغي تخصيص قوله حتى يسلم الثمن بغير مزاذه الشارع بقوله ان لم يكن محجوراً عليه فليس في دفع الامر الثاني (قوله ولا يحتاج لفلق فاض) أي بل ينقل بمجرّد التسليم (قوله بعد الجز عليه) المعتمد هنا عدم الاحتياج الى الجز (قوله فان صبر فاجز) فيه اشعار لطيف بعدم الجز في قوله والاصح انه الفسخ

(باب التولية)

احباره فذكر شرطه (ان تاف فوته) مبر بأ وتغسله ماله لغيره أو نحوهما (لا بخلاف) لما في التسليم حيث ضمن الضرر الظاهر ثم ان تمتاعاً وخاف كل من صاحبه وأجبرهما الحاكم كقولهم ظاهر باللفظ له وألعد لم يسلم كلامه (وانما الاقوال السابقة اذ يخفف فوته وتنازعا في مجرد الابتداء بالتسليم) *(باب التولية)* أصلها تقليد العمل ثم استعملت فيما يأتي (والاشر ك) صدوا أشرك معمرش بكال (والراجحة) من الراجح وهو الزيادة والمحاطة من المحاط وهو اليقين ولم يذكرها لاختلافها في المراجعة لانها في الحقيقة ترجح المشتري الثاني أو بكفاءتها

كل من اتين شأ ما يستقيم صاحبه وأما في الشرع فنعلم ما يعلم مما يأتي وهو أن المراجعة بيع بمثل الثمن
أو اقام عليه موزع موزع على آخر أو المراجعة بيع بالثمن مع موزع على آخراته اه ع (قوله
ولزم العقد) ينبغي أن الماذل ومن جهة ياتيه فقط بالزلا يسكونه أعني لئلا يمتنع بالذليل له أي
المشتري التصرف مع غيره أي البائع بما يطل بخاره أي البائع لأن جهته هو إضافة كل الحسار له وحده
نعت قوله مر اه سم زاد البصري ونهله إذا كان الحسار لهما وأقنله البائع اه (قوله وعلمنا)
أمر الدال على ختامه مثل الفن له ع ع أي والأو يحسن مع (قوله وباقه) أي الثمن (قوله وأبقاه
بعضه) استقرأ على الواسط جفعته على التفصيل الآتي اه سم (قوله عما يأتي) أي قوله والباطل
لأنه لا يثبت بسم نال من اه كرجي (قوله ومضة) أو أوالد ما يشمل الجنس وتخرج ذلك ما لو دله بالمعينة
فلا يكفي كما أتوا ينبغي أن يحمل عدم الاكتفاء بذلك على انتقال العين للمول أو يعلم قدره وهو في البائع اه
ع ع عبارة للحالي ومنها أي المضة كونه عرضاً أو حلالاً كذا اه (قوله وان طرأ عليه) أي المشتري
أما البائع فلا يمين عليه قبل الإيجاب كما علم من قوله قبل وعلمه الثمن و يظهر أنه لو تقدم القبول من المشتري
وهو عالم بالثمن دون البائع كان قال اشترى منك هذا بكذا فله عليه كذا أو لم يقل ذلك ولكن اشترى
البائع به غير المشتري تصح التولية كما سأل ما لو دله المشتري بعد الإيجاب اه ع ع (قوله بعد الإيجاب)
أي التولية و (قوله وقبل القبول) لا يندفع ولو في مجلس العقد وهذا مستثنى من قولهم الواقع في مجلس العقد
كل واقع في مجلس اه ع ع (قوله بأعلامه) أي البائع اه ع ع (قوله لها) أي في علم اللولي والتولي
بالثمن (قوله الظن) الأول ما يشمل الفن اه سم (قوله أو وليك) أي العقد حيث تقدم مرجعه
بأن يقول هذا العقد وليك الأول وجوع الضمير لبيع اه ع ع (قوله أو لم يقل) أي قوله و ردق
النهاية الآتية وان لم يذكر له هذا (قوله أو لم يذكر العقد) نالته النهاية والغنى فقال أحاطه الله بالثمن
الاشراك من ذكر البيع أو العقد وقبضه أنه لا ينفق صراحة لثمن ذلك ولا يتكون كناية اه واعده
ع ع والرشدي وقال سم ويؤيده أي ما قاله الشارح أن ذكر العقد لا ينفق في نحو قوله نال أو في صدقها
اه وأشار ع ع الودعه بقوله ومثل العقد بما يقوم مقامه كالصدق اه (قوله وهذا) أي وليك
هذا العقد أو وليك اه ع ع (قوله وما اشترى منه) أي صدوره على حذف المضاف لأن الصريح أن الأصل
في الاشتقاق هو المصدور والاعتقال والصفاء مستثمنه (قوله بخير قلنا) أي أو اشترى بثمنه وقياس ما مر
في البيع الاكتفاء بقل من غير ضمير اه ع ع (قوله من حين التولية) متعلق بقوله مؤجلاً والغنى يقع
مؤجلاً من حين التولية بقدر الاجل المشرط في البيع الأول اه رشدي (قوله على ما راجعاً من الرفعة) وهو
الأوجه ما يورز يادى (قوله وردنا) فيه نظر أخفى منه فنهما على العقد الأول أن يعتبر في صفقات الثمن
في العقد الأول وهذاوافق ما قاله ابن الرضوي لا ردق تأمل اه سم (قوله من حينه) أي من حين العقد الأول
حتى إذا وقعت التولية بعد الحل وجب الثمن لا كما بسط ذلك في شرح العباب اه سم (قوله أما المقوم)
أي قوله ان علم في الغنى والى المنق في النهاية (قوله لتع) أي التولية (عليه) أي عين المقوم عبارة للمع
وبقيد الرض مع ذكر موهبه أي عين الثمن مطلقاً أي شيئاً ومقوماً بان انتقال إليه اه ع ع (قوله

(قوله ولم العقد) ينبغي أن الماذل ومن جهة ياتيه فقط بان لا يكون له أعني لئلا يمتنع بالذليل له
التصرف مع غيره بما يطل بخاره لأن جهته هو إضافة كل الحسار له وحده نعت قوله مر اه سم
أو بقاء بعضه) استقرأ على الواسط جفعته على التفصيل الآتي (قوله بعد الإيجاب) أي التولية (قوله
الظن) الأول ما يشمل الفن (قوله أو لم يذكر العقد) يؤيده أن ذكر العقد لا ينفق في نحو قوله
المرأة في صدقها (قوله وردنا) المتعلق بالخ) فيه نظر أخفى منه فنهما على العقد الأول أن يعتبر في صفقات
الثمن في العقد الأول وهذاوافق ما قاله ابن الرضوي لا ردق تأمل (قوله من حينه) أي من حين
العقد الأول حتى إذا وقعت التولية بعد الحل وجب الثمن لا كما بسط ذلك في شرح العباب (قوله

بالمراجعة لئلا أثر فدا
(اشترى) شخص شيئاً
بملى (ثم) بعد قبضه ولو لم
العقد وعلمه بالثمن وباقه
أو بقاء بعضه كما علم
بأنى (قال لعلم بالثمن) فدا
وصفة وان طرأ عليه بعد
الإيجاب وقبل القبول
بأعلامه أو غير مظهر أن
المراد بالعلم هنا الفن
(وليك) هذا العقد) وان لم
يقبل ما اشترى أو وليك
وان لم يذكر العقد كما صرح
به الجرجاني وهذا واشتق
منه من أفع التولية نحو
جهنك كناية هنا كالباع
(قبل) بصوقلته وقولته
(لزمه) مثل الثمن) جهنما
وقدوا وصفون ثم لو كان
مؤجلاً لثبت في مقام مؤجلاً
بقوله ذلك الاجل من حين
التولية وان حل قبلها على
ما راجعاً من الرفعة و رد
ان للفعل فيها منهما على
العقد الأول فيصحب الاجل
من حينه على الوجه ما
المعوم فلا تصح التولية
معه إلا بانقضاء المدة
لتع على عينه ثم لو قال

الشرى بالعرض فاعلم على كذا وقد وليتك العقد باقام على وذكر القيمة (٤٢٥) العرض على الايجاب كذا وليت امرائي

هداقتها بافظ القيام أو
الرجل في عوض الخلع ان
علم العاقدان في الصورتين
مهر المثل على الاجاه
لوجوب ذكره وقوله مع
العرض شرط للسلامة من
الاثم اذ شهد في البيع
بالعرض ما لا يشهد في
البيع بالتدكي لا لاجل
العقد لما بان ان الكذب
في المراجعة أو في غيرها
لا يقضي بطلان العقد
وتصح التولية وماعها
في الاجارة كما هو ظاهر
يشروطه اثنان وقعت قبل
مضيه فلهذا اجرة فظاهر
والا فان قالوا بطلان من أول
المدة بطلت قيمته لانه
معدوم وصحت في الباقي
بقسطه من الاجرة وابلان
ما بقي صحت فيه بقسطه كما
ذكر (وهو) أي عقد
التولية (بيع في شرطه)
أي شرطه لها كقدرة
تسليم وتقاض الروى
(وقرب أحكامه) كجهد
الشفعة ان عاها الشفع في
العقد الاول (لكن لا
يحتاج) عقد التولية الى
ذكر الثمن لظهور رايها
بالمثل الاول (ولو حط عن
المولى) بكسر اللام من
البائع أو وارثه أو وكيله كما
أفهمه بناءً منها للمفوض
فقوله في الروضة ولو حط
البائع قال لا لا يتسدد
خلافا للأخرى نعم الظاهر
انه لا عبرة بحط موصلي بالثمن

بالعرض) صله الشري ومراعاة العرض المتقوم فيمثل المايوز فيه السلم وغير المنضبط من التوقيات اه
عش (قوله وذكر القيمة العرض) أي كان قال ظاهرا على بعض أو كطب قيمته كذا وقد وليت العقد باقام
على أو وليت العقد باقام على وهو عرض أو كطب قيمته كذا (قوله ولو وليت امرائي الخ) بان قال وليت
الصادق باقام على فكأنها باعته أي الصادق بغير المثل (قوله وأل رجل في عوض الخلع) بان قال الزوج
وليتك هذا الخلع باقام على فكأنه باع عرضه بغير المثل اه بغيره وانظر هذا التصريح مع قول الشارح
الاقول جوبد ذكره (قوله في عوض الخلع) أي أو في الصلح عن المهر ويكون الواجب اليه سم على منيج
اه عش (قوله في الصورتين) أي قوله ولو وليت امرائي وقوله أو أل رجل الخ (قوله ولو جوبد ذكره) أي
مهر المثل فثبت انه شئ من قويم العين والتولية بقيمتها اه سم (قوله وقوله مع العرض) أي مع ذكره اه
ورشدي (قوله للسلامة من الاثم) ينبغي أن عمل الاثم اذ حصلت مظنة التفاوت والا كان قطع بان العرض
لا تنقص قيمته من عشرة فذكرها أو أقل فلا ثم سم على ج أي وكانت الرغبة بين المص في الشراء بالعرض
ممثل التقدي اه عش (قوله في الاجارة) أي أو اجارة العين والفقهاء اختلفوا في سم على المنهج بينهما
صاوبه ولك أن تقر بين الاجارة العينية فصح التولية فبادون اجارة المثل متتابع بيع المسلم به اه كلام
النشر انتهى اه عش (قوله بشرطها) أي التولية من كونها عاقلين بالاخر فوالله نعم المتقود عليها
وبين المدة ان كانت مقدما به (قوله والام) أي بان وقعت بسم مضى مدتها اجرو (قوله بقسطه من
الاجرة) أي من المسمى باعتبار ما يخص ما بقي منه بعد رعاية اجرة المثل الباقي ولم يضي وقال سم على ج
وينبغي اشتراط علمهما بالقسط هنا اه وقياس ما تقدم في شريق الصفقة انه لا شرط العلم بالقسط بل
توزيع الاجرة على اجزاء المدة كاف اه عش (قوله أو وليت ما بقي الخ) ينبغي أن يكون التولية في البيع
بعد تلف بعض المبيع كذلك اه مدعير قول المتن (وهو بيع في شرطه) أي لان حد البيع صادق عليه
بغضه وبها قال عش قوله لان حد البيع هو عقد بقسطه من عينه ومنه على التاميد على وجه مخصوص
اه (قوله أي شرطه) أي قوله وبه يعلم في النهاية (قوله وتجدد الشفعة الخ) وبه لا زال وانما المنفعة للمولى
وغير ذلك لانه ملك جديد نه وبغض قول المتن (لكن لا يحتاج الى ذكر الخ) في العباد والروض وأصله
وكذب المولى في الثمن قدرا أو جنسا أو صفة كقوله أي ككذبه في المراجعة فوساقي اه أي ساقى حكمه وهو
انه يحط الزيادة كما قاله في شرطه فالتقسيد باطل بل على انه لا خيار وهو نظير المراجعة اضياف الكذب في غير
الثمن مما بان في المراجعة انه يقضي التقير فهل يجري في التولية فظاهر كلام الشافعي علم الجرائد وبقي
أيضا الكذب في التشريل يلو ينبغي انه كالتولية مداهم (قوله لظهور رايها بالثمن) أي مثله في المثل
وبه مطلقا بان انتقل الموهذا بقدره لو كان الثمن مثليا وانتقل البلم تصح التولية لاي بعت نامل سم على
المنهج اه عش (قوله من البائع الخ) متعلق بحط رشدي (قوله أو وارثها الخ) أي أو وليه مدعير
المكاتب نفسه أو موكل البائع اه نهاية قال عش قوله بعد تحرير المكاتب أي ان كان البائع مكا تبوا منه
سيد العبد المأذون به في التجارة سواء كان الحط بعد اجراءه أو قبله اه (قوله أو وكيله) أي في الحط اذ لو كل
في البيع ليس له ذلك بغير اذن موكله عش ورشدي (قوله بحط موصلي الخ) أي بان أوصى البائع
وذكر القيمة مع العرض) فيما استدل به بيان الحال وسبب منه في شرح قوله والشراء بالعرض حيث قال
فيقول بعرض قيمته كذا ولا يقتصر على ذكر العرض وان باعته بافظ القيام وساقى انه لو باع بافظ ظاهرا على
أوراس المال لا يجب بيان الحال وان هذا بخلاف بعض من الصفقة لا يجوز بيع بافظ القيام أو الشراء
لان بين الحال (قوله ولو جوبد ذكره) قيمته منه متع قويم العين والتولية بقيمتها (قوله للسلامة
من الاثم) ينبغي ان عمل الاثم اذ حصلت مظنة التفاوت والا كان قطع بان العرض لا تنقص قيمته من عشرة
فذكرها أو أقل فلا ثم (قوله بقسطه) ينبغي اشتراط علمهما بالقسط هنا (قوله المصنف لکن لا يحتاج الى
ذكر الثمن) قال في الباب كالروض وأصله وكذب المولى في الثمن أي قدرا أو جنسا أو صفة كقوله أي ككذبه

بالثمن لو احدث أو احوال واحد عليه ثم حط واحد منهما بعض الثمن عن المشتري و (قوله ومحتال) عطف على
 موسى يعني لا عبرة بحملهما فإذن على المصنف أنه كردى (قوله بكل تقدير) أى تقدير كونه حطاً ما
 عالماً أو خاسراً أه كردى ويظهر أن المراد سواء كان البائع فى كلام الروضة لغيره أو للتقدير (قوله أو نه)
 أى المولى بالكسر (الثنى) أى مولى أو وصى له به أه عى (قوله كالخط) أى كالبيع به (قوله حط ذينك)
 أى الموصى به بالثمن والمحتال به (قوله فانه) أى الثمن الذى أسقطه الموصى له به أو المحتال به (قوله فكل من
 التعبيرين منقول) فيه نظر واضح لأن التعبير بالسقوط جامع وأن لم يكن بانها والتعسير بالخط ليس
 بجامع ولا مانع ثم وسيدعز كردى (قوله بعد التولية) الى قوله اذلا معاملة فى النهاية والمغنى الاقوله لان
 الاصل عدم الخط (قوله بعد التولية أو قبلها الخ) حق العبارة قبل التولية أو بعدها الخ فتأمل أه رشدى
 (قوله بعد لزوم أو قبله) أى لكل من البيع والتولية أو لاحدهما كالمظهر وهذا بخلاف فى الاند
 بالشفعة فتهرى أه سم (قوله اختصاص التولية) أى فائدتها (قوله أو جميعه) عطف على قول المتن
 بعض الثمن (قوله ان حط أيضاً) يشمل اطلاقاً ما كان الخط بعد قبض المولى بالكسر جميع الثمن من
 المولى بالغض غير جمع المولى بعد الخط على المولى بقدر ما حط من الثمن كلاً أو بعضاً لا بالخط تبين
 أن لازم التولية ما استقر عليه العقد بعد التولية وأما قبض البائع الثمن من المولى بالكسر ثم دفع اليه
 بعضه أو كله فلا يسقط بسبب ذلك من التولية لأن البيع لا تدخل لعقد البيع الاول فيها حتى
 يسرى منه الى عقد التولية أه عى (قوله والام) أى بان حط الجميع قبل لزوم التولية ولو بعد لزوم
 البيع (قوله لا تلهى من ذى البيع الخ) قال المصيرى حطه تنوع فى الفتاوى أن رجلاً باع ولده داراً بثمن معلوم
 ثم أسقط عنه جميع الثمن قبل التفريق من المجلس فاحمى بها بأنه يصير كمن باع بدين وهو غير صحيح
 فيستقر على ملك الزائد أه وماله هو الواقع لكلام الشئخين أه معنى وشمله فى النهاية وأراد بكلامهما
 ما ذكره قبيل ذلك وهو ما تمسك به لو حط جميع الثمن فى مدة اختيار بطل العقد على الأصح كذا باع بلائى قاله
 الشئخان قبل الاحتكار أه سيدعز (قوله ومن ثم) أى من أجل كونها حادثة ببيع بلائى أه عى
 (قوله لو تقابل) أى العائدان فى التولية كردى وعى (قوله بعد حطه) أى الجميع (قوله بعد لزوم)
 أى لزوم التولية (قوله برجع المشتري) أى المتولى (على البائع) أى المولى بالكسر أه كردى وقصر
 عى المشتري بالمولى بكسر الهمزة والبائع بالبائع الاول والاول هو الظاهر المعين (قوله ليس البائع) أى
 الاول أه عى (قوله وسأبقى فى الاجارة الخ) واعلم أن فيما ذكره هن من قوله وحسنه فلا يطق ذلك
 المتولى حكماً وتقر به على ما قبله نظر واضحاً ولم يظهر لهذا الحكم معنى أن الخط أى الاجارة لا يطق للمتولى
 ولا لتقر به على ما قبله وجهه محض وكان مر تبعه فى شرحه على قوله وسأبقى فى الاجارة فاهرت أصحابنا
 لارادى غيبي عن ذلك المجلس ايراد ذلك عليه أى مر فضرر على جميع ذلك وفاق على أن الوجه خلاف
 ذلك وفى شرح الشارح لا راد عاوداً فقرر تعلم أن الاجارة أى الاجارة كالحط وأن ثلثناه تحريكه وقول الطبرى
 فى المراجعة وسأبقى أه أى ساقى حكمه وهو أنه يحط الزيادة كالحط فى شرحه ولما قال فى الروض فلا كذب
 فكالكذب فى المراجعة قال فى شرحه ما من حيث التولية يصل قول الاصل فقيل كالكذب فى المراجعة
 وقيل يحط قولاً واحداً أه فالتقدير بالخط يدل على أنه لا خيار وهو نظير المراجعة أيضاً كالكذب فى غير
 الثمن مما يأتى فى المراجعة أنه يقتضى التصير فهل يجرى فى التولية وتظهر كلام الشئخين عدم الجريان مر
 وبقى أيضاً الكذب فى التصير يكتفى به كالتولية مر (قوله ووجه رد الخ) أقول فيه نظر واضح
 لأن اشتراك التعبيرين فى دور وذاتك لهما لا ينافى مدعى هذا القول من أوله السقوط لمزمت به شبهة
 دون الخط لونه لثمن فتأمله فانه فى غاية الظهور وفيها الوجه لا لا استقامته (قوله بعد لزوم أو قبله)
 أى لكل من البيع والتولية وألا حدهما كالمظهر وهذا بخلاف فى الاند بالشفعة لانه تهرى (قوله أو
 جميعه محط أيضاً) ومعلوم ان حط جميعه قبل لزوم البيع بطله (قوله وسأبقى فى الاجارة الخ) (قوله

وحديث فلا يطق ذلك المتولي (والاشراك في بعضه) أي المبيع (كانتولي في كنه) (١٢٧) في الاحكام المذكورة (ان من البعض)

كناسة أو بالنصف ولا
كأكثر ترك في بعضه أو شيء
منه لم يصح من الجهل فان
قال في النصف فله الربع
ما لم يقل بنصف الثمن فانه
يكون له النصف وانما ل
على بعض صحيح وان كان
خلاف الأكثر (فلأطلق)
الاشراك كأكثر ترك فيه
(ص) العقد (وكان)
المبيع مناصفة بينهما
لان ذلك هو التبادر من
لفظ الاشراك وكأكثر
بشيء لزيد وعمر ونحوه قال
بربع الثمن مثلاً كان
شريكا بالربع فيما يظهر
أخذاً عما قرئ في أشركت
في نصفه بنصف الثمن بجميع
ان ذكر الثمن في كل بين
المصدر من اللفظ قبله
لاحتماله وان نزل ولم يذكر
هذا المخصص على خلافه
وتوهم فرق بينهما بعد
وقصة كلام الشئيين
وغيرهما أنه لا يشترط ذكر
العقد كمثل ثلثة ورويه
ما من من الجسر جاني في
التولية وهو أوجه من قول
جميع وان اعتدله صاحب
الأقوال بشرط كفي بيع
هذا أو في هذا العقد فعله
أشركت في هذا كناية
(وقبل لا) يصح للعبارة
(و) يصح بيع المراجعة بن
غير كراهة للعموم قوله
تعالى وأحل الله البيع ثم
بيع المساومة أولى منه فانه

ليس كالمضاربة مع انتهائهما سم وأقره ع (قوله وحديث فلا يطق ذلك المبيع) قد يقتضى صحة
التولية بعد الخطأ ولعله غير مراد اه سم (قوله فلا يطق ذلك) أي صحة الاراء عن جميع الاحكام اه
كردي (قوله أي المبيع) الى قوله ثم لو قال في المني الامانة عليه الى قوله وقصة كلام الشئيين في النهاية
(قوله في الاحكام المذكورة) شامل لحكم الخط بتفصيله المذكور ومنه انحطاط الكل اذا وقع الخط بعد
لزوم عقد الاشراك وبه صرح الرضوي وشركه وشامل أيضاً لحكم حقوق تاجيل الثمن بعد الاشراك ولو
بعد حله على ما تقدم فليراجع اه سم فانخصر عبارة المني في جميع مخرج الشرط والاحكام لان
الاشراك قولية في بعض المبيع اه (قوله وانما ل (الخ) عبارة المني واعتراض المصنف في حقه الالف
واللام على بعض وحكم منعه عن الجهور اه (قوله ثم لو قال (الخ) بقى ما لو قال أشركت بالنصف وبيع
الثن هل يصح أم لا فانه نظر والذي يظهر الصحة ويكون شريكاً بالبيع والباقي معنى في ونقل عن بعض
أهل العصر خلافه اه ع (قوله لاحتماله) من اضافة المصدر الى معوله أي لاحتمال اللفظ الذي قبل
ذكر الثمن المراد قوله وان نزل أي كل من المقيس والتيسر عليه (قوله على خلافه) أي خلاف المراد (قوله
فرق بينهما) أي بين ما لو قال ربع الثمن مثلاً وبين قوله أشركت في نصفه (الخ) اه ع (قوله لا يشترط
الخ) معناه اه ع (قوله نشترط كفي بيع هذا المبيع) اعتمدنا النهاية والمني (قوله فعليه) أي فإذا ثبتنا
على ما قاله الجميع اه ع (قوله من غير كراهة) الى قوله في أحد عني في النهاية الاقوله ولا يثبت (قوله
بيع المساومة) هي ان يقول أشترى عياش اه ع عبارة الكردى أي المبيعة العادية بان يطلب كل
الاشترى باح من الآخر مع قطع النظر عن العقد الاول اه (قوله فانه يجمع على حله الخ) يشعر بانه فيقول
بمخر من الآخر يصح به قوله انه رابولعل عدم الكراهة مع القول بالحرم مثلاً دفع القول بالحرم
وليس القول بالحرم مطلقاً مقتضياً الكراهة بل بشرط قولنا قولها اه ع (وذلك) أي بيع
المراجعة (قوله قال فيما نباع) وبعبارة الخ عبارة المني وما روى عن ابن عباس أنه كان ينهي عن ذلك وعن
عكرمة أنه حرم وعن اسحق أن البيع يظلمه حمل على ما ذل بين الثمن اه (قوله لهما) أي بالمانئ
الاشترى اقول للثن (عباشترت) أي أو برأس المال أو بمائتين أو بما قام على أو نحو ذلك ولو ضم الى
صار هنالك ثلثه وقصة تملكها لاول مؤجله صحة الاراء منها ولو في مجلس العقد لانه لا خلاف فيها كان
كالاراء من الثمن بعد لزوم خلافه قبله لان من انجا كثر من العقد فكانه باع بلا من اهو اعان فيما ذكره
هنا من قوله وحديث فلا يطق ذلك المتولي حكاه تقي على ما قبله واضحا لم يظهر لهذا الحكم أعني أن الخطأ
لا يطق التولية ولا تفرق بينه على ما قبله وجهه وكان مر تبعض شرحه على قوله وسيأتي في الاجراء الى قوله
وحديث فلا يطق ذلك المتولي فانما هي أمهان ان لا تدفع عني عن ذلك المجلس باو اد ذلك عليه فصر على جميع
ذلك وواة على ان الوجه خلاف ذلك وفي شرح الشارح لا رادو عما تقرر ويعلم ان الاوجه ان الاراء كالمخطأ
وان قلنا انه تحليل قول الطبري ليس كالمخطأ ضعيف ولو عبر بالسقوط لشغل لو ان الثمن أو بعضه فان
الزركشي بحث انه يسقط عن المتولي كما يسقط بالبراءة على المبيع ورت الكل قبل التولية أو بعد ها وقيل
الزوم لم يصح اه (قوله وحديث فلا يطق ذلك المتولي) قد يقتضى صحة التولية بعد الخطأ ولعله غير مراد
(قوله في الاحكام المذكورة) شامل لحكم الخط بتفصيله المذكور ومنه انحطاط الكل اذا وقع الخط بعد
لزوم عقد الاشراك وصبرنا لوضو شرحه باب المراجعة والخط لكل أو لبعض بعد بيان المراد من
يطلق من اشترى في خلاف نظيره في التولية والاشراك قال القاضي لان ابتناءهما على العقد الاول أقوى من
ابتناء المراجعة الخ اه وسيأتي في شرح قول المصنف اذا قال بعثت بما اشتريت لم يدخل فيسرى الثمن
تفصيل حكم الخط في المراجعة وشامل أيضاً لحكم حقوق تاجيل الثمن بعد الاشراك ولو بعد حله على
ما تقدم فليراجع (قوله ويؤيده ما من من الجسر جاني) قضية ان الهام في قوله المبيع الجبرجاني أو ليطه
جميع على حله وعدم كراهة ذلك قال فيما نباع وبعبارة رضي الله عنهم انه رابو تبعة بعض التابيع وقال بعضهم انه مكره (بان) هي بمعنى

كان (اشترى بما اشترى بقول) مع علمها العالم بها (بعثت بما اشترت)

الذين شأوا بعضهم اربعة كاشفون سبعة مائة وبعثت بمائتين ووربح درهم لكل عشرة أو ورحم يمازده صم
 وكأنه قال بعثتكم مائتين وعشرين ولو جعل الربح من غير خمس المئتين لكانت ثمانية وعشرون (قوله أي بعثته أي
 في المئتين أي بعثته في العرض مع ذكره مائة مائة انتقل السعطي قياس ما تقدم في التولية والاشارة
 اه حلي قول المئتين (وربح درهم) بالجر على العطف والنصب على أنه مفعول معه والرفع بعد اه بجري
 (قوله أي بعثته مائتين) أي صغر يمازده يعني ووربح درهم لكل عشرة كذا يفهم من سم والمغنى وهو
 الظاهر وقضية كلام عس على مر ووجهي الى لفظ عبارة قوله يعني مائتين أي عشرة لا يقال
 قضية هذا التفسير أن ربح العشرة أحد عشر فيكون مجموع الاصل والربح واحد وعشرين لا نقول لا يلزم
 تخريج الفاظ الجمعية على مقتضى القواعد العربية بل ما استعمله العرب من لفظة الجمع يكون جاريا على
 عرفهم وهو هنا جازية ربح درهم لكل عشرة وكان المعنى عام ووربح ما صيرها أحد عشر وسأى الاشارة
 البقية للمطابقة بقول الشارح مر الراحمين هذا القريب كماله اه (قوله فكانه قال الخ) تبرع على
 قوله أي بعثته مائتين (قوله وأروها) أي يمازده اه عس عبارة سم قوله قوله هو ما بين الصائغ
 عبارة شرح العلي بن مبارك وعن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنهما كانا يمانان عن يمين
 يارده وده دوا زده بفتح الدال في الكل ويقولان انه ربح ما عرض انتهى ونهجه عن ذلك المخصوص لا ينافي
 فيهما عن المطلق فقوله وأروها الخ لا ينافي قوله السابق في المطلق ربح ما عرض ذلك قاله سم الخ اه وقال
 الكردى قوله وأروها أي آثر والاربعة دون المساومة اه (قوله واختلافهم) أي الصائبة اه سم
 (قوله كماله) أي في قوله وذلك قال فيه الخ فانه شعر بذلك وفيه أن الذي علم سابق حكم المراجعة على
 الاجمال لا خصوص يمازده الا أن يجب بيان المراد أنه علم اختلافهم فيما بين العلم في اختلافهم في المطلق
 وفيه أن مجرد هذا لا يصلح لتوجيهه الاشارة لهم بانحصار ولعل لهذا رجع الكردى وغيره وأروها الخ
 المراجعة كماله (قوله ولا يصح ذلك) أي لا يصح بيع المراجعة كان الثمن دواهم معناه لان المعانيهنا
 لا تكفي وان كفت في باب البيع والجلوة كلياته فيسئل قول المثل ولا يصدق البائع ويلتزم في أي لا يصح
 في أحد الخ لانه كاذب بخلافه وقال فلم على بكذافانه يصح اه كردى وقوله ويلتزم في الخ لاني آتلف من سم
 عن شرح العلي بن مبارك (قوله غير موزونة) عبارة في ما يأتي غير معلومة الوزن اه سم عبارة للمغنى
 والنهاية قالوا كان الثمن دواهم معناه غير موزونة أو خفيفة متلا معناه غير مكحلة لم يصح البيع مراجعة اه
 (قوله كلياته) أي في شرح قوله فلا وجهه أحدهما بطل على الصبح اه سم (قوله ولا يقول الخ) أي في بيع
 عينيها لمراجعة (قوله ولا يقول اشترى الخ) أي بخلافه الوارغ بلفظ فلم على أو رأس المال لا يجب بيان
 الحال كيصح به عبارة شرح الر وض وهذا أي أحد عيني الخ يختلف بعض عين الصفة فانه لا يجوز بيعه

أي بعثته ولإبداء فهم المثل
 في قوله لم يجمع فيمط كره
 ولا يثبت (وربح درهم لكل
 عشرة) أو فيها أو عليها (أو
 ربحه) بفتح المهملة وهي
 باها أربعة عشرة (باز)
 واحد (ده) فهي يعني
 مائتين فكانه قال بمائة
 وعشرة فيقبله الخاطب
 ان شاء وأروها بالذكر
 لوتوعها بين الصائغين
 انه عنهم واختلافهم في
 حكمها كماله ولا يصح
 ذلك في دواهم معناه غير
 موزونة كلياته بل في أحد
 عينيها اشترىها مائتين
 واحد وقسط الثمن على
 فيهما وقت الشراء

المبيع وقيل ذلك انه على قول الجمع المذكور الذي اعتمد صاحب الاصول فيكون وليسته كتابة فليست
 (قوله يعني مائتين) لان معناه ربح العشرة واحد لكل عشرة واحد ورجل عشرة واحد (قوله لوتوعها
 بين الصائغين أي الله تعالى عنهم الخ) عبارة شرح العلي بن مبارك وعن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم
 أنهما كانا يمانان عن يمين يارده وده دوا زده بفتح الدال في الكل ويقولان انه ربح ما عرض انتهى ونهجه عن ذلك المخصوص لا ينافي
 فيهما عن المطلق فقوله وأروها الخ لا ينافي قوله السابق في المطلق ربح ما عرض ذلك قاله سم الخ اه وقال
 الكردى قوله وأروها أي آثر والاربعة دون المساومة اه (قوله واختلافهم) أي الصائبة اه سم
 (قوله كماله) أي في قوله وذلك قال فيه الخ فانه شعر بذلك وفيه أن الذي علم سابق حكم المراجعة على
 الاجمال لا خصوص يمازده الا أن يجب بيان المراد أنه علم اختلافهم فيما بين العلم في اختلافهم في المطلق
 وفيه أن مجرد هذا لا يصلح لتوجيهه الاشارة لهم بانحصار ولعل لهذا رجع الكردى وغيره وأروها الخ
 المراجعة كماله (قوله ولا يصح ذلك) أي لا يصح بيع المراجعة كان الثمن دواهم معناه لان المعانيهنا
 لا تكفي وان كفت في باب البيع والجلوة كلياته فيسئل قول المثل ولا يصدق البائع ويلتزم في أي لا يصح
 في أحد الخ لانه كاذب بخلافه وقال فلم على بكذافانه يصح اه كردى وقوله ويلتزم في الخ لاني آتلف من سم
 عن شرح العلي بن مبارك (قوله غير موزونة) عبارة في ما يأتي غير معلومة الوزن اه سم عبارة للمغنى
 والنهاية قالوا كان الثمن دواهم معناه غير موزونة أو خفيفة متلا معناه غير مكحلة لم يصح البيع مراجعة اه
 (قوله كلياته) أي في شرح قوله فلا وجهه أحدهما بطل على الصبح اه سم (قوله ولا يقول الخ) أي في بيع
 عينيها لمراجعة (قوله ولا يقول اشترى الخ) أي بخلافه الوارغ بلفظ فلم على أو رأس المال لا يجب بيان
 الحال كيصح به عبارة شرح الر وض وهذا أي أحد عيني الخ يختلف بعض عين الصفة فانه لا يجوز بيعه

ولا يقول اشترت بكذا الا

ان بين الحال ودراهم الرجب حيث أطلق من نقد البلد الغالب وان كان الاصل من غيره (تنبيه) لو قال اشترت به بصرى وبعتته بأحد عشر ولم يقل مرابعة ولا ما يفيد ما لم يكن عقد مرابعة كما قاله القاضي وخزمه في الاوارح حتى لو كتب فلا خيار ولا حاكما بان هذا غير ما ياتي به لان ذلك فيه ما يفيد المرابعة وهو ورجع كذا وبقي قبيل الباب ما ينصر بذلك (و) يصح بيع (المحاطة كعتك) (بما اشترت) (وسط) درهم لكل اوقى او عن اوقى كل عشرة اوسط (دهازده) المراد من هذا التركيب ان الاحد عشر تصير عشرة (و) من ثم رجب على كل احدى عشر واحد لان الرجب خرم من احدى عشر كماله فليكن الخط كذلك (وقيل) يصح (من كل عشرة) واحد كل رجب على كل عشرة واحد فان كان الثمن مائة او مائة عشرة عاد على الاول التسعين وعشرة أجزاء من احدى عشر جزء من درهم او مائة وعلى الثاني لتسعين او تسعة وتسعين ولو قال من كل عشرة تعين هذا الثاني (واذا قال بعتك بما اشترت) به او بشئ من اوقى ما (ليدخل في مسمى الثمن) وهو ما استقر عليه المتقدم

نلفظا الشراء ولا القيام الا ان بين الحال وقد بسط الشارح في شرح العباب الكلام على الفرق بين المستلتم بما منه ما يسميه ورجع الفرق انه في البيع بقاء على أو رأس المال بغيره حالين جزء العين الواحد بين احدى العينين واما البيع بما اشترت ففهما في كل حد سواء ووجه ذلك بان الثمن يتوزع على قيمتي العينين لاختلافهما المؤدى للفظ الى جهة كل على انفراد وانه لا تنقص قيمتهما بالتقصين فلما انظر هذا التوزيع الذي لا يؤدي الى تنقص بيع احدهما بقسطها بقاء على أو رأس المال على أجزاء العين الواحد لان أجزاءها تنقص بالتقصين فلم يجره ان توزعها وبيع البعض من غير ذكر كل الثمن بقاء على ولا يغيرها اه وقد استثنى في العباب من العين الواحد ما تلي كالخطة وقسم وشرحه في هاتين المسئلتين وما يتعلق بهما ما يتعين الوقوف عليه والله اعلم اه سمى بخلف (قوله) الا ان بين الحال) معناه ان يقول اشترت بضع غيره وقسط الثمن على قيمتهما وكان قسطه كذا اه كروى (قوله) ودراهم الرجب الى قوله وهذا في النهاية (قوله) حيث أطلقت فان عين من غير مزار اه سم (قوله) لو قال (الح) أي كذا (قوله) يمكن عقد مرابعة بل بعد مساومة وهو صحيح وان حرم عليه الكذب اه عش (قوله) حتى لو كذب (الح) فترجع على قوله لم يكن عقد مرابعة (قوله) فلا خيار (الح) أي المشتري وهذا يقع في مصرنا كثيرا اه عش (قوله) كذا (الح) أي في شرح ولا يصح سماع يتيته (قوله) وهذا أي ما قلناه من القاضي هنا (قوله) غير ما ياتي (الح) أي في شرح ولا خيار للمشتري (قوله) عنه أي عن القاضي اه كروى (قوله) لان ذلك أي ما ياتي (قوله) ذلك أي بالغاير وقول المتن (والمحاطة) ويقال لها الواقعة والخاسرة وتمهيد معنى قول المتن (كعبت) أي كقول من ذكر تفسيره ما عاين بالثمن بعتك (بما اشترت) أي عتله أو رأس المال أو بما قام على أو فقول ذلك اه معنى قول المتن (وسط) بالنسبة الى عس حط وهو متعين هنا ولا يصح الجرا اه جعل على النهاية (قوله) وسط درهم) الى قوله اما الحط في النهاية الاقوله أو يمتد الى قوله بخلاف ما مر في المنفى الاما ذكر (قوله) ومن ثم أي من أجل ان المراد ذلك (قوله) ان الرجب (الح) أي في مراعاة الاحد عشر نهاية ومعنى (قوله) على الاول) أي الرجب (قوله) لتسعين (الح) أي فيما اذا كان الثمن مائة (قوله) او مائة أي اذا كان الثمن مائة وعشرة (قوله) وعلى الثاني أي المروج (قوله) ولو قال من كل عشرة تعين هذا الثاني) أي يحط من كل عشرة واحد لان من تقتضى اخراج واحد بخلاف الاقام وفي وعلى والاوجه في نظيره من المرابعة أي وهي قوله ورجع درهم من كل عشرة كما قد تضمننا الشهاب الرمي القصص على ما يلزم على عدم الرجب من الغاء قوله ورجع درهم وتكون جيبته من قتل علل او بمعنى في اوقى بقرينة قوله ورجع درهم سم ونهاية ومعنى (قوله) او بشئ أي في البيع (قوله) ما استقر عليه العقد) بمفهومه ان هذا لخاص بخيار المجلس والشرط دون خيار العيب وهو ظاهر اه عش (قوله) ما قلناه أي الثمن (قوله) قبله أي قبل الرجم عبارة المنفى من الخيار اه

على الصحيح (قوله) ولا يقول اشترت بكذا الا ان بين الحال) أي بخلافه لو باع بلفظ قام على أو رأس المال لا يجب بيان الحال كما يصح به عبارة شرح الروض وهذا بخلاف بعض عن الصنفه فانه لا يجوز بيع بلفظ الشراء ولا القيام الا ان بين الحال كما ينفى شرح الروض وقد بسط الشارح في شرح العباب الكلام على الفرق بين المستلتم بما منه ما يسميه ورجع الفرق انه في البيع بقاء على أو رأس المال بغيره حالين جزء العين الواحد وبين احدى العينين واما البيع بما اشترت ففهما في كل حد سواء ووجه ذلك بان الثمن يتوزع على قيمتي العينين لاختلافهما المؤدى للفظ الى جهة كل على انفراد وانه لا تنقص قيمتهما بالتقصين فلما انظر هذا التوزيع الذي لا يؤدي الى تنقص بيع احدهما بقسطها بقاء على أو رأس المال على أجزاء العين الواحد لان أجزاءها تنقص بالتقصين فلم يجره ان توزعها وبيع البعض من غير ذكر كل الثمن بقاء على ولا يغيرها اه وقد استثنى في العباب من العين الواحد ما تلي كالخطة وقسم وشرحه في هاتين المسئلتين وما يتعلق بهما ما يتعين الوقوف عليه والله اعلم (قوله) حيث أطلقت فان عين من غير مزار اه

(قوله) ولو قال من كل عشرة تعين هذا الثاني) الاوجه كما قلناه خبنا الشهاب الرمي

(قوله ونقص) قال المحل في من خيار المجلس أو الشرط له ع (قوله ذلك) أي ما لم يجه الخ (قوله لان
 العقد الخ) أي الأول وهو تعيلس للمتن (قوله إلا بذلك) إشارة إلى المتن اه كردى (قوله أما الخط الخ)
 حاصله أن أحد البعض كان يعدل في العقد الأول فإن كان العقد الثاني بلفظ الشراء يتعقد المرابحة
 لكن لا يعلق الخط المشتري وإن كان با. ط القيام فلا يتعقد عقد المرابحة إلا إذا أسقط الخطوط وأضر
 بالباقي اه كردى عبارة المغنى ولو خط جميع الثمن في مدة التحجير بطل العقد كولو بلاش أن أما إذا وقع
 الخط يعدل في العقد فإن كان يعدل المرابحة لم يتعقد الخط في المشتري وإن كان قبلها فخط الكل لم يخرجه
 بقوله على ويجوز بلفظ اشتري يتوان خط البعض يجوز بلفظ القيام إلا بعد إسقاط الخطوط وبعبارة
 غش والحاصل أن الخط أي البعض لا يعلق في المرابحة إلا إذا خط قبل عقد المرابحة بلفظ القيام وأخبر
 بالباقي اه (قوله بل مع الشراء) أي بل يصح البيع مرابحة بلفظ الشراء بعد خط الكل الكائن بعد
 الزم أي أو يعلق الخط أخذاً عما تقدم في نظيره مع خط البعض وإن لم يضره لغيره منه إذا لافرق
 اه سيعبر (قوله ولا يعلق خط) أي لا يعلق المشتري خط البعض ولا الكل (قوله بعد عقد المرابحة) أي
 وإن لم يلزم اه وشدى عبارة سم وما ذكر من التفاصيل قبل هذا فهي قبل عقد المرابحة ككلها ظاهر
 اه (قوله بخلاف ما) أي التولية لاشر لا سم وكردى (قوله لان ابتناهما) أي التولية لاشر لا سم
 سم (قوله أدبنا الخ) أو صل أو بما هو على اه نهاية (قوله أو بما هو زنة) كذا في النهاية أي أعطته
 اه كردى قول المتن (دخل مع غنما) الكيال الخ) ومحل دخول الزم من ذكر إذا لم يزل المولى أو أدها اه
 نهاية عبارة الأعيان قال أي الأذى ثم ما ذكرنا من حصول الحر الكيال وغيره ظاهر إذا التزموا وأدها أما
 إذا التزم ولم يغرر بعد فلم يصر حوافيه بشئ لكن التولى فرض الكلام فيما إذا التزم والشئ أو لم يضره
 فيما إذا اتفق والمحل الراد التمثيل لا التقيد بما أي انتهى أي لا يترام كلف وإن لم يغرر من أن نفسه
 مشغولة اه (قوله لحره حال الخ) ومثله لحره وصا اشتراء منضو بأو أبقا وقد امن اشترياً ما يبا
 جنابه أو جبا لقرود اه نهاية (قوله حال) أي قوله ولو وزن في النهاية الأقوه بأن يلزم المشتري
 بذلك فيسمن براه وقوله ولز كمن هنلا يصح فلحذر (قوله حال وثمان) أي البيع (قوله ان اشتراه
 مريضاً) فضنته أنه لو طرأ المرض بعد الشراء قبل القبض أنها لا تدخل وقضت بغيره لا تخارص حدث
 عنده أنها غشخل والاقرب الخول فليراجع (قوله وعين بالثمن الخ) أي صور الكيال واللال
 في المتن بكونهما للثمن (قوله لحره ذلك) أي المذكور من الكيال واللال اه كردى (قوله وقضوه)
 أي كالوزان (قوله على الموفى الخ) * (فرع) * الفلاة على البائع فلو شرط على المشتري فسد العقد
 ومن ذلك قوله بعنك بعشر نسلاً فيقول اشترى ثلثان مع. في قوله سالما أن الفلاة على مكيون العقد
 فاسداً كذا تحرر وأقره مر واعتدوا بوجوبه بان فاسم على شرح المنهج اه ع زان البصري وسأيت
 ذكر المستثنى في آخر الضمان نقلاً عن المغنى والنهاية بتفصيل واختلاف بين السبكو والأزرى فليراجع
 ثم ما عيل كمنه أن الأولى بالاعتماد قول السبكو من الصفه عند العلم بقدرها أو الفساد عند الجهل اه
 (قوله وصو رالخ) أي قول المصنف أجرة الكال الخ في البيع أي يخلص وفي الثمن بعنى قد تحب أجرة
 الكال واللال في البيع على المشتري بأن يلزم المشتري من الإلزام (بذلك) أي المذكور من أجرة الكال
 واللال (فيه) أي في البيع (من راء) أي الحاكم الذي يرى أن أجرة الكال واللال في البيع على المشتري
 (قوله أو يقول اشترى بكذا ودرهم دالة) عبارة النهاية أو يلزم المشتري أجرة دالة البيع معبئة اه وبعبارة

من زيادة ونقص وكذا يعتبر
 ذلك لو باع بلفظ القيام لان
 العقد لم يقع الا بذلك أما
 الخط بعد الزم لم يعلق مع
 الشراء لا يعلق مع نحو
 القيام بخير بالباقي أو للكل
 فلا يتعقد بيعه مع اجتماع
 القيام فلم يقع عليه بشئ
 بل مع الشراء ولا يعلق خط
 بعد عقد المرابحة بخلاف
 ما صر لان ابتناهما معاً على
 العقد الأول أقوى إذا
 يقبلان الزيادة بخلافها
 (ولو قال) بعنك (بما قام)
 أو ثبت (على) أو بما هو زنة
 فهو اناز فيه الأذى
 بان المتبادر منه الثمن فقط
 (دخل مع غنما) حال
 وضمان وتطين دار وطلب
 ان اشتراه مريضاً (واللال)
 الثمن المكيل (واللال)
 للثمن المنادى علماً إلى أن
 اشترى به المبيع وعبرت
 بالثمن لان أجرة ذلك ونحوه
 صلي الموفى وهو في البيع
 البائع وفي الثمن المشتري
 وصور أيضاً في البيع بان
 يلزم المشتري بذلك فمن
 يراه أو يقول اشترى بكذا
 ودرهم دالة

في نظيره من المرابحة أي وهو قوله ورجع درهم من كل عشرة الصنع الخ لما يلزم على عدم الرجوع من الغاء
 قوله ورجع درهم وتكون حينئذ من التعليل أو بمعنى في أو على بشر بنقوله ورجع درهم مر (قوله ولا يعلق
 خط بعد عقد المرابحة) وما ذكره من التفاصيل قبل هذا فهي قبل عقد المرابحة ككلها ظاهر (قوله بخلاف
 ما) شامل لتولية لاشر لا سم به التنقيف ابتناهما (قوله أو يقول اشترى بكذا ودرهم دالة

الايهاب وما اذا قال اشترت بكذا وادروهم أجرة الكمال وهو مراد المتولى بقوله أو يلزم المشتري مؤنة كبل المبيع اه قال ع ش أي كان يقول اشترت بكذا وادروهم كماله اه وقال الرشدي وهو مراد التزام مؤنة الكبل أن يقول اشترت بكذا وادروهم كماله اه قاله الأذري وقوله أو يلزم المشتري أجرة فلا المبيع معنفذ الاوافق ما سألته آخر الضمان من ترجيح ما قاله الأذري هناك من طلاق البيع التزام الفلانة مطلقا سواء كانت معلومة أو مجهولة اه كلام الرشدي وقد دنا من السدعي الأول بالاعتقاد قول السبكي من التفصيل خلافا لقول الز كشي من البطلان مطلقا وهو بقوله أو يقول اشترت بكذا وادروهم دلالة صريح في صحة البيع بهذه الصفة فليأتمل فان صور مجاباتي فيما اذا جعل الفلانة عن البائع فليأخذور لان الثمن هو كذا فقط وجهه وادروهم دلالة ذكر تلافاذا متحملة حتى يدخله فيما قام عليه ثم آيت آخر الضمان لم يمش التحفة ما يقتضي محضها ذكر الاول فليأتمل اه (قوله مثلا) أي كدرهم كبل (قوله أو جدد الخ) عبارة النهاية والمغني أو يتردد أي المشتري في محضها كماله البائع فليأتمل من يكله فانما يرجع عليه ان ظهر نقص اه (قوله أو يخرج) و (قوله القسمة) معطوفان على قوله ليرجع اه كردي (قوله أو يخرج) يتأمل اه سم لعل وجه التأمل أن هذا متعلق بالعقد الثاني والكلام هنا فيما يتعلق بالعقد الاول عبارة النهاية أو بشر به خرافا ثم يكله ليعرف قدره أو بشرت مع غيره صرته ثم يقتسمها كذا فاعرف الكمال عليها اه وبعبارة المغني وهو بان الاستاذ انما بان يكون اشتراؤه خرافا كماله باعرا ليعرف قدره قال الأذري وفيه توقف وأقرب منه أن بشرت مع غيره صرته ثم يقتسمها كذا فاعرف الكمال عليها اه وقال السبكي البصري قوله أو يخرج عن كراهته هذا لظاهره أن الكبل حشد قبل مباشر فالعقد حق يخرج عن الكراهة فلهذا غير صور بان الاستاذ المنقولة في المغني اه وفيه توقف (قوله ولو وزن) أي أدى (أحدهما) أي البائع والمشتري اه كردي (قوله عالم يظن وجوها على ما الخ) ومثل ذلك ما يقع في قري مصرنا كثرهم أنخذ من بردز وبع انتته مشلا من الزوج غير المهر ويسمونه بالسكة وسبق الشارح مر في آخر باب الضمان ما يقتضي البطلان تغلف من الأذري ثم قال وهو كماله اه ع ش (قوله ما تحمله الخ) أي تحمله المشتري من بائنه وان وجهه على البائع نحو أجرة الكمال وتحمله عنه المشتري اه كردي (قوله الان ذكره) أي بان يقول اشترت بكذا وتحمله عنه كذا ثم يقول بعني بما قام على اه كردي (قوله وكذا الخ) أي مثل ما تحمله المشتري عن بائنه في عدم الفحول الا اذا ذكر ما تبرع به المشتري وقال السدعي قوله وكذا ما تبرع به ببني الان ذكره نظير ما تقرر فيما قبله لان ما تحمله عن بائنه تبرع على البائع اه (قوله من غير استجاره) أي ولا يحمله عليه (قوله إلا في) أي في الاسارة (قوله فاه الأذري) أي قوله وكذا ما تبرع به الخ أقروه الشارح في الايعاء ونقل الجعري عن شعبة اعتماد (قوله بان هذا) أي الاصطلاح المذكور (معناد) أي فالمشتري موطن نفسه عليه (قوله فلاخذ بعقبه) أي لاخذ بعقب المشتري في الاعطال أي في سكوته عن ذكر موبانه (قوله ويؤيده) أي الاعتراض (قوله دخول المكس) يفرق بين المكس حيث يدخل وبين ما استرجعه المصنوب سباني انه لا يدخل بان المكس معتادا ليدنه عاقبة فالمشتري موطن نفسه عليه كالبايع اه سم (قوله الزفاء) يقال الزفاء بالذ لا ثم خروصه بعضه البعض (قوله من الزاء) أولها الخارص اه ع ش (قوله ركز الادوية) أي قوله ورجع كذا في النهاية (قوله ونحوهما) أي كالصاوين في القصار اه مغني (قوله كالعلف النسيين) أي وان لم يحصل لها النسيان يعلب وع ش (قوله وعلف) أي أجريه ومثل أجرة العلف أجرة تحمله للادوية بكل ما يحتاج اليه كشي وكشي بل وغيرهما والمراد أجرة العلف والخدمة المعتادين لاصلاح الخواتم اأما الذي يادعي ذلك التي تقبل لتتميز يادعي على الاعتقاد قد دخل كالعلف مثلا) في عدس و أجرة الكبل وما اذا قال اشترت بكذا وادروهم أجرة الكبل وهو مراد المتولى بقوله أو يلزم المشتري مؤنة كبل المبيع اه (قوله أو يخرج) يتأمل وقوله أو القسمة أي اذا تعقد المشتري (قوله ويؤيده دخول المكس الخ) يفرق بين دخول المكس وما استرجعه المصنوب كبلان بان المكس

مثلا أو جدد نحو كبله ليرجع بقية موبان ان هذا لا يقصد للاشتر باع مردود بانه كالحارث والزر كشي هنا ما لا يصح فليأخذور أو يخرج عن كراهته عيه خرافا أو للقسمة ليخرج كل في حصة ولو وزن أحدهما دلالة ليست عليه كان تبرعا ما لم يظن وجوها عليه فيما يظن فيئذ يرجع بها على البائع وهو يرجع على من هي عليه ولا يدخل ما تحمله عن بائنه الان ذكره وكذا ما تبرع به كان أعطاه لمعروف بالعمل من غير استجاره ولا اجابا كماله بناء على الاصح الا أن انه لا شيء له قاله الأذري واعترض بان هذا معناد معلوم لكل أحد فلا خدعة فيؤيده دخول المكس الا ان يفرق بانه مجبور على المكس دون ذلك (والخارص والقصار والزفاء) بالذ (والصباغ) كل من الاربعة لمبيع (ونسيمة الصبغ) اه وكذا الادوية والطين ونحوهما (وسائر المؤن المرسدة للاشتر باع) أي طلب الرج كالعلف النسيين بخلاف ما قصد به بقا عهده فقط كبقية موبان وعلف

لغير تشمين وأخره طيب وقبحه داخل من حلف عند قوله عايناه وما يستر جميع المبيع به أن غضب أو أبق أو فوض أو عقابا لما استوفاه من
 زوئد المبيع ومعنى دخول ذلك أنه (٢٢٢) يضمه لثمنه وقبحه بقوله عايناه ثم يقول عايناه على وجه كذا كما يفيد قوله إلا أن يعجل
 منه وما قام به ومرا لا كشفه

أشبهها اه عش (قوله لغير تشمين) راجع الثلاثة جعل (قوله حدث عنه) أي بعد قوله على ما سطر
 (قوله وأخره طيب الخ) عطف على تنقذه كذا قوله وقد عايناه أي ما حدث عنه من قوله وما يستر جميع به
 معطوفان عليه ويحتمل أنهما معطوفان على قوله ما قصد الخ (قوله أن غضب أو أبق) أي عنده اه عش
 (قوله أو فوضه) أي ما قصده البقاء (قوله ما سطر قال الخ) أي ما استحق استغناءه من حدث لا يقلد لا يحصل
 منه فواؤدوم ذلك لا يدخل من شئ اه عش (قوله أنه يضمه لثمن الخ) أي وليس المراد أنه يعلق ذلك
 تدخل جميع هذه الأشباه مع الجهل بها اه نهاية (قوله ومرا لا كشفه) أي في شرح قال العالم بالثمن (قوله
 فان قلت) أي قوله هذا التام ينص في النهاية (قوله هذا) أي سطر الزاد وتو زجها فمما لا يستر الخ (قوله وما
 أشقته) عطف على ما قام على (قوله ورجعه يازده) أي أرحط يازده (قوله صرح) وقفا قاله في النهاية والمغنى
 (قوله عايناه عشرين) وهذا في المراجعة أي وما تواترنا وسعدنا من درهم أو تسعة أحرار من أحد عشر حرا
 من درهم في المراجعة قول المتن (لو قصر بنفسه الخ) وعلى غلامه كعمله اهغنى (قوله أو طرين) أي قول المتن
 ولصدق في النهاية والمغنى (قوله أو صبح) واضح أخذ من صنع المتن أن عمله في الأجرة لأق من الطين
 والصبح اه سيدع عبارة المغنى ولو ضيقه بنفسه حسب قوله الصبح فقط لأنه عن ومثله عن الصاوري في
 القصار اه (قوله يجعل يستحق منقته) عبارة للعيب كالرض في ما يدخل وأوجه في المتاع وفيما لا يدخل
 وبته أي ولا أحرقتة قال الشارح في شرحه المملوك له أو للعار واستأجره فانظر المراد بيت المتاع هل هو
 الذي استخرجه اه سم أقول ثم عبارة عش قوله يستحق منقته لا تنافي بين هذا ولوقوله هو أو لأى فيما
 يدخل كجركا لمكان لان ذلك فيما إذا كثر المراجعة لضعفه فهو هذا فيما إذا كان مستغناه قبل الشراء ووضعه
 فيه اه ويظهر عدم الشكول أيضا فما إذا استحق منقته بعد الشراء ففي الأجرة لا في الرض وضعه فيه
 وضعه فيه راجع (قوله لم يتم) أي ما ذكر (عليه) أي المشتري وانما علم عليه رايته اه نهاية ومعنى (قوله
 وطريقه) أي طريق إدخال أحرار كرم من عمله وحمله واطوع به غيره (قوله أن يقول الخ) عبارة
 النهاية والمغنى أن يقول بعه كذا وأوجه على أو يبنى أو فعل المتوعد عنى وهي كذا ورجع كذا اه (قوله
 ويضمه) أي الأجر (قوله أي المتبايعان) أي تولية أو شرا كالواضحة والمراد بعه على أي يجرى (قوله فلا
 تنفى هنا) أي في المراجعة وكذا في التولية والاشراك والمطاعة (قوله لعدم نافي المبيع الخ) هذا مسلم إذا ضبط
 المراجعة بالمال له أما إذا ضبطه بنفس الجسه كيمثل من هذا القوام المشاهدة و زاد قدرهم مراعاة فلا إذا
 الأصل معلوم بالمشاهدة والرجح بالقدار وهو كونه درهم أو واحد أو الجهل بقدر الأصل هنا غير مانع من العلم
 بالرجح وتقدم درهم الراجح عند الإطلاق من غالب دراهم البلد فراجع اه سم (قوله نسل) أي أو
 خطه فلا معينة غير مكيلة نهاية ومعنى (قوله مراعاة) ويظهر وأيضاً تقول المتن (ولصدق الخ) المراد أنه
 يجب الاختيار بالمو والمذكورة وان يصدق في ذلك الاختيار عبارة الأرشاد وشرحها لشارح وغيره البائع
 قبل التولية والاشراك والمبيع مراعاة عما طبعه أي عما استقر به أو بما قام المبيع عليه صدقوا جوبا
 مع اختلاف منه عايناه ثم شري موطن نفسه على موكد البائع (قوله أو يجعله يحصل الخ) عبارة للعيب
 كالرض في ما يدخل وأوجه في المتاع وفيما لا يدخل وبته أي ولا أحرقتة قال الشارح في شرحه المملوك
 له أو للعار أو المستأجر اه فانظر المراد بيت المتاع هل هو الذي استخرجه بقصد (قوله لعدم نافي المبيع
 مراعاة الجهل بقدرها) هذا مسلم إذا ضبط المراجعة بالمال له أما إذا ضبطه بنفس الجسه كيمثل من هذا
 القوام المشاهدة و زاد قدرهم مراعاة فلا إذا اصل معلوم بالمشاهدة والرجح بالقدار وهو كونه درهم أو واحد
 فالجهل بقدر الأصل هنا غير مانع من العلم بالرجح وتقدم درهم الراجح عند الإطلاق من غالب دراهم البلد
 فلا يرجع (قول المصنف وليصدق البائع الخ) المراد أنه يجب الاختيار بالمو والمذكورة وان يصدق في

بعله وقيل القبول فقياسه
 صحة بعه كذا قام على وهو
 كذا فان قلت إذا شرطوا أنه
 لا بد من تعيين ما قام عليه
 فما قلته قولهم مع ذلك
 يدخل كذا الا كذا قلت
 فائدة لو أشرى ما قام عليه
 بعشر ثم تبين أنه في مقابلة
 فلا يدخل وخسده أوجه
 ما يدخل حطت الزادة
 ورجعها كالتي هذا ان لم
 ينص على دخول مالا
 يدخل ولا كبعث ما قام
 على وهو كذا وما أنفقت
 عليه وهو كذا لم يطالب
 لوضعه لثمن أو ما قام به
 أجنبيا عن العبد بالكية
 ثم باعه مراعاة وأحاطة
 كثر يته بجانته وقد بعه
 عايناه ورجع يازده صرح
 وكذا بانه عايناه عشرين
 ولو قصر بنفسه أو كذا أو
 طرين أو صبح أو
 جعله يجعل يستحق منقته
 أو طوع أو خص به لم تدخل
 أجرته مع الثمن في قوله
 بما قام على لأنه لا وجه
 وما طوع به غيره لم يتم عليه
 وطريقه أن يقول لي أو
 للمترع لي على أو جعل
 أوجه كذا يضمه لثمن
 (وليعل) أي المتبايعان
 وجوبا (أخذه) أي المبيع
 قدروا وصغنى بعتعا
 اشترت (أو ما قام به في)

بما قام على (فلا وجه لأحد مما قيل) المبيع (على الصبح) خرج بقدر أوصفها بما تنقلنا في ههنا مشاهدة دراهم
 مثلا معينة غير معلومة الزن وان كفت في بقوله المبيع والأجر لعدم نافي المبيع مراعاة الجهل بقدرها أو مستغناه (ولصدق البائع) مراعاة

ويخبر صدقاً بغير خديم إلى أن قال ولا يخبر صدقاً فيما ذكر بأن كذب أو ترك الأخبار واحدهما خبير على الفور فيما يظهر المشتري مراعاة بين القسح والامضاء ولم يحط شي من الثمن أن أخبار انتهت أم يحذف عبارة البصري فهو ليس صدق البائع الخ ينبغي أن يقول ليس صدق البائع بما قلهم طبعاً بمراجعة أو بما حاطوا بدونهما فلا يظهر وجه اشتراطهما في الصيغة لذلك كونهما وجوباً للصيق فهما إذا لم يكونا بالصيغة المذكورة كصفتين يكذوران مع كذا أو حاطا كذا أو قوله بما قلهم عليه أي أو بما اشتريت وسبق عن القلوب والحلي أن وجوب الأخبار بالمرور المذكور وانما هو إذا لم يكن المشتري عالماً بها ولا للاطلاع على الأخبار بها اهـ وفيه كلام المصنف مع الشرح أيضاً (قوله وجوباً) أي صدقاً واجباً (قوله لأن كتمه) أي كتم ما يختلف به الغرض (قوله حاشد) أي حين أذبح مراعاة أو بما حاط (قوله استقر عليه العقد) أي عند لزومه (قوله أو قلهم الخ) ظاهره العطف على قوله استقر الخ وفيه ما لا يخفى وعبارة المنهج والمغنى والنهاية أو ما قلهم الخ عطف على الثمن ولعل ما سقطت هنا من قول الناصب قال عرض قوله مر أو ما قلهم بالمبيع ويكتفي فيها بقلهم عليه التمسك في جواز الأخبار أن كل من أهل الخبر يقول ما سقاه أو لا يسال عدلين بقوله أو واحد على ما ذكره بعضهم فإن تنازعنا على البائع والمشتري في مقدار القمات التي أخبرهم فلا بد من عدلين وفي شرح الروض ما وقع من اعتماد ذكره بعضهم من كفاية عدل واحد اهـ وسد كر من الاغياض ما وافقه أي شرح الروض (قوله عند الاختيار) أي بالثمن أو بما قلهم به المبيع عليه والظرف متعلق بقول المتن وليس صدق فكان الأولى بتقديم قوله في كل ما يختلف الخ (قوله وصفته) عطف على قدر الثمن أي صفة الثمن عبارة العباد شرحه للشرح ويجب أن يصدق في صفة الثمن من نحو صحة وتكسر وتلوص وغش وسائر الصفات التي يختلف فيها الغرض إن باع مقام على واللام يجب ذلك لمر أن الربح من نقد البلد الغالب واللام من جنس الثمن اهـ (قوله ظاهره) غير ظاهره لاحتمال قطعه على قدر الثمن لا على الثمن اهـ سم (قوله والثاني) أي وجوب ذكر أصل الاجل (قوله والاول) أي وجوب ذكر قدر الاجل (قوله أطلق اشتراطاً لا بد من) اعتمدته والنهاية والمغنى فقلاً أي أصله أو قدره مطلقاً إذا لاجل بقله بقله من الثمن وان ذهب إلى تركه أي أن يحصل وجوب ذكره إذا كان من خارج المتعاقدين مثله اهـ قال عرض قوله مر أو قدره أي بمعنى الواو وعمل اشتراط ذكر القدر إذا لم يكن ثم عرف ولا كفي بصل الاجل ويحمل على المتعارف اهـ مع ما عسى وقد خالفه الشارح مر بقوله مطلقاً الخ أن أو بد بالاطلاق أنه لا فرق بين أن يكون ثم عرف يحمل عليه أولاً ولكن هذا لا يتعين في كلام الشارح مر بل الظاهر من قوله مر وإن ذهب الزركشي الخ أن معنى الإطلاق عدم الفرق بين كون الاجل زائداً على المعتاد وعدم زيادته وهو لا ينافي الصحة إذا

ذلك الأخبار وفي الروض فرع الثمن ما استقر على العقد فلهذا إذا ذو النقص من قبل لزوم ما حاط به من ومما باع باعاً غير اشتريتم يلزم ما حاط أو بلفظ قلهم على أخير بالباقي فإن انقطع الحكم لم يتقدم به بمراجعة بلفظ قلهم على أو برأس المال بل باعاً يترابط لكل أو البعض بعد جوبان المرجح بل يعلق أي يتخلف في التولية والاشراك انتهى فانتظر حيث لا يعلق الخط المشتري هل يلزم البائع الأخبار به باع عنه أو لآلته لا فائدة فيه وفيه نظر وقد قيل قوله أخير بالباقي دون أن يقول كرضو والحال على عدم الزوم وعبارة الزاد شرحه للشرح ويغير البائع قبل التولية والاشراك والمبيع مراعاة بما حاطه أي بما اشترى به أو بما قلهم المبيع عليه صدقاً وجوباً ويخبره دقاً يجب تقديمه بعينيات عنيد وغبن أن غبن في الشراء وأجل إلى أن قال ولا يخبر صدقاً فيما ذكر بأن كذب أو ترك الأخبار واحدهما خبير على الفور فيما يظهر المشتري مراعاة بين القسح والامضاء ولم يحط شي من الثمن أن أخبار انتهت أم يحذف أو حاطوا بدونهما فلا يظهر وجه اشتراطهما في الصيغة لذلك كونهما وجوباً للصيق فهما إذا لم يكونا بالصيغة المذكورة كصفتين يكذوران مع كذا أو حاطا كذا أو قوله بما قلهم عليه أي أو بما اشتريت وسبق عن القلوب والحلي أن وجوب الأخبار بالمرور المذكور وانما هو إذا لم يكن المشتري عالماً بها ولا للاطلاع على الأخبار بها اهـ وفيه كلام المصنف مع الشرح أيضاً (قوله وجوباً) أي صدقاً واجباً (قوله لأن كتمه) أي كتم ما يختلف به الغرض (قوله حاشد) أي حين أذبح مراعاة أو بما حاط (قوله استقر عليه العقد) أي عند لزومه (قوله أو قلهم الخ) ظاهره العطف على قوله استقر الخ وفيه ما لا يخفى وعبارة المنهج والمغنى والنهاية أو ما قلهم الخ عطف على الثمن ولعل ما سقطت هنا من قول الناصب قال عرض قوله مر أو ما قلهم بالمبيع ويكتفي فيها بقلهم عليه التمسك في جواز الأخبار أن كل من أهل الخبر يقول ما سقاه أو لا يسال عدلين بقوله أو واحد على ما ذكره بعضهم فإن تنازعنا على البائع والمشتري في مقدار القمات التي أخبرهم فلا بد من عدلين وفي شرح الروض ما وقع من اعتماد ذكره بعضهم من كفاية عدل واحد اهـ وسد كر من الاغياض ما وافقه أي شرح الروض (قوله عند الاختيار) أي بالثمن أو بما قلهم به المبيع عليه والظرف متعلق بقول المتن وليس صدق فكان الأولى بتقديم قوله في كل ما يختلف الخ (قوله وصفته) عطف على قدر الثمن أي صفة الثمن عبارة العباد شرحه للشرح ويجب أن يصدق في صفة الثمن من نحو صحة وتكسر وتلوص وغش وسائر الصفات التي يختلف فيها الغرض إن باع مقام على واللام يجب ذلك لمر أن الربح من نقد البلد الغالب واللام من جنس الثمن اهـ (قوله ظاهره) غير ظاهره لاحتمال قطعه على قدر الثمن لا على الثمن اهـ سم (قوله والثاني) أي وجوب ذكر أصل الاجل (قوله والاول) أي وجوب ذكر قدر الاجل (قوله أطلق اشتراطاً لا بد من) اعتمدته والنهاية والمغنى فقلاً أي أصله أو قدره مطلقاً إذا لاجل بقله بقله من الثمن وان ذهب إلى تركه أي أن يحصل وجوب ذكره إذا كان من خارج المتعاقدين مثله اهـ قال عرض قوله مر أو قدره أي بمعنى الواو وعمل اشتراط ذكر القدر إذا لم يكن ثم عرف ولا كفي بصل الاجل ويحمل على المتعارف اهـ مع ما عسى وقد خالفه الشارح مر بقوله مطلقاً الخ أن أو بد بالاطلاق أنه لا فرق بين أن يكون ثم عرف يحمل عليه أولاً ولكن هذا لا يتعين في كلام الشارح مر بل الظاهر من قوله مر وإن ذهب الزركشي الخ أن معنى الإطلاق عدم الفرق بين كون الاجل زائداً على المعتاد وعدم زيادته وهو لا ينافي الصحة إذا

وبما حاط وجوباً (في) كل ما يختلف الغرض به لأن كتمه حاشد غش وخديعة نحو (قدر الثمن) الذي استقر عليه العقد أو قلهم المبيع عليه عند الاختيار وصفته إن تفاوتت (والاجل) ظاهره أنه لا بد من ذكر قدره كاصلة والثاني واضح والاول أطلق اشتراطاً لا بد من اشتراطه الأدنى وقيد الزركشي بما اذا زاد على المتعارف أي، اولم يكن هناك متعارف أو تعدد المتعارف ولا أغياض فيما يظهر

كان ثم عرف بعمل عليه الاجل المطلق ثم ظهر المصنف والشارح من انه لا يشترط لصحة العقد ذكر الاصل
وقضى بقول ج والثاني واضح خلافه اه اقول وكذا قضى بقول الغني وكلامه يقتضي اشتراط تعيين قدر
الاجل مطلقا وهو كذلك لان الاجل يقابله قسط من الثمن اه خلافاً لكل قول للشارح الا في قول
الانصار الخ كقول شرح المنهج والنهاية فلترك الاخبار بشئ من ذلك فالبيع صحيح لكن للمشتري الخيار
وقول الغني ولولم يبين الاجل والعيب او شيئا مما يجب ذكره ثبت للمشتري الخيار صريح فان ذلك ليس
شرطاً لصحة العقد (قوله وذلك) أي وجوب صدق البائع مراعاةً لمصلحة وأحاطة في كل ما يختلف الغرض به (قوله)
لان بيع المراجعة أي والمحاطة (قوله معنى على الامانة الخ) أفهم انه لو كان عالماً بما ذكر لم يتجنى الى الاخبار
به وهو كذلك وكذا كل ما يجب الاخبار به فلو لم يوحى له به جري (قوله فاشترى) أي صاحبه (منه) أي
من الموطأ و (قوله ما اشتراه) مفعول فاشترى و (قوله ثم أعاده بعشرون) أي ثم اشترى المشتري الاول من
صاحبه بعشرون (قوله اخبر بها) أي بالعشرون في بيع المراجعة كذا في النهاية والغني وقوله لم ياتي ببيع
المراجعة أي والمحاطة (قوله كره) وقفاً للنهاية والغني (قوله قولي المصنف تخيره) أي المشتري اعتمد النهاية
قال سم وخبر به الر وض فقال فلوان الكثير أي من الثمن عن موطنه فلا خيار اه أي وقد باعه مراعاة
كلمه صريحاً بالخيار في مختصر الروضة مدر فان لم يبعه مراعاةً فلا خياره وقضية الغني السابقة ان لاحظ
اه (قوله لا تعرض الخ) أقره الغني (قوله ولو اشترى) الى المتن في النهاية والغني (قوله تخمسين الخ)
عبارة النهاية وشتره ثانياً باقل من الاول أو أكثر منه أخشع وجوباً بالخيار منهما ولو لم يلفظ فلم على اظهر
مقتضى لفظه اه (قوله فيقول) الى قوله ولو اختلفت في النهاية والغني (قوله قيمة كذا) ولا يكتفي فيها
بقوله عنه نفسه بل لا بد من عدلين على ما قلناه في البيع الغزالي ونجسه للمصري وقال ابن الرفعة ثم ان بعد
ظنه ان كل من أهل الخبر والى كذا دل على الاشياء انتهى واعتمد السبكي والاول أسوأ والثاني أحسن
لوحى نزاع بين مبيي المشتري في القيمة ثبت الابدلنا اتفاقاً اه يعيب ويرى عش عن شرح
الروض ماله (قوله وان ناز عنه الاسوي) وقال انه غلط وان الصواب انه ان باع بلفظ القيام اقتصر على
ذكر القيمة نهاية ومعنى (قوله ولو اختلفت قيمته) أي العرض في زمن الخيار (قوله اعتبر يوم الاستقراء الخ)
المعتمد اعتبار يوم العقد فقد قال في النهاية انه ذكر قيمة العرض حال العقد والامالة بارفاعها بعد ذلك نهاية
وسم أي ولو لا تخلف استهزأ بشي وعش (قوله وان لم يقدره) أي وان لم يقدر قيمته اه كردى عبارة سم
قوله وان لم يقدره عبارة في غيره من الكتاب أي بعبارة النهاية والاسي وان لم يقدر قيمته اه بعبارة السبكي
عرقوله وان لم يقدره ان كان المراد به عدم التقدير بالقيمة فواضح وأظهره فهو مشكل عند مثله الغراهم
المعتمد للقدم اه (قوله وقال المتولي لافرق) وحسنه فالمراد بالعرض ما قبل النقد فيمثل المثل أيضاً وظاهر
كلام النهاية بل صريحه بكل الرشد يواد على عش أنها تعتمد قول المتولي وفاً للشارح (قوله الغني)
الى المتن في النهاية والغني (قوله والشراء من محمول الخ) ومثله ما اذا اشتراه بأكثر من قيمته لم يقدر ولو أخذ
أرض عيباً وباع لفظاً فلم يطلأ على الأرض أو لفظاً ما اشترى كذا كصورة الحال من عيب واخذ أرض اه نهاية
قال عش قوله ولو أخذ أرض عيب أي أو أرض جنبته على المبيع بعد الشراء كذا في النوارق اه سم على
منهزم وأقره الشرح مدر اه وفي الغني ما وافقه (قوله موجوهة العقد) أي بخلاف الحادث بعده قال في

قال في يجوز البيع به مراعاة
وان لم يقدره وقال المتولي
لا فرق وهو الوجه للعلم
المذكورة (و بيان) الغني
والشراء من محمول أو من
مدينه المصير أو الماطل
يدينو ما أخذ من نحو ليل
أو صرف موجوهة العقد (العب) الذي فيه

مطابقاً لحاشي (الحاشية ص ٤٢) كثر زوج الامتياز الانحصار بشئ من ذلك خرم بشئ الحيا للمشتري (فالزمين نحو الاجل غير المشتري لتدليس البائع عليه ولا حاشي على المعتد لمطاع الضرر بالخيار وان (قال) اشترته (٤٣٥) بعامة) وباعه باهلو ومعه مائة مثلاً

(فبان) بمجة كينة أو اقرا
انه اشترا (بشعين فالاظهر
انه يحط الى يادور بمجه)
بق المبيع أو تلف كذبه
أي شين انعقاد العقد بما
عدها فلا يحتاج لانشاء
حط (و) الاظهر على الخطأ
انه (لا خيار للمشتري)
لرضاء بالاكثر فبالاقل
أولى ولا البائع وان عسدر
قال جمع محققون فقلان
القاضي واعتمد دوروما
يخافه ويحل هذان بعين
رأس مالي وهو مائة وربع
كذا لا في اشترته بمائة
وبعته بمائة وربع كذا
لان المشتري فرط حيث
اعتمد قوله لكنه عاص
وكذا وقال اعطيت فيها
كذا فصدقه واشترته بمائة
لخلافة وفيه نظري أي نظر
بل الوجه مالي النهاية مما
يختلف لانه صدقة أو نكاح
قوله رأس مالي كذا فاي
فرق بينهما على انه معذور
في تصديق بطلان الناس
موقوفون الى أماناتهم ولو
وقوف الانسان على ثبوت
مواقع الشراعه لعز البيع
مراجعة لان الغالبان
ذلك لا تعرف الامن البائع
فان قلت يمكن الفرق بأنه في
الاولى أي لا ينفذ بشئ عنه
الذي بان الاعتقاده وقوله
وهو مائة وقع تفسير الما

الروض وشرحه لا لا يخبر بوطه التيب وأخذهم واستعمال لا يؤثر في المبيع وأخذ ياد من منفصلة
حادثه كان وله وصف وغيره انتهى اه سم في المبيع له لكنه غير الجبل بل الولد وقلة الشرا في
شره بان اشترها مائة لا فخلت وولفت في يدته زال نفس الولد وتاتي بمحذور الثغري في خيئت لا يجب
الاخبار بعلمه بخلاف ما اداني أحدهما عدم صحة البيع في الثاني ولو جوب الاخبار في الاول وما حل ذكر
في وطه التيب حيث لم يكن زائماً بان مكنته عن نفسه أو أخذاً والزمه الاخبار به لا يعتد بنقص القصة ثم
رأيت الزكشي قال ولا يثبت ان كل حاصل به نقص يجب الاخبار به كافي العيب الحاصل عنده ونسما وطال
مكت السلعة عندو وكان ذلك منقصة القصة كما لم يذكر ونحو ما انتهى اه (قوله مطلق) فلا كان به عيب
قديم اطلع عليه بعد الشراء ورفض به وجب عليه ايضا في رواية (قوله الحاشية) أي باقاً أو بغيره
ينقص القصة أو العين بما يتوهم في (قوله وتلك الاخبار) الى قوله وان قال في النهاية المتني (قوله حرام الخ)
أي اذا لم يكن المشتري عالماً به كاس (قوله ثبت) أي حيث باع عراً بمجة (الخيار) أي فو لا انه عاص
اه عن (قوله باع) أي مراعاة ما يتوهم في عجزه عن البيع مع شرحه وان كتب في التمسجد أو غلطاً
وبين لفظه وجه احتمالاً ولا قوله اشترته بمائة ثم لا وأشركه أو باعه بمائة ومائة فبان تسعين باقاره
أو بينه فالبائع يبيع ويسقط عسدر ووجه في المراجعة اه (قوله بمجة) أي الخوة قال جمع في النهاية والمتني
(قوله كينة الخ) الكفا استقصا في عبارة النهاية والمتني بينة وأقرار اه (قوله كذبه) تغليب
لاظهر (قوله أو بين الخ) تفسير لقول المتن يحط الخ (قوله باعها مائة) أي مائة الز يادور بمجه
(قوله ولا البائع) أي لتدليس أو قصده اه اعياب (قوله وحل هذا الخ) أي قول المصنف ولا يظهر انه
يحط الزادور بمجه (قوله لا في اشترته الخ) أي فلا حظ هنا ولا اخباراً تصح ذلك السبوك والإذري
اه سم (قوله لكنه عاص) استدرك على قوله لا في اشترته الخ والضمير البائع (قوله وفيه نظر)
أي فيما قاله الجمع المذكور من سم وكردى (قوله بل الوجه الخ) وفاق الظاهر اطلاق النهاية والمتني
(قوله ولو توفى الناس) أي معاليهم (قوله أن ذلك) أي ما وقع الشرا به (قوله أي ينفذ بشئ عنه
الخ) أي شمول الكلي بلزومه فتشمل رأس المال التسعين من هذا الشمول بخلاف شمول المائة لها فن
شمول الكل بلزومه (قوله ولو كان هذا هو المراد الخ) لك أن تقول أي دلي يستدعي اتحاد التصو فربما نحن
فيه وفي المسئلة الآتية فليكن التصو فربما نحن فبما أقامه القاض في الآتية بخلافه ولا يجوز فيه
فليتأمل حتى تأمل فان كلام القاضي وجب بحد من حيث المذكور اه سديد (قوله ولو كان هذا) أي
الفرق المذكور (هو المراد) أي القاضي (قوله في الصحة الآتية) أي في المتن آتيا (قوله أي التمسجد) الى قوله
وأفهم في النهاية الآتية وجامعاً في (قوله بمراجعة) كان ينبغي أن يسهطه أو يزيد عليه المبيع وباعه
الكلام في من العقد الاول صواب والمتني ولو غلط البائع قد قصص من الثمن كان قال اشترته بمائة وبعه
مراجعة ثم زعم أنه أي الثمن الذي اشترى به بمائة وعشرة اه ثم رأيت في الرشيدي ما نصه قوله الذي اشترى
به بمراجعة الظاهر الذي اشترى به وباعه بمراجعة فلفظ وباع سقط من المكتبة على أنه لا يجب ان قوله بمراجعة
اه يعني أن الحكم المذكور ينافي التمسجد لا الاشترك والمطابقة أيضاً كما شرحه العباب وشرحه أي في الجملة

لا يخبر بوطه التيب وأخذهم لها واستعمال لا يؤثر في المبيع وأخذ ياد من منفصلة حادثه كان وله وصف
وعمر فلاتهم بالماخذ فسطان الثمن ويحط منقسماً ما أخذ من لبن ووصف وحمل وعره ونحوها اذا كان
موجوداً مال العقد لانه أخذ فسطان الثمن انتهى (قوله لا في اشترته) أي فلا حظ هنا ولا اخباراً
أفصح ذلك السبوك والإذري (قوله وبعته بمائة) فلو قال ٧ وبعتكها (قوله وفيه نظر) أي فيما قاله

وقع به العقد فأذا قال الواقع الخ وفي الثانية لم يأت بذلك بل أوقع العقد بالمائة فتعذر وقوعه التسعين فلتلو كان هذا هو المراد لم يختلف
السخان في الصحة الآتية فتولوا في بين ما في التصديق والكذب بعبان فتأسله (ولو زعم أنه) أي الثمن الذي اشترى به بمراجعة مائة
(قوله فلو قال الخ) هكذا في الأصول التي يابدينوا لعل فيها سقطاً ما

وعشرة) وأنه غلط في قوله أولاً أنه مائة (٤٣٦) (ومدة المشتري في ذلك لم يصرح البيع) الذي وقع بينهما بيع واحد في الأصح) لعذر قبول

العقد لغير بADEتصلا ف
النقص بدليل الأرض (قلت
الأصح الصحة وأنه أعلم) كما
لو لمع بالزاد بقوله الأول
ورده عدم ثبوت الزيادة
لكن يقصر البائع وإنما
روى هنا ما وقع به العقد
أدول لا الثاني حتى ثبت
النقص لأنه ثم ما ثبت كذبه
أنفي قوله في العقد ثمانون
عذر ورجع إلى التسعين
وهنا ما سوى ما به يتصدق
للمشتري له جبراً بالبائع
والمشتري بإسقاط الزيادة
(وان كذبه) المشتري (ولم
يبين) البائع (لغلطه) الذي
ادعاه (وجهه) لا يقع
المير أي قرباً لم يقبل قوله
ولا يستتبعه التي يقتضها على
الغلط لكذب بقوله الأول
لهما ويرق بين دعواهما
بإعذار أو ادعى أنها لو وقف
أو أنها كانت غير ملكه ثم
ورفعها بثبوت تسع اذ لم
يكن صرح حال البيع بأنها
ملكه وكذا إذا أقام بيينة
الوقف غير حسبة أنها
وقف على البائع وأولاده ثم
الفسق أو تصرفه الغلة
ان كذب نفسه وصدت
الشهود بأن العذر هناك
أوضح فإن الوقف والوقف
النقل له ليس من فعله فإذا
عارضوا قوله وأمكن البائع
بينهما بأن لم يصر حال
البيع بالملك سمعت بيينة
وأما هنا فالتناقض شأمن

لا يجمع ما ذكر من التفصيل (قوله وأنه غلط) وظاهره أن أنه لا فرق هنا بين التعمد والغلط وهو قياس
ما مر في الزيادة لكنهم أقصر وأقصر النص على الغلط قالوا نحن لو علمهم تركوا التعمد لأن جسم الغلط يصر
لأنه في ذاته انتهى وقد ذكر في البصرين الماورى وهو من التعمد حيث قال المشتري أو بائعاً ثم أخرق
المرحلة عند الله اشتراطه تسعين فهل هو كافٍ وجهان ليس كما ينبغي لدخول التسعين في المائة فليس له لا يغير
المشتري هو كذا بيان التسعين بعض المائة فيغير المشتري في الفسخ قال في الترمذ ويجب الجزم بأنه
إذا لم يسأل التسعين لغرضه يغير المشتري على الوجهين اهـ إياها يقول المتن (الأصح الصحة) اهـ إياها بالتعطف
رشدي ومغني وسينفعنا الشارح بقوله برده عدم ثبوت الزيادة قال (قوله) بطل غلط بالزيادة وهو الصورة
المتقدمة بقول المتن فلا خلاف ما بين تسعين الخ (قوله) وتعليل الأول) أي لتعليل الراجح بعذر قبول
العقد بالزيادة (قوله) لكن يقصر البائع) كذا في المغنى والنهاية (قوله) وأما ما روي هنا) أي فيما لو زعم
أنه مائة وعشرة قاله عس وهو لا يناسب قول الشارح العقد الأول لا الثاني الخ وقال الرشدي يعني في
مسئلة الغلط بالزيادة اهـ وهو لا يناسب قول الشارح حتى ثبت النقص لأنه ثم إضرارة الألعاب وسألت
مثلهما عن المغنى راعى هنا المعنى وتم العقد الأول اهـ وهي ظاهرة لا غبار عليها ولعل السوابق أن يقول
الشارح هنا ما وقع به العقد الثاني لا الأول حتى ثبت الزيادة بخلاف ما مر اهـ الخ (قوله) حتى ثبت النقص
أي الذي ادعاه البائع فإدراكه أن اهـ عس وهذا مبني على ما تقدم من منع ما فيه عبارة المغنى فان قيل
طريقة المصنف مسلكه شراعى هنا المعنى وهذا العقد يعني الأول أوجب بان البائع هناك نقص
حقه فقبل الثمن على العقد الأول ولا ضرر على المشتري وهنا زعمه فلا يلتفت إليه اهـ (قوله) ثم) أي في مسألة
الغلط بالزيادة (قوله) جبرناه) أي البائع بالخيار قال الشيخ غير ذلك يضاف إلى ما ذكره من بصر المشتري بخلاف
النقص السالف فإنه رضى به في ضمن رضاه بالأكثر اهـ عس (قوله) والمشتري) أي وجبراً للمشتري (قوله)
يقع المير) أي ما لم يصر حاله الوافعة نفسها إيجاب وعس وبذلك يعلم ما في حاشيته من دعوى عس مائة قول
للمتزوجين لا يقع كثيراً في أصحاب المتأخرين أنهم يقولون وهو محتمل في أخذ ما أقاده الشارع اهـ
انضبط بالغش أشعر بالرجوع لأنه بمعنى قريب أو بالكسر فلا نه حيث ينبغي فواضح اهـ بل الأمر
بعكس ما ذكره كاصرحه عس في محل آخر (قوله) أي قريباً) أي بمكاييله الشرع وبكسر هاء نفس
الوافعة اهـ يعبري (قوله) بين هذا) أي ما لو ادعى البائع الغلط بالنقص وكذبه المشتري ولم يبين البائع
وجهه محتمل لا حيث لا يقبل قوله ولا يثبت (قوله) وقف) به فغا الصدد أي كانت وقفاً عليه (قوله) اذ لم يكن
صرح الخ) فان صرح بذلك لم يقبل دعواه ولا يثبت وجهه اذ لم يذكر تاو ولا يصححه فأن ذكره كان قال
كنت نسيب وأغنيه مبيع على غيره فقبل ذلك منه كذا كره الشارح في باب الحوالة بعد قول المصنف ولو باع
عبداً اتفق المتبايعان الخ اهـ عس وصحى عن سم قبل البايء ما وافقه (قوله) وكذا إذا الخ) لا يخفى
ما فيمن الركة عبارة النهاية والألعاب كذا شهدت حسبة أنها لو وقف على البائع الخ قال الرشدي قوله بطل
شهدت حسبة أي وان صرح حال بيعها بأنها ملكه بدليل قوله ان كذب نفسه اهـ (قوله) ثم ورثاً) أي أو
قبل الوصية والنزول فغنياً يظهر (قوله) وتصرفه) أي البائع (قوله) ان كذب نفسه الخ) أي والأب ان أصر
على إنكار الوقف وقتل أو سونه ثم صرف لا قرب الناس إلى الوقف اهـ إيجاب (قوله) بان العذر) صلة
قوله ويرق (قوله) هناك) أي فيما لو باع داراً الخ (قوله) وأما هنا) أي فيما لو ادعى البائع الغلط بالنقص
(قوله) فالتناقض نشأ الخ) قد يقال والتناقض هناك نشأ من قوله أيضاً وهو دعواه أن ما وقف وأكثرت ذلك
غيره فإن هذا القول متناقض لبيعها لأن يقال ما كان الوقف والموت ليس من فعله وقد يخفى كل منهما عليه

الجمع المذكورون (قوله وأنه غلط) قال في شرح الروض أقصر وأقصر النص على الغلط وقيل ما مر
في الزيادة ذكر التعمد ولعلمهم تركوا لأن جميع التفاريح لا تأتي فيه انتهى (قوله) فالتناقض نشأ الخ) لم
هو فلم يعذر بالنسبة للجماع بتعليل كمال (وله تخفيف المشتري أنه لا يعرف ذلك) أن الثمن مائة وعشرة

في الأصح) لأنه قد يصره فيعرض أمين عليه فان حلف

فذلك والاردت على البائع بناء على الامعان اليقين المردودة كالأقرار والمشتري (١٣٧) الجواب بين امضاء العبد على حلفه على بين

فصح كذا أطلقوه وتنازع
ففيه الشك بان مقتضى
الظاهر أن اليقين المردودة
كالأقرار وإن أتى فيه ما
في حلفه التصديق أي فلا
يغني المشتري عن البائع
لعدم ثبوت أن يادوا عهده
في الأقرار ونقده عن جمع
وقد وجه ما قلناه بانها
ليست كالأقرار من كل
وجه كعلم من كلامهم
الآتي في الدعوى (دان
بين) لفظه وجهها بمقتضى
كثرو وكثاب على وكله أو
انتقل الظن من متاع غيره
في حديثه (فله الخلاف)
أي تخلف المشتري كذا كر
لان ما ينعزل عن صدقه
فان حلف فذلك والاردت
وما تقتضيه (والاصح
سماعه) بان اليقين مائة
وعشرة لظهور عهده وأقيم
قوله فلو قال تغربا على ما
قبله ان هذا كله انما هو في
بيع المراجعة فلو وقع ذلك
في غير ما لم يتعرض لها
لم يكن فيه سوى الاثمان
تعمدا لكذب والفرق ما
ان بيع المراجعة على
الامانة لا يحرم هذا فرق
ما هنا أيضا اذ ان قصد
السلام فمن باع بالقرعة
له في ثم ادعى أنه حر وأقيم
بينة بأنه عتيق قبل البيع
بانها تسمع أي وان لم يذكر
لأقراره بالقرعة عهدها كما

لم يجعل ذلك تنافسا سم وعش (قوله فذلك) أي أمضى العبد على ما حلف عليه من المائة ولا تثبت
الزاد ولا الخيل ولا واحد منهما (قوله والاردت على البائع الخ) أي فخطب على البائع ثمان مائة والعشرة
٨١ معنى (قوله على حلف) أي البائع (قوله ان اليقين المردودة الخ) يدل من الاظهر (قوله انما قال الخ) خبر
ان (قوله) فلا يغني المشتري عن البائع لعدم ثبوت الزادة وهذا هو المقيد به ومعنى (قوله كثرو
كله الخ) عبارة ما غني وانهاية كقوله حاشي كتاب على لسان وكلي بأنه اشتراك كذا فافهم كذا ما عليه اه
(قوله حريته) بفتح الحيم وكسر الراء المهملة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة اسم للدفع المكتوب فيه عن
أمنته نحوها فلو لم يكن له ما وجد في كتاب الفقه كالمصالح والمختار والقاموس بهذا المعنى اه يصح
(قوله ونقده) أي صاحب الأقرار اه رشدي (قوله وقد وجه الخ) من كلام الشارح وقام به من كلام
الأقرار اه رشدي (قوله كذا كر) أي على عدم معرفته فذلك (قوله يعزل عن صدقه) أي يقربه قول المتن
(والاصح سماعه) أي وإذا سمعت كان كصدق المشتري فبما ذكره به وروشدى عبادة الشورى
وعلى السماع يكون كجود صدقه فبما ذكره في خلاف الشك والراجح صدق البيع ولا يشك في الزاد في الخبر
لا المشتري اه (قوله ان هذا كله) أي بما ذكر في اللفظ بالزادة والنقص (قوله انما هو في بيع المراجعة)
المحصر في الأقرار بيع المساومة كاشترت به مما توثق به بمائة عشرة فلا بد من بيان ذلك في التولية
والاشارة إلى في الجمله لا يجمع ما ذكر من التفصيل اه سدد (قوله فلو وقع ذلك) أي اللفظ بالزادة
أو النقص (قوله في غير ما) أي غير بيع المراجعة والتأنيث باعتبار ما اضاف اليه (قوله له) أي للمراجعة
(قوله لم يكن فيه) أي في وقوع ذلك في غير (قوله سوى الاثمان الخ) هذا ظاهر في الزاد دون النقص (قوله
والفرق) أي بين المراجعة وغيرها (قوله ما) أي في شرح قول المتن والاحل اه كدري (قوله معترلة) أي
المبيع البالغ لبعده (قوله ثم ادعى) أي البائع (قوله بانها) أي بينة البالغ صلة للافتاء (قوله وان لم يذكر
لأقراره) أي البالغ وجه هذا بخلاف الافتاء ما هنا اه سم (قوله كما تقتضيه) أي التعيين المذكور بقوله أي
وان لم يذكر الخ و (قوله اطلاعة) أي ان هذا السلام أو افتاء (قوله لان العتيق الخ) تعليل لسماعه بينة
البائع وظهر انه من كلام ابن عبد السلام كما يشهد قول الشارح وقضية ما لم يفتى في التعديل المذكور
(قوله حله) أي حل أنه لا يتبع به بمجرد الأصل اه سدد (قوله بعد تسليمه) أقيم المنازعة في الحل
المذكور ولكن هذه المسئلة نظير المسئلة الآتية في باب الخوالة في قول المصنف في باب عهده وأحال بشمته
ثم اتفق الباعان الخ وذكر الشارح هناك كلاما طويلا يخالف كله فوقه هذا المشاوره بقوله بعد
تسليمه الامتصاص كلام السراج الباقي المذكور هناك اه سم باختصار وهذا معنى كالمصرح به
كلامه على أن مرجع منه تسليمه الحل وليس كذلك بل مرجع مقتضى التعليل السابق (حاشية)
لأنه بشرط ثبوت ما لم يعلم ذكره ما به مرجع المراجعة وأنها بعد العرض أو ملكه ما رأت أو وصية أو نحو ذلك
ذكر القصة أو باعها مرجعة ولا يبيع بالقبض القيام ولا الشراء ولا رأس المال لان ذلك كذب له أن
يقول في عهده أو حرة أو عرض خلع أو نكاح أو ما عليه عن عدم طام على كذا أو يذكر حرة المثل في الخوالة
ونهه في الخلع والنكاح والدية في الصلح واليقول اشتري بتول رأس المال كذالاه كذب معنى ونهاية

فقد يقال التنافس هنا شامس قوله وهو دعواه أنها وفتا أو كانت حرة غيره فان هذا القول مناقض لبعده
(قوله لعدم ثبوت الزادة) عبارة شرح مر وعلم بما تفران قول الشارح على الحق تعالى فيه
والمشتري حينئذ الخيل منى على المرحوم القائل بثبوت الزادة (قوله المصنف والاصح سماعه) قال في
شرح العبد وإذا سمعت كان كصدق المشتري فبما ذكره به (قوله أي وان لم يذكر الخ) هذا أيضا لفظها هنا
(قوله) وتعين حله بتقدير تسليمه أقيم قوله بتقدير تسليمه المنازعة في حله لكن هذه المسئلة نظير المسئلة
الآتية في باب الخوالة في قول المصنف في باب عهده وأحال بشمته ثم اتفق المتبايعان والمتحال على حريته أو
ثبتت بينة بطلان طوعه أو فقد ذكر الشارح هناك تعيد البينة بانها تشهد بحسبه أو يقيم العبد أو أحد

فلان ومما لو كرهه وقضى الله لا يقبل يستعمله في الأصل وتعين حله بتقدير تسليمه على ما إذا لم يسددها كسببت طلقا

وهي الأرض والتبصر

(والثمار) جمع غرضه

جمع غرة وذكر في

الباب غيرهما بطريق

التبعية إذا قال بعثك هذه

الأرض أو الساحة أو

البقعة أو العروة وحذفها

اختصاراً للكون مفهومها

بخلاف ما قبله لأنه أمر

لغيري وليس المادراً لها

على العرف وهي فيه

مقدمة مع ما قبله وفيها

بناء ولو لم يكن لا يدخل

ماؤها الموجو وسال البيع

الابشر بل لا يبيع فيها

مستقلة وثابتة كما مر

الربا الإبهذا الشرط والا

لاختلاف الحادث بالوجود

وطال النزاع بينهما وهذا

يعلم أنه لا فرق بينهما

يبيع أهله من استق منها

وغيره خلافاً من فصل لأن

العلة الاختلاف المذكور

ومن شأنه وقصر التنزع

فيه بكل من أهله (ومهر)

نابت وطلب ولو مهر

على المهر يخرج فيها ما

حدها فان دخل الخلف

البيع دخل ما فيه والأفلا

وعلى الثاني يحد على

الغزاة لا يدخل ما في

حدها ولو في ذات العباد

ياع أرضاً على يجري ما

شعر فان ملكه البايع فهي

للمشتري وان كان له حق

الاحرام أو فقط فهي باقية

للبايع (فالذهب أنه) أي

(باب بيع الأصول والثمار)

(قوله وهي الأرض) الخ قوله ونرج في النهاية الآية وحذف في المتن وقوله وهذا إلى المتن (قوله جمع غرضه)

الخ (ويجمع غرضه على غرضه على أكل ككتاب وكسب عتق وأعتاق ثم ما تقرر مصرح في أن الثمر جمع وقد

اختلف في معناه بما يفرضه من واحد بالماء ففصل هو اسم جمع لا جمع وعلمه فكأن القياس أن يقول

الشارح وهي جمع غرضه في المصباح أن اسم الجمع الذي لا واحد له لفظه إذا كان لا يعقل كاللابل يازمه

التأنيث وتدخله الماهاء فأصغره ومفهوم قوله لا واحد له الخ أنه إذا كان له واحد لم يلفظه بكلمة لا ينعين فيه

التأنيث اه ع (قوله غيرهما) أي غير بيع الأصول وبيع الثمار كالخفاقة والمزانة وبيع الزرع

الأنضر والعراب انتهى بكري اه ع (قوله بطريق التبعية) قد يكون بطريق الأصل وان لم يترجمه

اه سم على وهو وجوب أن اه ع (قوله أي فقد يترجم لشيء) زاد عليه وهو ليس بجيب قول المتن (قال

يعتدل) أي شخص ولو وكل ما ذوله في بيع الأرض من غير نص على ما فيها أخذ من كلامه الآتي وينبغي

أن منه وفي المحور وعليه بل أولى لأنه نائب عن المولى على ما عطفه كقوله اه ع (قوله المتن (أو الساحة)

وهي أي لغير الغرض من التبعية وبغنى (قوله أو البقعة) وهي أي لغير ما عطفها غير ما عطفها أو

أو تقاضا واختار اه ع (قوله أو العروة) قال في القاموس والعروة كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها

بناء سم على ج ومنه يعلم أن الفقهاء لم يستعملوا العروة والساحة في معناه كما لغوي بل أشار والي أن

اللفظ لا ير بعينه فاجتنب وهو القطع من الأرض لا بقيد كون بين الدور اه ع (قوله الساحة) بعد

قوله كلام القاموس المار في قوله من أن العروة لفتان من البقعة اه (قوله مفهومها) أي معنى العروة

لغة (قوله لا بشرطه) أي بشرط دخول الماء في البيع اه كد في عبارة ع (قوله النص عليه اه (قوله

والا) أي وان لم بشرط دخول الماء في العقد (قوله لا اختلاف) من أقامة العلة مقام المدعى والأصل لفسد

العقد أي في الجميع لما يازم علم من الاختلاف وطول النزاع (قوله وهذا) أي بقوله والاختلاف الخ (قوله

بين ما يعمل) أي بين يترجم (قوله ومن شأنه) أي الاختلاف (قوله ناس الخ) سذكر مر بترجمه وقوله وأما

المقاول والباس الخ (قوله نابت) أي نابت اه غايه (قوله ولو شجر مور) أي ما أخذت غايه لا لتمام الجوز

العادة فيه بخلافه موت الأصل فيقتل فرعاً يتوهمه كالأرض التي يؤخذ دفعة فلا يدخل أو كالشئ

الذي ينقل عادة اه ع (قوله في حدها) أي طرفها (قوله وعلى الثاني) أي عدم دخول الحد (قوله شجر)

أي في الحد البايع (قوله فان ملكه) أي الجري اه كد (قوله اه كد ك) أي قوله قبل في المتن الآية

الثلاثة وقد أقمتها بان لا يصح قول أقمتها بأنه مملوك على وجه يصلح لجوع هذا القيد لغيره

لور جمع لا حد فقط انتهى أن العبد منه فنه وقال في شرح العبد هناك قال الجلال البلقي لم يذكر إقرار

العبد بالرق والقياس يقتضي تعين أقامة البينة حسب ثلاث أقراه بالرق كمن يثبت له في يدها أو انتهى إلى

أن قال ونفسية كلام السراج البلقي أنه لا فرق في شهادة الحسب وأقامة العبد البينة بان يتقدم منه إقرار

بالرق أم لا لأن العتق بحقه تعالى لكن وافق كلام الجلال قول الأسوي لا يقيهما العبد إلا أن سكنت

الإقرار بالرق وحسب البيع صفة بلا يتنوعان أقر به فهو مكذب بالبينة نصريها اه وهذا كله يخالف قوله

المشار إليه بقوله بعد تسليمه الامتناع في كلام السراج

(باب بيع الأصول والثمار)

(قوله بطريق التبعية) قد يكون بطريق الأصل وان لم يترجمه (قوله بخلاف ما قبلها) لأنه أمر لغوي

قال في القاموس والعروة كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء انتهى (قوله لكن لا يدخل ماؤها)

عبارة الروض وشرح حفر لا يدخل في بيع الثمار ونحوها ما لا يحصل له البيع فلو لم يشترط أي

دخله في العقد فسد العقد الخ وهو ظاهر في حد الضيق للجميع وأنه لا فرق في الصفقة وجهه ما يازم من

النزاع الذي لا يترجمه يقابل والذي يمنع من التوزيع (قوله نابت وطلب) لا مقاول ولا جاف

فأكرم من البناء والشجر (يدخل في البيع) لقوله بئنه الملك فاستبس (دون الرهن) لضعفه

وقضيت أنه يلحق بالبيع كل ناقل للملك كهيئة ووقف

كل ما قبل الملك كهية ووقف

و وصية وأصدقاء وعرض

د. محمد صالح المنجد

خلع و سحر و جادو و بارش و باران

ينقله كافر او عاربه

واجلوة والحق بكل مماد کر

الزوكيل فيسوفيه نظر

والفرق المذکور منافع

في هذا الموضع، يتجهون إلى الأمام.

١٠٠

دیه و لو مال بمافیها او

بحقوقها داخل ذلك كله

قطعا حتى في نحو الرهن أو

دون حقوقها وما فيها

تُعَدُّ قُلُوبًا بِالْمَقَادِيرِ

المادة ١٠٠: لا يجوز لأحد من أعضاء المجلس أن يتدخل في أعماله أو أن يتدخل في أعماله أو أن يتدخل في أعماله

والپایس قدر یکدیگر را

كالشئ الذي ينقل لأهلهما

لا يراد ان البقاء فيها آمنة

الَّذِينَ وَمِنْهُمْ لَوْ جَعَلْتَ

الأساسة دعامة لنحو حداد

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا بَيْنَ أَيْمَانِهِ هَذِهِ وَأَيْمَانِ ذُو الْأُنْثَىٰ هَذِهِ ۚ

مجلس فیصلہ ۱۹۸۱ء

پرساتغ عربی عالم تعلیمہ

شرط ولا ما يقتضى الربط

أه وليس في محله لأنه تقدمه

ط بالقوة كقدرته وهو

كان في ذلك سنة ١٠٠٠

هَلْ فِي عِلْمٍ دُونَ هَذَا؟

افى بعضہم فی ارضہا

متبر من واد مباح باع

مالکها بعضہا لوجل تم

بعضها لا آخر بأن المشرب

يكون بينهما على قدر

أَوْضَحَا بِالْمَرْعِ قَالَ

الحكمة في الحق والحق في الحكمة

وہابیہ کی سرپرستی

البيع مع العسر ٥٠٥

الرافعي وغيره في غير مظنه

والحق إلى ولولا قال في القرع في النهاية الأما ذكر **(قوله وقصته)** أي التعليل **(قوله بالبيع الخ)** انظر جـ في
المحالة ولا بعد أنه كالبيع لأن فيه بقاء ولا يمكن في الحال وقد يؤيد دخول الوصف مع أنه لا ينقل فيها في
الحال فلنأمل **هـ** **عش** **(قوله كهنه)** بقي ما لو وكل في هذا الأرض يتناهب اقرب الأرض فقط او بعضها
يصح أم لا فيه انظر والادب المحمل انه في شئين أي واحد هاتون الآخر وهو لا ينصر **هـ** **عش** **(قوله**
وصيه) وعليه فلا وصيه بارض وفيها نوع من مال الوصية تختلف في الأرض بخلاف ما لو حاد أو أحدهما
ينصرف من المالك كقولي أني أسبل بنوا في الأرض فنت فملت ما لم يوصي وهو موجود في الأرض فلا يدخلان
لأنهما جنادان بعد الوصية فلم يشملهما فقتضيهما الولوات **هـ** **عش** **(قوله وصلح)** أي واحة **هـ** نهاية أي
بأن جعل الأرض أجرة بخلافه أو أجزأ فلا يدخل ما فيها **عش** **(قوله كافر)** لأنه اخبار عن حق سابق **هـ**
بسم **(قوله والحق بكل الخ)** جرى عليه مره اسم على منهج **عش** **(قوله وفيه انظر)** أي في اللاحق انظر
(قوله والقرن المذكور) أي بين البيع والرهن بقوة الاول وضعف الثاني **(قوله لا استباح فيه)** أي في
التوكيل **هـ** كردى عبارة **عش** أي قالت وتكيل ببيع الأرض لا يدخل فيما فيها من نحو بناء وشجر **هـ**
(قوله ولو قال) أي قال عليك أو نحوه لستأقوله حتى في نحو الرهن **عش** **(قوله دخل ذلك كله)** أي سواء
كان عاماً بذلك أو عاماً **عش** وفيه وقتلان وفيه المتعاقدين للبيع من شرط البيع الآن يقال فقتل
في التاسع ما لا يغتفر في المتبوع **(قوله وأذن حقوقها الخ)** أي لو قال عليك أو نحوه دون حقوقها الخ **(قوله**
أما المتأخر الخ) مختار وقوله السابق ثابت وطالب المتأخر في الإطلاق **(قوله فلا يدخلان)** هل الآن يقول
بما فيها أم لا فيه انظر سم على جـ **عش** **(قوله الاقرب)** المحلول لأنها لا تزيد على أمتعة الدار وهي لو قال فيها ذلك
بعدد وفيها دخلت **عش** **(قوله عامة لغوي حداد)** يدخل في ما لو بعثت عامه لشجرة تارة يتوابع من
الاشجار **هـ** سد عبارة النهاية والغني ثم إن عرش عليها أي الباسية عرش لغوي ونحوه أو جعلت
دعامة لحداد أو غيره وصارت كدونه تدخل في البيع **هـ** قال **عش** قوله ثم إن عرش هل يلقى بذلك
ما لو اعتد عدم فافهم الباسية والاشجار **هـ** قالوا وبغوي وفيه انظر واللاحق محتمل تترك بلا اعتداد ذلك
منزلة الأجر يش أو توله محتمل بكمس البعير فيرد ترجع اللاحق وهو الظاهر **(قوله قبل الخ)** أخر الغني
(قوله عربي) أي موافقة لقراءه الخ **(قوله لأنه تقدم الخ)** فأن الحاجة لا تقدر نأداء الشرط إلا في
مواقع مخصوصة ليس ما هنا **(قوله كقدرته)** أي الشرط يعني لفظاً لا قبل قول المصنف قال وفي سم
مناصب ما المانع أن الغاهمرد العطف فلا حاجة لتقدير شرط **هـ** يعني للعطف الجرد عن معنى التعقيب
والترتيب والسببية فتكون بمعنى الوار وفيه أنه محذور كآية في عمله والكلام في الحققة **(قوله صريحه)** أي
باعتبار الجهة **(قوله وناقبه)** أي الإفتاء المذكور **(قول السفيين الخ)** هل يمكن أن يجاب بأن مراد هذا
البعض بكون الشرط بينهما احتفاظ السقي منه لا أن قالوا بجمع اسم عبارة **عش** قضية كلام سم على
جـ أن ما يستحقه الباشع من السقي من الماء المباح ثبت للعسيرة منه بالشرط وفيه فهم قول الشارح
لما لو كان **هـ** **(قوله لا تدخل)** أي قوله ومن في النهاية والغني **(قوله مساليل الماء)** جمع مسيل مثل وشق
قال في المصباح والمسيل يجري السيل **هـ** **عش** **(قوله ولا شرهما)** بكمس الشين المحجمة أي نصبها لغني **عش**
(قوله أن بشرط) أي بالنص على دخول المساليل والشرط **(قوله أو يقول بحقوقها)** عبارة قانهاية والغني
كان يقول الخ **(قوله في الخارج عنها)** أي عن حدود الأرض الدائمة والاهود داخل بلا اشتراط **هـ** سندع
عبارة النهاية والغني والاعتناء والمداخل **هـ** ذلك أي المساليل والشر ينحصر الأرض أما لا يدخل فيها

[illegible]

والكلام في انتظاره وضمنا

ومر في البيع ما علم منه أنه لا يصح بيع حريم (٤٤٠) الملك وحده فلو مثله بيع شرب الماء وحده لأن التابع لا يستقل وانما هو عتق
الجزء وحده لتسويق الشارع

فلا يبيح دخوله به عليه السبكي وغيره. ويقار قسما أكثرهما الفراس أو زرع حيث يدخل ذلك أي
المسبل والشرب بطلاناً أي شرط دخوله أو أطلق بان المنفعة لا تحصل بدونيه (قوله ومر في البيع) أي
قيل باب الزا (قوله وحده) أي بدون الملك (قوله ومثله بيع شرب الماء وحده) أي بدون الأرض والكلام
يكتفي سم عن الاعباب في الخارج عن الأرض (قوله وبعضهم) أي أو أفتى بعضهم (قوله ولا حدهم) أي
الشركة (قوله وأوصيته) أي أكثر منافعها عطف على جمل ولا حدهم فيها فدخل الخاي وكان ينبغي أن يزيد
الواو أي أو وصته أحدهم في الخلل أكثر من حصته في الأرض (قوله بأنه) متعلق بفتي القادر بالعطف كما
أشرنا إليه (قوله في الأولى) أي في صورة اختصاص الخلل بالبايع (قوله الثانية) أي في صورة الأكثرية
حصه البايع في الخلل (قوله بان الظاهر الخ) إذا قلنا بان ذلك الظاهر وكان الشرع في أحدهما في الأرض وقاسم
المشتري الشرع بل لا يخرج من المشتري الجانب الخالي عن الشرع فظاهر الكلام أن ذلك لا يمنع من ملكه
ما دخل في البيع من الشرع وهل يستحق إبقائه بلا جواز أن كان بائعه كذلك سم على جواز القياس أنه
كذلك فيقول بلا جواز اه ع (قوله في الزائد) أي فيما زاد من الخلل على قدر حصته من الأرض في
مستأق الاختصاص والاستزاد اه ص د ع (قوله حصته في الأرض) في معنى (قوله دون ما زاد الخ) ينبغي
أن يبيح أي ما زاد الخ بلا جواز اه ع ش أي أن كان بائعه كذلك كما هو قول المتن (وأصول البقل) عبارة
منقولة لا يادى هو أي البقل خضر وانما لا يرضى في الفصاح كل نبات أخضر منه الأرض فهو بقل اه ع ش
(قوله هو) أي التمسك بسنتين الغالب في قوله ثم استثناء ما لم يفتى في القوة والذي يقتضي النهاية (قوله
فالعبرة بما يؤخذ) أي بقل يؤخذ الخ (قوله وأخره) أي وأغصانه فليو به اه يعبري (قوله وان لم يبق)
أي ما يؤخذ في أصله على حذف المضاف ولك الاستغناء عنه بإبقاء الأصول وتقدر مضاف قليل
هو أي يؤخذ حوته (قوله عاف فوقه) أي مفتوحة وتام منته مسددة (قوله ويسمى القصب) ويسمى أيضا
القرط والرطبة والقصصة بكسر الفاء وبالمهملة نهاية ومعنى (قوله والساق) بكسر الهمزة وسكون الهم
اه ع ش (قوله ومثله) أي الساق (نوع لا يجوز الخ) أي فلا يدخل في البيع اه ع ش قول المصنفين
(كالشعر) لأن هذه المذكورات تراد للثبات والعمام فتدخل وأما غير هاتين غير أصول البقل المذكورتين
أصول ما يؤخذ فعه واحدة فكل جيزة أي فلا تدخل كما علم مما جاء في نهاية ومعنى (قوله على ماص) أي على
الخلاص المتقدم اه معنى (قوله حوته) بكسر الجيم أي جزء البقل المذكور (قوله الظاهران) بخلاف
الثمرة الكاملة لكنهما كالجزء من الشعر والجزء الغير الموجود قد دخلان في الأرض اه معنى (قوله
فيجب شرط الخ) نقر سم على قوله ثم حوته الخ (قوله لكن ان غلب الخ) أي بخلاف الثمرة التي لا تغلب
اختلاطها فلا يشترط فيها ذلك نهاية ومعنى (قوله فلا يزد الخ) أي ما ظهر من الجزء والثمر (قوله فينتسبه
علاو كين خارجتها) أي هل كون المسبل والشرب من القنعة والشرب من النهر خارجتها قال الشارع
في شرحه بخلاف الاختلاف فيها تدخل أيضا كبايعه السبكي وتبعه الأذري وغيره انتهى ويقار قسما
أكثرهما الفراس أو زرع حيث يدخل ذلك مطلقا بان المنفعة لا تحصل بدونيه (قوله أنه لا يصح بيع حريم الملك
وحده) عبارة في شرح العباب وبأن في أحياه الموات أنه لا يصح بيعه نحو الحريم والشرب دون الأرض
قبل وهو لاوافق الجزم هنا بعدم دخوله انتهى ويجب بان الجزم هنا إنما هو في الخارج فله من ذلك على
الداخل وعلى الإطلاق قال ابن الرضا عظام يصح د على عدم حصتها بنقص وجف صغيره وقال الأذري يحتمل
أن يكون ما أخذه ملكه بطريق التبعه فلا يستقل انتهى (قوله بان الظاهر الخ) إذا قلنا بان هذا وكان
الشرع في أحدهما في الأرض وقاسم المشتري الشرع بل لا يخرج من المشتري الجانب الخالي عن الشرع
فظاهر الكلام أن ذلك لا يمنع من ملكه ما دخل في البيع من الشرع فهل يستحق إبقائه بلا جواز أن كان
بائعه كذلك (قوله القصب) قال في الر وض وشعر الخلاص كالقصب

البيع

أحوال الباب لا يزيد في شئ من قطعها وما وان لم يبلغها وان الجز والنقطع لكن ان غلب اختلاط الثمرة كما علم مما جاء في

المبيع بغيره يدوم الخصام كذا ذكره اوستثيا كالتمتع القصب أى الفارسى كالمسح (٤٤١) به جمع مقدمون فلا يكف قطع حتى

يباع فلو لا يتنفع به قالوا لانه متى قطع قبل وقت قطعه تلفه ولم يصلح شئ ومثله فيما ذكر شجر الخلاف وقول جمع نفس وجوب القطع في غير القصب عن شرطه ضعيف الآن بؤول ثم استثناء القصب اعترضه السبكي بأنه اما أن يعتبر الانتفاع في الكل أو لا يعتبر في الكل ورجحنا وافرقت بينه وبين بيع الثمرة قبل بدو الإصلاح بأنها مبيعة بخلاف ما هنا واعتزله الاخرى بان ما ظهر وان لم يكن مبيعا يصير كبيع بعض ثوب ينقص بقطعه وقرر شخنا في شرح الروض بان القبض هنا تأتى بالقبض ثم توقف على النقل المتوقف على القطع المؤدى الى النقص ثم أجاب عن اعتراض السبكي بان تكليف البائع قطع ما يشتري يؤدى الى انه لا يتنفع به من الوجه الذى واد الانتفاع به بخلاف غيره ولو لا بعنى ما ضر وجوب القطع لكان على بل قد عطف عليه بالكيفية وذلك في بيع الثمرة من مالك في بيع الثمرة من مالك الشجرة اه والذى ينقصه لى في تنقصه يصح الاستثناء بالقبض ان سبكيان صغيره لا يتنفع به بوجه من حيث لم يقصد منه فلا يملكه ولا تخاصم فيه بل يحتمل للشرط فيه ما يحتمل للشرط فيه ما يحتمل للشرط

المبيع (الح) فلا أثر للقطع وحصل الاشتباه واذا لم ينفذ ذلك فان اقتضى على شئ فذلك والاصدق صاحب اليد كجائى اه عش (قوله كذا ذكره) عبارة النهاية والحقنى وما ذكر من اشتراط القطع هو ما ذكره الشنخا كالغوى وغيره اه (قوله أى الفارسى) وهو البوص المعروف ولعل القصب المأكول وهو الخالو مثله اه بجري (قوله فلا يكف قطع) أى مع اشتراط قطعه نهاية (قوله حتى يبلغ قدر الح) أى ولا أو على مبدى بقاءه اه عش (قوله ومثله) أى القصب (فمما ذكر) أى فى الاشتباه وعدم تكليف القطع الح عبارة النهاية وشجر الخلاف كقوله القاضي حسين منما يقطع من أصله كل سنة فكك القصب ونحوه وحافى وما يترك ساقه وتؤخذ أغصانه فكما الثمار اه قال عش قوله مر وشجر الخلاف بكسر الخاء وتخفيف الهم وهو السبى الآن بالبن وقوله ونحوه لعل مراده بوجوه لا يتنفع به صغيره وقوله فكما الثمار أى فيدخل اه وقال الرشيدى قوله مر ونحوه بالرد عطف على الكلف في قوله فكك القصب عطف تفسير اذ هو بمعنى مثل والا فاستثنى انما هو مخصوص بالقصب لا غيره كما يعلم مما باتى في كلامه كثيرة اه (قوله وقول جمع الح) مقابل قوله السابق كذا ذكره (قوله الآن بؤول) أى بحمله على ما لا يغلب اختلافه اه كردى وقال عش أى بعمل وجوب القطع على وجوب شرطه اه وفيه ما لا يخفى (قوله فى الكل) أى فى كل من القصب وغيره (قوله ر ب هذا) أى بغير السبكي عدم اعتبار الانتفاع في الكل فكيف البائع قطع كل من القصب وغيره (قوله وافرقت) أى السبكي (بينه) أى بين بيع ما ظهر حريم من القصب وغيره على ما رجع من عدم اعتبار الانتفاع في الكل اه رشيدى أى فيجب في الكل شرط القطع والقطع بشرطه وان لم يكن المظن عتقها (قوله وبين بيع الثمار) أى حيث يشترط كونها متعقبا بها اه سم عبارة الاعاب انما هو رأى بيع الثمرة قبل بدو الإصلاح بشرط القطع اذا كان المظن عتقها به اه (قوله بانها) أى الثمرة (مبيعة) فاشترط فيها النفع اه اعاب (قوله بخلاف ما هنا) أى الجزة الظاهرة فى كل من القصب وغيره وقال عش أى القصب اه (قوله واعترضه) أى اعترض فرق السبكي اه عش (قوله يصير كبيع بعض الح) أى هو باطل باقدهم اه عش (قوله وافرقت شخنا) أى بين ما هنا ومثله الثوب ففرضه الرد على الاخرى ودفع اعراضه عش ورشيدى (قوله و) أى فى مثله الثوب اه كردى (قوله و) متوقف هذا ما يدل على أن نقل الجملة لا يحصل به القبض كلفى الساتر فلتأمل سم على عه قول والظاهر خلاف هذا بل ينشئ الاكتفاء بذلك حصول المبيع في ما يشتري الآن بقايله كان ممنوعا من التصرف فيه قبل قطعه لم يغل العواشترط القطع لعملة القبض اه عش (قوله من الوجه الذى) وهو الاكل اه عش (قوله من الوجه الذى واد الخ) ودع عليه نحو العرقبل ان عقلا فانه لا يتنفع به من الوجه الذى اراد به فتمثل اه رشيدى ويندفع هذا بما فى الاعاب مما هنا وما حاصل أى حاصل جواب شيخ الاسلام أن ما عدا القصب وشجر الخلاف يمكن الانتفاع به من الوجه الذى واد الانتفاع أما كل ولو بوجه فوجب الوفاء فيه بالشرط بخلاف ما فانه لا يتأى الانتفاع فبهما كذلك الآن ببلغنا من أمر وعاد الخبر لعل فبهما الوفاء بالشرط واغترة التأخير عنه بل هو فبهما ذلك لاضرورة وحسنا فخص ما فاه الشنخا واندم ما فاه السبكي فتأله اه (قوله ولا بعنى تأخير وجوب القطع حال) يعنى في تأخير قطع ما يجب قطعه حالا (قوله ولا بعد الخ) فيما شعور بان المراد ان شرط قطعه لكن لا يجب الوفاء به حالا وسأنى قول الشارح فلم يحتمل للشرط فيه الحال على أن المراد أنه لا حاجة لاشتراط قطعه (قوله لاسمجة المشتري) فيما شارة الى أن الزيادة للمشتري (قوله فلا يكف قطع) أى مع اشتراط قطعه (قوله وبين بيع الثمرة) أى حيث يشترط كونها متعقبا (قوله و) متوقف على النقل هذا ما يدل على أن نقل الجملة لا يحصل به القبض كلفى الساتر فلتأمل (قوله ولا بعد الخ) فيما شعور بان المراد ان شرط قطعه لكن لا يجب الوفاء به حالا وسأنى قول الشارح فلم يحتمل للشرط فيه الحال على أن المراد أنه لا حاجة لاشتراط قطعه (قوله لاسمجة المشتري) فيما شارة الى أن الزيادة للمشتري

واعتدوا عما يقال أي فائدة في بقا جميع أن الزيادة للمشتري بأنه يساعدهم فالتأمل سم على ج وحاصله
 أن ما فهمه قوله لا يعنى في تأخير الخ من عدم تكليف القطع مع اشتراط مخالفة ما فهمه قوله لمصلحة
 المشتري الخ من عدم اشتراط القطع ويجعل بان التناقض غير وارد عليه أي ج لان مراد بما ذكره دفعهم
 من كلام الشيخين اشتراط القطع وقوله لا يعنى لاسيما ليقدر بما قد بشرط القطع مع عدم تكليفه
 سلاو كلف من التناقض مع مخالفة الشرط اه ع ش **قوله** والذي يفهم الخ استعماله النهاية قال ع ش ولعل
 وجه البعد أنه لو كانت العلة للمصلحة الاحتيج فيه إلى شرط القطع ومصرح كلام صاحب التمهيد فهو
 أنه لا بد من شرط القطع وإن لم يكفه اه واعتمد النهاية في الغنى وقفاً للشيخ الاسلام والانجاب وجوباً لاشتراط
 قطع ما استثنى من القصب وشجر الخلاف مع عدم التكليف بقطعه **قوله** بالقصب أي وشجر الخلاف يكسر
 ولعل يكونه عنهما لعدم وجود في كلام الشيخين **قوله** بالقصب أي دون غيره من الثمرة والجزء
 الظاهرين اه ع ش **قوله** فليحتج للشرط خلافاً للنهاية في الغنى يكسر **قوله** في مطلق بيع الأرض
 أي قول المتن والمشتري في النهاية **قوله** كالباحل أي والروضة وأصلها اه معنى **قوله** وإن قال الخ
 لا يفتي ما في هذه الغاية بصواب الغنى أو قال يجوزها كقول القمولى وغيره اه وهي ظاهرة **قوله** بخلاف
 ما فيها ظاهرة أن الغنى بخلاف ما لو قال يعتكف هذه الأرض بما فيها فيدل على ما يؤخذ دفعه واحد فليظن ذلك
 مع قوله الآتي بواع أرضهم بنوا زرع لا يفر د بالبيع الخ فإنه مصر فيه بطلان البيع في الجميع خلاف
 ما أقادها من أن المفهوم من الحكم بدخول شيء في البيع محبة البيع وتناوله لذلك الشيء ثم لا مانع من الصفة
 والتناول في نحو فصل لم يسئل وشعر لأنه لا مانع من كل شيء أشكل الحال سم على ج وقد يقال مراد ما إذا قال
 بجوزها لا يدخل في بيعها ما يؤخذ دفعه بخلاف ما إذا قال بما فيها أفضل فيه بين كون ما يؤخذ دفعه كالبرق
 سلبه فيفسد العقد كونه كالفضل فيصع العقد تناوله ويجعل قوله الآتي بواع أرضها دليل على هذا
 التفصيل اه ع ش **قوله** وفقه قضته أنه بالضم والغنى بمعنى المرتبة والتمتع بالدفع بالضم من المطر
 وغيره مثل الدفعة بالغنى المراد بالواحدة انتهت اه ع ش فقول الشارح واحد صفتهم كذلك دفعه **قوله**
 كيزر الخ أي وقطن خراساني ونوم بصل نهاية بمعنى **قوله** هذا الزرع أي قول المتن والمشتري في الغنى
قوله هذا الزرع أي الذي لا يدخل نهاية ومعنى وهو مغفول بغيره أي قول المتن المز وعنه **قوله** دونه
 حال من الأرض أي دون هذا الزرع **قوله** وإن لم يسترها الخ أي بان زرعها من خلال نهاية ومعنى وهو راجع
 لقول المتن ويصح الخ **قوله** ما مضى وعنه ما يدخل بالإضافة **قوله** ما مضى أي في الرد بالعيب اه كروى
قوله أي الزرع أي الذي لا يدخل ما يؤخذ ومعنى **قوله** لظنه أنه الخ أي ظن المشتري أن الزرع اه كروى
 وحاصل هذا التصور أن المراد بالجهل هنا ما يشمل جهل الصفوة يندفع قول سم قوله لظنه الخ فيبشئ مع
 أنه جهل اه **قوله** به يندفع أي بقوله لظنه الخ **قوله** لمع أن الفرض الخ طرف قوله ببع الخ أي كيف
 تصور الرقبة مع الجهل **قوله** سورة أي الجهل **قوله** أنه سعد أي لغير اعتبار كخبر ذلك سم **قوله**
 وذلك أي ثبتوا لغير المشتري أن جهل الزرع قوله فان علم الخ المتن في النهاية وكذا في الغنى الآتية على

(ولا يدخل) في مطلق بيع الأرض كالباحل وإن قال بجوزها بخلاف ما فيها (ما) يؤخذ دفعه (بضم) قوله وفقه واحدة (كالخفاصة) والشعير وسائر الزرع كيزر وجعل لانها لا توجد لدول ما كانت كمنعة النار ويصح بيع الأرض المزروعة (هذا الزرع) دونه أن لم يسترها الزرع أو إذا قبضه ولم يخص سبعة يغلب تفسيرها فيها (على) المذهب (صحيح) دار مشعرة بامتعة ما مضى وعنه ما يدخل فيصع قوله أنه كنه للمشتري (والمشتري) اختيار على الغرض هنا وفيما يأتي كعلم بمس (أن) جهله أي الزرع لحدوده بعد رؤيته المذكورة أو لظنه أنه ملكه فربما قوية فيبان خلافة فيما يظهر به يندفع ما يقال كيف يصح بحث الأخرى وأقصره أن يؤخذ منها مع عدم سترها كما في متن أن الغرض أنه جهله ثم رأيت بعضهم يقول أيضاً بان بطن حال البيع

انه حصد ثم تبين بقاؤه
وذلك لتأخر انقضاء صفان

علم وظاهر ما يقتضي تأخر
المصادعين وقت المتعدي على
ما حصة ابن الرقة لم يغيرها
لوجهه وتركه مالكة
أقال أفرغها مني زمن
لأجورته غالباً كيوم أو
بعضه على ما يفتي في الأجرة
إذا لاضرر فيها (ولا يمنع
الزرع) المذكور (دخول
الأرض في يد المشتري
وضمانه إذا حصلت الخسارة
في الأض) لوجود تسليم
هين المبيع مع عدم ثبات
تقر يفة حاله فارتقت
الحار المشعونة بالامتنع قال
قال الاسنوي وزاد ضمانه
بلا فائدة يلزم من دخوله
في يده دخوله في ضمانه اه
وكله فوهم ان تصويبا
البائع اياه ويلحق
حسبه وينقل لضمان
المشتري وقد مرده بانه
خلاف المتقول فليلا
تلازم وتعين ما زاد المصنف
ثم رأيت لو كشي ذكرها
نحو ما ذكرته مع جزمي
محل آخر بذلك التوهم
فلتبينه (والبذر) بالعام
القال (كالزراع) فبما ذكر
وباني فان كان ضرره وعه
بدوم كوني الفضل دخل
والافلا وباني ما من
الخيار وفر وعه ومنها
قوله (والاصح) أنه لا أجرة
للمشتري مدة بقائه الزرع
الذي جهه وأجاز لي بعد
القبض زمانه بثلث المدة

ما يحتمل من المعتقد قوله كروم الخ (قوله فان علم الخ) ظاهر سواء كان الزرع مالاً أو ثمره ووجه بانه اشتراها
مسئلاً بثلثه ولوقيل بانه اختياراً فان الزرع لغير المال يمكن بعد الاختلاف الأغراض باختلاف
الأشخاص والأحوال اه ع (قوله ولا يظهر الخ) أي فان ظهر ثبت له الخيار اه ع (قوله على ما حصة)
عبارة النهاية كجسده اه (قوله وتركه) أي الزرع (مالكة) أي المشتري ولو لم يكن لفائدته وقع وعام
ضرره لطلوع مدة تقر يفة أكثر من غيره فيبقى عديم سقوط الخيار بتركه سم على ج ويبنى أن يحمل سقوط
خياره بتركه كماله ينظر للمشتري بالزرع بأن كان ينو عليم منقعة الأرض المرادة من الاستئجار بانه كان
مراد زرع شيء مهم لا يتأخر زرع عمله مع وجود الزرع الذي بها اه ع من وقوله الاستئجار لعله يحرف من الاشتراء
عبارة لا يعينان تركه ولم يضر بقاء الأرض اه (قوله وتركه كماله الخ) ولا عليه إلا بطلانها وبغنى
(قوله لوجود تسليم) أي قوله ثم رأيت في النهاية (قوله تقر يفعلاً) أي بالتحلف في يوم اه سم (قوله يوه
فارتقت الخ) أي بعدم ثبات تقر يفعلاً (قوله وزاد) أي المصنف (قوله من دخوله في يده) أي من جهة المبيع
كجمله المراد بقول المصنف دخول الأرض في يده انما ترى فرد على الاسنوي غير ظاهر انما دلت على ذلك
المشتري من جهة المبيع دخلت في ضمانه اه سم عبارة ع والرسدي وكلام الاسنوي واضح بالنظر لقوله
في يد المشتري أماع النار لساق من أن المراد دخل في يده من جهة المبيع فالرد في ظاهر لانه متى دخلت في
يده من جهة المبيع دخلت في ضمانه ثم رأيت في سم على ج ما يصر به اه (قوله ان تصويبا باع الخ)
أي ككروم الخ في المشتري بخياره اه (قوله اياه) أي المبيع للمشتري اه سم (قوله لا تلزم) أي
بين الحقول في يد المشتري والحقول في ضمانه ومرت سم وعش جوابه (قوله بما ذكر) أي قوله ثم
في الخافي والنهاية (قوله من اختيار) أي وصحة قبضه مسفولة اه معنى (قوله وفر وعه) أي ضرره وخيار
من قوله فان علم الخ (قوله ومنها) أي من فروضها بقدر الموروقول المتن (مدة بقائه الزرع) أي والبذر ومدة
تقريب الأرض من الزرع المذكور خلافاً لما في شرح الرض سم ونهاية (قوله ولو بعد القبض) غاية
لقول المتن لا أجرة الخ (قوله الأولى أو أجرة الخ) لكن لو أزداد أنه دياس الحظ منقعة لا مكانه لم يكن إلا
بالراض على منعه أقبل ولو أضر بعد وأنه هل تلازم الأجرة وان لم يطالب أم لا تلزم لا بعد الطلب فيه نظر
والأثر الثاني لان الظاهر أنه لا يلزم بالقطع بعد دخول وأن الحصاد لا بعد طلب المشتري وفرق بينه وبين
الموشرط بالقطع حيث لا تمت في الأجرة مع اتفاق وجود الخاتفة لشرط في تلك صريحا لا كذلك هنا فربما يهدأ
الفرق ما قبل فقبلوا استأجروا مدة لحفظ ماع وفرغت المدونة بطالب المخرج بالفتح والباخر الممتنع أنه
لا تلزم الأجرة لما مضى بعد فراغ المدة اه ع (قوله امكن قلعه) أي وقطعه (قوله أمال العالم الخ) فتقسيد

مع أنه جهه (قوله انه حصد) أي انصاها كالب ذلك (قوله وتركه مالكة) ولو لم يكن لفائدته وقع
وعظم ضرره لطلوع مدة تقر يفة أكثر من غيره فيبقى عديم سقوط الخيار بتركه كماله لا
عليه إلا بطلان (قوله تقر يفعلاً) أي بالتحلف في يوم أي من جهة المبيع (قوله وكله فوهم الخ) يمكن
منع توهمه بوجه ما لوجهين الأول أن مراد انه يلزم من تصور دخوله في يده مع وجود الزرع تصور
دخوله في ضمانه بان تدخل في يده من جهة قبض المبيع فثبت كأداة الزرع لا يمنع دخوله في يده من
جهة المبيع فلا حاجة لتصر به بذلك والثاني أن قوله المصنف دخول الأرض في يده انما ترى مراد دخوله في
يده من جهة المبيع بدليل قوله إذا حصلت الخسارة لجهة المبيع والام يصح ترتب الضمان عليها إذا تخلف
جهة المبيع كالإبداع لأختين فمعل المشتري والحاصل أنه ان أراد المطلق الخسارة مع ترتب الضمان
عليها أو الخسارة من جهة المبيع دل على أن المراد دخوله في يده من جهة المبيع اذ يطلق الحقول لا يتوقف
على الخسارة من جهة المبيع فليتام ذلك (قوله اياه) أي المبيع وقوله اه أي للمشتري (قوله وتعين ما زاد
المصنف) التعيين نوع اذ يعلم من عدم منع زرع دخوله في يده انما إذا دخلت من جهة المبيع حصل
الضمان فتامه (قوله لا أجرة الخ) فقبل هذا على أنه لا أجرة لمدة تقرب الأرض من الزرع المذكور

تلك المدة فاشبهوا باتباع دوا مشعونة بثلثه لا أجرة له مدة التقريب ويبقى ذلك إلى أول أزمنا مكان قلعه أمال العالم فلا أجرة له جزاً

ثم ان شرط القطع فاعلم انه لا يملكه لزمه الاحوة لتركه الوفاء الواجب عليه وتظاهر كلامهم عنه انه لا يفرق في وجوب الاجرة بين ان يطالب بالقطع الواجب وان لا يملكه بما في الشجرة والنبوة (٤٤٤) بعد اذ قيل بدو الصلاح المشروط قطعهما ثم لا تجب الا ان يطالب بالشرط فامتنع

الشارح بالجهل لا يلحقه الخلاف فيه ونفى (قوله ان شرط القطع) أي أو القلع (قوله فاعلم) أي القطع (قوله لزمه الخ) أي شيئا ما استثنى من القصور غير الخلاف على ما مر من النهاية والنفي ونسخ الاسلام من وجوب اشتراط قطعهم عدم التكليفه بخلافه فالشارح (قوله لزمه الاجرة) اعتمد على (قوله وينبغي) أي عدم الفرق (قوله بالقطع) أي أو القلع (قوله انما) أي الاجرة بان ما ياتي (قوله بالشرط) وهو القطع (قوله وان طلب) ينفع المفعول (منه) أي البائع (قبض) أي اقباضه (قوله وعند قلعه) أي المتفرق النهاية (قوله ما ضررها) كان الاولى ما ضررها أو ما ضرر بها لان الثلاث المجرى من هذا المادة يتعدى بنفسه والزم بدفعها الهمة يتعدى بحرف الجر اه ع (قوله أفرد) أي قول المتن ويدخل في النهاية ونفى الاقوله بناء على انما أفرد وقوله بناء على الكلام (قوله لان العطف باو) فبأنه أن أو التي يفرد بعدها هي التي للشك ونحوه دون التي للتوزيع أي كلهما فانما يستعمل الواو على عطف لا يتم توجيهه الا فراد بما ذكر اه ع (قوله كبدن) أي أو البذر الذي لا يفرد كبدن الخ (قوله وكبدن الخ) أي أو البذر الذي لا يفرد الخ كبدن الخ (قوله الجعل الخ) أي أو عدم قدرة تسليمه البذر الذي أهله لم يتغير اه رشيد (قوله لا تعذر التوزيع الخ) فديون خدمته ان بطلان الجميع اذ لم يكن علم البذر والزرع بعد وقتو مجيها والفرق الصفة لان كان التوزيع والتقسيم تامل اه سم (قوله ان الاجرة انما تقسط) أي أو لان كان التوزيع والتقسيم هنا (قوله كقص) كقص البذر وهو البذر على اه ع (قوله وفرد على اخذ) أي أو لم يفسد اه ع (قوله على الضعيفين) أي في طريق الحقيقة (قوله والاصح البيع فهما) أي في الأرض والبذر وانما بالبذر قبل كاصح من ذلك شرح المتبع اه سم زاد ع ومقتضى ما ذكره الشارح من عدم اشتراط زرع البذر لكونه تابعا له لو كان بالأرض بناء أو غير لم يملك بشرى يقتصر عدمه فيه ولا يشترط لصحة العقد هنا وفيه لكونه تابعا ليس مقصودا بالعقد وانما دخلت بمعاودة بشرى فبأن زرع البذر قد تعدى لاختلافه بالطين وتغيره غالب باختلاف الشجر والبناء اه (قوله ولا ذكره) أي ذكر البذر في العقد (قوله انما) أي قوله كقالات في النهاية الاقوله فقط وقوله لم يزل القطع والفرق في الاقوله فالتنفي الاقوله فقط (قوله والنتيجة) أي بالبناء أو نحوه أو كغير فها مواضع وينتجها عبارة ثبات الازداد اه ع (قوله أو غرس) أي أو بناء وكانت عبارة تضرر كنهها من حفر الاس اه ع (قوله فهي عيب) أي عيب التحجير بانه ومن (قوله وسببا ما فمقوماته الا لازم خلافا لما في شرح الروض (قوله يلزم البائع تسوية الارض الخ) قال في شرح الروض تشبيها بما ذكر في الدار أمتنع لا يتبع لها باب الدار فانه ينقض وعلى البائع ضمانه اه فان قلت ان كان هذا النقض قبل القبض فغاية البائع قبله غير ممنوعة كالا فقل لا يفسد قوله وعلى البائع ضمانه أو بعد القبض أشكل بان القبض لا يصح مع وجود استعانة البائع فهذا التقدير غير ممكن قلت فتنحوا الشق الثاني وقد تصور صحة القبض مع وجود استعانة البائع كما ذكرنا في موضع من الدار وحتى يبينو بينهما فانه يحصل القبض لما عدا ذلك الموضع فإذا تقاطعا من ذلك الموضع الى غير منها وحل يبينو بينه حصل القبض للجميع وكما كانت تلك الامتنع تحجير فانه لا يمنع القبض لا يقال الحجير يسع له باب الدار لان اخلاص ذلك ممنوع لان باب الدار قد يكون ضيقا جدا وغير ضيقة للماء كبيرة أدخلها قبل تضيق الباب (قوله لان العطف باو) يبيننا بعض المواضع عن ابن هشام أن أو التي يفرد بعدها هي التي للشك ونحوه دون التي للتوزيع فانما يستعمل الواو (قوله لا تعذر التوزيع) فديون خدمته ان بطلان الجميع اذ لم يمكن علم البذر والزرع بعد وقتو مجيها والفرق الصفة لان كان التوزيع والتقسيم تامل (قوله والاصح البيع فهما) أي وان لم يزل البذر قبيل كاصح من ذلك قول شرح المتبع واستشكل فيما اذ لم يزل

وقد يفرض بان التوزيع البيع وهنوعين أجنبية عنه والبيع قد يتساع فيه كثيرا بجلال تساع في غيره لمصلحة بقائه العقدين ولغيرها الا ترى ان استعمال البائع قبل القبض لا يفرق فيه وان طلب منه قبضه فامتنع تعديا ولا كذلك غيره ثم رأيت أجبت أول الفصل الا في جملة ما وافق ذلك وعند قلعه يلزم البائع تسوية الارض وقلع ما ضررها كسروق اللزعة (ولو باع أرضا من غير زرع) بها (لا يفرد) أفرد لان العطف باو (بالبيع) أي لا يجوز زرع وده عليه كبدن زرع أو تغير بغير قبضه أو تعذر عليه اخذ كغيره الغالب وكجمل يستورده بالارض وروى سيرة (بطل) البيع (في الجبيع) الجعل بأحد المقصودين للوجوب لا تعذر التوزيع بناء على الاصح السابق في طريق الصفقات الاجرة بالقسط أما يفرد كقص لم يسئل أو سئل أو رآه كذرة وشعر وبذر أو لم يتغير وقد راعى اخذ فيصع جزا (وقيل في الارض قولان) أحدهما يصح فيها بكل الثمن بناء على الضعيف الثمن ان الاجرة بكل الثمن

والكلام في بذر ما لا يدخل في بيع الارض والاصح البيع فهما قطعوا ولا ذكره ما كذا وفارق بيع الامتنع جعلها به غيره نعم متحقق الوجود بخلاف هذا فافتقر فيما يغتفر في الجمل (ويدخل في بيع الارض الحجرة المخلوقة) والنتيجة (فيها) لانها من أجزائها ثم ان قصدت الارض لزوع أو غرس فقط فهي عيب (دون المدفونة) من غير اعتبار كاليك تتركز (ولا خيار العيشة) لانها ما يوان ضرر قلها كما ان الميراث

نعم الخ استعملك على صور العلم **(قوله ضرر قلها)** أي دون ضرر تركها أهية **(قوله وأضر**
تركها الخ) فيستعمل لسم ان شئتوا جسم **(قوله الأولى)** أي في صور الجهل ضرر والقلع **(قوله**
 الثانية) أي في صور الجهل ضرر والترك المقيد بقوله ولم يزل بالقلع الخ **(قوله وهو)** أي الضمير اه كرى
 والأولى أي عاقلة المتولى **(قوله وهو)** به يقدم اقتضاه كلامهما فيجعل عدم الخبير في على ما إذا زال الضرر
 بالقلع ولم يكن لنقلها مدة لها آخر فليست أم له سم عبارة الصكردي قوله وبه يقدم الخ حاصله أن كلام
 الشيخين ان جهل ضرر قلها ضمير يقتضي أن جهل ضرر تركها لم يتغير لكن بسبب ما ذكر من كلام المتولى
 يقيد ذلك المقضي بأنه إذا زال ضرر الترك بالقلع اه وعبارة الرشدي اعلم أن عمل ما في هذا المقام أن
 الشيخين صرحا بوجوب الخبير في الجهل ضرر والقلع وسكنا على الجهل ضرر والترك فاقضى ظاهره بهما
 أنه لا يندفع به واقضى كلام غيرهما بوجوب الخبير في أهية مطلقا وقيد المتولى في النتيجة بما إذا كان ذلك
 الضرر لازما لبالقلع أو كان نزوله لكن يستغرق القلم مدة تقابل بأجرة واختاره هذا التقيد شيخ الإسلام
 في شرح الروض اه ثم عسر عبارة ما مشكل عبارة النهاية ثم سر عبارة الشارح ناسب الماذكر من
 الحاصل المار وقوله واقضى كلام غيرهما في هو مراد الشارح بقوله لا قد قول جمع الخ **(قوله له لوجه**
الخ) بيان لما اقتضاه كلام الشيخين **(قوله قد يطعم في أن البائع الخ)** فليكن في الخ لجان جهل ضرر
 تركها مطلقا **(قوله واختاره القلع)** كذا في النهاية وكتب عليه عرض مانصه أي بان وضعي مع كونها
 مشكلا على الخبارة لكن طلب من البائع القلع اه قول المتن (النقل) عبارة للغنى وشرح التلخيص القطع
 والنقل **(قوله وتسوية الأرض)** أي القول المتن في بيع البستان في النهاية والمعنى الأقوله بتقديمه الاثنين
 وقوله على العادة إلى ذلك واسطفا المعنى وهو الأولى لأنه مندرج في قول المتن الآتي فان أجاز الخ ولان ذكره
 بههم أن قول الشارح الآتي فلا أجرة الخ واجمع اه أضلع أن رجوعه مخالف نصهم بلزم أجرة
 مدة النقل الواقع بعد القبض حيث خسر المشتري كأنه قدمه الآتي فاذا خسر المشتري **(قوله بتقديمه**
الخ) لعله أراد بقيد الأولى أي النقل قوله الآتي في العادة وقيد الثاني أي التسوية ما أفاده قوله الآتي
 وهي هنا وفيما مر الخ من كون التسوية بالتراب للزال لا يقرب آخر من الأرض المبيعة أو من خارجها
(قوله وللمشتري إجبارها) هذا ما هو من المتن وانما ذكره تعميدها بعده **(قوله وان وهما)** أي الخبارة

نعم ان جهل ضرر قلها أو
 ضرر تركها لم يزل بالقلع
 أو كان لنقلها مدة لها أجرة
 فخير كائنا في الأولى والمتولى
 في الثانية قال في المطلب
 وهو الذي لا يجوز فيه
 وكلامهم بشدة اه وبه
 يقيد اقتضاه كلامهما أنه
 لوجهل ضرر تركها دون
 ضرر قلها لم يتغير وشول
 جمع قد يطعم في أن البائع
 يتركها مخرودودان هذا
 الطمع لا يصلح عليه لا ثبات
 الخبارة (ويلزم البائع)
 حيث لم يتغير المشتري أو
 اختاره القطع (النقل)
 وتسوية الأرض بتقديمه
 الاثنين في النقل من غير
 رضا المشتري ولا مستبتر
 إجبارا عليه وان وهما

المشتري (ان جهاها) (ادام)
 يضره (قلها) بان قصرت
 ماله ولم تعيب به سواء
 اضره تركها أم لا زال
 خبره بالمقام وللبائع النقل
 وعليه التسوية بالغشبي
 لجباره عليه وان لم يضر
 تركها (وان ضر) قلها
 بان يفسدها وان طالت زمنه
 مع التسوية بمدتها الجرم
 (فله الخيار) ضر تركها
 أولا دفعها لضره ثم لم
 رض بتركها ولا ضرر
 فيه سقط خياره وهو اعراض
 حين لم يوجد مشروط
 الهبة فله الرجوع فيها
 ويعود خيار المشتري (فان
 أجل) العقد (لم البائع
 النقل) على العادة فلا يكف
 شلها فعلى الوجه تنبيه
 ما ضر في الرد بالبيع وذلك
 ليعسر عليه (وتسوية
 الأرض) لأنه أحدث الحفر
 لتفليس ملكه وهي هنا
 وتبين أن يفسد التراب
 المزال القائم فوق الحفرة
 إلى مكانه ولا يلزمه أن
 يسوّجها بترابها لان فيه
 تغيير البيع ولأن طرحتها
 لان فيه استبعاد بين لم يخل
 في البيع (وفي جواب آية
 المثل لمدة النقل) اذا تميز
 المشتري (أوجه أعوها)
 أنها يحب أن يفسد بعد
 القبض لتغيره على
 المشتري منفعة تلك المدة
 (لا قبله) لان جنابته قبله
 كالتسوية كغيره ومن لم يلو
 باعها لاجني زنه الجرم مطلقا لان جنابته مضموه متعلقة بالآكل وزم الاجر لزوم ارض عيب بق فيها بها التسوية

يقتضيه أنه لا يلزمه القبول سم وعش (قوله تضر بها ملكه) فليس لعين والتشرح معا وكذا قوله
 بخلاف الزرع وراجع لعين كما هو مرجع المفسر وللأخبار على عش (قوله ولا أحوال) أي حيث
 لم يتضرر به معنى عبارة سم قوله ولا أحواله أي علمه بالحال قال في شرح الروض وظاهر أنه لا يرض
 أيضا به (قوله ولا يباح النقل) أي ان لم يرضه المشتري (قوله التسوية) أي النقل ولا جرمه عليه
 لمدة ذلك كغيره معنى (قوله زمنه) أي النقل قول المتن (فله الخيار) ولا يسقط خياره بقوله البائع
 أنا أقدم لك الأرض والأرض المنة نهاية ومعنى قال عش قوله هو ولا يسقط خياره أي فله الفسخ ولا
 يجزى على موافقة البائع به (قوله ولا ضرر فيه) أقدمه إذا كان فيمضر ولا يسقط خياره وهو ظاهر
 عش ورشدي (قوله وهو اعراض الخ) قال في شرح الإرشاد الصغير يظهر في ترك الزرع أنه تخليص لانه
 تابع لا يضر بعدد وعينه زائلة لا ينافي بخلاف نحو الحفرة فيها انتهى وهل يحتاج في ملكه إلى إيجاب وقبول
 بشرطه ما يقتضي بطلان الملاحقة عدم اشتراط ذلك سم على ج قول في ظاهر قولهم التمسك لانه
 لا يمين القضاة عش وأقول قول الشارح كأنها به حيث لم يوجد فمشرط الهبة كما صرح في اشتراط
 الإيجاب والقبول والقبض وعبارة للفني نعم لو وهبها واجتمع مشروط الهبة حصل الملك ولا رجوع للبائع
 فيها وان فسدته بشرط فهو اعراض كأنه لا يملك إذا بطل المخصوص في العموم به صريحة في الاشتراط
 (قوله اعراض الخ) أي فيصرف فيه كالصنف في تنق به بوجوه الانتفاعات كالمعاملة والمعاملات
 يتنوعونهم وبناءها بالحفرة ولا يضر في بيعه ولا يضر في نقله من قبله عن حوائج شرح الروض
 لولا الشرح له عش قول المتن (النقل) أي أو القلع به معنى (قوله أن يبيع الخ) فلو تلف فعليه الاتيان
 به ثم انتهى سم على منج والكلام في التراب المأخوذ أما القبض كما مر من القبض والسر حين فلا
 يلزم منه لأنه ليس ملاه عش (قوله لا يسو بها) أي الحفر (قوله بترابها) أي بتراب آخر من
 الأرض البقية (قوله اذا تميز المشتري) كذا في التمسك والنهاية والتي والاياب وقال عش قوله هو اذا
 تميز المشتري مفهوماً أنه اذا كان علماً لا أحواله والقبض وجوبها مطلقاً تضر بها بعد القبض تصرف
 في يديه به وفيه أن الشارح والنهاية والمغني والاسني صرحوا بالمفهوم المذكور وفي شرح قول المتن
 ويلزم البائع النقل الحفر ورض في صورة العلم بغيره سم وقوله والقبض الخ ظاهر المتن رضا المشتري
 حين العقد تعلق النفعة تلك المدة قول المتن (ان نقل بعد القبض) أي ولا يمنع وجود هبة القبض بعصتي
 المثل الخلفيتها كالمسألة ان كانت بعض الدار البقية به رشدي وفي تقريره دليله ظاهر (قوله لان
 جنابته) أي البائع (فله) أي قبل القبض (قوله ومن ثم) أي من أجل أن جنابته الخ (قوله باعها) أي
 الجار تو (قوله زمنه) أي الاجنبي (قوله لان جنابته) أي الاجنبي (قوله مطلقاً) أي قبل القبض أو بعده
 به عش (قوله وكذا زم الأجر الخ) قضيهذا التشبيه أنه ان حصل من التسوية قبل القبض لا يصح على
 البائع أو بعده وجب لكن قضيهقول سم على ج فيما نقله من شرح الروض من قوله وظاهر أنه لا يرض
 به أيضاً عدم الفرق بين كونه قبل القبض أو بعده عش وفيما عا تقدم عن سم من شرح الروض
 في صورة العلم بالتراب والمشتري معه وبها هنا هو وقا لجعل الشيء معها الخيار والكلام في مقاسم فلا

القبول (قوله ولا أحواله) أي علمه بالحال قال في شرح الروض وظاهر أنه لا يرضه أيضاً (قوله وهو
 اعراض) قال في شرح الإرشاد الصغير ويظهر في ترك الزرع أنه تخليص لانه تابع لا يضر بعدد وعينه
 زائلة تعين بانه بخلاف نحو الحفرة فيها به وهل يحتاج في ملكه إلى إيجاب وقبول بشرطه ما يقتضي بطلان الملاحقة عدم اشتراط ذلك (قوله المصنف أوجه أعوها يجب الخ) قال في التشرى عقلا
 وجوب الأجره تنقو يتعلى المشتري منفعة تلك المدة ويشكل الفرق بينه وبين الزرع فان قبل الزرع
 يجب باقوه والخيار لا يجب باقوه فلما تسد تفرغ الحفرة كد الزرع قاله السبكي هذا كلام الناشر
 وهو صريح في أنهم لا يوجبون أجره قبل مدة نقل الزرع فبأن في شرح الروض من يسو بها من غير (قوله

منافق قول المتن (و يدخل الخ) أي عند الاطلاق بمعنى ورشدي قول المتن (في بيع البستان) لو كان فيه مساقبة
 دخل متصلا وكذا من فصله المتوقف عليه نفع متصلا فلنأمل اه سم قول المتن (في بيع البستان) قد
 يخرج الرهن وهو ممنوع فان الحق وقال انه يدخل في رهن البستان والقرية ما فيه من نبات وشجر خلافا
 لما يوجهه كلام شرح البهجة سم على منعه اه عرش وفي النهاية والمغنى البستان طرسي معرب
 وجميعه نبات ويبيع عنه بالجمعة بالبالغ اه (قوله العرش) أي التي اعدت لوضع قضبان الغنبل عليها
 اه نهاية قال عرش ذوه اعدت أي وان وضع عليها بالفعل اه (قوله وماه اصل) قوله وليس من البناء
 في النهاية الا قوله وعرض خلافه وقوله والابنية المتصلة الى المتن (قوله وماه اصل الخ) قال عرش ما صلها ان
 مراد منه دخول الاموال من الزرع الذي يحجز به بعد أخرى فوافق ما مر لا دخول نفس الزرع المذكور حتى
 ينفق ما ضمن عدم دخول الحصة الظاهر منها اه (قوله ما صلها في مسمها) بل لا يسمى ببستان بدون ما صلها كما
 قاله الرازي معنى ذناهية قال عرش فانه ذكر هذا الحكم هنا مع كون الكلام فيها يستبعد غير مسمها لان فيه
 على تفصيل ذلك المسمى والتوسط لبيان ان الفصل عنها اذا توقف عليها نفع المتصل كفتح الطلق وسدود
 المالحون والآلات السابقة يدخل في كل من القرية والدار والبستان وان لم يكن من مسمها اه (قوله وكذا الدار) الدار
 الخ ولا يدخل المزارع في قول البستان اه معنى قول المتن (وكذا البنية) ولا يدخل في بيعه أيضا الا بار
 والسواقي المتصلة عليها بخلاف البئر لا يدخل فيها سابقها وهو الخشب الا لا توارثت حيث اه عرش
 قول المتن (وفي بيع القرية الخ) أي عند الاطلاق ذناهية ومعنى (قوله لتبعها لها) في التعليل به مساهمة فان
 القرية هي الابنية المتصلة فالبنا من مسمها اه عرش (قوله والابنية المتصلة به) يعني تدخل الابنية
 الخارجة عن السور المتصلة به وما في نفسه والنهاية والمغنى وكذا سم ثم قال في شرح العلي وجع ما هو
 خارج اه أي السور لا يدخل حتى الابنية المتصلة به كاقصدته كلام الشيخين وان بحث الاذري في دخول انتهى
 وكلام شرح الروض كالمرجع في عدم الفصول متماهله اه (قوله وفي وسطها) أي وسط الابنية اه كروى
 قول المتن (لا المزارع) أي ولا اشجار الخلو حقن السور فلا تدخل ولو قال بحقها ذناهية ومعنى (قوله)
 والمتصلة به) عطف على السور وخبر به (قوله والمتصلة به) أي الخلو حقن الابنية المتصلة بالسور اه
 كروى (قوله ما صلها الخ) أي من مسكن وان ثبت ذناهية ومعنى (قوله قياسا على حرم الدار) صارت المغنى
 في شرح وفي بيع الدار الأرض الخ ويدخل فيها شجرة الرطب ان كانت في طريق لا ينفذ فان كانت في
 طريق نافذ فلا حرم لها اه (قوله ولو كان الحظ هنا يسميه الاسم) قد عنيح ان اسم القرية يتناول
 نحو حرم تكف الخيل ومنع الابل والمحتطب من الحرم فليراجع سم على اه عرش (قوله افتراقه) وما
 ذكره من الفرق مبنى على أنه لا يشترط لجواز القصر تجاوز حرم القرية وفيه كلام في باب القصر وحاصله
 أنه لا يشترط تجاوز حرم القرية خلافا للاذري أي فينتاج للفرق بينهما اه عرش (قوله بكساره) و

ويدخل في بيع البستان الخ) لو كان في مساقبة فدخل متصلا وكذا من فصله المتوقف عليه نفع متصلا
 فلنأمل مر (قول المصنف) وكذا البناء الى الذهب) هل يدخل هذا البناء في رهنه أو لا؟ أم من قوله
 أول البادون الرهن وانما يدخل الشجر والحداد الحط لا من مسمها بخلاف بيت ذيه مثلافه نظر
 (قوله والسور) بخلاف الابنية المتصلة به (قوله والابنية المتصلة به) في شرح العلي وجع ما هو
 خارج اه أي السور لا يدخل حتى الابنية المتصلة به كاقصدته كلام الشيخين وان بحث الاذري في دخول اه
 وكلام شرح الروض كالمرجع في عدم الفصول متماهله لكن ان قيل قوله ويدخل أيضا من القرية
 ما لها سور ولم يشك لعدم دخول الابنية المتصلة بالسور وان كانت قبل الحرم لانه تابع للقرية ذناهية
 ففانما ذناهية أخرى بجانب تلك وهي لا تمنع لتبناها الحرم فاما لم يسمها مشترك بينهما
 (قوله ما صلها الخ) قال في شرح الروض من الساكن والابنية (قوله ولو كان الحظ هنا ما صلها الاسم)
 قد عنيح ان اسم القرية يتناول نحو حرم تكف الخيل ومنع الابل والمحتطب من الحرم فليراجع (قوله)

(و) يدخل (في بيع البستان
 الأرض والشجر) والعرض
 وماه أصل ما صلها من الزرع
 (لا نحو غصن يابس) وغصن
 خضلاف وشجر وعسوق
 يابس (والحيطان)
 لتصلها في مسمها وكذا
 الحداد المستعمل لحداد
 البناء عليه (وكذا البناء)
 التي فيه يدخل (على
 المذهب) لثباته (و) يدخل
 (في بيع القرية والابنية)
 لتبعها لها (وساحات)
 وضارعة المحيط بها (السور)
 والسور ونفسه والابنية
 المتصلة به وشجر وساحات
 في وسطها على الأوجه لا
 الزارعة) الخلو حصة عن
 السور والمتصلة به فلا تدخل
 (على الصحيح) فخر وجها
 عن مسمها وما لا سور ولها
 يدخل ما لا يتصل ببنائها
 ويدخل أيضا من القرية
 وما في وسطها على حد الدار
 ولو كان الحظ هنا ما صلها
 الاسم وعصمه في القصر
 محل الإقامة ما يؤدق وعصمه
 افتراقا والسماذ بكسر أوله
 ما يفرش به الأرض من نحو
 زبل أو دماء وفي الجواهر
 البائع أحق به الا ان يسط

واستعملوا فلان بعضهم في اشتراط الاستعمال (٤٨) ويجوز بان يجوز بسطه بحمل أنه لتخفيفه في منع حق البائع فيه الا باستعماله

وفي المختار والمصباح نفع السيد اه عش (قوله واستعمل) أي استعماله البائع ككيفية مظهر
فتأمل اه (قوله ويجوز بالخاص) قد يقال ان قامت قرينة على أن البسط للتخفيف واضح والا فالاصل في
البسط ان يكون للاستعمال (قوله بحمل أنه لتخفيفه) قد يقال البسط الذي للتخفيف ممتنع
بسطة الاستعمال اه سيدعبر (قوله واستعمله) أي استعماله البائع أي قبل البيع بحمله فيها بسوطا
على المعتاد من الانتفاع به في الأرض اه عش (قوله اجاعا) أي المتيقن (قوله ان ملكها) أي الأرض
(قوله كصفتها) أي مستأجرة اه كردى عبارة عش وهي صاحب زينة في النسخة بادر اهمه ممتنع
في كل ستمن غير تقدر ومدقو يقتصر الجمل بذلك للحاجة اه (قوله لكن بخلاف) أي فان أجل لجميع
التي على ما نقله سم على المتخرج عن الشارح مدر كجه انه قال انه لا ادرب وعبرته في أثناء كلام وقال شذواني
شرح الارشاد ان الاقرب حل الاطلاق على الاقرب في جميع المتن وما ليه مدر انتهى أقول ونقاس ما تقدم
في طريق الصفة للتبسيط هنا اه عش (قوله من نحو سوغ) والسوغ يريد الخلل الياس اه كردى
(قوله ونحو رطب) عطف على بنه اه عش (قوله قد سد دوايه) أي بخلاف باس لم يقصد دوايه فلا يدخل
كأنه سم مع رقيبته وبين الارشاد بان رادوه للقطع والارتداد لا ثبات عن الاعباب (قوله الخسوف) أي ما
ذكر من الأرض وما عطف عليه (قوله قد سد دوايه) أي الفرائد في بيعها (قوله وان كان لها) أي ليسوت
وكذا يعرفه الآتي (قوله باها) أي باب الباع (قوله الامن) أي من تلك الابواب (قوله والاختصاص) اه
أي والخرج والمرافق المعقودة والسقف والاشجار والبلاط والفرش والاثاث في الأرض نهاية ونقطة (قوله من
الطرف على حالها) أي لا أحدهما قط اه نهاية أي فلا يدخل في البيع بل هو باقى ملك البائع وان
قال بصرفها بل هو بذه الصفة كطبقة متصلة بها فينتفع به ويوصل اليمن المر الذي كان يومئذ منتهيا
قبل بيع البارو كفاستحقاق للزور واليمين البار وصوره ماسة أن الطرف الثاني في جدار غير البار
المباعدة لا تنسبه الى أحد الباعين بل ليس بالولى من نسبه للآخر اه عش (قوله وبعضهم الثاني) هو الذي
أفاده ضعف الشهاب الرمي اه سم عبارة انهاء الاوجه الثاني كالأفاد والبرهان في اختلافه لا أثر به في الجلال
الباقية اه قال عش قوله والوجه الثاني وتظهر فائدة فيسألون سدم فانه بد ادغامه بأحد البائع ولا
يكفى عادته وفيما لو قد ضر من صاحب العلوص صاحب السفلى ولو باعاده قتل البناء الاول فقط من غير
زيادة عليه لانه يمتنع اه (قوله وفضل بعضهم الخ) الظاهر أن رد الشارح مر لا يخالف في هذا كيدل عليه
تعليقه بقوله أن نسبه الى السفلى أظهر منها العلو اه هذا ليس منسوبا للسفل أصلا فيكون كلامه مفرضا
في غير ذلك وينبغي أن يقال فيهما ان كان قصد البائع من بناء السفلى المذكور بالا الصلة جعله سقفا للطريق
ثم يبنى عليه طريق العرض فلا يدخل وان كان قصد من بناءه ليس الا لينة عليه فدخل فليتامل اه وشي
(قوله لانه لا يمكنه) أي البائع سم وسيدعبر (قوله فتوى التبع) أي العلو (قوله الميثاق) أي قوله ويصح
جعله في الغنى والى قوله واغترض في النهاية (قوله وقد تقرر الخبر) هو قوله يدخل في بيعها (قوله لان الاحسن
الخ) تغييره بالحسن يقتضى محققا لطفا في مناقبة تعليقه وما بعد فتنائه انتهى سم (قوله لان عطفه لخاص
على العلم انما يكون بالاول الخ) أقول ليس هذا بصحيح لو جزم منها أن من أمثالهم الشهيرة بينهم للعطف بجنى

(د) يدخل (في بيع البار
الأرض) اجاعا ان ملكها
البائع والا كصفتها
وموقوفة فلا تدخل لكن
يقتبر مسترجع (وكل
بناه) ولومن نحو سوغ
ونحو رطب فهاو باس
قصد دوايه كجعله دعامة
مثلا لخسوفه في مسماها
وأخذ منه بعضهم دخول
يسوت فيها وان كان لها
أبواب يخرج باها لا يدخل
الها الامنها ولا الغفيرة
والتي رتبته ان تلك البيوت
ان عدلها أهل العرف من
أحوالها المشبهة هي لهما
دخلت لغيرها حيث نذ
مسمها حقيقة والا فلا
والاجتصا والاشجار وما باط
جسد ومن الطرف على
حاملها وليس من البناء
فيها نقص التهم منها لانه
يغترض فهاو باع علوا
على سقفه فهل يدخل
نصف لانه موضع القرار
كلوز البارو لا يدخل
ولكنه يشق الانتفاع
به على العادة أي لان
نسبه الى السفلى أظهر منها
العلو أي بعضهم بالاول
وبعضهم الثاني وفضل
بعضهم من سقفه على
ما سبق فدخل لانه لا يمكنه
الانتفاع به هنا فتوى
التبعة فيه وسقف على
بعض أو البائع أي أو
غيره فلا يدخل الا مقتضى

واستعمل) أي استعماله البائع ككيفية مظهر (قوله قد سد دوايه الخ) شرح باس لم يقصد دوايه في
دخوله وجهان قال في شرح العباب كمالو كان فيها أوتاد وقضيت دخولها لكن الوجه خلافة فظاهر ما رأو
الباب ونقله ابن الملا عن بعضهم والفرق انما زاد للقطع والارتداد لا ثبات اه (قوله وبعضهم الثاني)
هو الذي أفاده ضعف الشهاب الرمي (قوله لانه لا يمكنه) ان عادت له البائع فترتب (قوله يدخل في
بيعها) خبر جامعا (قوله لان الاحسن) تعبيرا باحسن يقتضى محققا لطفا في مناقبة تعليقه وما بعده
قوله (قوله لا عطفه لخاص على العلم انما يكون بالاول الخ) أقول ليس هذا بصحيح لو جزم

واستعمل) أي استعماله البائع ككيفية مظهر (قوله قد سد دوايه الخ) شرح باس لم يقصد دوايه في
دخوله وجهان قال في شرح العباب كمالو كان فيها أوتاد وقضيت دخولها لكن الوجه خلافة فظاهر ما رأو
الباب ونقله ابن الملا عن بعضهم والفرق انما زاد للقطع والارتداد لا ثبات اه (قوله وبعضهم الثاني)
هو الذي أفاده ضعف الشهاب الرمي (قوله لانه لا يمكنه) ان عادت له البائع فترتب (قوله يدخل في
بيعها) خبر جامعا (قوله لان الاحسن) تعبيرا باحسن يقتضى محققا لطفا في مناقبة تعليقه وما بعده
قوله (قوله لا عطفه لخاص على العلم انما يكون بالاول الخ) أقول ليس هذا بصحيح لو جزم

للتبعة هنا هوذا أوجه (حتى نخامها) الميثاق فها يدخل في بيعه لانه من مرافقه لدون المنقول لكونه من نحو خشب
وقدرنا خبر لان الاحسن ان حتى ابتدئا عطفه لخاص على العلم انما يكون بالاول وكذا كرهنا من مالنا ويصح جعله خاوما بان

ترادى الحام ما يشبه الخشب الشمر الذى لا يسمى بنافع يكون العطف صحيحا (لا المتقول (٤٩)) كالبواكب (البكرة) بفتح الكاف وسكونها

مفرد بفتح السين (والسرير) والدرج والوقوف اللم تمر لخر وجهان اسمها (وتدخل الاول المتصوبه) دون المتعاقبة (وحلقها) بفتح الحاء (والاجنات) المثبتة كجباله وهى بكسر الهزة وتشديد الجيم ما يغسل فيه (والرف والسلم) بفتح الهمزة (المسرا) وكذا الاسفل من بحرى الزمان كان مثبتا فيحصل (على الصحيح) لان الجميع معدود من اجزائها لانها لها ما واعترض قوله كذا بحرى ان الخلاف في الثلاثة ايضا كما باضله واوجب بانه فسم اختصاصه بما ذكره والاولى ان يجب بانه انما قيل ذلك لئلا يبعد على فائدة حقيقة لئلا يبعد على فائدة حقيقة ان ضعف الخلاف خاص بالاحير لا غير (والاعلى) منها (ومفتاح خلق) بفتح اللام (مثبت) فيدخلان (في الاصح) لانها ما تبايعان مثبت وفي معناهما كل منفصل توقف عليه نفع متصل كقطاه التنوير وصندوق الطاحون والبئر ودراب الدكان والآن السفينة قال البصري عن مشايخ عصره ومكتوبهم امام يكن للبايع فيه بفتح السين ثم رده بان المتقول انه لا يلزم البايع تسليلا لانه ملكة وحده عند الترك وتخرج بالثبوت لاقفال المتقوله فلا تدخل هى ومفتاحها ولا يدخل ما عبر بالدار الابانص

من الناس حتى الانبياء وقدم الخراج حتى المشاة وازك الناس حتى الجار من مع ظهور ان المعطوف فيها خاص والمعطوف عليه عام الثاني ان الحق هشام صرح بان حتى قد تشترك الواو في عطفها الخاص على العام ومن نقله عنوا فمر السبوطى مع سبعة اطلاع على العربية الثالث ان المغارة التى ادعاها وجهها بفتحها العطف تنافي جهة العطف لان شرطه كون المعطوف بعضا او كعض والمغارة المذكورة تنافي ذلك فالصواب جهة العطف هنا مع كون المعطوف خاصا والمعطوف عليه عاما اه سم تحذف (قوله لا يسمى بناء) تأمله مع قوله السابق وكل بناء ولومن تحذف اه سيدع قول المتن (لا المتقول) قال في العباب وهل غير المشتري ان جهل كونهما أى المذكور ان فى البار واجتاج نقلها من ثلها مرة وجهان قال السراج فى شرحه وقياس مصر فى الاجزاء المدفونة انه يحجر سم على عهده (قوله وسكونها) وهو أشهر من فتحها بانه ومعنى (قوله) والدرج أى السلم اه كرى (قوله التلى تسمى) راجع للسرى وما بعد وقد يقال للدوام به وجهان (قوله لخر وجهها) أى الامثلة المذكورة (قوله عن اسمها) أى البار والاضافة لبيان فكان الاولى عن سميها قول المتن (وتدخل الواو المتصوبة) وما فيها من غلو وتبقى باقية بفتحها أمالو ينقل من محلها فى كاتبة فلا تدخل اه عش (قوله فى الثلاثة) أى الاجزاء والرف والسلم (قوله واوجب الخ) هذا الجواب لصله الاعتذار عن المصنف فى هذا الصنيع بأن فى كلام المحرر ما هو مهموم ان كان غير صحيح فى نفسه وليس الغرض منه دفع الاعتراض بتصح كلام المصنف كى لا يتجنى اهرشيدى (قوله بانه) أى المصنف (فهم اختصاصه) عبرة لانهما والمغنى فهم المصنف ان التقيد أى بالثبوت وكما به الخلاف لما لوليه فقط اه (قوله بما ذكره) أى بالاسفل من بحرى الرضى (قوله على فائدة الخ) هذا الفائدة الحقيقية لا تنفى عدم ذكر الخلاف فى اقبل هذا الفهم القطع بغيره بل كان المناسب ذكره فيه قبل كذا على وجهه على قوله اه سم وبصرى (قوله لانها ما تبايعان) الى قوله وبحت فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله قال البصري الخ يخرج وقوله وصندوق الطاحون وهو ما لا فيما لم يجرى فوق البحر اه كرى (قوله والبئر) أى صندوق البئر اه هو باجمع فيه المله (قوله ودراب الدكان) أى الواح مصنوعة ولا اه معنى (قوله بفتح الخ) أى كان يكتب فسد احرى للبايع (قوله مرده) هو العمد اه عش (قوله انه لا يلزم البايع تسليطه) ومثل ذلك يحج الوظائف فلا يلزمه تسليمها للمغرر غله اه عش (قوله عند الترك) أى المطالبة اه كرى

منها من أمثالهم الشهيرة بينهم للعاصم حتى مات الناس حتى الانبياء وقدم الخراج حتى المشاة وازك الناس حتى الجار من مع ظهور ان المعطوف فيها خاص وان المعطوف عليه عام فلو صرح ما قاله امتنع العطف فى هذه الامثلة التى عملا عليها الاثمة الثاني ان هشام ذلك الحق امام صرح بان حتى قد تشترك الواو فى عطفها الخاص على العام ومن نقله عنوا فمر السبوطى مع سبعة اطلاع على العربية فقال وقال ابن هشام قد تشركها أى الواو فى هذا الحكم أى عطفها الخاص على العام وعكسه حتى اه ولو لم يصرح بذلك كانت الامثلة التى اكثروها اثما لتضمنت العطف الخاص على العام مصرحة بذلك الثالث ان المغارة التى ادعاها وجهها بفتحها العطف تنافي جهة العطف لان شرطه كون المعطوف بعضا او كعض والمغارة المذكورة تنافي ذلك فالصواب جهة العطف هنا مع كون المعطوف خاصا والمعطوف عليه عاما ولما لا يتجنى انهم سر اوردوا بالبعض ما يشبهه لجزئى بدليل الامثلة السابقة وغيره وان تعبير ابن هشام بقدر إشارة الى ان المعطوف بها قد لا يكون ناصبا كالجزء كفى أى كانت السمكة حتى رأسها فمن لوازم اختصاصه بضعف العام عليه السمكة لا تصدق على رأسها كالمعلوم (قول المصنف لا المتقول الخ) قال فى العباب وهل غير المشتري ان جهل كونهما أى المذكور ان فى البار واجتاج نقلها من ثلها مرة وجهان قال السراج فى شرحه وقياس مصر فى الاجزاء المدفونة انه يحجر اه (قوله على فائدة حقيقة) هذه الفائدة الحقيقية لا تنفى عدم ذكر الخلف فى ما قبل هذا الفهم القطع به بل كان المناسب ذكره فيه قبل كذا على وجهه على قوله

ومن ثم وجب شرط دخوله للاختصاص بما لا يشترط تنافر علائقه كالمير ويحت بعضهم في داومته على دلهيل به مختران شرقي وغربي
باعتبارهما الشرقي وأولاً وأطلق دخل فيه (٤٠) الجدار الذي بينهما وبين الدهليز والدهليز أولاً ودخل في الجدار الذي وجدوا الغربي

ايضا أو ههنا مع المار بطريق
وقبل كل ما يقع منه بطلا
لاستعماله وقسوع جميع ما
أوجب لكل ذلك توافق
الاحتياط والقبول وفيما
ذكره آخر انظر إذا تفرق
الصفتان لم يتوافقا به الا
لفظاً ومع في الحل بقطعه
فكذلكها وحسبنا الذي
يقع صحتة لكل منهما فيما
صدا ذلك الجدار فترى
للمسئلة فيه عند وقوعه
لاحدهما ولا يدخل وترى
قوس ولو لم توجد بطلان
بمكة بل هي للصدا الان
كان فيها أثركم كقبح
فتكون لغتها في الصدا
فيما يظهر لانه واضع اليد
عليها أولاً ويد المشتري
مستقبل يده (د) يدخل
(في بيع الجارية عليها) ويترى
لأصلاهما بها الان كأنهم
نقد لعدم المستحقة ما
(وكذا ثياب العبد) يعني
الغن التي عليه حاله البيع
تدخل (في بيعه في الأصح)
للعرف قلت الأصح لا
تدخل ثياب العبد في بيعه
ولو سافر وعونه (والله أعلم)
إذا عرف ذلك مطرد كما
لا يدخل سرج الغانية
بمعها ولا تدخل نعله وحلفته
وصانته قطعا وإن ع السبي
في النعل بأنه كالزبيوطاظر
دخول نحو أنفسه وأغلتة
من النقد لأنه من آخراته كما

(قوله ومن ثم وجب شرط دخوله) عبارة العباب ولا العبد الظاهر ولأما البئر المقارن للعقد حتى يتربط دخوله أي الماء
دخوله أي الماء والعبد مع قوله قال في شرحه أي كل من العاقدين بالعرض والعقد سم على حج اه عيش عبارة
بيع الجارية عليها أي المسمى بكافة السبي وغيره وهل شرط كون الدائن في الدواب التي تنسل عادة
كالنسل والبغال والجرير بخلاف غيرها كالبحر أو لا فرق فيه نظراً وظاهراً بغيرهم أه لا فرق (قول المصنف
لا تدخل ثياب العبد) إذا قلنا لا تدخل ثياب العبد حتى سافر وعونه فهل يلزم البائع ابقاء سافر وعونه إلى

علم بما سافر في الوضوء (فرع) * إذا باع شجرة أو طبع فوجدها أو مع نحو أرض مريحاً أو تبعها كالمير (دخل حر وقها) تكليفه
وإن امتد وجب لزوم العادة بجاهه كلامهم

(ورودها) ولو يابسني على ما اقتضاه اطلاق الرافي لكن قضية كلام الكفاية ان الورق كالنص وهو متحتم، بحكم اعتياده قطع يابس كل منها بخلاف العروق وأوعيتو مطلق واسمها العرجون تبعاً لها ثم رأيت الزركشي بحث (٤٥١) في الشمارج ثم البائع قال لان العادة

قطعها مع الثمرة اه وضعتنا قال ومثلها أي أوعيتو الطلع العرجون فيها يظهر خلافان قال انه لمن له الثمرة اه وما عدا ذلك به الزركشي من ان قطعها مع الثمرة لما اعتد بصيرهما له وجهه وبه يسلم الفرق بينهما وبين الاوعية لانها تنفصل بضم الثمرة عادة فتكون بالفضلن انشبه بخلاف العرجون وشملوا بصورتها في ان ذلك في المساقاة للعامل او المالك ما يستأنس به اه سدد عمر (قوله ما يستأنس به) فاعل ياتي (قوله ينبغي ان ماصرحوا الخ) سبأني ان الشمارج بينهما فلاحظ ذلك مع ما ذكره اه سم أي هذان اختصاص المشتري به (قوله الابيض) الى قوله ورد في النهاية والمغني قال عيش في اضافة الورق الى التوت يصير به ان التوت اسم الشجر وفي تقسيمه بالابيض تنبيه على ان التوت شامل للاجر لكن في المختار التوت الفرصاد وفسر الفرصاد بانه التوت الاخر اه (قوله الابيض) لم يظهر وجه التقديره فان الاخر يقصدو وقتل به للودأ باسباب هو الغالب بلادنا (قوله في الريح) متعلق بالمبيضة (قوله وقد خرج) اي نزول الورق في فرع اشترى شجرة فرصاد لا ورق عليها فاورق في يده ثم فسح كان الورق كذا السليمه مر في حرسه ثم اجاب بخلافه فاسئلة فلو جهان سم على المنهج اقول وجه الاول ظاهر كالصوف والبن الحادئين في يد المشتري اه عيش (قوله النضرة) اي كشير التوت (قوله كان نابها) اي الى ورق (قوله ومن ثم) اي من اجل انه حيث كان للشجرة الخ وكذا الاشارة في قوله ويؤيد ذلك (قوله في ورق الحناء ونحوه) واعتد المغني والنهاية وقالوا لانه والله وبسلة سم يحتمل الى وض دخول الاوراق مطلقا وانه لا فرق فيه بين ان يكون من فرصاد وسدر وحناء موقوف ابض وبسلة وان يكون من غير ذلك (قوله وبه يسلم) اي بالتعليل المذكور (قوله ولا يدخل الخ) والظاهر انه محال بالتعليل الموقوف الا ان كان يقول وان لا يخره كانه لا يدخل ورقه (قوله وغيره) اي نقل غير الحرى (قوله انه) اي الفرصاد (قوله عنه) اي عن الفرصاد بالتوت (قوله لانه) اي التوت (قوله لاوافق) اي قول السبكي (شبانم ذلك) اما عدم موافقتنا نقله الحر برى فظاهر لانه جعله امامترادين وما نقله الحر برى فيد الما بنقوا ما عدم موافقتنا نقله غير الحر برى فلان ما نقله الغير فيقيدان الفرصادان من من التوت (قوله الا ان يشت الخ) استثناء من عدم صحة قول السبكي انه هو من قوله لاوافق شبانم ذلك فتأمل (قوله انه) اي التوت (مشتري) اي بين الثلاثة (قوله ماوافق هذا) اي الاشتراك (قوله مشترك بين الثلاثة) محل تأمل اذ لا يلزم من تفسير لفظ بلفظ مشترك ان يكون

تساخه قطع مواصل الى أرضه اه عيش قول المتن (وورقها) أي اذا كان طويلا فترق في دخول الورق بين أن يكون من فرصاد وسدر وحناء موقوف ابض وبسلة وغيره بانه وفيه عيش (قوله وهو متحتم) وقال الكفاية والمغني (قوله وأوعيتو مطلق) عطفت على قول المستتر وقها عبارة النهاية والمغني والى وض شرحه ويدخل أيضا الكلام وهو بكسر الكاف وأوعيتو الطلع وغيره ولو كان غيرهما رواه (قوله وقها) اي الفرصاد (قوله وبه) اي العرجون (معناه) عيش (قوله تبعها) اي الاوعية (قوله وضعتنا عطفت على الزركشي (قوله فيها يظهر) اعتد النهاية والمغني (قوله ان قال الخ) يعني البقني اه نهاية (قوله من ان قطعها) اي الشمارج (قوله في ان ذلك) اي ما ذكر من العرجون والشمارج في بحث ذلك (قوله المساقاة) الاولى تقدمه على في ان ذلك (قوله للعامل) أي مع المالك (أو المالك) أي خاصه به يندفع ما ياتي عن سم قوله والملك لفظه او أصله في أصله بدون فلاحه ولبس اه سدد عمر (قوله ما يستأنس به) فاعل ياتي (قوله ينبغي ان ماصرحوا الخ) سبأني ان الشمارج بينهما فلاحظ ذلك مع ما ذكره اه سم أي هذان اختصاص المشتري به (قوله الابيض) الى قوله ورد في النهاية والمغني قال عيش في اضافة الورق الى التوت يصير به ان التوت اسم الشجر وفي تقسيمه بالابيض تنبيه على ان التوت شامل للاجر لكن في المختار التوت الفرصاد وفسر الفرصاد بانه التوت الاخر اه (قوله الابيض) لم يظهر وجه التقديره فان الاخر يقصدو وقتل به للودأ باسباب هو الغالب بلادنا (قوله في الريح) متعلق بالمبيضة (قوله وقد خرج) اي نزول الورق في فرع اشترى شجرة فرصاد لا ورق عليها فاورق في يده ثم فسح كان الورق كذا السليمه مر في حرسه ثم اجاب بخلافه فاسئلة فلو جهان سم على المنهج اقول وجه الاول ظاهر كالصوف والبن الحادئين في يد المشتري اه عيش (قوله النضرة) اي كشير التوت (قوله كان نابها) اي الى ورق (قوله ومن ثم) اي من اجل انه حيث كان للشجرة الخ وكذا الاشارة في قوله ويؤيد ذلك (قوله في ورق الحناء ونحوه) واعتد المغني والنهاية وقالوا لانه والله وبسلة سم يحتمل الى وض دخول الاوراق مطلقا وانه لا فرق فيه بين ان يكون من فرصاد وسدر وحناء موقوف ابض وبسلة وان يكون من غير ذلك (قوله وبه يسلم) اي بالتعليل المذكور (قوله ولا يدخل الخ) والظاهر انه محال بالتعليل الموقوف الا ان كان يقول وان لا يخره كانه لا يدخل ورقه (قوله وغيره) اي نقل غير الحرى (قوله انه) اي الفرصاد (قوله عنه) اي عن الفرصاد بالتوت (قوله لانه) اي التوت (قوله لاوافق) اي قول السبكي (شبانم ذلك) اما عدم موافقتنا نقله الحر برى فظاهر لانه جعله امامترادين وما نقله الحر برى فيد الما بنقوا ما عدم موافقتنا نقله غير الحر برى فلان ما نقله الغير فيقيدان الفرصادان من من التوت (قوله الا ان يشت الخ) استثناء من عدم صحة قول السبكي انه هو من قوله لاوافق شبانم ذلك فتأمل (قوله انه) اي التوت (مشتري) اي بين الثلاثة (قوله ماوافق هذا) اي الاشتراك (قوله مشترك بين الثلاثة) محل تأمل اذ لا يلزم من تفسير لفظ بلفظ مشترك ان يكون

(تنبيه) نقل الحر برى عن اهل اللغة ان التوت اسم الشجر والفرصاد اسم الثمر وغيره عن الجهرى ان الفرصاد التوت الاخر فقول السبكي انه التوت غير متضمنه لانه اشهر لاوافق شبانم ذلك الا ان ثبت انه مشترك ثم رأيت القاسم صرح بماوافق هذا قال التوت الفرصاد والفرصاد هو التوت واجله وأخره اه فكل منهما مشترك بين الثلاثة (وعليه ان اليبس)

المفسر مشير كايين جميع تلك المعاني بل الظاهر أن مقصوده من قوله التوت الفرصاد أي باعتبار أحد معانيه
 التوت والتوت بفتح الهمزة سمى في التمار بقوله القطعة سائمت شائع فمقصده أن التوت اسم للشجر والفرصاد
 البلمة أو يطلق الفراد لآخره اه سيدمر (قوله منها) أي الانصاف (قوله وعوده للثلاثة) اعتمد
 مر اه سم أي حيث قال في النهاية ثم ان رجح الاستثناء الثلاثة وهو الاصح لم يدخلها اليابس مطلقا
 اه أي لا من العروق ولا الانصاف ولا الورق عش ووافق المعنى الشارح في اختصاص الاستثناء بالانصاف
 وفي دخول اليابس من العروق دون الاخيرين (قوله يخفف الادم) أي مع كسر الهمزة (قوله وذلك
 لا اعتبار) إلى الترتيب في النهاية وكذا في المعنى أدقوله وقيل مضاف وقوله وكلام الروضة مشير بذلك (قوله
 ورجح ابن الاستاذ الخ) معتمد عش ورشدي (قوله ان منه) أي الخلاف (قوله فهو كالشجرة) أي
 فلا يدخل الظاهر منقوع البيع اه عش وقال السديد وعليه قول بشرط القطع لانه يترادف فكان
 كالجزء أولا كالشجرة الظاهر الاول اه (قوله بذلك) أي لم يرد به من الاستاذ أو ترجع قول القاضي (قوله
 ويتبع الشرط) إلى قوله كذا أفتى في النهاية (قوله في الاول) أي في شرط القلع (قوله للمشترى) أي
 فاختاره وان ترتب على أخذها هدمه فاعطى البايع لانه كالشجرة بذلك لا تقصر من المشتري لانه لا يمكنه
 أخذ ذلك الا بهم ما فوقه اه عش (قوله باقية البايع) وتقطع الشجرة من وجه الأرض نهاية وغنى على أي ما
 حوزته العادة في مثلها فلا يراد المشتري فخر من الأرض يستعمل به الخيزانما يقطع لم يكن عش (قوله
 وعو ورقتها الخ) أي كوعت فطوع (قوله ورقتها وأغصانها) أي غير الباستين في الرطة اه سم أي عند
 الحال الرطبة خلا للشارح (قوله أحدهذين) أي القلع والقطع (قوله فاستنع) أي فأنزهه لآخره من حين
 الاستناع اه عش (قوله خبر البايع) ليس بقيد (قوله وعدمه) صادق بالاطلاق وشرط الابقاء فلا يرجع
 اه رشدي (قوله ان علم) أي ويظهر ذلك بالقرينة اه عش (قوله بعضهم) قال سم هذا البعض
 هو شعبة الشهاب الرمي ويصرح بما أفتى به قول الشيعين ثم رد قولهم ارجع ان شئت (قوله وفيه نظر
 ظاهر الخ) وده النهاية بما تصو تظفر بعضهم فيمان التماس فعله إلى آخر ما في الشرح غير صحيح نشأه من
 عدم استحضار المنقول فقد صرح بما أفتى الوالديه الشيعان في باب تلاف الهائم وعبارة ابن المقرئ في روضه
 وان خرب شجرة في ملكه لم أنها تسقط على غافل ولم يعلمه ضمن ولا فلا ضمنه ألا تقصر منه اه قال عش
 قوله من عدم استحضار المنقول لكن هذا المنقول مشكك في نفسه فان الضمان تلاف فخطب الوضوع

الذي في روض والاوراق أي ودخل الاوان ولو من فرصاد وسدرو حناه اه ومثل ذلك ورق النيلة مر
 وحاصله دخول الاوراق مطلقا وان لم يكن للشجرة ثمرة غيرها كورق النيلة وبذلك أفتى شعبنا الشهاب الرمي
 ويؤيده ما يأتي في الخلاف وهل الكلام في غير الجزة الظاهرة مما تجوز مراراً يحتمل لأن الجزة مذكورة
 انما تأتي للبايع اذا دخلت الاصول في البيع بغير البيع الأرض اما اذا بيعت هذه الامور واستقلالها بالبيع
 يتناول حزمها الظاهرة أيضا ويحتمل عدمه ويدل عليه ما سألنا أن نأخذ القاضي أن الخلاف الذي يترك ساقه
 وتؤخذ أغصانه لا تدخل أغصانه في بيعه ويؤيده ان الجزة اذا لم تدخل مع بيع الأرض فكذلك بيع أصلها
 وحده ثم أوردته على مر قوف وجوز حمل الجزة الظاهرة على بعض الظاهرة (قوله وعوده للثلاثة) الخ
 اعتمد مر (قوله فتيهها غصنها اليابس) أي أيضا وسكت عن ردها مطلقا اه (قوله وأغصانها) أي غير
 الباستين في الرطة (قوله ان علم سقوطه) لا يقال من لازم البيع بشرط القطع الرضا بما يتوصل منه من التلاف
 لا تأمنع أن القطع يستلزم ألا تلاف (قوله أفتى به بعضهم) هذا البعض هو شعبنا الشهاب الرمي ويصرح بما
 أفتى به قول الشيعين في باب ضمان تلاف الهائم والقطر الروضه ما نصه وان لو كان يقطع شجرة في ملكه
 فسقطت على رجل أحده النظاره فأكسرت فان عرف القاطع أنها اذا سقطت تصيب النظار ولم يعرف
 النظار ذلك ولا أعلمه القاطع ضمن القاطع سواه دخل ملكه بأذنه أو بغير أذنه فان عرفه النظار ذلك وأعرفاه
 جميعاً أوجب له فلا ضمان اه وبه يسقط النظر المذكور ويظهر ان منشأ الغلظة عن المنقول وعدم

منها وعوده للثلاثة لا الذي
 أو همه للمتن غير مراد ذلك
 لا اعتبار الناس قطعه فكان
 كالشجرة أما الجافة تبعها
 غصنها اليابس وفي الخلاف
 يقتضي القوم وهو البان
 وقيل المصنف خلاف
 مشير ورجح ابن الاستاذ
 قول القاضي ان منه نوعا
 يقطع من أصله فتدخل
 أغصانه ونوعا يترك ساقه
 ويؤخذ غصنه فهو كالشجرة
 وكلام الروضة مشير لذلك
 (ويصير بها) رطبة وباسية
 (بشرط القلع أو القطع)
 ويتبع الشرط فمرورها
 في الاول للمشتري وفي الثاني
 باقية للبايع ونحو ورقتها
 وأغصانها لا يدخل مع شرط
 أحده هذين وعدمه ولو
 أبطلها لم تنفع شرط أحده
 ذنبك لم تأمنه الاخره الا لان
 طالبه الاتع بالشرط
 فاستنع ولو سقط ما قطع أو
 قلعه على شجر البايع فأنفع
 ضمنه ان علم سقوطه عليه
 والا فلا كذا أفتى به بعضهم
 وفيه نظر لظاهر ان التلاف
 من فعله فليضمنه

مطلقا والعلم وعدمه ما يؤثر في الاعم وعدمه ولو اراد مشروط اهـ ذلك استعجال الغرض ليقينه فانه يقال فيه جواز بان والذى استقر رأيه
فيه البيع بخلاف غاصب ما يجوز له غرضه ليقينه في حاله هنيئا لما لم يتم به البائع فلا يمكن قضاؤه من الاجارة قبل احدى دليلي قضاؤه
انه لا يصح شراؤه ايضا فان قلنا لم يكن شغله بالشجرة كشغل النار بامتعة المشتري (١٥٣) قلت قد يعرف بان تلك نتائج التفرع ينح
منها فلا تعدا لثبوت خلاف
هذه لان القصد باستعجال

اوشراؤه جعلها ادامة بقائها
(وبشرط الابقاء) ان كانت
رطبة كما يفهم قوله الاتي
ولو كانت يابسة الى آخره
والا بطل البيع بشرط
ايقانها ما لم يكن غرض
صحيح في بقائها نحو وضع
جذع عليها كالجص الاخرى
(والاطلاق يقتضي الابقاء)
في الرطبة كما يفهم ذلك
ايضالا للعرف وان كانت
تقطع عما هي عليه وفيما
تفرع منها ولو شجرة اخرى
ينبغي دخوله كليا لكن
لو ازيل المتبوع هل يزال
التابع كهل شأن التابع
اولا لانه لو سوده صار
مستقارا في بعضهم الاول
وبعضهم الثاني ولعله
الاخر لانه يغتفر في الدوام
في مثل ذلك لا يغتفر في
الابتداء ولان البائع مختص
بعدم شرط القطع فظهر
ما بان هذا كله ان استحق
البائع الاشياء والا كان
غضب ارضا وغرسها
بهاه وأطلق فقيل يبطل
البيع وتبطل بيع وغيره
مشتريه وهو الوازح
واختلاف جمع متأخرون
في اولاد الشجر فالو جوده
والحادثة بعد البيع هل

ولافرق فيه بين العالم وغيره اهـ وأيضا ما هنا في غير ملك المتلقى وما نقله عن الشئ في ملكه (قوله)
مطلقا أي علم ألا عش (قوله) بخلاف غاصب الخ أي غاصب أرض غرس فيه بخلاف ما استأجر محل
غرسه فان استأجره صحيح (قوله) هنا أي في مسئلة الغصب (بيد المالك) أي الشجرة اهـ سم فيمكن قبض من
الاجارة (قوله) فلا تعدا لثبوت قد يقال لا لثبوت الاجارة بل لغرض القبض وأقول قد يشكك على هذا الذي قاله
الفتاوى من البيع وعلى هذا الفرق الذي أبداه الشارع مما قاله من أن من وأشترع ولم يبدع صلح عليه
فطر يقاتل يشترى الزرع بشرط القطع ثم يستأجر الأرض فليتناهل ثم يجمع مدر فوافق على اشكال
كلام الفتاوى في نفسه وبخلافه ما قاله واستبعد الفرق المذكور اهـ سم عبارة السدي بعد كلام نصها
والقلب الجواب أي الباقي القابل للعضد أميل اهـ (قوله) لان القصد الخ قد يقال ان هذا القصد لا ينافي
امكان التفرع ينح من الشجر (قوله) ان كثر رطبة الى قولنا المن والاصح في النهاية الا قوله ينال على دخوله كما
بان وقوله لانه يغتفر في هذا كله وقوله واذا دخلت الخ ثم قال (قوله) كما يفهمه) فيه شيء اهـ سم عبارة عش
قد ينزاع في فهمه ما ذكر ان ما بان في فروض عند الاطلاق ولو لم القطع فيلزم ان يطلن عند شرط
الابقاء اهـ (قوله) لنحو وضع الخ الاول كبحو الخ بالكاف كذا الغني قول المن والاطلاق أي بان لم بشرط
قلعوا لقطعها ولا ابقاها اهـ معني (قوله) ذلك أي قوله الاتي الخ (قوله) وفيما تفرع منها) عطف على قوله في
الرطبة و (قوله) كياتي أي في قوله والذي يقضيه الشئ الخ اهـ كروى (قوله) ولعله الاقرب) أي الثاني (قوله)
ما بان أي في قوله وورد بان المانع الخ (قوله) هذا كله) أي اقتضاء الاطلاق الابقاء في الرطبة وما تفرع منها ولو
شجرة اخرى أو ازيل المتبوع (قوله) ثم باع اهـ أي الغراس و (قوله) وأطلق أي بخلاف ما لو شرط الابقاء
فالظاهر بطلان البيع لاشتماله على شرط فاسد سمها اهـ عش عبارة الرش يدي قوله وأطلق خرج به
ماذا شرط الابقاء فظاهر أنه يبطل البيع قول واحد لشرط الفاسد ولو شرط القلع أو القطع وظاهر أنه
يصح قول واحد ان يرجع اهـ (قوله) الوجود أي وقت البيع (قوله) التي بالارض) ظاهره وان وصلت
العروق الى ارض الغير ونبئت منها وهو كذلك لكن لصاحب الارض حديثه تكليف مالك الشجرة ازالة
ما وصل الى ملكه فان رضى ببقاءه فلا أثر فهو عاره به اهـ عش (قوله) استحق ابقاها الخ) هل هذا في قوله
السابق وفيما تفرع منها فان لم يكن فالحكمة الجع بينهما والجواب أن ذلك حال على هذا اهـ سم وفي عش
ما نصه بقى ماذا فطهروا بقى جذورهما هل يجب عليه قطع الجذور أولا ابقاها كما كان يبق الشجرة أو يفصل
بين أن تموت الجذور وتحجب فيجب قضاها كذا جفت الشجرة لانها احتشنت لا في بدعها ولا في موتها وتسمى رطبة
وروى نبات شجرة منها فلا يجب وسحق ابقاها في نظر ولو قطعها أو بقى جذورها فان ثبت منها شجرة أخرى
هل يستحق ابقاها بعد قطعها فظهر سم على منهج قول قوله او يفصل الخ هو الاقرب اهـ عش وأقول قوله
ثم الخ هو داخل في قول الشارع كالتبانيه سواء انبئت من جذعها أو غيرها (قوله) كالاصل) قال سم على
الاطلاع عليه (قوله) بخلاف غاصب الخ أي فانه يجوز وقوله هذا أي في مسئلة الغصب المذكورة وقوله يبد
المالك أي الشجر (قوله) فلا تعدا لثبوت قد يقال لا لثبوت الاجارة بل لغرض القبض وأقول قد يشكك على هذا
الذي قاله الفتاوى من البيع وعلى هذا الفرق الذي أبداه الشارع مما قاله من أن من وأشترع ولم يبدع صلح عليه
فطر يقاتل يشترى الزرع بشرط القطع ثم يستأجر الأرض فليتناهل ثم يجمع مدر فوافق على اشكال
كلام الفتاوى في نفسه وبخلافه ما قاله المذكور ورواه بعد الفرق المذكور (قوله) كما يفهمه)
فيه شيء (قوله) استحق ابقاها الخ) هل هذا في قوله السابق وفيما يفرع منها الخ فان لم يكن فالحكمة

فيلحق في بيعها والذي يقضيه الشئ الخ لانهما ما هنا ان ثبت من جذعها أو غيرها وذلك بالارض لانها احتشنت
كلها بخلاف الاصل
بها مع مخالفة سنته لنبئت لانه اجنب عنها واذا دخلت استحق ابقاها كالاصل كل جدها استحق ان يقع وما علم استخلافه
كشجر الور لا دخل في وجوب ابقائه ووقف فيه الاخرى أي من حيث الجزم بالحكم كالمواظب

منه في اثباته كلام بل قال شخصاً من لذا فاستأوت قلعت ولم يعرض وأراد اعادة تم أكما كانت فله ذلك اه اقول
قوله اذا قلعت اي ولو فعل المشتري حيث كان لغرض كايه من قوله ولم يعرض وقوله ولم يعرض اي
ويرجع في ذلك اليه اه عش اقول قد يقال ان قول سم ولم يعرض ليس بقيد (قوله ثم قال) اي الذي
اه نهاية (قوله وفي لزوم هذا) اي البقاء اه عش (قوله ويرد بان البائع الخ) معناه اه عش (قوله
فيما اذا استحق) الى القول المثلث ونحوه الخ في النهاية الاقوله لكن ياخذ المثلث الى واهم (قوله فيما اذا استحق
الخ) اي بشرطه او بالاطلاق والشعر ترطبه فيما قول المثلث (انه لا يدخل المهر) ويجري الخلاف
فيما لو باع أرضاً واستثنى لنفسه شجرة هل يبقى له مهرها او لا وفيما اذا باع أرضاً فباعت شجرة هل يبقى
له مكان الدفن او لا نهاية ومعنى قال عش قوله ويجري الخلاف الاصح منه انه لا يبقى المهر ولا مكان
الدفن لكن يستحق الانتفاع به ما بقيت الشجرة اثنى من أجزاء البيت غير عصب الدفن ثم ان كان المشتري
عالم بالبيت فلا خيار له والافله الخيار اه (قوله لان اسمها الخ) يعني مسمى الشجرة ومفعولها قول المثلث
(لكن يستحق الخ) فيجب على مالكه او مستحق منفعة بجاؤه او وصية عليه ولو لم يملكه ارض القلع
لما لكوا ارضاً فقلعها لم يجره ذلك نهاية ومعنى قال عش قوله يمكنه من الانتفاع على العادة بالاشجار
وليس له الرقبة فخصها باليمين الضرر بالبائع وقوله لم يجر الخ اي بقيت رضاء ما كان الشجرة امله فخصتم
جوازه لانه لا يلزم لغرض صحيح وهو تفرغ ملكه اه اقول والجواز بارشاهو الظاهر (قوله وما تستند
اليه المهر ونحوها) صواباً لغيره قال الاستثنوي ولما قيل ان يقول هل الخ خلاف فيما يثبت الشجرة من الارض
دون ما يتدالي انحصارها ثم الخلاف في الجبيع فان كان الثاني يلزم ان يتحدد المشتري كل وقت ملك
لم يكن اه والاجمالة غيره وهو ما يثبت أصل الشجرة فمستأوت الموضع الذي ينتشر به عرو الشجر
حرم للمهر من حق لا يجوز للبائع ان يقرض اليه ما يضرها اه (قوله فيبيع عليه الخ) اي البائع وكذا
يجب عليه التصرف في ظاهر الارض بما يتولم ضرر الشجرة لكن لو امتد العروق الى موضع كان البائع
قريبه من ارضه قبل بيع الشجرة واستثنى الى ازالة احد ههنا لغير ضرر الا وهو هل يكفل البائع ازالة
ملكه لغير ضرر المشتري او يكفل المشتري قطع ما يمتد من العروق لسلامة ملك البائع وكون استحقاقه
لذلك سابقاً على ملك المشتري فيه نظر والاقراب الاول لان البائع حيث لم يشرط القطع واض بما يتولم
الضرر اه عش (قوله ولا يضر بتحديد الخ) جواب سؤال النشأين في قول المهر من ما يتدالي العروق وقول
المثلث (ما بقيت الشجرة) وهل للمشتري وصل غصن تلك الشجرة من غير جنسها يظهر ان ذلك وفقاً لم
فلا كبر ذلك وتقرر وضرب البائع فهل له امره بقطعه ينبغي ان يقال وفقاً لم ان حصل منه ما يحصل
عائد من مثل تلك الشجرة امره بقطعه ولا فلا انتهى سم على منهج (فرع) (أجر البائع الارض لغير
مالك الشجرة) فالقياس جهة الاجابة بوقبيل الخيار المستأجر ان جعل استحقاق منفعة المهر لتفسير البائع
اه عش (قوله حجة) فاذا انقلعت أو قلعهما كان له ان يعدهما دامت محسلاً بملكها انتهى فتشأن في اذى
اه عش وقد مر عن عمن سم ما وافقه (قوله هذا) اي استحقاق المنفعة للمهر عن عمن المثلث لكن يستحق
الجبع بينهما ما لو جواب ان ذلك محال على هذا (قول المصنف الاصح انه لا يدخل المهر) ويجري الخلاف
فيما لو باع أرضاً واستثنى لنفسه شجرة هل يبقى له مهرها او لا وفيما اذا باع أرضاً فباعت شجرة هل يبقى
له مكان الدفن أو لا شرح مر (قول المصنف لكن يستحق منفعة) قال في شرح ارشاد وقضية ملا فاهم
انه لا فرق بين ان يكون المهر مملوكاً للبائع او مستحق منفعة فهو اجاره او وصية فهو ظاهر ان جعل
المشتري اما اذا علم فلا يستحق في صوره والاطلاق لا يقاء حقيقة المدة الاجرة على ما بحث في المطلب من اعادة بالاجرة
رجوع البائع عليها بوجه المثل السابق كاحرجه الزركشي وان اؤهم كلامه ان هذا غير كلام المطلب وفيما
ذكر من وجوب الاجرة فنظر مر. وفيما يتأمله من ان التلوي يمتنعها ايذا كالمملوك لا تملك المنفعة فثبت
صحتها في القوة والوصي يمتنعها من عمن كذا في المدة فيجب الا يمتنع فيها من غير اجرة تلك المدة للملحة.

ثم قالو شعر السماء مختلف
حتى علا الارض فيفسدها
وفي لزوم هذا بعد اه ورد
بان البائع يترك شرط
القطع مقصر (والاصح)
فيما اذا استحق ابعائها (انه
لا يدخل في بيعها) المهر
بكسر الراء اي عمل غيرها
لان اسمها لا يتناول (لكن
يستحق منفعة) بلا عوض
وهو ما سألها من الارض
وما يتدالي المهر وفيها يمنع
عليه ان يقرض في هذا
ما يضرها ولا يضر بتحديد
استحقاق المشتري لم يكن
له حصة البيع لانه متصرف
عن اصل استحقاقه والمنع
انما هو بتحديد استحقاق مبتد
فادفع ما لجعها من
الاشكال ولم يصح جواب
الزركشي الذي قيل فيه انه
ساقط (ما بقيت الشجرة)
حجة هذا ان استحقاق البائع
الابقاء الاجارة

مأمر وبعث ابن الرضا وغيره في بيع بناءه في أرض مستأجرة أو موصى به فبعتها أو موقوف عليها أنه يستحق الإقامة بالمدة لكن باجرة
 المثل لبيان المذني الأول أن علم في الأخير من لان المنفعة على ما يدل البائع فيها بشا (100) وأقهر قوله ما ثبت أنهم لو قلعت لم يجزوه
 غرس بدلهما خلافا لها

بقيت ولا يدخل المغرس في
 شجرة يابسة قطع البطلان
 البيع بشرط إبقائها كلها
 فلا يستحق إبقاها ومن ثم
 قال (ولو كانت) الشجرة
 البقية (يابسة) ولم تدخل
 لكونها غير عامتها (لزم)
 المشتري القلع) العرف
 (وخره الغل) مثلا ولا كمن
 لأنه ود النص (البيع)
 بعلوه وجوده أو كالبعض غيره
 على ما يأتي في أبوابه مضافا
 (ان شئت) كلها أو بعضها
 العين كالي بيع (للبائع أو
 المشتري على) تبارك أم لا
 وكذا لو شرط غير الظاهر
 المشتري وغيره وقد انعقد
 البائع وفاء بالشرط وانما
 بطل البيع بشرط استثناءه
 البائع الخ أو منعته
 نفسه لان الخ لا يرد
 البيع والطلع يغرسه
 ولان عدم النفع يؤدي
 لخلو المبيع عنها وهو بطل
 (والا) بشرط شيء (فان
 لم يتأخر منها شيء فهي
 المشتري) وان كان ملغ ذكر
 (والا) بان تأخر بعضها وان
 قل ولو في غير وقتها فبعضها
 الخلاف فيها خلافا لما ورد
 وان تبعض ابن الرضا
 (فالبائع) جميعها التأخر
 ويؤخر حتى الطلع الحادث
 بعد خلافا لابن أبي هريرة
 وذلك لحديث الشخبز من
 بشرطها المشتري وهو مفهوم

منفعة المالح اه رشدي وقال عس أي الاصح ومقابله اه (قوله المالح) أي قوله هذا كان استحق
 الخ اه سم (قوله بناء المالح) أي أو شجر نهاية وسم (قوله المالح) أي البائع بان كان البائع مستأجر المالح
 سدر عس وكذا غيره وعليه الاستين (قوله بقية المدة) مفهومه أنه لو استأجر مدة تلي مدته
 لا يستحق إبقاها عليه فيبقى أن ياتي بمساواة المالح من الغرض بين القلع الخ اه عس أي وغرامة الأرض
 أو التبعة بالإجور أو التكاليف (قوله لكن باجرة المالح) الوجه أنه لا جرة في الأول أيضا سم ونهاية
 (قوله غرس بدلهما) خرج به ولو قصد إعادته فنجوز ذلك حتى عودها لما كانت عليه كما
 يؤخذ مما تقدم سم على منعه اه عس عبارة الكرد في قوله غرس بدلهما أي غرس غيرها بدلهما
 أما هي فيجوز زهره ان كانت منفعتهما بعد الغرس اه (قوله بخلاف) أي بخلاف غرس الشجرة
 المقلوعة (ان بقيت) أي وكانت تطلع لثبات اه بصري (قوله لبطلان البيع الخ) لاستلزامه بطلان
 البيع وبين الاستحقاق وعدمه فلو لم يعلم استحقاقها لا يقال كان واضحا اه رشدي (قوله كالم)
 أي في شرح وبشرط إبقائه (قوله الشجرة البقية) أجمع الاطلاق معنى ونهاية (قوله ولم تدخل) يتأمل
 اه سم يعني أن الكلام هنا في بيع الشجرة وحدها لا في بيعها مع البائع نحو الأرض حتى يتصور دخول
 اليابسة في بيعه فكان ينبغي أن يقول ولكن غرس جميع بقايتها ككونها نحو دعة (قوله ذكر)
 أي يخص الغل بالذكر (قوله مورد النص) يعني حديث الشخبز لا في الحق بالغل سائر الغل اه
 نهاية (قوله في أبوابه) أي الغير (قوله تبارك أم لا) ولو شرط غير لزوم المشتري كان ناكدا كما قاله المتولي
 نهايه ومعنى قال عس قوله غير المور أو في الأمر الخ لم يتأخر منها شيء أصلا المور أو بعضها دون بعض لم يكن
 ناكدا الأول لم يعرض لها كانت كلها البائع اه (قوله وغيره) أي بشرط غير الظاهر (قوله وقد انعقد)
 فان لم يتعقد لم يعرض له البائع وينبغي بطلان البيع بهذا الشرط سم على عس أقول ولعل وجه البطلان
 أنهم قبل انعقادها كالدومة اه عس (قوله البائع لم يتعلق بشرط المقدار الصنف) (قوله وانما بطل الخ)
 جواب سؤال المشقة قوله وغيره وقد انعقد البائع (قوله وفاء بالشرط) تقليل للمعنى والشرع (قوله فخلو
 المبيع الخ) يتأمل فان خلوه مطلق كان يؤدي الى خلوه المانع من صحة البيع بطلي بيع المالح المستأجر
 وليس كذلك اه سدر عبارة عس قوله وهو بطل وقد يقال لبطل خلوه عنها مطلقا في عدة كلها سم
 على عس فيه أن خلوه عنها قد انما انعقد اذا كانت المنفعة مستحقة لغير البائع كبيع المالح أو حوزة أو استئجار
 البائع لنفسه مستحقة المالح البقية مدة لم يجز وان قلت اه (قوله وان كان ملغ ذكر) (والأولى أن يذكره) بقوله
 الأولى فان تأخر بعضها كصحة النهاية (قوله بان تأخر) الى المتن في النهاية (قوله وان قل) ولو وجد التأخير
 بين الاستحباب والقبول كما استقر به سم قال عس بل ولو مع آخر القبول لحصوله قبل انتقائه عن ملكه أي البائع
 اه (قوله ولو في غير وقتها) ظاهره ولو بغل فاعل (قوله) قال في الاعراب يصدق البائع أي أن البيع وقع
 بعد التأخر أي حتى تكون الثمرة سم على عس ومنه ما لو اختلف قبل كانت الثمرة موجودة قبل انعقاد
 حدث بعدها فصدق البائع على الاصح عند الشارح هر كذا ذكره باب اختلاف المتباينين بعد قوله أو وصفه
 خلافا لاه عس (قوله جميعها) الى المتن في النهاية الآية حتى الطلع الحادث بعد خلافا لابن أبي هريرة
 التي ذكرها هو ارب المنفعة وتقد يرقق انه في مسألة الوصية يقسمها للملك ورث في الغرس آخره فلم
 يستحق شيئا خلافا في الآية اه (قوله المالح) أي قوله والا كان غصبا المالح (قوله بناءه في أرض) أي
 أو شجر (قوله لكن باجرة المالح) الوجه أنه لا جرة في الأول أيضا (قوله ولم تدخل) يتأمل (قوله)
 وقد انعقد للبائع فان لم يتعقد لم يعرض له البائع وينبغي بطلان البيع بهذا الشرط (قوله وهو بطل)
 كذا شرح هر قد يقال لبطل خلوه عنها مطلقا في عدة كلها (قوله ولو في غير وقتها) ظاهره فاعل

باع غسلا قد أدرك فغيرها البائع الآن بشرطه المانع أي المشتري بل بشرطه على المور أو البائع الآن بشرطها المشتري وهو مفهوم
 ان غير المور المشتري الآن بشرطها البائع وكونها لو انعقد من ذكر صادق بان شرطه أو بوسكت عن ذلك كما لم يحاطر

وافترقا بالتأثير وعنده لا نه في حالة الاستئصال كالمثل وفي حالة الظهور كالمثل وانما دخل قلن لا يتكرر رأسه وتديع بعد تشق جوزة على العبد خلافا للأدري ومن تبعه لانه المقصود بالبيع خلافا للثمرة الموجودة فان المقصود بالانها انما هو شجر ثم الثمار جميع الاعوام ومن كان ماء سكر واتخذ البائع لانه حينئذ كالثمرة (٥٠٦) وألحق غير الذي يربيه لعسافر اذ هو لم يعكس لان الظاهر أقوى ومن تم تباع باطن الصبرة طاهره في الرتبة

والأثير لغة وضع طلع
لذا كفي طلع الاثير ليجي
ثم بها أجود واصلا
تشق الطلع ولو بنفسه
وان كان طلع ذكر كآفاده
معبيره بتأثير خلافا لما توهمه
ه بارة أصله والله ذاك الكفاء
بتأثير البعض والباقي
يتشقق بنفسه وينتزع
الذكر واليسه وقد لا يور
شي ويتشقق الكل وحكمه
كاثر واعتبارا بظهور
المقصود (وما يخرج غره بلا
نور) بفتح النون أي زهر
بأي لون كان ركنين وعنب
ان برز غره أي ظاهر
فالبائع ولا فاعلمشعري
الحاقا بوزنه ينشقق
الطلع ولو ظهر بعض الثمن
كان البائع ماطهر والمشتري
غيبه وفارق الخلل باله لا
يشكر وجهه في العام عادة
فكل ماطهر من محل الاول
فان فرض تحقق حل ثان
الحق النادر بالاعم الاغلب
والتبين يتكرر والحاق
العنب بالثمن في ذلك الواقع
في كلام الشافعي نقلان
التهديب ثم توقفا به حله
بعضه على ما يتكرر وحله
منه والافه كالتخل وقبه
ظفر فان حله في العام مرتين

نادر كالتخل فلكن مثله وقال الماوردي سنا ورد ثم تعتقد تلقى بالمشي وما يدعتقد افلحق بالثمن (وما خرج حتى نور
ثم سقط) فوره أي كان من شأنه ذلك دليل قوله لا في قول ينثار النور ثم قوله وبعد النثار وتعتبر أصله بخرح سالم من ذلك وحكمة عدله عنه
خشية ايهام اتحادهما م قبله في أن لكل نور واحد وقد لا يلبس كذلك اذ في النور عن ذلك قوله عن من أصله كاتهم معافا ولا سلب
(كمشش) بكسر ميميه (وتفاح فاعلمشعري ان لم تعتقد الثمرة وكذا ان تعتقد ولم ينثار النور وفي الاصح) الحاقا بالطلع قبل تشققة

(وبعد التناثر) ولو للبعض
تكون (لا بدع) لتأثيرها
(ولو باع) فخله من بستان
أو (اختلاف بستان مطلة)
بكر الدم أي خرج طلعها
(و بعضها) من حيث طلعها
(ومؤر) وبعضها غير مؤر
ومؤر هنا بمعنى متأثر كالم
مما قدم (فالبائع) جميعها
المؤر وغيره وإن اختلف
النوع لعسر البيع كالم
(فان أفرد) بالبيع (الم)
(مؤر) من بستان واحد
(فلمشتري في الاصح) لما
مر قبل قضية قوله مطلة
ان غير المؤر لا يبيع الابد
وجود الطلوع الاصح أنه
يبيع مطلقا حتى كان من
عمد ذلك العام بخلف مطلة
بل المسئلة من أصلها العلم
بهما مقدمه أحسن اه
ورديان هذا قد سئل
لاطلا قوله السابق فان لم
يتأثر بهاشي الخ وذلك لم
يتعرض فيه الاطلا فافهم
أنه غير شرط وفائدة كره
بيان ان الاطلاع لا يستلزم
التأثير (ولو كانت) الفخلات
للمذكورة (في بستان)
الزرة ووجد غيرهما
(فلاصح) افراد كل بستان
بحكمه) وان تقار بالان
من شأن اختلاف البائع
اختلاف وقت التأثر وكذا
لا بد من ان اختلف العقد
أوالجل والخمس والحاصل
ان شرط التبعية انقاد

أي الشرة بصورة تسلك قضية تعليل النهاية والمغنى المور والاولى بعلم ان اتفاقهما جوع الضمير
للمور الثانية فقط أي التمرة التي لم يتناثر فورها قول المتن (وبعد التناثر) أي بنفسه حتى لو أخذه فاعل قبل
أوان تناثره كان يظل لم يتناثر وفارق الفخل بان تأثره لا يؤدي الى نفاذ مطلقا بخلاف أخذ النور قبل أوانه
اه مر وفيه نظر على المنهج اه عرش (قوله ولو للبعض الخ) فالم يظهر من ذلك تابع المظهر كأي التنبية
نهاية ومعنى (قوله فخله من بستان) هذا كمر مع قول المتن سابقا لاقالباع عبارة الرشد في قوله فخله من
بستان انظر كيف يثبت على كلام المتن الاتي اه ولعل لهذا أسقطه المغنى (قوله من حيث طلعها) كإفاه
الشارح ميده ما في كلام المصنف من التسامح اذا ظهر كلامه ان بعض الفخلات مؤر ومع أن المؤر وانما هو
طلعها اه نهاية (قوله من حيث طلعها) خرج به اختلاف النوع واختلاف الجنس فالاول يبيع على
الاصح والثاني لا يبيع حرما اه معنى (قوله بمعنى متاثر) أي بنفسه او بفعل فاعل اه عرش (قوله بما
قدمه) وهو قوله وصلا حتى تطلع والمور بنفسه (قوله كالم) أي في قوله والحق غير المؤر به الخ
(قوله الماسر) يعني قوله ومنه موهوم على أن غير المؤر قد يترى الخ (قوله لا بعد وجود الطلع) أي لغير المؤر
اه سم وعرش عبارة الرشد يعني لا يبيع إلا ان كان مطلقا عند العقد اه (قوله والاصح) أنه يبيع
الخ ولو باع فخله وبقيت غيرهما للبائع ثم خرج طلع آخر كان له أيضا كالمسألة فالأول من غير العام قال
شخصا قلت والحقا للاندرا بالاهم الاغلب معنى قوله بالسم وأقره عرش وهذا بخلاف ما لو اشترى ثمرة فخله
دون ثم خرج طلع آخر فلا يكون له بل هو للبائع كالمظهر لان العقد لم يتناثر والتشريع المذكور اه (قوله
مما قدمه) أي في قوله والاذالبائع ولا يخفى أن ما سبق لا يستلزمه الخلاف في قوله فان أفرد وتوهم منه
خلاف الحكم وان ما يؤر وان أفرد يبيع المؤر اه سم أقول قد رد على جواب الشارح أن قوله المتقدم وغيره
الفخل المراد منه كالمظهر التمرة الموجودة في البيع فيمنع به قوله وذلك لم يتعرض الخ وعلى جواب سم أن
مراد القيل الحسن حذف سابق قوله فان أفرد الخ وقد كرر قوله المذكور عقب مقدمه (قوله ودالخ) أي
ما قبل من أحسنه الحذف (قوله المؤر الواحد الخ) أي التمرة الواحدة في أحد البستانين وغيرهما في البستان
الاتي (قوله وان تقاربا) عبارة للمغنى سواه اتباعا دام تلاصقا اه وفي سم بعد ذكر مثلها في شرح الروض
ما فيه فلو كان بينهما جازم فلازاه بقصدان يتجهلما واحدا فينبغي أن يصير واحدا فيثبت لهما حكم الواحد
أو أحدث سحرا في بستان واحد يصير اثنين فينبغي اعتبار ذلك اه وقوله فإزاه الخ أي قبل العقد كالم
ظاهر فلا تأثر لما يفعله بعده (قوله وأجل) أي كالتين ونحوه على ما مر فيسموليس منه الفخل وان دل عليه
في هذا الحكم الورد والبايع والقتله والبيع والجبر ونحوه كأي الروض وشرحه مقرر قائم رأيت ماسا في
كلام الشارح فرع قال في الروض ولا يعتبر تشقق القشر الاعلى من نحو الجوزة قال في شرحه بل هو للبائع
مطلقا اه أي أن لا يشقق (قوله بمعنى متاثر) قد يدل على اختلاف حكمهما وفيه نظر * (فرع) *
ولو باع فخله وبقيت غيرهما للبائع ثم خرج طلع آخر كان له أيضا كالمسألة وعلا ما به من إرادة العام وهذا
مختلف ما لو اشترى ثمرة فخله دونها ثم خرج طلع آخر فلا يكون له بل هو للبائع كالمظهر لان العقد لم يتناثر
والتشريع غير ما اه (قوله لا بعد وجود الطلع) أي ذلك أو لغيره (قوله مما قدمه) أي في قوله والاذالبائع ولا
يخفى ان ما سبق لا يستلزمه الخلف اه بقوله فان أفرد الخ وتوهم من مختلف الحكم وان ما يؤر وان أفرد
يبيع المؤر (قوله وان تقاربا) وفي شرح الروض لو تلاصقاه فلو كان بينهما جازم فلازاه بقصد
أن يتجهلما واحدا فينبغي ان يصير واحدا فيثبت لهما حكم الواحد أو أحدث سحرا في بستان واحد يصير
اثنين فينبغي اعتبار ذلك اه (قوله وأجل) هذا مسلك في الفخل مع اختلاف الجمل وقد دل كلام السابق على
التبعية فيمع اختلاف الجمل وذلك لانه قال بالان تأثر بعضها وان قل فالبائع جميعها المتأثر وغيره حتى الطلع
الحادث اه فقدمه في هذا الكلام بان الطلع الحادث يبيع للمؤر ولو بعضا قال فان فرض تحقق حل
فان ألحق النادر بالاهم الاغلب اه فصرح في هذا الكلام بان الجمل الثاني يبيع الاول لانه جعل تعدد الجمل

وقد لا يتقرب اليه كان فغدا السقي لا قطع على الما هو عظم ضرر النفس بمقتضاها كانت أصلها آتوا ولم يبق في تركها فائدة على أحد قولين أطلقا هما
ورجح ابن الرقعة وغيره وكان اعتد قداما قبل نفعها لكن هذه لا ترد لان هذا وقت (٤٥٩) جذاذها عادة (ولكل منهما) أي المتبايعين

الخ إلى العطف والماعطوف له معاف قد جواز أخذ ما تدرج وإن حصل تضديد فمقتضى واحدة إذا كان العادة
كذلك (قوله وتلا في الخ) أي لا تلزم التبعة اه ثمانية (قوله وعظم) عطف على قوله فغدا السقي (قوله
وكان اعتد الخ) كالوا لا تضيق في بلاذ لا يخفى فيها باب ثمانية ومقتضى قول المتن (ولكل منهما الخ) فان لم
يأتين أمهما إلا بخرص الحاكم أمينا ومقتضى من لم يؤمن شرح الارشاد لشيئا سم على مخرج اه
عش (قوله اذ ابتعت) أي الثمرة البائع قول المتن (الشجر والثر) أو أحدهما ثمانية ومقتضى (قوله يعني ان لم
يضر صاحبه) هذه عبارة ذمها في الوسيط قال في شرح الروض يؤخذ منها عدم المنع عند انتفاء الضرر
والمنع لان انتفاء السبب وغيره وقد يتوقف فيه إذا غرض البائع حينئذ فكيف يلزم المشتري تحكيه
اه وقاله ظاهر وحوى عليه شحنة الشهاب الرمي ثمانية ومقتضى زاد سم ووافقه قول الشارح الآتي ثم
يقع الخ اه قال الرشدي قوله مر عدم المنع عند انتفاء الضرر أي على الآخر كما هو واضح وهو صادق
بما لا ضرر الساقى أو نفعه أول بضره ولم ينفعه كما يصح إذا كان الساقى البائع أو المشتري فتوقف الشيخ
انما هو في بعض مصادف المسئلة وهو ما إذا كان الساقى البائع وكان السقي يضره أو لا يضره ولا ينفعه بظاهر
إنه يأتي فيما إذا كان الساقى المشتري وما إذا كان يضره أو لا يضره أو لا ينفعه بظاهر
توقف الشيخ له (قوله لان المنع) أي قوله نعم في النهاية (قوله وقضيت) أي قضية كلام المصنف اه
رشدي (قوله تحكيه) أي استحقاق البائع على المشتري كنه الخ (قوله بما اعتد) أي من محل اعتد
فالبائع من من وما موصولة به يحتمل أنه بالمرزوقه الآتي كبر على حذف مضاف أي ما به بشر (قوله
وليس فيه) أي في تحكيه البائع من السقي الخ (قوله انه يصير) أي البائع (قوله الاجتنب نفعه) ويحصل
سقي البائع من البئر المانعة في البيع ان لم يمتنع المشتري له البئر ليس فيه خبر آخر كما هو وغيره
والا قدم المشتري فان احتاج البائع إلى السقي بغل الماله من محل آخر فراجع فان مقتضى قول
المصنف الآتي ومن باع ماله لآخر من مبيع ما خ فمقتضاه اه عش (قوله لا اعتد وجو من نفعه)
قد يقال بل الشرع لا يمنع مال الغير بغير إذنه وان نفعه اه سم (قوله كان السك) أي قوله لان الجواب
في النهاية (قوله السقي لهما) انظر فيه سم ان روي راجعه (قوله وبي في ذلك) أي سقي أحدهما مرضا
الا تركه صرفا على أي وهو ممتنع على الوجه المذكور لانه اتلاف لغير غرض معتبر والحاصل أن الحرمة
ارتفعت من وجوه من رأت الرشدي قال قوله وبي في ذلك معناه ان روي آخر ما نزلوا ورفع
قوله بما ليه الذنوبية والآخر روية وبي في الله عز وجل فيه كتمه في خالص ما اه (قوله وأجلب الخ)

يقضي أنه لا فرق في ذلك بين اتحاد الجمل وتعدد وان السبب في هذا الحكم من الاختلاف لكن الفرق الذي
ذكره في حاشية قوله ووافق النفل الخ يقتضي ان السبب في ذلك ليس الاتحاد الجمل فليست (قوله يعني ان لم
يضر صاحبه) هذه عبارة ذمها في الوسيط قال في شرح الروض يؤخذ منها عدم المنع عند انتفاء الضرر
والمنع لان انتفاء السبب وغيره وقد يتوقف فيه إذا غرض البائع حينئذ فكيف يلزم المشتري تحكيه
اه وقاله ظاهر وحوى عليه شحنة الشهاب الرمي ووافقه قول الشارح الآتي ثم يقع الخ اه
الشرط) يشعر بأنه لو شرط ذلك منع فليست (قوله لا اعتد وجو من نفعه) قد يقال بل الشرع لا يمنع
مال الغير بغير إذنه وان نفعه (قوله يجوز السقي لهما) قد يستشكل سوا وجه الباعضا قوله الارضها
أولاً لانه إذا سقي أحدهما مرضا الآخر فليس مضمناً لانه لا يضره مرضاها السقي قلن أراد عدم جواز
مبيعهما معاً فمقتضاه هو شكل أو الارضها ما نفع على وجوه الاستثناء لهذا أيضاً فضررها لانه لم يضرها مرضاها
معنى الحكم المنع واستثناء كونه مرضاها الآن به بدو قوله لهما السك واستثناء ما نفعه لهما الما على وجه
اجتماعهما على السقي فليست (قوله لهما) وجو من رأت الرشدي قال قوله وبي في ذلك معناه ان روي آخر ما نزلوا ورفع
قوله بما ليه الذنوبية والآخر روية وبي في الله عز وجل فيه كتمه في خالص ما اه (قوله وأجلب الخ)

ثم أجلبان المنع على الافتراء تقع الرضا بيق ذلك كصرفه في خالص ملكه أو اجب غير يحصل كلامهم على إذا كان يضر هماً من وجوه من
وجوه هو سبلان الجواب الأول لا بد من الاشكال لان اتلاف المال

لغير غرض معتبر غير مأموره وما لا غير بانه (وان ضرا أحدهما) أي الثريدون الشجر وأصكسه (وتنازع) أي المتبايعان في السقي (فسخ العقد) أي فسخته لالحاكم كما جزم به في المطلب (٤٦٠) وجهه السبكي خلافا لركشي التعداد أيضا لما لا يضر وأحدهما وليس أحدهما

أول من الآخر ويقرق بين هذا وما يأتي آخر الباب أنه لا يحتاج للحاكم بأن الاختلاط ثم أوردت نقضا في عين المبيع فكان عينا بعضها بخلافه فان ذات المبيع صلح وانما القصد دفع الخصام الى غاية وهو مختص بالحاكم فان قلت رد عليه ما يأتي في اختلاف المتبايعين ان الفاسخ أحدهما بالحاكم فقياس هنا كذلك قلت يفرق بأن التنازع هنا بين ضرمتين وهو انما يراه الحاكم وشمس مجرد اختلاف فيمكن كل من الفسخ لاحتمال أنه الصادق ويؤيد أن فسخ الكاذب لا يتبادر الى الألبان يسامح) المالك المطلق التصرف (المتضرر) فلا فسخ وفيه ماهر من الاشكال والجواب ومنع بعضهم عن ذلك هنا لما في هذا من الاحسان والمساخنة وواضح أن في رضاهما أي ما يرضاه أيضا وبه يضع ماقدمته (وفيل) يجوز (المطالب السبكي) أن يسقط ولا يملك بالضرر لدخوله في العقد على (ولو كان التمسر بمنزلة طوئة الشجر لم يملك أن يقطع التمسر (أو يسقط) الشجر دفع الضرر للمتضرر ولو

وأوجب النهاية والمغني بان الافساد غير محقق قول المتن (فسخ لعقد) (فرع) لو هجم من بفعه السقي وسقي قبل الفسخ مالم يفسد على الآخر واما التنازع فلهما وقيل بفسخ الضرر وفيل ضمن أرض النقص أم لا فيه نظر والآخر بالاول لحصوله بفعل هو ممنوع عنه اه عش (قوله) أي فسخته لالحاكم) خلفه النهاية والمغني وسه وقالوا لفظا للمغني والفاسخ له المتضرر كما لو خذ من فضون كلامهم واعده شئ وقيل لالحاكم وجزم به بان الرخصة بفسخه السبكي وقيل كل من لعاقدين واستظهره الزركشي اه (قوله) لا يجزأ رضاهما (الح) لتليل المتن (قوله) وهو مختص أي دفع الخصام (قوله) برد عليه أي على تخصيصه هنا بالحاكم (قوله) فقياس هنا كذلك أي فيفسخ المتضرر مر اه سم أقول والنائب فيفسخ كل من للتبايعين كالحاكم (قوله) متيقن قد غنع التيقن اه سم (قوله) محي (هذا) أي ماهر من الاشكال والجواب اه كركي (قوله) واضح (الح) أنا يضعف في الجملة على تقدير الرجوع الى التقدم السابق كذا معنى الاطلاق الذي هو الظاهر اه سدعير (قوله) فقياس أراد به قول المسنف الارضا ههما (قوله) ذلك أي الاحسان والمساخنة (قوله) أيضا أي كجهلانه وان كان يضر من وجهه لكن ينفع من وجهه ومن ذلك الوجه حصلت المساخنة (قوله) مادة تمت أراد به قوله وهو أوجه اه كركي قول المتن (وهو المشتري في الصور والاولى والبايع في الثانية) (قوله) بالضرر أي بضرر الآخر (قوله) السبكي (الح) أي المتضرر (قوله) عليه أي على الضرر رأي قبوله عبارة للمغني ولا يبال بضرر الآخر له قد عوض به حين أقدم على هذا التعذر فلا فسخ على هذا أيضا اه قول المتن (ولو كان التمسر مختصا (الح) أي بالسبكي) يمكن بالمعاينة فلو التعذر السقي لا يقطع الملة تعذر القطع اه معنى (قوله) ولو كان السقي (الح) قوله (لو كان السقي) قال الرشدي عبارة شرح الروض وسهل كلام الصنفين قوله وان ضرا أحدهما نفع الآخر ولو ضرر في أحدهما منع ترك مسكول زيادة لا (الح) اه فعل بهذا أنه كان الاول قد تقدم على قول المتن الا ان يسامح والربح في قوله وان ضرا أحدهما (الح) كلفه شرح الروض (قوله) عنز ز يادنا لا (الح) أي وتنازع اه سم (فصل) في بيان بيع الثمر والزروع بدو صلاحهما (الح) أي ما يبيع ذلك حكم اختلاف الحادث بالوجود اه عش (قوله) أي من غير شرط (الح) القوة وقوله التمر في النهاية الأقوله في الكل في موضعين وقوله وذن التونا في شرح (قوله) وهما (الح) في الاطلاق وينبغي أنه قوله المتبصر في هذا قبل بشرط الاقامة الصلة لتوافق الاجاب والقبول لمعنى اه عش قول المتن (وبشرط قطعو بشرط ابقائه) سواء كانت الاصول لاحدهما أم لغيره نهاية ومعنى قال عش قوله لاحدهما الخ ومنه كون الشجر للمتضرر اه عش قال سم وفي شرح العباب للشرح (تنبيه) قال في الجواهر ثم اذا وقع البيع أي بيع الثمار بشرط القطع يظهر من جهة النظر أن قبضه الخلية فيكون وقتنا القطع على المشتري لانه التزمه بقرينة استجاره اه واستظهره مقبول لانه محذور يقتصر وجه الضرر والاجل وجه النفع وان كان المراد انه لا ينفع كالبشر فلا يملك الاشكال (قوله) لغير غرض معتبر غير مأموره (الح) قال في شرح الارشاد وأوجب الشارح بيع الجوزي بان حرمه على نفع صاحب على نفع نفسه بابقائه العذر غرض صحيح وقد يجب أيضا بان اشاعت المال بالانحزام اذا كان سببا فعلا وسببته هنا التمسر أهيه اه وقد رد على هذا الجواب الثاني أن الاشاعة بالسقي وهي فعل فكيف يجوز الرضا الآن بقا لا صلة تعذر غير محقق لان الضرر غير محقق (قوله) أي فسخته لالحاكم) المتعذر كقوله شيخنا الشهاب الرمي أن الفاسخ المتضرر (قوله) فقياس هنا كذلك أي فيفسخ المتضرر مر (قوله) متيقن قد غنع التيقن اه (قوله) عنز ز يادنا لا (الح) أي وتنازع (فصل) (قوله) بعد بدو صلاحه (الح) قال في العباب ولو في جستن يستأن قال في شرحه أو وضمن ثوب كما

كان السقي بضرر أحدهما تركه عنز ز يادنا لا (الح) العليم نعم العقد كما فهمه كلام السبكي وجهه فيه (فصل) (قوله) في بيان بيع الثمر والزروع بدو صلاحهما (الح) يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه مطلقا (الح) أي من غير شرط قطع وبقائه فلو كان كشرط الإبقاء يستحق الإبقاء الى أوان الجذاذ (الح) العادة (وبشرط قطعو بشرط ابقائه)

لغير المتفق عليه أنه متى

التي عليه وسلم نهي المتابعين
تسرع بيع الثمرة حتى يسد
صلاحها وغفوهه اجواز
بعد بدو في الاصول الثلاثة
لأن العاهة حدثت غالباً
(وتبيل) بدو (الصلاح) في
الكل (ان يبيع) الثمر الذي
لم يبدل صلاحه وان بدا صلاح
غيره المتجر معه فواو بحسب

(متفرق عن الثمر) وهو
على شجرة ثابتة لا يجوز
البيع لان العاهة تسرع
الاه حدثت لضعفه فيقول
تباغه الثمن من غير مقابل
(الا بشرط القطع) للكل
حالا للثمر الذي ركوته بدل

بخطوقه على النع مطلقا
خرج المبيع الثمر وطفيه
القطع بالاجاع في اعماده
على الاصل ولا يقوم اعتداد
القطع قام شرطه بالبيع
اجباره على موافقته لطلابه
به فلا عزلة ووجه بطلان

المنسحق في ذلك اما يبيع
ثمرة على شجرة مقطوعة
دونها فصور من غير شرط قطع
لان الثمرة لا تتبع عليها فنزل
ذلك منزلة شرط القطع ومنها
شجرة مائة عليها ثمرة دعت
دونها ورق التوت قبل

تناهيه كالتمر قبل بدو
الصلاح وبعده كواو بعده
وخرج بقوله ان يبيع مالو
وهو مشلا فلا يجز بشرط
القطع فيه وكذا الزهر كما
يأتي قبل بحثه من استئجار
شيء ليريهه وبقوله الثمر

يبيع بعضه قبل بدو صلاحه
او يبعده لثمره كواو غيره

شاعرا فيبطل

الاذري قال كبيع الزرع الاضطر في الارض بشرط قطعه ثم ذكر ان الاذري نقل عن شرح المتابع للسبكي
انه لا يكفي الخلة هتابل لادمن التسل وعن قطعه على المذهب انه ترد في ذلك ثم قال ان الذي يظهر من
كلامهم انه لا تكفي الخلة فائتد على البائع ويظهر ثمرته فيما لو تلفت قبل قبضها هل يجري فيها اختلاف
الجواز وعن المغيرة والرافعي ما هو ظاهر في موافقة الجواهر وأطال في ذلك فراجع اه وسأني في الشرح
كأنها يتوافق في شرح قول المترين تصرف مشتر به بعد ادها هو صريح في موافقة الجواهر (قوله المتفق
عليه) أي من الخازني وسلم كماله واصطلاح المحدثين حيث قالوا: متفق عليه ونحوه اه عش (قوله لادن
العاهة) أي لادن مردي البيع الا فة لتلف الثمرة وكبر قولها (قوله في الكل) أي في المجموع بان لم يسد
الصلاح لحية من ذلك المجموع اه كردني عبارة سم قوله في الكل قد يفهم انه لا يكفي بدو الصلاح في البعض
وهو منوع فقول على معنى وقيل بدو الصلاح في شيء فينبغي تعلق في الكل قبل لا يبدو الصلاح فتأمل اه
أي كانه قالو حسن انتفاء بدو الصلاح انتفاء كلياً فيكون هذا التأويل من رسوم السلب لادن سلب العموم
(قوله ثابتة) أي ورطبة اخذ اعماليق اه عش قول المترين (لا يجوز) أي لا يصح بيعه من ثمره في معنى (قوله
لان العاهة) الخ بيان الحكم وشهره في قوله صلى الله عليه وسلم رأيت ان منع الله الثمر فبيع سبيل احكم
مال أخيه من ثمره في معنى وأما قوله (قوله لا) في الخبر المذكور الخ (قوله صلا) هو يعني قول ابن القري في خبر
ثمره ومعنى زاد سم وفي العباب حال لا بدوم مثلاً اه (قوله صلا) متعلق بالقطع أي سواء تلفت بذلك أو
شرط القطع وأطلق فيه فانه يحمل على الحال اه عش (قوله بالاجاع) أي اجاع الاثمة اه عش (قوله
والبائع الخ) أي فيما إذا كان الثمر به بدل ما بعده وليراجع الحكم فيما إذا كان للغير اه رشدي (قوله
والبائع اجاره عليه) ولو تراصبا بها فانه شرط قطعها والشرع فاما في بدو الصلاح في الثمر بعد تسليم الثمرة
بدون اختلاف مالو باع نحو سم وقضه المترين في طرف البائع فانه مضمون عليه لئلا يكتفه أي المشتري عن
التسليم في غيره من ثمره في معنى (قوله فلا أجرة) أي لا يأخذ على المشتري بعدم القطع كما يشعر به قوله ووجه الخ
اه عش (قوله اما يبيع ثمرة الخ) بخبر قوله وهو على شجرة ثابتة (قوله فنزل ذلك الخ) يؤخذ منه جواز شرط
القطع على من يوجب افعاله بغير بيعه من البائع والاقترب أن الامر كذلك لو كانت الشجرة مقطوعة
وأعادها البائع أو غيره دونها لحياته كلف المشتري بالقطع لان شرعا الثمرة وهي مقبولة بيزل منزلة شرط
القطع وأما لو كانت جافاً باع الثمرة فالتى عليها من غير شرط قطع ثم حلتها الحياة فلا اقرب انه يبيع فيه بطلان
البيع من اصله لانه بناء على ان موافقة ثمرته بطلان اه عش (قوله مالو وهب الخ) ووجهه انه يتقدمه بطلان
الثمره بعاهة لا يفوت على المذهب شيء في مقابلة الثمرة وكذا المترين لا يقولون علم الاجرة والتوثق ودينه بان
بغلاف البيع فيقول الثمن من غير مقابل كخبر اه عش (قوله وبقوله الخ) أي تخرج بقوله الخ (قوله
يبيع بعضه الخ) عبارة للمغيرة وسلم ووجه باع نصف الثمر على الثمر مشاع قبل بدو الصلاح من مال الثمر أو من
غيره بشرط القطع صحت غلبا القسمة اذ وهو الاصح لا مكان قطع النصف بعد القسمة فان قلنا انما يبيع لم
يصح لان شرط القطع لازم له ولا يمكن قطع النصف الا بقطع الكل فينصير البائع بقطع غير البيع فاشبه ما إذا

صرح به في الآثار اه (قوله في الكل) قد يفهم انه لا يكفي بدو الصلاح في البعض وهو منوع فقول على
معنى وقيل بدو الصلاح في شيء فينبغي تعلق في الكل قبل لا يبدو الصلاح تأمله (قوله صلا) وهو ان قال ورض
مميزاً قال في شرحه وجه المنع في الاجرة أي البيع بشرط القطع مطلقاً ضمنه التعلق بالقبض اه وفي
العباب حال لا بدوم مثلاً اه (قوله ولبائع اجاره عليه) قال في الرض وان شرط وتول عن تراص فلا
بأس اه (قوله بمنزلة شرط القطع) يؤخذ من جواز شرط القطع (قوله فيبطل) أي لان شرط القطع لازم
له ولا يمكن قطع البعض الا بقطع الكل فخير البائع بقطع غير البيع فاشبه ما إذا باع نصف معين من سيف
ولا ينفك الخصم من قطع الكل فبطلان التفرع على انما يبيع وهو مختص بالان في بيع الثمر
بالشهر وهو رابو هذا بخلاف ما إذا قلنا القسمة اذ وهو الاصح في بيع بشرط القطع مطلقاً وبدونه

باعتها فباعها من سبعة بعددوا الصلاح يصح ان لم بشرط القطع فان شرطه فمما تقدر و يصح بيع نصف
 الثمر من الشجر كله أو بعضه يكون الثمر باعاً له إذا زاد انهاء وقضى بعدم الفرق بين شرط قطعه وعده اه
 قال عيش قوله اهر بشرط القطع صح أي ان كان المبيع رطباً أو عنباً لا مكان قسمته بالحرص بخلاف غيرها
 من سائر الثمرات سم على ج المعنى أقول وينبغي أن يعلق جميع البسر والحرص بل وبشرة أنواع البلون كان
 مسخراً لان القيمة تعدل رطبه ولا تقبل الخوص وانما توقف على الخوص في غير الان يسع الرطب
 بالثر يجوز ان تقدره ثمرها من الثمر الذي هو له وقت القيمة لا غير وقوله ان قلنا القيمة أي
 قيمة الثمر المذكور وقوله فان قلنا انها يسع ضعف وقوله ما تقرأ من الفرق بين بيعهم الشجر ومنفرد
 اه عيش قوله بشرط قطعه خ من ما إذا لم بشرط القطع فيما بعددوا الصلاح فيصح لان ثمنه المحذور
 ان قلنا القيمة يسع فان قلنا ان رزوه الاصح لم يبطل البيع لا مكان قطع البعض بعدها اه سم قوله
 أوم قطع الباقي الخ عطف على مقدروا أصله بشرط قطعه فقط ان قلنا الخ أوسع قطع الباقي الخ قوله
 وبشرط الأول بشرط بالماء كافي الثمنا يقول الخ قول التل وان يكون المخلوع الخ دخل في المستثنى منه
 ما يتبعه وبه وبيع غير شرط القطع أو يبيع شرطه مطلقاً كان شرط القطع بعدد من لان التعلق يتعين
 النية ولا يتبعه ككسرى ثمانية ومعنى قوله كالحرص الى قول المتن قلت في النهاية قوله كالحرص
 كزج الثمر قبل النضج وأول العنب مادام أخضر انتهى فلو سم اه عيش قول المتن ككسرى
 أي قبل بدو صلاحه اه عيش وفي الخ ككسرى يفتح الميم للسند وهو لما نزلوا واحدة كسراً ذكره
 الجوهري اه قوله ذكر هذا أي قول المصنف أن يكون الخ قوله انما تم كس أي المبيعة المتروكة
 قوله اشترط أي المنفعة قوله والحاصل أي حاصل الجواب اه رشدي قوله ان الشرط هنا الخ
 الوجه أن الشرط في المبيع هنا ثم المنفعة لا أولاً لا لأن في تحقق هذا الشرط في نحو الكسرى اذ هو
 ثمر يتبعه طلقاً أم لا فظاهر ولما لا لأنه لا يثبت الى ان يثبتاً لا تنفع لوجوب قطعه فيبقى
 الشرط فلذا بطل البسر فيه طلاله فيه لا تنفع منفعته طلاله لا تنفعها سلامه وجودهما لا اه سم
 يحذف قوله لا استعمال الخ حتماً أن يقدم على قوله فغير مؤثر قوله ذكرنا أي في قوله لعدم ثمرها الخ
 اه عيش قوله والثمر الباقي الى قوله والمعنى في المعنى قوله كان وبه الخ عبارة الخسري كان وبه الثمرة
 لانسان أو باعها بشرط القطع ثم اشترها منه أو أوصى بها لانسان فباعها مالك الشجرة اه قوله بشرط

في بادئ صلاحه والكلام اذا لم بشرط قطع الباقي لا يبطل مطلقاً قوله بشرط قطعه خرج ما اذا لم بشرط
 القطع فيما بعددوا الصلاح فيصح لان ثمنه المحذور قوله ان قلنا القيمة يسع فان قلنا ان رزوه الاصح
 لم يبطل البيع لا مكان قطع البعض بعددوا الصلاح فيصح لان ثمنه المحذور قوله ان قلنا القيمة يسع فان قلنا ان رزوه الاصح
 وان جعلت انفراداً فيهما من الضبط بنحو الكل وهو بعددوا الصلاح فيصح لان ثمنه المحذور قوله ان قلنا القيمة يسع فان قلنا ان رزوه الاصح
 الشبان عن النص يجوز اذا جعلتها انفراداً لكن في الرطب والعنب لا مكان حرصهما بخلاف سائر
 الثمار وبه في الحلات في غيرهما طلة التمتع قيمة مادام على الثمر لا تنزع قطع الجزء يسع اه وفي
 شرح العلي الشارح تنبيه قال في الجواهر أي يسع الثمر بشرط القطع فيظهر من جهة النظر أن قبضه
 بالحقلة فتكون مؤنة القطع على المشتري لأنه التزمه بغيره أي بغيره اه واستظهره الاقرى قال كسيع
 الزرع الاخصر في الأرض بشرط قطعه ثم ذكر ان الاقرى نقل عن شرح المنهاج ليسكن له لا يكتفي بالحقلة
 هانبل لا بد من النقل وعن قطعه على المذهب أنه ترد في ذلك ثم قال ان الذي يظهر من كلامهم انه لا يتكفي
 التحصيل فالقول يقتضي البائع و يظهر أثره فيما لو قبل قبضه اهل يعرض فيها خلاف الجواهر عن البغوي
 والقرى ما هو ظاهر في موافقة الجواهر وأما في ذلك فراجع ما هو قول الاقرى كسيع الزرع الاخصر يدل
 على الاكتفاء به بالحقلة وقد تقدم عنه في بحث القبض ما وافق ذلك قوله لعدم ثمرها الخ يشأ منيه
 المناقشة في تعييبه وذلك لأنه اذا عدم ثمرها كانت معدومة لا وما لا فلا سحيت حتى لا يكون الشرط

بشرط قطعه ان قلنا
 القيمة يسع لرب أو بيع
 قطع الباقي لما قاله التتبعي
 الضيق (د) بشرط أن
 يكون المخلوع مستغنياً
 صكاً لحرصه والوزر لا
 ككسرى) وجوز وذكر
 هذا لأنه لا ينفصل عنه
 والآخر يعلم مما مر
 البيع فان قلت لا تسلم له
 منسبانه كافي في المنفعة
 المتروكة كافي في الجنس الصغير
 لأنه قلنا انما يكفينا
 لعدم ثمرها مع وجود
 شرط القطع فلذا اشترط
 حلاً والحاصل ان الشرط
 هنا يتم أن يكون في المنفعة
 مقصوداً لفرض صحيح وإنما
 افترقهما في كون المنفعة
 قد ترقب ثم لا هنا فغير
 مؤثراً لاستعماله الذي ذكرناه
 فتم اه (وقيل ان كان
 الشجر ككسرى) والثر
 الباقي كان وبه أو باعته
 بشرط

القطع ثم اشتراطه من أربعة

للموصلة به من الوارث
(حز) بيع الثمرة بلا
شرط للقطع لأجتماعهما
في ملك شخص واحد فاشبه
ما لو اشتراهما معا وصححه
الشيخان في المساقاة ولكن
الأصح ما هنا العموم انتهى
والله - في البيع الثمرة
ولولت لم يبق في مقابلة
التمن شيء قلت فان كان
الشجر للمشتري وشروطنا
القطع أي شرط فاهو
الأصح لم يجب الوفاة والله
أعلم إذا لم يمتد له شيء
قطع غيره من شجرة فان
بيع الشجر دون الثمر
وأمن الاختسلا أو الثمر
مع الشجر بمن واحد
(حز) بالشرط لأن البيع
في الأول شيء مترد في المعاينة
والثمرة مملوكة له يحكم
الدوام لأن الثمر في الثاني
تابع للشجر الذي لا تعرض
له عادة ومن ثم لو فصل
التمن وجب بشرط القطع
لزال التبعية ونحوه بطبع
وإذ تعبان وثمة كذلك
على القول المعتد فلا يجب
شرط القطع فيه بان بيع
من أصله وان لم يبيع مع
الأرض (ولا يجوز) يسه
بشرط قطعه عند اتحاد
الصفة لأن فيه جرحا على
المشتري في ملكه وفارق
بعضه من صاحب الأصل
بأنهما هما ما يقتضيه الغرض
كل الجدار (وعجز) ولا
يصح (بيع الزرع الاختسار)
ولو فلا لم يدم صلاحه (في

القطع) قد البيع قطعا (عش) قوله ثم اشتراطه قد يقال كيف يصح اشتراطه قبل قبضه المتوقف على قطعه
لأن يجب على المبيع من الجواهر من حصول قبضه بالتقليص على وجه عش (قوله) وبصححه الشيخان الخ (وهو
الوجه) أهـ بحري (قوله) ما هنا أي من عدم التعبد بشرط القطع أهـ عش قول المتن (وشرط القطع)
أي وقتنا مشروطا قطع كله أو الأصغر وحشرط القطع بان شرطه البايع على المشتري فلا يرد على المتن
أن يحذف القول باشتراطه لا يرتفع عليه قوله لم يجب الوفاة أهـ عش وهذا الجواب غير ما أشار إليه المشرح
به قوله أي بشرطه فان المعنى عليه وشروطا أي المتبايعان القطع في صلب العقد على القول بوجوب بشرط
القطع مطلقا كله أو الأصغر (قوله) الشجر دون الثمر أي قول المتن ويشترط في النهاية وكذا في المعنى الآخر
وما أفهمه: وسأقي (قوله) دون الثمر أي غير الموزون أي عش أي أو السقي لم تقهر في نحو التين عش
(قوله) بشمن واحد) سيد رحمة زه قوله ومن ثم لو فصل الخ (قوله) مملوكة الخ أي البايع فله الإبقاء إلى
أن الجذر لا يوصح بشرط الإبقاء على كل حال وضمه نهاية ومعنى (قوله) وجب بشرط القطع أي لا يجب
الوفاة لأجتماعهما في ملك المشتري ولا معني لتكليفه بقطع غيره من شجرة أهـ عش (قوله) فلا يجب بشرط
القطع فيما الخ) وقياس ذلك أنه يجوز بيع أصله وحده أو قبل اتحاده بشرط القطع أي أن قوى وصلح
لا تختار أهـ سم وقوله بدون شرط القطع أي إذا أمن الاختسار لا في الأول ولا قبل من شرط القطع كإثبات
(قوله) أن يبيع مع أصله) بخلاف ما لو يبيع مع الأرض دون أصله فلا بد من شرط القطع لانتهاء التبعية أهـ
عش أي ويختلف ما لو يبيع منفردا عن أصله والأرض فلا بد من شرط القطع ويجب الوفاة كافي الجبري
عن عش (قوله) وفارق بيعها أي الثمرة (قوله) فاشترط الغرض وهو بيعها من غير شرط القطع (كل الجدار)
فانه يتبع الجدار في البيع وان لم يبيع ان قبضه وقول المتن (بيع الزرع) الرابحة ليس بشجر معني
ورشدي (قوله) بقطعة أي لو كان البقل بجزء من الرافعي وروض (قوله) لم يدم صلاحه) وانما يقيد به لأنه
الذي يشترط في بيعه هذا الشرط وأما رده بدم صلاحه فبأنه لا يشترط فيه ذلك لكن في جداره إن لم
والرأب بدم صلاح البقل طوله كانه المأورد أي رشدي قول المتن (لا بشرط قطعه) فلا باع به بشرط
قطعه فان لم يقطع مع الخلف البايع بخلافه ولو باع به بشرط قطعه فقطع فانما خلفه لمشتري يفرع
المشجور أو يبيع نحو القصير الجلس مزر وعاد إذا لم يسترق الأرض منها إلا الجذور التي لا تصدق لا كل منه
مزا سم على جوقوله فانما خلفه لمشتري أي وأما إذا باع أصوله بشرط القطع أو اقطع وبه تعلم الخافضة بين
وحدثت هناك زيادة بين البيع والاختسار ففهم المشتري أصله بشرط القطع أو اقطع وبه تعلم الخافضة بين
أصول الزرع ونحوه البطح والفريق بينهما أن الكل في الأول قصور بخلاف الثاني فان المقصود منه اتحاد
الثمر لا الأصول وقوله لا بشرط قطعه أي فانه يصح بيع كل ما لا يقطع معتمده به أهـ عش (قوله) أو يبيع وحده
بقل) فليس التقدير أو بيع الزرع الأخضر كإثباته من التركيب أهـ سم قول المتن (حز) بالشرط) عليه دخل
أصوله في البيع عند الاختلاف فأورد أو اقطع واختلف فان زيادة ما خلفه المشتري ومنه ما اعتد بغيره
للمتعة لا لأن ذلك إنما يحسن إذا كانت المتعة متحققة لا لأنهم لم تعتبر وليس كذلك كما قرر فالحاجة
أن الشرط في البيع هو ثم المتعة أما لا ولكن لم يتحقق هذا الشرط في نحو الكمثرى أو ذهبي متبع
به مطلقا أصلا لا قطعا وأما لا فلا يبيح إلى أن يتباين لا تعلق بوجوب قطعه بمعنى الشرط نأذا بطل
البيع فيه قبله فلا يمتنع منعه مطلقا لأن قاطبة الأمع وجودها في الأول أو اعتبار قاطبة الحال لا المال
قوله فلذلك اشترطت الذي تبعه غيره فوجبه هو الجواب عن الاعتراض على المصنف غير محرم فقل
ذلك فانه مما يحق (قوله) ثم اشتراطه) قد يقال كيف يصح اشتراطه قبل قبضه المتوقف على قطعه لأن
يجب على المبيع من الجواهر من حصول قبضه بالتقليص (قوله) فان يبيع الشجر دون الثمر) هل المراد
بالشجر هنا ما يشمل نحو أصول البطح حتى يصح بيعها دون غيرها الموجود إذا أمن الاختسار (قوله) أو الثمر
مع الشجر) هل كذلك أن يبيع مع الأرض دون الشجر (قوله) فلا يجب بشرط القطع) وقياس ذلك أنه

الأرض البشروط قطعه) أو
 قطعه جميعه انتهى في خبر
 مسلم عن ذلك فان باع
 وحده من غير شرط قطع أو
 قلع أو بشرط ابتاعه أو
 بشرط قطع أو قلع بعضه لم
 يبيع البيع وإن لم يطمع
 حقا فاسدا (فان يبيع معها)
 أو الأرض (أو) يبيع
 وحده بقل بعد وصلاحه
 أو زرع (بعد اشتداد الحطب)
 أو بعضه ولو سبيله واحدة
 كما كفاهم في التابير بطعة
 واحدة وفي بدو الصلاح
 بحجة واحدة (بخار بالشرط)
 كبيع الشجرة مع الثمرة بعد
 في الأول كبيع الثمرة بعد
 بدو الصلاح في الثاني وما
 أفهمه المتن من جواز بيعه
 معها بشرط قطعه أو قلعه
 خبر مراد كإعلم من قوله
 قبله ولا يجوز بشرط قطعه
 وسبيله أن ينفصل باختلاطه
 أو تلاحه لابد في صحة بيعه
 من شرط قطعه مطلقا
 لا يستقر له (س) أي
 الزرع بعد الاشتداد (وبيع
 الثمر بعد بدو الصلاح
 ظهور المقصود) منه مثلا
 يكون بيع غالب (كتين
 وعنب وشعير) أو سبيل وكل
 ما ظهر ثمره أو حبه كنوع
 من الثمرة لمصلحة الرؤية
 (والأرض حبه كالخضرة)
 وتوقع من الأرض وكذا البساتين
 نوعان أيضا قال بعضهم
 والمرئي أنما هو بعض حباته
 ومع ذلك القياس الصحة كما
 يبيع ببيع نحو بصل تظهر
 بعد كبره القاضى وفيه مقتضى القياس وفيه ما تقر بقى الصفة

من بيع البرسيم الأخضر بعد ثمرته لم يبيع بشرط قطع والزمه التي تحصل بعد الرى أو القطع تكون
 المشتري حيث لم يكن أصلها مما يجز مرة بعد ثمرته ولا فلا يدخل في العقد إلا الجزء الظاهرة كإعلم من قوله
 السابق وأصول الباع قبل الخ والمرتبة في جعلها البائع أن يبيع بشرط القطع فانه حديث تكون الزيادة حتى
 السائل البائع ومن الزيادة التي يتألف بعد القطع في الرى عليه فلو تمتد لقطع وحصل زيادة
 واختلاف في الزيادة حتى أن لم يسمع البائع ما كان الجزاء أو الفسخ مع العلم سقط خياره فالمدق في
 قدر الزيادة فهو البائع قبل الخ والمرتبة في جعلها البائع أن يبيع بشرط القطع فانه حديث تكون الزيادة حتى
 يبيع بشرط القطع نحو زرع الأرض أو يبعها له عش وقوله أن يبيع بشرط القطع الخ صوابه
 بشرط القلع (قوله وما أفهمه المتن) أي حيث قاله بل بشرط اه سم (قوله مطلقا) ينسب أن معناه
 سواء بصلاحه أم لا لأن معناه سواء يبيع مع أصله أو وحده لظهور انتفاء المحذور إذا بيع مع أصله فلا حاجة
 لشرط القطع سم على عه اه عش قول المتن (ظهور المقصود) أي من الحب والتمر اه معنى فلا
 يبيع ببيع نحو الفجل والجزر والخس لاستتار المقصود أو بعضه وكذا القصبان استتر بعض المقصود منه
 مر اه سم عبارة انتهائية والتمنى ولا يبيع ببيع الجزر والفجل ونحوه كالتمر والقلع والصل في الأرض
 ويجوز بيع ورثته الظاهر بشرط قطعه كالقول اه قول المتن (وشعير) قضته أنه فرع واحد والمشهد
 فيه أنه نوعان بارز وغيره يسمى عند العامة شعير انتهى فلو قلنا له لم يذكر أنه نوعان لأن الغالب فيه
 رؤيه حبه وفي سم على عه في الشعيرة لا بد من رؤيه كل سبيله ولا يقال رؤيه البعض كانه مؤذ لك
 كالورقة أو أجزاء الصبرة لا يكفي رؤيه بعضها فليست أم انتهى اه عش (قوله نوع من الثمرة) أي قول المتن
 ولا ياب في النهاية الآخرة بل القياس إلى المتن (قوله قال بعضهم الخ) لأن قول يجوز أن يكون مراده هذا
 البعض أن الرق بعض كل حبة لأن بعض الحبات غير مرئي كالخس وشدالي ذلك تنفيها بالصل وعليه فلا
 توفيقه اه بصري (قوله بعض حباته) أي البصل اه رشدي (قوله بل القياس فيها الخ) أي البصل
 والتمنى اه عش (قوله تفرق الصفقة الخ) وقد يقال القياس البطلان في البيع لأن شرط تفرق
 الصفقة كون الباطل أيضا مع الباطل يمكن التوزيع غير رأيت مر قال الأوجه البطلان فيها انتهى اه
 عبارة النهاية بعد سرد عبارة الشارح والأوجه فيه عدم الصفقة للجميع اه قال عش قوله والأوجه فيه
 أي القياس على موعده فيمكن الفرق بين رؤيه بعض البصل وبعض الحب بان الغالب أن السبيله الواحدة
 يجوز بيع أصله وحده أو قبل انتماءه بدون شرط القطع أي أي قوى وصلح للأعمال (قول المصنف البشروط
 قطعه) فان باع بشرط قطعه خالف بعد قطعه فأن خالفه البائع بخلافه باع بشرط قطعه فقطعه فان
 ما أشبهه للمشتري (فرع) المضمحل جواز بيع نحو القصب والخس من زرع أو إذا لم يستقر في الأرض منه
 إلا الحذور التي لا تقصد إلا كمر (قول المصنفان يبيع معها) عبارة الروض فرع لا يبيع ببيع زرع
 لم يشترطه وبقول وان كانت تجز مراد البشروط القطع أو القلع أو بيع الأرض اه (قوله أو يبيع وحده
 بقل) فليس التقدير أو يبيع الزرع الأخضر كالتيقار من التركيب (قوله وما أفهمه المتن) أي حيث قال
 بخار بالشرط (قوله مطلقا) ينسب أن معناه سواء يبيع مع أصله أو وحده
 لظهور انتفاء المحذور إذا بيع مع أصله فلا حاجة لشرط القطع (قول المصنف لظهور المقصود) فلا يبيع
 ببيع نحو الفجل والجزر والخس لاستتار المقصود أو بعضه وكذا القصبان استتر بعض المقصود منه
 (قوله وشعير) ينسب في الشعيرة لا بد من رؤيه كل سبيله ولا يقال رؤيه البعض كانه مؤذ لك كالورقة
 أجزاء الصبرة لا يكفي رؤيه بعضها فليست أم (قوله بل قياس فيها تفرق الصفقة) قياس ذلك تفرق
 الصفقة ببيع زرع الخسطة فيه مع قيامها سبيله الظهور روعلى هذا أقول لا يجوز الاتى أن لا يجوز
 بيع الجزر في الثمرة العامة مع الشجر يكون معناه قصر البطلان على الجزر دون الشجر بل يبيع فيه
 تفرقة الصفقة تفرق يقال القياس البطلان في الجميع في جميع هذه الصور لأن شرط تفرق الصفقة كون

لا يختلف معها فربما بعض الحب يدل على اقبس موروثة الظاهر من البصل لا يدل على باقته اه (قوله ان
عرف بقسطه) أي ان أمكن التقسيط والاطلاق في الجميع وهو ظاهر اه سم (قوله هنا) أي في البصل
والشبن (قوله والعنس) أي والشجيرة من اية ومعنى (قوله والنحو) الخ دلل على القديم (قوله مع الشجر)
أي بان يورد العقد عليهم الشجر أمالاً أو رده على الشجر وحده صم ولم يدخل الجوز كله وظاهر وكذا
يقال في فطن يبق مستن فلنأمل وفي الزوز وشرحه ولا يعتبر تشق القشر الأعلى من نحو الجوز بل هو
البائع مطلق الخ اه سم (قوله وقياس امتناع الخ) تقدم له مر الخزم به بعد قول المصنف وهذا التناثر
للبائع الخ اه عش (قوله وقياس الخ) حاصله أنه متى بيع ذلك منفرداً فلا يتغير الحكم ببيعهم الشجر
ومثله كل ما عتبر ببيع منفرداً بخلاف نحو الطلع وفي الزوض وشرحه لا يتغير جو زعطب أي فطن يبق سنين
أي سنين فأكثر كما هو الخلل فيبيع المستثغرة ان اتحد فهم ما ذكر وما لا يبق من أصل العطب أكثر من
سنة ان يبيع قبل تكامل قطعه لم يجز الا بشرط القطع وسأخرج الجوز أولاً بعد كماله فان تشق جوزه
صم لظهور المقصود والابطال لاستثناؤه انتهى باختصار وقوله أولاً كما هو الخلل قال الشارح في شرح
العباب فان يبيع أصله قبل خروج الجوز أو بعده وقبل تشققه فهو للمشتري والا فهو للبائع وتشق بعضه
وان ثل تشقق كما انتهى فعلم أن غير المشتق تازه يصح وتارة لا يصح فانظر الضابط وكان ما يبق سنين
المقصود الاصل فيصع وان لم تشقق ودخل تبعاً وغيره المقصود الثمرة فتصل فلنأمل اه سم قول المنن
(ولا باس) أي لا يضر (قوله وهو بكسر) الخ قوله وأيضا في النهاية (قوله وغا نحو الطلع) أي فاما اراد
بالكلمة هنا المفرد فجوزاً فظاهر راسياً قريباً اه وشيدي (قوله كرمان) الخ المتن في الغنى (قوله الارز
كالشعير) أي في أنه كما هو واحد (قوله انما هو) أهله النهاية بله (قوله وانما يصح الخ) فعلم جواز البيع

الباطل أيضاً لو لم يمكن التوزيع وقد تقدم قول المصنف ولو باع أراضع بذر أو زرع لا يفرد بالبص
بطل في الجميع وقيل في الأرض قولان اه ومثل الشارح الزرع المذكور بالثفل المستور بالأرض والبر
المستور يستنبه وعلى البطلان في الجميع بالجهل باحد المقصودين الموجب لهذا التوزيع لا يقال يمكن
التوزيع بعد العقد اذا علم الباطل لأن العبرة بما علم حال العقد بل قوله زرع لا يفرد بثأرت مر قال
الوجه البطلان فيها اه وبؤيده ما قدمتم قول المصنف ولو باع الخ (قوله فيصع في الرق فقط) اقبس
ما قاله أنه يورد العقد على الرق وحده صم وهو ظاهر وقوله ان عرف بقسطه أي أن أمكن التقسيط والا
بطل في الجميع كما هو ظاهر (قوله مع الشجر) أي بان يورد العقد عليهم الشجر أمالاً أو رده على الشجر
وحده صم ولم يدخل الجوز كله وظاهر وكذا يقال في فطن يبق سنين فلنأمل وفي الروض وشرحه لا يعتبر
تشقق القشر الأعلى من نحو الجوز بل هو للبائع مطلق الخ (قوله وقياسه الخ) حاصله أنه متى بيع ذلك
منفرداً فلا يتغير الحكم ببيعهم الشجر ومثله كل ما عتبر ببيع منفرداً بخلاف نحو الطلع وفي الروض وشرحه
وتشقق جو زعطب أي فطن يبق سنين أي فأكثر كما هو الخلل فيبيع المستثغرة ان اتحد فهم ما ذكر وما
لا يبق من أصل العطب أكثر من سنة ان يبيع قبل تكامل قطعه لم يجز الا بشرط القطع وسأخرج الجوز أولاً
بعد تكامله فان تشق جوزه صم لظهور المقصود والابطال لاستثناؤه انتهى باختصار وقوله أولاً كما هو الخلل
قال الشارح في شرح العباب فان يبيع أصله قبل خروج الجوز أو بعده وقبل تشققه فهو للمشتري والا فهو
للبائع وتشق بعضه وان ثل تشقق كما انتهى فعلم أن غير المشتق تازه يصح وتارة لا يصح فانظر الضابط
وكذا ما يبق سنين المقصود الاصل فيصع وان لم تشقق ودخل تبعاً وغيره المقصود الثمرة فتصل فلنأمل (قوله
امتناع بيع الفطن) أي بان يورد العقد على خصوصه وقوله قبل تشققه أي لاستثناؤه المتصون بما ليس من
صلاحه (قوله وانما يصح السلم في الارز الخ) فعلم جواز البيع للارز في قشرته والسلم في قشره الاسفل
دون الاعلى وما نقل عن المصنف من صحة السلم في الارز على الاصح محمول على المشور واما حبش الكان
فيجوز بيعه لان المقصود ظاهر والسلم في باطنه كنبو الثمر ولا يجوز السلم في الكان الا بعد نقضه اذ لا

فيصع في الرق فقط ان عرف
بقسطه من الثمن ويكون
رؤية البعض عندنا على
الباقى غالباً بمنوع نعم ان
فرض ذلك في نوع خصوصه
لم تعد الحصة في الكل
فظهر ما يبق في قصب السكر
(والعنس) بفتح الدال (في
السنبيل) وجوز الفطن
قبل تشققه (لا يصح بيعه
دون سنبله) لاستثناؤه
مع في الجسد لاستثناؤه
المقصود بما ليس من مصنفه
والنهي عن بيع السنبيل
حتى يبيض أي يستدق
رواية محمول على سنبل نحو
الشجر جميعاً في الأدلة وفي
الافوا لا يجوز بيع الجوز
في القشرة العلوية الشجر
وقياسه امتناع بيع الفطن
قبل تشققه ولو بيع ثمره
(ولا باس بكلم) وهو بكسر
أوله وعاء وطلع (لا تزال
الاعتدال لكل) بفتح الهمزة
وأما معناه فهو ما لا يركل
كرمان وطلع فخل وبوز
و بطيخاً باقتضان لان بقائه
فيه من مصنفه ومثل ذلك
ما يكون بقاؤه فيه ميباً
لاشتماره كالأرز وعلى ومن
نعم ان الارز كالشعير انما
هو باعتبار نوع منه كذلك
وانما يصح السلم في الارز
والعنس في قشرته

لما ياتي فيه (وراه كبدان) سني كلام استعماله في الغردجاء والذهب جمع كلمة أو كم بكسر أو قفيس مثناه أو كيانا (كالجوز والوز والبقلا) أي القول (يداع في قشره الاسفل لان بقاعه قفيس مصطه (ولا يصح في الاعلى) على الشعر والارض لاستنوا معالي من مصلحه وفارق جمع يبيع قصب السكر (٤٦٦) قشره الاعلى بان قشره سائر كلبو قشر القصب لبعضه غالبا في ربه بعضه دالة

على باب - وأيضاً قشره الاسفل كـ - بما ماضي معه فصار كانه في قشر واحد كوزان ويظهر ان الكلام في باقلا لا يؤول كمعقشره الاعلى - والا يؤول كـ في الوز في قشره الاعلى قبل انعقاد الاسفل لانهما كوز كله (وفي قول يصح) يبعه في الاعلى (ان كان رطباً) لحفظه وطوبته فهو من مصطلحه وجه كبير في الباقلان فله الزواني من الاصحاب والاعانة الثلاثة والاجماع الفعلي عليه وحكاية جمع أن الشافي أمر الي بيع بشرائه في بغداد معتزة بان البيع لم يحصها بغيره بغير محته فهو مذهب القدر بموجده بالغ في الام في تقر بر عدم محته يبعه وساق في احياه الموات الكلام على الاجماع الفعلي قبل ومثله الوي يورد بانها ما كوله كاهما كالوز قبل انعقاد الاسفل (و بدو صلاح الثمر ظهور ريباني النضج والحلاوة بان تروى ويلين اي يصفو ويبري الماهي فيما) منقوع يبدو وظهور (لا يتلون وفي غيره) وهو ما يتلون بدو صلاحه بان اخذ في الحرة أو السواد أو الصفر تهم يؤخذ مما تروى ان المدار على التبرؤ الجاهل المقصود منه أن نحو الجوز مما وجدته قبل مقصوده قبل مقصوده يكون مستثنى مما ذكر في المتلون وبدوة في غير الثمر باشتداد الحب بان يتبين الجاهل المقصود منه كبر القناع بحيث يتبين غالباً كل رقيق الورد وتنباهي نحو ورق التوت والشبابة بالخصفة طلب فيها بالواصل ذلك تفسير أبي الرازي الزهوي حبري عن ربيع التمر حتى ترى بان

لأوز في قشره والسلم في قشره الاسفل دون الاعلى اه سم (قوله لما ياتي) أي لان البيع يعتمد المشاهدة بخلاف السلم فله يعتمد الصفات وهي لا تعتمد الغرض في ذلك لاختلاف القشر خفوت ورائحة وتوان عقد السلم فتقدر فلا يضمن البعور آخر بلا حجة وما نقل عن تاي المصنف ان الاصع جواز السلم في الارز محمول على القشور نهية ومغنى (قوله استعماله) أي لفظ التكلم وكذا اضربا الذهب جمع (قوله قفيس مثناه) أي معنى كلمة أو كم قول المتن والبقلا) بنشيد الامع القصر ويكتب باليدو بالتخفيف مع المدو يكتب بالالف وقدية قصر اه نهاية (قوله خصه يبيع القصب) ينبغي ولو مزرو وعلان ما يستتر منسحق الارض غير مقصود غالباً كما هو في تاي السيوطي وشراء القلقاس وهو - دفون في الارض باطل سم على اه عش (قوله والا يؤول) خلافاً لنهاية والغنى (قوله لحفظه) أي التي في النهاية (قوله قفيل ومثله الوي) أي الربط اعتمد الغنى (قوله قبل انعقاد الاسفل) أي اشتداد مقول المتن (و بدو صلاح) فسم الله اوردى غناية أقسام أحداه الون كحفرة الشمس وحجرة العناب وسواد الاحص وبيض النفاخ ونحو ذلك ثانياً العلم بكلا قصب السكر وجوزة الارز ان ثالثة البرارة ثالثها النضج في التين والبطيخ ونحوه ما ذكروا بان تالين صلاته رابعها القوة والاشتداد كالقمح والشعير خامسها بالبلو والاشبلاء كالحلف والبقول سادسها بان كبر كالتشابهها بان شقاق كلمة كالقطن والجوز ثلثها بالانفتاحه كالورد وثلث التوت انتهى خطيب وعبارة ج وتنباهي ورق التوت وهي أولى اه عش (قوله بان تروى) أي القوا المتن ويصرف في النهاية الاقوة والحل (قوله بان تروى) تفسير لظهور ريباني النضج الخ وقوله أي يصفوا الخ تفسير لقوله تروى الخ (قوله متناقض يبدو وظهور) أي على التنازع (قوله بغير صلاحه) هو مقامين الوارد في المتن (قوله ان المدار) بلسن قوله ما قرووه (قوله نحو الجوز الخ) نائب فاعل يؤخذ (قوله المقصود منه) نعت ثومه (قوله قبل مقصوده) ظرف يوجد (قوله وكبر القفلة) عطفاً على الاشتداد اه وشيدى (قوله والشبابة الخ) أي شبابة بدو صلاح الخ وغيره وروى على هذا الشبابة نحو البقل فانه لا يصح بيعه بالشرط القطع كسرمع ان الشبابة التي وصل الشبابة فيها غالباً اه عش (قوله وأصل ذلك) أي الشبابة (قوله ينضب الاجيشد ولو باع الحب الكان وحده أو مع خشب لم يبع ككاهو طاهر لاستنوا الحب بالس من صلاحه كالجوز باع سنابل البر وحده أو مع الزرع ولو باع الحب وحده وعلمه الحب صم كاهو طاهر العلم بالبيع فليتأمل وفي شرح هر قال بان الرفعة والكان اذا ذاب أصله ظهر جواز بيعه لانما يفرق منه طاهر والسلم في باطنه كالنوى في الثمر لكن هذا لا يبين في رأي العين بخلاف التمر والنوى اه والواجب محله اخذاً بما سأل يبيع مع مزروه بعدد مصلحه والا فلا يصح كالخطة في سنبلها اه بنى ما لو اطلق يبيع خشب الكان وعلمه لم يبيع بنى أن يبعه ويزل على الحب فخطا لانه منزلة شجرة تفصل عليها ثم مزروا وشجر نحو نخرج ثم حرقا فلا يتناول الحب كذا يتناول الشجر المذكور ثم حرقا أو عالم نقل مثل ذلك في نحو زرع الخطة لان المقصود من سنبلها بخلاف الكان فان القصد من خشبها فليتأمل (قوله وفارق جمع يبيع قصب السكر) ينبغي ولو مزرو وعلان ما يستتر منقوع الارض غير مقصود غالباً كما هو في فتاوى السيوطي في باب الشكر وشراء القلقاس وهو مدفون في الارض باطل وكذا القصب في الارض ان كان مستورا بقشره ولا يصح اه وفيما ذكره في القصب نظر (قوله والا يؤول) طاهر كالمهيم بخلافه (قوله امر الربيع) يمكن ان يقال ان الربيع قلدي شرائثا القائل بعته باذن الشافي لكن رد عليه انه متع على

نحمر أو نصفه. (ويكنى بدو صلاح بعضه) أي الجنس الواحد وان اختلفت أنواعه (وان (١٦٧) قل) كسبة واحدة لان الله تعالى امن

علينا بطبيب النصارى على
التدريج ليعول زمن النكاح
فلو شرط طبيب الكل لادى
الى حرج شديد ولو باع عمر
بستان أو بستانين بامصلاح
بعضه فعلى ما سبق في التاخير
فلا يبيع ما لم يبعدها الا
ان اتحد الجنس وان اختلف
النوع واتحد البستان
والعقد والخل فان اختلف
واحد من هذين لم يصح فيها
لم يبدع صلاحه الا بشرط
قطعه (ومن باع ما بدا
صلاحه) من ثمر أو زرع من
شجر شرط قطعه أو ثقله
(لزمه) والأصل ملك البائع (لزمه)
سقه ان كان كمن باع سقي الى
أو ان الحد اذا قبل القطعة
وبعدها قدوم ما يمتد به
التلف لانه من ثمة التسليم
الواجب فشرط على المشتري
مبطل للبيع ما لمع شرط
قطع أو ثقل فلا يبيع سقي كما
يجب له السقي الا اذا لم يثاق
قطعه الا في زمن طوبى
يحتاج فيه الى السقي فيكفاه
على الوجه المتخذ من قبلهم
المذكور وان قلنا فربما
الاخرى واما اذا لم يملك
الاصل بان باع الثمر قبل ان
الشجرة فلا يجب أيضا
لانه لا يملك السقي في نفسه
(ويستمر فيه شجره يبرهه)
أي القطعة لحصول القبض
كما مر مع ان أتبعها
بعد ان الجذ ذوق
قبض فم على ثقلها (ولو)

وان اختلفت غايته (قوله أنواعه) أي كبري وحقلي اه عش (قوله كسبة الخ) أي من غيب أو سر
أو نحوه اه نهاية (قوله ما لم يبعدها) في البستان أو كل من البستانين اه نهاية (قوله وان اختلف
النوع) أي على الاصح كسره اه عش (قوله والخل) تقدم في بحث في التاخير لعله أن حل الخل الثاني
يكون للبائع اذا كان البيع بعد تأخير للخل الأول أو بعضه وقضية أنه اذا باع صلاح للخل الأول أو بعضه كفى
عن صلاح الثاني اه سم (قوله من غير شرط قطعه الخ) أي بان باع مطلقاً أو بشرط ابقائه اه عش
(قوله والاصل الخ) سذكره بقرينه بقوله وأما الخ (قوله إلى وان الحداد) صلة سقيه (قوله قدوم ما يمتد به)
فلا يكتفى ما يدفع عنه التلف والتعيب بل لا بد من سقي به على اتصاله مثله اه عش (قوله وقبضه)
عطف مع غار اه عش (قوله فشرط على المشتري الخ) أي سوا شرط على المشتري سقيه من الماء المعده
أو من شجرة اه عش (قوله أمامه شرط الخ) بخبر قوله من غير شرط قطعه الخ (قوله فلا يبيع الخ) أي بعد
التخاطبة مر فالأصل في البيع يصدق مع شرط القطع ولا يلزم فيه السقي بعد التخليه أخذ من قبله ياتي
ومفهومه لزوم السقي قبل التخليه ثم يمكن حله على ما ذكره الشارح بقوله الا اذا لم يثاق الخ ولا يخفى اشعار
بعبارة هذه حصول القبض مع شرط القطع والتخليه تقدم ما يفي أوائل الفصل اه سم عبارة عش قوله
مر لم يجب بعد التخليه مفهوماً وجوب السقي قبل التخليه وان أمكن قطعه الا لم يذكر هذا القيد وقضية
أنه لا فرق بين ما بعد التخليه وما قبلها وهو ظاهر لان المشتري لا يستحق ابقائه فلامعنى لتكليف البائع السقي
الذي يمتد به ثم أتت سم على جذر ما وافق هذا فرجع وقد يقال في وجوبه قبل التخليه كما أفهمه كلام
الشارح مر ووجه بان التخصيص من البائع حيث لم يخل بين المشتري وبينه فاذا تلف بترك السقي كان من
ضمانه وقد يردح به قول المصنف أول باب البيع قبل قبضه من ضمان البائع وأن البائع لا يبرأ باسقاط
الضمان عنه اه (قوله الا اذا لم يثاق الخ) ظاهره أنه لا فرق في وجوب السقي حيث يدين قبل التخليه
وما بعدها اه سم (قوله واما اذا لم يملك الاصل الخ) من صور عدم ملك الاصل أيضا سبع الفرة ثلثات
والظاهر أنه لا يبيع أيضا هنا على البائع اه سم (قوله لا يقطع الخ) يؤخذ منه أن الحكم كذلك اذا باع الفرة
والشجر معاً سم على جج ولو باع الثمر فقط لم يبرأ من بيع الشجر لعدم وهل يلزم البائع السقي أم لا فمفهوم
والاخرى لا يردم ووجه بان التزمه السقي فيه مع الشجرة لغيره لا يمتد به عنها لزمه وهذا اختلاف فعال باع
الثرثرة الشخص ثم ما للمشتري ثلثات فان البائع لا يلزمه السقي على ما يؤخذ من كلام سم على جج وان كان
ملك الشجرة لان المشتري الثاني لم يثاق من البائع الاول فلا علاقة بينهما ولكن نقل عن شيخنا لى بآي أنه
يلزمه السقي لكونه التزمه بالبيع اه عش والى هذا من قبل القلب (قوله أي القطعة) الى قوله مع بيان في
النهاية (قوله كسره) أي في البيع قبل قبضه اه نهاية وقال الكردي أي عند قولنا من قبض العتاق اه
(قوله على ثقلها) تقدم ما فيه اه سم وسأفعله من عش آنفاً (قوله أو معها) الى قولنا فان سمع في
النهاية (قوله ما تقرر من حصول القبض بها) أي وان كان بيع الثمر بعد وان الحداد كما تقدم في البيع

الشارح أي كسبة تقليد الامتناع التقليدي عليه (قوله والخل) تقدم في بحث في التاخير لعله أن حل الخل
الثاني يكون للبائع اذا كان البيع بعد تأخير للخل الأول أو بعضه وقضية أنه اذا باع صلاح للخل الأول أو بعضه
كفى من صلاح الثاني (قوله فلا يبيع الخ) أي بعد التخليه مر فالأصل في البيع يصدق مع شرط القطع
ولا يلزم فيه السقي بعد التخليه أخذ من قبله ياتي ومفهومه لزوم السقي قبل التخليه ثم يمكن حله على ما ذكره
الشارح بقوله الا اذا لم يثاق الخ ولا يخفى اشعار بعبارة هذه حصول القبض مع شرط القطع بالتخليه وتقدم
ما فيه أوائل الفصل (قوله اذا لم يملك الاصل الخ) من صور عدم ملك الاصل أيضا سبع الفرة ثلثات والظاهر أنه لا يبيع
هنا على البائع (قوله لا يقطع الخ) يؤخذ منه أن الحكم كذلك اذا باع الثمر والشجرة معاً (قوله على ثقلها)

مرض مهلك أو مبيع بعدها من غير ترك سقي واجب (كرد) بضع الزاء واسكانها كتحطه (ما لم يبعدها) من ضمان المشتري لما تقرر
من حصول القبض هنا بغير مسلم أنه على الله عليه وسلم أمر بالتصدق على من أوصى في خبر آخره

قبل قبضه اه عش أي خلافة الحق (قوله ولم يستقل الخ) فلو كانت من ضمان البائع لاستقل على الله عليه وسلم الذين اتى لحقته من غير الثمار الثالثة اه كردى (قوله من غنها) أي الثمر فكان الأولى التذكير (قوله فغيره) أي سلم (قوله وضع الجواغ) أي عن المشتري جمع ما يحتملها العادة والألف في كسرها الجواغ والشمس والأغرة به أي موضع غن متلف الجواغ اه بجبري (قوله بن الدليلين) أي بجبري مسلم المارين أنفا (قوله أما إذا الخ) مجزؤه من غير ترك سقي واجب أي وأما لو عرض التعيب من ذلك فسيأتى في الفن اه رشدي (قوله الواجب عليه) أي بعد القطة كلعوم صريح الكلام اه سم أي وتقديم ما فيه (قوله فهو من ضمانه) أي فينسخ العقد اه سم أي كسبا في قوله حتى تلف بذلك انسخ العقد حسب المتن لا في اه رشدي (قوله ضمنه) أي المشتري وهو واضح مما مر من عدم وجوب السقي على البائع وقيل به - ما أن مثل ذلك ما لو باعها لغير مالك الشجر حيث قلنا بعدم وجوب السقي عليها اه ع (قوله يكلو كل الخ) أي وقد تلف بعد القطة والمراة أن كونه من ضمان المشتري لا خلاف فيه حيث ذاه ع (قوله أو بعد أوان الخ) حط على تحوسر (قوله زمن الخ) هذا السبق ما احتاج السباذا نشأ أهلها من ترك السقي أما إذا لم يكن كذلك فلا حاجة اليه تقدم أن المبيع بعد قبض من ضمان المشتري اه ع (قوله أما ما قبله الخ) حترز قول المتن بعدها أي أما المالك الذي عرض قبل القطة في الخ (قوله من ضمان البائع) أي فينسخ العقد بتلفه وكان ينبغي له ذكره لظهور معنى قوله عقبه فان تلف الخ ولم يقط من النسخ اه رشدي وقد يقال في ضيق الشرح احتجا كل (قوله من ضمان البائع) ظاهر وان كان التلف والتعيب بترك السقي لما شرط قطعه اه ع (قوله انسخ فيمقط) أي أو يفتقر المشتري في الباقي ان كان التلف قبل القبض اه ع (قوله وفيه في الشرح) ومن شرحه العياض والمهجر ما صرح بان قوله قبل القبض ليس بقدر (قوله فلو تعيب الثمر الخ) الظاهر أنه لا يشترط في التعيب هنا عرض ما ينقصه من قيمته وقت البيع بل المراد به ما يشمل عدم ثبوته وقوله ما صرح أنه يجب عليه السقي قد مر ما ينص عليه من التلف اه ع (قوله فلو تعيب الثمر الخ) قال في الرض فان آل أي التعيب إلى التلف وهو أي المشتري عالم أي به ولم ينقص فهل يفرمه البائع أي البديل لعدوانه أم لا أي لتعيب المشتري بترك الفسخ مع القدرة وجهان قال في شرحه الأوجه الثاني وبسطة الاستدلال له اه سم وقوله الأوجه اعتمدته النهاية والمغني وقال السدعي ولعل محل الخلاف في غير مقدار الأرض أما مقداره فيفسقها المشتري فطهرا فلي تأمل المهم الآن يقال المشتري مقصر بترك الفسخ والحال ما ذكر فلا أرض له أيضا اه (قوله منفرد الخ) فيمشاراة إلى عدم الخيار إذا بيع مع الشجر أو من مالك الشجر أي لعدم وجوب السقي - تذ على البائع اه سم (قوله ما سبق الخ) الموصول واقعة على الماسة عبارة النهاية والمغني والإيجاب هذا كماله يتعدى السقي فان تعذر بأن غارت العين أو انقطع النهر لاختياره كإصراره به أو على الطبري ولا يكافى هذا الحالة تكليفه ما آخر كلعوم فبعضه تنص الأم وكلام الجوزي في السلسلة اه قال ع (قوله تكافى ما آخر ظاهره وان غريب جدا اه قول المتن (فله الخيار) أي فورا اه ع (قوله كالسابق على القبض) يفيد أن الكلام في ما بعد القطة اه سم عبارة العياض مع شرحه للشارح وفي شرح المنهج نحوها وان تلف الثمر يعض السبق انسخ البيع معا لما في قبل القطة بعد الاستدلال التلف

تقدم ما فيه (قوله الواجب عليه) أي بعد القطة كلعوم صريح هذا الكلام وقوله فهو من ضمانه أي فينسخ البيع (قوله فلو تعيب الثمر) قال في الرض فان آل أي التعيب إلى التلف وهو أي المشتري عالم أي به ولم ينقص فهل يفرمه البائع أي البديل لعدوانه أم لا أي لتعيب المشتري بترك الفسخ مع القدرة وجهان قال في شرحه الأوجه الثاني وبسطة الاستدلاله وعبروا بالعبار فان أنقص أي التعيب إلى تلفه فان لم يفرمه أي بالافضة إلى التلف المشتري حتى تلف انسخ أي البيع وان علم به ولم ينقص ففي غير البائع وجهان اه (قوله منفرد الخ) فيمشاراة إلى عدم الخيار إذا بيع مع الشجر أو من مالك الشجر أي لعدم وجوب السقي حيث تذ على البائع (قوله خلاف ما إذا فقد) أي فلا خيار بالتعيب بترك السقي (قوله كالسابق على القبض)

ولم يستقل ما حقه من ضمانه فغيره أنه أمر بوضع الجواغ اما محمول على الأولى أو على ما قبل القبض جميعا بن الدليلين أما إذا عرض المالك من ترك البائع للسقي الواجب عليه فهو من ضمانه ولو كانت مشكورة الثمر مالك الشجر ضمنه كما لو كان المالك تحوسر قوا بعد أوان الخ إذا زمن بعد التأخير فيه تضاعف أملا قبلها من ضمان البائع فان تلف البعض انسخ منه فقط (فلو تعيب الثمر المبيع منفردا من غير مالك الثمر) (ترك البائع السقي) الواجب عليه بان كان ما سبق منه ما قبله بخلاف ما إذا فقد (فله) أي للمشتري (الخيار) لان التعيب الحادث بترك البائع ما زنه كالسابق على القبض

ومن ثم تلغيه بنسخ العقد كالتقرو (ولو بيع قبل) أو بعددق (صلاحة بشرط قطع علم يقطع حتى ذلك فاولى بكونه من ضمان المشتري) مما لا بشرط قطعه لتقريبه ومن ثم قطع بعضهم بكونه من ضمانه وقطع بعض آخر بكونه (٤٦٩) من ضمان البائع قال الاذري لا وجه

له اذا آخر المشتري عندا

(ولو بيع ثم) أو رزعه بعد

بدق الصلاح وهو مما يندو

اختلاطه أو يتساوى فيه

الامران أو يجعل له مع

بشرط القطع والبقاء ومع

الاطلاق أو بما (يلقب

تلاحة - واختلاط - حادثة

بالموجود) بصحة لا يبران

(كتين وقتله أو طبع) لم

يصح الآن بشرط المشتري

يعني أحد العاقدين ورواقه

الآخر (قطع ثم) أو رزعه

عند خوف الاختسلاط

فصح البيع حيث نزل وال

المحذور فإن لم يتفق قطع

حتى اختلاط فكفي قوة

(ولو حصل الاختلاط فيما

يندر) فيه الاختلاط أو

فما يتساوى فيه الامران

أو جعل فيما لمحال فلا ظهر

أنه لا ينقص البيع البقاء

عين المبيع وتساويه يمكن

بالطريق الآخر فخرصم

المقابل تصدده بنوع وان

صحة المصنف في بعض كتبه

وأطال جمع متأخرين في

أنه المذهب (بل يغيب

المشتري) ذات نوع الاختلاط

قبيل القليلة لا ككيب

حدث قبل التسليم ومنه

يؤخذ اعتماد ما دل عليه

كلام الرافعي أنه خارج عن

فكون فوراً ولا يتوقف

على حكم لصدق حد البيع

الى ترك السبق المستحق وان تعديته أي العطش ولو بعد القبض مع إمكان السبق فخر الماش - ثم وان قلنا
الاجتماع من ضمانه لاستناد العيب الى ترك السبق المستحق اه (قوله من ثم) أي من أجل أن المستند الى
السابق على القبض كالسابق علس (قوله ولو تلف) أي كالأو بعدا (قوله انفسه العقد) أي في الكل أو
البعض (قوله ولو تلفه) أي ترك البائع السبق اه (قوله كالتقرو) أي قوله أما اذا عرض الخ
قول المن (ولو بيع) أي تخوثر (قوله حتى ذلك) أي يخاف ضياعه قال سم أي بعد القليلة اه وقال ع
أي ولا فرق بين كونه قبل القليلة أو بعدها اه أي كايضه التعليل لا في (قوله وقطع بعض الخ) كذا
في النهاية وقال الرشدي هو مر تابع في هذا المصنف ولكن الذي في قول الاذري مما نصه سلاوجه الخلاف
اذا طالبه البائع بالقطع وأخر عندا ولا سيما اذا أزمها ما حكم به انتهى اه (قوله قال الاذري الخ) خبر قوله
وقطع بعض الخ ومنه راجع اليه (قوله بعد بدو الصلاح) أي وأما قبله فقدمته لا يصح الإشرط بالقطع
مطلقا (قوله يندر اختلاطه) أي الغالب بعدم الاختسلاط قول المن (يلقب تلاحة) أي يقينا أخذ من
قوله قبل أو يجعل الخ اه ع و في هذا الاختسلاط نظر ظاهر بل المأخوذ منه الظن لا اليقين (قوله كتين
وقتله أو طبع) هذه أمثلة لا شمولها للزوع عيب الرسم ونحوه فلا يصح الإشرط بالقطع لأنه مما يغيب
فيما لا لاحق زيادة طوله واشتبا المبيع بغيره وطريق شرهته لم يرد أي يستسري بشرط القلق ثم يستأجر
الأرض مدة يأتي فيها عيبه في هذه تكون الرتبة العشرية أي مال اشتراه بشرط القطع وآخر التراضي أو
دونه فإن زاده البائع حتى السنين فإن بلغ الرسم إليه لا يلغ فها زيادة واختلاط صريح به مطلقا بشرط
القطع والبقاء حتى يتوقفه بالزوع أو يحوجه اه ع قول المن (لم يصح) أي لا انتفاء القيد على التسليم نهاية
وشر المبيع (قوله عند خوف الخ) متعلق بالقطع (قوله فإن لم يتفق قطع) أي قطع ما يلغ تلاحة أو
اختسلاطه بالتراضي أو دونه (قوله فكفي قوة الخ) أي حكمه كالحد كوفي قوة الخ قول المن (ولو
حصل الاختلاط) أي قبل القليلة أو بعدها لكن يغيب المبيع قبل القليلة كما يغيب بالابقاء قبلها لا به - دها
لأنها الامم بها اه عاب (قوله بالطريق الآخر) أي انفا في السوادق (قوله في بعض كتبه) وهو شرح
الوسط اه سيدع (قوله ومنه) أي من التعليل (قوله السابق) أي في باب العيوب اه كروي (قوله
ويترفع الخ) حذر على التراخي (قوله بفتح الميم) القوله نعم في النهاية الاقوله ورحمة السبكي ويجزئ
(قوله بفتح الجيم) واغترت الجواهر بالمذهب كالتعليل بظهور في اختسلاط جام البرجن ع و سيدع
ويجزي (قوله وملك به) أي ملك المشتري بسبب الاضرار عرضا عندا المشتري اه كروي اذا سلمى من
بغير صفة قبيل الرجوع فمناه (قوله أيضا) أي كالمعتز (قوله هنا) أي في مسئلة الاختلاط زاد النهاية على
الأرض عن السنين اه (قوله بخلاف عن النعل) أي لو عرض البائع عن النعل التي لا تخلف في البيع
لم يملكها المشتري اه كروي (قوله لتوقع عودها الخ) محله أن الاختلاط هنا ما كان ما نعلم توقع عوده
بحسالي يدا البائع ضعف معا المك في الأضرار وان النعل لم توقع عودها بسالي يدا البائع لم يزل الملك منه
بغيره الاضرار اه سيدع (قوله البائع) عبارة لانه إلى المشتري قال ع عبارة عن البائع وتصور بما
اذا بيعت البائع بغيره بغيره أو في المشرح بما اذا نعمل المشتري بغيره غيرهما ودها عيب
قديم فلا خلاف اه (قوله وان طالت مدة) أي مدة الاضرار عن النعل اه كروي قول المن (سقط خياره
ويبقى أن مثل ذلك ما وقع الفسخ والمساومة عاقبة غير عناية لبقاء العقد سبل وقدر عشرين
الأصابع أنه يخبر البائع أولا اه ع (قوله المنية) أي من جهة البائع على المشتري اه ع (قوله
فبعد ان الكلام فيما بعد القليلة (قول المصنف حتى ذلك) أي بعد القليلة (قوله يندر اختلاطه)

السابق عليه فانه لا اختلاط صار نأص القيمة لعدم الرغبة في حثه وقال كبرون على التراخي وتوقف على الحكم لانه لا يعلم النزاع اللاب
(فان سمع) بفتح الميم (لالبائع بما حدث) بهية أو أضرار وملك به أيضا هنا بخلاف عن النعل لتوقع عودها البائع وان طالت مدة (سقط
خياره في الاصح) زوال المحذور ولا والله عندنا انتهى في ضمن عقد وفي مقابل علم فمحمدة قضية كلامه كالملة والروضة

وأصلها تخيير المشتري أولا حتى يعبره المبادر بالفسخ فان بادر البائع وسمع سقط خياره قال في المطب وهو يخالف لنص الشافعي والاصحاب على ان الخيار للبائع أولا ووجه لبسكي وغيره هو لوجه بان الخيار مناف لوضع العقد بحيث يمكن الاستغناء عنه لم يصير اليه ووجبت مشاورته البائع أولا لعله يسمع فيفسر العقد ويجري ما ذكر في شرائع روع بشرط القلع ولم يقطع حتى طال ونحو طه ما أوتاهم لاختلاف مثله بما لا يميز عنه قبل القبض بخلاف نحو ثوب أو شاة مثله فان العقد ينفسخ قبله من متقوم فلا مثل له يؤخذ به أو موقع الاختسلاط بعد التخليع فلا انفساخ أيضا لا خيار بل ان اتفاقا لشيء فذلك والا صدق المشتري اذا ليدبدها له فيفسد حق الآخر ولو اشترى شجرة عليها ثم لبائع فبى وجوب بشرط القطع عند خوفه أو وقوع الاختسلاط ما لم يتم انفساخها من العقد ولو وجه بان البائع على ثمرته والمشتري على ما حدث فلهما وضعا ولا مرجح فلم يصدق أحدهما في قدر حق الآخر هنا فنعين انفساخ العقد

تغير المشتري أولا الخ وهو الأصح أنه نهاية (قوله على أن الخيار للبائع أولا) أي فان سمع بغيره أقر العقد والأصح أنه نهاية (قوله الاستغناء عنه) أي الخيلو وكذا صحت اليه (قوله وجبت الخ) فصفى لم يصر اليه (قوله ويجري ما ذكر) أي القولان أنه نهاية أي وأصحهما عدم الانفساخ وتغير المشتري ان كان ذلك قبل التخليع بعد دخوله ان كان بعده أه عش (قوله في شرائع روع) أي يجوز من القلت أنه نهاية وأنه الرسم الآخر عش (قوله حتى طال) وتعذر التمييز أه نهاية (قوله ونحو طه لعلم) عطف على روع عبارة الروض وشرحه ويجري هذا الحكم في بيع الخطعة ونحوها من المثلان ومما مثل الاجزاء حيث يتعطل بمحلة البائع الخ أه والمثل يشل نحو البائع فقصيته أنه لا انفساخ بانفسلاطه بطبع البائع وقول شرح الروض بمحلة البائع يخرج الاختسلاط بمحلة الاجنبي قبل القبض أو بعد وينبغي أن يحكم أنه يتغير بها قبل القبض لا فيما بعده وأنه يصير مشتركا بينه وبين الاجنبي وان ليدبها أه سم (قوله بما لا يميز عنه) يدل من قوله مثله أو مفعول مطلق لاختلاف أي اختلاطا بحيث لا يميز عنه (قوله قبل القبض) ظرف لاختلاف أي ما بعده فلا انفساخ وبدوم التنزع بينهما الى الصلح أه عش (قوله مثله) أي اختلاط مثله قبل القبض أه عش (قوله مالي وقوع الخ) محتمز قوله السابق اذا وقع الاختسلاط قبل التخليع (قوله بعد التخليع) وكذا وقع الاختسلاط قبل التخليع أو قبل المشتري البيع فان اتفاقا لشيء فذلك وان تنازع عاصد دخوله وهو هنا البائع ثم رأيت سم على منسج ذكر ذلك فقلنا صرح أه عش وفي سم والسيد عجر بعد مثل ذلك ما نصه ثم رأيت الروض وشرحه صرح بذلك أه قوله عند خوفه أو وقوع الخ (قوله) صوابه عند خوف الاختسلاط وفي وقوع الاختسلاط (قوله ما لم) أي من وجوبه للاشراط فيما قبل الاختسلاط طه من أه لو وقع الاختسلاط قبل التخليع تغير المشتري لم يسمع له البائع: احذروا بعدها فلا خيار الخ (قوله فسخ العقد) كذا في الروض وفي شرح مر الوجه أنه يجري هنا ما تقدم أه وظاهر هذا أن التغير هنا المشتري أيضا الآن يسمع البائع بغيره أه سم وقضية قول الشارح التي في غير الخ أن مرادها بالقبض هنا الانفساخ ويحتمل أن

أي فالغالب عدم اختلاط (قوله ويجري ما ذكر في شرائع روع الخ) في الروض وشرح حصوله واشترى حوتمن الربط بشرط القطع فطالت وتعذر التمييز فكما اختلاط الشرع فما ذكر أه (قوله ونحو طه لعلم) وأما عش اختلاط مثله بما لا يميز عنه الخ) وعبارة الروض وشرحه ويجري هذا الحكم في بيع الخطعة ونحوها من المثلان ومما مثل الاجزاء حيث يتعطل بمحلة البائع الخ أه والمثل يشل نحو البائع فقصيته أنه لا انفساخ بانفسلاطه بطبع البائع وذلك قضية قول الشارح وطبع بل بسجل نحو البطيخة الواحدة ان قلنا انها مثلية كاسيا في السلم ما يقتضي انها مثلية كانهما على ذلك ثم وقول شرح الروض بمحلة البائع يخرج الاختسلاط بمحلة الاجنبي قبل القبض أو بعد ما لم تعرض لحكمه وينبغي أن يحكم أنه يتغير بها قبل القبض لا فيما بعده وأنه يصير مشتركا بينه وبين الاجنبي وان ليدبها لا أحد ههنا كان لا يحصل التشايع هل وقفا الى الصلح أو يجري فيه ما سجد كره فيما لو اشترى شجرة عليها ثم لبائع أو كيف الحال فراجع (قوله بل ان اتفاقا لشيء الخ) ينبغي أن يجري مثل ذلك فيه اذا وقع الاختسلاط قبل التخليع ولم يسمع البائع وان اجل المشتري ثم ينبغي شرح الروض صرح بما يفيد ذلك حيث قاله المتن فان تراضيا بعد الاختسلاط ولو قبل التخليع لا يقيده الاصل بما بعده على قدر من الثمن فذلك والا القول قول صاحب الديباجة في سقلا آخر وهل اليبعدا التخليع البائع أو المشتري أو كليهما فيه أوجه ثلاثة وقضية كلام الرافعي ترجيح الثاني الخ أه لكن الذي ينبغي في مسئلتنا أه في مقابل التخليع ان تكون اليد للبائع (قوله اذا ليدبدها) قال في الروض في مسئلة الطه من الزيادة الشارح الا ان ادعاه أي المشتري الخطعة أي بعد ان يفسخ ثم اختلطت باليد أي البائع أي فالقول قوله بينه (قوله فسخ العقد) كذا في الروض وفي شرح مر الوجه أن يجري هنا ما تقدم أه وظاهر هذا أن التغير هنا المشتري أيضا الآن

قد رلاصة فكانت حتى
السنابل للبائع بخلاف
ما لو شرط التام فان زيادة
المشتري لانه ملك السكل اه
وهو وجب سدر كالن
التي يصح به كالم الامام
وغيره ان الزيادة للمشتري
في شرط القطع أيضا
ويؤيده قول الشيخين ان
القطن الذي لا يقي أكثر
من سنة كالزرع فاذا باعه
قبيل ترويح الجوز أو قبل
بعده وقبل تكامل القطن
وجب شرط القطع ثم ان لم
يقطع حتى خرج الجوز
فهو للمشتري لحدوده على
ما به قال الأذري وهذا
هو المختار وان زاع فيه
ظاهر النص (ولا يصح بيع
الخطة في سبيلها بعبارة)
من التبن (وهو الحاقلة)
من الحقل بفتح فسكون
جمع حقله وهي الساحة
التي تزرع حيث يحاقلة
لتعلقها بزرع في حقل (ولا)
يبيع (الرب على الفضل
بقر وهو الزبائنة) من
الزبن وهو الدفع حيث
ذلك لينها على الثمين
الوجب لتنازع والتقصم
وذلك لتبعض الله عليه
وسلم صهار واما الشفان
وغيره ان زاية بما ذكر
وجه فسادهما فاما
ن الرابع عدم الزوة في
الاولى ومن ثلوا باع زرا
غير زوى يجب او را

مراده بالانفساخ فيما ياتي فسخ الحاكم وهو الاقرب فلما راجع (قوله بخلافه في حاشية) أقول فيمبعت الاذري
في حاشية ايضا للمشتري على المبيع ولما ثبت على ما حدث اه سم (قوله فكانت حتى السنابل للبائع) اعتمد
الشهاب الرملى اه سم واعتمد النهاية ايضا (قوله وهذا هو المختار) أي ما صرح به كلام الامام وغيره قال
في شرح الارشاد على الاول فتدبر في بان المقصود هو القطن لا غيره فوجب جعل جوزه للمشتري بخلافه
هنا فان الزرع مقصود كسبائه فمكن جعلها للبائع دونته انتهى اه سم (قوله من التبن) الى قوله وزعم
في النهاية لقوله وتوطئة لقوله (قوله سميت) أي الحاقلة يعني العقد وكذا صهيبر لتعلقها (قوله يحاقلة) أي
هذا اللفظ فصبه استخدام وكذا الاسرى انذر الا (قوله وذلك) أي عدم صحتها لانه والزيادة (قوله
رواه) أي انتهى أي داله (قوله فسادهما) أي الحاقلة والزيادة (قوله من الربا) أي لعدم العلم بالمعاقلة
فيهما اه معنى (قوله في الاول) أي الحاقلة (قوله زرع غير زوى) أي قبل ظهور الربا اه نهاية
وأني قال سم قوله قبل ظهور الربا قديقال لا لحاجة هذا القيد بعد تفيد الزرع بكونه غير زوى إذ
لا فرق بين ما قبل ظهور الربا وما بعده الآن وبدايز وعاصمير بوي بكونه غير زوى أنه خشيش
غير ما كقول خشيش زرع الربا فينبذ بغيره لا لحاجة زرع على ظهوره حيث صفة متنع حيث صفة اه
ومعنى هذا أن القيد المذكور موجود في بعض نسخ الشرح ايضا (قوله غير زوى) بان لم يؤكل أنضج
عادة كالجمع مثلا اه ع (قوله وقفا بضم) راجع للمعروف فقط (قوله اذلا ربا) أي في الصورتين
وهو في الاول ظاهر وفي الثاني نظر جود التناقب اه ع (قوله اذلا ربا) يؤخذ من ذلك أنه اذا كان زوى
كان اعتدائه كله كالخليفة متنع به محصور به زرع الزوى اه نهاية (قوله لتسبهما) أي لفائدة التسمية
(قوله وتوطئة) صلف في قوله لتسبهما كقولنا يظهر بالنسبة الى الحاقلة (قوله وهو ما يفرط) لعل
المراد لغة وقوله في المتن وهو يبيع الربا الخ اهل الارشاد سم على منهج أي ذلك لان قوله جميعه
سمعه البائع بقرته (قوله بخلافه في حاشية) أقول فيه بحث اذ البديع فاما أيضا للمشتري على المبيع ولما ثبت
على ما حدث فلما تامل (قوله فكانت حتى السنابل للبائع) اعتمد صفه الشهاب الرملى واعلم أنهم قالوا ان
من أراد شراء زرع أو نحو قبل يتوصل لاجل به فطر بقاء بشرط بشرط القطع ثم يستاجر الارض
وحينئذ يقتضيه كون الزيادة للبائع أوله بقره حتى زاد طول المتع الربا نه برضا البائع لان الزيادة
وهي غير متميزة فالأخص ان اشتر به بشرط القلع ثم يستاجر الارض (قوله قال الأذري وهذا هو المختار
الخ) قال في شرح الارشاد وعلى الاول فتدبر في بان المقصود هو القطن لا غيره فوجب جعل جوزه
للمشتري بخلافه هنا فان الزرع مقصود كسبائه فمكن جعلها للبائع دونته انتهى اه سم (قوله من التبن)
بانه لو اشترى أصل نحو بطيخ بشرط القطع فلم يقطع حتى أثمر كانت الثمرة للمشتري ولا يخفى أن المفهوم من
كلامهم أنه لو اشترى شجرة بشرط القطع فلم يقطع حتى أثمرت كانت الثمرة للمشتري فاما مسئلة الزوة
المذكورة فيمكن ان يجري الفرق المذكور فيها أو أصول نحو البطيخ شبيهة باموال القطن المذكور وأما
مسئلة الشجرة المذكورة فقد تنسلك على الفرق فلنأمل الآن بحاج بان من شأن الشجر أن يقصد لثمرته
والزرع أن يقصد لجمعه (قوله قبل ظهور الربا) قد يقال لأحاجة الى هذا القيد بعد تفيد الزرع بكونه
غير زوى إذ فرق حديثين ما قبل ظهور الربا وما بعده الآن بكون أو أدباز وعاصمير بوي وأذا بكونه
هو غير زوى أنه خشيش غير ما كقول خشيش زرع الربا فينبذ بغيره لا لحاجة زرع على ظهوره حيث صفة
زوى اه قال في شرحه يؤخذ منه أنه اذا كان زوى ما كان اعتدائه كله كالخليفة متنع به محصور به زرع
الزوى اه وظاهر ما متنع به الخليفة وان لم يظهر جهابجها وهذا يقتضي أن خشيشه ما جهابجس
واحد والاصح البيع بشرط التناقب (قوله وقفا بضم) راجع لقوله أو ربوا الخ دون ما قبله اذلا ربا فيه

صاحبنا بشعره وتناقب في المجلس جازا اذلا ربا وصرح به من لم يسمهم بما ذكره والا فعد علم ما صرح في الربا وتوطئة لقوله (ویرخص فی) بیع
(الربا) بجمع عربيه وهي ما يه دلال كل امرئ خاص حكمه في البستان

(وهو) أي بيعها المتقوم من الساق كأن تترده (بيع الرطب) وألحق به الموردي وغيره الدسر لان الحاقه قاله كهي إلى الرطب (على الغل
بئر) لا رطب (في الأرض أو) بيع (العنب) والحق الحصر به الذي عرّفه شارح فاسعالي السرفل كما قاله الأذري ليد صلاح البسر
وتناهي كبره فالخصر يدخله بخلاف الحصر فبها ونقل الأنصاري عن الموردي مرجوحان لمواضعه السرفل (في الشجر بزيب)
نظر المعين أنه على قوله وسمي (٤٧٢) عن بيع الثمر أي بالثقل وهو الرطب بالثرأ بالقوة وقوة رخص في بيع العريه أن

تباع بغير صها أي بالغش
ويجوز الكسر بغير صها
ياكلها أهلها بطريقه
العنب بجماع أنه كوى
يمكن خوصه ويدخر بابه
وزعم أن فيه فصا طل
وبيع القياس في الرخص
منه بذكر الأرض
للقالب لبيع سبع ذلك بئر
أو بيب الشجر كسلا
خوصا وأخذ شارح مفهومه
فقال وأقهم كلامه لا متناع
إذا كان كل من الرطب أو
الثر على الشجر والأرض
وهو كذلك أه وانما يجوز
بيع العرياي في ثمره متعلق
به ركة كان خوص عليه
وضمن أو كان دون التصاب
أو مملوكا كالقافر (فيما
دون خمسة أوسق) بتقدير
جفاف المسراد بغير صها
السابق في الحديث بخله
ثم اكسلا يقتضيه خبرهما
أي ان يخص في بيع العرياي
في خمسة أوسق أو دون خمسة
أوسق ودون الجائز بئنا
فاخذناه لانهما لا يمتنع
أصل الثمر بواقهم الدون
أجزاء أي نقص كان والاص
أنه لا يمتنع نقص قدر زيد
على ما يقع به التفاوت بين
الكيلين غالبا كذا قاله بيع

يقضي أن العرياي التخلل التي تفر دلا كل وتفسيره ببيع الرطب بنافه فاشارة إلى منع التناهي بما ذكره
أه ع (قوله أي بيع ثمرها سم (قوله ألحق به الموردي الخ) جزم بالحق النهاية (قوله
فما) أي بدو الصلاح وتناهي كبره أه ع (قوله بان المواضع) أي النقل المواضع الموردي قول
لأن (في الشجر) أي على الشجر أو جعل الشجر فاصحا أه ع (قوله أي بالثقل) الانصر الواضع
بالثقل أي الرطب (قوله أي بالغش الخ) الأولى بالغش ويجوز الكسر أي بغير صها (قوله أنه) أي في العنب
(قوله ذكر الأرض للقالب) سكت الشارح بناء على ما اختاره من أن ذكر الأرض لغالبا عن ذكر
التخلل في الرطب هو كذلك وهو قيد فمولا بما لحقته هذا لا معنى لرخصة حشد نصري وقليبي (قوله
واخذ شارح مفهومه الخ) مثنى عليه النبا يقول في عبارتها واقهم كلامها مملوكا كما على الشجر أو على
الأرض لأنه بيع وهو كذلك خلا لبعض المتأخرين حيث ذهب إلى أن يبي على الغالب إذا لخصه ينقص
فبها على محل ورودها أه قال سم يشك عليه من أن محل ورودها الرطب وقد لحقوا به العنب وان
الصحیح جواز القياس في الرخص أه زاد ع (قوله فالتأخير من حيث المعنى) مأخو عليه البعض المذكور
أه يعني الشارح وضع الإسلام (قوله كسلا) أي مقدار اكسلا أي وقت التسليم (قوله أو التمر) أو بمعنى الواو
(قوله وانما يجوز بيع) التي قوله وان لم يكن التخلل في النهاية (قوله رخص عليه) أي المالك (قوله وفيها
دون خمسة الخ) عطف على في الخ (قوله بغير صها السابق) يعني قوله أن تباع بغير صها (قوله مثله الخ) أي
بيع مادونها بثلثه (قوله مكسلا بئنا) راجع للمعنى فكان الأولى تعدد على بئنا (قوله بغير صها) أي
الخصر (قوله رخص) بناء على الفاعل (قوله ودون الخ) مستأنفا استدلالا لاخذ بالدون أه ع (قوله
فاخذناه) ولا يجوز فيها ادعيا قطعاً ومضى راد على مادونها بثلثه والجميع ولا يخرج على تغريق الصفقة
بكمسري بابه أنه نهاية أي من أنه مستثنى من القاعدة ع (قوله لا بئنا) أي أو رشدي وع (قوله والاصح
أنه الخ) والمراد بالثمة أو مادونها أنما هو من الحظا وان كان الرطب الآن أو ثمران تلف الرطب أو العنب
فذلك وان جفف وظهر تفاوت بينو بين الثمر أو الرطب فان كان قد مر ما يقع بين الكيلين لم يضر أه نهاية
(قوله كسلا) مثال لما يقع به التفاوت الخ رشدي وع (قوله وظهر فيه التفاوت) أي بين ما يمتنع
وبين ما يمتنع أه سدد ع (قوله بان بطلان العقد) أي في الجميع ولا يخرج على تغريق الصفقة
بكمسري النهاية (قوله وحمل البطلان) التي قوله وتعدد المدخل نفسه لتعويل (قوله المذكور) نعم
للدون (قوله عليه) أي على الدون المذكور (قوله بكمسري) أي قبل باب الخار أه كرى عبارة
ع (قوله أي من تعدد البائع أو المشتري أو تنصّل الثمن أه (قوله ويجعل) أي التقابض (قوله
بكمسري ظاهر (قول المصنف وهو بيع الرطب الخ) عبارة إلى وض ببيع العرياي الرطب والعنب على
الشعر خوصا بقدره من الباس في الأرض كلاً قال بشرط التقابض قبل التفريق في السلم المشتري الثمر
الباس بالكيل ويجوز بينو بين التخلل أه (قوله أي بئنا) أي بغير صها وقوله كاستدنه كان يمكن
هذا التقدير وجعل العرياي المسمى الاصطلاح لنفس الاصطلاح بكمسري ظاهر قول المصنف وهو بيع الخ
(قوله وهو كذلك) اعتمد مر قبل ذلك لخصه يقتصر فبها على محل ورودها أه وبشكل عليه بان محل
ورودها الرطب وقد أحقها به العنب وان العرياي جواز القياس في الرخص (قول المصنف ويشترط التقابض)

وطبوعه دون ذلك باعتبار انحصار لم يجب انتظار ثمره لان الغالب مطا بقا انحصار من الحظا فان تفر وظهر فيه التفاوت
أكثر مما يقع بين الكيلين بان بطلان العقد وحمل البطلان فيما فوق الدون المذكور وان كان في حقيقة واحدة (أو) أما (الوارد) علم في
صفتين وكل منهما دون خمسة قلا بطلان وانما (أو) ذلك لان كلا مقدسه قل وهو دون الخمسة وتعدد الصفقة هنا مسمى فلو راع ثلاثة
ثلاثة كانت في حكم تسعة فتدور (و بشرط التقابض) في المجلس لانه بيع معلوم بخله (ب) (تسليم الثمر) أو الرطب إلى البائع أو تسلمه

هـ (كلام) لأنه منقول وقديم مقدار فاشترطه بذلك كما في بحث القرض (والخلف في النخل) الذي عليه الربط والكرم الذي عليه العنب وان لم يكن النخل على القيد لكن لا بد من بقاء مقامه حتى يفسد من الوصول إلى بلدان قبضه ما يحصل حيث شئت فان قلت هذا يناقض ما مر في الباب أنه لا بد من القبض الحقيقي قلت منوع بل هذا في غير النخل هو قبضه الحقيقي (٤٧٣) وما وقع في أصل الرضا وما هوهم اشتراط حضور رهما عند النخل غير مراد وذلك لان غرض الرضا بقاء التفكيك ما أخذ الربط شأفئته إلى الجداد فالشرط في قبضه كماله فان ذلك (والظاهر أنه) أي البيع المأمثل لما ذكر (لا يجوز في سائر الثمار) لتعدد خواصها واستانها

وان لم يكن النخل) أي أو الكرم (قوله هذا) أي قوله وان لم يكن النخل الخ المقضي عدم اشتراط حضور رهما عند النخل (قوله لا بد فيه) أي عند الربوي (قوله منوع) أي التناهي (قوله بل هذا) أي الخلف مع مضي الزمن للذكور واهم (قوله ذلك) أي حصول القبض بالتلف في النخل والكرم (قوله كماله) أي التوقف على قطع الكل (قوله أي البيع المأمثل لما ذكر) أي يبيع العسرا ما واما أول الصيربه وان كان واجعا إلى العرايا لان خصوص العرايا لا يجري في غير الربوي والعنب اه كرى (قوله وان الخ) الأول ومع ان (قوله ذلك) أي السبب الخاص (قوله ثم) يضم الثلاثة عبارة الكرى قوله ثم أي بعد ان ثبت الشرع وبعده بسبب خاص قديم الحكم اه (قوله وهم هنا) أي الفقراء في العرايا (قوله لمن لا تقديده) أي وان ملك أو لا كثره فقيره اه بجري عن الشيخ سلطان

باب اختلاف المتبايعين

أي فيما يتعلق بالقدمين الحالة التي يقع عليها من كونه بمن قدره كذا وصفته كذا عس اه بجري وفي عس على مر أي وما يد كرم ذلك كما لو اشترى عبدا فباعه بدينه مبيع الخ اه (قوله كذا) أي بينا المفعول أي خصهما المصنف بالذكر (قوله كذا) أي قوله وباتي في النهاية لقوله أي يترك إلى موع (قوله في البيع) خبر ان (قوله الاغلب) نعت البيع عبارة النهاية والاختلاف فيه اغلب من غيره اه وهي أوضح (قوله ولو غير محضه) كما صدق وان لم يصرح الم اه عس (قوله كذلك) أي كالاختلاف في كيفية البيع (قوله وأصل الباب الخ) أي الدليل على أصل الاختلاف وان كان دأرا لا يثبت المتخصص من التعالف (قوله ما ذكره في الحديث الثاني) قضيه أنه اذا حلف البائع على شيء فغير المشتري بين الرضا والفسخ وهو لا يوافق ما هو مقر من أنه متى قلنا بتعالف أحدهما قضيه على الآخر اه عس وساق عنه في تفسير الحديث الثاني ما يعلم منه الجواب (قوله فهو ما يقول رب السعة) أي قال قول البائع اه كرى (قوله وأرونا معنى الام) أي معنى الآن فتكون يتنازل كمنصوبا اه كرى (قوله وأرونا الخ) يمكن على هذا ان يكون محمل قوله في الحديث فهو ما يقول رب السعة على ما اذا حلف ونكل الآخر وعلى ما اذا راضيا بما قاله و (قوله فهو ما يتنازل) على ما اذا حلفا ولم يرضيا بقوة أحدهما اه سم أي قسمنا (قوله وقد قدر لام الجزم) أي ليكون يتنازل كمنصوبا (قوله أما البائع أن يخلف) أي كما يخلف المشتري اه عس (قوله ثم يفسخ المبتاع) أي بين القبض والاحراز (قوله ان شاء أخذه) أي بان يتنوع عن الحلف ورضى بجماله صلحه و (قوله وان شاء ترك) أي بعد الحلف والفسخ اه عس و (قوله بان يتنوع الخ) والأولى بان يرضى عاقله صاحبها التعالف (قوله المأخوذه التعالف) أي اذ كل مدعى عليه اه سم (قوله أي العاقدان) أي قول المتن أو الأصل في النهاية الاقوله ومثلها ما انضموا كلاهما (قوله وان شاء أحدهما) أي العاقدان

قال في الرضا وشروطه وان عقدوا التراضي فحضر أو حضره وقضى قبل التفرق جاز كلوا بيا بغير ابرئائين وتفاضل التفرق ذكر الأصل مع ذلك ما لو باع النخل وحضر عند مفذه المصنفان القبض بالاختلاف لا يقتضي إلى الحضور كما مر اه وقوله وأرونا أي بان تعايشا من مجلس العقد على وجه لا يحصل معا فترقا فاما إلى أن وصل إليه وقضاه

باب اختلاف المتبايعين

(قوله فهو) أي القول ما يقول (قوله وأرونا معنى الام) يمكن على هذا أن يكون محمل قوله في الحديث فهو ما يقول رب السعة على ما اذا حلف ونكل الآخر وعلى ما اذا راضيا بما قاله وقوله فبها و يتنازل على ما اذا حلفا ولم يرضيا بقوة أحدهما (قوله المأخوذه التعالف) أي اذ كل مدعى عليه (قوله

حضور رهما عند النخل غير مراد وذلك لان غرض الرضا بقاء التفكيك ما أخذ الربط شأفئته إلى الجداد فالشرط في قبضه كماله فان ذلك (والظاهر أنه) أي البيع المأمثل لما ذكر (لا يجوز في سائر الثمار) لتعدد خواصها واستانها غالبا وبه فارت العنب (وانه) أي يبيع العرايا (لا) يختص بالقرء وان كانوا هم سبب الرضا لشكائهم له صلى الله عليه وسلم أنهم لا يحدون شيئا يشترط به الربط الا انزلنا العبرة بعموم النفل لا بخصوص السبب بان ذلك حكمته المشروعة ثم قديم الحكم كالربط والأضطباع وهم هنا من لا نقديا بهم

باب اختلاف المتبايعين

ذكر الآن الكلام في البيع الاغلب من غيره والا فكل عقد معاوضة ولو غير محضه وقع الاختلاف في كيفية ذلك وأصل الباب الحديث الصحيح اذا اختلف البيعتان وليس بينهما عينة فهو ما يقول رب السعة أو يتنازل كأي يترك ما عليه وذلك انما يكون بالفسخ وأرونا بمعنى لا ارتق ولا الجزم به بغير السياق كما هو ظاهر ومع أيضا أنه صلى الله عليه وسلم أمر أن يخلف ثم

يخلف المبتاع ان شاء أخذه وان شاء ترك وباتي خبرنا على المدعى عليه المأخوذه التعالف (اذ اتفقا) أي العاقدان ولو وكيلين أو اثنين أو ثلثا لهما سيدهما كما هو ظاهر أو وليين أو اثنين وباتي أنوار شهما ثلثهما ومثلها أيضا

قال في الابعاد والملاق الوارث يشمل ذلك كان بيت المال في لا وارث له غيره فهل يخلف الامام كشماله كلامهم
أولاً في بقائه ع. واستوجه الملاحظي عدم خلفه بصيري (قوله هو كلاهما) أي وسيدهما في
العبدن المأذونين اه سديع (قوله باليمن) عبارة النهاية بطريق أخرى اه (قوله كعبتك بالفتح)
عبارة قال وضوحه في فرع تصديق مدعي الصحة قال بعتك بالفتح فقال بوق خر أو بحر أو بالفوز خر
أو قال شطرنا شطر ما فاسد فانكر كإصرح ذلك الأصل صدق مدعي الصحة مروان قال بعتك بالفتح فقال بل
بضمماته وزق خر خلف البائع على نفي المقدس بان يقول لم يسم في العقد خر ثم تعاقب البقاء النزاع على قدر
التمن اه والظاهر أنه اذا صدق مدعي الصحة في الصورة الأولى لا تثبت الالف بقول البائع بل يؤمر المشتري
ببيان التمن ولو يجنسه فان بين شيأ صحها وواقعه البائع فذلك وان خالفه تعاقبها ثم رأيت في شرح العباب
ما وافقه وظاهره أنه يعمل بما وافقه حيث ذكروا نالقت ما ادعاه الآخر ولا اه سم باختصار (قوله فاذا
خلف البائع الخ) تصو ولتثبت الصحة باليمن ففقدت مطلقه صحة العقد في جميع المبيع ولكن لا تثبت
الالف ولهذا احتج إلى التحالف بعد حيث ظهر أن المشتري خلف بكادى فليراجع اه رشدي (قوله
بل غير الأولى والى كبل هنا كذلك) مفهوماً أنه هناك ليس كذلك فان كان وجهه أنه وان كان مدعاه أقل إلا
أن العقد الفائدة لان المراد هناك مهر المثل وقد يكون أكثر فبذلك الفائدة بقري في الولي والوكيل ثم قد
لا يكون مهر المثل أكثر فهل يتقد التحالف في الغير بما اذا كان أكثر أو لا فرقاً كقائه الفائدة في الجله ثم
رأيت في شرح الأرواشد قال ومدعي المشتري مثالي المبيع أكثر أو البائع مثالي التمن أكثر كذا قيل قياساً
على الصداق وقباضه يقتضي أن محل ذلك اذا تحالف على أحدهما مع الآخر على أنه يمكن الفرق بان تمردا
مستقرا يرجع إليه وهو مهر المثل بخلافه هنا انتهى اه سم (قوله مدعي المشتري) بصفتهم المفعول في
المضاف وأسم الفاعل في المضاف إليه (قوله فلا فائدة التحالف) هذا واضح عندنا في اذني العدوم التحاق في
الجس والصفة اما اذا اختلفا كان قال البائع بعتك بالف درهم والمشتري بما نفق دينار وكالت الالف درهم في
القيمة دون الماسة فهل يكون الحكم كذلك أو لا وقرئ بان البائع قد يكون له فرض في خصوص الدراهم اه
سديع والاقرب الثاني أخذاً بما لم يأت نفع ع. في المكسر (قوله كذهب الخ) مثال للفسد (قوله
وكذهب كذا الخ) مثال للنعو (قوله وكصعب الخ) مثال للصفة (قوله كصعب أو مكسر) بتكرري كلامهم
ذكرهما وظهور أن المراد بهما المضروب وغيره فان المكسر المعروف لا لا ينضب فتعبد صحة البيع عند
ارادته ثم رأيت في المهمات في بيع الأصول والتمار ما يشترط لحد ذلك وصارته المكسر قطعاً عن الدراهم
والذاتين للصواب الصغار وهما الفراضات انتهى اه سديع (قوله أو مكسر) أي وان لم يكن ما ذهبه البائع أكثر
فيمتلان الاغراض تختلف بذلك اه ع. (قوله ومنه) أي من الاختلاف الموجب التحالف اه ع. (قوله
وقد يشمل الخ) محل تأمل بالنسبة لسلسلة الكتابة لأن فرض فيما اذا كان العبد شافكان الا في تأخيرها
كقوله تم الخ شرح قول المصنف أو قدر المبيع اه سديع (قوله والولادة) أي كان يقع الاختلاف

مؤكلاهما على جهة البيع
أو ثبتت باليمن كعبتك
بالفتح فقال بل بضمماته
وزق خر فاذ خلف البائع
على نفي المخر تعاقبها (ثم اذا
اختلفا في كفيته كقدر
التمن) وكان ما ذهبه البائع
أو وكيله أكثر أخذها
بأن في الصداق بل غير الأولى
والى كبل هنا كذلك كاهو
ظاهر فيشترط أن يكون
مدعي المشتري مثالي
المبيع أكثر والبائع مثالا
في التمن أكثر والاقل
فائدة في التحالف (أو
صغته) أو بجنسه أو نوعه
كذهب أو ففسد أو كذهب
كذا وكذا أو كصعب أو مكسر
ومنه اختلافهما في شرط
نحوه من أو كقائه أو كونه
كاتباً وقد يشمل ذلك كله
قوله صغته من ان اختلفا في
العقد هل هو قبل التأخير أو
الولادة أو بعد أحدهما لم
يضا فلو ان رجوع الاختلاف
الى فسد المبيع لان ما وقع
الاختلاف قيمته من الجلب
والثمرة تابع

بعتك بالفتح فقال بل بضمماته وزق خر الخ عبارة قال وضوحه في فرع تصديق مدعي الصحة قالوا
بعتك بالفتح فقال بل بزق خر أو بحر أو بالفوز خر أو قال شطرنا شطر ما فاسد فانكر كإصرح بذلك الأصل
صدق مدعي الصحة مروان قال بعتك بالفتح فقال بل بضمماته وزق خر خلف البائع على نفي المقدس بان
يقول لم يسم في العقد خر ثم تعاقب البقاء النزاع على قدر التمن انتهى اه والظاهر أنه اذا صدق مدعي الصحة في
الصورة الأولى لا تثبت الالف بقول البائع بل يؤمر المشتري ببيان التمن ولو يجنسه فان بين شيأ صحها وواقعه
البائع فذلك وان خالفه تعاقبها ثم رأيت في شرح العباب ما منه قال القاضي وقمها اذا قال انما اشتريت بضم
أو شين محمول وقال البائع بل بالفتح مثلاً لا يمكن قبول قول البائع بل بجس المشتري حتى يبين ثمة فان بين شيأ
وواقعه الآخر فذلك والاتحافا اه ثم نظروا في جواب عنده فخره وظاهره أنه يعمل بما وافقه حيث ذكروا
خالفت ما ادعاه الآخر ولا (قوله والوكيل هنا كذلك) مفهوماً أنه هناك ليس كذلك فان كان وجهه أنه وان

لا يضر إيراد العقد عليه فصدق البائع فيه بمنزلة الأصل بشا مسلكه ممن ثم لو زعم (٢٧٥) المشتري أن البيع قبل الإطلاع أو الجمل صدق على

الأوجه لأن الأصل جحش
عنده عند البيع (أو
الاجل) كأن ادعاء المشتري
وأنكره البائع (أو قدره)
كبره أو يمين (أو قدره)
المبيع) كصاع من هذا
بدرهم فيقول بل صاعين منه
به ولو اشترى ثوبا على أنه
عشرون ذراعاً قال البائع
أردنا ذراع البند وقال
المشتري بل ذراع الحديد
فان غلب أحد هما على
أخذ ما مر في النقود
استوفى الغلبة بطل العقد
بالمس أن النية هنا لا تكفي
وان اتفاقا علمها فان اختلفا
في شرط ذلك انهما اختلفا
وقد لم يصح خلافهما
ذكره فاحذره ثم رأيت
الجلال البلقيني ذكر بحثا
ما وافق ما ذكره نصيب قال
ما صاه اطلاق الفرع بطل
الغالب فهاذ ذراع الحديد
ينزل عليه فان اختلفا في
أرادته وأراد ذراع الدار
العمل صدق على ذراع
الحديد لانه الغالب ولا
اتحالف لاندعوى الاستحقاق
مخالفة ظاهره فلم ينت
البها فان انتقت غلبة
أحدهما وجب بالتعيين
والإسناد العقد وقال في
موضع آخر وقال المشتري
أردنا ذراع الحديد والبائع
أردنا ذراع البند يمكن
اختلاف في قدر المبيع لانه
معين فلا يتحالف وإنما هذا
كأن ادعاء أو ضاعى انهما

بعد الاستغناء عن البين فيما إذا كان المبيع غير آدمي أو بعد التمييز فيما إذا كان آدميا وكان البائع يدعي
أن البيع وقع بعد الاستغناء والتمييز أيضا أو لا قبله من أصله باطل على مدى البائع لحرمة التفرقة
رشدى (قوله لا يصح إيراد العقد عليه) قد يقال المشتري لم يدع إيراد العقد بل بعتهم وهذا يتخالف في
الثانية قولهم والفقهاء في رضى الباب السابق وكذا طالع النخل مع قشره أي يصح بيعه لأن شخص
بما يتطوع دون الباقي على أصله وفيه نظر والأحسن فهو وما هنا يدعى على أصله من غير شرط القطع فانه
باطل لانه بيع قبل الصلاح بلا شرط قطع مر اه سم (قوله ومن ثم) أي أجل ترجيح جانب البائع هنا
بالاصالة (قوله لو زعم) أي ادعى اه عش (قوله أن البيع قبل الإطلاع أو الجمل) ينبغي أن صورة
المسئلة أن يقول البائع البيع بعد الإطلاع والتأخير وبعد الجمل وانفصال الواسع بقوله اشترى بل هو قبل
الإطلاع والجمل مالو كانت عاملا أو التمر وغيره من رضى واختلاف في غير ذلك من الثمرة والجمل قبل البيع أو بعده
فلا معنى للاختلاف فان البيع ان كان قبل الجمل والإطلاع فقد حذوا في ذلك المشتري وان كان قبل البيع فقد
دخل في المبيع تبعاً لهم فظهر أن ذلك فمالو رد المبيع يعيب وزعم المشتري أن الإطلاع والجمل وجدا بعد
البيع فيكونان من الزيادة المنفصلة فلا ينعان في رد البائع انهما كأنما قبل البيع فعملان المبيع اه
عش وقوله وانفصال الواسع واستغنائه عن البين في غير الآدمي وغيره في الآدمي كغيره من الرشدى وقوله
امالو كانت الخ أي حين الاختلاف (قوله قبل الإطلاع أو الجمل) أي يكون الثمرة والجمل اه عش
(قوله صدق على الأوجه) كذا في شرح الروض قال مر في شرحه والاصح تصديق البائع اه سم (قوله
كان ادعاء) أي قوله ولو اشترى في النهاية (قوله عليه) يدل على الفاهة فيلحقها جحشاً وانظر ما مر في النقود
هل يشمل مع حالة الإطلاع حالة البيع الاختلاف فيها اه سم اقول ما سبب ذكره عن الجلال صريح في
الشمول (قوله بالمس) أي في الشرط انقلص من شروط المبيع (قوله بالمس) أي في اقله كجلب المبيع في
شرح قول المصنف وانقدان لم يغلب أحدهما بشرط التعيين اه كرى (قوله هنا) أي في الاستوفى
الغلبة (قوله وان اتفاقاً) غايه (قوله عليها) أي على نسبة أجد هما بمقتضوه (قوله في شرط ذلك) أي أحد
الزواجر بخصوصه (قوله بحثا) أي انقل (قوله ماوافق الخ) مغفول ذكر (قوله الغالب فيما الخ) نعمت بلد
و (قوله ينزل الخ) خبراً إطلاق الفرع (قوله وجب التعيين) أي باللفظ (قوله انتهى) أي حصل ما قاله الجلال
(قوله لم يكن اختلافاً في قدر المبيع لانه معين) لأن قولهم يؤخذ من قوله لانه معين أن العقد ودعى معين
مرق وحينئذ فاجلهما بمقدار ذراعاً تقتضى الإعلان فالاختلاف ليس إلا بشرط خروج وجهه فيسأل في
عين المبيع ولا تؤدى جهالة عين المبيع مع مر ورثه فليأمل حق التأمل وهو يعلم ما في قول الشارح
السابق بطل العقد من ضمان المشتري ثوب المتبادر منها التعيين اه سيد عمر (قوله المقصود منه) أي

كان مدعى أن الاتحالف فائد لان أراد هناك مهر المثل وقد يكون أكثر فلهذا القائد تجرى في الولي
والوكيل ثم قد لا يكون مهر المثل أكثر فعمل يتقيد الفاعل في الغير بما إذا كان أكثر أو لا فرقاً في كفاه
بالتقدير في الجملة ثم رأيت في شرح الأروا قال ودعى المشتري ثلثي المبيع أكثر أو البائع ثلثي الثمن
أكثر كما قبل قياساً على الصدق وقامه يقتضى أن يحمل ذلك إذا اختلفا في أحدهما على الآخر هل يمكن
الفرق بان ثم مراد استسقا رجوع اليه وهو مهر المثل بخلافه هنا انتهى (قوله لا يصح إيراد العقد عليه) قد
يقال للمشتري لم يدع إيراد العقد بل بعتهم وهل يتخالف في الثانية بقولهم والفقهاء في رضى الباب السابق
وكذا طالع النخل مع قشره أي يصح بيعه لأن شخص بما يتطوع دون الباقي على أصله وفيه نظر والأحسن
تصو وما هنا يدعى على أصله من غير شرط القطع فانه باطل لانه بيع قبل الصلاح بلا شرط قطع مر (قوله
صدق على الأوجه) كذا في شرح الروض قال مر في شرحه والاصح تصديق البائع اه (قوله عليه) يدل
على الفاعنة أحد هما جحشاً وانظر ما مر في النقود هل يشمل مع حالة الإطلاع حالة البيع الاختلاف فيها
(قوله بطل العقد) أي حيث لم يغلب أحد هما ولا العمل بالغالب أخذاً بما ذكره أو لا تأمل (قوله

فخرجت بالصفة فيغير المشتري كالبينة فان أجزأ بكل الثمن اه المقصود من غير نظر ظاهر والفرق بين يمين

ما انفك به أنهم ما يتفقان على شرط المائة من النقص عنها المثل عشرة العيب فيه القدير وأما اختلافهما في اختلاف في أن المبيع عشرة وزن بالحد
أو باليد فلم يتفق على شيء فكان يجوز لبطس العقد ولا ينافي ما ذكرناه في العيب في السلم بشرط في المذرووع أن
يكون بذراع الحديد فان شرطه بذراع (٤٧٦) يدل على أنه مختلف اه لان عمل ما لا يفي في التمتواها في العيب وضرر كونه

في النمة فمصلحة كما تفهمه
التعليل في مختلف أما إذا
علم بان عين وعلم قدره فيصع
كفى تعيين مكال متعارف
(ولا يئنه) لاحدهما يتعد
بها فشمع مالو كان لكل
بينة وتعارضتا لاطلقتها
أاطلاق احدهما فقط
أو لكونهما أرتخا بنار يخين
متفقين وقدر الم عقد وبق
الحالة التنازع (تحالف)
لما في الخبر الصريح ان العين
على المدعى دليلو كل منهما
مدع ومدعى عليه وقد
يسهل عليه الخبر ان
السابقان لأن يجب بانه
عرف من هذا الحديث
زادة عليهما هي حلف
الاول كالنفي اعتماد النهاية والمفسر وقا للشارح (قوله في القراض) بان قال المقرض فارتكبه فاذن
وقال العامل بل ذرهم اذ قال مائة وخمسين فقال بل مائة اه عش (قوله والجعل) وجعل أي القراض
والجعل من العلوته لان العامل فيسالم يعمل بمجانا أو بمعاملة على الرج والجعل اه عش (قوله
أو التالف المشتري بنفسه في العقد) بان كان الخار البائع وحده أو تلف المبيع في يد المشتري بعينه السقي
الوجع على البائع وبه يندفع ما قبل كيف يكون التلف بعد القبض موجباً لا يندفع مع أن المبيع من
ضمن المشتري أو أن المراد تلف المبيع في يد البائع بعد قبضه فمن اه عش عبارة الرشيدى أي بان كان
قبل القبض باعة أو تلف البائع اه (قوله وأورد) إلى قوله وما في الأثر في المفسر الاقوله أو البائن وقوله
ويظهر في التحالف وقوله التصر في الابل (قوله على الضابط) أي قول المصنف اذا اتفق الخ أي على
منه (قوله اذ لم تورد) أي الادعاء آن (قوله مع أنهم اتفق الخ) أي فيسلمه الضابط وليس من افرد
(قوله فيحلف الخ) تقرير على قوله فلا تحالف (قوله اذ على علمه) فيسالم الضابط وليس من افرد
اصالة النفي (قوله ولا تسع) يعني بل يبق عقد حتى ينسحق فلا يحلف كل ارتفع مدى الآخر كدر رشيدى
عبارة عش قوة ولا تسع أي بل وترفع العقدان بمخافة ما فيسقي العبد والرجل يفي في البائع ولا يفي على
المشتري ويجب عليه رد ما قبضه من قبله المشتري منه ولا كان كمن أقر شخص بشيء فهو شركه فيبقى
تحت يد البائع الوجع المشتري واعتراق به ويصرف البائع فيحسب الظاهر ما في الباطن فالحكم محال
فيما في النمة قضية هذا الصنيع الصفة في العين مع اختلاف الذراع وهو منوع (قوله وبق في حالة التنازع)

على التحالف في القراض والمعاينة مع جوازهما من الجانبين والكتاب مع جوازهما من جانب القرن وبق ما لو اختلفا في
العين أو المبيع بعد القبض مع الاقالة أو التالف الذي ينسحق به العقد فلا تحلف بل بمخافة مدى النقص لا نرد وأورد على الضابط اختلافهما
في عين المبيع والتمن ما يجعل هذا العبد من المائة درهم فيقول بل هذه الجارية به هذه العشرة لا تباين فلا تحلف من اذ لم يذروا على
شيء واحد من أنهما اتفق على بيع صحيح واختلفا في كيفية فعله كل على في ما ادعى عليه على الأصل ولا في

ولو اختلفا في عين المبيع أو الثمن فقط تخالف أو في عين المبيع والثمن في القيمة (٤٧٧) واتفاعا في منفه وقدره أو اختلفا في أحدهما

و يظهر ان مثل ذلك عكسه بان يخلفا في عين الثمن والمبيع في ذاته تخالفان في المنقول المعتمد على القول الاستوي ومن تبعه لا تخالف بل يخلف كل على نفي ما أدى عليه ولا يفسخ قلنا أقام البائع بيناته العبد والمشتري بينهما الأتم لم يخلف لان كلا أثبت قصدا لا يقتضي نفي غيره فسلم الأمانة للمشتري ويقر العبيده ان كان قصده التصرف فيه طهر إباحته والقرورة نعم ليس له الوطو لو كان أمانة احتياطا أما ما نقله السار فسه على الصدوق عدمه والاحمل عند القاضي حتى يدعيه المشتري وينفق عليه بحيث لم يربعه أصم من كسبه ان كان ولا يباعه وحفظ نفسه ان ادعى ما في الاول من تخرجه هذا على من قرأ تفسيره بحال وهو ينكره فيه نظرا لان هذا ليس من ذلك لان أقراره البائع هنا بشره الغير المحك بحال يلزمه فهو اقرار على الغير لا على المصنف تخالفا فخصه حيث لم يخلف نالوج في البنتين والاحكام مقدمة التاريج (فخلف كل) منهما (على نفي قول صاحبه واثبات قوله) لما ان كلامه وديعه في نفي ما ذكره غيره وبث ما يدعيه هو ومساو ان

على ما في نفس الامر نظير ما في قوة التصرف فيه من اخرج اه (قوله ولو اختلفا في عين المبيع أو الثمن فقط) أي واتفاعا في الثمن في الاول وعلى المبيع في الثاني فهو له من اخرجاهما (قوله ولو اختلفا في عين المبيع والثمن في القيمة) أي الصفة والقدر (قوله والمبيع الخ) الاول الاحمال (قوله تخالفا) جواب لقوله أو في عين المبيع والثمن الخ (قوله لا تخالف) أي لان الثمن ليس معين حتى يرتبطه العقد اه سم (قوله فان أقام البائع الخ) هذا تقرير على عدم الخالف اه سم (قوله ويقر العبيده) أي المشتري ويلزمه الثمن لعدم التعارض في البنتين اه ع (قوله والتصرف فيه) وعليه نفيه نهاية أي العبد ع (قوله ولو كان) أي ما ادعاه البائع وأقام به البينة (قوله احتياطا) عبارة النهاية لا عبارة بخلافه (قوله ذلك عليه) اه (قوله والاحمال الخ) أي وان لم يكن قبض المشتري محل الخ (قوله وينفق) أي القاضي (قوله من كسبه) متعلق ببنفق (قوله لا يصح حفظ الخ) عبارة النهاية بأعوان ما هو حفظ نفسه اه (قوله وان) يعني عن قوله والا (قوله وما في الاول الخ) هو الاصح فلا يجعل عند القاضي بل يترك في يد البائع شرح م اه سم أي وعليه نفيه ع (قوله بشره الغير الخ) خبر ان (قوله المحك بحال) الجار ان متعلقان بالشراء (قوله يلزمه) أي يلزم المال الغير البائع (قوله فهو) أي اقرار البائع هنا (قوله ما على الخالف) الجار ان في النهاية والمغنى (قوله ما على الخالف الخ) أي ما ذكر من قوة فان أقام البائع بينته على عدم الخالف الذي قاله الاستوي ما على القاضي الذي هو المنقول المعتمد فمحل الخ كروي (قوله على الخالف) أي فيما اذا اختلفا في عين المبيع والثمن في القيمة الذي قدم أنه لا يعتد اه ع (قوله فخصه) أي الخالف و (قوله حيث الخ) يقتضي الحكم بتعارضهما حيث قد فيه نظر لان كلا لا يقتضي نفي ما أثبت غيره فليشأمل اه سم (قوله حيث يخلفا الخ) هكذا في شرح الروض عن السبكي وفيه نظر بل ينبغي العمل بالبنتين وان اختلفت نازجهما ولا تخالف لاختلاف متعلقه مخالفا لتعارض بينهما بمجرد اختلاف النازج فان ذكر ما موجب التعارض اعتبر التعارض حيث فليشأمل ولذا قلنا نعمل بالبنتين فينبغي أن يجري حيث هذا ما تقدم من أن العبد يقر بيد المشتري ومن تخرجه الاول المذكور سم على ع اه رشدي (قوله والاضى بمقدمة التاريج) قد يترقب فيه بأن ما من قضيتين مختلفتين وأمكن الجمع بينهما فالقياس العمل بهما مع ما ذكر سم على ع (قوله لان يقال ان ذلك مقرر) وفيما الوقت على أن علم يجر الاعتراف واحد اه ع (قوله بجمار) أي قول المتن وذا تخالف في النهاية الا قوله غيره (قوله انما) أي بعد قول المصنف تخالفا (قوله فخره) استقطا المغنى والنهاية وقال الرشدي قوله هو في نفي ما ينكره وبث الخ لا يقتضي أن الضامات كلها واجبة في لفظ كل وهذه العبارة أموص بين قول الشهاب في تخرجه ما ينكره هو ويثبت ما يدعيه هو اه أي قوله ينكره هو ما يدعيه واسقاطه قوله غيره (قوله ومساو ان الوارث الخ) سكت عن الموكل الذي قال فيما سبق أنه كوارث وفي معنى الوارث سيد العبد المأذون لكنه يخلف على البنتي الطرفين سم على ع أي الاتبات والنفي لان فعل عبده ففعله ع (قوله قول المتن) (قوله يبدأ بالبائع) أي احتسابا بالزوج في الصدق ستاق الغير وان في كلامه (قوله لا تخالف) أي لان الثمن ليس معين حتى يرتبطه العقد (قوله فان أقام) هذا تقرير على عدم الخالف (قوله وما في الاول الخ) هذا هو الاصح فلا يجعل عند القاضي بل يترك في يد البائع م وقوله ما على الخالف كذا في شرح م (قوله فخصه) أي الخالف وقوله حيث الخ يقتضي الحكم بتعارضهما حيث قد فيه نظر لان كلا لا يقتضي نفي ما أثبت غيره فليشأمل (قوله حيث لم يخلف الخ) هكذا في شرح الروض عن السبكي وفيه نظر بل ينبغي العمل بالبنتين وان اختلفت نازجهما ولا تخالف لاختلاف متعلقهما مخالفا لتعارض بينهما بمجرد اختلاف النازج فان ذكر ما موجب التعارض اعتبر التعارض حيث فليشأمل ولذا قلنا نعمل بالبنتين فينبغي أن يجري هنا حيث ما تقدم من أن العبد يقر بيد المشتري ومن تخرجه الاول المذكور (قوله ومساو ان الوارث) سكت عن الموكل الذي قاله فيما سبق أنه كوارث وفي الوارث يخلف في الاتبات على البنتي وفي النفي على نفي العلم كذا كروي في الصدق (و يبدأ بالبائع) لان بانيه أقوى بهو المبيع الذي هو المقصود بالثمن اليها البضع الثاني من الخالف

ولأن ملكه قد تم على الثمن بالعقد وما كان المشتري لا يتم على المبيع إلا بالقبض لأن الصور وإن المبيع معين والثمن في القيمة ومن ثم يدى المشتري في عكس ذلك لأنه أقوى عندنا ويخبر (٤٧٨) الحاكم بالبيعة باجماع أدلة المجتاهدين فيما إذا كانا معينين أو في القيمة (وفي

قول بالمشتري) لقوته جانيه بالمبيع (وفي قول بتساويان) لأن كلا مدع ومدعى عليه وعليه (فيختار الحاكم) فمن بدأ به منهما وقبل (يقرع بينهما) قرع عبداً به والخلاف في الندب لحصوله اقصد بكل تقدم (والصحيح أنه يكفي كل واحد منهما) أين يجمع نفياً وإثباتاً لا اتحاداً لصوري ومتنى كل في ضمن مثبته

وينبغي تبيين خبرين وجا من الخلاف لأن في مدونه قوة خلافاً لما هو عليه المتن ومن ثم اعترض بأنه كان ينبغي التعبير بالسذهب واشعار كلام المتن كالأردى يجمع بين خبرين غير معلول عليه (ويقدم المتن) بدالاه الأصل في التبيين الخلف المدعى على إثبات قوله إنما هو لقوة شرطية تستلزم أو نكول لإلزام الإثبات بعده بخلاف العكس وإنما لم يكف الأثبات بمعلوم المحصر كلف الأيكذا لأن الاعيان لا يكتفي فيها بالترادف بل لابد من الصريح لأن فيها نوع تميز (فيقول البائع) إذا اختلف في قدر الثمن وأثله (ما يعت كذا) ولقد أو أعاود ذمهم أصله لا يماسه اشتراط المحصر (اعت كذا) ويقول المشتري والله ما اشتريت كذا ولقد اشتريت بكذا ولو سئل أحدهما عن النفي فقط أو الإثبات فقط قضى بالخالف وان سئل أحدهما عن النفي فقط أو الإثبات فقط قضى بالنكول ولو سئل أحدهما عن النفي فقط أو الإثبات فقط قضى بالنكول ولو سئل أحدهما عن النفي فقط أو الإثبات فقط قضى بالنكول ولو سئل أحدهما عن النفي فقط أو الإثبات فقط قضى بالنكول

معنى الوارد سيد العبد المأذون لكنه يحلف على البتة في الطرفين (قوله ومن ثم يدى المشتري في عكس ذلك) قد قال قياس ذلك البيعة بالمسلم إذا كان رأس المال معيناً في العقد لكنه أطلق في شرح العباد قوله والمسلم البتة السلم والمؤخر في الأجر وتزوج في الصداق والسيد في الكفاية كالبائع ذكره في الأثر انتهى وقضى خصوصاً مع قرينة قوله بالذكو وإن الدفعة بالمسلم اليه مطلقاً لغير الفرق بين وبين البائع في القيمة بتم معنى فليأجر (قوله بعد الحلف) قد يقال التخيير بعد الحلف لا يقتضي التخيير بعد الحلف

بكذا ولقد اشتريت بكذا ولو سئل أحدهما عن النفي فقط أو الإثبات فقط قضى بالخالف وان سئل أحدهما عن النفي فقط أو الإثبات فقط قضى بالنكول ولو سئل أحدهما عن النفي فقط أو الإثبات فقط قضى بالنكول ولو سئل أحدهما عن النفي فقط أو الإثبات فقط قضى بالنكول

أولى (بل ان) أعراضه المنصوصة أعرض عنهم سوا ولا ينفع وان (قراضيا) على ما أنه أحدهما أقر العقد وبنى الحاكم بدم حال الترافيق
 أمكن ولو رضى أحدهما بدفع ما طلبه صاحبه أجبر الآخر عليه قال القاضي وليس له الرجوع عن رضاه كرضي بالعيب (والا) يتفقا على
 شيء ولا أعراضه المنصوصة (فيقتضاه) أو أحدهما) لأنه فسخ لاستدراك الظلمة فاشبهه الفسخ بالعيب (والا حكم) بقطع النزاع ثم فسخ
 القاضي والصادق منهما ينفذ ظاهر اوباطنا كقولنا ولا غير ينفذ ظاهر انقطا ورج (٤٧٩) ابن الرقعة أنه لا يجب هنا في الفسخ

وبشكل عليهما بقر ومات
 الحاقه بالعيب الآن بشرق
 بان التأخير هنا لا يفسد
 بالرضا لان خلافه في وجود
 القاضي بخلافه ثم نازع
 الاستوى في القياس على
 الاقالة الذي نقله الشافعي
 وأقره بان كذا قول في
 بحضرة صاحبه بعد ابي
 ففسخه لم ينفع ولم يكن
 اقالة وانما تحصل الاقالة ان
 صدرت بايجاب وقبول
 بشرط ان يكون المتراض
 جوابا متصلا ودين عتيق
 كذا بعد التالف من الفسخ
 كتراضهما به من غير سبب
 وقدر أنه في معنى الاقالة
 فصح القياس (وتنبه) *
 ظاهر قوله بل ان له ان يناد
 أحدهما عقب التالف
 بالفسخ لم ينفذ ووافقه
 اشراط غيره للفسخ أصرا
 أحدهما بعد التالف على
 تنازعهما وقضية تعبير
 بعضهم بان لهما بالفسخ ما لم
 يراضيا نفوذ ويؤيده
 ما تقر في أن الفسخ هنا
 كموالعيب وفرد كلام
 الاستوى وهو مقبوع عليه
 فقد يقال للمتن لا ينافي هذا
 لأنه يصدق مع تلك المباداة
 أنهم لما لم يراضيا على شيء

بالإلحاق (قوله ولا أعراضه المنصوصة) عبارة التماسوا المعنى واستمر النزاع (قوله أقر العقد) جواب وان
 قراضيا (قوله ولو رضى أحدهما) أي بقي الآخر في النزاع اه يجبري (قوله أجبر الآخر) فان قلت
 كيف يجبر عليه أنه مدعاه وطلبه أحجب ما معنى اجبارا وجباروه على قيام العقد فليس له الفسخ حينئذ
 اه يجبري قال عس هذا يشعر بأنه لو ابادر أحدهما بالفسخ عقب التالف لم ينفع وفي كلام ج ان
 الاستمرار ليس بشرط وظاهره أنه اذا ابادر أحدهما ففسخ انفسح اه وقوله وفي كلام ج اه يعني بهما انفسح
 التنبه) أنه لا فسخ للقاضي والصادق منهما (الح) أي وقضيهما معا اه معنى (قوله وغيره) يعني فسخ غير
 الصادق منهما (قوله ينفذ ظاهر انقطاع) أي لا ينافي الترتيب على أصل كذب وطريق الصادق انشاء الفسخ ان
 أراد الملك فمعا ادال فان أنشأ اضاف ذلك والا فكذا نظر على من ظلمه فتملكه كان كل من جاس ختمه
 والافيد يعو يستوفي حق من غنه والمشتري وط عالجو بقا النزاع وقبل التالف على الاصح بقا ملكه
 وفي جوازها فيما بعد وجوهان أو وجههما كما قال شيخنا جازاه اه معنى وقوله والمشتري انفسح في النهاية منه
 وظاهر أن جواز الوطاعاها واذل بعد الكذب واعتقد أنها اشتراكية (قوله أنه لا يجب هنا في) ففسخ المعنى
 والنهاية أيضا (قوله لا اختلاف في وجود الفسخ) أي بمعنى الفسخ فان الاختلاف فيه يكون نسبيا للتأخير
 اه كردي (قوله ونازع الاستوى) عبارة النهاية ومنازعة الاستوى في قياس ما تقر على الاقالة الذي
 الخ مردود بان الخ قال عس قوله مر ما تقر رأي من أن لكل الفسخ بعد التالف اه قال الرشدي سائل
 منازعته أن قياس الاقالة أنه لا يصح الفسخ من أحدهما دون الآخر وأنه لا يفسخ فسخهما معا اه (قوله)
 في القياس على الاقالة) أي بالنسبة لجواز استقلال أحدهما بالفسخ كما يعم من جوابه اه رشدي (قوله لم
 يفسخ) أي والحال أنه لاخبار ولا عيب اه (قوله بايجاب) أي خاص بالاقالة اه كردي (قوله جوابا
 متصلا) أي بايجاب بان لا يتخلل بينهما كلام أجبي وتكون طويل على مأم اه عس (قوله بان عتيق
 كل) أي هنا عس (قوله من الفسخ) متعلق بالتكثير (قوله كتر ارضيهما) اذا النهاية أي بلفظ الاقالة اه قال
 الرشدي قوله أي بلفظ الاقالة وأشار به الى رد ما ذهب اليه الشافعي من جبر تبعا لما نقله الشافعي في بعض
 المواضع من أن لهما التراضي على الفسخ من غير سبب اه (قوله وقدر أنه) أي تراضيهما بالفسخ من
 غير سبب (قوله لم ينفذ الخ) هذا ظاهر النهاية والمعنى كسر (قوله أصرا لهما) بفعل الاشتراط و (قوله)
 على تنازعهما) متعلق بالامرار (قوله يؤيده) أي النفوذ كذا قوله وهو مقبوع قوله وعليه وقوله
 لا ينافي هذا (قوله واسلك الابتداه) وقوله فانه (قوله أفسد نزاعا) ان كان النزاع في التنبه
 أن يكون ما أخذه ما مر لم أر اختلاف في التنبه اه سددع (قوله يفرق) أي بين الابتداه والمخلف
 والابتداء بالفسخ (قوله باختلاف الفرض الخ) محل تأمل (قوله فسخه) أي الحاكم (قوله فالخصم) أي انما
 و (قوله فيه) أي الخصم خبر مقدم لقوله يجوز (قوله وانما) هم اقصر وفي الكتاب الخ لكن خرج كلام
 الشراح من في باب الكاتبة انما كغيره ان الفسخ الحاكم أوهما أو أحدهما عس (قوله لم ينفذ
 الفسخ) أي قوله اذا فسخ في النهاية الا قوله وقول الماوردي الى ولو تلف (قوله ثم بعد الفسخ الخ) لو تقار بعد

(قوله لم يفسخ) أي والحال أنه لاخبار ولا عيب كظاهر (قوله كتر ارضيهما) عبارة المنهج ثم أي بعد
 تحالفهم ان أعرضوا وقراضيا الا ان سمع أحدهما أجبر الا آخر والافتقار أو أحدهما والحاكم انتهى
 واذا انفسخ فلكل الابتداه به كما أفتوه أو وبه صرح الرافعي ونازع فيه السبكي وكذا أخذنا من إمامنا في الابتداه باحدهما في التالف
 ويفرق بان التالف هو السبب لجواز الفسخ لا لاختلاف الفرض في الابتداه بخلاف الفسخ المتقر عليه (وقيل انما يفسخ الحاكم) لأنه يجتهد
 فيه كالفسخ بالعدالة الرافعي وقضية تبينه بالعدالة أي بانها ما ياتي فيها من اشراط فسخه أو الفسخ بحضرة وحده فافهم فيه يجوز
 ولكنهم انما اقصر وفي الكاتبة على فسخ الحاكم احتياطاً للتبني العتق المشوقه اليه الشارع (ثم بعد الفسخ) (على المشتري والبيع)

وعلى البايع والاشحن بزوائد المتصلة دون المتصلة ان تقسم وفق بحاله ولم يتعلق بحق لازم وان نفذ الفسخ فظاهر انفسا واستشكاهما السبى بان فيمكنه ان يملك ثم ايجاب بان الظالم يبيع اشحنه فذلك هو الحق وان كان له ان يملكه فذلك هو الحق وان كان له ان يملكه فذلك هو الحق وان كان له ان يملكه فذلك هو الحق

أو باعه أو حسا كان (مات) الفسخ بان قالا ببقينا العقد على ما كان عليه وأقرروا عاد العقد بعد فسخه وعاد المبيع إلى المشتري والتمن إلى البايع من غير صيغة بيع واشترت وان وقع ذلك بعد جالس الفسخ هكذا جهش عن الزيادة ثم رأيت الشارح حرر في الفراض في أول فصل لكل فسخا لم يصرح بذلك فراجعه اه (قوله وعلى البايع) ان قوله وقول الماوردي في الغنى ان يفسد الوكيل يفسد (قوله بزوائد) أي كل من المبيع والتمن (قوله المتصلة) بلمن زائد كل عبارة النهاية والمغني بزوائد المتصلة إلى على النعنة وهي أحسن (قوله دون المتصلة) قبل الفسخ ولو قبل القبض لان الفسخ يرفع العقد من حينه لادن أصله نهاية وقتي (قوله ان قبضه) أي قبض المشتري المبيع والبايع التمن فهو واجب إلى التمن والتمن سعلوا كذا قوله وفي بحاله ولم يتعلق به الخ (قوله ظاهر انفسا) أي بان فسخا كاذبا منهما اه ع (قوله فان كان قد تلف الخ) محتمل وقوله وفي بحاله قول التمن (أو باعه) أو تعلق بحق لازم كان كاتبه كتاب صحيحته نهاية ومضى وباقي الشرع ما يخالفه القول التمن (الزمه في الخ) قد تشكل اعتبار قبضه يوم الموت بانها نافذة غالباً ويجاب فيما يظهر بالاعتبار فيتمتع بغيره كونه سلباً اه سدر (قوله هذا) أي ما في التمن من لزوم القيمة (قوله ان كان) أي المبيع وكذا التمن (قوله والا) أي ان كان كان المبيع مثلاً (قوله أطال الخ) خبر وقول الماوردي (قوله ويرد قيمة البايع الخ) يعني اذا فسخ العقد على الزني وهو باق غرم المشتري قيمة المصلحة تتعرض له ولو جرح البايع أو سدر القيمة اه كردى (قوله أي وقت التلف) وتبصرهم باليوم جرى على الغالبين عدم اشتراط قبضه اه نهاية (قوله ولا حين العقد) عبارة النهاية والمغني والثاني قيمته يوم القبض لانه يوم دخوله في ضمانه والثالث أقل التمتين يوم العقد والقبض والرابع أقصى التمتين يوم القبض إلى يوم التلف اه وبه يعلم ما في كلام الشارح الشعر بان أحد الاقوال هنا اعتبار وقت العقد وبانها ثلاثة (قوله اذا فسخ الخ) تقر به ليس بظاهر الا ان يكون المراد ان وقت فوات المبدل اقر بين وقت الفسخ بالنسبة إلى وقت العقد والقبض (قوله وهو) أي المتقوم الفسخ يبعده بعد تلفه أو في ذلك أي بالتبديل قيمته يوم التلف من المستعار لانها ما جرى كمن حلى وهذا كل ما كالمشتري قبل الفسخ ولان الضمان متأصل فيها وقد اعتبرت فيها ما وثق التلف فهذا أولى خبري اه مجرى (قوله من المستعار) وقد صرحوا فيها بان العبرة بقبضه يوم التلف ونقل عن والده الشارح حرر في فتاويه حر هو أيضاً واقفه اه ع (قوله بين هذا) أي التقوم المفسوخ بعبءه د تلفه (قوله فانه يضمنه) أي البايع التمن (قوله وكالرد بالعيب) خبر مقدم لقوله مطلق الفسخ (قوله ثم) أي فيما اختلف التمن المتوجه إلى البايع (قوله فكل من) خبر مقدم لقوله المبيع (قوله ثم) أي في الرد يبيع (قوله وتلقا الخ) أي المبيع حاصله أنه لو اشترى بهين فردت عليه بغيره وتلقا المبيع المتقوم به المشتري بالمبيع حيث كان التمن فقالوا باع صانفردت الخ (قوله ففهما) أي التمن والمبيع في الصورتين المشبهتين (قوله هنا) أي في الخالف (قوله ثم) أي في نحو الرد بالعيب (قوله أهمل هذا الفرق) أي لم يذكر الفرق بين ما في التمن وبين نحو الرد بالعيب وقد تلف التمن أو المبيع (قوله وهو الفرق الخ) قضيت هذا الفرق أن يعتبر في القيمة في الأرض التي اه سم (قوله هنا) أي في مسئلة التمن (عما ذكر) أي وقت التلف (بالأقل) أي من وقت العقد إلى القبض (فيما صر) يعني في الرد (قوله دون المتصلة) أي كالمظهر الآن تكون إلى قالا س قوله المتصلة أيضاً كما يعلم من باب اخبار (قوله وهو الفرق الخ) قضيت هذا الفرق ان يعتبر أقل القيم في الأرض التي

أو باعه أو حسا كان (مات) لزومه قبضه قبلهها مقامه سواء أراحت على التمن الذي يبعه البايع أم لا هذا ان كان متقوماً أو لا فله وقول الماوردي في قبضه لانه لم يضمنه وقت القبض بالتسليم بالعرض أطال السبى في تزيفه ولو تلف بغيره رد إلى قبضه والتلف ويرد قيمة البايع في العيلة (وهي) أي القيمة (قيمة يوم) أي وقت (التلف) البشري أو الحسي (في أظهر الاقوال) لاجين قبضه ولاحين العقد لان مورد الفسخ العين والقيمة بدلهما فتبين النظر لو توفت فوات المبدل الفسخ انما يرفع العقد من حينه لان أصله وهو أولى بالتضمن المستام والمعاور قبل يحتاج تشرق بين هذا ومثلها بواع عينا فرقت عليه بعبء وقد تلف التمن المتقوم به البايع فانه يضمنه بالأقل من العقد إلى القبض اه وكالرد بالعيب ثم مطلق الفسخ باقاه أو نحوها كالتمن ثم المبيع ولو تلفه عند المشتري ففهما يعتبر الأقل المذكور لاقبضه يوم التلف وبقرى بان سبب الفسخ هنا تحلف العائد فستلزمه اتلافه

فتعين النظر لوم التالف من موجب العقد من غير نظر لعل أحد فتمتن النظر لقضية العقد وما بعده إلى القبض وعيب من الرافعي كيف أعقل هذا الفرق مع خفاؤه ودقته وتعرض لساها وأخبر وهو الفرق بين اعتبار القيمة هنا بما ذكره وبالأقل فيما صر

بالعب (بالنسبة للأشياء) أي أرض الثمن وقد تعبد عند البائع لا بالنسبة لقيمة وقد تلف والجوار متعلق باعتبار القيمة بالأقل فيبصر بأن المتعلق بالثمن في قيمة الثمن المتعبد عند البائع ثم أي في الرد بالعب (قوله وهو ناقص) أي قوله وإن على في النهاية للاستدلال على أن الثمن المتعبد عند البائع هو الذي (قوله وهو ناقص) أي في الفلاس هنا غيره فيبصر في باب الجوار وهو يشهد على الجبري قوله وهو ناقص من قيمته يوم التعبد كيوم التلف وهل ولو كان له أرض مقدرة من حواظها من غير قطع يده مانع من قيمته لا تعسفها فلاش هنا. برة فيبصر في باب الجوار سم اه (قوله لأن كل ما ضمن البيع) وهو وطه الثيب ليس يجب فلاش له نهاية ومعنى (قوله على ما فيها) أي في الجنس وكذا ضمير منها (قوله منها الزكاة المحجلة) فلو كان زكاة محجلة وتجب فلاش أو جعله المشتري متلاصدا فلا تعسف بدال وجعل اختيار الرجوع إلى الشطر فلاش فيه اه نهاية (قوله ولورهنه) أي المشتري للمبيع وكذا قوله أو آخره وقوله أو بدو المعطوفان عليه (قوله أو كاتيه) تقدم عن النهاية والمعنى مثله (إذ ما في الأباقي) أي فيسبل قول المتن وهي قيمة يوم البيع (قوله لأنه) أي الأباقي (قوله وانتظار البيع) عطف على أخذ قيمته (قوله وانتظار فكاكه) مخالف في شرح الأرشاد في الكفاية يقال ليس له هناك ظنلوز والالكفاية كما اقتضاه كلام المتن وبمعنى في الشرح الصغير خلافا لما يقتضيه كلام غيره اه وما في شرح الأرشاد هو الموافق للروض وشرحه وألا حيث اقتصر على أخذ القيمة تمكن قول شرح الروض بعد ذلك أن لم يصر البائع إلى الزواله يفهم خلافه اه وقوله للروض البيع أي والنهاية والمعنى كمال (قوله وأعمال غير الزرع) أي جواب سؤال عبارة المعنى والنهاية فإن قيل قد ذكر في الصادق أنه لو طلقها قبل الوطء وكان الصداق مرهونا بقال انتظار الفكاك لرجوع فاه الجارية على قول نصف القيمة لما عليها من خطر الضمان فالقاس هنا الجارية على أخذ القيمة أجيب بأن المعلقة قد فصل لها كسر بالطلاق فذا سبجها بابايتها بخلاف المشتري اه (قوله فله أخذ) عبارة النهاية والمعنى رجع فسمو حواله عش قوله رجع إلى أي البائع وظاهره أنه لو أراد التأسيس إلى فراغ الدنو لأخذ قيمته الجارية لم يجب رخصه فيقول كسر المنهج لعله أخذها أنه تخبر بين ذلك وبين أخذ قيمته منها على جواز أربع الوجوه وللمشتري المعنى في الجارية وعليه البائع آخره التمس للعدة الباقية اه وهو موافق لظاهر كلام الشارح من وجوب النجاسة بالاجرة على ما أفاقه قوله عليه للبايع آخره البيع فيقول كسر المنهج فله أخذها من معناه اه أخذها بمعنى إلى الرضا ببقائه تحت المستاجر وأخذ آخره مثل ما بقي من المدة وليس له أخذ قيمته وذلك المنفعة للمستاجر إلى تمام المدة اه (قوله اه) أي للبايع في المشتري اه كردى (قوله لم ينع) أي التديرو وكذا ضمير أنه لا يمنع اه عش قول المتن (واختلاف بينهما كهما) ولا فرق في ذلك بأن يكون الاختلاف قبل القبض أو بعده فلا بد أن يحصل بين الورثتين بدءا أو بين الورثتين ثم عوان قبل التحالف بخلاف الوارث في الأيمان على البتة على نفي العلم في النفي ويجوز أن التحالف إذا غلب على نفسه صدق ومنه معنى ونهاية (قوله كمال) أي في أول الباب قول المتن (وهنتيه) أي أو هنتيه نهاية بمعنى (قوله وإن لم يحقده) أي من قوله ثم اخلفا في كيفية (قوله ضمن بعضه ببعضها) فإن قيل في نظر إذا الأرض ليس فيه ضمان ببعض القيمة بل ببعض الثمن وإن كان بنسبة نقص القيمة فلا اعتبار بهم هنا صرح في أن المراد بالأشياء هنا نقص القيمة لا ما ذكر (قوله وانتظار فكاكه) مخالف في شرح الأرشاد في الكفاية يقال ليس له هناك ظنلوز والالكفاية كما اقتضاه كلام المتن وصرح في الشرح الصغير خلافا لما يقتضيه كلام غيره وقد بين ما هنا وجواز انتظار فكاك الزهن بأن الزهن يمكن التوصل لفكه حال تروية الدين بخلاف الكفاية فالحق المكتسب لذلك بالتلف ونظر الشارع في عدم آخر ما طال به في بيان النظر ووجهه في شرحه ووافق في شرح الأرشاد هو الموافق للروض وشرحه وألا حيث اقتصر على أخذ القيمة لكن قول شرحه إذا لم يصر البائع إلى الزواله يفهم خلافه (قول المصنف واختلاف ورثتهما كهما) أي سواء حصل الاختلاف بين الورثتين أو بين الورثتين ثم ما قبل التحالف (قوله

برواؤه) المنفعة والمنفعة فان فانت (٤٨٢) فزعموا لانه لا ملالة واستشكلت المنفعة بانفاقها على حدوم ابلحكم وقد ثبت الفرع

الح لان هذا الخلاف في أصله لافي كنفته فعلمه من مقدمه بل يرق المفهوم قول المتن (برواؤه) يتردد النظر في حل أحدان وانما باطلانه يعتقد أنه ملك الاستراويل الاقرب عدم الحل اه سديمر وسياق عين عش ما يؤيد على غيري ذلك في الأصل أضافا أن أراد الحل بالما في فسخ البيع الذي يتصرف به كباقي قبيل قول المتن ولو ادعى الح ويكفي من الغنى في فسخ الكاذبين المتعاضدين قول المتن (مدعى الهبة) أي الزوال عن نهاية ومعنى (قوله التمسك) الى المتن في النهاية (قوله غرمها) أي الزوال وندو يرجع في مقدار بدلها لغاير اه عش (قوله لا ملالة) أي المشتري (قوله واستشكلت المنفعة) أي زدها في مسئلة المتن اه رشيدى أي أو تعليله بأنه لا ملك له (قوله بانفاقها على الح) أي يدعوها الهبة أو اقرار البائع فهو كمن وافق على الاقرار له بشئ فضا الغنى في الجهة اه معنى (قوله لتأني ذلك) أي ماقى المتن (قوله الجواب بأنه الح) عبارة الغنى بان كالا منها قد أثبت بيمينته في دعوى الاستحسان فاستقلوا ولم يسل عدم تساقطها فادعى الهبة وافق المالك على ما أقر له به من البيع فلا يكون للمسئلة المشبهة بالعمرة بالتوافق على نفس الاقرار لا على لازمه اه (قوله نعم في الاقرار الح) اعتمد الغنى والنهاية أيضا (قوله لا أثر له) أي البائع لو استعمله مدعى الهبة أي مع أن قضيه قد الزوال وتعليله بما سبب ثبوت الاجرة (قوله أي على الح) قياس ما يأتي من شراء الشجر والفرق الآتي لنا أنه هنا لو استعمل الزوال والمنفعة لم يكن للبائع ثمر بما هاهنا فيأمل اه سم (قوله أنه انما استعمل ملكه) الضمائر للمشتري يرق ما لو كلف يلو وطنه المشتري قول يلزم المظهر أم نفسه نظروا الاقرب بالتالي وإذا جعلت من قالوا لخرس يلو لا يلزمه قيمته لا قراوا البائع بانها ملك المشتري ولا حذ عليه أيضا للشبهة وإذا ملكها بعد ذلك صارت مستوفى لتخليصه انصذته بقوله الاول وهذا كله في الظاهر اه عش وهذا يؤيد ما مر من السديمر (قوله وكان الفرق) أي بين الزوال والمنفعة والاجر حيث يسبق الاول دون الثانية (قوله ويجري ذلك) أي عدم استحقاق الاجرة (قوله فانكر وحلف) أي على عدم الشراء ولو قال استعملها أو استأجرها أو عين جهة أخرى فسيأتي الكلام على ذلك في آخر كتاب العارية اه عش (قوله لا عزائه) أي مدعى البيع و (قوله بانها ملكه) أي المنكر و (قوله فقال) أي المشتري و (قوله فله اخذ) (منه) أي البائع أخذ الثمن من المشتري و (قوله ثم لها) أي الزوجة اه عش (قوله منه) أي قوله منه مصدق ضما للزكر المشتري (قوله منه مصدق) الضمائر للحر و ان البائع (قوله ولو قال) أي البائع وكذا ضمير اليه (قوله لان بشرائه) أي الشراء (منه) أي البائع (قوله بصحته) أي قبض البائع الثمن من المشتري (قوله على اثبات كانه) أي في القبض ككله ظاهر اذا قدمه على الشراء منعا ما شعر بتصديقه على الو كاله في مباشرة البيع وقد يكون وكلا في فقط اه سديمر (قوله قبل القبض الح) عبارة النهاية على القبض اه فحصل من قبل في كلام الشارح بكسر القاف وقصر الباء بمعنى الجهة أي من جهة القبض من المشتري وعلى هذا فلا حيلة لهما من ثقل من السديمر من تقدم في القبض (قوله حلف عليه) أي على عدم الشراء (قوله ولا يفر من الح) لا يستشكل برد الزوال في مسئلة المتن لانه يفرق بأنه فباء بين الجهة التي زعم الاستحقاقها وقد زعم المالك بحلفه على ثقبها والى عين جهته جز أن يكون هناك جهة استحقاق له سم على ع اه عش أي كانه الشارح بقوله لانه زعم أنه استعمل ملكه من غير أن يجرى دفع زعمه الح (قوله لانه زعم) أي البائع (قوله ان استعمل ملكه) أي المنكر (قوله به فافرا الح) أي بقوله من غير أن يوجد الح (قوله يدي الح) أي البائع على المنكر (قوله بحلف المشتري) أي على زعم مدعى البيع والافهم منكر

فلا أثر له (قوله يدي الح) قياس ما يأتي في شراء الشجر والفرق الآتي لنا أنه هنا لو استعمل الزوال والمنفعة لم يكن للبائع ثمر بما هاهنا فيأمل اه معنى (قوله ولا يفر من الح) لا يستشكل برد الزوال في مسئلة المتن لانه يفرق بأنه فباء بين الجهة التي زعم الاستحقاقها وقد دفعها المالك بحلفه على ثقبها والى عين جهته جز أن يكون هناك جهة استحقاق

دون الأصل وأجاب عنه الزركشي بان دعوى الهبة وانباتها لا يستلزم الملك لتوقفه على القبض بالأذن ولم يوجد وفيه نظر لتأني ذلك فيما لو ادعى الهبة والقبض فالوجهما جواب بأنه ثبت بين كل أن لا عقد فحصل بأصل بقاء الزوال عند ملك مالك العين نعم في الاقرار لا أثر له أي عاها بانفاقها أنه انما استعمل ملكه وكان الفرق أنه يغتفر في المنافع ما لا يغتفر في الاذن لما مر أن البائع قبل القبض يرضى الزوال ودون المنافع ويجري ذلك فيسأل قال لا أثر داين تحت بدل بيع فاكسر وحلف فلا أثر له عليه لاعتقاده بانها ملكه وتغير ذلك لما لو طابعا فاعه بالثمن فقال المبيع لزرجل فله اخذ منه ثم لها انتزاع المبيع منه لاقراوه ولا رجوع له بالثمن على البائع لانه بشرائه منه مصدق له ولو قال ثم لها المنكر لا يثبتني أجبر المشتري على دفع الثمن اليه لانه بشرائه منه مقر بصحته فله القاضى قال الغزوى و قياس أن للمشتري اجبار البائع على اثبات وكانه على القبض منه ولو اشترى من مجسرا واستغله سنين ثم طابعا فاعه بالثمن فاكسر الشراء حلف عليه كاهو القاعدة

ثم رد المبيع ولا يفر من البائع ما استغله لانه زعم أنه استعمل ملكه من غير أن يجرى دفع زعمه فافرا في مسئلة المتن وانما للشراء يدعى عليه الثمن وقد تغلب بحلف المشتري فلا يتجند

لان ذلك لا يملكه الا منه وما لو زعم أحد متصالحين وقوع صلحهما على انكار قصد قبضه بينهما أو انكراه الغالب أي مع قوة الخلاف خبره بأدوية
 ووقعه به بندق اراد هو والغالب فيها (٤٨٤) وقوع الفساد الذي ومع ذلك صدقوا مدعى الصحة قبل ما لو زعم انه عقد به نحو

صالحان أو جنون أو جبر
 وعرف له ذلك فيصدق فيما
 عدا النكاح بينهما أيضا
 وان سبق اقتراره بقصد
 لوقوعه حال نكاحه كذا قبل
 ورد بقول البيان أو قصر
 بالاحتمال لم يقبل وجوه
 عنه ويؤمن ذلك أن من
 وهب في مرضه ما فادعت
 ورثته فيعتقه حال الهبة
 لم يقبلوا لأن علمه غيبة
 قبل الهبة قد وقعوا استراها
 الهاء حرم بعضهم باله لا بد
 في البينة بغيبة العقلان
 تبين ما عليه أي لئلا
 تكون غيبته مما يؤخذ به
 كسرك تعدي به وما لو اشترى
 فهو مغبوب وقال كنت
 أظن القدر ثوبان مجزى
 فصدق به لاعتضاده
 بالغصب وما لو ادعت أن
 نكاحها بالاولى لا نشهد
 قصد في بينهما لأن ذلك
 انكار لاصل العقد ومن ثم
 يصدق منكر أصل نحو
 البيع ولو أن المشتري بغير
 أو جافه فارتفع قبضه
 كذلك فأنكر القبض صدق
 بهنم ولو فرغه في طرف
 المشتري فظهرت غفارة
 فادعى كل أنهما من عند
 الآخر صدق البائع بهنم
 ان امكن صدق لانه مدع
 للصحة ولان الاصل في كل
 حالات تقدر به باقر بمن

و يكون البيع العشر على قدر برآن يكون ذرعها عشر (قوله لان ذلك) أي ارادته المعين (قوله على انكار)
 أي لفسد العلم اه عش (قوله لانه) أي وقوع الصلح على الانكار (قوله فيه) أي في البيع على الانكار
 أي في حقه (قوله به بندق) أي بقوله مع قوة الخلاف اه اه كردي بقوله الذي يصفه باسم المفعول نعت
 للفسد (قوله ومع ذلك) أي مع غلبت وقوع الصلح في هذا الموضع (قوله وما لو زعم انه عقد الخ) أي قوله
 وما لو ادعت في النهاية الاثارة فيما عدا النكاح (قوله فيما عدا النكاح) أي فالواقع ذلك في النكاح
 فالصدق الزوج اه عش (قوله كذا قبل) وجري صاحبها أو كالمشتري على خلاف اه غايه قال
 الرشيدي قوله مر على خلافه أي من عدم قصد قبضه فاستقرحه البيع خلافا لما وقع في ما شبه الشيخ
 فالخصل أن ما جرى عليه الشئان هو الزوج اه (قوله كذا قبل) المشار اليه قوله وان سبق الخ اه كردي
 (قوله بقول البيان الخ) ويمكن حل الاول على ما ذكره بالمرحوم ولم يذكر به قصد قبضه حصوله الصبا بعد
 لا احتمال ان يقن ما ليس سببا بالمرحوم بل هو كطرف الحلقوم وانفرا الا ان يرد فيه ذلك فلا تكون دعواه
 الصبا من اقصاهم بحال اقتراره بالمرحوم بخلاف اقتراره بالاحتمال اه عش باني تصرف (قوله ويؤخذ
 من ذلك) أي من اشتراط تعرف الجنون والخبر في تصديق مدعيهما (قوله كسرك تعدي) أي تصنع غيبته
 مع غيبة عقله اه عش (قوله فيصدق بينهما الخ) وفا القضي (قوله فيصدق بينهما) والزوجان القول
 قول الزوج بهنم غايه ومعنى عبارة سم أحمد تصديق الزوج بهنم وما نقل من النص تقرير على
 القول بتصديق مدعى الفساد مر اه (قوله انكار لاصل العقد) ان توافقا على صورة الاعجاب والقبول
 فإمعني كونه انكار لاصل العقد لكن وان لم يتعاقلا ذلك واضح انه حشدا انكار لاصل العقد بعد
 حيث وقوع الخاتمة فيه بين الاصحاب فليجرح محل النزاع اه ا سيدع (قوله ولو أن المشتري) أي قوله
 ويجري في النهاية (قوله ولو فرغه في طرف المشتري) يخرج به ما لو كان في طرف البائع فالقول قول المشتري
 اه عش عبارة السيد ع تقدم هذا الفرع في اول باب المبيع قبل قبضه بنحو ما نفع مر به بسط ثم تعبه
 بان وضع البائع المبيع في طرف المشتري لا يحصل القبض أي فحصل التجسس على قدر تكون الفاروق
 طرف المشتري قبل القبض وهو تلف المبيع قبل قبضه من ضمان البائع فان كان ما هنكصور وانحو
 ما تقدم فريد على نحو ما تقدم من التعقب ويكون سقوطه القلم به مما تقدم وان صور بخلاف ما تقدم فلا
 اشكال بان يصور جواب البائع هنا ما فرغه في طرفه مع سلامته وانظر فله من الفاروق ثم نقلته نقلاته به
 القبض ثم وقعت الفاروق على هذا التصور فلا اشكال في عدم تعقبه اه (قوله كذا في نظرية الخ) أي كان
 المصدق مدعى الصحة في نظرية من السلم الخ تفصيله ما في شرح الرض من انه ان قال المسلم اقبضت رأس المال
 بعد الفرق فقال بل قبله وأما ما بينت قد تمت بيننا السلم اليه لا يمنع من وقتها الظاهر فاقه والآخر مستعينة
 سواء كان رأس المال بيد المسلم اليه أم بيد المسلم بان قال المسلم اليه قبضت قبل الفرق ثم ادعته او غضبت
 متى فان لم تكن يصدق مدعى الصحة اه كردي (قوله في الاستئثار) هما قوله ولو أن المشتري الخ وقوله ولو
 فرغ الخ كردي وعش (قوله ويجزى هذا) أي تصديق مدعى الصحة تقدم بهنم اه كردي (قوله جدا
 معينا) أي قبضه غايه ومعنى (قوله مثلا) حقه ان يكتب عقب جدا كذا في النهاية والمعنى قول المتن (المبيع)

هنا المهم لا الشخص بان قال ارح ذرا أو له هذا المكان أو نحو ذلك لان ارادته لا يترتب عليها الفساد
 حتى يصح قوله لفسد البيع اه ويمكن أن يقال قصد المعين بالشخص دون المشتري يقتضي فساد البيع
 فليأتنا لم أر أيت عبارة الشرح في شرح العباد تشع بذلك (قوله فيصدق بينهما) المعتمد تصديق الزوج
 بهنم وما نقل من النص تقرير على القول بتصديق مدعى الفساد مر

والاصل أيضا رامة البائع كذا في نظرية من السلم اذا اختلفا هل قبض المسلم ليس ما له قبل الفرق أو بعد فان ما بينت في
 المستثنى قدمت بنية مدعى الصحة وقول بان أي عصر وان كل مال بكل يملكه النكر والافاضل بضعف ويجري هذا في الاتلاف في
 قبض العوضين في الباقي قبل الفرق أو بعد (ولو اشترى عدا) معينا (فله بعد معينا) مثلا (لانه فقال البائع ليس هذا البيع صدق البائع)

بمعنى لان الأصل الإسلام وبقائه العقد (وفي ماله في) البيع في القيمة (السلم) بان قبض المشتري أو المسلم المؤدى بمجاني القيمة التي يعيب ليرده فقال البائع أو المسلم اليه ليس هذا المقبوض (صدق) المشتري (المسلم) بمعنى (في الاصح) أنه المقبوض لاصل بقاء شغل فقه البائع والمسلم المسمى بوجه قبض صحيح ومثل ذلك في الثمن فيعاقب المشتري في العين والبائع (٢٨٥) فيما في القيمة (باب) بالتزويج في معاملة الرقيق وذكره هاتجا

لشافي رضي الله عنه أولى من تقدمه على الاختلاف الواقع في المأوى كالأقواله تبع المير فاختار أحكامه من جميع أحكامه ولو بقي فيها بعضها وان أمكن توجيه ذلك بان ذلك ما شاع في بيان التصالح في الرقيق كما قدمه من تعقيب المقراض الواقع في التنبيه وان أشبهه بأن كلافه تصحيل ربح بان في تصرفه لكنه انما يتبع على الضعيفان اذن السيد لقنه وتكيل والاصح انه استخدام ومن ثم يصح لقبوله بل لم يؤثر رده ما يظهر وتصره لما يشير ناهذ ولوم اذن كولا به والشاهد انما نافذ ولو لا اذن العبدية والطلاق ولو عالجوا ما نافذ بالاذن كالنصر في المأوى لا يغيره كما قال (العبد) يعني القن أو حري على رأي ابن حزم أنه يبدل الأمة (ان لم يؤذنه في الضارة) أو التصرف (لا يصح شراءه) اقتصر عليه لان الكلام فيه والافضل تصرف على ذلك ولو في القيمة (بشعر اذن سيده) الكامل فيه في الاصح للعجز عليه حتى سده ولو اشترى بين يده

هو بالنصب خسر ليس وهذا اسمها على محل رفع ولا يقال ان هذا من قاعدة ان المحل بالالف واللام بعد اسم الاشارة يعر بديلا وقيل طفيف بيان وقيل تعالان بماله لم يكن قبله عامل يقتضى وضعه او نصبه وهذا منه اه عش (قوله بينه) الى البليغ في النهاية والمغنى (قوله اودى الخ) بصيغة اسم المفعول (قوله يصدق المشتري الخ) هذا ظاهر فيما اذا كان الاداء غير مجلس العتد ولما اودى في مجلس العقد على القيمة فتقتضى قولهم ان الواقع في مجلس العقد كل واقع في ضلله انه كل عين في صدق البائع والمسلم اليه اه عش وسبق على الخلق الجزم به (قوله ومثل ذلك في الثمن) مبتدأ وخبر اى بارى في الثمن عبارة النهاية ويجرى ذلك في الثمن اه (قوله فيما في القيمة) والضابط ان يقال ان جرى العقد على معنى قالوا قول الدافع لم يسبح والثن وان جرى على ما في القيمة قالوا قول المدفوع اليه الثمن وان الثمن اه عش وقوله على معنى قال الخ اى في العقد او في مجلسه فدار التعيين في هذه المسئلة سواء كان في البيع او في الثمن على التعيين في العتد او بمجلسه اه (باب في معاملة الرقيق) *

(قوله بالتزويج) الى التعيين في النهاية الا قوله بل لم يؤذنه فيما يظهر (قوله في معاملة الرقيق) اى ما يتبع ذلك كعدم ملكه بتلك السيد اه عش (قوله ذكر) اى هذا الباب اه معنى (قوله من جميع الخ) قد يناقض دوى التامير من الجميع بقاء السلم ونحوه اه سم (قوله بعضها) اى كالتصالح عش (قوله توجيه ذلك) اى معنى المأوى (قوله انما يتبع الخ) محل تأمل غير ايت الحشى قال فيه نظر بل المشابهة لذلك كونه حقيقة على الاصح ايضا اه سديد (قوله استخدام) قد يقال كل منهما استخدام والاستخدام يكون بعوض وبغيره سم على ج اه عش (قوله وتصره) الى التعيين في المغنى (قوله وتصره) اى مطلق تصرف الرقيق ثلاثة اقسام مالا يتغير مطلقا وما يتغير مطلقا ما يتغير باذن سيده اه كردى (قوله كالعبد) على تفصيل في نحو الاخوان اه رشيدى (قوله ولو بمال) ولا يضر كونه بماله لانه لا تقويث فيه على السيد بل هو تصحيل ماله اه عش (قوله لا يغيره) حقه ان يقدم على قوله كالنصر في الخ (قوله يعنى القن الخ) اى اوده القن بجواز اذن السيد على المشهور القن الذي كرفاستعمله في مطلق القن من باب التجبر بما وحقيقة على رأي ابن حزم فلا رد انما لا يحسن التقابل في كلام الشارع في قوله اودى الخ والله اعلم اه سديد (قوله يعنى القن الخ) اى فكانه قال الرقيق الذي مع تصرفه ليس له كل حرا كماله المأوى ردى ثمانية ومغنى وشرح المنهج (قوله او حرى الخ) اى اواراد الفظاهر وحال غيره على المتباعدة سم (قوله او التصرف) اى ولا في التصرف فان اذن له في أحدهما تصرف بحسب الاذن كما في اه عش (قوله لان الكلام فيه) اى الشرع يتأمل اه سم (قوله فكل تصرف على الخ) وينبغي ان مثل ذلك الاختصاص لا يخلو بغير دفع يد ضما يجرم على الخ ٢٨٦ خذ ذلك وانما اقتصر على المأوى لانه الذي نصف بالعتد والفساد يقترب عليه الضمان اه عش (قوله ولو في القيمة) سياتى ان تصرفه في العين باطل حرا وانما خلاف انما هو في تصرفه في القيمة فالاذن في هذا الواو اذ ان جعل العال رشيدى وعش (قوله فيه) اى الشرع والجوار متعلق باذن سيده (قوله يعنى ماله) اى السيد

(باب)

(قوله من جميع) قد يناقض دوى التامير من الجميع بقاء السلم ونحوه وان لم يتعرض هذا لاختلافه (قوله انما يتبع على الضعف) فيه نظر بل المشابهة ما ذكره ومحققة على الاصح ايضا (قوله استخدام) قد يقال كل منهما استخدام والاستخدام يكون بعوض وبغيره (قوله او جرى) اى اواراد الفظاهر وحال غيره على المتباعدة (قوله لان الكلام فيه) يتأمل

بطل حرا (تنبيه) * تبين بقوله في ماله انما يحتاج لقبوله بغير اذن سيده مع قوله لم يؤذنه في الضارة لان من يؤذنه في ماله فباعتد قسمان من اشترى ولم يؤذنه في خصوص الشراء فلا يصح وقيل يصح ان كان في الثمن من اشترى واذنه في خصوص الشراء فبمعنى لا خلاف وانما هو خالف بغير اذن سيده لشمل الثاني لانه يصدق عليه انه لم يؤذنه في الضارة فان قلت هذا لا يعلل بل بلا فائدة فلو خالف لم يؤذنه في الضارة

استثنى عنه ثالث محل هذا لا يعترض به المتنازع (٤٨٦) على أن ضرورة التقسيم أوجبته إليه ما سنده لمجوز له عليه فيصم تصرفه باذن

وله وتشتراط أمانته ان دفع له مالا للسيد قال الاذرى وغيره يحتا وقد يصح تصرفه بغير اذن كان امتنع سيده من ان يقامه أو تعذر من مراجعته ولم يمكنه مراجعة الحاكم فيصم شرأ ما تحس حسنة اليوم كذا لو يعنى شغل البلد بعد أو اذنه في حج أو غيره ولم يتعرض لاذنه له في الشرع وشرا البعض في قوله صحيح وكذا في غيرها ان قصد نفسه على الوجه (ويسترد) أي ما اشتراه بلا اذن (البائع سواء كان فيه حذف هـ التوسية وهو ما تروى وقد ترى سواء عليهم أن يبيع بها في يد العبد أو وضعها موضع أم في نحو هذا جائز كحكم الجوهري وغيره (سيده) أو غيرهما لأنه لا يعلق ملكه ولو أذى الثمن من مال سيد استرد أيضا فان تلف في يده أي العبد وباتعمد (تعلق الضمان بذمته) وان وآدمعه سيده وأقره فينبع به بعد العتيق لا قبله لثبوتها وضابطه من غير اذن السيد اذا التفتة أن مال الزم بغير ضمانه حتى كلف بغيره بغيره بغيره فقط أو بوضاه مسح اذن السيد يتعلق بذمته وكسبه وما يذم ولا يلزمه الكسب الا ان عصى نهيان ما يلقى للغلس أولا معه يتعلق بذمته فقط وفارق ما هنا ضمان السيد باقراره على ما نقله كإلحاقه بتقصيره في يابه لان المالك نعم له اذ كان المالك (الح)

مقتصر اسكوته عليه (او) تلفه في يده السيد

فالباقى تضمنه (وله مطالب العبد) لوضع كل منهما عليه يستحق لكن انما يطالب العبد (بعد العتق) ولو لم يضمن له لانه قبل ذلك (واقترانه) وغير من سائر تصرفاته المالية (كسراته) في عدم محتمل بتغير اذن كسره (٤٨٧) .. وان اذنت له) البناء للمفعول لانه قسم

ان لم يؤذن له (في التجارة)

من السيد الكامل اوليه

(تصرف) اجاعا لكان

صع تصرف لنفسه لو كان

حرا بان يكون مكافرا شيدا

او مضيا مهمل وان لم يدفع

السبلا بان قال له اتجرتي

فمنك نام مسمي جوارله

لحاجة لا يشترط في ذلك

لجواز السبطين فان

قضية ماخراته استخدام

صدم اشتراط رشده قلت

بمجنوع لانه ليس استفاداما

مقتصر امره على السبيل

متعبا للغير فشرط فسمع

ذلك ارشده رعاية لمصلحة

معاملته وقضية لانه لا يشترط

رشده في شر ان يضمن

سده والاوجه اشتراطه

وان كان حقه متانة لانه

ينظر حكم البيع في أكثر

احكامه واذا اذنت له سده

لزمه ان لا يتصرف الا

(بحسب الاذن) بفقه السن

أي بقدره (فان اذنت له

فوع) اوز من اوصل (لم

يقاوزه) كل وكيل ولا نه قد

يعبر فيه في شى دون

شئ ثم يستفيد الاذن في

التجارة ما هو من ثوابها

كشرو على ورده يجب

وخاصة في العهدة أي

الناتجة عن المعاملة فلا

يخاصم بتوابعها وسائر

لتصرفاته وتوكيله

اجنبيا ولو دفع له الماتصرف

في عهده وفي النعمة في از بدنه لان قال اجعله رأس مال واقهمت ان الموضوع لجواز وقوع شرطها عليه بخلاف اذا جعته الاذن وان لم

يعين له نوعا لغيره (وليس له) بالاذن في التجارة (النكاح)

الخ) قضية هذا ضمن السيد لا ترى في نحو العصب أيضا وهو خلاف مقتضى قوله يتعلق برقته فقط
اهم عبارة قدش وقضية فقرة أي في ضمن السيد ما ضمنه العبد اذا طاع دليه ولم يترد منه و يمكن ان لا يغير
مراد وذلك لان المصوب فيه من شأنه ان يمكن ان تراعى المصوب بعين العبد بحث أهله ولم يترد من العبد
كان كانه رضى بوضع العبد بصله فاشبهوا اذنه اه قول المتن (فلا ائتم تضمينه) ولو قبضه السيد وتلف
في يد غيره كان للباقى مطالبة السيد أيضا نهاية ومعنى قال عرش قوله مر أيضا أي كما يطالب العبد والغير
اه قول المتن (وله مطالبة العبد) وعليه ولو غرم العبد بعد العتق وقد تلفت العين في يد السيد فهل يرجع عما
غرم مع له اولاهه نظر وقياس ما يأتي من ان المأذون له اذا غرم بعد عتقه ما لم يضمنه لسبب التجارة لا يرجع على
سده أنه هنا كذلك وقد يفرق اه عرش قال العبيري وعدم الرجوع هو المعتد اه (قوله ولو قبضه) خالفه
النهاية فقال ليجعل له لبعظه فيما يظهر أخذ ما يأتي في الاقرار اه قال عرش قوله مر ليجعل فلا يفرق ويخرج
الاسلام والاقرب ما قاله جلان امتناع مطالبة لغيره عن الاداء بعدم الملك فثبت حكم ما يقدر به على الوفاء ولو
لبعض ما يباعه فلا وجه للمنع على أن التاجر قد يؤدي إلى تقويت الحق في صاحبه ورأس الجواز تلف ما يباعه
قبل العتق اه (قوله ان لم يؤذن له) في أصله وجه الله ما ذن وباقى هذه النسخة ان سبب ما تقدم في المتن اه
سند عرش قول ما في أصله وجه الله تعالى لا يتنظم قوله البناء للمفعول الخ (قوله وغيره) الى قوله
وقضية في النهاية قال عرش قوله وغيره تقييد لما ذكره المصنف هنا والافهده لم ين قوله السابق انما اقتصر
عليه لكون الكلام فيما الخ اه (قوله في عدم محتمل) عبارة النهاية والمعنى في جميع ماس اه (قوله
من السيد الكامل أوليه) عبارة النهاية من السيد اومن يقوم مقامه اه (قوله وان لم يدفع الخ)
غاية في المتن ان هو سدي (قوله بان قاله اتجرتي) أي فلا البيع والشراء بالاجل والازمان وان لم
ما فضل يديه أي بعد توفيقا لتمام كانه دفعه السيد اه نهاية وباقى في الشرح مثله (قوله ماس) أي
في قوله قال لا ذرى الخ (قوله في ذلك) اي ههنا التصرف (قوله لجواز السلف) هل يجري مثل ذلك في
الصبي اذا دعت الضرورة أم لا فيه نظر ولا يعد الاول اه عرش (قوله قضية ماس) أي في أول
الباب (قوله انه) أي اذن السيد لقنوه هو بيان ماس (قوله وقضية) أي قضية قوله رعاية الخ
(قوله ان العصب الاذن) لان تصرفه مستدام من الاذن فاقصر على المأذون فيما لا يشترط قبول الرفيق
نهاية والمعنى (قوله كل وكيل) الى المتن في النهاية وكذا المتن الا انه لا يجوز اقترانه ولو كسبه اجنبيا
(قوله ولانه الخ) عطف على قوله كل وكيل (قوله قد يعرف شخصه) عبارة النهاية قد يحسن أن يجر اه
وفي القاموس النصب باضم الظفر الثاني اه (قوله وبخاصة في العهدة) أي العهدة اه عرش عبارة ما عني
والمراد بالخامسة في العهدة المطالبة الناشئة الخ (قوله فلا يخاصم) مفرع على قوله أي الخ (قوله نحو غائب
الخ) أي من كل متعدو يعلم السيد جوا يذلل فان تعدد عليه اعلامه نحو غيبة علم الجا بمك ذلك فان تعدد
عليه كل منهما كان له الخامسة في ذلك لان عليه بغوث العين بالكلية فليرجع اه عرش ويؤيده ماس
عن الزركشي وغيره من المستنابات (قوله نحو اقترانه) عطف على قوله ما هو الخ وقال السكردي عطف على
كشرا الخ اه (قوله اجنبيا) وعليه فاجرت العادة بدفعه للدلال ليطوف به على من يشتري فخر يه
أن يدفعه للدلال ليطوف به فإذ استقر على شئ يشر العبد فحقه انظر هل يستثنى من منع التوكيل فيها
عجز عنه أولا يابى به كإثنا لو كمل المنظر به كذلك عرش أي في الخادم أن ابن تونس في شرح الوحيه مروح
بان له التوكيل فليخرج عنه سم على المنهج اه عرش (قوله وفي النعمة) أي في قدره في ضمنها يتوفاه
(قوله لا في بدنه) عطف على في المقدور قبل قوله في النعمة و بعده (قوله ههنا الاذن الخ) مفعول اقهمت
(قوله وان لم يعين الخ) فان لم ينص له على شئ تصرف بحسب المصلحة في كل الانواع والازمنة والبلدان اه

في عهده وفي النعمة في از بدنه لان قال اجعله رأس مال واقهمت ان الموضوع لجواز وقوع شرطها عليه بخلاف اذا جعته الاذن وان لم يعين له نوعا لغيره (وليس له) بالاذن في التجارة (النكاح)

نمايه زاد المعنى وله ان ياذن في التجاره من غير اعطاء مال يشتري بالاذن في الغنم يبيع كلو كسر ولا يحتاج
 الاذن في الشراء في القصة الى تقيد بشروط معلومه لانه لا يشتري في ذمة السيد بخلاف لو كمل اه قوله المان
 (النكاح) لان نفسه ولا رقيق التجاره اه معنى (قوله كسبه) الى قوله ولو قاله انحصر في النهاية (قوله)
 كسبه) اي كانه ليس له التجاره بالاذن في النكاح (قوله لا يجوز عيدها) اي كدولها ولو شام بهن ونمايه
 (قوله ولا ينصرف فيلزم قباله) اي لا ينصرف في رقبه نفسه كيدولها ولا في منعها كما يلزم ولا ينصرف في
 كسبه فهو احتياط وامسطاد وقول لانه لا يحصل التجاره اه كردى (قوله بشئ) اي من انواع
 التصرف اه بصرى (قوله على شئ) من اماره نفسه او بيعها اه عرض اي اوصى بالجزء او بيع كسبه (قوله)
 او تعلق) باماره النهاية اتم لوتعلق حق ثالث بكسبه بسبب نكاح باذن سيده او ضمان باذنه كان للمأذون
 له وغيره ان يؤجر نفسه من غير اذن السيد على الاصح اه (قوله الا باذن سيده) واجمع لقوله فيما فيه الخ
 اه بصرى (قوله لم يرفع الحجر الا عنقضا) فان اذنه فيملاز ينزل الثاني بعزل السيد اي الثاني وان
 لم يتعزم من الاول نهية ومعنى قال عرض والاخرى انه ينزل الثاني بعزل المأذون في الجزء لانه لا اذن
 له فهو كوكيله اه (قوله اذنه) اي من غير اذن سيده فيه (قوله في تصرف معين) اي كشره فوب نهية
 ومعنى (قوله ولا يجوز له) الى قوله ولو قاله انحصر في المعنى (قوله ولا يجوز له ان يبيع) قال الشيخ غير من التبرع
 اطعمهم من يخدمو يعينه في الاستغفار سم على منهج اقول قد عمن ان هذان التبرع حيث من العادة به
 وينزل على السيد لان نهية الاذن فيه و يكون ما يصرفه على من يخدمه كالحرفه التي يدفعها عنه والاحتياج
 لا يستلزم الحمل ويحرم سمي اذا لم يحسب العادة انه حيث انتق التبرع عما يضمنه بفعل اه عرض (قوله ان
 يبيع بشئ مطلقا) اي اذا لم يعلم رضا السيد والا فبجوز اه يعبري (قوله فلا يتصرف في الخ) ثم اذ غلب
 على ظن رضا السيد بذلك نهية و سم قال عرض اي خصوصا لانه لا يعود منه فصرف على السيد
 كقصة ففضلت عن حاجته بقى ما لوقاله تبرع هل يجوز له التبرع عما شاء او نية بذلك اقل متمول فيه
 نظر والاخرى الثاني قلنا فيما اذا علمه فممنع منه احتياط على السيد مدفولن رضاه يادفعه في ذلك ما اه
 (قوله وبشئ من قوته) اي ولو كان قتر على نفسه مدفولن الغنم وتبرع معين التبرع عليه ذلك السيد وان كان
 التبرع عليه ما لا يكونه ضمن والقول قوله في قدر ما يبرمه اه عرض (قوله ولا يجب) ولا يعبر نهية ومعنى
 (قوله على نفسه) وانظر على اموال التجاره كالعبد والهاشم الذي يخدمه انه يتفق عليها لانه من فوائده التجاره
 اه شربى وفي عرض بعد ان نقل عن سم انه ينبغي ان يكونوا اي عبيد التجاره مثله ما تسمى وتقول عن شعبنا
 الى يادى هاشم انه يتفق عليهم لانهم من جهة مال التجاره فوسيه تنسبه لها والاخرى ما قاله شخصان يادى
 عليه اه (قوله فيما راجع الى الخ) هل يكفي في ذلك من واحدة او لا يمين تعدد المراجعة فيه نظر والاخرى
 الاول الى الثاني من المشتق ينبغي فيهما اختلاف في اتفاق الاثني وعنده تصديق الصديق القدر الاثني
 به فاس السيد مطالب بالعبد بشئ ثم اذا اذن الحاكم فبين ان يقدر للعبد ما يليق به عائد من فعل ما قدره
 شو وجب على العبد فعله السيد وان احتاج الى زيادة على ما قدره راجع فيها القاضي اه عرض (قوله)
 بخلاف الاثني) اي عرضا ومنه غرامه شئ وان قل فبشرى ما عين حاجته في العلم اما ادعاه اه عرض (قوله)
 ولا يبيع نسيئة) قال في شرح الروض ويؤخذ من كلام الجرجاني انه يجوز له ان يبيع بالعرض كمال
 القراض انتهى اه سم (قوله ولا يدون عن المثل) ينبغي ان عمله فيما لا يتعاقب به كل كليل اه عرض (قوله)
 الاذن) لا يبعد ان يكون مثله العلم بالرضا اخذنا من ذكره صاحب النهاية الى التصديق الاول لان

قوله يتعاق رقبته فقط (قوله لا يجوز له اماره نفسه) اي على الاصح كما استدلنا بالفتن وغيره اي ولو غير مأذون
 (قوله ولا يتصدق بشئ) ثم ان غلب على ظن رضا السيد بذلك (قوله ولا يبيع نسيئة) قال في شرح
 العبد قال في الاثني ويحمل خلاف القول يبيع نسيئة وقد قلنا ان دفع المال الى يادى اقتضاء المعروف
 ويخص به الحلال وغيره كما هو ظاهر كلامه انتهى وفي حمله كلام المتولي على ما ذكره فظهر ظاهر

كسبه لان اسم كل منهما
 غير متناول للآخر ولا
 يؤجر بالاذنه في التجاره
 الا نحو عيدها (نفسه)
 ولا يتصرف فيلزم رقبته ومنفعة
 كسبه بشئ لان لا تتناول
 ذلك نعم ان نصه على شئ
 فله او تعلق بكسبه نحو
 نكاح او ضمان باذن سيده
 له اماره نفسه فيلزم متولاه
 اذنه في سببه الاذن نفسه ولا
 يتوكل من غيره في اماره
 صهنة كسبه لا كقبول
 نكاح الا باذن سيده
 التصرف في صدد التجاره
 (و) لكن (باذن لعبد)
 أضف اليه لجواز تصرفه
 فيه (في التجاره) لان السيد
 لم يرفع الحجر الا عنقضا
 ونحو جهات اذنه في تصرف
 معين فيجوز (ولا يجوز له
 ان يبيع بشئ مطلقا فلا
 يتصدق) ولو بشئ من
 قوته على الاوجه ولا يجب
 ولا يتفق على نفسه من مالها
 الابن تعدد من راجع
 السيد على الوجه فيما راجع
 الحاكم ان سهل بخلاف
 ما اذا شق فيما يظهر ولا
 يبيع نسيئة ولا يدون عن
 المثل ولا يسل المبيع قبل
 قبض عنه ولا يسافر بها
 الا باذن

التصرفات المذكورة دون التبرع له سبب (قوله نعم له الشراء الخ) هل له الرهن حيث قسم على
والظاهر أنه ليس له ذلك لأن العين الموهبة قد تلفت تحت يدي الرهن اه عش (قوله ولو قال اشترى
بما حلت) أي في فسخه بغير حيازة ومغنى (قوله ولو في النعمة) أو الوالحال كعقل مما رولو أسقط لفتلوه ولو
في العيب والمغنى لكان أولى (قوله ما مضى يده) أي بعد توقيف الأمان اه عش (قوله كل ذي دفعه له الخ)
يعني حكم ما زاد في يده حكم ما مضى به إليه لا تخوف في جواز تصرفه اه كروى عبارة أذ عباب فان أذنه في
التخاويل يعطى ما فلا أن يشتري في النعمت يسع فاذا ربح من الخصم أو من مال كلال المدفوع فبمقتضى بيعه
نسبة اه (قوله بشرط ذلك) أي شرط الاذن في الخيار في النعمت غير اصطلاح مال (قوله ما يحدث الخ)
أي بدو يحدث عن الخيار في النعمت عبارة للمغنى ولا يحتاج الاذن في الشراء في النعمة التي تقيد بقدر معلوم لانه
لا يثبت في ذمة مالك بخلاف الوكيل اه (قوله ولا يمكن) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله من يعق على
سببه الأذنه) ينبغي على وزان ما تقدم من النهاية أو علم رضاء اه سبب (قوله لان المغنى الخ) ومن هذا
يعلم أنه لا يرد به اه عش وقد تم في الشرع في أول الباب التصريح بذلك (قوله حيث لا دين) أي على العبد
المأذون اه عش عبارة ما غنى ولا يشترى من يعق على سببه فان أذنه مع الشراء موثق إن لم يكن الرقيق
مدوناً في الأضمة التفصيل في اعتناق الرهن الموهوب بين المورس والمصر كجاري علي بن المقرئ تعالى الاستوى
اه (قوله ان كان) أي من على التمن (قوله السيد الخ) أي والحال أن السيد الخ (قوله كفي لادن صاحب
النوبة) أي هنالك في النكاح وبعبارة شرح الروض فيكون أذنه في أن يعترف قدره في ثباته في وسائل بعض الطلبة
على أذن أحدهم ما في تصرف والآخر في آخره بل يصح تصرفه بوجوبنا من الجواب لا يخلو ظاهر اذ
هو جازم ما في واحد من التصرف فلا يصح واحد منهما نعم على جوفه في أن يعترف قدره بشروطها
يظهر أو أطلق ليعمل إطلاقه على فوته على كل منهما لا يحتاج إلى إذن جسد إذا عادت النوبة فلا تثبت
بصرف علامته في الأذن السابق في النوبة التي وقع فيها الأذن وفي غيرها بقي ما أذن له صاحب النوبة
في بادئ ذي نوبته كان كأنه ثلاثاً ما فاذنه في استئجاره لأنه يصح فوته إلى التي وقع فيها الأذن ولورد
عليه بسبب ما عاين في نوبة واحدة ما في نوبة أخرى هل يجب عليه قبوله من غير إذن صاحب النوبة يتوان كان
زمن قبوله يعقل باحراماً له فيه نظر والاول أقرب لأن مثل ذلك يقتضيه عادة فيما يقع بين الشريكين اه عش
(قوله ولا ما ذنوا) أي قول المتن ولا يصرف في النهاية والمغنى (قوله لان تصرفه) مقتضاه أن السيد ولو كلاً
عن غيره جائز بمعاملته وإلغى خبر مردلان السيد اذا كان وكلاً لا يسع لنفسه فيه بعد ما بطل لانه كالوابع
لنفسه وكذا شراؤه من لانه لا يشتري ولو كان من مال نفسه اه عش (قوله بخلاف المكتاب) أي كلمة مخصوصة
أو فاسدة كإتي التمسيد وهو ظاهر إطلاق الشراح هو كشع الإسلام اه عش وفي الجبري المراد
بالسكينة السكينة المصطنعة أما الفاسدة فلا يعمل بسده كخبره ابن المقرئ في وضعه بالمعذرة ويرى ما عتد
عش التسوية بينهما اه قول المتن (ولا ينزل بأفاته) ينبغي ولا يقصبل هو أولى فلتأمل ولعمري اه سبب
عبارة العيب ومردولاً لا ينزل للمأذون إلا بالآب والنصب وانكاره الرق ولا يتبدل بوجهه ولا بالاداء الأذنة
اه قوله ولا بالاداء للمأذون في المغنى مثله قال عش وفي ما لو جبن أو أغى عليه ثم أفاق هل يحتاج إلى إذن
جديد أم لا فيه نظر والأقرب لما لا يلاسه استقام لا وكل ورد دفعه سم على منتهج اه (قوله التصرف فيه)
أي فيما أتى المكان عادلي الطاعة تصرف حرماً له به ومغنى قال عش والأقرب أنه تصرف فيها أي في
البلدة التي أتى إليها بما تصرف فيه في محل الأذن من تقبله بلاءاً وبغيره حيث كان فيخرج وقلنا يسع بالعرض

والأقرب أنه ضعيف وأن العادة لا تظهر لها هنا ثم أتى في وسطه كلام المتولى وقصده على تقدير حصته بأنه
يلزمه أن يشهد وبرهن انتهى قال في شرح الروض يؤخذ من كلام الجرح أنه يجوز له أن يسع
بالعرض كعامل القراض (قوله نعم له الشراء نسبتة) هل له الرهن حيث (قوله كفي لادن صاحب
النوبة) عبارة شرح الروض فيكون أذنه في أن يعترف قدره في ثباته في وسائل بعض الطلبة على أذنه أحدهما

نعم له الشراء فثبت قوله قال له
اشترى بما حلت جاز له البيع
والشراء ولو في النعمة لا لاجل
والرهن والآن تها من ما مضى
بيده مما ربحه كل ذي دفعه
له السيد قال لا ركني عن
النص وشرط ذلك أن يعد
له حقا كاشترى من دينار إلى
مائة اه وفيه نظر لانه لا
ضر عليه في الإطلاق
المؤذن وبما عاين حدث
صحت ذلك ولا يمكن من
عز نفسه لادن المغنى
الأذن له الاستقدام لا
التوكيل ولا من شرا من
يعق على سببه الأذنه
ويعق حيث لا دين وكذا
ان كان والسيد موسر
كلهون ومن له ما كان
مثلاً وقف جهة تصرفه
على اذنه ما لم ان كان
بينهما ما يأت كفي لادن
صاحب النوبة ولا يعمل
سببه) ولا ما ذنوا بسببه
يسع أو غيره لا تصرفه
خلاف المكتاب (ولا ينزل
بأفاته) لانه معصاة لا يجب
اشترى له حيث لم تقيد
الأذن بغيره ما أتى إليه
التصرف فيه

قوله باعه أو اعتقه انزل (ولا يصير) العبد مأذونه بسكوت سيده على تصرفه) ألا يشيب لساكت قول نعم إن باع المأذون مومله لم يشترط
تجديد إذن من المشتري وظاهر أن الصورة (١٩٠) أنه عالم بأنه المأذون وهو بهذا قولنا شرا مبيع ما في يد وعلمه بحاله ثم علم منه

قرينة ظاهرة بوضاه تصرفه
والتمسك على البائع بالبيع
لا يؤثر في ذلك اختلاف
المخلصين كالمو وأصغر ما
قررناه ولا يقره إلا ما
من التصرف لأن عدم المنع
أعم من الإذن ولا قرينة
(و يقبل إقراره) أي المأذون
(بدون المعاملة) لقرنته
على الانشاء ويؤيد بها
بأنواع هذه في الإقرار
لكن لضرورة تقسيم
و يقبل من أحاط به البدون
فليس يبدئه عاربه (ومن
عرف رقبه) فسدور
لتوقف على الرقبه على علم
كونه عبدا أو عساه الآن
يريد العبد الإنسان كالمو
مفهومه لنفسه كان حكمه
ذكره لهذا الإشارة إلى أنه
لا يكفي بقرينة كونه على
رأي العبد وتصرفاتهم
ومن ثم كان الأصح جواز
معاملة من لم يعرف رقبه ولا
حريته كمن لم يعرف رقبه
وسهوا لا الغريب فيجوز
نحو المعاجسة (لم يعامله)
أي لم تجز له معاملته بعين
ولأنه لا يصلح عدم الإذن
(حتى يعلم الإذن) أي يقننه
(بمعامل سيده أو بيته)
والمراد بها اعتبار عسدين
وأن لم اتكن عندهما كهم
وكذا رجب وأمر أمان أخذ
مما يأتي في قسم الصدقات
بل يشبهه وطفا لا يستكي وغيره

كأنه عامل القراض اه (قوله ولو باعه أو اعتقه انزل) وفي معنى ذلك كل ما رتب إل المالك نفسه وقفوف
كلته وجهان أو جههما وخرجه في الأول أن يأنجز واجارونه كالمعته شيئا كذلك فعل دونه الموجه عليه
موجبه كتحل البدون التي على الحر بموته وتودي من الأموال التي كانت بدمعته ونهاية قال عس قوله وخرم
به في الأول أن يأنجز هو العبد وقوله واجارته كذلك هذا هو العبد وظاهره أن تصرفه من الأحرار حتى لو أحره
لولا ما تصرف بعده الإباذن من السيد لما منع اه (قوله نعم إن باع المأذون الخ) رد شيئا الشهاب الرمي
بأنه مفرع على رأي مرجوح وهو أن سيده لو باعه لم يصير محجورا عليه مناهية وسوم ومعنى أي فلا بد من إذن
جديد من المشتري عس (قوله مع ماله) الإضافة فلا بد من ماله في قول المتن السابق لبعده (قوله عالم) اه
أي المشتري (قوله باذن المأذون) لعل الأولى معاذون له أخذ بأدلة لا يظهر لها ثمة بل ربما فهم إرادة عود
مع أنه ليس مراد كالمو ظاهر اه سدي (قوله وعلمه بحاله) أي علم المشتري بأن العبد مأذون له فمبا في يده
بالخاتمة (قوله ثم عدم منعه) أي من مضمرة العبد من التصرف في ما بيده (قوله لا خلاف) لاف المخلصين لأن
المخلص في البائع أن يبعه عزله وفي المأذون أن يذله الفطن بوضاه الناشئة من القرينة الظاهرة بقرينة منزلة
الإذن (قوله عاقر ربه) وهو قوله ولو جعل الخ (قوله ولا يقره) أي قول المتن ومن عرف في النهاية والمغني
(قوله ولا يقره) عاقر على قول المتن بسكوت سيده قول المتن (و يقبل إقراره بدون المعاملة) أي ولا يقره
وفرضه مناهية ومعنى (قوله و يقبل من الخ) أي من غير عيب وذلك في الظاهر ما في الباطن فعزم عليه ذلك اه
عس أي أن كان كذا (قوله في شيء الخ) متعلق بقوله يقبل (قوله عاربه) نائب فاعله (قوله فيه
دور) اندفاع للدور بإرادته بسكوت الواقع في غاية الظهور وألا يلزم من كونه بسكوت في نفس الأمر أن يعلم
وقه على أن هذا ليس من الدور بوجهه فلا حكمه ثابتا وتفتش على آخر ولا تعرف هناك التي توهم أنه
من تحصيل الحاصل لأن العبد هو الرقيق ومعرفة الرقيق تحصيل الحاصل لأن فرض كونه رقيقا يقتضي
معرفة فرقته ويحجب بأن المراد بسكوت الواقع سم ورشدني (قوله ويريد العبد) أي قول المتن ولا يكفي في
النهاية والمغني (قوله حكمه كره لهذا) أي تغييره بالعبد دون الإنسان (قوله لا يكفي) أي في منع المعاملة
(قوله من لم يعرف الخ) أي ولو كان على صورة العبد اه عس (قوله لا الغريب) استثناء من جريان الخلاف
المشار إليه بقوله كان الأصح الخ (قوله يجوز) أي المعاملة مع الغريب لا التعريف وقولنا حريته (قوله أي
يقننه) حل العلم على الفطن نظر الأغلب في الاستدلال بالمعقولة معاملة فطنتها تقيد الفطن والأولى أن يقول أراد
بالعلم ما يشمل الفطن لا يشمل ما لا يعلم الإذن من سيده فانه بعد العلم بالفطن وعنايته أن يكون التعبير بالعلم من
استعمال اللغظة في حقيقته ويجازاه عس (قوله وكلام ابن الرقعة) ميتة خبره قوله يقتضيه (قوله
الاكتفاء واحد) فاعل بضم (قوله الاكتفاء الخ) أي في جواز معاملته لا في ثبوته عند القاضي اه عس وفي
المنفى وشرح الرضوي لا يكفي خبر من رقبه من عبدا وما أمثل يظهر أنه أولى من شروح لا يعرف أصله اه
(قوله اعتقد صدقه) مفهومه أنه تجر دالطن لا يكفي والظاهر أنه خبر مدارك بحان صدقه عنده اه عس (قوله
حفظا له) في تعليل عدم جواز المعاملة بهذا النظر ألا يلزم الإنسان حفظ ماله اه وشدي عبارة السيد عس
في تصرفه والآخر في آخره يلزم تصرفه لوجود أخذها والجواب لا يخلو ظاهره إذ لم يوجد أخذها في واحد
من التصرفين فلا يصح واحد منهما (قوله نعم إن باع المأذون الخ) رد ذلك شيئا الشهاب الرمي بأنه مفرع
على رأي مرجوح وهو أن سيده لو باعه لم يصير محجورا عليه مناهية وسوم ومعنى أي فلا بد من إذن
جديد من المشتري عس (قوله مع ماله) الإضافة فلا بد من ماله في قول المتن السابق لبعده (قوله عالم) اه
أي المشتري (قوله باذن المأذون) لعل الأولى معاذون له أخذ بأدلة لا يظهر لها ثمة بل ربما فهم إرادة عود
مع أنه ليس مراد كالمو ظاهر اه سدي (قوله وعلمه بحاله) أي علم المشتري بأن العبد مأذون له فمبا في يده
بالخاتمة (قوله ثم عدم منعه) أي من مضمرة العبد من التصرف في ما بيده (قوله لا خلاف) لاف المخلصين لأن
المخلص في البائع أن يبعه عزله وفي المأذون أن يذله الفطن بوضاه الناشئة من القرينة الظاهرة بقرينة منزلة
الإذن (قوله عاقر ربه) وهو قوله ولو جعل الخ (قوله ولا يقره) أي قول المتن ومن عرف في النهاية والمغني
(قوله ولا يقره) عاقر على قول المتن بسكوت سيده قول المتن (و يقبل إقراره بدون المعاملة) أي ولا يقره
وفرضه مناهية ومعنى (قوله و يقبل من الخ) أي من غير عيب وذلك في الظاهر ما في الباطن فعزم عليه ذلك اه
عس أي أن كان كذا (قوله في شيء الخ) متعلق بقوله يقبل (قوله عاربه) نائب فاعله (قوله فيه
دور) اندفاع للدور بإرادته بسكوت الواقع في غاية الظهور وألا يلزم من كونه بسكوت في نفس الأمر أن يعلم
وقه على أن هذا ليس من الدور بوجهه فلا حكمه ثابتا وتفتش على آخر ولا تعرف هناك التي توهم أنه
من تحصيل الحاصل لأن العبد هو الرقيق ومعرفة الرقيق تحصيل الحاصل لأن فرض كونه رقيقا يقتضي
معرفة فرقته ويحجب بأن المراد بسكوت الواقع سم ورشدني (قوله ويريد العبد) أي قول المتن ولا يكفي في
النهاية والمغني (قوله حكمه كره لهذا) أي تغييره بالعبد دون الإنسان (قوله لا يكفي) أي في منع المعاملة
(قوله من لم يعرف الخ) أي ولو كان على صورة العبد اه عس (قوله لا الغريب) استثناء من جريان الخلاف
المشار إليه بقوله كان الأصح الخ (قوله يجوز) أي المعاملة مع الغريب لا التعريف وقولنا حريته (قوله أي
يقننه) حل العلم على الفطن نظر الأغلب في الاستدلال بالمعقولة معاملة فطنتها تقيد الفطن والأولى أن يقول أراد
بالعلم ما يشمل الفطن لا يشمل ما لا يعلم الإذن من سيده فانه بعد العلم بالفطن وعنايته أن يكون التعبير بالعلم من
استعمال اللغظة في حقيقته ويجازاه عس (قوله وكلام ابن الرقعة) ميتة خبره قوله يقتضيه (قوله
الاكتفاء واحد) فاعل بضم (قوله الاكتفاء الخ) أي في جواز معاملته لا في ثبوته عند القاضي اه عس وفي
المنفى وشرح الرضوي لا يكفي خبر من رقبه من عبدا وما أمثل يظهر أنه أولى من شروح لا يعرف أصله اه
(قوله اعتقد صدقه) مفهومه أنه تجر دالطن لا يكفي والظاهر أنه خبر مدارك بحان صدقه عنده اه عس (قوله
حفظا له) في تعليل عدم جواز المعاملة بهذا النظر ألا يلزم الإنسان حفظ ماله اه وشدي عبارة السيد عس

وكلام ابن الرقعة بعد أن أبدى فيه ثلاث احتمالات تشبهت بالاكتهاف واحد كلتي الشبهة لأن المدار هنا على الفطن وقد وجد
ومن ثم لم يرد الاكتفاء بما ساق اعتقد صدقه (أو شيوخ عيب الناس) في ظلاله ولا يظهر أنه لا يشترط وصوله

الشهادتين لما تقر وأن
المسافر على الفطن (وفي
الشروع وجه) أنه لا يكفي
لتيقن الجبر وروى بأن
البيئة لا تقيد غير الفطن
فكذا الشيوع وكون
الشارع خلة الشهادة معتزلة
اليقين بخلافه في شهادة عند
الحاكم لا في جرد الاخبار
المتكفي به هنا والله أن
لا يسلّم اليه المال حتى يثبت
الاذن وان صدقه فيه
كلو كسل (ولا يكتفي في
جواز المعاملة) (قول السيد)
انه ما ذنوبه وان ظننا صدقه
خلافه لا يحل له ان يملك
أنه لا يملك به فارق الاكتفاء
يقول مراد تصرفه وكافي
فلان فيه بل وان لم يقل شي
يناعى لظاهر الحال أنه
يأ وأما قوله جرحي فبكني
وان أنكر السيد له العائد
والعقد باطل فبحرجه يفرق
بينه وبين عدم نفوذ حقه
لنفسه بما أنه مستفهم
لا وكيل ولا جرحي مبطل فيها
فاذا ادعى العائد ومول
بغيره بخلاف العزل
بالنسبة فلا بد على أن يجرد
انكار السيد لا يستلزم
الاذن ومن ثم لو قال كنت
أذن له وأنا باق جازت
عمله ما وان أنكر وقوله
ذلك معاه الاذن منه فلا
يشد انكار القن مع ذلك
خلاف ادعائه لا جرحي
له واقع الماس من الاذن

قد يقال ونحوه عن الوقوع في العقد القاصر بل ينبغي أن يكون المولى عليه هذا المعنى وان لم يؤمن بنعم عليه اه
(قوله وكون الشارع إلخ) جواب إنشاء قوله بان السين (قوله والمعاملة) أي ويجوز (ان لا يسلّم إلخ)
ظاهرة أنه لا فرق في ذلك بين أن يعلم الاذن بسماع سيدنا وهو ظاهر اه ع (قوله حتى يثبت) من
الاثبات عبارة اخرى ولي علمنا أدنى لعماله أن لا سلّم اليه العرض حتى يتم بسمه بالاذن خوفا من شطرنكار
السيد و ينبغي كمال الزكشي تصورهما إذا علم الاذن بغير البيئة والاقتباس لا الامتناع والخطور
والاصل دوام الاذن اه (قوله في جواز المعاملة) الى قوله ويرق في النهاية (قوله لا تهاجم) أي لا نه يثبت
لنفسه ولا نه وهذا يفرق بينه وبين قول خبر الفاسق اذا اعتقد صدقه لان الفاسق ليس منهما في اخباره
اه ع (قوله وبه) أي بانه لا نه (قوله وان لم يقل شي) أي بما يفيد الوكالة أو الولاية (قوله عاصر) أي في
أول البلب (قوله وان ادعى) أي الجرح (قوله الاول) أي قوله انه مستفهم (قوله انكار السيد) أي الجرح (قوله
لا يستلزم الاذن) أي لان عدم الجرح أهم من الاذن (قوله ومن ثم إلخ) أي من أجل أن انكار السيد الجرح
عن تعرض بقا الاذن لا يستلزم إلخ (قوله لو قال كنت) ان قوله يختلف ادعائه في النهاية والملة (قوله وان
باق) أي على الاذن (قوله وان تعاملنا إلخ) قال في شرح الروض أي والمصلحة ويؤخذ منه أن محل منع
معاملة فيما اذا كذب السيد أي في قوله جرحي سيدي أن يكون المعامل له سمع الاذن من غير السيد ويؤالا
جازت معاملته وهو ظاهر بل ينبغي أن يقال حيث ظن كذب العبد جازت معاملته ثم ان تبين خلافه بطلت
انتهى وهو حسن شرح مر وقوله ويؤخذ من إلخ واقع قول الشارح ومن ثم لو قال كنت أذن له إلخ وجازة
العبيد لان قال معنى السيد وان كذب السيد بان قال كنت أذن له وأنا باق على الاذن جازت أي معاملته
قال الشارح في شرحه لم ينظر لقول المأذون بمعنى لا تعامله الاذن والاصل عدمه به كقولهم السابق
لا يستلزم الاذن له يعلم أن محل قولهم وان كذبهم اذا علم الاذن من غير السيد من غير السيد والآخر بان
سمع من السيد يلتفت لقوله منفي مع كذب السيد اه فانظر مع ذلك صورة قوله بخلاف ادعائه لا جرحي
الان بصورة بما اذني كذبه السيد فليتأمل اه سم (قوله وان أنكر) أي الرقيق بقا الاذن نهاية ومعنى
قال الرشدي وكأنه ان لم يلتفت الى دعواه أي الجرح مع قول السيد كنت أذن له لتتبرر بل قوله وأنا باق معتزلة
الاذن الحد بقتل وراجع اه وتقدم وجه آخر سم عن الاعياب (قوله وكقوله ذلك) أي قول السيد
كنت أذن له في جواز المعاملة اه ع (قوله فلا يفيد انكار القن) أي لا يوجب جرحا وانكار الاذن عدم
جواز المعاملة (قوله يختلف ادعائه لا جرحي) فيمع ماسبق له شبه تناف يظهر بالتأمل اه سيد عمر ومن
سم مثله ثم تصور كلام الشارح عما ينسبهم للتناق (قوله ويرق) أي بين ادعائه لا جرحي فيعيد المنع
وانكار الاذن الجرحي دعوى الجرح فلا يفيد (قوله ولا تسم) الى المتن في النهاية (قوله ولا تسم إلخ)
(فرع) واشترى العبد شراطين البائع فيغادى ان العبد غير مأذون له في التصرف وادعى العبد الاذن
وصدقه السيد على ذلك فهل يصدق البائع أم لا فيعقل والظاهر الثاني لان اقدام البائع على معاملة العبد
ظاهر في اعترافه به ما أذن له فهو على القاعدة من تصديق مدعى الصحة (فرع) وهو أن السيد للسيد في
أن ياتيه محتاج من الاذن فحلف ثم تناقض يد العبد في جرح يد العبيد أن العبد ان يفتق بالنسبة بالسيد والعبد
لأنه مطالب بكل منهما لكن السيد لا والعبد بعد مقتضى الامام أن الاقنيس أنه لا يفتق بالسيد والسيد جرح
في العبيد بالاول وانضاه مر قال لا نه لا يقصر الواو تام وركل اه سم على منج أي حصره فانه بان كلا

الروض وقال بعض الاخرى ينبغي الاكتفاء بخبر العدل الواحد بل خبرين يثق به من عبد او امرأته بل يظهر
أنه أولى من شروع لغير أهله انتهى (قوله جازت معاملته وان أنكر) قال في شرح الروض ويؤخذ
منه أن محل منع معاملته فيما اذا كذب السيد أي في قوله جرحي سيدي أن يكون المعامل له سم الاذن
من غير السيد والآخرت معاملته وهو ظاهر بل ينبغي أن يقال حيث ظن كذب العبد جازت معاملته وهو
حسن شرح مر وقوله ويؤخذ من إلخ واقع قول الشارح ومن ثم لو قال كنت أذن له إلخ وجازة الاعياب

خلاف جرحا وانكاره الاذن ولا تسمع دعوى من على سيده أنه أذن له في التجار اذا لم يشتر شيئا واشترى شيئا

فطلب البائع ثمنا فأنكر السيد الأذن فله (٤٩٢) تخليفه فاذا خلف فقلت أن يدي على سيدة مرة أخرى وله أن يقر فيسقطا الثمن عن

ذمت (فان باع ماذون) له في
التجارة (وقضى الثمن فقلت
في يده) أو غيرها (فخرجت
السلفة مسخرة رجوع
المشتري بديلها) وهو الثمن
الذكور أي مثله في الخالي
وقبضه في المتقوم فسأوى
قول أصله بطله أي الثمن
على أنه في نسخ لكن المحكي
عن خطه الأول وليس بهو
خلافا لمن زعم (في العبد)
لأنه المباشر للعقد فيتعلق به
العهد حتى يؤدى مما يماضي
والمستحق مطالب به هذا
كذلك التجارة بعد عقده أيضا
كوكيل وعامل فراض يند
هولهما لكنهما يرجعان
لاهو (وله مطالبة السيد
أيضا) وإن كان بسد العبد
وفاء لأن العقد فكانه
البائع والقاض (وقيل لا)
لأنه بالأذن صار كالمستقل
(وقيل إن كان في يد العبد
وفاء فلا) حصول الغرض
بما في يده وحمل الخلاف إن
لم يأنذ المالك منه والأطوب
جزا (ولو اشترى) المأذون له
(ساعة) شراء فأنذم لمطالب
السيد لأن الأذن لا يتناول
القائد فيتعلق بتمته لا بكسبه
أو حصها (ففي مطالبة السيد
بشئها هذا الخلاف) للمعاني
لأنه كونه الإصم مطالبة
للمس وطول ليرد على مما
في يد الرقيق إن كان لأمين
غيره ككسبه بعد الحجر
عليه لا لتعلقه بتمته فلا
يسلم من المطالبين

منهما يضمن المستام اه ع ش و اعتد الشارع في الإيعاب ما قاله الإمام (قوله فطلب البائع ثمنا) أي
والحال أن المبيع تلف كالمظهر والأفالبائع يرجع جميعه اه رشدي (قوله فله) أي البائع (تخليفه)
أي السيد اه سم (قوله مرة أخرى) أي غير تخليفه البائع اه ع ش (قوله فيسقط الخ) انظر معنى هذا
مع أن دين التجارة باذن سده يتعلق بتمته ولذا يطالب به بعد العتق لأن يكون معناه أنه إذا أقر السيد أدى
الدين من كسبه ونحوه فسقط عن ذمته بهذا الإداء اه سم (قوله في التجارة) أي قول المالك ولا ينفق في
النهاية (قوله وهو الثمن المذكور الخ) ظاهره أن في حذف مضاف وعاطف ومعطوف والاولى ما في المقتضى
عبارته أي يبدل عنها فهو على حذف مضاف اه (قوله فسأوى الخ) لعل المراد في أصل الحق والافسكلام
المن يحتاج إلى التقدير كإس (قوله على أنه) أي يبدله اه معنى (قوله الأول) أي يبدله (قوله لأنه المباشر)
إلى الثمن في المقتضى (قوله العهد) أي التبعة والغرم والمواخذة شرح الروض اه بجري (قوله والمستحق)
أي يربو بالدين (قوله مطالبته) أي العبد أي حيث لم يسلم المستحق البديل قبل العتق اه ع ش (قوله كد
التجارة) الكلف لا يتناول القاض (قوله أيضا) أي يكبل عتقه (قوله كوكيل وعامل فراض الخ) سواء
دفع له أو مال الثمن أم لا اه معنى (قوله لاهو) لأن ما غرم مستحق بالانصراف السابق على عتقه
وقدم السبب كقدم السبب فالغرم بعد العتق كالغرم قبله وهكذا الواقع السيد بعد الذي أسره
في أنتمته الأجزاء رجوع عليه باحتمال العتق الذي بعد العتق اه معنى قول المتن (قوله وله مطالبة السيد
أيضا) وحمل ذلك أي مطالبته في البيع الصحيح إذا أذن لا يتناول الفاسد فالمأذون في الفاسد كد كغير
المأذون فيتعلق الثمن بتمته لا بكسبه صرح به البغوي اه نهاية وساق في الشرح ما وافقه (قوله لم يأنذ)
أي السيد (قوله شراء فأنذ) وينبغي فهم اختلاف اعتقادهما كان كان العبد شافعا مثلا فباعه
بعضها منه غير صحيح عند سيده لكونه لا يرى صفته أن العبرة بعقده السيد فله منع العبد من توفية
الثمن من كسبه (فائدة) لو كان السيد مالكا والعبد شافعا أو أذنه في البيع بالمعاطفة فهل له
البيع بما لم يأنذ منظر والاخر بالنظر لأنه لا يجوز زامثال أمره إلا في الأمر الجاز وهذا أتبع عنه اه ع ش
(قوله لم يأنذ) أي من قوله لأن العقد الخ (قوله إن كان) أي شئ في يده (قوله لا لتعلقه بتمته) عطف على

لأن قال معنى السيد وإن كذبه أي السيد بان قال السيد كنت أذنت له وأما على الأذن جاز أن
مطلعه قال الشارع في شرحه ولم ينظر لقول المأذون معنى في ألعنا الأذن له والأصل علمه به كقولهم
السابق لا يستلزم الأذن به علم أن يحمل توليهون كذبه ما إذا علم أذن السيد له من غيره أي غير السيد ولا أي
بان جميعهم السيد لم يلتفت لقوله معنى مع تكذيبه انتهى فانظر مع ذلك صور قوله بخلاف ادعائه
الحجر لأن صورهما إذا لم يكذب السيد فليتأمل (قوله بأنه رافع الخ) قد يقال الرفع الحجر لادعائه
ولا يخفى إن قوله بخلاف ادعائه الحجر لا يتألف ما مر من شرح الروض (قوله فله) أي البائع تخليفه أي
السيد (قوله فيسقط الثمن عن ذمته) انظر معنى هذا مع أن دين التجارة باذن سيده يتعلق بتمته ولذا يطالب
به بعد العتق لأن يكون معناه أنه إذا أقر السيد أدى الدين من كسبه ونحوه فيسقط عن ذمته بهذا الإداء
(قوله عن ذمته) أي إن وفاء السيد بمطالبة البائع (قول المصنف رجوع المشتري بديلها) لقائل أن يقول
صحت شرعا عتق فحلي اختيار المضاف أي يبدل عنها فهمون لأنه لا اقتضاء للفرق في الأصول ومنه لا اعتبار
عليه كما يعرف من هذا فليتأمل (قوله وحمل الخلاف الخ) ظاهره أنه لا يتعلق بتمته وإن أخذ المالك منه
فلا يرجع (قول المصنف ولو اشترى سلعنا الخ) ينبغي أن يجري في غير ما شرعوا تسليما ما تقدم قبل التولية
في قول المصنف وإذا ذم البائع أجبر المشتري أن يحضر الثمن والأذن كان كغيره إقبالبائع الفسخ بالقفس الخ
فلا يرجع (قوله لا لتعلقه بتمته) ظاهره ما تقدمه التعليق بتمته وإن كانت السلعة مشتركة موجودة يسد
السيد لكن لو لم يكن في يد الرقيق وفاء وامتنع السيد من الاداء فنبقى أن يجوز الرجوع للبائع على ما سبق
قبل التولية ويحتمل أن لا يجوز الرجوع لأن ما لم يعمل العبد موطن نفسه على الصبر للعتق إذ لم يكن هناك
وفاء أي أن ذلك مقتضى معاملته لكن يؤيد الأول قوله ألا قبل يتغير البائع إن لم يؤده السيد فليتأمل

فان لم يكن بدهش فلا احتمال أدا منه له به علة وقوان لم يلزم منه فان أدى برئى القن والا فلا رد لا يطالب بان أعطاءه لا يجز فيه ما شئى
في ذمة ثم تألف ذلك المال قبل تسليمه للبائع بل بتغيره البائع ان لم يؤده السيد ذلك (٩٣) لا تقطاع العلة هنا بعد دفعه السيد من غير أن

قوله لئودى وظاهره انتفاء العلة بذهنه وان كانت السلعة المستترضة موجودة بيد السدك ان لو لم يكن في يد
الرفيق وقام وتمتع السيد من الاداء فبني أن يجوز زال الفسخ للبائع على ما سبق قبيل التولية اه سم عبارة
الحلى قوله معنى يد الرفيق أى عاقبة أن يكون في يده وان انتزعه السيد فهو ردل التجارة أصلاً ورهنا
وهذا امرى في ثبوت التقاط بذهمة السيد فيها اذا كانت الساعة بيده بل قول الشارح الماراً فتاوى الخلاف
الحلى مر فيه أيضاً (قوله فان لم يكن بده) أى العبد (شئ) وليس له أى المستحق في هذه الحالة رفعه أى
السيد الى الحاكم اه عش (قوله فلا احتمال الخ) أى فذا لم تقطع طلبة السيد ذلك احتمال أدا منه
العبد (قوله لا به) أى السيد بالدين (علقة) لان اذنه في التصرف سبب في زوم الدين للعبد اه يحى
صاره الكردى قوله علة أى نوع عاقبته علة لا تستلزم اه (قوله وان لم يلزم ذمته) أى ذمته السيد
(قوله وقد لا يطالب) أى السيد وهو العبد اه عش (قوله تسليمه) أى تسليم القن ذلك المال (قوله بل
بتغير البائع) أى بنى الفسخ والاخر (قوله وذلك) أى عدم مطالبة السيد في الحالة المذكورة (قوله هذا)
أى عدم المطالبة (قوله اذا كان اراد) أى بالمطالبة قول المتن (رفقه) لا يعمر الامه المأذون ولا سائر أعمال
السيد كالاداء المأذون اه وغنى (قوله لانه وجب) الى قوله وفي الجواهر في المغنى والى الباب في انهاء (قوله
ومراً نقا) أى فى قوله ولو لم يلزودى الخ اه عش (قوله بن هذا) أى عدم التقاط بذهمة السيد
(ومطالبة) أى السيد قول المتن (من كسبه) والمراد كسبه بعد لزوم الدين لامن حسن الاذن كالنكاح
في بدل المأذون أو سيد محلى قول المتن (من كسبه) والمراد كسبه بعد لزوم الدين لامن حسن الاذن كالنكاح
بمخلاف الضمان والفرق أن المضمون ثابت من حيث الاذن بخلاف مؤن النكاح والدين - اعلم ان
يحى (قوله قبل الخ) أما كسبه بعد الخ فلا يتعلق به في الاصح في أصل الروضة لا تقطع حكم التجارة بالخ
اه معنى قول المتن (ويعوه) أى لا احتياط اه معنى (قوله به) أى بكسبه (قوله بعد الاداء) أى بما ذكر
من مال التجارة وكسبه قبل أن يتجر عليه اه حلى (قوله كسب) أى قبيل قول المتن واقتراضه كسبته
ومما مره ولو لم يضمن من النهاية أنه لا يدينه عتق جميعه (قوله وقتنا بالاصح) ضعيف اه عش (قوله فلا
خيار) هذا هو العبد اه عش (قوله وفيه) أى الجواهر (قوله وعلى سيدون) أى بسبب التجارة
(زيمات) أى العبد اه عش (قوله بل الوجه) هذا هو العبد اه عش (قوله أنه لا يحصل الخ) أى ان
كانت الدون دون تجارة والا فجه أن الجميع للسيد ولا يتعلق بالدون بشئ من المال اه سم قول المتن
(ولا علة للعبد) ولو قبيل الرفيق بذهمة أو وسمه من غير اذن مع ولو مع نهي السيد من القبول لانه كسب
لا يعقب عوضاً ولا احتياط وفصل ذلك في ملك السيد فهو الا أن يكون للموهر أو أوصى به أصلاً أو فرعاً
للسيد فتحقق عليه مال القبول فهو زماناً وصرف فلا يصح القبول وقايره قبول الولى ولو لم يند ذلك نهاية
ومغنى (قوله بسائر أوقاعه) دخل فيما للرد والمعلق عتق الوالامغنى وعش (قوله واضافنا لك) أى
المال (قوله لا اختصاص) خبر واضافنا لك

قول المصنف ببنى أن يجزى في ماله البائع ما تقدم قبيل التولية (قوله فزعم غير واحد أن هذا
تناقض) عبارة شرح مر وجواب الشارح معنى الحلى عنه ماله يؤدى بما يكسبه العبد بعد ادائه في يده
مفرع على رأى مرجوح نعم ان حل على كسبه قبل الخ يمكن محضاً (قول المصنف وكذا من كسبه) قال
في شرح الروض حيث قلنا يتعلق بكسبه زماناً ككسبه الفاضل قال زكشوفه منظر لمساكن في القس
اه (قوله لا بعد) لو عتق بعضه بعد الخ عليه أو كسبه بالابعضه لم يلزم ادفعته وانما يلزمه بعد عتق
جميعه وسأنى في الاقرار ما يتعلق بذلك مر (قوله فخر المشتري) أى مشتري العبد وقوله لا عتق بكسبه أى
لانه بالبيع صار مجموعاً لعلو الدين لا يتعلق بكسبه بعد الخ عليه (قوله بل الوجه الخ) أى ان كانت الدون
دون تجارة والا فالوجه ان الجميع للسيد ولا يتعلق بالدون بشئ من المال والله اعلم

(الخارج الرابع) ويليه الجزء الخامس أوله كتاب السلم)

المقترط (ولا علة للعبد) أى القن كسبه سائر أوقاعه ساءل المكاتب ولو (بذلك السيد) أو غيره (في الظاهر) لقوله تعالى لا يقدر على شئ ولا
ملك بالارث وإضافة الملك اليه خبر المحققين من باع عبداً له ماله فله البائع لأن يشترطه للبائع لا لخصائصه لا للمالك والافاء جعله لسيد

* فهرست الجزء الرابع من حاشيتي العلامةين الشيخ عبد الجيد الشرواني والعلامة بن قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمه الله تعالى *

صفحة

كتاب البيع	٣
باب المواقف	٣٣
باب الاحرام	٥٠
فصل المحرم بذوي ويلج	٥٥
باب دخوله مكة	٦٤
فصل في واجبات الطواف وسننه	٧١
فصل في واجبات السعي وكثير من سننه	٩٧
فصل في الوقوف بعرفة به بعض مقدماته وقواعده	١٠٢
فصل في المبيت بمزدلفة وقواعده	١١٣
فصل في مبيت ليلتي أيام التشريق يعني ورمها وشروط الرمي	١٢٥
فصل في أركان التمسك وبين وجوه أدائها ما يتعلق به	١٤٥
باب محرمات الاحرام	١٥٩
باب الاحصاء والقواف	٢٠٠
كتاب البيع	٢١٤
باب الربا	٢٧٢
باب في البيوع المنهي عنها وما يشبهها	٢٩١
فصل في القسم الثاني من المنهيات	٣٠٨
فصل في تفريق الصفقة	٣٢٣
باب الخيار	٣٣١
فصل في خيار الشرط	٣٤١
فصل في خيار النقص	٣٥١
فصل في التصرف	٣٨٩
باب في حكم المبيع ونحوه قبل قبضه	٣٩٣
باب التولية	٤٢٣
باب بيع الاصول والثمار	٤٣٨
فصل في بيان بيع الثمر والزرع وبدل وصلحهما	٤٦٠
باب اختلاف المتبايعين	٤٧٣
باب معاملة الرقيق	٤٨٥

(تمت)

Biblioteca Alexandrina



0632835